



احمد علی
(عنان و وقت)

في هذا المجال سقطت من ٥٣ الى ٥٢٨ ومكر ٨ من ٤٧ الى النهاية ٥١٢

فصل في المعنى والبيان
في بيان المعنى والبيان

الرَّوْضُ النُّضِيُّ

شرح

01/09/20

مجموع الفقہ الکبیر

تألف

القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن أحمد السبكي

51221 - 11A.

[illegible]

الجزء الأول

مكتبة المولى

ص.ب. ١٠ - الطائف

مكتبة المؤيد

صاحبها

محمد بن إبراهيم المؤيد الحسني

ص ب ١٠ س . ت ٢٠٣

هاتف ١١٢ برقا : المؤيد

الطائف - المملكة العربية السعودية

الطبعة الثانية

١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

وكل نسخة تباع وليس عليها ختم الناسخ تعد مسروقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الناشر

لأهمية الحاجة إلى إعادة الحديث عن قيمة هذا الكتاب الذي نقدمه للقراء في حلته الجديدة ، ذلك أن ما تحدث به عنه لفيف من العلماء الاعلام في العالم الاسلامي يكفي لظهور بعض قيمته العالمية . ومكانته بين كتب الفقه الاسلامي والحديث النبوي ، أما قيمته الحقيقية الكاملة فلا يعرفها إلا من يطالعها بدقة وروية وامعان ، ويأس الجهد الكبير الذي بذله المؤلف ، والمواهب العديدة التي وجهه الله تعالى إياها فساعدته على وضع هذا الكتاب العظيم الذي جمع فأوعى ، وعرض جميع مذاهب الفقه الاسلامي ومصادره فأحسن العرض ، وأجاد التشرح وأرضى ربه ودينه ، ونال إعجاب العلماء ، وشكر رواد العلم وطلابه .

وإذا كنا نكتفي بهذه الكلمة الوجيزة نقدمها الكتاب ، فإننا نرى من الواجب أن ننوه بالجهود التي بذلت في سبيل اخراج هذه الطبعة الجديدة التي امتازت عن الطبعة الأولى بالمظاهر التالية :

١ - صدرت الطبعة الأولى من «الروض النضر» عن « مطبعة السعادة » في مصر ، فطبع الجزء الأول منه في سنة ١٣٤٧ هـ والآخر في سنة ١٣٤٩ هـ . أما في الطبعة الجديدة فصدرت الاجزاء كلها دفعة واحدة في سنة ١٣٨٨ هـ .

٢ - صدرت الطبعة الأولى في أربعة أجزاء من القطع الكبير ، منها جزءان بورق أصفر وجزءان بورق أبيض ، بينما صدرت الطبعة الجديدة في خمسة أجزاء من القطع المتوسط ، بورق أبيض صقيل .

٣ - كان عدد الصفحات في كل جزء من أجزاء الطبعة القديمة متفاوتاً جداً ، بينما عدد الصفحات في أجزاء الطبعة الجديدة كان متقارباً جداً ، مما جعل حجم الاجزاء الخمسة متشابهاً ومنسجماً .

٤ - صدرت الطبعة الاولى بحسب أساليب الطباعة القديمة ، بينا طبقت في الطبعة الجديدة أحدث الاساليب من حيث الترتيب والتبويب والعرض والتنسيق ، ثم استعمال إشارات الاملاء الحديثة ، وإصلاح ما جاء في الطبعة الاولى من أخطاء إملائية ونحوية ولغوية وغيرها .

٥ - أشرف نخبة من العلماء والاختصاصيين في فن الطباعة على هذه الطبعة ، فراجعوا الآيات القرآنية ، والاحاديث النبوية ، والروايات والنقول والآراء التي اقتبسها المؤلف وتحققوا من صحتها ، وصححوا ما طرأ عليها من أخطاء وتحريفات وردت في الطبعة الاولى .

٦ - كانت تقاريط الكتاب موزعة في الطبعة الاولى بين الجزء الرابع والجزء الخامس ، فجمعت في الطبعة الجديدة في مقدمة الكتاب لتكون بمثابة تعريف به وإعطاء القاريء صورة مصغرة عنه ، واضحة المعالم بيئة الاثر .

هذه بعض التجديدات التي أدخلت على هذه الطبعة ، نرجو أن نكون قد خدمنا بها هذا الاثر العلمي الجليل الذي نأمل أن يتلقفه القراء بالرضا والارتياح ، وأن يتمتعوا من معينه علم الامام العلم - زيد بن علي - والعترة النبوية الطاهرة ، والائمة المجتهدين من علماء الاسلام العاملين .

جعل الله عملنا خالصاً لوجهه الكريم ، وصلى الله على نبيه الامين وآل بيته الطاهرين ، والحمد لله رب العالمين .

الطائف في ربيع الثاني ١٣٨٨ هـ .

الناشر

مقدمة الطبعة الأولى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سبحانك لا تحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، نحمدك اللهم فقمت من أردت به من خلقك خيراً ، واصطفيت من تشاء من عبادك فمنحته الفهم في كتابك والعلم في آياتك وأعطيته علماً وفضلاً ، وأعددت له في الآخرة أجراً وذخراً ، أشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، شهادة أنتفع بها يوم الدين ، وأشهد أن محمداً عبدك ورسولك ، بلغ الرسالة وأدى الأمانة ، ونصح الأمة ، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين . اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الأطهار ، وصحبه الأخيار ، ومن تبعهم باحسان الى يوم الحشر والقرار .

أما بعد : فإن للعلم ضياء يشرق على العقول الناضجة ، ويظهر في المدارك الصافية ، ويتجلى في الذين اتخذوا التقوى عدتهم والصلاح شعارهم ، والايان الصادق بالله ورسوله ركنهم الوطيد ، ولذلك تجده يتنقل من اقليم الى آخر ، ويتحول من بيئة الى ثانية ، وهو في كل ذلك موزع على حسب ماأراده الله على مقتضى عدله وحكمته في مختلف العصور والادوار .

العلم كله حسن ، ولكل مجموعة رأس ، وسيد العلوم مايتعلق بكتاب الله وسنة رسول له صلى الله عليه وآله وسلم ، فعليها تبنى السعادة الدنيوية والأخروية ، وبها يتم صلاح المجتمع الانساني ، وعليها ترتكز الاخلاق الشريفة ، حيث الترائع كلها جاءت لتعليم مكارم الأخلاق ، وتفهم الناس مايرشدهم الى الحق في دينهم ودنياهم .

نحن نقول كتاب الله وسنة رسوله ، ونفرق بينها بحسب الظاهر ، وإلا فأنها شيء واحد ، غاية الأمر أن الكتاب متعبد بلفظه ، تحدى الله به البشر في إبان بلوغ اللغة العربية أوج كمالها ،

ولا يزال يتجددهم معجزة دائمة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وأما السنة فيعمل
بأحكامها بقطع النظر عن إعجاز اللفظ وعدمه .

نعم شيء واحد بدليل قول الله تعالى : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم
يتفكرون » ، وقول الله عز وجل : « من يطع الرسول فقد أطاع الله ومن تولى فمسا أرسلناك
عليهم حفياً » ، وقول الله سبحانه وتعالى : « قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر
لكم ذنوبكم والله غفور رحيم . قل أطيعوا الله والرسول فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين »
وقوله عز من قائل : « وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى » . فهذه الآيات تدلنا على
أن السنة لا تخرج عن كتاب الله من حيث الأحكام ولزوم الاتباع ، وبهذا تتبين مزية علم السنة
على سائر العلوم .

إذا عرفت منزلة علم السنة وأنه المقصد ، وما سواه وسيلة إليه ومقدمة له ، فأولى بك أن
تعلم أول كتاب ألف فيه ، أي حيناً كانت ألعاب بعض المؤلفين لم تحصل ، وكان العلم
لا يزال أمانة لم يحصل له تطوره على حسب ما أتاه المتأخرون من أرباب المذاهب ، الذين استغلوا
هذا العلم الشريف لترويج غايتهم . فأول كتاب من ذلك هو كتاب : « مجموع » فارس آل بيت
النبوة ، وعليها الشامخ ، وبطل الإسلام ، منبع العلوم والعرفان ، الامام الشهيد زيد بن علي
ابن زين العابدين عليها السلام .

ذلك الكتاب الذي روي بسلسلة امتازت بالعلم والتقوى والورع والشرف على انساب
العالم أجمع ، فهم خيار من خيار جاهلية وإسلام .

مما لا مرأى فيه أن آل بيت النبوة نشأ الدين الإسلامي في بيتهم ، وترعرع بينهم ، واستفحل
بسيوفهم ، واعتمد على حججهم ، فكانوا أعرف الناس به ، وأدراهم عنه ، فلا يشق عليهم جمع
أحكامهم وتدوينها خشية الضياع عندما قلبت الأمة لهم ظهر الحجب ، وكانوا يصعب عليهم
التمكن من حياة هادئة والدول القائمة ، يومئذ لهم بالمرصاد ، كما قاله البوصيري في حق
الحسن والحسين وأبنائها مخاطباً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في همزته :

من شهيدين ليس ينسيني اللفظ	مصائبهما ولا كربلاء
مارعى فيهما ذمامك مرؤ	وس وقد خان عهدك الرؤساء
أبدلوا الود بالحفيظة في القر	بي وأبدت ضبابها النافقساء
وقست منهمو قلوب على من	بككت الأرض فقدمهم والسماء

- هذه الظالم والمذاييع التي وقعت لآل بيت النبوة دعيتهم الى تدوين علومهم ، فكانوا بذلك السابقين في التأليف ، كما أنهم سابقون لغيرهم في أنواع الفضائل والكمالات كافة ، ولذلك لم نمر على كتاب في ذلك العصر كهذا « المجموع » الذي ألفه الامام رواية عن آبائه عليهم السلام قبل أن يستشهد سنة ١٢٢ هجرية .

وبما أنه حاز فضيلة السابقة ، وامن حديث فيه إلا وهو مؤيد بكتب السنة التي جاءت بعد ذلك، ووافقته المذاهب الأربعة التي حصر أهل السنة أخيراً المذاهب فيها، فجدير بالنصف من هؤلاء أن يدعوا هذا الكتاب « أم المذاهب » لأنهم كلهم قد اغترفوا من هذا البحر الآخر، وكان أكثرهم إتباعا له الامام أبا حنيفة والامام الشافعي .

من المعلوم أن هذا الكتاب يرويه عنه خادمه الخالص أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي القرظي الكوفي مولى بني هاشم ، وكل رجال الحديث وأهل الجرح والتعديل متفقون على أنه يرويه أبو خالد المذكور ، ولكنهم طعنوا فيه وفي عدالته . وقد دافع الشارح رحمه الله في المقدمة عن هذا الرأي بما لا يزيد عليه ، ولكني أحب أن أشركه في البحث ، عسى أن يكون لي سهم من الأجر ، وأكون قد قضيت بعضاً من واجبي في تأدية العلم ، وخرجت من هوة الكتمان وإن كان ذلك لا يلائم أذواق كثيرين انطبعموا على النصب من حيث يشعرون أو لا يشعرون .

قبل كل شيء ذكر لنا الشارح أن علماء العترة الطاهرة متفقون على صحة رواية أبي خالد عن زيد كتاب « المجموع » ، وعلماء أهل السنة وافقوه في الاحاديث التي رويها في كتبهم ، وهي كل ما في « المجموع » ، فيكونون قد قالوا بما في « المجموع » من الأحكام وافقوا على صحة ما فيه من الأحاديث . وإنا النزاع في الذي روى « المجموع » أعني أبا خالد السابق على أنتمهم في الزمن ، ولكن لأنه من موالى آل بيت النبوة تكلم بعض رجال العصر الثالث في حقه ، فربما منهم بعضاً في آل بيت النبوة ، وفريقاً حسداً من عنده أنفسهم حيث روى قبل أن يدونوا كتبهم ، وما قالوا به من الاحكام ، وما جمعه من الاحاديث .

يقولون نقلا عن الامام أحمد كما في « تهذيب التهذيب » : ان عبد الله بن جريس التوفي سنة ١٥٠ وابن أبي عروبة سعيد بن مهران مولى العدويين المتوفى سنة ١٥٥ ، هما أول من ألف، في حين أن كتب التراجم متفقة على أنهما لم يؤلفا ، وإنا كانا يمتدان على حفظهما ، ولذا

لم يسم أحد كذاباً لواحد منهما ، وهما معاصران لأبي خالد في الحياة ومتفقان معه في وقت الوفاة . وقد علوا على أبي خالد بأنه كان منزهلاً عن أمثال هؤلاء ، فلم يثقل عنهم شيئاً ، فاذن لا يمكن أن يقال قد اطلع على رأيهم فضلاً عن كتبهم ، وعلى هذا فلا يخلو إما أن يكون صادقاً في روايته عن الامام زيد ، وهذا هو الحق والواقع ، وإما أن يكون كاذباً ولا يتقبل مسلم ذو إدراك أن يفترى أحد أقوالاً تنقسمها الأمة فيأخذ كل فريق قسماً من أحكامه ، فإن صادق الحق فقد أثبتوا له أمراً خارقاً للعادة وخارجاً عن طوق الشر حيث أثبتوا له فضيلة يمتاز بها على عصره كله بلا نزاع ، فسموه وضاعا وتبعوه في كل ما قاله ، واستدلوا بها ، ولكن من طريق آخر . ولا أحد أجهد من قال : كان يشتري الصحف من الصيادلة في الزمن الذي لا تقدر أن تجد فيه كتاباً واحداً مؤلفاً ، ولذا يحصل الاختلاف في أولية ذلك حتى قال أحمد عن ابن جريج وابن أبي عروبة ما قدمناه وفندناه . وقال بعضهم : إن مالكا هو السابق ، ولكن الذي يعترف به رجال الحديث أن مالكا جمع « موطأ » بناء على إشارة المنصور حينما لاقاه في الحجاز ، وكان ذلك سنة وفاته ، فمات المنصور في الحج ودفن في المعتلة ، وذلك سنة ١٥٨ أي بعد وفاة أبي خالد بلا نزاع ، فأولية « الموطأ » سبقتها أولية أبي خالد ، فإذا كان وضاعاً كما يزعمون ، فإن الأمة قد وافقته في وضعه ، وحشاهم من ذلك ولكن إن الله وإننا إليه راجعون .

وأني لأعجب من قولهم رواه أبو خالد وحده عن زيد ، ويرون ذلك غريباً مع أن الامام زيد كان في حال حرب ، ومعظم رجاله أو كلهم أفتتهم سيوف بني أمية حيث صادف ظهوره أيام هشام بن عبد الملك الذي يصفه المنصور بالحزم ، وأنه رجل بني أمية أي أنه أكثرهم سفكاً لدماء من لا يرضون بظلمه الفادح وحكمه الجائر ، ولا سيما الهاشمين لذلك — لعله المنصور في الطالبيين ، فكان يدفعهم أحياء في القبو حتى يموتوا ، ولهذا يرون رواية أبي خالد وحده نقصاً ، ولكنهم يرونه مدحاً للبخاري الذي نقل لنا النووي في الجزء الذي شرحه من البخاري عن الفريري ، قال : سمع كتاب « الصحيح » من البخاري تسعون ألفاً لم يبق منهم أحد غيري . اهـ . ومع أن البخاري كان غير مقصد ولا مطلوب لم يبق من هذا العدد الجسيم إلا الفريري . وزاد ابن حجر في أول « الفتح » رواية النسوي وأبي طلحة وهما غير كاملتين ولا معروفتين لدى المحدثين أصلاً ، وكان ذلك لم يمنع البخاري أن يكون في الدرجة العليا بين كتب السنة ، كما أوضحناه في كتابنا « النقد الصريح لترجمة البخاري والصحيح » .

واستغربت ماقاله أبو حاتم بأنه متروك الحديث لا يشتغل به ، لعله يقصد بقوله هذا أن الحديث إذا لم يدخل المساجد ويحتلط في الناس لا يسمى محدثاً ، لأنه غير منزه إلى حزب المحدثين ، فكان الحديث خاص بحزب مخصوص أو شركة مختكرة ، كما فعلته دسائس الطامعين في بلاد المسلمين في عصرنا هذا من وضع قوانين مضحكة ، وهي أن العلم لا يكون إلا بشهادة لاتنال إلا بمضي سنين معدودة . فنستدل من قوله : إنهم كانوا يرون أن من لم يدخل في حزبهم لا ينجح له أن يسمى محدثاً ، ولو دريت أن أبا حاتم هذا توفي بعد أبي خالد بقرن وربع لمزأت برأي الناقل . ثم الغريب نقلم طعن وكيع له مع أن وكيعاً توفي بعده بنحو خمسين سنة ، ولم يجتمع به إلا وهو طفل إن كان ثمة اجتماع ، ثم أن الناقل لقول وكيع هو الذهبي الذي نقل الطعن في وكيع نفسه مع أنه من رجال « الصحيحين » .

من درس الجرح والتعديل يضحك كثيراً من تهجمهم على رجال أهل الفضل بالعلم ، ومن تعديلهم بعض الذين ثبتت عداوتهم لله ولرسوله . وقد أجاد الأستاذ العلامة شيخ العتبة النبوية في عصرنا الحاضر السيد محمد بن عقيل حيث كشف لطالبي الحق عن أمور غامضة في كتابه « المتب الجليل على أهل الجرح والتعديل » إذ أظهر تحامل أهل الجرح والتعديل على كل من ينتمي للعترة النبوية أو يواليهم . ولذلك تجد الطاعنين على أبي خالد هم الذين ولدوا بعد وفاته بسنين كثيرة ، بل هم الذين رروا مثل أقواله ، ولكن غاب عنهم ذلك أو أنهم يتوهمون أن الناس تجهل التاريخ ، فيظنون أن كلمة جرحه فلان لا تدعو الباحث النصف إلى أن يكشف عنه ، هل هو من معاصريه أم لا ؟ ... ثم لا يأنف الناقلون بالعلم في أبي خالد عندما يستدعون الأقوال لمن بعده بمائة سنة أو نحو ذلك ، ولو أسندوا الأقوال لمعاصريه لكان في شهرتهم مايستر أقوالهم ، ولكن أبى الله إلا أن يحق الحق ويطل الباطل ولو بعد مضي زمن طويل .

ومن هذا القبيل اتفاق أهل الجرح والتعديل على أن من خضع لسيف فتنة خلق القرآن بعد مجروحاً وإن كان اتقى الناس ، ولكن لما مس الأمر حزبهم استثنوا من ذلك يحيى بن معين وعلي بن المديني وخمسة معهما من رؤسائهم مع اتحاد الذنب ، فكان ذلك عيباً في قوم ومدحاً في آخرين ، ولو أن أبا خالد تلقى لهم ودخل في حلقاتهم لكان لديهم من المعدلين حتى وإن نسب « المجموع » لنفسه صدقوه بلا نزاع . وبما يؤسف له أن نقول بصراحة إن المحاباة بين رجال المحدثين محسوسة ، وظاهرة حيث تؤثر فيهم الحزبية .

لاشك أن أبا خالد الذي تربى في معية الامام زيد تأنف نفسه من المداينة ، لأن مولى

انقوم منهم ويسير في طريقهم ، فلا غرابة اذا انزوى عن العالم بعد ذلك ، بل الغرابة في خلاصه من ظلم بني أمية في آخر ملكهم العشر السنين الاخيرة بعد قتلهم سيده وأقاربه .

لا تظن أن أحداً من آل بيت النبوة يكره المحدثين ، وهم الناقولون لكلام جدهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحافظون له من الضياع والتلف ، وانما من فحص تراجم المحدثين في العصر العباسي وأمعن قليلا في التاريخ يظهر له الأمر واضحاً مكشوفاً ويستبان السر ظاهراً ، وهو أن الأكثر يقصد من الاشتغال بالحديث افساده أو القضاء عليه من طريق خدمته ، كما سنبين بعض ذلك وأسبابه .

جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالهدى ودين الحق ، فألم كثيرأ من العرب المضربين وغيرهم ولا سيما ربيعة ، وكان الفتح سائراً لما ينطولون عايه . فقد نقل السهيلي في « الروض الانف » يوم فتح مكة ، قال : لما سمعت بنت أبي جهل « حي على الصلاة » قالت : اما الصلاة فسنؤديها ولكن - والله - ماتحب قلوبنا من قتل الأحبة . اه . وأول خروج على الاسلام بعد هذا كان حادثة ذي الخويصرة . فقد روى البخاري في « صحيحه » في « باب علامات النبوة » عن أبي سعيد الخدري ، قال : « بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقدم قبا ، اذا أتاه ذو الخويصرة - وهو رجل من بني تميم - فقال : يا رسول الله اعدل ، فقال : ويملك ومن يعدل اذا لم أعدل ، قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل ، فقال عمر : يا رسول الله أئذن لي فيه فأضرب عنقه ، فقال : دعه فان له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، يقرؤن القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، ينظر الى نصله فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر الى رصافه فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر الى نضبه وهو قدحه فلا يوجد فيه شيء ، ثم ينظر الى قدذه فلا يوجد فيه شيء قد سبق الفرث والدم آيتهم رجل أسود ، احدى عضديه مثل ثدي المرأة أو مثل البضعة تدردر - ويخرجون على حين فرقة من الناس . قال أبو سعيد : فاشهد أني سمعت هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم وأنا معه ، فأمر بذلك الرجل فالتمس ، فاتي به حتى نظرت اليه على نعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي نتمته » .

هذا الحديث يخبرنا عن الواقع والآتي ، فاما الواقع فانه قال : له أصحاب ولولا ذلك لما جرى

على هذه الحركة ، فلها لجرأة غريبة تنادي على عدم إيمان قائلها ، إذ نسب إلى الرسول عدم العدالة ، وأما عمر فإنه غلبته الغيرة الدينية فطلب قتله غير ملتفت إلى أن لهذا الشخص أعوانا كثيرين . تقدم ذو الخويرة من بينهم فصدق عليه قول الله تعالى : « إذ نبث أشقاها » . وأما الآتي فإنه الآية التي تظهر في عضد أحدم المقتول في وقعة النهروان كما تقدم ، وهو مفصل في التاريخ بل في « صحيح مسلم » في كتاب « الزكاة » : « وعلمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن هؤلاء القوم يسترون عقائدكم الزائفة ونياتهم السيئة بكثرة الصلاة والصيام واهتمام العبادة » ولذلك كان الشارع يأمرنا بالسداد والاعتدال .

لقد كان ذو الخويرة فاتح باب الخصام مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بطريق غير واضح ، ثم تكرر ذلك من غيره . فقد روى البخاري ومسلم في « صحيحهما » واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري ، قال : « بث علي بن أبي طالب كرم الله وجهه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اليمن بذهبة في أديم مقروظ لم تحصل من تربها ، قال : قسمها بين أربعة نفر بين عيينة بن حصن والاقرع بن حابس وزيد الخيل ، والرابع : إما علقمة بن علاثة وإما عامر بن الطفيل ، فقال رجل من أصحابه : كنا أحق بهذا ، قال فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : ألا تأمنوني وأنا أمين في السماء يأتيني خبر السماء صباحا ومساء ، قال : فقام رجل غائر العينين ، مشرف الوجنتين ، ناشز الجبهة ، كث اللحية ، مخلوق الشعر ، مشمر الأزار ، فقال : يا رسول الله اتق الله ، فقال : وبلك أو لست أحقق أهل الأرض أن يتقي الله ، قال : ثم ولى الرجل ، فقال خالد بن الوليد : يا رسول الله ألا أضرب عنقه ، فقال : لا . الحديث .. فهذه حادثة أخرى لأن الأولى في غنائم حنين ، والثانية في الذخبة الواردة من اليمن ، ولو فرضنا أنها كانتا واحدة ففيها شخصان تكلما عما في نفوسهما من النفاق ، فالأول من المسلمين المناقين - أو صاحب علقمة - لانه المرجح ، كما بينه النووي في « شرح مسلم » . والثاني ذلك الغائر العينين ، وهذا يدل على أن الخوارج منذ يومئذ كانوا يؤلفون حزبهم ويريدون إفساد المسلمين من طريق الدين نفسه ، حيث جاء في بعض روايات مسلم في « صحيحه » : « هذه قسمة ما أريد بها وجه الله تعالى » يريد غنائم حنين ، فهو يلتجئ إلى الله طاعناً في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وأما بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكانت الفرصة سانحة للمنافقين في اظهار عداوتهم في الدين الاسلامي ، وكذلك وجدت لها مجالا واسعا ، وتبين أنهم كانوا

بجاهرين بالدين الاسلامي إما رغبا وإما رهبا ، ولعل عينة بن حصن الفزاري قد أفصح عن رأيه تجاه طلحة الاسدي كما نقله الطبري في « تاريخه » وهذه عبارته :

والله لأن تتبع نبياً من الخلفين - أي غطفان وأسد - أحب إلينا من أن تتبع نبياً من قريش وقد مات محمد وبقي طلحة فتابعوه . ١٥ .

وفي « تاريخ ابن الأثر » « وابن جرير » : وجاء طلحة النمري الى مسيلة الكذاب فسأله عن حاله ، فأخبره أنه يأتيه رجل في ظلمة ، فقال : أشهد إنك لكاذب وأن محمداً صادق ، ولكن كذاب ربيعة أحب إلينا من صادق مضر .

هذا يدل على أن العصبية أثارت حفيظة هذين حتى تمكنا من اعلان رأيها بصراحة ، ولما أسر عمرو بن مضر الطائي عينة بن حصن ، وكلم خالداً فيه رجل من بني غزوم عفا عنه وأرسله مقيداً الى المدينة ، وكان الصبيان يقولون : ارتد عدو الله ، فكان يقول لهم : متى أسلت حتى ارتد ؟ .. يريد أنه لم يدخل الاسلام في قلبه وان تظاهر به ، ثم كانت حادثة بني حنيفة واتباعهم مسيلة الكذاب عداء بالدين الاسلامي بسبب أنه دين أكرم الله به مضر ، وكانت وقائع وادي أباطلة والحديقة ، نعم الشاهد على ما نشير اليه . وقد قال شاعر اليمامة في ذلك :

أحاطت بهم آجالهم والبوائق	فله عينا من رأى مثل معشر
ولا مثلنا يوم احتوتنا الحدايق	فلم أرى مثل الجيش جيش محمد
وضاقت عليهم في أباض الأبارق	أكر وأحبي من فريقين جمعوا

ثم الفتح الاسلامي بزمن الخليفة الثالث واتساعه ، نشط به المناقون لنشر دعوتهم في البلدان الواسعة ، فلما تولى الخلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كـرم الله وجهه ونازعه معاوية بن أبي سفيان فاستفادة من التحكيم أعلنوا انشقاقهم ، فصدق عليهم آخر الحديث المتقدم « يخرجون على حين فرقة من الناس » وهذا من معجزات نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وجدوا في كلمة التحكيم فرصة لظهار عقيدتهم الفاسدة ، فقالوا : لا حكم إلا لله ، يريدون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصح أن تكون أقواله ولا أفعاله حكماً أصلاً ، ضارين بعرض الحائط قول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر »

فكانت مقاتلتهم هذه رداً للسنة النبوية وعدم اعتبارها أصلاً حيث كانوا اتهموا الرسول في حياته ، فهم لا يصدقون أقواله ولا ما أتى به قطعا .

كان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أعرف الناس بمقصدهم السيئ ، فقال لابن عباس : جادلهم بالسنة ، فلما كانوا على شدة في أمرهم وغرتم قوتهم جاهرُوا بما ينطوون عليه ، فكان ذلك سبب انحلال قواهم وترك كثير من الخدوعين بهم الحرب ، ثم أجمعت الأمة على محاربتهم فكانت وقعة النهروان مضمضة لهم ، وتفصيلها في كتب الصحاح والتاريخ .

ما كفاهم ذلك حتى ابتدأوا في اغتيال أمراء المسلمين وقتل الصحابة بأشنع الصور وأقبحها . وحادثة عبد الله بن الحباب قد رواها ابن أبي شبة وغيره ، كيف قطعوا رأسه وبقروا بطن جاريته ، وكانوا مروا بساقته ، فأخذ واحد منهم ثمرة فوضها في فيه ، فقالوا : قرأ معاها فبم استحللتها ؟ .. فقال لهم عبد الله بن الحباب : أنا أعظم حرمة من هذه الثمرة ، فأخذوه فذبحوه ، فبلغ عليا فارس اليهم أفيدونا بقاتل عبد الله بن حباب ، فقالوا : كننا قتله . وتفصيل ذلك في « فتح الباري » في كتاب « استتابة المرتدين والمعاندين وقتلهم » .

هذه الحكاية تدل على أن ديانة الخوارج صورية كاذبة يندعون بها المنفلين من المسلمين ، فهم يحرمون الثمرة ويستيحون قتل صحابي جليل ، ويقررون بطن جاريته كي يقتلوا ويقتلوا ما في بطنها ، ولكن تلك الحروب لم تقض عليهم وطال الأمد ، لأن الدولة الاموية لا يهملها الدين وإنما تهملها الطاعة والانتقياد لهم ، حيث أعلن الحجاج على المنبر في الكوفة أن الخلافة أفضل من النبوة والرسالة ، كما رواه أبو داود في « سننه » . حتى اذا تأسست الدولة العباسية علموا عندئذ أن الحرب لا تجديهم نفعاً ، فعدلوا عن مقاومة السنة واستعملوها لمقاصدهم ، ثم تغلبوا على الجرح والتعديل ، فكانوا الأكثر ، وعلى تحقيقاتهم تدور كثير من الأحكام ، لكنهم كانوا يميلون الى الاعتدال كي لا تطلع الأمة على عورتهم ، فكانوا يقصرون الطعن على أبناء فاطمة عليها السلام استفادة من النزاع القائم بينهم وبين أبناء عمهم العباسيين ، ولا زالوا يتطورون ويتحولون تحت أسماء مختلفة الى عصرنا هذا ، الذي أصبحت فيه السنة ملجأ لكل ضال يؤولها على حسب هواه ، أو أحسن غي لا يفهمها ، ويرحم الله العلامة حجة الاسلام السيد أبا بكر بن شهاب العلوي حيث يقول :

وتسموا أهل الحديث وهام لا يكادون يفقهون حديثا

ولهم غير ذلك أمور أخرى فصلناها في كتابنا « تكمص الجوارح في المذاهب الإسلامية » لأن هذه العجالة ليست كافية لبيان ذلك ، وإنا أتينا بتقدمة يعلم القاريء منها أسراراً كثيرة في الجرح والتعديل ، وينكشف له سر خصامهم لأبي خالد وأمثاله ، فإن الحر تكفيه الإشارة .

لا شك أن هؤلاء الخوارج الذي دخلوا في ضمن علماء الحديث والأثر معها أرادوا أن يخفوا أنفسهم ، فإن ذلك جلي واضح لمن تعاطى هذا العلم فضلاً عن توغل فيه ، فانهم غير قادرين على إخفاء ما اتخذوه عقيدة لا تزول ولا تتغير ، وعلمة ذلك منهم كرههم لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ولا بنائه من بعده ، فإن الخارجي لا بد أن يكرههم وبغض في طعنهم ، ولو بطريق الافتراء على كلام الغير يتخذ مسنداً لأنهم لا يحبون بني هاشم ولا يحبون الأنصار ، حيث أن الاسلام قام بسببها وتوطدت أركانها وأثبتت دعائمها بجهادها . وقد قلنا لك قول بنت أبي جهل : وإن صلاتها لم تنفعها من بغض من قتل الأعبة ، وهذا ما أشار اليه الحديث الذي رواه الطبراني عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « بغض بني هاشم والأنصار كفر وبغض العرب نفاق » .

فبعد هذا يسهل علينا أن نعرف من المحدثين الخارجي من غيره ، لأن المقياس الصحيح عندنا وبه يتميز لنا المحدث المسلم من الخارجي المنتمي الى الحديث حتى وإن تأثر المحدث بغيره ، فانه يقول تبعاً لذلك الغير ، ولذلك تجد الأحاديث التي تمسك بها الشعوبية يروها شخص يكره العدنانيين ، ولا يمكن أن نجد فيهم أحداً من السابقين الأولين في الاسلام .

ثم إن هذه الخطة ، خطة الطعن تناولت موالى بني هاشم ومن ينتمي اليهم ، فلا أسهل عليهم من أن يتهموه بالتشيع ، فيكون ذلك سبب سقوطه ولا سيما في الدور المباني الذي تسر به يومئذ الدولة وبه يحصل اليهم التقرب . فلا لوم عليهم بعد هذا اذا طعنوا في أبي خالد فإن ذلك برنامج لهم متسلسل منذ ظهر الاسلام ، ولكن غاب عن ذهن هؤلاء أن أبا خالد سابق على المؤلفين أو معاصر لبعضهم كما يقولون غير مخالف لهم . وأن ما في « المجموع » من الأحكام قد قبله المحدثون والفقهاء بحيث يحسن أن نقول : كتاب « المجموع » هو القطب الذي تدور عليه رحي مذاهب أهل السنة والجماعة .

لا نزاع أن « المجموع » كنز ثمين ما برح محفوظاً . وهو مأخذ لعلماء المذهب الزيدي في الديار اليمنية وذلك المذهب الذي أركانه علماء العترة الطاهرة ، فهم السفينة التي من دخلها نجا

من أقوال أهل الأهواء ، والتمسك بأنواع الضلالة التي أصيبت فيها معظم البلدان الاسلامية ، ولعل اليمن هو القطر الوحيد الذي لم يتلوث بدسائس اعداء الدين الاسلامي وحافظ على كرامة الشريعة الاسلامية حتى عصرنا هذا .

كان دور سلطنة الاتراك العثمانية إتخاذ كل الأسباب لاقامة عرشهم ، فكانوا لا يحجمون عن تعاطي الأسباب التي تحوطهم وتكلوهم من تفريق كلمة الأمة وإحداث نزاع مذهبي ، حتى أصاب الأمة الاسلامية من تفكك الاوصال ما أطمع أعداءهم في الاستيلاء عليها ، فتم ذلك في أكثر الاقطار .

من تلك الدعايات كلمة « زيدي » قد اختلقها الدولة الرسولية وغيرها باليمن ، ثم أبدتها الدولة العثمانية ، فكانت توحى الى علماء السوء بضرب الوتر الحساس ضدها ، فكرهت الناس فيها ، وساعد على ذلك أن اليمن واقع في جانب من الأرض لا يمر به إلا من يريد السفر اليه خاصة ، فكان المسلمون يجلبون ما هم عليه ، ثم إن الدعاية التركية وما تبذله من النقود والأموال أوجد نزاعاً بين الشافعية وعلماء آل البيت ، وسبب حصول كوارث عديدة لليمن نفسه ، في حين أن الامام الشافعي جيء به من اليمن مقيداً أيام الرشيد الى مدينة الرقة - من أعمال متصرفية دير الزور - لأجل اتفائه مع الذين اختلقت السياسة النزاع مع أبناءهم والكره الشديد لهم .

اتخذت الدول التي لم تقم على أساس الشرع مسألة الخلافة مسبباً للنزاع حتى أن علماء الكلام أدخلوها في كتب العقائد وجعلوها مما يجب اعتقاده والعمل بما فيه ، وكان هذا وسيلة لتحريك النزاع بين أهل السنة والشيعة عند الحاجة .

لكن لو دريت أنت مذهب الزيدية يقول بصحة خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وبترضى عنهم رضي الله عنهم ، ولو علمت أنه لا يختلف عن مذاهب أهل السنة لعرفت أن المذهب الزيدي هو جامعة المذاهب الأربعة ، وأنها فروع له . ولكن السياسة - قاتلها الله - ما دخلت أمراً إلا وأفسدته ، فلا حول ولا قوة إلا بالله .

أبأن لنا « المجموع » رأينا هذا ، فأنكشف الغطاء عن الدسائس التي كان أعوان الظلمة يخلقونها لتزيق شمل المسلمين كي يفترقوا شيعاً وأحزاباً ، فنقد كل ما زعموه من انطمن في المذهب الزيدي صفوة مذاهب أهل السنة والجماعة .

كفى هذا المذهب شرفاً أن يحافظ على كيانه مع بقاء الشريعة الإسلامية - صانها الله -
مقامة تحت رعاية أئمة آل البيت قروناً طويلة ، ولا يزال كذلك مستمراً الى انقضاء الدهر
- إن شاء الله تعالى - حتى وإن غمطه هذا الحق أناس بتأثير الدول الحاكمة يومئذ ، فقد وجد
من صرح بذلك ولم يخف في سبيل الحق لومة لائم ، فمن ذلك مقاله الحافظ ابن حجر المتوفى
سنة ٨٥٢ في « فتح الباري شرح البخاري » تعليقاً على الحديث الذي أورده البخاري في
« باب الأمراء من قريش في كتاب الأحكام » ورواه عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم : « لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان » ، فقد قال ما نصه :
ويحتمل أن يكون بقاء الأمر في قريش في بعض الأقطار دون بعض ، فإن بالبلاد اليمنية
التجود منها طائفة من ذرية الحسن بن علي لم تزل مملكة تلك البلاد معهم من أواخر المائة الثالثة .
وأما من بالحجاز من ذرية الحسن بن علي وهم أمراء مكة وأمرأ ينبع ، ومن ذرية الحسين بن علي
وهم أمراء المدينة ، فإنهم وإن كانوا من صميم قريش لكنهم تحت غيرهم من ملوك الديار المصرية ،
فبقي الأمر في قريش بقطر من الأقطار في الجملة ، وكبير أولئك أي أهل اليمن يقال له
الامام ، ولا يتولى الامامة فيهم إلا من يكون متحرباً للعدل ... إلى أن قال ... : والذي
في صعدة وغيرها من اليمن لا شك في كونه قريشياً لأنه من ذرية الحسن بن علي . ا هـ .

وهذه شهادة من أكبر محدث في عصره ، ولو قلنا وفي العصور التي بعده لما عارضنا
منصف ، وقد اعترف بالحقيقة التي اجتهدت الدول مع مالها من الحول والسلطة أن تخفيها ،
ولكن للحق أشعة تخرق الحجب التي يظنون أنها تحول دون إشراق نوره الساطع .

نحن في بحثنا هذا نتجنب السياسة وما يتعلق بها ، ولكن هذا لا يمنعنا أن نقاش التاريخ
ونقول : إن القائمين به لم يؤدوا واجبه نحو دولة اسلامية عاشت أكثر من ألف سنة ولا
يزال حتى الآن حقها مهضوماً وجانبها مهاناً ، بحيث لا يعرفها أحد ، فكأن المؤرخين أخذوا
عليهم العهد أن لا يدونوا كل ماله علاقة بآل بيت النبوة إلا من طريق ما يس كرامتهم أو
يفيد الطعن بهم أو يؤدي الى انتقاصهم ، ولعل الجواب عن هذا أنه أثر ما لعبته الخوارج في
انقسامها بين المذاهب الاسلامية وتوزيعها رجالها لاداء هذه المهمة التي قاموا بها ونفذوها ،
فاستولوا على مقدرات المسلمين ، واستلموا كتب السنة حيث صار بيد كثير منهم الجرح والتعديل
أو بيد من تلمذ لهم فآثروا في عقله وطبعوه على فكرتهم وصبغوه بلون يؤثر في عقول العامة
ويعجبهم . فالتف حولهم الذين لا يعقلون وتبهم الذين لا يفهمون من الدين إلا مجرد الانتهاء ،

وأنه مسلم أو ابن مسلمين ، فصدق على هؤلاء الأكثر قول الله تعالى : « أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم أضل سبيلا » .

قد كشفنا القناع عن سر طعنهم بأبي خالد توصلا إلى الطعن « بالجموع » عداوة آل بيت النبوة عليهم السلام ، وعن سر عدم انتشار ما فيه من مذهب الزيدية ، فإذا عرفت أن الإمامة ما زالت في الديار اليمنية منذ القرن الثالث ولا زالت إلى انقضاء الدهر - إن شاء الله تعالى - يتجلى لك صريحا حديث « الصحيحين » « الإيمان بمان والحكمة بمانية » ، ويتضح سر حديث مسلم في « صحيحه » : « اني لبعقر حوضي أذود الناس لأهل اليمن أضرب بعضاي حتى يرفض عنهم » . وليس ذلك بعزير على قوم شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم أرق الناس أفئدة ، فانهم الذين حافظوا على الشريعة الإسلامية وما برحت أحكامها معمولا بها محفوظة لديهم لم تتأثر بما يشين سمعتها من إحداث أمور سببها الترف والبذخ ، فدعا أولياء الأمور إلى الاستفادة من علماء سوء وما أكثرهم في كل عصر ، فشوهوا جمال الشريعة بأموار ما أنزل الله بها من سلطان ، فأصاب ضررها اليوم المسلمين حيث استضعف أكثرهم في مشارق الأرض ومغاربها .

ولو فحصت عن سبب ضعف الأمة الإسلامية لما وجدت له سببا سوى النزعات المذهبية التي تنور وتحمّد على حساب المرات التي عليها الملوك لتثبيت عروشها ، حتى إن مما يندى له جبين المؤمن عرفا أن يكون النزاع المذهبي أشد استفحالا من النزاع الديني نفسه ، فتفرق المسلمون من جراء ذلك شيعا وأحزابا .

أما وقد أصبح المسلمون يتحملون من أنواع البلاء والمصائب من أعدائهم نصيبا وافرا ومساهما كثيرة بالرغم عن كثرة عددهم ، فما عليهم الا أن يلتفتوا إلى النزاع القائم فيجسموا الشر. ويقلعوا شجرة الفتنة من جذورها تلك الشجرة التي تصدر من دوائر الاستعلامات الاجنبية ، فتنتطى بها بعض رؤساء الدين من حيث يدرون ولا يدرون ، وإن في نشر « مجموع الامام زبيد » سلاحا قاطعا وبرهانا ناصعا على أن معظم النزاع يستند على أمور خيالية وتهم وهمية افترتها الدعاية ، فوجدت أفكارا ساذجة تلقتها بسهولة فكان ما يشكو منه المسلمون كافة .

هذا ما « للمجموع » من فضيلة ولكن شرحه « الروض النضير » للعلامة الألملي والشيخ

الجليل القاضي شرف الدين الحسين بن أحمد السباغي الحيمي الصنعائي التوفي سنة ١٢٢١ عن إحدى وأربعين سنة ، قد أتى فيه بالمجبب المعجاب ، وأورد كل ماورد في كتب السنة موافقاً « للمجموع » فزال بذلك العماء الذي ألصقوه في « المجموع الكبير » إفكاً وزوراً .

لقد قام في شرح « المجموع » فطاحل كثيرون وعلماء أجلاء ، ولكن كان أوسع من كتب صاحب « الروض النضير » فقد شاء الله أن يكون للقرن الثالث عشر مزية لم توجد في غيره ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

أنى في شرحه بما وافق « المجموع » في الأحاديث التي في كتب الأثر ، ولم يفته إيراد أقوال أئمة المسلمين والمذاهب الأربعة خاصة ، ولم يلتفت الى المناقشات اللفظية والمسائل الفرضية والاحتمالات التي لا يمكن أن تقع فخلا الكتاب من مناقشات الألفاظ ، وكان بذلك خير موسوعة فقهية يجسد الطالع فيها ما يستغني به عن عشرات المجلدات الضخمة في المذاهب المختلفة .

حقاً إنه لذلك حيث تجلت فيه عبقرية ذلك الشيخ الذي كان رائده بيان الحقيقة ، فافاض بقلبه السيل ما جادت به قريحته ، وما أدركه ذهنه الصائب وحفظه الصحيح وعقله السليم ، وبعد تحري الموضوع أملى يراعه البليغ ما أعطى البحث حقسه ، فاستمت تلك الأجزاء الأربعة لما أشرنا اليه ، ومن كان رائده الحق فجدير أن يأتي بما يعجز عنه غيره من حقائق ناصعة ، وتدقيقات جليلة ، وتحقيقات بديمة ، ومن هذا القسم الشارح الحيمي رحمه الله تعالى .

قدما أن العلم موزع لا يختص به إقليم دون آخر ، ولا عصر عن عصر ، فلا بدع إذا أنى علامة القرن الثالث عشر بما يهر العقول ويعترف بفضلها أولو النهى والادراك .

غير أن الله وحده هو المختص بالكمال المطلق ، ولذلك فقد اخترمت المنية الشارح قبل إكمالها فلي دعوة ربه رحمه الله تعالى ، ووقف يراعه على « باب متى يجب على أهل العدل قتال الفئة الباغية » .

على أن هذه المجموعة النفيسة شاء الله تعالى أن تنتشر في الزمن الذي يحتاج فيه المسلمون

الى جمع كلمتهم ، فكان نعم الوثيقة لعلماء الاسلام المصلحين الذين يغارون على الدين الاسلامي ويريدون مسكاً يهدمون به البناءات التي شيدت لايحاد عدم الاتفاق بين المسلمين. ونعم الذخيرة التي تغني وتفخر بها القاطر ، فان المكتبة التي تضم هذا الكتاب يحق لها أن تباهي ماسواها ، حيث اشتملت على صفوة كتب السنة ولباب الفقه في آن واحد ، لذلك قام بطبعه بعض علماء آل بيت النبوة على نفقتهم ، وأبوا أن يذكر اسمهم يبتغون بذلك من الله أجراً وفضلاً .

ليس ذلك بغير ، وهم الذين فادت أسلافهم بأرواحهم في سبيل الدين ، فليس بكثير على الأحفاد أن يجدوا بأموالهم بعد ما عرفوا بالكرم في الجاهلية والاسلام . ولكن الغريب أن تبذل في سبيل القيام بطبعه مئات الدنانير ، ويمتنع المنفق عن إذاعة اسمه فلا يوح به لأحد ، كأنه يريد أن يعلم الناس كيف يكون الاخلاص في الدين وإذابة حب النفس والظهور في بودقة المصلحة العامة ، فصدق عليه أنه أحد السبعة الذين يظلمهم الله تحت ظله يوم لا ظل إلا ظله » كما رواه البخاري في « صحيحه » ومنهم « رجل تصدق بصدقة أخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه » .

لاريب أن هذا عمل عظيم يصح أن يضرب مثلاً للأعمال البريئة من الرياء والسمعة وأغوذجا للاخلاص التام ، فيشهد الله أنني أثني على المنفق بدون أن أعرف شخصه ولا اسمه ، ولكن لأنه بعث عمله في نفسي سروراً فمت يعمض واجبي إذ يشرنا بخير عظيم نلح من ورائه مستقبلاً زاهراً ، وأن المسلمين لا زالت فيهم بقية خير حيث يمتون حب الأثرة في سبيل دينهم ، فكان ذلك تصديقاً للحديث الصحيح « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله » .

فجزى الله المنفق على عمله أفضل الجزاء ، وأثابه الحسنى وزيادة ، وتقبل منه عمله هذا بالرضاء إن شاء الله تعالى .

وفي الحقيقة قد بذل في سبيل طبعه وتصحيحه مجهودات كبيرة ، غير أن الجزأين الاولين

كانا على نسخة لا تخلو من تحريف يسير ، ولكن الجزء الثالث أشرف على طبعه فضيلة الحسيب النسيب والعلامة الجليل الاستاذ السيد محمد زبارة الحسيني الصنعاني وجلب معه نسخة صحيحة ، فبذل همه في تصحيحه ، وفي انتقاء الورق الصقيل جزاه الله خير الجزاء ، حتى اذا غادر الديار المصرية قبض الله لتصحيح الباقي من تولى الاشراف عليه بصدق واخلاص . وكان طبع هذا الكتاب العظيم ذكرى لصاحب الجلالة أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين الامام يحيى حميد الدين ملك الديار اليمنية نصره الله وأيده ، ولصاحب السمو ولي العهد سيف الاسلام حفظه الله حيث سمح بنسخته المصححة على نسخة المؤلف ، فكانت الأصل المعول عليه في الجزأين الاخيرين . وتم طبعه في « مطبعة السعادة » الكائنة في باب الخلق في القاهرة مصر المعزية ، لصاحبها حضرة المحترم الفاضل الحاج محمد اسماعيل . وكان ذلك في اليوم الخامس والعشرين من شهر شعبان لسنة تسع واربعين وثلثمائة وألف من هجرة سيد المرسلين سيدنا محمد صلى وسلم الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداهم الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين .

محمد سعيد المر في

وهذه تقاريط الطبعة الاولى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمد الفقهاء في دين الله الحكماء، وأشهد أن لا إله الا الله شهادة من ينحسرى ربه لانه من المارفين الأجلاء ، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله ، إمام الهداة وصفوة الانبياء، اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الذين كانوا في الارض كالبذور في السماء .

أما بعد : فقد اطلعت على الشرح الجليل الموسوم بـ «الروض التوضيحي شرح مجموع الفقه الكبير» لحضرة صاحب الفضيلة الامام الراككة شرف الدين الحسين بن أحمد السباغي أبان به خفايا مسند مولانا الامام المجتهد الشهير سيدنا زيد ابن سيدنا علي زين العابدين رضي الله عنها وعن والدهما وجدهما سيدنا الامام الاكبر مدينة العلم خليفتنا الرابع كرم الله وجهه ورضي عنه، فاذا هو شرح غزير المادة كثير الفوائد يدل دلالة واضحة على سعة اطلاع مؤلفه رحمه الله تعالى، سعة بقل من يشاركه فيها من العلماء المتأخرين ، ولا نقالي إذا قلنا أنها تذكرنا بسعة علم أئمتنا المتقدمين رضي الله تعالى عنهم ، كيف لا وأنت إذا تصفحت هذا الشرح تجد انه لا يكتفي بإيراد شاهد واحد لما يشرح من أحاديث المسند وآثاره بل يزيد ثم يزيد ، كما تبين ذلك للطلع الكريم ، وليس مافي «المجموع» من أحكام بالأمر البعيد عن المروف في مذاهب أئمتنا رضوان الله تعالى عليهم . ولقد قلت في تقييظي له من زمن بعيد : فوجدته مجموعاً جمع المسائل الفقهية والاحكام الشرعية ما هو مدلل عليه بالآيات القرآنية والاحاديث النبوية، وهو موافق في معظم أحكامه لمذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان وماذا عسى أن تقول في كتاب يوافق ما فيه ما بكتبنا ومذاهبنا ، ولقد زاده هذا الشرح الروض وضوحا وقربا من تلك المذاهب يبينها بعد بيان ما بالمجموع من أحكام ، فتحن لا نتردد في أن المجموع جليل ، وزاد جلالاته بشرحه هذا الروض التوضيحي الذي أبلى صاحبه فيه البلاء الحسن وعانى ما عانى حتى جمع من الادلة ما يشهد لما في هذا المجموع ، وهي شهادة لا نستطيع ردها لانها من الأصول التي نخرتها ونجلها ، ونقف عندما تروي من الأحاديث والآثار، ولسنا تعرض للقال والقليل جرحاً وتعديلاً في الامام الجليل راوي هذا «المجموع» أصل شرحنا هذا لان ذلك نظر في حال من قال ، ونحن انما نخص نظرنا بالقال فان الحق يعرف به الرجال ولا يعرف هو بالرجال ، فمتى كان القول صحيحاً فلا يهمنا

ما قيل في قائله تعديلاً وتجيهاً ، ومجموع ما قيل في هذا المجموع لا يخرج عن موافقته لأحد مذاهب الأئمة الاربعة خصوصاً مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة وأصحابه ، وفي هذا القدر كفاية لكل من كان من أهل العظة والدراية . والله أسأل أن ينفعنا بالعلوم الموروثة عن سيد المرسلين ، وأن يجعلنا من المؤيدين لدينه ولاهله أنه سميع مجيب .

الفقير الى الله الغني عن عده

محمد بن محمد بن المطيعي الحنفي

غفر الله له ولأسر المسلمين آمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وأصحابه .

أما بعد : فقد اطلعت على مواضع من هذا الكتاب السمي «د الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير» فوجدته من خير الكتب وأسمائها وأجلها وأعلاها، قد استند في كل حكم من الاحكام الى حديث من احاديث خير الانام التي خرجها أئمة الحديث المرفوفون الذين رجع لهم عند الاستدلال وتتحاكم اليهم اذا حمي وطيس النزاع ، وما عجت لشيء عجي من أولئك الجامدين الذين لا يقولون بغير المذاهب الاربعة والأئمة المحمدية أجل وأعظم من أن تكون الأئمة فيها أربعة، بل حاشا لله أن تقف علماءنا عند حد أو أن تكون أئمة الهدى فيها محصورين في عدد ، وقد عرف ذلك أكابرهم وذوو البصر في الدين منهم ، فهذا الامام مالك بن أنس لم يرض حمل الناس على «الموطأ» - وهو هو عند مالك - ، وقال للخليفة العباسي : إن الصحابة والتابعين تفرقوا في البلدان وعند كل من العلم ما أغنى عن غيره ، أو كلاماً هذا معناه علماً منه رضي الله عنه أن في الأئمة من الأئمة من لا يحصى كثرة ، وأن الفضل بيد الله يؤتية من يشاء وأن الأمر في فروع الشريعة واسع، وقد جعل صلى الله عليه وآله وسلم لمن اجتهد فأخطأ أجرأ ولمن اجتهد فأصاب أجرين ، وبهذا يتحقق يسر الملة الخفيفة حتى أصبحت تسع الناس كلهم من غير ضيق ولا حرج ، ومن لم يبلغ درجة الاجتهاد فليس عليه الا أن يقلد إماماً من أولئك

الأئمة حتى لا يكون صادراً عن هواه ولا خارجاً في عمله على الله ورسوله ، وإذا كان هذا حكماً عاماً في جميع علماء المسلمين وأئمتهم فما بالك بأئمة أهل البيت الذين أمرنا صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالاعتداء بهم ، والتمسك بأذيالهم ، وهم أحد الثقيلين الذين تركها فينا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وقال لنا لن تضلوا ما تمسكتم بها ، وهما كتاب الله وعترته أهل بيته ، وقد كان أئمة الهدى من سلفنا الصالح يجب بعضهم بعضاً علماء منهم أن مسائل الاجتهاد ظنية يكفي فيها الظن ، وأن الأمر فيها على الاتساع لا على التصيق متى أفرغ الوسع وأخلص النية مجوزين أن يكون الحق مع غيرهم كما يجوز أن يكون معهم فهم لا يقدسون أنفسهم ولا يعتقدون فيها العصمة فكانوا أئمة الهدى حقاً وورثة الرسل حقاً ، وقد جاء في الحديث الصحيح « أن الرسل أبناء علات أمهاتهم شتى وأبوهم واحد » فهم أخوة متحابون يحل بعضهم بعضاً ويشئ بعضهم على بعض داعين إلى الله خارجين عن أنفسهم وأهوائهم على نهج الانبياء والرسل قائلين : « ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاً للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم » فهذا الامام الشافعي كان يقول إذا ذكر العلماء : فمالك النجم . وكان الامام أحمد يدعو للشافعي في السجود ويقول : أنه كالشمس للناس . وكان مالك يجب الشافعي حباً جماً وقد واسبه بماله مراراً كما هو معروف مع مخالفته إياه بعد ما أخذ العلم عنه ، ولما قيل لأبي يوسف إن البئر التي توضأت منها وقعت فيها فأرة ، قال : نقلد اخواننا الحجازيين وقد رأيت فيها رأيت أن الشافعي كان يتوسل بأبي حنيفة . فهذه سيرة سلفنا الصالح وما كان يفعلهم بعضهم مع بعض على أننا لم نر في هذا الكتاب الجليل حكماً شذوفاً هو معروف في المذاهب الأربعة ، وما من حكم جاء فيه الاوكد قال به إمام من أئمة تلك المذاهب ، ودل عليه من السنة الصحيحة ؛ وكان يودي أن أطيل لولا توزع بال وكثرة اشغال ، وقد خلق الإنسان ضعيفاً وما جعل الله لرجل من قلوبين في جوفه .

وبعد فالامام زيد من أكبر أئمة أهل البيت فضلاً ونبلاً ودينياً وعلماً وكلمه كذلك .

رزقنا الله بحبهم وحشرنا في زمريهم ، وهدانا إلى الانصاف وترك الاعتساف ، هذا وإننا نحب اخواننا اليمينين حباً جماً لله ، وفي الله ، واليمن عندنا الآن هو خير بلاد الله ديناً ودنيا و«الإيمان» كما في الحديث الشريف . أسأل الله أن يجعلنا من التحابين في الله الذين يظلم الله في

ظل العرش يوم لا ظل الا ظله ، وان يصلح حال الأمة المحمدية وأن يرزقهم المحبة والوئام ،
ويقهرهم شر الفرقة والانقسام بمنه وكرمه .

يوسف الدجوي
من هيئة كبار العلماء
بلازهر الشريف

★ ★ ★

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يا من أنشقت أرض القلوب بنور آياتك البينات ، وتمهدت بهداة خلقك سبيل الهداية
للسالكين ، أحمدك لا أني أقوم بشكر نعمك التي ليس لها نهايات ، ولكن أتمثل أمرك يا مولاي
امتثال العارفين ، وأشهد مع غاية الاذعان أنك بديع الأرض والسموات ، وأنت وحدك الاله
لكل العالمين ، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبدك الذي ختمت به الرسالات ، اللهم صل
وسلم وبارك عليه وعلى إخوانه المرسلين ، وارض اللهم عن أصحابهم وتابعيهم ذوي البصائر
النيرات، وأخص من بينهم حضرات العلماء العاملين .

أما بعد : فقد زهت فكري زمنا في أنحاء و الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير ،
فاذا هو بستان يكاد يكون معدوم النظير ، انتمش به الذهن بعد دخوله ونشط بعد فتوره ، تمسك
من دوحه بأصول ثابتة ثبات الأطواد ، وتعلق من أفئانه بفروع لاتلين لئامز ولا تضطرب
بتمشيت وقطف من أزهاره أذكي من المسك وأبهج من الورد ، واجتى منه ما هزأ باليانع من
حلو التمار. وأين غذاء الأشباح من غذاء الارواح. زهه بها يستنسر بغاث العقل ويستأسد عليه،
فان ماء الروض عذب وغير وهواه أبدا نسيم ، وغرسه انما كان بيد حكيم ومبله المعدة للسير
فيها معبدة مذلة ، ومصاريع أبوابه لمن أراد دخوله مفتحة لاتنلق بحال ، ومابه من ثمار ليس
بمقطوع ولا ممنوع ، لذلك سكن اليه طائر الفؤاد وغرد على أفئانه، وكان له في نواحيه جولات
ثم جولات تنقل فيها من فنن الى فنن وهو بعد لم ينته من هذا اللطاف اللذيذ ، وأظنه لا ينتهي

والألباب لها رياض ، كما أن الابدان لها رياض والتفاوت بين رياض الأبدان مشهور معروف
فكذلك التفاوت بين رياض الألباب .

والذي زاد إعجاب الحجا بهذا الروض أنه يتكلم بلا جارحة ، ويفيد بلا من ولا دلال ،
نفيس الجواهر ، اذا نسب الى كلامه كان كالتخريف بجباب الكواكب الدربة ، أما فوائده
فالدنيا بأسرها تتضام وتتحرق بجوار فائدة واحدة منها ، يد أنه لا ينطق الا بميزان فلا حشو
ولا لغو ولا زيف ولا خلل ، أما جارح القول فمعاذ الله أن تسمعه من لسانه ، وكيف يعرف
هذه الخلق هذا الصنف من الكلام ، وفي قطع دابر جهادهم وبلاؤهم . إني أقول - والحق
أقول - ما كنت أظن أبدا أن يكون ببلاد اليمن الميمون هذا الطراز العالي من العلماء الذي
يذكرنا بكبار الأمة من هذه الأمة . تحقيق فائق ، واعتدال في وزن الأدلة ، ولسان عفيف
عن أن ينال مخالفيه بكلمة لا تناسب ، وحرص شديد على أن يبرهن أنه في مذهبه ما أبعد
عن المذاهب المعروفة التي أجمعت الأمة على أنها شرع دين الله الذي أزم عبادته باتباعه . يرجع
دليل مذهبه الى أدلتها ، وبؤول العمل به الى العمل بها . فقرر بهذا ما كانت توهم النفوس
أنه بعيد ، وصوب ما كان يخال أنه خطأ ، وأبان بصريح العبارة أن من صحيح السنة ما كان
يظن أنه من صميم البدعة ، وكانت النتيجة اللازمة لكل هذا انه أصلح بين الأمة وبين فئة
عظيمة منها أصبح الكل بعد هذا الصلاح متوافقين متحايين ، وقد كانوا متنافرين متباغضين
ونحن - معشر المسلمين - في زمن أحوج ما نكون الى الوفاق والتحاب لترأب بذلك الصدع
الذي كان يبتنا وطال أمده ثم طال ، وهو يبرح في جسم الامة تبريحا ، ويفتك بأعضائها
الكريمة فتكا - وقاتل الله التقاطع بين الاخوة - .

ولم يكف صاحب الروض الامام المهتم « شرف الدين الحسين بن أحمد اليمني » بكل ماأبنا
بل تفضل بما أظن انه لاقي في سبيله الأحوال . فأبان مذاهب المخالفين بعد بيانه لما عليه اخوانه
الزيدية مع ذكر الدليل لكل ما يورد من مذهب ، وهو معنى به أصبح الكتاب روضاً لالطائفة
مخصوصة من الأمة بل لطوائف المسلمين عامة ، فكما يحتاجه الزيدي في مذهبه يحتاجه الحنفي
ويحتاجه المالكي ويحتاجه الشافعي ويحتاجه الحنبلي ويحتاجه من يجب أن يعرف غير ذلك من
المذاهب التي ليست بمشهوره ، ومن أجل هذا كان الكتاب روضاً بحق لقاصده به ماتشتهي
نفسه من ثمرات مذاهب المسلمين .

ليس ذلك فقط كل ما عني به الروض ، بل عني كذلك عناية كاملة بتحريض المتنزهين فيه على أن يتناولوا من غماره ثم يتناولوا حتى الشيع وفوق الشيع بما أكثر فيه من إيراد الترغيب في صالحات الأعمال والترهيب من سيئاتها ، وهو معنى يندر ثم يندر أن تجده في كتاب من الكتب التي تصدت لبيان الفروع ، وهذا كان بين كتب الفروع الحلي بين الميتين ، فإن هذه الميزة تجعلك وهو بين يديك لا تمل النظر فيه ولا تسأم أبدا سماع حديثه ، وتشعر من نفسك تحمسا شديدا على العمل بكل ما يذكر لك من أحكام ، أما تلك الكتب التي تسرد الأحكام مجردة عن الترغيب في عملها والترهيب من تركها فإنك تجد الملل يسرع اليك من النظر فيها ، وربما هجم عليك النوم فحال يتركها ولا تحسن من نفسك رغبة في العمل بما تحكي من الأحكام ، ولهذا السر تجد آيات الأحكام في كتاب ربنا شيئا قليلا بين آيات الترغيب والترهيب ، وكذلك الحال في أحاديث حضرة مولانا وسيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولست أعد غريبا أن ينبع هذا الخير العظيم من ينابيع اليقين الميمون بعد أن نص بصريح العبارة وصحيحها سيد العالمين وصفوة المرسلين وحبيب رب الخلق أجمعين على أن « الإيمان يمان والحكمة يمانية » .

أما أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي الهاشمي بالولاء راوي « مجموع الفقه الكبير » أصل روضنا هذا عن الإمام المجتهد الكبير سيدنا الإمام زيد بن علي زين العابدين ، فندع الكلام فيه جرحا وتديلا لأهل هذا الشأن .

وأما العمل بما في هذا المجموع من أحكام فحسبنا في ترجيح كفة صحته أمران :

الأمر الأول: رضى أهل بيت نبينا واقتناعهم وقبالهم على العمل بتلك الأحكام جيلا بعد جيل ، وهم الأجلاء النبلاء الأشقاء بدينهم ، فبعد بل يكاد يكون من المستحيل بحسب العادة أن يجمعوا على العمل بما يرونه باطلا لا يصلح للعمل .

الأمر الثاني : ما تبناه من الروض رضي الله عن صاحبه من رجوع ما في ذلك المجموع من أحاديث وآثار لما هو معروف عندنا من الكتب الصحيحة والأصول المجمع على اعتبارها بينما . فلنفرض فرضا واقعا ونسلم على طول الخط وتنزل الى حيث قالوا : ان نقل هذا المجموع ليس بصحيح ، وان ما به من الأحاديث موضوع ومكذوب ، فهل يمكن أن يقال ان ما في كتبنا واصولنا الصحيحة موضوع ومكذوب ؟ أظن أن ذلك لا يقوله مسلم والا كان منكرا

دين الاسلام جملة . وإذا كان لا يمكن هذا في كتبنا وقد وافق ما فيها ذلك المجموع وأصبحت كلها شاهدة لما به كما برهن على ذلك صاحب الروض ، فالنتيجة لذلك أن العمل بما في ذلك المجموع عمل بمذاهبنا وبما تضمنته كتبنا الاصولية والفروعية ، ومن في الدنيا يستطيع أن يقول ان العمل بكتبنا ليس بصحيح . إذن لا ضرر أبدا في العمل بما يحوي هذا المجموع من علم ولا بدع أن يتمذهب بما يرويه مسلم يعمل بدين الاسلام تقربا الى رب الاسلام طمعا في دار السلام وهربا من دار الانتقام .

أما من يقول إن هذا مذهب خامس فلا يجوز العمل به ، فنعرض عنه بعد البيان الذي أسلفناه ولا نراه حقيقا بأن يرد عليه . والله أسأل أن يحسن الى كل من له يد في إظهار هذا الروض ، فانه احسان على أبناء هذا العصر فما بعده ايما احسان ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

في ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٤٩ هـ مصطفى أبو سيف الجمامي
أحد علماء الأزهر وخطيب المسجد الزيني بالقاهرة

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي فقه في الدين من أراد به خيرا ، ووقفه للاخلاص في النية والاصلاح في العمل سرأ وجبرا ، وسلك به طريق رضاه وسبيل من لا يعصي له أمرا ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث لكافة الخلق بشيرا ونذيرا وداعيا إلى الله باذنه وسراجا منيرا ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

أما بعد : فإن من أنعم النظر وأجاد التأمل في سير الصحابة رضي الله عنهم لا يلقى بينهم من هو أكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من علي بن أبي طالب كرم الله وجهه منذ عهد صباه إلى أن فارق النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذه الحياة ، كما لا يجد بينهم من كانوا

يتطلبونه أكثر من علي كرم الله وجهه كلا حزبهم أمر ، وانعقدت مجالس فنيا لبت في نوازل تختلف فيها الآراء ، وقضايا تخرج إلى أبي حسن يأتي فيها بأحسن قضاء ، وإن كان لياقي الصحابة رضي الله عنهم فضائل حجة متفاوت في الدرجات . وهكذا تقلب علي كرم الله وجهه في العلم طالباً ومطلوباً طول حياته من يوم فطامه ، إلى عهد حـمامه ، ولا شك أن السبطين السعدين عليها السلام كانا من أكبر الناس حظاً وأوفرهم نصيباً من تهدي مثل هذا الوالد الجلم الحامد ومن تهذيبه وتعليمه وتدريبه وتقويته . فوفرة ما ورثاه منه من العلوم بما لا ريب فيه غير ناصي ، يكون عقل أقل من عقل كل صبي . أما محمد بن الحنفية فقد كان الصحابة يستفتونه اعترافاً منهم بوزارة علمه وعظم فهمه ، ولابنيه أبي هاشم عبد الله وأبي محمد الحسن أيضاً شأن في العلم كبير عند من درس أحوال رجال الفقه في الدين . وأما الامام علي زين العابدين بن الحسين وابناء الامام زيد الشهيد والامام محمد الباقر وابن الأخير الامام جعفر الصادق عليهم السلام فقد أفر لهم الأئمة المتبوعون من فقهاء الأمصار بالامامة والقُدوة في العلم والورع .

وقد فاضت من باب مدينة العلم علوم ارتوى بها هؤلاء الأئمة من أهل البيت النبوي فرووها كما رواها آخرون من أهل العلم والفضل . ومع ذلك كادت تلك العلوم الجملة أن تضعف وأوشكت تلك الروايات أن تبقى غير مفروزة الفث من السمين ، ولا مميزة المستيقن من الظنين ، بهجر البنفس القسالي ، وتصرف الحب الغالي ، وبما لقي أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الظلم الشديد ، والاضطهاد المديد ، من أهل الانحراف والنصب بل من بعض بني أعمامهم أنفسهم السابقين في ذلك لآل حرب ، حتى أصبح ما صُنفي بمصفاة نقلة الأثر من تلك الروايات شيئاً لا يذكر ، في جنب زخارة علوم هذا الينبوع الفياض ، فلا يوجد في مثله مسند بقي بن مخلد ، أجمع ما ألف في الحديث في ذلك الهدى - سوى خمسمائة وستة وعشرين حديثاً لملي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، كما لا يوجد فيه غير ثلاثة عشر حديثاً للحسن السبط رضي الله عنه ، وغير ثمانية أحاديث للحسين السبط الشهيد رضي الله عنه وهكذا .

ومن الغريب أن يستجري بعض موالي الفرس الموالي آل أمية بالأندلس ممن يذكر بالعلم والفظن . وبعض مساريه من حشوية الشارقة المتأخرين في العلم والزمن على وزن علوم

هؤلاء الأئمة تلك المقادير من الروايات المدونة في أيديهم من الكتب من غير نظر إلى الظروف المحدقة بذلك الاقلال . ولا إلى ما ترتب على استفحال أمر النواصب في عهد التدوين ذلك الاستفحال . والأغرب من هذا وذاك أن تجد تلك الأقوال آذاناً مصفية ورجلاً صاغية يمين من يتمنون إلى أهل بيت الرسول ويرفمون إلى مقام القدوة بينهم . وهذا يحق أن يكون مما يحار فيه ، فكرر كل نبه ، ومن الثقيل على سماع كل نبيل :

« علوي » يشنا علياً وهوى آل حرب حقداً عليه وضفنا

وكان البانيون من أهل البيت أتباع زيد الشهيد عليه السلام مختلفين بكيانهم مما طمت الفتن لا يسهم سوء بعد النكبات الأولى إلا ما كان يقع حيناً بعد آخر من تعصب جاراتهم الدويلات الصغيرة أمثال بني رسول وبني طاهر ، بل كانوا مرعيين مراعين يلقون النجدة من الدول الكبيرة الإسلامية ولا سيما الدولة المصرية كلما استجدوا وظلموا من جيرانهم أيام شوكة الإسلام قبل أن تأخذ ظلال المسلمين في التقلص من مشارق الأرض ومغاربها ، وقبل أن تبدأ مغالب الاستعمار المستديم تنشب بسلال المسلمين من أطرافها بعد اكتشاف ابن ماجد السعدي - لصلحة البرتغاليين - الطريق البحري من رأس الرجاء في أوائل القرن العاشر ، ذلك الاكتشاف الشؤوم المهد لسبيل الاعتداء على البلاد الإسلامية في السواحل الهندية والمانية . وكان إمام اليمن يسارع إلى تأييد الدولة المصرية وانجذابها حيناً تقوم هي بالذود عن تلك السواحل أيام كان الدفاع عنها إلى الدولة المصرية ولا سيما في تلك الحرب الضروس المديدة بين الأسطول المصري والأسطول البرتغالي - والحرب بينها سجال - كما أن الدولة المصرية كانت من أسرع الدول إنجاداً لإمام اليمن عند تظلمه من عامر وبني طاهر في اليمن . وهما هي قد سجلت في - روح الروح فيما بعد القرن التاسع من الفتن والفتوح وغيره - نصوص المكاتبات المتبادلة في ذلك بين الامام المتوكل على الله شرف الدين يحيى بن شمس الدين بن أحمد بن يحيى المرتضى ، وبين الأمير حسين الكردي القائد العام على الأساطيل الغورية المصرية في تلك الحروب المديدة . وما جرى بعد حدوث تلك الثغرة البحرية في وجه الشرق من وراء البحر المحيط مشهور معروف إلى أن بدأ دور التدهور السريع حين قصر الطريق بانفتاح البرزخ الحاجز بين الأمتين ، ووقوع ما كان يتخوف منه

الفاروق رضي الله عنه من فتح ملتي البحرين ، إلى أن قاسى الدرق أمر المريرين ، وأصيب من
النكبات بما هو حاضر مشاهد لكل ذي عينين .

ومن سوء تصرف أولي الأمر لشؤون الأمة في القرون الأخيرة توليتهم بين حين وآخر
ولاة سوء القساء البعداء عن الحكمة والسادات ، والمال المغضوب عليهم الغلاظ الأكباد ،
الولايات البعيدة الحقيقة بكل عناية ورعاية وقيام هؤلاء بدورهم بأعمال تزرع الاحن ، وتستجلب
الحن ، وتمود بالويلات الجوائح للدولة والأمة ، غير مراعين في ذلك إلا ولا ذمة ، أصاب
القطر اليماني ما أصاب بقية الاقطار من الفتن في مختلف الأدوار ، وكان مما يزيد في الطين بلة
ما كان يكتبه أمثال القبلي والشوكاني في مؤلفاتهم بدافع المواطف من كلمات قارصة تستفز
جبهة الولاة وتزيدهم قسوة إلى قسوتهم كلما نعت إليهم تلك الكلمات بطريق جاراتهم المتعصبة
الساعين في تشويه سمعة اليمانيين من أجل البيت بعزو كثير من الآراء الشاذة اليهم ، فتستغلها
السياسة الخرقاء لتجعل العداء مذهبياً حائلاً من غير تمييز بين الزيدية واليزيدية والشفاء والاشفاء
مع كون أهل البيت برآء من تلك الآراء ، فانظر كيف أدى ما بدر من الشوكاني في «وبل الغمام» -
وإن تقضه هو في «الفتح» و « النيل » و « السيل » - من توهين حديث غيلان وعدم تحريم
ما يزيد على الأربع من النساء الى تسرع العامة في عزو هذا القول - الخارج بالمرّة عن اجماع
علماء المسلمين - الى زيدية اليمن ، وكذلك عد ارسال الطلقات الثلاث بلفظ واحد طلقة واحدة
من أن هذا وذاك ليس مذهبهم في شيء كاللجنة ، وإن كان يوجد في القطر اليماني من شذ عن
جماعة أهل العلم ، في بقية الاقطار يوجد من هو أشد .

فها هو نص « المجموع الفقهي » للإمام زيد الشهيد في المسألة الأولى : حدثني زيد بن علي ،
عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام : « لا يتزوج العبد أكثر من امرأتين ولا الحر
أكثر من أربع » . وفي المسألة الثانية : حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي
عليهم السلام « ان رجلاً من قريش طلق امرأته مائة طليقة ، فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم فقال : بأت منه ثلاث ، وسبع وتسعون معصية في عنقه » . وفي نكاح المتعة بالسند
المذكور : « نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نكاح المتعة عام خير » فلكل المسائل
كلها منطبق لما عليه فقهاء الأمصار ولاسيما الأئمة الأربعة . ويقول الشارح في المسألة الاولى :
تحريم الزيادة على الأربع هو مذهب الجماهير من السلف والخلف الا ما يروى عن الظاهرية وقوم

مجاهيل ، وقد جازف بعض المصنفين بنسبته الى القاسم بن عبد الله عليه السلام . قال الامام يحيى :
ولقد كان القاسم شديد الورع في فتاويه كثير الاحتياط في أمر الدين ، فكيف ساغ لمن له
مسكة من الدين أن ينسب مثل هذه المقالة إلى مثل القاسم كلا وحاشا فإله حسب الناقل ا.هـ .

ثم ذكر نص القاسم على خلاف ما يعزى اليه في المسألة ، فقال :

ومن عجائب أمر من لا تحصيل له من مخالفتي أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم أني رأيت في تعاليمهم حكاية هذا المذهب عن بعض الشيعة ، ورأيت لبعضهم حكاية عن
الشيعة مطلقاً ، وما أعلم أحداً من أصناف الشيعة جوز ذلك حتى أن الامامية مع كثرة التخليط
في فقههم لم يذهبوا الى هذا ، فكيف استجاز من ينسب الى العلم إيراد مثل هذه الحكاية
وللقائها الى المتفككة نعوذ بالله من الجهل وقلة الدين . اهـ .

وهكذا الى شواهد كثيرة ليس هذا محل بسطها .

وهذا « المجموع الفقهي » هو تراث زيد الشهيد عليه السلام يروي أبو خالد عنه ، وقد
تمكن أتباع زيد البائنيون من الاحتفاظ بهذا التراث الفقهي بين تلك الفتن الطواحن بما آتاهم
الله من القصد والمدل في شؤونهم . وإن كان الطرفان في غالب الفتن لا يتخلوان من طرفي القصد
وروه خلفاً عن سلف ، فإذا سبرنا مسائله وقارناها بمسائل المذاهب المدونة لفقهاء الأمصار
نجدتها تتوافق في ثلاثة أرباعها تقريباً مع فتيا فقهاء العراق من أصحاب أبي حنيفة . والرابع
الباقى يتوزع أثلاثاً بين أن يكون مما انفردوا به وبين أن يكون مما وافقهم عليه مالك أو الشافعي
رضي الله عنهم . وتكون قررة الحجة في جانب الجمهور في مسائل الانفراد كما هو الحال فيما
ينفرد به كل فقهاء الأمصار عما عليه الجمهور الا فيما دق مدركه فيكون المصيب هو الاغوص
في المعاني وإن انفرد ، وانفرادهم بمسائل في المجموع على قلتها مقرون بموافقة بعض السلف .
فتحتهم غسل الرجلين على لابس الخفين الا عند عذر باعتبار المسح منسوخاً بأية المائدة ، وروى
مثله عن بعض الصحابة والتابعين ممن لم يلبسهم أو لم يصح عندهم حديث جرير الجلي بل هو ظاهر
ما يروى عن مالك في العتبية استناداً على عمل أهل المدينة . ولفظ خير الممسل في الاذان
يوازن الجهر بالسلمة ، فيجريان في مجرى واحد حيث صح فيها الموقوف دون المرفوع الصريح
في التحقيق . وقد روى محمد بن الحسن في « الموطأ » عن مالك عن نافع عن ابن عمر اللفظ
المذكور ، كما يروي مثله الليث عن نافع . وأخرج ابن أبي شيبة والحاكم والبيهقي نحو ذلك عن

عدة من الصحابة والتابعين ولا سيما عن علي زين العابدين بن الحسين عليها السلام . فالجمهور أخذوا بالرفوع فيها ، ومن تمسك بالموقوف يعتبره في حكم الرفوع في المسألتين .

وأما قول ابن تيمية في «منهاجه» بأن اللفظ المذكور بدعة الروافض وشعارهم فمن مجازاته ، وبأي الله أن يكون ابن عمر وعلي بن الحسين يتدعانه أو أن يوصا برفض ، على أن الرفض كالنصب من أبض الخلال إلى أهل بيت النبوة . وابن أبي هريرة من الشافعية يرى ترك السنة إذا أصبحت شعاراً للبتدعة . وفرع على هذا الأصل ترك الترجيع في الأذان الجهر بالسلمة والقنوت في الفجر والتختم في اليمين وتسطيح القبور . ولكن في هذا التأصيل والتفريع كلاماً ليس هذا محلاً للافاضة فيه . ثم ذلك التوافق العظيم بين آل زيد وبين ققهاء العراق في ثلاثة أرباع المسائل ، إنشأ من اتحاد مصدر علوم الفريقين لأن ققهاء الكوفة والعراق إنما توارثوا الفقه طبقة طبقة عن علي وابن مسعود وسائر كبار ققهاء الصحابة الذين نشروا العلم بالكوفة ، ولا سيما الذين تدبروها بعد انتقال علي كرم الله وجهه إليها واستمروا بها في عهد الأموية ، ثم عن ققهاء أصحابهم وأصحاب عمر وابن عباس ومعاذ الذين انتقلوا إليها واستمروا بها ابتعاداً عن معاول الأموية ، ثم عن أصحاب أصحابهم الفقهاء رضي الله عنهم الذين بهم صارت الكوفة مصدر العلم الناضج في ذلك العهد . وكانت علوم الحجاز والمدينة المنورة تتشارك فيها ققهاء الأمصار لكثرة حجهم علماً فعاماً في تلك الاعصار .

أما ما يعزى إلى أبي الحسن أحمد بن عبد الله المجلي من الكلام في أبي خالد راوي «المجموع الفقهي» فلم أجده في سؤالات ابنه أبي مسلم صالح بن أحمد عنه ، وأما ما ينسب إلى وكيع بن الجراح فلا غرو إذا أخذ بعض الجراحين في تقويل وكيع ما لم يقله في شأن أبي خالد لأنك ترى أيضاً تقويله ما لم يقله حتى في حق شيخه الذي تخرج في الفقه به ودرج على مذهبه ، كما هو تحت اعتراف مثل الذهبي . مع أن وكيعاً من أثق أهل طبقة أبي حنيفة والثوري ، والثاني من أكثر الناس ملازمة لمنصور بن المتمر . وصلة هؤلاء جميعاً بالامام الشهيد زيد بن علي أشهر من نار على علم ، وليس لو كيع مؤلف في الجرح والتعديل مع كونه في عهد التدوين ولا تزال مؤلفاته في متناول أهل العلم ، وإنما ينقل بعض كلمات عنه في الجرح في الكتب المؤلفة بعد الفتنة واستفحال أمر النواصب . وذلك مما يدعو إلى التروي في التعويل

على ما يسطر فيها من الجرح والتعديل ، وإلى التثبت فيما هو منقول فيها من القول والتقويل بل وكيع نفسه ما نجا من نبرم وغمزهم .

وهذا المجموع ، هو أم مذهب زيد الشهيد عليه اعتاد فقهاء أهل البيت ، وقد تلقوه بالقبول على تعاقب الأجيال ، واستمر واطلى روايته ودرسته طبقة بعد طبقة ، وقد عني جمع من أهل الفضل والنبل بشرح أحكامه وتبيين فوائده وإشاراته . ومن أجل شروحه والروض النضير شرح المجموع الكبير ، للجهنزي العلامة النحرير القاضي شرف الدين الحسين بن أحمد السياغي الصنعاني رحمة الله عليه ، فإنه قام بعمل عظيم وخير جسيم حيث شرح المجموع ، بشرح يعسر مثله في المشهود والسموع ، فإن من طالعه مطالعة الفاحص المسترشد ، دون المتصفح التعتت يجد العلامة السياغي في هذه الحيلة منقطع القرين ، متلقيا ألقى الشرح باليمين ، رحب الصدر في سرد أقوال الخالفين ، واسع الدسيسة في المقارنة بين أدلتها ، سالكا مسلك الانصاف في المحاكمة بينها ، متجنباً سبل الاعتساف في تبين مالها وما عليها ، مستقصيا غير متواكل ، متبثاً غير متساهل ، بما آله الله من غزارة في العلم ، وزاهة في الخيم ، ودقة في الفهم جديراً بكل ثناء في وضوح البيان والتقريب إلى الأذهان ، حتى أصبح شرحه جامعاً لاشتات المسائل ، ودافعا للشبه التي تورد على الدلائل بحيث لا يستغني عنه طوائف الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم ، لا ينقصه شيء غير نقص في آخره لا يتولى إكماله ، من له في العلم مثل ماله ، فجزى الله تعالى الشارح العلامة على هذا الدرس الرائع الجم المنافع ، ومن قام بشرحه وتصحيحه من السادة العلماء ، والفظاحل النبلاء ، على هذا العمل النافع أحسن ما يجزي به المحسنين . ووقع هذا الكتاب بهذا الموضع من الأكابر والاعجاب لا يتعنا أن نبدي ما يخالف سرنا من بالغ التعجب مما يجري عليه أمثال محمد بن إبراهيم الوزير صاحب العواصم مع لطف بيانه والمقبلي على لداغة لسانه ، وذلك الأمير الصنعاني وذالك الخازمي وهذا الشوكاني كيف انحرفوا هذا الانحراف واقتنوا هذا الاقتان بأراء بعض الشذاذ من نواصب المغاربة ومن لف لفه من حثالة حشوية المشاركة حتى كادوا أن يشوهوا المذهب بذلك فرعاً وأصلاً تشوها جوهرياً ، لا يفسله ماء التسامح والتفاضي ولا أدري هل اذاعة مصنفات هذا الصنف من الشذاذ مما تقضي به مصلحة كيانهم أو مما يقضي

على الحرث والنسل ، ولا حول ولا قوة الا بالله ، والحمد لله أولا وآخرا ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

تحريراً بمصر المزية غرة محرم الحرام مفتح عام خمسين وثلاثمائة وألف .

كتبه الفقير اليه سبحانه

محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري

عفي عنهم

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من بعث على رأس كل مائة سنة من يجدد أمر دين هذه الامة الشريفة . وأتم عليها نعمه باكمال الدين ، وفضل بعض العلماء على بعض ، ورفع آل بيت النبوة منهم درجات منيفة ، ونشكرك أن شرفها برسالة سيد السادات في الدنيا والآخرة ، وممد الكائنات بالنعم الباطنة والظاهرة ، الوارد عنه من الوجوه المتعددة والطرق المتكثرة ، اني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي كتاب الله والعرة الطاهرة ، فاعظم بها من مقارنة وأكرم بها من مزية فاخرة . واجعل اللهم أفضل صلاتك وأشرف تحياتك عليه وعليهم متتابعة متواترة .

أما بعد : فمن المعلوم أنه لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله ، ولا لازم الا ما أنزمته دلائل الشرع وأصوله ، وأن الله تبارك وتعالى لم ينزل في كتابه الحكيم ، ولا على لسان نبيه الكريم ، ما يوجب اتباع أحد من الأمة معين ، أو يرشد الى انحصار الحق في مذهب معين ، بل وجه الخطاب الى الناس عامة ، حتى أمر بالسؤال الجبلية والعامه « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون » ومن أجله كثر في الأمة المجتهدون ، والأئمة المجددون ، خصوصاً في الصحابة والتابعين ، وأهل القرون الفاضلة والسلف الصالحين ، فلا يمكن وصف ما منحوا به في استخراج دُرر الاحكام من بحر المعارف والمواهب ، ولا عدا ما خلفوه وراءهم من المسالك المتبوعة والمذاهب ، وكلها لهم هدى ونور وحق وصواب ، الا أن فيها الفاضل والمفضول من جهة موافقة السنة والكتاب ، فما وافقها منها فهو المذهب المرفوع والقول الراجح ، والمسلوك المتبوع والمنهج الواضح ، لا فرق في ذلك بين الشائع المشهور ، والمندثر المهجور .

ولهذا كان أشرف المذاهب وأفضلها ؛ وأوضح المسالك وأكملها مذهب العترة الطاهرة النبوية وأئمة أهل السنة والجماعة الزيدية ، لأنه أشدها اتباعا للسنة والكتاب ، والزهما لمرعاة الأدلة وموافقة الصواب ، وأقواها مأخذا وأصحها دليلا ، وأعلاها مستندا وأحسنها توجيها وتعليلًا ، كما حكم به ذوو الاجتهاد والبصيرة ، والعقول الراجحة والفكر المستنيرة ، فإن شجرة هذا المذهب النفيس الجليل أصلها ثابت بالكتاب والسنة ، وفرعها في سماء البرهان والدليل ، كما يراه تمتع الطرف في جمال أصولها القوية النعمة ، ويتحققه مقتطف الأزهار من غصون مدوناتها الجميلة البديعة ، العززة الوجود بين مصنفات باقي المذاهب ، والعمدة النظير في أمهاتها السامية المراتب ، كـ « كتاب الروض النضير شرح المجموع الفقهي الكبير » . فإن من وجه النظر اليه وصرف وكرع من بحار علومه واغترف ، تحقق صدق ما قلناه وعرف ، وأقر بنزارة علوم آل البيت واغترف ، اذ يرى فيه الأحكام الصحيحة المستطابة ، والاستنباطات العجيبة المستصابة والآراء الموافقة لصريح السنة والقرآن ، والاجتهادات المطابقة لصحيح الأدلة والبرهان ، ما تقربه عيون أهل الحبة والايان . وتنقطع عند رؤيته السنة ذوي السخيمة والاضغان مع ما حواه من قواعد علوم الاصول والدرية ، وفوائد فنون المنقول والرواية ، من تحقيق مسالك العلة وتدقيقها ، وتصحيح مدارك الأدلة وتطبيقها ، وتوجيه الاحاديث النبوية وتطريقها وتصفية موارد الحقائق وطريقها ، وتحسير الاسانيد والقول في رجالها ، وتبيين مراتب الأخبار وأحوالها ، من صحيح وحسن ومرة . ووع ضعيف ومنقطع ومقطوع وموقوف ، ومتصل ومرسل ، وشاذ ومعلل ومعضل ، وإيضاح المشكل ، وشرح الغريب وسوق ألفاظ الجرح والتعديل عند ذكر البعيد والقريب ، مع تفصيل الردود والمقبول ، والتمييز بين المعروف والمجهول ، والتعقيب بطريق الانصاف والعدل في الانتقاد ، وحسن التصرف بالفكر السائب والذهن الوقاد ، والكلام على فقه الاحاديث ومعانيها ، ومذاهب العلماء ومبانيها ، الى غير ذلك من الفوائد المطربة لأولي الالباب ، والموائد المرقصة بما عليها من العجب العجائب ، وكيف لا و « الفقه يمان والحكمة يمانية » ومنبع المعارف والاسرار صدور العترة الطاهرة النبوية . فرضي الله عنهم أجمعين . وصلوات الله وسلامه وتحيته ورحمته وبركاته عليهم الى يوم الدين . والحمد لله رب العالمين .

كتبه الفقير الى الله تعالى خادم الحديث
أحمد محمد الصديق الحسيني المغربي الغماري
نزىل مصر حالا وفقه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ .

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الأطهار وبعد ، فلقد كنت أفتنى أن أقف على كتاب يوقف المطالع على كنه مذهب سيد الأمة ، ومقتدى الأئمة ، سيدي زيد بن علي ابن الحسين بن علي المرتضى عليهم السلام ، فإذا كتاب « المجموع الكبير وشرحه الروض النضير » للعلامة الكبير القاضي شرف الدين الحسين بن أحمد بن الحسين السياغي الحيمي الصنعاني حاو للأصل ، وما كتبه عليه أئمة أهل البيت عليهم السلام وعلما المذهب ، به ما أشار الى مهام ما ذهب اليه عظماء الدين وأساطين الأمة رضي الله عنهم ، فأخذ بمجامع قلبي وقيد ناظري ما أودع فيه من علوم غزيرة يطلعك على معظم المذاهب ، ومسالك قادتها بذكر الأحكام يبرهنها الساطعة ، وكثيراً ما يسرد أدلة مخالفه ببارات لطيفة لا تتم فيها التتقيص والخط ، ثم يكر عليها سالكا جادة العدل بذكر ما لها وما عليها يعطي البحث حقه متضلع من الكتاب والسنة بصير بمواقع الكلام ، محيط بالأسانيد خبير بأحوال رجالها ، واكبر شاهد لنزارة علم هذا الامام العلامة ما مهده في مقدمة كتابه من تصحيح نسبة « المجموع » لسيدي الامام الاعظم زيد عليه السلام فانه ذكر أبا خالد الواسطي واستقصى ما قيل فيه من الجرح والتعديل ، فجعل يذكر أقوال الأئمة والحفاظ من فرسان هذا الشأن واحداً واحداً ، ويحجب جواباً شافياً يدل على تبره في معرفة الأسانيد وطول باعه في جميع العلوم يدخل مآزقاً يحار الخريت كيف يخرج منه ، ثم تراه خلص الى غاية ، وقد حاز قصب السبق وفاز بالسبق ، فله من عالم أوتي فيها وعلماً خدم الدين وأبقى آثاراً خالدة للسالكين ، أفلا يجب لمثل هذا الكتاب أن يعتنى بطبعه وشره ، ولعله يكون مطالعاً يشرف على حقائق ناصعة تتلاشى من أنوارها ظلمات الأوهام ، جزى الله من قام بهذه الخدمة المباركة خير ما جازى محسناً على احسانه انه على ما يشاء تقدير وبالإجابة جدير .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم .

محمد زين العابدين

في ٩ محرم سنة ١٣٥٠

انطاكية

ترجمة المؤلف

هو القاضي العلامة الحافظ شرف الأنام الحسين بن أحمد بن الحسين بن أحمد بن علي بن محمد بن سليمان بن صالح السياغي الحيمي اليمني الصنعاني ، مولده بصنعاء سنة ١١٨٠ ثمانين ومائة وألف ، ونشأ بحجر والده أحد حكام صنعاء المشهورين وقضاها المعبرين ، فحفظ « متن الأزهار » غيباً ، وقرأ على والده جميع شرحه وما عليه من الحواشي ، ونظر في بيان ابن مظفر ، وحقق الفقه على والده ، ولأزم القاضي العلامة الحسن بن اسماعيل المغربي ، وأخذ عنه « المطول » وحواشيه ، و « شرح الرضى في النحو » و « شرح مختصر المنتهى » للعصدي في أصول الفقه وحاشيته و « جميع الكشاف » ، و « حاشية السعد » عليه و « البدر التمام شرح بلوغ المرام » للقاضي المحقق الحسين بن محمد المغربي ، و « شرح القلائد » للنجدي و « حاشيته » . وأخذ عن العلامة القاسم ابن يحيى الخولاني الصنعاني « شرح الناية » للولي الحسين بن القاسم ، و « حاشية سيلان » عليها و « صحيح مسلم » وغيره . وأخذ في علم الحديث وغيره عن السيد العلامة عبد القادر بن أحمد ، والسيد العلامة الحسين بن يوسف بن الحسين زبارة ، والقاضي العلامة يحيى بن صالح السحولي وغيرهم . وحقق النحو والصرف والمعاني والبيان والأصول والمنطق والحديث والتفسير والفقه وجميع ما يتعلق بهذه العلوم من الحساب ، والمساحة . واجازه الولي عبد القادر بن أحمد وغيره ، وحصل بخطه الحسن البديع عدة مجلدات من الكتب الصغار والكبار ، وألف مؤلفات حسنة منها حاشية على الروض الناصر في آداب المناظر ، للسيد العلامة الحسن بن أحمد الجلال ، ومنها شرح على لغز السيد العلامة اسحاق بن يوسف بن التوكل المشهور الذي أوله :

هدية وافت الى صنعاء اليمن تخص أرباب العلوم والفطن

فشرحه المترجم له ، ومشاه في الروح ، ونقل كلام أئمة العقول والتصوف في ذلك ، واعتمد كلام الغزالي ، وألف شرحاً نفيساً جداً على « مجموع الامام زيد بن علي عليه السلام » خرج فيه الأحاديث وشرحها ، واستنبط الأحكام المأخوذة منها ، وذكر أقوال العلماء في مسائل الخلاف وتكلم فيما عارضها من الأحاديث بالجمع أو الترجيح ، وقد دل هذا الشرح على طول باعه في التحقيق ، ورسوم ملكته في القواعد ، وشدة اتقانه للأصول وحسن نظره

وصناعاته في الاستنباط . وقال رحمه الله تعالى : لما لم أر لأصحابنا الزيدية من ناصر ولا من يقوم لهم ويشار ، عمدت الى « مجموع الامام زيد بن علي » فوضعت له شرحاً يضاهي أجل مؤلفات الأوائل أهل المذاهب ؛ خلا أنه فاجأ المترجم له رحمه الله الحما قبل إكمال شرح جميع المجموع ، فأكمل شرح الثلاثة الأبواب التي في آخر كتاب السير ، وشرح كتاب الفرائض الذي هو آخر كتب المجموع غير المترجم له من علماء اليمن الأعلام .

وبالجملة فإن صاحب الترجمة رحمه الله تعالى كان زينة في الزمن ، وحسنة من محاسن اليمن . علامة في المعقول والمنقول ، محققاً للفروع والاصول ، جامعاً للفنون العلمية ، والمعارف الدينية ، والآداب اللطيفة ، والشاغل للظرفية ، مع ديانة وحلم وورع وحسن خلق وسكينة ووقار ، وذكاء وألمية وإقبال على درس العلوم وتدريسها وجمع الفوائد والتحصيل والتأليف وتعليق الانظار ، وله من المسائل والانظار والفتاوى شيء كثير . وكان من أعيان صنعاء المشار إليهم بجمع الكمال والتحقيق ، وقوة الساعد في العلوم والتفنن فيها والتدقيق ، وقد عرض عليه القضاء فأباه ، ولم يفتت الى شيء مما تعلق به أقرانه من أبناء القضاة . وله شعر حسن ، ونثر مستحسن ، فمن شعره ما كتبه الى الفقيه سعيد بن علي القسرواني في سنة ١٢٠٣ ثلاث ومائتين وألف :

سر الهوى فيك مفهوم ومنطوق	له على صفحات الدهر تحقيق
حاولت اخفاء حالي في الهوى فرقي	عن من له بهام العذل تفويق
فكلما رمت كتابي تصوره	اثباته من غزير الدمع تصديق
ياراعيا ثمرات الود في مهج	سالت لها أنهر بالدمع مسبق
لما سكنت فؤادي ظل مبتهجاً	خفوقه أبداً رقص وتصفيق
فارقت بأوطانك اللاتي زلت بها	فحقها بذمام العهد محقوق
هذا محبك أضحي في هواك له	روح بعسال قدّر منك مربوق
بسهم لحظك قلبي إذ أتيج له	من قوس حاجبك المشوق مرشوق
أما النسيم فحاتني أماته	إذ تم مكتوم سري وهو موثوق
فشافه الروض ما أخفيته فاذا	زهر الحقائق نحوي منه تحديق

الله للصّب حتى للصبا ولع
كيف الخلاص ونار الشوق مضرمة
غب الموارء مشهود الحامد محمـود المقاصد من يشاء مرزوق
حلو الشائل سباق الأمائل مبـر
فأجابه الفقيه سعيد بن علي القرواني بقوله :

باللهي هل لباب الهجر تغليق
حيران في الحب لا يلوي على أحد
ان هبت الريح أذكت منه نار جوى
وأومض البرق فاشتاقته مقلته
وناحت الورق في الأفنان ساجمة
قد ذاب سقماً فلولاً ان رائحة
وألبسته الصبا للوجد ثوب ضئ
فالدع يحجري على الخدين مستبقا
فله جابر حلي منه عاطلة
وللمدامة نزر من خلائقه
فالسعد والفخر في التحقيق خادمه
فكيف من بعد ابدار وقد نشرت
وأرضته العلى اخلاف درتها
وعمدة القوم ما أولاه من نظر
فليس لابن رشيقي حسن فطنته
فكيف اثني على شمس الضحى ولها
ماذا أقول وقولي قد غدا هدرأ
ان قلت أنوارها في الكون هازمة
أو قلت قد سمت الافلاك في شرف

لطلق دمعته والقلب موثوق
لفكره في الدجى وخد وتغنيق
للعدل منه ورب العدل تحريق
لها على الدو اطباق وتطريق
فمن أساة لها وجد وتشويق
من الأوبة لم يشرق به الريق
له بأيدي اللقا والوصل تمزيق
كأنه عقد نظم منه منسوق
من الدراري تشنيف وتصفيق
فالمقر من ذاك مصبوح ومغبوق
في كل فن وما قامت به سوق
له من العلم واتقوى صنابيق
سحبا وحظ السوى منها أفلاويق
لفكره من دجى الاشكال تشفيق
وليس لابن دقيقى العيد تدقيق
على الساكن تنريب وتشريق
كما بصوت في أسمعنا البوق
جيش الظلام فذا في العين تحقيق
فليس ينكر هذا القول مخلوق

قس الفصاحة بل قيس الرجاجة بل كعب الهمزة مفهوم ومنطوق
 جم الفضائل بل يمّ الفواضل بل عين الامائل حلو القول منطق
 بدر الدياجر نظام الجواهر حساً ن الأواخر ان أعيت منطوق

ومن شعر صاحب الترجمة ما كتبه الى السيد العلامة الأديب محمد بن هاشم بن يحيى الشامي
 في سنة ١٢٠٦ مت ومائتين وألف .

زعم الواشون في الحب جناحا كيف يسالو من هوى البيض الملاحا
 كيف يسالو من اذا هب الصبا سلبت منه فؤاداً مستباحا
 وأثار الورق وهناً حاله صارماً وإلى على القلب الجراحا
 أورق الورق على أفنانها وتفتت ظنّه شجواً فباحا
 لست أدري هل تباريح الجوى لم تجد غيري مُناخاً ومراحا
 أم كذا المشتاق في حالاته لا يرى في دهره قط ارتباحا
 ليح في تبريجه لما رأى في ابتسام الثغر ظمناً واقاحا
 ونجلى عن حدود غادرت جلنار الورد هزءاً ومزاحا
 اسبلوا فرعاً كليلاً فاحماً ثم قالوا بعد هذا لاصباحا
 ماست الاغصان ليناً مثلما لاقت القضيان في الروض الرياحا
 نهلوا من خمر كسات الصبا حين لم يرتشفوا في الكأس راحا
 أيها الجيرة من ذي سلم والآلى عن صبهم بانوا انتزاحا
 هل لمن أضحى قتيلاً في الهوى دية أم هدرأ يندو مباحا
 يائسارات الحبين فقد ذهبت أرواحهم ظمناً صراحا
 يحفون اللحظ شاموها طبي وكذا القامات هزوها رماحا
 واليون النجل مها نظرت بعثت من نحوها الموت المتاحا
 هكذا من رام آرام النقا يتحسى أكؤس الحب ذباحا
 ولهم لو حسنوا مندوحة بتعاني الظلم بالبدر امتداحا
 سيد الأسرة في الآل ومن بدء أهل العصر فضلاً وصلاحا

وللمترجم له ، وقد نظر في مآخذ التأخرين من المتقدمين ، فقال :

تأملت في نظم القريض وما جرى عليه الألى سنوا لنا السنن الحسنى
فلم أر الا ناقلا لفظ شاعرٍ بلا حشمة أو من يغير على المعنى

وكانت وفاة المترجم له رحمه الله بصنعاء في ليلة الجمعة تاسع جمادى الاولى سنة ١٢٢١
احدى وعشرين ومائتين وألف عن أربعين سنة من مولده رحمه الله تعالى .

حرر هذه الترجمة في سنة ١٣٤٦م وأربعين وثلاثمائة وألف هجرية المفتقر الى عفو الله
وغفرانه محمد بن محمد بن يحيى بن عبد الله بن أحمد بن اسماعيل بن الحسين بن أحمد زيارة
الحسيني اليمني غفر الله له وللمؤمنين آمين .

★ ★ ★

البروض النضير

شرح

مجموع الفقه الكبير

تأليف

القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن أحمد السيدي

١١٨٠ - ١٢٢١ هـ

توحيده فما أولاهم بحمده وشكره ، ونوه بذكرهم في محكم كتابه تنويعاً كبيراً بقوله : « ومن
 يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً » وقال رسوله النبي الأمين : « من ردد الله به خيراً يفقهه
 في الدين » إلى أدلة لا يحصى عددها ولا يستوفي أمدها ، وأفضل ما انصرفت المهم إليه ،
 وحامت مخلقات الدواعي عليه ، بعد فهم معاني كتابه الكريم ، التفقه في سنة نبيه عليه أفضل
 الصلاة وأشرف التسليم ، لأنها الأساس التي تبنى عليها قناطر الأحكام ، واقطب الذي تدور
 حوله رحا الفرق بين الحلال والحرام ، والفئة التي ينحاز إليها عند تشعب الأقاويل ، والعروة
 التي يعتصم بحبلها في مجاهل الآراء وزخارف وتمويهات الأباطيل .

وكان « المجموع الفقهي » للامام الولي، الشهيد في مرضاة مولاه العلي، إمام الجهاد والاجتهاد،
 والنفرد بمتين الرواية وعلو الاسناد ، أبي الحسين زيد بن علي بن الحسين بن علي ، قدس الله
 أرواحهم الطاهرة ، وأعاد من بركاتهم على العباد في الدنيا والآخرة ، الذي تولى جمعه تليذه
 وخبرجه ، الشيخ الامام الحافظ أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي رحمه الله من أحسن الكتب
 المؤلفة في هذا الفن لما اشتمل عليه من جلاله ورواه ، وحرارته لأقسام الفضل من جميع جهاته،
 ولا غرو فهو من أول تصنيف في الآثار والسنن ، وفي العصر الذي شله خبر « خير القرون
 قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » فكان بالتأثير على غيره أولى وأقن ، كيف لا وسنده
 محتو على خيرة الخير ، وسادات البشر ، كما قال القاضي أبو محمد بن خلاد الرامهرمزي في
 كتابه « الفاصل بين الراوي والواحي » في سياق فضل الحديث وشرف إسناده : وحسبك جمالاً
 عصبة، منهم علي بن الحسين بن علي عليهم السلام، ومن يليه من ذريته وأهل بيت النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وأبناء المهاجرين والأنصار ... الخ .

وقد اعتنى بشرحه جماعة من أهل البيت عليهم السلام ، وأشياهم رضوان الله عليهم .
 وأعظمها كتاب « النهاج الجلي » للامام المهدي لدين الله محمد بن المطهر عليها السلام ، فإنه شرحه
 ووسع فيه النطاق ، وكاف بالتخاريج والتفاريع والأوراق ، ولم يتعرض فيه لأقوال أحد
 من الأئمة ، ولا غيرهم من علماء الأمة ، إلا يسيراً في أواخره في مسائل الفرائض بل جعله
 مجرداً لمذهبه في الغالب ، مشتملاً من التفريع على أصوله على منتهى المطالب ، إلا أنه مزج كلام
 الامام بكلامه، وجعلهم مصبوبين في قالب واحد من افتتاحه إلى اختتامه، ومن ذلك ما وقفت عليه
 من شرح القاضي العلامة أبي محمد أحمد بن ناصر بن محمد بن عبد الحق الخلافي الحيمي رحمه الله

تمالى وهو جزء بلغ فيه إلى سجود السهو، وهو شرح نفيس سلك فيه متابعة مذهب الامام عليه السلام حذو النعل بالنعل، مستظراً على ذلك بأدلة من العقل والنقل ، وغالب ظني أنه لم يكمل؛ ولو تم لكان شرحاً حافلاً ، وسفراً بالفوائد كافلاً .

وقد كان حي السيد العلامة المحدث الحافظ الناقد أحمد بن يوسف بن الحسين بن الحسن ابن أمير المؤمنين المنصور بالله القاسم بن محمد ، سلام الله عليهم شرع في شرح بسيط جمع فيه بين تخريج الأحاديث وسرد متونها ، واستنباط الأحكام وتهذيب فنونها ، والتكلم على رجالها جرحاً وتعديلاً ، وتصحيحاً وتعليلاً ، وكان رحمه الله تشد إليه الرحال في معرفة الحديث وأحوال الرجال ، ولكنه لم يساعده المقدور إلا على شرح نحو الورقة من أول الكتاب ، وقدم قبل ذلك مقدمة في ترجمة أمير المؤمنين الوصي كرم الله وجهه وتراجم من بعده في السند إلى أبي خالد رحمه الله ، أورد فيها غرر الفوائد ودرر القلائد ، ومما ذكره في خطبة كتابه هذا ما نصه :

أما بعد ، فإن مجموع الامام الأعظم ، البحر الزاخر الخضم ، أبي الحسين زيد بن علي بن الحسين بن علي عليه السلام كتاب جليل ، وسفر نفيس ، حوى مع صغر حجمه من أحاديث الأحكام المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والموقوفة على أمير المؤمنين عليه السلام وغيرها من المسائل المفيدة النافعة التي اشتمل عليها المجموع الكبير « المروف بالفقهي زيادة على ما في « المجموع الصغير » المروف بالحديث ما فيه بلاغ للمؤمل ، وبنية للمحصل ، فهو جدير أن يرقم بسواد العيون ، وأن يرجع إليه لرأى العترة المتقدمون والمتأخرون ، وكيف لا يكون كذلك وهو مخرج من طريق الامام القانت الأواه ، البائع نفسه من الله ، الذي زين بذكره المنابر والصحائف ، وأجمع على جلالته الموافق والمخالف ، عن أبيه زين العابدين علي ابن الحسين ، أفضل هاشمي في وقته على وجه الأرض ، عن أبيه أبي عبد الله الحسين سبط رسول الله ، وأحد ربحانتيه من الدنيا واحد سيدي شباب أهل الجنة وخامس أهل الكساء ، عن أبيه أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أخي رسول الله ووزيره وابن عمه ، وخخته على سيدة النساء ، وباب مدينة علمه ، عن خيرة الله من خلقه وصفوته من بريته ، ومحجته لرسالاته ، وخاتم رساله ، صلى الله عليه وآله وسلم فيما هو مرفوع ، وعن علي عليه السلام فيما هو موقوف ، فكيف يساوي هذا الكتاب كتاب في الحديث أو يدانيه ؟ - إلى أن قال - :

خلا أن أهمل الحديث عفا الله عنهم قد ألبسوا صحيحه ثوب السقيم ، واعلموه بجرح راويه أبي خالد الواسطي وفوق كل ذي علم عليم ، وإن عامة أهل البيت عليهم السلام ، وليس لنا في غيرهم مرام ، قد وثقوا بأبا خالد عمرو بن خالد الواسطي راوي « المجموع » عن الامام زيد بن علي واحتجوا به ورضوه وقبلوه ، غير أن الكلام من أهمل الحديث في أبي خالد رحمه الله يقدح في قلوب سامعيه زناداً ، فكم مسيء فيه قولاً ومسيء به اعتقاداً . ولما كان هذا القول داعياً إلى العمل ، فانه قد قيل : من يسمع يحل . وكان لا يميز بين الطيب من القول فيه وبين الخبيث ، إلا أن تخرج أحاديث هذا المجموع المبارك من كتب الحديث . انتهى المراد من كلامه رحمه الله .

وبعد أن حرر شطراً من هذا الشرح صرف همته نحو تخريج أحاديث « المجموع الحديثي » وسماه « الفتح العلي في تخريج أحاديث مجموع زيد بن علي » ، وجاء تأليفاً مفيداً ، وعقد في صدر الفخار فريداً ، إلا أنه يباح في مواضع منه لعل في نفسه كتباً يريد الوقوف عليها ويلجئ إلى ذلك ما وجده فيها .

وقد كنت كتبت نسخة من « المجموع الفقهي » بقلبي وعينيت بجمع الفوائد عليه فأشار علي بعض أعيان العصر ، وأفاضل الدهر ، بل أجلمهم علماً وعملاً ، وفضلاً ونسلاً ، بتلخيص ما عثرت عليه من الفوائد ، وحليته بته من الفرائد ، ونظمتها في سلك الشرح على ذلك الكتاب ، جامعاً بين تخريج الأحاديث وتهذيبها ، واستنباط الأحكام وتقريبها ، والاستدلال على ما في الكتاب من المسائل الفقهية ، وبيان المختار من أقوال علماء السيرة ، متوخياً للأنصاف ، غير محاب للأصحاب والأسلاف ، اتباعاً لطريقة الآل الأكرمين ، واقتداء بهدي السادة المبشرين قبلت إشارته بعد الاستخارة ، من دون تعريب على وسوسة النفس الأمارة ، وتحييلاً أن القصور وعدم التأهل لذلك من الموانع والقواطع ، ولما فيه من التعرض لأن يجري القلم بما تنبو عنه الأبصار وتمجه المسامع ، بل امتثلت قول الحق عز وجل : « لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاهها فيجعل الله بعد عسر يسراً » وسميته بـ

الروض النضير ، شرح مجموع الفقه الكبير

وأذكر الآن سندي في هذا الكتاب فأقول: أخبرني به شيعي السيد العلامة الكبير

والفاضل الأواحد الشهير ، حامل لواء الاسناد ، وملحق الأحفاد بالأجداد ، أبو يوسف الحسين بن يوسف ^(١) بن الحسين بن أحمد زيارة الهادوي ، فسخ الله في مدته قراءة لبعضه وإجازة لباقيه عن والده السيد الإمام الولي يوسف بن الحسين ^(٢) عن أبيه العلامة المجتهد الحسين بن أحمد ^(٣) عن السيد العلامة عامر بن عبد الله ^(٤) قال : أخبرني به صفوي السيد الحافظ إبراهيم بن أحمد بن عامر الشهيد ^(٥) قراءة عن الإمام أمير المؤمنين المؤيد بالله محمد بن المنصور بالله القاسم ^(٦) ح وأخبرني به القاضي العلامة عماد الدين يحيى بن صالح السحولي الشجري ^(٧) رحمه الله قراءة لبعضه عن السيد العالم علي بن عبد الله بن أبي طالب ^(٨) ، إجازة عن القاضي أحمد بن ناصر ^(٩) بن محمد بن عبد الحق الخلفي ، عن شيخه السيد حافظ العترة يحيى بن الحسين ^(١٠) بن المؤيد بالله محمد بن القاسم ، عن شيخه علامة شعبة اليعن القاضي الحافظ أحمد بن سعد الدين ^(١١) ، عن شيخه الإمام المؤيد بالله عليه السلام ح وأخبرني به شيعي الفقيه التي جمال الدين شيعي آل النبي الأكرمين علي بن أحسن جميل المعروف بالداعي ^(١٢) أبقاه الله إجازة ، قال : أخبرني به شيعي السيد الحافظ أحمد بن يوسف ^(١٣) بن الحسين بن الحسن رحمه الله ، عن السيد الحافظ صاحب « الطبقات » صارم الدين إبراهيم ^(١٤) بن القاسم بن المؤيد بالله ، عن الفقيه شرف الدين الحسن بن صالح

-
- (١) توفي بصنعاء في محرم سنة ١٢٣١ هـ عن ثمانين سنة .
 - (٢) توفي في شوال سنة ١١٧٩ هـ عن ثلاث وستين سنة وقبره بالروضة من أعمال صنعاء .
 - (٣) توفي بصنعاء في ربيع الآخر سنة ١١٤١ هـ عن اثنتين ومبعين سنة وأشهر .
 - (٤) توفي بضوران انس سنة ١١٠٠ هـ عن اثنتين ومبعين سنة .
 - (٥) توفي بشهارة في رجب سنة ١٠٥٠ هـ عن ثمان وثلاثين سنة .
 - (٦) توفي بشهارة في رجب سنة ١٠٥٤ هـ عن ثلاث وستين سنة .
 - (٧) توفي بصنعاء في رجب سنة ١٢٠٩ هـ عن خمس ومبعين سنة .
 - (٨) من علماء القرن الثاني عشر بصنعاء .
 - (٩) وفاته بعدن بالمحرم سنة ١١١٦ هـ عن إحدى ومبعين سنة .
 - (١٠) وفاته بشهارة في صفر سنة ١٠٩٠ هـ عن خمس وأربعين سنة .
 - (١١) وفاته بشهارة في محرم سنة ١٠٧٩ هـ عن إحدى ومبعين سنة .
 - (١٢) من علماء القرن الثالث عشر باليمن .
 - (١٣) وفاته بالروضة في جمادى الآخرة سنة ١١٩١ هـ وقبره بنجمة بمقبرة صنعاء عن إحدى وثمانين سنة .
 - (١٤) وفاته بتغر سنة نيف وأربعين ومائة والف .

المفاري (١) قال : أخبرنا القاضي أحمد بن صالح (٢) بن أبي الرجال إجازة . أخبرنا به الامام المتوكل على الله (٣) والقاضي أحمد بن سعد الدين قالا : عن الامام المؤيد بالله عن والده المنصور بالله القاسم بن محمد (٤) عن السيد أمير الدين بن عبد الله (٥) عن السيد الحافظ أحمد بن عبد الله (٦) بن الوزير ، عن الامام المتوكل على الله شرف الدين (٧) ، عن السيد صارم الدين ابراهيم بن محمد (٨) بن عبد الله الوزير ، عن السيد العالم أبي المطايا عبد الله بن يحيى (٩) ، عن والده السيد يحيى بن المهدي (١٠) الزيدي نسباً ومذهباً ، عن الامام الواثق بالله (١١) المطهر بن محمد ، عن والده المهدي لدين الله محمد (١٢) بن المطهر ، عن والده المتوكل على الله (١٣) المطهر بن يحيى ، عن الفقيه العلامة محمد (١٤)

- (١) وفاته بشارة في رمضان سنة ١١١٥ هـ عن اربع وسبعين سنة .
- (٢) وفاته بالروضة من اعمال صنعاء في ربيع الاول سنة ١٠٩٢ هـ عن اثنتين وستين سنة .
- (٣) وفاته بجبل ضرران انس في جمادى الاخرة سنة ١٠٨٧ هـ عن سبع وستين سنة واشهر .
- (٤) وفاته بشارة شهر ربيع الاول سنة ١٠٢٩ هـ عن اثنتين وستين سنة .
- (٥) توفي في هجرة حش في جمادى الاخرة سنة ١٠٢٩ هـ .
- (٦) توفي في ربيع الاول سنة ٩٨٥ هـ بصعدة عن ثلاث وستين سنة .
- (٧) توفي في ظفر حجة جمادى الاخرة سنة ٩٦٥ هـ عن سبع وثلاثين سنة واشهر .
- (٨) توفي بصنعاء في جمادى الاخرة سنة ٩١٤ هـ عن تسع وسبعين سنة واشهر .
- (٩) وفاته سنة ٨٧٣ هـ عن ثلاث وستين سنة .
- (١٠) ومن مشايخ هذا السيد يحيى والده ، السيد المهدي بن القاسم بن المطهر الحسيني المتوفى بصنعاء سنة ٧٥٩ هـ .
- (١١) المتوفى سنة ٨٠٢ هـ عن تسع وتسعين سنة وقبره بالموسجة في حا جامع صنعاء .
- (١٢) المتوفى في ذي الحجة سنة ٧٢٩ هـ عن سبعين سنة وقبره بالمسجة بصنعاء .
- (١٣) المتوفى في رمضان سنة ٦٩٧ هـ وقيل تسع وتسعين وستائة وقبره بدروان حجة .
- (١٤) المتوفى بصنعاء سنة ٧٣٠ هـ .

ابن أحمد بن أبي الرجال ، عن الامام الشهيد المهدي لدين الله أحمد^(١) بن الحسين ، عن الشيخ الحافظ أحمد^(٢) بن محمد بن القاسم الأكواع ، عن العلامة محمد بن أحمد^(٣) القرشي ، عن القاضي الامام شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام ، عن شرف الفقهاء قطب الدين أحمد بن أبي الحسن الكشي ، عن العلامة شيخ الاسلام زيد بن الحسن البيهقي ، عن الحاكم أبي الفضل وهب الله ، عن والده أبي القاسم عبيد الله بن عبد الله الحسكاني ، عن أبي سعد عبد الرحمن بن الحسن بن علي النيسابوري ، عن أبي الفضل محمد بن عبد الله بن هبة المطلب الشيباني ، عن أبي القاسم علي بن محمد بن النخعي ، عن سليمان بن ابراهيم الحاربي ، عن نصر بن مزاحم المنقري ، عن ابراهيم بن الزبرقان التيمي ، عن الشيخ الحافظ أبي خالد عمرو بن خالد الواسطي القرشي الهاشمي بالولاء ، قال : حدثني زيد بن علي ، عن أبيه علي بن الحسين ، عن جده الحسين بن علي ، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها هو مرفوع ، وعن أمير المؤمنين فيها هو موقوف .

وقيل الكلام على أصل الكتاب نذكر مقدمة في رجال اسناده من عند ذكر القاضي جعفر لما فوقه الى أمير المؤمنين عليه السلام وأبين فيها تراجمهم وتعريف أحوالهم اذ فيهم من يفتقر النفي الى ايضاح حاله ومحلّه في العلم والعمل ، واما من بعدهم من رجال الاسناد فهم مشاهير لا يجهلون ، وقصدي بذلك تكميل الفائدة والمضي فيها سلك فيه كثير ممن يتصدى لشرح الاحاديث والا فهذا المجموع الكريم قد تلقى بين أهل البيت بالقبول بل بين الأمة كما ذكره الامام الهادي الى الحق عز الدين بن الحسن عليه السلام في رسالته التي ذكر فيها جماعة من أهل البيت عليهم السلام ولفظه بعد ذكر الامام زيد بن علي عليه السلام : وله من كتب البهجة « المجموع » وهو أول كتاب جمع في الفقه ، ورواه عنه أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي تلقته الامة بالقبول حتى ان الامام محمد بن الطاهر شرحه بجزئين سماه «المنهاج الجلي» فيه من غرائب العلم ونوادره شيء كثير . اهـ . باختصار .

وقال الامام أبو طالب عليه السلام في « التذكرة » : والمجموع الذي جمعه أبو خالد ورواه

(١) الشهيد في سفر سنة ٦٥٦ هـ عن أربع واربعين سنة وقبره بدينين .

(٢) المتوفى بمحوش في نيف وثلاثين وستائة ٦٣٥ .

(٣) المتوفى بمحوش في رمضان سنة ٦٢٣ هـ عن خمس وثلاثين سنة .

عن زيد بن علي معروف مشهور .. الخ . وذكر الامام يحيى بن الحسن بن محفوظ في رسالته الشنوية (١) انه لم يكن للعترة عليهم السلام فقه قبل القاسم والهادي غير مجموع فقه الامام زيد بن علي سلام الله عليها ، واما كتاب السير الذي صنّفه النفس الزكية محمد بن عبد الله عليه السلام، ومنه أخذ محمد بن الحسن الشيباني كتاب السير ، كما ذكره أبو طالب في «الافادة» فهو وان كان قبل وجود القاسم والهادي لكنه لم يكن للفقه محضاً ولا مرتباً على أبوابه بل مشتملاً عليه ، وعلى غيره وسياًتي مزيد بحث في كونه متلقى بالقبول قريباً ان شاء الله تعالى . فنقول :

أما القاضي جعفر فهو شيخ المسلمين ، ومن له المنة على اتباع أهل البيت المطهرين : شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام بن أبي يحيى البهلوي الابنوي الفارسي نسبة الى الابناء وهم أولاد بقايا الفرس ، الذين خرجوا مع سيف بن ذي يزن الى اليمن ، وأميرهم وهرز .

قال القاضي العلامة المؤرخ شمس الدين أحمد بن صالح بن أبي الرجال في تاريخه لعلماء الزيدية المسمى بـ «مطلع البدور وجمع البحور» في ترجمته : هو القاضي الحجة شيخ الاسلام ناصر الملة وارث علوم الأئمة الاطهرين شيخ الزيدية ومتكلمهم ومحدثهم وعالم الزيدية ومخترعها وإمامها اقطع الى الزيدية ورحل الى العراق وكان من اعضاء الامام أحمد بن سليمان وانصاره وطال ما ذكرها الامام المنصور بالله ، واحتج بكلامها فيقول : قال الامام والعالم ، ذكر الامام والعالم ، ائني بذلك الامام والعالم ، وقد قيل على أهل اليمن نعمتان في الاسلام والارشاد الى مذهب الأئمة عليهم السلام ، الاولى للهادي عليه السلام والثانية للقاضي جعفر . فان الهادي استنقذه من الباطنيين والجبر والتشبيه . والقاضي له العناية العظمى في ابطال مذهب التطريف ونصرة البيت النبوي الشريف ، والى ذلك أشار السيد صارم الدين في «البسامة» بقوله :

وجعفر ثم اسحاق له نصرا
في عصبة وزر ناهيك من وزر

(١) نسبة الى الشنوي وهو الشيخ العلامة عمران بن الحسن فانه رد بهذه الرسالة عليه وعلى غيره من الشيعة الذين خالفوه ، قال العلامة الرحيق في «شرح البسامة» : وفيها علم جم وأورد أكثره ، وهذه النسبة ذكر في «مطلع البدور» في ترجمة أسعد بن الحسن الشنوي ان المشهور فيها على الالسنه كسر التين المعجمة وسكون اللوئية قال : ورأيت بخط عمر ان ضبطها بفتح الشين والتاء ، ولعلها أثبت . ويغلب في ظني أنها نسبة الى بني شتا بطن من حذر من قبائل همدان . والله أعلم . انتهى من خطه رحمه الله تعالى .

ارتحل الى العراق وهو أعلم من في اليمن ثم انقلب عنه وليس فيه أعلم منه ، وله مصنفات في كل فن كان عليها اعتماد الزيدية في وقته منها « النكت وشرحها » ، و « الاربعون العلوية » ، ورتب أمالي أبي طالب على هذا الترتيب المعروف وسماه « تيسير الطالب الى أمالي أبي طالب » ، وغير ذلك من المصنفات النفيسة في الاصول والفروع ولم يزل مدرساً بسناعات حتى توفي سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة وقبره بسناعات معروف مشهور . ١٥٠ هـ . ما لخصته من التاريخ وهي ترجمة بسيطة .

قلت : وكان له الورع التام في الرواية والتمكن البالغ في الفهم والدرابة ووصفه بذلك غير واحد ممن ترجمه .

قال الامام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام : ولما وصل القاضي جعفر من العراق بالعلوم التي لم يصل بها أحد سواه من الاصول والفروع والمقول والسموع وعلوم القرآن العظيم والاحبار الجمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن فضلاء الامة من العترة وسائر العلماء ، وكان من جملة هذه الاخبار ، أخبار في صفة الجنة والنار مروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فطلب جماعة من الاخوان قراءتها عليه وروايتها فامتنع من ذلك في مجالس الاخبار فألح عليه منهم من ألح ، فذكر أنه قرأها على شيخ له بمكة . وكان شيخه هذا له يد طائلة في علم العربية . وحكى عنه أنه كان يصلح ما يجد في الاخبار من اللحن ويعتل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يلحن ، فعاب ذلك عليه شيخنا القاضي وامتنع من الرواية وقال : اني لا آمن أن يكون في هذه الاخبار شيء أصلحه على خلاف ما رواه عن شيخه . ١٥٠ هـ .

قال السيد الحافظ صارم الدين ابراهيم بن القاسم بن أمير المؤمنين المؤيد بالله محمد بن القاسم سلام الله عليهم في كتابه المعروف بـ « طبقات الزيدية » في ترجمة القاضي ما نصه : كان قديماً يرى رأي التطريف حتى وصل الفقيه زيد بن الحسن البيهقي في سنة خمسائة فراجعهم وقرأ عليه فرجع إلى مذهب الزيدية المخترة ، وقرأ على الفقيه زيد وله منه اجازة عامة ، ولما أراد زيد بن الحسن الرجوع الى العراق رحل معه القاضي جعفر لتأم السماع فأتى زيد بن الحسن بهامة ، فرحل القاضي إلى العراق الى حضرة العلامة أحمد بن أبي الحسن الكشي فقرأ عليه كتب الأئمة ومنصوصاتهم من جملة ذلك « الزيادات » للمؤيد بالله .

قال القاضي أحمد بن أبي الحسن : سمع هذا الكتاب من أوله الى آخره القاضي الامام شمس الدين جمال الاسلام والمسلمين جعفر بن أحمد بن أبي يحيى البعني مني بقراءته قراءة من كان واقفا على معانيه دقيقه وجليله الى كتاب السير والباقي بقراءتي له وبقراءة غيرنا الا الفرائض ، فإنه ماسمع مني ، لاني أيضا ماسمعتها على شيعي والباقي سمعته على الوجه الذي كتبت ، وأنا سمعته وقرأته على توران شاه بن خسرو شاه الجلي ، وهو قرأه على أبي علي بن أموج ، وهو قرأه على القاضي زيد بن محمد ، والقاضي قرأه على علي بن خليل ، وهو قرأه على القاضي يوسف ، وهو على الشيخ أبي القاسم المصنف بعد أن أخذ مسائله عن المؤيد بالله قدس روحه ، وكتبه أحمد بن أبي الحسن الكني في جمادى الاولى سنة اثنتين وخمسين وخمماية .

قال صاحب «الطبقات» : ومما سمع على القاضي الكني «مجموع زيد بن علي» و« ذخيرة الايمان مسند النبان» ، و« نظام الفوائد » لقاضي القضاة ، وكتاب « الرياض » للحمودي ، و« فوائد قاضي القضاة » للكلابي ، و« أحاديث عبد الوهاب » ، وكتاب « الانوار » للرشد بالله ، و« أماليه الحميسية » ، وخطبة الوداع و« أمالي م بالله » ، و« أمالي السيد أبي طالب » ، و« الاحاديث الزنجيرية » ، و« الاحاديث المنتقاة » ، و« الاربعين في فضائل أمير المؤمنين » للصغار ، وقطعة من تفسير أبي عبيد في التريب ، وناوله باقي الكتاب واجازه بغير ذلك ، ثم سمع على الشيخ العدل الحسن ابن علي بن ملاعب الاسدي « أمالي أحمد بن عيسى » ، و« الاربعين الفقهية » للترسي ، و« الاربعين » للسليقي ، وكتاب « الشهاب » للقضاعي ، وكتاب « الذكر » لحمد بن منصور ، وكتاب « المقنع » المختصر من « الجامع الكافي » والرسالة المشهورة لزيد بن علي .

وسمع « جلاء الابصار » للحاكم الحسن بن كرامة وغيرها من كتبه على السيد علي بن عيسى بن وهاس الحسيني واجازه اجازة عامة من جملة ذلك « الكشف » لجار الله الزنجشيري . وسمع بعض كتاب « التهذيب » للحاكم بن كرامة أيضا على أبي جعفر الديلمي عن ولد الحاكم الحسن بن الحاكم عن أبيه ، واجازه في بقية كتب الحاكم المذكور ك« السفينة » ، و« التهذيب » ، و« تنبيه الغافلين » ، ومصنفات عدة منها موضوع في الفارسية .

اسم محمد كتب

وسمع على الامام الزاهد مسعود بن محمد بن محمود الغزّ نوي بالكوفة أحاديث في فضل اليمن ، وسمع بمكة كتاب « المواقف الحسينية » على أبي المظفر الفلكي ، وسمع خبر عابد بني اسرائيل على أبي الفضل عبد الله بن أبي الفتح ، وله اسناد متصل بمؤلّفيها .

واما الآخذون عن القاضي فخلأثي : منهم السيد حمزة بن سليمان والد الامام المنصور بالله عليه السلام ، والاميران الكبيران شيخا آل الرسول بدر الدين وشمسه محمد ويحيى ابنا أحمد ابن يحيى بن يحيى ، والشيخ الحسن بن أحمد الرصاص ، والشيخ محيي الدين حميد (١) بن احمد القرشي ، وسليمان بن ناصر صاحب « شمس الشريعة » ، وأحمد بن مسعود وعبد الله ومحمد ابنا حمزة بن أبي النجم ، وحظلة بن شعان ، وأحمد بن ^{عبد}الأكوع المعروف بشعلة (٢) .

قلت : وغالب مصنفات أصحابنا العراقيين الواصلة الى اليمن من طريقه ولم يشاركه فيها أحد الا القليل كالشيخ عمران بن الحسن المذري في بعض منها من طريق القاضي قطب الدين يحيى بن أبي الحسن الكني عن والده فانه اجتمع به بمكة المشرفة .

وروى أيضاً كتاب « الاذان بحمى على خير العمل » من طريق علي بن منصور (٣) بن علي بن الحسين بن زريق الوادعي الكوفي مكتبة واجازة . وروى أيضاً مؤلفات الحاكم الجشمي من طريق عبد العزيز بن الحسن الرقي الخطيب بالكوفة اجازة ، وكالحافظ الثبّت محمد بن عبد الله الغزالي المضرّي في « شرح التجريد » و « الجامع الكافي » وغيرها ، وكالسيد أحمد ابن الامير الجيلاني « شرح الابانة وزوائدها » ، وكالامام أحمد بن سليمان عليه السلام أخذ كتب العراق من طرق منها ، عن زيد بن الحسن البيهقي ، والشريف الحسن بن محمد من ولد المرتضى ، ومن طريق العباس بن علي بن محمد . قال : حدثني ^{عن} والده علي بن محمد ، عن علي بن عبد الله العنسي قال : قرأت كتاب « شرح التجريد » على شيخ الشيعة حسام الشريعة زيد بن علي ابن أبي القاسم الهوسمي بداره المروفة في مدينة اللاهجان في ناحية جيلان في سنة خمسائة قال : قرأت هذا الكتاب ورويته كما قرأته على القاضي أبي يوسف القزويني ، عن المؤيد بالله المؤلف ، وانما استطردها هذه الفائدة لئلا وجودها فلتحفظ وأسانيد هذه موجودة في اجازات القاضي أحمد بن سعد الدين وغيرها .

(١) وله اسم آخر فهو محمد بن احمد الله اسمان على معنى واحد . اهـ . بن خط القاضي احمد بن سعد الدين ^{المسوري} رحمه الله .

(٢) كذا في « الطبقات » ، وينظر في قوله المعروف بشعلة فان المعروف بذلك شخصان فقط هما : احمد بن محمد بن القاسم الاكوع ، وشعلة بن محمد بن رباب بن ابراهيم الاكوع ، ذكره احمد بن سعد الدين رحمه الله . اهـ . شيخنا احمد بن محمد .

(٣) كذا في « الطبقات الكبرى » : ابن منصور ، وفي « الطبقات الصغرى » هو : علي بن أبي منصور .

وأما الكني فهو الشيخ الامام الحافظ الرحلة قطب الدين أبو العباس، ويقال أبو الحسن أحمد بن أبي الحسن بن علي بن القاضي الكني هكذا نسبة الشيخ عطية وغيره، وصححه الامام المنصور بالله القاسم بن محمد عليه السلام وذكر غيره انه أحمد بن أبي الحسن بن أحمد بن أبي الفتح بن يحيى بن علي بن عبد الوهاب الكني الأردستاني - بفتح الهمزة وسكون الراء وفتح الدال وسكون السين المهملتين - نسبة الى أردستان بله على ثمانية عشر فرسخاً من اصفهان.

قال في «الطبقات»: كان من أساطين الملة وسلاطين الأدلة وهو الغاية في حفظ المذهب لقيه بعض شيوخ اليمن بمكة وأجاز لجميع من في اليمن، شبه ما فعل ابن مَنده وغيره وكان شيخاً واماماً استاذاً هاماً . ١ هـ .

قلت : الذي وقفت عليه في مجموع الاجازات للقاضي أحمد بن سعد الدين نقلاً عن السيد صلاح بن الجلال ان الميز لم ين في اليمن من المسلمين هو ولده القاضي قطب الدين يحيى بن أبي العباس أحمد بن أبي الحسن الكني وذلك لروايات منصوصات فقه أهل البيت وما خرجته السادة أبو العباس والاخوان عليهم السلام. قال في آخرها: وحضر اجازته هذه للمسلمين عمران ابن الحسن بن ناصر بن يعقوب العذري الزيد في الحرم الشريف في ذي الحجة سنة خمس وسبعمائة، وكتب بذلك مرة ثانية في ست عشرة وسبعمائة، بالاجازة فيها وفي رواية الاصول مسندة الى أمير المؤمنين علي عليه السلام .

وللقاضي أبي العباس كتاب «كشف الغلطات» وقفت عليه استدرك فيه على جماعة من فقهاء م بالله يدل على فكر صائب ونظر ثاقب وأخذ على جهاذة الشيوخ، منهم علامة الدنيا أبو القاسم جبار الله محمود الزنجشيري روى عنه «الأحاديث الزنجشيرية»، والامام أبو الفوارس ثور ان شاه بن خسرو شاه، والشيخ الامام زيد بن الحسن البيهقي أخذ عنه بالري حين قدمها شيخه حاجاً بمجموع الامام زيد بن علي، وغيره، والشيخ عبد الحميد بن عبد الحميد الاسترأبادي، والامام أبو علي الحسن بن علي بن أبي طالب الفرزاني، والشيخ أحمد بن الحسن بن علي ابن اسحاق الفرزاني، والشيخ الرشيد بن عبد الحميد الرازي، والشيخ عبد الوهاب بن أبي العلاء بن نصرويه السمان، والشيخ الامام أحمد بن الحسين بابا الأذوني، والسيد أبو طالب عبد العظيم بن نصر بن مهدي الحسيني، والشيخ الأدب أبو طاهر الحسن بن أبي سعيد (١)

(١) ها يياض في الاصل .

المظفر بن عبد الرحيم الحمدوني ، وأبو العليّ زيّد بن منصور الراوندي ، واسماعيل بن زيد الجبائي .

وأخذ عنه القاضي الامام شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام ، السابق ذكره لما وصل اليه الى العراق وكان سماعه عليه تلك الكتب المزبورة في اجازاته سنة اثنتين وخمسين وخمسة ، ومن أخذ عنه أيضاً الشريف أبو عبد الله الحسن بن عبد الله المهول .

قال في « الطبقات » : ولعل وفاته - يعني الكني - في عشر الستين وخمسةائة تقريباً .

وأما شيخه زيد بن الحسن البيهقي فهو الشيخ الامام فخر الدين أبو الحسين زيد بن الحسن ابن علي البيهقي البرّوقّي - بفتح الراء المهملة ومسكون الواو ثم كاف ثم نون - نسبة الى بروقن قرية من قرى خراسان .

قال السيد صارم الدين ابراهيم بن محمد الوزير عند ذكره : هو شرف الامة حافظ الآثار ناقل علوم الأئمة الاطهار ، وهو الذي يذكر في « مجموع الاستدراك » عليه السلام ، وصل من بلده لزيارة قبر الهادي عليه السلام ، وعقد مجلساً لاملاء فضائل العرة عليهم السلام بالشهد المقدس بصعدة ، وكان يميل في كل خميس وجمعة مدة سنتين ونصف فما أعاد حديثاً . وهو الذي يذكر في التعاليق في صفة صلاة التيسيح ، وليس بالبيهقي الشافعي كما توهمه بعض الناس . اهـ .

وقال القاضي أحمد بن سعد الدين : هو زيد بن علي بن الحسن بن علي بن أحمد بن عبد الله الخراساني البيهقي التمسك بمذهب المهادي للحنّ عليه السلام ، وهو الذي رد على الفرقة الغوية الطرفية بدعتهم ، وأبان للناس كفرهم وشركهم وإصرهم ، واجتمعوا إليه من سناع ووقش وغيرها ، وحضر كلامه ألوف من الناس ما بين علوي وحسني ومُتَحَكِّمِي وشهابي وصنعاني وهمداني وبوني وحارثي وخولاني ، واتضح للحاضرين أن الحق معه وتابوا على يديه ورجعوا ، ثم استقامت طائفة ، وطائفة أخرى ارتدوا ، وكان قبل ذلك قد رُجِعَ على يديه القاضي عبد الله بن حمزة بن أبي النجم بصعدة ، والفقيه حسين بن حسن بن شبيب بتهامة ، ورجع من أتباع الفقيه مقدار خمسةائة وصاروا زيدية بعد أن كانوا مطرفية ، وتوفي زيد بن الحسن رحمه الله بتهامة راجعاً من اليمن في موضع يقال له (١) من خلاف الشرفاء آل سليمان

(١) ها هنا يياض في المودة والمبيضة .

وكان خلاء فعد مأهولاً وقبره به مشهور مزور . اه .

وقال القاضي أحمد بن صالح في « مطلع البدور » : هو العلامة شيخ الحفاظ إمام المقول والمنقول، كثير العبادة لربه واسع المهمة تخرج عليه علماء العراق واليمن، وهو كثير الالتباس بتاج الدين زيد بن أحمد بن الحسن البيهقي، ولذلك تعرض للفرق بينهما المشايخ رضي الله عنهم. اهـ . وهذا الأخير ورد هجرة حوث سنة عشر ومائة في أيام المنصور بالله عبد الله بن حمزة، وأثنى عليه الامام المنصور بالله في كتابه « الشافي »، وأخذ عنه جماعة من أصحابنا رضي الله عنهم، وقد يقال له أحمد بن أحمد بن الحسن البيهقي البروقاني فله اسمان والمسمى واحد وذكرنا ذلك حذراً من الغلط .

قال السيد أحمد بن محمد الشرفي : قدم زيد بن الحسن - يعني صاحب الترجمة من خراسان إلى اليمن سنة إحدى وأربعين وخمسائة أظنه بمجاذى الاولى منها وكان الشريف علي بن عيسى السليمانى - يعني صاحب مكة - قد قدم كتاباً إلى الامام أحمد بن سليمان يخبره بقدم الشيخ وبالثناء عليه وأن مقدمه من خراسان فوصل إلى هجرة محمكة ومعه كتب غريبة وعلم عجيب ، فسُرَّ به الامام وتلقاه بالبشر والاحتفاف وخلق له موضعاً في منزله فأقام به مدة ، وكان شديد الورع والعبادة وحسن الطاهرة ، وكان ربما يتوضأ لصلاة الظهر فيصلب به الظفر والمصر والقرب والعشاء ثم يصلى به آخر ليلته إلى أن يطلع الفجر فيصلب به الفجر ، وكان يؤيد الامام ويحض الناس على طاعته . ا هـ .

والشريف علي بن عيسى هو الذي استدعاه من العراق لما انتشر مذهب الطائفة في اليمن ونسب أهله إلى الأئمة ما هم مبزؤون عنه فاستجاب لذلك وخرج آنفةً للشرع وحماية عليه وغضباً لله جل وعلا ووقى بما أخذ الله على العلماء من الميثاق ، ولقي في طريقه شدائد ونهت أكثر كتبه في الطريق بين مكة والمدينة .

وشيوخه الذين أخذ عنهم الحاكم أبو الفضل وهب الله الآتي بعده روى عنه : « مجموع الامام زيد بن علي » ، والشريف أبو الحسن علي بن محمد بن جعفر الحسيني النقيب باسترأباد ، وأخذ دعاء أم داود المعروف بدعاء الاستفتاح على حميدة بن الحسن ، وأخذ كتاب المحيط بالامامة ، على مؤلفه علي بن الحسين بن محمد بن الحسن بن بشر بن جراح قراءة فهم وضبط من أوله الى آخره ، وأخذ عنه القاضي أبو العباس أحمد بن أبي الحسن الكشي لما قدم الري حاجاً

سنة أربعين وخمسة وهو العام الذي قدم فيه الى اليمن ، والامام التوكل على الله أحمد بن سليمان عليه السلام ، وجماعة من أعيان الزيدية المذكورون في كتب الاجازات .

قال القاضي أحمد بن سعد الدين : موضع قبره في جهة الشقيق في المرحلة الثانية من مدينة صيدا لحاج بيت الله الحرام وهو مشهور مزور يعرف بقبر البيهقي ، واسم الموضع في هذا الزمان التراء - بناء مثله وراء مشددة مهلة مع مد - وقد يسمى موضع قبره القياس (١) أيضا .

قال في « الطبقات » : ولعل موته كان في احدى وخمسين وخمسة رحمة الله عليه وسلامه .

وأما شيخه الحاكم أبو الفضل ، فهو وهب الله بن الحاكم أبي القاسم عبيد الله الحسكاني - بضم الملهة الاولى ، وسكون الثانية بعدها كاف وألف ونون - ربع بنيسابور . قال في « الطبقات » : هو الحاكم ابن الحاكم أبو الفضل يروي « المجموع » عن أبيه ورواه عنه زيد بن الحسن البيهقي ، وهم بعض أصحابنا انه ولد الحاكم الحسن بن كرامة الجشمي لاتفاق الكنية . ا هـ . وسمي وهو وأبوه بالحاكم بلوغها الرتبة المعروفة في مصطلح أهل الأثر من أن لأهل الحدث مراتب أولها الطالب وهو المتديء الراغب ، ثم المحدث وهو الاستاذ الكامل ، ثم الحافظ وهو الذي أحاط علمه بمائة ألف حديث ، ثم الحجّة وهو الذي أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث ، ثم الحاكم وهو الذي أحاط علمه بالجميع متناً واستناداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً . قاله ابن المسطري .

وأما شيخه ووالده الحاكم أبو القاسم فهو الشيخ الامام الحافظ عبيد الله بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الحسكاني القرشي العامري النيسابوري أبو القاسم الحنفي الحاكم ويعرف بابن الحذاء من ذرية الامير عبد الله بن عامر بن كريز الذي افتتح خراسان زمن عثمان ، صاحب كتاب « شواهد التنزيل » وهو أعظم دليل على جلالاته وتمكن بسطته في الحفظ والاتقان .

قال : أخبرني بـ « مجموع الامام زيد بن علي » ، أبو سعد عبد الرحمن بن الحسن بن علي النيسابوري بقراعتي عليه من أصله وهو يسمع . وروى دعاء الاستفتاح المعروف بدعاء أم داود عن عدة شيوخ من غير طريق ذكرها في « الطبقات » منها : عن الحاكم أبي علي الحسين بن أحمد بن أحمد النيسابوري ، ثنا الاستاذ أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن أيوب الطرماحي ، ثنا

(١) بالسین المهلة باسم الدليل .

أبو العباس اسماعيل بن عبد الله الميكالي: أنا أبو يعلى العلوي: أنا أبو الحسين الديسوري: أنا يعقوب ابن نعيم، عن عمر بن قرقرة، ثنا جعفر بن أحمد النيمي بالمدينة عن إبراهيم بن عبيد الله بن العلي، حدثني فاطمة بنت إبراهيم بن عبد الله القصة والدعاء بطولها.

وروى عنه ولده الحاكم أبو الفضل وهب الله «مجموع الامام زيد بن علي»، وأخذ عنه أيضاً جماعة منهم الشيخ ظهير الدين أبو القاسم محمد بن علي بن محمد الرشكي. وذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» فقال: الحسكاني (١) القاضي المحدث الحافظ الحاكم أبو القاسم شيخ متقن ذو عناية تامة بعلم الحديث وكان معمرأ عالي الاسناد، صنف في الابواب وجمع وحدث عن جده أحمد بن محمد، وعن أبي الحسن العلوي، وعن أبي عبد الله الحاكم، وعن أبي طاهر ابن محسن، وعبد الله بن يوسف الاصفهاني، وأبي الحسن بن عبدان وابن فنجويه الديسوري (٢)، وأبي الحسن علي بن السقاء، وأبي عبد الله بن ما كويه، وتنزل الى أبي سعد الكتنجري ونحوه، واختص بصحبة أبي بكر بن الحرث الاصفهاني النحوي وأخذ عنه، وأخذ أيضاً عن الحافظ أحمد بن علي بن فنجويه، وتفق على القاضي أبي العلي صاعد بن محمد، وما زال يسمع ويجمع ويفيد، وقد أكثر عنه المحدث عبد الغافر بن اسماعيل الفارسي، وذكره في تاريخه، لكني لم أجده ذكر له وفاة وقد توفي من بعد السبعين وأربع مائة ووجدت له مجلساً يدل على تشييعه، وخبرته بالحديث وهو تصحيح خبر رد الشمس لملي عليه السلام، ثم ساق الذهبي اسناد حديث رواه من طريقه وذكره في «طبقات الحنفية» فقال: الحافظ المتقن سمع وجمع وانتخب وتفق على أبي العلي صاعد، وحدث عن جده وعنه الدارقطني.

وأما شيخه أبو سعد فهو عبد الرحمن بن الحسن بن علي أبو سعد بسكون المهملة - النيسابوري. قال في «الطبقات»: سمع «مجموع الامام زيد بن علي» على أبي الفضل محمد بن عبد الله بن

(١) ضبطه بالفم بفتح الحاء وسكون السين، وكذا شيخنا ضبطه ايضاً بالفم بفتح اوله وسكون ثانيه. ١. هـ. من خطه رحمه الله.

(٢) بناء ونون وجم هو الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الله فنجويه الديسوري، روى السنن عن صاحب السنن، وابنه أبو بكر محمد روى عن أبيه، وعاش سبعين عاماً، وابنه الاخر سفيان عن أبيه، ذكره ابن حجة في «بصرة المتن» ١. هـ. من خط المؤلف رحمه الله.

صحة الطلب بالكوفة ، وثقة القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام ، والامام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام . توفي سنة ٢٠٠ ودفن في المطبات .

وأما شيخه محمد بن عبد الله فهو أبو الفضل - وأبو الفضل - محمد بن عبد الله بن محمد بن الطلب بن عبيد الله ويقال ابن همام الشيباني الكوفي الحافظ البغدادي . قال في « الطبقات » : « سمع مجموع الامام زيد بن علي » من علي بن محمد بن كاس النخعي قراءة عليه من كتابه سنة ثمان عشرة وثلثائة ، وسمع « صحيفة الامام زين العابدين » عن أبي عبد الله جعفر بن محمد بن جعفر الحسني . وأخذ أيضاً عن البغوي ، وابن جرير الطبري ، ومحمد بن الفضل الحلقي ، وعبد الله بن سعيد الكريزي ، ومحمد بن محمد الباغددي ، وأحمد بن سعيد ، وإبراهيم بن بشر ، ومحمد بن الحسن ابن المكي ، وخلق كثير من العراقيين والشاميين والمصريين وروى عنه « المجموع » عبد الرحمن ابن الحسن النيسابوري ، وروى عنه « صحيفة زين العابدين » محمد بن محمد العكبري المدلي ، وعن أخذ عنه ، فأكثر السيد الشريف أبو عبد الله محمد بن علي العلوي صاحب « الجامع الكافي » وأحمد بن علي المحتسب ، وابن السني أحمد بن محمد ، والحسن بن علي القنعي ، وأبو يعلى الخليل بن أحمد ، والشريفان إبراهيم والحسن بن الحسن بن محمد العلوي الزيدي ، وعبد السلام بن حسين البزار ، وأبو طاهر محمد بن أحمد ، وكتب عنه أيضاً الدارقطني قال في « الطبقات » : « وثقه القاضي جعفر بن أحمد وروى عنه ، وخرج له الامام المرشد بالله ، وأبو الفناهم الترسلي ، والامام أبو طالب ، ومحمد بن سليمان الكوفي في « المناقب » توفي سنة سبع وثمانين وثلثائة وله تسعون سنة . ١٠٥ هـ . وهو الراوي لفضائل الأئمة الاطهار وبسببه غض منه الذهبي كعادته في أمثاله فقال : كان حافظاً عارفاً بالفتن مصنفاً لكنه لحقه الادبار وذلك أن الخطيب ذكر أنه كان يضع الحديث للرافضة .

قلت : الذي اشترطه محققو الاصوليين اتحاد مذهب العدل والمعدل والجرح والمجروح إذ الاختلاف في سبب الجرح والتعديل يقضي بعدم قبول الاطلاق فيها ، ولو كان من عارف ، فكيف من جرح عند قوم يكون تعديلاً عند آخرين ، وقد جعل في « تنقيح الانظار » قولهم : كذاب مما يلحق بالجرح المطلق ، قال : لأنه يطلق على من يخالف ما تقرر عند المخالف كعض الشيعة ، ومن ذلك قولهم : فلان هالك ، ساقط الحديث ، متروك وقد يطلق على المبتدع الداعية وربما كان من التورع عن الكذب والعدالة والحفظ بمكان . ١٠٥ هـ .

والوضع في كلام الخطيب يادف الكذب أو يقاربه فيجري فيه ما ذكر، وقد أشار إلى ذلك في «التنقيح» أيضاً حيث قال في سياق مراتب التجريح : فان قلت فأَي هذه الالفاظ جرحه مُبَيِّنُ السبب ؟ قلت : ليس فيها صريح في ذلك ولكن أقرها الى ذلك قولهم : وضاع. فنفي الصراحة التي هي نص في المطلوب ، وأثبت الظهور الذي تنطرق اليه الاحتمالات ويتوجه نحوه الاستفسار والله سبحانه أعلم . ثم لو سلم ما ذكره الخطيب وفرضت صحته فلا ينطرق القدح بذلك الى روايته للكتاب إذ هو من الكتب المشهورة المتداولة بين شيوخ العترة وشيعتهم قبل وجود الراوي وتحمله ، وقد سبق ما نقلناه عن نصوص الأئمة من أنه ملنقى بالقبول ، وأيضاً قال ابن حجر في نكته على ابن الصلاح : ان الكتاب المشهور الفني بشرته عن اعتبار الاسناد منا الى مصنفه ، كـ « سنن النسائي » مثلاً : لا يحتاج في صحة نسبته الى النسائي الى اعتبار حال رجال الاسناد منا الى مصنفه ، وأيضاً فقد روي « المجموع » من طريق أخرى عن الكشي السابق ذكره عن ابن أبي الفوارس ^{تور} أن شاه بن خسر شاه .

قال في «الطبقات» : هو شيخ الزيدية وحافظ علوم الأئمة ومرجع الاسناد بل قطبه واليه يرجع أهل المذهب. وكان إماماً علماً ذكره الملا يوسف حاجي وأثنى عليه . وقال القاضي ابراهيم بن يحيى السجولي في «الطراز المذهب في اسناد المذهب» : قرأه على بهاء المدارس فارس علم ابن أبي الفوارس . ١ هـ .

وذكره في «تاريخ قزوین» في ترجمة محمد بن فضيل فقال: ثنا سليمان بن زيد بقزوین قال : قرأت على علي بن عبد الله بن بابويه ، أخبركم أبو الفوارس توران شاه بن خسرو شاه الجيلي : انا اسماعيل بن علي الفرطاذي : ثنا محمد بن خردل ، ثنا أبو سعد اسماعيل بن علي السنان ، ثنا أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الاسترابادي المعروف بالادرسي ، سمعت محمد بن فضيل ^{يقول} سمعت سليمان بن يزيد العدل ، سمعت أبا حاتم الرازي يقول : اذا كتبت قمعش وإذا حدثت ففتش . وابن أبي الفوارس توران يرويه عن شيخه علي بن آموج ، ويقال أبو علي بن آموج - كصابون الجيلي العلامة الميلاقجي قال الكشي : أخذ منصوصات الزيدية عن القاضي زيد بن محمد السكلازي . وقال السيد أحمد بن الأمير : وسمع « الابانة في مذهب الناصر » على الاستاذ يعقوب بن أبي جعفر محمد بن يعقوب الهوسمي ، وأخذ عنه جماعة منهم أبو الفوارس ، والشيخ علي بن اصفهان ، وإسماعيل الميالهجي ، وأثنى عليه غير واحد ،

فقال السيد أحمد بن الأمير الجيلاني : هو الفقيه العلامة الافضل صاحب « تعليق الابانة » . وقال في « مطلع البدور » : هو واسطة عقد الاسناد للمذهب مفخر المراقين ملحق الاصاغر بالأكابر ، درة تقصار الاسناد المجيب ، وعمود سنده المتصل القريب ، وكان يكنى بمسلم أهل الارض . ا هـ .

وقال الملا يوسف : كان معاصراً للسيد أبي طالب الهاروني الأخير وله حاشية على « الابانة » وتعليق الفقه : وعلي ابن آموح يروي « المجموع » عن شيخه القاضي الأجل زيد بن محمد ابن الحسن الكلاري - بفتح الكاف ومهمل - نسبة الى كلار من بلاد الجبل .

قال في « مطلع البدور » : هو القاضي الامام حجة المذهب ، شيخ الشيوخ ، وحيد أهل الرسوخ ، حافظ المذهب وعاله الذي لا يبارى ولا يمازى ولا يجارى . حقق الفوائد ، وقيد الأوابد وصحح الأدلة والشواهد حتى استغنى بتحصيله المحصلون ، وانتفع بتفصيله المفصلون ، وليس لشرحه بعد ذهاب الشرحين شرحي « التحرير » و « التجريد » الأخوين نظير . أقر له الموالف والمخالف وجميع مشايخ الزيدية يفترون من رحيقه ، ويعترفون بتحقيقه . وذكره الملا يوسف الجيلاني في جماعة م بالله . ا هـ . المراد منه .

قال في « الطبقات » : يروي « المنتخب » مع « الأحكام » ، و « أمالي أحمد بن عيسى » ، وغير ما في هذه الكتب من الأحاديث عن الناصر وغيره ، عن الشيخ علي بن محمد الخليل ، عن القاضي يوسف خطيب م بالله ، عن السادة أئمة المهدي أبي العباس الحسيني وأبي الحسين أحمد بن الحسين الهاروني وأخيه الناطق يحيى بن الحسين . قال القاضي جعفر : هذا إسناد الأئمة السادة أبي العباس والأخوين والرسي بديلمان . قال الامام القاسم بن محمد عليه السلام : هذا الاسناد عنده ثابت غير أن فيه فائدة أخرى وهو اتصال السند بالسادة الهارونيين جميعاً ، وإسناد « المنتخب » مع « الأحكام » . ا هـ .

والرسي المذكور بعد ذكر السادة الثلاثة هو يحيى ، ويعرف بالمهادي بالإمام المرتضى لدين الله محمد بن يحيى ، وأخذ عنه السادة كتب المهادي عليه السلام ، وهو رواها عن عمه الناصر أحمد بن المهادي عليهم السلام . فالمراد أن هذا إسناد السادة عن الرسي المذكور عن أحمد ابن يحيى عن المهادي كما هو مقرر في غير هذا الموضع ، فسقط بعض الحروف فأعرف هذا فإنه عن ثابت وتحقيق . هكذا ذكره القاضي أحمد بن سعد الدين .

ومن المهم معرفته ما ذكر معناه في « الطبقات » عن القاضي أحمد بن سعد الدين أن في بعض مسندات الأئمة : أن القاضي زيداً يروي عن القاضي يوسف الخطيب وهو سهو وسقط ، فان القاضي يروي عن الشيخ علي خليل عن القاضي يوسف وهو الثابت في كثير من الطرق . ١ هـ .

والقاضي زيد يروي « المجموع » عن الشيخ علي خليل ، وهو علي بن محمد بن الخليل . قال في « الطبقات » : الشيخ الخليل صاحب « المجموع » الذي يقال له « مجموع علي خليل » يروي كتب الزيدية وأئمتهم وشيعتهم بالسند المعروف عن القاضي يوسف الجيلي بسنده . قال الفقيه نجم الدين يوسف بن أحمد بن عثمان في أول كتابه « الزهور » : « مجموع علي خليل » جمع فيه بين الافادة والزيادات .

وقال في « الكنز » : « والمجموع » : من محاسن فقه الزيدية ، وفيه فقه حسن وتعليل صحيح ، وهو من الكتب التي قدم بها القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد وذهبت منه قطعة فصفها القاضي جعفر وهي معروفة . ١ هـ .

والشيخ علي خليل يرويه عن القاضي يوسف ، وهو القاضي العلامة يوسف بن الحسن الجيلي الكلازي خطيب م بالله .

قال في « الطبقات » : يروي سند الفقه عن م بالله أحمد بن الحسين الهاروني ، عن السيد أبي العباس الحسيني ، وله طريق أخرى عن الاستاذ أبي القاسم بن ثالر الهوسمي ، عن م بالله الهاروني ، عن السيد أبي العباس الحسيني . ويروي أيضاً عن السيد أبي طالب يحيى بن الحسين الحسيني . قال الفقيه يوسف بن أحمد بن عثمان : والقاضي يوسف بن عاصر م بالله وقرأ عليه ، وكانت قراءة القاضي يوسف على أبي طالب أكثر ، وهي على الاستاذ أكثر ، ومثله ذكر الفقيه حسن النحوي وله شرح مفيد على « الزيادات » وحكى كثيراً من سيرة م بالله عليه السلام .

والقاضي يوسف يرويه عن الامام م بالله أبي الحسين أحمد بن الحسين الهاروني ، وهو الامام الكبير والعلامة الخطير المتفق على جلالاته وعلو كعبه في العلم والعمل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأخباره وسيرته مدونة في مجلدات .

والامام م بالله يرويه عن شيخه أبي العباس الحسيني ، وهو أحمد بن ابراهيم بن الحسن ابن ابراهيم بن محمد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن السبط ابن أمير المؤمنين علي بن أبي

طالب قدس الله أرواحهم ، وهو خال م بالله ، وصاحب التصانيف الفاتقة ، أخذ عن السيد الأجل ناشر علم الامام الهادي في الجبل والديلم وخراسان وسائر عراق العجم يحيى بن الامام محمد المرتضى بن الامام الهادي الى الحق يحيى بن الحسين ، وعن عالم أهل البيت بالري أبي زيد عيسى بن محمد العلوي وعبد الله بن الحسن الايوّازي ، عن جعفر بن محمد بن شعبة الثيرثوسي أحد مشاهير أصحاب القاسم بن ابراهيم عليه السلام .

قال المنصور بالله عليه السلام في « الشافي » : هو الفقيه المناظر المحيط بألفاظ المنة أجمع غير مدافع ولا منازع كان في محل الامامة ومثل الزعامة . ١ هـ .

وأبو العباس يرويه عن عبد العزيز بن جعفر الزيدي ، وهو أبو القاسم عبد العزيز بن اسحاق بن جعفر البغدادي البقال شيخ الزيدية ببغداد .

قال في « الطبقات » روى « مجموع الامام زيد بن علي عليه السلام الفقيه الكبير » المرتب البوب عن علي بن محمد النخعي ، وروى عن أبي الازهر سميد بن محمد الكاتب ، ومحمد ابن أحمد الكاتب ومحمد بن عيسى النحوي ، وخلائق ذكر منهم مؤلف « الطبقات » كثير ، وروى عنه السيد أبو العباس الحسيني وأحمد بن محمد البغدادي ، وعلي بن العباس العلوي ، وأحمد بن علي بن محمد ، وغيرهم ، وكان سماع علي بن العباس العلوي عليه سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة .

قال في « مطلع البدور » : هو شيخ الزيدية ببغداد والعراق ، وكان عالماً محدثاً حافظاً . وقال في غيره : كان علامة كبيراً وفاضلاً شهيراً سمحاً عالماً زاهداً سعيداً ولياً لآل محمد ، رأساً في العلوم مهيمناً على المظنون منها والمعلوم ، له كتاب في اسناد مذهب الزيدية وتعدادهم وذكر تلامذة زيد بن علي وأصحابه الذين أخذوا عنه العلم ، وروى عنه السيد أبو طالب فاكثر بواسطة أحمد بن محمد البغدادي والسيد أبو العباس الحسيني بواسطة وبغير واسطة ، وروى عنه صاحب « المحيط » رواية متسعة من طريق السيد أبي العباس ، ومن طريق أبي عبد الله محمد بن علي العلوي مؤلف « الجامع الكافي » ، وترجمه الذهبي وسلك فيه ما يعتاده في أمثاله فقال : كان في حدود الستين وثلاثمائة . قال ابن أبي الفوارس : له مذهب خبيث ، ولم يكن في الرواية بذلك ، سمعت منه أحاديث فيها أحاديث رديئة ، له تصانيف على رأي الزيدية ، عاش تسعين عاماً . وأورد الذهبي بأسناده من طريق عبد العزيز حديثاً وقال : اسناده مظلم ومتمته مختلف . وتعبه في « الطبقات » وأخرج الحديث من طرق أخرى وأوضح فساد كلام الذهبي ، والقاضي

يوسف من طريق آخر عن السيد الناطق بالحق أبي طالب يحيى بن الحسين الهرودي ، وهو الامام المجلي في حليبات السبق ، والحجة الباهرة على كافة الخلق ، ومصفاته الجليلة أعظم شاهد على هذه الدعوى وأقوم دليل على تمسكه في الكمال بالسبب الأقوى ، أخباره وفضائله في بطون الدفاتر مغلدة ، وآثاره الحميدة على تعاقب العصور متجددة .

والسيد أبو طالب يروي « المجموع » عن عبد العزيز بواسطة أحمد بن محمد البغدادي أبو عبدالله وهو الألبوسي . بفتح الهمزة ممدودة وفتح الموحدة . كذا في « الطبقات » - وضم النون وسكون الواو وكسر الهملة - قال في « الطبقات » : روى عن شيخ الزيدية عبد العزيز ابن اسحاق وأبي الفرج الاصفهاني ، وروى عنه السيد أبو طالب . قال في « مطلع الدور » : هو الشيخ الرحلة المحدث من تلامذة شيخ الزيدية وشيخ السيدط . وذكره الذهبي فقال : أحمد ابن محمد بن علي أبو عبد الله الألبوسي . قال البرقاني : سمع لنفسه « جامع أبي عيسى » من غير أن يسمعه ، وسمع من دعلج وطبقته ، ومات قبل الاربعائة . ١٠ هـ .

قال في « الطبقات » ، يشير الى تليينه لما كان من محدثي الشيعة . ١١ هـ .

قلت : واذا كان غمزه من حيث روايته واسماعه « للجامع الترمذي » من غير أن يسمعه على أحد الشيوخ - فذلك شكاً ظاهر عنك عارها - فالحق أن الكتب المتداولة المشهورة كالامهات اذا أمن الراوي الغلط والتصحيح جاز أن يتحدث بها ويرويها بلا اذن من شيخ ، فما وضعها مصنفوها الا للافادة والأخذ منها ، كما حقق ذلك الامام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى في « المنهاج شرح المعيار » وبنى عليه صاحب « الفواصل » وغيرهما من المحققين .

قلت : وفي نسخ « المجموع » رواية على ابن العباس ، عن عبد العزيز ولفظها حدثني علي بن العباس العلوي في داره بظاهر قصر الامارة ... الخ ولم أقف في الأسانيد على من رواه عنه ، وينقلب في ظني - والله أعلم - أن الراوي عنه السيد أبو العباس الحسيني .

قال في « الطبقات » في ترجمته : علي بن العباس العلوي يروي « المجموع الكبير الفقه » المبوب . قال حدثني عبد العزيز ... الى أن قال : وهو الذي أشار اليه يوسف حاجي في ترجمه . فقال : علي بن العباس العلوي العباسي صاحب اجتماعات أهل البيت من ولد العباس بن علي ، قال ابن عتبة : ومنهم الحسن بن علي بن محمد بن بن جرادة . كذا في « عمدة ابن عتبة »^(١) واسمه إبراهيم ابن

(١) يبايضي نسخة المصنف . وقال في هامشه يصح من العدة أي عدة الطالب . ١١ هـ .

الحسن بن عبيد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب له ولد منهم علي بن العباس بن الحسن المذكور . اهـ .

قال في « مطلع البدور » : هو علي بن العباس بن ابراهيم بن علي بن عبد الرحمن بن القاسم ابن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب . وغلط يوسف حاجي في ترجمه انه من ولد العباس الا أن يكون غيره وبها رجلا . قال في « الطبقات » : وهو الظاهر لأن هذا متأخر عن علي بن العباس الحسيني لأن الحسيني أدرك الهادي عليه السلام وهذا بعد موته بمدة يقينا ، وأخذ عن هذا أبو العباس الحسيني وغيره . اهـ .

قلت : لا يبعد أن كلام القاضي في « مطلع البدور » هو الصحيح ووجه أن دعوة الهادي عليه السلام سنة ثمانين ومائتين وموته سنة ثمان وتسعين ومائتين . وأبو العباس الحسيني عاصر من العباسية الملقب بالطاهر والراضي والمستضيء والمتقي ، وكانت بيعة المنتقي سنة تسع وعشرين وثلثائة ووفاته أبي العباس سنة سبع وخمسين وثلثائة ، فتاريخ بيعة المنتقي في أثناء مدة أبي العباس التي يجوز فيها التحمل ، وغير بعيد أن يعيش علي بن العباس بعد وفاة الهادي احدى وثلثين سنة تقريباً .

وأيضاً فقد ذكر أهل التاريخ أن ابنة علي بن العباس سيدة بنت علي كانت تحت الامام أبي عبد الله بن الداعي ، وهي أم أولاده ، وأبو عبد الله معاصر لأبي العباس لأن مولده سنة أربع وثمانائة ووفاته سنة تسع وخمسين وثلثائة ، وقد نقل القاضي أحمد عن حواشي « الإبانة » انه سأل علي بن العباس عن الامامين الناصر والهادي فقال : كان الهادي فقيه آل محمد وكان الناصر عالم آل محمد . وروى في حواشي « الإبانة » أيضاً عن صالح بن ملكان قال : رأيت شيخاً مسناً من العلوية قد أتت عليه من السنين مائة وثمانين عشرة قد صحب الناصر والهادي عليها السلام فسأله عنها ، فقال : ألبين الهادي كواد عظيم عريض الخافة مستطيل . وألغيت الناصر للحق كبحر زاخر بعيد الفور والقمر اهـ .

قال القاضي أحمد بن سعد الدين : وكان علي بن العباس - يعني الحسيني - قاضياً بطبرستان أيام الداعي الصغير الحسن بن القاسم بن الحسن بن علي بن عبد الرحمن الشجري بن القاسم ابن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب والد الامام المهدي لدين الله أبي عبد الله محمد بن الداعي . ولعلي بن العباس تصانيف كثيرة في الفقه وغيره منها كتاب « اختلاف فقهاء

أهل البيت ، يذكر المسألة ويقول فيها : قال الحسن ، قال الحسين ، قال جعفر ، قال زيد ، قال فلان ؛ وهو كتاب كبير ، ومنها كتاب فيما يجب أن يعمل المحتسب ، وكتبه مشهورة بطبرستان . اهـ .

وعبد العزيز بن اسحاق يجتمع مع محمد بن عبد الله بن محمد بن المطلب الشيباني في رواية « المجموع » عن علي بن محمد بن كاس . رجعنا الى سلسلة الاسناد الأول ، فنقول : وأما شيخ محمد بن عبد الله الشيباني فهو أبو القاسم علي بن محمد ، ويقال بن أحمد بن الحسن بن كاس النخعي القاضي بالرملة . قال في « الطبقات » يروي بمجموعي الامام زيد بن علي « الحديثي » و « الفقهي » عن جده أبي أمه سليمان بن إبراهيم الحاربي ، وكان سماعه عليه سنة خمس وستين ومائتين ، وروى أيضاً عن أحمد بن يحيى بن زكريا . ذكر الذهبي في ترجمة عثمان بن أبي شيبة أن علي بن محمد ابن كاس يروي عن إبراهيم بن عبد الله الخفاف ، عن عثمان بن أبي شيبة تفسيره للقرآن العظيم . وقال أيضاً في « التذكرة » : وفيها - يعني سنة أربع وعشرين وثلاثمائة - : توفي شيخ الحنفية أبو القاسم علي بن محمد بن كاس النخعي الكوفي . اهـ .

وذكره في « طبقات الحنفية » فقال : علي بن محمد بن الحسن بن كاس الكاسي النخعي القاضي الكوفي ، روى عن محمد بن علي بن عفان ، وعنه أبو القاسم المطرري والمستكي استاذ الصنميري وله « الاركان الخمسة » توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة . اهـ . قال في « طبقات الزيدية » : وثقه الامام م بالله وأخرج له هو ، وأخوه الامام أبو طالب ، والمرشد بالله ، وصاحب « المحيط » . اهـ .

وأما شيخه فهو سليمان بن إبراهيم بن عبيد الحاربي جد علي بن محمد النخعي أبو أمه . قال في « الطبقات » : يروي عن نصر بن مزاحم النخعي ، سمع منه « مجموعي الامام زيد بن علي عليه السلام » « الحديثي » و « الفقهي » وسمع عليه علي بن محمد بن كاس ، وكان سماعه عليه في سنة خمس وستين ومائتين ، وثقه م بالله والقاضي جعفر ، وأخرج له محمد بن منصور والسيدان الاخوان م بالله وأبو طالب . اهـ .

وأما شيخه فهو أبو الحسين نصر بن مزاحم - بضم الميم ثم زاي ومهمل - بعد الألف ثم ميم - النخعي - بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف - العطار الكوفي صاحب « أخبار صفين » ونسبته الى منقر بن عبيد بن الحرث بن عمرو بن كعب بن زيد مناة بن تميم قال في « الطبقات » :

روى «مجموعي الامام زيد بن علي الحديثي والفقيهي» عن ابراهيم بن الزبرقان عن أبي خالد، روى عن أبي خالد أيضاً بغير واسطة، وروى عن قيس بن الربيع واسرائيل وأبي غالب وشريك وأبي الجارود زياد بن المنذر والحكم بن عبيد الله وأيوب بن سليمان الفزاري والحكم بن مسكين وغيرهم، وروى أيضاً عن شعبة وعنه سليمان المحاربي روى عنه «المجموعين»، وروى عنه أيضاً نوح بن حبيب وأبو سعيد الأشج ومحمد بن جميل وحكم بن سليمان وحكم بن راشد وولده حسين بن نصر واسحاق بن بهلول والحسن بن يحيى وغيرهم.

قال: ابن أبي الحديد: نصر من رجال الحديث، وعده غيره من رجال الشيعة، قالوا: غلب عليه التشيع.

وقال الامام أبو الفرج الاصبهاني في «المقاتل»: كان نصر ثبتاً في الحديث والنقل، جمع أخبار محمد بن محمد بن زيد، وكان أحد شيعة الامام محمد بن ابراهيم أخي القاسم بن ابراهيم، وولاه محمد بن محمد بن زيد السوق، وأخرج له من أثمننا الهادي الى الحنفي في «الاحكام» في الطلاق ومحمد بن منصور والسيدان الامامان الاخوان م بالله وط.

وذكره الذهبي في «الميزان» ونال منه كمداته، فقال: رافضي جلد تركوه. وقال العقيلي شيعي، في حديثه اضطراب كثير. قال أبو حاتم: واهي الحديث متروك، وقال الدارقطني ضعيف. اهـ. ونقل عن أبي خيثمة تكذيبه.

قلت: دعوى العقيلي بأن في حديثه اضطراباً يحتاج الى برهان، فكثيراً ما يقع الغلط في الحكم على حديث باضطرابه، والأمر بخلافه، وأما التشيع فغير قادح بل من مكدلات الايمان. وأفضل ما يتحلى به الانسان، ما لم يكن في رتبة الغلو والسب، ولم ينقل عنه شيء من ذلك وبعض الجرح تعديل. وأما نسبته الى الكذب فمن الجرح المطلق، وقد مر الكلام عليه وقد أسقطوا عن درجة الاعتداد به بهذا الوصف من فضلاء الأمة جمّاً غيراً وعدداً كثيراً، والله المستعان. ومن نظر كلام الذهبي في «ميزانه» بعين الانصاف تبين له فيه الخسران، وقد أبدع السيد العلامة عبد الله بن علي الوزير فيما قرأته بخطه لما وقف على ترجمة نصر بن مزاحم في «الميزان» فقال وأنصف:

في كفة «الميزان» ميل واضح عن مثل ما في سورة الرحمن
فالجزم بخفض النصب وأرفع رتبة للسيد وأكرس شوكة «الميزان»

وأما شيخه فهو إبراهيم بن الزبرقان - بكسر المعجمة الاولى وبالراء المهملة بينهما موحدة ساكنة ثم قاف ثم ألف ثم نون - التيمي الكوفي . قال في « الطبقات » : روى عن أبي خالد الواسطي « مجموعي الامام زيد بن علي » وله رواية عن مجاهد وعنه نصر بن مزاحم ، وقال حدثني « المجموع الكبير » المرتب جميعه عن أبي خالد ، وروى عنه أبو نعيم الحافظ ، واحتج به أئمتنا ، ووثقه المؤيد بالله ، ووثقه من المحدثين ابن معين . قال : نصر بن مزاحم كان من خيار المسلمين وكان خاصاً بأبي خالد الواسطي . وقال ابن أبي الحديد : هو من رجال الحديث . وقال غيره هو من رجال الشيعة المحدثين ، وعيب عليه بالتشيع وقال أبو حاتم : لا يحتج به .

قلت : وهو من الجرح المطلق ، وقد جزم المحققون بعدم قبوله . قاله في « تاريخ الاسلام » : توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة ، وأخرج له من محدثي أئمتنا السيدان الاخوان المؤيد بالله وأبو طالب .

وأما شيخه أبو خالد فالكلام عليه يأتي في فصول ثلاثة. الفصل الأول في ترجمته وذكر ما قاله فيه أئمتنا وأشياهم وبيان وجه الاحتجاج به . الثاني ما قاله فيه أهل الجرح والتعديل من الخصوم وقدحهم فيه والذب عنه . الثالث ما ذكره بعض الاصحاب من روايته عن الامام زيد بن علي عليه السلام ما يخالف رواية الأئمة في بعض المواضع وبيان وجه ذلك .

أما الفصل الاول : فهو الشيخ الحافظ المحدث أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي الهاشمي بالولاء الكوفي ، وكان أصله بالكوفة ثم انتقل الى واسط . قال في « الطبقات » : روى « المجموعين » عن الامام زيد بن علي ، ورواهما عنه إبراهيم بن الزبرقان ، وروى عنه أيضاً نصر بن مزاحم وحسين بن علوان^(١) الكلبي ، وهو الواسطة بينه وبين أحمد بن عيسى ، كما هو في « أمالي أحمد ابن عيسى » في مواضع متكررة ، ثم قال : وقد تقدم التنظير على من ذكر أن أبا خالد يروي عنه والصواب ما ذكرناه اللهم إلا أن يجهل انه روى عنه وهو شيخه ، فهو محتمل . وروى عن أبي خالد « تفسير التريب للامام زيد بن علي » عطاء بن السائب وكتاب « الحقوق » أيضاً له عليه السلام عطية بن مالك ومحمد بن بشار الرقي . ١ هـ .

توفي في عشر الحسين والمائة . قال : وأخرج له أئمتنا الخمسة والهادي إلى الحق .

(١) علوان : بضم المهملة وسكون اللام من « المغني » .

قلت : وأما بيان حاله فاعلم أن الأئمة من أهل البيت سلام الله عليهم من عصر الامام زيد بن علي الى وقت متأخرهم متفقون على الاحتجاج به ، والرواية عنه والاعتراف بفضله .

منهم الامام أحمد بن عيسى بن زيد يروي عنه كثيراً من طريق حسين بن علوان ، أخرجها علامة العراق محمد بن منصور المرادي المقرئ في الكتاب المعروف بـ « الأمالي » . ومنهم الهادي للحق يحيى بن الحسين في « الأحكام » ، والناصر للحق الحسن بن علي الأطروش ، والامام المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن الهاروني في « شرح التجريد » ، وصرح بتوثيقه حيث قال ما معناه : إنه لا يروي إلا عن ثقة يسمعه يحدث بالحديث ، ثم عن ثقة يسمع عن شيخه ، كذلك حتى يتصل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يميز الرواية بالقراءة على الشيخ ، وكان ممن يتصل به منده عمرو بن خالد الواسطي عن زيد بن علي عن آباءه عليهم السلام .

وقال أيضاً في « الزيادات » : إن قيل إن الباقر وأخاه زيداً أخذوا العلم عن أبيهما فكيف وقع الخلاف بينهما . والجواب أن الرواة عن زيد بن علي هم عدول الزيدية الذين لا طعن عليهم ، والرواة عن الباقر هم الامامية ، ولم تثبت لنا عدالتهم ، وكذلك الامام الناطق بالحق أبو طالب قال في كتابه « التذكرة » : و « المجموع » الذي جمعه أبو خالد ورواه عن زيد بن علي معروف مشهور فإذا روى عنه أحد الأئمة خلاف ما روى عنه أبو خالد ، فينبغي أن يقال عن زيد ابن علي في ذلك رواية ، والمشهور ما حكاه القاسم والهادي ونحو ذلك فتكون هذه طريقة سديدة . اهـ .

وقال الامام الهادي الى الحق عز الدين بن الحسن في رسالته التي ذكر فيها أهل البيت وكتبهم : و « المجموع » متلقى بالقبول عند أهل البيت عليهم السلام وهو أول كتاب جمع في الفقه حتى أن الامام محمد بن المطهر شرحه بجزئين سماه « المنهاج الجلي » فيه من غرائب العلم ونوادره شيء كثير .

قال السيد العلامة أحمد بن يوسف الحافظ في « شرحه للمجموع » بعد ذكر كلام الامام عز الدين : هذا مستتر ومضمن لتعديل أبي خالد رحمه الله ، ولا ريب أنه إذا ثبت اجماع أهل البيت عليهم السلام على عدالته لا يؤثر فيه قدح من سوام كائناً من كان عند من يقول إن اجماعهم حجة كما هو الحق . ثم قال بعد كلام : فإن قيل في قول الامام عز الدين ابن

الحسن : إن « المجموع » متلقى عند أهل البيت بالقبول ومعناه أن تكون الأمة بين عامل بالحديث أو متأول له- فإن أراد الامام هذا المعنى المعروف عند أهل الاصول وأن جميع الآل بين عامل به أو متأول له ولا عمل إلا بصحيح ، ولا تأويل إلا لصحيح فلا يخفى تفرق أهل البيت في جميع الأقطار فكيف لنا بالعلم بذلك وإن كان يريد بذلك أئمة الزيدية من أهل اليمن فهو لا يفيد المعنى الاصولي ، وهو تلقى كافة مجتهدي الآل له بالقبول . فالجواب ان الظاهر أن الامام أراد التلقي المعروف عند أهل الاصول ولكن لاشك انه يتعمّر معرفته بالنسبة الى الاعصار ، وأما بالنسبة الى الامام زيد بن علي وأحمد ابن عيسى وأهل ذلك العصر فلا يمد في معرفته لمن بحث لكونهم في ذلك الزمان لم يبلغوا في الكثرة بحيث لا يعرف بعض مجتهديهم ، ولا تفرقوا في الأقطار بحيث لا يعرف مكان بعض علمائهم سيما مع حرص الناس في ذلك العصر على طلب العلم ، واختصاص الشيعة بعلم أهل البيت وملازمتهم لأئمتهم ورحلتهم الى من اشتهر عنه شيء من العلم ، كما هو مبسوط في كتب السير. فلعل الامام أراد بالتلقي تلقى قدمائهم ، وعلى فرض انه لا يتم ذلك فلا شك أن جهـوراً منهم كثيراً وجماعاً غفيراً قد تلقوه بالقبول بحيث يظن من يطلع على ذلك أنه لا يخالف لهم ويعد غاية البعد أن يتلقاه أولئك بالقبول ولا يقع لواحد منهم معرفة أن أبا خالد قد جرحه بعض علماء الجرح والتعديل وتكلم فيه سيما المتأخرين منهم ، كالؤيد بالله وأخيه أبي طالب ، ومحمد بن علي صاحب « الجامع الكافي » وكالامام شرف الدين والامام محمد بن المطهر والامام عز الدين ، والسيد ابراهيم بن محمد الوزير الذي نقل اجماعهم ، والامام القاسم بن محمد عليهم السلام؛ فإن كتب الجرح والتعديل موجودة في خزائهم ونقلوا منها في مصنفاتهم فكيف يظن منهم أن يجزموا بعدالة أبي خالد أو يرووا عنه ، وقد اطلعوا على القدح فيه وعلموا صدق القادح أو ظنوه . فأقول الأحوال أن يتوقفوا في شأنه ، فما ذاك منهم الا بعد البحث عما ادعاه الجراح والكشف عنه حتى يتبين لهم بطلانه . انتهى كلام الشيخ رحمه الله .

وقال السيد صارم الدين ابراهيم بن محمد الوزير في كتابه « علوم الحديث » : لا يترى أئمتنا عليهم السلام في عدالة أبي خالد وصدقه وأحاديثه في جميع كتبهم . وقد روى الهادي عليه السلام في « الاحكام » عنه بضماً وعشرين حديثاً ، وروى عنه احمد بن عيسى وغيره من أهل البيت عليهم السلام في « أماليه » التي جمعها محمد بن منصور روايات كثيرة ، الى أن قال : وهو مسلسل الاحاديث النبوية بسند السلسلة الذهبية . وقد ذكره الحاكم في « علوم الحديث » في نوع

السلسل . ١ هـ . وقال في « مطلع البدور » : هو أحد أعلام الحديث وحملته صاحب زيد بن علي عليه السلام ، وسأله عن منطوقات ومفومات واستأثر بكثير من الرواية سلامته من سيوف أعداء الله . ١ هـ .

وقال السيد العلامة الهادي بن إبراهيم الوزير في كتابه « هداية الراغبين » : وصنف زيد ابن علي مجموع الفقه وهو أول من صنف من العترة النبوية وبوب في الفقه أبواباً وتكلم عليها . ١ هـ .

وقال الامام محمد بن المطهر في أول شرحه « المنهاج على المجموع » : وكان مذهبه - يعني زيد بن علي - عزز ألقه ضبطه في الكتاب الجامع الا ما عني بمجمعه أبو خالد فانه جمع مجموعين لطيفين ، أحدهما في الاخبار ، والآخر في الفقه . ثم قال : فان قيل إن أبا خالد قد طعن في روايته . قلت وكيف السبيل الى الطعن فيه وكثير من أئمتنا عليهم السلام قد روى عنه . هذا أحمد ابن عيسى ، قد روى عنه في « أماليه » التي جمعها محمد بن منصور روايات كثيرة وغيره من أئمة أهل البيت عليهم السلام ، ولولا خشية الاطالة لاثبت عدد المروي والراوي منهم عنه .

وقال ابن مرغم في شرحه على « البحر » : أبو خالد راوي مجموع زيد بن علي « أهل الحديث يضعفون روايته وأهل البيت يصححونها ، وذلك لأن أهل الحديث جرحوه بحب آل محمد » .

وقال ابن مظفر في « الترجمان » : وعرفت تكرار الرواية عن أبي خالد منه واليه من المتبرين الكبار والأئمة الاطهار فمن رام جرحه فقد كذب وافترى وظلم واعتدى .

وقال ابن حميد في « الزهدة » : أبو خالد من الشيعة الكبار والعلماء الاخيار لم يقدح فيه من قدح الامكان تشيعه . وروى عنه الأئمة الكبار في كتاب « أمالي أحمد بن عيسى » لمحمد بن منصور مع اعتبارهم العدالة المحققة فدل على توثيقه وعدالته . ١ هـ .

وقال القاسم بن عبد العزيز بن اسحاق في تعداد من روى عن زيد بن علي : وعمرو بن خالد الواسطي أبو خالد حدث عنه الثقات وهو كثير الملازمة لزيد بن علي عليه السلام ، وهو الذي أخذ أكثر الزيدية عنه - مذهب زيد بن علي عليها السلام ورجحوا روايته على رواية غيره .

وقال عبد العزيز بن اسحاق : روى إبراهيم بن الزبرقان قال : سألت يحيى بن مساور عن أوثق من روى عن زيد بن علي ، فقال أبو خالد الواسطي . فقلت : قد رأيت من يطعن على

أبي خالد ، فقال : لا يظعن على أبي خالد الا مناصب . وقد روى عبد العزيز في أواخر كتاب « المجموع » قبل باب فضل العلماء ، قال ابراهيم بن الزبير قال : سألت أبا خالد كيف سمعت هذا الكتاب عن زيد بن علي ، قال سمعته منه في كتاب معه قد وطأه وجمعه فما بقي من أصحاب زيد بن علي ممن سمعه معي الا قتل غيري . قال أبو خالد : صحبت زيدا بالمدينة قبل قدومه الكوفة خمس سنين أقيم عنده في كل سنة أشهراً كلها حججت ثم ما فارقت حتى قدم الكوفة وحتى قتل صلوات الله عليه ، فما أحدث عنه الحديث إلا وقد سمعته مرة أو مرتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً أو أكثر من ذلك ، وما رأيت هاشمياً مثل يزيد بن علي ، فلذلك اخترت صحبته على جميع الناس . ١ هـ .

وباسناد السيد أبي طالب الى حسين بن علوان قال : حدثني أبو خالد ، قال : لقيت بمدينة محمد بن عبد الله قبل ظهوره فقلت : يا سيدي متى يكون هذا الامر ؟ فقال لي : وما يسرك منه يا أبا خالد ؟ فقلت له : يا سيدي وكيف لا أسرُّ بأمر يخزي الله به أعداءه وينصر به أوليائه . فقال : يا أبا خالد أنا خارج ، وأنا مقتول ، والله ما يسرني أن الدنيا بأسرها لي عوضاً عن جهادهم . يا أبا خالد ان أمرنا لا يصبح حربنا وبعسي حزينا مما يعان من أعمالهم انه لمغبون مقتولون قال : قلت : والله يا سيدي إن المؤمن كذلك ، ولكن كيف بنا ونحن مهجورون مستضعفون خائفون لا نستطيع لهم تغييراً ؟ فقال : يا أبا خالد إذا كنتم كذلك فلا تكونوا لهم جماعاً وانفذوا من أروضهم . ١ هـ . فهذا ما أمكن العثور عليه من كلام أهل البيت وأشياهم في أبي خالد .

ولا يخفى انه يستفاد منه حصول الظن بثقته وعدالته ، فيجب حينئذ قبول روايته لقيام الدليل القاطع على وجوب العمل بالخبر الأحادي السالم عن المطاعين . وقد ذكر المحققون من أهل الأصول : أن الجرح أو للمدل إذا أخبر بهالة الرجل أو جرحه حصل لنا الظن بما اقتضاه خبره ، فيجب العمل بمقتضاه ، ويكون داخل تحت وجوب العمل بالخبر الأحادي الذي يفيد الظن لا غيره ، وهو واجب العمل به في الفرعات دون الأصول على كلام الجمهور . فلا بد من القطع ، والاحاد لا تفيده . وطائفة من الأصوليين جزم بأن بعض مسائل الأصول يقبل فيها الاحاد . فان قيل هذا مسلم لو لم يسمع فيه بجراح أصلاً كيف وكتب الرجال تضمنت تجريحه ونسبته الى الوضع والكذب ، مع تصريحهم بتقديم الجرح على التعديل ، ولو كثر للمدل فإن الظن المستفاد من التعديل ؟

فقول - والله أعلم - : إن محققي الأصوليين ذكروا في تعارض الجرح والتعديل قاعدة ينبغي تمهيدها ليرتب عليها جواب السؤال وهي : أن الجرح لا يخلو إما أن يكون مطلقاً ، غير مفسر السبب ، أو مقيداً ببيان سببه . فالأول غير مقبول عند المحققين لاختلاف الناس في الأسباب التي يجرح بها . فقد يكون الشيء جرحاً عند بعض تعديلاً عند الآخر ، وهذا مع اتفاق المذهب . وأما مع الاختلاف في المقائيد والنحل فغير مقبول بالطريق الأول . وأما الثاني فلا يخلو إما أن يعارضه تعديل جامع للشرائط المعارضة ، مثل أن يقول الجرح : أن الراوي ترك صلاة الظهر في يوم كذا في تاريخ كذا . ويقول المعدل أنه صلى تلك الصلاة في ذلك التاريخ أو أنه في ذلك الوقت فائم أو مغلوب على اختياره أو غير مكلف أو غير ذلك فهذا يرجع إلى الترجيح . وإما أن يعارضه توثيق غير جامع للشرائط بل معارضة بأمر عام ، مثل أن يقول الجرح : إن الراوي كان ممن يخل بالصلاة ويتناول المسكر . ويقول المعدل : إنه ثقة مأمون ، فلا يخلو إما أن تكون عدالة الراوي معلومة بالتواتر كالقاسم والمهادي وزيد بن علي وسائر الأئمة الكبار ، أو البخاري ومسلم وغيرهما من حفاظ الحديث ، فجرحهم غير مقبول للعلم بزاهتهم عما نسبوا إليه ، ولو كان ذلك مقبولاً لوجدنا ناذقة سبيلاً إلى إبطال السنن والآثار وينفتح الباب في فضلاء الصحابة وأئمة التابعين ، وإما أن تكون عدالته مظنونة غير معلومة ، فظاهر كلام الأصوليين تقديم الجرح المفسر وقبوله من غير تفصيل .

قال السيد العلامة محمد بن إبراهيم الوزير : وتعليمهم بالرجحان يقتضي بأن ذلك يختلف بحسب اختلاف القرائن والأسباب المرجحة لأحد الأمرين وهو القوي عندي ولا نظر للنظر المخالفه . فقول : لا يخلو إما أن تكون عدالة الراوي أرجح من عدالة الجرح أو مثلاً أو دونها . فإن كانت عدالة الراوي أرجح وأشهر من عدالة الجرح لم يقبل الجرح لأننا إنما نقبل الجرح من ثقة لرجحان صدقه على كذبه ، ولأجل حمله على السلامة ، وهنا الأمر بالعكس ، وفي حمله على السلامة إساءة الظن بمن هو خير منه وأوثق ، وكثيراً ما يقول أئمة هذا الشأن في أهل هذه الطبقة إذا مثلوا عنهم : أنا لأسأل عن فلان بل هو يسأل عني . وإما أن يكون مثله في العدالة فيجب الوقف لتعارض أمارتي صدق الجرح وكذبه ، فإن عدالة الجرح أمارة صدقة ، وعدالة المجرع أمارة كذبه ، وهما سواء وليس أحدهما بالجل على السلامة أولى من الآخر ، فإن انضم إلى عدالة المجرع معدل كان وجهاً لترجيح عدالته . وإما أن كانت عدالة الراوي أضعف

من عدالة الجرح ، فالجرح مقبول الا أن تقضي القرائن والدادة والحال من العداوة ونحوها أن الجرح واهم أو كاذب ، فان القرائن قد يدل بها حديث الثقة وإن كان معينا مينا ، والعلل المعارضة بين الجرح والمجروح أكثر من العلل المعارضة بين الراوي والحديث لما يقع بين الناس من العداوة اما لاختلاف مذهب أو غيره وهذا كله مأخوذ من نصوص أئمة الحديث وعلماء الاصول .

قال السيد محمد بن ابراهيم : ولم يقل أحد إن الجرح مقدم لمناسبة طبيعية ذاتية بين اسم الجرح الذي حروفه الجهم والراء والحاء المهملة وبين صدق من ادعاه ، بل انما قدم الجرح للمبين على التعديل لرجحانه . اذ القرب في العقول أن الجرح يطالع على ما يطالع عليه المعدل ، في قبول جرحه حمل له وللمعدل على السلامة معاً . وحينئذ يظهر أن العبرة بالرجحان الذي هو ثمرة الترجيح ، كما أن تقديم الجرح في بعض الصور على التعديل لنوع من الترجيح . وهذه القاعدة من مهات الفوائد التي يحافظ عليها فاذا قررت فنقول : الكلام على أبي خالد يتنزل على ما يمكن اعتباره في حقه من الصور التقدمية بأن نقول : لا يتخلو إما أن يكون جرحه مطلقاً غير مفسر السبب فهو غير مقبول . وأشد ما ذكروا فيه انه كذاب وضاع ، فالكذب من الجرح المطلق والوضع في مرتبته أو دونها يسير كما يدل عليه كلام صاحب « التنقيح » في قوله : ليس فيها - يعني ألفاظ الجرح - صريح في ذلك ، ولكن أقربها قولهم وضاع وقد تقدم . ومن استقرأ صنيعهم في كتب الرجال ظهر له جليلة الحال . واما أن يكون مفسر السبب فلا يقطع بتقديمه على التعديل مطلقاً ، بل يختلف بحسب اختلاف القرائن والاسباب المرجحة لأحد الامرين على الآخر .

فنقول : قد ثبت لنا عدالة أبي خالد من طريق أهل البيت عليهم السلام وهي لا تتخلو إما أن تكون أرجح من عدالة الجرح فلا يقبل معه الجرح لما سبق ذكره في القاعدة من المستند ، وإما أن تكون مثله فيجب الوقف لتعارض الامارتين ، ويرجع الى أن يقال : قد انضم الى عدالته ما يرجحها من تعديل آخر ، والمعدلون من أهل البيت وأشياءهم أكثر عدداً ممن جرحه لا سيما عند من يقول بأن رواية العدل تعديل وهو المختار بشرط أن يعلم أنه لا يروى الا عن عدل ، وقد ثبت عن قدماء أهل البيت كزيد بن علي والباقر والصادق وأحمد بن عيسى والقاسم ابن ابراهيم ومن في طبقتهم أنهم لا يروون ويحتجون الا بمن ثبت لديهم عدالته ، وصح عندهم ثقته وأمانته ، اذ هم أهل الورع الشحيح ، وكونه تعديلاً للرواية هو الذي اختاره الامام

المهدي في شرح « المعيار » والباقي وغيرهما، ومال إليه البخاري ومسلم في « صحيحهما »، وقال الماوردي : انه قول الحذاق. ذكره البرماوي ونقله عنه صاحب « الفواصل ». قال الذهبي في « الميزان » في ترجمة مالك بن الخير الزياتي قال ابن القطان : هو ممن لم تثبت عدالته . يريد أنه مانص أحد على أنه ثقة. وفي رواية « الصحيحين » عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على وثوقيتهم. والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روي عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح . اهـ .

واما أن تكون عدالة أبي خالد أضعف من عدالة الجارح ، فالجرح مقبول إلا أن تقتضي القرائن والعادة والحال من مداوة أن الجارح وام أو كاذب فلا يقبل . وقد عرف من حال أبي خالد المبينة للجرحين في العقيدة بحب أهل البيت النبوي والتمسك بولائهم والانضواء إلى جانبهم ، واعتقاده الخروج على ولاية الجور ودعاة النار ، مع براءته من الرفض إذ هو الراوي عن إمامه زيد بن علي الحديث المشهور في ذم الرافضة ، وقد تبين من صنيع أهل الجرح والتعديل أنهم يجعلون التشيع من أعظم القوادح وأشد الفواقر ، حتى جعلوا تفضيل علي عليه السلام على المشايخ بمجرد من النالو المذموم ، فيجوز عليهم رمي بالوضع والكذب اما تحاملاً وتجاوزاً بغير تثبت وإنصاف ، أو غضباً رجح له غضبه بقرينة ضعيفة نسبته إلى ذلك فقال بمقتضاها . إذا عرفت ذلك فالظن المستفاد من تعديله حاصل ولم ينهض شيء مما ذكره المخالفون قادحاً فيه .

الفصل الثاني في ما قاله أهل الجرح والتعديل من القدح فيه وما وقع به التعقب والذب عنه

فنعول : ذكر أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزني الحافظ في كتابه « تهذيب الكمال في أسماء الرجال » فقال : عمرو بن خالد الواسطي أبو خالد القرني مولى بني هاشم أصله كوفي ، انتقل إلى واسط ، روى عن جبه بن أبي جبه الكوفي ، وحبيب بن أبي ثابت ، وزيد بن علي وله عنه نسخة، وحسين بن علوان^(١) الكلبي ، وسعيد بن زيد بن عقبة الفزاري ، وسفيان الثوري ، وفطر بن خليفة ، والباقر محمد بن علي ، وأبي هاشم الرماني . وروى عنه

(١) حسين بن علوان من أخذ منهم لا من أخذ عنه ففي كلام الكتاب سهو ظاهر .

عن يحيى ، قال: عمرو بن خالد الذي يروي عنه الأبار كذاب . وروى أحمد بن ثابت عن أحمد بن حنبل قال عمرو بن خالد الواسطي : كذاب . وقال النسائي : روى عن حبيب ابن أبي ثابت كوفي ليس بثقة . وقال الدارقطني: كذاب . وروي إبراهيم بن هراشة أحد المتروكين عن أبي خالد ، عن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام ، قال : « لمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المذكورين يلعب أحدهما بصاحبه » . يونس بن بكير : نا عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن أبيه عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: « العالم في الأرض يدعو له كل شيء حتى الحوت في البحر » . عارم قال : حدثنا سعيد بن زيد عن عمرو بن خالد عن محمد بن علي ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام ، قال : « لا تسمي أصبعك السبابة فإنه اسم جاهلي ، إنما هي المسبحة والمهملة » . وقد روى عمرو بن خالد عن حبيب ابن أبي ثابت عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : « أما مسلم اشتبه شهوة فردها وآثر على نفسه غفر له » . عبد الرزاق : أنا إسرائيل ، عن عمرو بن خالد ، عن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام قال : « انكسر إحدى زندي ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمرني بالسج على الجائر » انتهى كلام الذهبي . وهذان الكتابان أعني « التهذيب » و « الميزان » مبسوطان حافظان لما عداهما من كتب الرجال لم يذكر فيها من الكلام على أبي خالد وغيره إلا بعض ما ذكرناه فاكثفينا بها .

فقول ومن الله يستمد التوفيق والهداية إلى الحق أن الحاصل من كلام هؤلاء الجارحين رميه بالوضع والكذب ، وهو قول أكثرهم ، وأنه يشتري الصحف من الصيادلة ويحدث بها . أو تخصيص الوضع بما رواه عن زيد بن علي ، أو به مع الأحاديث التي سردها الذهبي في « الميزان » أو لاحتالات أخرى غير مفهومة من كلامهم ، كروايته لفضائل أهل البيت عليهم السلام ، أو تفردة بالرواية عن زيد بن علي دون غيره أو لعدم مخالطته لحفاظ عصره وانقطاعه إلى زيد بن علي وغيره من أهل البيت ، مع كونه يرى الخروج على الظلمة كما يفهم من حديثه مع محمد بن عبد الله عليه السلام فهذه سبعة أمور :

أما الاول : فقال السيد الحافظ أحمد بن يوسف في « شرحه للمجموع » بعد نقله للكلام المزني والذهبي ما معناه : ان دعواهم الوضع لا يخلو اما أن يريدوا به اختلاق هذه الاحاديث من ذات نفسه ، فقد نسبوا اليه الكذب في المتن والاستناد معاً ، لانه ليس لحديث موضوع

اسناد صحيح ولا حسن ، وهذا باطل لوجود متون هذه الأحاديث التي رواها في كتب الحديث المتبررة ، ولو كانت مختلفة لم يوجد منها حديث واحد . وإن كانوا أرادوا أنه كذب في الاسناد عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي وألحق هذه المتون بعلي عليه السلام ، وهي معروفة عندهم عن غيره عليه السلام ، فهذا باطل أيضاً لوجود متون هذه الاسانيد عن علي عليه السلام من غير طريق أبي خالد . ثم قال : فإن قيل دفع الجرح عن أبي خالد مردود ، وقول أئمة الحديث فيمن وثقوه أو ضعفوه مقبول ، فهم أمناء الله من خلقه على أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم .

قلت : وإن كان القول ما قالت حذام ، وأئمة الحديث أئمة الاسلام ، فليس كلامهم معمولاً به في كل مقام ، فانهم غير معصومين من الخطأ ، وقد انكشف لك عن حال أبي خالد الغطاء ، وتبين أنه ثقة أمين وأنه ليس فيما رواه بطلين . وقد تعارض فيه الجرح والتعديل ولم ينهض على ما ادعوه الدليل ، بل شهدت بصدقه الكتب ونفت عنه الكذب وعدلته الأئمة من أهل البيت قاطبة ، وتبين أن الجرح له بالظنون الكاذبة ويخطيء في الظن الفتى ويصيب ، والله على كل قائل شاهد وريب . انتهى المراد منه .

قلت : قد ذكر أهل الأثر في اصطلاحاتهم ما يتعين إirاده في المقام ، فنقول : قد سبق أن لفظ كذاب بمجرد من الجرح المطلق ، وإن مثله أو قريباً منه قولهم وضاع . قال السيد الحافظ عز الدين محمد بن إبراهيم الوزير في «الروض الباسم» : ومن لطيف علم هذا الباب أن يعلم أن لفظ «كذاب» قد يطلقها كثير من التمتعّين في الجرح على من بهم ويخطيء في حديثه ، وإن لم يتبين أنه تعمد ذلك ، ولا تبين أن خطأه أكثر من صوابه ، ولا مثله . ومن طالع كتب الجرح والتعديل عرف ما ذكرته ، وهذا يدل على أن هذا اللفظ من جملة الألفاظ المطلقة التي لم يفسر سببها ، ولهذا أطلقه كثير من الثقات على جماعة من الرضاء من أهل الصدق والامانة ، فاحذر أن تنتر بذلك في حق من قيل فيه من الثقات الرضاء ، فالكذب في الحقيقة اللغوية ينطلق على الوهم والعمد معاً ، فيحتاج الى التفسير الا أن تدل على التعمد قرينة صحيحة . اهـ .

وقد أشار الى مثل ما ذكره السيد الحافظ عز الدين أبو بكر الخطيب عند ذكر المطاردي . فقال : وأما قول الحضرمي في المطاردي أنه كان يكذب ، فهو قول مجمل يحتاج الى كشف ويان . فإن أراد به وضع الحديث فذلك معدوم في حديث المطاردي ، وإن أراد أنه روى

عن لم يدركه ، فذلك أيضاً باطل ، لأن أبا كريب يشهد له أنه سمعه ~~من~~ من يونس بن بكير ، يعني كتاب « المغازي » ليونس بن بكير - وما ذكره في مصطلح أهل الآثار أنه يشترط في قبول الجرح والتعديل من المصدي لها الاتفاق في المذهب ثلاثاً يحمله التصيب على المجازفة في القول ، كما قالوا في عمرو بن عبيد أنه كذاب ، وهو عابد شيوخ الاعتزال ، الذي ليس في زهده وورعه مقال ، والذي يضرب بعصااته الامثال . قال السيد محمد بن ابراهيم : وما كان عمرو ممن يطرح عليه مثل هذا وإن كان بهم في الحديث كثيراً أو قليلاً ، فقد وهم فيه أبو حنيفة وضعفه كثيرون ، وما أظن عمراً كان في مرتبة أبي حنيفة في الحفظ والاتقان . اهـ . وكما جرحوا شيخ أبي عبد الله الشافعي ابراهيم بن أبي يحيى المدني .

قال ابن حجر في « التلخيص » في حديث الماء المشمس ما لفظه : أكثر أهل الحديث على تضعيف ابن أبي يحيى ، لكن الشافعي كان يقول : انه صدوق وإنما كان مبتدعاً ، وأطلق النسائي أنه يضع الحديث . وقال ابراهيم بن سعد : كنا نسميه ونحن نطلب الحديث خرافة . وقال العجلي : كان قدريا معتزلاً رافضياً كل بدعة فيه ، وكان من أحفظ الناس ولكنه غير ثقة . وقال محمد بن سحون : لا أعلم بين الامة خلافاً في بطلان الاحتجاج به . وبالجمله فإن الشافعي لم يثبت عنده الجرح فيه ، فلذلك اعتمده . اهـ . وذكره في « تهذيب الكمال » فأحسن القول فيه ، ولفظه بعد كلام طويل . وقال الربيع : سمعت الشافعي يقول : كان ابراهيم بن أبي يحيى قدرياً . قيل للربيع فما حمل الشافعي على أن يروي عنه ؟ قال : كان يقول : لأن يخر ابراهيم من بعد أحب إليه من أن يكذب ، وكان ثقة في الحديث . وكان الشافعي يقول : أخبرني من لا أنهم عن سبيل وغيره - يعني ابراهيم بن أبي يحيى - .

قلت : وهذا أقوى دليل على أن اطلاق النسائي عليه لفظ الوضع مما يتوجه نحوه الاستفسار والبيان لئلازته عن تعمد الكذب ، بشهادة هؤلاء وغيرهم .

قال أبو أحمد بن عدي : سألت أحمد بن محمد بن سعيد - يعني بن عقدة - قلت له : أتعلم أحداً أحسن القول في ابراهيم بن أبي يحيى غير الشافعي ؟ قال : نعم ، تحدثنا أحمد بن يحيى الاودي قال : سمعت حمدان الاصماني - يعني محمد بن سعيد - قلت : أئذن بحديث ابراهيم بن أبي يحيى ؟ قال : نعم . ثم قال لي أحمد بن محمد بن سعيد : نظرت في حديث ابراهيم بن أبي يحيى كثيراً وليس بتكرر الحديث . قال ابن عدي : وقد نظرت أنا أيضاً في حديثه الكثير فلم أجده

منكرا ، إلا عن شيوخ يهتملون . وقد حدث عنه ابن جريج والثوري وعباد بن منصور ويحيى بن أيوب المصري وغيرهم من الكبار ، وهؤلاء أقدم موتا وأكبر منه سناً - إلى أن قال : - وليس في أحاديثه حديث منكر ، وإنما يروي المنكر من قبيل الراوي أو من قبل شيخه لا من قبله ، وهو من جملة من يكتب عنه حديثه ، وقد وثقه الشافعي وابن الأصبهاني وغيرهما . ١ هـ .

وقال الذهبي في « تذكرة الحفاظ » وقد ذكر فيها إبراهيم بن أبي يحيى وأثنى عليه ما لفظه : قلت : لم يكن ابن أبي يحيى عندي ممن يعتمد الكذب . ١ هـ . ولزركشي في شرحه « علوم الحديث » لابن الصلاح كلام حسن يشير إلى ما نحن بصدده ولفظه . وأتمه النقل مختلفون في الأكثر ، فبعضهم يوثق الرجل إلى الغاية ، وبعضهم يوهيه إلى الغاية .

قال الترمذي : اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال ، كما اختلفوا فيما سوى ذلك من العلم ، فذكر شعبه ^{عن} أنه ضعف أبا الزبير المكي وعبد الملك بن ^{الحكم} الحكيان وحكيم بن ^{عبد} جبير ، وترك الرواية عنهم . ثم حدث ^{عن} شعبه عمن هو دونهم في الحفظ والعدالة ، كجابر الجعفي وإبراهيم بن مسلم المجري ومحمد بن عبيد الله العرزمي ، وحينئذ فلا يكون امام منهم حجة على الآخر في قبول رواية راوي أو رده . فهذا محمد بن إبراهيم التيمي قال فيه أحمد : يروي الناكير ، ذكر ذلك الباجي في رجال البخاري ، وكذا العقيلي ، وقال فيه ابن الحذاء : تكلم فيه أهل الحديث . ومع هذا فاتفق أئمة الاسلام كما لك والبخاري ومسلم وغيرهم على الرواية عنه ، وحديث « إنما الأعمال بالنيات » إنما مداره عليه ، وقد تلقته الأمة بالقبول لموافقته الاصول ، فلا يجعل قول أحمد وإن كان إمام هذا الشأن حجة على مالك والبخاري ومسلم وغيرهم ، كما لا يكون قول بعض الأئمة حجة على بعض في المسائل الاجتهادية ، لأن في الجرح والتعديل ضربا من الاجتهاد ، ولو ذهب العلماء إلى ترك من تكلم فيه لم يبق بأيدي أهل هذا الشأن من الحديث إلا اليسير بل لم يبق شيء .

ومن ذا الذي ينجو من الناس سالما وللناس قال بالظنون وقيل

اتبى كلامه .

إذا عرفت ذلك : فأبو خالد ممن تمسك بولاء أهل البيت ونشر فضائلهم ، وروى أحاديثهم وانزل عن الظالمين وبأنهم ، ولم يخالط العلماء الذين يغشون أبوابهم ، ويؤمنون بعتابهم ، فغير

بعيد أن يضعوا لذلك من شأنه، وتحملهم حمية التعصب على المجازفة في تكذيبه ونسبته الى الوضع، فلهوى النفوس سريرة لا تعلم .

وفي « المصباح المنير شرح المجموع الكبير » للسيد العلامة يحيى بن الحسين بن أمير المؤمنين القاسم بن محمد رحمه الله عند ذكر أبي خالد ما لفظه : هو عمرو بن خالد مشهور ، وقد ترجم له كثير من المؤرخين ، وكان من أصحاب زيد بن علي كما ذكره في الأصل ، ولا يضره ماتكم فيه من تكلم ، مثل وكيع وغيره ، لأن منهم من قد وثقه ، وقد ذكره في الأصل ، والحديث مداره على الرجال المختلف فيهم ، يعرف ذلك من مارس الحديث ورجاله ، فلا تجد في الغالب أحداً يسلم من الكلام فيه بحتى أو باطل . فقد تكلم في أبي حنيفة والشافعي وهما من أئمة الاسلام ، بل في البخاري تكلم فيه أبو زرعة ، ومسلم تكلم في البخاري أيضاً ، كما أشار اليه أول خطبته ، أعني مقدمة « كتاب مسلم » وإذا كان هؤلاء هم أئمة الحديث فما ظنك بغيرهم . ثم قال : إن قيل إن عمرو بن خالد قد قال فيه وكيع كما رواه صاحب « البدر » انه كان في جوارنا يضع الحديث ... الخ قيل له : وكيع قد رُمي بالرفض ، وقد علم أن زيد بن علي عليها السلام وأصحابه ما كانوا كذلك ، فان الرفض لما سألت زيد بن علي أن يتبرأ من الشيخين فامتنع ، فقالوا : إذا لا نبايعك فهاهم زيد : الرفض ، وقال : أتم الرفض وأمل عليهم الحديث المشهور في ذم الرفض ، كما ذكره أهل التاريخ المؤلف والمخالف . وقد ذكر مثل هذا عنه الذهبي في ترجمة وكيع في « الميزان » وقال : كان وكيع سبباً كثير اللحن وغير ذلك . ان قيل إن وكيعاً من رجال البخاري ومسلم ، قيل له روي عنه في المتابعات قليلاً ، فلعل وجه تضعيف وكيع لأبي خالد الواسطي من قبيل روايته عن زيد بن علي لحديث الرفض ، فلما خالف أصل وكيع قال : انه يضع الحديث وحاشاه من ذلك . اهـ . وهو يشعر بأن وكيعاً منفرد باطلاق الوضع والكذب عليه دون غيره وليس الأمر كذلك ، فقد رماه غيره بذلك كما عرفته من سياق كلام المزي . فالوجه الذي دفع به جرح وكيع لأبي خالد قد لا يجري على غيره فيحتاج الى الكلام السابق .

وأما الثاني من السبعة الأمور التي جرح بها وهو : أنه كان يشتري الصحف من الصيادلة ويحدث بها فنقول :

وقد أجاب السيد الحافظ أحمد بن يوسف في شرحه أن هذه النسخة المروية عن زيد ابن

علي هل كانت من تلك الصحف أو لا ؟ فهذا منه محض التحامل ، ثم قال : فإن يكن رآها القائل بذلك وحكم عليها بالوضع ، ولم يبين هل كان ذلك في كل أو بعض أو متن أو مسند ، فقد أسرع في عدم الثبوت ، وأبدع في مقاتته وأغرب . وإن لم يكن رآها وإنما أخبر عنها فإن ذلك مما يُقضى منه المحب ، والذي يغلب على ظني - والله أعلم - أنها وقعت منها أحاديث إلى علماء أهل الحديث حدث بها أبو خالد رحمه الله منفردة ، منها ما ذكره البيهقي في « السنن » والذي في « الميزان » والسيوطي في « الجامع الكبير » فاستغروا ما يرويه ، ثم بلغهم إن لهم عن زيد ابن علي نسخة فحكوا على الكل بالمعص ، ورووه رحمه الله بالوضع ، فإن هذه النسخة لم يروها عن أبي خالد إلا إبراهيم بن الزرقان ، وكان خاصاً بأبي خالد ، كما كان أبو خالد مختصاً بصحبة زيد بن علي عليه السلام ، وكانت الرواية عن زيد بن علي مع خروجه على الظلمة في أبان قوة شوكتهم وامتداد أيديهم عزيزة جداً ، ولذلك لم يخرج له أبو عبد الله البخاري ولا مسلم بن الحجاج القشيري ، وأخرجوا لآخيه الباقر ، ولآبيه زين العابدين ، ولو حَرَجًا ما حَرَجًا لها ، وإنما أخرج حديث زيد بن علي أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، والحاكم في « المستدرک » ، والدارقطني في « السنن » ، وأبو سعد السمان الحافظ في « أماليه » وغيرهم من أئمة الحديث .

قلت : وما يدل على بطلان ما ذكر أن الاحاديث والآثار في ذلك العصر لم تنتشر كتبها في أيدي الناس بحيث يمكن تناولها من أيدي الصيادلة ؟ فإن المؤرخين الثقات وغيرهم من نقلة الاخبار صرحوا بأن أول من صنف وألف عبد الملك بن جريج ، وابن أبي عروبة ، ومالك بن أنس وقيل أولهم زيد بن علي عليها السلام وقيل أول من صنف وبوب الربيع بن صبيح بالبصرة . وجمع بين الأقوال بأن أولية زيد بن علي بالنسبة إلى أهل البيت وأولية ما عداه فيها صح منها بالنسبة إلى العامة وزمن هؤلاء ووفياتهم بعد عصر الامام زيد بن علي .

وعمر بن خالد معاصر لهؤلاء الذين ابتدؤا بالتصنيف ، وإن لم يكن أقدم عصرًا منهم ، ووجود الصحف في أيدي الصيادلة يدل على انتشار التصنيف من أيدي الخواص إلى أيدي العوام ، ثم إلى أيدي النادين عليها بالبيع ، وتكرر شرائها منهم ، كما يشعر به لفظ « كان » وهذا بعيد الوقوع في ذلك العصر . والله أعلم .

ومن الأدلة أيضاً على ضعف ما ذكره الجارحون أن جميع من روى عن أبي خالد ، وهم

الجم الغفير كما سردهم المزي لم يؤثر عن أحد منهم مقال يدل على توهين أمره وتجريحه أصلاً ،
 وهم أتم خبرة واختصاصاً به من بعدهم ، ومنهم من يتكلم على الرجال كما يعرف ذلك من تتبع
 كتب الجرح والتعديل .

حاشية للصنف

ثم يقال أيضاً : لا يخفى على النصف ان مرجع الجرح والتعديل الى قول من عرف
 الشخص ، وتلح أحواله ، اذ لا يكفي في مثل ذلك الاستناد الى الأقاويل السموعة من
 الأقواء من دون أن يسند الحاسكي روايته الى المشاهدة ، وقد جرى على التحري في ذلك
 أهل هذا العلم . فمن نظر في كتاب ابن أبي حاتم وأضرابه من المتقدمين ، وجد كل حكاية
 معزوة الى قائلها باستناد متصل ، وجاء التأخرون بطريقة الاختصار فاخلوا . ونظرنا في جملة
 من تكلم في أبي خالد ، فاذا أجمع كتاب استوفى ما قيل فيه « التهذيب » و « الميزان » لكنها
 مجردان عن الامانيد ، وذكر مستند كل جرح فيما أطلقه من الجرح فاحتجنا الى النظر فيمن
 عاصر أبا خالد منهم ، فاذا هم ثلاثة : وكيع بدليل قوله كان بجوارنا يضع الحديث ، وأبو عوانة
 إذ وفاته سنة ست وسبعين ومائة ، ووفاة أبي خالد في عشر الحسين والمائة ، وثالثهم : حبيب
 ابن أبي ثابت إذ وفاته في سنة سبع عشرة ومائة ، ومن عداهم متأخر الطبقة عنهم بكثير .

وفاته
 أبو خالد
 في سنة ست وسبعين
 ومائة
 ووفاته
 حبيب
 ابن أبي ثابت
 في سنة سبع عشرة
 ومائة

أما ابن حنبل فوفاته سنة احدى وأربعين ومائتين عن سبعين سنة ، وابن معين وفاته
 سنة ثلاث ومائتين ومائتين عن سبع وسبعين سنة ، وأبو زرعة الرازي وفاته سنة أربع وستين
 ومائتين ، وأما أبو داود ، والنسائي ، والدارقطني ، فهم متأخرون عن ذكر بلا خفاء . فاما
 أن يكون هؤلاء أطلقوا الجرح على أبي خالد استناداً الى أولئك الثلاثة المعاصرين له أم الى
 غيرهم . ان كان الثاني فلا بد من بيانه ، وإلا كان مردوداً ، وما ذلك بأولى من التوقف عن
 العمل بصرائح الأحاديث التي لم يتصل سندها ، وان كان الأول في كل واحد منهم ما يمنع
 قبول خبره .

أما أبو عوانة فاستند في الجرح انه كان يشتري الصحف من الصيادلة ويحدث بها ، وقد
 أبطلنا هذه الدعوى بدليل عقلي كما تقدم .

وأما وكيع فذكرنا أيضاً نسبته الى الرفض وقول الذهبي انه كان سباباً... الخ . والعداوة
 بين الرافضة والزيدية ظاهرة مكشوفة فلا يقبل قول أهل الأهواء بعضهم على بعض ، ثم الصواب
 تنزلنا معه وقلنا لا بد من اختيار جميع أحاديثه التي نسبته الى الوضع من أجلها ، فوجدنا لها
 المتصلين بعضهم
 على بعض

شواهد ومتابعات من طسرق متعددة لفظية ومعنوية لا يحجبها الا من قد به التقصير عما أدر كه أولو الهمم فكشف لنا ذلك عن بطلان دعواه .

وأما حبيب بن أبي ثابت فقد صرح بسبب الجرح ، وهو أنه كوفي وهذه اللفظة مرادفة لشيعي ، وقد جعلها كثير من أهل هذا الشأن عمدهم في الجرح ، ولذا رتب عليها قوله : ليس بثقة. والتفتنا الى من روى عنه من تلامذته ، فإذا هم متوافرون ، وفيهم من يتكلم في هذا العلم ولم نثر على لفظه لاحدهم يجرحه بها ، وتطلبنا عذراً لمن جرحه ففأية ما يناسب طريقهم أن أبا خالد لما انقطع الى زيد بن علي حتى لم يبق له في غيره مرام ، واعتنى بتدوين علمه ، وأخرج له هذا الكتاب المبارك فيه ، استبعدوا أن يكون جميع ما رواه صحيحاً ، كما استبعدوا رواية داود بن سليمان النازي لصحيفة أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام عن ابنه علي ابن موسى ، لما كانت سلسلة بسند واحد ، وكذا رواية أبي علي محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي سننه عن أبي الحسن بن موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر عن أبيه عن جده . . . الخ وهذا الاستبعاد منهم غفلة عن كون أهل البيت النبوي هم أهل العلم وقرناء الكتاب وخزان الوحي .

ووجدنا سادات أهل البيت النبوي ممن عاصر زيد بن علي كآبي جعفر الباقر وولده لم ينقل عنها فيه مقال ، مع تكلمهم على كثير من رجال الشيعة المبتدعين ثم من بعدهم ، كذلك لم يزالوا متوفرين على الرواية عنه مستكثرين منها جاعلين لها عمدة الابواب والتراجم . فأحمد بن عيسى شجن كتابه « الامالي » الذي أخرجه محمد بن منصور بالرواية عنه ، وكذا محمد بن عبد الله بن الحسن النفس الزكية في كتابه « السير » ، والقاسم بن ابراهيم في مؤلفاته ، والهادي يحيى بن الحسين في مجموعاته لا سيما « درر الاحاديث النبوية بالاسانيد الحيوية » فإن غالبها من طريقه ، وليس كسائر ما يروى عن الضعفاء الذين لا يخلو عنهم كتاب اذ ذلك في نحو الشواهد والمتابعات .

وأما أبو خالد فقد جعلوا روايته العمدة التي يدور عليها رحي الاحكام ، والواسطة التي بينهم وبين الله عز وجل ، وهم أهل السفينة وطريقة النجاة ، فيمد كل البدن ان يكون جل علمهم عنم لا تحل الرواية عنه ، وليس في هذا سد لباب الجرح اذ لكل مقام مقال بحسبه ، فهذا قد اعتنى بشأنه أئمة المترة، ووجدنا مخالفيهم قد بالغوا في النفور والتنفير عنم نسب، الى

وآخرون، وأخرجه الحاكم في « المستدرک » عن أبي الطفيل عامر بن وائلة ، عن زيد بن أرقم ، وهو من الأحاديث المتواترة لكثرة طارقه . انتهى باختصار .

ثم قال أيضاً رحمه الله : ولقد ذكر الذهبي أبا خالد في كتابه المجرّد في الطبقة السادسة وهي الطبقة التي ذكر فيها مالك بن أنس وسفيان الثوري وشعبة بن الحجاج والجراح بن مليح أبا وكيع وثابت بن قيس ، قال فيه تابعي ، وإبراهيم بن نشيط تابعي ، غزا القسطنطينية زمن سليمان . وقد عاصر أبا خالد جماعة من أهل هذه الطبقة والطبقة الخامسة ومنهم من روى عن زيد بن علي كالإجلع بن عبد الله الكندي وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي وبسام الصيرفي وخالد ابن صفوان ، وغيرهم من ذكرهم المزي في « تهذيب الكمال » وسنذكرهم في ترجمة الإمام زيد ابن علي - إن شاء الله تعالى - وهم من مشاهير أهل الحديث ، وكلهم من رجال الستة ، وبعضهم روى له الستة ، وبعضهم روى عن بعضهم . وذكر منهم السيد الحجة أبو عبد الله محمد بن علي ابن الحسن بن علي ابن عبد الله العلوي في كتاب التابعين الذين رَوَوْا عن الإمام زيد بن علي عليه السلام خلقاً كثيراً من أهل البيت وغيرهم ، كأبي حنيفة ، وأبي إسحاق السبيعي ، وسلمة بن كهيل ، ومنصور بن المعتمر ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وغيرهم ، وجميع من ذكر ومن أشير إليه ما بين راو عن الإمام زيد بن علي أو متابع له أو معاصر له ولهم الخبرة التامة بأحواله ومعرفة أصحابه ، ولم يؤثر عن أحد منهم ولا ممن بعدهم عن أدرك أبا خالد مقال فيه أصلاً ، يعرف ذلك من سبر كتب الرجال ومارسها ، وإغناء الكلام فيه من المتأخرين بالنسبة إلى عصر هؤلاء . وزيد بن علي تابعي أدرك جماعة من الصحابة كما سيأتي في ترجمته - إن شاء الله - وأبو خالد رآه وروى عنه فهو من تابعي التابعين ، وقد صرح جماعة : أن أهل ذلك القرن عدول للدليل الثابت على عدالتهم ، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته » أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد في « المسند » والبخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه عن عبد الله بن مسعود ، وذكره السيوطي في « الجامع الكبير » وذكر مثله عن أبي هريرة وعزاه إلى « صحيح مسلم » وعن النعمان بن بشير وعمران بن حصين وسعد بن تميم السكوني وأبي برزة الأسلمي وجملة بن هُبَيْرَة . وعزاه رواية كل من هؤلاء إلى كتب متعددة من الكتب الستة وغيرها . انتهى باختصار .

وأما الرابع منها وهو لأجل وضعه للأحاديث التي ذكرها الذهبي وجعل روايتها دليلاً على تصديق قول القادحين فيه . فنقول : قال السيد الحافظ أحمد بن يوسف رحمه الله في شرحه : **إن** أبا خالد لم ينفرد بذلك بل له في كل حديث منها متابع أو شاهد كما يستسمعه ، لا سيما ما رواه عن زيد بن علي ، فقد كان أوثق الناس فيه كما قاله يحيى بن مساور ، ولم أقف على رواية لأبي خالد رحمه الله عن غير علي عليه السلام إلا ما ذكره الذهبي في ترجمته عن ابن عمر موقوفاً : « أيما مسلم اشتبه شهوة . . . » الحديث ، وجملة ما أورده خمسة أحاديث .

أما الحديث الأول عن علي عليه السلام : « لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذكركين يلبس أحدهما بصاحبه » فله شاهد من حديث علي عليه السلام ذكره السيوطي في مسنده من كتاب « جمع الجوامع » من قسم الأفعال فقال : عن الحرث عن علي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « سبعة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ويقال لهم : ادخلوا النار مع الداخلين إلا أن يتوبوا » : الفاعل والمفعول به ، والتناكح يده ، والتناكح حليلة جاره ، والكذاب الأشر (١) ، والمعسر المعتز ، والضارب والديه حتى يستفيأه ، أخرجه ابن جرير . وقال : لا يعرف عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا من رواية علي ، ولا يعرف له مخرج عن علي إلا من هذا الوجه ، غير أن من معانيه معاني قد وردت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ . وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه البيهقي في « سننه الكبرى » ، فقال : أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد ابن عبدان ، قال : أنبأنا أحمد بن عبيد الصفار ، قال : حدثنا اسماعيل القاضي ، قال : حدثنا إبراهيم بن حمزة الزبيرى ، قال : حدثنا عبد العزيز بن محمد ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « لعن الله من تولى غير مواليه ، ولعن الله من غير تحوم (٢) الأرض ، ولعن الله من كتم (٣) عن السبيل ، ولعن الله من لمن والديه ، ولعن الله من ذبح لنير الله ، ولعن الله من وقع على بهيمة ، ولعن الله من عمل (٤) عمل قوم

(١) الاشر : الباطر . وثيل أشد الباطر وهو الكبر .

(٢) تحوم الارض حدودها .

(٣) وقوله كتم اعنى عن السبيل أي سرف .

(٤) في « كنز الحقائق » للفتاوى في حرف اللام : لعن الله من عمل قوم لوط (ع) يشير به عمل بعمل قوم لوط (هم) يشير به لاحد بن حنبل في مسنده .

لوط ، ولعن الله من عمل عمل قوم لوط ، ولعن الله من عمل عمل قوم لوط ، وذكره السيوطي ، كما أخرجه البيهقي بثلاثين لعن على من عمل عمل قوم لوط ، وقال : أخرجه أحمد في « المسند » والطبراني في « الكبير » والحاكم في « المستدرک » والبيهقي في « السنن » وذكر من شواهد ما لفظه : « لعن الله سبعة من خلقه من فوق سبع سموات » وردد اللفظة على واحد منهم ثلاث مرات ولعن كل واحد منهم لعنة لعنة فقال : « ملعون ملعون ملعون من عمل عمل قوم لوط ، ملعون من جمع بين امرأة وبنتها ، ملعون من سب شيئاً من والديه ، ملعون من أتى شيئاً من البهائم ، ملعون من غير شيئاً من حدود الأرض ، ملعون من ذبح لغير الله ، ملعون من قولى غير مواليه . » وقال : أخرجه الخرائطي في مساوىء الأخلاق والحاكم في « المستدرک » والبيهقي في « شعب الايمان » عن أبي هريرة . ١٠٠ هـ .

وهذه الاحاديث متضمنة للعنة الفاعل عمل قوم لوط ، وقد ذكر المفعول به في المروي عن علي عليه السلام ، وهما في الاثم شريكان .

قلت : قوله ﷺ : « من عمل عمل قوم لوط » لا يخص الفاعل بل يصدق على المفعول لمشاركته في العمل ، وأنه قد عمل عمل قوم لوط بالنسبة الى المفعول بهم كما لا يخفى .

وأما الحديث (١) الثاني : « العالم في الارض يدعو له كل شي حتى الحوت في البحر » فقال الشارح رحمه الله : ان له شاهداً من حديث أبي الدرداء مرفوعاً « من سلك طريقاً يطلب فيه علماً » سلك الله به طريقاً من طرق الجنة ، وان الملائكة لتضع أجنتها لطالب العلم ، رضاء

(١) الذي في « سنن ابن ماجه » لفظه : حدثنا نصر بن علي الجهضمي ، ثنا عبد الله بن داود ، عن عاصم بن رجا بن حياة ، عن داود بن جبيل ، عن كثير بن قيس ، قال : كنت جالساً عند أبي الدرداء في مسجد دمشق فأقام رجل ، فقال : يا أبا الدرداء أتيتك من المدينة - مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم - لحديث بلغني انك تحدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فأجابك بكم تجارة ، قال : لا ، قال : ولا جاء بك غيره ، قال : لا ، قال : فأني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة » ، وان الملائكة لتضع أجنتها لرضاء لطالب العلم ، وان طالب العلم ليستغفر له من في السماء والارض حتى الحيتان في الماء ، وان فضل العالم على العابد مفضل القمير على سائر الكواكب ، ان العلم مورثة الانبياء ، ان الانبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً انما ورثوا العلم ، فمن أخذه أخذ بحظ وافر » ١٠٠ هـ . وبعده في ثواب معلم الناس الخير ، عن أبي الدرداء قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إنه يستغفر للعالم من في السموات ومن في الارض حتى الحيتان في البحر » ١٠١ هـ .

بما يصنع ، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض والحيتان في جوف الماء ، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر - ليلة البدر - على سائر الكواكب ، وإن العلماء ورثة الانبياء ، لم يورثوا ديناراً ولا درهماً ، إنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر » ذكره السيوطي وقال : أخرجه أحمد في « المسند » وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والبيهقي في « شعب الايمان » عن أبي الدرداء مرفوعاً . اهـ .

قلت : وفي معناه ما أخرجه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح . عن أبي امامة الباهلي رضي الله عنه ، قال : ذكر لرسول الله ﷺ رجلان أحدهما عابد والآخر عالم ، فقال : « فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم - ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة في جحرها يصلون على معلم الناس الخير » ورواه البزار مختصراً من حديث عائشة بلفظ : « معلم الناس الخير يستغفر له كل شيء حتى الحيتان في البحر » (١) .

وفي معنى حديث أبي الدرداء أيضاً ما أخرجه الحاكم وصححه والبيهقي ، ولفظه : « من غدا يريد العلم يعلمه فتح الله له باباً إلى الجنة ، وفرشت له الملائكة أكنافها ، وصلت عليه ملائكة السماء وحيتان البحر ، وللعالم من الفضل على العابد كفضل القمر ليلة البدر على أصغر كوكب في السماء » الحديث . وزاد في آخره : « وموت عالم مصيبة لا تحير ، وئمة لا تسد ، وهو نجم طمس ، وموت قبيلة أيسر من موت عالم » . وأخرج الديلمي والحافظ عبد الغني ، عن البراء بن عازب رضي الله عنه مرفوعاً « العلماء ورثة الانبياء يحجبهم أهل السماء ، وتستغفر لهم الحيتان في البحر إذا ماتوا إلى يوم القيامة » ، وللدارمي في « مسنده » عن مكحول رفعه : « إن الله وملائكته وأهل سمواته وأرضه والنون في البحر يصلون على معلمي الناس الخير » .

وأما الحديث الثالث : وهو ما أسنده الذهبي ، عن أبي خالد من طريق محمد بن علي الباقر عن أبيه عن علي عليه السلام : « لا تم اصبعك السبابة » : الحديث فيبض له الشارح وله شواهد معنوية من أنه صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يعجبه الاسم الحسن والقائل الحسن ،

(١) وأخرجه في « شعب الايمان » والطبراني في « الكبير » ذكره في « الجامع الكبير » .

ويكره الاسم القبيح وما يجري مجراه « وقد غير أسماء كثيرة عن وضعها الأصلي فيما أخرجه أبو داود في « سننه » وغيره من حديث سعيد بن السيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : « ما اسمك ، قال حَزَنٌ ، قال : أنت مهمل قال لا . السهل يوطأ ويتمن . قال سعيد فظننت أنه سيصيننا بعده حزونة » وفي رواية البخاري : « فما زالت الحزونة فينا بعد » قال أبو داود: وغير النبي ﷺ اسم الماص وعزير وعلة^(١) وشيطان والحكم وغراب وجاب وشهاب ، فهاه هشاماً وسمى حرباً سالماً ، وسمى المضطجع المنبت ، وأرض تسمى عَفيرة^(٢) ساء خضرة بمجمة ، وشعب الضلالة ساء شعب الهدى ، وبنو الزُّينة ساء بني الرَّشدة ، وسمى بني مغوبة بني رَشْدَة . قال أبو داود : وترك أسانيدهما للاختصار . فنهى صلى الله عليه وآله وسلم عن تسمية الاصبع بالسبابة وتحويلها الى السبحة والمهلة ، هو الجاري على هديه الشريف من التنوير بالأسماء الحسنة ، وترك ما فيه بشاعة اذ في تسميتها بالسبابة من القبح وترك الأدب ما لا يخفى. وقد ورد في ذم السب وفاقله أحاديث عديدة ، وما ورد من تسميتها بالسبابة في متون الاحاديث انما وقع في حكاية الرواة كقولهم أشار بالسبابة. وأما وروده في اللفظ النبوي فلم أعثر عليه في حديث أصلاً ، وإذا لم يتابع أبو خالد على لفظ ما رواه في ذلك مع استقامة معناه وعدم شذوذه ونكارتة فناية ما فيه أنه من قسم الغريب ، وهو مقبول معمول به . قال ابن حجر: وقد يستمر التفرد في جميع رواته أو أكثرهم ، وفي « مسند البزار » و « المعجم الاوسط » للطبراني أمثلة لهذا الباب كثيرة . اهـ .

وأما الحديث الرابع الذي أسنده الذهبي عن أبي خالد ، من رواية ابن عمر ، وهو « إما مسلم انتهى شهوة فردها وآثر على نفسه غفر له » فقال الشارح: ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » ولفظه : « إما امرئ انتهى شهوة فرد شهوته وآثر على نفسه غفر الله له » أخرجه الدارقطني في الافراد وأبو الشيخ في الثواب عن ابن عمر .

وأما الحديث الخامس في المسح على الجبائر ، فنقل الشارح رحمه الله عن السيوطي في

(١) علة جملة ومثناة فولية وفتحات . اهـ . من خطأ المصنف رحمه الله ، وفي « المغني » بفتوحة وسكون قاء وقيل بفتحها . اهـ .

(٢) عفرة بفتح الهمة وكسر الفاء : الأرض التي لا تلبث ذكره الخطائي .

مسند علي عليه السلام مالفظة : عن علي قال : « انكسرت احدى زندي ، فسأت رسول الله ﷺ فأمرني أن أمسح على الجائر » (١) أخرجه عبد الرزاق وابن ماجه والدارقطني وابن السني وأبو نعيم معاً في الطب واسناده حسن. اه. وقال في موضع آخر من المسند عن علي قال : « أصابني جرح في يدي فعصبت على الجائر ، فاتيت النبي ﷺ ، فقلت امسح عليها أو انزعها ؟ قال : لا ، بل امسح عليها » أخرجه ابن السني. اه. قال الشارح: وهذا الحديث من غير طريق أبي خالد ، بدليل تحسينه إياه ، ولو كان من طريقه لم يطلق عليه ذلك ، كما ذكره في الحديث المسلسل بعدهن (٢) في يدي في الصلاة على النبي ﷺ وسيأتي آخر الكتاب - ان شاء الله - فانه ضعف اسناده ، وتقل كلام المحدثين في تضعيف أبي خالد ونسبته إلى الكذب ، مع أنه ورد مروياً من غير طريقه مسلسلاً ، وسيأتي ذكره - إن شاء الله تعالى - في موضعه .

ثم أخرجه حديث المسح على الجائر الحضرمي في رواية الخميس ، عن «الرياض النضرة» عنه ، قال: عن علي ، قال: كسرت يده يوم أحد ، فمسط اللواء من يده ، فقال : رسول الله ﷺ : « دعوه في يده ، فانه صاحب لوائي في الدنيا والآخرة » وأخرجه أيضاً ابن ماجه والدارقطني والبيهقي ، وبين في بعض الروايات انه يوم قتل عمرو بن عبد وُدّ ، وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه من الحديث - ان شاء الله تعالى - .

فهذه الخمسة الأحاديث التي ذكرها في «الميزان» قد وُجد لها شواهد لفظاً ، أو معنى ، فما وجه تخصيص اللوم بأبي خالد في روايتها ، وقد جعلوا من جملة ما قدحوا عليه ما رواه عن علي عليه السلام : أنه صلى بالناس ، وهو جنب ، فأعاد وأمرهم فأعادوا . وما رواه من الحديث المسلسل بعدهن في يدي في الصلاة على النبي ﷺ ولكل منهل شاهد ، أو متابع ، وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه من الكتاب - ان شاء الله تعالى - .

(١) لفظ الحديث عند ابن ماجه : حدثنا محمد بن ابان البلخي ، ثنا عبد الرزاق ، ابناً اسرائيل : عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب قال : « انكسرت احدى زندي ، فسأت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرني أن أمسح على الجائر » . قال أبو الحسن بن ملة ابناً الديلمي عن عبد الرزاق نحوه . اه. (٢) نسخة: يدهن .

وأما الخامس من السبعة الأمور وهو : أن سبب جرحه روايته لفضائل أهل البيت عليهم السلام ، فقال المنصور بالله القاسم بن محمد في ترجمته لأبي خالد مالفظة : وما تقوموا عليه روايته لفضائل أهل بيت النبي ﷺ التي تخالف مذهبهم ، وهذه عادتهم أنهم يقدحون بمجرد المخالفة للمذهب ولو كان حقاً ، ويُعدّلون من روى لهم أصول مذهبهم ، ولو كان فاسقاً ، فمعدّوا أو يساً القرنى . وهو سيد التابعين من الضعفاء وقال البخاري : في إسناده نظر . وعدّلوا مروان بن الحكم ونظر آله . اهـ .

قلت : وأحاديث الفضائل التي ستأتي آخر الكتاب من طريقه - إن شاء الله - قد ثبتت لها شواهد تدل على أنه لم ينفرد باخراجها .

وأما السادس منها وهو : تفرد بالرواية عن الإمام عليه السلام ، فقال الشارح رحمه الله : قد بين عذره في ذلك فانه قال : قتل أصحابي الذين سمعوا معي من زيد بن علي عليه السلام يوم قتل . وما بقي منهم غيري ، مع أن دعواهم لا نفراده غير مسلمة ، فإن « مجموع زيد ابن علي » قد سمعه منه ولده الإمام الشهيد يحيى بن زيد عليها السلام ، وقد كان بعض العترة لا يقبل رواية غيرهم ، ولو كان من الشيعة ، فليل له أنك تقبل رواية أبي خالد وليس منهم فقال : لم أقبل روايته « للمجموع » عن زيد بن علي إلا بعد أن رواه يحيى بن زيد عليها السلام ، وقد قال : صحبت زيداً قبل قدومه الكوفة خمس سنين إلى آخر ما رواه عنه إبراهيم بن الزبير قال في أثناء الكتاب قبل باب فضل العلماء .

قال الشارح : وتجدد يروي أحاديث تخالف مذهب جمهور أهل البيت ولو كان كذاباً لم يرو ذلك ، كحديث وضع الاكف على الاكف تحت السرة ، وعلى تسليم الانفراد ، فقد ذكر الإمام أبو عبد الله الحاكم : أن الحديث لا يعمل بالانفراد عن الشيوخ على المختار ، وإن كان الاعلال بذلك مذهب بعض المحدثين ، ثم قال الشارح : وهذا المنذر من أبي خالد في تفرد روايته هذه النسخة واضح كوضوح الشمس لاشتهار واقعة زيد بن علي عليها السلام وقتل جماعة من أصحابه معه ، والأمر في ذلك أوضح من أن يستدل عليه .

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

بل هو أظهر من قول الفرير رحمه الله : سمع الصحيح سبعون ألفاً ولم يبق أحد يرويه غيري ، فهل الموت حنق أفقه مع تباعد الآجال عادة من الله تعالى طولا وقصراً ، وتساوي البلدان

أسرع إلى ازهاق أنفاس الجمع الكثير في الوقت الطويل من جماعة يسيرة بالنسبة إلى ذلك الجمع في معركة الحرب الزبون في وقعة واحدة ، بل القتل أخلق بالأسراع إلى ازهاقها وأجدر . فمئذره مع ذلك واضح مع وجود أحاديثه في السنن والمسانيد من غير طريقه . فقول قدماء أهل الحديث الذين تكلموا فيه مع جلالة قدرهم وسعة حفظهم ، وتجاهلهم بمجيء الأحاديث التي رواها أبو خالد من غير طريقه ، تعصب شديد واتباع التأخرين منهم ومواقفتهم لهم على جرحه من غير نظر فيما رواه جود وتقليد . ١ هـ .

وقال الامام القاسم بن محمد عليها السلام : التفرد بالرواية ليس بقادح وعليه أهل السنن والصحيح ، هذا البخاري أخذ عن تفرّد بالرواية في « صحيحه » ولم يرو عنهم سوى واحد ، كمداس الأسلمي تفرد عنه قيس بن أبي حازم وزباد بن علاقة ، وحزن المخزومي تفرد عنه ابنه أبو سعيد السيب بن حزن ، وزاهر بن الاسود تفرد عنه ابنه مجزأة ، وعبد الله بن هشام بن زهرة القرشي تفرد عنه حفيده زهرة بن مَسْبَد (١) ، وعمرو بن تغلب تفرد عنه الزهري ، وأبو سعيد بن المولى تفرد عنه حفص بن عاصم ، وسويد بن النعمان الانصاري تفرد بالحديث عنه بشير بن يسار ، وخولة بنت ثامر تفرد عنها النعمان بن أبي عياش ، وكذلك غيره من أثمة الحديث . ١ هـ .

وأما السابع وهو آخرها وهو : عدم مخالطته لحفاظ عصره وانقطاعه إلى إمامه زيد بن علي وغيره من أهل البيت ، وكونه يرى الخروج على الظلمة . فنقول : أما دعوى عدم مخالطته لحفاظ عصره فيدفعها ما ذكره المزي في « تهذيب الكمال » وغيره أنه أخذ عن زيد بن علي وأخيه محمد بن علي وسفيان الثوري وفطرس بن خليفة وغيرهم ، وروى عنه من ذكرهم وما ذاك إلا أنه بلغ من تعلم العلم وتعليمه القدر الذي تدعو إليه الحاجة ، وانقطاعه من بعد إلى زيد بن علي من موجبات العمل بعلمه ، ومن الامتثال لما ورد في اتباع أهل البيت والتمسك بهم واعانتهم ومناصرتهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، مع ظهور البدع وتفسير الأحكام وتبديل قواعد الإسلام في أيام هشام بن عبد الملك كما يعرف ذلك من إله المام بعلم التاريخ .

(١) معبد أوله مي وآخره دال سا كنة .

وقد حث العلماء على العزلة والانكماش لفساد الزمان بعدد تحصيل المهم من الاحكام الشرعية ، وصنفوا في الأمر بالعزلة (٢) التصانيف المفيدة « كالاعتصام بالعزلة » لأبي سليمان الخطابي. وللسيد العلامة محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله في ذلك رسالة مفيدة ، وجسرى على ذلك كثير من السلف ممن عاصر أبا خالد أو قاربه . فروي عن طاووس أنه جلس في بيته فقيل له في ذلك ، فقال: فساد الزمان وحيف الأئمة . وروي عن محمد بن سيرين أنه قال : العزلة عبادة . وعن هشام بن عروة قال لما بنى عروة قصره بالمعيق لزمه ، فقيل له : مالك لزمتم هذا القصر وتركتم مسجد رسول الله ﷺ ؟ فقال: رأيت مساجدكم لاهية ، وأسواقكم لاغية ، والفاحشة في فجاجكم عالية ، وكان فيها هنالك عما أنتم فيه عافية . وأورد السيد محمد في كتابه خمسين حديثاً في الحث على العزلة بشروطها .

وأما أيام الخروج وجهاد الظالمين فالعذر واضح في حق أبي خالد . وأما اعتقاده لجواز الخروج على الظلمة فالذي يعدُّه قادحاً بناء على أصل فاسد ، وهو وجوب طاعة التغلب الجائر عملاً بظواهر الاحاديث التي يؤخذ منها ذلك كحديث مسلم : « فإن لله خليفة في الارض فاسمع وأطع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك » ، وكحديث البخاري : « وإنا الامامُ بُعِثَ يَتَقَى بها ويقال من ورائه ، فإن عدل كان له بذلك أجر وإن جار كان عليه بذلك وزر » . وهذا ان صح محمول على جور الباطن أو اجتباؤه فيما فعل بحسب وسعه من التحري للأصلح ، وغير ذلك من وجوه التأويلات التي ذكرها شراح الحديث وغيرهم من الزيدية ، وإنا نحملهم على التأويل قيام الدلالة على بطلان ولاية الفاسق التغلب كقوله تعالى : « لا ينال عهدي الظالمين » فإن المراد بالعهد الامامة كما يقتضيه سياق الآية ، وقيل : المراد به الامر ، أي : لا ينال أمري الظالمين حتى يكونوا بسببه قدوة للدين . قال جار الله العلامة في تفسير هذه الآية : أي من كان ظالماً في ذريتك لا يناله استخلافي وعهدي اليه بالامامة ، وإنا ينال من كان عادلاً بريئاً من الظلم . وقالوا في هذا دليل على أن الفاسق لا يصلح للامامة وكيف يصلح لها من لا يجوز حكمه وشهادته ولا تجب طاعته ولا يقبل خبره ولا يقدم للصلاة . وكان أبو حنيفة يفتي سراً بوجود نصره زيد بن علي رضوان الله عليه وسحل المال اليه والخروج معه على اللص

(٢) في « القاموس » : العزلة بالصم : الاعتزال .

التغلب التسمي بالامام والخليفة كالذواتي (١) وأشباهه . ا ه .

وأجمت الصحابة على طلب الأفضل في الامامة . وجزم كثير من فضلاء الامة كالامام المؤيد بالله : أن حرب البغاة أفضل من حرب الكفار ، ومما تمسكوا به لذلك أن النبي في دار الاسلام كالعصية في المسجد ، وهي أعظم خطراً من المعصية في خارجه ، فلذا أفتى كثير من العلماء أنه يجري على ولاية الجور المستجلين للدماء والأموال بغير حقها حكم المحارب بأن تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف الى غير ذلك من الأحكام . وأمير المؤمنين علي عليه السلام هو القدوة في قتال القاسطين أهل البغي ، وتبعه أولاده قرناً بعد قرن ، فلو كان قتال أهل القبلة محظوراً على اطلاقه لكان أول من تنطرق اليه الملامة أمير المؤمنين وولده الحسين ومن مشى على طريقتهما من أئمة أهل البيت النبوي ، ولا يقول بذلك الا مخذول مصادم لما دل عليه المعقول والمنقول . والله أعلم .

الفصل الثالث

فيما ذكره بعض الاصحاب من مخالفته الأئمة في بعض الروايات لا يرويه أبو خالد عن الامام زيد بن علي وبيان وجه العذر في ذلك

ولنبداً بذكر ما صرح به أهل الآثار في هذا وأمثاله فنقول : قال في نخبة الفكر : الخبر الاحادي بشرط في قبوله أن يكون بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ وهو الصحيح لذاته ، ثم قال : ويتفاوت الصحيح بسبب تفاوت هذه الاوصاف . يعني أن له مراتب مختلفة بعضها فوق بعض ، فتختلف في القوة والضعف بحسب اختلافها ، فما كان رواته في الدرجة العليا كان أصح مما دونها ، فيقدم في القبول على ما بعده لأرجحيته وإن كان ما بعده صحيحاً في نفس الأمر لوجوب العمل بما هو الأقوى ، اذ العمل بالرجوح مع وجود الرجح ليس من دأب العقلاء ولوقوع ذلك من الصحابة ومن بعدهم من العلماء ، ومن ذلك تقديم ما في « الصحيحين » على غيرها كتقديم ما قيل فيه إنه أصح الأسانيد على غيره ، وقد أخرجوا من أحاديث « الصحيحين » ما انتدبه عليها الحفاظ كالدارقطني لعله فيه قدموا عليه غيره ، وهذا باب واسع تدور عليه رحي الاجتهاد وال ترجيح ، ولا يمتدّ قادحاً في الراوي للحديث المرجوح . إذا عرفت ذلك ، فأبو خالد رحمه الله قد روى بعض الأحاديث من طريق الامام زيد

(١) صوابه ابراهيم بن عبد الله لأن زمن زيد بن علي متقدم على الذواتي .

ابن علي عليها السلام وخالفه في العمل بمقتضاها جماعة من أهل البيت . فان كان الراوي لما خالفه أرجح عدالة وأتم ضبطاً وتحرياً ، كالقاسم والمهادي والناصر مع خلو روايتهم عن العلة والشذوذ فاللازم تقديهما على روايته لكمال شروط الترجيح ، ولا يمسد قادحا في عدالته كما لا يكون قادحا فيمن سلك سبيله من رواة الأثر . قال السيد صارم الدين ابراهيم بن الوزير : ولو علم الأئمة فيه جرحاً لم يأخذوا بجديته ، بل قد يقدمون على روايته في بعض المواضع ^{ترضى} ، أو يتوقفون فيها لمرجح يقتضي ذلك .

وقال الشارح السيد الحافظ أحمد بن يوسف رحمه الله : قال المهادي عليه السلام في غير حديث من أحاديث « المجموع » : هذا لا يصح عندنا . وقد احتج بعدة أحاديث من أحاديث « المجموع » . ولا يلزم من رد المهادي عليه السلام بعض أحاديث « المجموع » ضعف ما رواه أبو خالد عن الامام زيد بن علي عمن آباؤه عليهم السلام ، فان المهادي لم يرد ما رده من أحاديث « المجموع » لكون أبي خالد ضعيفاً عنده غير مقبول ، والا لم يحتج بشيء من أحاديثه بل لثبوت معارض لما رواه هو أرجح عند المهادي وأقوى كما هو شأن المجتهد . ا هـ .

والاحاديث التي خولف في العمل بمقتضاها منها حديث بيع أمهات الأولاد . قال في « جامع آل محمد » قال : محمد - يعني بن منصور - سألت أحمد بن عيسى عن بيع أمهات الأولاد ، فكرهه ، وقال : اني لاستوحش من ذلك ، وقال : كيف لنا أن نعلم أن علياً كان يرى ذلك ؟ قال محمد : فذكرت قوله للقاسم بن ابراهيم فذكر نحوه من قوله ، وقال : صدق ، كيف لنا أن نعلم أن علياً كان يفعله . وقال في كتاب القضاء : سمعت القاسم بن ابراهيم يذكر عن أدرکه من أهله أنهم كانوا لا يشئون عن علي عليه السلام بيع أمهات الأولاد . ا هـ . وللمهادي عليه السلام نحوه هذا القول أورده في « الأحكام » ، وغاية ما احتجوا به عدم ثبوت الرواية عن أمير المؤمنين بجواز بيعهم ولم ينقلوا عنه خلافه ، حتى يكون معارضاً لرواية أبي خالد ، ولذا ترى أن الامام المهدي في « البحر » تبعاً للامام يحيى احتجاجاً في ثبوت الدليل على التحريم الى إيراد حديث مارية أعتقها ولدها ، وحديث ابن عمر : « أن عمر بن الخطاب قال : أيما وليدة ولدت من سيدها فانه لا بيعها ولا يهبها ولا يورثها وهو يستمتع منها فاذا مات فهي حرة » (١) . ا هـ .

(١) أخرجه في « الموطن » .

وعدم ثبوت الرواية لا يدل على العدم مطلقاً ، فقد ثبتت الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام بجواز البيع من غير طريق أبي خالد أشار إليها السيوطي في « الجامع الكبير » وبسطها البيهقي في « سننه » بإسناد وطرق مختلفة ، وفي تفصيلها طول يخرج بنا عن المقصود ، وسيأتي في موضعه من الكتاب - إن شاء الله تعالى -

ومنها روايته في خمس وعشرين من الابل خمس شياء ، وهذه الرواية لم ينفرد بها أبو خالد بل رواها محمد بن منصور في « الأمالي » عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي عليه السلام . قال محمد بن منصور : والمأخوذ به خلاف ذلك وهو أن في الخمس والعشرين بنت مخاض ، ورواها في « الجامع الكافي » عن الشعبي عن عاصم عن علي ، ورواها سفيان الثوري عنه وضعفها لثبوت خلافها عن النبي ﷺ ، وعن علي عليه السلام - قولاً وفعلًا ، وكذا رواها الدارقطني وضعفها . وفي النيروسي عن القاسم والمرشد عن الناصر أنها عملاً بهذه الرواية وقال : في خمس وعشرين خمس شياء . وقد تأولها الأصحاب أنها مشتركة بين شريكين لاحدهما عشر وللآخر خمس عشرة .

ومنها ما ذكره المؤيد بالله في شرح التجريد في رواية أبي خالد عن علي عليه السلام : « لا تقبل شهادة الولد لو والده الا الحسنين » ان صح هذا عن علي عليه السلام « لم أجوز شهادة الولد لو والده » وليس فيه ما يقتضي تضعيف أبي خالد فإن تردده في عدم صحة الرواية التي ذكرها عن علي عليه السلام ليس لكون رواها أبا خالد ، كيف وقد اعتمد روايته في شرح التجريد ، وجعلها إحدى الطرق الأربع المعتمدة التي تدور عليها رحي أحاديث شرحه ، فقال : أخبرنا أبو العباس أحمد بن إبراهيم الحسني ، قال حدثنا أبو زيد عيسى بن محمد العلوي ، قال حدثني محمد بن منصور ، قال حدثنا أحمد بن عيسى ، عن الحسين بن علوان ، عن أبي خالد ، عن زيد بن علي عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام جميع هذه الاخبار . اهـ .

قال الشارح الحافظ (١) على أن له شاهداً عن أمير المؤمنين عليه السلام ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » ولفظه عن الشعبي ، قال : ضاع درع لملي يوم الجمل فأصابها رجل فباعها فمرفت عند رجل من اليهود فخاصمه الى شريح فشهد لملي الحسن ابنه ومولاه . قنبر ، فقال

(١) أحمد بن يوسف كما هو في بعض النسخ .

شريح لملي زدني شاهداً مكان الحسن ، فقال أترد شهادة الحسن ؟.. فقال : لا ولكني حفظت منك « لانهجوز شهادة الولد لوالده » أخرجه ابن عساكر . ١ هـ . فقد توبع في رواية ذلك عن علي عليه السلام ولم يتفرد به . وقوله في روايته « إلا الحسنين » من باب زيادة الثقة ، وهي مقبولة . قال الشارح رحمه الله : بل ذكر السيوطي من طريقين ما هو أقرب من هذا لفظاً ومعنى « أن علياً عليه السلام خاص بهودياً الى شريح في درع ، فقال له شريح : ماتشاه يا أمير المؤمنين ، فقال درعي سقطت عن جملتي أورك فالتقطها هذا اليهودي ، فقال شريح : ما تقول يا يهودي ، فقال : درعي وفي يدي ، فقال شريح : صدقت والله يا أمير المؤمنين إنما للدرع ولكن لا بد من شاهدين ، فدعا قنبراً مولاه والحسن بن علي فشهدا أنها للدرع ، فقال شريح أما شهادة مولاك فقد أجزأها وأما شهادة ابنك الحسن لك فلا تحجزها ، فقال علي أما سمعت قول عمر يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة ، قال : اللهم نعم ، قال أفلا تحجز شهادة سيد شباب أهل الجنة ، ثم قال لليهودي : خذ الدرع فقال اليهودي : أمير المؤمنين جاء معي الى قساضي المسلمين ف قضى على علي ورضي ، صدقت والله يا أمير المؤمنين إنما للدرع سقطت عن جملتي لك التقطتها أشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله ، فوهبها له علي عليه السلام وأجازه بسبعائة ولم يزل معه حتى قتل بصفين » أخرجه الحاكم في « الكنى » وأبو نعيم في « الحلية » وابن الجوزي في « البواهي » وذكر هذه عن ابراهيم التيمي وذكره من طريق مبسرة عن شريح وذكر نحوه مما في الطريق الاولى وفيها قال شريح : شهادة الابن لانهجوز للأب ، فقال عليه السلام : رجل من أهل الجنة لانهجوز شهادته ؟.. سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة ، وذكر اسلام اليهودي وإنه قتل مع أمير المؤمنين بالنهروان . وقال أخرجه أبو نعيم في « الحلية » .

وأما شيخه فهو : الامام الشهيد والوالي السعيد عقيد الفرقة الناجية الزيدية ورباني الأمة المرحومة المحمدية ، واثرت علوم آباؤه الاكرمين وفاتح باب الجهاد لتشييد معالم الدين : ومبلغ حجة الله الى الناس أجمعين زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، المدني مولده ، علي ما رواه الامام المرشد بالله في « أماليه » بإسناده الى الحسين بن زيد بن علي في سنة خمس ومبعين واستشهاد سنة اثنتين وعشرين ومائة ، والكلام في ترجمته يأتي في أربعة فصول : الاول في صفته وحليته وسمته وما حكاه أهل العلم من أوصافه الحميدة وما روه من الاحاديث

الواردة فيه عن جده المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وما أثر فيه عن آباءه عليهم السلام .
الثاني في ذكر من روى عنهم ومن أخذ عنه من أهل بيته الشريف وشيوخه الحديثين .
الثالث في صفة خروجه واستشهاده وما رفع الله به من قدره . الرابع في الكرامات التي
ظهرت بعد موته عليه السلام .

الفصل الاول: قال الشيخ أبو محمد يحيى بن يوسف بن محمد الحجوري الشافعي في
ترجمته : صفته عليه السلام - كان أبيض اللون ، أعين ، مقرون الحاجبين ، تام الخلق ، طويل
القامة ، كث اللحية ، عريض الصدر ، أفنى الأنف ، أسود الرأس ، واللحية ، إلا أنه خالطه
الشيب في عارضيه . وذكر مثل هذه الأوصاف أبو العباس الحسيني رحمه الله في « المصاييح » .
وقال في « مشكاة الأنوار » للفقهاء الإمام الزاهد بدر الدين محمد بن الحسن الزبيرى الديلمي
المؤيدي في وصفه ، وقد ذكر له ترجمة في أوراق كثيرة ما لفظه : أعلم أن الإمام السابق إلى
طاعة الله ، المجاهد في سبيل الله ، الداعي إلى الله ، الناصح في الله ، الفاضل التقى ، البر النقي ،
الظاهر الزكي ، الهادي المهدي ، الليث الكمي ، والبطل الحمي ، زيد بن علي ، عليه سلام
ربه العلي ، كان مثل جده عليه السلام في شجاعته ، وسخاوته وفصاحته ، وبلاغته ، وعلمه ،
وحلمه ، وكان أفضل أهل زمانه في الخصال ، وأجمعهم لشرائط الكمال وما أشبه حاله
بقوله من قال :

فما إن براه الله إلا لأربع بقر له القاصي بين مع الداني
إمام لا خييار وقلب لجحفل وفارس ميدان وصدر لا يوان

إلى أن قال : ونحن نعلم أن من بني أمية من خطب له في ثمانين ألف منبر ، فإذا مات مات
ذكره معه . وكان من بني العباس من كانت دولته خمسين سنة ، وملك أقطار الأرض ، من
شرق وغرب ، فما كان ذكرهم إلا مدة حياتهم .

وقال الشيخ العالم أحمد بن علي بن عبد القادر المقرئ الشافعي في كتابه « المواعظ
والاعتبار بذكر الخطط والآثار » في ترجمة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب :
كنيته أبو الحسين ، الإمام الذي تنسب إليه الزيدية ، أحد طوائف الشيعة . سكن المدينة على
ساكنها أفضل الصلاة والسلام والتحية والاكرام ، وروى عن أبيه علي بن الحسين
زين العابدين - إلى أن قال - : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال رأى جماعة من الصحابة ،

وقيل لجعفر بن محمد الصادق عن الرافضة أنهم يبرأون من عمك زبيد ، فقال بزيء الله ممن بريء من عمي ، كان والله أقرأنا لكتاب الله ، وأفقها في دين الله ، وأوصلنا للرحم ، والله ما ترك فينا لدنيا ولا لآخرة مثله .

وقال أبو اسحاق السبعي: رأيت زيد بن علي فلم أرفي أهله مثله، ولا أعلم منه ولا أفضل، وكان أفصحهم لساناً وأكثرم زهداً وبياناً .

وقال الشعبي: ما ولدت النساء أفضل من زيد بن علي ولا أفقه ولا أشجع ولا أزهد .
وقال أبو حنيفة: شاهدت زيد بن علي كما شاهدت أهله ، فإ رأيت في زمانه أفقه منه ولا أعلم ولا أدرع جواباً ولا أئين قولاً ، لقد كان منقطع القرين .

وقال الأعمش: ما كان في أهل زيد بن علي مثل زيد بن علي ولا رأيت فيهم أفضل منه، ولا أفصح ولا أعلم ولا أشجع ، ولو وفي له من بايعه لأقامهم على المنهج الواضح .
وسئل جعفر بن محمد عن خروجه ، فقال : خرج على ما خرج عليه آبأؤه ، وكان يقال لزيد حليف القرآن ، وقال : خلوت بالقرآن ثلاث عشرة سنة أقرأه وأتدبره فما وجدت في طلب الرزق رخصة ، وما وجدت ابتغوا من فضل الله الا العبادة والفقه .

قلت : أنا : وقد أورد هذه الرواية الامام المهدي محمد بن المطهر في « المنهاج » والامام المرشد بالله في « الأمالي » باسناده ولا ينافي ما رواه الامام زيد بن علي عن أبيه عن جده عن أمير المؤمنين علي عليهم السلام : « طلب الحلال فريضة ... الخ » لأن طلب الحلال من أعمال البر وأنواع العبادة ، كما ورد في الحديث أيضاً « وانفاقك إياه على نفسك وأقاربك صدقة » والمذموم طلب الرزق للتكثير من الدنيا والرغوب في زهرتها والاشتغال بفضولها ، والله أعلم .

قال المقرئزي : وقال : عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب : لقد أصيب عندكم رجل ما كان في زمانكم مثله ، ولا أراه يكون بعده مثله زيد بن علي ، لقد رأيته وهو غلام حدث وانه ليسمع الشيء من ذكر الله فينشى عليه ، حتى يقول القائل ما هو بعائد إلى الدنيا وكان نقش خاتم زيد: اصبر تؤجر اصدق تنج . وقرأ مرة قوله تعالى : « وإن تولوا يبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم » فقال : ان هذا الوعيد وتهديد من الله تبارك وتعالى ثم قال: اللهم لا تجعلنا ممن تولى فاستبدلت به بدلاً . وكان اذا كمل انسان وخاف أن يهجم على أمر

يخاف منه مأثماً قال له : يا عبد الله ، أمسك أمسك ، كف كف ، اليك اليك ، عليك بالنظر لنفسك ، ثم يكف عنه ولا يكلمه . اه . المراد وهي ترجمة طويلة .

وقال عبد العزيز بن اسحاق الزيدي المعروف بابن البقال في « فصوله » ما لفظه : حدثني أبو البراء منصور بن نصر المكتب ، قال : حدثنا أبو الحسين زيد بن علي ، قال حدثنا أحمد بن محمد ابن الحسين بن زيد بن علي عليهم السلام ، قال : ثنا أهلي أن زيدا عليه السلام ما توسد القرآن منذ احتلم حتى قتل . وأما الصيام فكان يصوم يوماً ويفطر يوماً . اه .

قلت : لعله أراد بقوله : ما توسد القرآن ، الكناية عن قيام الليل ، واستكمال قراءة القرآن في صلاة التهجد ، وبذل على ذلك ما رواه الامام المهدي في « منهاجه » عن أبي معمر قال : قلت : ل محمد بن خالد : كيف زيد في قلوب أهل العراق ، قال : لا أحدثك عن أهل العراق ولكن أحدثك عن البائني ، قال صحبت زيد بن علي عليها السلام فكان يصلي بالليل كله .

وقال الامام الحاكم أبو سعد المحسن بن كرامة البيهقي الجشمي في كتابه « جلاء الابصار » في المجلس السابع عشر من املائه على الولاة يوم الجمعة الرابع عشر من المحرم سنة تسع وسبعين وأربعمائة ما لفظه : وإذ قد بينا المذاهب المحدثه والبدع المولدة بقي ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وعلماء أهل البيت ، وهو القول بتوحيد الله ، ونفي التشبيه ، والقول بعبدله ، وبرأته من كل سوء ، والقول بعصمة أنبيائه ، وصدق ما جاؤوا به على ما نطق به الكتاب ، ومشايخ العدل أخذوها من علماء أهل البيت . أخذها واصل بن عطاء عن محمد بن الحنفية وابنه أبي هاشم وكان مع ذلك من أصحاب النفس الزكية ، وكان عمرو بن عبيد تأهب للخروج الى زيد بن علي عليه السلام فورد الخبير بقتله . وكان مطر الوراق وشير الرجال من أصحاب إبراهيم بن عبد الله ، وكان حَكَمُ المعتزلي من أصحاب عيسى بن زيد ، والروايات بذلك من علماء أهل البيت عليه السلام ظاهرة ، وكتب القاسم ويحيى والناصر والمهدي - يعني أبا عبد الله الداعي - وأحمد بن عيسى وغيرهم من أئمتهم عليهم السلام مشحونة بذكر العدل والتوحيد .

وروي أن أبا الخطاب وجماعة دخلوا على زيد بن علي عليها السلام فسألوه عن مذهبه ، فقال : إني أبريء الى الله من المشبهة الذين شبهوا الله بخلقه ، ومن المجرة الذين حملوا ذنوبهم

على الله ، ومن المرجئة الذين طمعووا الفساق في عفو الله ، ومن المارقة الذين كفروا أمسيرو المؤمنين ، ومن الرافضة الذين كفروا أبابكر وعمر . وهذا عين مذهب أهل العدل ، وكان إمام هذه الطائفة بعد أمير المؤمنين والحسن والحسين ومحمد ^(١) بن علي وعلي بن الحسين ، زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام ورحمة الله وبركاته وجميع أولاد أمير المؤمنين ، إلا أن زيداً تقدمهم بالفضل والعلم والجهاد في سبيل الله . وروي أنه لما ولد سنة خمس وسبعين بُشِّر به علي بن الحسين فأخذ المصحف وفتح ونظر فيه فخرج أول سطر : « إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم » فأطبقه وفتح الثانية فخرج : « ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم » فأطبقه ثم فتح فخرج : « وفضل الله المجاهدين » فأطبقه ، وقال عُرِيت عن هذا المولود وأنه ابن الشهداء .

وعن خالد بن صفوان: انتهت الفصاحة والخطابة والزهادة والعبادة من بني هاشم الى زيد ابن علي ، رأيته عند هشام بن عبد الملك يخاطبه وقد تضايق به مجلسه . اه . وروى الديلمي عن خالد بن صفوان ، قال : أتينا زيد بن علي وهو يومئذ بالرصافة - رصافة هشام بن عبد الملك - فدخلنا عليه في نفر من أهل الشام ، المتقدمين في البلاغة والبصر والعلم بالحجج ، وكلمنا زيد بن علي في الجماعة ، وقلنا إن الله تعالى مع الجماعة ، وإن أهل الجماعة حجة الله على خلقه ، وإن أهل القلة هم أهل البدعة والضلالة . قال : فحمد الله زيد بن علي ، وأثنى عليه ، وصلى على محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم تكلم بكلام ماسمعت قرشياً ولا عربياً أبلغ في موعظة ، ولا أظهر حجة ، ولا أفصح لهجة منه ، ثم أخرج إلينا كتاباً قاله في الجماعة والقلة . ذكر من كتاب الله ، فلم يذكر كثيراً إلا ذمه ، ولم يذكر قليلاً لأمده ، والقليل في الطاعة هم أهل الجماعة ، والكثير في المعصية هم أهل البدعة . قال خالد بن صفوان : فيئس الشامي فلا أحسلاً ولا أمر ، وسكت الشاميون فما يحييون بقليل ولا كثير كما قاموا من عنده فخرجوا وقالوا لصاحبهم : فعل الله بك وفعل غررتنا ، وزعمت أنك لاتدع لهجة إلا كسرتها فخرست فلم تنطق ، قال : ويلكم كيف أكلم رجلاً انما حاجني بكتاب الله أفأستطيع أن أرد كلام الله . وكان خالد بن صفوان يقول بعد ذلك : ما رأيت في الدنيا رجلاً قرشياً ولا عربياً يزيد في العقل والحجج والخير على زيد بن علي . اه .

(١) يعني : ابن الحنفية . من خطه رحمه الله .

وذكر الديلمي في «مشكاة الأنوار» والامام الهادي في المنهاج، عن عبد الله بن محمد بن علي ابن الحنفية قال: لقد علم زيد القرآن من حيث لم يعلمه أبو جعفر، قلت: وكيف ذاك، قال: لأن زيدا علم القرآن وأوتي فهمه، وأبو جعفر أخذ من أفواه الرجال. اهـ. قال الديلمي: وقد قيل لأبي جعفر باقر علم الانبياء والعالم ورأس الشيعة في زمانه وعنه: والله لقد علمت أهل بقي لما علمت أفضل من زيد بن علي، ولقد استوسقت له الفضائل، واجتمع له الخير، وكمل فيه الحق فما يساميه أحد إلا والحق ينكسه ويزهقه. وعن سعيد بن خنيم، قال: كان زيد بن علي اذا كلمه الرجل أو نظره، لم يعجله حتى يأتي الى آخره، ثم يرجع عليه، فيجيبه عن كلمة كلمة حتى يستوفي الحجة.

وقال نشوان الحميري في شرح «رسالة الخور العين»: وروى السيد الامام أبو طالب مجيبى ابن الحسين الماروني في كتاب «السماعة» أن جميع فرق الأمة اجتمعت على إمامة زيد بن علي الا هذه الفرقة - يعني الرافضة -، قال: فلما شهر فضله وتقدمه وبراعته وعرف كماله الذي تقدم به أهل عصره اجتمع طوائف الناس على اختلاف آرائهم على مبايعته، فلم يكن الزيدي أحرص عليها من المعتزلي، ولا المعتزلي أسرع اليها من المرجعي، ولا المرجعي من الخارجي، فكانت يبعته عليه السلام مشتملة على فرق الامة مع اختلافهم. ولم يشذ عن بيعته الا هذه الفرقة القليلة النوفيق - أخزاهم الله تعالى - قال: ومن الواضح الذي لا اشكال فيه أن زيد ابن علي عليه السلام يذكر مع المتكلمين ان ذكروا، ويذكر مع الزهاد، ويذكر مع الشجعان، وأهل المعرفة بالضبط والسياسة، فكان أفضل المعتزلة لانه كان مشاركا لجماعتهم في جميع خصال الفضل، ومتميزا عنهم بوجوه لم يشاركوه فيها، فمنها اختصاصه بعلم الكلام، الذي هو أجل العلوم، وطريق النجاة، والعلم الذي لا ينتفع بسائر العلوم الامعة، والتقدم فيه والاشتهار عند الخاص والعام. هذا أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ يصفه في صنعة الكلام وبفتخر به وبشهادة به نهاية التقدم، وجعفر بن حرب في كتاب «الديانة» وكثير من معتزلة بغداد كمحمد بن عبد الله الاسكافي وغيره يتسبون اليه في كتبهم، ويقولون نحن الزيدية، وحسبك في هذا الباب انتساب المعتزلة اليه، مع انها تنظر الى سائر الناس بالعين التي تنظر بها ملائكة السماء الى أهل الارض مثلا. فلولا ظهور علمه وبراعته وتقدمه على كل أحد في فضيلته لما انقادت اليه المعتزلة. واذا أردت تحقيق ما قلناه فسم بعض تلامذتهم أو متوسطهم أن ينسب الى غيره من أهل البيت ممن لا تحصيل له في رتبة زيد بن علي لتسمع منه العجائب.

ومن الوجوه التي اختلف بها تميزه عن جماعتهم بفضل الفصاحة والبيان ، ومنها اختصاصه بعلم القرآن ووجوه القراءات ، وله قراءة مفردة مروية عنه . ومنها تقدمه بالشجاعة والرغبة في الجهاد . فقد روي عنه عليه السلام انه لما خفقت الرايات على رأسه ، قال : الحمد لله الذي اكمل لي ديني بعد أن كنت أستحي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أرد عليه ، ولم آمر في أمته بمعروف ، ولم أنه عن منكر . ومما يدل على صحة ما رواه السيد أبو طالب من اجماع فرق الامة عليه ، وما كان من فضله قول شاعر الخوارج يرثي زيدا عليه السلام ويقرع الزيدية .

يا محاسن والأمور الى مدى أولاد درزة (١) أسلوك وطاروا
يا محاسن لو شجرة عصابة علقك كان لوردهم اصدار
وقال أيضاً :

أولاد درزة أسلوك منسلا يوم الخميس بنير ورد الصادر
تركوا ابن فاطمة الكرام جدوده فكان مسخرة لعين الناظر

وفي فضل زيد ماروى محمد بن سالم قال : قال لي جعفر بن محمد : يا محمد ، هل شهدت عمي زيدا ، قلت : نعم ، قال : فهل رأيت فينا مثله ، قلت : لا ، قال : ولا أظنك والله ترى فينا مثله الى أن تقوم الساعة . كان والله سيدنا ما ترك فينا لدين ولا لدنيا مثله . وروى عن محمد بن علي ، وأشار الى زيد : هذا سيد بني هاشم ، اذا دعاكم فاجيبوه ، واذا استنصركم فانصروه ، ثم ساق نشوان بن سميد بقية أخباره عليه السلام .

قلت : وما ذكره من أن له قراءة مفردة هو كما قال . وقد روى صاحب «الكشاف» كثيرا منها ، وجمها الشيخ إمام النحاة أبو حيان في كتاب سماه : «النير الجلي في قراءة زيد ابن علي» . وعن أبي خالد الواسطي وأبي حمزة الثمالي ، عن أبي جعفر انه قال لهما : يا أبا خالد وأنت يا أبا حمزة إن أبي زيدا فاستقراه القرآن ، فقرأ عليه ، فسأله عن المضلات ، فاجاب ثم دعا له وقبل بين عينيه ، ثم قال أبو جعفر : يا أبا حمزة إن زيدا أعطي من العلم علينا بسطة اه . وأبو حمزة الثمالي - بضم التاء المثلثة وميم مخففة - منسوب الى ثمالة بن أسلم - قال في

(١) يعني الحياطين .

«التقريب»: كوفي ضعيف رافضي من الخامسة، مات في خلافة أبي جعفر، خرج له الترمذي والنسائي في مسند علي وابن ماجه. ١٥٠ هـ. والصواب خلاف ماقله فقد أخرج له الحاكم أبو عبد الله في «مستدركه» وصحح حديثه، قال: لم ينقم عليه إلا العلوي في مذهبه. ١٥٠ هـ. والعلوي عندهم هو: تفضيل أمير المؤمنين على من عداه من الصحابة، وهو الحق الذي دل عليه العقل والنقل.

وقال أبو الفرج الأصبهاني في «مقاتل الطالبيين» عند ذكره عليه السلام: حدثنا أحمد ابن سعيد، قال: حدثنا يحيى بن الحسن العلوي، قال: حدثنا هارون بن موسى القروي، قال: سمعت محمد بن أيوب الرافعي يقول: كانت المرجئة وأهل النسك لا يمدلون بزداً أحداً. وقال: حدثني علي بن العباس المقامي ومحمد بن حسين الخثعمي، قال: أنا اسماعيل بن اسحاق، قال: ثنا الحسن بن الحسين، قال المقامي عن عبد الله بن حرب، وقال الأشثاني عن عبد الله بن جرير، قال: رأيت جعفر بن محمد يمسك لزيد بن علي بالركاب ويسوي ثيابه على السرج. وأخرج بإسناده إلى سعيد بن خثيم، قال: كان بين زيد بن علي وعبد الله بن الحسن مناظرة في صدقات علي عليه السلام، فكنا يتحاجان إلى قاض من القضاة فإذا قاما من عنده، أسرع عبد الله إلى دابة زيد فامسك له بالركاب.

وذكر أبو الفرج رحمه الله في كتاب «المقاتل» أيضاً عند ذكر إبراهيم بن عبد الله بن الحسين عليهم السلام بعد أن عد من جملة من خرج معه الحسين بن زيد بن علي ما لفظه: وكان الحسين هذا يلقب ذا الدمة لكثرة بكائه عليه السلام. ثم قال: حدثني علي بن العباس المقامي، حدثنا اسماعيل بن اسحاق الراشدي، حدثنا أبو غسان مالك بن اسماعيل النهدي، عن الحسين بن زيد، قال: مررت على عبد الله بن الحسن وهو يصلي، فإشار إلي فجلست، فلما صلى، قال: يا ابن أخي إن الله قد وضعك في موضع لم يضع فيه أحداً إلا من هو مثلك، فانك قد أصبحت في حادثة سنك وشبابك يتدرك الخير والشر كلاهما يسرعان إليك، فإنا تسعد حتى نرى فيك ما يشيد شرفك، فذلك السعادة التامة. والله لقد توالى لك آباء ما رأيت فينا ولا في غيرنا مثلهم، إن أدناهم للذي لم يكن فينا مثله. أبوك زيد لا والله ما كان فينا مثله، ثم كلما رفعت أباً فهو أفضل. ثم ساق أبو الفرج رواية أخرى مثل الأولى، وكفى به

شاهداً لزيد بن علي من عبد الله بن الحسن المسمى بالكامل لعلهم وكرمه وما جمع من خصال الشرف والفضل .

ومن ها هنا تعرف أن اسناد الامام زيد بن علي اصح الاسانيد ، كما -يأتي التنبيه عليه . وقال في « مشكاة الانوار » للديلمي رحمه الله وروى عن بعضهم ، قال أبو جعفر وأشار الى زيد بن علي ، وهو مقبل : هذا سيد أهل بيته والمطالب باثرهم لقد انجيت أم ولدك يا زيد . وعن جابر الجعفي قال : سمعت أبا جعفر وقد نظر الى أخيه زيد بن علي قتل هذه الآية : « فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وقتلوا » الآية وقال هذا والله من أهل ذلك . وعنه أيضاً قال : سألت محمد بن علي عن أخيه زيد ، فقال : سألتني عن رجل مليء إيماناً وعلماً من أطراف شمره الى قدمه ، وهو سيد أهل بيته . وعن عباد بن صهيب عن جعفر بن محمد قال : دخل زيد بن علي على أبي جعفر فلما رآه تلا هذه الآية « يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله » الآية ، قال : أنت والله يا زيد من أهلها ولك والله شرفها . اهـ .

وقال الحاكم بن كرامة في « جلاء الأبصار » : وعن محمد بن زيد قال : بعث أبو حنيفة رحمه الله الى زيد بن علي عليها السلام بهال ، وقال : استعن به على ما أنت فيه . وعن فضيل ابن الزبير قال : كنت رسول زيد بن علي الى أبي حنيفة ، فسألني من يأتيه من الفقهاء ، فقلت : سلمة بن كهيل ويزيد بن أبي زياد وهرون بن سعد وأبو هاشم الرماني وحجاج بن دينار وغيرهم كثير . وعن شعبة قال : سمعت الأعشى يقول : والله لولا ضلالة بني لخرجت معه ، والله ليخذلنّه والله ليمسكّنّه كما فعلوا بجده وعمه . وعن عتبة بن اسحاق السلمي قال : كان منصور ابن المعتز يدور على الناس يأخذ البيعة لزيد بن علي . وعن ليث قال : جاءنا منصور يدعونا الى الخروج مع زيد بن علي . وعن حماد بن زيد وذكر سفيان الثوري فقال : كان ذلك زيدا . وعن أبي معاوية وذكر عنده سفيان فقال : نحن أعرف بهذا منك ، كان سفيان من هذه الشيعة وكان منصور يأخذ البيعة لزيد بن علي . وذكر السيد أبو طالب بإسناده عن أبي عوانة قال : كان سفيان زديداً ، وكان اذا ذكر زيد بن علي يقول : بذل مهجته لربه ، وقام بالحق لخالفه ، ولحق بالشهداء المرزوقين من ابائهم . وقال أبو عوانة كان زيد بن علي يرى الحياة غراماً ، وكان ضحيراً بالحياة . وعن الواقدي قال : كان سفيان زديداً . وعن النضر بن حميد الكندي

قال : شهدت سعد بن إبراهيم بالمدينة حين نفي اليه زيد بن علي عليه السلام ، فكسى واشتد حزنه واشتد جزعه وتخلّف في منزله يمزى بعد سبعة أيام ، فسمعته يقول : ما خلف مثله . وعن الصادق - يعني جعفر بن محمد - رحمه الله : عمي زيد خرج علي ما خرج عليه آبؤه ، ووددت اني استطعت أن أصنع كما صنع عمي ، فأكون مثل عمي ، من قتل مع زيد كمن قتل مع الحسين بن علي عليه السلام . ١٥١ .

وروى صاحب كتاب « المحيط » بإسناده الى أبي القاسم عبد العزيز بن اسحاق بن جعفر المعروف بابن البقال الزيدي ، قال حدثنا أحمد بن حمدان بن الحسن ، حدثنا محمد بن الازهر ، حدثنا يحيى بن المساور الهمداني ، قال : قال لي الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب الشهيد صاحب « فتح » عليه السلام : يا أبا زكريا كل مجاهد منا في سبيل الله الى يوم القيامة ، ففي ميزان صاحبكم زيد بن علي ، فتح - والله - زيد ابن علي باب الجنة وقال ادخلوها بسلام آمنين .

وروى صاحب « المحيط » أيضاً بإسناده الى عمرو (١) بن عبد الغفار الفقيمي ، قال سمعت الحسين بن علي المقتول بفتح يقول : من قام فينا أهل البيت داعياً الى الله عز وجل والى كتابه والى جهاد أئمة الجور فهو من حسنات زيد بن علي ، فتح - والله - لنا زيد بن علي باب الجنة ، وقال ادخلوها بسلام آمنين . وروى بإسناده أيضاً الى جعفر بن محمد الصادق ، قال : سمعت عمي زيد بن علي - وكان بالقرآن علماً - قال : قال الله تعالى : « وجعلنا كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون » قال : نحن العقب وفيها الكلمة ، ولو ضلت الأمة بأسرها لم يوجد الحق الا معنا وفيها . ١٥٢ . وأشار الحسين بن علي الفخري عليه السلام بقوله : فتح - والله - لنا زيد بن علي باب الجنة ... الخ ... الى ما أصيب به أهل البيت بعد مقتل الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام ، وعدم قدرتهم على القيام والدعاء الى الله تعالى ، واضطهاد شيعتهم واستضعافهم مع شدة شكيمة بني أمية وقوة سلطانهم ، حتى نمش الله الدين بقيام الامام زيد بن علي وتوالى بعده قيام الأئمة من أولاد البطنين ، فكان قيامه فتحاً لباب الجهاد وارغماً لارباب الظلم والعدا . فيكون قول الفخري عليه السلام فهو من حسنات زيد بن علي ، من باب « من سنّ سنة حسنة

(١) وفي رواية عمر بن العيينة المهمة .

كان له ثوابها وثواب من عمل بها الى يوم القيامة » الحديث أو معناه ، وقد ورد في الجهاد من الكتاب والسنة مالا يخفى أمره .

قال العلامة الديلمي في « مشكاة الأنوار » عند الكلام على جهاد الامام زيد بن علي وبيان فضل الجهاد ما لفظه : روى صاحب كتاب « التقيّة والنقي » باسناد الى خالد بن صفوان ، قال : سمعت زيد بن علي يقول : أيها الناس عليكم بالجهاد فانه قوام الدين ، وعمود الاسلام ، ومنار الايمان ، واعلموا انه ما ترك قوم الجهاد قط إلا حقروا وذلوا ، إلى آخر ما ذكر ، ثم قرأ « الفاتحة » إلى قوله : « الصراط المستقيم » قال : والصراط المستقيم : هو دين الله وسنانه وقوامه الجهاد ، ثم ذكر ما نزل من القرآن في فضل الجهاد وأهله من أول القرآن إلى آخره . قال الديلمي : إذا ثبت هذا ، فاعلم انه ما من سورة من أول القرآن إلى آخره إلا وفيها فضل المجاهد على القاعد ، إما مظهراً أو مضمراً . فمن « الفاتحة » ما تقدم ، ومن سورة البقرة قوله : « والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس » قال زيد بن علي : حين البأس حين يسمع وقع السيوف في جهاد العدو ، وقوله تعالى : « ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله » الآية وغيرها ، ومن آل عمران قوله تعالى : « ويقتلون الذين يأمرون بالقسطن من الناس فبشرهم بمذاب أليم » الآية قال زيد بن علي عليه السلام : أي بالعدل . وقوله تعالى : « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » قال زيد بن علي : فهذا موضع الترغيب ومن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فليس من خير الأمة ، ثم ساق رحمه الله الآيات وأردفها بالأحاديث إلى أن قال : عنه صلى الله عليه وآله وسلم « أقرب الناس موقفاً مني يوم القيامة بعد حمزة وجعفر وعلي من خرج بسيفه على إمام جائر وقاتل قاتل » وهذا الحديث يدل على أن بعد حمزة وجعفر وعلي والحسين بن علي زيد بن علي أقرب الناس إليه صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو المقصود . وأنشد عبد الله بن المبارك في « طرموس » هذه الأبيات حال جهاده وأنفذها إلى الفضيل بن عياض وهو في « مكة » .

يا عابد الحرمين لو أبصرتنا	لعلت أنك في العبادة تلعب
من كان يخضب خده بدموعه	فنجورنا بدمائنا تنخضب
أو كان يتبع خيله في باطل	فخيولنا يوم الصبيحة تبع

ريح العير لكم ونحن عيرنا ريح السنايك والغبار الاطيب
ولقد آتانا عن مقال نبينا قول صحيح صادق لا يكذب
لا تستوي وغبار خيل الله في أنف امريء ودخان نار تلهب
هذا كتاب الله ينطق بيننا ليس الشهد بيت لا يكذب

قال الراوي : فلما بلغتني : فضيلاً ، قرأ وبكى كثيراً . انتهى المراد من « المشكاة » . وروى هذه الأبيات أبو الفنائم النرسي الحافظ في « الأربعين » التي جمعها فقال : الحديث الثاني عشر في الجهاد ، أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب الشيباني لفظاً ، قال : أُمي علينا أبو محمد عبد الله بن سعيد بن يحيى القاضي بنصيين حفظاً ، قال : أُملاء علي بن محمد بن ابراهيم ابن أبي مَكِينَةَ البهراني من كتابه بحب سنة ست وثلاثين ومائتين ، قال : أُمي علي عبد الله بن المبارك هذه الأبيات بطرسوس وودعته بالخروح للحج ، فأفذهما معي إلى الفضيل بن عياض ، وذلك في سنة سبع وسبعين ومائة ، وذكر الأبيات إلا أنه قال : رجع السنايك ، وذكر بعدم حديث أبي هريرة بأسناده اليه وهو : « أن رجلاً قال : يا نبي الله علمني عملاً أتال به ثواب الله ، فقال له النبي ﷺ : هل تستطيع أن تصلي فلا تفتر ، وتصوم فلا تفطر ، فقال : يا نبي الله أنا أضف من أن أستطيع ذلك ، فقال : والذي نفسي بيده لو طوقت ذلك ما بلغت فضل المجاهدين في سبيل الله ، أما علمت أن فرس المجاهد ليستن في طولها فيكتب الله له بذلك حسنات » . ١ هـ .

ومما رواه الديلمي للإمام زيد بن علي أنه لما جرى بينه وبين هشام كلام خرج عليه السلام وهو يقول :

حكم الكتاب وطاعة الرحمن فرضاً جهاد الجائر الخوان
كيف النجاة لأمة قد بدلت ما جاء في الفرقان والقرآن
فالسرعون إلى فرائض ربهم برئوا من الآثام والعدوان
والكافرون بحكمه وبفرضه كالساجدين لصورة الأوثان

وأما الأحاديث والبشائر الواردة فيه عن جده المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم فهي كثيرة قد وشحت بها الدفاتر ، ونقلها عن الأول الآخر ، وسارت مسير الشمس في كل بلدة ، وهبت هبوب الريح في البر والبحر . فمنها ما ذكره الحافظ السيوطي في « الجامع الكبير »

في مسند حذيفة بن اليان من قسم الأفعال ما لفظه : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نظر يوماً إلى زيد بن حارثة وبكى ، وقال : المظلوم من أهل بيتي سمي هذا ، والمقتول في الله والمصلوب من أمتي سمي هذا ، وأشار إلى زيد بن حارثة ، ثم قال : أدن مني يا زيد - زادك الله حباً عندي - فانك سمي الحبيب من ولدي زيد » أخرجه ابن عساكر ، وفيه نصر بن مزاحم ، قال في « المغني » : رافضي جلد تركوه . ١٥ .

قلت : قد تقدم في ترجمة نصر من الكلام ما يدل على ثقته وجلالته وبرائه مما غمز به فليراجع .

قال الشارح الحافظ أحمد بن يوسف رحمه الله بعد الكلام على توثيق نصر الراوي لهذا الحديث ، وذكره النظار فيمن تكلم فيه أهل الجرح والتعديل ، بغير حجة ما لفظه : وما يمنع أن يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رجل من أهل بيته : جاعد الظالمين ، وسلك سبيل الحق المبين من الأئمة المهتدين المهادين ، وأجمع على جلالته طوائف المسلمين على اختلاف آرائهم وتشتت أهوائهم ، مثل هذا المقال وأبلغ منها ^{مستط} ، وقد أعلم الله سبحانه وتعالى رسوله ﷺ بما هو كائن إلى يوم القيامة ، كما ذكره السيوطي وغيره من أهل العلم وقوله ﷺ لملي كرم الله وجهه : « انه يقتله أشقى الآخرين لعنه الله » وقوله لعار رضي الله عنه : « قتلك الفئة الباغية » ، وأمره لملي عليه السلام : « قتال الناكثين والقاسطين والمارقين » إلى غير ذلك انتهى المراد .

قلت : وكما ورد عن حذيفة بن اليان ^(١) من الملاحم ^(٢) والحوادث المستقبلية التي تلقاها عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ورواها أهل الصحاح وغيرهم .

ومنها ما رواه الديلمي في « مشكاة الأنوار » والامام المهدي لدين الله محمد بن المطهر في « المنهاج الجلي » والحاكم في « جلاء الأبصار » والامام أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني في « الأمالي » بسنده إلى زاذان يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « الشهيد

(١) اسم اليان : حبيل بالتصغير واليان لقبه أبو كنية حذيفة أبو عبد الله العيسى بفتح العين وسكون الياء .

جميع مملوكة وهي الرقة العظيمة
منها ما رواه الديلمي في « مشكاة الأنوار »
والامام المهدي لدين الله محمد بن المطهر في « المنهاج الجلي »
والحاكم في « جلاء الأبصار » والامام أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني في « الأمالي »
بسنده إلى زاذان يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « الشهيد

من ذريتي القائم بالحق^(١) من ولدي المصلوب بكفارة كوفان^(٢) امام المجاهدين وقائد الفر المحجلين يأتي يوم القيامة وأصحابه تتلقاهم الملائكة المقربون ينادونهم ادخلوا الجنة لا خوف عليكم ولا أنتم تحزنون .

ومنها ما رواه الديلمي في « المشكاة » والحاكم في « جلاء الابصار » والامام المهدي في « المنهاج الجلي » من طريق أبي جعفر الباقر ، قال : قال رسول الله ﷺ للحسين بن علي عليها السلام : « يا حسين يخرج من صلبك رجل يتخطى هو وأصحابه يوم القيامة رقاب الناس غراً محجلين يدخلون الجنة بغير حساب » .

ومنها ما رواه الامام المهدي في « المنهاج » عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « يقتل رجل من أهل بيتي فيصلب لا ترى الجنة عين رأت عورته » . وروى الديلمي أيضاً والمهدي في « المنهاج » وصاحب « هداية الراغبين »^(٣) والحاكم في « جلاء الأبصار » عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يقتل رجل من ولدي يقال له زيد بموضع يعرف بالكفارة يدعو الى الحق يتبعه عليه كل مؤمن » .

وأما الآثار الواردة فيه عن جده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهم السلام ، فمنها : ما رواه الامام المهدي في « منهاجه » والديلمي في « المشكاة » وغيرها من طريق حبة العُرني ، قال : « كنت مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنا والأصمغ بن نباتة في الكناسة في موضع الجزارين والمسجد والخناطين وهو يومئذ صحراء^(٤) - يريد المسجد الاعظم - فما زال يلتفت الى ذلك الموضع ويكي ، بكاءً شديداً ، ويقول : بأبي بأبي ، فقال الأصمغ : لقد بكيت والتفت حتى بكت قلوبنا وأعينا والتفت فلم أرَ أحداً ، فقال : حدثني خليتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن جبريل عليه السلام عن الله عز وجل أنه : « يولد لي مولود ما

(١) في بعضها والقائم بالعطف .

(٢) الكفارة بالقسم : كفارة او موضع بالكوفة . اهـ . قاموس .

(٣) هداية الراغبين للسيد الهادي بن ابراهيم الوزير .

(٤) حبة بفتح أوله وباء موحدة ثقيلة بن جوين بضم الجيم مصغراً والعُرني بضم الهيملة وفتح الزاء بعدها نون ثم ياء وكان غالباً في التشيع من الثانية وأخطأ من زعم أن له صحبة مات سنة ست وقيل تسع وسبعين .

ولد أبواه بعد ، بلى الله عز وجل غضبان لله تعالى وراضياً عنه على الحق حقاً حقاً ، على دين جبريل وميكائيل ومحمد عليهم السلام ، وإنه يمثل به في هذا الموضع "مثلة" ما مثل بأحد قبله ولا يمثل بأحد بعده ، صلوات الله عليه وعلى روحه وعلى الأرواح التي تتوفى معه ، والدعاء الذي في آخر الحديث يحتمل أن يكون مرفوعاً وأن يكون المتكلم به أمير المؤمنين الراوي . والله أعلم .

ومنها ما رواه الامام المهدي في « منهاجه » عن محمد بن الحنفية رضي الله عنه ، أنه مر بأزائه زيد بن الحسن فرفع النظر اليه وصوبه ثم قال : ليقتلن من ولد الحسين رجل يقال له زيد ، وليصلبن بالعراق . من نظر الى عورته فلم ينصره اكبه الله عز وجل على وجهه في النار .

وروى الديلمي في « المشكاة » قال بالاسناد الموثوق به : أن علياً عليه السلام خطب بالكوفة وذكر أشياء ، حتى قال : يملك هشام تسع عشرة سنة ، وتواربه أرض رصافة رُصفت عليه بالنار . مالي ولهشام . جبار عنيد قاتل ولدي الطيب الطيب لا تأخذه رحمة ، فيصلب ولدي « بكناسة الكوفة » . زيد في الدرجات الكبرى من الدرجات العلى ... الى آخر كلامه .

ورواه أيضاً أبو العباس الحسني في « المصابيح » . أخبرنا علي بن الحسين بن سليمان البجلي ، قال : ثنا أبو الحسن أحمد بن صالح الضميري ، قال : ثنا أحمد بن زنبور المكي ، قال : ثنا سفيان بن عينية ، قال : ثنا جعفر بن محمد ، عن أبيه عن جده علي بن الحسين ، عن الحسين ابن علي أن أمير المؤمنين خطب على منبر الكوفة وذكر بقية الحديث . ورواه أيضاً المنصور بالله في كتابه « الشافي » وفيه آثار أخر عن أمير المؤمنين تركنا نقلها اختصاراً .

وأما الآثار الواردة فيه عن جده الحسين بن علي عليها السلام ، فمنها ما أخرجه أبو طالب في « الامالي » باسناده الى أبي حفص المكي ، قال : لما رحل الحسين بن علي عليها السلام من المدينة الى الكوفة ، سرت معه فقلنا ماء من مياه بني سليم ، فأمر غلامه فاشترى شاة فذبحها ، فجاء صاحبها فلما رأى هيئة الحسين وأصحابه رفع صوته ، فقال : أعوذ بالله وبك يا ابن رسول الله . هذا اشترى شاتي وذبحها ولم يدفع الي الثمن ، فغضب الحسين غضباً شديداً ودعا غلامه فسأله عن ذلك ، فقال : قد والله يا ابن رسول الله أعطيتهم ثمنها وهذه البينة ، فسألهم الحسين فشهدوا أنه قد أعطاه ثمنها ، وقالت البينة أو بعضهم : يا ابن رسول الله رأى هيثمك فصاح اليك لتعوضه ، فأمر له الحسين بمعروف ، فقال علي بن الحسين : ما امك

يا أعرابي ، فقال زيد ، فقال : ما بالمدينة أكذب من رجل اسمه زيد وكان بالمدينة رجل يسمى زيداً يبيع الخمر - بضمين وخاء المعجمة - قال : فضحك الحسين عليه السلام حتى بدت نواجذه ، ثم قال : مهلاً يا بني لا تعيره باسمه ، فإن أبي عليه السلام حدثني أنه سيكون منا رجل اسمه زيد ، يخرج فيقتل فلا يبقى في السماء ملك مقرب ولا نبي مرسل إلا تلقى روحه ، يرفعه أهل كل سماء إلى سماء . فقد بلغت . (١) يبعث هو وأصحابه يتخللون رقاب الناس يقال هؤلاء خلف الخلف ودعاة الحق . اه .

وأما الآثار الواردة من أبيه زين العابدين وأخيه محمد الباقر وابن أخيه جعفر بن محمد وابن عمه عبد الله بن الحسن ؛ فقد تقدم في أثناء الترجمة ذكر ما ورد عن كل منهم . وروى أيضاً الامام أبو العباس **الحسين** في « المصاييح » عن شيخه الحافظ إمام أهل الجرح والتعديل عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي بإسناده عن خالد بن بكير (٢) بن اسماعيل مولى آل الزبير ، قال : ذهبت مع عمي محمد بن اسماعيل إلى « الكناسة » فرأيت زيد بن علي مصلوباً عرباناً ، فقال لي عمي : اشهد يا بني اني كنت عند علي بن الحسين ، وزيد يومئذ صغير بلعب مع الصبيان فكبا لوجهه قد ممي ، فقام إليه أبوه علي بن الحسين فزعاً يمسح الدم عن وجهه ، فقال : أعينك بالله أن تكون المصلوب بأرض العراق ، انا كنا نتحدث أن رجلاً منا يقال له زيد يصاب في أرض العراق في سوق من أسواقها ، من نظر إلى عورته متعمداً أصلى الله وجهه النار . اه .

الفصل الثاني في ذكر من روى عنه والآخذين منه وما يتصل بذلك .

قال الشيخ العالم الزاهد القاسم بن عبد العزيز بن اسحاق بن جعفر البغدادي رحمه الله تعالى : كان زيد بن علي شامة أهل زمانه ، وجوهرة أقرانه ، وامام أهل بيت النبوة في وقته ، عليهم السلام يعرف في وقته بحليف القرآن ، له في الزهد والكرم ومحاسن الأخلاق

(١) يعني روحه اخبار عن المستقبل بالماضي كقوله تعالى : « وسبق الذين اتقوا » . من هامش « الامالي » .

(٢) هكذا صحح عند القراءة على سيدنا العلامة الصفي احمد بن محمد السياغي رحمه الله وعند القراءة على الامام المتوكل على الله يحيى بن محمد حميد الدين حفظه الله . اتفقت النسخ على ما في الاصل بكير بن اسماعيل . وعبارة الكتاب بقية التارخ انتهى من خط سيدي العلامة عبد الله بن ابراهيم حفظه الله .

ما ليس لغيره من أهل زمانه ، فتح الله عليه بالمسلم بعد أن أخذ منه عن جماعة من فضلاء الأمة ، كآبيه الامام زين العابدين علي بن الحسين عليها السلام ، وجابر بن عبد الله الانصاري الصحابي ، ومحمد بن اسامة بن زيد ، وغيرهم من أبناء الصحابة ، وفتح عليه باعظم مما أخذ من الثقات حتى قال أخوه الباقر عليه السلام : والله لقد أوتي أخي زيد علما لدنيا فأسأله فإنه يعلم ما لا نعلم .

وتلامذة زيد بن علي عليه السلام أولاده السادة الأبرار :

عيسى بن زيد ، ومحمد بن زيد ، وحسين بن زيد ، ويحيى بن زيد . فميسى بن زيد الأوحـد أخذ عنه سفيان الثوري ، وكان زاهداً أهل زمانه ، وهو جد العراقيين . ومحمد بن زيد جد الذين ينادون بالمعجم . وحسين بن زيد جد المشهورين من ذرية زيد بن علي . ويحيى بن زيد هو القائم بالامامة بعده . وأصحاب زيد الذين أخذوا عنه العلم جماعة كثيرة فالشهور منهم : منصور بن المعتمر (١) أحد دعائه ، وكان فقيها ورعا محدثا .

قلت : وقد احتج به البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ورووا عنه . ١٠١ هـ . وهارون (٢) بن سعد المجلي كذلك .

قلت : وهو من شيوخ مسلم ، ومعاوية بن اسحاق بن زيد بن حارثة (٣) كذلك . ونصر بن خزيمة ، ومعمر بن مثنى الهلالي كذلك ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى صاحب رسالته التي كان يدعو إليها ، وقيس بن الربيع ، وكان فاضلا ورعا ، والفقيه النعمان

(١) منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي ، أبو عتاب ، بشتاة ثقيلة ثم موحدة ، الكوفي ، ثقة ثبت ، وكان لا يدلس ، من طبقة الاعمش ، مات سنة ١٣٢ هـ . « تقريب التهذيب »

(٢) هارون بن سعد المجلي ، أو الجعفي الكوفي الاعور ، صدوق روي بالرفض ، ويقال : رجع عنه من السابعة . ١٠١ هـ . « تقريب »

(٣) الانصاري استشهد مع الامام عليه السلام وصلب معه . وليس يزيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فاعرف ذلك موقفا ان شاء الله تعالى . ١٠١ هـ . من خط القاضي العلامة أحمد بن ناصر ، ومحمد بن عبد الحق الخلفي .

ابن ثابت المعروف بأبي حنيفة ، وله فضائل جمة ، وسلمة بن كهيل^(١) كذلك ، وأبو حجية^(٢) الأجلح بن عبد الله الكندي ، وأبو الجارود^(٣) زياد بن عبد الله الخزازي^(٤) العابد ، وسليمان بن مهران الأعشى^(٥) ، وهو رأس المحدثين وأهل الفقه وكان له اختيارات كثيرة ، وسفيان بن السمط كذلك ، وهو الذي روى عن جعفر الصادق أن زياداً لم يخرج لجهاد هشام بن عبد الملك حتى رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام ، يقول له : يا يزيد جاهد هشاماً ولو بنفسك ، وزيد بن الأغمطي وكان فاضلاً ناسكاً .

قلت : وقد روى له الترمذي ، واسحاق بن راهويه وابن المديني ، ونصر الوشاء . قال القاسم بن عبد العزيز : وهو الذي روى مناظرة زيد بن علي عليها السلام للزنديق عند هشام بن عبد الملك ، والسيدان عبيد الله وعبد الله ابنا محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، وكانا آية زمانها ، ومعمّر وسعيد ابنا خثيم وكانا ممن شهد مقتل زيد بن علي عليه السلام ، وجاهدا معه وكانا محدثين فاضلين ، وأبو الزناد الموحج بن علي كذلك ، وعلي ابن صالح ، والحسن بن صالح وكلاهما مشهوران من كبار العلماء ، ولهما اختيارات خاصة ، والحسن بن صالح وهو المعروف بابن حي الذي انتسبت اليه الصالحية من الزيدية ، ومحمد بن الفرات الجرمي وكان محدثاً فاضلاً ، والقاسم بن أرقم كذلك ، والحيثم الطهوي الذي حدث عنه كبار أهل الكوفة ، وعبد الله بن الزبير عم أبي أحمد الزيري ، والفضيل بن الزبير الريشاني عم أبي أحمد الزيري ، صاحب دعوة زيد بن علي إلى العلماء ، وعيسى بن أبي فروة وكان ناسكاً فاضلاً ، وعمرو بن خالد وهو أبو خالد الواسطي - حدث عنه الثقات ، وهو كثير الملازمة لزيد بن علي عليها السلام ، وهو الذي أخذ أكثر الزيدية عنه مذهب زيد بن علي عليه

(١) الحفري أبو يحيى الكوفي ، ثقة من الرابعة . ١٠١ هـ . « تقريب »

(٢) في « التقريب » أجلح بن عبد الله بن حجية بالمهمة والجمع مصغراً ، يكنى أبا حجية الكندي ، يقال اسمه يحيى ، صدوق ، شيعي من السابعة مات سنة ١٤٥ هـ . ١٠١ هـ .

(٣) أبو الجارود زياد بن المنذر الحارثي العابد هكذا صحح في نسخة سيدي يحيى بن الحسين . ١٠١ هـ .

(٤) نسخة : الحارثي .

(٥) في « التقريب » الأعشى ثقة حافظ عارف بالقرآن ورع لكنه يدلّس مات سنة ١٤٧ هـ أو ثمان وكان مولده أول سنة ٦١ هـ . ١٠١ هـ .

السلام ، ورجحوا روايته على غيره ، ومحمد بن سالم وله فضائل حجة ، وسورة بن كليب وكان ثقة زيد في أكثر أموره ، ومظهر السمار وكان فاضلا ورعا ، وسالم السلولي كذلك وهو الذي خرج زيد بن علي من داره يوم قتل عليه السلام ، والقاسم بن كثير الفاضل العابد ، والوليد ابن يعلى كذلك ، وكان حسن الصوت بالقراءة حتى انسه كان يمشع لقراءته قلوب العصاة ، وكانت تمجيداً لقراءته ، وحسان بن فايد الباقي وكان فاضلا شجاعا في الجهاد ، ومحمد بن الحجاج البجلي كذلك ، وعمره بن ^{عمر} ~~عمر~~ النخعي ، وعمر بن جيلة الاشجعي ، وعمر بن يحيى ابنا الزرقان المالكيان من خيار الكوفيين ، وخليفة بن حسان الخثعمي وله اختيارات ، وخباب السلمي ، وحمزة بن منصور ، وسالم بن أبي حمزة الشمالي وثابت بن أبي صفية ، والاشعث بن أبي صفية ، والاشعث عم سعيد بن خثيم ، وخباب بن زيد بن معتب وكان فاضلا وشهد مع زيد مقتله ، وعبد السلام بن ميمون البجلي وشهد معه أيضاً ، وسلمة بن ثابت الليثي ، وأبو سعيد اسماعيل الفزاري الطحان وكان فاضلا ، وصالح بن ذبيان المكنى بابي ثملة الأبار ، ورجاء بن هند البارق ، وأبو الصبار العبدي ، ومحمد بن عبد الله الرصافي وكان فاضلا نبلا ، والازهر بن الوزع المرادي كذلك ، وعامر بن الربيع العذري وكان أيضاً بطالا شجاعا ، وعصير بن سلمة بن ثابت الليثي ، ونعيم بن ^{علي} ~~علي~~ حدان ، وأبو لهمم الوالي من خيار الكوفة ، وعبيد بن جند البارق ، وزباد بن درهم وكان فاضلا وحازم كذلك ، وسالم بن السري الجعفي ، ومساور بن حديد العامري ، والصلت بن الحرث بن إياس الجعفي ، وإبراهيم بن نعيم العبدي ، وعبد الله بن سليمان الحضرمي ، وشاكر بن عبد الله ، وعثمان بن عائشة ، والشهاب بن عبد الله البارق ، وعبد الله بن عثمان الفهدي ، وقاسم بن عبد الرحمن الصهباني ، وعيسى بن عنبس ^{عبد} ~~عبد~~ عبد السلام بن ميمون ، وعبد العزيز بن أبي عثمان البارق ، ونوح ، ومنصور ، وحمزة بن أبي حمزة الشمالي ، وأبو عبيدة عباد الأحول الهمداني ، وعمر بن صالح الاشجعي ، وعبد الله بن عثمان الاشجعي .

فهؤلاء المشهورون من تلامذة زيد بن علي واتباعه عليه السلام ، وكلهم فضلاء ، أهل نسك وعبادة ، ولكنهم بعد قتله وظهور بني مروان عليهم خسلوا ^(١) في الأرض ، ومنهم من قتل مع زيد ، ولم يشتهر منهم بعد زيد في الأخذ منه إلا أقلهم ، كمنصور بن المعتز ، وأبي

(١) نقل من باب قدمه في شامل اي ماقط . ١ هـ . « مصباح »

الجارود وهو الذي تنسب اليه الجارودية من الزيدية ، وهارون بن سعد العجلي ، والحسن ابن صالح ، وأخيه علي بن صالح ، وهاثم بن البريد^(١) ، وعبد الرحمن ابن أبي ليلى ، وزيد اليامي ، وسلة بن كهيل ، وعمر بن خالد الواسطي ، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي ، وأبو الزناد الميوسي بن علي ، وسليان الاعمش ، والجلح الكندي ، ومعمّر ، وسعيد ابن^{عليه السلام} خثيم الهلاليان ، وشعبة بن الحجاج ، وقيس بن الربيع ، وسفيان بن أبي السمط ، ومحمد بن الفرات الجرمي ، وفضيل بن الزبير ، وعبد الله بن الزبير ، وسالم بن أبي حفصة ، وعبد الله بن عتبة .

ومن السادة أولاده المقدم ذكرهم والسيد الإمام عبد الله بن الحسن بن الحسن وكان ممن يفضلوه ويمتد امامته . ومن قوله رضي الله عنه: العلم بيننا وبين الناس علي بن أبي طالب ، والعلامة بيننا وبين الشيعة زيد بن علي عليه السلام فمن تبعه فهو شيعي ومن لم يتبعه فليس بشيعي . وهو أخذ العلم عن أبيه وعن جماعة من أبناء الصحابة ، ثم أولاده الأئمة الأعلام النفس الزكية محمد بن عبد الله ، والنفس الرضية إبراهيم بن عبد الله ، والسيد ادريس بن عبد الله ، والإمام يحيى بن عبد الله ، والسيد موسى بن عبد الله ، كلهم أخذوا العلم عن أبيهم ، وعن بعض أصحاب زيد ، وعن أبناء الصحابة ، والإمام الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن ابن الحسن بن علي بن أبي طالب ، والسيد أخوه الحسن بن علي ، والإمام القاسم بن إبراهيم ابن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، والسيد أخوه الإمام محمد ابن إبراهيم ، والسيد أحمد بن عيسى بن زيد ، والسيد الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي ، والسيد القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، ومحمد بن محمد بن زيد ، ويحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد .

فمن هؤلاء من روى عنه محمد بن النصور المرادي جامع علوم آل محمد الرسول . وأعظم من روى عنه ، منهم القاسم بن إبراهيم ، وأحمد بن عيسى بن زيد ، والحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد ، فهؤلاء الذين صار الكوفيون على مذهبهم حتى انتشر اليهم مذهب الهادي والمؤيد بالله في آخر الزمان بعد خمسمائة و شيء ، والهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن

(١) صوابه محمد بن عبد الرحمن .

ابراهيم أخذ العلم عن جده القاسم^(١) بن ابراهيم ، ثم اختار اختيارات كثيرة فصارت زبديـة الحجاز واليمن على مذهبه ومذهب جده القاسم ثم أخذ ولده^(٢) المرتضى محمد بن يحيى العلم ودخل بلاد العجم وجيلان ودبلان ، وأخذ عنه السيد أبو العباس أحمد بن ابراهيم الماروني^(٣) ، والـفقيه الفاضل علي بن بلال صاحب « الوافي » .

ثم اشتهر مذهب الهادي ، والقاسم ، ببلاد العجم ثم أخذ الامام المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن هارون ، وأخوه السيد أبو طالب ، عن السيد أبي العباس ، وصاحب « الوافي » مذهب الهادي والقاسم ، وما رويـه عن آل الرسول ثم اختار المؤيد بالله اختيارات تخالفها ، فمال كثير من الزبديـة اليها في بلاد العجم والكوفة والحجاز واليمن ، وكان الامام الناصر لدين الله الحسن بن علي الاطروش صاحب الجيل والدليل قد أخذ العلوم عن محمد بن منصور عن آل الرسول ، ثم اختار اختيارات كثيرة فصار أهل الجيل لا يرون خلاف ما اختاره رأياً ، ومذهبه عند أصحابه مشهور لا يختلف فيه اثنان ومسنده ظاهر ، وكذلك مذهب القاسم والهادي والمؤيد بالله عند اتباعهم أشهر من الشمس في اليوم الصاحي ، سواء أسند أم لم يسند ، وأولاد جعفر الصادق وأولاد أولاده كانوا على رأي زيد بن علي عليه السلام .

ومنهم من خرج على الفاطمة للجهاد كـمحمد بن جعفر الصادق ، وعبد الله بن جعفر ، وكزيد بن موسى بن جعفر ، وغيرهم من الأئمة السادة ، وكان أكثر الفقهاء في الصدر الذي فيه زيد بن علي عليه السلام على رأيه ثم بعده كذلك . فأبو حنيفة من رجاله واتباعه في كل كتاب من كتب أهل المقالات ، وكذا صاحبه أبو يوسف ومحمد ، والشافعي تلميذ لمحمد بن الحسن الشيباني ، وكان داعياً ليحيى بن عبد الله بن الحسن الامام في زمن هارون الرشيد ، وشرس عليه بنو العباس لأجل ذلك ، وكذا كانت قراءته^(٤) في غير الفقه على رجلين من

(١) أراد بواسطة ابيه الحسين وعـمه محمد والحسن .

(٢) الداخل بلاد العجم يحيى بن محمد بن يحيى الهادي فاعرف ذلك موافقاً ، وقد نبه عليه الشارح آخر هذا البحث .

(٣) ليس بهاروني وإنما قارب اسماءه في النقل عنه .

(٤) يعني قراءة الشافعي . ١٠١ .

اتباع زيد بن علي ، وهما رجلاً أهل الحق ، أحدهما يحيى بن خالد الزنجي^(١) ، والآخر إبراهيم بن أبي يحيى المدني . وكذا مالك الفقيه كان يفتي من سألَه بالقيام مع محمد بن عبد الله النفس الزكية على المنصور أبي الدوانيق . وشيخه جعفر الصادق في الحديث ، فلا مذهب أقدم من مذهب زيد بن علي عليها السلام ولا أفضل ، وكيف لا يكون كذلك وهو يرويه عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ ليس بينه وبينه إلا رجلان . اهـ . ما ذكره العلامة القاسم ابن عبد العزيز رحمه الله وقدمته على غيره اذ هو أخص ممن عداه معرفة أخبار الإمام زيد بن علي وأصحابه وأهل مذهبه ، الا قوله : ان المرتضى محمد بن يحيى دخل جيلان ودبلان ، فهو سهو أو سقط شيء من الكلام علي فقل كلامه ، بل الذي دخل جيلان ودبلان هو ولد المرتضى ، وهو يحيى ويلقب بالهادي وعنه أخذ أبو العباس والاخوان عليها السلام علي الهادي ، وهو يرويه عن عمه أحمد بن يحيى عن أبيه الهادي الى الحق فاعرف ذلك .

وقال صاحب « الطبقات » رحمه الله : ومن روى عنه عمرو بن خالد ، وهو راوي « المجموعين الفقهي والحديثي » ، وعطاء بن السائب « تفسير القرآن » ، وقطعة في التفسير رواها عنه عبيد الله بن العلى ، و « الرسالة في اثبات الوصية » رواها عنه خالد بن محمد ، وروى عنه خالد بن صفوان كتاب « مدح القلة وذم الكثرة » . اهـ .

وقد جمع الامام الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي الحسيني - الذي أثنى عليه الذهبي في « النبلاء » وغيره - أسماء التابعين الذين رَوَوْا عن الإمام زيد بن علي ، وذكر حديث كل راوٍ نجاء كتاباً مفيداً . قال فيه : وكان زيد بن علي تابعياً ، سمع أبا الطفيل عامر بن واثلة . ثم روى أبو عبد الله الحسيني بإسناده المتصل الى الامام زيد بن علي يقول : « سمعت أبا الطفيل الليثي رضي الله عنه يحدث أبي علي بن الحسين أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو غلام شاب ، قال : وسمعت يحدث عن علي رضي الله عنه ، أنه يقول : « شرّ حجة حجتها الأولون والآخرون ينتهب فيها أحلاس الناس » . وروى أبو عبد الله أيضاً بإسناد متصل الى أمير المؤمنين عليه السلام نحو ذلك ، وزاد « الا أن الفرج عند اعتناقها » وأورده « وعند عراقيها صادرة » .

وروى أبو عبد الله أيضاً بإسناده الى عمار بن الحرث الشاكري ، انه سمع زيد بن علي

(١) اسمه مسلم بن خالد . والزنجي بفتح الزاي لقب به لسواده وقد يسمى بالنقيض لبياضه . اهـ .

يقول : « كان أبي يحج بنا ونحن غلمان ، فرأت أبا الطفيل الكناني يأتيه ويتحدث عنده شيخٌ مٌ عليه مقطعات له ، فسمعتُه يقول : والله لو لم أجد بركة إلا العصا ما فارقتها ، فإن هذا الامر منها بدأ وإن الفرج منها يبدو » . وروى أيضاً بإسناده إلى زيد بن علي ، قال : وكان أبو الطفيل يزور أبي علي بن الحسين ويتحدث عنده ، فسمعتُه يقول سألتني معاوية ، فقال : كيف حبك علياً ، فقلت : **لَمْ يَكُنْ مَوْسَى** موسى ، قال : **فَمَا أَبْقَى** لك الدهر من مثلك ؟ قلت : ما أبقي للشيخ الرقوب والمجوز المقالة (١) .

وذكر من جملة من روى عن زيد بن علي من التابعين جماعة من أهل البيت ، منهم ابراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وأخوه الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، والحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، والحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وأخوه الباقر محمد بن علي . وقال روى عن أخيه زيد بن علي ، وروى عنه أخوه زيد ، وعبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، هؤلاء من أهل البيت عليهم السلام ممن روى عن زيد بن علي . وذكر جماعة من غيرهم ، وذكر أيضاً فيمن روى عنه أبا حنيفة النعمان بن ثابت الفقيه الكوفي ، وأخرج بإسناده إلى أبي حنيفة قال : سمعت زيد بن علي يحدث عن أبيه عن جده أن علي بن أبي طالب « كان يرى أن يفتسل من غسل ميتاً » وهو من أحاديث « المجموع » ، وأورده السيوطي في مسند علي من « جامع الكبير » بلفظ : « الطهارات . ست : من الحنابة ومن الحمام ومن غسل الميت ومن الحجامة والنسل للجمعة والنسل لاميدين » .

وقال شارح « المجموع » السيد الحافظ أحمد بن يوسف : وقد انكر بعض العلماء لقاء أبي حنيفة لزيد بن علي ، زاعماً أن أبا حنيفة لم يدخل الكوفة وقد كان أبو حنيفة كوفياً وبها نشأ ويقال له فقيه المراء ، وما منع أن يتفقا جبهة إلا سلطان بني أمية يومئذ وقد اتفقا على خفية . اهـ .

(١) المقالة هي التي لا يمشي لها ولد . اهـ .

قُلْتُ : ووجدت في تاليف « المجموع » عن السيد الخافظ يحيى بن الحسين بن المؤيد بالله محمد بن القاسم رحمه الله أن أبا حنيفة من تلامذة زيد بن علي ، وأن مدة قراءته عليه سنتان . اهـ . وما نقل عن القاسم بن عبد العزيز والشريف أبي عبد الله الحسيني دليل على صحة ذلك . والله أعلم .

وأما علماء الحديث ممن تكلم على الرجال جرحاً وتمديلاً فجمعون على جلالته وإمامته ومعتفون بثقته وأمانته . ولنورد كلام الخافظ المزي في « تهذيب الكمال » ولفظه : زيد بن علي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبو الحسين المدني ، أخو محمد بن علي وعبدالله ابن علي وعمر بن علي وعلي بن علي والحسين بن علي ، أمه أم ولد . روى عن أبان بن عثمان بن عفان وعبيد الله بن أبي رافع وعروة بن الزبير وأبيه علي بن الحسين زين العابدين وأخيه أبي جعفر محمد بن علي الباقر . وروى عنه الأجلح بن عبد الله الكندي وآدم بن عبد الله الخثعمي وإسحاق بن سالم وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي وبسام الصيرفي وأبو حمزة ثابت بن أبي صفية الثالي وابن أخيه جعفر بن محمد بن علي الصادق وانه حسين بن زيد بن علي وخالد بن صفوان وأبو سلمة راشد بن سعد الصانع الكوفي وزيد الياامي وذكرياً بن أبي زائدة وزيد بن علاقة وأبو الجارود هزاد بن المنذر الهمداني وسعيد بن خثيم الهلالي ومسيب ابن منصور المشرقي الكوفي وسليمان الأعمش وشعبة بن الحجاج وعباد بن كثير وعبد الله بن عمرو بن معاوية وعبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وعبد الرحمن بن الحرث بن عياش بن أبي ربيعة الخزومي وعبد الرحمن بن أبي الزناد وعبيد الله بن محمد بن عمر بن علي ابن أبي طالب وعبيد بن اصطفي وأبو هريرة عريف بن درهم وعمر بن موسى وأبو خالد عمرو ابن خالد الواسطي وابنه عيسى بن زيد وفضيل بن مرزوق وكثير الثنوا وكيسان أبو عمرة القصار الكوفي ومحمد بن سالم ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري والمطلب بن زياد وأبو الزناد مورج^(١) بن علي الكوفي وهارون بن سعد العجلي وهاتم بن البربد ، ذكره ابن جسان في الثقات ، وقال : رأى جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

(١) والصحيح موج بن علي بفتح اوله ونكون وحيم .

وقال عباد بن يعقوب الرواحني ^(١) عن عمرو بن أبي القاسم قال : دخلت على جعفر بن محمد - وعنده ناس من الرافضة - فقلت : إن هؤلاء يراءون من عمك زيد ، فقال يراءون من عمي زيد ؟ فقلت نعم . قال : برى الله من بري . من عمي زيد ، كان والله أقرأنا لكتاب الله وأفقهنا في دين الله وأوصلنا للرحم ، والله ما ترك فينا للدنيا ولا لآخرة مثله . وقال السدي عن زيد بن علي : الرافضة حُرِّيَّ وحُرْبُ أبي في الدنيا والآخرة . مرقت الرافضة علينا كما مرقت الخوارج على علي عليه السلام . وقال أحمد بن داود الحداني : سمعت عيسى بن يونس وسئل عن الرافضة والزيدية ، فقال : أما الرافضة فأول ما رفضت جاؤوا إلى زيد بن علي حين خرج ، فقالوا : تبرأ من أبي بكر وعمر حتى نكون معك ، فقال : بل أتولاها وأبرأ ممن تبرأ منها . قالوا : إذن نرفضك فسميت الرافضة . قال : وأما الزيدية فقالوا تتولاها وتبرأ ممن تبرأ منها فخرجوا مع زيد بن علي فسميت الزيدية .

وقال خليفة بن خياط : حدثني أبو اليقظان عن جويرية بن أسماء أو غيره أن زيد بن علي قسم على يوسف بن عمر الحيرة فاجازه وأحسن إليه ، ثم شخص إلى المدينة فأتاه ناس من أهل الكوفة ، فقالوا له : ارجع فليس يوسف بشيء ونحن نأخذ لك الكوفة ، فرجع وبإيمه ناس كثير فاقتلوا وقتل زيد فيها - يعني سنة اثنين وعشرين ومائة - . وقال محمد بن سعد : قتل يوم الاثنين لليلتين خلتا من صفر سنة عشرين ومائة ، ويقال سنة اثنين وعشرين ومائة ، وقال غيره : وصلب فلم يزل مصلوبا إلى سنة ست وعشرين فازل بعد أربع سنين وأحرق . وقال أبو بكر بن أبي خثيمة عن مصعب بن عبد الله الزيري : قتل زيد بن علي بالكوفة قتله يوسف بن عمر في زمن هشام بن عبد الملك ، وقتل يوم الاثنين ثلاث ليال خلت من صفر سنة عشرين ومائة ، وهو يوم قتل ابن اثنين وأربعين سنة . وقال أبو بكر بن عبد الله العتكي عن جرير بن حازم : رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كأنه متساند إلى خشبة زيد بن علي - وهو مصلوب - وهو يقول : هكذا تفعلون بولدي .

روى له الترمذي وأبو داود والنسائي في مسند علي وابن ماجه . انتهى كلام المزي .
وذكره الذهبي في « النبلاء » بنحو ما ذكره المزي وزاد ما لفظه : وكان ذا علم وجمالة

(١) الرواحني في « الجامع الكافي » براه مشددة مفتوحة فواو مخففة وجيم مكسورة ونون مكسورة خميفة فباء . ١ هـ .

وصلاح . قال : وعن معاذ بن أسد قال : ظهر ابن خالد القسري على زيد بن علي وجماعة انهم أجمعوا على خلع هشام بن عبد الملك ، فقال هشام لزيد بن علي : بلغني عنك كذا ، قال : ليس بصحيح ، قال : قد صح عندي . قال : احلف لك ، قال : لا أصدقك ، قال : ان الله لن يرفع من قدر من حلف له بالله ، فلم يصدق . قال : اخرج عني ، قال : اذن لاتراني الا حيث تكمره . ثم قال : قلت : خرج منازلنا وقاتل شهداءنا ولتنه لم يخرج .

وكان يحيى ولده لما قتل بخراسان ، فقال يحيى :

لكل قتيل معشر يطلبونه وليس لزيد بالعراقين طالب

قلت : قام يحيى « بخراسان » وكاد أن يملك . قال ابن سعد : قتل مسلم بن أحرور ، وأمه هي : ربيعة بنت عبد الله بن محمد بن الحنفية .

وقال الهيثم : لم يعقب يحيى ، وكان أحمد بن سيار عامل « خراسان » قد بعث مسلماً الى يحيى فظفر به فقتله بعد حروب شديدة وزحوف ، ثم أصاب يحيى بن زيد سهم في صدغه فقتله ، فاحتزوا رأسه وبعثوا به الى هشام بن عبد الملك الى الشام وصليت جثته « بموزجان » ثم أنزلها أبو مسلم الخراساني وواراه ، وكتب بأقامة النياحة عليه يبلغ أسبوعاً ويمرور وما ولد إذ ذاك بخراسان ولد من العرب والأعيان الاسمي « يحيى » ودعا أبو مسلم بديوان بني أمية فجعل يتصفح قتلة يحيى ومن سار في ذلك البعث لقتاله فمن كان حياً قتله . وقال الليث بن سعد : قتل يحيى سنة خمس وعشرين ومائة رحمه الله تعالى انتهى كلام الذهبي . وقال أيضاً في « تاريخ الاسلام » في ترجمة الامام زيد بن علي : وكان من أعظم العلماء وأكبر الصلحاء خرج على هشام فاستشهد ، فكان سبباً لرفع درجته في الآخرة . وفي أخرى : كانت له مناقب عديدة وتصانيف مفيدة ، وقد قام بالخلافة فقتله جند هشام . ١٠١ .

واعلم انه بعد معرفة ما اتفق عليه أهل الجرح والتعديل وغيرهم من أئمة أهل البيت وأشياهم على الاذعان والاعتراف بجلالة الامام زيد بن علي وفضله ومرتبته في العلم والعمل وتفرد بجلال الحماد التي لم تجتمع في غيره من أهل عصره لامانع من الحكم بكون اسناده أصح الاسانيد . فقد ذكر الزين العراقي في ألفيته عند شرح قوله :

وجزء ابن حنبل بالزهري عن سالم أي عن أبيه البر
وقيل زين العابدين عن أبيه عن جده وابن شهاب عنه به

مالفظه : أي : وقيل : أصح الأسانيد ما رواه ابن شهاب المذكور عن زين العابدين -

وهو علي بن الحسين - عن أبيه الحسين عن جده علي بن أبي طالب ، وهو قول عبد الرزاق .

وروي أيضا عن أبي بكر بن أبي شيبة ، فقوله : وابن شهاب عنه به ، أي عن زين العابدين

بالحديث ، وابن مرفوع على الابتداء ، والواو للحال ، أي : في حال كون ابن شهاب راويا

للحديث عنه . انتهى كلامه .

في السند في الحديث في تعيين أصح الأسانيد على أقوال كثيرة ، ورجح كل منهم سنداً

وهو واضح ، أدى اجتهاده الى مزيته على ما عده . قال الحافظ ابن حجر في « النكت على ابن الصلاح »

« والفقيه العراقي : » وسبب الاختلاف في ذلك انما هو من جهة أن كل من رجح استناداً كانت

أوصاف رجال ذلك الاسناد عنده أقوى من غيره بحسب إطلاعه ، فاختلفت أقوالهم لاختلاف

اجتهادهم . ١ هـ .

وقد ذكر الحاكم أبو عبد الله في « علوم الحديث » ما يكون كالجمع بين متفرق الاقوال

فقال : أصح أسانيد أهل البيت : جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن

علي رضي الله عنهم إذا كان الراوي عن جعفر ثقة . وأصح أسانيد الصديق : اسماعيل بن

أبي خالد عن ابن أبي حازم عن أبي بكر . وأصح أسانيد الفاروق : الزهري عن سالم عن أبيه

عن جده . وأصح أسانيد عائشة : الزهري عن عروة عنها . وأصح أسانيد أنس بن مالك :

مالك عن الزهري عنه . وأصح أسانيد اليامين : معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة .

وأصح أسانيد المكيين : سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه . وأثبت

أسانيد المصريين : الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر .

وأثبت أسانيد الشاميين : الازاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة رضي الله عنهم . وأثبت

أسانيد الخراسانيين : الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه . ١ هـ .

وإذا ثبت أن من أصح الأسانيد الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي ، وإن

أصح أسانيد أهل البيت جعفر الصادق عن أبيه عن جده عن علي إذا كان الراوي عن جعفر

ثقة فاسناد زيد بن علي من أصح أسانيد أمير المؤمنين عليه السلام للتفاوت الشديد بينه وبين

الزهري ، فإن الزهري على جلالاته وحفظه وسعة اطلاعه قد تكلم فيه ونسب الى التدليس .

قال الذهبي في « الميزان » : كان الزهري يُدلس في النادر وقال صلاح الدين العلائي وأحمد بن زين الدين العراقي في كتابيهما في التدليس : انه مشهور بالتدليس . ونقل ابن العراقي أن الطبري ذكر في كتاب « تهذيب الآثار » عن قوم : أن الزهري من المدلسين . وقسم ابن حجر في « نكتته على ابن الصلاح ، المدلسين الى ثلاثة أقسام ، وقال : الثالث من أكثروا من التدليس وعرفوا به ، وعد منهم محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري ، وما غمزوه به مخالطته للظلمة .

قال الذهبي بعد أن أثنى عليه ، وقال : ان ترجمته تحتل أربعين ورقة انه قال : نشأت وأنا غلام فاتصلت بعبد الملك بن مروان ، ثم توفي عبد الملك فانمت ولده الوليد ، ثم سليمان ، ثم عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، ثم يزيد فاستقضاني على قضائه ، ثم لزمته هشام بن عبد الملك فصيّرني هشام مع أولاده أعلمهم وقضى عني سبعة آلاف دينار ه كانت عليّ . وحكوا عنه انه كان يتزيا بزي جندهم ، وقال فيه بعضهم : كان الزهري جندياً جليلاً . وحكى الذهبي أيضاً في ترجمة خارجة بن مصعب قال : قدمت على الزهري وهو صاحب شرطة بني أمية فأرانيه يركب وفي يده حربة وبين يديه الناس بأيديهم الحراب ، فقلت : قُبِحَ الله ذا من عالم فلم أسمع منه . ا هـ .

وقد ذُبح عن الزهري وتكلم على ما قيل فيه السيد الحافظ عزز الدين محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله في « العواصم » بنحو كراس . وعلى تسليم ما ذكره : لا يستوي من اتفق على توثيقه وتعظيمه ومن اختلف فيه كما لا يخفى على المنصف . فان قلت : مع الحكم بكون اسناد الامام أصح الأسانيد أو من أصحها يلزم تقديم رواية « المجموع » على غيرها عند التعارض لقيام المرجح ، وقد يُقدّم كثير من أئمة أهل البيت في بعض المواضع ما يستدل به من الأخبار على رواية « المجموع » وهو ينافي الأصحية المدعاة في « المجموع » .

قلت : قد ذكر ابن الصلاح في « علوم الحديث » بأنه يرى الامساك عن الحكم لاسناد أو حديث بأنه الأصح على الاطلاق . ^ط فليسمع

قال ابن حجر في « نكتته » : أما الاسناد فهو كما قال ، فقد صرح جماعة من الأئمة بأن اسناد كذا أصح الأسانيد ، وأما الحديث فلا يحفظ عن أحد من الأئمة انه قال حديث كذا أصح الاحاديث على الاطلاق ، لأنه لا يلزم من كون الاسناد أصح من غيره أن يكون المتن

الروى به أصح من المتن الروى بالاسناد المرجوح لاحتمال انتفاء العلة عن الثاني ووجودها في الاول أو كثرة المتابعات وتوافرها على الثاني دون الاول ، ولأجل هذا ما خاض الأئمة الا في الحكم على الاسناد خاصة وليس الخوض فيه بمتع ، لأن الرواة قد ضُبطوا وعرفت أحوالهم وتفاوت مراتبهم فأمكن الاطلاع على الترجيح بينهم . اهـ . ومنه يعرف جواب السؤال . فإن قلت : إذا تقرر أن اسناد الامام من أصح الأسانيد ، يبقى النظر في الطريق الموصل إليه وغالبها عن أبي خالد وفيه ما قد عرفته .

قلت : عند سلوك طريقة الانصاف ومعرفة ما تقدم من الكلام عليه تظهر جليلة الحال في أمره ولا حاجة إلى تكرير ما سبق .

الفصل الثالث في صفة خروجه واستشهاده وما رفع الله به من قدره

ذكر الشيخ أحمد بن علي المقرئ الشافعي في كتابه « الخطط والآثار » صفة خروج الامام عليه السلام ، وحكى اختلافاً في الروايات ، وكذا أبو الفرج الاصبهاني في « مقاتل الطالبين » ، والسيد أبو العباس الحسيني في « المصاييح » وغيرهم . فالذي ذكره أبو العباس رحمه الله ما لفظه قال : أخبرنا عبد الله بن محمد التيمي باسناده عن الحارث بن عمرو النخعي ، قال : كان من أمر زيد بن علي عليه السلام أن خالد بن عبد الله القسري كان ادعى عليه مالا ، وعلى داود بن علي بن عبد الله بن عباس ، وعلى سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، وذلك حين عزل هشام خالداً عن العراق وولى يوسف بن عمر بن أبي عقيل الثقفي ، وأمره باستخراج الاموال منه وأن يسقط عليه العذاب . فكتب يوسف بن عمر في ذلك الى هشام ابن عبد الملك وزيد يومئذ بالرافقة فدعاه هشام فذكر له ذلك وأمره أن يأتي يوسف فقال له زيد : ما كان يوسف صانعاً بي فأصنعه فأبى هشام ، وكتب ليوسف : إن أقام خالد بن عبد الله على زيد بدنة فخذ به وإلا فاستحلف زيداً ما استودعه شيئاً ثم خل سبيله . فقدم زيد على يوسف فأبرق له وأرعد . فقال : دعني من ارعادك وباراك فلست من الذين في يدك تعذبهم أجمع بيني وبين خصمي واحملي على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لا سنتك وسنة هشام . فاستجى يوسف وتصاغت اليه نفسه وعلم أن زيدا لا يحتمل الضيم فدعا خالداً فجمع بينهما ، فبرأه خالد فخلى سبيل زيد وقال لخالد : يا ابن اليهودية أفعلى أمير المؤمنين كنت تفعل .

وأخبرنا علي بن الحسين بن الحارث الهمداني باسناده عن أبي معمر سعيد بن خنيس ، قال :

حدثني زيد بن علي عليه السلام ، قال : لما لم يكن ليوسف علينا حجة أراد أن يشخص بي الى الحجاز ، وكان هشام كتب الى يوسف بذلك ، وقال : اني اتخوفه . وكنت أحب المقام بالكوفة للقاء الاخوان وكثرة شيعتنا فيها ، وكان يوسف بعث الي يستحني على الخروج فأتمنل وأقول : اني وجم ، فمكث ثم يسأل عني فيقال : انه مقيم بالكوفة . فلما رأيت رجدة في شخوصي تهاوت وأتيت القادسية ، فلما بلغه خروجي وجه معي رسولا حتى بلغ العذيب فليحت الشيعة بي ، وقالوا : ابن تخرج ومعك مائة ألف سيف من أهل الكوفة وأهل البصرة وأهل الشام وخراسان والجلال (١) وليس قبلنا من أهل الشام الا عدة يسيرة ، فأبيت عليهم . فقلوا : ننشدك الله الا رجعت ولم تغض ، فأبيت وقلت : لست آمن غدركم كفعلكم بجدي الحسين وغدركم بعمي الحسن واختياركم عليه معاوية ، فقالوا : لن نفعل ... أنفسنا دون نفسك فلم يزلوا بي حتى انعمت لهم . قال ^{عليه} معمر : حدثني عبد الله بن محمد بن عمر بن علي : أن زيدا صلوات الله عليه قال لثمانه : اعزلوا متاعي من متاع ابن عمي ، فقلت : ولم ذاك أصلحك الله ؟ قال : أجاهد بني أمية والله لو اعلم انه ^{توَجَّعُ} لي فارت بالخطب الجزل فأقذف فيها وأن الله أصلح لهذه الأمة أمرها لفعلت . فقلت له : الله الله في قوم خذلوا جدك وأهل بيتك فانشأ يقول :

فان اقتل فلست بذئ خلود وان أبقي أشتفت من العيبد
اه .

وروى الامام المهدي في « المنهاج » والامام أبو طالب في « الامالي » من طريق كليب الحارثي : ان زيد بن علي دخل على هشام بن عبد الملك ، وقد جمع له هشام الشاميين ثم قال له زيد : انه ليس أحد من عباد الله فوق أن يوصي بتقوى الله وليس أحد من عباد الله دون أن يوصي بتقوى الله وأنا أوصيك بتقوى الله . فقال له هشام : أنت زيد المؤمل للخلافة الراجي لها وما أنت والخلافة وأنت ابن أمة ؟ فقال له زيد عليه السلام : اني لا أعلم أحدا أعظم منزلة عند الله من الأنبياء صلوات الله عليهم ، وقد بعث الله نبيا هو ابن أمة فلو كان ذلك قصيرا عن ختم النباية لم يبعث وهو اسماعيل بن ابراهيم ، والنبوة أعظم منزلة عند الله من الخلافة ، فكانت أم اسماعيل مع أم اسحاق كأمي مع أمك ، ثم لم يمنع ذلك أن جعله الله أبا العرب وأبا

(١) الجبال عراق العجم .

خير النبيين محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وما تقصيرك برجل جده رسول الله وأبوه علي بن أبي طالب ؟... فوثب هشام من مجلسه وتفرق الشاميون ، ودعا قهرمانه (١) فقال : لا يبين هذا في عسكري . فخرج أبو الحسين زيد بن علي وهو يقول : لم يكره قوم حر السيوف الا ذلوا . ورواه أيضاً أبو العباس في « المصاييح » والامام أبو طالب في « الامالي » وزادا في حديثها : أن هشاماً قال لأهل بيته بعد ما خرج زيد بن علي من عنده : ألسنتم تزعمون أن أهل هذا البيت قد بادوا ، لا لعمرى ، ما انقرض قوم هذا خلفهم . وقد أخذ معنى قوله : لم يكره قوم حر السيوف الا ذلوا ، ولده الامام يحيى بن زيد عليها السلام فقال .

يا ابن زيد أليس قد قال زيد من أحب الحياة عاش ذليلاً
كن كزيد فأنت مهجة زيد واتخذ في الجنان ظلاً ظليلاً

وروى السيد أبو طالب في « الامالي » باسناده الى سميد بن خثيم عن أخيه معمر ، قال : قال زيد بن علي عليها السلام : كنت أماري هشام بن عبد الملك وأكابه في الكلام ، فدخلت ^{نزلت} عليه يوماً فذكر بني أمية ، فقال : هم أشد قريش أركاناً وأشد قريش سلطاناً وأكثر قريش أعواناً . كانوا رؤوس قريش في جاهليتها وملوكها في اسلامها . فقلت : على من تفتخر ؟ على هانم أول من أطعم الطعام وضرب الهام وخضعت له قريش بارغام ، أم على عبد المطلب سيد مضر جميعاً وان قلت معدكم صدقت : إذا ركب مشوا وإذا اتعل احتفوا وإذا تكلم سكتوا ، وكان يطعم الوحش في رؤوس الجبال والطيور والسباع والانس في السهل . حافر زمزم وساقى الحجيج وريسم العمرين ، أم على بنه أشراف الرجال ، أم على سيد ولد آدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، حملة الله على البراق وجعل الجنة يمينه والنار بشماله فمن تبعه دخل الجنة ومن تأخر عنه دخل النار ، أم على أمير المؤمنين وسيد الوصيين علي بن أبي طالب أخي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عمه والمفرج عنه الكرب وأول من قال : لا إله الا الله بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . لم يارزه فارس قط الا قتله وقال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يقله في أحد من أصحابه ولا لأحد من أهل بيته.. قال : فاحمر وجهه وبهت .

(١) القهرمان : الخازن والوكيل .

وروى الامام المهدي في « منهاج » والسيد أبو طالب في « أماليه » باسناداه إلى جابر الجعفي انه قال يزيد بن علي حين أزمع على الخروج بكلام ذكره له محمد الباقر من صفة خروج الامام زيد بن علي وانه مقتول ، فقال الامام زيد عليه السلام : ألسكن وقد خولف كتاب الله تعالى وتحوكم الى الحبث والطاغوت ؟ وذلك اني شهدت هشاماً ورجل عنده يسب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقلت لاسب له : ويلك يا كافر أما اني لو تمكنت منك لاختطفت روحك وعجلتك الى النار . فقال هشام : مه عن جلسنا يزيد . فوالله لو لم يكن الا انا ويحيى ابني لخرجت عليه وجاهدته حتى أفنى . وروى هذه القصة الامام أبو العباس الحسيني في « المصاييح » وفيه : أن الرجل الساب كان يهودياً - وزاد في روايته - : فخرج عليه السلام وهو يقول : « من استشعر البقاء استدرث الذل الى الفناء » ، فذلك الذي هاجه الى الخروج على هشام . اه .

بإسناده

وروى الامام المهدي في « المنهاج » وصاحب « المحيط » في كتابه والامام المرشد بالله في « أماليه » عن محمد بن فرات ، قال : وقف زيد عليه السلام على باب الجسر وجاءه عليه السلام أهل الشام ، فقال لأصحابه : انصروني على أهل الشام فوالله لا ينصرفني رجل عليهم إلا أخذت بيده حتى أدخله الجنة ، ثم قال : والله لو عملت عملاً هو أَرْضَى الله من قتال أهل الشام لأفعلته . وقد كنت نهيتكم أن لا تتبعوا مدبراً ولا تجهزوا على جريحٍ أو تفتحوا باباً مغلقاً ، وإني سمعتهم يسبون علي بن أبي طالب فاقتلوه من كل وجه . قال الامام المهدي عليه السلام : كأنه أجرام تجري البقاة كما فعل أمير المؤمنين عليه السلام بأهل الجمل والنهر حتى سمع ما به يتضح السلم من الكافر ، فان سب أمير المؤمنين برهان واضح في كفر سابه بأدلة يضيّق عنها هذا المجموع . اه .

وروى الامام المهدي في « المنهاج » أن الرايات حين خفقت فوق رأسه عليه السلام قال : الحمد لله الذي أكمل لي ديني ، والله إني كنت أستحي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أرد الحوض غداً ولم آمر في أمته بمعرف ولم أنه عن منكر . وروى الامام المهدي أيضاً والسيد أبو العباس الحسيني وأبو طالب في « الأمالي » بالاسناد إلى سهل بن سليمان الرازي عن أبيه ، قال : شهدت زيد بن علي عليها السلام يوم خرج لمحاربة القوم بالكوفة فلم أر يوماً قط كان أبهى ولا رجالاً أكثر قراء ولا فقهاء ولا أوفر سلاحاً من أصحاب زيد بن علي

عليه السلام . فخرج على بطة شهباء ^(١) وعليه عمامة سوداء بين يدي قريوس سرجه مصحف ، فقال : يا أيها الناس أعينوني على أنباط الشام، فوالله لا يعينني عليهم منكم أحد إلا رجوت أن يأتيني يوم القيامة آمناً حتى يجوز على الصراط ويدخل الجنة ، والله ما وقفت هذا الموقف حتى علمت التأويل والتزويل والحكم والتشابه والحلال والحرام بين الدفين .

وروى الامام المهدي في «المنهاج» وأبو العباس في «المصايح» عن أبي الجارود عن الامام زيد بن علي أنه قال : سلوني قبل أن تفقدوني ، سلوني فانكم لن تسألوا مثلي ، والله لا تسألوني عن آية من كتاب الله إلا أنبأتكم بها ، ولا تسألوني عن حرف من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا أنبأتكم به ، ولكنكم زدتهم ونقصتم وقدمتم وأخرتم فاشتبهت عليكم الأخبار .

وروى الامام المهدي في «المنهاج» والامام أبو طالب في «الأمالي» والسيد أبو العباس في «المصايح» عن سعيد بن خثيم ، قال : إن زيدا عليه السلام كتّب كتابه، فلما خفقت راياته رفع يديه إلى السماء فقال : الحمد لله الذي أكمل لي ديني ، والله ما يسرني أني لقيت محمداً صلى الله عليه وآله وسلم ولم آمر في أمته بالمعروف ولم أنهم عن المنكر ، والله ما أبالي إذا أمت كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أجبت لي نار ثم قذفت فيها ثم صرت بعد ذلك إلى رحمة الله تعالى . والله لا ينصرنني أحد إلا كان في الرفيق الأعلى مع محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين . ويحكم أما ترون هذا القرآن بين أظهركم جاء به محمد صلى الله عليه وآله وسلم ونحن بنوه ؟ يا معاشر الفقهاء يا أهل الحجّ أنا حجة الله عليكم ، هذه يدي مع أيديكم على أن نقيم حدود الله ونعمل بكتاب الله ونقسم فيحكم بينكم بالسوية ، فسلوني عن معالم دينكم فإن لم أنبشكم عما سألتهم فولوا من شتم ممن علمتم أنه أعلم مني . والله لقد علمت علم أبي علي بن الحسين وعلم جدي الحسين وعلم علي بن أبي طالب وصي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعيبة علمه ، وإني لأعلم أهل بيتي ، والله ما كذبت كذبة منذ عرفت يعني من شمالي ، ولا انتهكت محرماً لله عز وجل منذ عرفت أن الله يؤاخذني . هاؤم ^(١) فسلوني .

(١) الشب : عركة يباض يعلوه سواد .

(١) يعني ههنا .

وروي في « هداية الراغبين » بإسناده إلى أبي الجارود أن زبداً عليه السلام خطب أصحابه حين ظهر فيما قاله : أنا اليوم أتكم وتسمعون ولا تنصرون ، وغداً بين أظهركم هامة فتندمون ولكن الله ينصرنني إذا ردني إليه وهو الحاكم بيننا وبين قومنا بالحق .

وفي هذه الروايات دليل واضح على ظنه بما سيصير إليه من الشهادة العظمى لا سيما بإخبار أخيه الباقر محمد بن علي عليه السلام بما فهمه من علم الجفر ولم يصده ذلك عن المضي فيما أوجبه الله عليه من إعلاء كلمة الدين ورفع منار اليقين ، ولقد صدق الله ظنه وأنجح مقصده وأحمد مسراه وأفلح مغزاه بما ترتب على خروجه وبذلك لمهجته من إعلاء كلمة الله وفتح باب الجهاد الباقي وجوبه إلى يوم التناد ، فكان بدعوته إلى الله وإلى جهاد أعدائه تمهيد قواعد الدين وتألف هذه المصابة المبارك فيها واهتدأ بهم بهديه الصالح واستباقهم إلى ذلك المتجر الرابع ، ولم يزل منهم إمام بعد إمام في منابذة الظالمين وإخافة القاسطين بأمرهم بالمعروف وينهون عن المنكر ويقومون شرائع الدين واحكامه على مر الدهور وتعاقب العصور كله ببركة هذا الامام السعيد وسعيه الصالح الحميد .

فمن ذلك قيام الامام الهادي إلى الحق وإبادته للقرامطة ومن دعا بعده من الأئمة في قطر اليمن إلى يومك هذا . وكذا الامام الناصر للحق الحسن بن علي في الجبل والديلم واسلام الجاهيل من المشركين وما عقبه من قيام الأئمة هنالك وما نشروا من العلوم الدينية وما استقام عليه فريقهم من العصابة المرضية . كما شهد به من أنصف من علماء الأمة كالدائماني وغيره . ومن هنا يظهر أن ما ذكره الذهبي في ترجمة الامام عليه السلام بقوله : خرج على هشام فليته لم يخرج ، غباوة عن مدارك الحق وبناء على أصل منهار وهو تحريم الخروج على الظالم المتغلب ، وفساد هذا المذهب أوضح من أن يقام عليه لدليل ، وهو مبسوط في موضعه ، وذكرنا في ترجمة أبي خالد طسرفا من ذلك ، وما ذلك إلا كقول من أطلق التخطئة للحسين بن علي عليها السلام في الخروج على يزيد ، ولم يزل اعتقاد ذلك سهلاً عند بعض من اتحل العلم ، حتى قال قائل منهم : أنه قتل بسيف جده فانا لله وانا إليه راجعون .

قال السيد أبو العباس الحسيني : ورجع إلى الكوفة وأقبلت الشيعة تختلف إليه ببايعونه حتى أحصى في ديوانه خمسة عشر ألف رجل من أهل الكوفة سوى غيرهم . قال أبو معمر : فبايعه ثمانون ألفاً ، قال : وكان دعائه عليه السلام : نصر بن معاوية بن شداد العبسي ، ومعمر

ابن خثيم العامري ، وفضيل بن الربيع الاسدي ، ومعاوية بن اسحاق بن زيد بن حارثة الانصاري ، وكان معمّر بن خثيم وفضيل بن الربيع يدخلان الناس عليه وعليهم برفع لا يعرفون موضع زيد فيأتيانهم من مكان لا يبصرون شيئاً حتى يدخلوا عليه فيبايعونه ، **صفة بيعة الإمام الأعظم عليه السلام** فأقام بالكوفة ثلاثة عشر شهراً إلا أنه كان بالبصرة نحو شهر ، قال : وكانت بيعته التي يبايع الناس عليها انه يبدأ فيقول : إنا ندعوكم أيها الناس الى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم الى جهاد الظالمين والدفع عن المستضعفين ، وقسم الفيء بين أهله ورد المظالم ونصرنا أهل البيت على من نصب لنا الحرب ، أتبايعونا على هذا ؟.. فإذا قالوا نعم ، وضع يده على يده فيقول : عليك عهد الله وميثاقه ودمه وذمة رسوله لتبني بيعتي ولتقاتلن معي عدونا ولتنصحن لنا في السر والعلانية ، فإذا قال : نعم . . مسح يده على يده ، ثم قال : اللهم اشهد . قال : قلبت بضعة عشر شهراً يدعو ويبايع حتى دخل عليه قوم ، فقالوا : **إللام** تدعونا ، قال الى كتاب الله وإحياء السنن وإطفاء البدع فان اجتمعتمونا سعدتم وان أبيتكم فإنا أبعكم بوكيل ، قالوا : لا يسعنا ذلك وخرجوا يقولون سبق الامام .

قال أبو العباس : واخبرنا أبو الطيب أحمد بن فيروز الكوفي بإسناده عن يحيى بن الحسين ابن القاسم بن ابراهيم ، قال : حدثني أبي عن أبيه ، قال : لما ظهر زيد بن علي ودعا الناس الى نصرته الحق ، فاجابته الشيعة وكثير من غيرها وقعد عنه قوم ، وقالوا له : لست أنت الامام ، قال : فمن هو ؟ قالوا : ابن أخيك جعفر ، قال لهم : ان قال جعفر إنه الامام فقد صدق ، فاكتبوا اليه واسألوه ، قالوا : الطريق مقطوع ولا نجد رسولا إلا بأربعين ديناراً ، قال : هذه أربعون ديناراً فاكتبوا وارسلوا اليه . فلما كان من الند أنوه فقالوا : إنه يداريك ، قال : ويلكم إمام يداري من غير يأس أو يكتم حقاً أو يخشى في الله أحداً ، فاخاروا مني أن تقاتلوا معي وتبايعوني على ما يبيع عليه علي والحسن والحسين عليهم السلام ، أو تعينوني بسلاحكم وتكفوا عني ألسنتكم ، قالوا : لا نفعل ، قال : الله أكبر أنتم والله الروافض التي ذكر جدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « سيكون من بعدي قوم يرفضون الجهاد مع الأخيار من أهل بيتي ويقولون ليس عليهم أمر بمعروف ولا نهي عن منكر يقتلون دينهم ويتبعون أهواءهم » . اهـ .

قلت : وقد روي غير ذلك في سبب تسميتهم بالرافضة وهو ما سبق في « تهذيب الكمال » للزبي ، وذكره نشوان في « شرح رسالة الحور العين » بأبسط منه ولفظه : وسميت الرافضة من الشيعة رافضة لرفضهم زيـد بن علي بن الحسين بن علي عليهم السلام وتركهم الخروج معه حين سألوه البراءة من أبي بكر وعمر فلم يجيبهم الى ذلك .

وروى عوانة بن الحكم قال : فلما استتب الأمر لزيد بن علي جمع أصحابه فخطبهم وأمرهم بسيرة علي بن أبي طالب في الحرب ، فقالوا : قد سمعنا مقاتلك لكن فما تقول في أبي بكر وعمر ؟ فقال : وما عسيت أن أقول فيها صحبا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأحسن الصحبة وهاجرا معه واجهدا في الله حق جهاده ، وما سمعت أحداً من أهل بيتي تبرأ منها ولا يقول فيها الا خيراً . قالوا : ولم تطلب بدم أهل بيتك ورد مظالمهم اذن ؟ . أو ليس قد وثبا على سلطانكم فزعا من أيديكم وحسلا الناس على أكتافكم الى يومكم هذا ، يقتلونكم ؟ قال لهم : انما وليا علينا وعلى الناس فلم يألوا العمل بكتاب الله وسنة رسوله . قالوا : فلم يظلمكم بنو أمية اذن إن كان أبو بكر وعمر لم يظلماك فلم تدعونا الى قتال بني أمية وهم ليسوا لكم بظالمين ، لأن هؤلاء انما تبعوا في ذلك سنة أبي بكر وعمر . فقال لهم زيد : إن أبا بكر وعمر ليسا كهؤلاء ، هؤلاء ظالمون لكم ولأنفسهم ولأهل بيت نبيكم ، وانما أدعوك الى كتاب الله ليعمل به وإلى السنة أن يعمل بها ، وإلى البدع أن تطفأ وإلى الظلمة من بني أمية أن تخلع وتنفى ، فإن أجبتهم سددتم وإن أبيستم خسرتم ولست عليكم بوكيل . فقالوا له : إن برئت منها وإلا رفضناك . قال زيد : الله أكبر ، حدثني أبي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلي : « انه سيكون قومٌ يدعون جبناً لهم نـبـز يعرفون به فاذا لقيتموهم فاقتلوه فانهم مشركون » اذهبوا فأتتم الرافضة ففارقوا زيـداً عليه السلام يومئذ فهاهم الرافضة ، فجرى عليهم الاسم . ١ هـ .

وقال المقرئ في « الخطط » بعد أن حكى ما رواه نشوان : وكانت طائفة قد أتت جعفر بن محمد الصادق قبل قيام زيد وأخبروه ببيعته ، فقال : بايعوه فهو والله أفضلنا وسيدنا ، فعاذوا وكنتموا ذلك . قال أيضاً : وكان زيد قد واعد أصحابه أول ليلة من صفر فبلغ ذلك يوسف بن عمر فبعث الى الحكم بن الصلت عامله على الكوفة فأمره أن يجمع الناس بالمسجد الأعظم يحضرهم فيه ، فجمعهم وطلبوا زيـداً فخرج ليلاً من دار معاوية بن اسحاق بن زيد

ابن حارثة الانصاري وكان بها ، ورفعوا النيران ونادوا يا منصور حتى طلع الفجر، فلما أصبحوا نادى أصحاب زيد بشعارهم وثاروا فأغلق الحسك دروب السوق وأبواب المسجد على الناس ، وبث الى يوسف بن عمرو وهو بالحيرة فأخبروه الخبر ، فأرسل خمسين فارساً لتعرف الخبر فساروا حتى عرفوا الخبر وعادوا اليه ، فسار من الحيرة بأئسراف الناس وبث ألفين من الفرسان وثلثمائة رجل معهم النشاب ، وأصبح زيد وكان جميع من وافته تلك الليلة مائتي رجل وثمانية عشر رجلاً ، فقال: سبحان الله أين الناس؟ فقيل: إنهم بالمسجد الأعظم محصورون. فقال : والله ما هذا بعذر لمن بايعنا. وأقبل فلقية على جبانة الصائدين خمسمائة من أهل الشام فحمل عليهم فيمن معه فزموهم وانتهى إلى دار أنس بن عمرو الأزدي وكان فيمن بايعه - وهو في الدار - ، فنودي فلم يجب فناداه زيد فلم يخرج اليه ، فقال زيد : ما أخلفكم قد فعلتموها الله حسبكم . ثم سار إلى الكناسة فحمل على من بها من أهل الشام فزهمهم ، ثم سار ويوسف بن عمر ينظر اليه وهو في مائتي رجل ولو قصد زيدا لقتله ، والريان يتبع آثار زيد بالكوفة في أهل الشام ، فأخذ زيد في السير حتى دخل الكوفة فسار بمض أصحابه إلى الجبانة وواقوا أهل الشام فأسر أهل الشام منهم رجلاً ومضوا به إلى يوسف بن عمر فقتله . فلما رأى خذلان الناس إياه قال : قد فعلوها حسينية ، وسار وهو يهزم من لقيه حتى انتهى إلى باب المسجد فحمل أصحابه يدخلون راياتهم من فوق الأبواب ويقولون : يا أهل المسجد اخرجوا من الدار إلى الز ، اخرجوا إلى الدين والدنيا فانكم لستم في دين ولا دنيا . وزيد يقول : والله ما خرجت ولا قتت مقامي هذا حتى قرأت القرآن وأتقت الفرائض وأحكت السنن والآداب وعرفت التأويل . ل كما عرفت التنزيل وفهمت الناسخ والمنسوخ والحكم والتشابه والخاص والعام وما تحتاج اليه الأمة في دينها مما لا بد لها منه ولا غنى لها عنه ، واني على بينة من ربي . فرماهم أهل المسجد بالحجارة من فوق المسجد فانصرف زيد فيمن معه وآتاه ناس من أهل الكوفة ، فزّل دار الرزق فأتاه الريان فقاتله ، وخرج أهل الشام مساء يوم الاربعاء أسوأ شيء ظناً . فلما كان الند أرسل يوسف بن عمر عدة عليهم العباس بن سعد المزني فلقبهم زيد فاقتلوا قتالاً شديداً ، فانهزم أصحاب العباس وقتل منهم نحو من سبعين ، فلما كان العشي عبأ يوسف بن عمر الجيوش وسرحهم فالتقاهم زيد بن جهمي وحمل عليهم حتى هزمهم وهو يتبعهم ، فبعث يوسف طائفة من الناشبة فرموا أصحاب زيد وهو يقاتل حتى دخل الليل ، فرمى بسهم في جبهته اليسرى ثبت في دماغه ، ورجع أصحابه ولا يظن

أهل الشام انهم رجعوا الا للمساء والليل، فأزّلوا زيداً في دار وأتوه بطيب فنزع السهم فضج زيد، ومات رحمة الله عليه ليلتين خلنا من صفر سنة اثنتين وعشرين ومائة وعمره اثنتان^(١) وأربعون سنة.

وقال المنصور بالله عبد الله بن حمزة في « الشافي » : وكان ديوانه قدانطوى على خمسة عشر عصر ألف مقاتل خارجا عن باب مع من جميع أهل الأمصار وسائر البلدان ، ثم قال : ولما خرج عليه السلام خرج معه القراء والفقهاء وأهل البصائر قدر خمسة آلاف رجل في زي لم ير الناس مثله وتخلّف باقي الناس عنه ، فقال : إن الناس بمخالوا احتبسوا في المسجد فقال : لا يسمنا عند الله خذلانهم ، فسار حتى وصل إليهم وأمرهم بالخروج فلم يفعلوا . فقال نصر بن خزيم : يا أهل الكوفة أخرجوا من الدل إلى المز إلى خير الدنيا والآخرة . وأدخلوا عليهم الرايات من طاقات المسجد فلم ينجح ذلك فيهم شيئاً . وأقبلت جنود الشام من تلقاء الحيرة ، فحمل عليهم عليه السلام كأنه اللبث المغضب فقتل منهم أكثر من ألفي قتيل بين الحيرة والكوفة وأقام بن الحيرة والكوفة ، ودخلت جيوش الشام الكوفة ففرق أصحابه فرقتين ، فرقة بازاء أهل الكوفة وفرقة بازاء أهل الحيرة ، ولم يزل أهل الكوفة يخرج الواحد منهم إلى أخيه والمرأة إلى زوجها والبنت إلى أبيها والصدّيق إلى صديقه فيسكي عليه حتى يردّه فأمسى عليه السلام وقد رثى عسكره وخذله كثير ممن كان معه ، وأهل الشام في اثني عشر ألفاً وحاربهم عليه السلام يوم الأربعاء ويوم الخميس وحمل عليهم عشية الخميس ، فقتل من فرسانهم زيادة على مائتي فارس وأصيب عليه السلام آخر يوم الجمعة بنشاب في جبينه ، فحمل إلى دور أرحب وشاكر وجيء بطبيب نزع النصل ، بعد أن عهد إلى ولده يحيى بمجاهد الظالمين ، ثم مات من ساعته ودفن في بحري ماء وأجري عليه المساء ، فأبصرهم غلام سندي فلما ظهر قتله وصاح صائح يوسف بن عمر بطلبه دل عليه ، فصلبوه في الكاسية وحرّقوه بعد ذلك ، وخطبوه بالتماريخ والعناكيل حتى صار رمادا وسفوه في البر والبحر وذروه في الرياح ، فحرق الله هشاماً في الدنيا وله في الآخرة عذاب النار .

وروى السيد أبو طالب في « أماليه » بأسناده إلى ابن شهاب الزهري قال : دخلت على

(١) بل مبع وأربعون سنة كما يدل عليه تاريخ المولد والوفاة . ١٠١ . سيدي محمد بن يحيى الكبسي

هشام بعد قتل زيد بن علي عليه السلام ، فقال هشام : ما أراني الا أوبقت نفسي . فقال الزهري : وكيف ذلك ، قال : أناني آت فقال : انه ما أصاب أحد من دماء آل محمد شيئاً الا أوبق نفسه من رحمة الله تعالى . قال : فخرجت وأنا أقول لقد أوبقت نفسك من قبل ذلك وانت الآن أوبق وأوبق . ١ هـ . كلام الشافعي .

وقال المقرئ بعد أن ذكر صفة دفنه وإخراجه وصليه وانه لم تر عورته ستر من الله عليه وإزاله بعدسين وإحراقه بالنفط : وقال عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي سمعت أبي يقول : اللهم إن هشاماً رضي بصلب زيد فأسلبه ملكه ، وإن يوسف بن عمر أحرق زيداً اللهم فسلط عليه من لا يرحمه ، اللهم أحرق هشاماً في حياته إن شئت والا فأحرقه بعد موته . قال : فرأيت والله هشاماً محرقاً لما أخذ بنو العباس دمشق ، ورأيت يوسف بن عمر مقطاً على كل باب من أبواب دمشق منه عضو ، فقلت : يا أبتاه وافقت دعوتك ليللة القدر ؟ فقال : يا بني لا ، بل صمت ثلاثة أيام من شهر رجب وثلاثة أيام من شهر شعبان وشهر رمضان وكنت أصوم الأربعاء والخميس والجمعة ثم ادعو الله عليها من صلاة العصر يوم الجمعة حتى أصلي المغرب . وبعد قتل زيد انتقض ملك بني أمية وتلاشى إلى أن أزالهم الله بني العباس .

قال: ولما قتل الامام سودت الشيعة أي لبست السواد، وكان أول من سود على زيد شيخ بني هاشم في وقته الفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب بن هاشم ، ورثاه بقصيدة طويلة ، وشعره حجة احتج به سيويه ، توفي سنة تسع وعشرين ومائة. ثم قال : عند ذكر المشاهد في مصر . : قال القاضي : مسجد محرس الخصي بني علي ^{رأس} زيد ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حين انفذه هشام بن عبد الملك الى مصر ، ونصب على منبر الجامع ففرقه أهل مصر ودفنوه في هذا الموضع . ثم قال المقرئ : وهذا المشهد باق بين كيان مدينة مصر يتبرك الناس بزيارته ويقصدونه لا سيما يوم عاشوراء ، والعامّة تسميه زين العابدين وهو وهم ، وإنما زين العابدين أبوه ، وليس قبره بمصر بل قبره بالقيع .

وذكر ابن عبد الظاهر أن الأفضل بن أمير الجيوش لما بلغه حكاية رأس زيد بن علي أمر بكشف المسجد وكان وسط الاكوام ولم يبق من معاله الا حراب فوجد هذا العضو الشريف .

قال محمد بن منجب بن الصيرفي : حدثني الشريف فخر الدين أبو الفتوح ناصر الزيدي

خطيب مصر - وكان من جملة من حضر الكشف - قال : لما خرج هذا العضو الشريف رأيتَهُ وهو هامة وافرة وفي الجهة أثر في سمة الدرهم فضمخ وغطر ومحل الى داره حتى عمر هذا المشهد ، وكان وجدانه في يوم الأحد تاسع وعشرين من ربيع الأول سنة خمس وعشرين وخمسة ، وكان الوصول به في يوم أحد ووجدانه في يوم أحد انتهى كلامه .

الفصل الرابع : في التكرامات التي ظهرت بعد مقتله عليه السلام :

فمنها ما تقدم ذكره عن « تهذيب السكّال » للزري ورواه الامام أبو طالب في « الامالي » والدليلي في « المشكاة » والحاكم في « جلاء الأبصار » بإسناده الى جرير بن حازم عن أبيه . قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسدي الممام وهو مسند ظهره الى جدد زيد بن علي وهو مصلوب ويقول : « أهكذا تفعلون بولدي ، أهذا جزائي منكم » . وقال الدليلي في « مشكاة الأنوار » : رويتنا بالاسناد الموثوق به أنهم لما مصلوبوه مجرداً من ثيابه كانت العنكبوت بالليل تنسج على عورته ، فكانوا لعنهم الله يهتكون نسجها بالرماح فاذا أصبح كان كذلك .

ومنها ما روي انه لما صلب عريانا عليه السلام ، مرت به امرأة مؤمنة وطرحت خمارها فالتأت على عورته وهم ينظرون فصعدوا فحلوه فاسترخت سترته حتى غطت عورته .

ومنها ما روي عن جمهور قال : رأيت رجلين مقلبين من بني ضبة كل واحد منها يده في يد صاحبه حتى اذا جاء الى خشبة زيد بن علي عليه السلام ضرب أحدهما بيده على الخشبة وهو يقول : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله » الآية . فذهب لينحى يده فانثرت بالأكلّة ووقع على شقه فثابت الى النار .

ومنها ما روي أن طائر بن أبيضين جاء فسقط أحدهما على قصر ، والآخر على قصر آخر ، فقال : أحدهما للآخر تعمي زيداً أو أنما بل قاتل زيد لا نجاة ، فاجابه الآخر : يا ويحه باع آخرته بديناره . ومنها ما رويانه عن مسيد بن خنيم قال : حدثني شبيب بن غرقدة ، قال : قدمنا حجاجا من مكة فدخلنا الكناسة ليلا فلما كنا بالقرب من خشبة زيد بن علي أضاء الليل ، فلم نزل نسير قريباً من الخشبة فنفتحت رائحة المسك فقلت لصاحبي : هكذا توجد رائحة المصلين ، فتهف في هاتف يقول : هكذا توجد رائحة أولاد النبيين الذين يقضون بالحق وبه يعدلون .

ومنها ما رويانه عن الربيع بن حبيب ، قال : لما أصيب زيد بن علي خرجنا الى المدينة أنا وأبي وحجي برأس زيد بن علي ، فجعلت قریش يصعدون المنبر ويشتمون ويلعنون زيـداً

عليه السلام ، فجاء شيخ فقال : أما من تبرأ منه وشتمه فإنه يطلب دنيا وإني لست أطلب دنيا ، ثم أقبل في شتمه والبراءة منه . قال : فبينما نحن كذلك إذ قال : ما هذه الغالمة التي قد غشيتنا ؟ قال : لما أخرج من المسجد إلا أعمى يقاد .

ومنها ما روئاه عن عيسى بن سوادة ، قال : كنت بالمدينة عند القبر عند رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد جيء برأس زيد بن علي عليه السلام في رهط فنصب في مؤخر المسجد على الرمح ، ونودي أهل المدينة برئت الذمة من رجل لم يحضر ، فحشر الناس الغرباء وغيرهم فمكثنا سبعة أيام يخرج الوالي محمد بن هشام الخزومي ، فيقوم الخطباء الذين جاؤوا بالرؤوس فيخطبون ويلعنون علياً والحسين وزيدا وأشياعهم ، فقام رجل من قريش وهو محمد بن صفوان فتكلم في خطبته ثم أخذ يلعن علياً وأهل بيته والحسين بن علي وزيد بن علي جميعاً عليهم السلام ومن كان يحبهم ، فبينما هو كذلك إذ وضع يده على رأسه ووقع على الأرض فرماه الله بصداع لا يتالك منه حتى ذهب بصره في تلك الساعة ، وكان رجل مستند فضرب يده اليه فقال : ما رأيت قال : انشق القبر فخرج منه رجل عليه ثياب فاستقبل النبر ، فقال : كذبت لعنك الله .

ومنها النور الذي يرى موضع تدبرته في البئر ويسمونه بئر زيد بن علي عليه السلام ، ويرون فيه شه الهلال ، وقد رأيناه وراه الصديق والعدو بلا منازع ولا مكابر والله در القائل :

بنفسى شهيداً أخفت العين شخصه وما فضله عمن على الأرض خافياً
فشلت بين الحادثات لقد رمت فاصمت شهاباً عالي القدر سامياً
انتهى كلام الدليلى رحمه الله .

قلت : ومن كراماته ظهور مذهبه في أقطار البلاد الاسلامية على تعاقب العصور . قال الدامغانى في رسالته المشهورة التي تكلم فيها على طوائف المسلمين وأهل النحل بعد أن ذكر الزيدية ما لفظه : ولم تزل الامامة في أهل بيته قرناً بعد قرن معروفين عند جميع الطوائف باسمه وبلدانهم الذين يظهرون فيها وتكون لهم الشوكة على أهلها ، بالمجم جيلان وديلمان وبعض جرجان وأصبهان والري ، وبالعراق الا على الكوفة والانبار ، وبالحجاز

مكة وجميع بلدان الحجاز الا المدينة ، فان الشوكة فيها لاثني عشرية وهم في نجد اليمن ظاهرون على مدنه صنعاء وصعدة وذمار ونحوها ، ولهم في سهولها بلدان كمدنية حلى وما بينها وبين اليمن من بلد المخلاف ، ومنهم في الغرب جماعة كثيرة في جبال يقال لها : جبال أوراس ، ومنهم اخلاط في أمصار السنية يتسترون بمذهب الخفية لان أبا حنيفة كان من رجال زيد بن علي ومن أتباعه ، وهم من اتقياء الشيعة لولا ما تُقم عليهم . ١٥٠

قلت : والذي ذكره من المطاعن فيهم ان الشفاعة ليست لمصاة هذه الأمة ، وان الانسان لا يدخل الجنة الا بعمله ، وانهم يعتقدون كفر بعض من خالفهم في العقيدة ، ويشترطون في الخليفة شروطا لم يرد الشرع بها ، ويجوزون خليفين في زمان واحد اذا تباعد قطرهما ، ولا يعتقدون في الصالحين والوسواس في الطهارة ، ويخالفون زيدا في أكثر الفروع . قال العلامة البكري بعد أن حكى معنى ما ذكره الدامغاني : وهذه التي عدّها مثالب هي في التحقيق مناقب .

ومن كراماته ما قرأته بخط القاضي العلامة أبي محمد أحمد بن ناصر بن محمد بن عبد الحقي الخلافي ، قال : رأيت بخط شيخني عماد الدين - يعني به يحيى بن الحسين بن المؤيد بالله - قال : نقلت من خط والذي أمير المؤمنين المنصور بالله القاسم بن محمد ما لفظه : يقول العبد الفقير الى الله المنصور بالله أمير المؤمنين القاسم بن محمد - لطف الله به آمين - أخبرني شيخنا الفقيه العلامة نور الدين المهدي بن أحمد الرجمي يوم الاثنين لحدى عشرة ليلة بقيت من شهر جمادى الآخرة سنة تسع وألف بعد أن أخبرني قبل هذا التاريخ مرارا ، أن رجلا يسمّى صلاح بن أبي الخير من جازة جبل تيس من جازة بني موسى بالقرب من الرض أدركه في زمانه ، وكان زيدي المذهب ثم انتقل الى مذهب الشافعية ، وأفرط في سب زيد بن علي حتى نسبته الى غير أبيه ، فابتلاه الله تعالى بألم في رأسه لا يستطيع معه الاضطجاع والرقاد وكان اذا أراد النوم جعل حبلا في عنقه وكان يصرخ من ذلك الألم مقدار سنتين ، ثم مات الى غير رحمة الله وهذا من بركات زيد بن علي . ١٥١

ومن كراماته أيضاً ما قرأته بخط القاضي المذكور رحمه الله قال : نقلت عن خط القاضي أحمد بن صالح بن أبي الرجال ، قال : نقله عن خط العلامة الحسن بن علي قال : قرأت نقله عن خط قديم ونسبه : روى الشيخ العلامة عبد الله بن صالح بن بدر الشرفي ، عن السيد الفضل

ابن يحيى الحسيني أنه قال : كنت أنا ورجل من أصحابنا في تمر المدينة فدخلت أنا وهو بعض مدارسهم وحضر بعض الصلوات ، فقال صاحبي في أذانه : « حي على خير العمل » فسمعه بعضهم ، فقال لشيخ تلك المدرسة : ما هذا المذهب الذي يذكر فيه « حي على خير العمل » ؟ فقال له الشيخ : هذا المذهب مذهب الزيدية ، فقال : وإلى من ينسبون ؟ فقال الشيخ المقرئ : إلى رجل يقال له زيد بن علي ولعنه المقرئ وأنا أسمع أنا وصاحبي ، فهمنا بقتله وخرجنا من المسجد على أن يقتله ، فلما بلغنا المنزل الذي نحن فيه أدركتنا ندامة على ترك قتله فامسكتنا فعمل كل حيلة ثم عزمنا على أتنا بقتله الصبح وإن قتلنا له غضباً لله ولابن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فلما طلع الفجر غدونا إليه وإذا قد رمي به إلى مكان عال مذوحاً والابواب من المسجد مغلقة موثقة فطلب لينال فلم يمكن الصعود إليه إلا بالسلاسل ، وبلغ ذلك السلطان المجاهد فوقع عنده غاية الوقوع ونظروا موضع الذبح منه أسود لم تنزل منه قطرة كأنه حسم بنار ، وهذا قليل من فضائله عليه وعلى آله الصلوات والسلام . اهـ .

فهذا اغتوج (١) يسير من مناقبه الشريفة وكراماته الجليلة ، وهي أكثر من أن تحصى ، وقد وشحت بها الاسفار ، وشنف بها أسماع البادين والحضار :

وسار بها من لا يسير مشمراً
وغشى بها من لا يغني مفرداً
رحمة الله عليه وسلامه

وأما شيخه والدة السيد الكبير والامام العبادة المتأله الشهير زين العابدين وجمال المتقين أبو الحسين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف . قال الذهبي في « النبلاء » ما لفظه : هو الأتم زين العابدين الهاشمي العلوي المدني ، يكنى أبا الحسين ، ويقال : أبو الحسن ، ويقال : أبو محمد ، ويقال : أبو عبد الله ، وأمّه ام ولد اسمها : سلافة بنت ملك الفرس يزّوج جرد . وقيل : غزاة ، وولد سنة ثمان وثلاثين .

قلت : وقال السيد الامام أبو طالب في « الافادة » : مولده لسنتين بقيتا من خلافة عثمان . قال صاحب « الطبقات » : فعلى هذا سنة ثلاث وثلاثين في زمن جده علي بن أبي طالب . وقال يعقوب بن سفيان : سنة ثلاث وثلاثين وهو الأصح . اهـ .

(١) اغتوج أصل معناه صورة تتخذ على صورة الشيء ليعرف منه حاله وليس بلحن خلافا لصاحب « التاموس » فإنه قال : ان اغتوج لحن والصواب اغتوج بدون ألف كما افاده الشهاب في « شفاء البلي » . اهـ .

قال في « النبلاء » : وحدث عن أبيه الحسين الشهيد ، وكان معه يوم كائنة كربلاء وله ثلاث وعشرون سنة وكان يومئذ موعكا فلم يقاتل ولا تعرضوا له بل أحضروه مع آله إلى دمشق فأكرمه يزيد وردّه إلى المدينة . وحدث أيضاً عن جده رسلاً ، وعن صفية أم المؤمنين وذلك في « الصحيحين » وعن أبي هريرة وعائشة وروايته عنه في « مسلم » ، وعن أبي رافع وعمه الحسن وعبد الله بن العباس وأم سلمة والمسور بن مخرمة وزينب بنت أبي سلمة وطائفة ، وعن مروان بن الحكم وعبد الله بن أبي رافع وسعيد بن المسيب وسعيد بن مرجانة وذكوان مولى عائشة وعمرو بن عثمان بن عفان وليس بالكثير (١) من الرواية .

حدث عنه أولاده أبو جعفر محمد بن علي وزيد المقتول وعمر وعبد الله ، والزهرى وعمرو بن دينار والحكم بن عتيبة وزيد بن أسلم ويحيى بن سعيد وأبو الزناد وعالي بن زيد ابن جدعان ومسلم البطين وحبيب بن أبي ثابت وعاصم بن عبد الله وعاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان والقعقاع بن حكيم وأبو الاسود (٢) ديرفنجيم عروة وهشام بن عروة وأبو الزبير المكي وأبو حازم الأعرج وعبد الله بن مسلم بن هرمز ومحمد بن الفرات التيمي والمنهال بن عمرو وخلق سوام .

وقد حدث عنه أبو سلمة وطاوس وهما من طبقته . قال ابن سميد : هو علي الأصغر ، فأما أخوه علي الأكبر فقتل مع أبيه بكر بلاء ، وكان علي بن الحسين ثقة مأمونا كثير الحديث رفيعا ورعا . روى ابن عينية عن الزهرى قال : ما رأيت قرشيا أفضل من علي بن الحسين ، وقيل إن عمر بن سعد بن أبي وقاص قال يوم كربلاء : لا تعرضوا لهذا المريض - يعني عليا - .

ابن وهب عن مالك قال : كان عبيد الله بن عبد الله من العلماء وكان إذا دخل في صلاته فقمع إليه انسان لم يقبل عليه حتى يفرغ من صلاته ، وإن علي بن الحسين كان من أهله

(١) قوله وليس بالكثير ... الخ ، في بغداد من روى عنه عليه السلام من أعلام المحدثين الكثيرين من الحديث ، وفي قول محمد بن سعد فيه : كان علي بن الحسين يعد مأمونا كثير الحديث ما ينيه بتعقب الذهبي في قوله ليس بالكثير من الرواية ١ هـ من هامش ترجمة الامام .
(٢) أبو الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل يعرف بـ **يحيى** عروة ١ هـ . من خطبتيه الشارح عفاه الله تعالى .

الفضل وكان يأتيه فيجلس اليه فيطول عبيد الله في صلاته ولا يلتفت اليه ، فقيل له علي وهو ممن هو منه ، فقال : لابد لمن طلب هذا الامر أن يعني به . وقال : قال نافع بن جبير لعلي بن الحسين : إنك تجالس أقواماً دوناً ، قال : آتني من انتفع بمجالسته في ديني ، قال : وكان نافع يجد في نفسه وكان علي بن الحسين رجلاً له فضل في الدين .

ابن سعد عن علي بن محمد عن علي بن مجاهد عن هشام بن عروة ، قال : كان علي بن الحسين يخرج على راحلته الى مكة ويرجع لا يفزعها ، وكان يجالس زيد بن أسلم مولى عمر فقيل له : تدع قريباً وتجالس عبد بني عدي ، فقال : إنما يجلس الرجل حيث ينتفع . وعن عبد الرحمن بن أurdك أخي علي بن الحسين لأمه ، قال : كان علي بن الحسين يدخل المسجد فيشقي الناس حتى يجلس في حلقة زيد بن أسلم ، فقال له نافع بن جبير : غفر الله لك أنت سيد الناس تأتي تخطي حتى تجلس الى هذا العبد ، فقال علي بن الحسين : العلم يبتغي ويؤتى ويطلب من حيث كان .

الاعمش عن مسعود بن مالك ، قال لي علي بن الحسين : أتستطيع أن تجمع بيني وبين سعيد بن جبير فقلت : ما حاجتك إليه ، قال : أشياء أريد أن أسأله عنها ، إن الناس يأتوننا بما ليس عندنا . وروى سعيد عن الزهري ، قال : كان علي بن الحسين أفضل أهل بيته . معمر عن الزهري : لم أدرك من أهل البيت أفضل من علي بن الحسين . وروى عبد الرحمن ابن زيد بن أسلم عن أبيه قال : ما رأيت فيهم مثل علي بن الحسين .

ابن وهب عن مالك : لم يكن في أهل البيت مثل علي بن الحسين وهو ابن أمة . حماد ابن زيد عن يحيى بن سعيد سمعت علي بن الحسين - وكان أفضل هاشمي - يقول : يأثم الناس أحبونا حب الاسلام فما برح بنا حبكم حتى صار علينا عاراً . أبو معاوية عن يحيى بن سعيد عن علي بن الحسين رضي الله عنه : يا أهل العراق أحبونا حب الاسلام ولا تحبونا حب الاصنام فما زال بنا حبكم حتى صار علينا شيناً .

قال الاصمعي : ولم يكن له عقب - يعني الحسين عليه السلام - الا من ابنه علي ولم يكن لعلي بن الحسين ولد الا من أم عبد الله بنت الحسن وهي ابنة عمه ، فقال له مروان : أرى نسل أهلك قد انقطع فلو اتخذت السراري لعل الله يرزقك منهم ، قال : ما عندي ما اشتري به ، قال :

أنا أفرحك فأقرضه مائة ألف فالتخذ السرايري وولده جماعة من الولد، ثم أوصى مروان أن لا يؤخذ منه ذلك المال . اسناده منقطع، ومروان ما احتضِرَ فإن امرأته غمته تحت وسادة هي وجواربها . قال أبو بكر بن البرقي : نسل الحسين كله من قبل ابنه علي الأصغر ، وكان أفضل أهل زمانه . ويقال : إن قريشاً رغب في أمهات الأولاد بعد الزهد فيهن حين نشأ علي بن الحسين والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله . قال المجلي : علي بن الحسين مدني تابعي ثقة . وقال أبو داود : لم يسمع علي بن الحسين من عائشة . وسمعت أحمد بن صالح يقول : سنه وسن الزهري واحدة .

قلت : وهم ابن صالح بل علي أسن من الزهري بكثير .

وروي عن أبي بكر ^{الثوري} شعبة قال : أصح الأسانيد كلها الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي رضي الله عنه .

عبد الله بن عمر العمري عن الزهري قال : حدثت علي بن الحسين بحديث فلما فرغت قال : أحسنت هكذا حدثناه ، قال : ما أراني حدثتك بحديث ^{الأسن} أعلم به مني ، قال : لا تقل ذلك فليس ما لم يعرف من العلم انما العلم ماعرف وتواطأت عليه الأسن . وقيل إن رجلاً قال لابن المسيب : ما رأيت أروع من فلان قال : هل رأيت علي بن الحسين قال : لا ، قال : ما رأيت أروع منه . وقال جويرة بن أسماء : ما أكل علي بن الحسين بقرابته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم درهمًا قط . محمد بن أبي معشر السندي عن أبي نوح الانصاري قال : وقع حريق في بيت فيه علي بن الحسين - وهو ساجد - فجعلوا يقولون : يا ابن رسول الله النار ، فما رفع رأسه حتى طفئت ، فقيل له في ذلك فقال : اهتني عنها النار الأخرى .

ابن سعد عن علي بن محمد عن عبد الله بن أبي سليمان قال : كان علي بن الحسين إذا مشى لا تجاوز يده فيخذه ولا يتخطى بها وإذا قام إلى الصلاة أخذته رعدة ، فقيل له في ذلك فقال : أتدرون بين يدي من أقوم ومن أناجي . وعنه أنه كان إذا توضأ أصفر . إبراهيم بن محمد الشافعي عن سفيان : حج علي بن الحسين فلما أحرم أصفر لونه وانفض ولم يستطع أن يلي فقيل له : ألا تلي ؟ فقال : أخشى أن أقول لبيك فيقول لي : لا لبيك . فلما لبى غشي عليه وسقط من راحلته ، فلم يزل بعض ذلك به حتى قضى حجه . اسنادها مرسل .

وروي مصعب بن عبد الله عن مالك : أحرم علي بن الحسين فلما أراد أن يلي قالها فاغمي

عليه وسقط من ناقته فهُشِمَ. ولقد بلغني أنه كان يصلي في كل يوم وليلة ألف ركعة إلى أن مات ، وكان يسمى زين العابدين لعبادته .

وروى عن جابر الجعفي . عن أبي جعفر : كان أبي يصلي في اليوم والليلة ألف ركعة فلما احتضر بكى ، فقلت : يا أبا ما يبكيك ، قال : يا بنيّ انه إذا كان يوم القيامة لم يبق ملك مقرب ولا نبي مرسل إلا كان لله فيه المشيئة أن شاء عذبه وإن شاء غفر له ، استأذنها تألف . وعن طاووس سمعت علي بن الحسين - وهو ساجد في الحجر - يقول : عُبيدُكَ بفنائك ، مسكينك بفنائك ، سائلك بفنائك ، فقيرك بفنائك ، قال : فوالله ما دعوت بها في كرب إلا كشف عني . حجاج بن أرطاة عن أبي جعفر أن أباه قاسم الله ماله مرتين ، وقال : إن الله يحب المذنب التواب . ابن عينة عن أبي حمزة الثمالي أن علي بن الحسين كان يحمل الخبز بالليل على ظهره يتبع به المساكين في الظلمة ، ويقول : إن الصدقة في سواد الليل تطفيء غضب الرب . يونس بن بكير عن ابن اسحاق كان ناس من أهل المدينة يعيشون ما يدرون من أين كانت معاشهم ، فلما مات علي بن الحسين فقدوا ذلك الذي كانوا يؤتون به بالليل .

جرير بن عبد الحميد عن عمرو بن ثابت : لما مات علي بن الحسين وجدوا بظهره أثرًا مما كان ينقل الخبز بالليل إلى منازل الأرامل .

وقال شعبة بن نعمة : لما مات علي بن الحسين وجدوه يعول مائة أهل بيت .

قلت : لهذا كان يُبخل فإنه كان ينفق سرًا ويظن أهله أنه كان يجمع الدراهم .

وقال بعضهم : ما فقدنا صدقة السر حتى توفي علي بن الحسين . وروى واقد بن محمد العمري عن سعيد بن مرجانة : انه لما حدث علي بن الحسين بحديث أبي هريرة : « من أعتق نسمة مؤمنة أعتق الله كل عضو منه بعضو منه من النار حتى فرجه بفرجه » فاعتق علي غلاماً له أعطاه فيه عبد الله بن جعفر عشرة آلاف درهم . وروى حاتم بن أبي صغيرة عن عمرو بن دينار قال : دخل علي بن الحسين على محمد بن أسامة بن زيد في مرضه فجعل يبكي بمحمد ، فقال له : ما شأنك ، فقال له عليّ دين فقال : كم هو ؟ . قال : بضعة عشر ألف دينار ، قال : فهيّ عليّ . علي بن موسى حدثنا أبي عن أبيه عن جده قال علي بن الحسين : إني لاستحيي من الله أن أرى الأخ من اخواني فأسأل الله له الجنة وأبخل عليه بالدنيا فإذا كان غدٌ قيل لي لو كانت الجنة بيدك كنت بها أبخل وأبخل .

قال أبو حاتم المدائني : ما رأيت هاشمياً أفقه من علي بن الحسين، سمعته وقد سئل كيف

كانت منزلة أبي بكر وعمر عند رسول الله صلى عليه وآله وسلم فأشار بيده إلى القبر ، فقال :
بمنزلتها منه الساعة ، رواها ابن أبي حاتم عن أبيه .

يحيى بن كثير عن جعفر بن محمد عن أبيه ، قال : جاء رجل إلى أبي ، فقال : أخبرني عن
أبي بكر ، فقال : عن الصديق تسأل ؟ قال : وتسميه الصديق ؟ قال : ثكلتك أمك قد سمع
صديقاً من هو خير مني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمهاجرون والأنصار ، فمن لم يسمه
صديقاً فلا صدق الله قوله ، اذهب فأحب أبا بكر وعمر وتولها فما كان من أمر في عني .
وعنه أنه أتاه قوم فأثنوا عليه ، فقال : حسبتنا أن نكون من صالحى قومنا . الزبير في النسب :
حدثنا عبد الله بن إبراهيم بن قدامة الجبلي عن أبيه عن جده عن محمد بن علي عن أبيه ،
قال : قدم قوم من العراق فجلسوا إلي فذكروا أبا بكر وعمر فسبوا ثم ابتزوا عثمان
ابتزاً كما فشتهم .

أخبرنا إسحاق بن طارق ، ثنا يوسف بن خليل أنا أحمد بن محمد أنا أبو علي الحداد ثنا
أبو نعيم نا أحمد بن جعفر حدثنا عبد الله بن أحمد حدثني ، أبو معمر حدثنا جرير عن فضيل
ابن غزوان ، قال : قال علي بن الحسين : من ضحك ضحكة مجة مجحة من علم . وبه قال
أبو نعيم : حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر حدثنا أحمد بن علي بن الجارود نا أبو سعيد
الكندي نا حفص بن غياث عن حجاج عن أبي جعفر عن علي بن الحسين قال : إن الجسد
إذا لم يمرض أضر ولا خير في جسد أضر . وعن علي بن الحسين قال : فقد الأحبة غربة ،
وكان يقول : اللهم إني أعوذ بك أن تحسن في لوايح العيون علانيتي ، وتقبس في خفيات
القلوب سريري ، اللهم كما أسأت وأحسنّت إلي فاذا عدت فاعد علي .

قال زيد بن أسلم كان من دعاء علي بن الحسين : اللهم لا تكليني إلى نفسي فأعجز عنها ولا
تكليني إلى الخلق فيضيعوني . أبو عبيدة عن أبي إسحاق الشيباني عن القاسم بن عوف قال :
قال علي بن الحسين : جاءني رجل فقال : جئتُك في حاجة وما جئتُ حاجاً ولا معتمراً
قلت : وما هي ؟ قال : جئتُك لأسألك متى يبعث علي ، قلت : يبعث والله يوم القيامة ، ثم تهمة
نفسه . أحمد بن عبد الأعلى الشيباني حدثني أبو يعقوب المدني قال : كان بين حسن بن حسن
وبين ابن عمه علي بن الحسين شيء ، فما ترك حسن شيئاً إلا قاله وعلي ساكت ، فذهب حسن

فلما كان في الليل أتاه علي فخرج ، فقال علي : يا ابن عم إن كنت صادقاً فغفر الله لي ، وإن كنت كاذباً فغفر الله لك ، السلام عليك ، فالتزمه حسن فبكى حتى رثى له .

وأرخ الذهبي وفاته عليه السلام سنة أربع وتسعين وقال : هو الصحيح ، بعد أن حكى اختلافاً فيه ، قال أبو جعفر الباقر : عاش ثمانين وخمسين سنة ، وقال أيضاً في آخر ترجمته عليه السلام : وقيل علي بن الحسين كان إذا سار في المدينة على بقلته لم يقل لأحد الطريق ويقول هو مشترك ليس لي أن أنحي عنه أحداً . وكان له جلالة عجيبة ووحى له والله ذلك - فلقد كان أهلاً للإمامة العظمى لشرفه وسؤدده وعلمه وتأله وكآله عقله ، . ١٥١ (١) .

وبسط المزي في « تهذيب الكمال » ترجمته بنحو ما ذكره في « النبلاء » وفيه بعد أن حكى قصة الذين قدموا المدينة من العراقي فسبوا أبا بكر وعمر وإبركوا عثمان ، فقلت لهم : أنتم من المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم ينتفون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون . قالوا : لسنا منهم ، قلت : فأنتم من الذين قال الله عز وجل فيهم : « والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » قالوا : لسنا منهم ، قلت لهم : أما أنتم فقد تبرأتم من الفريقين أن تكونوا منهم ، وأنا أشهد أنكم لستم من الفرقة الثالثة الذين قال الله عز وجل فيهم : « والذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم » فمواقعي لا قرب الله داركم فانكم تستترون بالاسلام ولستم من أهله .

وقال المزي أيضاً : قال محمد بن سعيد عن مالك بن اسماعيل حدثنا سهل بن شعيب التميمي وكان نازلاً فيهم يؤهم - عن أبيه عن المنهال بن عمرو قال : دخلت على علي بن الحسين ، وكيف أصبحت أصلحك الله ؟ فقال : ما كنت أرى شيخاً من أهل مصر مثلك لا يدري كيف أصبحت ، فأما إذا لم تدره أو تعلم فأنا أخبرك : أصبحتاني قومنا بمنزلة بني اسرائيل في آل فرعون إذ كانوا يذبجون أبناءهم ويستحيون نساءهم ، وأصبح شيخنا وسيدنا يتقرب إلى عدونا بشتمه أو سبه على المنابر ، وأصبحت قريش تعد أن لها الفضل على العرب لأن محمداً منها لا تمد لها فضلاً إلا به ، وأصبحت العرب مقرة بذلك ، وأصبحت العرب تمد أن لها

وكانه الامام
الموفق عباس
ابن عبد الله
الحسيني
عليه السلام
عن المنهال
بن عمرو

(١) الى هنا انتهى كلام الذهبي في « النبلاء » .

الفضل على العجم لأن محمداً منها لا تعد لها فضلاً إلا به ، وأصبحت العجم مقرة لهم بذلك فالآن كانت العرب صدقت أن لها الفضل على العجم وصدقت قريش أن لها الفضل على العرب لأن محمداً منها ، إن لنا أهل البيت الفضل على قريش لأن محمداً منا فأصبحوا يأخذون بحقنا ولا يأخذون لنا حقاً ، فهكذا أصبحنا إذا لم تعلم كيف أصبحنا . قال : فظننت أنه أراد أن يسمع من في البيت . ا هـ .

وقد روى ذلك الامام أبو طالب في « الأمالي » بسنده إلى الحارث بن الجارود التميمي قال : دخلت المدينة فإذا أنا بعلي بن الحسين في جماعة أهل بيته وهم جلوس في حلقة فأتيتهم فقلت : السلام عليكم أهل بيت الرحمة ومعدن الرسالة ومختلف الملائكة كيف أصبحتم - رحمكم الله - فرفع رأسه وذكر بقية القصة .

قال المزي : قال أبو حمزة محمد بن يعقوب بن سوار عن جعفر بن محمد قال : سئل علي ابن الحسين عن كثرة بكائه ، فقال : لا تلوموني فإن يعقوب فقد سبطا من ولده فبكى حتى ابضت عيناه من الحزن ولم يعلم أنه مات ، ونظرت الى أربعة عشر رجلاً من أهل بيتي ذبحوا في غداة واحدة أفترقوا أن حزنهم يذهب من قلبي أبداً . وقد أخرجه الامام أبو طالب في « أماليه » بأسناده إلى أبي جعفر عليه السلام ورواه أيضاً الكنجي الشافعي في « كفاية الطالب » في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بأسناده .

وقال المزي أيضاً : قال أبو بكر بن أبي الدنيا : عن عبيد الله بن حنيفة قال : سمعت موسى بن طريف قال : استطال رجل على علي بن الحسين فتغافل عنه فقال الرجل : إياك أعني فقال له : وعنك أغضبي . وقال سفيان بن عيينة كان علي بن الحسين يقول : ما يسرني بصبي من الذل حمر النعم . وقال علي بن الحسين أيضاً : لا يقول رجل في رجل من الخير مالا يعلم إلا أوشك أن يقول من الشر ما لم يعلم ، ولا اصطحب اثنان على غير طاعة الله إلا أوشك أن يفرقا على غير طاعة الله . وقال أيضاً : قيل لعلي بن الحسين : من أعظم الناس خطراً ، قال : من لم يرض الدنيا لنفسه خطراً . وقال الحسين بن زيد عن عمر بن علي بن الحسين : أن علي ابن الحسين كان يلبس كساء خزاً بخمسين ديناراً يلبسه في الشتاء فإذا جاء الصيف تصدق به أو باعه وتصدق بشمته ، وكان يلبس مادون ذلك من الثياب ويقرأ « قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده » . وقال محمد بن أسعد عن علي بن محمد عن عثمان بن زريق عن علي بن الحسين

أمه مزله وأعتق جارية له وتزوجها ، فكتب اليه عبد الملك بن مروان يُعيرَه بذلك فكتب اليه علي: «لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة» قد أعتق رسول الله ﷺ صفية بنت حيي وتزوجها ، وأعتق زيد بن حارثة وتزوجها ابنة عمته زينب بنت جحش .

وقال علي بن الحسين عن عمر بن علي يقول : لم أر للعد مثل التقدم في الدعاء ، فإنه ليس كلما زلت به بلية يستجاب له عندها . وكان علي بن الحسين إذا خاف شيئاً اجتهد في الدعاء اه . وقال الشريف النسابة أحمد بن علي بن عتبة في « عمدة الطالب » : وكان علي بن الحسين يوم الطف مريضاً ، ومن ثم لم يقا تل حتى زعم بعضهم أنه كان صغيراً وهو لا يصح . قال الزبير بن بكار : كان عمره يوم الطف ثلاثاً وعشرين سنة . وقال الواقدي : ولد علي بن الحسين سنة ثلاث وثلاثين فيكون عمره يوم الطف ثمانيا وعشرين سنة ، وتوفي سنة خمس وتسعين سنة ، وفضائله أكثر من أن تحصى أو يحيط بها الوصف .

قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: أما علي بن الحسين فلم أر الخارجي في أمره إلا كالشيعة، ولم أر الشيعة إلا كالمعتزلي، ولم أر المعتزلي إلا كالتنابؤي، ولم أر العامي إلا كالخاصي، ولم أجد أحدا يتأري في فضله أو يشك في تقدمه والعقب منه في ستة رجال: محمد الباقر، وعبد الله الباهر، وزيد الشهيد، وعمر الأشرف، والحسين الأصغر وعلي بن علي. اهـ.

وذكر المزي في « تهذيب الكمال » والذهبي في « النبلاء » والحافظ السخاوي وأبو عبد الله الكنجي في « كفاية الطالب » باسنادهم الى عبيد الله بن محمد بن عائشة ، قال : أنا أبي وغيره قالوا : حج هشام بن عبد الملك في زمن عبد الملك فطاف بالبيت فجدد أن يصل الى الحجر الاسود ليستلمه فلم يقدر عليه ، فغضب له منبر وجلس عليه ينظر الى الناس ، ومعه أهل الشام ، إذ أقبل زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم من أحسن الناس وجها وأطيبهم أرجا فطاف بالبيت، فلما بلغ الى الحجر تنحى الناس حتى يستلمه ، فقال رجل من أهل الشام: من هذا الذي قد هابه الناس هذه الهيبة ؟ فقال هشام : لأعرفه مخافة أن يرغب فيه أهل الشام . وكان الفرزدق حاضراً فقال الفرزدق : لكي أعرفه. قال الشامي : من هو يا أبا فراس ؟ . قال :

هـذ الذي تعرف البطحاء وطأته والبیت يعرفه والحل والحرم

الى آخر القصيدة وهي سبعة وعشرون بيتاً ، قال : ففضض هشام وأمر بحبس الفرزدق بعُسْتَفان بين مكة والمدينة ، وبلغ ذلك زين العابدين فبعث اليه باثني عشر ألف درهم ، وقال : اعذر يا أبا فراس فلو كان عندنا أكثر من هذا لوصلناك به . فردّه الفرزدق ، وقال : يا ابن رسول الله ما قلت الذي قلت الا غضبا لله عز وجل ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم وما كنت لأرُزأ عليك شيئاً . فقال : شكر الله ، لك ذلك غير أنا أهل بيت اذا أنفدنا أمرأ لم نمد فيه ، فقبلها وجعل يهجو هشاماً وهو في الحبس فسكان مما هجاء به قوله :

أحبسني بين المدينة والسي اليها قلوب الناس يهوى منيها
يقرب رأساً لم يكن رأس سيد وعيناه حواء باد عيونها

قال أبو عبد الله الكنجي الشافعي في « الكفاية » : وسمعت الحافظ فقيه الحرم محمد بن أحمد بن علي القسطلاني يقول : سمعت شيخ الحرمين أبا عبد الله القرطبي يقول : لو لم يكن لأبي فراس عمل الا هذا لدخل الجنة لانها كلمة حق عند سلطان جائر . وذكر السخاوي في كتابه « استجلاء الغرف » وهو في مسند أحمد عن رزين بن عبيد قال : كنت عند ابن عباس فأتى علي بن الحسين عليها السلام فقال ابن عباس : مرجا بالحبيب ابن الحبيب . اهـ .

وأما والده فهو السيد الامام ، والبطل الضرعام ، والشهيد في إحياء شرائع الاحكام ، والمفروض حبه على كافة الأنام ، ربحانة الرسول ، نجل الوصي والبتول ، أبو عبد الله الحسين ابن علي بن أبي طالب سيد شباب أهل الجنة والامام قام أو قعد .

قال المزي في « تهذيب الكمال » : هو سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورجلته من الدنيا وأحد سيدي شباب أهل الجنة .

روى عن جده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبيه علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب وخاله هند بن أبي هالة وأمه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وروى عنه بشر بن غالب الاسدي وثویر بن أبي فاختة وأخوه الحسن بن علي وابنه زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب ومعبد بن خالد الكوفي وسنان بن أبي سنان الديلمي وطلحة بن عبد الله العقيلي وعامر الشعبي وعبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان وعبد الله بن حُصَيْن وعكرمة مولى ابن عباس وابنه علي بن الحسين زين العابدين والعيزار بن حرث وكرز

اليعمي وابن ابنه (١) أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين الباقر وهام بن غالب الفرزدق الشاعر ويوسف بن ميمون الصبّاغ وابنتاه مسكينة بنت الحسين وفاطمة بنت الحسين .

قال الزبيدي عن عدي بن عبد الرحمن الطائي عن داود بن أبي هند عن سبّك بن حرب عن أم الفضل بنت الحرث : رأيت فيما يرى النائم أن عضواً من أعضاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيتي، قال : حوفي رواية في حجر ^{صغير} فقصصتها على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : خيراً رأيت ولد فاطمة غلاماً فترضّيته بلبن ^{صغير} ثمّهم ، فولدت فاطمة غلاماً فسماه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حسيناً ودفعه إلى أم الفضل فكانت ترضعه بلبن ^{صغير} ثمّهم .

قلت : وقد أخرجه الحاكم في « مستدركه » في باب مناقب الحسين بن علي عليه السلام وقال : على شرط الشيخين ولم يخرجاه . وفيه : « أنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : يا رسول الله إني رأيت محمداً منكراً الليلة قال : وما هو؟ . قالت : إنه شديد ، قال : وما هو؟ . قالت : رأيت قطعة من جسدك قطعت ووضعت في حجرني ، ثم ساق الحديث وقال في آخره : « ثم حانت مني النفاسة فاذا عينا رسول الله ﷺ مثيرقان الدموع فقلت : يا بني الله بأبي أنت وأمي مالك قال : أتاني جبريل عليه السلام فاخبرني أن أمي تقتل ابني هذا ، فقلت : هذا ؟ قال : نعم ، وأتاني بترية من ترثه حمراء . » اهـ .

قال المزي ، وقال خليفة بن خيثم : وفي سنة أربع ولد الحسين بن علي بن أبي طالب . وقال الزبير بن بكار : ولد لحسّ خلون من شعبان سنة أربع . وقال حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه مثل ذلك . وقال محمد بن أسعد : علق فاطمة عليها السلام بالحسين لحسّ خلون من ذي القعدة سنة ثلاث من الهجرة فكان بين ذلك وبين ولادة الحسن خمسون ليلة، وولد الحسين في ليال خلون من شعبان سنة أربع من الهجرة على صاحبها أفضل الصلوات والسلام . وقال زهير بن ^{المرادي} عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة : ولدت فاطمة حسيناً بعد حسن بسنة وعشرة أشهر فولدت لست سنين ونصف وخمسة أشهر من التاريخ .

وقال عبيد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن علي عن علي بن أبي طالب أنه سمى ابنه الأكبر حمزة وسمّى حسيناً بعده جعفر . قال : فدعاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال :

(١) ذكره الترمذي في التناقل .

« أمرت أن أغير إسم إبني هذين فقلت : الله ورسوله أعلم ، قال : فسماها حسناً وحسيناً . وعن هانيء بن هانيء عن علي عليه السلام قال : « لما ولد الحسن جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أروني أبني ، ما سميتوه ؟ قلت : حرباً . قال : بل هو حسن . فلما ولد الحسين جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أروني أبني ما سميتوه ؟ قلت : حرباً . قال : بل هو محسن ، ثم قال : اني قد سميتهم باسم ولد هارون ششير وشير ومشير » . ثم ساق المزي اسناده إلى هانيء بن هانيء ، واخرجه الحاكم في المستدرک » وقال : صحيح الاسناد ولم يخرجاه .

وأخرج المزي في « تهذيب الكمال » في ترجمة الحسن عليه السلام ، قال : كان الحسن أشبه برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجهه إلى سُرَّتِهِ وكن . الحسين أشبه برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسفل من ذلك . اهـ . وأخرج الطبراني في الكبير عن أبي موسى مرفوعاً : « أنا وعلي وفاطمة والحسن والحسين يوم القيامة في قبة تحت العرش » أورده السيوطي في مسند علي ولم يذكر فيه شيئاً . وأخرج الحاكم في « المستدرک » وعبد الله بن أحمد بن حنبل كلاهما في المناقب والترمذي أيضاً عن علي عليه السلام . « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد حسن وحسين وقال : من أحبني وأحب هذين وأبائهما وأمهما كانت معي في درجتي يوم القيامة » .

وأخرج الحاكم من حديث سلمان وقال على شرط الشيخين قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الحسن والحسين ابناي من أحبهما أحبني ومن أحبني أحب الله ومن أحب الله أدخله الجنة . ومن أبغضها أبغضني ومن أبغضني أبغضه الله ومن أبغضه الله أدخله النار » وأورده الذهبي من طريق زرعن (١) .

قال: وروى مثله أبو الجحاف وسالم بن أبي حفصة وغيرهما عن أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة ، وفي الباب عن أسامة بن زيد وسلمان الفارسي وابن عباس وزيد بن أرقم . واخرج الحاكم عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « الحسن والحسين

(١) بياض بالأملين .

سيداً شباب أهل الجنة إلا ابني الخالة» ثم قال : هذا الحديث قد صح من أوجه كثيرة وأنا أنجب أنها لم يخرجها ، وقد أورده الذهبي في « النبلاء » وقال : صححه الترمذي . وقال أيضاً : يروى عن شريح عن علي ، وفي الباب عن ابن عمر وابن عباس وعمرو بن مسعود ومالك بن الحارث وأبي سعيد وحذيفة وأنس وجابر من وجوه يقوي بعضها بعضاً . اهـ . وأخرجه الحاكم من طريق زرعن عبد الله مرفوعاً بزيادة « وأبوها خير منها » وقال : هذا حديث صحيح بهذه الزيادة ، وأورد له شاهداً من طريق نافع عن ابن عمر .

وقال الذهبي أيضاً : وكيع حدثنا ربيع بن سعد عن عبد الرحمن بن سابط عن جابر أنه قال - وقد دخل حينئذ المسجد - : « من أحب أن ينظر إلى سيد شباب أهل الجنة فليظر إلى هذا سمعته من رسول الله ﷺ » تابعه عبد الله بن غبر عن ربيع الجعفي أخرجه أحمد في « مسنده » .

قال الذهبي في « النبلاء » : محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب عن ابن أبي نعيم ، قال : كنت عند ابن عمر فسأله رجل عن دم البوض ، فقال : بمن أنت؟ فقال : من أهل العراق ، قال : انظر إلى هذا يسألني عن دم البوض ، وقد قتلنا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « هما رحمتاي من الدنيا » رواه جرير بن حازم .

مهدي بن ميمون عنه عن أبي أيوب الانصاري قال : « دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحسن والحسين يلعبان على صدره ، فقلت : يا رسول الله أنجبها؟.. فقَالَ : كيف لا أنجبها وهما رحمتاي من الدنيا . موسى بن اسماعيل « شيعي واه » . رواه عن الاعمش عن أبي هريرة قال : « كان الحسن عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان يحبه حباً شديداً ، فقال : اذهب إلى أمك ، فقلت : وأذهب معه ، فقال : لا ، فجاءت برقة فمشى في ضوئها حتى بلغ إلى أمه » .

قل الشارح الحافظ أحمد بن يوسف رحمه الله : لعل الذهبي لم يطلع على الحديث إلا من طريق موسى بن اسماعيل أو أراد تقصه وهو كامل من طريق كامل بن العلي أبي العلاء . قال أبو عبد الله الحاكم : حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني ، قال حدثنا أحمد بن مهران ، قال : حدثنا عبيد الله بن موسى ، قال : أنا كامل بن العلي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : « كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العشاء وكان يصلي فإذا سجد وثب الحسن والحسين على ظهره ، فإذا رفع رأسه أخذهما ووضعهما وضعا رفيقا ، فإذا عاد عادا ، فلما صلى

جعل واحداً ها هنا وواحداً ها هنا ، فجئته فقلت : يا رسول الله أنا أذهب بها إلى أمها ، قال : لا ، فبرقت برقة فقال : الحقاً بأكبرها لما زالا يشيان في ضوئها حتى دخلا . هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه . اهـ . وأخرجه الزبي في ترجمته باسناده من طريق كامل أبي العلاء ، وأخرجه المؤيد بالله الهاروني عليه السلام في « أماليه » .

قال المزني : وقال عبد الله بن عثمان بن خثيم ، عن سعيد بن أبي راشد ، عن يعلى بن مرة « أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى طعام دُعوا إليه فاستقبل (١) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمام القوم وحسين مع غلمان يلعب ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يأخذه فطلق الصبي ففر هاهنا مرة وهاهنا مرة . فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضاحكه حتى أخذه فوضع إحدى يديه تحت قفاه والأخرى تحت ذقنه فوضع فاه على فيه فقبله ، وقال : حسين مني وأنا من حسين ، أحب الله من أحب حسيناً ، حسين سبط من الأسباط » . اهـ . وقد أخرجه الحاكم في « المستدرک » وقال : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، وهو في « مسند أحمد » كما أخرجه الحاكم سنداً ومثقلاً .

قال الذهبي : وقال شهر عن أم سلمة : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلل علياً وفاطمة وابنيها بكساء ، فقال : اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا . فقلت : يا رسول الله أنا منهم ؟ قال : انك على خير » اسناده جيد ، وروى من وجوه عن شهر وفي بعضها يقول : « دخلت عليهم أعزها عن الحسين » . وروى نحوه عن الأعمش عن جعفر بن عبد الرحمن عن حكيم بن سعد عن أم سلمة . وروى شداد أبو عمار عن وائلة بن الاسقع قصة الكساء .

عبد العزيز البراءوردي عن علي بن أبي علي التميمي عن جعفر بن محمد عن أبيه ، قال : قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم موضع الجنائز فطاع الحسن والحسين فاعتركا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إيهما حسن . فقال علي : يا رسول الله أعلى حسين توأله ؟ قال : هذا جبريل يقول : إيهما حسين » وروى عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه .

وفي مراسيل يزيد بن أبي زياد « أن النبي ﷺ سمع حسيناً يبكي فقال لأمه : ألم تعلمي

(١) هكذا ذكر بالاصلين .

أَنّ بكاءه يؤذيني». حماد بن زيد حدثنا يحيى بن سعيد الانصاري عن عُبيد بن حُنين عن الحسين بن علي بن الحسين قال: «صعدت المنبر الى عمر، فقلت: انزل عن منبر أبي واذهب الى منبر أبيك، فقال: إن أبي لم يكن له منبر وأقمعني معه. فلما نزل، قال: أي بُنيّ من علمك هذا؟ قال: ما علمني أحد، قال: أي بني وهل أنبت في رؤوسنا الشعر إلا الله ثم أنتم! ووضع يده على رأسي، وقال: أي بني لو جعلت تأتينا وتغشانا» اسناده صحيح. ١٥٠. وذكره المزي زيادة وهي: «قال: يا بني لو جعلت تغشانا، قال: فأنته يوما وهو خال بمأوبة وابن عمر بالباب، فرجع ورجعت، فلقيني بعد فقال: لم أرك؟ فقلت: اني جئت وأنت خال بمأوبة وابن عمر بالباب، فرجع ورجعت معه، قال: فقال: أنت الأحق بالآذن من ابن عمر وإنما أنبت في رؤوسنا ما ترى الله ثم أنتم» ثم ساق اسناده، ثم قال: قال الدرر الأوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر بن الخطاب جعل عطاء الحسن والحسين مثل عطاء أبيهما. ١٥١. وروى مثله الذهبي، وقال: جعل للحسين بن علي مثل عطاء علي عليهم السلام خمسة آلاف. ١٥٢.

وقال المزي: قال محمد بن عبيد الطنافسي: حدثنا شرحبيل بن مدرّك الجعفي عن عبد الله بن مُجَيِّب عن أبيه: «وإنه سافر مع علي كرم الله وجهه - وكان صاحب مطهرته - فلما جاوزوا نينوى - وهو منطلق الى صفين - نادى علي: صبراً أبا عبد الله صبراً أبا عبد الله بشط الفرات، قلت: ومن ذا أبو عبد الله؟ قال: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعيناه تفيضان، قلت: يا بني الله أغضبك أحدنا ما شأن عينيك تفيضان؟.. قال: بل قام من عندي جبريل قبل، فحدثني أن الحسين يقتل بشط الفرات، وقال: هل لك أن اشتهك من تربته، فقبض قبضة من تراب فأعطانيها فلم أملك عيني أن فاضتها» ثم ساق اسناده الى محمد ابن عبيد. ١٥٣.

وأخرجه أبو القاسم البغوي قال: حدثنا أبو محمد شيخان بن أبي شيبة، قال: حدثنا عمار بن زاذان البصري، قال: حدثنا ثابت عن أنس قال: «استأذن ملك القطر ربه أن يزور النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأذن له، وكان في يوم أم سلمة، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: يا أم سلمة احفظي علينا الباب لا يدخل علينا أحد، قال: فبينما هي على الباب إذ جاء الحسين بن علي فطفر، فاقترحم فدخل فوثب على رسول الله ﷺ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلثمه ويقبله، فقال الملك: أتجبه؟ قال: نعم، قال: ان

أمتك مقتله وإن شئت أريتك المكان الذي يقتل فيه ، فأراه إياه ، فجاء بسهولة - أو تراب أحر - فأخذته أم سلمة فجعلته في ثوبها . قال ثابت : كنا نقول إنها كربلاء . وقد أورد الذهبي حديث منجي عن علي عليهم السلام وعزاه إلى « مسند أحمد » ثم قال : وله « شؤبه » عن أبي زائد ، عن جابر ، عن الشعبي : أن علياً قال : - وعو بشط الفرات - صبراً أبا عبد الله ، وذكر حديث أنس إلى قوله : قال : ثابت كنا نقول إنها كربلاء . قال المزني أيضاً : وقال عباد بن زياد الأسدي ، حدثنا عمرو بن ثابت ، عن الأعمش ، عن أبي وائل - شقيق بن سلمة - عن أم سلمة قالت : « كان الحسن والحسين يلعبان في بيتي ، فنزل جبريل عليه السلام ، فقال : يا محمد إن أمتك تقتل هذا من بعدك ، وأوماً بيده إلى الحسين ، فبكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضمه إلى صدره ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : وضعت عندك هذه التربة فشمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ريح كرب وبلاء ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا أم سلمة إذا تحولت هذه التربة دماً فاعلمي أن ابني قد قتل ، فجعلتها أم سلمة في قارورة ثم جعلت تنظر إليها كل يوم ، وتقول إن « يوماً تحولين فيه دماً ليوم عظيم » وساق أسنده إلى عباد .

قال الشارح الحافظ أحمد بن يوسف رحمه الله : وعباد روى له النسائي في مسندهما لك ، وذكره المزني فقال : مثل أبو داود عنه فقال : صدوق أراه كان يهتم بالقدر ، ولم يذكره الذهبي في « الميزان » ولو كان غير ثقة لما تركه . وقد روى له مسلم ورماه بالجهالة لأنه لم يرو عنه سوى الزهري وعمرو بن ثابت . ذكره المزني والذهبي وذكرنا مقالات أهل الحديث في تضعيفه ، ومدارها على الغلو في التشيع . وروى معاوية بن صالح عن يحيى بن معين ، قال : عمرو بن ثابت لا يكذب في حديثه . قال أبو داود : وهو المشوم ^(١) ليس بشبه حديثه أحاديث الشيعة - يعني أنها مستقيمة ، ذكر ذلك في « الميزان » . والحديث وإن تفرد فيه بزيادة تحويله دماً ، فقد ثبت من حديث ثابت عن أنس ، وإن كان في عمارة بن زاذان روايه بعض اللين ، فقد وثقه أبو زرعة وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، حكى توثيق يحيى وأحمد له الحافظ أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين في كتاب « الثقات » . انتهى ملخصاً .

(١) لفظ « الميزان » : وهو المسؤول في محل قوله هنا وهو المشوم .

وقال الزري : وقال عبد الرحمن بن صالح الأزدي ، عن أبي بكر بن عياش ، عن موسى ابن عقبة ، عن داود قال : قالت أم سلمة : « دخل الحسين على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ففرع ، فقالت أم سلمة : مالك يا رسول الله ، قال : إن جبريل أخبرني أن ابني هذا يقتل ، وأنه اشتد غضب الله على من يقتله » . وفي الباب عن عائشة ، وزينب بنت جحش ، وأم الفضل بنت الحارث ، وأبي امامة الباهلي ، وأنس بن الحارث .

وقد أخرج أبو القاسم البغوي حديث أنس بن الحارث وقال : لا يعلم له غيره ، ولفظه : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن ابني هذا - يعني الحسين - يقتل بأرض يقال لها كربلاء ، فمن شدد ذلك منكم فلينصره » قال : فخرج أنس بن الحارث إلى كربلاء فقتل مع الحسين رحمة الله عليها .

وأورد الذهبي حديث أبي امامة ولفظه : علي بن الحسين بن واقد : نا أبي ، قال : حدثنا أبي غالب عن أبي امامة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لنسائه : « لا تبكين » هذا - يعني حسيناً - وكان يوم أم سلمة ، فنزل جبريل ، فقال : رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تدعي أحداً يدخل علينا ، فجاء حسين فبكى فخلته يدخل ، فدخل حتى جلس في حجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال جبريل عليه السلام : إن أمتك حوله تصبر أو تنقلب ، قال : يقتلونه وهم مؤمنون ، قال : نعم ، وأراه تربته ، « اسناده حسن ، وأبو امامة هذا » .

وأما حديث عائشة فقد أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في فضائل الحسين ، قال : « حدثني أبي ، قال : أنا وكعب ، أنا عبد الله بن سعيد ، عن أبيه ، عن عائشة - أو أم سلمة - قال : وكعب شك هو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال لاحداهما : ولقد دخل البيت ملك لم يدخل علي قبلاً ، فقال لي : إن ابنك هذا - حسيناً - مقتول ، فإن شئت أريتك من تربة الأرض التي يقتل فيها ، قال : فاخرج إلي تربة حمراء » . ا هـ .

قال الشارح الحافظ أحمد بن يوسف : الذي يظهر أن هذا حديث أم سلمة ، وإنما حصل الشك من وكعب فيه . ا هـ . وأما حديث أم الفضل - زوج العباس - فقد تقدم ذكره أول الترجمة ، وفي مجموع الأحاديث اختلاف . ففي بعضها أن الخبر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ملك القطر ، وفي بعضها ملك على الإطلاق ، وفي بعضها جبريل ، وأقرب ما يجمع بينها

بانها واقعتان ويكون الملك المطلق أحدهما ، وكل روى بحسب ماسم ، والله عز وجل أعلم .
وقال المزي : وقال عبد الجبار بن العباس ، عن عمار الدهني ، قال : مر علي على كعب ، فقال :
يقتل من ولد هذا رجل في عصابة لا يخفى عرق خيولهم حتى يردوا على محمد صلى الله عليه
وآله وسلم ، فر حسن فقالوا : هذا يا أبا اسحاق قال : لا ، فر حسين ، فقالوا : هذا ،
قال : نعم .

وأخرج المزي بإسناده عن بعض أصحاب علي عليه السلام ، قال : خرجنا مع علي في
بعض غزواته ، فسار حتى أتينا الى أرض كربلاء ، فنزل الى شجرة يصلي اليها ، فأخذ تربة
من الأرض فشمها ، ثم قال : واهاً لك تربة ليقتلن بك قوم يدخلون الجنة بغير حساب ،
فقفلنا من غزائنا وقفل علي عليه السلام ، ونسيت الحديث ، قال : فكنت في الجيش الذين
ساروا الى الحسين ، فلما انتهيت اليه نظرت الى الشجرة فتذكرت الحديث ، فتقدمت على فرس
لي قفلت : أبشرك يا ابن بنت رسول الله ، وحدثته الحديث قال : معنا أو علينا ، قال : لا معك
ولا عليك تركت عيالاً ، قال : والذي نفس حسين بيده لا يشهد لنا اليوم أحد الا دخل جهنم ،
قال : فانطلقت هارباً مولىً الى الأرض حتى خفي علي مقتله . اهـ .

وأخرج عبد الله بن أحمد بن حنبل في مسنده في رجال الصحيح من حديث ابن عباس ،
قال : « رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يرى النائم بنصف النهار قائلاً (١) أشعث أغبر
بيده قارورة ، قفلت : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ما هذا ؟ .. قال : دم الحسين وأصحابه لم
أزل انقطه منذ اليوم » ، فوجدوه قتل في ذلك اليوم . وهذا الحديث من طريق والده أحمد
ابن حنبل ، وقد رواه أيضاً من طريق إبراهيم بن عبد الله البصري بمعناه . قال الذهبي : أبو
خالد الأحمر حدثنا رزين ، حدثني سلمى ، قالت : « دخلت على أم سلمة وهي تبكي قفلت :
ما يبكيك ؟ قالت : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى رأسه ولحيته التراب قفلت :
مالك يا رسول الله ؟ قال : شهدت قتل الحسين آنفاً » . رزين هو ابن حبيب وثقه ابن
معين . اهـ .

وأخرج عبد الله بن أحمد بن حنبل بإسناده عن عمار ، قال : سمعت أم سلمة تقول : سمعت

(١) فائلاً : أي ناظماً وقت القيلولة .

الجن تبكي على الحسين رضي الله عنه ، قال : وقالت أم سلمة : سمعت الجن تنوح على الحسين عليه السلام . وقد ذكره الذهبي في « النبلاء » بمعناه عن أم سلمة ، وقال أيضاً عبيد بن جبياد : قال : ناعطاء بن مسلم عن أبي جناب الكلبي ، قال : أتيت كربلاء فقلت لرجل من أشـراف العرب : بلغني أنك تسمعون نوح الجن ، فقال : ما تلقى حراً أو عبداً إلا أخبرك بأنه سمع ذلك ، قلت : فما سمعت أنت ، قال : سمعتهم يقولون :

مسح الرسول جبينه فله بريق^(١) في الحدود
أبواه من عليا قریش وجدته خـير الجدود

١ هـ . وفي « صحيح مسلم » في تفسير قوله تعالى : « فما بكت عليهم السماء والأرض » عن السدي ، قال : لما قتل الحسين بن علي بكت السماء وبكها حرمتها . وقال الثعلبي في تفسير الآية : إن المؤمن إذا مات بكت عليه السماء والأرض أربعين صباحاً . قال : وقال عطاء في هذه الآية : بكأوها حرمة أطرافها . وقال الثعلبي أيضاً : أخبرنا أبو بكر الجوزقي ، حدثنا أبو العباس الدعولي ، أنا أبو بكر بن أبي خيثمة ، قال : نا خالد بن خدائش ، نا حماد بن زيد عن هشام ، عن محمد بن سيرين ، قال : أخبرونا أن الحجرة التي مع الشفق لم تكن حتى قتل الحسين . وبه قال عن ابن أبي خيثمة : أنا أبو سلمة ، نا حماد بن سلمة ، نا سليم القاضي ، قال : مطيراً دماً أيام قتل الحسين عليه السلام . ١ هـ .

وذكر السيوطي في « الدر المنثور » في تفسير الآية عن ابن أبي حاتم ، عن عبيد المكنب عن إبراهيم ، قال إبراهيم : قال ما بكت السماء منذ كانت الدنيا إلا على اثنين . قيل لعبيد : أليس السماء والأرض تبكيان على المؤمن ؟ قال : ذاك مقامه وحيث يصعد عمله ، قال : وتندري ما بكاء السماء ؟ قال : لا ، قال : تحمر وتصير وردة كالدهان ، ان يحیی بن زكريا لما قتل احمرت السماء وقطرت دماً ، وان حسين بن علي يوم قتل احمرت السماء .

وأخرج ابن أبي حاتم ، عن^(٢) عن زيد بن زياد ، قال : لما قتل الحسين احمر آفاق السماء أربعة أشهر . ١ هـ . وقال الذهبي في « النبلاء » : عثان بن أبي شبة ، قال : نا أبي ، عن جدي ،

(١) وبض النسخ : حريق ، وكلاهما مستقيم .

(٢) يزيد بن أبي زياد كذا ظنه المصنف .

عن عيسى بن الحرث الكندي ، قال : لما قتل الحسين مكثنا أياماً سبعة اذا صلبنا العصر فنظرنا الى الشمس على طرف الحيطان كأنها الملاحف المصفرة ، ونظرنا الى الكواكب يضرب بعضها بعضاً . الدائني عن علي بن مدرك ، عن جده الاسود بن قيس ، قال : احمرت آفاق السماء بعد قتل الحسين ستة أشهر ترى كالدّم . هشام بن حسان عن محمد قال : تعلم هذه الحجرة في الافق مم هي ؟ من يوم قتل الحسين ! الفسوي قال : نا مسلم بن ابراهيم ، حدثنا أم سوق العبدية ، حدثتني نضرة الازدية ، قالت : لما ان قتل الحسين مطرت السماء فاصبحت وكل شيء لنا ملائحاً . جعفر بن سليمان الضبيعي ، قال حدثتني خالتي : قالت : لما قتل الحسين مطرنا مطراً كالدّم . ا هـ . وقال أبو القاسم البغوي : حدثنا قطن^(١) بن نسير أبو عباد البصري ، انا جعفر بن سليمان الضبيعي ، حدثتني خالتي أم سالم ، قالت : لما قتل الحسين مطرنا مطراً كالدّم على البيوت والجبل ، قالت : وبلغني انه كان بحراسان والشام والكوفة . ا هـ .

وقال الذهبي : يحيى بن معين ، نا جرير ، عن يزيد بن أبي زياد ، قال : قتل الحسين ولي أربع عشرة سنة ، وصار الورس الذي كان في عسكرهم رماداً واحمرت آفاق السماء ، ونحروا ناقة في عسكرهم ، فكانوا يرون في لحمها الثيران . ابن عيينة ، قال : حدثتني جدتي ، قالت : لقد رأيت الورس عاد رماداً ، ولقد رأيت اللحم فيه النار يوم قتل الحسين . حماد بن زيد قال : حدثتني جميل بن مرة ، قال : أصابوا إبلاً في عسكر الحسين يوم قتل ، فطبخوا منها فصار كالملح . ا هـ .

وأخرج الترمذي عن عمارة بن عمير وصححه ، قال : لما جيء برأس عبيد الله بن زياد وأصحابه نُضِدت في المسجد في الرحبة ، فانهت بهم وهم يقولون : قد جاءت قد جاءت ، فإذا حية قد جاءت تتخلل الرؤوس حتى دخلت في منخر عبيد الله بن زياد لعنسه الله ، فمكثت هنيئة ، ثم خرجت فذهبت حتى تغيبت ، ثم قالوا : قد جاءت ، قد جاءت ، ففعلت ذلك مرة أو مرتين أو ثلاثاً . ا هـ . وعزاه أبو الحسين ابن البطريق في « العمدة » الى « سنن أبي داود » أيضاً وقال ما معناه : أن الحية لم تزل تفعل ذلك حتى رفع - يعني الرأس - ولم يذكر خروجها منه بعد - أبعد الله عبيد الله بن زياد عن رحمته -

(١) قطن بن نسير ، ومهمله مصغراً أبو عباد البصري ، والفري بضم المعجمة وفتح الموحدة . الخفيفة ، صدوق قد يخطئ . من العاشرة . ا هـ . « مصباح »

قال الذهبي في « النبلاء » ، قال عطاء بن مسلم الجدّي : قال السدي : أتيت كربلاء تاجراً ، فعمل لنا شيخ من طيء طعاماً ، فتمشينا عنده ، فذكرنا قتل الحسين فقلت : ماشارك أحدي قتل إلا مات ميتة السوء يُقال : ما أكذبكم أنا ممن شرك في ذلك ، فلم يبرح حتى دنا من السراج وهو يقفد بنفط ، فذهب يخرج الفتيلة بإصبعه ، فأخذت النار فيها ، فذهب يطفئها بريقه فعلقت النار في لحيتي ، ففدأ فألقى نفسه في الماء فرأيت أنه كأنه محمّة .

قال الشارح الحافظ : هو السدي الكبير اسماعيل بن عبد الرحمن ، الذي أخرج له مسلم والأربعة لا السدي الصغير محمد بن مروان فليعلم ذلك . ا هـ .

قال الذهبي : ابن عيينة حدثني جدتي أم أبي ، قالت : أدركت رجلين ممن شهد قتل الحسين أما أحدهما فطال ذكره حتى كان يلفسه ، وأما الآخر فكان يستقبل الراوية فيشرها كلها . حماد بن زيد عن معمر قال : أول ما عرف الزهري أنه تكلم في مجلس الوليد ، فقال الوليد : أبكم يعلم ما فعلت أحجار بيت المقدس يوم قتل الحسين ؟ فقال الزهري : بلغني أنه لم يقلب حجر الا وجد تحته دم عيط (١) . ا هـ .

وفيه ان الكلام في مجلس الوليد ، والذي أخرجه الحاكم في « المستدرک » وقال: على شرط البخاري بإسناده الى ابن شهاب ، قال : قدمت دمشق وأنا أريد الفزرو ، فأتيت عبد الملك لأسلم عليه ، فوجدته في قبة على فرش بقرب القائم وتحته سباطان فسلمت عليه ثم جلست ، ثم قال لي : يا ابن شهاب تعلم ما كان في بيت المقدس صباح قتل ابن أبي طالب ؟ فقلت : نعم . فقال : هلم ، فقممت من وراء الناس حتى أتيت القبة فحول الي وجهه فأخنى علي ، فقال : ما كان ، فقلت : لم يرفع حجر من بيت المقدس الا وجد تحته دم ، فقال : لم يبق أحد يعلم هذا غيري وغيرك لا يسمعن منك أحد ، فما حدثت به حتى توفي .

قال الذهبي الحاكم في « الكنى » : أخبرنا أبو بكر بن أبي داود ، قال : انا أحمد بن محمد بن عمر الحنفي ، قال : حدثنا عمر بن يونس ، حدثنا سليمان بن أبي سليمان الزهري ، نا يحيى بن كثير ، حدثنا عبد الرحمن بن عمرو ، حدثنا شداد بن عبد الله ، سمعت وائلة بن الأسقع ،

(١) بالعين المهملة : هو الطري الخالص لا خاط فيه . ا هـ . « المصباح »

وقد جيء برأس الحسين عليه السلام فلغنه رجل من أهل الشام، فنضب واثلة، وقام، وقال: والله لا أزال أحب علياً ولولديه بعد أن سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في منزل أم سلمة وألقى على فاطمة وابنيها وزوجها كساء خبيراً ثم قال: «إنا يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا».

قرة بن خالد، سمعت أبا رجاء العطاردي، قال: كان لنا جار من بني المهجم قدم الكوفة، فقال: ما ترون هذا الفاسق ابن الفاسق قتله الله - يعني الحسين رضي الله عنه - فرماه الله بكوكيين من السماء فطمس بصره ١٠ هـ.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب فضائل أمير المؤمنين علي عليه السلام، حدثني أبي، قال: أخبرنا قرة، قال: سمعت أبا رجاء يقول: لا تسبوا علياً ولا أهل هذا البيت، إن جاراً لنا من بني المهجم قدم من الكوفة فقال: ألم تروا إلى هذا الفاسق ابن الفاسق أن الله قتله - يعني الحسين - قال: فرماه الله بكوكيين في عينيه وطمس الله بصره ١٠ هـ. وأخرجه بهذا اللفظ الكنجي في كتاب المناقب، ورجاله ثقات أثبات.

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» من ترجمة سعيد بن جبير ما لفظه: من النيلانيات، حدثنا محمد بن شداد، حدثنا أبو نعيم، حدثنا عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: أوحى الله إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم «إني قتلت يحيى بن زكريا سبعين ألفاً وإني قاتل بابين ابتك سبعين ألفاً غريب» وعبد الله خرج له ١٠ هـ.

قلت: الغرابة بمجردها لا تقدر في قبول رواية الخبر ولذا عدّها ابن حجر في «التحفة وشرحها» وغيره من علماء الحديث من أقسام المقبول، والله أعلم.

وأخرج الحاكم في «المستدرک» في تفسير قوله تعالى في آل عمران «ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس» بإسناد عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: «بث عيسى بن مريم يحيى بن زكريا في اثني عشر رجلاً من الحواريين يعلمون الناس، فكان ينهاهم عن نكاح ابنة الأخ، وكان ملك له ابنة أخ تعجبه فأرادها وكان يقضي لها في كل يوم حاجة، فقالت لها أمها: إذا سألك عن حاجتك فقل: حاجتي أن تقتل يحيى بن زكريا، فقال لها الملك: ما حاجتك، فقالت: حاجتي أن تقتل يحيى بن زكريا، فقال لها:

سلي غير هذا ، فقالت : لا أسألك غير هذا ، فلما أتى أمر به فذبح في طشت ، فدرت قطرة من دمه فلم تزل تغلي حتى بعث الله بختصر ، فبدلت عليه عجوز فألقى في نفسه أن لا يزال القتل حتى يسكن هذا الدم ، فقتل في يوم واحد من ضرب واحد في سن واحدة سبعين ألفاً ، هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ثم قال : وله شاهد غريب الإسناد والمثل ، حدثناه محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عمرو البزار - بغداد - ، قال : حدثنا أبو يعلى محمد بن راشد السلمي ، قال : حدثنا أبو نعيم ، فذكره - إلا أنه قال - : « واني قاتل بابين ابتك سبعين ألفاً وسبعين ألفاً » وقال الحاكم : قد كنت أحسب دهرأ أن السلمي تفرد بهذا الحديث ، عن أبي نعيم حتى حدثنا حميد بن الربيع ، قال : حدثنا أبو نعيم فذكره ، انتهى كلام الحاكم . وأخرجه أيضاً في موضع آخر من باب فضائل الحسين بن علي عليه السلام من ست طرق إلى أبي نعيم ، فيها المحتج بهم ، ومن دونهم ، فانتفت عنه الغرابة . ومن أبي نعيم فمن فوقه من تقدم ذكرهم اسناده غريب ولكنه برجال الصحيح .

وقال الذهبي في « النبلاء » في ترجمة الحسن بن علي عليه السلام بقية عن بحير^(١) عن خالد بن معدان عن المقدم بن معدي كرب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « حسن مني والحسين من علي » رواه ثلاثة عنه واسناده قوي . ا هـ . وقال في ترجمة الحسين عليه السلام أبو عوانسة عن سليمان بن حبيب بن أبي ثابت عن أبي أدريس عن المسيب بن نجبة ، سمع علياً يقول : إلا أحدثكم غني وعن أهل بيتي أما عبد الله بن جعفر فصاحب لهو وأما الحسن فصاحب جفنة من فتيان قريش لو التقت حلقتا البطان لم يغن في الحرب عنكم شيئاً ، وأما أنا وحسين فنحن منكم ، وأنتم منا ، اسناده قوي . ا هـ .

قال الشارح الحافظ رحمه الله : يريد عليه السلام أنه قوي في دين الله كأيته لا يغني على ظلم ظالم ولا يخاف في الله لومة لائم . وكان الحسن عليه السلام صبوراً وقوراً ، وكان الحسين ليثاً هصوراً . وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « إن ابني هذا سيد وبصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين » ، فكان من أمر الصلح ما شهرته تنفي عن ذكره هنا . وكان الحسين عليه السلام رأيته غير ذلك ولم يسهه إلا التسليم . ولما مات معاوية لم يستحل الحسين

(١) بحير بكسر الميملة ابن سميد السجولي أبو خالد الجمعي وثقه النسائي مات سنة ١٦٠ هـ . « خلاصة »

عليه السلام ترك القيام والدعاء الى الله ، فاختار الله له الآخرة على الأدنى ، والله نعم المولى ، وباء عدوه لعنه الله بالخزي والاثم وكان بها أحق وأولى . وكان الحسنان عليها السلام كل في فعله مصيب وكل لله ولرسوله حبيب .

وقد أخرج أحمد في « مسنده » عن أبي هريرة والترمذي في « جامعهم » عن زيد بن أرقم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « نظر الى علي وابنيه وفاطمة ، فقال : أنا حرب لمن حاربكم سلم لمن سالمكم » . ١٥٠ . وقال المزي : وقال سليمان بن أبي شيخ ، عن خالد ابن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص ، عن أبيه : كان الحسن يقول للحسين : أي أخ والله لو ددت أن لي بعض شدة قلبك ، ويقول الحسين : وأنا والله وددت أن لي بعض ما بسط الله لك من لسانك .

وقال علي بن محمد المدائني : عن جويرية بن أسماء ، عن مسافع بن شيبة ، قال : حج معاوية فلما كان عند الردم ، أخذ الحسين بخطامه فأناخ به ثم سارّه طويلاً ثم انصرف ، وزجر معاوية راحلته فسار فقال عمرو بن عثمان : يبيح بك حسين وتكف عنه وهو ابن أبي طالب؟! فقال معاوية : دعني من علي فوالله ما فارقني حتى خفت أن يقتلني ، ولو قتاني ما افلحتهم ، وإن لكم من بني هاشم ليوماً ، وذكر حديث المسيب عن علي المقدم بلفظ : قال علي : ألا أحدثكم عن خاصة نفسي ، وعن أهل بيتي ، قلنا : بلى ، قال : أما حسن فصاحب جفنة وخوان. فتى من فتيان قريش ، ولو قد التقت حلق البطان لم يمن عنكم في الحرب جباله عصفور ، وأما عبد الله بن جعفر فصاحب هو وباطل ولا يفرنكم ابنا عباس ، وأما أنا وحسين فأنا منكم وأنتم منا . وذكره الحافظ السيوطي في « الجامع الكبير » بمعناه وقال : أخرجه السيرافي في الالقاء .

وذكر السيوطي في مسند فاطمة الزهراء عليها السلام من « جامع الكبير » ما لفظه : وعن زين بنت أبي رافع ، عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أنها أتت أباهما بالحسن والحسين في شكواه التي مات فيها ، فقالت : تورثها يا رسول الله شيئاً ؟ فقال : أما الحسن فله هيتي وسؤدي ، وأما الحسين فله جرأتي وجودي » أخرجه ابن منسده والطبراني في « الكبير » وأبو نعيم وابن عساكر ، وسنده لين . ١٥١ .

قلت : لأن روايته من طريق ابراهيم بن علي الرافي عن أبيه كما بيته السيوطي

في مسند زينب بنت جحش ، وقد ذكره الذهبي في « الميزان » فقال : إبراهيم بن علي الرافعي ، عن عمه أيوب بن الحسن ، قال البخاري : فيه نظر ، وقال الدارقطني : ضعيف ، وروى عثمان الدارمي عن ابن معين : لا بأس به ، ولا يعمه بأس . اهـ .

وقال الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي في كتاب « استجلاء الغرر بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف » - وهو كتاب تعقب فيه بعض أحداث كتاب « ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى » لحب الدين الطبري ما لفظه - : وعن فاطمة بنت الحسين ، عن جدتها فاطمة الكبرى رضي الله عنها ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كل بني آدم ينتمون إلى عصة إلا بني فاطمة فأنا وليهم وعصبتهم » أخرجه الطبراني في « الكبير » من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن شعبة بن نعمة ، عن فاطمة بنت الحسين بهذا ، وكذا أخرجه أبو يعلى . ومن طريق الديلمي في « مسنده » عن عثمان بن أبي شيبة بلفظ : « لكل بني آدم عصة ينتمون إليه إلا ولدي فاطمة فأنا وليها وعصبتها » ولم ينفرد به ابن أبي شيبة بل رواه الخطيب في « تاريخه » من طريق محمد بن أحمد بن يزيد بن أبي الموام قال : حدثنا أبي ، قال : حدثنا جرير بلفظ : « كل بني آدم ينتمون إلى عصبتهم إلا ولد فاطمة فإني أنا أبوم وعصبتهم » ومن طريق حسين الأشقر عن جرير بنحوه . شعبة ضعيف ، ورواية فاطمة عن جدتها مرسلة .

وعن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن الله جعل ذرية كل نبي في صلبه ، وإن الله تعالى جعل ذريتي في صلب علي بن أبي طالب » أخرجه الطبراني في ترجمة الحسن من « الكبير » أيضاً من طريق يحيى بن العلي الرازي ، عن جعفر ابن محمد ، عن أبيه ، عن جابر - وبعضها يقوي بعضاً - وقول ابن الجوزي - وقد أوردته في « الملل المتناهية » : أنه لا يصح ليس بجيد ، وفيه دليل على اختصاصه صلى الله عليه وآله وسلم بانتساب أولاد ابنته إليه ، ولهذا قال في « الروضة » تبعاً لأصلها في الخصائص : وأولاد بناته ينسبون إليه صلى الله عليه وآله وسلم وأولاد بنات غيره لا ينسبون إلى جدتهم في الكفاءة وغيرها . زاد في « الروضة » - كذا قال صاحب « التلخيص » - .

قلت : وفي « تلخيص الحافظ ابن حجر » عند قول الرافعي في سياق تعداد الخصائص الشريفة وأن أولاد بناته ينسبون إليه في حديث أبي بكر سمعت رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم يقول « ان ابني هذا سيد - يعني الحسن بن علي عليه السلام - » أخرجه البخاري .

وفي « معرفة الصحابة » لأبي نعيم في ترجمة عمر من طريق شبيب بن غرقدة عن المستظل ابن حصين عن عمر في أثناء حديث : « وكل ولد آدم فان عصبتهم لأبيهم ما خلا ولد فاطمة فاني أنا أبوم وعصبتهم » . وحديث : « كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة الا سبي ونسي » رواه البزار والحاكم والطبراني من حديث عمر . وقال الدارقطني في « العلل » : رواه ابن اسحاق عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده عليهم السلام ، عن عمر ؛ وخالفه الثوري وابن عينية وغيرهما ، عن جعفر ، لم يذكروا عن جده ، وهو منقطع . اهـ . ورواه الطبراني من حديث جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر سمعت عمر . ورواه ابن السكن في « صحاحه » من طريق حسن بن حسن بن علي ، عن أبيه عليهم السلام ، عن عمر في قصة خطبة أم كلثوم بنت علي ورواه البيهقي أيضاً . ورواه أبو نعيم في « الحلية » من حديث يونس بن أبي يعقوب ، عن أبيه عن ابن عمر عن عمر . ورواه أحمد والحاكم من حديث المسور بن حمزة رفعه : « ان الاسباب تنقطع يوم القيامة غير نسي وسبي وصهري » ، ورواه الطبراني في « الكبير » من حديث ابن عباس ، ورواه في « الاوسط » من طريق ابراهيم بن يزيد الخوزي : عن محمد بن عباد ، عن جعفر : سمعت عبد الله بن الزبير يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كل نسب وصهر منقطع يوم القيامة الا نسي وصهري » . وابراهيم ضعيف . ورواه عبد الله بن أحمد في « زيادات المسند » من حديث ابن عمر . اهـ .

والحديث من رواية أهل البيت وشيعتهم بلفظ : « كل بني ابي يتعمون الى أبيهم » ، الا الحسن والحسين ، فانا أبوهما وعصبتها وأعقل عنها » وحديث البخاري الذي أورده ابن حجر ، وهو « أن ابني هذا سيد » وكذا ما في الاحاديث السابقة من التصريح بلفظ : « ابني » كقوله في حديث جبريل : « وأخبرني أن أمتي تقتل ابني هذا » ونظائره أقوى دليل على ثبوت النبوة لهما والأبوة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليهما ، ومن ذلك ما أخرجه النسائي الحافظ الكبير في كتاب « خصائص أمير المؤمنين » ولفظه : ذكر ما خص به علي بن أبي طالب أن الحسن والحسين ابنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

أخبرني أحمد بن بكار الحراني : نا محمد بن سلمة ، عن ابن اسحاق ، عن يزيد بن عبد الله

ابن قسَيْط ، عن محمد بن أسامة بن زيد ، عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أما أنت يا علي فختي وأبو ولدي وأنت مني وأنا منك » . أخبرني القاسم بن زكريا بن دينار ، نا خالد بن مخلد ، نا موسى - وهو ابن يعقوب الرُّبَيعي - عن عبد الله بن أبي بكر بن زيد ابن المهاجر ، أخبرني مسلم بن أبي سهيل النُّبَّال ، أخبرني أسامة بن زيد ، قال : « طرقت (١) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة لبعض الحاجة ، فخرج وهو مشتمل على شيء لا أدري ماهو ، فلما فرغت من حاجتي قلت : ما هذا الذي أنت مشتمل عليه ، فكشف فاذا الحسن والحسين على وركيه ، فقال : هذا ابناي وابنا ابنتي ، اللهم إنك تعلم أنني أحبها فأحبها ، اللهم أنك تعلم أنني أحبها فأحبها » . ١ هـ .

وهل يكون إطلاق الابن على ولد البنت في حقه صلى الله عليه وآله وسلم حقيقة أو مجازا ؟ قال بعض المحققين من العلماء : ظاهر كلام أئمتنا انه حقيقة وأنَّ حكمه في ذلك يخالف حكم غيره ، وصرح به أبو القاسم البستي ، والفقير حميد والقاضي عبد الله الدواري وغيرهما من علماء الشيعة ، ولا ينافيه ماورد أن « الولد لمن ولد على الفراش » لان هذه خصوصية وتكرمة ثابتة بوحى خاص فيكون حينئذ حقيقة شرعية ، ويدل على كونها حقيقة قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « وأنا عصبتها » فلو لا انه أب شرعا لم يكن عصبة ولا لها ، بذلك على سائر الناس مزية وكذا لاتنافيه أبوة علي عليه السلام لها وكون النبي ﷺ جدًّا لها فلكل مقام اعتبار يناسبه . وقد كانا عليها السلام في زمانه يدعوانه يا أبة ، ويقول الحسن لعلي عليه السلام : يا أبا الحسين ، والحسين يقول له : يا أبا الحسن ، ولم يدعوا يا أبة حتى توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، هكذا نقل عمن يوثق به .

قال الامام أبو زكريا النووي في كتابه « تهذيب الاسماء واللفظ » عند ترجمة فاطمة الزهراء رحمة الله عليها : وذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كناهها أم أبيها ، وقال فيه مانيوه بتمامها غاية التنويه فلها كلمة تقولها العرب عند كرامة الولد . تقول له : يا أبة ، يا قرة عين أبيه ، وهذا دال على شفقة محضة وتكريم من حيث أن الأم أكرم الأجاء على الانسان .

وقد حكى العلماء خلافاً أيها أكرم الأم أو الأب ؟ فذكر المحققون ومنهم عياض ، وغيره

(١) هو الانثاء بالليل .

أن الأم أكرم وأوجب حقاً ولا مرد ما جمع الله الأبوين تحت قوله تعالى «ووصيئنا الإنسان بوالديه»، ثم عاد إلى الأم مفصلاً مبيتاً لمقامها بقوله تعالى : «حملته أمه كرهاً» إلى آخر الآية. وفي الحديث لمن قال: «من أبر يارسول الله؟» قال صلى الله عليه وآله وسلم: «أمك» فلما كررها ثلاثاً وهو يحجب عليه بذلك، قال في الرابعة: «برُّ أباك» إلى غير ذلك. فان المقامان؟! إنَّ بينهما لبونا بعيداً فحيث نزلها أكرم الخلاق من نفسه الكريمة منزلة أكرم الخلق عليه، فبخ وبخ ثم بخ وبخ. وقد قل بعض الطلبة: في هذه اللفظة لطيفة حسنة وهي أن أولاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من «فاطمة باتفاق»، ويشهد له حديث «كل بني أمي... الخ...» وإذا كانت فاطمة بمنزلة الأم كان المختار صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة الولد، فيكون عقبها كالأولاد أمأ له صلوات الله عليه وأعقب منه، فإن أولاده حينئذ أولادها لا محالة، وهذه دقيقة جليلة يحظى بها الثقات، ويقبله من لم يرفع النصب أنوار قلبه والله أعلم.

ولقد أحسن البستي الزيدي من علماء الزيدية في جواب مسألة وأظنه في «مراتب البستي» - ففتح لها أذن قلبك - قال ما معناه: إن قلت قد جمع الله تعالى لعلي الكرم مشاركته لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل ظهر وبطن حتى افترقا في عبد الله وأبي طالب هلاكاً لله الفضيلة مجمعها من ظهر عبد الله وبطن أمته ليكون أشرف وأتم لما يريد الله من جعلها كوسى وهارون... ثم أجاب: بأن الأمر كذلك لكن الحكيم سبحانه لما قضى بأن عقب المختار من ظهر علي وبطن فاطمة فرقها من عبد الله وأبي طالب ليم التوزيع - ولله در هذا العالم - ولقد عجب أستاذي وشيخي حين أملى لي المسألة فعظم السؤال عندي. اهـ.

وأما عدول يحيى بن يعمر في جوابه على الحاجاج في كونها من ذرية النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى دخولها تحت عموم الآية في قوله تعالى: «ومن ذريته داود وسليمان...» إلى قوله... وزكريا ويحيى وعيسى «فلأقناع وقطع الحجة بما لا يقدر على دفعه ولا افتراح الحاجاج عليه جواباً من القرآن الكريم لأن أحاديث فضائل أهل البيت في ذلك العصر لا يلتفت إليها ولا بواطن على التظاهر بروايتها وإن وقع في بعض الأحوال فعلى سبيل الدور. وقد ذكر ابن أبي الحديد في «شرح النهج» من هذا القبيل بحثاً نفيساً، وفيه أن معاوية في آخر مسدته كتب نسخة: من اتهمتموه بموالاة هؤلاء القوم فنكلكوا به واهدموا داره. فلم يكن البلاء أشد ولا أكثر منه بالمرأ ولا سيما بالكوفة حتى أن الرجل من شيعة علي ليأتيه من يشق به

فدخل بيته فيلقي اليه سره فيخاف من خادمه ومملوكه ولا يحدثه حتى يأخذ عليه الايمان المغلفة ليكتمن عليه . ثم قال : حتى إن أنسانا وقف للحجاج ، ويقال انه جدد الأصمعي عبد الملك بن قُرب ، فصاح به : أيها الأمير إن أهلي عقوني فسموني علياً ، واني فقير بائس ، واني الى صلة الأمير محتاج ، فتضاحك له الحجاج ، وقال : لطف ما توسلت به قد وليناك موضع كذا . ١٥١ .

وقصة يحيى بن يعمر أخرجه الحاكم في « المستدرک » بأسناده إلى شريك عن عبد الملك ابن عمير ، قال: دخل يحيى بن يعمر على الحجاج ، ثم روى القصة بأسناد آخر إلى عاصم بن بهدلة قال : اجتمعوا عند الحجاج فذكر الحسين بن علي ، فقال الحجاج : لم يكن من ذرية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وعنده يحيى بن يعمر فقال : كذبت أيها الأمير ، فقال: لتأتيني على ما قلت بينة ومصدق من كتاب الله أولاً قتلناك ، قال : « ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون ... إلى قوله عز وجل ... وذكرياً ويحيى وعيسى » فأخبر عز وجل أن عيسى من ذرية آدم بأمه ، والحسين بن علي من ذرية محمد صلى الله عليه وآله وسلم بأمه ، قال : صدقت ، فما حملك على تكذبي في مجلسي ، قال : ما أخذ الله على الأنبياء « لنبيننه للناس ولا تكتمونه » وقال الله عز وجل : « فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً » قال : فنفاه إلى خراسان . ١٥٢ .

قال الذهبي في « النبلاء » في ترجمته : وكان الحجاج قد نفاه ، فأقبل عليه الأمير قتيبة بن مسلم فولاة قضاء خراسان . ١٥٣ .



ذكر أمير المؤمنين وسيد الوصيين ومعجزة رسول رب العالمين جم الفضائل والمناقب وأفضل طاعن بسيفه وضارب ، ومن هو في المشاهد النبوية ليث الله الغالب ، الامام أبي الحسين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه :

القرشي الهاشمي المكي ثم المدني الكوفي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأبويه وأقرب العشرة نسبا اليه .

أمه فاطمة بنت أسد بن هاشم أول هاشمية ولدت هاشميا ، أسلمت وهاجرت إلى المدينة ، وماتت بها وصلى عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتولى دفنها وأشهرها قبصه واضطلع

في قبرها ، وقال : « ألبستها قميصي لتلبس من ثياب الجنة ، واضطجعت في قبرها لأخفف عنها ضغطة القبر.إنها كانت من أحسن خلق الله صنيعا إليّ بعد أبي طالب رضي الله عنها » .

قال الامام أبو العباس الحسني في « المعاصيخ » : أخبرنا محمد بن جعفر القرواني بإسناده الى الامام زيد بن علي عليه السلام ، قال : قلنا له صف لنا أمير المؤمنين عليه السلام ، فقال عليه السلام : سمعت أبي عليه السلام يقول : كان أمير المؤمنين رجلا دحداح البطن ، أعج العينين ، كأن وجهه الحُسان القمر ليلة البدر ، ضخم البطن ، عظيم الشربة ، شق الكفين ، ضخم الكسور ، كان عنقه أبريق فضة ، أصلع ليس على رأسه شعر إلا خفاف من خلفه ﷺ لمنكيه ، ﷺ مشاشتان مرتفعتا العظام كمشاشتي السبع ، إذا مشى تكفأ ومار جسده ، له سنام كسنام الثور ، لا يستبين عضده من ذراعه قد ادماج ادماجه لم يفهم ذراع رجل قط إلا أمسك بنفسه ، لونه الى السمرة ، أذلف الأنف ، إذا مشى في الحرب هرول في مشيته ، مؤيد بالمرز صلات الله عليه وسلامه . ١ هـ

قوله دحداح البطن قال في « القاموس » : دَحَدَحَ ودَحَّاحَ بطنه عظم واسترسل كانداح ، والحسان صفة للوجه ، والقمر خبر كأنَّ - وهو بالضم - الجمال يقال : حسنٌ ككُرمٍ ونصر فهو حاسنٌ وحسينٌ كأمر وغراب ورُمان كذاني « القاموس » . والخفاف : الخفيف ، والمشاش : رؤوس العظام ، والكسور : جمع كسر - بكسر الكاف - عظم الساعد مما يلي النصف منه الى المرفق . وقد روى كثير من المؤرخين حليته وصفته بما يقرب مما ذكر ويتفاوت بزيادة ونقص .

قال العامري في « الرياض المستطابة » : أسلم رضي الله عنه وهو ابن ثمان سنين ، أو عشر أو أربع عشرة أو خمس عشرة أو ست عشرة ، قال بعضهم : والصواب الاضراب عن توقيت اسلامه لأنه لم يكن مشركا فيستأنف الاسلام ، ثم قال : وهو أول من أسلم من الصبيان ، ويقال : هو أول من أسلم مطلقا . ١ هـ .

قلت : الذي يعتقدُه أهل البيت وغيرهم من علماء الأمة أنه أول الناس إسلاما على الاطلاق بعد خديجة رضي الله عنها ، وأنه وقع في حال صفره قبل بلوغه سن التكليف الشرعي ، وتطابقت الأخبار انه بدعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم إياه إلى الاسلام وحته عليه وحيثئذ فتكون من خصائصه الشريفة صحة اسلامه ذلك الوقت . وفي شعره عليه السلام :

سبقكم الى الاسلام طرراً صغيراً ما بلغت أوان حُلُمي
أخرجه مع ما قبله المؤيد بالله في « الأمالي » وغيره .

ومن الأدلة قوله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة عليها السلام: «ألا ترضين أني زوجتك
أقدمهم اسلاماً وأعلمهم علماً» . وفي « جامع الترمذي » عن أنس بن مالك أنه قال : « بث
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين ، وصلى علي يوم الثلاثاء » . قال الفقيه حميد:
ولانه عليه السلام كان مع بني المطلب يوم دعاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الاسلام ،
فبادر في التصديق لأنه صلى الله عليه وآله وسلم مدحه بذلك في آثار مشهورة منها قوله
لفاطمة : «ألا ترضين ... » الحديث ولو كان اسلامه لا يمتد به لمكان الصبا لما حسن تعظيمه به ،
ولانه عليه السلام احتج به على الصحابة في حديث المناشدة يوم الشورى ولم يرد عليه أحد
منهم بأنه وقع في حال الضعف بل سلموه معتقدين صحتة . ١ هـ .

وذكر الامام عز الدين بن الحسن في « شرح المنهاج » مناظرة المأمون لعملاء عصره بكلماتها
وفيها : قال المأمون : يا اسحاق أي الأعمال كانت أفضل يوم بث الله رسوله ؟ قال : قلت :
الاحلاص بالشهادة . قال: أليس سبق الى الاسلام ، قلت : نعم ، قال : فهل علمت أن أحدا
سبق عليا إلى الاسلام ؟ قلت : إن عليا اسلم وهو حديث السن ولا يجوز عليه الحكم ، وأسلم
أبو بكر وهو مستكمل يجوز عليه الحكم ، قال : أخبرني أيها أسلم قبل ، ثم أناظرك عليه من
بعد في الحداثة والسن ؟ قلت : علي أسلم قبل أبي بكر على هذه الشريطة ، قال : فأخبرني
عن إسلام علي هل بدعاه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو الهام من الله ؟ .. قال :
فأطرقت ، قال : يا اسحاق لا تقل إلهام فتقدمه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن
رسول الله ﷺ لم يعرف الاسلام حتى أتاه جبريل عن الله ، قلت : أجل بل دعاه رسول الله
ﷺ الى الاسلام ، قال : يا اسحاق فهل دعاه بأمر من الله أو تكلف ذلك من نفسه ؟ قال :
فأطرقت ، قال : لا تنسب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى التكلف ، فإن الله تعالى
يقول : « وما أنا من المتكلفين » قلت: أجل بل دعاه بأمر من الله عز وجل ، قال : فهل من
صفة الله أن يكلف رسوله دعاء من لا يجوز عليه الحكم ؟! قلت : أقوذ بالله ، قال : أفتراه
من قياس قولك إن عليا أسلم صبياً لا يجوز عليه الحكم فقد كلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم من دعا من الصبيان مالا يطيقون ، فهذا يدعوه الساعة ويرتدون بعد ساعة

فلا يجب عليهم في ارتدادهم شيء ولا يجوز عليهم حكم الرسول ، أترى هذا جائزاً عندك ينسب إلى الله عز وجل؟ قلت: أبعد بالله ، قال : يا اسحاق فأراك قصدت إلى فضيلة فضل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علياً بها على الخلق ليعرف مكانه وفضله ولو كان الله أمر بدعاء الصبيان لدعاهم كما دعا علياً عليه السلام ، قلت : بلى ، قال : فهل بلغك أن الرسول ﷺ دعا أحداً من صبيان أهله وقرابته لثلاثا يقول كان علي ابن عمه ، قلت: لا أعلم ولا أدري فعل أو لم يفعل ، قال : فإذا لم تدر فدع ما قد وضعه الله عنك وعناه انتهى بتلخيص يسير ، فتبين بما ذكر صحة اسلامه صغيراً وأن له حكم اسلام من بلغ سن التكليف في حق من عداه كرامة له عليه السلام وفضيلة لا يشاركه فيها غيره .

وأما ما ذكره في تعليق الشرح أنه تقرر اسلامه دون الادراك وهو وإن لم يستحق به ثواباً فهو وصف كمال وفضيلة وبه يقع المدح سيما اذا استمر كذلك الى وقت الادراك وذلك معلوم ، فإن من نشأ مطهراً عن الرذائل في صغره حتى أدرك يمدح ويكون له علو درجة في الفضل . اهـ . فبني على عدم الخصوصية الثابتة بالدليل المتقدم على أن استحسان الثواب على الاعمال في حق من لم يبلغ الادراك عموماً قد قال به المحقق القمي وانتصر له في كتبه الأصولية بما فيه مقتنع .

قال في « الرياض » : وكان من لطف الله تعالى به وإرادته الخير له أن قريباً أصابتهم أزمة شديدة وكان أبو طالب كثير الميلاد فأراد أهله أن يخففوا عنه فكلموه في ذلك ، فقال : اذا تركتم لي عقيلاً وطالباً فاضمنوا ماشئتم . فاخذ رسول الله ﷺ علياً وضمه اليه فلم يزل في حجره حتى بشه الله نبياً فآمن به وصدقوه وهاجر رضي الله عنه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بثلاثة أيام ، وكان النبي ﷺ خلفه ليؤدي عنه الودائع والامانات التي كانت عنده ثم يلحق به فلحقه بقاء ، ونزل معه على كلثوم بن الهدم ولم يبق بقاء الا ليلة أو ليلتين ، ثم قال : وهو أول من هاجر بمسند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر ، وأول من صلى من المسلمين ، وأول من يجئوا للخصومة بين يدي الله تعالى ، وأول هاشمي ولدته هاشمية ، وأول خليفة من بني هاشم ، وأجمعوا أنه شهد المشاهد كلها الا تبوك كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعمله فيها على المدينة ، فلما خرج النبي ﷺ وسار قليلا تبعه وقال: أتخلفني في النساء والصبيان ؟ فقال : « أما ترضى أن يكون لك من الأجر والمغنم مثل مالي » وقال : « أما ترضى

أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي». وكان لواء النبي صلى الله عليه وآله وسلم معه في أكثر حروبه، وإذا لم يفر نفسه أعطاه سلاحه، وكان له الأثر العظيم في كل مشهد حتى لا يعلم لأحد من الصحابة في الشجاعة ومنازلة الحروب ماله، وقال صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة خيبر: «لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله يفتح الله عليه أو على يديه» فكان هو المعطى، وفتحت على يديه وتقل على عينيه يومئذ لرمذ شديد كان به فلم يرمد بعدها، وخوف به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفد ثقيف وقال: «لَتَنْتَهِنَّ أَوْ لَأَبْعَثَنَّ عَلَيْكُمْ رجلاً مني» أو قال مثل نفسي - فليضربن أعناقكم وليسين ذراريكم وليأخذن أموالكم». قال عمر فيها أو في أحدهما: ما تمنيت الامارة إلا يومئذ فجملت أنصب صدري رجاء أن يقول هو هذا.

وأخبر صلى الله عليه وآله وسلم أن من أذاه فقد أذاه ومن أبغضه فقد أبغضه ومن أحبه فقد أحبه ومن تولاه فقد تولاه ومن عاداه فقد عاداه ومن أطاعه فقد أطاعه ومن عصاه فقد عصاه. وأخى بين أصحابه اثنين اثنين وتركه لنفسه وقال له: «أنت أخي في الدنيا والآخرة»، واختصه بترويح البتول سيدة النساء العالمين، وأخبر أن ذلك بوحي من الله تعالى وأن الله جعل ذرية نبيه في صلبه، وأخبر أنه ولي كل مؤمن بعده، وبعثه بالبراءة من المشركين من عقودهم وعهودهم وذلك على ما تضمنته «سورة براءة» وذلك عام حج أبو بكر بالناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، واشتركه في هديه في حجة الوداع، واستنابه في تفرقة لحومها وجلودها وجلالها، ودعا له حين بعثه إلى اليمن بهداية قلبه وثبات لسانه، وشهد له بالجنة والشهادة. ولما نزل قوله تعالى: «أما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً» دعاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وزوجه وابنيه وجلالهم بكساء، وقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً». ولما نزل آية المباهلة دعاهم أيضاً، ونزل في الثناء عليهم آيات من كتاب الله وكل آية ورد في الثناء على الصحابة أو على نفر منهم فهو داخل فيه. قال ابن عباس: ليست آية من كتاب الله تعالى: «يأيها الذين آمنوا لا وعلي أولها وأميرها وشریفها، وأئني عليه جمع من الصحابة منهم: أبو بكر وعمر، واعترفوا له بالسبق والتقدم في العلم والفهم ورجعوا إلى قوله في الفتاوى الحادثة. اهـ.

وقال المزي في «تهذيب الكمال» في ترجمته عليه السلام: قال غير واحد من العلماء:

كان علي رضي الله عنه أصغر ولد أبي طالب ، كان أصغر من جعفر بعشر سنين ، وكان جعفر أصغر من عقيل بعشر سنين ، وكان عقيل أصغر من طالب بعشر سنين ، قال أبو عمر بن عبد البر : 'سئل أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين عن صفة علي رضي الله عنه ، فقال : كان آدم شديد الأدمة ، ثقيل العينين عظيمهما ، ذا بطن ، أجلع ، ربة الى القصر ، لا ينحضب . وقد روى انه ربما خضب وصفر لحيته . وقال أيضاً : روي عن سلمان وأبي ذر والمقداد وخباب وجابر وأبي سعيد الخدري وزيد بن أرقم رضي الله عنهم أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أول من أسلم ، وفضله هؤلاء على غيره .

وقال ابن اسحاق : أول من آمن بالله محمد رسول الله ومن الرجال علي بن أبي طالب ، وهو قول ابن شهاب الا انه قال : ومن الرجال بعد خديجة ، وهو قول الجميع في خديجة رضي الله عنها . وروى بإسناده عن عكرمة عن ابن عباس قال : لعلي أربع خصال ليست لغيره هو أول عربي وعجمي صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو الذي كان لوأثم معه في كل زحف ، وهو الذي صبر حين فرغ عنه الناس ، وهو الذي غسله وأدخله قبره . قال : وروى عن سلمان الفارسي انه قال : أول هذه الأمة وروداً على نبينا أولها اسلاماً علي بن أبي طالب . قال : وقد روي هذا الحديث مرفوعاً عن سلمان الفارسي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وروى بإسناده عن أبي عوانة عن أبي بليغ عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس رضي الله عنه وكان علي أول من آمن من الناس بعد خديجة ، وهذا اسناد لا مطعن فيه لاحد لصحته وثقة ثقافته وهو يعارض ما ذكرنا عن ابن عباس في باب أبي بكر . والصحيح في أبي بكر انه أول من أظهر إسلامه ، كذلك قال مجاهد وغيره قالوا ومنعه قومه .

قال ابن شهاب وعبد الله بن محمد بن عقيل وقتادة وابن اسحاق : أول من أسلم من الرجال علي ، وانفقوا على أن خديجة أول من آمن بالله ورسوله وصدقه فيما جاء به ثم علي بعدها . وروي في ذلك عن أبي رافع مثل ذلك . وروى بإسناده عن عبد السلام بن صالح عن الدراوردي عن عمر مولى عفرة قال : سئل محمد القرظي عن أول من أسلم أعلي أم أبو بكر ؟ فقال : سبحان الله أولها اسلاماً علي وانما شبه على الناس أن علياً أخفى إسلامه من أبي طالب ، وأسلم أبو بكر وأظهر إسلامه ولا شك عندنا أن علياً أولها إسلاماً .

وقال الليث بن سعد عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل : أسلم علي والزبير

وهما ابنا ثمان سنين ، وقال اسحاق : أول ذكر آمن بالله ورسوله علي بن أبي طالب وهو ابن عشر سنين . وقال معمر عن قتادة ، عن الحسن : أسلم علي وهو ابن خمس عشرة سنة ، قاله الحسن بن علي الحلواني عن عبد الرزاق عن معمر . وقال غيره عن عبد الرزاق عن معمر وعن قتادة عن الحسن وغيره : أول من أسلم بعد خديجة علي بن أبي طالب وهو ابن خمس عشرة أو ست عشرة سنة . وذكر معمر بن شبّة عن المدائني عن ابن جعدبة عن نافع عن ابن عمر قال : أسلم علي وهو ابن ثلاث عشرة سنة . وعن شريح بن النهمان عن فرات ابن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عمر مثله وزاد وتوفي وهو ابن ثلاث وستين . قال أبو عمر : هذا أصح ما قيل في ذلك .

وفد روي عن ابن عمر من وجهين جدين ، وروى ابن فضال عن الاجلح عن سلمة ابن كهيل عن حبة بن جوف ، قال : سمعت علياً يقول : لقد عبدت الله قبل أن يعبدك أحد من هذه الامة خمس سنين . وروى شعبة عن سلمة بن كهيل عن حبة العري قال : سمعت علي يقول : أنا أول من صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وروى مسلم الملائي عن أنس بن مالك قال : استبني النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين وصلى علي يوم الثلاثاء . وقال زيد بن أرقم : أول من آمن بالله بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي بن أبي طالب من وجوه ذكرها النسائي وأسد بن موسى وغيرها ، وقد مضى ذكر عفيف الكندي في ذكر صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخديجة وعلي عند الكعبة في ترجمته .

قالت : وهو انه عفيفاً الكندي ابن عم الاشعث بن قيس وأخاه لاه .

قال : جئت في الجاهلية الى مكة ، وأنا أريد أن أتباع لاهلي ثياباً من ثيابها وعطرها ، فانتبت إليّ العباس وكان رجلاً تاجراً فاني عنده جالس إذ أقبل شاب ف نظر الى ثيابه ثم قام مستقبلاً الكعبة ، فأم لبث الا يسيراً حتى جاء غلام فقام عن يمينه ، ثم لبث الا يسيراً حتى جاءت امرأة فقامت خلفها فركم الشاب فركم الغلام والمرأة ، فرفع الشاب فرفع الغلام والمرأة . فسجد الشاب فسجد الغلام والمرأة ، فقلت : يا عباس أمر عظيم ، فقال : أتدري من هذا الشاب هذا محمد بن عبد الله ابن أخي . أتدري من هذا الغلام هذا علي بن أبي طالب ابن أخي . أتدري من هذه المرأة ... هذه خديجة بنت خويلد زوجته . إن ابن أخي حدثني أن ربه رب السموات والأرض أمره بهذا الدين ، ولا والله ما على الأرض على هذا الدين غير هؤلاء . وعزاه النبي الى النسائي في خصائص علي عليه السلام . اهـ .

قال الزبي : قال أبو عمر **وقد** أجمعوا أنه صلى إلى القليتين وهاجر وشهد بدرًا والحديبية وسائر المشاهد ، وأنه أبلى بدر وأحد والخندق وخيبر البلاء العظيم ، وأنه أغنى في تلك المشاهد وقام فيها المقام الكريم ، وكان لواء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده في موطن كثيرة ، وكان يوم بدر بيده على اختلاف في ذلك ، ولما قتل مصعب بن عمير يوم أحد وكان اللواء بيده دفعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى علي ، وقال ابن إسحاق: شهد علي ابن أبي طالب بدرًا وهو ابن خمس وعشرين سنة . وروى حجاج بن أرطاة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس ، قال: دفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراية يوم بدر إلى علي وهو ابن عشرين سنة ، ذكره السراج في « تاريخه » ولم يتخلف عن مشهد شهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منذ قدم المدينة النبوية فإنه خلفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المدينة وعلى عياله في غزوة تبوك ، وقال له : « أنت مني بمنزلة هارون من موسى ألا أنه لا نبي بعدي » .

وَرَوَى قوله : « أنت مني بمنزلة هارون من موسى » جماعة من الصحابة وهو من أثبت الآثار وأصحها رواء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن أبي وقاص وابن عباس وأبوسعيد الخدري وجابر بن عبد الله وأم سلمة وأسما بنت عميس وجماعة يطول ذكرهم . قال: وروينا من وجوه عن علي أنه كان يقول: أنا عبد الله وأخو رسول الله وأنا الصديق الأكبر لا يقولها أحد غيري إلا كذاب .

قال أبو عمر : أخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين المهاجرين بمكة ، ثم أخى بين المهاجرين والانصار بالمدينة ، وقال في كل واحدة منها لعلي: « أنت أخى في الدنيا والآخرة » وأخى بينه وبين نفسه ، فلذلك كان هذا القول وما أشبهه من علي ، وكان معه على حراء (١) حين تحرك فقال : « أثبت فما عليك الا نبي » - أو صديق أو شهيد - .

ومن « كتاب ابن خزيمة » : زوجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سنة ثنتين من الهجرة ابنته فاطمة سيدة نساء أهل الجنة ما خلا مريم بنت عمران ، وقال لها : « زوجتك سيد أفى الدنيا والآخرة وإنه لأوّل أصحابي إسلاماً وأكثرهم علماً وأعظمهم حُلماً » ، قالت أسما بنت عميس :

(١) جبل بمكة .

فرمقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين اجتماعا، جعل يدعو لها لا يشركها في دعائه أحد ودعا له كما دعا لها . قال : وروى بريدة وأبو هريرة وجابر والبراء بن عازب وزيد بن أرقم كل منهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال يوم غد يرخم : « من كنت مولاه فعلي » مولاه » زاد بعضهم « اللهم وال من والاه وعاد من عاداه » .

وروى سعد بن أبي وقاص وأبو هريرة وسهل بن سعد وبريدة الأسلمي وأبو سعيد الخدري وعبد الله بن عمر وعمران بن الحصين وسلمة بن الأكوع كلهم بمعنى واحد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال يوم خيبر : لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله ، ليس بفار ، يفتح الله على يديه ثم دعا بعلي - وهو أرم - فتفصل في عينيه وأعطاه الراية ففتح الله عليه . وهي كلها آثار ثابتة . وبعثه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن وهو شاب ليقضي بينهم ، فقال : يا رسول الله إني لا أدري ما القضاء، فضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدره بيده وقال : « اللهم اهد قلبه وثبت لسانه » قال علي : فوالله ما شككت بعدها في قضاء بين اثنين . وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « يهلك فيك رجلان: محب مفرط وكذاب مفرط » وقال له : « تفرق فيك أمتي كما افرقت بنو اسرائيل في عيسى عليه السلام » . وروى أنه قال : « أنا مدينة العلم وعلي بها فمن أراد العالم فليأتني من بابه » انتهى كلامه رحمه الله . قال ابن حجر الهيثمي عند قول البوصيري رحمه الله :

وعلي صنو النبي ومن دى - ن فؤادي وداده والولاء

وما بعده من الآيات في وصفه عليه السلام ما لفظه : تنبيه بما يدل على أن الله سبحانه اختص علياً من العلوم بما تقصر عنه العبارات قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أقضاكم علي » وهو حديث صحيح لا نزاع فيه . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا دار الحكمة - وفي رواية أنا مدينة العلم - وعلي بابها - » ، وقد كثر اختلاف الحفاظ وتناقضهم فيه مما يطول بسطه ، وملخصه أن لهم فيه أربعة آراء :

صحيح : وهو مذهب اليه الحاكم ويوافقه قول الحفاظ المسقلاني ، وقد ذكر له طرقات وعين عدالة رجالها ، ولم يأت أحد ممن تكلم في هذا الحديث بجواب عن هذه الروايات الصحيحة عن يحيى بن معين . وبين رد ما طعن به في بعض رواياته كشرى القاضي بأن مسلماً احتج به وكفاه بذلك فخرأله واعتاداً عليه . وقد قال النووي في حديث رواه في البسمة :

يكفي أن نحتج بما احتج به مسلم ، ولقد قال بعض معاصريه: ما رأيت أحداً قط أروع منه في علمه .

حسن : وهو التحقيق وبواقفه قول شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر : رجاله رجال الصحيح إلا عبد السلام بن صالح الهروي فإنه ضعيف عندهم . اهـ .

وسبقه إلى آخر كلامه الحافظ الملائي فقال عن الهروي : هذا تكلموا فيه كثيراً . اهـ .

ويعارض ذلك تصويب أبي زرعة حديثه، ونقل الحاكم عن يحيى بن معين أنه وثقه فثبت أنه حسن مقارب للصحيح بمأملت من قول ابن حجر أن رواته كلهم رواة الصحيح إلا الهروي ، وأن الهروي وثقه جماعة وضعفه آخرون .

ضعيف : أي بناء على رأي من ضعف الهروي .

موضوع : وعليه كثيرون من أئمة الحفاظ كالقزويني وابن الجوزي ، وجزم بطلان جميع طرقه الذهبي في « ميزانه » وغيره ، وهؤلاء وإن كانوا أئمة أجلاء لكنهم تساهلوا تساهلاً كبيراً كما علم مما قررت ، وكيف ساغ الحكم بالوضع مع ما تقرر أن رجاله كلهم رجال الصحيح إلا واحداً فختلف فيه ، ويجب تأويل كلام القائلين بالوضع بأن ذلك لبعض طرق لا كلها، وما أحسن قول بعض الحفاظ في أبي معاوية أحد رواة التكلم فيهم بما لا يسمع هو : ثقة مأمون من كبار المشايخ وحفاظهم ، وقد تفرد به عن الأعمش فكان شاذاً ، وأي استحالة في أنه صلى الله عليه وآله وسلم يقول مثل هذا في حق علي عليه السلام . اهـ . ما ذكره .

وقال الشارح الحافظ بعد أن حكى هذا الكلام في عبارة ابن حجر : تسامح عند ذكر أبي الصلت من تصويب أبي زرعة حديثه ، فإن أبا زرعة أمر أن يضرب على حديث أبي الصلت ، وقال : لا أحدث عنه ولا أرضاه ، وقوله فيه : وثقه جماعة وضعفه آخرون ، فيه تسامح لم يوثقه من أهل الحديث سوى أبي زكريا يحيى بن معين ، وقوله في شريك بن عبد الله النخعي : إن مسلماً احتج به لم يحتج به مسلم رحمه الله وإنما استشهد به ، ثم نقل ترجمته من « الميزان » وفيها وقد أخرج مسلم لشريك متابعة بعد أن حكى توثيقه عن جماعة من الحفاظ .

قلت : قوله لم يوثقه من أهل الحديث سوى يحيى بن معين فيه نظر ، فإن عسدم الوجدان لا يدل على فقدان ، وقد نقل الشارح نفسه عن أحمد بن سيار ما يؤيد كلام يحيى ،

وكذا تصحيح الحاكم للحديث وتصريحه بثبوته أيضاً ، فليس أبو زكريا وحيداً في توثيقه .
والله أعلم .

وأبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي لعل ذنبه هو التشيع والا فهو مجلد من الجلالة كما ذكره المزني في « التهذيب » : انه سكن نيسابور ورحل في الحديث الى الكوفة والبصرة والحجاز واليمن ، وهو خادم علي بن موسى الرضا . أديب فقيه عالم . ثم ذكر من روى هوعنهم والآخذين عنه ، ثم قال : قال احمد بن سيار المروزي : أبو الصلت الهروي ذكر لنا أنه من موالى عبد الرحمن بن سمرة ، وقد لقي وجالس الناس ورحل في الحديث ، وكان صاحب قشافة وهو من الممدودين في الزهد . قدم مرو أيام المأمون يريد التوجه إلى الفزو ، فلم يزل مكرماً إلى أن أراد إظهار كلام جهنم والقول بأن القرآن مخلوق ، وجمع بينه وبين بشر المريسي ، وسأله أن يكلمه ، وكان عبد السلام يرد على أهل الأهواء من المرجسة والجهمية والزندقة والقدرية وكلم بشراً المريسي غير مرة بين يدي المأمون مع غيره من أهل الكلام كل ذلك كان الظفر له ، وكان يعرف بالتشيع وناظرته في ذلك لاستخرج ما عنده فلم أره يفرط ، ورأيت يقيم أبا بكر وعمر ويترحم على علي وعثمان ، ولا يذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بالجميل ، وسمته يقول : هذا مذهبي الذي أدن الله به ، إلا أن ثمة أحاديث يروها في المثالب . وسألت اسحاق بن ابراهيم عن تلك الأحاديث - وهي أحاديث مروية نحو ما جاء في أبي موسى ، وما روي في معاوية - فقال : هذه أحاديث قد رويت ، قلت : أفكره ككتابها وروايتها أو الرواية عن يرويها ؟.. فقال : أما من يرويها على طريق المعرفة فلا أكره ذلك ، وأما من يرويها ديانة ويريد عيب القوم فلا أرى الرواية عنه . ثم ساق المزني استناده إلى أحمد بن سيار فيما نقله عنه .

قلت : وهذا الكلام من اسحاق بن ابراهيم مبني على ما أصوله من ثبوت عدالة الصحابة على الاطلاق . وان من حام حولها برواية ما تدل على توهين أحد منهم كان أمراً شنيعاً ، وبين هذا وبين الانصاف مفاوز والكلام عليه موضع آخر .

قال المزني : وبالإسناد إلى أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت - يعني الخطيب - قال : أنا محمد ابن أحمد بن رزق ، أنا أبو بكر محمد بن أحمد بن مكرم القاضي ، قال : حدثنا القاسم بن عبد الرحمن الأنباري ، أنا أبو الصلت الهروي ، نا أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن

بجاهد عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا مدينة العلم ، وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت بابها » قال القاسم : سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال : هو صحيح . قال أبو بكر بن ثابت : أراد به صحيح من حديث أبي معاوية وليس يباطل إذ قد رواه غير واحد عنه . ١ هـ .

قلت : أراد أبو بكر بن ثابت أن يحيى لم يرد بالصحة المصطاحية عند أهل الآثار بل بثبوته عن أبي معاوية وهو خلاف الظاهر من كلامه . وقد حمّله السيوطي فيما سنّقه عنه على الصحة الاصطلاحية ، وفي كلام يحيى بن معين ما يدل على هذا المراد تصريحاً وتلويحاً ، فقد نقل المزي أيضاً عن عباس بن محمد الدوري ، قال : سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح ، فقلت : أو قيل له إنه حدث عن أبي معاوية عن الاعمش : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » قال : ما تريدون من هذا المسكين أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيزي ، عن أبي معاوية وقال : أحمد بن محمد بن القاسم بن مَحْرُز سألت : يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال : ليس بمن يكذب ، فقيل له في حديث أبي معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » قال : حدث به أبو معاوية قديماً ثم كف عنه ، وكان أبو الصلت رجلاً موسراً يطلب هذه الأحاديث ويكرم المشايخ وكانوا يحدثونه بها . وقال عبد المؤمن بن خلف النسفي : سألت أبا علي صالح بن محمد عن أبي الصلت الهروي ، فقال : رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه ، ورأيت يحيى بن معين عنده وسئل عن الحديث الذي رواه عن أبي معاوية : « أنا مدينة العلم . . . » فقال رواه أيضاً الفيزي ، فقلت : ما اسمه ؟ فقال : محمد بن جعفر . ١ هـ .

وفي هامش تحرير « المقاصد الحسنة » عن الحافظ العلاتي أنه قد ثبت رواية الحديث عن أبي معاوية من غير طريق أبي الصلت ، فزال المذخور بمن هو دونه ، ثم قال : وأبو معاوية ثقة حافظ محتج بإفراده كابن عيينة وغيره ، فمن حكم على الحديث مع ذلك بالكذب فقد أخطأ . ١ هـ . ثم نقل المزي أقوال من ضعفه من المحدثين وأشدهم قولاً فيه يعقوب بن إبراهيم الجوزجاني ، فقال : كان أبو الصلت الهروي زائناً عن الحق مائلاً عن القصد سمعت من حديثي عن بعض الائمة أنه قال فيه : هو أكذب من روث حمار الدجال . وقد كان قديماً متلوئماً في

في الاقدار . قلت: الجوزجاني ممن اشتهر بالنصب وكلام أهل الجرح والتعديل مصرح بذلك ، فقال ابن عدي : كان ماثلاً الى مذهب أهل دمشق في التحامل على علي رضي الله عنه .

وقال ابن حجر في « مقدمة فتح الباري » في ترجمة اسماعيل بن أبان الوراق أحد شيوخ البخاري ما لفظه : قال : وقال الجوزجاني : كان ماثلاً عن الحق ولم يكذب في الحديث ، قال ابن عدي : يعني ما عليه الكوفيون من التشيع . ثم قال ابن حجر : الجوزجاني كان ناصباً منحرفاً عن علي فهو ضد الشيعي المنحرف عن عثمان ، والصواب موالاتها جميعاً ، ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع . اهـ .

وأما ما نقله المزي عن ابراهيم بن عبد الله الجنيد ، قال : سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال : قد سمع وما أعرفه بالكذب . قلت : فحدثت الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : ما سمعت به قط وما بلغني إلا عنه . وقال عبد الخالق بن منصور سألت يحيى ابن معين عن أبي الصلت ، فقال : ما أعرفه ، فقلت : انه يروي حديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس : « أنا مدينة العلم وعلي بابها » فقال : ما هذا الحديث بشيء ، فقد أجاب أبو بكر ابن ثابت عن ذلك بقوله : أحسب عبد الخالق سأل يحيى بن معين عن حال أبي الصلت قديماً - ولم يكن يحيى إذ ذاك يعرفه ثم عرفه بعد - فأجاب ابراهيم بن الجنيد عن حاله ، وأما حديث الأعمش فإن أبا الصلت كان يرويه فأنكره أحمد ويحيى بن معين من حديث أبي معاوية ثم بحث يحيى عنه فوجد غير أبي الصلت قد رواه عن أبي معاوية . وعما قدحوا به على أبي الصلت روايته عن علي بن موسى الرضى عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب ، قال : « سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الإيمان ما هو ؟ .. قال : بـ معرفة بالقلب وأقرار باللسان وعمل بالأركان » . قال المزي : وقد تابعه الحسن بن علي التميمي الطبرستاني عن محمد بن صدقة القنبري عن موسى بن جعفر وتابعه أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن عباد بن عباد بن عبيد بن جبير عن جعفر بن محمد عن أبيه قال الشارح الخافض : وقد أوردته النسائي في « المجتبى » من هذه الطرق وهو موضوع لصحيح ما تضمنته « السنن الكبرى » . اهـ .

وهذه المتابعة يخرج أبو الصلت عن وصيته برواية هذا الحديث وقد ذكره علي القاري

عن أبي معاوية عن الأعمش كما رواه أبو الصلت ، حدثني بسجدة ما ذكره الامام أبو زكريا يحيى بن معين .

أبو الحسين محمد بن أحمد بن عَم القنطري ، قال : أنا الحسين بن فهم قال : أنسا محمد ابن يحيى بن الفريس^(١) أنا محمد بن جعفر الفيدي عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب » . قال الحسين بن فهم : وحدثنا أبو الصلت الهروي عن أبي معاوية قال الحاكم ليعلم المستفيد لهذا العلم أن الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ ، وله هذا الاسناد شاهد من حديث سفيان الثوري باسناد صحيح . حدثني أبو بكر محمد بن علي الفقيه الامام الشافعي القفال بخارى ، وأنا سألته قال : حدثني النعمان بن هارون البلدي ببلاذ من أصل كتابه ، قال : أنا احمد بن عبد الله بن يزيد الحراني ، قال : أنا عبد الرزاق قال : أنا سفيان الثوري عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب » .

قال الشارح الحافظ: رجال الاسنادين ثقات وغالهم رجال الصحيح ، قالقنطري - بفتح القاف واسكان التون - قاله السمعاني وقال : هو من أهل بندا كان فيه لين . هكذا قال أحمد بن أبي الفوارس الحافظ حدث عن عبيد الرسي وأبي قلابة الرقاني ومحمد بن سعيد العوفي وأبي اسماعيل الترمذي ومحمد بن يونس الكديمي روى عنه أبو الحسن محمد بن رزق وأبو الحسن علي بن احمد بن عمر المقرئ وأبو الحسن علي بن الحسين بن دوما البغالي والحاكم أبو عبد الله الحافظ توفي سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة . اهـ . وقوله : كان فيه لين معارض بتصحيح الحاكم له في « مستدركه » غير ما حديث مع أنه تضعيف خفيف فـكم من ثقة من رجال الصحيحين فيه لين على أن ذلك غير مسلم اذ لم يذكره الذهبي في « ميزان الاعتدال » مع خبره برجال الحاكم فقد نلخص « المستدرك » وتقبه في أحاديث ولم يرو عنه في القنطري هذا مقال . وأما الحسين ابن فهم فقال في « التذكرة » : هو الحافظ الكبير أبو علي الحسين بن محمد بن عبد الرحمن

(١) الفريس بالمهلة مصغر .

ابن فهم بن محرز البغدادي . قال ابن كامل : كان حسن المجلس متفنناً في العلوم كثير الحفظ للحديث مسنده ومقطوعه ولأصناف الأخبار والنسب والشعر والمعرفة بالرجال . قال : أخذت عن ابن معين معرفة الرجال . وقال الدارقطني : ليس بالقوي ، وذكره في « الميزان » ونقل أيضاً عن الحاكم أنه ليس بالقوي . قال الشارح الحافظ : هذا رجل ثقة حافظ عارف بالحديث والرجال ، وقول الدارقطني والحاكم ليس بالقوي لا يضره مع قول الحاكم أنه ثقة مأمون وتصحيحه لحديثه ، وفي « الميزان » من أقرانه جماعة كالبزار والعلبراني ولم يضرهم كونهم في « الميزان » ، ولا خف لهم به رجحان .

قلت : وفيه نظر فقد تعارض قول الحاكم فيه فلا يكون ما ذكره في « المستدرک » حجة في توثيقه بل يعدل إلى أمر خارجي من أنه من الجرح المهم ولا بد من تفسير سببه كما تكرر إيراد ذلك في مواضع ، وهو مبني على أن الحاكم المنقول عنه الجرح هو أبو عبد الله . والله أعلم .

ومحمد بن يحيى الضريس قال فيه ابن أبي حاتم : هو الكوفي الفيدي كان يسكن فيد ، روى عن محمد بن فضيل والوليد بن بكير ومحمد بن الطفيل وعمر بن هاشم الجني وعيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام ، سمع منه أبي وروى عنه . سمعت أبي يقول ذلك ومسئل أبي عنه فقال : صدوق . اهـ .

وذكره عبد الغني بن سعيد في « المختلف والمؤتلف » في ذكر العبدى - بالعين المهملة والباء الموحدة بنقطة من أسفل والدال المهملة - والعبدى - بالعين المهملة والياء المعجمة باثنتين تحتها والدال معجمة - والفيدى - بالفاء المعجمة والياء المعجمة باثنتين تحتها والدال المهملة - فذكر في الأول جماعة وفي الثاني اثنين وهما محمد بن سليمان العبدى وبكر بن الأسود العبدى وفي الثالث اثنين محمد بن يحيى بن الضريس المذكور ، وقال فيه قاضي الري في أهل فيد وشيخه محمد بن جعفر الفيدى : الثقة المأمون الذي أخرج له البخاري في « صحيحه » ولم يذكر لها ثالثاً . فهذان إمامان اتفقا على تقخير شأنه ، فأبو حاتم وصفه بالصدث وروى عنه - وناهيك به لشدة تحريه - وعبد الغني قال فيه قاضي الري : ولا يكون قاضياً إلا من جمع بين الرواية والدرابة حتى يتأهل لذلك وباقي رجال السند رجال الصحيح . وأما حديث جابر الذي أورده الحاكم شاهداً .

فقال الشارح رحمه الله : أما القفال فقال السبكي في « طبقاته » : هو محمد بن علي بن

اسماعيل القفال الكبير الشافعي الامام الجليل أحد أئمة الدهر ذو الباع الواسع في العلوم واليد الباسطة والحالة التامة والعظمة الوافرة. قال فيه الحاكم : الفقيه الأديب امام عصره للاشافعيين وأعلمهم وأكثرهم رحلة في طلب الحديث. سمع بخراسان ابن خزيمة وأقرانه وبالعراق ابن جرير وأبا بكر الباغندي وغيرهما ، وذكره في « النبلاء » فأطرب في وصفه ونشر محاسنه الى الغاية ، وشيخه النعمان بن هارون البلدي سبيله سبيل مشايخ القفال المذكورين . وقد قال صاحب « مجمع الزوائد » في الجزء الأول من كتابه : وما كان من مشايخ الطبراني في « الميزان » نهبت على ضعفه ومن لم يكن في « الميزان » الحقته بالثقات الذين بعده . ١ هـ .

قال الشارح وقد بحثت في « الميزان » في حرف النون فلم أجد للنعمان بن هارون البلدي فيه ذكراً ولو كان فيسه مقال لذكره فهو ملحق بالثقات ، وفي قول القفال حدثني من أصل كتابه دليل على عظم شأنه وباقي رجاله ثقات ، وبعضهم ممن أخرج له غير أصحاب الستة كأحمد ابن عبد الله الحارثي أخرج له الحاكم هذا الحديث وصححه وضمفه به ابن عدي ، وبعضهم ممن أخرج له مسلم وغيره من أصحاب السنن دون البخاري كعبد الله بن عثمان بن خثيم وعبد الرحمن التيمي ، وبعضهم ممن أخرج له الجماعة كعبد الرزاق وسفيان. انتهى ما يتعلق بما ذكره الحاكم رحمه الله في « مستدركه » .

وأما ما ذكره السيوطي رحمه الله في مسند علي عليه السلام من « جامعه الكبير » فلفظه : قال الترمذي وابن جرير معاً : حدثنا اسماعيل بن موسى السدي ، قال : انا محمد بن عمر الرومي ، عن شريك عن سلمة بن كهيل ، عن سويد بن غفلة ، عن الصنابحي عن علي : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا دار الحكمة وعلي بابها » قال أبو نعم في « الحلية » قال الترمذي : هذا حديث غريب ، وفي رواية منكر . وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك ولم يذكر فيه الصنابحي ولم يعرف هذا الحديث عن أحد من الثقات غير شريك ، وفي الباب عن ابن عباس. انتهى كلام أبي نعيم .

وقال ابن جرير : هذا خبر عندنا صحيح ويجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلتين أحدهما انه خبر لا يعرف أنه مخرج عن علي عليه السلام الا من هذا الوجه ، والأخرى أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة ، وقد وافق علياً في رواية هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيره . حدثني محمد بن اسماعيل الضراري قال : انا

عبد السلام بن صالح الهروي : نا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس ، قال : قال رسول صلى الله عليه وآله وسلم : « انا مدينة العالم وعلي بابها فمن أراد المدينة فليأتها من بابها » حدثني إبراهيم بن موسى الرازي - وليس بالقرءاء - قال : حدثنا أبو معاوية بأسناده مثله : هذا الشيخ لا أعرفه ولا سمعت منه غير هذا الحديث انتهى كلام ابن جرير .

وقد أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » وأخرج الحاكم حديث ابن عباس وقال : صحيح الإسناد . وروى الخطيب في « تاريخه » عن يحيى بن معين أنه سئل عن حديث ابن عباس فقال : هو صحيح . وقال ابن عدي في حديث ابن عباس : انه موضوع قال صلاح الدين العلائي : وقد قل بطلانه الذهبي وغيره ولم يأتوا في ذلك بعلّة قادحة سوى دعوى الوضع دفعا بالظن .

قال ابن حجر : هذا الحديث أخرجه الحاكم في « المستدرک » وقال : انه صحيح ، وخالفه ابن الجوزي فذكره في الموضوعات ، وقال : انه كذب ، والصواب خلافها معاً وأن الحديث من قسم الحسن لا يرتقي الى الصحة ولا ينحط الى الكذب ويبان ذلك يستدعي طولاً ولكن هذا هو المعتد به في ذلك . اهـ . وقد كنت أجبت بهذا الجواب دهرأ الى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علي في « تهذيب الآثار » مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس فاستخرت الله وجزمت بارتقاء الحديث عن مرتبة الحسن الى مرتبة الصحة . انتهى كلام السيوطي .

قال الشارح رحمه الله : ومحمد بن عمر الزومي المذكور في حديث الترمذي السابق قال فيه الذهبي في « الكاشف » : ضعفه أبو داود وقواه غيره واقتصر في « الميزان » على تضعيفه ، وقد أخرج له البخاري في غير « صحيحه » ولم ينفرد بروايته للحديث عن شريك ، فقد أخرج عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب المناقب له ما لفظه : حدثنا إبراهيم بن عبد الله - وهو أبو مسلم الكشي أحد الحفاظ مؤلف كتاب « السنن » وثقه الدار قطني وغيره وتركه في « الميزان » لجلالته - قال عن محمد بن عبد الله الرقاشي ، قال : حدثنا شريك فذكره بأسناده ومثنته ، ومحمد بن عبد الله الرقاشي ثقة ثبت روى له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه ، وقد رواه سويد بن سميد وهو من رجال مسلم عن شريك ، كما رواه أيضاً ، وأخرجه السيد الشريف أبو عبد الله محمد بن علي الحسيني في كتاب من روى عن الامام زيد بن علي من التابعين وذلك من طريق الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن زيد بن علي عن أبيه عن

عبيد الله بن أبي رافع عن علي عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنا دار الحكمة وعلي بابها » . وهذا الحسن بن زيد الراوي عن أبيه عن زيد بن علي - هو والد الشريفة نفيسة المصرية التي يتبرك بقبرها أهل مصر - وقد روى له النسائي وروى عنه مالك وزيد بن الجباب ، ذكره الذهبي في ترجمته .

قلت : ذكر أهل الأثر ومنهم السيد محمد بن إبراهيم الوزير في « تنقيح الانظار » : أن تصحيح الحديث **على** ضرين :

أحدهما : أن ينص على صحة الحديث أحد الحفاظ المرضيين فيجب قبول ذلك لقيام الاجماع على وجوب قبول الخبر الاحادي فيما يتعلق بالاحكام الشرعية الا أن تظهر علة قاذحة من فسق في الراوي أو تقفيل أو غير ذلك مما خفي على من صحح الحديث ، وهذا قد نص على تصحيحه في الجلة أربعة أئمة حفاظ وهم : ابن معين في حديث ابن عباس ، والحاكم أبو عبد الله فيه أيضاً ، والامام محمد بن جرير في حديث علي عليه السلام ، وأبو الفضل جلال الدين السيوطي في أصل الحديث وتصحيحه صادر عن اجتهاد وبحث فلا يقال انه تابع لمن تقدمه تقليداً كما لا يعزب عن المنصف ، وكذلك الشارح رحمه الله فانه كان من حفاظ الآثار وله الخبرة التامة في معرفة الرجال وقد جزم بصحته اجتهاداً ولم تظهر في الحديث علة قاذحة خفيت على المتقدمين ، ولذا قال العلائي فيما نقلناه عنه لم يأتوا في ذلك بعلة قاذحة .

ثانيها : أن لا ينص على صحة الحديث أحد من المتقدمين ولكن صح مع البحث والتفتيش لكتب الرجال عدالة رواته وثقتهم ولم يظهر شيء مما يوجب عدم الاعتبار بهم ، فهذا محمل خلاف بين علماء الأثر والذي عليه المحققون منهم زين الدين العراقي والحافظ ابن حجر والنووي صحة اطلاق لفظ الصحة عليه وجوازه ، فقد صحح جماعة من التأخرين أحاديث جمه خارجة عنه الصحيحين ، واضراهماس الكتب المعتمدة لتصحيح منهم أبو الحسن بن القطان والمنذري والضياء المقدسي وابن كثير . قال ابن حجر في « نكته » : إن أهل الكتب الشهورة « كسنان النسائي وغيره اذا روى أحدهم حديثاً ولم يعالجه وجمع اسناده شروط الصحة ولم يطلع المحدث المطلع فيه على علة ما المانع من الحكم بصحته ولو لم ينص على صحته أحد من المتقدمين ولا سيما وأكثر ما يوجد من هذا القبيل مرواته رواة الصحيح هذا لا يتازع فيه من له ذوق في هذا الفن . اهـ .

فيقال على تقدير أن أحداً لم ينص على تصحيح هذا الحديث إذا نظرنا في حديث ابن عباس وجدنا إسناده إلى أبي معاوية قد صح من غير أبي الصلت ، وأبو معاوية كما قال الملائمي : ثقة حافظ محتج بإفراده كسفيان بن عيينة ، ومن في طبقة ومنه إلى ابن عباس أئمة حفاظ متمتق عليهم ، ولم يتبين ما يقدح في ذلك فكان من الصحيح لذاته وزيده قوة ما وجد بالاسانيد القوية من متابعاته كما سبق إيرادها . وهذا الحديث فيه من النكت البليغة التشبيه البالغ وترشيح التشبيه والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية .

أما التشبيه في وصفه صلى الله عليه وآله وسلم لنفسه بأنه مدينة العلم وأن أخاه بابها مجذف أداة التشبيه التي هي الكاف ، والوجه الجامع هو كونه صلى الله عليه وآله وسلم حاوياً لقوام الأديان كما أن المدينة تحتوي على قوام الأبدان ، وكذا تشبيه علي عليه السلام بابها من حيث أن الباب هو الموصل القريب إلى تناول ما في المدينة من الأمور النافعة ، وأمير المؤمنين الموصل بروايته وفتاويه لمن أراد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصناف العلوم الجامعة ، وذكر الباب هو الترشيح إذ هو من لازم المدينة المسورة .

وأما الاستعارة بالكناية في مدينة العلم لأنه لما كان العلم شاملاً لفنون كثيرة وأحكام متعددة شبهه بالأمور النافعة المفيدة التي لا تجتمع إلا في المدينة والجامع عموم النفع ، وهذا التشبيه مضمّن في النفس ذلك عليه بما هو من خواص تلك الأمور المشبّه بها وهو المدينة ، وهذه المدينة المضافة إلى العلم صورة وهمية كيد الشياطين وأظفار الذئبة وهي الاستعارة التخيلية على مذهب الجمهور ، وهذا آخر ما أردنا تحصيله على الحديث المذكور .

قال السيوطي في مسند علي عليه السلام ما لفظه : عن محمد بن عمران بن علي بن أبي طالب انه قيل لعلي : مالك أكثر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً ؟ فقال : إني كنت إذا سأله أنبأني ، وإذا سكت ابتدأني ، أخرجه ابن سعد . اهـ .

وروى النسائي في الخصائص من حديث ابن جريح عن أبي حرب بن أبي الأسود الدؤلي عن أبيه وعن رجل عن زاذان ، قال : قال علي : « كنت - والله - إذا سأله أعطيت ، وإذا سكت ابتدأت » أورده الزري في « التهذيب » وهو شاهد لما أخرجه ابن سعد قال النسبوتي : وعنه - يعني عن أمير المؤمنين علي عليه السلام - والله ما زلت آية إلا وقد عدت فيما نزلت وأين نزلت وفيمن نزلت ، إن ربي قد وهب لي قلباً عقولاً ولساناً فاطقاً سؤلاً . أخرجه

ابن سعد وأبو نعيم في « الحلية » . وعنه قال : « سلوني عن كتاب الله انه ليس من آية الا وقد عرفت ليل نزلت أم بنهار أم سهل أم جبل » أخرجه ابن سعد . اهـ .

وعن سعيد بن المسيب قال : لم يكن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول سلوني الا علي بن أبي طالب ، وقد رجح عمر - مع تقدمه في العلم وطول مدته ووفور جلّة الصحابة في أيامه - الى قول علي عليه السلام في كثير من المسائل معترفاً بالفضل في العلم ، وكان يأتيه عمر الى منزله فيسأله عن الشيء قد أشكل عليه فيجيب عليه فيدعوه ويبيت اليه في بعض الاحيان فيأتيه علي ، وكان يتعوذ عمر من معضلة ليس لها أبو الحسن ، كما أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب المناقب بإسناده الى سعيد بن المسيب ، قال : كان عمر يتعوذ من معضلة ليس لها أبو الحسن . اهـ . وسعيد بن المسيب ممن أدرك عمر وعلياً وغيرها من الصحابة .

وقد ذكر في « سنن البيهقي الكبرى » قصة من تزوجت في عتبتها ثم عاد زوجها الاول وفتوى أمير المؤمنين فيها ورجوع عمر الى قوله بعد ان أفتى بخلافه ، وقصة المرأة التي وضعت لسة أشهر وهنّ عمر برحما ورجوعه الى قول أمير المؤمنين ، وغير ذلك مما يزيد الناظر بصيرة على أنه أعلم الصحابة قاطبة وتصديق قوله صلى الله عليه وآله وسلم « أنا مدينة العلم وعلي بابها » .

وهذا القدر اليسير من ترجمته يدل على الكثير ، فنناقبه أكثر من أن تحصى وأجل من أن يحيط بها الاستقصاء ، وقد اعترف بذلك المؤلف ، والمخالف فقال احمد بن حنبل والقاضي اسماعيل بن اسحاق : لم يرو في أحد من الصحابة بالاسانيد الحسن ما روي في علي ، وأورد منها أهل التصانيف المفردة لذلك شعراً نافعاً كالامام أحمد بن حنبل وولده عبد الله في « المسند » وزوائده « والنسائي في الخصائص والحاكم أبو عبد الله في « مستدركه » وابن البطريق في « العمدة » والكنجي في « كفاية الطالب » ومحمد بن سليمان الكوفي الزيدي في كتاب « المناقب » وابن المغازلي في « مصنفه » والزرندي في « مصنفه » والذهبي في كتابه الذي سماه « فتح المطالب » والفتيق حميد الشهيد في « محاسن الازهار » ، ومن أحسنها وأقربها عصرأ « تفريج الكروب » للسيد العلامة اسحاق بن يوسف بن المتوكل على الله اسماعيل ابن القاسم سلام الله عليهم ، واستيعاب مناقبه وفضائله وكريم أخباره تستغرق مجلدات ويحتاج

الى فراغ في الاوقات ، فكرم الله وجهه وحشرنا في زمرة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وزمرته ، وجعلنا ممن قال فيه نبيه الكريم : « يحشر المرء مع من أحب » بكرمه وجوده ، والحمد لله رب العالمين .

فصل في ذكر ما وقع في « المجموع » من المبهات

وقد ذكر ذلك صاحب « الطبقات » :

فمن ذلك بالاسناد الى علي عليه السلام قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أصابني جنابة .

وبه أن أخي - أو ابن أخي - به جُدري وقد أصابته جنابة .

وبه أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فرغت منها تستفرغ الدم .

وبه لما كان في ولاية عمر قدم عليه نفر من أهل الكوفة .

وبه قال : أتاه رجل فقال : اني أحبك في الله ، قال : ولكني أبغضك في الله .

وبه أنه سأله رجل ما فراط الصلاة .

وبه قال : كانوا يقرأون خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وبه قال : أمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا ورجل من الانصار .

وبه قال : صلى رجل خلف الصفوف .

وبه قال : ابصر رجلاً يبعث بلحيته .

وبه أتاه رجل فسلم عليه وهو في الصلاة فلم يرد عليه هو الحكم بن حَزْن .

وبه صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسا ، فقام ذو الشمالين - هو عُمَيْر بن عدي بن نَفْضَةَ الخزاعي استشهد في بدر ، وقيل الخرباق بن سارية .

وبه قال : دخلت على أم سلمة فاذا نسوة جانب البيت يصلين .

وبه لما صلى عمر بالناس وهو جنب فاخذ قوم يقول: علي ، وأخذ قوم يقول: عمر .

وبه أتاه رجلان فسلما عليه .

وبه لما كان في ولاية عمر سئل عن تهجد الرجل في بيته .

وبه أنه أتاه رجل فقال (١) إن أبا موسى الأشعري .

وبه أن راعياً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصلي في أعطان الأبل ؟

وبه أني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقيل: إن عبد الله بن رواحة ثقیل .

وبه قال : دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل من الأنصار هو عمران ابن حصين .

وبه قال : دخل على مريض يعود .

وبه أن أناساً من أهل الكوفة شكوا الضعف .

وبه قال: دخل رجل المسجد وقد أكل ثوماً .

وبه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على بعض أزواجه هي أم سلمة .

وبه أنه أمر للذي يصلي بالناس صلاة الصيام .

وبه أني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفر ، فقالوا : إن امرأة توفيت .

وبه قال : لما كان يوم أحد أصيبوا فذهبت رؤوس عامتهم ، قال ابن اسحاق : فجميع من استشهد من المسلمين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المهاجرين والأنصار خمسة وستون رجلاً منهم حمزة بن عبد المطلب قتله وحشي غلام جبير بن مطعم .

وبه أني إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم - وهو شاب - فأسلم وهو أغلف .

وبه قال : لآخر جنازة صلى الله عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جنازة رجل من ولد عبد المطلب ، قيل هو عثمان بن مظعون ، وكذلك دخل عليه وهو يحود بنفسه .

وبه لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلف أصحابه أين يدفن ، وكذا في « السيرة » أن المسلمين اختلفوا في دفنه ، فقال قائل : في مسجده وقال قائل منهم : مع أصحابه ، فقال أبو بكر وعلي عليه السلام في رواية زيد بن علي . . . الخ .

(١) ان أبا موسى... الخ كذا في النسختين فليحذر .

وبه لما أخذنا في غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمعت منادياً ينادي من جانب البيت ونحوه في السيرة .

وبه أنه دخل على رجل من الانصار مريض يعوده .

وبه لما أنزل الله فريضة شهر رمضان أنه امرأة حبلى وامرأة مرضع وأتاه صاحب العطش وأتاه شيخ كبير يتوكأ بين رجلين .

وبه جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شهر رمضان .

وبه أن قوماً جاؤوه فشهدوا لهم صاموا الرؤية الهلال .

وبه لما كان يوم النفر أصيب رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وبه لما زلت: « والله على الناس حج البيت » قام رجل هو الاقرع بن حابس .

وبه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم النساء والصبيان وضعة أهله في السحر .

وروى السيد المؤيد بالله عن ابن عباس أنه بعثه في الثقل (١) وباسناده الى أسماء بنت أبي بكر انها ارتحلت حين غاب القمر فمضت حتى رمت جرة العقبة ، ثم رجعت وصلت الصبح ، وقالت : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذن للظعن في ذلك .

وبه قال : أقبل قوم من أهل الشام محرمين فاصابوا يعض نعم .

وبه في امرأة نذرت أن تحج ماشية .

وبه قال : رأى رسول الله ﷺ رجلاً فأمرهم أن يركبوا هديه .

وبه أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم راع بأرنب .

وبه أن رجلاً من طيء سألوا عن صيد الكلاب .

وبه أن رجلاً أتاه ، فقال : اني أريد التجارة .

وبه جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: أي الكسب أفضل .

وبه قال : أتى رجل النبي ﷺ فقال : لست أتوجه في شيء الا حورفت فيه .

(١) بفتح المثناة والقاف : متاع المسافر .

وبه أنه جاء رجل فقال : اني أخدع في البيع والشراء هو حُبَان بن مَنقذ .

وبه أن رجلين اختصا اليه .

وبه مر رسول الله ﷺ على رجل يبيع طعاماً

وبه أن رجلاً أتاه فقال: إن لي أمة قد ولدت مني فأهبها لأخي، قال: نعم ؟ ثم وهبها الآخر .

وبه أن رجلاً أتاه فقال : اني جعلت عبدي حراً .

وبه أن رجلاً أتاه وقد اشترى من عبد رجل قد ولاء ضيمته .

وبه في رجلين شريكين .

وبه أن امرأة أتت علياً ورجلاً قد تزوجها .

وبه أن رجلاً أتاه فقال : إن عبدي تزوج بغير اذني .

وبه أن رجلاً أتاه فقال: إن لي زوجة طالت صحبتها .

وبه أن رجلاً من قريش طلق امرأته عائشة طليقة .
وبه أن رجلاً من أسلم جئاً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشهد على نفسه بالزنا
وهو ما عزم - وهو ما عزم -

وبه أن امرأة أتته فاعتزفت بالزنا - هي شرارة الهمدانية -

وبه لما كان في ولاية عمر أبي بامرأة حامل .

وبه أن رجلاً زنا بجارية من الحبش .

وبه أنه امرأة قتلت : إن زوجي وقع على وليتي .

وبه أن رجلين شهدا على رجل .

وبه أنه أجرة زنادقة بين النبوة .

وبه أن فوجاً من بني جندب .

وبه أن معاوية أتى بولود له فرج كفرج الرجل وفرج كفرج المرأة فبعث قوماً فسلوا

عنه علياً .

وبه خرجت أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من منزل رجل مُعذّناهُ فإذا رجل
بضرب غلاما له .

وبه قال له رجل : ما ترى في سؤر الابل ؟..

وبه انه أتاه رجل فقال : أكفر أهل الجبل وأهل صفين والنهران .

وبه كانت جارية خلاسية تلقط الأذى .

وبه أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفر فسأل أ كبرهم ما اسمك؟..

وبه انه أتاه رجل فقال:من أحق الناس مني بالصعبة .

وبه أنه قال له رجل : صف لنا رسول لله صلى الله عليه وآله وسلم كأننا نراه .

انتهى المراد .

وهذا وأن الشروع في الشرح بعون الله تعالى ومدهدده وتوفيقه .



كتاب الطهارة

باب ذكر الوضوء

الكتاب: اما أن يكون مصدر كتب مثل كُتِبَ وكتبه وهو الذي ذكره في « المصباح » وبعض شراح الحديث . وأعرض عليه بأن الفقهاء صرحوا بأن كتاباً مشتق من الكتب والمصدر لا يشتق من المصدر ، وقد يجاب بأن الاشتقاق ليس بمعناه الاصطلاحي بل المراد أنها من مادة واحدة ، واما أن يكون اسم مصدر فيصح اشتقاقه بمعنى أخذه من الكتب وليس لها أصلان حتى يتمتع اشتقاق أحدهما من الآخر ، ويؤيده أنه يجمع على كتب وذلك من خواص الأسماء ، ومادة كتب بملاحظة ترتيبها تدل على الجمع والضم ومنه كتيبة الجيش ، واستعمل ذلك فيما يجمع أشياء من الأبواب والفصول لحصول معنى الضم ، والجمع فيه وهو حقيقة في جمع الحروف وضما لكونها محسوسة مجاز بالنظر الى مدلولها من المعاني .

والطهارة لغة: النظافة (١) والتزاهة عن الأذى والانبجاس الحسية ، وهي حقيقة فيها ومجاز في التنزه عن السيوب والذنوب . قال الشاعر : « ثياب بني عوف طهارة نقية » . وقد تكون حقيقة للقدر المشترك الا أن الأولى المصير الى الحقيقة والمجاز لكون المعنى الثاني مفتقراً الى القرينة الصارفة عن الحقيقة لعدم تبادر المعنيين الى الفهم على طريقة واحدة .

وهي في عرف الفقهاء اما أن تكون مصدر اللازم فتكون وصفا قائمًا بالفعل وهي الذات المتجردة عن الحدث والتجسس أو أحدهما .

وحقيقتها: صفة حكيم تثبت لوصفها جواز الصلاة به أو فيه أو له أي لأجله. فالأولان الطهارة

(١) النظافة بالفاء المشالة .

من النجس والثالث الطهارة من الحدث . والضمير في به أو فيه أوله راجع الى موصوفها باعتبار كونه بدأ أو ثوباً أو مكاناً أو غير ذلك . وأما ان تكون مصدر المفعول وهو الأثر الحاصل عن الفاعل مع قيامه بالمفعول .

وحقيقتها على هذا استعمال المطهرين أو أحدهما على الصفة المشروعة في إزالة الحدث والنجس وعليها جميعاً عدم حدث أو نجس ترفعه بالاصالة أو ما في حكمه ، فيشمل الأول : ما رُفِعَ منه الحدث بعد كونه كالوضوء من الحدث والغسل من الجنابة ، وما كان طاهراً من الحدث بالاصالة كمن بلغ طاهراً من الجنابة . ويشمل الثاني : ما رُفِعَ منه النجاسة بعد كونها ، وما كان طاهراً قبل طرو النجاسة . وقوله : أو ما في حكمه : أي حكم الحدث يدخل فيه تجديد الوضوء والغسل المسنون والمندوب . ذكر معنى ذلك في « شرح بلوغ المرام » الا أنه غير شامل لانواع المطهرات على الاختلاف في قدرها بين أن تكون أربعة عشر أو أكثر .

والذي حد به الامام المهدي في « البحر » عبارة عن غسل ومسح أو أحدهما أو ما في حكمهما بصفة مشروعة . فيشمل قوله أو ما في حكمهما سائر أنواع الطهارة كالطهارة بالاسلام والاستيلاء والاستحالة والنضوب والتزح والمكثرة والجمع والتفريق والربق والجفاف والذكاة والدباغ والحواد والخت عند أبي حنيفة . وأما تجديد الوضوء ونحوه فهو داخل تحت قوله : بصفة مشروعة . وقال الامام عز الدين في « شرح البحر » : قيل : وهو أصح الحدود الشرعية ولا يضر خروج الطهارة الأصلية المعتبر دخولها في الحد الأول كمن بلغ طاهراً من الجنابة لأن الكلام في حد الطهارة التي هي مصدر من اللازم أو المتعدي ، ومعنى الفعل معتبر فيها حقيقة كاستعمال الماء والتراب أو حكماً كما في غيرها من تلك الأمور . وما كان طاهراً قبل طرو النجاسة فإن كان بتطهير فهو داخل في الحد والا فلا يضر خروجه كما سبق .

والباب لغة : ما يدخل منه الى غيره واستعماله هنا في عنوان الجملة من المسائل المتناسبة المعاني مجاز .

والوضوء : مشتق من الوضأة وهي الحسن . يقال فلان وضئ الوجه أي حسنه ، وهو - بفتح الواو - اسم للماء الذي يتوضأ به ، وبضمها اسم للمصدر وقيل بالعكس ، وقد ذكره سيويه ، فقال في باب ما جاء من المصادر على فاعول : - بفتح أوله - وذلك قولك : توضأت وضوءاً حسناً وتطهرت طهوراً حسناً . قال بعض المتكلمين عليه : انه شذ في هذا الباب خمسة مصادر

على هيئة الاسم وقياسها بالضم وعد منها الوضوء - بالفتح - ، قال : وإذا أردت الاسم قلت :
الوضوء بضم الواو ، وكذا الطهور والطهور . وقال في « شرح الامام » : لا ينبغي أن يكون
الوضوء - بالفتح - مختصاً بالمصدر فقد اشتهر على الألسنة إطلاقه على الماء مفتوحاً ، ويتخرج على
ذلك فائدة يأتي التنبيه عليها في الكلام على طهارة الماء المستعمل - ان شاء الله تعالى -
وبالاسناد المتقدم الى أمير المؤمنين علي عليه السلام قال :

[حدثني عبد العزيز بن اسحاق بن جعفر بن الهيثم القاضي
البغدادي ، قال : حدثنا أبو القسم علي بن محمد النجعي الكوفي ،
قال : حدثنا سليمان بن ابراهيم بن عبيد المحاري ، قال حدثني نصر
ابن مزاحم المقرئ العطار ، قال : حدثني ابراهيم بن الزبرقان
اليسمي ، قال حدثني أبو خالد الواسطي رحمه الله تعالى ، قال حدثني
زيد بن علي عن أبيه علي بن الحسين ، عن جده الحسين بن علي ، عن
أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهم السلام قال ^(١) : « رأيت رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فغسل وجهه وذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ،
وتمضمض واستنشق ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه وأذنيه مرة واحدة وغسل
قدميه ثلاثاً » .

وقبل الكلام على مفردات ألفاظ الحديث نشرع في ذكر مخارجهم من دواوين
السنة الشريفة .

ومعنى التخريج : إيراد الحديث من طريق أو طرق آخر تشهد ، بصحته ولا بد من
موافقتها له لفظاً أو معنى . وقد ذكر الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في « شرح الامام » في

(١) إن الموضوع بين هذين الهلالين [هو زيادة من اصل الاسناد ، وقد تقدم ذكر هؤلاء
الرجال وبيان حالهم في المقدمة .

ذلك فائدة حسنة ، وهي : انه اذا قال المحدثون في حديث : أخرجه فلان وفلان وفلان مثلاً أو روه من غير جهة الكتب المشهورة ، وقالوا : أخرجه فلان ، فلما يعنون بذلك تخريج أصل الحديث دون أحد الألفاظ والحروف ، وينبغي للفقهاء المستدل بلطفة من الحديث وينسب الحديث الى كتاب- أن تكون اللفظة التي تدل على ذلك الحكم الذي اختاره موجودة في ذلك الكتاب بعينها ، ولا يعذر في هذا كما يعذر المحدث لان صناعته مفتقرة الى النظر في مدلول الألفاظ، وأكثر نظر المحدث فيها يتعلق بالاسانيد وتخاريج الحديث لا في كل لفظة على انفرادها. فينبغي للفقهاء أن يتفقد التراجم التي يذكرونها في المصنفات ، فاذا دلت الترجمة على الحكم الذي يريد اثباته باللفظة المعينة ، ثم قال أخرجه فلان- كان مصيباً، وان لم تكن تلك اللفظة التي هي عمدة دليله موجودة في تلك الكتب كان مخطئاً . ١ هـ .

والحديث أخرجه النسائي في « المجتبى » قال : أخبرني ابراهيم بن الحسن المسمي قال : أنا حجاج قال: قال ابن جريج: حدثني شيبه أن محمد بن علي أخبره قال: أخبرني أبي علي أن الحسين بن علي قال : « دعاني أبي علي بوضوء فقربته له، فبدأ فغسل كفيه ثلاث مرات قبل أن يدخلها في وضوئه ، ثم تمضمض ثلاثاً واستنثر ثلاثاً ، ثم غسل وجهه ثلاث مرات، ثم غسل يده اليمنى الى المرفق ثلاثاً، ثم اليسرى كذلك، ثم مسح برأسه مسحاً واحدة، ثم غسل رجله اليمنى الى الكعبين ثلاثاً ثم اليسرى كذلك، ثم قالم قائماً ثم قال: ناولني فناولته الاناء الذي فيه فضل وضوئه، فشرب من فضل وضوئه قائماً ، فعمجت. فلما رأى عجيبي ، قال : لا تعجب فاني رأيت أباك النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصنع مثل ما صنعت ، يقول : « وضوئه هذا وشرب فضل وضوئه قائماً » . ١ هـ . قال في « التخریج » : رجال اسناده رجال الصحيح الا ابراهيم بن الحسن المسمي وشيبه وهو ابن نصاح - بكسر النون - وذكره الحافظ المزي في « الاطراف » في مسند أمير المؤمنين علي فيما روى عنه من طريق الحسين عليه السلام وهما - إي ابراهيم وشيبه- ثقتان روى لهما النسائي ووثقها . وذكره السيوطي في « جمع الجوامع » في مسند أمير المؤمنين عليه السلام من طريق الحسين أيضاً ، كما رواه النسائي وقال : أخرجه الطبراني في « الكبير » والنسائي والطحاوي وابن جرير وسعيد بن منصور

قلت : وفي حديث « المجموع » : تقديم غسل الوجه والذراعين على المضمضة والاستنشاق ، وغالب الروايات من طريق علي عليه السلام وغيره بخلافه ، ولا حرج في ذلك. قالوا: ولا تقتضي الترتيب ولعل التقديم والتأخير من تصرف أحد الرواة . وقد

روى نحوه ابن حجر في « التلخيص » فقال في سـياف الروايات الدالة على افراد المضمضة والاستنشق ما لفظه: وقد روي عن علي بن أبي طالب أيضا الجمع. ففي « مسند احمد » عن علي انه دعا بماء فغسل وجهه وكفيه ثلاثا وتمضمض وأدخل بعض اصابعه في فيه واستنشق ثلاثا اهـ. ثم أورد فيه حديث علي عليه السلام من طرق متعددة فقال : وأما حديث علي في صفة الوضوء فله عنه طرق أحدها عن أبي حية - بالحاء المهملة والياء المثناة من تحت - قال : « رأيت علياً توضأ فغسل كفيه حتى أنقاها ثم تمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً ومسح رأسه مرة ثم غسل قدميه إلى الكعبين » . الحديث رواه الترمذي وذا لفظه ، وأبو داود مختصراً ، والبخاري ولفظه « ثم أدخل يده في الاناء فلأفقه تمضمض ، ثم استنشق ونثر بيده اليسرى ثلاث مرات » .

قلت : زاد السيوطي في « الجامع الكبير » على ذلك فقال : أخرجه عبد الرزاق وأبو بكر بن أبي شيبة ، وأحمد في « المسند » وأبو يعلى ، والطحاوي ، والمروزي في « مسند علي » والضياء في « المختارة » وروى ابن ماجه بعضه . اهـ .

ثانيها : عن زر بن حبیش عنه رواه أبو داود من حديث المنهال بن عمرو عنه ، وأعله أبو زرعة بأنه إنما يروي المنهال عن أبي حية عن علي .

ثالثها : عن عبد خير عن علي « أني بانيء فيه ماء وطشت ^(١) فافرغ من الاناء على يمينه فغسل يديه ثلاثاً ثم تمضمض واستنشق ونثر من الكف الذي يأخذه فيه ، ثم غسل وجهه ثلاثاً ، وغسل يده اليمنى ثلاثاً ، وغسل يده الشمال ثلاثاً ، ثم مسح رأسه مرة ثم غسل رجليه : رجله اليمنى ثلاثاً ، ورجله الشمال ثلاثاً » رواه أبو داود والنسائي وفي رواية لابن ماجه : « تمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً من كف واحد » ورواه ابن جبان إلا أنه لم يقل من كف واحد ، وللبخاري آخره « فغسل قدميه بيده اليسرى » .

قلت : وزاد السيوطي في « جامعه » فقال : أخرجه أبو داود الطيالسي في « مسنده » وأحمد في مسنده وابن منيع والدارمي وابن خزيمة وأبو يعلى الموصلي وابن الجارود والدارقطني في « سننه » والضياء في « المختارة » وذكره مرة أخرى عن عبد خير ، فقال : « توضأ علي تمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً

(١) هو التخريج لابن حجر بالثين ، وفي « السنن لابي داود » النسائي بالسین المهمة .

من كف واحد. وذكر نحوه من حديث النسائي والترمذي وأبي داود وفيه : « وغسل رجله
وقال: هذا وضوء نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم ». وقال : أخرجه عبدالرزاق وأبو بكر بن
أبي شيبة .

رابعها : عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : « رأيت علياً توضأ فغسل وجهه ثلاثاً وغسل
ذراعيه ثلاثاً ، ومسح برأسه واحدة » ورفع أبو داود بسند صحيح .

قلت : وأخرجه الضياء في « المختارة » ، كذا ذكره السيوطي .

خامسها : عن ابن عباس عنه رواه أبو داود مطولاً ، والبزار وقال : لا نعلم أحداً
روى هذا هكذا إلا من حديث عبيد الله الخولاني ولا نعلم أحداً رواه عنه إلا محمد بن طلحة
ابن يزيد بن ركانة . وقد صرح ابن اسحاق بالسماع فيه ، وأخرجه ابن حبان من طريقه مختصراً
وضعه البخاري فيما حكاه الترمذي .

قلت : زاد السيوطي فقال : أخرجه أحمد في « المسند » ، وأبو يعلى وابن خزيمة
والطحاوي وابن حبان في « صحيحه » والضياء في « المختارة » . اهـ .

وفي هذا الحديث الذي أخرجه أبو داود بطوله فقال : « يا ابن عباس ألا أريك كيف
كان يتوضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ .. قلت : بلى ، قال : فاصف الأناء على يديه
ففسلها ثم أدخل يده اليمنى فأفرغ بها على الأخرى ، ثم غسل كفيه ، ثم غمض واستنثر ،
ثم أدخل يديه في الأناء جميعاً فأخذ بها حفنة من ماء فغضب بها على وجهه ، ثم ألقم إبهاميه ما
أقبل من أذنيه ، ثم الثانية ، ثم الثالثة مثل ذلك ، ثم أخذ بكفه اليمنى قبضة من ماء فصبها
على ناصيته فتركها تسيل على وجهه ، ثم غسل ذراعيه إلى المرفقين ثلاثاً ثلاثاً ، ثم مسح رأسه
وظهور أذنيه ، ثم أدخل يديه جميعاً فأخذ حفنة من ماء فغضب بها على رجله اليمنى وفيها
النعل فقتلها » .

سادسها : عن الزهال بن سبرة عن علي رواه ابن حبان وفيه : « فأخذ كفاً فتمضمض
واستنشق » وفي آخره : « ثم قام وشرب فضله وهو قائم » وأصله في البخاري مختصراً . اهـ .

قلت : زاد السيوطي فقال : أخرجه أبو داود الطيالسي وأحمد في « المسند »
وأبو داود والترمذي في « الشمائل » والنسائي وأبو يعلى وابن جرير وابن خزيمة والطحاوي
وابن حبان والبيهقي . اهـ .

ورواية النسائي السابقة عن الحسين بن علي ^{عن أبيه} طريقة سابعة . وذكره السيوطي في قسم الأعمال في مسند أمير المؤمنين عليه السلام عن أبي الغريف - بفتح المعجمة وآخره فاء - قال في «التقريب» : اسمه عبد الله بن خليفة الهمداني المرادي الكوفي صدوق رمي بالشيعة ، من الثالثة . قال : «أني علي بالوضوء فمضمض واستنشق ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً وغسل يديه وذراعيه ثلاثاً ثلاثاً، ثم مسح برأسه وغسل رجله ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ توضأ ، ثم قرأ شيئاً من القرآن ، ثم قال : هذا لمن ليس يجنب ، وأما الجنب ، فلا ولا آية » أخرجه أحمد في «السند» وأبو يعلى . اهـ .

وهذه طريقة ثامنة . وتعدد الطرق المذكورة مع ما ذكره في «التلخيص» أنه أخرجه أبو داود بسند صحيح - يبلغ الحديث مرتبة الصحة ، وليس في الروايات ما يدل على مسح الأذنين عن علي عليه السلام كما في حديث «المجموع» إلا من حديث ابن عباس المتقدم . وقد ثبت أيضاً من غير طريق أمير المؤمنين عليه السلام . في «جمع الزوائد» للشيخ الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي الشافعي المصري في باب الوضوء ما لفظه : وعن أبي رافع ، قال : «رأيت رسول الله ﷺ توضأ ففسل وجهه ثلاثاً، وغسل يديه ثلاثاً ومسح رأسه وأذنيه ، وغسل رجله ثلاثاً، ورأيت مرة توضأ مرة مرة » رواه البزار والطبراني في «الالاوسط» . وله في «الكبير» «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً ومرتين ومرتين» ورجلها رجال الصحيح ، وأورد بعده حديث وائل بن حجر في صفة وضوء النبي ﷺ وفيه : «ثم مسح رأسه ثلاثاً ومسح ظهر أذنيه ، ومسح رقبته وباطن لحيته بفضل ماء الرأس» وقال : رواه الطبراني في «الكبير» والبزار ، وفيه سعيد بن عبد الجبار . قال النسائي : ليس بالقوي وذكره ابن حبان في الثقات ، ثم قال : وعن عبد الرحمن بن عباد بن يحيى بن خالد الزرقى ، قال : دخلنا على عبد الله بن أنيس ، فقال : «ألا أريك كيف توضأ رسول الله ﷺ وكيف صلى؟.. قلنا: بلى ، ففسل يديه ثلاثاً ثلاثاً، ومسح برأسه مقبلاً ومدبراً ، ومسح أذنيه ، وغسل رجله ثلاثاً ثلاثاً ، ثم أخذ ثوباً فاشتمل به فصلى ، وقال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ توضأ ويصلي . وفيه عبد الرحمن بن عباد بن يحيى الزرقى ولم أجده من ترجمه . اهـ .

وأخرج أبو داود في «سننه» من حديث أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه : «ثم مسح برأسه وأدخل أصابعه السباحين في أذنيه ، ومسح باهما يمه على ظهر أذنيه وباطن السباحين» وأورده كماله ابن بهران في «المعتمد» .

قوله « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ففصل وجهه » : الفاء تعضي عطف تفصيل على مجمل مثل : « وفادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي » . والوضوء تقدم الكلام عليه . والوجه مشتق من المواجهة ، والفقهاء اعتبروا هذا الاشتقاق وبنوا عليه أحكاماً ، فالذي ذكره في « البحر » أنه من مبتدأ سطح الجبهة الى منتهى ما يقبل من الذقن طولاً ، ومن الاذن الى الاذن عرضاً ، فدخلت الجبهة والعذاران والعارضان والذقن والمنفقة والقصات (١) وقال في « المنهاج » : هو ما واجه المقابل له وهو ما دارت عليه الوسطى والابهام . ونسبه الى إجماع أهل البيت عليهم السلام ، وغسله واجب لقوله تعالى : « اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم » الآية ولكونه معلوماً من ضرورة الدين .

وفي تحليل اللحية خلاف ، فذهبت العترة والظاهرية والحسن بن صالح والمزني وأبو ثور الى وجوبه وهو ظاهر كلام الامام عليه السلام فيما سيأتي آخر كتاب الجنائز ولفظه : « سألت زيد بن علي : هل على الرجل أن يخلل لحيته في الوضوء للصلاة ؟ . فقال : لا ينبغي له أن يقصر في ذلك » اهـ . وان كان يحتمل الاستحباب لأن لفظ : لا ينبغي ، يأتي للوجوب وغيره وخالفهم الحنفية والشافعية .

واحج الأولون بهذا الحديث لدلالته على كونها من الوجه ولا عبرة بما طرأ عليها من نبات الشعر ، وكذا بظاهر الآية ، ومحدث عثمان : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخلل لحيته » أخرجه الحاكم والترمذي وقال : حديث حسن صحيح ، وأخرجه أحمد ومالك عن عائشة ، والترمذي والحاكم عن عمار بن ياسر رضي الله عنه ، والحاكم عن بلال المؤذن ، وابن ماجه والحاكم عن أنس ، والطبراني عن أبي أمامة وعن أبي الدرداء وعن أم سلمة ، وأخرجه في « الاوسط » عن ابن عمر . وقال في « مجمع الزوائد » : بعض هذه الطرق رجاله موثوقون وفي البعض مقال ، ولفظ « كان » في مثل هذا المقام يفيد استمرار الفعل وملازمته ، وبه يعلم أن ما نقل عن بعض أئمة الحديث أنه لم يثبت في تحليل اللحية حديث صحيح غير مسلم . فمن أنس « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فيدخله تحت حنكه ويخلل به لحيته ويقول : بهذا أمرني ربي » أخرجه أبو داود

(١) واحدها قسمة وهي : ما بين الانف والوجة . قال الحريث المازني : كأن ذنابنا على قسباتهم .

والحاكم ومثله في «جمع الزوائد» من حديث أنس وقال: رواه الطبراني في «الوسط» ورجاله وثقوا وفي الباب أحاديث آخر .

وقال ابن الهمام : طرق هذا الحديث مستكثرة من أكثر من عشرة من الصحابة لو كان كل منها ضعيفاً لكان حجية المجموع كافية فكيف وبعضها لا ينزل عن الحسن فوجب اعتباره .
حكاه عنه المناوي . وروي المؤيد بالله عليه السلام في «شرح التجريد» من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : «أتاني جبريل عليه السلام فقال : اذا توضأت فخلل لحيتك .» وروى نحوه النسائي والامر يقتضي الوجوب ويؤيده ما تقدم من قوله : «بهذا أمرني ربي» وقد أشار أمير المؤمنين عليه السلام الى وجه البقاء على الأصل فيما أخرجه المؤيد بالله في «شرح التجريد» «أن علياً عليه السلام مرّ برجل يتوضأ فوقف عليه حتى نظرا اليه فلم يخلل لحيته ، فقال : ما بال أقوام يفسلون وجوههم قبل أن تنبت لحاهم ، فاذا نبت ضيعوا الوضوء» .

وإيصال الماء الى العين واجب أيضاً عند المؤيد بالله . ونسبه الامام يحيى الى العترة مستدلين بتناول اسم الوجه لها ولفعل ابن عمر . وذكر في «البحر» عن أكثر العترة والفقهاء القول بعدم ادخال الماء اليها . قال في «النهاج» : والوجه فيه انه لم يرو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسله ولا عليه جبريل عليه السلام ولا علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم السائل ولأنه يورث الطمس ، وفيه حرج ومشقة . ١ هـ .

قلت : مدار الاستدلال في وجوب غسلها على كونها من الوجه أم لا؟.. والذي ذكره بعض المحققين (١) لا يشملها اسم الوجه لثمة ولا عرفاً ، وأما كونه يورث الطمس فقد اعترض بأن العين أصل مزاجها الحرارة والماء يناسبها عند أهل الطب وليس بضار لها ، ولذا قالوا : إن النوص في الماء الصافي وفتح العين في داخله مما يجلو العين ويحد البصر اللهم الا أن يصحبه الدلك على رأي من يشترطه في الوضوء والغسل فقد يضرها لللطافة جوهرها .

قوله : «وذراعيه» النزاع اليد من كل حيوان وهي من الانسان من المرافق الى أطراف

(١) هو السيد العلامة هاشم بن يحيى الشامي . في «نجوم الانظار» .

الأصابع ، وهي مؤنثة وقد تذكر ، ووجوب غسلها معلوم ضرورة ، ويستحب تحريك الخاتم في أصبعه لثلاث بتخطي الماء ماتحت الحلقة (١) ، وقد صرح بذلك الامام عليه السلام فيما سيأتي في المسائل التي في آخر كتاب الجنائز ولفظه: سألت زيد بن علي عن الرجل يتوضأ وعليه الخاتم فقال يحرك الخاتم في يده . ١ هـ .

واختلف في دخول المرفقين في وجوب الغسل فعند أكثر الأمة وجوبها ، وخالف فيه زفر وبعض الظاهرية ومنشأ الاختلاف ظاهر قوله تعالى : « وأيديكم إلى المرافق » فذهب الجمهور إلى أن الآية دالة على ادخال المرفقين ، واختلفوا في وجه ذلك . فبعضهم جعل إلى بمعنى مع فأدخل مابدها في الوجوب ، وبعضهم فرق بين أن تكون الغاية من جنس ما قبلها فتدخل كما في هذه الآية ، وإن تكون من غير الجنس فلا تدخل كقوله تعالى « ثم أتوا الصيام إلى الليل » وقال آخرون: إن الغاية قد تكون للإخراج وللادخال . فعلى الأول يدخل مابدها فيما قبلها لأن اسم اليد يطلق على العضو إلى النكس فجاءت الآية لإخراج ما زاد على المرفقين فلما انتهى الإخراج إليها دخلا في الغسل ، وعلى الثاني يخرج مابدها عما قبلها فإن اليوم لغروب شمسها فأنتهى ادخال جميع أجزائه إلى الليل . وذهب زفر ومن تبعه إلى حمل الآية الكريمة على جعل إلى غاية لغسل الأيدي . ومقتضى اللغة عدم لزوم دخول الغاية فيما جعلت غاية له .

وقال بعض شراح الحديث : إن في الآية إجمالا لتردد اللفظ بين أن تكون للغاية أو بمعنى مع ، وقد وقع البيان بالسنة فيما أخرجه الدارقطني بسند ضعيف من حديث جابر « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه » . وأخرج بسند حسن من حديث عثمان في صفة الوضوء : « فغسل يديه إلى المرفقين حتى مسح أطراف المصندين » وفي البزار والطبراني من حديث وائل بن حجر في صفة الوضوء « وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق » .

(١) قد روي تحريك الخاتم مرفوعاً عن أبي رافع عند ابن ماجه « كان إذا توضأ حرك خاتمه » . وفي « الجامع الصغير » « كان إذا توضأ حول خاتمه » عزاه إلى ابن ماجه وهي نسخة محررة بخط القاضي العلامة محمد بن عبد الملك الانسي رحمه الله ، وهو علامة هذا الفن وعليها أيضاً خط والده العلامة عبد الملك ابن حسين وراجعت أصولها في نسخ ابن ماجه و« الجامع الصغير » و« كنوز الحقائق » للفناوي « والتلخيص » لأن حجر وكلها بلفظ : حرك وربما كان لفظ جول غلط الكاتب ، فينظر ان شاء الله تعالى . ١ هـ . من خط سيدي العلامة عبد الله بن ابراهيم حفظه الله .

وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه مرفوعاً « ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرققيه » فهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً وفيها بيان للاجمال .

واعترضه الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد بأن الى حقيقة في انتهاء الناية مجازاً بمعنى مع ولا اجمال في اللفظ بعد تبين حقيقته ، ويدل على أنها حقيقة في انتهاء الناية كثرة نصوص أهل العربية على ذلك، ومن قال انها بمعنى مع فلم ينص على أنها حقيقة في ذلك فيجوز أن يريد المجاز . اهـ ، ومثله للوزعي في شرح الآيات . والمفهوم من كلام صاحب « الكشف » رحمه الله أنها للحقيقة المشتركة بين غاية الادخال والاخراج ولفظة : « الى » تفيد معنى الناية مطلقاً فأما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل . فمما فيه دليل على الخروج قوله تعالى « فظفروا الى مبصرة » لأن الاعسار علة الانقار وبوجود المبصرة تزول العلة ولو دخلت المبصرة فيه لكان منظرأ في كلتا الحالتين، وكذلك « ثم أتوا الصيام الى الليل » لو دخل الليل لوجب الوصال . ومما فيه دليل على الدخول « حفظت القرآن من اوله الى آخره » لأن الكلام مسوق لحفظ القرآن كله، ومنه قوله تعالى « من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى » لوقوع العلم بأنه لا يسرى به الى بيت المقدس من غير أن يدخله .

وقوله : « الى المرافق والى الكعبين » لادليل فيه على أحد الأمرين فأخذ كافة العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولها في الغسل . وأخذ زفر وداود بالتيقن فلم يدخلوها . وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه « كان يدير الماء على مرققيه » . اهـ .

إذا عرفت ذلك فلا يتخلو لفظ « الى » اما أن تكون مشتركة بين النائيتين كما هو الظاهر من كلام صاحب « الكشف » فالأحاديث الواردة في صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم قرينة معينة للمراد من الآية .

وقد أوضح السعد في « حاشيته على الكشف » مراد المصنف فقال : قوله : مطلقاً أي من غير دلالة على الدخول والخروج ، وذلك لأن المشهور من كلام أئمة اللغة أنها لاتنهاء الناية فجاز أن تقع على أول الحد، وأن تتوغل في المكان لكن تمتنع المجاوزة والا لما كان غاية . فمن هنا ورد استعمالها في المعنيين ، فمال بعضهم الى الاشتراك اللفظي . اهـ . واما ان تكون حقيقة في الاخراج مجازاً في الادخال كما أشار اليه ابن دقيق العيد . فالأحاديث تصلح أيضاً ان تكون قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي الى المعنى المجازي . ويستفاد من كلا الأمرين الوجوب ، أما

الأول فلكونه بياناً للمجمل والفعل المبين للمجمل المأمور به داخل تحت الأمر ، وأما الثاني فلأن القرينة دلت على الحكم الواجب المراد من الآية .

قوله : « ثلاثا ثلاثا » النصب فيها على الحال الذي يأتي للتفصيل بعد الاجمال كما في قولهم « بَوَّئْتُهُ بِأَبَا بَابَا » وهو يدل على مشروعية التثليث واستجابته ، وليس بواجب لثبوت ماورد في صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم مرة مرة واثنين اثنين وفعله ذلك بيان للجواز وهديه الشريف المواظبة على التثليث في الأعضاء التي ورد فيها ذلك لم يفارقه الا في النادر للمقتضى المذكور .

قوله : « وتمضمض واستنشق ثلاثا ثلاثا » : الواو هنا للجمع المطلق وليست للترتيب ، والمراد أنه وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم غسل الوجه والذراعين والمضمضة والاستنشاق وان تقدمت المضمضة في الواقع على غسل الوجه وما بعده ويسمى مثل هذا عند بعض العلماء بالجمع في الخبر، وفرق بينه وبين الخبر عن الجمع ولتحقيقه موضع آخر ^(١) . وقد سبق في تحريج الحديث رواية نحو ذلك عن أمير المؤمنين ذكرها في « التلخيص » . والمضمضة تحريك الماء في الفم والادارة فيه ، ومضمض يدل بهيته على التحريك ، ومنه مضمض النعاس في عينه ، وقال بعض الفقهاء : هي أن يجعل الماء في فيه ثم يحجه فأدخل المح في حقيقتها ، ويلزم منه اذا ابتلع الماء بعد التحريك لم يكن مؤدياً للسنة ، والظاهر ان ذلك تفسير لها بالعرف الشرعي والمج معتبر فيه .

والاستنشاق جعل الماء في الأنف وجذبه بالنفس ليُنْزِلَ ما في الانف، من استنشقت الريح: شممتها. فكان الماء معمول للاستنشاق مجازاً . قال في « الصباح » : والفقهاء يقولون استنشقت بالماء وهو بمعنى الاستنثار ، ومنهم من يفرق فيجعل الاستنشاق بإبصال الماء. والاشتثار اخراج ما في الانف من غطاء وغيره ، ويدل عليه حديث « كان صلى الله عليه وآله وسلم يستنشق ثلاثا في كل مرة يستنثر » وحديث « اذا استنشقت فأنثر » بهزة وصل وبكسر التاء وقد تضم .

والحديث يدل على مشروعية المضمضة والاستنشاق .

(١) سياحة الكلام على بيان هذه القاعدة في شرح حديث المصراة من كتاب البيوع - ان شاء تعالى - .

واختلف في وجوبها ، فمقد زيد بن علي وأخيه الباقر وأحمد بن عيسى والناصر لدين الله
الاطروش عليهم السلام وأبي حنيفة والشافعي ومالك ومحمد بن منصور أنها سنة في الوضوء .
قال النووي : وذهب إليه من السلف الحسن البصري والزهري وقتادة وريمة ويحيى بن سعيد
الانصاري والأوزاعي والليث بن سعد وهو رواية عن عطاء واحد ، وعند الهادي والقاسم
والمؤيد بالله عليهم السلام أنها واجبان في الوضوء والتسل لا يصحان إلا بها ، وهو مذهب ابن
أبي ليلى وحماد واسحاق بن راهويه وهو المشهور عن أحمد ورواية عن عطاء . وحجبتهم أنها
من الوجه ولورود الأمر بها بإسناد صحيح من حديث الثقيط بن صبرة وفيه « وبالغ في
الاستئناس إلا أن تكون صائما » .

قال في « التلخيص » : الشافعي وأحمد وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم
والبيهقي وأصحاب السنن الأربعة من طريق اسماعيل بن كثير المكي عن عاصم بن لقيط بن
صبرة عن أبيه به مطولاً ومختصراً ثم قال : وصححه الترمذي والبخاري وابن القطان ، وهذا
اللفظ عندهم من رواية وكيع عن الثوري عن اسماعيل بن كثير عن عاصم بن لقيط بن صبرة
عن أبيه ، وروى الدولابي في حديث الثوري من « جمعه » من طريق ابن مهدي عن الثوري
ولفظه : « وبالغ في المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً » وفي رواية لابن داود من
طريق أبي عاصم عن ابن جريج عن اسماعيل بن كثير بلفظ : « إذا توضأت فمضمض » . وقال
الماوردي : لا استحباب في المضمضة لأنه لم يرد فيها الخبر ، ورواية الدولابي ترد عليه وكذا
رواية أبي داود وفي الباب حديث ابن عباس « استنثروا مرتين ^(١) أو ثلاثاً » صححه ابن القطان
ورواه أبو داود وابن ماجه والحاكم . ١ هـ .

قال في « شرح منظومة الهدى » : وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال :
« المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا تتم الصلاة إلا به والأذنان من الرأس » أخرجه
البيهقي والديلمي . وعن أبي هريرة : « من توضأ فليستثر » أخرجه البخاري ومسلم و«الموطأ»
وأبو داود والنسائي ، وفي رواية : « إذا توضأ أحدكم فليستشق بمنخره الماء ، ثم ليستثر » .
وعن سلمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « إذا توضأت فاستثر » أخرجه الترمذي

(١) بالفتن كذا في « التلخيص » و « سنن أبي داود » و « ابن ماجه » .

والنسائي ونحوه عند ابن أبي شيبة من حديث عاصم ، وحديث ابن عباس يرفعه « تغمضوا واستنشقوا والأذنان من الرأس » أخرجه أبو نعيم في « الحلية » وغير ذلك ممن الأحاديث المتعاضدة المنتهضة باجماعها للدلالة على الوجوب المؤيدة بملازمته صلى الله عليه وآله وسلم ومواظبته على ذلك حتى انه لم يؤثر عنه تركها مرة واحدة البتة .

وقد قال بعض المحققين : إن الفعل الذي شأنه مثل هذا الاستمرار والمداومة منه صلى الله عليه وآله وسلم على فعله متنهض على الاستدلال به على الوجوب إذ المداومة والاستمرار أقوى قرينة على كونه واجباً . إذ المراد بالدليل ما يحصل به الظن وهو يحصل بما ذكر . فلو ذممت رجلاً يعدل عما واطب عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمره منذ شرعت الصلاة الى أن فارق الدنيا ما منع ذمك الا الألف وتسويغ النعم خاصة الوجوب . ١ هـ .

واحتج الاولون بأمر منها : عدم ذكرها في الآية الكريمة وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « عشر من سنن المرسلين » وعدها منها المضمضة والاستنشاق قال في « التلخيص » . مسلم من حديث عائشة وأبو داود من حديث عمار بلفظ : « عشر من الفطرة » وصححه ابن السكّن وهو معلول ، ورواه الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس موقوفاً في تفسير قوله تعالى : « وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات » قال : خمس في الرأس وخمس في الجسد فذكرها . ١ هـ . وبقوله : « المضمضة والاستنشاق سنة » رواه الدارقطني بسند ضعيف ، وبحديث أبي داود « الوضوء كما أمره الله ، فيفسل وجهه ويصديه الى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين ويكبر الله » الحديث وقد أخرجه الترمذي وحسنه وصححه الحاكم ، فالحال على الآية وليس فيها ذكر المضمضة والاستنشاق وبمجرد فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على الوجوب .

قالوا : وما تمسكوا به من دخولها في مسمى الوجه يانم منه وجوب غسل العين والاكاذن تحكاً ، لاذا لا يمكن القول بان باطن الفم والانف من جملة الوجه لا باطن العين ، وما ورد من الامر بها فمحمول على الندب بقرينة عدم ذكرها في الآية ولتعلقها بباطن البدن . وأما كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤثر عنه الاخلال بالمضمضة والاستنشاق فدفوع بحجج روايات صحيحة في صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيها ذكرها ، منها ما في « التلخيص » عن أنس قال : « دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوضوء ففسل وجهه وبديه مرة ورجليه مرة ، وقال : هذا وضوء لا يقبل الله غيره » أخرجه أبو علي بن السكن في « صحيحه »

وللدارقطني نحوه ، وفيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى « رأيت علياً توضأ فغسل وجهه ثلاثاً وغسل ذراعيه ثلاثاً ومسح برأسه واحدة » . الحديث .

وفي الباب أحاديث أخر لم يذكر فيها المضمضة والاستنشاق ويؤيد ذلك انه يانم من القول بوجودها كما ذهب اليه البعض نسخ الآية على قول من يجعل الزيادة للنسخ مطلقاً ولا قائل به سواء قلنا ان الظني لا ينسخ القطعي أم لا ، وقد يجاب عن ذلك :

أما حديث « عشر من سنن المرسلين » فقد قال ابن حجر في : « التلخيص » استدل به الرافعي على أنها سنة ، ولا دلالة في ذلك لان لفظه من الفطرة بل ولو ورد من السنة لم ينتهز دليلاً على عدم الوجوب لان المراد بالسنة الطريقة لا السنة بالمعنى الاصطلاحي الاصولي . ١ هـ .

وقد تطلق السنة أيضاً على الواجب وهذا مما شدد النكير فيه بعض المتأخرين بأن فيه تفسير لفظ الشارع بالاصلاح الحادث .

وأما الحديث الذي رواه الدارقطني فَصَّهفُ اسناده مسقط للاحتجاج به ، على أن لفظ السنة يأتي فيه ما ذكر آنفاً . وأما حديث أبي داود « الوضوء كما أمره الله » فيجمل على أن المراد به أعم مما في الآية ، فإن أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحب العمل به كأمر الله سبحانه . فاللغني كما أمرك بالنص القرآني أو اللفظ النبوي ، وأما عدم ذكرها في بعض الاحاديث فاللزام في مثل ذلك جمع طرق الاحاديث على اختلافها . فقد يأتي بعض الرواة بالحديث مختصراً وبعضهم مطولاً وإذا اتفقت الخارج في بعضها على عدم ذكرها فأقل أحواله أنه كالأية ويصار الى الدليل الخارج الوارد بالأمر بهما .

وأما الازام بوجود غسل العين على القول بدخول باطن الأنف والفم في مسمى الوجه لعدم الفرق فقد تقدم عن بعضهم أن الأظهر عدم شمول اسم الوجه للعينين لا لثة ولا عرفاً ، وعلى تسليم عدم الفرق فليس كونها من الوجه عمدة الاستدلال لثبوته من غير ذلك كما عرفته ، وأما الاعتراض بلزوم النسخ فقد أجيب عنه بأنه اذا لم يكن بياناً لدخولها في الوجه فليس مثله بنسخ ، كما لو زيد ركعة خامسة في الظهر فلا يعد نسخاً لأن اثبات الأربع لا يمانع بإيجاب الخامسة ، فالمرتفع بإيجابها هو عدم وجوبها وهو حكم عقلي فلم يرفع إيجابها حكماً شرعياً بل رفع البراءة الأصلية ، والخبر الاحادي مقبول في رفعها .

فائدة : ليس في الحديث كيفية المضمضة والاستنشاق بالنسبة الى الفصل والجمع وعدد النفثات ، وقد روي من طريق أمير المؤمنين كرم الله وجهه في صفة وضوئه عليه السلام « أنه تمضمض واستنشق ثلاثاً من كف واحدة » أخرجه أحمد والبخاري وابن ماجه وغيرهم ، إلا أن التصريح بكون الثلاث من كف واحدة إنما هو عند ابن ماجه . قال ابن حجر في « التلخيص » وللحاكم : توضأ مرة مرة وجمع بين المضمضة والاستنشاق وأقرب منه الى الصراحة - يعني بكونها من كف واحدة - رواية أبي داود عن علي « ثم تمضمض واستنشق بمضمض وبستنشق من الكف الذي أخذ فيه » . ولأبي داود الطيالسي : « ثم تمضمض ثلاثاً مع الاستنشاق بماء واحد » . وقد روى الفصل أيضاً من حديث عثمان وغيره . قال ابن القيم في « الهدى » : كان - يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم - يتمضمض ويستنشق تارة بفرقة وتارة بفرفتين وتارة بثلاث ، وكان يصل بين المضمضة والاستنشاق فيأخذ نصف الفرفة لفمه ونصفها لأنفه ولا يمكن في الفرفة الواحدة الا هذا ، وأما الفرفتان والثلاث فيمكن فيها الفصل والوصل الا أن هديه عليه السلام كان الوصل . ١٥ .

قوله : « ومسح برأسه وأذنيه » المسح كالتميم : امرار اليد على الشيء . قاله في « القاموس » .
والحديث يدل على مشروعية مطلق المسح وهو واجب اجماعاً ، واختلفوا في قدر المسح فأكثر العترة ومالك والمزني ومحمد والجبائي أنه يجب استيعاب مسح ما يسمى رأساً . قال الامام عز الدين في « شرح البحر » : وهو عبارة عن نبات الشعور المعتادة كالهامة والمقدم والقذال : والتزعتان منه لأنها في سمت الناصية والصدغان منه لأنها في نبات شعره . وعند زيد بن علي والباقر والصادق يكفي مقدم الرأس ، وعند أبي حنيفة الربع منه ، وعند الشافعي ما يقع عليه الاسم ولو شعرة واحدة ، وحجة الأولين فعله صلى الله عليه وآله وسلم المستمر كما رواه في « شرح التجريد » في صفة وضوئه عليه السلام من طريق أمير المؤمنين ورواه عبد الله بن زيد في حديثه المتفق عليه والربيع بنت معوذ عند أبي داود والترمذي وابن ماجه والمقدم بن معدي كرب عند أبي داود ^(١) وطلحة بن مصرف عن أبيه عن جده عند الترمذي . قال ابن القيم : لم يصح في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه البتة ولكن اذا مسح بعض رأسه ككل على الهامة . ١٥ .

(١) وهو عند ابن ماجه أيضاً

والتكميل على العامة قد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم، أخرجه مسلم في «صحيحه» عن المغيرة بن شعبة وغيره ولكنه واقعة فعل لا عموم لها فلا تعارض الأدلة الصحيحة الدالة على استمراره ومواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على التعميم ولا يرد على ذلك أن الفصل لا يدل على الوجوب كما تقرر في الأصول وإنما غاية ما يؤخذ منه الندية، لأنه يقال قد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم «أنه توضأ مرة مرة» وروي أنه قال بعد ذلك: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به» ولا يحمل مسحه لرأسه في هذه المرة إلا على ما جرت به عادته وهو التعميم واختاره المحقق القبلي في «النار» وقال بعد أن حكى الاختلاف في مدلول الباء في قوله تعالى: «وامسحوا برؤوسكم» هل هي للتبويض أو الاتصال أو للتضمين معنى بآخر كما في «الكشاف» ولفظه: وأقول أي مانع من أن يكون مسح يتعدى بنفسه تارة وبالباء أخرى كما في الآية وقوله «ومسح» (١) بالاركان من هو مسح» وغيرها من سائر الاستعمالات وهو أكثر من قولك: أمرتك الخير وبالنحر، وقد جاء في هذا الباب ما لا يحصى منه غير متقارب الاستعمال بل فيه غالب ومغلوب، ومنه متقارب مثل علمته وعلمت به ومارأيناهم يحتاجون إلى تضمين في ذلك ولا غيره نعم قد جوز الزخشي في البحوث من هذا القيل أن يكون من باب التضمين وأن يكون على أصله، وإذا كان كما ذكرنا قلنا: باب التضمين، وإن كثر في الكلام فليس باصل والحمل على الأصل هو الظاهر لا سيما في هذا الموضع الذي يعضده معنى الفعل الذي ليس فيه حرف الباء ويعضده الفعل النبوي الذي يستمر دليلاً بمجرد كادقمنافي ترتيب الوضوء، فقول هنا: دخول الباء كعدمه فيصير بمنزلة امسحوا رؤوسكم والحقيقة الجميع، وقد أطال ابن جني في تعداد أمثلة المجاز محتجاً على كثرته فجعل مثل: ضربت زيداً ورأيت زيداً ونحوها من المجاز لعدم عموم الضرب والرؤية، وأيضاً إذا قلت مسحت رأسي كله ومسحت رأسي بعضه كان الأول تأكيداً والثاني بدلاً، والتأكيد تكرير المعنى والبدل ليس كذلك فلم أن الحقيقة الكل انتهى المراد.

وحجة الامام زيد بن علي ومن معه حديث الباب فإنه أدخل الباء في المسوح وهي

(١) صدره: ولما قضينا من من كل حاجة

ومسح ... الخ وبعده

أخذنا بأطراف الاحاديث بيننا وسات بأغناق المطي الاباطح

تقتضي التبعيض لغة تقول : كتبت بالقلم ونجرت بالقدم ، وقوله تعالى « وامسحوا برؤوسكم » ووجه الدلالة فيها أن الباء دخلت على معمول الفعل وهو متعد بنفسه فلا بد له من معنى جديد إذ التأسيس مقدم على التأكيد ولو سلم كونها للتأكيد فينافيه أن المسح الشرعي لا يتناول جميع أجزاء الشعر ولو استقصى به جميع الرأس ولأن دخولها على الاعضاء المنسولة أولى منها على المسح ، واعترض بأن كونها للتبعيض غير مسلم ولذا لم يذكرها سيبويه ، قال ابن جني :
تفرد بكونها للتبعيض الفقهاء وأجابوا عنهم بأنها لغة صحيحة يدل عليها قول أبي ذؤيب :

شرب بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لمن نثج

أي من ماء البحر وقال آخر :

فأخذت فاهاً أخذاً بقرونها شرب الزيف يبرد ماء الحشرج (١)

أي من برد ، وقول ابن جني معارض بقول مثله كالاصمعي والفارسي في « التذكرة » والقتبي وهو قول الكوفيين قاطبة ، وقال به من التأخرين ابن مالك حكاة الأسنوي في « شرح منهاج البياض » .

قال الشيخ أبو جعفر الهوسمي في « شرح الإبانة » : صح عن أهل اللغة ما تدخل الباء فيه للتبعيض قال في « شرح البحر » : وجعلوا من هذا قوله تعالى : « عينا يشرب بها عباد الله » ثم إذا اعتبر بقاؤها على الأصل وهو الالتصاق فهو لا يدل أيضاً على الاستيعاب لأن الباء إما أن تكون داخلية على الآلة أو على الحل فإن دخلت على الآلة كما تقول : مسحت بالتنديل بيدي فاليد آلة المسح ، والمعتبر فيها قدر ما يحصل به المقصود ، ولا يشترط الاستيعاب وإن دخلت على الحل كما تقول : مسحت يدي بالتنديل - وكما في الآية - صار الحل الذي هو التنديل شبهاً بالآلة والمقصود فيه حينئذ التصاق الفعل وإثبات صفة الالتصاق بدخول الباء ، والحل وسيلة إلى تحقيقه فيمكن فيه قدر ما يحصل به المقصود أيضاً ، ولهذا قال الزحشرى : إن المعنى الصقوا المسح بالرأس وهو يشمل الاستيعاب ودونه . وقال في « شرح الإبانة » على أنا نقول إن الباء في قوله سبحانه « برؤوسكم » وضع للتبعيض والالتصاق داخل فيه لأن من مسح بعض الرأس فقد الصق المسح به . اهـ .

جيبه

(١) الخرج :قرة في الجبل يصفو فيها الماء .

وما يقال من أن مثال المندبل إنما فهم منه التبعض بمعونة القرينة وهي المادة وليس بوضع لنوي يحاب عنه بأن المتبادر الى الفهم هو الموضوع له الكلام والاصل الحقيقة ويجب أن يحمل الخطاب الشرعي عليها وما ذكرتم خال عن البرهان بل هو استدلال بمحل النزاع إذ تنفي ان ذلك لقرينة العادة فحينئذ لا تخرج عن الأصل الا لدليل .

وأجابوا عما احتج به الأولون بأن استمرار فعل الاستيعاب ليس فيه زيادة على أنه الأولى والمستحب والأفضل وليس بواجب للقرينة الصارفة عنه وهو حديث المغيرة عند مسلم المشار اليه آنفاً ، ولذا قال النووي في « شرح مسلم » في حديث المغيرة الذي فيه : « مسح بناصيته وعلى العمامة » أنه حجة لمن قال : « مسح بعض الرأس يكفي » لأنه لو وجب الجميع لما اكتفى بالعمامة عن الباقي فإن الجمع في عضو واحد بين الأصل والبذل لا يجوز كما لو مسح على خضر رجل وغسل الأخرى .

وكذا حديث أنس عند أبي داود وفيه « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ وعليه عمامة قطرية فأدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينقض العمامة » فظاهره الاختصار على مسح مقدم الرأس وعدم التكميل أصلاً لا على بقية الرأس ولا على العمامة ، وهذا الحديث يصلح شاهداً لما قبله عند مسلم وإن كان فيه أبو معقل وهو مجهول . وقال القطان : هو حديث لا يصح .

وأما الإشارة بقوله : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ^{فيها} » فيجب عنه بوجهين :

الأول : أن الظاهر عود الإشارة الى مجموع الأفعال لا الى أفرادها إذ لا يسمى كل فرد ^{منها} وضوءاً ، ودليل المجموع من حيث هو مجموع لا يدل على وجوب كل فرد ^{منها} .

الثاني : أن نفي القبول متردد بين نفي الصحة والثواب معاً وبين انتفاء الثواب مع صحة الفعل كما في حديث : « لا يقبل الله لشارب الخمر صلاة وفي جسده مناشيء » وإن كان منه هاهنا المعنى الأول ، وسيأتي في باب الوضوء في شرح حديث « لا يقبل الله صلاة الا بركاة... الخ » تحقيق الكلام على معنى القبول - إن شاء الله تعالى .

وأما ما ذكره في « المنار » من أن الحمل على الأصل هو الظاهر فقد عرفت أنه على تسليمه لا يصلح دليلاً على الاستيعاب . وقوله : ان المعنى متحد مع زيادة الباء وعدمها وأن الرأس

حقيقة في الجميع فيه ان التبادر الى الفهم صحة أن يقال لمن مسح بعض رأسه انه مسح رأسه، والتبادر علامة الحقيقة ألا ترى الى قولك ضربت زيداً يدي ووطئت الأرض برجلي وقطعت اللص بسيفي، فهذه وأمثالها مما لا يحصى كثرة حقائقي عند أهل اللغة وليس الواقع عليه الفعل الا البعض وما ذكره ابن جني تدقيق لم يساعده عليه غيره .

فان قيل قوله تعالى في آية التيمم : « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » يقتضي الاكتفاء بمسح البعض من الوجه واليدين سواء أكانت الباء للتبعض أم للاتصاف على مقتضى التقرير السابق . فالجواب من وجهين :

الأول : أن التيمم بدل عن الوضوء والاستيعاب واجب فيه . الثاني أن الآية مترددة بين صحة مسح البعض أو الكل فكانت من هذه الحثيثة مجملة فبينت السنة وجوب الاستيعاب ومن ذلك حديث : « يكفيك ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين »

ويبقى الكلام في الاكتفاء بمقدم الرأس ، فمن ذهب الى القول به وهو الامام زيد ابن علي ومن معه قالوا : إن الآية دلت على فعل ما يسمى مسحاً وهو محتمل للكل وللبعض ووردت السنة بمسح مقدم الرأس فكان بياناً لذلك الاجمال منها حديث أنس السابق الذي فيه « فأدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينقض العمامة »

ومنها حديث عثمان في صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « فمسح مقدم رأسه » أخرجه سعيد بن منصور وفيه خالد بن زيد بن أبي مالك الجعفي مختلف فيه .

ومنها ما صح عن ابن عمر أنه كان يمسح بعض رأسه ، وبما رواه الشافعي عن عطاء مرسل « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فحسر العمامة عن رأسه فمسح مقدم رأسه أو قال ناصيته » أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى »

وحجة أبي حنيفة في تقديره بالربع ما حققه سعد الدين فقال : وعن بعضهم أن الباء تفيد التبعض سواء أدخلت في الآلة مثل مسح يدي بالتمديد أم في المحل مثل مسح برأس اليتيم ، ونقل ذلك عن أبي علي وبه أخذ أبو حنيفة لكن ذهب الى أن الأقل ليس بمراد لحصوله في ضمن غسل الوجه مع عدم تأدي الفرض به بالاتفاق بل المراد بعض مقدر فصار بجلا بينه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمقدار الناصية وهو الربع .

وحجة الشافعي أن قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم » محتمل لجميع الرأس ولبعضه ودلت السنة أن بعضه يجزي فاكفني بالبعض ، واختلف أصحابه في قدره قليل : شعرة ، وقيل : ثلاث شعرات وقيل : غير ذلك.

واعلم أنه ورد في بعض نسخ « المجموع » « ومسح برأسه مرة » وبعضه ما سبق في تخريج الحديث من رواية النسائي من طريق الحسين بن علي عن أبيه عليها السلام وما ذكره في « التلخيص » من رواية عبد خير وعبد الرحمن بن أبي ليلى كلاهما عن علي في صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم ، وكذا في حديث أبي حية عنه أيضاً والاختصار على المرة هو المناسب للتخفيف المستفاد من المسح ، وما ورد من التثنية في حديث عثمان وغيره محمول على إمرار اليد ثلاثاً بماء واحد وليس ذلك بتثنية ، ولذا قال مالك : لا أعرف التكرار . واليه ذهب المؤيد بالله والمنصور بالله وأبو حنيفة ، قال أبو داود : وأحاديث عثمان الصريح كلها تدل على مسح الرأس أنه مرة فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً وقلوبها « ومسح رأسه » ولم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره .

وقال البيهقي : روي من أوجه غريبة عن عثمان وفيها « مسح الرأس ثلاثاً » إلا أنها مع خلاف الحفاظ الثقات ليست بحجة عند أهل المعرفة وإن كان بعض أصحابنا يحتاج بها .

وقال في « المهدي النبوي » : وكان مسح رأسه كله وتارة يقبل يديه ويدبر . وعليه يحمل حديث من قال : مسح رأسه مرتين ، والصحيح أنه لم يكن يكرر مسح رأسه بل كان إذا كرر كرر غسل الاعضاء وأفرد مسح الرأس هكذا جاء عنه صريحاً ولم يصح عنه خلافه البتة بل ما عداه إما صحيح غير صريح كقول الصحابي توشاً ثلاثاً ثلاثاً ، وكقوله مسح برأسه مرتين ، وأما صريح غير صحيح كحديث ابن اليماني عن أبيه عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من توشاً فغسل كفيه ثلاثاً ثم قال ومسح برأسه ثلاثاً » وهذا لا يحتاج به ، وابن اليماني وأبوه ضعيفان وإن كان الأب أحسن حالاً وكحديث عثمان الذي رواه أبو داود السابق « أنه صلى الله عليه وآله وسلم مسح برأسه ثلاثاً » ثم نقل معنى كلام أبي داود السابق اهـ .

قوله « وأذنيه » يدل على مشروعية مسح الأذنين ، واختلف في الوجوب وعدمه فذهب الأكثر إلى وجوبه عملاً بظاهر الحديث ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الأذنان من الرأس »

وقد روي من طرق كثيرة . قال الامام عز الدين في معناه : اما أن يريد اتصالها خلقة وصورة فهذا أمر ظاهر لا يحتاج الى بيان وانما يراد من صاحب الشريعة بيان الاحكام الشرعية فلم يبق الا أن مراده انها منه في وجوب مسحها ، وذهب الناصر والحنفية والشافعية الى انها (١) سنة وحجتهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « توضأ كما امرك الله » الخبر ولم يذكرهما ، وفعل أمير المؤمنين عليه السلام في تعليمه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكرهما أيضاً ، وكذا في حديث عثمان وغيره قالوا : وحديث « الاذان من الرأس » طريقه كلها معلولة كما أوضحه في « التلخيص » ولفظه :

حديث أبي أمامة رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه ، وقد بينت انه مدرج في (٢) كتابي في ذلك يعني في معرفة المدرج .

حديث عبد الله بن زيد قواه النذري وابن دقيق العيد وقد بينت أيضاً انه مدرج .

حديث ابن عباس رواه البزار وأعله الدارقطني بالاضطراب وقال : انه وهم والصواب رواية ابن جريج عن سليمان بن موسى مرسل .

حديث أبي هريرة رواه ابن ماجه وفيه عمرو بن الحصين وهو متروك .

حديث أبي موسى أخرجه الدارقطني واختلف في وقفه ورفع وصوب الوقف وهو منقطع أيضاً .

حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني وأعله أيضاً .

حديث عائشة أخرجه الدارقطني وفيه محمد بن الأزهر وقد كذبه أحمد .

حديث أنس أخرجه الدارقطني من طريق عبد الحكيم عن أنس وهو ضعيف . ١ هـ .

وقال أبو الحسن بن القطان في كتاب « الوهم والايهام » دفعاً لما ذكره صاحب الأحكام من تضعيف الحديث ما لفظه : ليس عندي بضعيف بل اما صحيح واما حسن ، ويبان ذلك أن الحديث هو ما ذكره الدارقطني ، قال : حدثنا محمد بن عبد الله بن زكريا النيسابوري بمصر

(١) يعني مسحها .

(٢) اسم الكتاب « تقريب المنهج بترتيب المدرج » .

حدثنا أحمد (١) بن عمرو بن عبد الخالق البزار ، حدثنا أبو كامل الجحدري ، نا ^{عنه} ~~عنه~~ محمد بن جعفر عن ابن جريج عن عطاء عن ^{ابن} عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : «الأذنان من الرأس» حدثني به أبي حدثنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي ، ثنا أبو كامل الجحدري (٢) بهذا ، ومثل هذا الإسناد صحيح لثقة رواه واتصله . ١ هـ .

ثم ذكر اعلال الدارقطني بأنه روي تارة مسنداً وتارة مرسل ، وأجاب أبو الحسن بقوله : وما أدري ما المانع الذي يمنع ان يكون عنده في ذلك حديثان مسند (٣) ومرسل . ١ هـ . وهو مجرد احتمال وتجويز لثبوت المسند وهو لا يكفي في الجزم بتصحيحه أو تحسينه .

وقد ذكر علماء الأثر في تعارض الوصل والارسل أن الرواة إما أن يكونوا متماثلين في الحفظ والاتقان فلا يخلو ، إما أن يكون عدهم من الجانبين سواء أم لا ، فإن استوى عدهم وجب التوقف حتى يترجح أحد الطريقتين بقربة من القرائن ، فني اعتضدت أحك الطريقتين بشيء من وجوه الترجيح حكم لها . وإن كان أحد المتماثلين أكثر عدداً فالحكم لهم على قول الأكثر وهو الصحيح . وأما غير المتماثلين فاما أن يتساووا في الثقة أو لا ، فإن تساوا في الثقة فإن كان من وصل أو رفع أحفظ فالحكم له ، وإن كان العكس فالحكم للمرسل والواقف . ~~وإذا كانا من الجانبين سواء أم لا ، فإن استوى عدهم وجب التوقف حتى يترجح أحد الطريقتين بقربة من القرائن ، فني اعتضدت أحك الطريقتين بشيء من وجوه الترجيح حكم لها . وإن كان أحد المتماثلين أكثر عدداً فالحكم لهم على قول الأكثر وهو الصحيح . وأما غير المتماثلين فاما أن يتساووا في الثقة أو لا ، فإن تساوا في الثقة فإن كان من وصل أو رفع أحفظ فالحكم له ، وإن كان العكس فالحكم للمرسل والواقف . وإذا كانا من الجانبين سواء أم لا ، فإن استوى عدهم وجب التوقف حتى يترجح أحد الطريقتين بقربة من القرائن ، فني اعتضدت أحك الطريقتين بشيء من وجوه الترجيح حكم لها . وإن كان أحد المتماثلين أكثر عدداً فالحكم لهم على قول الأكثر وهو الصحيح . وأما غير المتماثلين فاما أن يتساووا في الثقة أو لا ، فإن تساوا في الثقة فإن كان من وصل أو رفع أحفظ فالحكم له ، وإن كان العكس فالحكم للمرسل والواقف .~~ وإن لم يتساووا في الثقة فالحكم لثقة وإذا كان رجال أحد الأسنادين أحفظ ورجال الآخر أكثر ، فمنهم من يرى أن قول الأحفظ أولى لثقافته وضبطه ، ومنهم من يرى أن قول الأكثر أولى لعدم عن الوم ذكر معنى ذلك الحافظ العلائي في مقدمة « لأحكام » . ونقله عنه ابن حجر في « النكت » وهي فائدة جلية يعرف بها أن القطع بتصحيح أو تحسين بمجرد الاحتمال في مواضع الاختلاف لا يصح . وبه تظهر قوة ما ذكره ابن الصلاح في « علوم الحديث » أن الحديث الضعيف في جميع طرقه لا يتجبر ، وجعل من ذلك حديث : «الأذنان من الرأس» وعلى تقدير ثبوته فغاية ما يفيد هو وجميع الأحاديث الواردة في مسح الأذنين المشروعية التي هي أهم من الوجوب لأنها استدلال بالفعل الذي لا يفيد فيه عدا حديث : «الأذنان من الرأس» ،

(١) اسمه فضيل بن حسين . « خلاصة » . ١ هـ .

(٢) الجحدري : هو الحافظ أبو بكر صاحب المسند الكبير . ١ هـ . من « الميزان » .

(٣) العبارة بلفظها الى قوله مسند ومرسل في الابحاث المسددة للعقبلي .

وأما هو فالاحتجاج به يتفرع على مذهب القائلين بوجوب تعميم الرأس بالمسح ، وأما من اكفى بمسح البعض فما أجزأ عن مسح الرأس أجزأ عن مسحها . والله أعلم .

وأما كيفية مسحها فقال في « المنهاج » : بمسح ظاهرها وباطنها لأن الخبر لم يفصل والظاهر والباطن بسميان اذنا . اهـ . وقد ورد كذلك عند أبي داود من حديث المقدم بن معدي كرب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنها وأدخل أصبعيه في صماخي أذنيه » وقد تقدم نحوه عن أبي داود من حديث عمرو بن العاص .

وفي « التلخيص » من حديث ابن عباس وفيه : « ثم غرف غرفة فمسح برأسه وأذنيه داخلها بالسبابةين وخالف بإبهاميه إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنها » صححه ابن خزيمة وابن منده ، ورواه أيضاً النسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي . وهل يمسح الرأس والأذنين بفضل ما في يديه؟ قال المؤيد بالله في « شرح التجريد » : لا يبعد أن يجزيه المسح بفضل ما في اليدين لأنه لم يذكر في الآية وفي السنة إلا المسح وقد حصل ، ولما روي ^{عن} ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « مسح رأسه بفضل وضوئه » وكذا عن الرضيع بنت معوذ ، قال : وذكر الهادي في « الأحكام » أنه يمسح الرأس والأذنين بماء جديد . وصرح القاسم في كتاب « الطهارة » بوجوب ذلك . اهـ .

ويدل عليه حديث ابن عباس السابق وفيه : « ثم غرف غرفة فمسح برأسه .. الخ » ولفظ البيهقي : « ثم أخذ شيئاً من ماء فمسح به رأسه » وقال : بالوسطين من أصابعه في باطن أذنيه والاهامين من وراء أذنيه هكذا في « تلخيص ابن حجر » . وقد ورد في الأذنين أيضاً أنه يؤخذ لهما ماء جديد غير فضل ماء الرأس ، وذلك في حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم أنه توضأ فمسح أذنيه بماء غير الماء الذي مسح به الرأس . قال في « التلخيص » أخرجه الحاكم بإسناد ظاهره الصحة من طريق حرمله بن وهب عن عمرو بن الحارث عن جبان بن واسع عن أبيه عنه ^(١) . وأخرجه البيهقي من طريق عثمان الدارمي عن الهيثم بن خارجة عن ابن وهب بلفظ : « فأخذ لأذنيه ماء خلاف الذي أخذه لرأسه » ، وقال : هذا إسناد صحيح . اهـ .

لكن ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في « الامام » أنه رأى في رواية ابن القبري

(١) أي : عبد الله بن زيد .

عن ابن قتيبة عن حرمة بهذا الاسناد ولفظه : « ومسح رأسه بماء غير فضل يديه » ولم يذكر الأذنين قال ابن حجر : وكذا هو في « صحيح ابن حبان » عن ابنه سيئتم عن حرمة ، وكذا رواه الترمذي عن علي بن خشرم عن ابن وهب .

وقال عبد الحق : ورد الأمر بتجديد الماء للأذنين من حديث غرآن بن جارية عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وتقبه ابن القطان بأن الذي في رواية جارية : « خذ للرأس ماء جديداً » رواه البزار والطبراني . وفي « الموطأ » عن نافع عن ابن عمر « انه كان إذا قوضاً يأخذ الماء بأصبعيه لأذنيه » . ١ هـ .

قال ابن القيم : لم يثبت أن رسول الله ﷺ أخذ لهما ماء جديداً وإنما ثبت ذلك عن ابن عمر .

قلت : بعد ثبوت ضعف الرواية في افراد الاذنين بماء جديد ، فاختلاف الرواية في مسحه صلى الله عليه وآله وسلم للرأس بفضل ماء اليدين كما في حديث ابن عباس والريبع ، وفي أخذه له ماء جديداً كما في سائر الروايات يكون دليلاً على التخير اذ لا تعارض بين أقواله ﷺ وهو الصارف للأمر في قوله خذ للرأس ماء جديداً الى الذنب وفعل الأفضل أو يحمل على حاله نضوب اليد عن البلل .

قوله « وغسل قدميه ثلاثاً » : القدم واحدة الأقدام قال في « القاموس » : وقول الجوهري واحد الأقدام سهو والصواب واحدة الاقدام، وهي : الرجل أو من أصل الفخذ الى القدم ، ولا خلاف في كونها من أعضاء الوضوء وإنما الخلاف هل فرضها النسل أم يكفيها المسح ؟..

قال النووي في « شرح مسلم » : فذهب جميع الفقهاء من أهل الفتوى في الاعصار والامصار الى أن الواجب غسل القدمين مع الكعبين ولا يجزئ مسحها ولا يجب المسح مع النسل ولم يثبت هنا خلاف عن أحد يعتد بخلافه في الاجماع . وقالت الشيعة يعني الامامية : الواجب مسحها . وقال محمد بن جرير والجبائي - رأس المعتزلة - : يخير بين المسح والنسل ، وقال بعض أهل الظاهر : يجب الجمع بين المسح والنسل . ١ هـ .

وحجة القائلين بوجوب النسل أن جميع من وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مواطن مختلفة وعلى صفات متعددة متفقون على غسل الرجلين ولم يؤثر عنه انه مسحها

الا أن يكونا في الخفين . قال ابن خزيمة: لو كان الماسح مؤدياً للفرض لما توعد بالنار وأشار إلى ما في كذب الحديث عن الشيعة أن الواجب المسح أخذاً بظاهر قراءة الخفض . قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: أجمع آل رسول الله ﷺ على غسل القدمين . رواه سعيد بن منصور ، وفعله صلى الله عليه وآله وسلم بيان للآية على القول بأن فيها اجمالاً ، ومن استدل بظاهرها فله في تقرير الاحتجاج بها ثلاث طرق :

الاولى أن قوله تعالى : « وأرجلكم » ثبت فيها عند السبعة (١) النصب والجر فعلى قراءة النصب تكون صريحة في المراد إذ مقتضاه المطف على الوجوه فيكون حكم الأرجل كحكمها ، واعترض بأنه يحتمل المطف بالنصب على المحل (٢) كقولك: مررت بزيد وعمراً وقول الشاعر .
فلسنا بالجبال ولا الحديد (٣)

ويكون عطفاً على الممسوح جمعاً بين القراءتين مع ما فيه من اعتبار المطف على الأقرب وعدم وقوع الفصل بالاجزي . وأجيب بأنه يصح على تسليم ما قررتم أن يحمل المسح في الرجلين على الفسل ، إما لكونه لغة على سبيل الحقيقة كما ذكره في « المصباح » ولفظه : قال أبو زيد : المسح في كلام العرب يكون مسحاً وهو إصابة الماء ويكون غسلاً ، يقال : مسح يدي بالماء اذا غسلتها وتمسحت بالماء اذا اغتسلت . وقال ابن قتية أيضاً : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بعد وكان يمسح بالماء يديه ورجليه وهو لها غاسل » قال : ومنه قوله تعالى : « وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم » المراد بمسح الأرجل غسلها . ويستدل بمسحه صلى الله عليه وآله وسلم برأسه وغسله رجليه بأن فعله مبين بأن المسح يستعمل في المعنيين المذكورين اذ لو لم نقل بذلك لزم القول بأن فعله عليه السلام بطريق الاحاد ناسخ للكتاب وهو ممتنع ، وعلى هذا فاما أن نقدر العامل مستأنفاً فراراً من إطلاق المشترك على معنييه أي : وامسحوا أرجلكم وهو شائع في كلامهم كقوله : « علفتها تبناً وماءً بارداً » . أي وسقيتها ، وقوله : متقلداً سيفاً ورعاً أي ومعتقلاً رعباً ، وإما أن يعطف على محل الباء لأن التقدير وامسحوا بعض رؤوسكم فعطف على المقدر على توهم وجوده . والمطف على المنى ويسمى عطفاً على التوهم

(١) يعني : القراء .

(٢) أي : على قوله تعالى : « برؤوسكم » .

(٣) صدره . معاوي انا بشر فاسجج . فلنا . . الخ .

كثير في كلام العرب ، ويحتاج في هذا الوجه الى اعتبار عموم المجاز وهو ممكن فلا يلزم الجمع بين التناقضين ^(١) . وأما لكونه مجازاً من باب المشاكلة كما في قوله :

قلت اطيعوا الى حجة وقيصاً (٢)

وفائدته التحذير عن الاسراف النبي عنه اذ الأرجل مظنة الاسراف في صب الماء عليها فعطفت على الممسوح لا لتمسح بل للتنبيه على وجوب الاقتصاد كانه قيل واغسلوا أرجلكم غسلًا خفيفًا شبيهًا بالمسح ، فالسح المعبر به عن الفسل هو المقدّر الذي تدل عليه الواو فلا يأنم الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد ، وهذه النكتة أشار إليها صاحب « الكشف » رحمه الله . وأما (٣) على قراءة الجر فيصح الاحتجاج بها على الفسل من وجوب الاول أن يكون الجر على المجاورة وهي موجودة في لغة العرب نظماً وثراً كقولهم : « جُحِرَ ضُبْ خَرْب » بحر خرب المجاورة وكان حقه الرفع صفة للحجر وقول امرئ القيس :

كَانَ ثَيِّبًا فِي عِرَانَيْنِ وَبَوَّالَهُ كَبِيرُ الْفُلَسِّ فِي بَحَادٍ مُزْمَلٍ

فجر مزمل على المجاورة وكان حقه الرفع صفة لكبير وقوله :

وَأَنْتَ كَقِسْمِ الْفُؤَادِ فَهَضَفُهُ قَتِيلٌ وَنَصْفٌ فِي حَدِيدٍ مُكْبَلٌ

فجر مكبل لمجاورة حديد وكان حقه الرفع صفة لنصف ونحو قولهم : ماء شتٍّ بارد
بحر بارد وهو صفة الماء الرفوع وكقول الفرزدق :

هل أنت ابن مات أُناتك رَاكِبُ **البن** آل بسطام ابن قيس **مُحطاط**

مجر فحاطب لمجاورة قيس وهو مرفوع صفة لراكب . واعترض بأمرين :

بنیاد علی انہ
مخاطب

احدهما أن الشرط في الجر بالجوار عدم الالتباس كقولهم : جحر ضب خرب لظهور أن بالميم وفي

الصفة للبحر لا للضب ، وفي مزمل يفهم كونه صفة كبير لا ليجاد بخلاف الآية فإن المسح على الرأس والرجلين ملتبس بالفضل .

(١) عطف على قوله اما لكونه لغة .

(٢) صدره . قالوا افترح شيئاً نجد لك طبعه . قلت النع .

(۳) معطوف على قوله فعلى قراءة النصب .

ثانيتها اشتراط أن لا يكون معه حرف عطف وفي الآية حرف العطف موجود. وأجيب عن الأول بأنه لا لبس في الآية لقرينة التحديد الدالة على ارادة الغسل لأن المسح لم تضرب له غاية في الشرع وبالبيان النبوي من فعله صلى الله عليه وآله وسلم الدال على أن المراد الغسل، وعن الثاني بأنه قد جاء الجر على المجاورة مع العطف كما في بيت زهير :

لعب الرياح بهما وعَـيَّرَهما بمسدي سوافي المزن والقطر

بحر القطر لمجاورة المزن وهو مرفوع بالعطف على سوافي .

الوجه الثاني انه ثبت في اللغة أن المسح بمعنى الغسل كما سبقت الاشارة اليه وعلى هذا فلفظه : «امسحوا برؤوسكم وأرجلكم» مستعملة في كلا المعنيين فإن جاز إطلاق اللفظة الواحدة واردة كلا معنيها ان كانت مشتركة أو حقيقة في أحدهما مجازاً في الآخر كما هو قول الشافعي فلا كلام، وإن قيل بالمتع فالعامل محذوف والتقدير : وامسحوا بأرجلكم مع ارادة الغسل وسوغ حذفه تقديم لفظه واردة التخفيف . ونقل في « مصباح اللغة » عن الأزهري أنه بدل على كون المسح على هذه القراءة غسلاً ان المسح على الرجل لو كان مسحاً كسح الرأس لما حدد إلى الكمين كما جاء التحديد في اليمين الى المرافق ثم قل : وامسحوا برؤوسكم بغير تحديد .

الطريقة الثانية في تقرير الاحتجاج بالآية ما ذكره ابن حجر في « فتح الباري » ان قراءة الجر محمولة على أنها جاءت للتنبيه على مشروعية المسح على الخفين وقراءة النصب لبيان وجوب غسل الرجلين اذا كانتا في غير خفين ، قال: وقد قرر ذلك ابن العربي تقريراً حسناً بما ملخصه بين القراءتين تعارض ظاهر والحكم فيها ظاهره التعارض انه ان أمكن العمل بها وجب والا فبالقدر الممكن، ولا يتأتى الجمع بين المسح والغسل في عضو واحد لأنه يؤدي الى تكرار المسح لأن الغسل يتضمن المسح والامر المطلق لا يقتضي التكرار فبقي أن يعمل بها في حالين توفيقاً بين القراءتين . اهـ .

الطريقة الثالثة ما ذهب اليه المحقق القبلي في « المنار » وغيره من كتبه ، فقال : اعلم أن مَسَحَ لا يستلزم غير مسح وممسوح وكونه باستصحاب طيب أو ماء انما يكون بقرينة والقرينة هنا كون الكلام في التطهير فيستلزم مطلق الماء لا كثيره ولا قليله معينا لكنه ان كان

الماء قليلاً لم يستحق ذلك غير اسم المسح ولذا اقتصر عليه في الرأس ، وإن كان الماء كثيراً سمي ذلك الفعل مع اسم المسح غسلاً ، فلذا جاءت قراءة النصب والجر هذه بأحد الـاسـمـين وهذه بالآخر وهما متصادقان على معنى واحد ، ثم قال : جاءت السنة مبينة لهذا المعنى ومطابقة له أشد المطابقة فمسح صلى الله عليه وآله وسلم رأسه مرة واحدة فقط تارة ببقية ماء اليدين حيث بقي في اليدين منه ، وتارة بماء جديد حيث انتفى البلل من اليدين فيقوم الراي انه تكرار وليس كذلك كما مر . وأما الرجل فبالغ صلى الله عليه وآله وسلم في غسلها منها بالدلك وتحليل الأصابع ، ومنها بالوعيد على عدم الاستقصاء في المراقب وبطون الأرجل . وفي بعض الروايات « ففسل رجله حتى اتقاها » ولا يقال هذا في امساس الماء العضو وأجزائه عليه فقطابق الكتاب والسنة ثم مطابق ذلك العقل بتخفيف طهارة الرأس الى الغاية وتوسط الوجه واليدين والمبالغة في الأرجل لاحتياجها الى الانقاء لكثرة ملابستها ما ينافي التطهير . وقد فأت هذا المعنى صاحب « الكشاف » فجاء بمناسبة بقوة ساعده وهو توفي الاسراف لانها مظنة لما ذكر من المناسبة .

والجواب أن المناسبة ينظر فيها الى حال ايراد اللفظ وكان الخطاب لأعراب يقول أحدهم قائماً وفي المسجد بل جاء حديث : « ويل للأعقاب ... الخ » في سادة الصحابة حين رأى أعقابهم تلوح حين أرهقهم وقت الصلاة انتهى المراد . وهو أبسط من هذا فليراجع ، واستدل بعضهم^(١) بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند البخاري قال: تخلف عنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة غزاها فحملنا نتوضأ وغسح على أرجلنا فنأدى بأعلى صوته : ويل للأعقاب من النار مرتين أو ثلاثاً » وقال : إنه نص في محل النزاع وفيه نظر لأنه فسر في الرواية الأخرى أن الأعقاب كانت تلوح لم يمسه الماء فالوعيد واقع على عدم استكمال العضو وليس على مسمى المسح الا ان يجمع مخرج الحديث ، ويتبين انها رواية مستقلة في واقعة أخرى غير ما وقع فيه ترك الأعقاب عند الوضوء فما ذكره المستدل صحيح والله أعلم .

فائدة : الكبان المذكوران في آية الوضوء المراد بهما المظان النائشان في أسفل الساق . قال في « المصباح » : الكب من الانسان اختلف فيه أئمة اللغة ، فقال أبو عمرو بن

(١) شارح منظومة الهدى . ٥١ . منه .

العلاء والأصمعي وجماعة : هو العظم الناشز عند ملتقى الساق والقدم فيكون لكل قدم كعبان عن يمينها ويسرتها وقد صرح بهذا الأزهري وغيره . وقال ابن الاعرابي وجماعة : الكعب هو المفصل بين الساق والقدم ، والجمع كعوب وكعاب واكعب . وذهبت الشيعة الى أن الكعب في ظهر القدم وانكره أئمة اللغة كالأصمعي وغيره . ١٥ .

قال في « الجامع الكافي » مستدلاً على أن المراد به الناشز ، وروى - يعني محمد بن منصور في القضاء - بإسناده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « انه قضى في سيل مهزور (١) لأهل النخل الى الكعبين ، ولأهل الزرع الى الشراكين » قال النجاشي ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « سووا صفوفكم والزموا الكعب بالكعب » وفي « التلخيص » حديث النعمان بن بشير : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأقامة الصفوف فأريت الرجل منا يانق منكبه بمنكب أخيه وكعبه بكعبه » أبو داود وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق أبي القاسم الجدي وفيه روايات أخرى ، وفي هذا كفاية في الدلالة على المراد من الكعب .

وها هنا فوائد تتعلق بحديث الباب :

الفائدة الاولى قوله : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ففسل ^{بعض} »

يؤخذ منه حصول النية المتبرية في الأعمال لأن معناه أراد الوضوء ففسل . وقد أكثر الباحثون في الكلام على تحقيق معنى النية ، ونذكر الآن ما وقع عليه الاختيار من ذلك . قال في « مصباح اللغة » : نويته أنويه : قصده والاسم ، النية والتخفيف لغة حكاهما الأزهري وحذفت اللام وعوض عنها الهاء على هذه اللغة ، كما قيل ثبه وظبه ، وكما قيل : اصم القلب على الجمل ^{على الجمل} . ثم خصت النية في غالب الاستعمال بعزم القلب على أمر من الأمور . ١٥ . وعلى كون معناها لغة هو : القصد ذكر صاحب « المنار » : أن الدواعي الى الفعل متعددة في ربه ^{ربه} فبالأغلب فما فعل الفاعل لأجله فالذي وقع بسببه التخصيص من الفاعل يسمى قصداً ^{ويصير له} وتخصيصه من بين الحوامل المحتملة ارادة وثبة ، فإذا أحرم بالحج مثلاً أي قصد الى أفعاله ^{في قصد الحج} وكذلك إذا قام إلى الصلاة وكبر ، وكذلك إذا خرج من بيته وركب ^{وعلى ذلك} فلا بد من نية . فالذن : النية هي القصد فلا يخرج عنها إلا فعل الساهي والجنون ^{من ذكره والاراد} على وجهين : نية ^{على وجهين} .

موزور بتقديم الزاي على الراء : واد لبني قريظة بالحجاز .

ومن لا يعقل الحوامل كالحيوانات البهيمية فانها تقصد ولا يقال لقصدها نية لأنها لا تميز مواقع الحوامل على الحقيقة بخلاف العاقل المميز . وعلى الجملة فما أخرجه اللغة أو اصطلاح أي مصطلح من فقيه أو متكلم كان غايته أن تكون النية أخص من القصد والارادة ، وهذا لا ينافي تصور كحقيقتها فيما مثلنا في الحج والصلاة والهجرة فتبين من هذا أن كل فعل العاقل المميز لفعله لا ينفك عن نية انتهى المراد .

ومثله ذكر ابن القيم في « إغاثة اللهيان » في الكلام على أهل الوسواس في النية فقال : كل عازم على فعل فهو فاعله لا يتصور انفكاكه عن النية ، فمن قصد للتوضوء فقد نوى ، ومن قام ليصلي فقد نوى ، فالتنية أمر لازم للأفعال المقصودة بل لو أراد أن يخلي فعله عن النية لعجز . اهـ . وقوله : كل عازم على فعل أي قاصد له بدليل ما بعده وهو معنى ما ذكره في « البيان الشافي » عن الشافعية وعن أبي العباس والمرضى والنصور بالله أن العلم بالفعل نية وأن من فعل شيئاً علماً به مختاراً فقد نواه ، وبه يظهر أن ما ذكره في « المصباح » بقوله : ثم خصت النية في غالب الاستعمال بعزم القلب أمر زائد على المعنى اللغوي إذ العزم كما ذكره في مادة عزم عقد الضمير على الفعل ، قال : وعزم عزيمة وعزمة اجتهد وجد في أمره ، وهو أخص من المعنى الاول أعني مجرد القصد .

وتعقب هذا البحث في « نجوم الانظار » بما محصله : انه لا منافاة بين ما ذكره المحقق القبلي ومن وافقه وبين من اشترط مع ذلك الاستحضار ولم يكتف بمجرد القصد الى الفعل وذلك انه لاشك في عروض النسيان والذهول للفاعل في اثناء الفعل ، ولذا قالوا لا يضر عزوب النية أيضاً في أوائل الافعال اذا كانت مما يتكرر كالوضوء والصلاة فقد ينساق اليها الفاعل على العادة التأوفة ذاهلاً عن الحامل عليها ، وكل متيقظ يجتهد من نفسه ذلك فينبغي استحضار النية، فاذا أراد من يقول باشتراط زيادة على القدر اللازم لفعل كل عاقل ذلك الاستحضار لثلاثا يقدم على الفعل ذاهلاً فلا كلام في صحة ذلك ، وعدم منافاته لما ذكره المحقق كما قد يتوهمه الناظرين في كلامه من غير أهلية النظر . اهـ .

وأقول: لاشك أن الاستحضار مرتبة جليلة ومزية لا تخفى ، ولذا حض الشارع صلوات الله عليه عليها في مواضع كثيرة ورب عليها الثواب العظيم كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا عمل لمن لانية له » أخرجه البيهقي في « سننه » من حديث أنس . وفي « مسند الشهاب »

من حديثه « نية المؤمن خير من عمله » (١) وهو بهذا اللفظ في « معجم الطبراني الكبير » من حديث سهل بن سعد والنواس بن سميان، وفي « مسند الفردوس » للدبلي من حديث أبي موسى، وفي « الصحيح » من حديث سعد بن أبي وقاص : « انك لاتفق نفقة تبغى بها وجه الله الا أجرت فيها حتى ما تجعل في في إمراتك » وفي حديث ابن عباس : « ولكن جاهد نية . وفي « مسند احمد » من حديث ابن مسعود : « رب قتل بين الصفتين والله أعلم بنيته » وعند ابن ماجه من حديث أبي هريرة وجابر بن عبد الله : « يبعث الناس على نياتهم » وفي « السنن الاربعة » من حديث عقبة بن عامر « ان الله يدخل بالسهم الواحد الجنة ثلاثة » وفيه « وصانعه يحتسب في صنعه الاجر » . وعند النسائي من حديث أبي ذر : « من أتى فراشه وهو ينوي أن يقوم يصلي من الليل فغلبته عينه حتى يصبح كتب له ما نوى » وفي « معجم الطبراني » من حديث صهيب : « ايما رجل تزوج امرأة فنوى أن لا يعطيها من صداقها شيئاً مات يوم يموت وهو زان ، وايما رجل اشترى من رجل يبيعاً فنوى أن لا يعطيه من ثمنه شيئاً مات يوم يموت وهو خائن » وفيه أيضاً من حديث أبي أمامة « من ادان ديناً وهو ينوي أن يؤديه ، أداه الله عنه يوم القيامة ، ومن ادان ديناً وهو ينوي أن لا يؤديه » الحديث .

ولكن هل الاستحضار أمر معتبر في النية بحيث لاتصح الا به أو مجرد وقوع الفعل على وجه الاختيار والقصد اليه يكفي المكلف في كونه نائياً فيشمل ما فعله المكلف على مقتضى العادة من دون استحضار ، ولكنه لو مُسئل عن توجهه لقال نحو الوضوء أو الصلاة أو الحج وأن الباعث ليس الا ذلك ، فعلى الأول يكون التفاوت بين الكلامين ظاهراً ، وعلى الثاني يتم ما ذكره في « التجوم » .

وقد نقل الزركشي في « قواعد » عن الغزالي كلاماً نفيساً في المقام فلنورده ولفظه : قال الغزالي في « فتاويه » : أمر النية سهل في العبادات وإنما يتعسر بسبب الجبل بحقيقة النية أو الوسوسة ، فحقيقة النية القصد الى الفعل وذلك ما يصير به الفعل اختيارياً كالهوي الى السجود فانه تارة يكون بقصده ، وتارة يكون بسقوط الانسان على وجهه بصدمة فهذا القصد يضاده

(١) اختلف شراح الحديث في تفسير هذا الحديث ، واحسن ما قيل فيه ان المؤمن ينوي كثيراً من عمل الخير فيقصر به عمله ، وان الكافر ينوي كثيراً من اعمال الشر فيقصر به عمله .

الاضطرار ، والفصد الثاني : كالعلة لهذا الفصد وهو الانبعاث لاجابة الداعي كالقيام عند رؤية انسان ، فان قصدت احترامه فقد نويت تعظيمه وان قصدت الخروج الى الطريق فقد نويت الخروج ، فالقصد الى القيام لا ينبعث من النفس الا اذا كان في القيام غرض وذلك الغرض هو المنوي ، والنية اذا أطلقت في الغالب أريد بها انبعاث القصد توجهها الى ذلك الغرض والغرض علة ، وقصد الفعل لا ينفك عن الخطر إذ اللسان لا يجري عليه كلام منظوم اضطراراً ، والفكر قد ينفك عن النية فهذا يفيدك أن النية عبارة عن اجابة الباعث المحرك فهذا تحقيق نَوَّعِي القصد ، فالقصد الاول يستدعي علماً ، فان من لا يعلم القيام ولا التكبير لا يقصده ، والقصد الثاني يستدعي العلم بالغرض . اهـ . فتصريحه بأن الفكر قد ينفك عن النية يلاقي عدم اشتراط الاستحضار ، ويصدق كون الفعل مع ذلك صادراً عن الباعث المحرك الذي هو عبارة عن النية والله أعلم .

ولقائل أن يقول من تتبع ألفاظ الشارع الحكيم في موارد النية وجد إعمال الفكر واستحضار القلب مأخوذاً في مفهومها مثل : « رب قتل بين الصفيين والله أعلم بنيتة » « من أتى فراشه وهو ينوي أن يقوم ... الخ » « انك لا تنفق نفقة تبغني بها وجه الله ... الخ » الى غير ذلك ، وكذا ما يستبدلون به عليها من قوله تعالى : « وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » ولا يبعد على هذا أن تكون حقيقة عرفية للشارع ، وما ورد منها مطلقاً فمكتور محمول على الكثير الغالب ، والحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية . ولعل قول « المصباح » : « ثم خصت النية في غالب الاستعمال بعزم القلب على أمر من الامور » يشير به الى الاستعمال الشرعي ، وفيه مناسبة لترتب الثواب على ذلك واستحقاق المدح والثناء على الفاعل اذ لا ثواب ويمدح بما فعله على مطرد العادة ومقتضى الطبيعة ، ولذا قيل : الناس عباد العادات . وهذا أصل كلّي لا يبعدل عنه الى شيء من الجزئيات المدعى فيها عدم اشتراط النية الا بمخصص .

تنبيه : والنية في أول الفعل المشتمل على أجزاء متعددة كالوضوء والصلاة تكفي عما بعده من الاجزاء ، وقد دل الشرع على الاكتفاء بأصل النية وعمومها في باب الجهاد حيث قال في فرس المجاهد : « انه لو مرّ بنهر وهو لا يريد أن يسقى منه كان له أجر » فيمكن أن يُعدّى

هذا الى سائر الاشياء ، فيكتفى بنية مجملة أو عامة ولا يحتاج في الجزئيات الى ذلك (١) وكما

(١) وقد اوفى المصنف رحمه الله البحث حقه من التحقيق ، واقرول سبب الاختلاف في كون النية هي القصد او احض منه هو غرض المسألة ، بل ذلك سبب اختلاف الانبسام في عبارة المقبلي وابن القيم هل قولها موافق لمن قال النية غير القصد او يخالف بل ذلك سبب فهم المصنف من كلام الزركشي انه يقول: ان النية هي القصد هذا كله لغرض المسألة ، وذلك لان النية امر نفسياني إضافي تعتبره النفس بينها وبين المتعلق به الذي هو المنوي ، فن قال انه القصد فعلوم انه لا يقول به هو من حيث هو بل قد طرأ فيه تعلق خاص بالمنوي ولكنه بذلك التعلق لا يخرج الى الخصوص اذ لم يحدث لذلك التعلق صورة مغايرة لنفس القصد بل توجهات النفس وتعلقاتها لها قوة ادراكية لمقلب كادراك القوة الباصرة للصورات المختلفة والسامعة للمسموعات المختلفة والذائقة للذوقات المختلفة ، واختلاف المدركات لم يوجب تمايز الادراكات بل تتصابق المدرك باذراكه كتصابق الكلي العقلي للنوعي العقلي بمعنى صدقة عليه ، فن هذه كان نظر صاحب «النجوم» الى ان قول الشيخين الموافقة لمن قال بالخصوصية اي من حيث هذا التعلق الخاص ، وكان نظر المصنف الى ان قولها يخالف لمن ذكر اي من حيث ان ذلك التعلق الخاص لم يخرج القصد الى حيز الخصوصية ، وان طابن الخاص والحق ما ذكره المصنف واخذه من كلام صاحب «المصباح» وان النية خصوصاً غير ما ذكر من التعلق ، وتحقيقه ان التوجه الخاص والعزم عند الفعل قد سارت له ماهية ذاتية وخصوصية نوعية وصورة قائمة بذاتها في النفس ونسبته الى القصد العام نسبة ما صدق الخاص الى ماهية العام وهو التباين خلا انها من الموجودات في النفس لافي الخارج ، فلذا ثبتت بالقصد العام وتوهم انها عنه اذ لو كانت من الاعيان الخارجية كالانسان الشخصي بالنسبة الى الحيوان العقلي لما كان لعافل أن يتمحل الاتحاد ، والدليل على ان النية بعد التعلق الخاص استقلت ماهيتها وغيارت القصد الاعم ان الشارع لحظ اليها قصداً ، وعرف من موارد الحث عليها في العبادات المتكثرة ان له فيها حكماً يخالف قصد الفعل الذي هو شأن كل عاقل ، وانه من دون تحصيل ما اعتبره الشارع لا يصير شرعياً مرتباً عليه ابلغ الثواب والعقاب بل يكون فعلاً من افعال العقلاء الصادر لا عن سبوه ، وحينئذ فالتبعية عبادة معالوية لذاتها واجبة بالاستقلال ، وهي ايضا عمل من الأعمال المرتب عليها الجزاء لكنه عمل خفي قلبي ، ولها استقلال في حد ذاتها عند التعلق والانتساب الى المنوي ، فهو استقلال في ذاته لغيره لا لذاته ، ولو لم يكن هذا هو المراد بالنية في موارد الشرع كان عنايته بها فيه من الفاهة مالا مزيد عليه لانه طلب لتحصيل حاصل اذ لا يخلو كل عاقل عن قصد كل ما فعله ، ويلزم ان يكون الحث عليها في قوة النبي عن ان يعمل فعل المجانين ، والرجوع عن الذم في المقامات التي قل فيها الذم فاذن - عرفت هذا - تبين من اية ابن القيم والمقبلي للوجه المختار وان قولها غير سديد وتلفيق صاحب «النجوم» غير مفيد . نعم ما فهمه المصنف من كلام القرطبي الذي نقله الزركشي انه يخالف لهذا المختار رد عليه بما يلزم ان يرد الى قول الشيخين غير مسلم بل الظاهر انه يعير الى ما ذكرنا انه المختار ولكنه فرق بين العام والخاص بالتعلق . فتمتلك القصد العام الفعل من حيث انه معلوم للقاصد ومتعلق القصد الخاص - اعني النية الشرعية - الفرض الباعث على الفعل من حيث انه الباعث على الفعل لا من حيث انه معلوم . ولا اختلاف الحثيين في التقاير الكامل وقيد الحيثية

جاء في فضائل الزراعة من أنه يكتب لصاحبها الاجر ما أكتنه العوافي ، وقد أشار الى معنى هذا ابن دقيق العيد في باب الوصايا من « شرح العمدة » .

هذا وقد اختلف العلماء فيما يتعلق به نية الوضوء ، ف قيل : بالصلاة كما أشارت إليه الآية في قوله تعالى: « اذا قمتم الى الصلاة » واليه ذهب المرتضى وأبو العباس وأبو طاب ، وقيل: تتعلق برفع الحدث وهو مذهب المؤيد بالله والمنصور بالله والامام يحيى والفرقيني . وقال به من المتقدمين الامام زيد بن علي فيما أخرجه صاحب « المنهاج » على مذهبه ، والخلاف يبنى على معرفة ماهية الوضوء هل هو أمر وجودي والحدث عدمه كما هو المذهب الاول ، فيكون الوضوء على هذا مقصوداً في نفسه لصحة الصلاة فتجب النية في الوضوء لأجلها . وحينئذ فيقتصر التوضيء من الصلاة على ما نواه . أو الوضوء عدم الحدث، والحدث أمر وجودي مانع من الصلاة والمقصود رفعه فتجب نية الوضوء لأجله، وحينئذ فيصلي به ماشاء من الصلاة ولو قصد صلاة معينة وهو المذهب الثاني .

وقد قسم المحقق ابن دقيق العيد الحدث الى ثلاثة أقسام :

أحدها : الخارج المخصوص الذي يذكر في نواقض الوضوء .

الثاني : نفس الخروج وهو المعنى المصدري .

الثالث : المنع المرتب على ذلك الخروج وهو المراد هنا .

وبهذا المعنى يصح قولنا: رفعت الحدث، ونوبت رفع الحدث ، فان كل واحد من الخارج والخروج قد وقع وما وقع يستحيل رفعه .

وأما المنع المرتب على الخروج فان الشارع حكم به ومد غايته الى استعمال المكلف الطهور فباستعماله يرتفع المنع ، ويصح قولنا رفعت الحدث أي : المنع الذي كان ممتداً الى استعمال الطهر، وبهذا التحقيق يقوى قول من يرى أن التيمم يرفع الحدث لأننا لما بينا أن المرتفع هو المنع من

= هو المفيد في الاعتباريات . ولك ان تقول الحيثية على قول الغزالي انها في النية توجه النفس قصداً، واولاً وبالذات الى الغرض وحصول العلم بالفعل تبعاً، وثانياً وبالعرض والحيثية في القصد العام ليست الا العلم بالفعل فقط هذا ما ظهر . والله اعلم .

تمت افادة شيخنا وبركتنا الفاضلي العلامة صفي الدين احمد بن عبد الرحمن المجاهد رحمه الله تعالى .

وقد اختلف العلماء فيها فذهبت العترة وأهل الظاهر وإسحاق بن راهويه ومحمد بن الحسن الشيباني إلى وجوبها فرضاً ، إلا أن الظاهرية قالوا : تجب على المأمم والناسي كسائر أعضاء الوضوء ، والعترة أوجبوها على الذاكر فقط . وذهبت الحنفية والشافعية ومالك - وهو أحد قولي المهادي عليه السلام - إلى أنها سنة فقط وحجة المذهب الأول حديث : « لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجرية » عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه مرفوعاً ، وصححه الحاكم من حديث أبي هريرة ، وحكى في « التلخيص » تضعيفه عن جماعة من الأئمة ، ونسب الحاكم في تصحيحه إلى الوهم ويُسَوِّد وجهه بما حاصله : أن في سنده يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة ولا يرف لي يعقوب سمع من أبيه ولا لأبيه من أبي هريرة ، وقد روي من طريق أخرى عند البيهقي والدارقطني وهي ضعيفة أيضاً .

ومن حججهم ما أخرجه الطبراني في « الأوسط » من طريق علي بن ثابت عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا توضأت فقل : بسم الله والحمد لله ، فإن حفظتَكَ لا تزال تكتب لك الحسنات حتى تحدث من ذلك الوضوء » قال في « التلخيص » : قال الطبراني : تفرد به عمرو بن أبي سلمة عن إبراهيم بن محمد عنه وسنده واه ، وفيه أيضاً من طريق الأعرج عن أبي هريرة رفعه « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الإثاء حتى يفسلما ويسمي قبل أن يدخلها » تفرد بهذه الزيادة عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة وهو متروك عن هشام بن عروة عن أبي الزناد عنه .

قال ابن حجر : وفي الباب عن أبي سعيد وسعيد بن زيد وعائشة وسهل بن سعد وأبي سبرة وأم سبرة وعلي وأنس ، ثم ذكر حديث كل واحد منهم وهو حديث « لا صلاة لمن لا وضوء له » إلى آخره وفي كل منها مقال ، وقال بعد ذلك : والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تسدل على أن له أصلاً . قال أبو بكر بن أبي شعبة : ثبت لنا أن النبي ﷺ قاله . وقال البزار : لكنه موثق ، وممنه أن لا فضل لوضوء من لم يذكر اسم الله لا على أنه لا يجوز وضوء من لم يسم . واحتج البيهقي على عدم وجوب التسمية بحديث رفاع بن رافع « لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيمسل وجهه ... الخ » .

س
مؤثر
لمن

واستدل النسائي وابن خزيمة والبيهقي في استحباب التسمية بحديث معمر عن ثابت وقتادة

عن أنس قال : « طلب بعض أصحاب النبي ﷺ وضوءاً فلم يجد فقال رسول الله ﷺ هل مع أحدكم ماء؟.. فوضع يده في الأناء ، فقال : توشأوا بسم الله » وأصله في « الصحيحين » بدون هذه اللفظة ولا دلالة فيها صريحة لمقصودهم ثم قال واحتج الرافي على نفي وجوب التسمية بحديث أنه ﷺ قال : « من توشأ وذكر اسم الله عليه كان طهوراً لجميع بدنه ، ومن توشأ ولم يذكر اسم الله عليه كان طهوراً لأعضاء وضوئه » وسبقه أبو عبيدة في كتاب الطهور رواه الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر وفيه أبو بكر الداهري ^{المصري} مروي ، ورواه الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة بلفظ « لم يطهر إلا موضع الوضوء منه » وفيه مرداس بن محمد ومحمد بن إبان ضعيفان . اهـ .

قال ابن كثير في « الارشاد » : « وقد روي - يعني حديث : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » - من طرق أخر يقوي بعضها بعضاً فهو حديث حسن أو صحيح . وقال البخاري : هو أحسن شيء في الباب . وقال المنذري : لا شك أن الأحاديث الواردة في التسمية وإن كان لا يخلو شيء منها عن مقال فهي متعاضدة بكثرة طرقها . قال في « المنار » التسمية أدلتها وإن كان فيها باعتبار اصطلاح المحدثين ضعف في الأسانيد فجموعها يفيد قوة مع شواهد المعنوية مثل حديث : « كل أمر ذي بال . . . الخ » والحث عليها في مواطن الذكر ، والطاعات يفيد مجموع ذلك قوة قوية تمنع الجري^(١) أن يترك التسمية هنا عملاً ، وأما إذا أفنى ^{بمعظم شأنها} وما ورد فيها فلا يمتنع عليه تعيين الحكم وكملها من نظائر . اهـ . ونقله عنه صاحب « النجوم » وقال بعده : كلام المحشي هنا حاصله التوقف مع ميل مّا إلى القول بالوجوب ، ولك أن تقول الظاهر عدم الوجوب لعدم صحة ما يتوقف عليه القول بالوجوب من الأحاديث المستدل بها عليه مع إحتال لا وضوء فيها لنفي الكمال كما قيل في نظائرها والأصل عدم الوجوب ، وغاية ما ذكره من الشواهد الدلالة على شرعيتها وكونها سنة ، وأما الإحتياط عملاً فليس الكلام فيه . اهـ .

قلت : أحسن ما يتمسك به من أحاديث التسمية في الوجوب حديث : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » لما ذكره الحفاظ من تحسينه أو تصحيحه إلا أنه يتوقف الاستدلال به على أمرين :

(١) الجري . كذا في « المنار » .

الاول : صحة الاحتجاج بالحديث الحسن سواء كان لذاته أو لغيره قال بعض مصنفى الشافعية^(١) : اتفق الفقهاء كلهم على الاحتجاج بالحسن وعليه جمهور الحديثين والاصوليين بل قال البغوي : أكثر الاحكام انما ثبت بالحسن . وقال النووي - إمام زمنه في هذه الصناعة في بعض أحاديث ذكرها - : وهذه وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة فمجموعها يقوي بعضها بعضا ويصير الحديث حسنا ويحتج به وسبقه بذلك البيهقي وغيره . ا هـ .

وقال الشيخ نقي الدين ابن دقيق العيد في شرح خطبة كتاب « الامام » : إن لكل من أئمة الحديث والفقه طريقاً غير طريق الآخر فالذي تقتضيه قواعد الأصول والفقه أن العمدة في تصحيح الحديث عدالة الراوي وجزمه بالرواية ، ونظرهم عيّل الى اعتبار التجوز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلظه ، فتى حصل ذلك وجاز أن لا يكون غلطاً وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجائزة لم يترك حديثه . وأما أهل الحديث فمترطهم أرفع من هذا وبين رحمته الله وجهه ، وقد عدّه علماء الأثر من قسم المقبول الذي يجب العمل به عند الجمهور صرح به في « النخبة » وشرحها وغيره وهو داخل تحت أدلة وجوب قبول الخبر الأحادي الثمر افادة الظن بصدقه . والله أعلم .

الثاني: أنه إذا دار لفظ الشارع بين حملة على الحقيقة الشرعية أو اللغوية حمل على الحقيقة الشرعية لأنها مقصود البعثة، وصرف الكلام الى ذلك أولى من صرفه الى تعريف وضع اللغة ، فقوله : « لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » الأولى حملة على نفي الفعل الشرعي لا الوجودي ، والمراد لا صلاة شرعية ولا وضوء شرعي ، لأن الظاهر أن الشارع صلوات الله عليه يطلق ألفاظه على عرفه ، ولأنه لو حمل على نفي الفعل الحسي الوجودي مع عدم انتفاؤه لاحتاج الكلام الى اضرار ما يقع به تصحيح اللفظ وهو المسمى بدلالة الاقتضاء ، ويختلف النظر فيما يقدّر هل المكمل أو الصحة ويفتقر مدعي اضرار أحدهما الى قرائن وأدلة ترشد إليه ويقابله الخصم بمثل ذلك ، فمما نقله في : « التلخيص » عن البزار من أنه مؤل بأنه لا فضل لوضوء من لم يذكر اسم الله ، يقال عليه إن التأويل صرف اللفظ عن الظاهر لدليل يوجبه والا كان تركا للظاهر من غير معارض ، ولم يظهر دليل خارجي يوجب

() هو ابن حجر الهيتمي في مسانيد . ا هـ . منه

التأويل فيجب البقاء على الأصل ويؤيده دلالة الاقتران في قوله : « لا صلاة لمن لا وضوء له » للاتفاق على أن المراد نفي الفعل الشرعي أو الصحة على كلام من يحنح إلى التقدير . وأما سائر الأحاديث المحتج بها على عدم الوجوب التي ذكرها في « التلخيص » فقد كفى تضمينها مؤنة الكلام عليها .

الفائدة الثالثة : يؤخذ من صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم شرعية الترتيب بين أعضاء الوضوء ، واختلف في الوجوب وعدمه ، فذهبت المثرة والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور إلى وجوبه ، وعند ابن مسعود وأبي حنيفة وأصحابه ومالك والحسن بن صالح وداود والزنبي واثوري والاوزاعي والحسن البصري وابن المسيب وعطاء والزهري والنخعي لا يجب الترتيب .

احتج الأولون بأن جميع روايات أحاديث الوضوء مطابقة على ترتيبه صلى الله عليه وآله وسلم وهو المناسب لترتيب ذكر الأعضاء في الآية الكريمة ، والواو وإن كانت لا تقيد الترتيب على الصحيح إلا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد لاحظ هذا المعنى وهو تقديم ما قدم الله تعالى ذكره ، فقال في حجة الوداع حين أراد السعي بين الصفا والمروة « نبدأ بما بدأ الله به » وفي رواية « ابدأ » بلفظ الأمر وذلك في قوله تعالى : « ان الصفا والمروة من شعائر الله » وكذا هنا فإنه لم يرو في حديث صحيح أنه أدخل بذلك مدة حياته . وهذا وإن كان مرجعه إلى الاستدلال بالفعل وهو لا يدل على الوجوب فقد يتأيد بما ذكره صاحب « المنار » رحمه الله ان مخالفة الاستمرار الكلي لا يجتريء عليه الاجريء كيف وهي صور ملتزمة من عدة أمور سمي « المجموع » باسم وأخذ حكمه من الشرع ونمضت علينا حكمته المقصودة على التحقيق ولها نظائر ، وهذا شيء ينقدح في نفس الناظر وإن لم يف بالتعبير عما في نفسه ولا يضره الانقطاع مع الجدل الألد « وكان الانسان أكثر شيء جدلاً » . اهـ . واستدلوا أيضاً بحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرة مرة على الولاية ثم قال : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به » ولكن قال البيهقي : هذا الحديث يروى من أوجه كلها ضعيفة على أن الإشارة فيه إلى نفس الفعل لا إلى هيئاته وكيفياته والائتم بالقول بوجوبها كلها .

فصل في وفيه نظر لأن الظاهر من جميع الافعال والهيئات الواردة فيه هو الوجوب ولا يخرج عنها شيء الا بديل ، كما حقق العلامة ابن دقيق العيد نظير ذلك في شرح حديث

الشيء صلاته بما محصله : إن الموضع موضع تعلم وبيان للجاهل وتعريف ^{للمسلم} وجوبه ^{للمسلم} .
يتكره فيه للواجبات وهو يقتضي انحصارها فيما ذكر ، فيستدل الحديث على وجوب ما ذكر
فيه . وهاهنا قد قام الفعل مقام الذكر في حديث الشيء صلاته ، وهذا كله على تقدير حسن
الحديث أو صحته ، وقد تقدم كلام من ذهب الى تضعيفه من جميع طرقه .

وأما تقديم اليد اليمنى على اليسرى فقد حكى في «المنهاج» اجماع أهل البيت على وجوبه
وفي «الجامع السكافي» قال محمد : ذكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه : « كان يبدأ
بيمينه في تلبسه وتعلمه » وفي «التلخيص» حديث « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يحب التيامن في كل شيء حتى في وضوئه واتعماله » متفق عليه وصححه ابن حبان وابن منده ، وحديث
أبي هريرة : « اذا توضأتم فابدؤا بيمينكم » احمد وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان
والبيهقي كلهم من طريق زهير عن الاعمش عن أبي صالح عنه زاد ابن حبان والبيهقي
والطبراني « اذا لبستم » (١) . قال ابن دقيق العيد هو حقيق بأن يصحح . اهـ . وصححه غيره
من الحفاظ وهو دليل من ذهب الى وجوب الترتيب بينها .

وذهب الشافعي الى أن الترتيب بينها سنة ، وادعى النووي الاجماع على ذلك ، واحتجوا
بأنه ما تم استدلال من ذهب الى وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء الا بمعاوضة الآية الكريمة
لما ورد من صفة الوضوء ، وليس فيها دلالة على تقديم اليد اليمنى على اليسرى ، ولما ورد عن
أمير المؤمنين عليه السلام انه قال : « ما أبالي بدأت بيمينى أو شمالى اذا أكلت الوضوء » رواه
الدارقطني والبيهقي من رواية زياد مولى بني غزوم قال ابن معين فيه : لا شيء ، وهو مقل لم يرو
له أحد من الستة . وروى أبو عبيدة في الطهورة أن أبا هريرة كان يبدأ بيمينه فبلغ ذلك عليا
فبدأ بيمينه . ورواه أحمد بن حنبل عن الانصاري عن عوف عن عبد الله بن عمر . وابن هند
عن علي وفيه انقطاع هكذا في «التلخيص» .

وأجلوا عن حديث : « فابدأوا ... الخ » بأن دلالة الاقتران في قوله « اذا لبستم » تصرفه

(١) في اوله ولفظه في «الجامع الكبير» : « اذا لبستم واذا توضأتم فابدأوا بأيمانكم » وفي
لفظ بيمانكم ، وعزاه الى ابي داود وابن حبان وابن السني . ثم من خط صفي الاسلام احمد بن
محمد السباعي .

عن كونه للوجوب والالزم في اللبس ، وما عداه من الأحاديث ظاهر في الاستحباب ، وفعل أمير المؤمنين حين بلغه عن أبي هريرة انه كان يبدأ بميامنه دليل على أنه فعله لما فهم من الراوي له اعتقاد الوجوب ، وهذا على تقدير صحته والا فقد قال الإمام يحيى : أعلم أن كثيراً من نظائر الفقهاء نقلوا عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه بأن الترتيب في أعضاء الوضوء غير واجب ، ولم أثر على هذه الحكاية في شيء من كتب أصحابنا بل المنقول خلافها وهو وجوب الترتيب ، وأولاد الرجل أعرف بمذهب أبيهم . ١٥ .

قلت : غاية ما يتمسك به للوجوب في تقديم اليمنى إما الاجماع من أهل البيت وفيه نظر لصعوبة تصحيحه أو لفظ الأمر في « فابدأوا » . وقد عرفت ما فيه وليس في الآية تعرض لذلك فلم يبق الا الاحتجاج بمداومة فعله صلى الله عليه وآله وسلم على الترتيب في جميع الاعضاء كما تقدم بيانه والله أعلم .

قال أبو خالد رحمه الله : وسألت زيد بن علي عليها السلام عن الرجل ينسى مسح رأسه حتى يجف وضوءه ، قال : يعيد مسح رأسه ويجزئه ولا يعيد وضوءه .

يؤخذ من كلامه عليه السلام مسألتان :
الاولى : عدم وجوب الترتيب في الوضوء لكونه لم يأمر بفصل ما بعد مسح الرأس فلهذا لا تصرح فيه بفصل رجليه .
 ولا يعيد وضوءه ، وقد تقدم انه مذهب كثير من العلماء ، ويؤيده ما رواه في « الاختصار » عن ابن عباس رضي الله عنهما : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ففصل يده عن رجليه ثم مسح رجليه ثم مسح رأسه » وبما رواه أحمد وأبو داود عن المقدام بن معدي كرب « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : توضأ ففصل وجهه ثم ذراعيه ثم تخمض يده عن رجليه » واستشق « ونحوه عن الربيع بن معوية عند الدارقطني ، ووجه الاستدلال أن ثم تفيد الترتيب في الوضوء في الفعل الروي ، وقد خالف ترتيب الآية في الذكر والمروي في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخذ منه عدم الوجوب وهو وارد على من يحكي إطباق الروايات في صفة الوضوء على الترتيب ، وليس في حديث الباب إشارة الى عدم الترتيب بتقديم غسل الوجه

على المضمنة لما ذكرنا من أن الواو فيها لا تقتضي الترتيب وإن عدم الترتيب من جهة الراوي في حكمه بدليل الروايات الأخر .

وقال القاضي أحمد بن ناصر في هــسرحه : إن فيه إشارة الى أنه عليه السلام يرى أن النسيان يسقط به وجوب الترتيب ، وفيه نظر لانه على تسليم الوجوب لا يكون النسيان عذراً في سقوطه لما تقرر في قواعد الأحكام أن النسيان والجهل عذر في النيات دون المأمورات والفرق بينهما أن الأمر يقتضي إيجاد الفعل فما لم يفعل لم يخرج عن العهدة والنهي يقتضي الكف ، فالمفعول من غير قصد النهي غير معتبر ولأن تارك المأمور يمكنه تلافيه بإيجاد الفعل فإزمه ولم يعذر فيه بخلاف النهي إذا ارتكبه فإنه لا يمكنه تلافيه إذ ليس في قدرته نفي فعل قد برز الى الوجود فصار معذوراً فيه . ومثال الجهل ما ورد في حديث معاوية بن الحكم حين تكلم في الصلاة . ووجه الفرق فيه أن المقصود من المأمورات إقامة مصالحها وذلك لا يحصل إلا بفعلها ، والنهيات مزجور عنها لأجل مفاسدها امتحاناً للكف بالانكفاف عنها فيتوقف على التعمد لارتكابها ومع النسيان والجهل لم يقصد المكلف بفعله ارتكاب النهي فكان معذوراً إذا عرفت ذلك فما وجب فعله في الموضوع بواسطة الأمر به أو بالقرائن التي تدل على الوجوب لا يكون النسيان عذراً في تركه . وهذه قاعدة مهمة وأصل يرجع اليه .

الثانية: عدم وجوب الولاء بين الاعضاء من حيث تراخي وقت إعادة مسح الرأس عن الفراغ من وضوئه وهو مذهب الأكثر ، ولا خلاف في كونه مسنوناً لاستمرار فعله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ، ومن ذهب الى وجوبه فأقوى ما يستدل به الفعل لعدم نهوض ما تمسك به من الأحاديث على المراد ، والفعل بمجرد لا يكون حجة لا سيما وهو هنا في مقام يستدعي الموالاة لذاته وهو قاذح في الاستدلال به على تسليم حجته ، ولهذا يحتاج ما كان حكمه الموالاة في الأفعال الى دليل مستقل كالتابع في الصوم عن كفارة اليمين والقتل ونحو ذلك .

وقال زيد بن علي عليه السلام : الاستنجاء سنة مؤكدة ولا يجوز

تركها إلا أن لا يجحد الماء .

قال في «المصباح» : استنجيت غسلت موضع النجوة أو مسحته بحجر أو مدر ، والاول مأخوذ من استنجيت الشجر اذا قطعت من أصله لأن الغسل يزيد الاثر ، والثاني من استنجيت النخلة اذا التفتت رطبها لأن المسح لا يقطع النجاسة بل يبقى أثرها . اهـ . وهو شامل لصحة اطلاقه على استعمال الاحجار لنة ، وقد ورد كذلك في الحديث مثل : « وليستنج أحدكم بثلاثة أحجار » أخرجه بطوله الشافعي وابن خزيمة وابن حبان والدارمي وأبو داود والنسائي وأبو عوانة في « صحيحه » .

وهو في كلام الامام يراد به ما كان بالماء بدليل ما بعده ، وبدل كلام « المصباح » أيضاً على تخصيصه بالخارج من الدبر إذ هو موضع النجوة ، وقد فسر بالخارج من الدبر ، وفسر في « الصالح » بالخارج من البطن فيدل على شموله للبول والريح أيضاً . وفي « القاموس » : والنجوة ما يخرج من البطن من ريح أو غائط . قال الامام عز الدين في « شرح البحر » : واستعمل أهل الفقه يقتضي أنه لا فرق في ذلك بين الفرجين ، وهو يطابق ما ذكره الجوهري وقد قال في « الانتصار » : الاستنجاء إزالة أثر الغائط والبول بالماء فلا شك في أن هذا هو الغالب عليه بالإصلاح فلا يقتصر على الدبر .

وكلامه عليه السلام يدل على وجوب الاستنجاء بتأويل السنة بالطريقة على مقتضى وضعها اللغوي لما تقرر أن استعمالها في مقابلة الواجب وضع اصطلاحه للفقيه والذي اوجب التأويل قوله : « ولا يجوز تركها .. الخ » وقد ذكر في « المنهاج » تحصيل مذهب الامام في ذلك فقال : اما أن يكون عليه نجاسة أولاً ، فان كان عليه نجاسة فالواجب غسله ، وقد ذكر عليه السلام أن أباه علي بن الحسين عليهما السلام كان يقول : « اذا ظهر البول على الحشفة فاغسله » والوجه في ذلك انه نجس والنجس واجب ازالته قال الله تعالى « والرجز فاهجر » وقد تقدم دليل الاستنجاء يعنى به ماروي عن علي عليه السلام رفعه الى النبي ﷺ أنه قال : « لا تستنج المرأة بشيء سوى الماء الا أن لا تجد الماء »^(١) ثم قال بعده : والرجل كالمرأة في ذلك لأن النبي ﷺ قال : « النساء شقائق الرجال وحكي على الواحد حكي على الجماعة » وأما اذا لم تكن عليه نجاسة فالسنون الاستنجاء ، والوجه مارويناه عن جبريل عليه السلام وقد

(١) وسأني الكلام على تحريمه قريباً إن شاء الله تعالى . . . الخ في باب مقدار ما ينضأ به .

تقدم في شرح «التهاج» ، ولأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله كما يفعل ما هو سنة من صلاة أو غيرها ، وما روينا عن أمير المؤمنين عليه السلام من طريق الامام أنه قال : « عشر من السنة وذكر منها الاستنجاء » وإن اقتصر على المسح بالاحجار أجزاء ذلك ، فقد روينا عنه من طريق الامام أحمد بن عيسى عن حسين بن علوان عن أبي خالد قال : كانوا إذا أراقوا الماء أجزأهم التمسح بالخائط ، والوجه فيه خبر ابن مسعود . اهـ .

ولفظ الخبر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « التمس من عبد الله بن مسعود أحجاراً فأثاء بججرين وروثة فأخذ الحجرين والقي الروثة وقال : إنها رجس » فلو كان لا يجزبه إلا الثلاثة الاحجار لكان يلتبس من عبد الله مكان الروثة حجراً ، والحديث في البخاري والترمذي والنسائي ويفهم منه القول بوجود الاستنجاء بالماء وإن وجدت الاحجار عند تعدي النجاسة .

وقال القاضي أحمد بن ناصر في شرحه إنه يحمل على أن المراد وجوب الاستنجاء إذا أراد الصلاة لقيام الإجماع على جواز الاختصار على الاستجمار بالاحجار مع وجود الماء عند عدم ارادة الصلاة وعدم خشية الترتب لما أخرجه أبو داود والنسائي عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا ذهب أحدكم الى الفائط فليذهب معه ثلاثة أحجار يستطيب بهن فانها تجزئهم » ويدل على ذلك أيضاً حديث عمر حين تبع النبي ﷺ بكوز فيه ماء . فلما فرغ من قضاء حاجته . قال : ما هذا يا عمر ؟ قال : ماء أتوضأ به . فقال : ما أمرت كلها بلك أن أتوضأ .

قلت : : وأما إذا أراد الصلاة ففيه خلاف ، فعند العترة وغيرهم أنه واجب ، وذهب الشافعي الى عدم الوجوب محتجاً بأن قال لم تزل في زمن النبي ﷺ رقة البطون ، وكان أكثر أقواتهم التمر وهو مما يرقق البطون .

قال في « التلخيص » : ولا يرد على هذا ما في الصحيح عن سعد ، قال : لقد كنا نفزو مع رسول الله ﷺ ومالنا طعام الا ورق الحبلة حتى أن أحداً ليضع كما تضع الشاة فان ذلك كان في ابتداء الأمر . فقد صح عن عائشة ، قالت : « شبعنا بعد فتح خيبر من التمر » . وعنها قالت « كان طعامنا الأسودين التمر والماء » . اهـ . ومما يصلح دليلاً له أيضاً حديث « ثلاثة أحجار ينقين المؤمن » فظاهره يقتضي عدم الاحتياج الى الماء بعد ثلاثة أحجار لوقوع الطهارة بكلا معنيها . أما لنة وهي : النظافة فمن حيث أن النقاوة بمنها كما قاله الجوهرى ، وأما كونها حقيقة شرعية بالمعنى المصطلح عليه في عرف الفقهاء فمن حيث تخصيص المؤمن بالذكر وذكر العدد

المقدر يفيد أن المراد بالانقاء الطهارة الشرعية ، وعلى كلا التقديرين يكون معنى ينقي المؤمن يطهره وينقيه عن الماء ، وأما الحديث السابق مرفوعاً « لا تستنج المرأة بشيء سوى الماء الا أن لاتجد الماء » فقد نقل عن المؤيد بالله أنه حجة في وجوب الاستنجاء بلا فسرّق بين الرجال والنساء وهو محمول على ما فيه تعدي الرطوبة عن المحل لقيام الاجماع على جواز الاكتفاء بالاحجار كما تقدم ، ولذا ذكر في « أمالي أحمد بن عيسى » بعد أن حكى هذا الخبر عن أبي الجارود قال سألت أبا جعفر عن الاستنجاء ، فقال : ليس هو من الواجب في الطهور ولكنه من السنة .

وقد أورد في « البحر » أدلة القائلين بوجوب إزالة النجاسة بالماء عند إرادة الصلاة وليست بناهضة على الوجوب كما حقق ذلك في « المنار » و« نجوم الأنظار » وسيأتي في أثناء البحث التنبيه على شيء من ذلك . وحكى في « الجامع الكافي » عن سعد **أق** سمعت محمد بن منصور ، يقول : لو أن رجلاً برّ كما كانوا يبرون واستجمر بثلاثة أحجار ولم يستنج بماء ثم توضأ وصلى كانت صلاته جائزة وإن صلى بقوم كانت صلاتهم جائزة . اهـ .

تنبيه أخذ بعضهم من قول الامام هذا أن مذهبه وجوب غسل الفرجين وأنها من أعضاء الوضوء وهو وهم ، وقد بالغ القاضي أحمد بن ناصر في ردّه ، وصرح صاحب « المنهاج » بخبر جأعلى مذهبه عليه السلام أن أول أعضاء الوضوء الوجه بناءً على أن المضمضة والاستنشاق سنة في الوضوء عنده كما سيأتي ، قال : والوجه في ذلك قول الله تعالى : « فاغسلوا وجوهكم » فأوجب الابتداء بغسل الوجه إذ الغاء تقتضي الترتيب والتعقيب فعقب تعالى إرادة القيام للصلاة بغسل الوجه من غير إهمال . وروينا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال للذي سأله عن كيفية الوضوء : « توضأ كما علمك الله اغسل وجهك وذراعيك » الخبر فأمره بغسل الوجه وأنه الذي أوجب الله عليه .

ان قيل : إن جبريل عليه السلام علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الوضوء فأولاً بكفه إلى نضح فرجه ، قلت : فيه وجهان أحدهما حكاية فعل ولعله محمول على ما إذا كان ثمة نجاسة فانه يبدأ بزالتها ليقع الوضوء على طاهر البدن ، ثانيها أنه لو كان من أعضاء الوضوء عند تعليم جبريل عليه السلام لكانت الاخبار الواردة في صفة تعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه وليس فيها ذلك ناسخة .

أقول : لم أقف في كتب الحديث على صفة تعليم جبريل التضمن للبداءة بنضح الفرج بل الذي وجدته في « مجمع الزوائد » عن أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أن جبريل لما نزل عليه فملأه الوضوء ، فلما فرغ من وضوئه أخذ حنفية من ماء فرش بها نحو الفرج فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرش بعد وضوئه » رواه أحمد وفيه **شذو** **ن** بسعد وثقه الهيثم بن خارجة وأحمد بن حنبل في رواية وضعفه آخرون. وعلى تقدير صحته فليس فيه دلالة على المطلوب لكونه بعد الفراغ من الوضوء وفائدته قطع الوسواس والتردد في خروج شيء من الفرج ، وقد أشار الى هذا المعنى في « النهاية » فقال : الاتضاح بالماء هو أن يأخذ قليلاً من الماء فيرش به مذاكيره بعد الوضوء لينفي عنه الوسواس . اهـ . ولم يرد في شيء من الاحاديث الصحاح والحسان ما يدل على الوجوب أصلاً .

وأما الاحتجاج بقوله صلى الله عليه وسلم لأهل قباء: «إن الله قد أنى عليكم فلهذا تصنعون قالوا تتبع الحجرة الماء» الحديث وفي ذلك روايات أخر وأنها سبب النزول في قوله تعالى: «فيه رجال يحبون أن يتطهروا» ففي جميعها مقال عند الحديثين وعلى تقدير ثبوتها فغاية ما يدل الأمر على الاستحباب والندية بقرينة ذكر الثناء الدال على كون ما فعلوه فضيلة يتنازول بها وكذا الاحتجاج بقول عائشة «مرن أزواجكن أن يغسلوا أثر الفائط والبسول فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله وأنا استحبهم» أخرجه مسند الترمذي مسند الترمذي ولخرجه والنسائي بمعناه.

فنسبة فعله الى رسول الله ﷺ لا تدل على الوجوب كما تقرر وغاية ما يدل عليه التنبؤ مع اشعار قولها «مرن أزواجكن» انهم كانوا مطبقين على عدم الامتنعاه ، واطباق جماعة الصحابة على عدم الامتنعاه من قرائن عدم الوجوب .

قال القاضي أحمد في شرحه : واختلفت الروايات عن الهادي عليه السلام في الفرجين ففسد في « البحر » مسألة عنه وعن أولاده أنها من أعضاء الوضوء ثم ذكر في المسألة التالية للمسألة الأولى : انه يجب الاستنجاء من الريح على أحد قولي الهادي وأبي العباس والمرضى

قال الامام عز الدين : وما يقضي منه العجب أنهم جعلوا الفرجين من أعضاء الوضوء قولاً واحداً للهادي وأولاده ، ثم جعلوا وجوب الاستنجاء من الريح أحد قولين له وهو الذي أشار اليه في « المنتخب » قال : والأصح من قوله انه لا يجب فاذا جعلها من أعضاء الوضوء وجب غسلها من الريح وسائر النواقض ، وقد بحثت عنه فلم أجد في هذا ما يشفي .

— ۲۲۹ —

وقال السيد أحمد الشرفي في «ضياء ذوي الابصار»: وكلام الهادي عليه السلام في «الأحكام» في وجوب غسلها يريد إن كان فيها نجاسة والله أعلم . قال في «المنتخب» : ثم يحسب يده اليسرى الى فرجه الأسفل ويأخذ بيده اليمنى فيصب على يده وهو ينقي فرجه الأسفل إن كان خرج من الفائط فينبغي له أن يتفحج قليلاً ويرفع رجله اليسرى على صدرها ثم ينقي باصبعه اليسرى ما يمكنه من داخل فرجه من الأقدار ، وهو كلما فعل ذلك صب على يده اليسرى الماء ثم دلكها ونظفها . اهـ .

قال القاضي : فهذا كلام «المنتخب» وهو الذي أشار اليه الإمام عز الدين بقوله : وهو الذي أشار اليه في «المنتخب» وهو صريح في غسل النجاسة كما ترى ، وأما كلام «الأحكام» الذي أشار اليه السيد أحمد فلفظه : أول ما يجب على المتوضي أن يغسل كفيه فينقيهما ثم يغسل فرجه الأعلى فينقيه فإذا أنقاه وأتقن ما حوله وما عليه من قدر أو درن غسل بعد ذلك وانحدر الى فرجه الأسفل فأنقاه ثم غسل يسرى يديه فأنقاهما من أثر ما أماط من الأذى عن فرجه بها . اهـ . وهو صريح في أنه أراد إزالة النجاسة .

وقد سئل الامام المؤيد بالله محمد بن القاسم عليها السلام عن ذلك فأجاب أن المختار لمذهب الهادي عليه السلام بل لا مذهب له سواء إن الفرجين ليسا من أعضاء الوضوء وهذا رأي الباقر والصادق وأحمد بن عيسى والقاسم والناصر وأبي عبد الله الداعي والأخوين والمنصور بالله وهو رأي علماء الأمة . اهـ . ومثله عن والده الامام المنصور بالله القاسم بن محمد فيما يرويه عن الهادي وكذا الفقيه يوسف في «الثمرات» ويحيى حميد في «فتح الغفار» . وإنما طال البحث في ذلك لاشتهار الرواية عن الهادي عليه السلام بالقول بأنها من أعضاء الوضوء ولم يكن في التحقيق والواقع كذلك . والله أعلم .

وقال زيد بن علي عليها السلام : والمضمضة والاستنشاق سنة وليس مثل الاستنجاء .

السنة هاهنا يراد بها ما يقابل الواجب ، قيل : وذلك وضع اصطلاحى للفقهاء ، ويدل على

تفسيرها بذلك قوله « وليس مثل الاستنجاء » يعني أنه يجوز تركها مع وجود الماء بخلاف الاستنجاء ، وقد تقدم أن الامام يذهب الى سنيتهما ، وقال به كثير من العلماء واختاره في « نجوم الانظار » وذكر في « أمالي الامام أحمد بن عيسى » . حدثنا محمد - يعني ابن منصور -

حدثني أحمد بن عيسى عن محمد بن بكر عن أبي الجارود ، قال : ليس هو من الواجب في ^{مسألة} ^{باب} ^{عن} ^{ابن} ^{أحمد} الطهور ولكنه من السنة في الطهور ، ونقل (١) مثله عن سفيان الثوري والحسن بن صالح ، ^{المضمض} ^{والاستنشق} ثم قال : حدثنا محمد ، أخبرني جعفر - يعني البروسي - ، عن قاسم - يعني ابن ابراهيم - عليها السلام فيمن ^{في} ^{من} ^{الاستنشق} ^{والاستنشق} نسي المضمضة والاستنشاق قال : لا يجزئه الا ان يتمضمض ويستنشق لأن الفم والمخترين من الوجه وقد أمر الله عز وجل بغسله فقال : « فاغسلوا وجوهكم » فيها من الوجه .

قلت : وهو مذهب الأئمة من أولاده وغيرهم وتقدمت الإشارة الى ترجيحه .

وقال زيد بن علي عليها السلام : لا يجوز ترك المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة .

لأن الواجب تعمم البدن بالماء بدليل قوله تعالى : « وان كنتم جنبا فاطهروا » فان ظاهرها يدل على وجوب التطهر لكل عضو يدخله التطهير والحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر واتقوا البشر » أخرجه أبو داود والترمذي ، وفي الفم والأنف بشر يمكن غسله ، وبؤيد ذلك ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثا فريضة » قال ابن بهران : وان كان قد ضف اسناده فهو يحتمل الصحة . قال بعض المحققين : وإذا كان طلب النظافة ^{جديدا} ^{جديدا} جليا وأحقية الفم والأنف بذلك لأنها مع شرفها معروضان للمستقذر معلوما ، ثم جاءنا وجوب غسل البدن مع المبالغة والاستيعاب كالتعرض لنقض الشعر وبه والوصول الى أصوله مع تعظيم التبرعة شأن الجنابة حتى عد الغسل منها وذكر مع أركان الإسلام كما في بعض روايات حديث - سؤال

(١) يعني : في الامالي .

جبريل عليه السلام : ما الإسلام وما الإيمان ، فإذا كان الامر كذلك كان قوله تعالى : «وان كنتم جنبا فاطهروا» شاملا لما يطهر عادة .فدخول المضمضة والاستنشاق أحق من دخول غيرها ، ثم انه صلى الله عليه وآله وسلم واظب عليهما في كل غسل لم يرو الراوي تركهما بل ولا أهملوهما في ذكر غسله صلى الله عليه وآله وسلم بل ذكرهما كل راو .اهـ .

ومن الأدلة على ذلك ما أخرجه أبو داود من طريق أمير المؤمنين عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا من النار » قال علي عليه السلام : « فمن ثم عادت رأسي ، فمن ثم عادت رأسي ، فمن ثم عادت رأسي » ثلاثا . وكان صلوات الله عليه يحجز شعره .

وذكر الريمي في « المعاني البديعة في اختلاف أهل الشريعة » اختلاف العلماء في ذلك ، فقال : عند الشافعي ومالك والزهري والحسن البصري والحكم وقتادة وربيعة الانصاري والاوزاعي والليث وعطاء في أحد قولي . وأكثر العلماء : الاستنشاق والمضمضة في الوضوء والغسل سنة لا يجبان . وبه قال من الزيدية الناصر . وعند ابن أبي ليلى وعطاء وحصاد وابن جريج واسحاق وعبد الله بن المبارك ، وكذا أحمد في الرواية الصحيحة وسائر الزيدية يجبان في ذلك . وعند أبي ثور وأبي عبيد وداود يجب الاستنشاق في ذلك دون المضمضة واختاره ابن المنذر ، وعند الثوري وأبي حنيفة وأبي يوسف وزيد بن علي يجبان في الغسل دون الوضوء . اهـ .

قلت : وقد تقدم الكلام على وجوبها في الوضوء .

قال : ولا بأس أن يتوضأ بسؤر الحائض والجنب ، ليس الحيض والجنابة في اليد إنما هي حيث جعلها الله عز وجل .

قال في « أمالي احمد بن عيسى » : حدثنا محمد - يعني ابن منصور - نا جعفر - يعني النيروسي - عن قاسم بن ابراهيم في الوضوء بسؤر الجنب والحائض واليهودي والنصراني - وفي رواية : والمجوسي ، ولا بأس بسؤر الحائض والجنب ، واكره سؤر اليهودي والنصراني والمجوسي . قال محمد : يكره سؤر وضوء المشرک ولا بأس بسؤر شربه إلا ان تراه قد شرب خرا

احمد بن محمد بن حنبل

أو أكل لحم خنزير. اه. قال القاضي في شرحه : المراد بالسؤر هنسا ما بقي في الإناء الذي اغتسل منه الجنب والحائض بعد ادخال أيديهما فيه - يعني ان ادخال أيديهما فيه الأخذ منه لا يتجسس للعلقة التي أشار إليها عليه السلام - ويدل عليه ما أخرجه البغوي في « مصابيح » عن ميمونة قالت : « أجنبنا أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاغتسلت من حفنة وفضلت فضلة فجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليغتسل منها، فقلت : يا رسول الله اني قد اغتسلت منها، فاغتسل صلى الله عليه وآله وسلم وقال: ان الماء ليس عليه جنابة ». وفي رواية « ان الماء لا يجنب ». اه. وأورده بمناه في « بلوغ المرام » وقال : صححه الترمذي وابن خزيمة. ويؤخذ من كلام الامام عليه السلام القول بجواز التوضوء بفضل وضوء المرأة .

وقد أخرج مسلم في « الصحيح » من حديث ابن عباس رضي الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل بفضل ميمونة ». وأخرج أبو داود من حديث عائشة قالت : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من إناء واحد » وأخرج البيهقي في « سننه الكبرى » حديث عائشة فقال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ في آخرين قالوا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنا الربيع بن سليمان، أنا الشافعي ، وأنا أبو عبد الله الحافظ قال : أنا عبد الله بن محمد الكوفي قال: ثنا إسماعيل بن قتيبة قال : نا أبو بكر بن أبي شيبة قال : نا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « كان يغتسل من القدح وهو الفَرَق، وكنت اغتسل أنا وهو من إناء واحد » لفظ حديث الشافعي رواه مسلم في « الصحيح » عن أبي بكر بن أبي شيبة وأخرجه البخاري من وجه آخر عن الزهري وزاد البيهقي في الرواية الأخرى بإسناده « من الجنابة » وقال : رواه البخاري في « الصحيح » .

وأخرج الطحاوي في « شرح معاني الآثار » حديث عائشة وحديث أم سلمة أيضاً بمناه، وكذلك عن أنس بن مالك قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل هو والمرأة من نسائه من الإناء الواحد » وقال بعد ذلك: فلم يكن عندنا في هذا حجة على ما يقول أهل المقالة الأولى - يعني من ذهب الى العمل بالنهي عن التوضوء - بفضل وضوء المرأة لانهم قد جوزوا أن يكونا يغتسلان جميعاً، وإنما التنازع بين الناس اذا ابتدأ أحدهما قبل الآخر فظننا

في ذلك، فإذا علي بن مبدد قال: حدثنا عبد الوهاب عن أسامة بن زيد عن سالم عن أم صبيحة أنها قالت: قال : وزعم لنا قد أدركت وبايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاشا ذكره في الجنبية ، قالت : اختلفت يدي ويد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الوضوء ،

في إناء واحد^(١)، وروى حديثها أيضاً من طريق أخرى ، وقال : في هذا دليل على أن أحدهما كان يأخذ من الماء بعد صاحبه ، ثم قال : حدثنا بن أبي داود قال : حدثنا محمد بن المنهال قال : نا يزيد بن زريع قال : نا أبان بن صمعة ، عن عكرمة ، عن عائشة قالت : « كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من إناء واحد يبدأ قبلي » في هذا دليل على أن سور الرجل جائز للمرأة التطهر به . ثم ساق بقية الآثار ، وقرر مثل ما في أصل « المجموع » من جواز تطهر كل واحد من الرجل والمرأة بفضل صاحبه . وقد يقال على رواية « يفتراغ جميعاً » انه لا يخلو عن صورة توضع الرجل بفضل وضوء المرأة أو العكس لانه بعد أول اغترافه يكون الباقي من فضلها وفصله ، وكونه مخلوطاً بفضلها لا أثر له فانه يصدق انه قد تطهر بفضلها وهي كذلك ، والذي ذهب الى عدم الجواز استدلل بأحاديث النهي . منها ما أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح عن رجل صحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة وليغترفا جميعاً » وقد جمع بينه وبين ما تقدم بامر من : أحدهما : أن تحمل أحاديث النهي على ما تساقط من الأعضاء لكونه قد صار مستعملاً والجواز على ما بقي من الماء وبذلك جمع الخطابي . ثانيها : أن يحمل النهي على التزينة بقرينة أحاديث الجواز جمعاً بين الأدلة .

وقال زيد بن علي عليها السلام : ولا يجوز أن يتوضأ بماء قد ولغ

الكلب فيه ولا سبع .

هذا حديث صحيح
لو لم يكن كذلك
لا كان فضيحة أحد
بنسبين بعد الآخر
فأمرهم ذلك
فمن الله
بجرائدكم
أه

السبع - يضم الباء - قال في « المصباح » : وقد تسكن وهي الفاشية عند العامة ، ولهذا قال الصمغاني : السَّبْعُ والسَّبْعُ لغتان وقرىء بالاسكان في قوله تعالى : وما أكل السَّبْعُ . والسبعة : اللبوة وهي أشد جراً من السبع . ويقع السبع على كل ماله ناب يعدو به ويفترس كالذئب والفهد والنمر ، وأما الثعلب فليس بسبع وإن كان له ناب لانه لا يعدو به ، ولا يفترس وكذلك

(١) لعل هذا كان قبل نزول الحجاب . من خطه رحمه الله .

الضع . قاله الازهري ، وقال في « القاموس » : السبع - بضم الباء وفتحها وسكونها - المفترس من الحيوان والجمع أسبع وسباع .

وقوله : « ولا سبع » يمتثل أن يكون معطوفاً على الكلب عطفاً مفرد على مفرد وكلمة لا تأكيد للنفي ، ويمتثل أن يكون معطوفاً على ما قبله من عطفاً الجملة على الجملة والتقدير : ولا يجوز أن يتوضاً بناء قصد ولغ فيه سبع ، والضمير المجرور لا بسد من تقديره ليساوي المعطوف عليه .

وقد اختلف العلماء في نجاسة الكلب وسوره وسور ما عداه من سائر السباع ، فقال في « الديباج » : الأسائر كلها طاهرة عندنا الا سور الكلب والخنزير وعند زبيد بن علي والناصر وأبي حنيفة الأسائر أربعة : طاهر - وهو سور الأدمي والماء كوله لحنه ، ونجس - وهو سور السباع والكلب والخنزير ، ومكروه - وهو سور الهر ، ومشكوك فيه - وهو سور البغال والحير لا يتوضاً بذلك مع وجود غيره فإن عدم غيره توقي به . وذكر في « الجامع الكافي » عن محمد بن منصور : لا خير في سور الكلب والأسد والذئب والخنزير والسباع لانه نجس ، وكذلك سور القرد وكل ذي ناب من السبع مكروه منهبي عنه ، الا ان كان الماء كثيراً مثل الفدران التي بطريق مكة وغيرها وكذلك سور ابن عرس مكروه وانما رخص في سور السنور وحدها . اهـ . وهو موافق لما قاله الامام عليه السلام ، ويستدل له بما أخرجه الشافعي وأحمد والأربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه واللفظ لأبي داود : « سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الماء وما ينوبه من السباع والدواب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث » ، ولفظ الحاكم فقال : « إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء » وفي رواية لأبي داود وابن ماجه : « فإنه لا ينجس » . قل الحاكم : صحيح على شرطها وقد احتجنا بجميع رواته ، وقال ابن منده : اسنده على شرط مسلم ، وقد أعلمه بعضهم بالاضطراب في السند ، وبعضهم بالكلام على بعض رواته ، ونكلم في تصحيحه الشيخ قتي الدين بن دقيق العيد في « شرح الامام » فقال : هو صحيح على طريقة الفقهاء لأنه وإن كان مضطرب الاستناد مختلفاً في بعض ألفاظه فإنه يجاب عنها بجواب صحيح لا يمكن الجمع بين الروايات ، ويجاب عن بعضها

بطريق أصولي وينسب الى التصحيح ولكي تركته - يعني في كتابه - لانه لم يثبت عندنا بطريق استقلالي يجب الرجوع اليه شرعا تعيين مقدار القلتين . ١ هـ .

قال في « المنهاج » بعد إيراد هذا الدليل : ووجه الاستدلال بالخبر أنه أقرم على ما اعتقدوا من أن السباع والكلاب كلها نجسات ، اذ لو كانت السباع يجوز التوضوء بما أفضلت لكانت صلى الله عليه وآله وسلم يفضل فيقول : أما السباع فطاهرة وأما الكلاب فلها ما أخذت في بطونها، لأن تلك الحالة حالة استفهام منهم واستعلام . ١ هـ . وهذا مبني على مسألة أصولية وهي أن : من صور التقرير المودود من أقسام السنة أن 'يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قول أو فعل يلزم من سكوته عليه السلام عن بيان ما يتعلق بها من الاحكام ظن الفاعل أو القائل عدم الحكم في ذلك فيترتب على ذلك مفسدة على تقدير ظن عدمه، فيكون البيان برفعها واجباً ، فاذا اعتقدوا أو ظنوا نجاستها وكان في الواقع عدمه لزم من سكوت الشارع صلى الله عليه وآله وسلم تقريرهم على خطأ، وهو لا يجوز عليه ذلك بل الواجب بيان الحكم على وفق الصواب .

وقد يعترض الاستدلال بذلك على نجاسة سؤر السباع بأن السائل سأل عن المساء الذي تنوبه السباع، والظاهر من حال الماء الذي هذه سبيله أنها قبول فيه وتروث وذلك يتنجس الماء. وأيضاً فليس فيه ذكر سؤر ولا قصر السؤال عليه وهو محل النزاع ، وأيضاً فلفظ الدواب شامل للمأكول وغيره وفيها ما هو طاهر قطعاً لا يحتاج معه إلى السؤال عن سؤره ، ويؤيد هذا الظاهر ما أخرجه البيهقي في « السنن » من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « سئل أنتوضأ بما أفضلت به الجر ؟ قال : وبما أفضلت السباع » وذكره في « التلخيص » فقال : الشافعي وعبد الرزاق عن إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن أبيه عن جابر قال : « قيل : يا رسول الله... فذكره وزاد في آخره « كلها » ورواه الشافعي أيضاً من حديث ابن أبي ذئب عن داود بن الحصين عن جابر من غير ذكر أبيه ، ورواه أيضاً عن سعيد بن سالم عن إبراهيم بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن أبيه عن جابر أخرجه البيهقي في المعرفة من طريقه ، قال البيهقي : وفي معناه حديث أبي قتادة وإسناده صحيح والاعتماد عليه . ١ هـ . وسيأتي حديث أبي قتادة في الكلام على سؤر الهرة - ان شاء الله تعالى . -

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ سئل عن الحياض تكون بين مكة والمدينة تردها السباع

والدواب فقال : « لها ما أخذت وما بقي لنا شراب وطهور » أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج بلاغاً ، وأخرج في « الموطأ » نحوه عن يحيى بن عبد الرحمن ، قال : خرج عمرو بن العاص في ركب حتى وردوا حوضاً فقال عمرو : يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع ؟ فقال عمرو : يا صاحب الحوض لا تجربنا فإنا نرد على السباع وترد علينا . وزاد رزين في قول عمرو . إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لها ما أخذت في بطونها وما بقي فهو لنا طهور وشراب » إلا أنه يخص من هذا العموم مؤثر الكلاب لأمره صلى الله عليه وآله وسلم بغسل الاناء من ولوغه في حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليهرقه ثم يغسله سبع مرات » . فالأمر بالغسل ظاهر في تنجيس الاناء لأجل ما بانثروه من الماء المتنجس بالولوغ ، إذ لو لم يكن الماء نجساً لم يجب تطهير الاناء منه ، ويؤيده الرواية الصحيحة « طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبعاً » والطهور يستعمل لأجل الحدث والنجس ولا سبيل إلى الأول فيتمين الثاني ، ولا يقال المراد بالطهارة اللغوية لأن حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية ، ويؤخذ منه نجاسة فم الكلب وسائر ما تحمله الحياة منه لأن فيه أنثرف أجزائه أو لأن لعابه عرق فله ، والعرق جزء متحلب من البدن ، فهرقه نجس فبدنه نجس .

وقد اعترض من وجوه :

الاول : أن الحديث إنما دل على نجاسة الاناء بسبب الولوغ فيه ، وذلك قدر مشترك بين أن يكون لأجل نجاسة عين الاعاب أو عين الفم أو لأجل ما يطرأ عليه من النجاسة بأكل الميتة والجيف وغير ذلك من المستقذرات ، والدال على المشترك لا يدل على أحد أفراد بعينه إلا بقرينة ، وحمل المشترك على جميع أفراد على مذهب من يجيزه لا يفيد في المقام إذ بعض أفراد - وهو كون النجاسة لأجل ما يتناول - لا يفيد المطاوب من نجاسة ذاته لا مكان تطهير فيه بناء كثير فيزول موجب التنجيس .

الثاني : أن ظاهر قوله تعالى : « فكلوا مما أمسكن عليكم » يدل على طهارة لعابه حيث أطلق عن الأمر بغسل ما أصابه ريقه .

الثالث : ما ثبت من حديث ابن عمر عند أبي داود : كانت الكلاب تبول في المسجد وتقبل

وتدبر زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك ، فظاھرہ بدل على التسامح في أمرها .

الرابع : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص في اقتناء كلب الماشية والصيد والزرع كما ثبت ذلك عند مسلم وغيره من حديث عبد الله بن المغفل ، وهذا الترخيص محمول على أنه يصير ذلك ليس الحاجة إليه من متاع البيت ومن جملة الطوائف . وقد علل الشارع طهارة فم المرة بذلك والمساواة بينها واقعة حينئذ فشاركها الكلب في العلة .

الخامس : أن القائلين بوجوب غسل اللاناء من ولوغه لا يوجبون التسييع فإنهم هم ظاھرہ مع التحكم في العمل بالبعض دون البعض وللاناء على أن التسييع أمر تعبدی فلا يتعدى مورد النص إلى غيره ، ولذا كانت المذرة أغلظ وأشد خبثاً منه ولا يجري فيها ذلك الحكم .

والجواب : عن الأول - أن المتعين في المقام هو الأمران الأولان من أفراد المشترك لما تقدم ، ويصح أن يعتبر كل منها مستقلاً أو جزءاً لثانيه ، وأما الثالث فلا يصح اعتباره لوجوه :

منها : أنه لو ثبت اعتباره في الكلب ثبت في غيره من سائر الحيوان الذي يأكل الجيف والسباع والطيور مع الموافقة في طهارتها ، ولثبت أيضاً في الهر فكثيراً ما يأكل النجاسات كالفأرة والحشرات ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في الهر : « إنها ليست بنجس » وتوضاً بسورها ، فدل على أن نجاسة الكلب أصلية لا عارضة باحتمال نجاسة أخرى .

ومنها أن التسييع الوارد فيه لم يرد في شيء من النجاسات التي يابئرها بفعه ، فدل على أن التغليظ والتشديد في أمره لأمر يرجع إلى ذاته .

ومنها : أن الأمر الوارد بغسل اللاناء من ولوغه عام في الأحوال ، فلو قيل بذلك وفرض غسل فمها فاما أن يحكم حينئذ بطهارته وعدم التسييع منه لزم تخصيص هذه الصورة بغير دليل ، واما أن يحكم بنجاسته لزم اثبات الحكم بدون علته وهو لا يصح .

وعن الثاني - أن عدم الأمر في الآية بغسل ما أصابه ريقه لا يدل على المراد من طهارته لا مكان أن ترك التخصيص عليه اكتفاء بما في أدلة وجوب تطهير النجس العامة لجميع أفراد

ما يجب تطهيره وكم من حكم ينص عليه الشارع ويحيل سائر ما يتبعه من الاحكام على ماورد في محله .

وعن الثالث - أن الحديث محمول على أنها بول خارج المسجد في مواطنها وتقبل وتدر في المسجد عابرة إذ لا يجوز أن تترك الكلاب تحتلف اليه حتى تمتنه بالبول ، وإنما كان إقبالها وادبارها في أوقات نادرة ولم يكن حينئذ على المسجد أبواب تمنع من عبورها فيه ، أشار الى هذا التأويل الخطابي في « المعالم » ويؤيده أن الاعرابي لمسا بال في المسجد أسرع الناس اليه بالانكار والزجر حتى قال لهم النبي ﷺ : « إنما بعثت مبشرين ولم تبعثوا معسرين صبا عليه سيحلا^(١) من ماء - أو قال ذنوبا من ماء - » فالبادرة إلى الانكار دليل على أن تزيه المسجد عن الأبوال وغيرها من النجاسات أمر متقرر في النفوس مرتسم في الأذهان ، وإذا كانت الانكار لأجل بول الآدمي فبالأولى بول الكلب ، وهذا وجه يتعين معه التأويل المذكور . وأيضاً فهو محتمل لعدم تبين مواضع النجاسة أو لأن الأرض تطهر بالجفاف كما ذهب اليه أبو قلابة . وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن : الشمس تزيل النجاسة عن الأرض اذا ذهب الأثر .

وعن الرابع - أن ترخيصه صلى الله عليه وآله وسلم لكلب الصيد ونحوه ليس فيه دلالة على المراد ، وذلك أن الألف واللام في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا ولغ الكلب... الخ » يفيد العموم وليس ثمة قرينة على معهود تصرف العموم عن ظاهره وقياسته على المهر بجامع الطواف يرجع الى تخصيص العموم بالقياس ، وفيه خلاف بين الأصوليين وأجود ما قيل فيه : إن المعتبر في العمل به ترجيح أحد الظنين على الآخر ، وهما دلالة العام على أفرادها وما يفيد القياس . فان ثبتت العلة بمسلك شبهي فالظن الحاصل بالقياس لا يقاوم الظن المستفاد من العموم ، وإن كانت العلة منصوصة ولا مانع من اعتبارها في الفرع ، فالعبر موازنة الظنين في نظر المجتهد ويجب عليه العمل بالأقوى والا فالوقف . وفيما نحن فيه قد نص الشارع على العلة في طهارة المهر لكن شمولها لكلب الصيد ونحوه ربما ينازع فيه بأن ثمة فرقاً بين المهر والكلب في علة الترخيص التي هي الطواف ، فان لهر من الخصوصية في ذلك ما ليس للكلب لما لها من شدة الاتصال ، وتعذر صون الآتية عنها بخلافه ، وقد صرح الشارع بالفرق بينهما تصريحاً في حديث

(١) السجل مثل فلس : الدلو العظيمة وبعضهم زاد اذا كانت مملوءة . ا . ه . «صباح »

« انه صلى الله عليه وآله وسلم دعي الى دار فأجاب ودعي الى دار فلم يجب فقيل له في ذلك فقال : ان في دار فلان كلباً ، فقيل له : وفي دار فلان هرة ، فقال الهرة ليست بنجاسة ، فيؤخذ منه لإلغاء تلك العلة في الفرع . وبالجملة فغاية ما يدل عليه القياس بعد تصحيحه طهارة ما رخص فيه الشارع والمفوق عنه ، وفي ذلك خروج عن محل النزاع .

وعن الخامس - أن الحديث يقتضي بظاهره الدلالة على أمرين : الأول - أصل التطهير والثاني - كونه بصفة التيسيع وعدم القول بأخذ مقتضيه لمعارض يصرف الحكم الى الندب لا يمنع بقاء التمسك به في مقتضاه الآخر غايته لزوم القول بوجوب التيسيع إن ضعف المعارض ولا مانع من أن يكون الحكم معقول المعنى في أصله وهو إزالة النجاسة وتبديلاً في صفته وهو التيسيع .

قال الشيخ تقي الدين : وإذا وقع في التفاصيل مالا يعقل اتبعناه في التفصيل ولم ينقض لأجله التأصيل وله نظائر في الشريعة ، فلم تظهر زيادة التغليظ في النجاسة لكننا تقتصر على التبعد (١) في المدد وغشي في أصل المعنى على معقولية المعنى لأنه متى دار الحكم على كونه تبديلاً أو معقول المعنى كان حملاً على كونه معقول المعنى أولى لندرة التبعد بالنسبة الى الأحكام . وأما كونه لا يكون أغلظ من نجاسة العذرة فممنوع عند القائل بنجاسته . نعم ليس بأقذر من العذرة ولكن لا يتوقف التغليظ على زيادة الاستقذار ، وأما مقدار الماء المحكوم عليه بالتنجيس لأجل الولوج فظاهر الحديث العموم في قليله وكثيره إلا انه مخصوص بالماء القليل . وإما بحديث القلتين عند من يحتاج به ويتعين لديه مقدارها فيكون تأثير النجاسة فيما دونها . وإما بأدلة من ذهب الى أن حد الكثير مالا يظن استعمال النجاسة باستعماله وهم الهادوية فما دونه يكون متأثراً بالولوج ، وإما بدليل الإجماع وهو أن الماء المستبخر لا يضره شيء فيحمل الحديث على مادونه .

هذا ، وأما الخنزير فهل يكون له حكم الكلب في نجاسة ذاته وسؤره ؟ اختلف العلماء في ذلك . فمذهب جمهور المعتزلة وغيرهم من الفقهاء انه نجس جميعه ، وفي إحدى الروايتين عن مالك انه طاهر ، وعند الباقر والصادق والناصر أن شعره طاهر كشعر الميتة . احتج الأولون

(١) في بعض النسخ : تقتصر في التبعد على العدد . فراجع اصوله ان شاء الله تعالى .

برجوع الضمير اليه في قوله تعالى : « أو لحم خنزير فانه رجس » لأنه الأقرب ولا مانع منه بخلاف نحو « غلام زيد ضربته » فانه لا يصح عود الضمير الى زيد لبقاء المبتدأ بلا عائد ، وقد عورض بأن المحدث عنه انما هو الاحم و ذكر الخنزير على سبيل الاضافة اليه لأنه المقصود بالتحديث عنه .

وأجيب عنه : أن اللحم إنما ذكر للتنبيه على أنه أعظم ما ينتفع به من الخنزير وإن كان سائر أجزائه مشاركاً له في التحريم للتنصيص على العلة التي هي الرجس أو اطلاقاً الأكثر على الكل ، فيكون الضمير حينئذ عائداً الى المضاف اليه اذ هو المراد بالتحديث عنه . وقد ترجم البيهقي في « سننه الكبرى » فقال : باب الدليل على أن الخنزير أسوأ حالا من الكلب ، قال الشافعي رحمه الله : لأن الله تعالى نصه فيها نجساً ، وأورد فيه حديث أبي هريرة وفيه : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل ابن مريم حكماً مقسطاً فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويفيض المال حتى لا يقبله أحد » ثم قال رواه البخاري ومسلم . وتعبه الحافظ ابن حجر في « التلخيص » فقال : دلالاته على ما ذكره غير ظاهرة لانه لا يلزم من الأمر بقتله أن يكون نجساً . فان قيل : اطلاق الأمر بقتله دال على أنه أسوأ حالا من الكلب لأن الكلب لا يقتل الا في بعض الأحوال .

قلنا : هذا خلاف نص الشافعي . فانه نص في « سير الواقدي » على قتلها مطلقاً وكذا قال في باب الخلاف في غن الكلب : اقلها حيث وجدتها . وليس في تخصيصه بالذكر أيضاً حجة على المدعى لأن فائدته الرد على النصارى الذين يأكلونه ، ولهذا يكسر الصليب الذي يتعبدون به لأجله . واختار النووي في « شرح المذهب » أن حكم الخنزير حكم غيره من الحيوانات ، ويدل لذلك حديث أبي ثعلبة عند الحاكم وأبي داود : « انا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ، الحديث فأمر بفلسها ، ولم يقيده بعدد . واختار النووي : أنه يفسل من ولو غسه مرة . اهـ .

ومن اختار انه كسائر الحيوانات له أن يقول : الآية الكريمة دلت على تحريم لحمه والتعليل بكونه رجساً تابع لذلك ، والأصل أن يرجع الضمير الى المضاف ورجوعه الى المضاف اليه قليل نادر . ثم لو سلم عوده الى الخنزير فهو مخصوص بما خصص به شعر الميتة عند من قال بطهارته ، والفرق بأن النجاسة في الخنزير أصلية وفي الميتة طارئة من وراء الجمع

والنجاسة في الميتة وإن دارت في الظاهر على نفس الموت ، فالمدار في الحقيقة هو ما يلزمه من الخبث والنتن والقذارة ، والشعر بمنزل عن ذلك لعدم مخالطة الرطوبة لأجزائه ، وكذلك شعر الخنزير لا تتعلق به النجاسة المتعلقة بما يقبل الخبث من أجزائه ورطوباته . وقد أشار الى هذا الامام عز الدين معترضاً على قول صاحب « البحر » قلنا : انما نجست بالوت - يعني الميتة - فلا ينجس منها إلا ما ذهب حياته بقوله وفيه نظر ، فانه إذا لم يلزم مشاركة الشعر في النجاسة الطارئة لم يلزم مشاركته في النجاسة الأصلية . ا هـ .

وقال زيد بن علي عليهما السلام : ولا بأس بسؤر السنور والشاة
والبعير والفرس ، وأما البغل والحمار فإن كان لهما لعاب لم يتوضأ
بسؤرهما ، وإن كان ليس لهما لعاب أجزأ أن يتوضأ به ، وإن كنت
لا تدري له لعاب أو لا ، فتركه أصح ، إلا أن لا تجد غيره .

السنور : الهر ، واللاتي سنورة . قال ابن الأنباري : وهما قليل في كلام العرب والاكثر أن يقال : هر وَصَبَوْنَ والجمع منانير . والشاة من النعم تقع على الذكر واللاتي فيقال : هذا شاة للذكر وهذه شاة للاتي وتصغيرها شوية والجمع شاء وشياه بالهاء رجوعاً إلى الأصل كما قيل شفة وشغاه ، والبعير مثل الانسان يقع على الذكر والاتي يقال حبلت بعيري ، والجل بمنزلة الرجل يختص بالذكر ، والناقاة بمنزلة المرأة تختص بالاتي والمبكر والبكرة مثل الفتى والفتاة والقُلُوص كالجارية . هكذا حكاه جماعة منهم ابن السكيت والأزهري وابن جني ثم قال الأزهري : هذا كلام العرب ولكن لا يعرفه إلا خواص أهل العلم باللغة ، وحكى في « كفاية التحفظ » معنى ما تقدم ثم قال : وانما يقال جل وناقاة إذا أربعا ، وأما قبل ذلك فيقال : قعود وبكر وبكرة وقلوص . والفرس تقع على الذكر والاتي أيضاً فيقال : هو الفرس وهي الفرس وتصغير الذكر فريس والاتي فريسة على القياس وجمعت الفرس على غير لفظها فقليل خيل وعلى

لفظها ففيل ثلاثة أفراس بالهاء الذكور وثلاث أفراس بحذفها للأنثى ويقع على التركي والعربي. ^{لكن يصح قوله}
والبغل معروف وجمع القلة أبغال وجمع الكثرة بغال والآنثى بغلة بالهاء والجمع بغلات مثل سجدة ^{والله أعلم}
وسجيدات وبغال أيضاً. والجمار الذكر، والآثى أنثى وجمارة بالهاء والجمع حمير وحرر بضمتين ^{والله أعلم}
وأجرة هكذا تفسير هذه المفردات في « مصباح اللغة » وكلام الامام في بعضها مبني على العرف، ^{والله أعلم}
فإن البغل والجمار قد يراد بهما الذكر والآنثى وكذلك البعير يشمل القعود وغيره. قال في ^{الفرق بين}
« المصباح »: ووقع في كلام الشافعي في الوصية لو قال أعطوه بعيراً لم يكن لهم أن يعطوه ناقصة ^{على البعير}
فحمل البعير على الجمل، ووجهه أن الوصية مبنية على عرف الناس لا على محتملات اللغة التي ^{ويحكي}
لا يعرفها إلا الخواص. اهـ.

قوله: « لا بأس بسؤر السنور » أي: لا حرج فيه.

وقد اختلف العلماء في سؤره، فالنقول عن أكثر أهل العلم طهارته. قال في « اتحاف ^{بمعرفة}
السادة المهرة » وعن الركبين بن الربيع عن عمته أن الحسن بن علي عليها السلام، قال: ^{بأنه}
لا بأس بسؤر الهر، رواه مسدد. وعن أبي سعيد الجباري أن علياً عليه السلام سئل عن الهر ^{بأنه}
يشرب من الأناء، قال: لا بأس بسؤر الهر رواه مسدد. ويحتج بذلك أيضاً بما أخرجه مالك ^{بأنه}
من حديث كبشة بنت كعب بن مالك - وكانت تحت ابن أبي قتادة (١) - أن أبا قتادة دخل عليها ^{بأنه}
فسكت له وضوءاً، فبجأت هرة لتشرب منه فاصفى لها الأناء حتى شربت، قالت كبشة: ^{بأنه}
فرآني أنظر إليه، فقال أنعجيين يا ابنة أخي؟.. قالت: قلت: نعم، فقال: إن رسول الله صلى ^{بأنه}
الله عليه وآله وسلم قال: « انها ليست بنجس انها من الطوافين عليكم والطوافات ». قال في ^{بأنه}
« التلخيص »: أخرجه مالك والشافعي وأحمد والاربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني ^{بأنه}
والبيهقي من حديث أبي قتادة. قال مالك: عن اسحاق بن أبي طلحة عن حميدة بنت ^{بأنه}
أبي (١) عبدة عن خالتها كبشة بنت كعب بن مالك عن أبي قتادة مرفوعاً، ورواه الباقون من ^{بأنه}
حديث مالك ورواه الشافعي عن الثقة عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه، ^{بأنه}
ورواه أبو يعلى من طريق حسين المعلم عن اسحاق بن أبي طلحة عن أم يحيى امرأته عن ^{بأنه}
خالها ابنة كعب بن مالك، تابعه همام عن اسحاق أخرجه البيهقي. قال ابن أبي حاتم: سألت

(١) في « التلخيص »: بنت عبيدة، وفي « سنن النسائي »: بنت عبيد، وهو الموجود في « التلخيص » وغيره.

أبي وأبا زُرعة عنها فقال هي : حميدة تكني أم يحيى . وصححه البخاري والترمذي والمعيلي والدارقطني ، وساق له في الافراد طريقاً غير طريق اسحاق ، فروى من طريق الدراوردي عن أسيد بن أبي أسيد عن أبيه عن أبي قتادة . ا هـ .

قال ابن دقيق العيد في « شرح الامام » بعد أن حكى تصحيحه عن بعض الأئمة ما لفظه : وأما ابن منده فخالف في التصحيح ، فإنه لما أخرج الحديث قال : وأم يحيى اسمها حميدة وخالتها كبشة ، ولا نعرف لها رواية إلا في هذا الحديث ، ومحلها محل الجهالة فجري ابن منده على مصطلح أهل الحديث أن من لا يروي عنه إلا واحد فهو مجهول ، ولعل من صححه اعتمد على كون مالك رواه وأخرجه مع ما علم من تحريره في الرجال . قرأت بخط الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر **ورأيت** في سؤالات أبي زرعة ، قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول : مالك إذا روى عن رجل لم يعرف فهو حجة . وروي عن سفيان بن عيينة أنه ذكر مالك بن أنس ، فقال : كان لا يبلغ من الحديث إلا صحيحاً ولا يحدث إلا عن ثقات الناس ، وما أرى المدينة إلا مستخرب بعد موت مالك بن أنس . فان سلك هذه الطريق في التصحيح من الاعتماد على تخريج مالك له وإلا فالقول ما قال ابن منده . ا هـ . وقد ذكر معنا في « التلخيص » . وقال متعباً لقول ابن منده : إن حميدة حديثاً آخر في تسميت الماطس رواه أبو داود ، ولها حديث ثالث رواه أبو نعيم في « المعرفة » ثم ذكر أنه روى عنها مع اسحاق ابنه يحيى وهو ثقة عند ابن معين . وأما كبشة فقيل : انها ^(١) صحابية فإن ثبتت فلا يضر الجهل بحالها . ا هـ .

قلت : والذي يظهر أن الحديث في مرتبة الصحة لتصحيح البخاري ومن سبق ذكره من الأئمة له . وقد ذكر أهل علم الأثر ^{من طرق} التصحيح أن ينص عليه أحد الحفاظ المرضيين وأنه يجب قبوله لقيام الاجماع على وجوب قبول الخبر الإجماعي فيما يتعلق بالاحكام الشرعية إلا أن تظهر علة قاذحة ، ولم يقدح فيه ابن منده إلا بالجهالة .

وقد ارتفعت بما ذكره الحافظ ابن حجر وأورده من الطرق الاخر في اسناده . وقد نقل الذهبي وغيره عن الجمهور ان من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أحد حديثه صحيح ، قال : فان في رواة الصحيحين ، عدداً كثيراً ما علمنا أن أحداً نص على

(١) قاله ابن حبان . ا هـ . « خلاصة » .

توثيقهم . وقرر صاحب « الفواصل » تبعاً للحافظ محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله أن حصول الظن بالمدة الظاهرة يكفي في وجوب قبول الخبر ، وذكر ما محصله : أن المعتبر فيها صحة الاسلام وعدم علمنا بما يوجب قدحاً معتداً به في سقوطها . والله أعلم . وفي « أمالي الامام أحمد بن عيسى » عليه السلام بسنده الى أبي الجارود ، قال : سمعت أبا جعفر يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إنما الهر من أهل البيت » . وقال أبو جعفر توضاً : من سورها واشرب . اهـ . ومثل ما روى أبو جعفر عليه السلام ما رواه ابن خزيمة في « صحيحه » والحاكم من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الهرة : « إنها ليست بنجس هي كبعض أهل البيت » هكذا في « التلخيص » ورواه البيهقي في « سننه » بهذا اللفظ ، وحديث أبي قتادة وما في معناه دليل على طهارة سورها وان باشرت نجساً ولا يعتبر البقاء ليلة أو يوماً على الخلاف في ذلك وهو أحد قولي الشافعي . -

ومذهب الهادي عليه السلام وأبي حنيفة لا بد من جري الريق في فمها فقطر بذلك لحدته وتمذره غيره اذ هو الممكن في حقها . قال المؤيد بالله عليه السلام : ويعلم جـسـره بمضي ليلة لاستعداد السكون جري الريق ، وهو صريح قول الامام المهدي في « الازهار » وإلقاؤه بالريق ليلة وفي المسألة أقوال آخر تؤخذ من مظانها . وذهب أبو حنيفة الى نجاسة الهر كالسبع لكن خفف فيه فكره سوره ، وبدل على مذهبه ثلاث حجج :

الاولى: ما رواه أحمد والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث عيسى بن المسيب عن أبي زرعة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ : « كان يأتي دار قوم من الانصار ودونهم دار لا يأتياها فشق ذلك عليهم ، فقالوا : يا رسول الله تأتي دار فلان ولا تأتي دارنا ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : إن في داركم كلباً ، قالوا : فان في دارهم سنور .. فقال النبي ﷺ : السنور سبع » فاطلق عليها اسم السبع . وقد ذهب أبو حنيفة إلى أن السباع كلها نجسة وقد اعترض بامرئ :

الاول : أن في الحديث مقالاً يوجب عدم الاعتماد عليه . ذكره في « التلخيص » ، ونصه : قال ابن أبي حاتم في « الملل » : سألت أبا زرعة عنه ، فقال : لم يرفه أبو نعيم وهو أصح وعيسى ليس بالقوي . قال العقيلي : لا يتابعه على هذا الحديث إلا من هو مثله أو دونه . وقال ابن جبان : خرج عن حد الاحتجاج به . وقال ابن عدي : هذا لا يرويه غير عيسى وهو غير صالح فيما

يرويه ، ولما ذكره الحاكم قال : هذا الحديث صحيح تفرد به عيسى عن أبي زرعة وهو صدوق لم يجرح . قط كذا قال . وقد ضعفه أبو حاتم الرازي وأبو داود وغيرهما ، وقال ابن الجوزي : لا يصح . وقال ابن العربي : ليس معناه أن الكلب نجس بل معناه أن الهر سبع فينتفع به بخلاف الكلب فلا منفعة فيه ، كذا قال : وفيه نظر لا يخفى ^{عن} التأمل . ١٠٨ .

الثاني : أنه معارض بحديث أبي قتادة لما يقتضيه من إخراجها عن عموم نجاسة السبع على القول بذلك ، وإلا فالحق أنه لا يلزم من ثبوت السبعة لها نجاستها لقيام الدليل على طهارة السباع ماعدا الكلب كما تقدم ذكره من حديث جابر ، قال : « قيل : يا رسول الله : أتوضأ بماء أفضل الحر ؟ قال نعم وبماء أفضل السباع » وقد تقدم أيضا أن حديث القلتين يحتمل أن تنجس السباع لما دونها ليس لأجل مؤرهما وإنما هو لكونه مظنة أن يليقيا فيه من الإزبال والإبول .

الحجة الثانية : ما أخرجه البيهقي في « سننه » ولفظه : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الفقيه ، أنا أبو الحسن علي بن عمر الحافظ ، أنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد الفقيه ، نا بكار بن قتيبة وحماد بن الحسن بن عنبسة قالوا : نا أبو عاصم ناقرة بن خالد ، نا محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « طهور الاناء إذا ولغ الكلب فيه أن يغسل سبع مرات الأولى بالتراب ، والهرة مرة أو مرتين » قرأ يشك وبمعناه رواه علي بن مسلم عن أبي عاصم ، ورواه محمد بن اسحاق بن خزيمة عن بكار بن قتيبة عن أبي عاصم والهرة مثل ذلك ، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد ثقة إلا أنه أخطأ في إدراج قول أبي هريرة في الهرة في الحديث المرفوع في الكلب . ١٠٩ .

وأخرجه الترمذي من حديث المعتمر بن سليمان عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا وفي آخره : « وإذا ولغ فيه الهرة غسل مرة » وقال حديث صحيح ، وقرر البيهقي وقته على أبي هريرة فقال : وقد رواه علي بن نصر الجهضمي عن قرعة فبينه بيانا شافيا وساق اسناد الحديث إلى أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل سبع مرات أولهن بالتراب » ثم ذكر أبو هريرة الهر لا أدري قاله مرة أو مرتين . قال نصر بن علي وجدته في كتاب أبي في موضع آخر عن قرعة عن ابن سيرين عن أبي هريرة في الكلب مستدا .

وفي المرفوع موقوفاً . قال الشيخ - وهو البيهقي - : ورواه مسلم بن إبراهيم عن قرة موقوفاً في المرة، وساق اسناده الى مسلم بن إبراهيم ، وقال : نا قرة ، نا محمد بن سيرين عن أبي هريرة في المرفوع بلغ في الاناء ، قال : « يغسل مرة أو مرتين » . ورواه أيوب السخيتاني عن محمد كذلك موقوفاً وساق اسناده الى أبي هريرة ، قال : « اذا ولغ المرفوع مرة » وكذلك رواه معمر عن أيوب وغلط فيه محمد بن عمر القصبى فرواه عن عبد الوارث عن أيوب مدرجاً في الحديث المرفوع وساق اسناده الى أبي هريرة ، وقال آخر الحديث : « والسنور مرة » ورواه أيضاً حفص بن واقد عن ابن عون عن محمد عن أبي هريرة مرفوعاً مدرجاً في الحديث ، ورواية الجماعة أولى . ورواه هشام بن حسان عن محمد عن أبي هريرة في « سنن السنور يهرق ويفسل الاناء مرة أو مرتين » وساق اسناده . وروى ليث بن أبي سليم ، عن عطاء عن أبي هريرة « اذا ولغ السنور في الاناء غسل سبع مرات » ، وانما رواه ابن جريج وغيره عن عطاء من قوله، وروى من وجه آخر عن أبي هريرة وساق اسناده الى أبي صالح عن أبي هريرة انه قال : « يغسل الاناء من المرفوع كما يغسل من الكلب » هكذا رواه ابن عفير موقوفاً . وروى عن روح بن الفرخ عن ابن عفير مرفوعاً وليس بثبوت ، وقد يروي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما هو حجة عليه في فتياه في المرة إن صح ذلك والأفوه محجوج بما تقدم من حديث أبي قتادة وعائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وساق اسناد حديث أبي هريرة وفيه : « أن السنور سبع (١) » ، واخرج بعده حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « المرفوع من متاع البيت » هذا محصل ما ذكره البيهقي بحذف الاسانيد واختصار يسير من كلامه وفيه ما ترى من تصحيح وقفه على أبي هريرة .

وأما الطحاوي فصحيح حديث قرة المرفوع ودفع رواية الوقف بانه ليس يفتها ما يوجب فساد حديث قرة لان محمد بن سيرين قد كان يفعل هذا في أحاديث أبي هريرة الموقوفة عليه ، فاذا سئل عنها: هل هي عن النبي ﷺ رفعها قال: والدليل على ذلك ما حدثنا ابراهيم بن أبي داود، ثنا ابراهيم بن عبد الله الهروي، نا اسماعيل بن ابراهيم عن يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين انه كان اذا حدث عن أبي هريرة ف قيل له : عن النبي ﷺ؟.. فقال : كل حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ، وانما كان يفعل ذلك لأن أبا هريرة لم يكن يحدثهم الا عن النبي ﷺ فانما ما أعلمهم به من ذلك

(١) يريد مع ثبوت الدليل على طهارة السباع .

حديث أبي داود أنه كان يرفع كل حديث يرويه لهم محمد عنه ، قال : فثبت بذلك اتصال حديث أبي هريرة هذا مع ثبت قرعة وضبطه واتقانه . وقد أورد المؤيد بالله في « شرح التجريد » معنى ما ذكره الطحاوي ودفعه بأن محمد بن سيرين لا مستند له في رفع ما سمعه موقوفاً عن أبي هريرة إلا محض الرأي المجرد وذلك الرأي بعيد لا يمتنع أن يرى أبو هريرة رأياً ففقي به ويحدث به عن نفسه ، فإذا كان ابن سيرين يظن أن جميع ذلك يجب أن يكون مرفوعاً وجب ضعف ما يرويه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبمثله لا يعترض على الاخبار الصحيحة المرفوعة الدالة على الطهارة. هذا معنى كلامه بأكثر الفاظه ، وفي ذكره البيهقي من الروايات عن أبي هريرة يدل على اضطراب شديد في نسب اليه وهو موجب لا طراح العمل بمقتضاها فيما عدا ما ثبت وقفه والله أعلم .

الحجة الثالثة : لأبي حنيفة على نجاسة الهر وغيره من السباع أن تعليل النبي ﷺ لطهارتها بالطواف تعليل بالمانع لأن المشقة اللاحقة بسبب الطواف مألوفة من الحكم بالنجاسة ، والتعليل بالمانع يستدعي قيام مقتضى فيكون للتنجيس موجوداً في السباع لأنه لو لم يكن المقتضى موجوداً فيها لكان التعليل بالأصل وهو الطهارة أولى من قيام المانع ، ألا ترى أنه لا يحسن أن تمل طهارة سؤر الآدمي وما يؤكل لجه ولا يستعمل النجاسة بعله الطواف لما أن مقتضى النجاسة ليس موجوداً فيه فلا يحسن تعليله بالمانع. هكذا قرره ابن دقيق العيد في « شرح الامام » ساكتاً عليه . والجواب أن الحكم بطهارتها قد ورد منصوباً عليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « انها ليست بنجس » وتعليله بالطواف انما هو بيان لحكمة النص ، ولذا يعم الحكم ما لا يقدر على الطواف وما كان متوحشاً من نوعه ، وتعليل الحكم الشرعي بوجه الحكمة كثير في الاحكام الشرعية ولكن لتعذر الاحاطة بوجوه الحكمة يفتقر في ذلك الى ورود الدليل ، فليس التعليل بالطواف هاهنا تعليل بالمانع والله سبحانه أعلم .

قوله : «والاشاة والبعر والفرس» يعني لا بأس بسؤرها. وحكي في « الجامع الكافي » عن القاسم عليه السلام: لا بأس بسؤر الحمار والبق والفرس ما لم يتغير للماء طعم أو يتبين فيه نتن أو قدر . وسيأتي للامام: أن الفرس يحل أكله في موضعه - ان شاء الله تعالى - فيعمه دليل الطهارة لسؤر ما يؤكل .

وأخرج المؤيد بالله عليه السلام في « شرح التجريد » بسنده الى حسين بن علوان عن

عبد الله بن الحسن ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كل شيء يجتر فلحمه حلال ولعابه حلال وبوله حلال » والحديث مرسل لأن عبد الله عليه السلام من التابعين وهو حجة عند من يرى قبول المرسل . ويجتر - يحجم وتاء مثناة فوقية فراء مهملة - وهو من الجررة - بالكسر - ما يفيض به البعير ويأكله مرة ثانية يتعلل به الى وقت علفه ، ذكر معناه في « القاموس » . وأخرج البيهقي في « سننه » والمؤيد بالله في « شرح التجريد » من حديث البراء ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما أكل لحمه فلا بأس بسؤره » وفيه سوار بن مصعب وهو ضعيف ومع ضعفه فقد اختلف عليه في منته كما بينه البيهقي ، وفيما تقدم من حديث جابر بن عبد الله قيل يارسول الله : « أتوضأ بما أفضلت الحر ؟ .. » قال : نعم وبما أفضلت السباع كلها » دليل على طهارة سؤر ما يؤكل لحمه بالأولى ^{وَسَبَقَ} هنالك تخريجه .

وقد عقد البيهقي في « سننه » باب طهارة عرق الدواب ولعابها » وأورد فيه حديث جابر ابن سمرة قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة أبي الدحداح فلما رجع أتني بفرس معروراً فركبه ومشينا معه » . وأخرج أيضاً من حديث ابن عمر في قصة ذكرها في الحج قال : « واني كنت تحت ناقه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسني لعابها اسمعه يلي بالحج » . وأخرج من حديث عمرو بن خارجة : « كنت ^{بِالْحَجِّ} آخذاً بزمام ناقه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي تقصعُ بجرتها ولعابها يسيل بين كفتي » وذكر الحديث . ١٠١ .

قال الامام المهدي في « المنهاج » : والدليل على طهارة سؤر البغل والحمار أن المسلمين لم يتجنبوا ذلك في وقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل : « أتوضأ بما أفضلت الحر ؟ .. » قال : نعم » ان قيل إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركب على حمار يقال له يغفور - وكان ابن عباس معه - فأصاب ثوبه من عرقه فأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يسله ، وهذا يدل على تنجيسه .

قلت : حكاية فعل : فلعله صلى الله عليه وآله وسلم عرف أن ذلك الحمار متنجس ، أو أراد أن لا يبقى أثره . ويؤكد ما رويناه أن أمير المؤمنين عليه السلام توضأ من سؤر بغله . وروينا عن الامام زيد بن علي عليها السلام انه كان يشرب من سؤر بغله ١٠١ .

قوله : « وأما البغل والحمار فإن كان لهما لعاب ... الخ » قال الامام المهدي في « المنهاج » : يريد عليه السلام أن اللعاب قد غلب على الماء حتى زال اسمه عنه ، وأما القليل فانه لا يمنع لأن

الدواب الغالب عليهن أن يكن ذوات لعاب ، يوضحه ما قاله عليه السلام في بول ما يؤكل لحمه إذا وقع في الماء ولم يزل عنه اسم الماء فاشترط بقاء اسم الماء . وقوله : « وإن كان لا يدري » يريد عليه السلام انه لا يدري أغلب على الماء اللعاب أم لم يغب ، فإن ترك ما هذا حاله أصلح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » وهذا منه على وجه التقزز والا فليس بنجس عنده اذ لو كان نجساً لما أباح أن يتوضأ به عند عدم الماء ، والتقزز هو تجنب ما لا يجب تجنبه . اهـ . واستشكل القاضي أحمد في « شرحه » حمل اللعاب على ما كان غالباً على الماء بأن غيره من الفرس والشاة والبعير كذلك فلا وجه لتخصيص البغل والحمار : وأجاب : بأن وجه تخصيصها كثرة لعابها أو أنه سئل عنها بخصوصها فأجاب بها مع قطع النظر عن سؤر السنور وما ذكر معه وإن كان حكم الجميع واحداً . وكلام الهالكى في « الاحكام » مثل ما ذكره الامام هنا فانه قال : وأما البغل والفرس والحمار وغير ذلك من البهائم فسا بين في فضله تغير من ريح أولون أو طعم فلا يتوضأ به ، وما لم يتبين في فضله شيء من ذلك فلا بأس بالتطهر به . اهـ . وسيا في استيفاء الكلام على أحكام الماء التوضأ به قريباً - ان شاء الله تعالى .

وقال زيد بن علي عليهما السلام : ولا يجوز الوضوء باللبن ولا بالنبيذ
 - كان حلواً أو شديداً ولا يجوز الوضوء بالابلاء كما قال تعالى : « ماء طهوراً »

اللبن : معروف . والنبيذ كما في « القاموس » : ما نبذ من عصير ونحوه . وفي « الضياء » : هو من نبذ الشيء إذا ألقاه لأنه يلقى في الاناء ثم يصب عليه الماء . وفي « النهاية » : هو ما يعمل من الاثربة من الثمر والزبيب والعسل والخطة والشعير وغير ذلك ، يقال : نبذ الثمر والعنب اذا تركت عليه الماء ليصير نبيذاً وسواء كان مسكراً أو غير مسكر . ويقال للخمير المتصغر نبيذ كما يقال للنبيذ خمر . وفي « الصحاح » : والسكر نبيذ الثمر ، ومعنى اشتداده صيرورة أعلاه أسفله وإن يصير له قوام . قال القاضي في « شرحه » : المراد بقوله لا يجوز : لا يجزي ، والا فإن استعماله جائز اذ ليس بنجس ، وكذلك النبيذ الحلو ، وأما ما اشتد منه فقد صار مسكراً ، والمسكر حكم الخمر تحريماً ونجاسة . وكثيراً ما يرد لفظ لا يجوز في عبارات التقديم والرد به عدم الاجزاء . اهـ .

والوجه في عدم جواز الوضوء بالابن الاجماع على ذلك ولخروجه عن اسم الماء المطلق .
وأما النيذ ففيه خلاف ذكره الترمذي في « سنته » ، فقال : رأى بعض أهل العلم الوضوء
بالنيذ منهم سفيان الثوري وغيره . وقال بعض أهل العلم : لا يتوضأ به ، وهو قول الشافعي
وأحمد وإسحاق . وقال إسحاق : ان ابتلى رجل بهذا فتوضأ بالنيذ وتيمم أحب الي . قال
الترمذي : وقول من يقول لا يتوضأ بالنيذ أقرب الى الكتاب ، وأشبه لأن الله تعالى قال :
« فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا » . ومذهب زيد بن علي وجميع الأئمة من أهل البيت انه
لا يجوز التطهر به مطلقا ، أما الحلو فلخروجه عن اسم الماء المعلق به وصف الطهورية ، بل
يقال له نيذ . وكذلك الطعم عند من جملة مزيلات الماء عن الطهورية أيضا ، وأما الشديد فلما
ذكر : « زيادة كونه مسكرا » وقد أمر الله عز وجل باجتنابه بقوله : « رجس من عمل الشيطان
فاجتنبوه » وقد عرفت آنفاً انه يطلق عليه اسم الحجر .

فان قيل : انه ورد في حديث ابن مسعود عند البيهقي وأبي داود والترمذي وابن ماجه عن
أبي فزارة عن أبي زيد عن عبد الله بن مسعود قال : « قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ليلة الجن : ما في إداوتك ؟ » قلت : نيذ تمر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : تمر
طيبة وماء طهور » وفي رواية الترمذي : « فتوضأ منه » ورواه ابن أبي شية بلفظ : « هل معك
من وضوء ؟ » قلت : لا ، قال : فما في إداوتك ؟ قلت : نيذ تمر ، قال : تمر حلوة وماء طيب ،
ثم توضأ وأقام الصلاة .

قلت : قد أحيب عنه بوجوه .

الاول : أن الحديث على تقدير صحته يكون منسوخاً بتحريم كل مسكر ، ولقوله تعالى
« فلم تجدوا ماء فتيمموا » لأن ليلة الجن كانت بعد انصراف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من
الطائف يلتمس الهجرة ، وسورة المائدة مدنية ، ذكره المنصور بالله القاسم بن محمد عليه السلام .
واعترض : بأن دعوى النسخ لوجه لها على القول ببناء العام على الخاص مطلقا ، وأما على
قاعدة جعل العام متأخر ناسخا فيصح الحكم بالنسخ مع ثبوت التأخر . لكن : ذكر صاحب
« أحكام المرجان في أحكام الجنان » ان الأحاديث الواردة في وفادة الجن تدل على أنها كانت مت
مرات ، منها مرة خارج المدينة ، فع ذلك لا قطع بالتأخر الذي يترتب عليه صحة النسخ .

الثاني : أن في سنده أبا فزارة وأبا زيد وهما مجهولان ، وبذلك جزم البيهقي في « سنته » .

وأجيب : بأن أبا زيد مولى عمرو بن حريث روى عنه راشد بن كيسان الكوفي وأبو روق فلا جهالة فيه . ذكره ابن العربي في « شرح الترمذي » . وأما أبو فزارة فقال الشيخ قمي الدين في « شرح الامام » : في تجهيله نظر ، كيف وقد روى عنه هذا الحديث جماعة من أهل العلم كسفیان وشريك وإسرائيل وقيس بن الربيع وغيرهم . وقال ابن عسدي : وأبو فزارة راوي الحديث مشهور واسمه راشد بن كيسان ، وكذا قال الدارقطني .

الثالث : انه مريض بما رواه ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال : « لم أكن ليلة الجن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وودت أني كنت معه » أخرجه البيهقي وقال : رواه مسلم بن الحجاج في « الصحيح » عن يحيى بن يحيى .

وأخرج البيهقي أيضاً من حديث عبد الأعلى بن عبد الأعلى ، عن داود ، عن عامر : قال : سألت علقمة : هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الجن ؟ .. قال : فقال علقمة : أنا سألت ابن مسعود ، فقلت : هل شهد أحد منكم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الجن ؟ .. قال : لا ، ولكننا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة ففقدناه فالتمسناه في الاودية والشعاب ، فقلنا : استطير أو اغتيل فبتنا بشر ليلة بات بها قوم ، فلما أصبحنا اذا هو جاء من قبل حراء ، فقلنا : يا رسول الله فقدناك فطلبناك فلم نجدك ، فبتنا بشر ليلة بات بها قوم ! فقال صلى الله عليه وآله وسلم : أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن ، قال : فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم ، وسألوه الزاد : فقال : كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحماً وكل برة علف للدوابكم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فلا تستجوا بهما فانها طعام اخوانكم » رواه مسلم في « الصحيح » .

وأخرج البيهقي أيضاً حديث عمرو بن مرة ، قال : « سألت أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود أكان عبد الله مع النبي ليلة الجن ؟ قال : لا . وسألت ابراهيم ، قال : ليت صاحبنا كان ذاك » . فدلّت الأحاديث على عدم حضوره ليلة الجن إذ هي مقدمة على ما قبلها لصحتها .

واعترض : بأنه يمكن الجمع إما بأن المراد ما كان معه أحد غيري وهو ضعيف ، فإن رواية لم أكن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الجن تدفعه ، وإما بما ذكره أبو محمد البليوسي في « التنبيه » قال : أي لم يكن معه أحد حين خاطب الجن لانه استوقف ابن مسعود وخط له خطأ لا يخرج عنه كما جاء في حديث آخر ، وهو كالتأويل الأول . ويجب عنه بما ذكر وبما

ذكره المامري في «المهجة» انها وردت أحاديث آخر ندل على تكرار اجتماعهم به صلى الله عليه وآله وسلم ، وكان ابن مسعود معه في إحدى المرات ، وهذا أنسب الأقوال الا أنه محتاج الى صحة النقل . وقد نظره ابن حجر الهيتمي في شرح الهزمية المسمى «بافضل القرى» بان اجتماعهم كان في ابتداء الوحي كما يدل عليه حديث ابن عباس عند أحمد .

الرابع : وهو الصحيح ان شاء الله تعالى ما ذكره البيهقي في «سننه» أن صفة أنبذتهم هي ما يطيب به الماء ، وتزول به الملوحة الغالبة على الامواء هنالك ، وأورد حديث عائشة قالت : «كنا نتبذ^(١) لرسول الله ﷺ في سقاء نوكي أعلاه له ثلاثة عزالي يعلق به تنبذه غدوة فيشربه عشاء وتنبذه عشاء فيشربه غدوة» رواه مسلم بن الحجاج في «الصحيح»، وأورد أيضاً من حديث أبي المالية ، قال : ترى نبذكم هذا الخليلث انما كان ماء تلقى فيه قمرات فيصير حلوا . وقد أشار الى هذا في «المنهاج» ونص عليه القاسم بن ابراهيم فيما رواه عنه في «الامالي» فقال : ان كان قنبره بنبذ يقبل عليه حتى يذهب عنه اسم الماء فليس لاحد أن يتطهر به نزوال اسم الماء عنه ، وقد قال تعالى : «فلم تجدوا ماء فتيمموا» فاذا وجد نبذاً فلم يجد ماء ، قال محمد ابن منصور : أما قول القاسم في النبذ فانه عندنا إن كان مثل النبذ الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «تمر طيبة وماء طهور» فان ذلك لا بأس بالوضوء به ، انما كان قنبره قذف في ماء . وان كان من هذا النبذ المسكر الذي أحدث الناس فلا خير في الوضوء به وتيمم اذا لم تجد الماء . ا هـ . (٢)

وفي «سنن البيهقي» : «باب منع التطهرا عدا الماء من المائعات» وأورد فيه حديث أبي ذر ، قال النبي ﷺ : «الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر سنين ، فاذا وجدت الماء فأمسك^(٣) به جلدك فان ذلك خير» وأخرجه أبو داود عن مسدد . ا هـ .

واعلم أن الله عز وجل كما أمتن على عباده باليجاد الماء للشراب تفضل عليهم بأن جعله طهوراً للابدان والاماكن والياب فقال : «وأنزله من السماء ماء طهوراً» بصيغة المبالغة لكونه طاهراً في نفسه مطهراً لغيره . وقال تعالى : «ويتزول عليكم من السماء ماء ليطهركم به» والأصل

(١) نتبذ : وهو بلفظ نبذ في «سنن ابن ماجه» .

(٢) من هنا الى قوله واعلم : موجود في مسودة المؤلف رحمه الله وحذفه في المبينة وهو الانسب . ا هـ .

أن يطلق الماء الخالص عن المغيرات التي تخرجه عن وصفه وهو السابق الى الاذهان والتقرر في عرف أهل الشرع .

قال الخطابي في شرح حديث « هو الطهور مأوه » ما لفظه : فيه أن المقول عن مخاطبين من الطهور والغسل المضمين في قوله عز وجل : « إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم » الآية انما كان عند السامعين له والمخاطبين به الماء المنطور على خلقته ، السليم في نفسه ، الخلي عن الاعراض المؤثرة فيه . ألا تراهم كيف ارتابوا بقاء البحر لما رأوا تغيره في اللون وملوحة الطعم حتى سألوا رسول الله ﷺ فاستفتوه عن جواز التطهر به . ا هـ .

فاذا تغير شيء من الطاهرات فالمعتبر بقاء الاسم عليه فمهما لم ينتقل عنه فهو طاهر مطهر ولو تغير بما لا يخرجه عن اسم الماء ، وقد دل على ذلك فعل الشارع صلى الله عليه وآله وسلم وقوله . ففي « سنن البيهقي » « باب التطهر بالماء الذي خالطه طاهر لم يقلب عليه » وأورد حديث أم عطية الانصارية انها قالت : « هوفيت احدى بنات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأناثنا فقال : اغسلنها بماء وسدر واغسلنها وترأ ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك ان رأيتن ذلك ، واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور » وقال : « مخرج في الصحيحين » فيؤخذ منه أن المتغير بالسدر تجوز منه الطهارة .

واعترض : بأنه متوقف على أن يكون اللفظ ظاهراً في أن السدر ممزوج بالماء ، ولانما من حمله على أن يكون الغسل بالماء من غير مزج له بالسدر بل يكون الماء والسدر مجموعين في الغسلة الواحدة من غير أن يمزجا . وأورد أيضاً حديث أم هانئ قالت : « اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وميمونة من إناء واحد قصعة فيها أثر العجين » . وفيها أيضاً عن أم هانئ قالت : « نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح بأعلى مكة فأنته فجاءه أبو ذر بجفنة فيها ماء ، قالت : إني لأرى فيها أثر العجين ، قالت : فستره أبو ذر ، فاغتسل ، ثم ستر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبا ذر فاغتسل ، ثم صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمان ركعات ، وذلك في الضحى » . ا هـ .

وحاصل ما ذكره أهل المذهب : أن الماء المشوب إما أن يكون شائبه عيناً أو حكماً ، وتلك العين إما نجس أو طاهر وهو المراد هنا ، والذي شابه حكمه هو الستمل وسيائي ، والذي شابه طاهر ان لم يغير شيئاً من أوصافه الثلاثة أو غيرها ، وكان مما يتطهر به كالتراب الذي

يصح التيمم به ، وماء البحر والثلج والبرد والملح البحري ، أو كان مقر الماء أو عمره أو منبعه ، أو كان تغيره بميتة سمك أو متولد فيه لادم له أو باصول شجر فيه أو بورقه فانه يكون في جميع هذه الأحوال طاهراً مطهراً عند أهل المذهب ، ولو فحش تغيره بذلك لأن ذلك لا يسلبه اطلاق اسم الماء عليه عند أهل اللغة . وإن كان الذي يشابه طاهراً غير ما ذكر فإن لم يغير أحد أوصافه فكذلك ، وإن غير أوصافه أو بعضها تغيراً فاحشاً بحيث صار لا يطلق عليه اسم الماء الا مقيداً بالاضافة إلى ما غيّر كماء قرظ ونحوه ، فهذا لا يجزي التطهر به اتفاقاً لعدم تناول الأدلة له ، وإن غير بعض أوصافه ولم يسلبه اطلاق اسم الماء فهذا النوع مختلف في صحة التطهر به ، فالذي حصله الأخوان والقاضي زيد للهادي : انه لا يصح التطهر به . حكى ذلك في « النيث » عن التقرير قال : وفي « الاحكام » ما يدل على الجواز - يعني الصحة - قال : ورواه في « العلوم » عن القاسم عليه السلام وهو قول المنصور بالله وأبي حنيفة وأصحابيه . وروي أيضاً عن الامام يحيى بن حمزة واختاره الامام شرف الدين ، والوجه فيه انه لا يضر تغير الماء بالاشياء المذكورة ونحوها ، ولو فحش : أن أهل اللسان والعرف لا يمنعون من اطلاق اسم الماء على المتغير لما لا يمكن صون الماء عنه وإن فحش تغيره ، ولما تقدم من الحجة على ذلك . والله أعلم .

ويتعلق بما ذكره في الاصل فائدتان :

الاولى : في حكم الماء المستعمل : وحقيقته ما غسل به لقربة أو طهر به المحل ، وقد اختلف فيه على أربعة مذاهب :

الأول : أنه طاهر مطهر ، وهو مذهب الامام زيد بن علي حكاه عنه في « المنهاج » و « البحر » وغيرهما ، وبه قال المؤيد بالله أخيراً . قال أبو مضر : وهو الصحيح من مذهبه والناصر والداعي وأبو طالب وهو أحد قول المنصور بالله . قال ابن أبي الفوارس : وهو القياس من قول القاسم ، وقال به أيضاً الامام يحيى والمنصور بالله القاسم بن محمد ، ومن الفقهاء الحسن والنخعي وداود وأبو ثور ، وإحدى الروايتين عن أبي حنيفة ، وينسب للشافعي قديماً والزهرري . وذكر في حواشي « الهداية » انه قال به مائتا عالم منهم أربعة عشر من المرة عليهم السلام .

الثاني : انه طاهر غير مطهر ، وهذا تحصيل أبي طالب المذهب ، وقول المؤيد بالله قديماً ،

وإحدى الروایتین عن أبي حنيفة ، وهو قول محمد ، ورواية لمالك وأحد قولي أبي العباس ، وأخير قولي الشافعي ، وينسب الى الليث والاوزاعي .

الثالث : أنه نجس ، وهو قول لأبي العباس في الفسلة الاولى مما هو مستعمل في الواجب خرجه من قول الهادي عليه السلام : لا بأس بذيبة الجنب والحائض لأن نجاستها لا تمنع من ذلك . وهو قول أبي يوسف ورواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة .

الرابع : أنه كالمنصوب يزيل النجس ولا يرفع حكم الحدث ، وهو قول المنصور بالله في « المذهب » وينسب الى بعض أصحاب الشافعي .

ونقل ابن دقيق العيد في « شرح الامام » مذهباً خامساً انه يتوضأ به ويتم اذا لم يجد سواه كالماء المشكوك فيه وبصلي صلاة واحدة . قال : ذكره ابن القصار عن الابري وكلاهما من المالكية . -

احتج الأولون بوجوه :

احدها : أنه ظاهر لم يلاق نجاسة فبقي على أصله من التطهر استدلالاً بعموم الآيات الواردة بذلك كقوله تعالى : « وازلنا من السماء ماء طهوراً » وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « هو الطهور مائة » ولفظ فعول يفيد المبالغة بالتكرار ومعناه مطهر مرة بعد أخرى .

ثانيها : ما أخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغتسل ورأى لعة من منكبه لم يصبها الماء ، قال بشعره يعصره ثم مسح به تلك اللعة » ومأخذ الحجة أنه قد صار مافي شعره مستعملاً فأجتزأ به .

ثالثها : ما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من حديث سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال : « اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة ، فجاء رسول الله ﷺ ليتوضأ منها أو يفتسل ، فقالت له : يا رسول الله اني كنت جنباً ، فقال رسول الله ﷺ : ان الماء لا ينجب » ومأخذ الحجة ما دل عليه الجواب من رد توه المرأة فساد الماء بالاستعمال لاسيما مع الوضوء منه على ما ورد في بعض الروايات .

وحجة القول الثاني : ما أخرجه مسلم في « صحيحه » من حديث أبي هريرة مرفوعاً

« لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب ، فقالوا : يا أبا هريرة كيف نفعل ؟ قال : يتناولونه تناولوا » ولأحمد وأبي داود : « لا يقول أحدكم في الماء الدائم ، ولا يغتسل فيه من جنبه » . قال ابن دقيق العيد في « شرح العمدة » : دل على أن الإغتسال في الماء يفسده لأن النهي هنا ورد على مجرد النسل فدل على وقوع المفسدة بمجرد ، وهي خروجه عن كونه أهلاً للتطهير ، إما لنجاسته أو لعدم طهوريته ، ومع هذا فلا بد فيه من التخصيص : فإن الماء الكثير أما القلتان فما زاد على مذهب الشافعي ، أو المستنجر على مذهب أبي حنيفة لا يؤثر فيه الاستعمال . اهـ .

ويشهد لذلك ما رواه القاضي زيد في « شرحه » والأمير الحسين في « الشفاء » من حديث ابن عباس مرفوعاً « إنما يفسد الخوض أن تقع فيه وأنت جنب ، فاما إذا أغترفت يديك فلا بأس » قال الضمدي : لم نقف عليه في كتب الحديث . قال القاضي زيد : ولأن من معه ماء لا يكفي لوضوئه ، قال بعضهم : يغسل به الوجه واليدين ولا يتيمم ، وبعضهم يجمع بينهما ، ومنهم من قال : يتيمم ولا يتوضأ ، ولم يقل أحد أنه يغسل بعض أعضائه ثم يجمع ذلك الماء ويغسل باقي الأعضاء ، ولأن الأمة أجمعت على أن الرجلين إذا كان معهما ماء يكفي لطهارة أحدهما دون صاحبه فإنه يتوضأ به أحدهما ويتيمم الآخر ، ولم يقل أحد أنه يستعمله أحدهما ثم يجمع فيستعمله الآخر ثانياً .

وأجاب أهل هذا القول عن حجج الأولين أما الوجه الأول : وهو أن لفظ فعول يفيد التكرار وهو وجه المبالغة فيه غير مسلم لم لا يجوز أن يكون لقوة طهوريته ، وهو الذي لحظ إليه صاحب « الكشف » في تفسير قوله تعالى : « وإزلفنا من الباء ماء طهوراً » نقلاً عن ثعلب أن معنى المبالغة فيه كونه طاهراً في نفسه مطهراً لغيره . وقد صنف الزجاج كتاباً سماه : « الفروق » قال فيه : إن بعض أهل العربية فرق بين صيغ المبالغة فجعل فعولاً كصبور لما فيه معنى القوة ، وفعالاً لما يتكرر كلامة ونسابة ، ومفعالاً لما كان عادة كمعوان . سلمنا أن وجه المبالغة فيه هو التكرار . فمعنى آخر وهو أن الماء يتردد على العضو فبملاقاته لأول جزء منه يطهره ، ثم ينتقل إلى الجزء الثاني من البدن فيطهره فيحصل تكرار التطهير بالجزء المعين من الماء . أشار إلى هذا الوجه في « شرح الامام » سلمنا أن فيه معنى التكرار ، وإن الماء باق على أصل الخلقة ، فقد نقل عن هذا ناقل شرعي أوجب المدول إليه ، وهو الحديث الصحيح السالم عن المطاعن والمعارض ، وهو مخصص لمعومات أدلة التطهير بالماء .

وأما الوجه الثاني : وهو الاحتجاج بحديث ابن عباس ، فقال ابن حجر في « مختصر اتحاف السادة المهرة » : مدار اسناده على أبي علي الرحي - واسمه حسين بن قيس - وهو ضعيف . اه . ورواه البيهقي من طريق أخرى أصح منها وفيها انقطاع ، وعلى تقدير ثبوته فقد أجيب : أن البدن في النسل كالعضو الواحد ومهما كان الماء باقياً عليه لا يصير مستعملاً ذكره في « البحر » وغيره . واعترضه الامام عز الدين في « شرحه » وتبعه صاحب « المنار » بأن فيه دوراً لأنهم استدلوا على أن البدن كالعضو الواحد بذلك صلى الله عليه وآله وسلم للعة بقيت في بدنه بما بقي في شعره . قالوا : فلو أن البدن كالعضو الواحد لم يجوز لأنه مستعمل فكيف يستدل بالاجتزاء بذلك على صحة التطهر بالمستعمل . ودفعه في « النجوم » فقال : لا يخفى عدم ورود ذلك على من يعتبر في المستعمل الانفصال عن العضو ، ويحتاج على عدم إجزائه بتكثير السلف الطهارة بالتيمم لا بما تساقط من الماء . قال : والحاصل - انه ان كان المراد من الاعتراض الزامهم القول بأن ما لم ينفصل عن العضو غير مطهر كالنفصل أيضاً ، فلا يلزم ذلك من يعتبر الانفصال ويستدل بما يقتضي ذلك ، وان كان المراد تسميتهم غير المنفصل أيضاً مستعملاً مع كونه قد رفع حكماً في الجملة فهو اصطلاح لا مشاحة فيه ، وكذا ما تمسكوا به أيضاً ما هو في معناه وهو ما رواه أحمد وأبو داود مختصراً من حديث الربيع بنت معوذ بن عفراء ، وفيه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح رأسه من فضل ماء كان في يده » فيه عبدالله بن محمد بن عقيل وهو مختلف فيه^(١) . قال في « المنتقى » : وعلى تقدير أن ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح رأسه بما بقي من بلل يده فليس يدل على طهورية الماء المستعمل لأن الماء كلما تنقل في محال التطهير من غير مفارقة الى غيرها ، فعمله وتطهيره باق ، ولهذا لا يقطع عمله في هذه الحال تنيره بالتجاسات والطهارات . اه . وهو مأخوذ من الصفة المشروعة في وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم مرة مرة لكل عضو غرفة واحدة اذ لا بد من تفريق الماء وتعميمه لجميع العضو ، وهو الفارق بين كونه باقياً على العضو فيجزئ التطهر به ، ولو رفع حكم المسوس منه وبين كونه منفصلاً عنه فلا يجزيه للدليل القائم عليه ، وبه يندفع ما ذكره صاحب « المنار » بقوله : ويقال للجميع يلزمكم أن لا تحصل

(١) قال البيهقي : هكذا رواه جماعة عن عبد الله بن داود وغيره عن الثوري ، وقال بعضهم : بلل يديه وكأنه أراد اخذ ماء جديداً فصب بعضه ومسح رأسه بلل يديه . اه .

الطهارة لأن الماء أول ما يس العضو يرفع حكم المسوس فيصير مستعملاً فلا يمكن التطهر الا ان ينغمس في ماء مستبحر ، وأجابوا أن ذلك مستثنى ما دام في العضو وهو احتراز بمجرد المذهب . اهـ .

وأما الوجه الثالث : وهو الاستدلال بحديث سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس فان « في » في قوله « في جفنة » بمعنى من وهو استعمال مشهور في لسان أهل الشرع ، كما في حديث عبد الله بن عمر عند البخاري « أن الرجال والنساء في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يتوضؤون جميعاً في الاناء الواحد » . وقد ورد حديث سماك مبنياً في رواية أخرى عند البيهقي ، فقال : أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ وأحمد بن الحسن القاضي قال : نا أبو عباس محمد بن يعقوب ، حدثنا احمد بن حازم بن أبي غرزة ، انا عبيد الله - هو ابن موسى - عن سفيان ، عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : « انتهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى بعض أزواجه وقد فضل من غسلها فضل فأراد أن يتوضأ به ، فقالت : يا رسول الله إني اغتسلت منه من جنابة ، فقال : ان الماء لا ينجس » . فدل ذلك على أن الذي توهمت فسادة هو فضلة الماء الباقية بعد اغتسالها ، ولا شك في جواز التطهر به ، وقد أورد المؤيد بالله في « شرح التجريد » حديث سماك شاهداً على ما ذكره فقال : « يبين أن الفاضل في الاناء يجوز استعماله ما أخبرنا به أبو بكر المقرئ قال : نا الطحاوي ، قال : نا أبو بكره قال : نا أبو أحمد قال : نا سفيان ، عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس : « أن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغتسلت من جنابة في إناء فأبقت في الاناء منه شيئاً فبأه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ به ، فقالت له : يا رسول الله انه بقايا ماء اغتسلت به ، فقال : ان الماء لا ينجسه شيء » . وأما ما ذكره ابن دقيق العيد في شرح حديث أبي هريرة ، ان مالكا لما رأى أن الماء المستعمل طهور غير انه مكروه يحمل هذا النهي على الكراهة ففيه نظر ، لأن ذلك عدول الى التأويل وخروج عن مقتضى الظاهر بلا ملجئ ، لأن أدلة التطهير بالماء عمومات ودلالاتها على الأفراد ظنية ، ولذا جزم المحققون انه لا يعمل بالعام قبل البحث عن المخصص ، وحديث أبي هريرة مخصص لما دل عليه عمومها . وقد جاء في بعض رواياته بلفظ « نهى » أيضاً

عند البيهقي وغيره ، وقد بالغ في « النار » في تضعيف ما ذكره في « البحر » من أدلة القائلين : بأنه غير مطهر ، ولا شك في أن بعضها لا يفيد المطلوب ، ولذا وقع المدول هاهنا في تقرير دليلهم الى غيرها كما عرفته .

وأما المذهب الثالث : وهو ما ذكره أبو العباس من كونه نجساً تخريجاً على مذهب الهادي عليه السلام فقد دفعه القاضي زيد وغيره بأن الهادي إنما أراد بنجاسة الخائض والجنب نجاسة الخارج منها بدليل الاجماع على طهارة بدنها ، أو أن المراد بنجاستها عدم طهارتها حكماً لأجل الخارج . وما روي عن أبي يوسف وأبي حنيفة فهو مردود بما في « الصحيحين » من حديث أبي جحيفة قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمهاجرة فصلى بالبطحاء الظهر والعصر ركعتين ركعتين ، ونصب بين يديه عزة وتوضأ فجعل الناس يتمسحون بوضوئه » . وفي « الصحيحين » أيضاً من حديث جابر بن عبد الله ، قال : جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعودي وأنا مريض لا أعقل فتوضأ وصب وضوءه عليّ » . وفي « سنن البيهقي » بإسناده الى الشافعي : فإن قال قائل : فمن أين لم يكن نجساً ؟ قيل : من قبل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ولا نشك أن من الوضوء ما يصب ثيابه ولم نعلمه غسل ثيابه منه ولا أبدلها ولا علمته فعل ذلك أحد من المسلمين ، وكان معقولا إذا لم تمس الماء نجاسة أنه لا ينجس . اهـ . يعني إذا لم تمس نجاسة فالمعقل يقضي بعدم نجاسته .

وأما المذهب الرابع : في أنه كالغصوب يزيل النجس ولا يرفع حكم الحدث . فدليله أن الماء قوتين : قوة رفع الحدث وقوة ازالة النجس زالت احدهما باستعماله وبقيت الاخرى . وجوابه : أن تسليمكم لعدم رفعه للحدث يلزمكم انه لا يقوى على رفع النجس لضعفه . قال الامام عز الدين : والفرق تحكم محض لا دليل عليه ويقضي بأنه طاهر غير مطهر .

الفائدة الثانية : ذكرها القاضي في « شرحه » ومحصلها : أن الماء الذي ظهرت له رائحة مستحبة ولم تكن ثائرة عن نجس انه يجوز التطهر به لدخوله في الماء المطلق ، فان ظهر أنه تغير ريحه من قدر نجس لم يجز ذلك كما قاله الامام القاسم بن ابراهيم فيما رواه عنه محمد بن منصور في « الأملالي » ولفظه : وأما الماء المرواح فما استقدر منه وتبين في ريحه القدر لم نحب أن يتوضأ ولا يتطهر به ولا إذا تغير لونه أو طعمه أو ريحه . اهـ .

حدثني أبو خالد قال : سألت زيد بن علي عليهما السلام عما
ينقض الوضوء ، فقال : الغائط ، والبول ، والريح ، والرعاف ،
والقيء ، والمدة ، والصدید ، والنوم مضطجعا .^(١)

الغائط : في أصل الوضع المكان المظلمن أي المنخفض من الأرض ، ثم تقل عن
حقيقته إلى الخارج من الدبر لما كان تقضى فيه الحاجة من مجاز المجاورة ، وغلب عليه حتى
صار لا يتبادر منه إلى الفهم في العرف العام إلا ذلك فيكون حقيقة عرفية فيه .

والرعاف : إما أن يراد به المصدر وهو خروج الدم من الأنف ، وإما أن يراد به الدم
نفسه . وأصله سبق والتقدم فإن الرعاف سبق علم^(١) الراعف وتقدمه ، ومنه فرس راعف :
أي سابق .

والقيء : مصدر قاء انزجل ما أكله من باب باع ثم اطلق على الطعام المقدوف .

والمدة - بالكسر - : القيح وهي النشئة اللبيلة ، وأما الرقيقة فهي الصدید . والصدید الدم
المختلط بالقيح . وقال أبو زيد : هو القيح الذي كأنه الماء في رفته والدم في شكله ، وزاد
بعضهم فقال : فإذا خثر فهو مدة .

وهذه ثمانية من نواقض الوضوء بعضها معلوم من الدين ضرورة كالبول والغائط والريح
فلا يحتاج إلى إقامة الدليل عليه . والمتبرع بإرادته يحتاج بحديث أبي هريرة في « الصحيحين » قال
ﷺ « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » ،
فقال رجل - من أهل حضرموت - : ما الحدث يا أبا هريرة ؟ قال : فساء أو ضراط
وبحديث صفوان بن عسأل عند أحمد والنسائي والترمذي وصححه ، قال : « كان رسول الله

(١) المراد هنا بالعلم شق الشفة العليا إن كان يريد به الرعاف الذي هو الدم، وهذا الذي هنا أي في
الشرح هو لفظ « المصباح » فتأمل . هـ .

وفي « أساس البلاغة » أن الرعاف سبق أربعة الرعاف .

صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم . ومحدث عباد بن عجم عن عمه قال : « شكى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الرجل يجد الشيء في الصلاة حتى يخيّل إليه حتى يفتل ، قال : لا يفتل حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً » أخرجه البخاري والبيهقي .

وأما الخارج من السبيلين من غير ما ذكر كالمني والمذي والودي ودم الاستحاضة والحصة والدودة والريح من القبل ففي كل منها خلاف ، فيجموع الشافعية ذهبوا إلى أن المني غير ناقض سواء خرج لشهوة أو لا وإن أوجب الفسل مع الشهوة ، وصوروا ذلك فيمن نظر للشهوة قامى واستدلوا بأنه لما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه وهو الفسل فلا يوجب أدناها بعمومه ، ولعله مبني على القول بأن الطهارة الصغرى غير داخلة تحت الكبرى ، ولكنه يشكّل على هذه القاعدة الخارج لغير شهوة لعدم وجوب الفسل فيه . وذهب أكثر الإمامية إلى أن المني والودي لا يتقضان إذ ليسا من فضلة الطعام . وذهب القاسم عليه السلام إلى أن الخارج النادر كالحصة والدودة والريح من القبل غير ناقض ، وروى مثله عن ربيعة لأن الندرة كالدعم ، وكذا عن مالك وجعل من النادر دم الاستحاضة .

ويجاب عن ذلك بأمور :

أحدها : أن المني خارج من مخرج البول ولا بد أن تصحبه أجزاء يسيرة من البول فكان له حكمه . أشار إلى ذلك المؤيد بالله في « شرح التجريد » .

ثانيها : أنه ورد النص على النقض بالمذي والودي ودم الاستحاضة فيقاس عليها ما عداها بجماع الخروج من أحد السبيلين . أما النص على نقض المذي والودي فلما سيأتي في حديث « المجموع » بقوله : في كل منها « فذلك منه الطهور ولا غسل منه » ، ولما أخرجه السنة واللفظ لأبي داود من حديث علي عليه السلام قال : « كنت رجلاً مذّاءً إلى قوله : فإذا رأيت المذي فاغسل ذكرك ، وتوضأ وضوءك للصلاة » . وفي روايات أخر نحوه وليس فيها ذكر الودي ، وسيأتي ذكر الحديث على أنه لا يستقيم القول بأنه غير ناقض لأنه انما يخرج عقيب البول كما صرح به حديث المجموع الآتي ، ونقل أهل اللغة كما سننبه عليه - إن شاء الله تعالى - .

وأما دم الاستحاضة ففيه حديث عائشة عند الشيخين وأصحاب السنن « أن أم حبيبة بنت جحش استحيضت فاستفتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن هذه ليست بالحيضة ولكن هذا عرق ، فاعتسلي وصلي » وهو في رواية أبي داود في قصة فاطمة بنت أبي حبيش بلفظ : « وتوضأي لكل صلاة » .

ثالثها : إن جميع ما خرج من السبيلين يشمله عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « الوضوء مما يخرج » وهو عند الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس : « الوضوء مما يخرج وليس مما يدخل » . وفي إسناده ضعف ذكره في « التلخيص » وقال البيهقي : لا يثبت يعني أن الأصح وقفه على ابن عباس . وقال البيهقي في « سننه » أيضاً : وروينا عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في الذي يتوضأ فيخرج الدود من دبره ، قال : « عليه الوضوء » وكذا قال الحسن وجماسته . ١ هـ .

رابعها : ما ذكره في « مجمع الزوائد » عن سلمان قال : « سأل من أنفي دم ، فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أحدث لما حدث وضوءاً » رواه الطبراني في « الكبير » و« الأوسط » وفيه عمرو بن خالد القرشي الواسطي وهو كذاب . ١ هـ . ومبنى الاحتجاج به على أمرين : أحدهما : تصحيح رواية عمرو بن خالد كما تقدم الكلام عليه من عدالته وثقته .

ثانيها : أن جواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقتضي العموم ، والقاعدة الأصولية أن الجواب إذا كان مستقلاً عن السؤال عاماً في لفظه لا يتقيد بسببه لعدم ما يناقض عموميه من قرينة السياق ونحوها ، وحينئذ فيعم الجواب كل حدث خارج من السبيلين وغيره ، وسواء كان غالباً أو نادراً إلا ما خصه دليل . وأما التخصيص بالتأخر بناء على أن لفظ الخارج في حديث ابن عباس والحديث في حديث سلمان ينصرف إلى ما يعتاد فهو راجع إلى التخصيص بالعادة ، وفيها خلاف بين أهل الأصول ، والأصح أنه لا يخص بها إذ الحجة في لفظه صلى الله عليه وآله وسلم وألفاظه غير مبنية على عادة الناس في معاملاتهم وأحوالهم . والله أعلم . وأما الحصة ، فقال الإمام يحيى : وقع في خروج الحصة تردد بين الهادي والقاسم . وظاهر كلام الهادي أنه ناقض للطهارة على جهة العموم لأن الغالب مصاحبة الحصة بالبله ، وظاهر كلام القاسم أنه غير ناقض إلا إذا كان فيه بله . قال الإمام يحيى : والحق أن الحصة غير ناقضة إلا مع حصول البله لا بمجرد ما .

قوله : « والراف والقي » والخلاف في كل منها . أما الراف وكل دم سال من
الحسد الى ما يمكن تطهيره فذهب أحمد بن عيسى والناصر والصادق وهو قول الشافعي وريعة
وابن السيب وينسب الى ابن عباس وابن عمر وعائشة وجابر بن زيد وغيرهم وهو رواية عن زيد
ابن علي- الى انه ليس بناقص لما روى أنس بن مالك : « انه صلى الله عليه وآله وسلم احتجج
فصلي ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجه » أخرجه البيهقي وغيره ، ولحديث جابر الذي علقه
البخاري ووصله ابن خزيمة وأبو داود وغيرهما من طريق عقيل بن جابر عن أبيه : « أن
رجلين من الصحابة حرصا في ليلة غزوة ذات الرقاع ، فقام أحدهما يصلي ، فجاء رجل من
الكفار فرماه بهم فوضعه فيه ، فزعه ، ثم رماه بأخر فزعه ثم رماه بثالث فركم وسجد ، ثم أنه صاحبه ،
فلما رأى ما به من الدماء قال: الا أنهيتي ، قال : كنت في سورة فاحببت أن لا أقطعها » ومذهب
القاسمية وأبي حنيفة وصاحبيه وأحمد واسحاق الى انه ناقض ، وهو ظاهر مذهب الامام زيد
ابن علي بدليل ما ذكره هنا ، وما نقل عنه انه سئل عن الراف الذي لا يرقأ قال : يتوضأ
لكل صلاة . وما أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » ولفظه : أخبرنا أبو العباس الحسيني
أخبرنا عبد الله بن محمد السعدي ، قال : نا عبد الله بن محمد بن خالد القاضي ، قال : نا سليمان
ابن المهدي ، قال : نا كادح بن جعفر ، قال : نا أبو حنيفة عن زيد بن علي عن آبائه عن علي
عليهم السلام قال: « قلت : يا رسول الله ألوضوء كتبه الله علينا من الحدث فقط ؟ » فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : لا بل من سبع : من حدث وبول ودم سائل وفي ذارع ودسعة تملأ
القم ونوم مضطجع وقهقهة في الصلاة » . وقد دل على مثل ما ذكره في الأصل ما عدا المسدة
والصديد وزيادة القهقهة .

قال الشارح الحافظ أحمد بن يوسف: انه لم يعرف من رجاله إلا كادح بن جعفر ومما
فوقه ، وفيه مقال ، ولعل حديثه حسن . فقد ذكر الذهبي في « الميزان » عن أبي حاتم انه
صديق ، وقال أحمد بن حنبل : رجل صالح خير فاضل ، وضعفه الأزدي .

وأجيب عن تضعيفه : بأنه غير معتمد في التضعيف والتوثيق . قال الذهبي : له كتاب في
الرجال عليه فيه مؤاخذات ، وقد ضعف هو في نفسه وضعف كتابه لما أطلق فيه لسانه في
جماعة ثم أرفع منه قدراً وأعظم خطراً ، ولم يقبل قوله فيهم عند أهل الحديث من المتأخرين .

وقد أخرج الحديث السيوطي في « جامعه الكبير » في حروف الياء المعجمة باثنتين من

تحت بلفظ : « يعاد الوضوء من سبع : إقطار البول والدم السائل والقيء ومن دسمة يملأ بها الفم ونوم مضطجع وقهقهة الرجل في الصلاة ومن خروج الدم » أخرجه البيهقي عن أبي هريرة (١) وضعفه . ١ هـ . وهو في « أمالي أحمد بن عيسى » في باب فضل الأذان ولفظه : حدثنا محمد بن الغزال الحمداني - وفي رواية محمد بن العلاء - قال : نا اسماعيل بن يزيد الرازي عن زكريا بن سلام عن عبيد بن حسان وحزمة بن سنان يرفعان الحديث الى رسول الله ﷺ قالوا : قال رسول الله ﷺ : « يعاد الوضوء من سبع : من دم سائل ، أو من قيء ذارع ، أو دسمة تملأ الفم ، أو نوم مضطجع ، أو قهقهة في الصلاة ، أو تقطار بول ، أو من حدث » قال الشارح : أعلم من رجاله الا أبا كريب محمد بن العلاء شيخ محمد بن منصور في كثير من الحديث ، وشيخ الجماعة وهو مع سلامة رجاله ، إن عرفوا مع حديث أبي هريرة المذكور في « جامع السيوطي » وإن كان ضعيفاً الى حديث التجريد مع ما ينضم الى ذلك من أحاديث وردت في افراد من هذه السبع تنفيذه قوة . والله أعلم .

ومن الافراد ما رواه اسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من أصابه فيء أو رعاف أو قلنس (٢) أو مذني فليصرف ، فليتوضأ ثم لين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم » أخرجه ابن ماجه والدارقطني قال : والحفاظ من أصحاب ابن جريج يروونه عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل . وكذا البيهقي أثبت إرساله ، ونقل عن أحمد أنه قال : اسماعيل بن عياش ما روى عن الشاميين صحيح وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح . ودفعه صاحب « المنار » بأن اسماعيل بن عياش ثقة . وقولهم يضعف في الحجازيين اعتبارات للمحدثين سهلة يحتاج اليها مع الترجيح ، وشواهد هذا كثيرة وليس له معارض يقرب منه ، فحدث أنس : « إحتجم رسول الله ﷺ وصلى ولم يزد على غسل محاجه » قال ابن حجر : ضعيف ، وذكره النووي في فصل الضعيف . وقال الدارقطني عقيه في « السنن » : صالح بن مقاتل ضعيف ، وروى

(١) وكذا عزاه اليه في « الجامع الكبير » بطريق الرمز . وقد بحث عنه في نسخة صحيحة من « سنن البيهقي الكبرى » فلم أجده فنصر فيه إن شاء الله تعالى ولمه أخرجه في غيرها والله أعلم . ١ هـ . من خط شيخنا العلامة أحمد بن محمد السياغي رحمه الله .

(٢) القلنس بفتح الحاء اسم القلنوس « المصباح » .

ابن العربي أن الدار قطني صححه مع أنها قضية فعل محتملة وما أبعد ذلك مع مجيء الإثر بالفعل بعد الحجامة كما يأتي ، وهو صلى الله عليه وآله وسلم أحق بكل فضيلة ، وأما فعل الصحابة فليس بحجة ، ومنه الذي كان يحرس فرمي وكثر خروج الدم منه وهو في صلاته فإنه لا دليل على أنه عليه السلام قرره فيكون العمل على أن الدم ناقض أقرب للتقوى . اهـ .

قال في « المنهاج » : ولا ينقضه إذا كان غير سائل لظاهر الخبر - يعني الذي رواه المؤيد بالله في « شرح التجريد » - قال : ولما روينا عنه عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال : « خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تطهر فامسأ إبهامه أنفه فإذا دم فاعادها مرة أخرى ، فلم ير شيئاً ، فاهوى الى الأرض فمسحه ولم يحدث وضوءاً ومضى الى الصلاة » وسيأتي الحديث في « المجموع » بهذا اللفظ وذكر من أخرجه - إن شاء الله تعالى - .

وأما القمي : فذهب أكثر المعتزلة وأبو حنيفة وأصحابه الى انه ينقض الوضوء للحديث السابق المروي من طريق اسماعيل بن عياش ، وللحديث السابق الذي رواه المؤيد بالله ، ولا فرق بين قليله وكثيره عند الامام عليه السلام كما سيأتي عنه التصريح بذلك ، ودليله القياس على نجاسة الغائط قليله وكثيره مجامع كون كل منها طعاماً يتغير في المعدة . وعموم ما روى عنه عن أمير المؤمنين عليه السلام : « القلس يفسد الوضوء » وسيأتي ، وهو جنس يشمل القليل والكثير ، وعند غيره من علماء المعتزلة أنه يشترط أن يكون من المعدة وأن يكون ملء الفم دفعة ، أما كونه من المعدة ، فلأن التيء لنة : يطلق على ما خرج منها ، وأما اشتراط أن يكون ملء الفم فلوؤد التقييد بذلك في قوله عليه السلام : « أو دسعة تملأ الفم » وقوله عليه السلام : « وفي ذارع » . وذهب الناصر والباقر والصادق والشافعي ومالك ويروى عن أحمد بن عيسى والحسن ابن يحيى وبه قالت الامامية . وحكاها في « الشامل » عن ابن عباس وابن عمر وابن أبي أوفى وأبي هريرة وعائشة وجابر بن عبد الله وابن المسيب والقاسم بن محمد وعطاء وطاووس وسالم ابن عبد الله وربيعة وداود وأبي ثور أن ذلك غير ناقض مطلقاً . واحتجوا بحديث ثوبان قال : « قلت : يا رسول الله هل يجب الوضوء من القيء ؟ قال عليه السلام : لو كان واجباً لوجدته في كتاب الله » وأجيب : بأن دلالة على عدم النقض بمفهومه ودلالة أحاديث النقض بمنطوقها فكانت أولى بالعمل بها ، وأيضاً فصحته مشكوكة لعدم الوقوف على سنده فلا يعارض المظنون صحته من أحاديث النقض . وقال في « شرح منظومة الهدى » نقلاً عن بعض حواثي نسخ « البحر » عن علي بن الإمام شرف الدين رحمه الله انه أخرجه الدار قطني الا أن النكارة

على هذا الحديث ظاهرة لما كل ناقض للوضوء في كتاب الله عز وجل ، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « أي أوتيت الكتاب ومثله معه » الحديث . اهـ .

قوله : « والده والصديده والوجه فيها أن حكمها حكم الدم في النقض والتنجيس لاستحالتها عنه الى تن وفساد وليست كالاستحالة التي يظهر بها النجس اذ لا يكون كذلك الا اذا استحالت الى غير ما يستحب ، وقد قيل : ان نجاسة القيح يجمع عليها . وذكر في « الجامع الكافي » خلاف أحمد بن عيسى والحسن بن يحيى في انه ليس بناقض وان النقض مقصور على ما خرج من الطرفين . وعلل في « المنهاج » ما في الأصل بان القيح والصديد نجاستان خارجتان بأنفسهما الى موضع تلحقه الطهارة فاشبه المستحاضة أو البول . وقال المؤيد بالله في « شرح التحرير » : اذا ثبت انتقاض الوضوء بالدم ثبت انتقاضه بالقيح ، ولأن أحدهما يفصل بينها في ايجاب نقض الطهارة فاذا ثبت ذلك ثبت في القيح .

قوله : « والنوم مضطجعا » : تقيده عليه السلام بالاضطجاع ذهب الى مثله أبو حنيفة وداود ، وهو قول غريب للشافعي ، قالوا : إذا نام على هيئة من هيئات المصلين كالركع والساجد والقائم والقاعد لا ينقض وضوؤه سواء كان في الصلاة أو لم يكن ، ويدل له ما في « مجمع الزوائد » ولفظه عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ليس على من نام مساجداً وضوء حتى يضطجع فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله » رواه أحمد وأبو يعلى ورجاله موثقون . وعن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من نام وهو جالس فلا وضوء عليه فاذا وضع جنبه فعليه الوضوء » رواه الطبراني في « الأوسط » . وفيه الحسن ابن أبي جعفر الجفري (١) ضعفه البخاري وغيره ، وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة ولا يتعمد الكذب . اهـ .

وقد أخرج البيهقي مثله عن ابن عباس موقوفاً ، فقال : أخبرنا أبو حازم الحافظ ، أنا أبو أحمد الحافظ ، أنا أبو القاسم البغوي ، نا أبو بكر بن أبي شيبة ، نا وكيع عن مغيرة بن زياد عن عطاء عن ابن عباس لم يرفعه قال : « من نام وهو جالس فلا وضوء عليه فان اضطجع فعليه الوضوء » وروينا في ذلك عن زيد بن ثابت وأبي هريرة وأبي أمامة وفي « التلخيص » .

(١) يضم الجيم وسكون الفاء . اهـ . « تقريب » .

وروى البيهقي من طريق يزيد بن قُسيَّط أنه سمع أبا هريرة يقول : « ليس على المحتبي النائم ولا على القائم النائم ولا على الساجد النائم وضوء حتى يضطجع، فإذا اضطجع توضأ » إسناده جيد وهو موقوف . وأخرج في « الأمالي » عن زيد بن علي في الرجل ينام في صلاة أو غيرها أعليه وضوء ؟ قال : لا ، إلا أن يجد رائحة منتنة أو يسمع صوتاً أو ينام حتى تذهب به الأحلام، أو يدعى فلا يحجب فعلية الوضوء . وحدثنا محمد ، نا علي بن أحمد بن عيسى عن أبيه ، قال : سأله عن النوم جالساً أو راکعاً أو نام قلبه ؟ قال : لا أرى عليه شيئاً وهو الذي عليه الاجماع، وقليل النوم وكثيره في تلك الحال سواء . اهـ .

ويؤخذ من مذهب الامام أن النوم ليس ناقضاً بنفسه بل لكونه مظنة لما يخرج معه ويقترب به من أنواع الحدث ، فإذا كان على حالة التحفظ من كونه في الصلاة التي يقع فيها الاحتراز والتيقظ أو كان على هيئة المصلي فالأصل عدم الانتقاض ، فلا ينتقل عنه إلا بناقل من علم أو ظن ، ويدل له أيضاً ما أخرجه أبو داود وغيره من حديث علي عليه السلام : « العينان وكاء السه فمن نام فليتوضأ » حسنه النووي وابن الصلاح وصححه السيوطي وهو في شرح التجريد : زيادة : « فإذا نامت العين استطلق الوكاء » قال الشافعي : معناه أن النوم مظنة لخروج شيء من غير شعور به .

والسَّه - بالسین المهملة والهاء - هي الدبر ، والوكاء - بالكسر والمد - ما تربط به الخريطة ونحوها . وسأني في آخر كتاب الجنائز تصريحه عليه السلام بعدم النقض اذا كان في الصلاة أيضاً، ولفظه : سألت زيد بن علي عن النوم في الصلاة ، فقال : لا ينقض الوضوء .

ويقرب مما ذهب اليه الامام ما نقل عن الشافعي في المشهور عنه أنه إذا كان مفصياً بمقعدته الى الأرض لا ينقض وضوءه لكونه متحفظاً عن المظنة . ولما رواه البيهقي في « سننه » من حديث أنس قال : « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينتظرون العشاء الآخرة حتى تخفق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضؤون » قال أبو داود : زاد فيه شعبة عن قتادة قال : « على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وأخرجه مسلم في « الصحيح » بدون الزيادة . وأخرج أيضاً من حديث أنس قال : « أقيمت صلاة العشاء ، فقام رجل فقال : يا رسول الله إني لي حاجة » ، فقام يُناجيه حتى نَس القوم - أو بعض القوم - ثم صلى بهم ولم يذكر وضوءاً » أخرجه مسلم في « الصحيح » من حديث حماد بن سلمة دون قوله : « ولم

يذكر وضوءاً» وأخرج بإسناده الى عبد الله بن عمر « اسه كان ينام وهو جالس ثم يصلي ولا يتوضأ » .

قال في « النار » : الأحاديث واضحة في أن النوم مظنة النقص ومتعرضة أيضاً لبيان اختلاف المظنة قرأاً وبعداً . فالقريبة حالة المضطجع فتعتبر بنفسها، ولذا جاء الحصر عليها في بعض الروايات « انا الوضوء على من نام مضطجعا » .

الثانية : غير المصلي اذا لم يمكن مقعدته من الأرض مع تفاوت أحواله وهي كالتي قبلها .

الثالثة : القاعد الممكن مقعدته من الأرض فينقض نومه ما لم يظن عدم المثنة .

الرابعة : المصلي الممكن مقعدته من الأرض فانه أبعد عن المثنة اذ القبيل على الصلاة مقبل على حفظها عن العوارض ، فهو أشد تيقظاً من الخارج عنها ، وليس حال القائم بدونها فيأمرى ثم الراكع ثم الساجد فلا ينقض نومه الا مع ظن المثنة ، وهذا التفصيل تنزل عليه الأحاديث مع المناسبة العقلية .

والحاصل أنه لا بد في المصلي من ظن المثنة ، وفي الممكن مقعدته غير مصل عدم ظنها وان تفاوتت أحوالها كما ذكرنا ، واننا ذكرنا التفاسير لأن الظن بحسب الواقع يترتب عليه فليتأمل . اهـ .

وحاصله : أن غير المصلي اما أن يكون مضطجعا فينقض نومه بالتردد، أو غير مضطجع فينقض في جميع حالاته لكونه غير محل للحفاظ ولا يستادفها وقوعه، ولو ظن عدم النقص الا في حالة القاعد الممكن مقعدته من الارض فينقض ما لم يظن عدم النقص . وأن المصلي في جميع حالاته لا ينقض نومه إذ الأصل في الصلاة هو التحفظ عما ينافيها ما لم يظن حصول ناقض ، وهو مبني على وجوب العمل بالظن في العبادات ، ولا يشترط حصول اليقين في الانتقال لضعف دلائل الاستصحاب عنده كما قرره في كتابه وهو قوي ويفارق مذهب الامام عليه السلام في أن ما عدا المضطجع غير المصلي في حالاته يكون نومه ناقضاً مطلقاً الا في الممكن مقعدته فينقض ما لم يظن عدم النقص .

والامام لم يفرق فيما عدا المضطجع وان لم يمكن مقعدته ، ولا فرق بين أن يكون في صلاة أو غيرها في كونه غير ناقض لكون المضطجع مختصاً بعله لا يشاركه فيها ما عداها كما

ورد منبهاً عليه فيما رواه أبو داود والترمذي والدارقطني : « من نام مضطجعاً استرخت مفاصله » ذكره في « التلخيص » ومثله ما سبق عن « جمع الزوائد » من حديث ابن عباس .

ويؤيد ما ذهب اليه من عدم الفرق بين المصلي وغيره الأثر الموقوف على أبي هريرة وفيه : « ليس على المحتجب النائم ... الخ » اذ الاحتباء لا يكون في الصلاة ، ولا بد من تقييد كلام الامام بما رواه عنه صاحب « الأمالي » من الأربع الصور . وهي : أن يجهد رائحة منتنة ، أو يسمع صوتاً ؛ أو ينام حتى تذهب به الاحلام ؛ أو يدعى فلا يجيب ؛ أما الاوليان فوجود ما يتيقن معه النقض وأما الاخرين فلمشاركة المضطجع في حالته اذ لا يتصف بها الا المتوغل في النوم فهو من القياس بعدم الفارق . ولا يقال انه يؤخذ من كلامه أن المتعب عنده في النقض زوال العقل ، كما ذهب اليه غيره من علماء العترة وغيرهم لأننا نقول ذهب الاحلام بالنائم أو كونه يدعى فلا يجيب أمران زائدان على زوال العقل فان زواله يكون بمجرد الخفقة والخفتين .

قلت : فليس زوال العقل بمجرد ناقضاً عنده ، وهو الذي دلت عليه الأحاديث السابقة كقوله : « حتى اني لأسمع لأحدم غطيلاً » .

وأما ما قيل : ان الاحتجاج بعمل الصحابة ان سلم أنهم ناموا نوماً مزبلاً للعقل فليس بحجة ، لانه لم يبلغ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا قرأهم عليه ، فقد أجاب عنه الامام عز الدين في « شرح البحر » : بسأله من البعيد ان لا يطلع صلى الله عليه وآله وسلم عليه . وذهبت الهادوية الى أن النوم ناقض بنفسه ، وحده زوال العقل ويعفى منه الخفتان وان تواترا ، أو خفقتا بين كل منهما ابتداء كامل . والخفقة ميلان الرأس من النعاس . وحدها أن لا يستقر رأسه من الميل حتى يستقيظ . اما كونه ناقضاً بنفسه فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من نام فليتوضأ » فظاهره أن النوم سبب للوضوء وموجب له . وقد يقال هو طرف من حديث علي عليه السلام : « العينان وكاء السوء فمن نام فليتوضأ » وقد تقدم مقاله الشافعي في معنى الحديث : أن النوم مظنة لخروج شيء من غير شعور به ، فهو حجة لمذهب زيد بن علي ومن معه ، وأيضاً فالاحاديث السابقة ظاهرة في انه مظنة للنقض وحملها على النعاس الذي لا يزول معه العقل خلاف الظاهر . وأما كونه يعفى عن الخفتين فلمعنى زوال العقل بها . ولذا قال في « الزهور » : انه لا يستثنى في الحقيقة من النوم المزبيل للعقل شيء . ذكره في « الغيث » . وعلى هذا فالزوال بها

نقض . قال في « الغيث » : والصحيح انه يزول لأن ميلان الرأس لا يصدر مع كمال العقل وقد
يميل به على وجه يستبشع وانما عني عن الخفقتين لما روى ابن عباس : « وجب الوضوء على كل
نائم الا من خفق خفقة أو خفقتين » . اهـ . وقد يقال : هو موقوف على ابن عباس ، قال
البيهقي : وروي ذلك مرفوعا ولا يثبت رفعه ، ومثل ذلك لا يكون حجة فقد يكون اجتهدا
منه إذ المسألة من مسارح الاجتهاد .

وذهب جماعة الى أن النوم ينقض بكل حال منهم : الحسن البصري وأبو عبيد القاسم بن
سلام واسحاق بن راهويه ، وهو قول غريب للشافعي . قال ابن المنذر : وبه أقول . وروي معناه
عن ابن عباس وأنس وأبي هريرة لعموم حديث صفوان بن عسأل الذي صححه ابن خزيمة
وغیره وفيه : « الا من غاظ أو بول أو نوم » فسوئى بينها في الحكم ، وقد يقال :
مطلق مقيّد بنوم المضطجع وما في حكمه المدلول عليها بما تقدم . وذهب مالك والزهري
وربيعة والاوزاعي وأحمد في احدي الروايتين عنه أن كثير النوم ينقض بكل حال ، وقليله
لا ينقض بحال لانه ليس ناقضا بنفسه وانما هو مظنة الحدث . وحجتهم ما تقدم من حديث أنس
فانه يحول على القليل .

قال الامام عز الدين : مذهب مالك كذهب الشافعي لا يفرق ان الا في ذكره للسير
وقصده به لا يعرف لانه يقال هل تريد بالسير ما بقي معه العقل فهو موضع اتفاق أو مع
زوال العقل فقد قررنا كونه ناقضا . وذهب بعضهم الى انه ناقض الا نوم الراكع والساجد
لحديث : « اذا نام العبد في سجوده باهى الله به الملائكة يقول : عبدي روحه عندي وجسده
ساجد بين يدي » رواه البيهقي . والركوع مقيس على السجود ، وهو ضعيف من جميع طرقه ،
وللشافعي قول ضعيف انه لا ينقض النوم في الصلاة بكل حال وينقض خارج الصلاة ، ولعل
وجه الحديث : وقيس باقي أفعال الصلاة على السجود .

فتحصل من مجموع ما ذكر سبعة مذاهب ، وأما ما رواه في « جمع الزوائد » ولفظه عن
أنس : « ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يضعون جنوبهم فمنهم من يتوضأ ومنهم من
لا يتوضأ » رواه البزار ورجالهم رجال الصحيح . ورواه أبو يعلى عن أنس وعن أناس من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يضعون جنوبهم فمنهم من يتوضأ ، ومنهم من لا يتوضأ
ورجالهم رجال الصحيح ، فقد نقل ابن حجر في « التلخيص » عن ابن دقيق العيد انه يحمل

هذا على النوم الخفيف لكن يمارضه رواية الترمذي التي فيها ذكر الغطيط . قال بعض شراح أحاديث « بلوغ الرام » : الحل على النوم الخفيف جيد ويؤيده ما في « التلخيص » من انكار أحمد رواية « مضطجعون » ، وإن هشاماً رواها بلفظ : « كانوا ينعسون » وأما الممارسة بذكر الغطيط فهي معارضة غير صحيحة لأن قوله : « حتى أني أسمع لأحدهم غطيطا » ظاهر في نسبة الغطيط الى أحدهم ، ولا حجة في ذلك على أنه يحمل أن ذلك الاحد تَوْضاً وأن قوله : « ثم يقومون فيصلون ولا يتوضؤون » المراد به غير ذلك الأحدهم . ولو فرض وجود التصريح بأن ذلك الذي وقع منه الغطيط صلى فيهم فلا يكون حجة حتى يقرره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ولم ينقل ذلك إلينا . على أني تتبعت كتاب الطهارة في نسخة صحيحة من « جامع الترمذي » فلم أجد فيه لفظ الغطيط عن أنس ، وإنما الذي رأيته فيه عن أنس قال : « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينامون ثم يقومون ولا يتوضؤون » قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . اهـ .

قلت : ذكر الغطيط ثابت فيما أخرجه البيهقي عن أنس ولفظه : أخبرنا أبو حازم الحافظ ، أنا أبو أحمد الحافظ (أنا أبو أحمد الحافظ) أنا أبو القاسم البغوي ، حدثنا بن حميد - يعني محمداً - نا ابن المبارك ، نا معمر عن قتادة عن أنس قال : « لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوقظون للصلاة حتى أني لأسمع لأحدهم غطيطا ، ثم يقومون فيصلون ، ولا يتوضؤون » .

قال ابن المبارك : هذا عندنا وهم جلوس ، وعلى هذا حمل عبد الرحمن بن مهدي والشافعي وحديثهما في ذلك مخرجان في الخلافات . اهـ . وهو محل حسن إذ لم يذكر فيه وضع الجنب ، ويحمل ما ذكر في حديث « يضعون جنوبهم » على النوم الخفيف بلا معارض والله أعلم .

فإن قيل : قد روى البيهقي وغيره من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نام حتى سمع له غطيط ، فقام فصلى ، ولم يتوضأ » وروي أيضاً من حديث ابن عباس في ميته عند خالته ميمونة وفيه « ثم اضطجع فنام حتى نفخ ، ثم جاءه المنادي فأكذنه بالصلاة » وقال سفيان مرة أخرى : « ثم قام الى الصلاة فصلى بنا ولم يتوضأ » .

فالجواب أن ذلك من خصائصه الشريفة بدليل ما أخرجه البيهقي عن عائشة في حديث ذكره في صلاة الليل ، قالت : « فقلت : يا رسول الله أتمام قبل أن توتر ؟ فقال : يا عائشة إن

عيني ينمان ، ولا ينام قلبي » رواه البخاري في « الصحيح » عن القعني ، ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك . قال البيهقي : وروينا عن جابر بن عبد الله وأبي هريرة وأنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مادل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم : « كانت تنام عيناه ولا ينام قلبه » . قال أنس بن مالك : وكذلك الأنبياء صلوات الله عليهم تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم . وحكى البيهقي أيضا عن عمرو ^(١) سمعت عبيد بن عمير يقول : رؤيا الأنبياء وحى . وقرأ : « اني أرى في المنام اني أذبحك » رواه البخاري في « الصحيح » عن علي بن المديني . ورواه مسلم عن محمد بن حاتم وابن أبي عمر عن سفیان بن عيينة الا انها قالوا : قال سفیان : وهذا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة لانه بلغنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تنام عيناه ولا ينام قلبه . ا هـ .

وقال زيد بن علي عليهما السلام : ولا بأس بالوضوء من ماء الحمام

قال في « المنهاج » : والوجه في ذلك انه ماء طاهر لم يشبه نجس فينجسه ، ولا طاهر فيغيره ، فجاز الوضوء به كماء البرك . ا هـ . وقال القاضي في « شرحه » وانما قال عليه السلام : ولا بأس بالوضوء من ماء الحمام ، لان بعضهم قد قال : إذا أوقد الحمام بالمذرة ونحوها كره الوضوء بمائه . وكذا قال محمد بن منصور فيما رواه عنه في « الجامع الكافي » : اذا كان الحمام لا يوقد بمذرة ويدخل بمآزر فلا بأس بدخوله مستور العورة ، وان كان يوقد بمذرة ويدخل بلا مآزر فاني أتوقاه ولا أدخله بلا تحريم من أجل ايقاده بالمذرة والدخول بلا مآزر ، واذا أوقد تحت الماء بمذرة أو عظم أو عذرة أو نحو ذلك لم ينجسه شيء من ذلك ، وغيره أفضل إن أمكن وان توضأ به واغتسل فقد رخص له في ذلك . ا هـ .

وروى محمد بن منصور في « الامالي » : حدثني أحمد بن عيسى عن محمد بن بكر عن أبي الجارود ، قال : قلت لأبي جعفر : أني آتي الحمام ويدخله من تعلم ، قال : اغتسل فان الماء لا يفسده شيء .

(١) هو : ابن دينار المكي المشهور .

وقال الغزالي في أسرار الطهارة من كتابه «الاحياء»: إن الحمامات لم تنزل في الاعصار الخالية يتوضأ فيها المتقشفون وينمسون الايدي والأواني في تلك الحياض مع قلة الماء، ومع العلم بأن الأيدي النجسة والطاهرة كانت تتوارد عليها، فهذه الأمور مع الحاجة الشديدة تقوي في النفس انهم كانوا ينظرون الى عدم التنبير معولين على قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «خلق الماء طهوراً لا ينجسه شيء الا ماغير طعمه أو لونه أو ريحه» وهذا فيه تحقيق أن يطبع كل مائع أن يقلب الى صفة نفسه كل مايقع فيه وكان مغلوباً من جهته، فكما ترى الكلب يقع في المملحة فيستحيل ملحاً ويحكم بطهارته لصبرورته ملحاً وزوال صفة الكلبية عنه، فكذلك انخل يقع في الماء وكذلك اللبن يقع فيه وهو قليل فتبطل صفته ويتصور بصفة الماء وينطبع بطعمه الا اذاكثر وغلب وتعرف غلبته بقلته بطعمه أو لونه أو ريحه فهذا المعيار، وقد أشار الشرع اليه في الماء القوي على إزالة النجاسة، وهو جدير بأن يعول عليه فيندفع به الحرج، ويظهر معنى كونه طهوراً أن يغلب (١) غيره فيطهره، الى أن قال: وعلى الجملة فيلبي في أمور النجاسات الى المساهلة فمما من سيرة الأولين وحسباً لمادة الوسواس، ولذلك اقيمت بالطهارة فمما وقع الخلاف فيه من هذه المسائل، والمزيل للوسواس أن يعلم أن الاشياء خلقت طاهرة يبين فما لانشاهد النجاسة عليه ولا نعلمها بقينا نصلي معه ولا ينبغي أن نتوصل بالاستنباطات الى تقدير النجاسات. ا هـ.

والتطهر بالماء المستخن لأبأس به لوروده في آثار صحيحة عن الصحابة منها ما في «مجمع الزوائد» ولفظه: عن سلمة بن الأكوع: «انه كان يسخن له الماء فيتوضأ به» رواه الطبراني في «الكبير» ورجاله ثقات الا أني لم أعرف محمد بن يونس شيخ الطبراني. وعن حميد بن هلال قال: «كان أبو رفاعة يسخن الماء لاصحابه ثم يقول: أحسنوا الوضوء من هذا» رواه الطبراني في «الكبير» ورجاله ثقات. ا هـ.

وفي البيهقي بإسناده الى زيد بن أسلم عن أسلم مولى عمر بن الخطاب: «أن عمر بن الخطاب كان يسخن له ماء في قمعة ويفتسل به» قال أبو الحسن - يعني الدارقطني -: هذا اسناد صحيح. وقد روى البيهقي فيه حديثاً مرفوعاً عن الاسلم بن شريك قال: «كنت أرحل ناقة رسول الله

(١) قوله: إن يغلب، فاعل لقوله يظهر.

صلى الله عليه وسلم فاصابني جنابة في ليلة باردة فاراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرحلة فكرهت أن أرحل ناقته وأنا جنب وخشيت أن أغتسل بالماء البارد فأموت ، فذكر الحديث قال : « ثم وضعت أحجاراً فاسخنت بها ماء فاغتسلت ، ثم لحقت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا أسلم مالي أرى راحلتك تضطرب؟.. قلت : يا رسول الله لم أرحلها - فذكر الحديث إلى أن قال - : قلت : فاسخنت ماء فاغتسلت » وذكره في « التلخيص » وقال : في اسناد الهيثم بن زريق الراوي له عن أبيه عن الأسلم - وهو وأبوه مجهولان - والعلاء بن الفضل المنقري وأولاه عن الهيثم فيه ضعف ، وقد قيل إنه تفرد به ، ثم أورد بعد ذلك آثاراً صحيحة عن الصحابة في فعله . قال في « الامالي » : قال أبو جعفر محمد بن منصور : كان أحمد بن عيسى يتوضأ للصلاة بالماء المسخن . وحدثننا محمد قال : أخبرني جعفر بن (١) محمد قال : سألت قاسم بن ابراهيم عن الموضوع بالماء المسخن قال : لا بأس به . ا هـ .

وقد ورد الاذن بدخول الحمام للرجال بالازر فيما رواه أبو داود وغيره عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ستفتح لكم أرض المعجم وستجدون فيها بيوتاً يقال لها الحمامات فلا يدخلنها الرجال الا بالازر وامنعوها النساء الا مريضة أو نفساء » وما روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الحمام كما في حديث ثوبان وسيأتي فني سنده مقال عند الحديثين ، وقالوا : لم يصح أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل حمام الجحفة ولا غيره ، ولكن دخله ابن عباس وجماعة كثيرة من الصحابة في الشام . وقال أبو الدرداء وأبو أيوب : نعم البيت الحمام يذهب بالدرن ويذكر بالنار . ويجمع بينه وبين ما روي عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه فيما رواه عنه مسنداً صاحب « مطالع البدر في منازل السرور (٢) » : بئس البيت الحمام تكشف فيه عورات وترفع فيه أصوات ، ولا يقرأ فيه آية من كتاب الله بان من دخله لاذهب الدرن وتنظيف البدن مستعمل الأدب من خفض الصوت واطلاق اللسان بالذكر والتفكير في النار وأهوالها، وأنت هذه النعمة الدنيوية نموذج من النار الاخرية فهو نعم البيت ، ومن دخله بعكس ما ذكر

(١) التبروسي صاحب القاسم بن ابراهيم رحمه الله . ا هـ .

(٢) للشيخ الاديب علاء الدين علي بن عبد الله التنبهاني القزويني . ا هـ . من « كشف الظنون » قال : وهي مجموعة لفرق من أهل الادب مرتبة على تخمين بابا كلها متعلق بتحسين المجالس والنازل وآلاتها واصباها وما قيل فيها من المعنى البالغ . ا هـ . منه

فهو بئس البيت . وهذا الأثر المروي عن أمير المؤمنين قد روي مرفوعاً من حديث ابن عباس ذكره في «جمع الزوائد» ولفظه : عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «شر البيوت الحمام ترفع فيه الاصوات وتكشف فيه العورات، فقال رجل : يا رسول الله يداوى فيه المريض ويذهب الوسخ» فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : فرت دخله فلا يدخله الا مستتراً» رواه الطبراني في «الكبير» وفيه يحيى بن عثمان التيمي ضعفه البخاري والنسائي ووثقه أبو حاتم وابن حبان ، وبقي رجاله رجال الصحيح . وعن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «إحذروا بيتاً يقال له الحمام، قالوا : يا رسول الله ينفي الوسخ ، قال : فاستتروا له» رواه البزار والطبراني في «الكبير» إلا أنه قال : «قالوا : يا رسول الله» انه كان يذهب بالدرن وينفع المريض «ورجاله عند البزار رجال الصحيح ، إلا أن البزار قال : رواه الناس عن طاووس مرسلًا . وعن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بمئزر» وهو طرف من حديث رواه الطبراني في «الاوسط» ، والبزار باختصار ، وفيه علي بن يزيد الاكفاني^(١) ضعفه أبو حاتم وابن عدي ، ووثقه أحمد وابن حبان ، وفي معناه ما رواه عن أبي أيوب الانصاري عند الطبراني في «الكبير والاوسط» وفيه عبد الله بن صالح كاتب الليث ضعفه أحمد وغيره ، وقال عبد الملك بن شعيب : كاتب الليث ثقة مأمون .

وقد ورد في منع النساء من دخول الحمام أحاديث صحيحة منها ما في «جمع الزوائد» عن أم الدرداء تقول : «خرجت من الحمام فلقيني النبي ﷺ فقال : من أين يا أم الدرداء ؟ فقلت : من الحمام ، فقال : والذي نفسي بيده ما من امرأة تضع ثيابها في غير بيت أمهاتها إلا وهي هانكة كل ستر بينها وبين الرحمن عز وجل» رواه أحمد والطبراني في «الكبير» بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح . وروى الترمذي عنه صلى الله عليه وآله وسلم «ما من امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها إلا هتكت ما بينها وبين الله عز وجل» وفي «جمع الزوائد» عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخلن حليلته الحمام» وهو طرف من حديث قال في آخره : رواه الطبراني في «الكبير» وفيه يحيى

(١) هو الصدائي صاحب الاكفان .

ابن أبي سليمان المدني ضعفه البخاري وأبو حاتم ، وثقه ابن حبان ، وهو منجبر بشواهد
والاحتجاج بمجموعها على المنع ظاهر ولا يعارضها حديث « ستفتح لكم أرض العجم
وستجدون فيها يوتا » الحديث لأن ذلك أخبار بكثرة وجودها . وقد كان حمام الجحفة
موجوداً في عصره صلى الله عليه وآله وسلم ولم يصح أنه دخله . وأما أصحابه صلى الله عليه
وآله وسلم فدخلوه وبين لهم صلى الله عليه وآله وسلم مفسده وأخبرهم بما يكثر وجوده منه في بلاد
العجم إلا أنه يستثنى من ذلك ما ورد التخصيص به فيما سبق ذكره من حديث أبي داود وغيره
في قوله : « وامنعوه النساء إلا مريضة أو نفساء » . وفي رواية لأبي داود^(١) « من كان يؤمن
بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليلته الحمام إلا من عذر » وأخرجه الترمذي عن جابر وهو
صريح كلام أبي العباس الحسيني حيث قال : وتمنع النساء من الحمامات إلا مريضة أو نفساء ،
فانه يجوز لها الدخول للعذر والله أعلم .

فائدة : هل يجوز التنور بدل الخلق ؟

قال ابن دقيق العيد في « شرح العمدة » عند الكلام على حديث « الفطيرة خمس » وعدّ
منها الاستحداد ما لفظه : هو ازالة شعر العانة بالحديد ، وأما ازالته بغير ذلك من التف
والنورة فهو محصل للقصود لكن السنة هو الاول الدال عليه لفظ الحديث . اهـ . وأخرج
البيهقي بسنده الى أبي داود الطيالسي قال : حدثنا كامل أبو العلاء عن حبيب بن أبي ثابت عن أم
سلمة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنور وبلي عاتيه يده » أسنده كامل أبو العلاء
وأرسله من هو أوثق منه ، وساق طرق إرساله الى سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت قال :
« كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا تنور ولي عاتيه يده » وروى بعده بإسناده الى سفيان
ابن عبد الملك ، قال : قال عبد الله - يعني ابن المبارك - : ما أدري من أخبرني عن قتادة أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتنور . قال عبد الله : وهو أشبه الأمرين أن لا يكون ،
وذكر الحديث الآخر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولي عاتيه » فقال : هذا ضعيف . قال
البيهقي : الحديث فيه ما قدمته - يعني الارسال - وقد روي بإسناد آخر ليس بالمعروف بعض

(١) ينظر في هذه النسبة فلعلها عن وهم ، فحديث جابر في النبي عن دخول الحمام انما أخرجه الترمذي
والنسائي ، وليست هذه الرواية في « سنن أبي داود » في التنسخ الموجودة لدينا فيا قد علت ، ولعلها
مروية عنه في غير السنن . والله أعلم . اهـ . شيخنا العلامة احمد بن محمد السياغي رحمه الله .

رجاله ، وذكر طريقه الى محمد بن زياد الالهاني قال : كان ثوبان جاراً لنا وكان يدخل الحمام فقلت له : فقال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدخل الحمام ويتنور » .

قلت : ذكر في « مجمع الزوائد » ما لفظه : وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إن أول من صُغت له النورة ودخل الحمامات سليمان بن داود فلما دخله وجد حرمه ونغمه ، فقال : أوه من عذاب الله أوه أوه قبل أن لا تنفع أوه أوه أوه » رواه الطبراني في « الكبير والأوسط » وفيه اسماعيل بن عبد الرحمن الأودي وهو ضعيف ، وقد يتجبر ضعفه بالحديث المرسل ، وهو حجة مع الجزم من الراوي بارساله كما هو مذهب كثير من العلماء .

ووجه الاستدلال به أنه ورد في معرض الاخبار عن سليمان عليه السلام بفعله ولو كان غير جائز في حق نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وأمهت لبينه عليه السلام إذ هو في مقام الحاجة اليه لما تقرر بالدليل أن شرائع من قبلنا معمول بها ما لم تنسخ . وأما الصحابة فقد صح أنه فعله جماعة منهم ابن عمر في الحمام وغيره . في « مجمع الزوائد » عن ابن عمر « أنه كان يدخل الحمام فينوره صاحب الحمام ، فإذا بلغ حقوه ، قال لصاحب الحمام أخرج ، رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح . وفي « سنن البيهقي » بأسناده الى نافع « أن عبد الله بن عمر كان يطلي فيأمرني أن أطليه حتى اذا بلغ سفله وليها هو (١) » .

السلام

قال زيد بن علي عليهما : اذا وطئت شيئاً من جميع الدواب

وهو رطب فاغسله ، وإن كان يابساً فلا بأس به ، قال : والخيل
والبغال والحمر في ذلك سواء .

جميعاً

الجميع : الروث والعذرة ، وانما سمي جميعاً لأنه رجع عن حالته الأولى بعد أن كان

(١) يعني بالنورة لانه في سياق باب التنور .

طعاماً وعلفاً ذكره في « جامع الأصول » والدواب أراد بها مالا يؤكل لحمه لتجاسة رجيعة وألحق به الخيل للتنزه عن رجيعة ، وإن كانت مأكولة عنده عليه السلام . وحكى مثل ما في الأصل بكاله محمد بن منصور في « الأمالي » عن الإمام عليه السلام . وفي معناه ما أخرجه (١) عن ابن عباس رضي الله عنها : « إذا مر ثوبك أو وطئت قدراً رطباً فأغسله ، وإن كان يابساً فلا عليك » . قال القاضي : والوجه في وجوب غسل الرجل من وطء رطب رجيعة ظاهر ، وهو أنه نجس رطب تلطخت به الرجل فوجب إزالة عين التجاسة ، والدليل على نجاسته حديث ابن مسعود الذي فيه : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد عليه الروثة حين أعطاه أن يستجمر بها وقال : إنها رجس » والرجس : النجس . وأما إذا كانت يابسة فلائها لا تعلق بالبدن وإذا علق زالت باليسير بنير وضوء . والله أعلم .

قال في « الجامع الكافي » : وقد روي عن علي عليه السلام أنه قال : « إذا جفت الأرض فقد طهرت » . وروى محمد باسناد عن صفوان بن سليم قال : « سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن العذرة اليابسة يطأها الإنسان ، فقال : التراب يطهر كل ذلك » وفي « مصابيح البغوي » من الحسان ، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا وطئ أحدكم الأذى فإن التراب له طهور » وقالت امرأة لأم سلمة رضي الله عنها « إني أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر ، فقالت أم سلمة رضي الله عنها : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يطهره ما بعده » . اهـ . وأخرجه أبو داود وغيره .

قال الخطابي : قوله « يطهره ما بعده » كان الشافعي يقول : اغسا هو فيما جرت على ما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء . فأما إذا جرت على رطب فلا يطهر إلا بالفسل . وقال أحمد بن حنبل : ليس معناه إذا أصابه بول ثم مر بعده على الأرض أنها تطهره ولكنه يمر بالمكان فيقذره ثم يمر بمكان أطيب منه فيكون هذا بذلك لا على أنه يصيبه منه شيء . وقال مالك في معنى الحديث : إنما هو أن يطأ الأرض القذرة ثم يطأ الأرض اليابسة النظيفة فإن بعضهما

(١) بياض ، وكذا بيض لمن أخرجه في « جامع الأصول » وقد بحث عنه في الإلهامات ثم أجده . وفي « تيسير الوصول » للديبع ، اللفظه : أخرجه رزين . اهـ . شيخنا صفي الإسلام أحمد بن محمد السباغي رحمه الله . اهـ .

يظهر بعضاً . وأما النجاسة مثل البول ونحوه يصيب الثوب أو بعض الجسد فإن ذلك لا يظهره
الا النفس قال : وهذا اجماع الأمة .

وكان زيد بن علي يرخص في لحم الخيل ويكره رجيعها وأبوالها .

الخيل : جماعة الأفراس سميت بذلك لأنها تختال في مشيتها ، وقد مدحها الله تعالى في كتابه وأقسم بها، ووصى بها نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فقال : « الخيل معقود بنواصيها الخير الى يوم القيامة » الى غير ذلك ذكره في « المستطرف » . وقد أشار الامام عليه السلام الى حكيم :

الاول : الرخصة في أكل لحوم الخيل وهو مذهب زيد بن علي عليه السلام والامام المهدي محمد بن المطهر وقرره في « المنهاج » ، وقال به أيضاً محمد بن منصور المرادي مع زيادة أكل البراذن . وذهب اليه أيضاً الشافعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وابن المبارك وأبو ثور، ومن السلف القاضي شريح والحسن وابن الزبير وعطاء وسعيد بن جبير وحماد بن زيد والليث بن سعد وابن سيرين والأسود بن يزيد وسفيان الثوري وغيرهم . واحتجوا بما اتفق عليه الشيخان من حديث جابر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لحوم الحر الأهلية ورخص في لحوم الخيل » وفي لفظ : « أطلعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لحوم الخيل ونهانا عن لحوم الحر الأهلية » رواه الترمذي وصححه . وفي لفظ « سافرنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكننا نأكل لحم الخيل ونشرب ألبانها » . وفي « الصحيحين » عن أسماء بنت أبي بكر قالت : « نحرنا فرساً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأكلناه » وفي رواية « ونحن بالمدينة » وهو في « مسند الامام أحمد » بلفظ : « نحرنا فرساً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأكلناه نحن وأهل بيته » وأخرج ابن أبي شيبة بسند على شرط الشيخين عن عطاء ، قال لابن جريج : لم يزل سلفك يأكلونه ، قال ابن جريج : قلت له : أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال نعم .

وذهب أبو حنيفة الى كراهة أكلها . قال في « الجامع الصغير » (١) : أكره لحم الخيل ، فجعل أبو بكر الرازي الكراهة على التنزيه لعدم إطلاق أبي حنيفة عليه التحريم ، وليس هو عنده كالخمار الاهلي . وصحح أصحاب « المحيط » « والهداية » « والذخيرة » التحريم وهو قول أكثر الحنفية . وعند المالكية والحكم بن عتيبة الكراهة . قال الفاكهي : المشهور عند المالكية الكراهة ، وعند المحققين منهم التحريم . وروى عن ابن عباس .

وذهب الأكثر من العترة الى تحريم الخيل لقوله تعالى : « لتكبوها وزينة » فجعل المذبة في خلقها هو الركوب والزينة ، فلو كانت للأكل لما اقتصر على بعض النعم تاركاً لأعظمها فائدة وهو الأكل ، ولذا صرح بذكره فيها قبلها من الانعام ، ولكون لام التعليل تقتضي قصر فائدة خلقها على ما ذكر ولا قترانها على ما عطف عليها من البغال والحير ، ولأنه لو أبيع أكلها لفات الانتفاع بها فيما ذكر من الركوب والزينة . ولما أخرجه أبو داود والبيهقي عن صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه ، عن جده ، عن خالد بن الوليد قال : « نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لحوم الخيل والبغال والحير وكل ذي ناب من السباع » وزاد في رواية « يوم خير » . ومن القياس أنها تشبه في الحلقة البغال والحير في الهيئة وزهومة اللحم والغلظ وصفة الروث ولها لا تجزأ .

واجاب الاولون فقالوا : اما الامتنان بالركوب والزينة فاما خصا بالذكر لانها غالب وجوه الانتفاع بها عند العرب فخطبوا بما هو أهم في نظرهم وأسرع تبادراً الى أفهامهم . وما ذكره من كون الأكل أعظمها فائدة ممنوع لظهور الفرق بينها وبين الانعام المعدة لذلك كما في حديث البقرة عند الشيخين حين خاطبت راعيها ، فقالت : « انا لم تخلق لهذا انما خلقتنا لالحرث » فذكرت أعظم منافعها مع وجود غيره . وأما كون اللام للتعليل فليس فيها ما يقتضي الحصر ولكن لما كان الركوب هو الغالب كما تقدم خص بالذكر تنزيلاً للفرد الكامل منها منزلة الجميع ، ودلالة الاقتران لا تمويل عليها في مقام الاحتجاج . وأما فوات الانتفاع بها فيما ذكر لو أبيعحت فغير مسلم اذ ليس في تسويغ أكلها ما يؤدي الى فناء النوع والا لازم مثله في الانعام كالبقرة والغنم والابل ، والوجدان شاهد بخلافه .

(١) من كتب الحنفية والقاتل أبو حنيفة . شيخنا .

وأما حديث خالد فلهم عنه جوابان :

أحدهما : ضعف مخرجه . ففي « التلخيص » : انه لا يصح ، فقد قال أحمد انه حديث منكرو ، وقال أبو داود انه منسوخ . وفي « سنن البيهقي » أن اسناده مضطرب يخالف لحديث الثقات . وقال البخاري : يروي عن صالح ثور بن يزيد وسليمان بن سليم وفيه نظر . وقال موسى بن هارون : لا يعرف صالح بن يحيى ولا أبوه الا بجده وهو ضعيف . وقد ضعف الحديث أيضا الدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق . قال الحافظ ابن حجر : شهد خالد تخيير خطأ فانه لم يسم الا بعدها على الصحيح ، والذي جزم به الاكثرون أن إسلامه كان سنة الفتح .

وثانيها : انه على تسليم صحته منسوخ بأحاديث الجواز ، وهو الذي ذكره الحازمي في التاسخ والمنسوخ ، وذلك أن أحاديث الجواز فيها ما يدل على سابقة المنع من ذكر الاذن والرخصة المستدعين لذلك قالوا : ولو لم يرد لفظ الرخصة والاذن لكان يمكن أن يقال القطع بنسخ أحد الحكمين متعذرا لاستنباط التاريخ ، وإذ ورد لفظ الاذن تبين أن الخطر متقدم والرخصة متأخرة فتعين المصير اليها ، وأما الاستظهار بالقياس فلا تمويل عليه عند قيام الأدلة على خلافه .

الحكم الثاني قوله : « ويكره رجيها وأبوالها » : أما رجيها فالوجه فيه ما روي من رد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الزوثة وقال : « انها رجس » ولم يفصل بين روث وروث . ودل أيضا على كراهة رجيها وبوالها ما رواه في « الامالي » عن الامام أحمد بن عيسى عن حسين ، عن أبي خالد ، عن زيد عن علي بن أبي طالب عليهم السلام في الا بل والبقر والغنم وكل شيء يحل أكله فلا بأس بشرب ألبانها وأبوالها ويصيب ثوبك الا الخيل العراب فانه يحل أكل لحومها ويكره رجيها ورجيع الحمر وأبوالها . ودلالة الاقتران برجييع الحمر وأبوالها يفيد أن الكراهة للتحريم وعلى تقدير صحة ما قيل : إن ما رواه أمير المؤمنين عليه السلام له حكم المرفوع يصير مخصصا لمعوم ما أكل لحمه فلا بأس بوله ونحوه مما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى .

قال زيد بن علي عليهما السلام : ولا بأس بأبوال الغنم والابل
والبقر ، وما يؤكل لحمه يصيب الثوب .

هو يؤخذ من الحديث المتقدم عن « الامالي » ، وكذا ما رواه محمد بن منصور فيها أيضا
قال : حدثني جعفر عن قاسم في بول البهائم يصيب الثوب مما أكل لحمه ليس بنجس بوله .
وقال المؤيد بالله عليه السلام في « شرح التجريد » : والذي يدل على ذلك - يعني طهارة بول
ما يؤكل لحمه - ما أخبرنا به أبو العباس الحسيني قال : أخبرنا علي بن الحسن البجلي ، قال :
أنا أبو يحيى محمد بن يحيى التستري ، قال : أنا أبي ، قال : حدثنا إبراهيم بن نافع ، عن عمر
ابن موسى بن وجيه الوجيبي ، عن زيد بن علي عن آبائه ، عن علي عليهما السلام عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا بأس بأبوال الابل والبقر والغنم وكل شيء يؤكل لحمه
إذا أصاب ثوبك » قال الشارح الحافظ : عمر بن موسى بن وجيه ضعيف عند أهل الحديث
وروايته عن زيد بن علي معروفة ، وهو من جملة الرواة عنه عليه السلام ، كما ذكره المزي
في « تهذيبه » ولكنه يقوى برواية عمرو بن خالد عن زيد بن علي - يعني ما سبق في حديث
« الامالي » - وهو موقوف على أمير المؤمنين عليه السلام . ثم قال في « شرح التجريد » :
أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عثمان النقاش ، قال : حدثنا الناصر للحق الحسن بن علي عن محمد
ابن منصور ، قال : ثنا أحمد بن عيسى عن الحسين بن علوان ، عن أبي خالد الواسطي عن
زيد بن علي « في الابل والبقر والغنم وكل شيء يحل أكله فلا بأس بشرب ألبانها ، وأبوالها
وتصيب ثوبك » وأخبرنا أبو بكر المقرئ ، قال : حدثنا أبو جعفر الطحاوي ،
قال : حدثنا حسين بن نصر ، قال : حدثنا الفريابي ، قال : نا إسماعيل ،
قال : نا جابر عن محمد بن علي عليهما السلام قال : « لا بأس بأبوال الابل والبقر والغنم » وأخبرنا
أبو بكر المقرئ ، قال : نا أبو جعفر الطحاوي ، قال : نا حسين بن نصر ، قال : نا الفريابي ،
قال : حدثنا سفيان عن عبد الكريم عن عطاء قال : « كل ما أكل لحمه فلا بأس بوله » .

قال المؤيد بالله فقد روينا ما رفع إلينا من أخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم المصراحة
بطهارة بول ما يؤكل لحمه ، ورويناه عن علي عليه السلام ، ومن مذهبتنا أن علياً عليه السلام

إذا قال قولاً وجب اتباعه على أنه لم يُروَ عن أحد من الصحابة خلافة . ا هـ . ما أريد أخذه من كلامه . ومثل ما رواه المؤيد بالله عن عطاء موقوفاً ذكره في « التلخيص » من حديث جابر عند الدارقطني ، ومن حديث البراء بن عازب كما سننبه عليه إن شاء الله تعالى . وقد استدلل البخاري في « صحيحه » للطهارة بحديث العرنين وفيه : « فامسهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلقاح وإن شربوا من أبوالها وألبانها » وأورد بعده حديث أنس قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي قبل أن يبنى المسجد في مريض الغنم » . اهـ .

وطهارة بول ما يؤكل لحمه مذهب العترة ومالك ومحمد وزفر ، وقال به : الزهري والنخعي وعطاء بن أبي رباح ويحيى الأنصاري والثوري وأحمد بن حنبل ، وبه قال الاصطخري من الشافعية وابن خزيمة ، واختاره منهم الروياني وصاحب « البحر » . قال في « المتقى » : ومن حججهم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « صلوا في مريض الغنم » فاطلق الأذن في ذلك ولم يشترط حائلاً يقي من البول ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز . والحديث متفق على صحته . وذهب الشافعي وابن عمر والحسن وحماد وأبو ثور ، ونسبه صاحب « المعاني البدية » إلى الأوزاعي أن أبوال البهائم وأرواثها نجسة سواء في ذلك ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل . واحتجوا بقوله تعالى : « من بين فرث ودم » بمدحها باخلاص طاهر وهو اللبن من بين نجسين أحدهما الفرث . وبما اتفق عليه من حديث تعذيب من لا يستنزه من البول . وبما روي من حديث عمار بن ياسر وفيه ذكر البول . وحديث « تنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه » ومن النظر أن الرب كانت تستنحب الأبوال كلها فهي حرام .

ودفعوا حجة المذهب الأول بأن حديث جابر عند الدارقطني بلفظ : « ما أكل لحمه فلا بأس ببوله » وحديث البراء بن عازب : « لا بأس ببول ما أكل لحمه » ، استناد كل منهما ضعيف جداً لا تقوم به الحجة . وحديث العرنين محمول على التداعي أو منسوخ بالنهي عن المثلة .

وأجاب الأولون : بأن الآية الكريمة وردت في مقام الامتنان والتنويه بعظيم القدرة بأخراج نوع اللبن خالصاً عما خالطه ، وهو الذي لمح إليه جار الله بقوله : « إن الله خلق اللبن وسيطاً بين الفرث والدم يكتنفانه وبينه وبينه برزخ من قدرة الله لا يبغي أحدهما على الآخر بلون ولا طعم ولا رائحة بل هو خالص من ذلك كله . ا هـ . فليس في ذلك تعرض لنجاسة ما جاوره بتصريح ولا إشارة ، وقد قام الدليل على طهارة الفرث بما أخرجه الحاكم في « المستدرک » بإسناده إلى

عبد الله بن عباس أنه قيل لعمر بن الخطاب : حدثنا عن شأن العسرة فقال عمر : « خرجنا إلى بؤك في قيظ شديد ففزلنا منزلاً أصابنا فيه عطش حتى ظننا أن رقابنا ستنقطع ، حتى أن الرجل لينحر بعيره فيمتصر فرثه فيشر به ويجعل ما بقي على كبده » الحديث . وقال في آخره : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، وقد ضمنه سنة غريبة وهو أن الماء إذا خالطه فرث ما يؤكل لحمه لم ينجسه ، وأنه لو كان ينجس الماء لما أجاز الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لمسلم أن يجعله على كبده حتى ينجس بدنه . ١ هـ .

وأما الحديث الوارد في تعذيب من لا يستنزّه من البول فقرينة السياق تدل على أن المراد به بول الإنسان ، وعلى تسليم عمومه مع ظاهر العموم في حديث عمار وحديث : « تزهوا من البول » فهو مبني على الخاص الوارد بطهارة بول ما يؤكل لحمه جمعاً بين الأدلة وصيانة لها عن إطراح أحدها مع إمكان العمل بجمعها .

وأما كون العرب تستنخب الأبول فلا اعتبار به في القول بالنجاسة فقد استطابت الدم مع نجاسته وبعض المستنذرات طاهر كالحظا والبراق فالتمويل على الدليل . وما دفعوا به من أن حديث العرينين محمول على التداعي ضعيف لأن المحرم لا يجوز التداعي به بدليل ما أخرجه الطحاوي وغيره من حديث طارق بن سويد الحضرمي ، قال : « قلت : يا رسول الله إن بأرضنا أعناباً نتعصرها أفنشر منها ؟ » قال : لا ، فراجته ، قال : لا ، قلت : يا رسول الله إنا نستشفى بها من المرض ، قال : ذلك داء وليس بشفاء » وكما قال عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة : « ما كان الله ليجمع في رجس أو فيما حرم عليكم شفاء » وفي رواية عنه من طريق أبي وائل ، قال : اشتكى رجل منا ، فنتع إليه السكر فأتينا عبد الله فسألناه ، فقال : « إن الله لم يجمع شفاءكم فسيما حرم عليكم » ذكره الطحاوي بإسناده . قال المحقق القبلي : وصرفهم ذلك إلى الحجر تحمك واستنادهم إلى جوابه صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأله عن الحجر « إنما هي داء وليست بدواء » لا يلزم منه تخصيص العام إذ الحجر فرد من أفراد المحرم والنص على بعض أفراد العام ليس بتخصيص ثم التأويل لا يجوز إلا للمجيء وعذاب من لا يستبرئ من البول أو يستنزّه المراد بول الأدمي . وأغرب من تأويلهم دعواهم النسخ بالتعسف ففي كلام الشافعية أن النسخ هو نسخ المثلثة فكأنه تعدى النسخ إلى البول بالعدوى لتعلقها بالعرينين . ١ هـ . المراد .

قال زيد بن علي عليه السلام : ولا يجوز للمرأة أن تمسح على
الحمار ، وإن مسحت مقدم رأسها أجزأها .

المراد بالحمار هنا : ما تغطي به المرأة رأسها ، ومثل ما في الاصل ذكره في « الامالي »
فقال : حدثنا أحمد بن عيسى عن حسين ، عن أبي خالد ، عن أبي جعفر ، قال : سأله رجل
فقال : « المرأة توضع للصلاة هل يجزئها أن تمسح على خمارها ؟ .. قال : لا ، ولو أن يمس الماء
مقدم رأسها » وحدثنا أحمد بن عيسى ، عن حسين ، عن أبي خالد ، عن زيد ، عن آبائه ، عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم « مثله » . وحدثنا محمد ، حدثنا جعفر - وهو الثبروسي - عن
قاسم بن إبراهيم في المرأة تمسح على خمارها ، قال : أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لا يرون ذلك . ١ هـ . وسيأتي في « المجموع » عن الحسين بن علي عليها السلام انه قال : « إنا
ولد فاطمة لا نغسح على الخفين ولا عمامة ولا كفه ^(١) ولا خمار ولا جهاز » قال القاضي هذا
- يعني كلام الأصل - جواب عن سؤال كأن السائل ظن أن في إزالة الخمار الذي تغطي به
المرأة رأسها عند الوضوء حرجاً ومشقة يبيحان لها المسح عليه ، فاجابه الامام : بانه لا يجزئها
المسح عليه كالرجل لا يجزئه المسح على القلنسوة . ١ هـ .

وقد تقدم الاحتجاج على انه لا يجب استيعاب الرأس بالمسح ، وإن مذهب الامام صحة
الاكتفاء بمسح مقدم الرأس وهو حكم عام للرجال والنساء . قال السيد صارم الدين رحمه الله
في « حاشيته على المجموع الحديثي » : ذكر الأمير الحسين بن محمد في « التقرير » عن زيد بن علي
عليها السلام أن المتوضأ اذا مسح مقدم رأسه أجزأه . وإليه ذهب الباقر والصادق عليها السلام
١ هـ . والله أعلم .

(١) الكلمة بالضم كما سيأتي . ١ هـ .

وقال: حدثني أبو خالد، قال : حدثني زيد بن علي عليهما السلام
في الدم يصيب الثوب إن كان دون الدرهم فلا بأس به ، وإن تغسله
أحسن وإن كان أكثر من قدر الدرهم فأغسله .

قد تقدم أن الدم السائل من النواقض، والنقض فرع التنجيس . قال القاضي عبيد الله
الدواري في « الديباج » : ولا خلاف بينهم في السافح أنه نجس لكن اختلفوا في قدره ،
فمئذ الهادي وأبي العباس وأبي طالب والمنصور بالله أن السافح ما يقطر ويسيل أو يمكن فيه
ذلك ، وعند المؤيد بالله وأحد قولي الشافعي : أن السافح ما زاد على رؤوس الأبر وح
الخردل ، ورأس الأبرة هو المنغرز في الثوب منها ، وقيل عجزها ، وهو الأصح لأنه نظير
حب الخردل . وذكر الشافعي في قول : أن السافح ملء الكف . وذكر زيد بن علي
وأبو حنيفة وأصحابه أن السافح ما زاد على قدر الدرهم البغلي . وعند القاسم أن السافح ما كانت
مساحته قدر نصف الإبهام . اهـ .

قال في « المصباح » : والدرهم نصف دينار وخمس دينار ، وكانت الدراهم في الجاهلية
مختلفة فكان بعضها خفافاً وهي الطبرية كل درهم منها أربعة دنانير ، وهي طبرية الشام، وبعضها
ثقلاً كل درهم ثمانية دنانير ، وكانت تسمى البعيدة ، وقيل : البغلية نسبة إلى ملك يقال له
رأس البغل ، فجمع الخفيف والثقيل وجعلاً درهمين متساويين ، فجاء كل درهم ستة دنانير ،
ويقال : إن عمر رضي الله عنه^(١) هو الذي فعل ذلك ، وقيل فيه غير ذلك ، ثم قال: والدرهم
الاسلامي ست عشرة حبة خرنوب ، فيكون الدنانير حتي خرنوب وثلاثي حبة خرنوب . اهـ .

وتقدير السافح في الآية الكريمة بالقطرة قريب من تقديره بما زاد على الدرهم لما تقدم في
الحديث المروي من حديث زيد بن علي مرفوعاً وفيه : « أو دم سائل » فيفهم منه أن ما دونه
معفو عنه وهو قدر الدرهم ، المراد هنا ، وهو أيضاً دون القطرة ، ولذا دفع الإمام المهدي في

(١) هو ابن عبد العزيز .

« البحر » من فسر السافح بدون القطرة بقولـه : قلنا : لا يعقل السفح بدون القطرة . وذكر القاضي في « شرحه » ان لفظ أكثر في كلام الامام مقحمة كما اقحم « فوق » في قوله تعالى : « فاضربوا فوق الاعناق » ، وأن المراد أن قدر الدرهم من الدم نجس واحتج بما رواه ابن مرغم شارح « البحر » من طريق أبي هريرة : « تماد الصلاة من قدر الدرهم من الدم » وفي رواية الديلمي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا كان الدم قدر الدرهم غسل من الثوب أو عند الصلاة » وهذا الذي تأوله خلاف الظاهر ولا ملجئ اليه لعدم الوثوق بصحة ما روي من الحديثين . ومثل ما في « المجموع » مصرح به في « الأمالي » و « الجامع الكافي » وجميع كتب المذهب نقلا عن الامام عليه السلام ، وهو قرينة دالة على أن المراد به ظاهر كلامه فليتأمل .

قال في « المنهاج » : أما الوجه في نجاسة ما كان فوق الدرهم فقول الله تعالى : « أو دما مسفوحا » .

إن قيل : فدون الدرهم لم يمسفح عليه السلام بنفسه وهو كثير .

قلت : ليس مسفوحاً ، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « من صلى وفي ثوبه من الدم أكثر من قدر الدرهم أعاد الصلاة » .
 إن قيل : فلم قال عليه السلام : فالأحسن غسله ؟

قلت : لما كان فيه شبة السفح والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » فاستحسن عليه السلام غسله لذلك .

وذكر الشيخ أبو جعفر رحمه الله عنه عليه السلام أن الدم نجس إلا أن قدر الدرهم مفعو عنه . اهـ .

والاستدلال بالآية مبني على أن صفة السفح قيد للدم لا كاشف ، وهو الظاهر إذ التأسيس خير من التأكيد ، ويمضه ظاهر ما ورد في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أو دم سائل » وقال الهيثمي في « شرح الارشاد » : التعبير في الآية بالمسفوح المراد به ما من شأنه ولم يجعل قيداً مخرجا لشيء من الدم ، وهو الذي يدل عليه كلام صاحب « الكشف » حيث قال : أي مصبوحاً سائلاً كالدلم في العروق لا كالكبدة والطحال . والله أعلم .

حدثني أبو خالد، قال : حدثني زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وطئ بعير بعير رطب فمسحه بالأرض ، وصلى ولم يحدث وضوءاً ولم يغسل قدماً »

السماع في رطب بالجر لمجاورته المضاصف اليه وهو بعير، وأصله أن يكون بالنصب صفة للمضاصف ، وكذا ذكره في « المنهاج » . قال : وهو كقولهم : « جحر ضب خرب » ، « وواعدناكم جانب الطور الأيمن » فجر الأيمن بالمجاورة للطور ، والا فهو صفة للجانب وهو منصوب .
والحديث يدل على طهارة رجيع ما يؤكل لحمه .

قال الشارح الحافظ : هذا الحديث مما تفرد بلفظه أبو خالد رحمه الله وله شواهد ، وإن كان في بعض أسانيدھا مقال ، وفي بعض انقطاع وارسال .

قلت : وقد سبق ذكر بعضها قريباً وتقرير الدليل على طهارة ما خرج من سبيلي ما يؤكل لحمه ، والتفرد غير قادم مع سلامة السند عن العلة والشذوذ .

وقال ابن حجر في « شرح النخبة » : وقد يستمر التفرد في جميع رواة السند أو أكثرهم . وفي « مسند البزار » و « المعجم الأوسط » للطبراني أمثلة كثيرة لذلك ، وهو داخل في قسم المقبول الذي يجب العمل به كما حقق في موضعه . والله أعلم .

حدثني زيد بن علي عليه السلام ، قال : كان أبي علي بن الحسين يقول : إذا ظهر البول على الحشفة فاغسله

قال في « شمس العلوم » : الحشفة - ما فوق الختان . وفي الحديث عن علي عليه السلام « في الحشفة الدبة » والحشفة : واحد الحشف من التمر . وفي « المصباح » : والحشفة رأس

الذكر ، وفي نسخه . وقيل : رأس الكمرة وهو أنسب بمراد كلام الأصل ، وقد تقدم في شرح قوله : « الاستنجاء سنة مؤكدة . . . الخ » بسط الكلام على معنى ما ذكره هنا .

وحاصل ما يريد عليه السلام أن أباه كان لا يرى أن الاستنجار بالاحجار كاف إذا تعدى البول ثقب الذكر بل لا بد من غسله ، والدليل على أنه مراده صدر كلامه الذي أخرجه في « الأمالي » عن محمد بن منصور ، عن أحمد بن عيسى ، عن حسين بن علوان ، عن أبي خالد ، عن زيد بن علي قال : كانوا إذا أراقوا الماء أجزأهم التمسح بالحائط ، وكان أبي علي ابن الحسين يقول : إذا ظهر البول على الحشفة فاغسله ، وهو محمول على جهة المبالغة في التطهر لا الوجوب لقيام الاجماع على أن الاستنجار بالاحجار كاف وللأدلة التي تقدم إيرادها والله أعلم .

قال : وسألت زيد بن علي عن القلس ، فقال : الوضوء في قليله وكثيره . حدثني زيد بن علي عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « القلس يفسد الوضوء » .

الحديث رواه الدارقطني في « سننه » بمعناه في باب الأحداث التي تنقض الوضوء ، فقال : حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد^(١) ، قال : أنا أحمد بن محمد بن سراج والحسن بن علي بن بزيع ، قالوا : أنا حفص القرزاز ، قال : أنا سوار بن مصعب ، عن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « القلس حدث » سوار متروك ولم يروه عن زيد بن علي غيره . ١٠١ .

قال في « التخريج » : وهذه المتابعة لأبي خالد رحمه الله عن زيد بن علي لا يمتثل بها لضعف سوار بن مصعب فإنه ضعيف جداً ، ومما يصلح أن يكون شاهداً لهذا الحديث ما أخرجه الترمذي من طريق معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) هو ابن عقدة . ١٠١ .

وسلم قائ فتوضاً (١) . قال معدان فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له قال : صدق وأنا (٢) صبت له وضوءه . قال الترمذي : وقد رأى غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين الوضوء من القيء والرعاف وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق . وقال بعض أهل العلم : ليس في القيء والرعاف وضوء ، وهو قول مالك والشافعي . وقد جود حسين المعلم هذا الحديث عن يحيى ابن أبي كثير ، وحديث حسين أصح شيء في الباب . قال في « التلخيص » : أخرجه أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وابن الجارود وابن حبان والدارقطني والبيهقي وابن منده والطبراني والحاكم . قال ابن منده : إسناده صحيح متصل، وتركه الشيخان لاختلاف في إسناده . وساق ابن حجر حكاية الاختلاف فيه . وقال البيهقي في « سننه » : إسناده هذا الحديث مضطرب . واختلفوا فيه اختلافاً شديداً وهو مذكور مع سائر ما روى في هذا الباب في الخلافات . ١ هـ .

ابن داود
والترمذي
والدارقطني
والبيهقي
متصل

قال في « التلخيص » : الترمذي إمام حسبك به ، وقد قال : رأي جماعة من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ... الخ ولعل الاضطراب الذي في هذا الحديث لا يكون لغة قاذحة في حسنه ، وحديث القلتين وغيره من الأحاديث التي في أسانيدھا اضطراب وقد صححت وحسنت مع الاضطراب ورُدَّ الخطأ فيها الى الصواب ، وهذا الحديث من هذا القبيل . وقد روي عن علي عليه السلام ما يشعر بأنه كان يرى الوضوء من القيء والرعاف ذكره الحافظ السيوطي في مسند علي عليه السلام من كتابه « جمع الجوامع » وذكره في « التلخيص » عن عائشة مرفوعاً وضعفه ، وعن علي موقوفاً وعزاه الى « مصنف عبد الرزاق » ، وقال : إسناده حسن . ولفظ المسند : عن علي قال : « اذا وجد (٣) أحدكم في بطنه رُئاً أو قيئاً أو رعافاً

(١) وفي نسخة فافطر . والنسخة الصحيحة فاه فتوضاً .. الخ وفي الترمذي : فاه فتوضاً . وفي سنن أبي داود : فاه فافطر ، والواو في قوله وأنا صبت ثابت .

(٢) هذه الواو صححت من النسخة المصححة ولم تكن ثابتة في بعض نسخ « التلخيص » والله أعلم . وسعت من شيخنا صفى الاسلام العلامة أحمد بن محمد السباغي انها ثابتة في نسخ « سنن أبي داود » . من خط سيدي العلامة عبد الله بن ابراهيم حفظه الله . ١ هـ .

(٣) في حديث علي « من وجد في بطنه رثاً فليصرف وليتوضأ » . الرن في الاصل الصوت الخفي ويريد به التفرقة ، وقبل هو حركة الحدث للخروج وأمره بالخروج للتلا يدافع احد الاختين . وهذا الحديث هكذا مروي في كتب الفريه عن علي نفسه ، وأخرجه الطبراني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

فليصرف ، وليتوضأ ، ثم لين على صلاته مالم يتكلم ، أخرجه عبد الرزاق وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو عبيد في « الغريب » والدارقطني والبيهقي ولم يذكر ضعفاً في سنده . وقد تقدم في حديث السبع النواقض شيء مما ورد في تقض القيء للطهارة ، وسيأتي هذا الحديث عند ذكره في « المجموع » في كتاب الصلاة في باب الاحداث الواقعة في الصلاة ، وذكر طرقة من كتب الحديثين - ان شاء الله تعالى - .

والقلس - بفتح القاف وسكون اللام وقيل بفتحها - وهو سماع الامام محمد بن المطهر ذكره في كتابه « المنهاج » قال في « المصباح » : قلس قلساً من باب ضرب : خرج من بطنه طعام أو شراب الى الفم ، وسواء ألقاه أو أعاده الى بطنه اذا كان ملء الفم أو دونه فاذا غلب فهو قيء . ونقل في « المنهاج » عن الخليل بن أحمد انه : ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه فليس بقيء فان عاد فهو القيء ومثله في « القاموس » و « النهاية » .

ويؤخذ من مجموع ما ذكره أمران :

الاول : أن بين القلس والقيء تبايناً من حيث تخصيص القلس بملء الفم فما دونه ، والقيء بما فوق ذلك ، وما نقل عن الخليل صريح في ذلك .

الثاني : أن جماعة منهم الامام عز الدين في « شرح البحر » حملوا قول أهل اللغة ما خرج من الحلق على مالم يخرج من المعدة وخصوه بلسم القلس ، والظاهر أن مراد من قال هو الخارج من الحلق موافق للقاتل بانه الخارج من الجوف ، ولكنه اقتصر على ذكر طريق خروجه ، ويدل عليه آخر الكلام في قوله : « فان عاد فهو القيء » فانه تفصيل للخارج .

وظاهر مذهب الامام أن القلس ناقض مطلقاً ، أما الكثير فواضح ، وأما القليل فقال في « المنهاج » : قياساً على كثيره والأولى دخوله تحت عموم حديث : « القلس يفسد الوضوء » فهو جنس يشمل جميع أنواعه قلة وكثرة وما في معناه من حديث عمار ، وقياساً على سائر الفضلات الخارجة من الفرجين اذ الكل من المعدة وانما اختلفا بالخروج ، وقد أورد عليه أن حديث السبع النواقض السابق ذكره متضمن لتقييد القيء بالذراع والسمعة بملء الفم ، فيشعر أن أقل ما ينقض ما كان ملء الفم .

وأجيب : بأن التقييد في الطرفين لنوعي القيء لبيان القيء ناقض قليله وكثيره من حيث

أن الذارع هو الغالب كما ذكره في « القاموس » و « الصحاح » بقوله : ذرع القميء فلانا غلبه وسبقه ، فالمراد بقوله « وقيء ذارع » ماسبق وغلب قل أو كثر اذ لو كان المراد به ماملاً الفم وزاد عليه دون ما كان دون ملء الفم لما كان لقوله « ودسمة تملأ الفم » فائدة .

والحاصل أن قوله : « ودسمة تملأ الفم » لا يصلح قيماً للقلس للتأخير بينه وبين القميء .
بتصريح أئمة اللغة . هذا معنى ما ذكره القاضي في « شرحه » وفيه نظر لأنه إذا كان المراد بالذارع ماسبق وغلب قل أو كثر فملأ الفم أحد أفراد ما صدق عليه وحينئذ فلا يظهر لقوله : « ودسمة تملأ الفم » فائدة . وأحسن ما قيل في معناه وتوضيح وجه العطف ما ذكره صاحب « نجوم الانظار » : أن القميء الذارع إما أن يراد به الكثير المتصل الزائد على ملء الفم ، من ذرعه القميء أي : سبقه وغلبه فحينئذ لا يشمل القليل المقدر بالدسمة ، فتعطف الدسمة عليه لإفادة أن النقص لا يختص بالكثير المتصل بل يشمل الدفعة الواحدة ، أو يراد بالذارع ماهو أعم من الدسمة فهي أخص منه فتعطف عليه للتخصيص على أن هذا القدر يكفي .

وأقول : الذي يظهر لي في بيان وجه العطف أن المراد بالدسمة معنى القلس وتقييدها بملء الفم بيان لقدر نصاب النقص ، وهو القليل الذي أراداه عليه السلام بقوله في قليله وكثيره . والمراد بالقميء الذارع ما زاد على ذلك القدر ، وهو الذي يوافق ما ذكره أهل اللغة من التأخير ، ولا يحتاج في الحديث الى تطلب وجه الفرق بين المعطوف والمعطوف عليه ، ولا نص للإمام يخالف هذا على أنه عليه السلام هو راوي الحديث المذكور ، ونصاب القلة والكثرة فيما عدا الخارج من السبيلين معتبر ، كما اعتبر عليه السلام نصاب نجاسة الدم بقدر درهم ، ويكون هذا الحديث مخصصاً لما ورد من العمومات في لفظ القميء والقلس ، وقياس القميء على الخارج من السبيلين ضعيف للتفاوت الشديد بين الغائط والقميء في الاستقذار .

ومما يؤيد^(١) ما ذكرنا من مراد الامام أنه حكى في « البحر » خلاف زيد بن علي والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه أن مادون ملء الفم نجس لعموم الدليل. وتعبه في « نجوم الانظار » بأن الرواية عن أبي حنيفة وأصحابه مخالفة لما في كتبهم لاعتبارهم ملء الفم في النقص والتنجيس

(١) ينظر في هذا التأييد فليس ثمة تعقبه في « نجوم الانظار » تعرض للذهب الامام زيد بن علي ، وإنما فيه التمرس لكلام أبي حنيفة وأصحابه إلا ان يكون بالمجاوزة .

وأن مالا يكون حدثاً لا يكون نجساً. فإن قيل : انه يلزم مما ذكر أن يكون وصف الدسمة بلاء الفم التقييد الدال على خروج مادونه . ووصف القيء بالذارع للتوضيح والكشف لعدم الحاجة الى التقييد به مع نقض مادونه وهو ملء الفم ، واختلاف الوصفين في سياق واحد غير جار على السنة الفصحاء .

قلت : قد فهمت من تصريح أهل اللغة أنها متباينان ، فيحتاج كل منها الى بيان قدر الناقض منه بوصف مستقل ، ولا يفني وصف أحدهما عن الآخر ، وان وقع من حيث المعنى انه اذا نقض الأقل لم نقض ما فوقه بالاولى فهو لا يكفي مع اختلاف الماهيتين . والله أعلم .

قال أبو خالده : وسألت زيد بن علي عن القبلة تنقض الوضوء ، فقال : لا ينقض الوضوء إلا الحدث ، فليس هذا حدثاً .

يريد عليه السلام بالحدث أحد السبعة النواقض المذكورة في الحديث السابق المروي من طريقه في « شرح التجريد » وغيره . والخلاف في نقض القبلة وما هو بمنها من لمس بدون المرأة مشهور ، فروي عن أمير المؤمنين وأكثر العترة وابن عباس وعطاء وطاووس : ان لمس بشر من لا يحرم عليه تكاحه لا ينقض ، وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف الى ذلك الا اذا تبائر الفرجان وانتشر وان لم يمد ، وذهب ابن مسعود وابن عمر والزهري والشافعي وأصحابه وزيد بن أسلم وغيرهم الى أن ذلك ناقض .

واحتجوا على ذلك بأمرين :

أحدهما : قوله تعالى : « أو لامستم النساء » واللمس حقيقة في اليد ، وأيضاً فيوضح بقاءه على معناه قراءة « أو لمستم النساء » فانها ظاهرة في مجرد لمس الرجل من دون أن يكون من المرأة فلم « تَحْتَقَقْ بَقَاؤُهُ عَلَى مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ ، فَكَذَلِكَ لَمْ يَصِلْ إِلَى مَعْنَى الْقِرَاءَتَيْنِ . واحتج البيهقي بأن اسم اللبس يقع على مادون معنى الجماع أيضاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لعلك قبلت أو لمست » ونفيه عن بيع اللامسة . وقوله في حديث أبي هريرة في بعض الروايات

عنه : « واليد زناها اللبس » وقول عائشة : « قل يوم أو ما كان يوم الا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطوف علينا جميعا ، فيقبل ويلبس ما دون الوقاع » .

وقال في « الدر المنثور » : أخرج الشافعي في « الأم » وعبد الرزاق وابن المنذر والبيهقي عن ابن عمر : « قلة الرجل امرأته وجسها بيده من الملامسة ، فمن قبل امرأته وجسها بيده فعليه الوضوء » وأخرج الدارقطني والحاكم والبيهقي عن عمر قال : « ان القبلة من اللبس فتوضأ منها » . ١ هـ .

وقال محمد بن منصور في « الأمالي » : حدثني أحمد بن عيسى ، عن محمد بن بكر ، عن أبي الجارود قال : سمعت أبا جعفر يقول : « القبلة تنقض الوضوء » وبهذا الاسناد عنه أن المراد بالآية ما دون الجماع .

ثانيهما : حديث معاذ وهو أنه : « جاء رجل ، فقال : يا رسول الله إني صادفت امرأة في هذا البستان ، فقضيت منها ما يقضي الرجل من امرأته ما خلا الجماع ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : توضأ وضوءاً حسناً وإركع ركعتين ، فان الحسنات يذهبن السيئات » أخرجه أحمد والدارقطني والبيهقي ، وقال البيهقي : فيه ارسال عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يدرك معاذاً . واحتج الأولون بآدلة :

أحدها : ما ذكره في « مجمع الزوائد » عن أم سلمة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل ، ثم يخرج الى الصلاة ولا يحدث وضوءاً » رواه الطبراني في « الاوسط » وفيه يزيد بن سنان الرهاوي ضعفه أحمد ويحيى وابن المديني ، وثقه البخاري وأبو حاتم . وفيه مروان بن معاوية وبقية رجاله موثقون . وعن عائشة أن النبي ﷺ : « كان يقبل بعض نسائه ، ويخرج الى الصلاة ولا يتوضأ » رواه الطبراني في « الاوسط » وفيه سعيد بن بشر وثقه شعبة وغيره ، وضعفه يحيى وجماعة . ١ هـ . وسعيد هذا قال فيه أبو حاتم : محله الصدق . ووثقه دحيم وابن عيينة ، وقال ابن عدي : لا أرى بما يرويه بأساً ، ذكر ذلك المنذري في آخر كتابه : « الترغيب والترهيب » بعد أن نقل عن جماعة تضعيفه ، قال في « الميزان » : قال بقية : سألت شعبة عنه ، فقال : ذاك صدوق اللسان . وقال ابن الجوزي : قد وثقه شعبة ودحيم . وقال ابن عيينة : حدثنا سعيد بن بشر وكان حافظاً وأطال ترجمته في « الميزان » وذكره أيضاً فيمن تكلم فيه وهو موثق .

- **ثانيها :** ما أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » قال : أخبرنا أبو العباس الحسني رضوان الله عليه ، قال : أنا محمد بن جعفر الانباطي ، قال : حدثنا ابراهيم بن اسحاق الصنعاني ، عن عبد الرزاق ، عن ابراهيم بن محمد ، عن معبد بن نباتة ، عن محمد بن عمرو عن عروة ، عن عائشة قالت : « قلني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وصلى ولم يحدث وضوءاً » . اه . وهو في « التلخيص » عن محمد بن عمرو ، عن عطاء ، عن عائشة بلفظ : « انه كان يقبل ولا يتوضأ » قال - يعني الشافعي - : لا أعرف حال معبد ، فان كان ثقة فالحجة فيما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . قال المؤيد بالله : ومن روى ذلك أبو سامة بن عبد الرحمن ، عن عائشة وعبيد الله بن عمرو ، عن عبد الكريم ، عن عطاء ، عن عائشة . وروى الاوزاعي عن يحيى بن أبي سامة عن أم سلمة « أن رسول الله ﷺ كان يقبلها وهو صائم ولا يفطر ولا يحدث وضوءاً » وروي عن عائشة « انها طلبت النبي ﷺ ليلاً فلم تجده ، قالت : فوضعت يدي على صدر قدمه وهو ساجد يقول كذا وكذا » فلو كان ذلك ينقض الطهارة لم يعض النبي ﷺ في سجوده .

وهذه الاخبار كلها قد دلت على أن لس المرأة لا ينقض الوضوء . اه .

ويعلم من ذلك عدم ورود ما ذكره في « التلخيص » أن حديث حبيب ، عن عروة ، عن عائشة أن النبي ﷺ : « كان يقبل بعض نسائه ثم يصلي ولا يتوضأ » معلول ذكر علته أبو داود والترمذي والدارقطني والبيهقي وابن حزم ، قال : ولا يصح في هذا الباب شيء ، وان صح فهو محمول على ما كان عليه الأمر قبل نزول الوضوء من المس . اه . والعلة المشار إليها أن حياً لم يسمع من عروة بن الزبير ، وانما سمع من عروة المزني وهو مجهول . ورواه أبو داود من طريق ابراهيم التيمي عن عائشة ، وقال : هو مرسل ، ابراهيم التيمي لم يسمع من عائشة ، ووجه ضعف ما ذكره وجود التسابعة والشواهد من غير طريق متصل بأئمة كما عرفته .

ثالثها : ما أخرجه النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : « ان كان ﷺ يصلي وأنا لمعتضة بين يديه - اعترض الجنازة - حتى إذا أراد أن يوتر مسني برجله » قال في « التلخيص » : اسناده صحيح . وذكره أيضاً في الخصائص من كتاب النكاح وعزاه الى « سنن البيهقي » وقال : اسناده صحيح . ولفظه في البخاري من طريق القاسم

عن عائشة قالت : « بسأ عذلتونا بالسكب والجمار ، لقد رأيتني ورسول الله ﷺ يصلي - وأنا مضطجعة بينه وبين القبة - فإذا أراد أن يسجد غمز رجلي فقبضتها » . وقد ذكر بعض الشافعية أنه يحتمل أنه مسها من وراء حائل ، وهذا احتمال بعيد لا يدفع الظهور فلا يعرج عليه .

وابعها : ما ذكره في « التلخيص » في الخصائص من رواية البزار من طريق عبد الكريم الجزري عن عطاء ، عن عائشة أن رسول الله ﷺ : « كان يقبل بعض نسائه ثم يخرج إلى الصلاة ولا يتوضأ » قال : واسناده قوي وإرادته لهذا الحديث وما قبله في الخصائص دعوى عاطلة عن البرهان . فهذه أدلة القائلين بعدم النقض وانفصلوا عما استدلت به المخالف ، فقالوا : أما الاستدلال بالآية على أن المراد منها اللبس باليد ، فانه وإن سلم صحة إطلاق اللبس على ما كان باليد حقيقة فيا ذكرتم من الأمثلة ، فهي في الآية كناية عن الجماع بشهادة السياق والنزق وتصريح أئمة اللغة والنقل عن المحتج بتفسيره :

أما السياق : فلأن الله عزم الخطاب في أولها للرجال والنساء بقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة » فليكن التعميم مستمراً إلى آخرها ، وتكون الملامسة مشتركة بين الرجال والنساء وليست إلا الجماع ، ولأن الله تعالى ذكر حكم الطهارتين ، وهي الماء والتراب مع وجود الماء وعدمه فيدل على أن الجماع مراد بالآية .

وأما النزق : فلأن الله عز وجل استعمل في كتابه العزيز الكنايات البليغة المشعرة بالمراد بما يستهجن التصريح بذكره ، وقد أورد أهل البيان من ذلك ما فيه تبصرة لمن أراد الوقوف على أساليب القرآن الكريم المجيد .

وأما تصريح أهل اللغة : فقال في « المصباح » : لمسه لمساً من بابي قتل وضرب - أفضى إليه باليد ، هكذا فروه . ولمس أمرأته كناية عن الجماع ولا مسها ملامسة ولما سا . وقال في « النهاية » : والذي أعتقد أنه دلالة اللبس على الجماع أظهر وإن كان مجازاً لأن الله تعالى قد كنى عنه باللس والمباشرة والماسة .

وأما النقل عن السلف : فقد أخرج محمد بن منصور في « الأمالي » في النكاح ما لفظه : حدثنا سفيان بن وكيع ، عن حفص ، عن أشعث ، عن الشعبي عن أصحاب علي عليه السلام ، عن علي قال : « هو الجماع » . وقال السيوطي في « الدرر النثور » : أخرج ابن أبي شيبة وعبد

ابن حميد وابن جرير وابن المنذر عن علي بن أبي طالب قال : « اللبس هو الجماع ، ولكن الله كنى عنه » . وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم من طرق عن ابن عباس في قوله تعالى : « أو لامتسم النساء » قال : « هو الجماع » . وأخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر ، عن سعيد بن جبير قال : « كنا في حجرة ابن عباس ومعنا عطاء بن أبي رباح ونفر من الموالي وعبد ابن عمير ونفر من العرب ، فتذاكرنا باللباس فقلت : أنا وعطاء والموالي : اللبس باليد ، وقال عبيد بن عمير والعرب : هو الجماع ، فدخلت على ابن عباس فاخبرته ، فقال : غلبت الموالي وأصاب العرب ، ثم قال : إن اللبس والملبس والمباشرة إلى الجماع ما هو ولكن يكني ما شاء بما يشاء » وقد أخرجه البيهقي بمعناه عن شيخه أبي عبد الله الحاكم ، قال : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال : حدثنا إبراهيم بن مرزوق ، قال : ناوهم بن جرير ، عن شعبة ، عن أبي بشر ، عن سعيد بن جبير فذكره . وقال محمد بن منصور في « الأملاني » : حدثنا عثمان ابن أبي شيبة ، عن هشيم ، عن أبي بشر ، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « اللبس والملبس والمباشرة هي الجماع ، ولكن الله يكني ما يشاء بما يشاء » . وأخرج المؤيد بالله في النواقض من كتاب « التجريد » قال : حدثنا أبو العباس الحسيني قال : أنا الحسن بن علي بن أبي الربيع ، قال : ثنا علي بن هارون ، قال : ثنا أبو كريب ، قال : ثنا الحسين الجعفي عن زائدة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى عليه وآله وسلم : « اللامسة الجماع » فعرفت بذلك مراد الآية الكريمة من طريق باب مدينة العلم ، وبما نقل عن ترجمان القرآن المدعوله بمعرفة أسرار التنزيل ، وما روي عن أم المؤمنين وهم المقدمون على غيرهم في معرفة التأويل عند تعارض الأقاويل ، كما أوضح ذلك في « إشار الحق على الخلق » .

وأما الاحتجاج بحديث معاذ فضعيف من وجوه :

أحدها : أنه مرسل كما ذكره البيهقي وهو لا يعارض المتصل .

ثانيها : أن احتمال كونه غير متوضيء أظهر من احتمال كونه متوضئا ، ففي بعض رواياته « أنه كان في السوق يبيع قمرا ، فجاءته المرأة لتبتاع منه فاستتبها إلى بيته » .

ثالثها : أن سياق الحديث ظاهر في الأمر بالصلاة لا غير إذ هو الأنسب بجواب سؤاله

عن المكفر ، وذكر الوضوء على وجه الاستتباع لما أمر الله تعالى بفعله من الصلاة لأجل
أن مس المرأة ناقض .

رابعها : أن تلك الحالة التي وقعت للسائل مظنة لخروج المذي إن لم يكن ظاهراً منها ،
وهو الباعث على الأمر بالوضوء .

خامسها : أن الحديث الصحيح في قصة الرجل ما رواه الشيخان وأبو داود والترمذي
وليس فيها ذكر الصلاة ولا الوضوء .

وأما الاحتجاج بفعل الصحابة كعمرو وابنه عبد الله وغيرهما فاجتهاد منهم لا يلتفت إليه
عند ظهور الحجة وصحتها. والله أعلم .

قال : وسألت زيدا عليه السلام عن الرجل يأكل لحم الابل أو
لحم الغنم هل ينقض ذلك وضوءه ؟ فقال : لا ، وقال : إنما الوضوء
من ذلك أدب .

قد تقدم تفسير الابل والغنم ، ودل ما ذكره عليه السلام انه لا يجب الوضوء مما مسته
النار^(١) مطلقاً ، وهو مذهب المعتزلة عليهم السلام ، حكى ذلك في « البحر » وغيره . وذكر في
« الأمالي » عن القاسم عليه السلام أنه يتوضأ منه ، وعلة بما يقتضي أن ذلك أدب كما في
الأصل ، ولفظه : قال محمد - يعني ابن منصور - : سمعت قاسم بن ابراهيم - أو ثبت لي عنه -
في الوضوء من لحم الجزور وما مست النار يتوضأ منه ليس لنجاسته ، ولكن لتشغل الأكل
به عن طهارته . ا هـ .

والخلاف بين فقهاء العامة والصحابة والتابعين في ذلك واقع لتعارض الأدلة ، فمن ذهب

(١) سواء كان من لحوم الابل أو الغنم .

الى ترك الوضوء مما مست النار : أمير المؤمنين عليه السلام وأبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وعامر بن ربيعة ، وأبي بن كعب ، وأبو أمامة ، وأبو الدرداء والمنيرة ابن شعبة ، وجابر بن عبد الله ، ومن التابعين : عبيدة السلماني ، وسالم بن عبد الله ، والقاسم ابن محمد ومن معها من فقهاء أهل المدينة ، ومالك بن أنس ، والشافعي وأصحابه ، وأهل الحجاز ، وعامتهم ، وسفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه ، وأهل الكوفة ، وابن المبارك وأحمد وإسحاق ، ورأوا ذلك آخر الأمرين من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وخالفهم في ذلك ابن عمر ، وأبو طلحة ، وأنس بن مالك وأبو موسى ، وعائشة ، وزيد بن ثابت وأبو هريرة وأبو عزة الهذلي ، وعمر بن عبد العزيز ، وأبو مجاز (١) لاحق بن حميد ، وأبو قلابه ، ويحيى بن يعمر ، والحسن البصري والزهري .

واحتجوا بأدلة منها : حديث عبد الله بن قارظ « أن أبا هريرة أكل أثواراً من أقط فتوضأ ، قال : أتدري لم توضأت ؟ إني أكلت أثواراً من أقط . وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : توضأوا مما مست النار » رواه مسدد وأحمد بن حنبل ولفظه : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل أثواراً من أقط ، فتوضأ منه ، ثم صلى » وابن حبان في « صحيحه » ورواه أيضاً مسلم في « صحيحه » باختصار . ومنها ما أورده البيهقي في « سننه الكبرى » عن ابن شهاب ، قال : أخبرني سعيد بن خالد بن عمر بن عثمان « أنه سأل عروة بن الزبير عن الوضوء مما مست النار قال عروة : سمعت عائشة تقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : توضأوا مما مست النار » رواه مسلم في « الصحيح » عن عبد الملك بن شعيب . وفي الباب عن أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي طلحة وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد الخدري وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وأجاب الأولون : بأن ذلك منسوخ بأدلة :

منها : ما أخرجه البيهقي في « سننه » قال : أنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو قاله : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب : نا أحمد بن عبد الحميد الحارثي ، حدثنا أبو أمامة ، عن

(١) بكسر الميم وسكون الجيم بعدها لام مفتوحة فزاي . هـ . « تقريب » .

الوليد بن كثير ، عن محمد بن عمرو بن عطاء ، قال : « كنت مع ابن عباس في بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد ، فجعل يعجب بمن يزعم أن الوضوء مما مست النار ويضرب فيه الامثال ، ويقول : انا نستحم بالماء المسخن وتوضأ به وندهن بالدهن المطبوخ ، وذكر أشياء مما يصيب الناس مما قد مست النار ، ثم قال : لقد رأيته في هذا البيت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد توضأ ثم لبس ثيابه فجاء المؤذن فخرج الى الصلاة حتى اذا كان في الحجرة خارجاً من البيت لقيته هدية عضو من شاة ، فأكل منها لقمة أو لقمتين ، ثم صلى وما مس ماءً » رواه مسلم في « الصحيح » عن أبي كريب ، عن أبي أسامة . وفيه دلالة على أن ابن عباس شهد ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

قال الزعفراني : قال أبو عبد الله الشافعي : وانما قلنا لا يتوضأ منه لأنه عندنا منسوخ. الا ترى أن عبد الله بن عباس - وانما صحبه بعد الفتح - يروي عنه انه رآه يأكل من كف شاة ثم صلى ولم يتوضأ . وهذا عندنا من أبين الدلالات على أن الوضوء منه منسوخ أو أن أمره بالوضوء منه بالنسب والتنظيف . والثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه لم يتوضأ منه ثم عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن عباس وعامر بن ربيعة وأبي بن كعب وأبي طلحة كل هؤلاء لم يتوضؤوا منه .

ومنها ما يروي عن فاطمة الزهراء سلام الله عليها : « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل في بيتها عرقاً ، فجاء بلال فأذنه بالصلاة ، فقام يصلي فأخذت بثوبه ، فقالت : يا أبت ألا توضأ ؟ فقال : ممّ أتوضأ أي بنية ؟ فقلت : مما مست النار ، فقال : أوليس أظهر طعامنا ما غيرت النار » رواه مسدد مراسلاً أو معصلاً ، ورواه الحرث وأبو يعلى وأحمد بن حنبل مرفوعاً بسند ضعيف لتدليس ابن اسحاق هكذا ذكره ابن حجر في « مختصر اتحاف السادة المهرة » وما ذكره من التدليس غير مسلم كما أوضحه صاحب « المنار » ، واختار هو وغيره من التأخرين قبول روايته مطلقاً سواء تحصرح بالتحديث أم لا . وفيه دليل على النسخ من حيث أن فاطمة رضي الله عنها تكلمت بما استقر في ذهنها وهو الوضوء مما مست النار ، وتضمن الجواب النبوي بيان وجه الإباحة .

ومنها ما روي عن سعيد بن المسيب : « ان عثمان قعد عند منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأثني بخبز ولحم فأكل ولم يتوضأ ، ثم قال : قعدت مقعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأكلت طعام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وصليت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » رواه ابن أبي شيبة واللفظ له ورجاله ثقات وابن أبي عمر وأبو يعلى الموصلي وأحمد بن حنبل .

ومنها ما روي عن عبد الله بن شداد قال : قال مروان : « كيف نسأل أحداً وفينا أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فارسل الى أم سلمة رضي الله عنها فسئلت فقالت : أنا كنت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنفاً من قدر فأكل منها ثم خرج الى الصلاة » رواه أحمد بن منيع وأبو يعلى ، ولفظه عن عبد الله بن شداد ، قال : سمعت أبا هريرة يقول : « توضؤوا مما مست النار قال : فارسل مروان الى أم سلمة رضي الله عنها فسئلت ، فقالت : نهش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندي كنفاً ثم خرج الى الصلاة ولم يمس ماء » ورواه النسائي في « اليوم واليلة » .

ومنها ما روى أمير المؤمنين كرم الله وجهه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأكل التريد ويشرب اللبن ويصلي ولا يتوضأ » رواه أبو يعلى ورواه أبو داود وغيره من حديث أنس .

ومنها ما روي عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمر بالقدر فيتناول منه العرق فيصيب منه ثم يصلي ولا يتوضأ » رواه أبو بكر بن أبي شيبة وأحمد بن حنبل وأبو يعلى ورواه ثقات .

ومنها ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأكل اللحم ثم يقوم الى الصلاة فما يمس قطرة ماء » رواه أبو يعلى وأحمد بن حنبل ورواه ثقات . ذكر هذا الحديث وما قبله في « مختصر الانحاف » .

ومنها ما أخرجه البخاري من حديث سويد بن النعمان « انه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام خيبر حتى إذا كانوا بالصهراء - وهي أدنى خيبر - فصلى صلى الله عليه وآله وسلم العصر ، ثم دعا بالازواد فلم يؤت الا بالسويق فامر به فثري ، فأكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأكلنا ثم قام الى المغرب فمض مضضاً ومضمضنا ثم صلى ولم يتوضأ .

قال الخطابي: فيه دليل على أن أمره بالوضوء مما مسته النار وما غيّر بالنار منسوخ ، إنما كانت خير سنة سبع من مقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وكان الأمر بالوضوء منها متقدماً ، وهما حديثان في أحدهما الوضوء مما مست النار وفي الآخر الوضوء بما غيّر النار . فالسويق مما قد مسته النار وإن لم يكن لها فيه بيان تغير ، وأما اللحم وانضاجه بالطبخ فهو الذي قد غيّرته النار ، والأمران معاً لا تجب فيها الطهارة عند عامة العلماء . اهـ . وفيه نظر فإن حديث سويد بن النعمان كان قبل خير وإنما قدم أبو هريرة بعد فتح خير على ما صرح به الثوري ، وهو الراوي حديث الوضوء مما مست النار ذكره الحازمي في الاعتبار ، في سياق تعدد الأمر بالوضوء مما مست النار والرخصة فيه . وقال عقيبة : فهذا يدل على أن الرخصة كانت غير مرة وهو طريق الجمع بين الاخبار وتصحيحها ثم احتج على ذلك أيضاً بما رواه بسنده من حديث المغيرة بن شعبة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل طعاماً وأقيمت الصلاة ، فقام - وقد كان يتوضأ قبل ذلك - فأتته بماء ليتوضأ فأتتهني وقال لي: وراءك ، فساءني ذلك ، ثم صلى فشكوت ذلك الى عمر بن الخطاب ، فقال: يا رسول الله إن المغيرة بن شعبة قد شق عليه انتهارك إياه خشي أن يكون في نفسك عليه شيء؟ .. فقال صلى الله عليه وآله وسلم : ليس في نفسي عليه شيء إلا خير ، ولكنه أتاني بماء لا توضأ ، وإنما أكلت طعاماً ولو فعلت ذلك فعل الناس ذلك من بعدي » هذا حديث يروى عن سويد من غير وجه ، فمنهم من يقول فيه : كان يتوضأ قبل ذلك . ومنهم من يقول : كان توضأ قبل ذلك . وقال عثمان بن سعيد الدارمي : لما رأينا هذه الأحاديث قد اختلف فيها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واختلف فيها من ذكرناهم في الأول والآخر ، فلم نقف على الناسخ والنسخ منها ، فنظرنا الى ما اجتمع عليه الخلفاء الراشدون والاعلام من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فآخذنا بأجمعهم في الرخصة فيه . اهـ . كلامه .

وقد عرفت من مجموع ما ذكر قوة الدليل على ترك الوضوء مما مست النار ، وقد استثنى بعض العلماء من ذلك لحوم الابل فأوجبوا الوضوء منه ، ورأوا أن الرخصة خاصة بما عداه من لحم النعم وسائر الأطعمة . وعن جنح الى ذلك ابن القيم والمحقق القبلي وغيرهما ، واحتجوا بما أخرجه البيهقي وغيره من حديث جابر بن سمرة : « أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتوضأ من لحم النعم ؟ .. قال : إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا تتوضأ ، قال :

أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ ؟.. قال: نعم، فتوضأُ من لحوم الإبل ؛ قال : أصلي في مَرَابِضِ الْغَنَمِ ؟.. قال : نعم ، قال : أصلي في مبارك الإبل ؟.. قال : لا . وبحديث البراء بن عازب قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوضوء من لحوم الإبل ، فقال: توضؤوا منها. وسئل عن لحوم الغنم ، فقال: لا توضؤوا منها . وسئل عن الصلاة في مبارك الإبل ، فقال : لا تصلوا في مبارك الإبل فلها من الشياطين . وسئل عن الصلاة في مَرَابِضِ الْغَنَمِ ، فقال : صلوا فيها فأنها بركة . » قال في « التلخيص » أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان وابن الجارود وابن خزيمة من حديث البراء . وقال ابن خزيمة في « صحيحه » : لم أر خلافاً بين علماء الحديث في أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقله ، وحديث جابر بن سمرة رواه مسلم .

قال البيهقي : حكى بعض أصحابنا عن الشافعي قال : إن صح الحديث في لحوم الإبل قلت به . قال البيهقي : قد صح فيه حديثان حديث جابر بن سمرة وحديث البراء قاله أحمد بن حنبل وإسحاق . ١ هـ . وقال البيهقي أيضاً : وروينا عن علي وابن عباس: الوضوء مما خرج وليس مما دخل ، وإنما قال ذلك في ترك الوضوء مما مست النار - يعني ما عدا لحم الجوزور - فلم تتناولوه الرخصة .

وأجاب القائلون بتعميم الرخصة بوجهين :

أحدهما : أن الخبر الناسخ شامل لجميع ما مسته النار ، وذلك فيما أخرجه الأربعة وابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر : « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك الوضوء مما مست النار » وأجيب بأن ذلك غير ناهض على المطلوب لأمرين :

أحدهما : أن في الرواية اختصاراً ، ولفظه فيما رواه ابن حبان من طريق محمد بن المنكدر ، عن جابر قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل طعاماً مما مست النار ثم صلى قبل أن يتوضأ ، ثم رأيت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر أكل طعاماً مما مسته النار ثم صلى قبل أن يتوضأ ، ثم رأيت بعد أبي بكر عمر أكل طعاماً مما مسته النار ثم صلى قبل أن يتوضأ » والطعام المذكور لحم شاة بدليل ما أخرجه ابن حبان أيضاً في كتابه « التقاسيم والأنواع » ولفظه : ذكر البيان أن هذا الطعام الذي لم يتوضأ صلى الله عليه وآله وسلم

من أكله كان لحم شاة للحم ابل . وساق سنده الى محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال :
« دعت امرأة من الانصار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على شاة فأكل صلى الله عليه وآله وسلم
وأصحابه فحضرت الصلاة ، فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم عاد الى
بيتها فأكلوا ، فحضرت صلاة العصر فلم يتوضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .

ثانيها : ما ذكره في « التلخيص » ولفظه : قال الشافعي في سنن حرملة : لم يسمع ابن
المنكدر هذا الحديث من جابر انما سمعه من عبد الله بن محمد بن عقيل فهو منقطع . وقال
البخاري في « الاوسط » : حدثنا علي بن المديني ، قال : قلت لسفيان : إن أبا علقمة الفرّوي
روى عن ابن المنكدر عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل لحماً ولم يتوضأ » .
فقال : أحسبني سمعت ابن المنكدر ، قال : أخبرني من سمع جابراً . وقال ابن حجر بعد
ذلك : ويشهد أصل حديث جابر ما أخرجه البخاري في « الصحيح » عن سعيد بن الحرث .
قلت لجابر : أتوضأ مما مست النار ؟ قال : لا . « وللحديث شاهد من حديث محمد بن مسلمة
أخرجه الطبراني في « الاوسط » ولفظه : « أكل آخر أمره لحماً ثم صلى ولم يتوضأ » . ١٥١ .

قلت : وقد أخرجه البيهقي في « سننه » قال : أخبرنا أبو علي الروذباري : أنا
أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه ، حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي ، نا عبد الرحمن ابن
المبارك ، نا فريش ^(١) بن حيان العجلي ، نا يونس بن أبي خالد ، عن محمد بن مسلمة ، قال :
« أكل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مما غيرت النار ثم صلى ولم يتوضأ ، وكان آخر
أمر به » وقال غيره : « يونس ابن أبي خزيمة » ولكنه لا تصريح فيه بالمراد بل يحتمل أن
أن يكون لحم شاة كما يحتمل غيره . والنسخ لا يثبت بالاحتمال ، نعم أخرج محمد بن منصور في
« الامالي » قال : حدثنا أحمد بن عيسى ، عن حسين عن أبي خالد ، عن أبي جعفر ، عن آبائه ،
عن علي عليهم السلام قال : « اعتكف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العشر الأواخر
من شهر رمضان ، فلما نادى بلال بالنسب أني ﷺ بكتف جزور مشوية ، فامر بلالا ،
فكف هنية ، فأكل عليه السلام وأكلنا ، ثم دعا بلال ابن ابل قد مذق له - قال محمد يعني

(١) فريش بن حيان بتحانية العجلي : ابو بكر البصري . ١٥١ . « خلاصة » .

خلط بماء - فشرب وشربنا ، ثم دعا بماء ففسل يده من غمر اللحم ومضمض فاه ، ثم تقدم فصلى بنا ، ولم يحدث طهوراً . ا هـ .

والغمر - بالتحريك - الدسم والزهومة من اللحم ذكره في « النهاية » . والجزور من الابل خاصة كما في « المصباح » وغيره .

الوجه الثاني من الجوابين : ان الوضوء في حديثي جابر بن سمرة والبراء متأول على معنى النظافة ونفي الزهومة كما دل عليه حديث « الامالي » وهو الذي جئنا اليه الامام عليه السلام في كلامه وذلك استعمال شائع في عرف الشرع . فقد روي « توضحوا من اللبن فان له دسما » قال ابن الاثير : الوضوء قد يراد به غسل بعض الاعضاء ، ومنه الحديث « توضحوا مما غيرت النار » اراد غسل الأيدي والافواه من الزهومة . ومنه حديث الحسن « الوضوء بعد الطعام ينفي الفقر وقبله ينفي الهم » أخرجه الطبراني في « الاوسط » بالفظ : « الوضوء قبل الطعام وبعده ينفي الفقر » وهو من سنن المرسلين « وفي حديث سلمان عند أبي داود والترمذي قال : « قرأت في التوراة ان بركة الطعام الوضوء بعده » .

وأخرج البيهقي في « سننه » بسنده الى معاذ بن جبل انه قال : « ليس الوضوء من الرعاف والقيء ومس الذكر وما مست النار بواجب ، فقليل له : إن ناساً يقولون إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : توضحوا مما مست النار ، فقال : إن قوما سمعوا ولم يعوا كنا نسمي غسل اليد والفم وضوءاً ، وليس بواجب انما أمر صلى الله عليه وآله وسلم المؤمنين أن يفسلوا أيديهم وأفواههم مما مست النار » فهذا تصريح بأن الوضوء غير مراد به الوضوء للصلاة بل للتنظيف ، وأن ذلك ليس بواجب ، ومحل معاذ من العلم والمعرفة بمقاصد الشريعة مشهور .

ويؤيده ما ذكره الخطابي في « المعالم » في تأويل حديث البراء ، فقال ما معناه : لما قال صلى الله عليه وآله وسلم : « صالوا في مراتب الغنم ولا تصلوا في أعطان الابل » دل أن ذلك ليس من أجل أن بين الامرين فرقا في باب الطهارة والتنجاسة لان الناس على أحد قولين : إما قائل يرى نجاسة الاوبال كلها ، أو قائل يرى طهارة بول ما يؤكل لحه ، والغنم والابل سواء عند الفريقين في القضيتين معاً ، وانما نهى عن الصلاة في مبارك الابل لأن فيها تفاراً وشراً لا يؤمن أن تتخطط المصلي اذا صلى بحضرتها أو تفسد عليه صلاته ، وهذا المعنى مأمون من

الغنم لما فيها من السكون وقلة النفار ، ومعلوم أن في لحوم الابل من الحرارة وشدة الزهومة مالمس في لحوم الغنم ، وكان معنى الامر بالوضوء منه منصرفاً الى غسل اليد لوجود سببه دون دون الوضوء الذي هو من أجل رفع الحدث الذي تقدم عليه ، وبذلك يتضح كلام الأصل وصحة ما ذكره في «النهاج» : أن الامام أراد بالوضوء الآخر غسل اليد بمسح الطعام ، لا ما فهمه القاضي في شرحه من حمله على وضوء الصلاة . والله أعلم . -

حدثني زيد بن علي : عن أبيه عن جده ، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، قال : « لا وضوء على من مس ذكره » .

قال المؤيد بالله عليه السلام في « شرح التجريد » : هو المحفوظ عن أئمة أهل البيت لا يعرف بينهم فيه خلاف . وفي « الجامع الكافي » قال القاسم عليه السلام في رواية داود عنه وهو قول محمد : ولا وضوء من مس الذكر والابط والاليسة . قال القاسم : ولا على المرأة إذا مست فرجها لا بأس بذلك انما ذلك كعض الاعضاء الأنف والاذن . وقد اختلف أهل العلم في ذلك قديماً وحديثاً فذهب الى عدم الوضوء منه أمير المؤمنين كرم الله وجهه وعمار ابن ياسر وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وحذيفة بن اليمان وعمران بن الحصين وأبو الدرداء وسعد بن أبي وقاص - في رواية - وسعيد بن مسيب - في رواية - وسعيد بن جبير وابراهيم النخعي وربيعة بن أبي عبد الرحمن وسفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه ويحيى بن معين وأهل الكوفة . وادعى في « شرح التجريد » انه إجماع الصحابة ، وضعف اسانيد من روي عنهم خلافة . والذي روي عنه الايجاب من الصحابة عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وأبو أيوب الانصاري وزيد بن خالد وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر وعائشة وأم حبيبة وسيرة بنت صفوان وسعد بن أبي وقاص - في إحدى الروايتين - وابن عباس في - إحدى الروايتين - ومن التابعين عروة بن الزبير وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح وأبان بن عثمان وجابر بن زيد والزهرى ومصعب بن سعد ويحيى بن أبي كثير وسعيد بن السيب - في أصح الروايتين - وهشام بن عروة والاوزاعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأحمد وإسحاق والشهور من قول مالك .

إحتج الأولن بادلة :

أولها : حديث طلق بن علي « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن مس الذكر في الصلاة ، فقال : هل هو الا بضعة منك » رواه أحمد وأصحاب السنن والدارقطني وصححه عمرو بن علي الفلاس ، وقال : هو عندنا أثبت من حديث بسرة والطحاوي ، وقال : اسناده مستقيم غير مضطرب بخلاف حديث بسرة . وصححه أيضاً ابن حبان والطبراني وابن حزم ، وضعفه الشافعي وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي ، ولفظ الحديث عند البيهقي من طريق عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق ، عن أبيه طلق بن علي قال : « خرجنا الى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فندأ حتى قدمنا عليه فبايعناه وصلينا معه ، فجاء رجل كأنه بدوي ، فقال : ما ترى يا رسول الله في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ ؟ .. فقال : وهل هو الا بضعة أو مضغة منك » وأخرجه أبو داود ، وقال : رواه سفیان الثوري وشعبة وابن عيينة وجريز الرازي عن محمد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه باسناده ومعناه .

ثانيها : ما رواه في « جمع الزوائد » والطحاوي والمؤيد بالله في « شرح التجريد » باسناده الى الحسن البصري « أن خمسة من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم : علي بن أبي طالب وابن مسعود وحذيفة وعمران بن حصين ورجلا آخر ، قال بعضهم : ما أبالي مسست ذكرتي أو أرنبتي ، وقال الآخر : فخذني ، وقال الآخر : ركبتني . قال الهيثمي : ورواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات من رجال الصحيح الا أن الحسن مدلس ولم يصرح بالسماع ^(١)

(١) قلت : قد غمز الحسن بالتدليس لارساله عن كثير من الصحابة . قال الذهبي : وقد يداس عن لفيه وسقط من بينه وبينه ، فإذا قال : حدثنا فهو حجة بلا نزاع . وقد اختلف في سماعه من أمير المؤمنين عليه السلام ، فتم من نفاه كالبخاري ويحيى بن معين والترمذي ، ومنهم من أثبته واتصروا بهم من المتأخرين جماعة من الحفاظ منهم السيوطي وقال : ان من أثبت ذلك ورجحه الحفاظ الكبير صدّر الدين المقدسي حيث قال في كتابه « المختارة » : الحسن البصري ، عن علي . وقيل : لم يسمع منه ، وتبعه شيخ الاسلام ابن حجر فقال في « تهذيب التهذيب » في مسند أبي يعلى ، قال : حدثني جويرية بن أشرس ، انا عقبه بن أبي الصهباء الباهلي ، قال : سمعت الحسن يقول : سمعت علياً رضي الله عنه يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « مثل أمي كالمطر لا يدرى أوله خير أم آخره » قال محمد بن الصريق شيخ شيوخنا : هذا نص صريح في سماع الحسن من علي عليه السلام ورجاله ثقات . وقد بسط القول في ثبوت سماعه الشيخ احد بن محمد بن حجر الهيتمي في مسانيدہ بما فيه كفاية . والسيد الحفاظ ابراهيم بن القاسم بن المؤيد في « طبقات الزيدية » وقال : انه الذي ذهب اليه المختنا ، وأورد حديثا رواه في « تفسير المطالب » يدل على ذلك والله سبحانه اعلم . اهـ . من خط المصنف رحمه الله تعالى .

وقد ثبت وصله عن أمير المؤمنين في رواية « المجموع » ويؤيدها ما أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » قال : حدثنا محمد بن العباس ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن المغيرة ، قال : حدثنا مسعر عن قابوس ، عن أبي ظبيان ، عن علي قال : « ما أبالي أنفي مسست أو أذني أو ذكرى » . قال في « التخريج » : لا أعرف منهم شيخ الطحاوي - وهو محمد بن العباس اللؤلؤي - وقد أكرر الطحاوي الرواية عنه في كتابه ، ولا شيخه عبد الله بن محمد بن المغيرة إلا أن صاحب « تهذيب الكمال » عده في جملة من روي عن مسعر . وقال في « الميزان » : عبد الله بن محمد بن المغيرة المدني ، عن هشام بن عروة فرق بعضهم بينه وبين الكوفي فيه شيء . اهـ . قال الشارح الحافظ : الذي يغلب على ظني أن الراوي عن مسعر هو الكوفي لأن مسعراً كوفي ، وكأنه غير ضعيف للفرق بينها كما تفيد عبارة الذهبي ، وباقي رجاله موثقون . وأبو ظبيان الحسين بن جندب الجني بaskan للنون . وأما الرواية عن ابن مسعود فقد ثبت وصلها أيضاً فيما رواه صاحب « جمع الزوائد » عن أرقم بن شرحبيل قال : « حكيت جسدي وأنا في الصلاة فافضيت الى ذكرى ، فقلت : لعبد الله بن مسعود ، فقال لي : اقطعه - وهو يضحك - إن تعزله منك ؟ إنما هو بضعة منك » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله موثقون . وعن عبد الرحمن بن علقمة ، قال : سئل ابن مسعود - وأنا اسمع - عن مس الذكر ، فقال : « هل هو الا كطرف أنفك » ورجاله موثقون .

ثالثها : حديث سيف بن عبد الله الحميري ، قال : دخلت أنا ورجالي معي على عائشة ، فسألناها عن الرجل يمس فرجه ، فقالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول « ما أبالي إياه مسست أو أنفي » . قال في « التلخيص » : رواه أبو يعلى فقال : حدثنا الجراح بن مخلد ، ثنا عمرو بن يونس ، ثنا الفضل بن ثوبان ، حدثني حسين بن دفاع ، عن أبيه ، عن سيف وإسناده مجبول .

قلت : قد تقدم أن الجهالة المطلقة غير مسقطه للحديث عن الاعتداد في مثل الشواهد والتابعات . وقد ذكر الذهبي أن في البخاري ومسلم من لم يعرف إسلامه فضلاً عن عدالته .

رابعها : ما أورده المؤيد بالله من رواية أبي بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا وكيع عن

جعفر بن الزبير عن القاسم ، عن أبي أمامة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن مس الذكر ، فقال : هل هو الاخذة منك » .

ثمَّ رَوَاهُ فِيهِ جَعْفَرُ عَنْ الْقَاسِمِ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَالْخِذْوَةُ بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ - وَهِيَ مَا قُطِعَ مِنَ اللَّحْمِ طَوَّلًا ، وَقِيلَ : خِذْيَةٌ بِالْيَاءِ - مِنْ تَحْتَ - كَمَا فِي « النَّهَابَةِ » .

خامسها : ما رواه الحازمي في « الاعتبار » بسنده إلى أيوب بن عتبة ، عن قيس بن طلق ، عن أبيه ، قال : « قلت : يا رسول الله يكون أحدنا في الصلاة فيمس ذكره بعيد الوضوء ؟ فقال : صلى الله عليه وآله وسلم : لا ، إنما هو بضعة منك » وقد أخرجه بمعناه المؤيد بالله في « شرح التجريد » فقال : حدثنا أبو بكر المقرئ ، حدثنا أبو جعفر الطحاوي ، قال : حدثنا يونس ، قال : حدثنا سفيان ، عن محمد بن جابر ، عن قيس بن طلق ، عن أبيه « أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مس الذكر وضوء ؟ قال : لا » . وفيه أن السائل طلق ابن علي وهو غير ما روي عنه سابقاً من أن السائل غيره فيكون المروي عنه حديثين . وبمجموع ما ذكر من الأحاديث المرفوعة والموقوفة بقوي بعضها بعضاً ، وهي حجة تاهضة على القول بعدم النقص .

وقد أورد البيهقي في « سننه » مناظرة لبعض المحدثين في ذلك ، فساق بإسناده إلى رجاء ابن مرجى الحافظ ، قال : اجتمعنا في مسجد الخيف أنا وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين فتناظرنا في مس الذكر ، فقال : يحيى بن معين يتوضأ منه . وتقلد علي بن المديني قول الكوفيين وقال به ، فاحتج يحيى بن معين بحديث بسرة بنت صفوان ، واحتج علي بن المديني بحديث قيس بن طلق ، وقال ليحيى : كيف تتقلد إسناد بسرة ومروان أرسل شرطياً حتى رد جوابها إليه ؟ فقال يحيى : ثم لم يقطع عروة حتى أتى بسرة فسألها وشافته بالحديث ، ثم قال ليحيى : ولقد أكثر الناس في قيس بن طلق وأنه لا يحتج بحديثه ، فقال أحمد : كلا الأمرين على ما قلنا . فقال ليحيى : مالك عن نافع عن ابن عمر « يتوضأ من مس الذكر » . فقال علي : كان ابن مسعود يقول : « لا يتوضأ منه وإنما هو بضعة من جسدك » فقال ليحيى : هذا عن ؟ فقال : عن سفيان عن أبي قيس ، عن هزبل ، عن عبد الله : وإذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر واختلفا فابن مسعود أولى أن يتبع . فقال له أحمد بن حنبل : نعم ، ولكن أبو قيس

الأودي لا يحتاج بحديثه ، فقال علي : حدثني أبو نعيم : فامسعر ، عن عمير بن سعيد ، عن عمار قال : « ما أبالي مسسته أو أنفي » فقال يحيى : بين عمير بن سعيد وعمار بن ياسر مفازة ، فقال أحمد : عمار وابن عمر استويا فمن شاء أخذ بهذا ومن شاء أخذ بهذا . اهـ .

فقوله : « اذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر ... الخ » يقال : قد صحت الرواية عنه برجال موثقين كما ذكره في « الجمع » واذا كان قوله متبعاً عند الاختلاف بشرط صحة الرواية عنه ، فقد وافقه على ذلك من هو أولى بالاتباع عند اختلاف الصحابة وهو أمير المؤمنين - باب مدينة العلم - وقد عرفت صحة نسبة القول بذلك اليه عليه السلام . وبعضه ما ذكر المؤيد بالله انه اجماع أهل البيت الذي هو حجة الاجماع ، وهو في ذلك الوقت متمسك وقوعه لانحصار أولاد علي عليه السلام وعدم تفرقهم في البلدان . وكلام أحمد يدل على تكافي الروايات من الجانبين وجنح الى التخير . وقد ذكر الخطابي هذه المناظرة بما لفظه : حدثنا الحسن بن يحيى ، قال : انا أبو بكر بن المنذر ، قال : بلغني عن أحمد ويحيى بن معين انها اجتمعا فتذاكرا الوضوء من مس الذكر ، وكان أحمد يرى فيه الوضوء ويحيى لا يرى ذلك ، وتكلموا في الأخبار التي رويت عن الصحابة في ذلك فحصل أمرها على أن اتفقا على اسقاط الاحتجاج بالخبرين معاً - خبر بسرة وخبر طلق - ثم صارا الى الآثار التي رويت عن الصحابة في ذلك ، فصار أمرها الى أن احتج أحمد بحديث ابن عمر فلم يمكن يحيى بن معين دفعه . اهـ .

قلت : الأولى مع سقوط الاحتجاج بالخبرين معاً أن يرجع الى الأصل وهو البراءة ، ولا يصح اثبات حكم شرعي باجتهاد صحابي والله سبحانه أعلم . -
والذاهبون الى وقوع النقض به سلكوا في الاحتجاج على ذلك طريقين :

الأولى : ترجيح أدلة النقض على غيرها وهي في أحاديث متعددة أولها عن بسرة بنت صفوان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من مس ذكره فليتوضأ » مالك والشافعي وأحمد والأربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأبو الجارود من حديثها ، وصححه الترمذي . ونقل عن البخاري أنه أصح شيء في الباب . وقال أبو داود : قلت لأحمد : حديث بسرة ليس بصحيح ، قال : بل هو صحيح . وقال الدارقطني : صحيح ثابت ، وصححه أيضاً يحيى ابن معين فيا حكى ابن عبد البر وأبو حامد بن الشرق والبيهقي والحازمي ، وقال البيهقي : هو على شرط البخاري لاحتجاجه بجميع رواته .

وغاية ما يُعَلَّ به هذا الحديث انه من رواية عروة ، عن مروان ، عن بسرة ، ورواية من رواه عن عروة ، عن بسرة منقطعة ، فان مروان حدث به عروة فاستراب عروة بذلك ، فأرسل مروان رجلاً من حرمه الى بسرة فعاد اليه بانها ذكرت ذلك ، فرواية من رواه عن عروة عن بسرة منقطعة والواسطة بينه وبينها إما مروان وهو مطلعون في عدالته ، أو حرسية وهو مجبول ، وقد جزم ابن خزيمة وغير واحد من الأئمة ، بأن عروة سمعه من بسرة .

وأما الطعن في مروان فقد قال ابن حزم : لانعلم لمروان شيئاً يجرح به قبل خروجه على ابن الزبير ، وعروة لم يلقه الا قبل خروجه على أخيه ، هكذا ذكره ابن حجر في «التلخيص» باختصار يسير وفيه نظر من وجوه :

الأول : أن تصحيح من ذكره لحديث بسرة معارض بمثله . فذكر الطحاوي انه مضطرب المتن اضطراباً يوجب سقوط الاحتجاج به . يعرف ذلك من تتبع مخارج الحديث وطرقه في كتب الحديثين . وروي عن ربيعة أنه كان ينكر ذلك ويقول : لو أن بسرة شهدت على هذا الفعل ما أجزت شهادتها. وعن ابراهيم النخعي أنه قال: حديث بسرة حديث شرطي عن شرطي عن امرأة . وقال الامام يحيى في «الانتصار» والقاضي زيد في «الشرح» والشيخ أبو جعفر في «شرح الابانة» : حديث بسرة ظالمات بعضها فوق بعض . وقال الحاكم أبو سعيد في «جلاء الابصار» الخبر الذي رواه الشرطي عن بسرة : « اذا مس أحدكم ذكره أو أنثيه فليعد الوضوء » غير صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد زيفه أصحاب الحديث وكيف ذهب ذلك عن أكبر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يقول أمير المؤمنين وقد سئل عن ذلك «هل هو الا بضعة منك وما أبالي أمسسته أم طرف أنفي» . وكيف لا يتبين ذلك لأصحابه وهم المختصون به وتبين لبسرة ولا حاجة لها الى هذا البيان . ثم ذكر في الخبر الاثنين ، ولا خلاف أن مسها لا ينقض الوضوء . اهـ .

قلت : وهذا مبني على مسألة أصولية وهي أن جمهور الحديثين جعلوا ثبوت الصحة مانعاً عن الكلام فيمن أنصف بها ولو مجرد اللقاء ، وتمسكوا في ذلك بمبهمات وردت بالثناء عليهم ، وقد جود الرد على هذه المقالة صاحب «التنقيح» وغيره ، وجعلوه من الغلو بلادليل ، فان الصواب التوسط في حقهم بان يقال : يحكم لهم بالعدالة الا من ظهر جرحه بفسق أو غيره

وإن العمومات الواردة في الثناء لا تقتضي العصمة عن وقوع شيء يلزم منه الفسق أو نحوه كما ذهبوا إليه ، فمن أنكرك فسق الوليد بن عقبة وبسر بن أرطاة فهو معاند .

وقد نقل البرماوي في « شرح منظومته » عن الحسن بن القطان أنه اشترط العدالة في الصحابة ، قال: والوليد الذي شرب الخمر ليس بصحابي ، وإنما صحابته الذين على طريقته . ١ هـ . ومن ادعى الاجتهاد لمأوية وأصحابه فليس من أهل الانصاف ، فإنه أول من بنى في الاسلام وأصر على بفيه بعد علمه بذلك كما هو صريح حديث عمار رضي الله عنه . وفي « الفواصل » ما يرشد الى تحقيق هذا البحث ، ومنه يعلم أن بسرة على تقدير ثبوت صحبتها لا حرج لناظر عن التصفح لحالها واستعمال طريقة الترجيح بينها وبين رواية غيرها ويتضح به مذكره الاولون في ترجيح حديث طلق على روايتها باسباب :

منها اشتهاى طلق بصحبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

ومنها طول صحبته وكثرة روايته .

وأما بسرة فغير مشهورة ، واختلاف الرواة في نسبها يدل على جهالتها لان بعضهم يقول: هي كنانة ، وبعضهم يقول: اسدية ، ثم لو قدرنا انتفاء الجهالة عنها ما كانت أيضاً توازي طلقاً في كثرة روايته إذ قلة روايتها تدل على ضعف حديثها ، ثم حديث النساء الى الضعف ما هو . هكذا ذكره الحازمي من جانب القائل بعدم التقص .

الثاني : ان تعديله لمروان خلاف الانصاف ، فقد ذكر الذهبي أنه خرج قبل ذلك على أمير المؤمنين ورمى طلحة فقتله ، قال : وله أعمال موبقة ولم ير النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولكنه روى عن عثمان وعن بسرة ، وما ذكره ابن حزم مردود عليه ، فقد ذكر الذهبي فيما قدح به عليه انه شديد التعصب لبني أمية حتى نسب الى النصب . وقال الحافظ ابن حبان في « صحيحه » في النوع الثالث والمشرين من القسم الاول بعد أن روى حديث بسرة من رواية من (١) روى عنها : عائذ بالله أن يحتج بحديث رواه مروان بن الحكم وذووه في شيء من كتبنا لانا لانستحل الاحتجاج بغير الصحيح من سائر الاخبار وان وافق ذلك مذهبنا . ١ هـ .

(١) من رواية مروان عنها .

الثالث : ان ما ذكره من تصحيح بعض الائمة لسماع عروة من بسرة قد يناقش فيه بانه على تقدير الاتصال بها لا يمنع من النظر في عدالتها وسلامتها عن المطاعن على الصحيح ، والعمل بطريقة الترجيح خلافا لما اصطلاح عليه أهل الأثر من تميم عدالة الصحابة .

الرابع : أنه في « التلخيص » نقل عن يحيى بن معين ان ثلاثة أحاديث لا تصح ؛ حديث : « مس الذكر » و « لا نكاح الا بولي » و « كل مسكر حرام » وتقبه بانه لم يثبت عنه ذلك ، وأن مضر بن محمد قال ليحيى : أي شيء صح في مس الذكر ؟.. قال : حديث مالك عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عروة ، عن مروان ، عن بسرة فانه يقول : سمعت ، ولولا هذا لقلت : لا يصح فيه شيء . قال : فهذا يدل بتقدير ثبوت الحكاية المقدمة عنه على أنه رجع عن ذلك وأثبت صحته بهذا الطريق خاصة . اهـ . ومنه يعلم انه لم يثبت عنده سماع عروة عنها بلا واسطة فيصير مدار الحديث على مروان وهو مقدوح في عدالته عن بسرة ، وفيها مأمور ولا يبعد أن تصحيح من صححه من المحدثين غير محمى انما هو من هذه الطريق .

الحجة الثانية : ما أورده في « التلخيص » بقوله : وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وزيد بن خالد وسعد بن أبي وقاص وأم حبيبة وعائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمر وعلي بن طلق والنعمان بن بشير وأنس وأبي بن كعب ومعاوية بن حيدة^(١) وقبيصة وأروى بنت أنيس وفي غالبها مقال .

فأما حديث جابر ، فقال الشافعي : سمعت جماعة من الحفاظ غير نافع يرسلونه .
وأما حديث أبي هريرة : ففيه يزيد بن عبد الملك عن المقبري وهو ضعيف ، وأدخل البيهقي بينه وبين المقبري رجلا مجهولا ، وقد روي من طريق نافع ابن أبي نعم . ويزيد جميعاً عن المقبري وأحمد بن حنبل كان لا يرضى نافع بن أبي نعم في الحديث ويرضاه في القراءات .

وأما حديث عبد الله بن عمرو : فهو مروى من طريق بقة بن الوليد ، قال : حدثني محمد ابن الوليد الزبيدي ، حدثني عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رفعه « أيما رجل مس فرجه فليتوضأ ، وأيما امرأة مست فرجها فلتتوضأ » قال الترمذي في « العلل » عن البخاري : وهو عندي صحيح .

(١) حيدة بمهملتين بينها تحفة ساكنة ، اهـ . « خلاصة » .

قلت : بقية فيه مقال ورمي بالتدليس ، وإن صرح بالتحديث هاهنا ، فقد نقل في « الخلاصة » عن بعض العلماء فيه . وأما بقية فليست أحاديثه ببقية فكن منها على تقية .

وأما عمرو بن شعيب فأهل الحديث مختلفون في الاحتجاج به من حيث الانقطاع في روايته لاحتمال أن يكون الضمير في جده عائداً الى عمرو لا الى أبيه ، فيكون مارواه مرسلاً لأنه عمر بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص . وأما عند أئمة الآل فقد دوح في عدالته غير مأمون في روايته لما نسب اليه من النصب ، وهو القائل لعمر بن عبد العزيز حين قطع الامن لأمر المؤمنين على النبر : السنة السنة ، فقال : قبحك الله ، بل البدعة البدعة . وروى المرشد بالله عليه السلام في « أماليه » قصة لجامع أحاديثه تدل على سوء الخاتمة فعوذ بالله من الخذلان (١) .

وأما حديث زيد بن خالد الجهني فأخرجه البيهقي في الخلافيات من طريق ابن جريج: حدثني الزهري عن عبيد الله ابن أبي بكر عن عروة عن بسرة وزيد بن خالد . وأخرجه

(١) الذي في « أمالي المرشد بالله » عليه السلام مألوفه : وبه قال : اخبرنا ابو القاسم علي بن الحسن ابن علي التنوخي قراءة عليه ، وأنا اسمع ، قال : حدثني ابي القاضي ابو علي الحسن بن علي بن محمد بن ابي العلاء التنوخي رحمه الله ، قال : حدثني ابو عبد الله عبد الرحمن بن احمد بن عبد الله بن زيد الحنظلي الحافظ في « المذاكرة » قال : كنت اجمع حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده فلما ظننت اني قد فرغت منه جلست ليلة في بيتي والسراج بين يدي وامي في صفة حيال البيت الذي انا فيه ، وابتدأت انظم الرفاع فاصفها فحلتني عيني ، فرايت كأن رجلاً اسود قد دخل الى بهر دي نار ، فقال : اتجمع حديث هذا المدو لله ، احرقه والا احرقتك واوماً بيده بالنار ، فصحت وانهت فعدت الى امي ، وقالت : مالك مالك ؟ .. فقلت : مناماً رايت وجمعت الرفاع ولم اعرض لتمام تصنيف وهاتني الختام وعجبت منه ، فلما كان بعد مدة طويلة ذكرت الختام لشيخ من اصحاب الحديث كنت آنس به ، فقال : حدثني فلان عن فلان - يذكر إسناداً - لست اقوم على حفظه ولا كتبت عنه في الحال - ان عمرو بن شعيب هذا لما اسقط عمر بن عبد العزيز من الخطب على المنابر لمن امير المؤمنين علي عليه السلام وقرأ مكانه : « ان الله يأمر بالعدل والاحسان » قام اليه عمرو بن شعيب وقد بلغ الى الموضوع الذي كانت بنو امية تلحن فيه علياً عليه السلام ، فقال : يا امير المؤمنين : السنة السنة ، يخرسه على لمن امير المؤمنين علي عليه السلام ، فقال عمر بن عبد العزيز : اسكت فبعك الله تلك البدعة تلك البدعة لا السنة . وثم خطبته . قال ابو عبد الله الحنظلي : فعلت ان منامي كان عظة لي من اجل هذا الحال ، ولم اكن علت من عمرو هذا الراي ، فعدت الى بيتي فاحرقت الرفاع التي كتبت جمع فيها حديثه . اهـ . باللفظ .

اسحاق بن راهويه في « مسنده » عن محمد بن يحيى بكر البرساني عن ابن جريج : وهذا اسناد صحيح ، وفي بعض نسخ « التلخيص » بل فيه عنمة الزهري ولا تصح ولا سيما في غير الصحيحين .

قلت : قد تقدم في مقدمات الكتاب أن الزهري من المكثرين للتدليس بشهادة أئمة الحديث ونصهم : انه لا يقبل من حديثه الا ما صرح فيه بالتحديث ، وهاهنا لم يصرح . وأيضاً ففي « شرح التجريد » مامعناه : ان حديث زيد بن خالد وعائشة المرويين من طريق عروة يقدر فيها أنه لما أخبره مروان عن بسرة بحديث النقض لم يرفع لحديثها رأساً ، وجعل عروة يماريه حتى أرسل شرطيه اليها ، فلو كان عنده علم بذلك من طريق زيد بن خالد وعائشة لما كان لتردده في رواية مروان وعدم قبولها وجه ، ومذاكرة عروة لمروان كانت بعد موت عائشة وزيد بن خالد .

وأما حديث سعد بن أبي وقاص فاخرجه الحاكم .

قلت : لم يذكر الحاكم له اسناداً بل قال في « المستدرک » بعد اخراجه حديث بسرة ، والاشارة الى ما فيه من الاختلاف ما لفظه : وقد روينا بإيجاب الوضوء من مس الذكر عن جماعة من الصحابة والصحابيات عن رسول الله ﷺ منهم عبد الله بن عمر - الى أن قال - : وسعد بن أبي وقاص . ومثل هذا لا تثبت به الحجة لعدم معرفة طريقه .

وأما حديث أم حبيبة فأعله البخاري ويحيى بن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي بان مكحولاً رواه لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان وخالفهم غيرهم .

وأما حديث عائشة : « ويل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضؤون - وفيه - اذا مست إحداكن فرجها فلتوضأ » فاخرجه الدارقطني ، وضعفه بعبد الرحمن بن عبد الله العمري ، وكذا وضعفه ابن حبان به .

قلت : وذكره في « جمع الزوائد » من رواية البزار وقال : فيه عمرو بن سريح ، قال الأزدي : لا يصح حديثه .

وأما حديث أم سلمة فذكره الحاكم .

قلت : سبيله سبيل ما تقدم من إيراد الحاكم له في جملة ما ذكره بنير اسناد .

وأما حديث ابن عمر فرواه الدار قطني والبيهقي عنه مرفوعاً ، وفيه العمري وهو ضعيف . وله طريق أخرى أخرجه الحاكم ، وفيها عبد العزيز بن أبان وهو ضعيف . وطريق أخرى أخرجه ابن عدي وفيها أيوب بن عتبة وفيه مقال .

وأما حديث علي بن طلق فأخرجه الطبراني وصححه .

قلت : الذي في « مجمع الزوائد » قال الطبراني في « الكبير » : لم يرو هذا الحديث - يعني حديث طلق - في الأمر بالوضوء من مس الذكر عن أيوب بن عتبة الاحمد بن محمد ، وقد روى الحديث الآخر حماد بن محمد ، وهما عندي صحيحان . اهـ . وقد تعقب عليه بان حماد بن محمد هذا ضعيف ، ويقال له الفزاري ذكره الذهبي في « الميزان » ولم يذكر أحداً وثقه . وذكر عن صالح بن محمد الحافظ انه ضعيف وليس من رجال أحد الكتب الستة . ومع هذا فقد خالفه عن أيوب بن عتبة جماعة ، وأيوب بن عتبة مختلف فيه ، وهو الى الضعف أقرب ذكره في « البدر التام » .

وأما حديث أروى بنت أنيس فرواه الترمذي ، وقال البيهقي : في اسناده خطأ ، وسأل الترمذي البخاري عنه ، فقال : ما تصنع بهذا لتشغل به .

وأما حديث النعمان بن بشير وأنس بن مالك وأبي بن كعب ومعاوية بن حيدة وقيصة فذكرها ابن منده . ولم يتكلم ابن حجر في « التلخيص » على أسانيدھا بتصحیح ولا تضعیف . وهذا كله ملخص من كتابه الا ما نهت عليه بلفظ قلت ، وما عرفته من شمول التضعيف لخارج هذه الروايات يتبين صحة ما نسب الى يحيى بن معين ، من قوله : « ليس في مس الذكر » حديث صحيح ، وقد يقال : إنه مع تسليم إن مجموع هذه الطرق تفيد قوة ما فوجه الجمع بينها وبين دليل الأولين ممكن ، ولا يعدل عنه الى النسخ الا عند تمذره وفي ذلك طريقتان :

احداهما : أن يحمل الحديث الأول على أن المراد لا وضوء للصلاة من مسه ، والثاني يراد به غسل اليدين ، ورجحه العلامة الحلال ، وقال : انه الذي ألهم الله اليه ، ولا يقال : إن الحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية ، فلا يتم حمله على غسل اليدين لأنه يقال قد أوضح في كتبه الأصولية عدم ثبوت الحقائق الشرعية . وأورد عليه انما ذكره من عدم ثبوت الحقائق الشرعية منوع مسنداً بما تقرر في موضعه من صحة الدليل على ثبوتها كما أوضحه صاحب

« الفواصل » وغيره ، ولو سلم في بعض أحاديث الباب « فليعد الوضوء » وفي بعضها « فليتوضأ وضوءه للصلاة ».

ثانيهما : أن يحمل الأمر بالوضوء من المس على التذنب والاستنجاب ، ووجهه لا ينكر لأن التجديد مستحب ونور على نور من غير توهم للنجاسة ، وأما مع توهمها فهو أكد لأن في المس تحريك شهوة وهو مخرج المني والبول ، فلذلك كان الوضوء مستحباً ، ذكر ذلك في « البحر وشرحه » . قال الخطابي : وكان مالك بن أنس يذهب الى أن الأمر فيه على الاستنجاب . قال في « البدر التام » : وكأنه لما تعارض عليه الأمران رجع الى الاحتياط ندباً والأصل عدم النقض . وأورد عليه : أن في بعض روايات الباب التصريح بالوجوب وظاهره يقتضي الحتم لا الاستنجاب . ويجاب عنه : بأن الوجوب قد يعدل عن ظاهره لمقتضى الى معنى تأكد الاستنجاب ، كما يقال : حقك واجب علي ، كما أولوا به حديث : « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : وإنما يصار اليه إذا كان المعارض راجحاً في الدلالة على هذا الظاهر ، وقد عرفت مما تقدم قوة أدلة القائلين بعدم النقض بما انضم اليها من أقوال عطاء الصحابة والتابعين .

الطريقة الثانية : لبعض الذاهبين الى إيجاب الوضوء منه وهي القول بنسخ أحاديث ترك الوضوء منه . قال في « التلخيص » : وقد ادعى النسخ فيه ابن حبان والطبراني وابن العربي والحازمي وآخرون ، قالوا : خبر بسرة بنت صفوان متأخر لأن أبا هريرة قد رواه عن النبي ﷺ وهو متأخر الإسلام ، وكان قدوم طلق على رسول الله ﷺ في بدء الإسلام وهو إذ ذاك يبتني مسجد المدينة أول زمن الهجرة ، وإنما يؤخذ بآخر الأمرين ، وفيه نظر لأن طلقاً روى في عدم النقض حديثين كما سبق ذكرهما ، أحدهما في سؤال البدوي وهو المقيد بوقت إتياننا المسجد ، والثاني سؤاله نفسه وهو مطلق ، فيحتمل أنه وقع بعد إسلام أبي هريرة وتحمله الرواية ولا يرتفع الاحتمال إلا إذا علم أن طلقاً توفي قبل إسلام أبي هريرة ، ومع ذلك فلا طريق الى معرفة المتقدم والمتأخر منها ، ثم أن دعواهم النسخ تسليم لصحة النسخ لكنه لا يصار اليه إلا عند تعذر الجمع ، وقد أمكن كما سبق ذكره .

باب الغسل الواجب والسنة

حدثني نصر بن مزاحم ، قال : حدثني ابراهيم بن الزبرقان ،
قال : حدثني أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي ، عن زيد بن علي ، عن
أبيه عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « الغسل من الجنابة
واجب ، ومن غسل الميت سنة ، وإن تطهرت أجزأك ، والغسل
من الحجامه وإن تطهرت أجزأك ، وغسل العيدين ، وما أحب أن
أدعها ، وغسل الجمعة وما أحب أن أدعه لأني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من أتى الجمعة فليغتسل » .

الحديث أخرجه محمد بن منصور في « الأمالي » عن أحمد بن عيسى ، عن حسين بن علوان ،
عن أبي خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي عليهم السلام ، فذكره بلفظه ، وقال أيضاً :
حدثنا الحكم بن سليمان ، عن يحيى بن عقبة بن أبي العيزار ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ،
عن علي قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغسل يوم الجمعة ، والعيدين ، ويوم
عرفة وليس بواجب » وفيه يحيى بن عقبة بن أبي العيزار أجمعوا على ضعفه . وفي « مجمع
الزوائد » عن علي عليه السلام ، قال : « يستحب الغسل يوم الجمعة وليس بحتم » . رواه
الطبراني في « الأوسط » ورجاله ثقات . وأخرج المؤيد بالله في « شرح التجرید » في مسألة
غسل الجمعة والعيدين والاحرام وانها سنة ، فقال : أخبرنا أبو بكر المقرئ ، قال : نا الطحاوي ،
قال : نا ابن مرزوق ، قال : نا يحيى بن يعقوب بن اسحاق ، قال : نا شعبة ، قال : أخبرني عمرو

بن مرة ، عن زاذان ، قال : « سألت علياً عن الغسل ، قال اغتسل إذا شئت ، قلت : اغتسل
أسألك عن الغسل الذي هو الغسل ، قال : يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم الفطر ويوم النحر » .
قال في « التخريج » : هذا حديث رجال اسنده ثقات أثبت ، ولولا أن إبراهيم بن مرزوق
لم يكن من رجال الصحيح لقلت انه صحيح لحل رجاله من الثقة والضبط والاتقان .

قلت : لا يشترط في صحة الحديث أن يكون رجال اسنده في الصحيح ، بل إذا
كان عدلاً تام الضبط ، وليس في روايته علة ولا شذوذ فمرويه من الصحيح لذاته .

وقال السيوطي في « الجامع الكبير » في مسند علي ما لفظه : عن علي قال : « الطهارات
ست : من الجنابة ، ومن الحمام ، ومن غسل الميت ، والحجامة ، والغسل للجمعة ، والغسل
للميدين » أخرجه عبد الرزاق . وذكر في « التلخيص » حديث « من غسل ميتاً فليغتسل »
وأخرجه من طرق رجح بعضهم الوقف والآخر الرفع . قال الرافي : لم يصحح علماء الحديث
في هذا الباب شيئاً مرفوعاً . قال ابن حجر : قد حسنه الترمذي . وصححه ابن حبان وله
طريق أخرى . قال عبد الله بن صالح : حدثنا يحيى بن أيوب عن عقيل ، عن الزهري ، عن
سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة رفعه « من غسل ميتاً فليغتسل » ذكره الدارقطني وقال :
فيه نظر . قال ابن حجر : رواه موثقون .

وقال ابن دقيق العيد في « الالم » : حاصل ما يمثل به وجهان :

أحدهما من جهة الرجال ولا يخلو اسناد منها من متكلم فيه وإن صححها ابن حبان وابن
حزم فقد رواه سفيان ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن اسحاق مولى زائدة ، عن أبي هريرة .
قال ابن حجر : اسحاق مولى زائدة أخرجه له مسلم فينبغي أن يصحح الحديث . قال : وأما
رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن يحيى هريرة فاسناد حسن إلا أن الحفاظ من أصحاب محمد
ابن عمرو روه عنه موقوفاً وفي الجملة هو بكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسناً .
فانكار النووي على الترمذي تحسینه معترض . وقد قال الذهبي في « مختصر البيهقي » : طرق
هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء ، ولم يعولها بالوقف بل قدموا رواية
الرفع ، والله أعلم . وفي الباب عن عائشة وعلي وحذيفة وأبي سعيد والمنيرة . وذكر الماوردي
أن بعض أصحاب الحديث خرج لهذا الحديث مائة وعشرين طريقاً . قال ابن حجر : وليس
ذلك بعيد . اهـ . وسيأتي إن شاء الله تعالى - تمام ما يتعلق به في كتاب الجنائز .

وأخرج البيهقي في «سننه» بإسناده إلى مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله ابن الزبير، عن عائشة أنها حدثته أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «يغتسل من أربع: من الجنابة، ويوم الجمعة، ومن غسل الميت، والحجامة» وهو في أبي داود من طريق مصعب بن شيبة بسنده المذكور، وصححه ابن خزيمة. وفي البيهقي أيضاً بهذه الطريق سمعت عائشة تقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الغسل من خمسة من الجنابة، والحجامة، وغسل يوم الجمعة، وغسل الميت، والغسل من ماء الحمام» ثم قال: أخرج مسلم في «الصحيح» حديث مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب، عن ابن الزبير، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «عشر من الفطرة» وترك هذا الحديث فلم يخرججه، ولا أراه تركه إلا لظن بعض الرواة فيه. وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص إلا أنه لم يذكر الغسل من غسل الميت، ثم ساق إسناده عن الأعمش، عن مجاهد، عن عبد الله ابن عمرو، قال: «كنا نغتسل من خمس: من الحجامة، والحمام، وتنف الابط، ومن الجنابة، ويوم الجمعة» قال الأعمش: فذكرت ذلك لأبراهيم، فقَالَ: ما كانوا يرون غسلًا واجبًا إلا من الجنابة، وإن كانوا يستحبون أن يغتسلوا يوم الجمعة. وأورد بعده بإسناده إلى عبد الله بن عمرو مثل الحديث الأول إلا أنه قال: «والموسى بدل تنف الابط»، قال في «التخريج» ما حاصله: إن البيهقي أشار بقوله الا لظن بعض الرواة فيه إلى تضعيف أحمد وغيره لمصعب بن شيبة حتى عدوا هذا الحديث من مناهجه. قال في «الميزان»: قال أبو حاتم لا يحمده. وقال غيره: ثقة، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال: أحاديثه مناهج وعد هذا منها. اهـ. قال في «التخريج»: وفي كتاب «الجرح والتعديل» لأبي حاتم، عن أبيه، عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين أنه قال: مصعب بن شيبة ثقة. وهذا إسناد صحيح إلى يحيى بن معين ثقة إسحاق بن منصور، ومن عداه إمامان حافظان. وقد تأيد حديثه بما أورده البيهقي من الشاهد وإن كان في منته بعض اختلاف. وفي غسل الجمعة أحاديث كثيرة صحيحة، وكذا في غسل العيدين، وفي بعضها مقال.

وفيا تقدم من الأحاديث ما يؤخذ منه الدليل على شرعية الاغتسال للجمعة والعيدين.

قوله: «الغسل من الجنابة واجب» الغسل يراد به هاهنا المصدر الذي هو فعل الغسل - وهو بفتح الغين وضمة - وبعض أهل اللغة يقول: إن كان مصدرًا لغسل فهو - بالفتح - كضرب ضربًا، وإن كان بمعنى الاغتسال، فهو - بالضم - كقولك: غسل الجمعة مسنون،

ووم من قال: انه لحن ، وإذا أريد به الماء فهو - بالضم، وهو بكسر النين - ما يغسل به الرأس والجسد من خيطمي وغيره . قال في « الانتصار » : وهو في عرف حملة الشريعة عبارة عن إفاضة الماء على جميع البدن من قمة الرأس الى قرار القدم باطننا وظاهرا مع ذلك مقرونا بالنية ، ولفظ الجنابة يدل بمادته على البعد أو ما يقاربه قال الشاعر :

ينال نذاك المعتفي عن جنابة وللجار حـظ من نذاك سمين

أي يناله عن بعد . والجنب من الرجال : الغريب البعيد . قال الله تعالى : « والجار جنب » ويشئ هذا ويجمع فيقال : جنبان ، وهم جنبون ، وأجنب ، قالت الخنساء :

فابكي أخاك لأيتام وأرملة وابكي أخاك اذا جاورت اجنابا

أي أقواماً بعداء . وقيل: معنى تجنب الرجل الشيء: اذا جمـله جانباً وتركه . فقيل من هذا : رجل جنب أي أصابته الجنابة ، كأنه جانب عن الطهارة . قال في « شرح الامام » : وهو في عرف حملة الشرع يطلق على ازال الماء والتقاء الخناتين أو ما يترتب على ذلك . قال أبو القاسم الراغب في « المفردات » : وقوله تعالى: « وإن كنتم جنباً فاطهروا » أي أصابكم الجنابة ، وذلك بازال الماء وبالتقاء الخناتين ثم قال : وسميت الجنابة بذلك لكونها سببا لتجنب الصلاة في حكم الشرع . والواجب في اللغة اللازم والثابت من وجب الحق واليسع يجب جبة ووجوباً : لزم وثبت .

ووجوب الغسل من الجنابة معلوم من ضرورة الدين لصريح الأمر به في الكتاب العزيز بقوله : « وإن كنتم جنباً فاطهروا » وقوله تعالى : « أو لامستم النساء » الآية فقوله : « من الجنابة » أي مبتدئاً وجوبه من الجنابة بأن تكون من في معنى السبية مجازاً عن ابتداء الغاية من حيث أن السبب مصدر السبب ومنشأ له ، والمعنى أن الازال والجماع لزم منها الغسل أو أن المنع المرتب عليها من قراءة القرآن ومس المصحف ودخول المسجد يوجب الغسل على كلا الاعتبارين الملحوظين في عرف الشرع . وهل يشترط في إلتقاء الخناتين الاززال أولا ؟ . فيه ما سيأتي تحقيقه قريباً إن شاء الله تعالى .

وقوله : « ومن غسل اليت سنة وإن تطهرت أجزأك » . السنة : الطريقة والسيرة حميدة كانت أو ذميمة ، وهي في عرف الشرع تطلق على ما يقابل الواجب ، وهل يكون هذا الاطلاق

يبحث بهجر معه المعنى اللغوي أم لا ؟ فيه بحث أشار اليه الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » في الكلام على حديث « الفطرة خمس » . والأجزاء مصدر أجزأ - بالآلف والهمزة - بمعنى جرى يجرى جزاء ، مثل قضى يقضى قضاء ، وزنا ، ومعنى ، وهو الصحيح من أقوال حكاهما في « المصباح » فعنى قوله : « وإن تطهرت أجزأك » قضى عنك الواجب .

وقد اختلف في سنينته ، فعند أكثر العترة ومالك وإحدى الروایتين عن الناصر للحق ، وأحد قولي الشافعي انه يسن الاغتسال لمن غسل ميتاً . وحجتهم ما تقدم من الأمر به وهي تفيد مجموعها كونه سنة مشروعة ، وفي قول الناصر وهو مذهب أبي هريرة ، وينسب الى أمير المؤمنين انه واجب عملاً بظاهر الأمر . وأجيب عنه : بأن في رواية الترمذي من حديث أبي هريرة : « من غسله الغسل ، ومن حمله الوضوء » يعني الميت ، فيأثم القائلين بوجوب الغسل أن يوجبوا الوضوء من حمله ولا قائل به بل يحملونه على الوضوء اللغوي ، فكذا يحمل الأمر بالغسل على التنب . وأيضاً ففي حمله على التنب جمع بينه وبين ما سيأتي من حديث ابن عباس ، وعن أبي حنيفة وأصحابه ، وهو قول للمؤيد بالله وقول للشافعي انه غير مستحب .

وقال أحمد : إن حديث الأمر بالغسل منسوخ .

قال في « التلخيص » : وكذا جزم بذلك أبو داود ، ويدل له ما رواه البيهقي عن الحاكم ، عن الحافظ أبي علي ، عن أبي العباس الهمداني الحافظ ، حدثنا أبو شعبة ، حدثنا خالد بن مخلد ، عن سليمان بن بلال ، عن عمرو ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ليس عليكم في غسل ميتكم إذا غسلتموه ، أن ميتكم يموت طاهراً وليس بنجس ، فحسبكم أن تغسلوا أيديكم » قال البيهقي : هذا ضعيف والجل فيه على أبي شعبة .

قال ابن حجر : أبو شعبة هو إبراهيم بن أبي بكر بن أبي شعبة ، احتج به النسائي ووثقه الناس ومن فوقه احتج بهم البخاري . وأبو العباس الهمداني هو ابن عقدة حافظ كبير ، وإنما تكلموا فيه بسبب المذهب ولأمر أخرى ولم يضعف بسبب التوثق أصلاً ، فالاستناد حسن فيجمع بينه وبين الأمر في حديث أبي هريرة بأن الأمر على التنب أو المراد بالغسل غسل الأيدي . ثم قال : ويؤيد أن الأمر فيه للتنب ما روى الخطيب في ترجمة محمد بن عبد الله

الخرزمي^(١) من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل ، قال : قال لي أبي : كتبت حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر : « كنا نغسل الميت فنمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل ، قال : قالت : لا ، قال في ذلك الجانب شاب - يقال له محمد بن عبد الله - يحدث به عن أبي هشام الخرزمي ، عن وهيب فاكتبته عنه ، قال الحافظ : وهذا اسناد صحيح وهو أحسن ما جمع به بين مختلف الأحاديث . والله أعلم ..

قالت : وهو الموافق لرواية المجموع .

قوله : « والنسل من الحجامة وإن تطهرت أجزأك » خبر المبتدأ محذوف ، وهو سنة بدليل ما بعده ، وهو قوله : « وإن تطهرت أجزأك » ، ويصح أن يكون الخبر الجار والمجرور ومتعلقه محذوف أي مسنون ، وإن كان من المتعلقات الخاصة فقد دل عليه السياق ، وذلك أنه لو كان واجباً لما أجزأه تطهير ما تنجس من مواضع الحجامة ، وسيأتي للإمام عليه السلام في الحجامة أنها تنقص الوضوء ويغسل مواضعها ، وإن تغتسل فهو أفضل . وفيما تقدم من الأحاديث ما يفيد سنية النسل منها . قال في المنهاج : وروينا أن أمير المؤمنين كان يغتسل من الحجامة على سبيل التنظيف .

قوله : « وغسل العيدين وما أحب أن ادعها » أي تركها - وهو محذوف الواو - مضارع ودع يودع ، وأصل المضارع الكسر ، ومن ثم حذف الواو ثم فتح لمكان حرف الحلق ، ذكره في « المصباح » . ونقل عن بعض المتقدمين أن النحاة زعمت أن العرب أمات ماضي يدع ومصدره واسم الفاعل منه ورد ذلك بوردوها في كلام أفصح العرب ، كحديث : « ليتنهن قوم عن ودعهم الجمعات ... الخ » أي تركهم . وقراءة مجاهد وغيره « ما ودعك ربك » بالتخفيف . وفي « الصحيح » « إن شر الناس من ودعه الناس اتقاء شره » . وورد أيضاً في شعر^(٢) :

فكيف تكون إماتته .

(١) الخرزمي : هو بالخاء المعجمة والزاء المهملة المشددة .

(٢) ومثله « الصحاح » بقوله :

ليت شعري عن حبيبي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

إلا أن المشهور في اللغة الاستغناء عن ذلك بترك وما تصرف منها وقلة الاستعمال فيها ، ولا يجوز القول بالأمانة والكلام في حذف الخبر كالذي قبله . وقد تقدم ما يدل على شرعيته في حديث زاذان عن علي عليه السلام وغيره .

وقال البيهقي في « سننه » : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، قال : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، قال : حدثنا أحمد بن عبد الجبار ، قال : حدثنا ابن فضيل ، عن محمد بن إسحاق ، عن نافع ، عن ابن عمر « انه كان يقتسل في العيدين اغتساله من الجنابة » . وفي أحمد بن عبد الجبار المطاردي كلام إلا إنه قد وثق . وفي « التلخيص » حديث « انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقتسل للعيدين » ابن ماجه من حديث ابن عباس والفاكه بن سعد . ورواه البزار والبنوي وابن قانع وعبد الله بن أحمد في « زيادات المسند » من حديث الفاكه واسناداهما ضعيفان . وفي الباب من الموقوف عن علي رواه الشافعي ، وعن ابن عمر رواه مالك عن نافع عن ابن عمر . ووصله البيهقي من طريق ابن إسحاق عن نافع . وروي أيضاً عن عروة بن الزبير « انه اغتسل للميد وقال : انه السنة » . وقال البزار : لا احفظ في الاغتسال في العيدين حديثاً . واستدل البيهقي على شرعيته بحديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جمعة من الجمع : « يا معشر المسلمين إن هذا اليوم يوم جعله الله لكم عيداً ، فاغتسلوا وعليكم بالسواك » . وذكر انه قد روي مرسلأ أخرجه في باب الاغتسال للأعياد وصدره به . قال الامام عز الدين في « شرح البحر » : بعد استدلال الامام المهدي بهذا الحديث بنى عليه السلام انه صلى الله عليه وآله وسلم نبه بقوله : « جعله الله عيداً » على أن ذلك هو المستدعي للفعل ، فيعرف منه ثبوت مثله في العيدين لأنها أعرق في ذلك .

واختلفوا هل شرع للروح للصلاة أو اليوم ؟ فالذي نص عليه في « الأثر » و « الأزهار » وغيرهما انه كذلك ، فيكون متسناً ولو اغتسل قبل الفجر إذا لم يحدث بين الغسل والصلاة فإن أحدث بينهما لم يكن متسناً . وحكي في « الزوائد » عن الهادي والناصر والمؤيد بالله انه لا يجوز قبل الفجر فيفهم منه أنه عندئذ لا يوم كما هو ظاهر الخبر المروي عن زاذان وغيره . وقيل : بل هو عندهم للروح لا لليوم وإن لم يجزوه قبل الفجر ، وهل يسن في حق المجمع والمفرد أم ينحصر الاول ؟ .. ظاهر الحديث العموم . والله أعلم .

قوله : « وغسل الجمعة وما أحب أن أدعه » . الخبر محذوف .

والإدلة في غسل الجمعة مظهرة ، وفي بعضها ما يدل على الوجوب كحديث « المجموع »

ومثله عن ابن عمر في « الصحيحين » أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » فصيغة الأمر ظاهرة في الوجوب . وأصرح منه ما أخرجه الشيخان أيضاً من حديث أبي سعيد : « غسل الجمعة واجب على كل محتلم ، والسواك ، وأن يس من الطيب ما يقدر عليه » والقائلون به بعض الصحابة ، وبه قال أهل الظاهر . وحكاه ابن المنذر عن مالك ، وحكاه الخطابي عن الحسن البصري ، ومالك . وذهب الأئمة من أهل البيت عليهم السلام وجمهور العلماء من السلف والخلف وفقهاء الامصار الى أنه سنة مستحبة وليس بواجب ، وأولوا صيغة الأمر على الندب ولفظ الوجوب على التأكيد ، كما يقال حقك : واجب علي أي متأكد ، وقد يعبر عن المسنون بالواجب والحق تأكيذاً لتحصيله والتزاماً للمواظبة على فعله وترغيباً فيه وليس الغرض حقيقته . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : وهذا التأويل انما يصار اليه اذا كان المعارض راجحاً في الدلالة على هذا الظاهر .

أقول : المعارض الذي ذهبوا اليه أمران .

أحدهما : من حيث المعنى وهو ما أشار اليه حديث ابن عباس ، ولفظه في « مجمع الزوائد » : وعن ابن عباس : « أنه سأله رجل عن الغسل يوم الجمعة أوجب هو ؟ .. قال : لا ، وسأحدثكم عن بدء الغسل كان الناس محتاجين ، وكانوا يلبسون الصوف ، وكانوا يسقون النخل على ظهورهم ، وكان مسجد النبي ﷺ ضيقاً متقارب السقف ، فراح الناس في الصوف ففرقوا ، وكان منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصيراً انما هو ثلاث درجات ، فمرق الناس في الصوف فنارت أرواحهم أرواح الصوف ، فتأذى بعضهم ببعض حتى بلغت أرواحهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر ، فقال : يا أيها الناس اذا جئتم الجمعة فاغتسلوا وليمس أحدكم من أطيب طيب إن كان عنده » قال في « المجمع » : في الصحيح بعضه ، رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح . اهـ . وفي رواية قال ابن عباس : « ثم جاء الله بالخير ولبسوا غير الصوف وكفوا المل ووسع مسجدكم ، وذهب بعض الذي كان يؤدي بعضهم بعضاً من العرق » أخرجه البيهقي في « سننه » . ففهم ابن عباس من ظاهر الأمر الندب لما كان وارداً على سبب يشعر بأن المطلوب به التنظيف وزوال الروائح الكريهة .

ثانيهما : ما ورد من الأحاديث الدالة بظواهرها على كونه سنة .

منها حديث « من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل » قال في

« التلخيص » : رواه أحمد وأصحاب السنن وابن خزيمة من حديث الحسن عن سمرة ، وقال الترمذي : حديث حسن . ورواه بعضهم عن قتادة ، عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا . وقال في « اللام » : من يحمل رواية الحسن على الاتصال يصحح هذا الحديث . قال الحافظ ابن حجر : وهو مذهب علي بن المديني كما نقله البخاري عنه ، والترمذي والحاكم وغيرهم . وقيل : لم يسمع منه الا حديث العقبة ، وهو قول البزار وغيره . وقيل : لم يسمع منه شيئاً أصلاً وإنما يحدث من كتابه وأخرجه في « التلخيص » من طرق آخر فيها مقال .

قلت : قال الذهبي : إن الحسن قديدلس ويسقط من بينه وبينه ، فإذا قال : حدثنا فهو حجة بلا نزاع فينظر في سياق سنده .

ومنها ما ذكره في « التلخيص » أيضاً ، وقال : من أقوى ما يستدل به على عدم فرضية الفسل يوم الجمعة ما رواه مسلم عقيب أحاديث الامر بالنسل عن أبي هريرة مرفوعاً « من توضع فأحسن الوضوء ، ثم أتى الجمعة فاستمع وانصت ، غفر له ما بين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام » . ١ هـ .

ومنها أنه ورد في أحاديث متعددة تعليق الفسل على ترتيب ثواب مخصوص ، وهو قرينة عدم الوجوب لاسيما مع اقتراحه بما ليس بواجب اتفاقاً كحديث أبي أيوب الانصاري ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب - ان كان عنده - ولبس أحسن ثيابه ، ثم خرج حتى يأتي المسجد فيركع إن بدا له ، ولم يؤذ أحداً ثم انصت حتى يصلي ، كانت كفارة لما بينها وبين الجمعة الأخرى » وفي رواية : « ثم خرج وعليه السكينة حتى يأتي المسجد » . قال في « مجمع الزوائد » : رواه كله أحمد والطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات . وكحديث « من غسل واغتسل ، وبكر وابتكر ، ومشى ولم يركب ، ودنا وانصت واستمع ولم يلق ، كتب له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامه وقيامه » رواه أهل السنن الأربعة وغيرهم والحاكم وقال : صحيح الاسناد . وقال ابن كثير وغيره من الحفاظ : انه على شرط مسلم ، وقيل : على شرط الشيخين . وهو من حديث أوس بن أوس الصحابي ، قال أهل الحديث : لم يصح في الفضائل مثل هذا الحديث . وقد جمع السيد الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير في تصحيحه وروقات . قيل في معناه : انه غسل للجنابة ثم اغتسل للجمعة . ومعنى بكر أي أبكر الى الصلاة وابتكر أي : أدرك الخطبة . وقيل : معنى بكر تصدق قبل خروجه بديلين ماجاء

في حديث « باكروا بالصدقة فإن البلاء لا يتخطاها » وقال ابن الأنباري : الذي نذهب اليه في تكرير هذين اللفظين أن المراد منه المبالغة والزيادة في التأكيد ، لأن العرب إذا بالغت في شيء اشتقت من اللفظة الأولى لفظة على غير بنائها ، ثم اتبعوها أعرابها فيقولون : « جاد مجد وليل^١ أليل وشعر^٢ شاعر^٣ » . وقيل غير ذلك .

ومنها ما أخرجه البيهقي في « السنن » بإسناده إلى أبي هريرة قال : « بينما عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة إذ دخل عثمان بن عفان المسجد ، فمرض له عمر ، فقال : ما بال رجال يتأخرون بعد النداء ، فقال عثمان : يا أمير المؤمنين ما زدت حين سمعت النداء أن توضأت ثم أقبلت ، قال عمر : الوضوء (١) أيضاً!! أو لم تسمع رسول الله ﷺ يقول : « إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل » رواه مسلم في « الصحيح » وأخرجه البخاري . قال الشافعي : فلما لم يترك عثمان الصلاة للفعل ولم يأمره عمر بالخروج للفعل دل على أنها قد علما أن أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالفعل على الاختيار . ١ هـ .

قلت : ويؤيده كون ذلك في جمع كثير من الصحابة وهو يخطبهم به على المنبر .

تنبيه يؤخذ من قوله : « لاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من أتى الجمعة فليغتسل » تعليق الأمر بالفعل بالجمي إلى الجمعة . والمعنى من أراد الاتيان إلى الجمعة ، أو من شرع فيه وحينئذ فيشترط الاتصال بين الفعل والرواح إليها كما هو مذهب مالك ، ويدل على هذا ما في حديث ابن عباس المتقدم من أن المقصود من الغسل التنظيف وإزالة الروائح الكريهة عند الاجتماع في المسجد للصلاة لا يتأذى الحاضرون ، وذلك لا يتأتى بمد إقامة الجمعة . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : وكذلك أقول ولو قدمه بحيث لا يحصل هذا المقصود لم يمتد به . والمعنى : إذا كان معلوماً إما بالنص عليه أو بالظن القارب للقطع فاتباعه وتعليق الحكم به أولى من اتباع مجرد اللفظ . وذهب كثير من أهل البيت إلى أن الغسل اليوم من طلوع فجره إلى وقت عصره استدلالاً بطواهر الأدلة كحديث « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم » وفي رواية « الغسل يوم الجمعة واجب على كل مسلم » أخرجه الستة إلا الترمذي ، واللفظ للبخاري ، ولم يذكر كونه للصلاة ، فيفهم أن المراد به اليوم ،

(١) في « مسلم » قال عمر : « والوضوء أيضاً لم تسمعوا ... إلخ » . ١ هـ .

وكان القياس حينئذ أن يكون الى الغروب لسكن ذكر في « زوائد الابانة » : انه ، لايجوز أي: لايجزيه بعد خروج وقت صلاة الجمعة بالاجماع . قال في « الفيت » : وفي عبارته تسامح كما ترى .

قلت : وفي دعوى الاجماع أيضا نظر ، فقد نقل عن الظاهرية انه لو اغتسل قبل الغروب كان متسنناً أخذاً بإضافة الغسل الى اليوم . وقال الامام عز الدين في « فتاواه » ، وأما قصره على ما قبل العصر عند من جملة لليوم فعمل وجهه انه لم يؤثر عنه صلى الله عليه وآله وسلم تأخيرهم الى ما بعد العصر ، قال : وفي هذا تكلف .

ويجاب عن المذهبين : ان الأحاديث التي ورد فيها الامر بالاتيان أو المحيي دلت على توجه الامر الى هذه الحالة ، والاحاديث التي دلت على تمليق الحكم باليوم لا تتناول تمليقه بتلك الحالة ، ونحن إذا قلنا بتمليقه بها عملنا بجميع الأحاديث ، وعلى ما ذهبوا اليه يلزمهم ابطال بعضها والاعمال أولى من الاهمال ، وهذا وجه قولهم بوجوب حمل المطلق على المقيد . ويؤيده انه جاء مصرحاً به في كتاب أبي عوانة مرفوعاً : « من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ، ومن لم يأتها فليس عليه غسل » قال ابن حجر : وروى هذا الحديث عن فافع مائة وعشرون نفساً منهم سبعون عند أبي عوانة . وأخرج البيهقي بسنده الى يحيى بن يحيى : أخبرنا : الليث عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « اذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل » رواه مسلم في « الصحيح » عن يحيى بن يحيى ، قال : ويذكر عن ابن عمر انه قال : « انما الغسل على من تجب عليه الجمعة » . وعنه « انه كان لا يغتسل في السفر يوم الجمعة » .

حدثني أبو خالد رحمه الله تعالى ، قال : سألت زيداً عليه السلام عن الغسل من الجنابة ، فقال : تغسل يديك ثلاثاً ثم تستنجي ، وتوضأ ^{جسرك} وضوءك للصلاة ، ثم تغسل رأسك ثلاثاً ، ثم تفيض الماء على سائر بدنك

ثلاثاً ، ثم تغسل قدميك . قال : حدثني بهذا أبي ، عن أبيه ، عن جده علي
ابن أبي طالب عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

الحديث أخرجه أبو داود بمعناه من طريق كريب ، عن ابن عباس ، عن خالته ميمونة
بنت الحارث أم المؤمنين ، قالت : « وضعت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم غسلاً يقتسل به من
الجنابة ، فأكفأ الاناء على يده اليمنى فغسلها مرتين أو ثلاثاً ، ثم صب على فرجه ، فغسل فرجه
بشاله ، ثم ضرب يده الأرض فغسلها ، ثم غضمض واستنشق ، وغسل وجهه وبديه ، ثم
صب على رأسه وجسده ، ثم تنحى ناحية فغسل رجله ، فناولته المنديل فلم يأخذه ، وجعل
ينفض الماء عن جسده . » اهـ . وهذا الحديث متفق عليه ذكره في « التلخيص » . قال الترمذي
بعد إخراجهم : وفي الباب عن أم سلمة وجابر وأبي سعيد وجابر بن مطعم وأبي هريرة .
وأخرج من حديث عائشة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يقتسل
من الجنابة بدأ فغسل يديه قبل أن يدخلها الاناء ، ثم غسل فرجه ، وثبوا وضوءه للصلاة ،
ثم يشرب شعره الماء ، ثم ينجي على رأسه ثلاث حثيات » قال أبو عيسى : هذا حديث حسن
صحيح . اهـ . وفي لفظ عنها عند مسلم : « ثم أفاض الماء على جسده » ثم غسل رجله » وقد
تقدم أن لفظ الجنابة يُلحق على إزال المني والتقاء الختانين ، وعلى المعنى الحسكي المرتب عليهما .
وأفاد هذا الحديث بيان مفروض الغسل ومسئولته .

أما مفروضه : فتعميم البدن شعره وبشره بالماء ، ومن شرطه أن يكون البدن طاهراً من
النجاسة مصحوباً بالنية .

والمسنون : ما عداه ، ومنه غسل اليدين ثلاثاً ، ويستحب أن يكون قبل ادخالها في الاناء
كما ورد مصرحاً به عند مسلم من حديث عائشة المتقدم ، والوضوء قبل الاغتسال من الجنابة
لأن المتنفل إذا لم يتوضأ وعم جميع جسده ورأسه وبديه ورجليه وسائر بدنه بالماء وأسبغ
ذلك وأكمله بالتمسك مع مرور يديه فقد أدى ما عليه إذا نوى الغسل ، لأن الله تعالى إنما افترض
على الجنب الغسل دون الوضوء بقوله **ولا جنبا** الا عابري سبيل حتى تغسلوا » وقوله تعالى :
« وإن كنتم جنباً فاطهروا » فإن السياق يشهد بأن المعنى : إذا قمتم الى الصلاة وليس عليكم

جنازة ففرضكم الوضوء على تلك الكيفية المذكورة ، وإن كنتم جنباً ففرضكم أن تطهروا : أي تنظفوا ولم يذكر الوضوء . قال الامام عز الدين في بعض رسائله ذكر فيها ترجيح دخول الطهارة الصغرى تحت الكبرى : إن حديث عائشة نص صريح في المقصود ، ويرجح روايتها إمكان إطلاعه على مثل ذلك ، وقد كان يفعل ذلك برأى منها وفي بيتها ومن مائها مع مارزوق من التفقه في الدين . قال : وهو البروي عن زيد بن عبي وأبي حنيفة وأبي عبد الله الداعي وهو أحد أقوال الشافعي ، والمروي عن أكثر العترة أن الغسل لا يجزيه عمن الوضوء ، وأن الوضوء يجب الاتيان به مع الغسل ليرد الصلاة ، والام لم تصح صلاته .

واحتجوا عليه بأدلة :

منها : ان كلا من الوضوء والغسل له سبب يغير سبب الآخر ، فالوضوء لأجل الصلاة والغسل لأجل الجنابة . وأجيب : بالمتع مستنداً بأن سبب وجوبها واحد وهو الصلاة حتى لو سقطت مع بقاء التكليف لم يجب عليه وضوء ولا غسل ، وحينئذ فإذا ترك الغسل كان معاقباً على تركه من حيث هو شرط في الصلاة واجب لأجلها فيكون سببته وسببية الوضوء واحداً ، وهذا مبني على أن السبب هو ما شرع لأجله ، كما اقتضاه قولهم ، وإلا فإن الظاهر التعارف أنه الحدث الأكبر . وإذا قالوا يلزم منه مغايرة سبب الوضوء الذي هو الحدث الأصغر ، قلنا : بل هو كالسبب الواحد لشمول اسم الحدث لها واختلافها في أمر آخر لا يضر باختلاف أنواع الحدث الأصغر ، وكذا تنافرها في الصفة من حيث أن الوضوء جزء من الغسل ، والغسل كل والاتيان بالكل مسقط للجزء لدخوله تحته غير ضار ، فإن الذي قد دفع عشرة قد دفع واحداً واثنين إلى نهايتها ، فكيف يعد الآتي بالكل غير آت بالمعص .

قلت : وقد اعترضه بعض الناظرين بأن الغسل يجب على مريد التلاوة ومس المصحف ودخول المسجد وهو غير الصلاة - وهذا عندي - غير وارد ، لأن الكلام في الوجوب والمفروض سقوط الصلاة فيسقط ما وجب لأجلها من التلاوة ، وكذا ما هو من أحكامها كدخول المسجد وما يتبع ذلك من مس المصحف فليتأمل . والله أعلم .

ومنها : أنه روي عن أمير المؤمنين عليه السلام : «من اغتسل من جنابة ثم حضرته الصلاة فليؤم» . وأجيب : بأنه على تقدير صحته يقضى بأنه مذهبه ، والصحيح أن كلامه في الاجتهاديات ليس بحجة كما قرره محققو الأصوليين .

ومنها : ما رواه الهادي الى الحق في « الأحكام » مرفوعاً ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « أعاد الوضوء بعد الغسل من الجنابة » . وأجيب : بأنه اذا صح فهو حكاية فعل متردد بين كونه للوجوب أو الندب أو غير ذلك ، وهو الى الندب أقرب .

ومنها : ان الوضوء لا يقع الا على طاهر البدن من الجنابة وأجيب : بأن ذلك فرع تسليم وجوبه ، وهو محل النزاع ، فهذا حاصل ما ذكره عليه السلام من حجج الفريقين . ويؤيد ما اختاره ما أخرجه الترمذي في « سننه » من حديث عائشة ، وقال : حسن صحيح « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يتوضأ بعد الغسل » قال أبو عيسى : وهذا قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين أن لا يتوضأ بعد الغسل . وذكر أبو بكر بن العربي : انه لم يختلف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغسل ، وان نية طهارة الجنابة تأتي على طهارة الحدث ويقضى عليها ، لأن موانع الجنابة أكثر من موانع الحدث ، فدخل الأقل في نية الأكثر وأجزأت نية الأكثر عنه .

قوله : « ثم تستنجي » : والوجه في تقديم الاستنجاء إزالة ما تعلق بالفرج من أذى أو ريح . وفي حديث ميمونة الأمر بضرب يده بالأرض ثم غسلها للتطهير وإزالة ما يتصل بها من الروائح الكريهة .

قوله : « وتتوضأ وضوءك للصلاة » فيه دليل على أن المضمضة والاستنشاق مشروعتان في الغسل ، وقد ورد التصريح به في حديث ميمونة . وتقدم للإمام عليه السلام انه لا يجوز تركها في غسل الجنابة . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد : انه يقع البحث في أن هذا الغسل لأعضاء الوضوء هل هو وضوء حقيقة ، فيكتفى به عن غسل هذه الأعضاء للجنابة ، فان موجب الطهارتين بالنسبة الى ههنا الأعضاء واحد ، أو يقال : إن غسل ههنا الأعضاء إنما هو للجنابة ، وإنما قدمت على بقية الجسد تشريفاً وتكريماً ، ويسقط غسلها عن الوضوء باندراج الطهارة الصغرى تحت الكبرى . ثم أورد على ذلك سؤالاً بأن لفظ : وضوءك للصلاة « مصدر مشبه به ومقتضى التنايز بين المشبه والمشبّه به يفيد أن غسل الأعضاء للجنابة لا للوضوء . وأجيب : بأنه يحتمل أن يكون المراد تشبيه الوضوء الواقع في ابتداء غسل الجنابة بالواقع في غيره ، والتنايز باعتبار المحل لا يدل على تنايز الفعل في حقيقته ، أو يقال : لما كان الوضوء له صورة ذهنية شبه الفرد الواقع في الخارج بما علم في الذهن كأنه قيل : أوقع في الخارج ما يطابق الصورة الذهنية لوضوء الصلاة . اهـ . باختصار .

وقوله : فان موجب الطهارتين بالنسبة الى هذه الأعضاء واحد مؤيد لما ذكره الامام عز الدين فيما سبق .

قوله : « ثم تغسل رأسك ثلاثاً ، ثم تفيض الماء على سائر بدنك ثلاثاً » فيه دليل على استحباب تكرار غسل الرأس ثلاثاً ليتحقق وصول الماء الى أصول الشعر ، وهو معنى بعض روايات حديث عائشة عند البخاري : « ثم يدخل أصابعه في الماء ، فيخلل بها أصول شعره ، ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيديه ، ثم يفيض على جسده كله » وقوله : يفيض أي : يفرغ الماء ، يقال : فاض الماء إذا جرى ، وفاض الدمع إذا سال ، وسائر البدن بقيته . وهو مناسب لتقديم غسل أعضاء الوضوء والرأس . والأصل في سائر أن يستعمل بمعنى البقية . وذكر الحريري في « درة الغواص » أن استعمالها بمعنى الجميع من أوهام الخواص . وفي « الصحاح » ما يقتضي تجويزه ذكره بعضهم . والافاضة تدل على أن مجرد الافراغ كاف عن ذلك . ونقل عن الماوردي انه لا حجة في ذلك فان أفاض بمعنى غسل ، والخلاف قثم في حقيقة الغسل . ونسب في « البحر » الى أكثر المعتز القول بوجوبه ، وقال بعض الشافعية : لم يوجب أحد من العلماء ذلك في الغسل ولا في الوضوء الا مالك والمزني ومن سواهما يقول : هو سنة لو تركت صحت طهارته في الوضوء والغسل . اهـ .

وحدث : « تحت كل شعرة جنابة . فاغسلوا الشعر وانقوا البشر » وكذا حديث علي عليه السلام عند أبي داود وأحمد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا من النار » وما في معناها يدل على أن الافاضة لا تكفي ، ولها محمولة على معنى الغسل . وقد ورد في بعض الروايات حديث ميمونة : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غسل جسده في غسله من الجنابة » والظاهر من لفظ الغسل إمرار اليد على المنسول كما ورد في الحديث المتفق عليه : « يغسل من بول الجارية وينضح من بول الذكر » . قل الخطابي : أصل النضح : الصب ، ومنه قيل للبعر الذي يستقى عليه : الناضح . فاما غسل بول الجارية فهو غسل يستقى فيه ، فيمرس باليد ويعصر بعده . اهـ .

وقال بعض المالكية في الكلام على نحو حديث الباب في اشتراط ذلك ما نصه : هذا هو المعقول من لفظ الغسل ، لان الاغتسال في اللغة : هو الافعال ومن لم ير يديه فلم يفعل

غير صب الماء وهو لا يسمى عند أهل اللسان غاسلا بل صابا الماء ومنغمسا فيه . قال : وعلى نحو ذلك جاءت الآثار من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « تحت كل شعرة جناية » الحديث ، وانقاؤه لا يكون الا بالذلك على حد ما ذكرناه . قال : وتخرج ذلك انه لما كان المتاد من المنمّس في الماء وصابه عليه انها لا يسكادان يسلمان عن تنكب الماء مواضع الثياب المتأمر بها وجب لذلك عليها أن يرا أيديها ، قال : والى هذا المنى لو طال مكث الانسان في ماء أو والى بين صبه عليه من غير أن يمر يديه على بدنه ، فانه ينوب له ذلك عن امرار يديه . اهـ . وقد عاد الى جواز غسل المنمّس في الماء أو الموالى للصب اذا أسبغ وعمم . ونقل عن عطاء انه لما سئل عن الجنب يفيض عليه الماء ، قال : لا ، بل يقتسل غسلاً . وقال أبو العالاية : يجزيء الجنب من غسل الجنازة أن يفوص غوصة في الماء غير أنه يمر يديه على جلده . وذكر دحيم عن كثير بن هشام ، عن جعفر بن برقان ، عن ميمون بن مهران ، قال : اذا اغتسلت من الجنازة فادلك جلدك وكل شيء نالت يدك . وهو معنى الحديث الآتي في آخر باب الحيض : « ثم تدلك من بدنك ما نالت يدك » . وذكر ابن رشد في « نهاية المجتهد »^(١) أن الذين أوجبوا الدلك حجبتهم القياس على غسل أعضاء الوضوء بناء على القول بوجود دلكها ، وغلبوا هذا القياس على ظاهر الأحاديث الواردة بالافاضة . قيل : وكذا القياس على غسل النجاسة في احتياجه الى الدلك . وقد أجيب عنه : بأنها خيالات ضعيفة معارضة بمثلها أو أقوى منها .

وحجة القائلين بعدم وجوب الدلك : ان كل من صب عليه الماء فقد اغتسل ، والعرب تقول : غسلتني السماء . وجميع الاحاديث واردة بعدم وجوب الدلك ، ولو كان واجبا لذكر لانه صلى الله عليه وآله وسلم المين عن الله تعالى مراده ، وما ورد في الحديث الآتي محمول على الاستحباب حثاً على المبالغة في الاسباغ والتعميم كما آل إليه كلام بعض المالكية السابق . ومثله في « الجامع الكافي » ولفظه : قال القاسم عليه السلام : يجزيء الجنب أن يقتسم اغتاسمه في الماء يذمره اذا أتقى أعضاءه ، الا أن يكون أتقى ما أمر باقتائه من قبل أو دبر ، فان ذلك ربما لم ينق بالاغتاسمة الواحدة . وقال محمد : يجزيء الجنب رمسة واحدة بعد الاستنجاء اذا تمضمض واستنشق وتبّع مواضع الشعر ، وتذلك حتى يصيب جميع جسده

(١) كذا بالاصل والله : « بداية المجتهد ونهاية المقتصد » .

الماء . ا هـ . وذكر عبد الرزاق : أنا معمر عن زبيد بن أسلم ، قال : سمعت علي بن الحسين يقول : ما مس الماء منك وأنت جنب فقد طهر منك ذلك المكان . وقال دحيم : حدثنا الوليد ، نا الاوزاعي ، عن الزهري في الجنب ينغمس في نهر ، قال : يجزيه . قال : وحدثنا أبو جعفر أنه سأل الاوزاعي عن جنب طرح نفسه في نهر وهو جنب ولم يزد على أن ينغمس مكانه ، قال : يجزيه . وعن الشعبي ومحمد بن علي وعطاء والحسن البصري وأبي حنيفة والشافعي وأصحابهما والثوري وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي ثور وداود والطبري ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وإبراهيم النخعي وحمام بن أبي سليمان وعطاء كل هؤلاء يقول : يجزيه الجنب إذا انغمس في الماء ، وإن لم يتدلك به ، وكذا إذا انغمس في الماء ، وقد وجب عليه الوضوء فعم الماء أعضاء الوضوء ونوى بذلك الطهارة أجزأه ، حكى معناه اليعمرى في « شرح الترمذي » .

قوله : « ثم تغسل قدميك » : فيه تأخير غسل القدمين عن الغسل ، وهو كذلك في غالب روايات صفة غسله صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو اختيار أبي حنيفة ومن وافقه ، وسيأتي في باب الحيض سؤال عمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه تقديم غسلها . ويؤيده ظاهر حديث عائشة « وتوضأ كما تتوضأ للصلاة » ولم يذكر بعد إفاضة الماء غسلها . وهو الذي احتج به الرافعي لمذهب الشافعي ، واستشكله ابن حجر في « التلخيص » ، بأنه ظاهر في تأخيرها لما رواه مسلم « ثم أفاض الماء على سائر جسده ، ثم غسل رجله » قال الشيخ تقي الدين : وفرق بعضهم بين أن يكون الموضع مسخاً أولاً ، فإن كان مسخاً آخر غسل الرجلين ليكون غسلها مرة واحدة فلا يقع اسراف في الماء ، وإن كان نظيفاً قدم . ا هـ . وأما القول : بأن غسلها يقع مرتين بعد غسل أعضاء الوضوء ويعاد بعد إفاضة الماء ففيه أن في بعض روايات الحديث « فتوضأ وضوءه للصلاة غير رجله » فهو مبين لما أجمل في سائر الروايات ما عدا الحديث الآتي في باب الحيض وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى . -

« وحدثني زبيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي

طالب كرم الله وجهه ، قال : « جاء رجل الى النبي صلى الله عليه

وآله وسلم فقال : يا رسول الله أصابتني جنابة ، فغسلت رأسي
ثم جلست حتى جف رأسي ، فأعيد الماء على رأسي ؟ فقال : بل
يخزيك غسل رأسك عن الاعادة .

قال في « التخريج » : احتج البخاري في باب تفريق الغسل بحديث ميمونة المقدم في
صفة غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

قلت : من حيث انه أخر غسل الرجلين عن إفاضة الماء .

وأخرج الترمذي وابن ماجه والبيهقي في باب تفريق الغسل عن عبد الله بن مسعود :
« أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يغتسل من الجنابة فيخطيء بعض
جسده الماء ... فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يغسل ذلك المكان ثم يصلي ،
واللفظ للبيهقي . وقال عقيه عاصم بن عبد العزيز أبو عبد العزيز الأشجعي : - قال البخاري فيه
نظر . ١ هـ . قال في « التخريج » : وقد وثقه معن القزاز واثني عليه خيراً . ذكره الذهبي في
« الميزان » . وقال النسائي والدارقطني : ليس بالقوي ، وقد ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد »
من حديث عبد الله بن مسعود ، وقال : أخرجه الطبراني في « الكبير » ورجاله موثقون .
وأخرج ابن ماجه في باب « من اغتسل من جنابة فرأى بقعة لم يصبها الماء » عن ابن عباس أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « اغتسل من جنابة فرأى بقعة لم يصبها الماء فقال بجمته ^(١) قبلها »
قال ابن اسحاق : أي فمعبّر شعره عليها ، وفي اسناده أبو علي الرحي - واسمه الحسين بن
قيس ولقبه حنش - ضعيف عند أهل الحديث ، وقد روي له الترمذي وابن ماجه . وأخرج
عن علي عليه السلام ، قال : « جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إني
أغتسلت من الجنابة وصليت الفجر ، ثم أصبحت فرأيت قدر الظفر لم يصبه الماء فقال
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كنت مسح عليه يديك أجزأك » وفيه محمد بن عبد الله العزمي
وهو ضعيف جداً . قال الذهبي : وهو من شيوخ شعبة المجمع على ضعفهم ، ولكن كان من

(١) أي قبل العصر بجمته . منه .

عبد الله الصالحين . قال ابن أبي مذكور : سمعت وكيعاً يقول : كان محمد بن عبد الله العزمي رجلاً صالحاً قد ذهب كتبه وكان يحدث حفظاً فمن ذلك أني . ١ هـ .

وهذه الأحاديث مع حديث الأصل بقوي بعضها بعضاً ، ويؤخذ منها جواز تقريب الغسل وإن البدن كالعضو الواحد ، وأنه إذا غسل عضوً ثم جف أو نسي لمة منه لم يجب عليه إعادة غسله بل يكفيه أن يغسل ما لم يكن قد غسله أولاً . والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، قال : « إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة فقد وجب الغسل أنزل أو لم ينزل » . وقال زيد بن علي : كيف يجب الحد ولا يجب الغسل .

أخرج الطحاوي ما يشهد له عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه ، فقال : حدثنا أحمد بن داود ، قال : نا مسلم ، قال : نا حماد بن زيد ، عن عاصم ، عن زر ، عن علي رضي الله عنه ، قال : « إذا اختلف الختانان فقد وجب الغسل . قال في « التخريج » : أحمد بن داود هذا هو أحمد بن داود بن موسى البصري المكي زيل مصر ، توفي في حدود سنة خمس وتسعين ومائتين . والذي ذكره الذهبي في « الميزان » أحمد بن داود بن عبد الغفار الحراني ثم المصري كذبه الدارقطني وغيره ، وليس هذا الذي روى عنه الطحاوي وبقي رجال هذا الاسناد ثقات . وأخرج البيهقي في « سننه » من حديث علي عليه السلام ما يشهد لذلك ، فقال : وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، قال : حدثنا علي بن الفضل بن محمد بن عقيل الخزاعي من كتابه ، قال : حدثنا يوسف بن يعقوب القاضي ، قال : نا عمرو بن مرزوق ، قال : نا شعبة ، عن جابر ، عن الشعبي ، عن الحرث ، عن علي قال : « إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل » وفي اسناده جابر الجعفي ، وإذا كان حديثه متابعة كما هنا فهو مقبول كما حققه ابن شاهين في المختلف فيهم .

تَلَسَّ ٤ : عده السيد صارم الدين ابن الوزير وغيره من أئمة الآل من ثقات محدثي الشيعة ، وكذا عند كثير من المحدثين . ففي « الميزان » هو أحد علماء الشيعة . قال ابن مهدي عن سفیان: كان جابر الجعفي ورعاً في الحديث ، ما رأيت أروع منه في الحديث . وقال شعبة : صدوق ، وفي رواية : اذا قال أنبأنا وحديثنا وسمعت فهو من أوثق الناس . وقال وكيع : ما شككتم في شيء فلا تشكوا أن جابراً الجعفي ثقة . وقال ابن عبد الحكم : سمعت الشافعي يقول قال سفیان الثوري لشعبة : لأن تكلمت في جابر الجعفي لا تكلمن فيك . وقدح فيه بعض المحدثين ، ومدار ذلك على الجرح بالمذهب وهو غير مقبول .

وقد أورد الحديث السيوطي في « جمع الجوامع » من مسند علي ولفظه : قال : « التقاء الخلتان كما يجتمع الحد كذلك يجب الفصل أوجب الحد ولا يوجب قدحاً من الماء !.. » أخرجه عبد الرزاق . اهـ . وفيه عن مجاهد قال : اختلف المهاجرون والانصار فيما يوجب الفصل : فقالت الانصار : الماء من الماء ، وقال المهاجرون : اذا مس الخلتان وجب الفصل ، فحكموا بينهم علي بن أبي طالب فاخصموا اليه ، فقال علي : أرأيتم لو رأيتم رجلاً يدخل ويمخرج أوجب عليه الحد ؟ قالوا : نعم ، قال : أوجب الحد ولا يوجب صاعاً من ماء؟.. فقضى للمهاجرين ، فبلغ ذلك عائشة فقالت: ربما فعلنا ذلك أنا ورسول الله ﷺ ثم قمنا فاغتسلنا . أخرجه عبد الرزاق . اهـ .

ثم قال . في « التخريج » وفي « أمالي أحمد بن عيسى » في: « باب المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل » - حدثنا يوسف بن موسى ، قال : نا عبسد الرحمن بن مفر (١) ، قال : نا محمد بن اسحاق عن يزيد بن الحبيب ، عن معمر بن أبي حبيب ، قال : حدثني عبيد بن رفاعه ، عن أبيه رفاعه بن رافع ، قال : « بينا أنا جالس عند عمر إذ دخل عليه رجل ، فقال : يا أمير المؤمنين هذا زيد بن ثابت جالس في المسجد يفتي الناس في الفصل برأيه : أن الماء من الماء ، قال : فاعجل علي به ، قال : فدعاه له ، فلما طلع على عمر ، قال : يا عدو نفسه ولقد بلغت أن تفتي الناس برأيك ؟ فقال : والله يا أمير المؤمنين ما برأيي أفئت ولكن سمعت من أعمامي حديثاً

(١) مفرا هو - بنت الم وسكون المعجمة ثم راء مقصورا - الدوسي ابو زهير الكوفي زيل الري صدوق تكلم في حديثه الاغش من كبار النامة ، مات سنة بضع وسبعين . اهـ . « تقريب »

فحدثت به وأقريت به ، قال : ومن أي أعماكم ؟ قال : من أبي بن كعب ومن أبي أيوب وأومن رفاعة بن رافع ، فأقبل علي عمر ، فقال : ما يقول هذا الفتى - أو هذا الغلام - قال : قلت : قد كنا نصنع ذلك مع رسول الله ﷺ فما نهانا عنه ، وما كان رأى بذلك بأساً ، قال : فهل علم بذلك رسول الله ﷺ منكم ؟ قلت : لا أدري ، فأمر عمر أن يجمع له المهاجرون والانصار واستشارهم في ذلك فاصفق رأيهم كلهم على أنه ليس بذلك بأس ، وأن الماء من الماء الا ما كان من علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل فانها قالوا : اذا جاوز الختان الختان فقد وجب النسل . قال : فقال عمر : هذا وأنتم أصحاب بدر قد اختلفتم عليّ ، فمن بعدكم أشد اختلافاً . قال : فقال علي : يا أمير المؤمنين إنه ليس أحد أعلم بهذا من أزواج النبي ﷺ فأسألهن ، قال : صدقت . فأرسل الى حفصة ، فقالت : لا علم لي ، ثم أرسلت الى عائشة ، فقالت : نعم إذا جاوز الختان الختان فقد وجب النسل ، فتحطم عمر . قال عبد الرحمن بن مغراء : فتحطم عمر - أي تغضب - ، ثم قال : لا أسمع بأحد صنع ذلك ثم لم يفتسل الا أوجعته ضرباً ، قال : ثم أفاضوا في ذكر الزل ، فسار رجل رجلاً الى جنبه ، فقال عمر : ما الذي سارك به ؟ قال : فكتمه ، فقال عمر : عزمت عليك لتخبرني ، قال : فقال الرجل : هو المؤودة الصغرى ، قال : فقال عمر لملي : أما تسمع ما يقول هذا يا أبا الحسن ؟ قال : بشئ ما قال ، انها لا تنكوت مؤودة حتى تمر على التارات السبع ، ثم تلا هذه الآية : « ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين » حتى ختم الآية « فبارك الله أحسن الخالقين » . ١ هـ .

وهذا حديث حسن . ومحمد بن اسحاق وإن تكلم فيه فقد وثق وهو مما قيل يدلّس ، وقد عنعن هنا ولم يصرح بالسماع ، لكن الحديث قد رواه غير ابن اسحاق مطولاً كما رواه مختصراً ، فرواه الطحاوي من طريق ابن لميعة ، وفيه مقال عن يزيد بن أبي حبيب باسناده وبمعناه لا بلفظه الا ذكر الزل ، وأخرجه من طريق محمد بن اسحاق كما رواه محمد بن منصور بلفظه وبمعناه .

قلت : وذكره صاحب «جمع الزوائد» بمعناه وفيه ذكر الزل ، وقال : رواه أحمد والطبراني في «الكبير» ورجال أحمد ثقات الا ان ابن اسحاق مدلس ، وهو ثقة والصحيح طرف منه . ١ هـ .

قال في «التخريج» : ورواه الحافظ أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي

في كتاب « معجم أسماء الصحابة » في ترجمة رفاعه بن رافع الزرقى من طريق ابن اسحاق به وعقبه بما لفظه : وحديثي جدي قال : انا يحيى بن اسحاق ، قال : انا ليث بن سعد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن معمر بن أبي حبيبة ، عن عبيد بن رفاعه ، عن زيد بن ثابت : انه كان يقص وذكر بمنامة لا يلفظه نحواً مما رواه عبد الله بن لهيعة ، فزال بحمد الله منه المحذور من ضعف عبد الله بن لهيعة وتدليس ابن اسحاق . وجدة أبي القاسم البغوي المذكور هو جده لأنه الحافظ أحمد بن منيع إمام مصنف محدث احتج به الستة . ويحيى بن اسحاق هو السيلنجي ثقة روى له مسلم والأربعة ، ورواية أحمد بن منيع عنه معروفة في الترمذي . واليحيى بن سعد إمام وروايته عن يزيد بن أبي حبيب مذكورة معروفة . وزيد ثقة فقيه عابد حجة ، روى له الجماعة وروايته عن معمر بن أبي حبيبة كذلك معروفة . وممر ثقة من رجال الترمذي وروايته عن عبيد بن رفاعه كذلك مذكورة . وعبيد ثقة روى له أهل السنن الأربعة وهو يروي عن أبيه ، وأبوه رفاعه بن رافع الزرقى بدرى جليل ، روى له البخاري والأربعة ، وأبوه من النقاء شهد العقبة ولم يشهد بدرأ قاله البغوي . وقال الذهبي : شهد رفاعه وأبوه بدرأ . والله أعلم . فهذا حديث ثابت حسن بلا ريب أو يرتقي من الحسن الى الصحة .

قوله : « إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة » قال في « النهاية » أي حاذى أحدهما الآخر وسواء تلامسا أو لم يتلامسا . يقال : التقى الفارسان إذا تحاذيا وتقابلا ، وتظهر فائدته فيما اذا لف على ذكره خرقه ثم جامع ، فإن الفسل يجب عليه وإن لم يمس الختانان . اهـ . وتفسير الملاحاة بالمحاذاة لبيان انه ليس المراد حقيقة المس في قوله : « إذا مس الختانان الختانان » أي قارنه وداناه ، ولا حقيقة الملاحاة في حديث الأصل ، وإنما هو من باب المجاز والكتابة عن الشيء بما بينه وبينه ملابسة أو مقارنة ، وذلك أن ختان المرأة في أعلى الفرج ، ولا يسه الذكر في الجماع . وقد تقل إجماع العلماء على أنه لو وضع ذكره على ختانها ولم يولجها لم يجب الفسل على كل واحد منها وإن حصلت الملاحاة والمحاذاة ، ولذا عطف عليه قوله : وتوارت الحشفة ليدل على أن المعتبر بمجموع الأمرين .

والختان : موضع الختن يقال : ختن الغلام ختناً اذا قطع جلد كمرته ، وهو من المرأة الخفاض ، وهو قطع جليدة في أعلى الفرج من المرأة مجاورة لمخرج البول كمرف الديك ؛ وكان الأصل أن يقال : إذا التقى الختانان والخفاض ، فالواقع من باب التثنية ، كما قالوا في

القمرين أي الشمس والقمر وهو باب واسع في اللغة . وقد أخرج الترمذي من حديث عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : « إذا جاوز الختان الختان وجب الفسل ، فقلت أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعتسلنا » . قال : وفي السباب عن أبي هريرة وعبد الله بن عمر ورافع بن خديج . وأخرج نحوه عنها من طريق علي بن زيد بن جدعان ، عن سعيد بن المسيب ، عن عائشة ، ثم قال : هو حديث حسن صحيح ، وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعائشة والفقهاء من التابعين ومن بعدهم مثل سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق . قالوا : « إذا التقى الختانان وجب الفسل » . ا هـ .

وقد اعترض الحديث الأول : بأنه موقوف ، ودفع بأن المرفوع أصح ، واعترض الثاني بأن فيه علي بن زيد بن جدعان ، وفيه مقال ، ودفع بأن روايته مقبولة يجب العمل بها . وقد نقل عن ابن أبي حاتم عن عمرو بن شبة حدثني أبو سلمة ، قال : قلت لحمد بن سلمة : إن وهيباً زعم أن علي بن زيد لا يحفظ الحديث ، فقال : وهيب كان يقدر على مجاسة علي بن زيد ؟ إنما كان يجالس علياً وجوه الناس . وكان عبد الرحمن بن مهدي يخرج حديثه عن السفينيين والحمايين عنه ، وهو يقتضي وثيقه عند ابن مهدي لأنه كان لا يروي الحديث إلا عن الثقات عنده . وقد أخرج حديثه مسلم وغيره وصحح حديثه الترمذي كما رأيت وذكره الذهبي في جزء من تكلم فيه وهو ثقة ، وبإضافته إلى ما سبق من حديث الأصل وشواهد يزداد قوة . وقد نقل وقوع الاجتماع على أن التقاء الختانين وتواري الحشفة يوجب الفسل وإن لم ينزل . وذهب جماعة من السلف منهم سعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب وأبو أيوب وأبو سعيد ورافع بن خديج وابن عباس وزيد بن خالد الجني وعروة بن الزبير . ويروى عن علي عليه السلام أنه لا غسل عليه إذا جامع ولم ينزل . واحتجوا بحديث « الماء من الماء » رواه مسلم في قصة عتيان بن مالك ، والبخاري ذكر القصة فيها : « إذا عجلت أو فحطت فمليك الوضوء » ولم يذكر الماء . ورواه أبو داود وابن خزيمة وابن حبان بلفظ : « الماء من الماء » وقد جمع طرقه ابن حزم وقبلة ابن شاهين ، وهو يدل بمفهوم الحصر أنه لا يجب الفسل إلا من الانزال فقط . قال في « التلخيص » : وفي الباب عدة أحاديث في عدم الإيجاب لكن انتقد الاجتماع أخيراً على إيجاب الفسل ، قاله القاضي ابن العربي وغيره . وفي كلام القاسم عليه السلام

أن الرواية في ذلك اختلفت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن علي عليه السلام، واختلف المهاجرون والأنصار غير أن الاحتياط أن تغتسل، ذكره في ((الجامع الكافي)).

وأجاب القائلون بإيجاب الغسل وإن لم ينزل بوجهين:

أحدهما: أن حديث الماء من الماء منسوخ بحديث أبي هريرة، وحديث عائشة المتقدمين، ويدل على ذلك ما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري عن سهل بن سعد، حدثني أبي بن كعب ((أن الفتيا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص بها، ثم أمرنا بالاعتسال بعد)). صححه ابن خزيمة وابن حبان وقال الإسماعيلي: هو صحيح على شرط البخاري، وله علة من حيث الاختلاف في كون الزهري سمعه من سهل بن سعد، وقد أخرجه أبو داود وابن خزيمة أيضاً من طريق أبي حازم عن سهل، قال الحازمي: قد صحت الأخبار في طريقي الإيجاب والرخصة، وتعذر الجمع فنظرنا هل نجد مناصاً عن غوائل التعارض من جهة التاريخ حيث تعذر معرفته من صريح اللفظ، فوجدنا إثارة تدل على ذلك بعضها يصرح بالنسخ فحينئذ تعين المصير إلى الإيجاب ليتحقق النسخ في ذلك، ثم ساق أحاديث النسخ في كتابه.

ثانيهما: ما أخرجه ابن أبي شيبة، والبيهقي في ((مصابيح)) من طريق ابن عباس وقال: إنه من الصحاح ((إنما الماء من الماء)) في الاحتلام، وفيه أن ابن عباس حمل إطلاق الحديث على تقييده بالاحتلام، وقد يقال: الاحتجاج بحديث ((إنما الماء من الماء)) مبني على العمل بالمفهوم وإن له عموماً في نفي الحكم عن جميع ما عداه، وفي كل منهما نزاع في الأصول، وعلى تقدير تسليم كل منهما فإما أن تكون أحاديث الأمر بالغسل وإن لم ينزل معارضة لذلك المفهوم، وهي مقدمة عليه إتفاقاً على الأول، وإما أن تكون مخصصة لذلك العموم على الثاني.

فائدة: قال بعض شراح الحديث: والاعتبار في وجوب الغسل في هذا الباب بتغيير الحشفة من صحيح الذكر، فإذا غيبت بكاملها تعلقت به جميع الأحكام، ولا يشترط تغيير جميع الذكر ولو غيب بعض الحشفة لم يتعلق به شيء من الأحكام، ففتى غيبها في فرج امرأة أو دبرها أو دبر رجل أو فرج بهيمة أو دبرها وجب الغسل، وسواء كان المويج فيه حياً أو ميتاً صغيراً أو كبيراً، وسواء كان ذلك عن قصد أو نسيان، وسواء كان مختاراً أو مكراً، أو استدخلت المرأة ذكره وهو نائم، وانتشار الذكر في ذلك وعدم انتشاره والمجبوب والأغلف في ذلك كله سواء،

والغسل في جميع ما ذكر واجب على الفاعل والمفعول به، إذا كان بالغاً وأما المميز من الصبيان فيجب على الولي أن يأمره بالغسل كما يأمره بالوضوء، فإن صلى من غير غسل لم تصح صلاته، وإن لم يغتسل حتى بلغ وجب عليه الغسل، فإن اغتسل في الصبا ثم بلغ لم يلزمه إعادة الغسل. (وأما) إذا كان الذكر مقطوعاً فإن بقي منه دون الحشفة لم يتعلق به شيء من الأحكام، وإن كان الباقي قدر الحشفة فحسب تعلقت الأحكام بتغييره بكامله، وإن كان زائداً على قدر الحشفة ففيه وجهان لأصحاب الشافعي، أحدهما أن الأحكام تتعلق بقدر الحشفة منه، ولو لم يذكره خرقه وأولجه في فرج امرأة ففيه ثلاثة أوجه: الصحيح منها والمشهور أنه يجب عليهما الغسل، وقال أبو حنيفة: لا يجب الغسل على من أوج في فرج بهيمة ولا فرج ميتة لأنه معنى غير مقصود، فكان بمنزلة إيلاج الأصبع.

قلت: ودليل من أوجب الغسل إنما هو القياس على فرج الادمية الحية، بجامع أنه فرج محرم قطعاً مشتركاً طبعاً إلا أنه يبقى النظر في تصحيح القياس.

قال القاضي أحمد في شرحه: وكذا إذا كان إزال الماء باستعمال يده في عضوه فإنه يجب عليه الاغتسال مع التوبة، أما التوبة فللوعيد الشديد لمن فعله كحديث ((إن يده تأتي يوم القيامة وهي حيلة)) وحديث ((لعن الله ناسخ البهيمة، وناسخ اليد)) وأما إيجاب الغسل فهو أنه ماء دافق مع الشهوة والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى:

قال أبو خالد رحمه الله: سألت زيد بن علي عليهم السلام عن المرأة ترى في المنام الاحتلام، وتنزل قال تغتسل.

الشرح: قال ابن سيده: الحلم والاحتلام الجماع ونحوه في النوم، والاسم الحلم يعني مضموم الحاء واللام، وفعله حلم مفتوح اللام، وفي التنزيل ﴿وَالَّذِينَ لَمْ يَلْبِغُوا الْحُلُمَ﴾، ثم قال: والحلم الأناة والعقل وجمعه أحلام وحلوم وفي التنزيل ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُمْ بِهَذَا﴾، وما أجاب به عليه السلام هو معنى الحديث الذي أخرجه محمد بن منصور في ((الأمالي)) من طريقه ونصه حدثني أحمد بن عيسى، عن حسين، عن أبي خالد، عن زيد بن علي، عن إبابته، عن علي،

قال : « نذلت أنا ورسول الله ﷺ على عائشة - وذلك قبل أن تؤمر بالستر دوننا - فإذا عندها نسوة من قریش والانصار ، فقالت عائشة : يا رسول الله هؤلاء النسوة جئنك يسألنك عن أشياء يستحيين من ذكرها ، فقال : إن الله لا يستحيي من الحق ، قالت : المرأة ترى في المنام ما يرى الرجل هل عليها النسل ؟.. فقال : عليها النسل، إن لها ماء كماء الرجل ، ولكن الله أسرها ماءها وأظهر ماء الرجل على مائها، وإذا ظهر ماؤها على ماء الرجل ذهب الشبه إليها، وإذا ظهر ماء الرجل على مائها ذهب الشبه إليه ، وإذا اختلطا كان الشبه منها ومنه ، فإذا ظهر منها كما يظهر من الرجل فلتغتسل ، ولا يكون ذلك الا من شرارهن » . وروى مسلم عن أنس بن مالك أن أم سليم حدثت انها : « سألت نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل ، فقالت أم سلمة : واستحييت من ذلك وهل يكون هذا ؟.. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : نعم ، فمن ابن يكون الشبه إن ماء الرجل غليظ أبيض ، وماء المرأة رقيق أصفر فمن أيها علا أو سبق يكون منه الشبه » . وفي حديث لمسلم من طريق عائشة : « إذا علا ماؤها ماء الرجل أشبه الرجل أخواله ، وإذا علا ماء الرجل ماءها أشبه الرجل أعمامه » . وفي الباب أحاديث كثيرة عن جماعة من الصحابة في « الصحيحين » وغيرهما . وفي قول الامام زيد بن علي تقتسل جواباً عن السؤال عن الاحتلام مع الازال ، وكذلك ما في الحديث من قوله : « إذا رأت ما يرى الرجل » ما يرد على من زعم ان ماء المرأة لا يبرز ، وإنما يعرف ازالها بشهوتها ، وقد تأول هذا الزاعم ما في الحديث من الرؤية على معنى العلم، أي إذا علمت نزول الماء وعرفته بالشهوة التي تجدها وجب عليها الغسل . وقد أجمع العلماء على وجوب الغسل على المرأة بخروج النقي أو ايلاج الحشفة في الفرج ، وكذلك الحيض والنفاس .

وقال زيد بن علي عليه السلام في الرجل يجحد البلل ولا يذكر
الرؤيا ، قال عليه السلام : إذا كان ماء دافقاً اغتسل .

أخرج الترمذي في « سننه » من حديث عائشة قالت : « مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يجحد البلل ولا يذكر احتلاماً ، قال : يغتسل . وعن الرجل يرى

أنه قد احتلم ولم يجد بللاً ، قال : لا غسل عليه . قات أم سلمة : يا رسول الله هل على المرأة ترى ذلك غسل ؟ قال : نعم إن النساء شاة من الرجال . قال أبو عيسى : وإنما روى هذا الحديث عبد الله بن عمر ، عن عبيد الله بن عمر حديث عائشة في الرجل يجد البلل ولا يذكر احتلاماً . وعبد الله ضعفه يحيى بن سعيد من قبل حفظه ، وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا استيقظ الرجل فرأى بلة أنه يتسل » وهو قول سفيان وأحمد . ١ هـ . وقد أخرجه البغوي في « المصاييح » وعده من الحسان .

وظاهر كلام الامام وما يفيد الحديث أن وجود البلل من الماء الدافق موجب للنسل وإن لم يتيقن الشهوة ، وهو مذهب الناصر ومالك وأبي حنيفة ومحمد ، وهو محكي عن ابن وهب لم نقلها عن مالك بن أنس عن مالك . قال الهادي عليه السلام في « الاحكام » : ولو وجد في ثوبه بللاً وجب عليه الاغتسال . والاصل في ذلك حديث عائشة . قال أبو طالب : وهو محمول على أن ذلك الثوب لا يلبسه غيره ، وأنه في صحة من بدنه ، وأنه لم يكن بجنبه أحد ، حكاه عنه القاضي زيد في « التلخيص » . وقال الامام المهدي في « التهاج » : إن كلام الامام محمول على اشتراط مقارنة الشهوة لروايته حديث تقسيم الخارج الى أمور ثلاثة ، وفيه : والذي هو الماء الدافق اذا وقع مع الشهوة ، وإن كلامه عليه السلام مبني على أن الرجل رأى ونسي والجملة الانسانية على ذلك . وهذا الاشتراط ذهب اليه أبو العباس والمؤيد بالله وأبو طالب واختاره في « البحر » لمذهب الزيدية . وأولوا حديث « ولا يذكر الاحتلام » بأن معناه لا يتيقنه مع حصول الظن للشهوة ، قال الامام عز الدين : وليس بواضح وإنما ظاهره حجة لمن لا يشترط الشهوة ، والاحتلام عبارة عن الشهوة . وقال في « القاموس » : الحلم والاحتلام : الجماع في النوم . ١ هـ . وقد يتأيد ذلك بكون السؤال لما كان في معرض الاحتمال لأن يكون معه ظن الشهوة أولاً ووقع الجواب على وجه الاجمال ينزل منزلة العموم في المقال فلا فرق في وجوب النسل بين حصول الظن وعدمه بل يؤخذ منه أن خروج النبي موجب ولو من دون شهوة .

وقال في « المنار » : وصف النبي بالخذف والدق والفضخ ظاهر في التقييد اذ هو أصل الصفة كيف وفي الاحاديث جعل ذلك شرطاً كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا خذفت الماء فاعتسل من الجنابة ، واذا لم تكن خاذفاً فلا تعتسل » رواه أحمد بل في هذا الحديث

التصريح بعدم الغسل . قال شارح « منظومة الهدى » : يعني وهذه الصفات انما تحدثها الشهوة ، ويؤيد هذا أن خروج المني للشهوة هو الغالب والخطاب انما ينصرف اليه . اهـ .

قلت : وعلى هذا فاطلاق حديث عائشة مقيد بما ورد في غيره ، فيدل على أن حصول الشهوة يقينا أو ظنا شرط في وجوب الغسل ، ووجود المني في الثوب بعلامته من الرائحة التي تشبه رائحة الطلع وغيرها من الصفات التي ستأتي .

قل في « الصحاح » : والمني أبيض غليظ له ريح الطلع رطبا والعجين يابسا ، يغلب معه الظن أن سببه الشهوة الحاقاله بالاعم الاغلب والعمل بالظن في الطهارات واجب ، والغالب المتكرر أنه لا يخرج على الصفة المذكورة مع صحة البدن الا عن شهوة ، ولا يعارضه أن الأصل عدمها لما تقرر أن الغالب مقدم على الأصل عملا بأقوى الظنين ، وما ورد في حديث عائشة ، وقول الامام : « اذا كان ماء دافقا اغتسل » مبني على ذلك . والله أعلم .

قال سألت زيد بن علي عن المني يصيب الثوب ، قال : يغسل قليله وكثيره ، قال : والبول والغائط يغسل قليله وكثيره .

قد تضمن ما ذكره عليه السلام بحين :

البحث الاول في الكلام على نجاسة المني وطهارته

وتصريح الامام بغسل الثوب من قليله وكثيره قاض بنجاسته ؟ وهو مذهب المعتزلة ومالك وأبي حنيفة وأصحابه . وحجتهم حديث عمار والقياس .

وأما الحديث فما ذكره في « مجمع الزوائد » عن عمار بن ياسر قال : « رأني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أسقي راحتي من ركوة بين يدي فتنجست ، فاصابت نخامتي ثوبي فاقبلت أغسل ثوبي من الركوة التي بين يدي ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :

يا عمار ما نغامتك ودموع عينيك الا بمنزلة الماء الذي في ركوتك، انما تغسل ثوبك من البول والناظ والمني-الماء الأعظم- والدم والمني، رواه الطبراني في «الوسط» و«الكبير» بنحوه وأبو يعلى . ومدار طرده عند الجميع على ثابت بن حماد وهو ضعيف جدا . اهـ .

وأما القياس : فعلى سائر الفضلات المستقذرة من البول والناظ لانصباب الجميع الى مقر واحد وانحلالها عن الغذاء ، ولأن الاحداث الموجبة للطهارة نجسة والمني منها ، ولأنه يجري مجرى البول ، فتعين لفعله الماء كغيره من النجاسات عند المعترة ومالك ، ولكونه موجبا للفعل فاشبه دم الحيض فكان نجسا مثله ، ولأن المذي المقطوع بنجاسته لا ينفك عن المني عادة حتى آخر ~~جزء~~ ^{جزء} من المذي يتصل بأول جزء من المني في رأس الذكر ، كما يشهد به الحسن .

ثم اختلف هؤلاء في كيفية ازالته ، فالمعترة ومالك يقولون : لا يزال الا بالماء كسائر النجاسات والفرد ملحق بالاعم الاغلب وأما أبو حنيفة فانه اتبع الحديث في فرك الياابس والقياس في غسل الرطب ، ولم ير الا كنفاء بالفرك دليلا على الطهارة وشبهه بعض أصحابه بما جاء في الحديث من ذلك النمل من الاذى وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا وطئتم أحدكم الأذى بخفه أو بتعله فطهورها التراب » رواه الطحاوي من حديث أبي هريرة . فان الا كنفاء بالذلك فيه لا يدل على طهارة الاذى . واحتج أيضاً على ما ذهب اليه من الفرق بين رطبه ويابس بما رواه الدارقطني من حديث بشر بن بكر عن الازاعي ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة ، عن عائشة قالت : « كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان يابساً واغسله اذا كان رطباً » وأخرجه الترمذي . ورواه الطحاوي عن أحمد البرقي عن الحميدي الا انه قال فيه : « واغسله أو امسحه اذا كان رطباً » شك الحميدي . وكذلك رواه أبو عوانة في « صحيحه » وقال الشافعي : بل هو طاهر . ومثله عن ابن عباس وسعد بن أبي وقاص وعائشة ، ورواه في « شرح مسلم » عن علي عليه السلام وابن عمر وداود وأحمد في أصح الروايتين وأصحاب الحديث ، واحتجوا بأن الاصل الطهارة ولم ينهض عندهم دليل على ما ينقل عنه كما سيأتي ذكره . وتبرعوا بإيراد الدليل على طهارته ، فمن ذلك حديث عائشة قالت : « كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصلي فيه » فلو كان نجساً لم يظهر الثوب بفركه اذا دبس كالعذرة إذا دبست لم تطهر بالفرك . والحديث أخرجه

مسلم في « صحيحه » ، ولفظ ابن خزيمة « انها كانت تحت المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي » ولابن حبان من حديث الاسود بن يزيد عن عائشة ، قالت : « لقد رأيته أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي » ورجاله رجال الصحيح .

ومن حججهم حديث ابن عباس قال : « سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المني يصيب الثوب ، قال : انما هو بمنزلة الخاط والبراق ، وقال : انما يكفيك أن تمسحه بخرقه أو اذخرة » أخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق اسحاق الأزرق . ورواه الطحاوي من حديث حبيب بن أبي عمرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أيضا . ورواه البيهقي من طريق عطاء عن ابن عباس موقوفا . قال البيهقي : للوقوف هو الصحيح . ولفظ الميثمي في « مجمع الزوائد » عن ابن عباس قال : « لقد كنا نسلته بالاذخر والصوفة - يعني المني - » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات . اهـ . فتشبهه بالخاط والبراق دليل على الطهارة كما انها طاهران . وأما الأمر بمسحه بالخرقة أو اذخرة فيحتمل أن يكون ذلك لتنظيف الثوب عما يعلق به من الدرن وما يستقذر رؤيته كما يتسارع الى ازالة ما يقص في الثوب من غسائط ونحوه جبلة وطبعاً .

وأجلبوا عن أدلة الاولين ، فقالوا : اما حديث عمار تفرد به ثابت بن حماد عن علي بن زيد بن جدعان ، وثابت ضعفه البزار في « مسنده » وابن عدي في « كامله » والدارقطني والبيهقي والمقبلي في « الضعفاء » وأبو نعم في « المعرفة » واتهمه الأزدي بالوضع . وقال عبد الله الطبري : اجمعوا على ترك حديثه . وقال البزار : لا يعلم لثابت الا هذا الحديث . وقال الطبراني : تفرد به ثابت بن حماد ولا يروى عن عمار الا بهذا الاسناد . وقال البيهقي : هذا حديث باطل انما رواه ثابت بن حماد وهو متهم . قال ابن حجر : ورواه البزار والطبراني من طريق ابراهيم بن زكريا العجلي ، عن حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد لكن ابراهيم ضعيف ، وقد غلط فيه انما يرويه ثابت بن حماد . ثم هو معارض بحديث ابن عباس المرفوع في جملة بمنزلة الخاط والبراق ، وهو وان كان في اسناده مقال فليس بأوهى من اسناد حديث عمار إن لم يكن أقوى منه . والنجاسة حكم شرعي لابد من استناده الى حديث صحيح أو حسن ، والأوجب البقاء على الأصل لاسيما مع وجود ما يفيد تقريره .

وأما الاستدلال بالقياس : فالاعتراض عليه من وجوه :

منها انه فاسد الاعتبار لما ثبت من حديث عائشة المتقدم في صلاته في الثوب الذي أصابه النبي ، واحتمال انه لم يشعر به بعيد لان الصلاة مما تشتد المحافظة على شروطها وآدابها ولانه لو كان لبس ذلك الثوب مخرجا لان الصلاة ، كما ورد في أمر جبريل عليه السلام له صلى الله عليه وآله وسلم بختم نعله واخباره ان فيها أذى . وأما فركها إياه فلا يقوم مقام ذلك لأن غاية ما يقال : إن في سكوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها تقريراً لفعلها ، وغاية ما يستفاد من التقرير الاباحة لا غير كما تقرر في الأصول .

ومنها : أن قياسه على سائر الفضلات المستندة المستحيلة عن الغذاء معارض بالمستحيل الى ما يستفاد من الطاهر كالخطأ والمزق والدمع .

ومنها : أن ما ذكرتم من كونه حدثاً ناقضاً والنقض فرع التنجيس قياساً على سائر النواقض يُنفَصِّى عنه بوجهين :

أحدهما : أنه غير وارد على من جملة غير ناقض ، وهم الشافعية كما مر ذكره ، وأما من جملة ناقضاً فجوابهم منع الملازمة بين النقص والتنجيس فان بعض النواقض لا يتصور فيها ذلك كالريح والكبائر والقهقهة عند من يقول بها .

ثانيهما : أن قياسه على البول قياس مع الفارق لورود الأدلة الصريحة على نجاسة البول لذاته لا لكونه ناقضاً بخلاف المني .

ومنها : أن ما ذكره من كونه خارجاً من مخرج البول غير مفيد لأن ما كان من الفضلات داخل البدن لا يحكم عليها بنجاسة ولا طهارة حتى تبرز فتجري عليها الاحكام .

ومنها : أن ما ذكرتم من قياسه على دم الحيض في النجاسة بجماع وجوب الغسل فيه ، انه لو كان موجب الغسل بنجاسة الخارج لاختصت الطهارة باعضاء الوضوء كسائر ما يخرج من السيلين ، ولما وجب الغسل بالجماع الخالي عن الازال .

ومنها : أن ما قلتم من كونه لا ينفك عن المذي ، يقال على تقدير تسليمه أن ما دل على طهارة النبي بینه دليل على العفو عن القدر الذي لا ينفك عنه من المذي ، ولا ينافي ذلك القول بنجاسة المذي وعدم العفو عما لا يلزم المني منه .

ومما استدل به الأولون أيضاً : ما رواه عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار قال : سألت عائشة عن المني يصيب الثوب فقالت : « كنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج إلى الصلاة وأثر النسل في ثوبه بقع الماء ، أخرجه الستة جميعاً . قالوا : والجواب عن حديث الفرق بوجهين أحدهما أنه محمول على مخالطة الماء ، وثانيها أنه لم يكن فيه دلالة على كونه في الثوب الذي يصلي فيه فيحمل على ثوب النوم وحديث النسل على ثوب الصلاة . وأجيب عن حديث عائشة أنها روت الفرق كما روت النسل ، وكان ذلك في أوقات مختلفة وحالات متعددة ، فيدل على التخير في صفة الإزالة ، وليس في شيء من روايات حديثها ما يدل على النجاسة ووجوب غسله ، بل إما حكاية فعل ولا عموم لها أو تقرير وهو يفيد الإباحة فقط ، والأصل الطهارة ، فيجب البقاء عليه حتى يقوم الدليل الناقض عنه ، كما ورد في التنزه عن البول والأمر بغسله بل الروايات قاضية بالتساهل في أمره وتنزله منزلة المخاط والبصاق . وما ذكروه من وجهي الجواب عن حديث الفرق يحسب أن الأول منها بأن في بعض روايات الحديث عن عائشة أنها قالت : « لقد رأيتني وأنا أحكمه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإسماً بظفري » وهذا تصريح بيبسه . وعن الثاني بأن في بعض الروايات الصحيحة في حديثها ثم يصلي فيه ، وفي بعضها فيصلي فيه ، ومع ذلك فلا يتم ما ذكروه من الجمع .

ومما احتج به الأولون : ما في بعض الروايات عن عائشة أنها قالت لضيفها الذي غسل الثوب : « إنما كان يجزيك إن رأيته أن تنسل مكانه ، وإن لم تره نصحت حوله ، لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » فحصرت الأجزاء في النسل لما رآه وحكمت بالنضح لما لم يره ، وهذا حكم النجاسات . فإن كان هذا الفرق المذكور من غير ماء ناقض آخر الحديث أوله الذي يقتضي حصر الأجزاء في النسل ، ويقتضي إجراء حكم النجاسات عليه في النضح .

وأجيب عنه بوجهين :

أحدهما : أن دلالة قولها أحكمه بإسماً بظفري أصرح وأنص على عدم الماء مما ذكر من القرائن .

ثانيها : أن سياق كلامها خال عن المناقضة لأنها لما رأت ضيفها مبالنا في تطهير الثوب بغسل جميعه ، قالت : « الأمر أيسر من ذلك إنما كان يجزيك .. الخ » على طريقة القصر الإضافي

الافرادي أو القليبي إذا توم وجوب تعميم الثوب بالنسل ثم استدلّت بما هو أوسع بقولها : لقد رأيتني أفرّكه ، بعد أن ذكرت له ما يحصل المقصود به من التقشف والتحرز .

ومما احتجوا به أيضاً أنه لو سلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في الثوب الذي أصابه النبي مع علمه به لكان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم ، كما اختص هو وأهل بيته بالاجتناب في المسجد واللبث فيه مع الجنابة مع ما قيل : بطهارة فضلاته صلى الله عليه وآله وسلم أجمع . كما في حديث أم أيمن في شربها لبوله صلى الله عليه وآله وسلم وضحه حتى بدت نواجزه . وقوله : « والله لا يجمع بطنك أبداً » أخرجه الحسن بن سفيان في « مسنده » والحاكم والدارقطني والطبراني وأبو نعيم .

وأجيب عنه بوجهين :

أحدهما : أن في الحديث مقالا ذكره ابن حجر في « التلخيص » . وغالب الروايات في طهارة فضلاته فيها مقال على اصطلاح المحدثين ، ولا بد في الخصوصية من دليل صريح المراد صحيح في الاسناد .

ثانيهما : أنه وإن سلم في حقه صلى الله عليه وآله وسلم فائبات حكم النجاسة في حق غيره مفتقر الى دليل يجب العمل به كما تقدمت الإشارة اليه . وأما القياس فهو وإن كان أحد الأدلة الشرعية إلا أن فيه ما عرفته ، والله أعلم .

البحث الثاني في نجاسة البول والغائط

والدليل عليه في حق الآدمي وغسل الثوب منها اجماع المسلمين ، واختلفوا هل يستوي في ذلك القليل والكثير أم لا ؟.. فذهب الأئمة من أهل البيت وفقهائهم ، وبه قال الشافعي ، الى أن قليل البول والمعدة وكثير ذلك كله سواء تعاد منه الصلاة أبداً ولا يسقطها خروج الوقت . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : إن صلى وفي ثوبه من ذلك قدر الدرهم جازت صلاته . وأما بول ما لا يؤكل لحمه ورجيعه من غير الآدمي ، فمند العترة والشافعي أنه نجس قياساً على الآدمي بجامع كونها فضلة ما لا يؤكل لحمه . واعتزله في « النار » بأن علة القياس فيه لم تثبت

بشيء من مسالك العلة ، نعم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « انهما ركس » وشواهد ، وكذلك مفهوم حديث العفو عن زبل ما يؤكل يقوي بعضها بعضاً ، فيحصل الظن بهذا الحكم . اهـ .
 ويعني أن الزبل كالبول في الحكم ، فما ورد في البول من العفو تناول الزبل أيضاً قياساً ، والا
 فالأحاديث انما وردت في البول ولا ذكر للزبل في شيء منها حتى يستدل بمفهوم العفو عنه .
 وقد تقدم الكلام على بول ما يؤكل لحمه مستوفى في شرح قوله عليه السلام : « ولا بأس بأبول
 الأبل والغنم ... الخ »

ويتعلق بذلك اختلاف العلماء في مسألتين :

الاولى : في بول الصبي الذي لم يطعم الطعام هل هو طاهر أو نجس ؟ .. وعلى القول
 بالنجاسة هل يتوقف تطهيره على الغسل أم النضح والرش ؟ ..

فذهب داود الى انه طاهر وحزم بنسبته ابن عبد البر وابن بطال الى الشافعي وأحمد
 وغيرهما ، وأنكرها الشافعية والحنابلة عنها ، وذهبت الأئمة من أهل البيت والشافعي ومالك
 وأبو حنيفة الى انه نجس . واختلفوا في تطهيره . فعند الشافعي وأصحابه انه يكتب في النضح
 والرش محتجاً بالمتفق عليه من حديث أم قيس بنت محصن الأسدية : « أنها أتت بأبن لها صغير
 لم يأكل الطعام الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأجلسه في حجره فبال على ثوبه ، فدعا بماء
 فنضجه على ثوبه ولم يغسله » . وعند الأئمة ومالك وأبي حنيفة انه لا بد من الغسل من دون فرق
 بين الصغير والكبير والذكر والأنثى قياساً على سائر النجاسات . وأولوا الحديث في قولها :
 « ولم يغسله » أي غسلاً مبالئاً فيه كغيره . قال الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » : وهو
 لخالفته الظاهر يحتاج لدليل يقاوم هذا الظاهر . ويعمده أيضاً ما ورد في بعض الأحاديث من
 التفرقة بين بول الصبي والصبية ، فإن الموجبين للغسل لا يفرقون بينها والتفرقة المذكورة دليل
 على أن النضح غير الغسل ، وفي بول الصبية خلاف مذهب الشافعي . والصحيح عندهم وجوب
 الغسل للحديث الفارق بين البولين . قيل : والحكمة في تخفيف التطهير من بول الذكر إما
 لكونه يقع في محل واحد اضيق مخرجه وبول الأنثى ينتشر فيحتاج الى زيادة تطهير ، أو أن
 النفس أعلق بالذكر منها بالأنثى فيستدعي ملابسته وحمله المفضي الى وقوع بوله في ثياب الحامل
 وبدنه فيناسبه الترخيص في غسله والاكتفاء بالنضح ونحوه .

المسألة الثانية : اختلفوا في غسل النجاسات من الثياب والأبدان والأرض هل يجب

أم لا ؟.. فمذهب المعترة وأكثر أهل العلم انه فرض فلا تجزيء الصلاة بشوب نجس عالماً كان المصلي أو ساهياً . واحتجوا بقوله تعالى : « وثيابك فطهر » . روي عن ابن عباس وابن سيرين في تفسيرها وَاغْسِلْهَا بِالْمَاءِ وَاتَّقِهَا مِنَ الْقَذَرِ وَمَنِ الدَّرَنَ » وبحديث أسما بنت أبي بكر « أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب يصيبه الدم من الحيضة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : حتى تم اقرصيه بالماء ، ثم رشيه وصلي فيه ، ستفق عليه . وبحديث الصب على بول الاعرابي في تطهير الأرض ، ومنها الصب والنضح على الثوب الذي بال عليه الصبي . ولحديث : « نزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه » وغير ذلك . قالوا : ولما أجمعوا على أن الكثير من النجاسة واجب غسله من الثوب والبدن وجب أن يكون القليل منها في حكم الكثير كالحديث قياساً ، ونظراً لاجماعهم على أن قليل الحدث مثل كثيره في تقض الطهارة وإيجاب الوضوء . وقال آخرون : غسل النجاسات سنة وليس بشرط في صحة الصلاة . وذكروا عن سعيد بن جبير : اقرأ « علي » آية تأمر بغسل الثياب ، قاله لمن خالف في ذلك . وأما قوله تعالى : « وثيابك فطهر » فهي كناية عن تطهير القلب لله من الكفر بدليل ما عطف عليه من قوله : « والرجز فاهجر » يعني الأوثان ، فكيف يأمره بتطهير الثياب قبل ترك عبادة الأوثان !! قالوا ودليل ذلك أن هذه السورة نزلت قبل نزول الشرائع من وضوء وصلاة وغير ذلك . وروى جرير بن عبيد الحميد عن منصور ، عن أبي رزين في قوله : « وثيابك فطهر » قال : عملك أصلحه . قيل : كان الرجل إذا كان حسن العمل ، قيل : فلان طاهر الثياب . وقال ابن جريج : أخبرني عطاء عن ابن عباس انه سمعه يقول في قوله : « وثيابك فطهر » قال : من الاثم ، يقول هي في كلام العرب وغير من ذكر فسرهما كذلك .

ومن حججهم على سنية غسلها حديث أبي سعيد الخدري « بينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الصلاة وفلا في رجله ثم خلعها فخلع الناس نعالهم ، فلما انصرف ، قال لهم : لم خلعتم نعالكم ؟ » الحديث... ففيه ما يدل على أن غسل القدر ليس بواجب ولا كونه في الثوب يفسد للصلاة لانه لم يذكر إعادة .

قلت : وما أحسن ما قاله ابن عبد البر ، ولفظه : الذي أقول به ان الاحتياط للصلاة واجب ، وليس المرء على يقين من ادائها الا في ثوب طاهر وبدن طاهر من النجاسة ، وموضع طاهر... على حدودها فينظر المؤمن لنفسه ويجتهد . اهـ .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، قال : « كنت رجلاً مذاءً فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك لمكان ابنه مني ، فأمرت المقداد بن الاسود ، فسأله فقال : يا مقداد هي أمور ثلاثة : الودي شيء يتبع البول كهيئة المني فذلك منه الطهور ولا غسل منه ، والمذي أن ترى شيئاً أو تذكره فيتنثر فذلك منه الطهور ولا غسل منه ، والمنى هو الماء الدافق اذا وقع مع الشهوة وجب الغسل » .

قال القاضي : هكذا سياق الخبر في « المنهاج الجلي » وفي الأكثر من نسخ المجموع وفي « الاعتصام » للإمام القاسم عليه السلام نقلاً عن المجموع : « والمذي أن ترى شيئاً أو تذكره فيتنثر فتمذي فذلك منه الطهور » وكذا هو في « أمالي الإمام أحمد بن عيسى » عليه السلام. وروى أبو داود عن علي عليه السلام قال : « كنت رجلاً مذاءً فجعلت أغتسل حتى تشقق ظهري ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - أو ذكر له - ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا تفعل... إذا رأيت المذي فاغسل ذكرك ، وتوضأ وضوءك للصلاة ، فإذا فضخت الماء فاغسل » . قال المنذري : وأخرجه النسائي ، وأخرجه البخاري ومسلم من حديث محمد بن علي وهو ابن الحنفية عن أبيه بنحو مختصر . وأخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي عليه السلام ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . ١ هـ .

وقوله : « فضخت » - بالفاء ثم ضاد وخاء معجمتين - أي دفقت .

قال في « التخريج » : حديث أبي خالد هـ - هذا في قوله : « هي أمور ثلاثة ... الخ » لم أجده عن علي عليه السلام هكذا . وفي « سنن أبي داود » عن علي فيها ذكر اثنين من الثلاثة . وأخرج الأئمة بالله في « شرح التجريد » ما يشهد لبعضه ، فقال : أخبرنا أبو بكر المقري ،

قال : نا الطحاوي ، قال : انا ابراهيم بن أبي داود ، قال : نا أمية بن بسطام ، قال : نا يزيد بن زريع ، قال : نا روح بن القاسم ، عن ابن أبي نجيح ، عن عطاء ، عن إياس بن خليفة ، عن رافع بن خديج « أن علياً عليه السلام أمر عماراً أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المذي فقال : يغسل مذاً كبيراً ويتوضأ » . وأخبرنا أبو بكر قال : انا الطحاوي ، قال : نا محمد بن خزيمة ، قال : نا عبد الله بن رجاء ، قال : انا زائدة بن قدامة ، عن حصين ، عن أبي عبد الرحمن ، عن علي قال : « كنت رجلاً مذكاً » . وكانت عندي ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - فارسلت الى رسول الله ﷺ ، فقال : توضأ واغسله » . قال المؤيد بالله : فدل هذان الحديثان على نجاسته لا يجاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم غسله . ١ هـ .

وفي « التلخيص » ما لفظه : حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الرجل يصيبه المذي : « ينضح فرجه ويتوضأ وضوء للصلاة » . الشيخان ، عن علي قال : « كنت رجلاً مذكاً فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمكان ابنته مني فأمرت المقداد ، فسأله فقال : يغسل ذكره ويتوضأ » ، وفي رواية لمسلم : « توضأ وانضح فرجك » ، ورواه أبو داود والنسائي من طريق سليمان بن يسار عن المقداد أن علياً أمره أن يسأل ، وهذه الرواية منقطعة . ولأحمد والنسائي وابن حبان « انه أمر عمار بن ياسر أن يسأل » ، وفي رواية لابن خزيمة أن علياً سأل بنفسه وجمع بينها ابن حبان بتعدد الاسئلة . ١ هـ .

وقوله : « وهذه الرواية منقطعة » ؛ يشير الى ما قاله الشافعي إن حديث سليمان بن يسار عن المقداد مرسل لانعم أنه سمع منه شيئاً . قال البيهقي : هو كما قاله . وقد رواه بكير بن الاشج عن سليمان بن يسار ، عن ابن عباس في قصة علي والمقداد موصولاً . ١ هـ . وذكر ابن حبان أن سليمان سمع من المقداد وعمره دون العشرين . وأشار أيضاً الى وجه الجمع في « صحيحه » ، ولفظه : مات المقداد سنة ثلاث وستين ^(١) بالجرف ومات سليمان بن يسار سنة أربع وتسعين . وقد سمع سليمان بن يسار المقداد وهو دون عشر ، ثم قال بعد أن أخرج حديث حصين بن عتبة : وهو في البيهقي : حصين بن قبيصة عن علي : « كنت رجلاً مذكاً » فسألت النبي صلى الله

(١) ينظر في هذا ، فان وفاة المقداد سنة ثلاث وثلاثين كما سيأتي قريباً نقلاً عن القتيبي وهو الصحيح . ١ هـ . ك .

عليه وآله وسلم فقال : « إذا رأيت الذي فأنسل ذكرك وإذا رأيت الماء فأنسل » ثم قال : قال أبو حاتم : يشبه أن يكون علي بن أبي طالب عليه السلام أمر المقداد أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن هذا الحكم ثم أخبر المقداد علياً بذلك ، ثم سأل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما أخبره به المقداد حتى يكونا سؤالين في موضعين مختلفين . والدليل على أنها كان في موضعين مختلفين أن عند سؤال علي عليه السلام أمره بالانغسال عند النبي ، وليس هذا في خبر المقداد ، وبذلك على ذلك أنها غير متضادين . اهـ . ولم يتعرض لما ورد أن علياً أمر عماراً ولا مانع من أن يكون أمره مع المقداد أيضاً ، وكل سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وأخبر كل منها علياً بما سمعه .

وأما ذكر الودي مع تقسيم الخارج الى ثلاثة أنواع ، فقد جاء موقوفاً على بعض الصحابة . فخرج البيهقي في « سننه » ما لفظه : أخبرنا أبو نصر عمر بن عبد العزيز ، أنا أحمد بن إسحاق ابن شيان البغدادي الهروي ، أنا معاذ بن نجرة ، أنا خلاد بن يحيى ، أنا مالك بن مغول ، عن زرعة أبي عبد الرحمن ، قال : سمعت ابن عباس يقول : « النبي والمذي والودي ، أما النبي فهو الذي منه الفسل ، وأما المذي والودي ، فقال : اغسل ذكرك أو مذاكirk وتوضأ وضوءك للصلاة » ، وروينا عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر في المذي بنحوه . اهـ . وروى ابن عليه عن ابن عون عن أنس بن سيرين ، عن ابن عباس « النبي يغتسل منه والمذي يغسل منه فرجه ويتوضأ ، والذي من الشهوة لا أدري ما هو » . وعن عائشة « النبي يغتسل منه والودي والمذي يتوضأ منها » ذكره في « شرح الترمذي » .

قوله : « كنت رجلاً مذاءً » ، قال القسطلاني في شرح البخاري : « مذاءٌ صفة لرجل ، ولوقال : كنت مذاء لصح ، إلا أن ذكر الموصوف يكون لتعظيمه نحو رأيت رجلاً صالحاً ، أو لتحقيره نحو رأيت رجلاً فاسقاً . ولما كان الذي يغلب على الأقوياء الاصحاء حسن ذكر الرجولية معه لانه يدل على منابها . اهـ . وأخذ بعضهم من ظاهر المبالغة في صيغته أن سلس المذي يجب منه الوضوء . ورد الشيخ تقي الدين بأن الصيغة تحتمل أن تكون للقوة وكإل الصحة فلا يكون له حكم السلس حتى يترتب عليه ذلك الحكم ، إذ الغالب على من هو كذلك تكرار وقوعه ، أو يكون لعلته موجبة لضعفه أو مرض ، ولا نص في الحديث على أيهما .

قلت : بل هو الى الأول أقرب لما اشتهر في صفة علي عليه السلام من الشدة والقوة في بدنه ، فالوجه الثاني احتمال مرجوح .

قوله: « فاستجيت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » هذه اللغة الفصيحة، ويقال: استجيت . والحياء تغير وإنكسار يعرض للانسان من خوف ما يعاب به أو يذم عليه ، وفيه استعمال الادب ومحاسن العادات في ترك المواجهة بما يستجيا منه عرفا .

قوله : « فأمرت المقداد » قال القتيبي في كتاب « المعارف » : هو المقداد بن عمرو بن ثعلبة من اليمن . وكان الاسود بن عبد يغوث بن عبد مناة بن زهرة ادعاء لانه كان حليفاً له فنسب اليه ورجع الى نسبه . وكان فارس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر . وكانت تحتها ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب بنت عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وكان رجلاً طويلاً آدم ذا بطن ، كثير الشعر يصفّر لحيته ، أعين مقرونا أفتى ، ويكنى أبا معبد ، مات بالجُرُف فحمل على رقاب الرجال حتى دفن بالمدينة سنة ثلاث وثلاثين وهو ابن سبعين سنة أو نحوها . اهـ .

وقد أشار الحديث الى الثلاثة الأنواع . فالودي - بسكون الدال المهملة وروى بالمعجمة شاذاً وقد يثقل - ماء أبيض ثخين يخرج بعد البول . والذي فيه لغات - بفتح الميم وإسكان الذال وبكسر الذال وتشديد الياء وبكسر الذال وتخفيف الياء - وأفصحها الأولى وأشهرها يقال منه: مذى وأمدى ^{قوي} - بتشديد الذال - وهو: ماء أبيض رقيق يخرج عند تذكر الجماع لا بشهوة ولا دق ولا يعقبه فتور وربما لا يحس بخروجه ، ويكون ذلك للرجل والمرأة وهو في النساء أكثر منه في الرجال . والذي - مشدد لا غير - يقال : مئى مئى من باب رمى ، وهو فيل بمعنى مفعول : وهو الماء الدافق . قال العلماء : ماء الرجل في حال الصحة أبيض ثخين يتدفق في خروجه دفعة بعد دفعة ويخرج بشهوة وتلذذ ، وإذا خرج استعقب خروجه فتور ، ورأته كرائحة طلع النخل، وهي قريبة من رائحة العجين . وقيل : إذا يس كان ريحه كريح البول ، وقد يقع المرض فيصير رقيقاً أصفر أو إسترخي وعاء المني فيسيل من غير التذاذ وشهوة ، أو يستكثر من الجماع فيحمر ويصير كماء اللحم ، وربما خرج دماً عيطاً .

وفي الحديث دليل على انه سبب موجب للفلس إذا كان مع الشهوة فجعلها شرطاً ، ويكني

في وجودها الظن كما تقدم تقريره بخلاف المني فلا بد من تيقنه وهو المختار للمذهب الزيدية . قال الامام عز الدين : وإنما فرق أهل المذهب بين المني والشهوة فاعتبروا فيه اليقين واكتفوا فيها بالظن ، لأن المني عندم وحده سبب النسل الموجب له ، وليست الشهوة الا شرطاً ولا يعتبر في الشرط ما يعتبر في السبب بل الشرط أخف حكماً ، كما اجتزوا في الاحصان بشاهدين ، واعتبروا في الزنا أربعة . اهـ . ومثله في « الفيت » . ويؤخذ من الحديث أن الودي والمذي ناقضان للطهارة الصغرى وأن النسل لا يجب فيها . وفي بعض روايات هذا الحديث الأمر بفعل الذكر من المذي ويؤخذ منه أن الاحجار لا تقوم مقامه . وذهب بعض العلماء الى انها تكفي قياساً على البول ، وحمل الأمر بالنسل على الاستحباب ، ودفع بأن النص إذا اشتمل على أمر لا يقع الامتثال الا به وجب اتباعه ، ولا مجال للقياس فيه إذا كان يلزم معه إطراح ما ورد به النص . ومن أوجب غسل الذكر منه اختلفوا هل يفسل جميعه أو موضع النجاسة على قولين ؟! والصحيح الثاني . والله أعلم .

قال زيد بن علي : أحب للجنب أن يبول قبل أن يغتسل ، وإن لم يفعل أجزأه الغسل .

وجه الاستحباب أن في خروج البول استقصاء لبقية المني المظنون بقاؤه في الأحليل وليس بواجب ، ومن قال باستحبابه : مالك وابن حنبل والليث والزهري والمؤيد بالله أحمد ابن الحسين والمنصور بالله القاسم بن علي العياشي والمهدي أحمد بن الحسين والامام شرف الدين وغيرهم وذهب المهادي عليه السلام الى وجوبه محجباً بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « اذا جامع الرجل فلا يغتسل حتى يبول ، والارتد ببقية المني ، فكان منه داء لادواء له » فاقضى الأمر بذلك وبين وجهه وهو خشية تردد بقية المني . والحديث أخرجه محمد بن منصور في « الامالي » عن حسين بن نصر عن خالد ، عن حصين ، عن جعفر ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ : - فذكره - وهو في « التجريد » بهذا الاسناد . وحسين بن نصر هو حسين بن نصر بن مزاحم المقرئ روى عنه محمد بن منصور وأبو الفرج الاصبهاني .

وشيخه خالد : هو خالد بن عيسى المكي من رجال الشيعة ، وشيخه حصين بن المخارق -
 بضم الميم وفتح المعجمة وكسر المهملة وآخره كاف - ابن ورفاء أبو جنادة - بضم الجيم وفتح
 النون وبعد الالف دال مهملة - السلوي الكوفي . قال في « الطبقات » : لم تقف على ترجمة
 الأولين في شيء من كتب الرجال الا حصيناً . فقل الذهبي عن الدارقطني انه يضمن الحديث .
 ونقل ابن الجوزي عن ابن حبان قال : لا يجوز الاحتجاج به ، قال : ولا التفات الى ما قيل
 فيه . فقد روى عن أئمة أثبات كزيد بن علي والباقر والأعمش وخلق كثير ، واحتج به المؤيد
 بالله ووثقه . وخرج له الطبراني وقال : كوفي ثقة ، وبما روي (١) ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أتاه رجل فقال : « اني كنت أعزل عن جاريتي وقد أتت بولد ، فقال صلى الله
 عليه وآله وسلم هل كنت تعاودها قبل أن تبول ؟.. قال : نعم ، قال : الولد ولدك » .

وأجيب عن الحديث الأول بانه مرسل لأن علي بن الحسين عليهم السلام تابعي ، والعمل
 به مبني على طريقة من يقبل المراسيل ، لكنه وان جزم الراوي بنسبته الى رسول الله ﷺ
 فتعليله بخشية الضرر يدل على عدم الوجوب . كما ورد في النهي عن التوضؤ بلباء المشمس معلاً
 بانه يورث البرص ، ولا خلاف في وقوع الاجزاء ، وكذا التوضؤ بشديد الحر والبرد
 ولو كان ضاراً .

وعن الثاني بان حكم النبي ﷺ بلحوق الولد لبقية المني في أحليله لا يانم منه ايجاب إعادة
 الفسل بعد أن خرج من مستقره على وجه الدفق وقد اغتسل ، وبقية له لا يوجب خروجها بالبول
 غسلاً آخر لانها لم تخرج على وجه الدفق والشهوة الموجبين للفسل . وقد أشار في « الشفاء »
 الى معنى ذلك . ولذا قال في « الزهور » : أدلة أهل المذهب في هذه المسألة لا تخلو عن نظر .

(١) قوله : « وبما روى ... إلخ » ينظر فيما رواه عن النبي عليه السلام ، والذي في كتاب اثنتا عشرية
 أن ذلك اتفق روى عن علي كرم الله وجهه ، وله في « التجريد » المؤيد بالله : وما روى عن علي « انه
 أتاه رجل فقال : إني ... إلخ » وكذلك ينظر في قوله رحمه الله ورواية « الأمالي » مرسله لكونه علي
 ابن الحسين من التابعين ، والذي في كتب اثنتا عشرية وشيعتهم أن ذلك اتفق هو من رواية جعفر الصادق عن
 أبيه محمد الباقر ، كما أخرجه الامام احمد بن عيسى والامام المؤيد بالله والامام ابو العباس والناصر الاطروش
 ومولاهم الممدود منهم علي بن بلال في « شرح الأحكام » والكل يرويه عن محمد بن منصور الرازي
 راس فقهاء الزيدية وشيعتهم باسناده الى جعفر الصادق ، عن أبيه الباقر ، قال : قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا جامع الرجل ... إلخ » وهو الذي ذكره المصنف في اول البحث . اهـ .

تنبیه لو تحقق مقارنة النبي للشهوة لكن منع من خروجه مانع كحصة أو باليد حتى سكنت الشهوة ثم أرسل النبي . قال الامام عز الدين في « الفتاوى » الظاهر وجوب الغسل لحصول النبي مع الشهوة ولا يضر ما منع من خروجه من طرف الجري . ويحتمل عدم الوجوب قياساً على البول فإنه لا حكم الا مع خروجه ، فلو قدرت أنه فارق محله فنع من الخروج حتى كف لم ينتقض الوضوء . وقال في « المنار » : الأحوط الاغتسال . وفي الطبراني : « اذا اغتسل أحدكم ثم ظهر من ذكره شيء فليتوضأ » وهو من حديث الحكم بن عمار التميمي ، وأقل رتبة الحديث أن يرجح عدم الوجوب مع كونه الأصل ، وأما ان كان بالغاً الى رتبة المعمول به مستقلاً فهو نص يقطع النزاع . اهـ .

قلت : ذكر في « جمع الزوائد » بعد سياق هذا الحديث ونسبته الى الطبراني أنه فيه بقية بن الوليد وهو مدلس ، وقد عنعن فلا تقوم به حجة . وما ذكره الامام عز الدين من احتمال عدم الوجوب لقياسه على البول فيه نظر للفرق بين موجب الوضوء وموجب الغسل . فالأول متوقف على الخروج ، كما في حديث « الوضوء مما خرج » فإذا منع مانع من خروج الناقض بعد تحقق انفصاله عن مقره حتى فعل المكلف ما توجهاً لأجله صح ذلك بخلاف الثاني ، فإن إيجاب الغسل متوقف على مجموع أمرين هما : تحرك الشهوة وانفصال النبي عن مقره ، وتراخي خروجه للمانع لا يخرج عن عدم الوجوب لمدام الدليل على اشتراط اتصال خروجه بالشهوة بعد حصول العلم بان الخارج متسبب عنها ، وفرق بينه وبين ما كان توقفه على مجرد الخروج لا غير فلا يتم القياس . والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحائض والجنب يعرقان في الثوب ،
قال : « الحيض والجنب حيث جعلهما الله فلا يغسلان بها . »

أخرجه محمد بن منصور في « الأمالي » من طريق أبي خالد بهـذا السند بلفظ أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم : « سئل عن الجنب والحائض يهرقان في الثوب حتى يثلث عليهما » الحديث . وهكذا رواه في « المنهاج » عن الامام عليه السلام .

واللثني - بفتح (١) الفاء والعين - : البلل ، يقال : لثني - بفتح الفاء وكسر العين - وطائر لثني . ا هـ .

وقال في « التخريج » : لم أجده - يعني حديث الأصل - بهذا السياق من حديثه عليه السلام . وقد روي معناه موقوفاً على الصحابة وعن جماعة من التابعين ، في « مسند الدارمي » في الطهارة في « باب عرق الجنب » ، ما لفظه : أخبرنا عمرو بن عوف (٢) ، قال : نا سفيان بن عيينة ، عن يحيى بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة : « أنها سألت عن الرجل يصيب المرأة ثم يلبس الثوب فيعرف فلم تر به بأساً . ا هـ . ورجاله رجال الصحيح . وفيه شاهد قوي لما في « المجموع » من الحديث المرفوع ، وقال : أخبرنا عبد الله بن مسلمة : نا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر « أنه كان يعرف في الثوب - وهو جنب - ثم يصلي فيه » . ا هـ . وهذا من أصح الأسانيد فقد ذكروا أن أصحها مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر . وعبد الله بن مسلمة - هو القعني - وهو ثقة امام فقيه محدث روى له الستة . وقال : أخبرنا يحيى بن يحيى ، أنا هشيم ، عن هشام - هو ابن حسان - ، عن عكرمة ، عن ابن عباس « انه لم يكن يرى بأساً بعرق الحائض والجنب » . وأخرج عن سعيد بن المسيب والحسن بن أبي الحسن البصري وغيرهم أنهم كانوا لا يرون بعرق الجنب بأساً ، وكذلك الحائض . ا هـ .

قلت : قد وقفت على شاهد لحديث الأصل مرفوعاً أورده أبو الفتح اليعمرى في « شرح الترمذي » بسنده الى أبي بكر بن المقرئ ، حدثنا محمد بن ريان ، ثنا زكريا - يعني ابن يحيى كاتب العمري - نا الفضل - يعني ابن فضالة - عن عمرو بن يزيد ، عن مسروق « أن ابن عباس دخل على خالته ميمونة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالت : مالك يا ابن أخي أشعث ؟ .. فقال : « كانت ممرجتي أم عمارة حائضاً ، قالت : فما بال الحیضة من اليد ؟ لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستدفئ في حجر المرأة من نسائه ، ولقد

(١) اي فاء الكلمة وعينا . ا هـ . منه .

(٢) نسخة عون . ا هـ .

رأيتُه تعطيه المرأة الحجرة وهي حائض» . ١ هـ . وكذا حدث أبي هريرة عند مسلم ، قال : « بيننا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد ، فقال : يا عائشة ناوليني الحجرة ، فقالت : اني حائض ، فقال : ان حيضتك ليست في يدك ، فناولته » ففيه موافقة لبعض ما دل عليه حديث الأصل ، وما سيأتي بعد هذا في مصافحة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحذيفة دليل على ذلك أيضا .

قال في « الجامع الكافي » : وروى محمد بأسانيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين صلوات الله عليه وزيد بن علي وأبي جعفر محمد بن علي الرخصة في عرق الجنب والحائض . قال محمد : ولا بأس إذا اغتسل من جنابة أن يصيب جسده جسد امرأته وهي جنب ما لم يصب منها موضع أذى ، فإن أصاب من ذلك شيئا غسل موضعه بعينه . بلغنا عن أمير المؤمنين انه كان يستدفي بامرأته بعد ما يقتسل وهي جنب على حالها . ١ هـ . وفي « مجمع الزوائد » ما لفظه : وعن ابن جريج ، قال : « أخبرنا أن ابن مسعود كان يستدفي بامرأته في الشتاء وهي جنب ، وقد اغتسل هو وتبرد بهما في الصيف وهما كذلك » رواه الطبراني في « الكبير » واسناده منقطع . ١ هـ . وفي « مختصر تحف السادة المهرة » ما لفظه : « وعن عكرمة أنه كان لا يرى بأسا أن يقتسل الرجل من الجنابة ثم يستدفي بامرأته قبل أن تقتسل أو تقتسل المرأة قبل الرجل فتستدفي به » . رواه مسدد ورجاله ثقات . ورواه الترمذي من حديث عائشة قال : وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ، وبه قال : سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق ، وعن إبراهيم انه كان لا يرى بأسا أن يقتسل الرجل قبل امرأته ثم يستدفي بهما قبل أن تقتسل . رواه مسدد ورجاله ثقات . ١ هـ .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام :

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صافح حذيفة بن اليمان ، فقال : يا رسول الله

إني جنب ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ان المسلم ليس بنجس .

قال في « التخريج » : مسلم في آخر الطهارة بعد التيمم بإسناده عن حذيفة : « أن رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم لقيه - وهو جنب - فحسب عنه فاعتسل ، ثم جاء فقال : اني كنت جنباً ، فقال : إن المسلم لا ينجس ، ابن ماجه في « باب مصافحة الجنب » ، عن حذيفة قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلقيني - وأنا جنب - فجدت عنه فاعتسلت ، ثم جئت ، فقال مالك ؟ قال : كنت جنباً ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ان المسلم لا ينجس » وأخبره أبو داود في « باب مصافحة الجنب » بلفظ : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقيه فأهوى اليه ، فقال : إني جنب ، فقال : إن المسلم ليس ينجس » ، وفي رواية لأبي داود : « ليس ينجس » كرواية « المجموع » . اهـ . وذكره في « مجمع الزوائد » في « باب طهارة الجنب » ، ولفظه : « عن أبي موسى الأشعري ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج فرأى رجلاً من أصحابه مسح وجهه ، ودعا له ، قال : فخرج يوماً فلقي حذيفة ، فحسب عنه حذيفة ، فلما أتاه قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يا حذيفة رأيتك ثم انصرفت ؟ .. قل : لاني كنت جنباً » ، قال إن المسلم ليس ينجس » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ الطبراني .

وعن حذيفة قال : « صافحني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا جنب » رواه البزار ، وفيه مندل بن علي وقد ضعفه أحمد ، ويحيى بن معين في رواية ووثقه في أخرى ، ووثقه ابن معاذ وهو منجبر بما ورد في الصحيحين ممثلاً وأخرج في « الأمالي » من طريق الامام زيد بن علي معنى حديث الأصل بزيادة تخالف ما في شواهده ، ولفظه : حدثني أحمد بن عيسى ، عن حسين ، عن أبي خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي ، قال : « عاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا معه رجلاً من الانصار فتطهر للصلاة ، ثم خرجنا فاذا نحن بحذيفة ابن اليان ، فأومأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى ذراع حذيفة أيديهم عليها فتخسها (١) حذيفة ، فانكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : مالك يا حذيفة ؟ .. فقال : إني جنب ، فقال : يا حذيفة ابرز ذراعك فإن المؤمن ليس ينجس ، ثم وضع كفه على ذراعه وانها رطبة فادعهم عليها حتى انتهى الى المسجد ، ثم قال : يا حذيفة اطلق فأفوض عليك من

(١) كذا في رواية القاضي جعفر بن احمد بن عبد السلام - بنون فحجة - ، ولله و هم اذ المعنى لا يساعدهنا . وفي رواية الشريف الحسن بن عبد الله بن المبرور فحسبها - بجملة فوحده - وكذا في « المنهاج » وهذا هو الاشبه والله اعلم . شيخنا العلامة احمد بن محمد السباغي رحمه الله .

الماء ثم أجب الصلاة ، ثم دخل فصلي بنا ولم يحدث وضوءاً ولم يغسل يداً ، ورواه كذلك في « النهاج » و« شرح التجريد » بالإسناد الى محمد بن منصور بطريقه . ووجه الجمع بينه وبين ما تقدم يحتاج الى تكلف والله أعلم بصحته .

وما للصحة فلا ريب ، والحديث دليل على طهارة المسلم الحي وأن ما يمرض له من الجنابة لا يخرجها عن الطهارة ، وكذلك المرأة وهو اجماع المسلمين ، حتى الجنين اذا ألقته أمه وعاليه رطوبة فرجها ، ولا ينجس روايتنا المجموع فيه الخلاف في نجاسة رطوبة فرج المرأة ، ولا الخلاف في نجاسة ظاهر بيض الدجاج . والأما لي فهمنا في أعلى وأما ميتة المسلم ففيه خلاف بين العلماء .

مراتب البصحة ولا يعارض فيها ما اجمع فذهب القاسم والهادي وأبو حنيفة ومالك والمؤيد بالله وأبو طالب الى نجاستها لقوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة » الآية . والمشهور في تقرير الاستدلال بها على النجاسة أن يكون واقعته قال : ثبت تحريم الميتة ، والناسب للتحريم من الملل بالنسبة اليها منحصر في أمور أربعة : ويجعل على رخصته الاحترام ، والاستقذار ، والنجاسة ، والضرر ، لا وجه لاحترام ، والاستقذار منتف بالنسبة فغل عما قد اخرج في الأولى اخرج الى من حرمت عليهم ، وكيف وهم منعوا منها مستلذين لها مستطين لأكلها ولا ضرر فيها ، في الأولى اخرج في نجاستها ، وهو المطلوب قياساً على سائر الميتات .

ذهب الشافعي والمنصور بالله والامير الحسين وغيرهم الى طهارتها لوجوه : تحت سلطان الحق محمد الدين محمد المؤيد بن اسباهان

منها : حديث الأصل فان قوله : « ليس بنجس » في عام لم يخص بحياة ولا غيرها ، ويدل على عموم مدلوله صريحاً ما ذكره البخاري تعليقاً عن ابن عباس : « المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً » ووصله الحاكم في « المستدرک » فقال : أخبرني ابراهيم بن عصفه بن ابراهيم العدل ، أنا أبو مسلم السيب بن زهير البندادي ، حدثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة ، قالوا : نا سفیان ابن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن عطاء بن ابي رباح ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، « لا تنجسوا موتاكم فان المسلم ليس بنجس حيا ولا ميتاً » قال : صحيح على شرطها ولم يخرجها .

ومنها : قوله تعالى : « ولقد كرّمنا بني آدم » فانه مطلق في أنواع التكريم من حيث كونه آدمياً والنجاسة من منافيات التكريم ، ولذا استدلل بها القائلون بطهارة المني .

ومنها : أن الأصل هو الطهارة ولا ينتقل عنها الا بدليل ناهض ، والاستدلال بالآية على نجاسة

مينة الآدمي بعمومها لا يتم إلا بواسطة أن التحريم للنجاسة لا الاحترام ولا للاستقذار ولا للضرر . والمناسب لحمة مينة إنما هو الاحترام بل هو الأظهر فيه لتكرمه ، فلا تعين النجاسة علة لتحريمه ، كما تعينت في تحريم غيره من سائر الحيوانات . ولو سلم شمولها لمينة الآدمي فعموم مخصوص بالحديث السابق عن ابن عباس ، وقد تقرر أن الخبر الصحيح يخص ظاهر العموم القرآني ، والقياس الذي احتجوا به فاسد الاعتبار لوجود النص .

وأما الكلام في طهارة الكافر والخلاف فيه فسيأتي الكلام عليه قريباً إن شاء الله تعالى . وقوله : « في الأصل ليس بنجس » الموجود في النسخ المتعددة - بالياء والنون - وهو مثل رواية أبي داود ، قال في « هامش السنن » : ضبطناه - بياء الجر ونون مفتوحة - ، وضبطه التنذري - بالياء التحتية وسكون النون - فعل مضارع يقال : ينجس - بضم الجيم وفتحها - لتنان ، وفي ماضيه لتنان نجس - بكسر الجيم وبضمها . فمن كسرها في الماضي فتحها في المستقبل وبالعكس . ويؤخذ من قول حذيفة : « إني جنب » ، وكذا ما في بعض روايات الحديث من قوله : « فجدت عنه » : يروى : « فخنس » دلالة واضحة على احترام أهل الفضل ، وإن جلسهم ومصاحبهم يكون على أكل الهيئات . قل بعض شراح الحديث : ومن ذلك استحبابهم للمصلي أن يكون على أحسن حالته وأكمل هيئاته ، ولذلك استحبوا إظهار العلم أن يكون في حال طلبه وحمله إياه عن أشياءه بين أيديهم في حالة حسنة من إزالة الشعور بالأمور بازائها ، وقص الأظفار ، وإزالة الرائحة المكروهة ، وغير ذلك مما فيه إجلال العلم والعلماء .

وحذيفة هذا هو ابن الإيمان ، واسمه حسبل - بمهملتين وياء مصفراً - ابن مالك ، ويقال : ابن جابر بن مالك ، ويقال : ابن عمرو بن ربيعة بن جروة - بكسر الجيم - . ولقب جـروـة أيضاً الإيمان لأنه أصاب في قومه دما فهرب إلى المدينة ، فحالف بني عبد الأشهل - وهم من اليمن - فيها قومه الإيمان لمخالفته اليمانية . استشهد رحمه الله يوم أحد غلطاً بسيف المسلمين فأرد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يديه فتصدق بها ولده حذيفة رضي الله عنه ، وكان حذيفة من خيار الصحابة وأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم المناققين ، وتوفي بالمداين سنة ثلاث وثلاثين وجاءه نعي (١) عثمان ، ولم يدرك الجمل لأنها كانت لعشر خلون من جمادى

(١) ينظر في هذا ، مقتل عثمان سنة خمس وثلاثين ، ووفاته حذيفة بعد قتله بأربعين ليلة ، وقال هنا توفي بالمداين سنة ثلاث وثلاثين . ١٠ هـ . ك

الاولى سنة ست وثلاثين ، وله عقب في الانصار . ولم يشهد بدرأ . قاله القتيبي في كتاب
« المعارف » والله أعلم .

باب في الرعاف والنوم والحجامة

وقال زين بن علي عاينها السلام في الحجامة : إنها تنقض الوضوء
وتغسل مواضعها ، وأن تغتسل فهو أفضل .

قد تقدم الكلام مبسوطاً على حقيقة الرعاف ونقضه للوضوء والقدر الناقض منه ، ومن كل
دم سال الى ما يمكن تطهيره . وكذا الكلام على النوم والحجامة وما يتعلق بها ، فراجع
ما تقدم موقفا ان شاء الله تعالى .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عاينهم
السلام ، قال : « خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وقد تطهر للصلاة فأمس إبهامه أنفه ، فإذا دم ، فأعاد مرة أخرى
فلم ير شيئاً ، فأهوى الى الارض فمسحه ولم يحدث وضوءاً
ومضى الى الصلاة »

قال في « التخريج » : ذكره المؤيد بالله في « شرح التجريد » في نواقض الطهارة ،
وقال : قد صرح الخبر أن الدم كان يسيراً . وفي « سنن البيهقي » في « باب ما يجب غسله من
الدم » : وأخبرنا أبو الحسين بن بشران قال : أنا اسماعيل بن محمد الصفار ، قال : نا اسماعيل بن

اسحاق ، قال : نا علي بن عبد الله ، قال : نا عبد العزيز بن عبد الصمد ، قال : نا سليمان التيمي ، عن عمار بن أبي عمار ، عن ابن عباس ، قال : « اذا كان الدم فاحشاً ، فعليه الاعادة ، وان كان قليلاً فليس عليه اعادة » . ١ هـ .

قلت : نقل اليعمرى في شرح الترمذي عن أبي بكر الاثرم ، قال : ثنا عقبه بن مكرم ، قال : ثنا يونس بن بكير ، قال : نا محمد بن اسحاق ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الانصاري ، قال : ادركت فقهاءنا يقولون : ما اذهب الحك من الدم فلا يضر ، وما اذهب القتل مما يخرج من الأنف فلا يضر ، قال : وقيل لابي عبد الله احمد بن حنبل : الى أي شيء تذهب في الدم ؟ فقال : اذا كان فاحشاً . قيل له في الثوب ؟ قال : في الثوب ، واذا خرج من الجرح قيل له : السائل أو الفاطر ؟ فقال : اذا فحش اذهب الى الفاحش على حديث ابن عباس . قال : وقال أبو عبد الله : عسدة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تكلموا فيه أبو هريرة كان يدخل أصابعه في أنفه ، وابن عمر عصر بثره ، وابن أبي أوفى تنخم دماً ، وجابر أدخل أصابعه في أنفه ، وابن عباس ، قال : اذا كان فاحشاً .

قال : أخبرنا معاوية بن عمرو ، عن سفيان ، عن عطاء بن السائب أنه رأى عبد الله ابن أبي أوفى تنخم دماً غليظاً - وهو يصلي - قال : وحدثنا موسى بن اسماعيل ، قال : نا حماد ، قال : نا حميد ، عن بكر بن عبد الله المزني « أن ابن عمر عصر بثره في وجهه ، فخرج منها شيء من دم وقبح فمسحه بيده ولم يتوضأ ، وصلى » وقال ابن أبي شيبة : حدثنا هشيم عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب أنه أدخل أصابعه في أنفه فخرج دم فمسحه فصلى ولم يتوضأ ، وعن أبي قلابة أنه كان لا يرى بأساً بالشقاق يخرج منه الدم . وعن مكحول أنه كان لا يرى بأساً بالدم اذا خرج من أنف الرجل إن استطاع أن يقتله بأصبعه إلا أن يسيل أو يقطر . وعن أبي الزبير عن جابر « أنه أدخل أصبعه في أنفه فخرج عليها دم ، فمسحه بالارض أو بالتراب ثم صلى » . فهذه الآثار الروية عن الصحابة والتابعين دليل على علمهم بمعنى ما دل عليه حديث « المجموع » . وقد تقدم قدر الناقض من الدم وهو القطرة فما فوق ، وتقديره أيضا في كلام الامام بالدرم فراجعه .

وسألت زيد بن علي عن الذي لا يرقأ رعاfeه ، قال : يتوضأ لكل صلاة ويصلي وإن سال ، ويكون ذلك في آخر الوقت .

أخرج البيهقي في « السنن » بسنده الى الوليد بن مسلم : أخبرني شيان ، عن يحيى ابن أبي كثير ، عن عكرمة في الراعفلا يرقأ دمه يسدأنفه ويتوضأ ويصلي . قال الوليد : وأخبرني عبد الرحمن بن غر انه سمع ابن شهاب الزهري يقول : مثل ذلك .

وقوله : لا يرقأ هو - بالهمز - من رقا بوزن فعل - بفتح العين - فيها معناه : السكون يقال : رقا الدم والدمع اذا سكنا ، ذكره في «الصحيح» و « الضياء » وأما رقي في السلم رقياً ورقياً فذكره في « الديوان » في باب فغل بالكسر بفعل بالفتح ، وكذا في « الصحيح » و « الضياء » .

قال القاضي في « شرحه » : أما الوجه في وجوب الوضوء لكل صلاة ، فهو أنه مأمور بأن يؤدي الصلاة متطهراً ، وهو حين يقوم إليها غير متطهر لأن الدم من النواقض ، ولا ird عليه أنه حين يكمل الوضوء كذلك على غير وضوء لاستمرار خروج الناقض اذ ذلك تكليف بمالا يطاق ، ولأنه يؤدي الى التسلسل ، ولا باحثه صلى الله عليه وآله وسلم للاستحاضة أن تصلي بوضوء واحد ولو قطر الدم على الحصر ، والنساء شقائق الرجال في الاحكام . وأما تأخير ذلك الى آخر الوقت ، فذلك على جهة الاستحباب لحواز أن ينقطع الرعا في آخر الوقت فيصلي صلاة كاملة الطهارة . ١١٠ .

وسألت زيد بن علي عابهما السلام عن الرجل ينام في الصلاة وهو راكع أو ساجد أو جالس ، فقال : لا ينقض الوضوء .

قد تقدم في تعداد نواقض الوضوء شرح هذا مستوفى فارجم اليه موقفا ان شاء الله تعالى .

باب مقدار ما يتوضأ به للصلاة وما يكفي الغسل

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
« كنا نؤمر في الغسل للجنازة ، للرجل بصاع وللمرأة بصاع ونصف . قال
زيد بن علي : كنا نوقت في الوضوء للصلاة مداً ، والمد رطلان » .

قوله : « كنا نوقت » أي تقدر . والتوقيت في الأصل ذكر الوقت الذي يراد به التحديد ،
قيل : والصواب أن يقال تعليق الحكم بالوقت ثم استعمل للتحديد ، والتقدير مطلقاً من باب
استعمال المفيد في المطلق فيكون مجازاً مرسلأ .

وقوله : « كنا نؤمر » من الالفاظ التي لها حكم الرفع الى الشارع صلوات الله عليه .

وفي الباب أحاديث تشهد لذلك منها ما أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي عن أنس
قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفتسل بالصاع الى خمسة أمداد ويتوضأ بالمد »
وفي رواية « بخمسة مكايك ويتوضأ بمكوك » . وأخرج مسلم والترمذي ، قال : « كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يفتسله الصاع من الجنازة ويوضئه المد » . وأخرج مسلم من حديث
سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يفتسل بالصاع ويتوضأ بالمد » ونحوه من حديث جابر وعائشة عند أبي داود . ولم
أقف على شاهد لقوله عليه السلام : « وللمرأة بصاع ونصف » .

قال في « المصباح » : والصاع مكيال . وصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي
بالمدينة أربعة أمداد وذلك خمسة أرطال وثلاث بالبغدادي . وقال أبو حنيفة : الصاع ثمانية
أرطال لأنه الذي تعامل به أهل العراق ، ورد بأن الزيادة عرف طاريء على عرف الشارع
بدليل قصة مالك في بثه الى أولاد الانصار فجاءوا بصيعانهم ، وروايتهم أنها التي كان سلفهم
يخرج الفطرة بها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وقال أيضاً : والمد - بالضم -
وهو رطل وثلاث بالبغدادي عند أهل الحجاز فهو ربع صاع . وقال أيضاً : والمكوك مكيال
وهو صاعان ونصف . اهـ . وقال ابن خزيمة وغيره : والمكوك هو المد نفسه . وفي « القاموس » :

﴿أورطال﴾

المد - بالصم - : مكيال معروف وهو رطلان وثلاث ، أو مـلء كعب الإنسان المعتدل اذا ملأها ومد يده بها وبه سمي مدأ . وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا . اهـ .

وتقدير الصاع والمد بما ذكر هو الذي عليه الجمهور من الفقهاء وشراح الحديث ، ولا فرق عندهم بين صاع النسل ومد الوضوء وبين صاع الفطرة ومدّها . وذكر أبو حامد في «التعليق» ، والشيخ اسماعيل الحضرمي في بعض مصنفاته : أن صاع النسل ثمانية أرتال ومد الوضوء رطلان ، ويوافقان الجمهور في صاع الفطرة .

قلت : وهو الذي يدل عليه كلام الامام زيد بن علي بقوله : « والمد رطلان » . وصدره في « القاموس » عن أهل اللغة ، ويؤيده ما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بأناة يسع رطلين ، وينسل بالصاع » وفي رواية للترمذي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « يجزي في الوضوء رطلان من ماء » فهو كالتفسير للمد مع موافقة الامام للجمهور في صاع الفطرة كما سيأتي عنه في «المجموع» ان شاء الله في قوله : « سألت زيدا عن الصاع كم مقداره ؟ .. قال خمسة أرتال وثلاث بالرطل الكوفي » . اهـ . وهو أربعة أمثال المد فيكون المد هنالك رطلاً وثلاثاً .

قال القاضي : وهذا التقرير الذي قدر به أبو حامد صاع الوضوء ومدّه صحيح ويدل عليه رواية أنس : « كان صلى الله عليه وآله وسلم يقتسل بالصاع الى خمسة أمداد » فقوله : « الى خمسة أمداد » دليل على أن الصاع ثمانية أرتال لأنه بمثابة كان يقتسل بالصاع وأكثر منه قليلاً .

واعلم : أنه وقع الخلاف بين العلماء في أنه هل للوضوء مقدار معلوم أم لا ؟ .. فحكى في « شرح الابانة » عن زيد بن علي والناصر : أن المرأة لا يجزئها الاغتسال بأقل من صاع ونصف ، والرجل بأقل من صاع ، ولا يجزئها في الوضوء بأقل من مد ، لإحتجاجاً بما في «المجموع» . وروى عن ابن شعبان من المالكية : لا يجزي أقل من مد في الوضوء وصاع في النسل . وذهب بعض العلماء الى انه يكفي في الوضوء بثلاثي مد لحديث عبد الله بن زبد رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتني بثلاثي مُد فجعل يدلك ذراعيه » أخرجه أحمد وصححه ابن خزيمة . وأخرج أبو داود والنسائي بإسناد حسن من حديث أم

عمارة الانصارية ، أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضعاً باناء وفيه قدر ثلثي مد » رواه البيهقي من حديث عبد الله بن زيد . وروى البيهقي من طريق ابن عدي وضعفه من حديث أبي أمامة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضعاً بنصف مد » ورواه البيهقي أيضاً بلفظ : « بقسطٍ من ماء » وهو ضعيف أيضاً . والقسط نصف مد . وروى مسلم من حديث عائشة « أنها كانت تغتسل هي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من إناء واحد يسع ثلاثاً أمداد أو قريباً من ذلك » . وروى النسائي من حديث عبيد بن عمير عن عائشة أنها قالت : « لقد رأيتني اغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا - فإذا تور موضوع مثل الصاع أو دونه - فنتشر فيه جميعاً ، فافيض على رأسي يدي ثلاث مرات وما اقض لي شعراً » .

وذهب الهادي والشافعي الى انه لا تقدير لما يرفع الحدث الا الكفاية ومقدار الحاجة في التطهير للوضوء والغسل ، وهو يصلح وجهاً للجمع بين الروايات بناء على أن الأمر يختلف باختلاف الأبدان في النعومة والقشافة والكبر والصغر والشعر في القلة والكثرة واختلاف الاوقات والأشخاص .

قال ابن عبد السلام : الاختصار في ذلك على القدر المروي إن كان حجم جسمه كبدين النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإلا اعتبرت النسبة زيادة وتقصاناً ، وهو تأويل حسن ، ولم يستمر فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الاختصار على ذلك القدر . فقد أخرج الشيخان وأبو داود والنسائي وأحمد ، واللفظ لأبي داود من حديث عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل من إناء هو الفرق من الجنابة » وفي رواية « من إناء واحد فيه قدر الفرق » قال أبو داود : وسمت أحمد بن حنبل يقول : الفرق ستة عشر رطلاً .

وقال في « المصباح » : الفرق - بفتحين - إناء بالمدينة يسع ستة عشر رطلاً وذلك ثلاثة أصوع ، ثم ذكر حديث عائشة . وبعده قال الأزهري : وأهل اللغة يجمعون على فتح الراء وأصحاب الحديث يسكنون الراء . قال في « النهاية » ، وقيل : الفرق خمسة أقداس والقسط نصف صاع ، وأما الفرق بالسكون فمائة وعشرون رطلاً ، وفي الحديث « ما أسكر الفرق فالحسوة منه حرام » . اهـ .

قال القاضي : واعلم أن هذا التقدير في الوضوء والغسل إنما هو - والله أعلم - لردع البتة والموسوسين في الطهارة ، وليس على جهة التحديد وحظر الزائد على ذلك وإن قل ،

وكون دون ذلك غير مجزئ استكمل به الطهارة لاجماع المسلمين على خلاف ذلك . لاجرم أن من ابتلي بالشك والوسوسة يجب عليه أن يقصر نفسه على القدر المذكور في الطهارة ولا يخصص لها من الزيادة على ذلك . وروى في « أسالي أحمد بن عيسى » بإسناده الى أبي الجارود ، قال : قلت لأبي جعفر رضي الله عنه : إن المنيعة يتوضأ بجر - أو أزيد منه - ، قال : ذاك عذاب عذبه الله تعالى به . ورواه في « الجامع الكافي » . اهـ .

فان قلت : قد ورد الأمر بأسباغ الوضوء فما المراد به ؟ وهل يزداد على القدر الواجب والمننون أم لا ؟

قلت : الأسباغ يحصل بغير إسراف وصب للماء الزائد على القدر المشرع بلا حاجة ، بل هو شك ووسواس ومخالفة للسنة . والمراد بالأسباغ المأمور به استكمال الأعضاء بماء الماء والافاضة في غسلها نفسها كما فوق المرفق من العضد ونحوه ، ومنه قوله تعالى : « سابغات » أي فائضات .

وفي « المصباح » : أسبغت الوضوء أتممته ، وما زاد على القدر المشرع لا يسمى مسبقاً بل متعمداً ظالماً بدلالة النص النبوي فيما رواه أحمد والنسائي ولفظه : « جاء أعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن الوضوء ، فأراه ثلاثاً ثلاثاً ثم قال : هكذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد تعدى أو ظلم » وفي رواية لابن ماجه « فقد أساء وتعدى وظلم » وسنده صحيح . وما رواه عبد الله بن مغفل سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « سيكون في هذه الأمة قوم يمتدون في الطهور والدعاء ، وفيه قصة وهو صحيح رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم وغيرهم .

وورد في كراهية الإسراف بالماء في الوضوء أحاديث منها حديث أبي بن كعب « ان للوضوء شيطاناً يقال له : الوهان » رواه الترمذي وغيره ، وفيه خراجة بن مصعب وهو ضعيف . وحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « مرَّ بِسَعْدٍ وهو يتوضأ فقال : ما هذا الإسراف ؟ فقال : أفي الوضوء إسراف !! قال : نعم ، وإن كنت على نهر جار » وإسناده ضعيف ، ولكنه مع ما قبله يصلحان للتأييد والله عز وجل أعلم .

قال أبو خالد : حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سُئل هل يطعم الجنب قبل أن يغتسل ؟.. قال : لا...حتى يغتسل أو يتوضأ للصلاة .

أخرج نحوه السيوطي في مسند علي عليه السلام ، عن علي ، قال : « الجنب لا يأكل حتى يتوضأ وضوءه للصلاة » أخرجه سعيد بن منصور . اهـ . وروى ابن أبي شيبة ، قال : حدثنا أبو الاحوص عن منصور ، عن سالم بن أبي الجعد ، قال : قال علي : « إذا أجنب الرجل وأراد أن يطعم أو ينام توضأ وضوءه للصلاة » . وفي « التلخيص » حديث عائشة « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يأكل أو ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة » متفق عليه بمعناه . ولغظ مسلم من طريق الأسود عنها : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان جنباً وأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه للصلاة » .

قلت : سياق سنده في « صحيح مسلم » حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، نا ابن عليه ، ووكيع عن شعبة ، عن الحكم ، عن ابراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة فذكره .

قال ابن حجر : وروى ابن أبي خيثمة عن القطان ، قال : ترك شعبة حديث الحكم في الجنب إذا أراد أن يأكل . قال ابن حجر : قد أخرجه مسلم من طريقه ، فلم يتركه بعد أن كان يحدث به لتفرده بذكر الأكل ، كما حكاه الخلال عن أحمد . وقد روي «الوضوء عند الأكل للجنب» من حديث جابر عند ابن ماجه وابن خزيمة ، ومن حديث أم سلمة وأبي هريرة عند الطبراني في « الاوسط » . اهـ .

قلت : أما حديث جابر فروى ابن خزيمة من حديث محمد بن يحيى والعباس بن أبي طالب ، قالوا : نا اسماعيل بن أبان الوراق ، نا أبو أويس ، عن شرحبيل - وهو ابن سعد أبو سمندر - ، عن جابر بن عبد الله ، قال : « سُئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الجنب هل يأكل أو ينام ؟.. قال : إذا توضأ وضوءه للصلاة » .

وأما حديث أم سلمة فرواه الطبراني ، قال : حدثنا الحضرمي ، نا أبو كريب ، نا معاوية ،

عن سفیان ، وشيخان عن جابر ، عن ابن سابط ، عن أم سلمة قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يأكل وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة » وفيه جبر الجعفي وقد تقدم الكلام على صحة الاحتجاج بحديثه .

وأما حديث أبي هريرة فذكر في « مجمع الزوائد » ما لفظه : ولأبي هريرة عند الطبراني في « الأوسط » : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان جنباً وأراد أن يأكل أو ينام توضأ » واستاده حسن .

والحديث يدل على مشروعية الوضوء لمن أراد الأكل والشرب وهو جنب ، وأن المراد بالوضوء وضوء الصلاة لا غسل اليد . وفي شواهد دليل على مشروعيته أيضاً لمن أراد النوم قبل الاغتسال . قال بعض شراح الحديث : وقد اختلف الناس في ذلك على ثلاثة مذاهب ، فمنهم من حل الوضوء للجنب عند ارادة النوم والأكل على الوجوب ، يحكي ذلك عن عبد الله بن عمر . ومنهم من فرق بين الأكل والنوم فأوجب عند ارادة النوم ولم يوجب عند ارادة الأكل . قال القرطبي : وهو مذهب كثير من أهل الظاهر ورواية عن مالك . ومنهم من حله على التنب وعليه الجمهور .

حجة المذهب الاول حديث عائشة المتقدم من حيث أن الراجح في صيغة كان في مثل هذا الحل الدوام والتكرار ، ولم يعارض حديثها ما يقوى قوته .

وحجة المذهب الثاني ما أخرجه النسائي من حديث عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن ينام - وهو جنب - توضأ ، وإذا أراد أن يأكل أو يشرب ، قال : غسل يديه » . وفي « مجمع الزوائد » ولأم سلمة في « الكبير » : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد أن ينام - وهو جنب - توضأ وضوءه للصلاة ، وإذا أراد أن يطعم غسل يديه بماء ثقات . وروى وكيع عن هشام الدستوائي وابن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، قال : إذا أراد الجنب أن يأكل غسل يديه ومضمض فاه . وعن مجاهد في الجنب يأكل ، قال : ينسل يديه ويأكل . وعن الزهري مثله . وروى ابن خزيمة في « صحيحه » من حديث يونس الأيلي ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد أن يطعم - وهو جنب - غسل يديه ثم يطعم » .

وأما أهل المذهب الثالث فاحتجوا على التنب بما ورد من الوضوء فعلاً وقسواً ، ولم يملوه على الوجوب لما رواه أصحاب السنن من حديث الاسود عن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ينام - وهو جنب - ولا يس ماء » . واعترض بأنه ذكر في « التلخيص » ما لفظه : قال احمد : انه ليس بصحيح . وقال أبو داود هو وم . وقال يزيد بن هارون : هو خطأ . وأخرج مسلم الحديث دون قوله : « ولا يس ماء » وكأنه حذفها عمداً لأنه عليها في كتاب « التمييز » وقال : مهنا عن أحمد بن صالح لا يحل أن يروى هذا الحديث . وفي « علل الاثر » لو لم يخالف أبا إسحاق إلا ابراهيم في هذا الكفى . قال ابن حجر : قد وافقه عبد الرحمن بن الاسود ، وكذا روى عروة وأبو سلمة عن عائشة . وقال ابن مغفوز : أجمع المحدثون على أنه خطأ من أبي إسحاق - كذا قال - وتساهل في نقل الاجماع فقد صححه البيهقي ، وقال : إن أبا إسحاق قد بين سماعه من الاسود في رواية زهير عنه - يعني فزال التدليس - وجمع بينهما ابن سريج على ما حكاه الحاكم عن أبي الوليد الفقيه عنه .

قلت : ولفظه في « سنن البيهقي » : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، قال : سألت أبا الوليد الفقيه ، فقلت : أيها الأستاذ قد صح عندنا حديث الثوري ، عن أبي إسحاق ، عن الاسود ، عن عائشة : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينام - وهو جنب - ولا يس ماء » وكذلك صح حديث نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : « يا رسول الله أينام أحدنا وهو جنب ؟ » . قال : نعم إذا توضأ » فقال لي أبو الوليد : سألت أبا العباس ابن سريج عن الحديثين ، فقال : الحكم لهما جميعاً . أما حديث عائشة فانما أرادت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يس ماء لنفسه . وأما حديث ابن عمر فمفسر فيه ذكر الوضوء . وبه نأخذ . اهـ . ثم قال في « التلخيص » : قال الدارقطني في « العلل » : يشبه أن يكون الخبران صحيحين قاله بعض أهل العلم . اهـ .

• وقال أبو الفتح اليعمرى في « شرح الترمذي » : حديث عائشة المذكور صحيح من حيث الاسناد ، وقد يؤول بوجهين : أولهما ما ذكره البيهقي عن ابن سريج . وثانيها : وهو حسن كان عليه الصلاة والسلام يفعل ذلك للأفضلية ، ويتركه في بعض الأحيان لبيان الجواز إذ لو اظبط عليه لتوهم وجوبه . ولا يحسن إلقاء حديث أبي إسحاق ورده بمجرد الظن ، فالخطأ فيه ليس

محققاً ، وليس فيه أكثر من ترجيح اقتضاء النظر لمعارضه عليه ، ولا يلزم من ذلك بطلانه ، ولا يحسن رده اذا وجد له حمل . اهـ .

قال في « التلخيص » : ويؤيده ما روى هشيم ، عن عبيد الملك ، عن عطاء ، عن عائشة مثل رواية أبي اسحاق عن الأسود . وما رواه ابن خزيمة وابن حبان في « صحيحهما » عن ابن عمر « أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أينام أحدنا - وهو جنب - ؟ . قال : نعم ويتوضأ إن شاء » وأصله في « الصحيحين » دون قوله : « ان شاء » وقال في موضع آخر قريباً منه . وفي رواية لمسلم : « نعم ليتوضأ ثم لينم حتى يفتسل إذا شاء » . وابن خزيمة « أينام أحدنا - وهو جنب - ؟ . قال : ينام ويتوضأ إن شاء » فثبت بما ذكر قوة الاحتجاج المذهب الثالث ويؤيده أيضاً ما في « مجمع الزوائد » ولفظه : « باب الرخصة في النوم قبل الغسل » عن أم سلمة ، قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحبب ثم ينام ثم يتبته ثم ينام » رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح . قال أبو عمر بن عبد البر : وما أعلم أحداً من أهل العلم أوجب الوضوء على الجنب إذا أراد أن ينام فرضاً الا طائفة من أهل الظاهر ، وأما سائر الفقهاء بالامصار فلا يوجبونه وأكثرهم يأمررون به ، ويستحبونه . وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق ، وجماعة من الصحابة والتابعين ، ومثله عن أبي حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن حي والاوزاعي وسعيد بن المسيب ؛ وهذا الاستدلال برمته يخص النوم قبل الاغتسال .

وأما الأكل قبله فيدل على ندية الوضوء لأجله ما احتج به المذهب الثاني من أن غسل اليد الوارد في تلك الأحاديث صارف للأمر بالوضوء الى التدب من دون حاجة الى تكلف حمل الوضوء على اللئوي الذي هو غسل اليد ، كما فعله الطحاوي وابن الاثير لما فيه من مخالفة النص .

تنبيه قيل الحكمة في الوضوء أن فيه تخفيف الحدث برفع الجنبابة عن الاعضاء ، وقد ورد ذلك فيما رواه ابن أبي شيبة بسند رجاله ثقات ، عن شداد بن أوس الصحابي ، قال : « إذا أجنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليتوضأ فإنه نصف غسل الجنبابة » وقيل : لبيت على إحدى الطهارتين ، ففي هذا يقوم التيمم مقامه . وقد روى البيهقي بإسناد حسن أنه صلى الله عليه وآله وسلم : « كان إذا أجنب فأراد أن ينام توضأ أو تيمم » ويحتمل أن يكون التيمم عند تعمس وجود الماء . وقيل الحكمة فيه أنه ينشط الى العود ، وقد صرح به في رواية

الحاكم . وقيل أنشط الى النفس ، ونص الشافعي على أن الحائض ليس عليها ذلك إذا انقطع دمها قاله في « البدر التام » .

قال أبو خالد : قال زيد عليه السلام : ولا بأس أن يجامع ثم يعاود قبل أن يتوضأ

يدل عليه ما أخرجه أبو داود في « السنن » ولفظه : حدثنا مسدد ، نا اسماعيل ، نا حميد الطويل ، عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف على نسائه بفسل واحد » وأخرجه مسلم من حديث هشام بن زيد ، عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه بفسل واحد » وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث قتادة عن أنس . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . وأخرج البخاري من حديث قتادة ، عن أنس ، قال : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار - وهن إحدى عشرة - قلت : لأنس بن مالك : أو كان يطيقه ؟ .. قال : كنا نتحدث أنه أعطي قوة ثلاثين » وفي لفظ : « سمع نسوة » . الا انه يندب له اذا أراد المعاودة قبل الاغتسال أن يتوضأ لما في مسلم وأبي داود والترمذي من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا أتى أحدكم أهله ، ثم بدا له أن يعاود ، فليتوضأ بينها وضوءاً » ولفظ رواية النسائي : « إذا أراد أحدكم أن يعاود فليتوضأ » رواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وزادوا « فانه أنشط للعود » وفي رواية ابن خزيمة والبيهقي « فليتوضأ وضوءه للصلاة » وتعليقه بالنشاط الى العود دليل على كونه وجه الحكم .

قال في « التلخيص » : ويعارضه ما رواه أحمد وأصحاب السنن من حديث أبي رافع انه صلى الله عليه وآله وسلم : « طاف على نسائه ذات ليلة يفتسل عند هذه وعند هذه ، فقيل : يا رسول الله ألا تجمله غسلاً واحداً ؟ .. فقال : هذا أزكى وأطيب ، وهذا الحديث طعن فيه أبو داود فقال : حديث أنس أصح منه . وقال النووي : هو محمول على أنه فعل الامرين في وقتين مختلفين . اهـ . ومع ذلك فلا منافاة بينها على تقدير الصحة لانه يمكن حمل حديث أنس على

تبيين الجواز وهذا الحديث على تبيين الأفضل من حيث أن وصفه بكونه أركى وأطيب لا يدل على الحتم بل على زيادة في الطيب والزكاء على غيره .

فائدة قال في « الترهيب والترهيب » : ويستحب للجنب أن لا يؤخر الاغتسال ،

ويكره تأخيرها لغير عذر ، لما رواه أبو داود والنسائي وابن جبان في « صحيحه » عن علي عليه السلام ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا جنب » . وروى الزبير بن سنان صحيح عن ابن عباس قال : « ثلاثة لا تقربهم الملائكة :

رسول الجنب والسكران والمتصمخ بالخلق » . وروى أبو داود عن الحسن بن أبي الحسن ، عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « ثلاثة لا تقربهم الملائكة : جيفة الكافر ، والمتصمخ بالخلق ، والجنب الا أن يتوضأ » . قال الحافظ عبد العظيم المنذري : والمراد بالملائكة قال بعض النقاد : هم الذين يزولون بالرحمة والبركة دون الحفظ ، فانهم لا يفارقونه على حال من الأحوال ، ثم قال بعض النقاد : هذا في حق كل من آخر الفسل لغير عذر ولعذر إذا أمكنه الوضوء فلم يتوضأ ، وقيل : ما يعصم من ذلك الذي يؤخره تهاونا وكسلاً ويتخذ ذلك عادة .

وسألت زيد بن علي عن ماء المطر أخوضه ، قال : لا بأس

به ، الأرض يطهر بعضها بعضاً .

يعني إذا كان في تلك الأرض نجاسة فوطئها المار ثم مر في الأرض الطاهرة في الماء الذي فيها فان التطهير يقع بذلك . ومثله ما أخرجه محمد بن منصور في « الامالي » ، قال : حدثنا أحمد بن عيسى ، عن حسين بن علوان ، عن أبي خالد ، قال : رأيت أبا جعفر في يوم مطير وعليه خفان فعلق بها الطين ، فلما انتهى الى باب المسجد مسحها بالبلاط الذي كان على باب المسجد ، ثم دخل فصلى وهما عليه ، فقلنا : أتصلي في خفيك وقد أصابها الطين والقذر .. فقال : إن الأرض يطهر بعضها بعضاً . حدثني أحمد بن عيسى ، عن محمد بن بكر عن أبي الجارود ، قال : قلت لأبي جعفر : إني شاسع عن المسجد فيكون المطر فاحمل معي الكوز ، فقال : لا ان ذلك يؤذي نفسك ، لا تحمل معك كوزاً أولاً ماء وادخل فصلاً أليس تمر بالمكان النظيف ؟ .. قلت : بلى ،

قال : إن الأرض يطهر بعضها بعضاً . وروى أيضاً عن جعفر - وهو **أبي محمد** النيروسي - عن القاسم بن إبراهيم مثله . وما ذكره في الأصل مبني على أن المتبر في زوال النجاسة غلبة الطهر . وهو المروي عن الناصر للحن وأبي طاب ، وهو أحد قولي المؤيد بالله لما رواه الترمذي من حديث الحسن السبط عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » فلا يعتبر العدد في الفسلات . والنثالث المذكور في خبر الاستيقاظ محمول على التدب اذهو في غير نجاسة متيقنة .

وقد أخرج أبو داود بأسناده إلى أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف : « أنها سألت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالت : إني امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر ، فقالت أم سلمة : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يطهره ما بعده » وأخرجه الترمذي ، وروى أيضاً بأسناده إلى امرأة من بني عبد الأشهل قالت : « قلت : يا رسول الله إن لنا طريقاً إلى المسجد منتنة فكيف نفعل إذا مطرنا ؟ .. قال : أليس بعدها طريق هي أطيب منها ؟ .. قلت : بلى ، قال : فهذه بهذه » وأخرجه ابن ماجه .

قال الخطابي في « المعالم » : قوله : « يطهره ما بعده » كان الشافعي يقول : إنما هو فيما جبر على ما كان يابساً لا يتعلق بالثوب منه شيء ، فاما إذا جبر على رطب فلا يطهر الا بالنسل . وقال أحمد بن حنبل : ليس معناه إذا أصابه بول ثم مر بعده على الأرض انها تطهره ولكنه يمر بالمكان فيقذره ثم يمر بمكان أطيب منه فيكون هذا بذلك لا على أنه يصيبه منه شيء . وقال مالك فيما روي أن الأرض يطهر بعضها بعضاً : إنما هو أن يطأ الأرض القذرة ثم يطأ الأرض اليابسة النظيفة فان بعضها يطهر بعضها . وأما النجاسة مثل البول ونحوه تصيب الثوب أو بعض الجسد فان ذلك لا يطهره الا بالنسل ، قال : وهذا لإجماع الأمة .

قلت : وعلى فرض صحتها لقائل أن يحمل الحديث الأول من حديثي أبي داود على ما ذكره الخطابي نقلاً عن الأئمة الثلاثة ، ويحمل الثاني على ما فسر به كلام الامام من أن ثمة مطراً يقع بالمبور فيه ما يثير الظن بحصول التطهير ، فيكتفي به على أن في رواية ابن ماجه « إن بني وبين المسجد طريقاً قذراً » الحديث ، وهو تفسير لقولها منتنة في حديث أبي داود . والقذر أعم من النجس ، والأعم لا يدل على الأخص ، وهذا مبني على أن إزالة النجاسة مقصورة على الماء فقط . وهو مذهب الأئمة من أهل البيت والشافعي وأصحابه ومالك

وأصحابه وأحمد وزفر وغيرهم ، وحملوا الحديث على نحو ما نقله عنهم الخطابي . وقال أبو حنيفة وداود وجماعة من التابعين بجواز إزالة النجاسة بغير الماء وهو قول للشافعي حكاه الصيمري في حجارة الاستنجاء .

وحديثهم ظاهر ما رواه أبو داود من الحديثين السابقين وحديث أبي هريرة قال : « قيل : يا رسول الله إنا نريد المسجد ، فقطأ الطريق النجسة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الأرض يطهر بعضها بعضاً » أخرجه ابن ماجه وأبو أحمد بن عدي ، ومداره على إبراهيم ابن أبي حنيفة ، وقد وثقه أحمد بن حنبل وتكلم فيه غيره . ومأخذ الاستدلال منه أنه إذا ثبت تطهير الأرض بعضها بعضاً ثبت جواز إزالة النجاسة بجميع أجزائها وبالماء والتلوث ونحوها . وحديث أبي هريرة أيضاً عند أبي داود أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا وطئ بتمليه أحدكم الأذى ، فإن التراب له طهور » وروى أبو داود بسنده إلى عائشة بتمامه . قال الخطابي : كان الاوزاعي يستعمل هذا الحديث على ظاهره ، وقال : يجزئه أن يمسح القدر في نعله أو خفه بالتراب ، ومثله عن عروة بن الزبير . وكان النخعي يمسح النعل أو الخف فيكون فيه السرقين^(١) عند باب المسجد ويصلي بالقوم . وقال أبو ثور في الخف والنعل : اذا مسحها بالأرض حتى لا يجد له رجلاً ولا أثر رجوت أن يجزئه . اهـ .

وذكر في « الأمالي » عن جعفر النبروسي عن القاسم بن إبراهيم في السرقين يصب النعل والخف : لا بأس أن يصلي فيها ما لم يتبين بذلك قدر^{ظهير} عليها . قال بعض شراح الحديث : الظاهر من هذه الأحاديث - يعني حديث أبي هريرة وحديث أبي داود - هو التسامح في تطهير النجاسة إذا زالت الرائحة القوية والطعم واللون بأي مزبل ، ولا يبقى بعد ذلك إلا الماء تبعداً لإزالة أجزاء بعيدة الزوال إلا بالماء . ويؤيد ذلك الاستنجاء بالحجر وجوازه مع وجود الماء . وقد أشار إلى مناه في « النار » فقال : المقصد التخفيف في كيفية التطهير والعفو عن الأثر لكثرة ملابسة النعل للنجاسة ، غاية أنه يقتصر على ما يقلب عادة لا ما يتندر ، كما لو لوث النعل باختباره أو كان في عين النجاسة لزوجة وشدة اتصال بحيث يقل أثر الدلك لأن وجه العفو متيقن ، وهو لا يشمل النادر . فيرجع فيها إلى الأصل ويكون الجود على لفظ الحديث من نواذر الظاهرية . اهـ .

(١) السرقين: الزبل كلمة أعجمية ، أصله سرقين فمررت بالجيم أو الف . اهـ . « مصباح »

وهذا الكلام جميعه مترتب على صحة الأحاديث المذكورة وفيها عند الحديثين ماستمرفه .

أما حديثا أبي داود ، فقال الخطابي : في اسنادها معا مقال ، لأن الأول عن أم ولد لبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف ، وهي محاولة لا يعرف حالها في الثقة والعدالة . والحديث الآخر عن امرأة من بني عبد الأشهل ، والجهول لا تقوم به الحجة . وتعقبه المنذري في الحديث الثاني بأن جهالة الصحابي غير مؤثرة في صحة الحديث . اهـ . لكنه قال ابن القطان : إن عبد الله بن عيسى الذي روى الحديث الثاني لا يعرف ، قال : وليس بابن أبي ليلى .

وأما حديث عائشة فهو وإن حسنه المنذري فقد تعقبه بعض شراح السنن بما لفظه : كأنه لم ينظر الى اضطراب اترواية وإلا فهو معلل بالرواية عن أبي هريرة ومضطرب بذلك ، وأخرجه البيهقي . قال عبد الحق : اختلف في اسناد هذا الحديث اختلافاً كثيراً .

وأما حديث أبي هريرة قال : « قيل : يا رسول الله إنا نريد المسجد . . . » الحديث... فقد عرفت ما فيه .

وأما حديث أبي هريرة عند أبي داود في طهارة النمل بالتراب فهو وإن أخرجه الحاكم في « مستدركه » وقال : هو صحيح على شرط مسلم ، فإن محمد بن كثير صدوق - يعني الذي رواه ، عن الأوزاعي ، عن ابن عجلان عن محمد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة - وكذا أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » فقد قال أبو الحسن بن القطان : يضعف هذا الحديث بمحمد بن كثير وأضعف ما هو في الأوزاعي . وقال عبد الله بن أحمد : ذكر أبي محمد بن كثير فضعفه جداً وضعف حديثه عن معمر جداً . وقال صالح بن أحمد عن أبيه : لم يكن عندي بثقة . وقال عبد الله عن أبيه : منكر الحديث . وقال ابن عبد البر : هو مضطرب لا يثبت ، واختلف في اسناده على الأوزاعي وعلى سعيد بن أبي سعيد اختلافاً يسقط الاحتجاج به .

قلت : وابن عجلان شيخ محمد بن كثير مختلف في الاحتجاج به ، وما قيل من انه متأيد بحديث أبي سعيد الخدري عند أبي داود وأحمد والحاكم وابن حبان وابن خزيمة ، وفيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا جاء أحدكم الى المسجد فلينظر ، فإن رأى في نعليه قذراً أو أذى فليمسحه وليصل فيها » . فقد قال في « التلخيص » : اختلف في وصله وإرساله ورجح أبو حاتم في « العلل » الوصول . اهـ .

ورواه من طرق أخرى كلها معلولة ، وعلى تسليم صحته فقد أجاب الشافعي والجمهور عنه بجوابين : أحدهما : إن المراد بالقدر هو الشيء المستقدر كالحائط والبصاق والمني وغيره ، ولا يلزم من القدر أن يكون نجساً . الثاني : لعله كان دماً يسيراً على رواية أن القدر كان دم حلة كما حكاه النووي وغيره ، أو شيئاً يسيراً من طين الشارع وذلك معفو عنه ، وآخره جبريل عليه السلام بذلك لثلاث تلوث ثيابه بشيء مستقدر ، على أن لفظ الأذى يراد به المستقدر لئلا ، ومنه « قل هو أذى » ذكره في « المصباح » وقصره على العذرة من الاصطلاح الحادث ، والله أعلم .

قال البخاري حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لانه تنج المرأة بشيء سوى الماء
 الا ان لاتجد الماء »

قد تقدم الكلام على مسألة الاستنجاء بالماء والاستدلال بهذا الحديث هنالك ، ونذكر الآن ما يتعلق بتخرجه وبعض ما يفيد الحديث . فقال صاحب « التخريج » : لم أجده بلفظه هذا عنه عليه السلام ، وقيل من « سنن الترمذي » حديث عائشة في « باب ما جاء في الاستنجاء بالماء » ولفظه : « من أزواجكن أن يستطيلوا بالماء ، فاني استحييهم فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله » . وفي الباب عن جرير بن عبد الله البجلي . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح وعليه العمل **عفو** أهل العلم يختارون الاستنجاء بالماء وإن كان الاستنجاء بالحجارة يجزيء عندهم فانهم استحبوا الاستنجاء بالماء ورأوه أفضل . اهـ . وأخرجه ابن حبان في « صحيحه » في القسم الثامن من الأفعال .

قلت : أخرج اليعمري في « شرح الترمذي » بإسناده الى الدارقطني ، قال : حدثنا أبو عبد الله المعدل أحمد بن عمرو بن عثمان بواسط ، نا عمار بن خالد النجار ، نا القاسم بن مالك المزني ، عن ليث بن أبي سليم ، عن يونس بن حبيب ، عن مجاهد ، عن عائشة ، قالت : « غسل المرأة قبلها من السنة » .

وقال: أخرجه الدارقطني في « الافراد » وقال : غريب من حديث مجاهد عن عائشة ، وهو غريب من حديث يونس بن خباب عن مجاهد ، تفرد به إيث بن أبي سليم ، ولا يعلم حدث به عنه غير القاسم بن مالك . والزبابة لا تخرجه عن صحة الاحتجاج به ، ولو كانت على الولاء في رجاله ما لم يكن في سنده مجروح . وقولها : « من السنة » ، له حكم الرفع . وروى ابن ماجه عن عائشة باسناد على شرط مسلم ، قالت : « ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج من غائط قط إلا مس ماء » وروي أيضاً من طريق محمد بن بكر بن قيس أبي صديق الناجي ، عن عائشة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينسل مقعدته ثلاثاً » قال ابن عمر : فعلناه فوجدناه دواء وطهوراً . وأخرج البيهقي باسناد الى شعبة عن عطية بن أبي ميمونة ، قال : سمعت أنساً يقول : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي الخلاء فاتبعه أنا وغلام من الأمصار بادأوه من ماء فيستنحي بها » مخرج في « الصحيحين » من حديث شعبة بن الحجاج . وأخرج أبو داود وابن ماجه والترمذي ، وقال : غريب من حديث أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : نزلت هذه الآية في أهل قباء » فيه رجال يحبون أن يتطهروا ، قال : كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية . وأخرج ابن ماجه من حديث طلحة بن نافع ، قال : حدثني أبو أيوب الانصاري وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك : « أن هذه الآية لما نزلت » فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين » قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يا معشر الأنصار إن الله قد أتى عليكم في الطهور ، فما طهروكم ؟ قالوا : نتوضأ للصلاة ، ونغتسل من الجنابة ، ونستنحي بالماء ، قال : **هو** ذلك فليكنوه » واسناده جيد ، وفيه عتبة بن أبي حكيم الهمداني شامي . قال أبو حاتم : هو صالح الحديث لا بأس به ، وضعفه أحمد ويحيى بن معين .

والحديث يدل على وجوب الاستنجاء على المرأة ، وقد تقدم أنه محمول على ما تعدت فيه النجاسة موضع الخروج ، كما ذكره الامام المهدي في « المنهاج » . وأما الاستنجاب فلا كلام فيه . قال بعض الشافعية : إن كانت المرأة بكرأ لم يجب إيصال الماء الى داخل فرجها ، وإن كانت ثيباً وجب إيصال الماء الى ما يظهر في حال قعودها لقضاء الحاجة ، لأنه صار في حكم الظاهر . وقيل : لا يجب على الثيب غسل داخل الفرج ، وقيل : يجب في غسل الحيز والنفاس ولا يجب في غسل الجنابة ، والصحيح الاول . اهـ . قال بعض شراح الحديث : وظواهر الأحاديث تدل على اشتراط الماء في الاستنجاء لا سيما قول عائشة : « ما خرج من

غائط قط إلا مس ماء» وظاهره في السفر والحضر ومع عدم الماء ووجوده لكن مع عدمه كالتمعذر، وكأنه يتأول على أنه يصبر حتى يجده، وإذا اقتضى هذا فقد خص عمومهم بالإجماع على العادم للماء أن الحجر يجزيه. وقول عائشة: «مرن أزواجكن» يقتضي أنه سنة مستحب، فكيف يخفى عليهم وجوبه وكيف تستحييم في الواجب؟.. وقد ذهب الشافعي وأكثر العلماء إلى أنه لا يجوز إزالة النجاسة إلا بالماء خاصة كما تقدم، وجوزوا في الاستنجاء أزالها بالحجر ونحوه لعموم البلوى في ذلك الموضع، وللتخفيف. وهو مع وجود الماء وعدمه سواء في أنه سنة مستحبة لا غير.

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب
كرم الله وجهه، قال: «عذاب القبر من ثلاث: من البول،
والدين، والنميمة».

قال في «التخريج» في مسند علي عليه السلام للسيوطي ما لفظه: عن عبد الله بن محمد ابن عمر بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب، قال: «مر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقبرين يعذبان، وما يعذبان في كبير... أما أحدهما فكان لا يتنزه من بوله، وأما الآخر فكان يثبي بالنميمة» أخرجه ابن عساكر. اهـ. وعبد الله بن محمد بن عمر عن أبيه، عن جده، عن علي اسناد حسن إن كان الراوي عنه ثقة. وفي «تلخيص ابن حجر» في الطهارة. «استنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه» الدارقطني من حديث أبي هريرة. وفي لفظ له والحاكم وأحمد وابن ماجه: «أكثر عذاب القبر من البول» وأعله أبو حاتم فقال: إن رفعه باطل. وفي الباب عن ابن عباس رواه عبد بن حميد في «مسنده» والحاكم والطبراني وغيره واسناده حسن، ليس فيه غير أبي يحيى القتات وفيه لين، ولفظه: «إن عامة عذاب القبر بالبول فتنزهوا منه». وفي «الصحيح» عن ابن عباس في قصة صاحبي القبرين: «أما أحدهما فكان لا يستنزه من البول» وعن أنس رواه الدارقطني من طريق أبي جعفر الرازي عن قتادة عنه، وصحح إرساله. ونقل عن أبي زرعة أنه المحفوظ. وقال أبو حاتم: رويناه

مرسلاً من حديث ثمامة عن أنس . والصحيح إرساله . وعن عبادة بن الصامت في « مسند البزار » وألفظه : « سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البول ؟ .. فقال : إذا مسك شيء فاغسلوه فإني أظن أن منه عذاب القبر » وإسناده حسن . وقال سعيد بن منصور : ثنا خالد ، عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « استنزوه من البول فإن عامة عذاب القبر من البول » ورواه ثقات مع إرساله . ١ هـ .

قلت : ولم يأت بشاهد على كون الدين من أسباب عذاب القبر .

وفي « مجمع الزوائد » عن جابر قال : « توفي رجل فمسلناه وكفناه وحنظناه ، ثم أتينا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بُصلي عليه ، فقلنا تصلي عليه ، فخطا خطوة ، فقال : أعلية دين ؟ قلنا ديناران ، فانصرف . فتحملها أبو قتادة ، فاتبناه . فقال أبو قتادة : الديناران عليّ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قد أوفى الله حق الغريم ويري منها الميت ، قل : نعم ، فصلى عليه ، ثم قل - بعد ذلك بيوم - ما فعل الديناران ؟ .. قلت : انما مات أمس ، قال : فماد اليه من الغد ، فقال : قد قضيتها ، فقال رسول الله ﷺ : الآت بردت عليه جلده » . قلت (١) رواه أبو داود باختصار ، ورواه أحمد والبزار وإسناده حسن . وعن ابن عمر قال : « مات ميت فمروا على رسول الله ﷺ فدعوه للصلاة عليه فقال : أعلی صاحبكم دين ؟ .. قالوا : نعم يا رسول الله ديناران ، قال : صلوا على صاحبكم ، فقال رجل من قرابته : هو علي يا رسول الله ، قال : هو عليك وهو بري منها ، قال : نعم ، فصلى عليه رسول الله ﷺ ، فلقبه ببد ، فقال : ما صنعت ، قال : ما فرغت ، قال : برد على صاحبك ثم عجل قضاءه ، ثم لقيه ، فقال : قد قضيتها يا رسول الله ، قال : الآن حين بردت على صاحبك » رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه حكيم بن نافع وثقه ابن معين ، وضعفه أبو زرعة ، وبقي رجاله ثقات . ١ هـ .

فقلوه : « الآن بردت عليه جلده » وما في مناه دليل على أن الدين من أسباب عذاب القبر ، فيتم شاهدنا في « المجموع » ، وقد ورد أنه ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم على صاحب الدين فيما أخرجه البخاري بسنده إلى عبد الرزاق . أنا معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن جابر بن عبد الله ، قال :

(١) القائل صاحب « مجمع الزوائد » ١ هـ .

« كان رسول الله ﷺ لا يصلي على رجل عليه دين ، فأتني ﷺ بجزاة . فقال : على صاحبكم دين؟.. قالوا : نعم ، فقال : صلوا على صاحبكم ، فقال : أبو قتادة : هما علي يا رسول الله ، صلى الله عليه وآله وسلم عليه . قال : فلما فتح الله على رسوله الفتوح ، قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، فمن ترك مالا فلو رثته ، ومن ترك ديناً فعلي ، هذا حديث صحيح متفق عليه ، وله شواهد .

فذهب بعضهم الى انه ناسخ للأحاديث الواردة بترك الصلاة على من عليه الدين ، وهو الذي جزم به الحازمي في « الاعتبار » ، وسلك بعضهم طريقة الجمع ، فقال : لعله صلى الله عليه وآله وسلم امتنع عن الصلاة على المدينون الذي لم يدع وفاء تحذيراً عن السدين وزجراً عن الماطلة والتقصير في الأداء ، وكراهة أن يوقف دعاؤه وبعاق عن الاجابة بسبب ما عليه من حقوق الناس ومظالمهم . قال القاضي : لعل المراد أن من ترك قضاء الدين وهو يقدر على قضاائه أو كان لا يقدر على القضاء ، ولكنه ترك الايصال به مع تمكنه من ذلك كان سبياً لمذاهب في القبر . وانما قلنا بهذا لانه لا خلاف بين المسلمين أن من مات وعليه دين لا يقدر على قضاائه ، أو عوجل قبل أن يقضيه فإوصى به في انه ناج غير عااك ، ويدل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توفي وعليه دين ودرعه مروهنة . وكذلك أكثر الأئمة قتلوا أو ماتوا وعليهم ديون كما لا يخفى ذلك على من له أدنى اطلاع على سيرهم .

وفي حديث الأصل دليل على وجوب التحرز عن مماسة البول ، والا لما عذب على ذلك ، ويدخل فيه من ترك البول في مخرجه ولم يغسله لما ورد في بعض روايات حديث ابن عباس : « أما أحدهما فكان لا يستبريء » أي لا يستفرغ البول جهده بعد فراغه منه ، فيخرج منه بعد وضوئه . وقد ورد أنه من الكبائر لقوله في بعض روايات الحديث « وإنه لكبير » واختلف في سبب كونه من الكبائر ، قيل : لما في عدم التنزه من بطلان الصلاة بسبب الالسة عين البول وبطلانها ، كأنه تركها ، وتركها كبيرة ، وقيل غير ذلك .

والنعيمة: نقل الحديث من قوم الى قوم على جهة الافساد والشر ، وقد تم الحديث بئمة نما فهو غام والاسم النعيمة ، وتم الحديث إذا ظهر فهو متعدد ولازم كذا في « النهاية » . وزاد في « المصباح » أنه من بابي قتل وضرب . والثني بالنعيمة والسعي بالفساد من أقبح القبائح وسبب ظاهر لعذاب القبر ، قيل : وليس منها ما يفعل الانسان لطلب مصلحة أو دفع مفسدة

نمود على النير كأن بهم أحد يقصد غيره بسأي أنواع الأذى فينقل الى النير ذلك ليحتفظ ويحتز على نفسه ، بل ذلك من أفعال البر والخير . أشار الى ذلك الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » .

وفي حديث الأصل دليل أيضاً على ثبوت عذاب القبر ، وهو مذهب جمهور أهل البيت وسائر العلماء ، وقد ورد من الأدلة على ذلك ما هو معلوم . قال الشيخ أبو جعفر الهوسمي في « أصول الديانات » : « إعلم أن مذهب الامام زيد بن علي والباقر والصادق وأحمد بن عيسى والقاسم بن ابراهيم وأبي عبد الله الداعي والمؤيد والسيد الموفق ، القول بمذاب القبر . وعند الناصر لاحق والمهادي وأبي العباس الحسيني والخوارج ، لا يحيا أحد في القبر ولا يمذب وإنما هي ضحلة للقبر بد الضجعة . ا هـ . وحكي عن الناصر في بعض مسائله انه يمذب في القبر ثلاثة أيام ثم يصير الى سجين وعذابه . ونقل عنه أيضاً في مسائل عبد الله بن الحسن عذاب القبر لا يحيله العقل ودل عليه القرآن وجاءت به الروايات .

باب السواك وفضل الوضوء

عمر أبيهم

حدثني زيد بن علي ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لولا أني أخاف أن
أشق على امتي لفرضت عليهم السواك مع الطهور ، فلا تدعه يا علي ،
و من اطاق السواك مع الطهور فلا يدعه .

قال في « التخريج » : لم أجده عن علي عليه السلام بالسياق جميعه .

قلت : ذكر الهيثمي في « مجمع الزوائد » من كتاب الطهارة ما لفظه : عن علي ،
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لولا أن أشق على امتي لأمرتهم بالسواك مع

كل وضوء» رواه الطبراني في «الوسط»، وفيه ابن اسحاق وهو ثقة مدلس . وقد صرح بالتجديد . واسناده حسن . وأوردني كتاب الصلاة في باب ما جاء في السواك ، عن أبي هريرة وعلي بن أبي طالب ، قالا : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» .

قال الهيثمي : حديث أبي هريرة في «الصحيح» رواه عبد الله من زياداته في «المسند» والبخاري بمحدث علي وحده ، ثم قال : ورجاله ثقات ، ولكنه في «المسند» عن ابن اسحاق ، عن عبيد الله بن أبي رافع ممنوع . ورواه البخاري عن ابن اسحاق قال : حدثني عبد الرحمن بن يسار ، عن عبيد الله بن أبي رافع : وعبد الرحمن وثقه ابن معين . اهـ . وأخرجه الطحاوي فقال : حدثنا علي بن معبد ، قال : نا يعقوب ابن ابراهيم ، قال : حدثني أبي ، عن ابن اسحاق ، قال : حدثني عمي عبيد الرحمن بن يسار ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن أبيه ، عن علي .. فذكره .

وفي «التلخيص» ما لفظه : حديث «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» متفق عليه من حديث أبي الزناد عن الأعرج ، عن أبي هريرة . رواه البخاري من حديث مالك ، ومسلم من حديث ابن عينة ، وهذا لفظه كلاهما عنه . قال ابن منده : واسناده يجمع على صحته . وقال النووي : غلط بعض الأئمة الكبار فزعم أن البخاري لم يخرجوه وهو خطأ منه ، وليس هو في «الموطأ» من هذا الوجه بل هو فيه عن ابن شهاب ، عن حميد ، عن أبي هريرة ، قال : «لولا أن يشق على أمتي لأمرهم بالسواك مع كل وضوء لم يصرح برفعه . قال ابن عبد البر : وحكه الرفع . وقد رواه الشافعي عن مالك مرفوعا . وفي الباب عن زيد بن خالد رواه الترمذي وأبو داود ، وعن علي رواه أحمد ، وعن أم حبيدة رواه أحمد أيضاً ؛ وعن عبيد الله بن عمرو وسهل بن سعد وجابر وأنس رواه أبو نعيم في كتاب السواك واسناده بعضها حسن . وعن ابن الزبير رواه الطبراني ؛ وعن ابن عمر وجعفر بن أبي طالب رواهما الطبراني أيضاً ، ثم قال أيضاً : حديث «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير المشاء والسواك» عند كل صلاة ، الحاكم من حديث عبد الرحمن السراج ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة بلفظ : «لغزضت عليهم السواك مع الطهور ولأخرت العشاء إلى ثلث الليل ، وروى النسائي الجملة الأولى . ورواه العقيلي والبيهقي من

طريق أخرى عن سعيد به . ورواه أبو داود ومسلم بلفظ : « لو لأن أشق على المؤمنين لأمرتهم بتأخير العشاء والسواك عند كل صلاة » وروى ابن حبان في « صحيحه » من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لو لأن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع الوضوء عند كل صلاة »، وروى ابن أبي خيثمة في « تاريخه » بسند حسن عن أم حبيبة ، قالت : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « لو لأن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة كما يتوضؤون » . ١٥ .

والسواك - بكسر السين - الفعل والعود الذي يتسوك به أياً ، وهو مذكور على الأشهر . وقد يؤنث وجمعه سواك - بضم السين وسكون الواو - ويقال : ساك فيه وسواك فاه تسويكا ، وإذا قيل تسواك أو استاك لم يذكر الفم . وقال ابن دريد : سكت الشيء أسوكه سوكاً من باب قال إذا دلكته ، ومنه اشتقاق السواك ذكره في « المصباح » . وهو في اصطلاح العلماء استعمال شيء خشن بذلك به باطن الفم ليزيل ما فيه من أذى ، وليس بواجب إجماعاً . وعن داود وإسحاق رواية غير صحيحة أنه واجب . وهو سنة مؤكدة حض عليها الشارع صلى الله عليه وآله وسلم وتظاهرت بها النصوص . قال ابن الملقن في « البدر المنير » : قد ذكر في السواك زيادة على مائة حديث ، فواجباً لسنة تأتي فيها الأحاديث الكثيرة ثم يهملها كثير من الناس بل كثير من الفقهاء فهذه خيبة عظيمة . ١٥ .

وفي الحديث دليل على عدم الوجوب من حيث أن « لو لأن » تمنع الشيء لوقوع غيره . فصار الوجوب بها ممنوعاً ، ولو كان واجباً لأمرهم به شق أو لم يشق . وفي رواية : « لأمرتهم بالسواك » دليل على أن أصل أوامره على الوجوب ما لم يعم دليل على خلافه ، ولو لا أنه إذا أمر بالشيء صار واجباً لم يكن لقوله لأمرتهم به معنى... ذكره في « العالم » . وقرره الشيخ تقي الدين في « شرح الممعة » وهو متوقف على أن السواك كان مستحباً عند إخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ، والا لاحتل أن يكون الأمر للندب . وقد ناقش بعض المحققين استنباط كون الأمر للوجوب من هذا الحديث بأن نزاع الأصوليين في صفة الفعل مجردة عن القرائن ، وأما ما ورد بلفظ « أمر » وقامت قرينة على الوجوب فحل اتفاق ، والله أعلم .

وفيه دليل على جواز الاجتهاد للرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيما لم يرد فيه نص ، والممانع

يحمل الحديث على أنه فوّض إليه الحكم بالوجوب وعدمه فاختار لأتمه أيسر الأمرين . واستدل بالحديث أيضاً أن ظاهر عمومه يفيد استيجاب السواك عند كل صلاة سواء كان صائماً أم لا ، بعد الزوال أم قبله . ومن ذهب إلى كراسته للصائم بعد الزوال خصصه بما سيأتي في الصيام وهو حديث : « خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » وفي السواك إزالة لسبب الفضيلة . وقد قيل كونه أطيب عند الله من ريح المسك لا يستلزم بقاء الخلوف ، إذ المراد تمثيل حاله التي بلغ أن يكون عليها ، فهو مجاز عن الرضاء والقبول المستلزم للجزاء والثواب ، والتنظيف الذي هو مقتضى السواك مطلوب ، وحينئذ فلا يقوى على تخصيص العموم في حديث الأصل . والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ،
 قل : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من إمرئ مسلم
 قام في جوف الليل إلى سواكه فاستن به ، ثم تطهر فاستبغ طهوره ، ثم
 قام إلى بيت من بيوت الله عز وجل إلا أتاه ملك فوضع فاه على فيه ،
 فلا يخرج من جوفه شيء إلا دخل في جوف الملك حتى يجي به يوم
 القيامة شهيداً شفيحاً » .

أخرج البيهقي في « سننه » معنى حديث الأصل عن أمير المؤمنين عليه السلام ، قال :
 أخبرنا أبو الحسن العلوي وأبو الحسين بن محمد الرُّوذباري ، قالوا : أخبرنا أبو طاهر محمد بن
 الحسن الحمد أباضي ، قال : حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي ، قال : نا عمرو بن عون الواسطي ،
 قال : نا خالد بن عبد الله ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبي عبد الرحمن السلمي ، عن علي ،
 قال : « أمرنا بالسواك ، وقال : إن العبد إذا قام يصلي أتاه الملك فقام خلفه يستمع القرآن ،
 ويدنو فلا يزال يستمع ويدنو حتى يضع فاه على فيه ، فلا يقرأ آية إلا كانت في جوف الملك .
 وفي مسند علي من « جمع الجوامع » عن أبي عبد الرحمن السلمي ، قال : « أمر علي بالسواك
 وقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن العبد إذا تسوك ثم قام يصلي ، قام

الملك خلفه يسمع القرآن فلا يزال عجبه بالقرآن يدينه حتى يضع يده على فيه ، فمما يخرج من فيه شيء من القرآن إلا صار في جوف الملك ، فطهروا أفواهكم » أخرجه ابن المبارك ، ورواه في « مجمع الزوائد » عن علي عليه السلام بمعناه وغالب ألفاظه ، وقال : رواه البزار ورجاله ثقات . وأورده زين الدين العراقي في « طرح الثريب » وعزاه الى « مسند البزار » وقال : رجاله رجال الصحيح . إلا ان فيه فضيل بن سليمان التميمي البصري وهو وإن خرج له البخاري ووثقه ابن حبان فقد ضعفه الجمهور . قل في « التخريج » : إن كان فضيل فيه ضعف ، فقد روى له الجماعة منهم البخاري أحاديث توبع عليها ، وعلى فرض ضعفه فإن طريق البيهقي المتقدمة ليس فيها فضيل ورجالها ثقات وبه يقوى حديث البزار . اهـ .

قوله : ورواه أيضاً أبو نعيم وفيه : « فطهروا أفواهكم للقرآن » .

وقوله : « قام في جوف الليل » جوف الليل : وسطه ، واستن به : أي استاك مأخوذ من السن ، وهو إمراك الشيء فيه خروشة على شيء آخر ، ومنه السن الذي يستجد به الحديد ذكره الخطابي ، وهم من حملة على كونه فعل السنون . وقد تقدم تفسير الاسباع .

والحديث يدل على مشروعية السواك عند القيام من النوم ، وعلمته ان النوم مقتض لتغير الغم فيسن عند مقتضى التغير ، إما بالقياس ، أو لما أخرجه البيهقي من رواية زهير عن قابوس بن أبي ظبيان ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، قال : « أتى رجلان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاجتها واحدة فتكلم أحدهما فوجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في فيه اخلاقاً ، فقال له : أما تستاك ؟ .. قال بلى ، ولكني لم أطعم من ثلاث ، فأمر رجلاً من أصحابه فأواه وقضى حاجته » . يقال : أخلف فوه يخلف اخلاقاً كما يقال : خلف يخلف خلوفاً . اهـ .

وفي معنى حديث الأصل ما أخرجه الشيخان عن حذيفة بن اليمان قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك » .

قوله : « يشوص » - بضم المعجمة وسكون الواو - واختلفوا في تفسيره ، فقيل : يدل ذلك أو يغسل ، وقيل : ينقي ، والأول أقرب . قال الشيخ تقي الدين : قوله : « إذا قام من الليل » ظاهره يقتضي تعليق الحكم بمجرد القيام ، ويحتمل أن يراد إذا قام للصلاة من الليل .

قوله : والثاني هو التعمين في حديث الأصل .

ودل الحديث على أن حصول هذه الفضيلة وهي إتيان الملك ... الخ مترتب على مجموع القيام في جوف الليل والاستئذان بالسواك وقيامه الى بيت من بيوت الله ، فالاخلال ببعضها غير محصل للمقصود .

وقوله : فلا يخرج من جوفه شيء ... الخ « يحتمل معنيين .

أولها: أن دخوله في جوف الملك كناية عن استماعه ووعيه للقرآن وحفظه حتى يجيء يوم القيامة على ذلك شهيداً وبؤيده قوله : « لا يخرج من جوفه شيء » أي لا يتكلم بالقراءة .

ثانيها : أنه لا مانع من تجسم الطاعات وتكيفها بكيفية يمكن أن يتلقاها الملك على تلك الصفة كما في حديث عبد الله بن أبي أوفى ذكره في « مجمع الزوائد » وفيه : « جاء رجل - ونحن في الصف خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - ، فدخل في الصف ، فقال : الله أكبر كبيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً » وساق الحديث الى قوله ... « قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من هذا العالي الصوت ؟.. فقليل : هو ذا يارسول الله، فقال : والله لقد رأيت كلامك يصعد في السماء حتى فتح له باب فدخل فيه » رواه أحمد والطبراني في « الكبير » ورجاله ثقات .

والأصل في رؤية الكلام الحقيقة ونحوه ما أخرجه الحاكم وصححه عن ابن مسعود قال : « ان أحدثكم بحديث أنبأكم تصديقه من كتاب الله ، إن العبد اذا قال : سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وتبارك الله ، قبض عليهم ملك فضمن تحت جناحه وصعد بهم لا يمر بهم على أحد من الملائكة إلا استغفروا لقائلهم حتى يجاء بهم وجه الرحمن ثم تلا اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه » .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عايمهم السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تقبل صلاة إلا بزكاة ، ولا تقبل صلاة إلا بقرآن ، ولا تقبل صلاة إلا بطهور ، ولا تقبل صدقة من غلول » .

وفي بعض نسخ الأصل : « لا يقبل الله صلاة الا بقرآن » الى آخرها . قل في « التخريج » : له شواهد من حديث غير علي عليه السلام . ففي « جمع الجوامع » للسيوطي في الحروف « لا يقبل الله صلاة بنير طهور ، ولا صدقة من غلول ، وأبدأ بمن تمول » أبو عوانة عن أبي بكر ، والطبراني عن ابن مسعود : « لا يقبل الله تعالى صلاة رجل لا يؤدي الزكاة حتى يجمعها ، فان الله تعالى قد جمعها فلا تفرقوا بينها » أبو نعم في « الحلية » عن أنس : « لا يقبل الله صلاة بنير طهور ، ولا صدقة من غلول » الحاكم والشيرازي في « الالقاء » عن طلحة بن عبيد الله . اهـ . وفيه أيضاً : « لا يقبل الله الايمان والصلاة الا بالزكاة » الديلمي عن ابن عمر . اهـ .

قلت : وفي « مجمع الزوائد » من حديث عمران بن حصين قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . « لا يقبل الله صلاة بنير طهور ، ولا صدقة من غلول » رواه الطبراني في « الكبير » ورجاله رجال الصحيح . اهـ . وقد أخرجه أيضاً البيهقي بسنده الى ابن عمر بلفظ : « لا يقبل الله صدقة من غلول ، ولا صلاة بنير طهور » وقال : رواه مسلم في « الصحيح » .

قال في « التخريج » : ولمنى ما تضمنه هذا الحديث الكريم جملة شواهد قوية تقوي كل واحد من افراده مفصلاً جاءت في أحاديث صحيحة .

منها : حديث عبد الله بن عمر : « بني الاسلام على خمس : على أن يوحد الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان ، والحج » وهذا لفظ مسلم .

ومنها : حديث : « كل صلاة لا يقرأ فيها بفتحها الكتاب - وفي رواية بأم القرآن - فهي خداج » رواه أحمد في « المسند » وابن ماجه وأبو بكر بن أبي شيبة والبيهقي في القراءة عن عائشة ، قاله السيوطي في « جمع الجوامع » ، وفيه في الحروف من حرف الميم : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » أخرجه الشافعي وابن أبي شيبة وأحمد في « المسند » وعبد الرزاق وابن جرير وصححه ، والبيهقي عن علي ، وأخرجه ابن أبي شيبة والدارقطني والبيهقي والحاكم عن أبي سعيد ، وأخرجه الطبراني في « الاوسط » عن عبد الله ابن زيد وعن ابن عباس أيضاً وابن أبي شيبة عنه موقوفاً .

وفي قتال أبي بكر لأهل الردة وقسوله : « والله لو منعوني عناقاً - وفي رواية عقالا -

كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقائلتهم على منعه» الحديث ... وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة . ا هـ .

قلت : وفي بعض ألفاظه فقال أبو بكر : « والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة » .

والحديث يدل على تلازم الفرائض في حق المكلف وإن اختلفت انواعها ، فإذا فعل بعضا وترك بعضا فكأنه لم يفعل شيئاً للتلازم والامتزاج بينها ، فتارك البعض كتارك الكل .

وقوله : « الا بطهور » - بضم الطاء : التطهر وهو المراد هنا ، وأما - بفتحها - فهو الماء الطهر الذي يرفع الحدث ويزيل النجس كما قيل في الوضوء ، ودل على افتقار الصلاة الى الطهارة ويدخل فيه صلاة الجنائز والميدين وغيرها من النوافل ، وعلى ان الطواف لا يميزه بغير طهور . لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساء صلاة ، فقال : « الطواف صلاة الا أنه أيسح فيه التكلم » ، ودل على وجوب القراءة في الصلاة ، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - بيان مقدار الواجب منها وبيان المنذور عنها .

وقوله : « من غلور » يروى - بضم الغين المعجمة واللام - مصدر غل إذا خان في المنم وغيره ، وضبطه بعض الفقهاء - بفتح الغين - ويعني به الرجل الغال ، بمعنى ان صدقته غير مقبولة وإن لم تكن مغشوشة اذا كان يغل في غيرها من معاملته ونحوها ، ولم يذكر في « المصباح » الا الأول . والمراد التحذير من خلط الاعمال الحسنة بالسيئة .

وقوله : « لا يقبل الله » المراد بالقبول في عرف أهل الشرع ترتب الغرض المطلوب من الشيء على الشيء كما يقال : ترتب الغرض المطلوب الذي هو الصحة والاجزاء من الشيء الذي هو الصلاة مثلاً على الشيء أي عليه نفسه وهو الصلاة ، وبحصول ذلك الغرض الذي هو الصحة والاجزاء يثبت القبول ، واذا ثبت ترتب عليه حصول الثواب فلقبول حينئذ من لوازم الصحة ، فإذا انتفى انتفت ، فكأنه قيل : لا تصح الصلاة الا بطهور ولا تصح الا بقرآن ، ولا تصح الصدقة الا من مال سليم عن الغلول . وهذا تفسير لحاصل معنى القبول وليس من باب المجاز لكونه قد صار حقيقة عرفية في ترتيب الغرض ... الخ .

وأما الأول : وهو لا تقبل الصلاة الا بركاة ، فالذي يناسبه أن يحمل في القبول فيه على معناه المجازي ، وهو في الثواب من باب اطلاق اللزوم على اللازم أو السبب على السبب ، اذ هو من

لوازم القبول ومسبب عنه . ومعناه الحقيقي حينئذ كونه مجزياً بمطابقته للامر الشرعي وهو غير منفي . فصلاة مانع الزكاة مقبولة بمعنى كونها مجزئة بمطابقته للامر وإن لم يترتب عليها الثواب ، وهي أيضاً غير مقبولة بمعنى عدم ترتب الثواب على فعلها كما هو مراد الحديث . فإن قلت : ما الحامل على الفرق بين القرائن المسوقة على غلط واحد بأن جعل القبول في الأول غيره في البواقي . قلت : قد ورد نفي القبول في مواضع لا يراد به نفي الصحة بإجماع أهل الشرع ، كحديث : « لا يقبل الله لشارب الخمر صلاة ما دام في جسده منها شيء ، ومن أتى عرفاً فسأله عن شيء لا يقبل الله له صلاة أربعين ليلة ، والعبد إذا أتى لا يقبل الله له صلاة » والذي يصلح معياراً للفرق ما ذكره بعض المحققين المتأخرين وهو أنا ننظر فيما نفي فيه القبول فإن قارن ذلك الفعل معصية كهذه الاحاديث الثلاثة فنفي القبول بمعنى نفي الثواب ، لأن اثم المعصية أحبطه . ومنه : « لا يقبل الله صلاة الا بركة » لكون منسح الزكاة معصية مستقلة أحبطت ثواب الصلاة وإن كانت مجزئة ، وإن لم تقارنه بمعصية ، كحديث : « لا يقبل الله صلاة الا بالقرآن » وما بعده ، فانتفاء القبول سببه انتفاء الشرط وهو الطهارة وقراءة القرآن وعدم الغش العبر عنه بالغلول ، وبإزيم من عدم الشرط عدم المشروط .

وتحقيق هذا البحث ان الصحة مقتضى تام للقبول وهو مقتضى وسبب للثواب بشهادة النصوص من الكتاب والسنة ، وكل مقتضى يستلزم ويستتبع مقتضاه ، فإذا جاء نص بنفي القبول فلا يخلو إما أن يكون لوجود المانع كالمعصية المقارنة في هذه الاحاديث ، أو لعدم المقتضى . فإن وجد المانع لم يدل نفي القبول على عدم المقتضى الذي هو الصحة ، لاستناد عدم القبول الى المانع ، وإن لم يكن ثمة مانع تعين أن يكون لعدم المقتضى وهو الصحة كما في هذا الحديث . فأنالوا فرضنا صحة الصلاة بدون الوضوء لم يكن لنفي القبول سبب أصلاً ، فلم من نفي القبول نفي الصحة وهو عدم مطابقة العبادة للامر لفقدان الطهارة ، فيانزم كونها شرطاً في صحة الصلاة وهو المطلوب .

حدثني أبو خالد ، قال : حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن

جده ، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم : « أعطيت ثلاثاً لم يعطهن نبي قبلي جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً . قل الله تعالى : « فلم تجدوا ماء فنيتموها صعيداً طيباً » وأحل لي المغنم ، ولم يحل لأحد قبلي ، وذلك قوله تعالى : « واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي النسيبي » ، ونصرت بالرعب على مسيرة شهر . وفضلت على الأنبياء عليهم السلام بثلاث : تأتي أمتي يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء معروفين من بين الأمم ، ويأتي المؤمنون يوم القيامة أطول الناس أعاقاً ينادون بشهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، والثالثة ليس من نبي الا وهو يحاسب يوم القيامة بذنب غيري لقوله تعالى « ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر »

قال في « التخريج » : قد روي عن علي عليه السلام حديث نحو هذا مع اختلاف بعض ألفاظه ، ففي قسم الحروف من « جمع الجوامع » للسيوطي ما لفظه : « أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي : أرسلت الى الأبيض والأسود والأحمر ، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، ونصرت بالرعب مسيرة شهر ، وأحل لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي ، وأعطيت جوامع الكلم » العسكري في « الامثال » عن علي عليه السلام . وعن علي عليه السلام من الكتاب المذكور : « أعطيت ما لم يعط أحد من الانبياء : نصرت بالرعب وأعطيت مفاتيح الارض ، وسميت أحمد ، وجعل التراب لي طهوراً ، وجعلت أمتي خير الامم » أحمد في « المسند » والبيهقي في « الدلائل » .

قلت : قال في « مجمع الزوائد » بعد أن أورده من حديث علي ونسبه الى أحمد : فيه عبد الله بن محمد بن عقيل وهو سيء الحفظ . قال الترمذي : صدوق . وقد تكلم فيه

بعض أهل العلم من قبل حفظه . وسمعت محمد بن اسماعيل - يعني البخاري - يقول : كان أحمد ابن حنبل واسحاق بن ابراهيم والحميدي يحتجون بحديث ابن عقيل . قلت فالحديث حسن . ا هـ . كلامه .

ثم قال في « الجمع » : وعن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أعطيت خمساً لم يعطني نبي قبلي : بعثت الى الناس كافة الأحمر والأسود ، ونصرت بالعرب - عرب بني عدوي - على مسيرة شهر ، وأطعمت المغنم ، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، وأعطيت الشفاعة فاخترتها لأمتي يوم القيامة » رواه البزار والطبراني وزاده « وكان كل نبي بعث الى قومه » وفيه ابراهيم بن اسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل وهو ضعيف . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : في روايته عن أبيه بعض المناكير . ا هـ .

وفي « جمع الجوامع » للسيوطي نحوه ونسبه الى أحمد في « المسند » والحكيم من حديث ابن عباس . قال في « التلخيص » : وأصل حديث الباب في « الصحيحين » من حديث جابر : « أعطيت خمساً لم يعطني أحد من الأنبياء قبلي : نصرت بالعرب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فأما رجل من أمتي أنركته الصلاة فليصل ، وأحل لي الفنائم ولم تحل لاحد قبلي ، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى الناس عامة » وعن أبي هريرة عند مسلم بلفظ : « فضلت على الأنبياء بست » فذكر أربعاً مما في حديث جابر وزاد : « وأعطيت جوامع الكلم . وختم لي النبيون » وحذف الخامسة مما في حديث جابر وهي : « أعطيت الشفاعة » . وعن عون بن مالك عند ابن حبان فذكر أربعاً مما في حديث جابر ، ولم يذكر الشفاعة بل قال بدلها : « وسألت ربي الخامسة ، سألته أن لا يلقاه عبد من أمتي يوحده الا أدخله الجنة فاعطانيها » وفي « الثقات » عن أبي أمامة نحو الأربع لأذ كورة واسناده صحيح . ا هـ . المراد .

وقد تضمن ما ذكر تخريج الثلاث الخصائص الأولى من حديث المجموع . ولثلاث الآخر شواهد منوعة من ذلك ما أورده في « جمع الجوامع » ولفظه : « أنسّم الزر المحجلون يوم القيامة من اسياغ الوضوء ، فن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » أخرجه مسلم . وفي « مجمع الزوائد » ما لفظه : « وعن أبي أمامة قل : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من أمتي أحد الا وأنا أعرفه يوم القيامة ، قالوا : يا رسول الله من رأيت ومن لم تر ؟

قال : من رأيت ومن لم أر، غراً محجلين من آثار الطهور ، رواه أحمد والطبراني في « الكبير »
ورجاله موثقون . وعن جابر قال : « قيل : يا رسول الله كيف تعرف من لم تر من أمك ؟
قال : غرا - أحسبه قال : محجلون - من آثار الوضوء » رواه البزار واسناده حسن . اهـ .

وفي « صحيح الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان » في الاول منه في « باب الأذان وفضله » ،
عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم
القيامة » وهو في « صحيح مسلم » عن أبي هريرة . وفي « جمع الجوامع » في حـرف الياء
« يحشر المؤذنون أطول الناس أعناقاً لقولهم لا إله إلا الله » رواه أبو الشيخ في الأذان عن أبي هريرة
وفيه : « يحيي المؤذنون أطول الناس أعناقاً يعرفون بطول أعناقهم يوم القيامة » رواه أبو الشيخ
في الأذان عن أبي هريرة . وفي « مجمع الزوائد » أحاديث بمعناه عن أنس عـن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « أطول الناس أعناقاً يوم القيامة المؤذنون » رواه أحمد ،
ورجاله رجال الصحيح ، إلا أن الاعمش قال : حدثت عن أنس .

وفي « صحيح البخاري » عن عائشة أن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يقوم من
الليل حتى تنتظر قدماه ، فقالت عائشة : لم تصنع هذا يا رسول الله وقد غفر الله لك ما تقدم
من ذنبك وما تأخر ؟ قال : أفلا أكون عبداً شكوراً؟.. فلما كثر لحيه صلى جالساً ، فإذا أراد
أن يركع قام فقرأ ثم ركع » . اهـ . وفي « مجمع الزوائد » أحاديث بمعناه عن أنس وابن مسعود
وأبي هريرة والنعمان بن بشير وأبي جحيفة وبعض أسانيد رجال الصحيح . وأعظم شاهد له
قوله عز وجل : « ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر » .

والحديث مسوق ها هنا لبيان فضيلة الوضوء من قوله : « تأتي أمتي يوم القيامة غراً
محجلين ... الخ » وقد تضمن من الخصائص الشريفة ستاً ، ثلاث راجعة الى نفسه
صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي منوالها السادسة التي سماها في الحديث الثالثة وهي « ليس من
ني ... الخ » واثنان باعتبار أمته ، ومفهوم العدد في قوله ثلاثاً غير معمول به هنا بقرينة
الخصائص الأخر الواردة في شواهد الحديث المتقدمة وفي غيرها مما جمعه العلماء في
الخصائص النبوية .

قوله : « جعلت لي الأرض مسجداً » يقال : مسجداً ومسجداً - بكسر الجيم وفتحها وقيل :

بافتح - : اسم لمكان السجود ، - وبالكسر - : اسم الموضع المتخذ مسجداً ، هذا أصله في اللغة . وفي العرف : الموضع المبني للصلاة التي السجود جزء منها ، وسمي جميعه مسجداً باعتبار أن السجود لما كان جزءاً من الصلاة ، وقد يطلق على الكل مجازاً مرسلأً كان موضع السجود الذي هو جزء من المسجد يطلق على جميعه مجازاً أيضاً ، ثم اشتهر حتى صار بالقلبة حقيقة عرفية فيه .

« وجعل الأرض مسجداً يحتمل وجهين : إما بأن يحمل على معناه لغة وهو مكان السجود أي جعلت لي الأرض كلها موضع سجود فلا يختص السجود منها بمكان دون غيره . وإما أن يكون مجازاً عن المكان المبني للصلاة لأنها لما جازت الصلاة في جميعها أشبهت المسجد في ذلك ، فاطلق اسمه عليها من مجاز التشبيه . وهذا أقرب من الأول لأن الظاهر أن المراد أنها موضع صلاة بجعلتها لا السجود منها فقط ، لأنه لم ينقل أن الأمم الماضية كانت تخص السجود وحده بموضع دون موضع . وهذه الخصوصية لم تنقل لغيره من الأنبياء كما صرح به في رواية عمرو ابن شبيب بلفظ : « وكان من قبلي أنما كانوا يصلون في كنائسهم ، وللإزار من حديث ابن عباس : « ولم يكن أحد من الأنبياء يصلي حتى يبلغ محرابه » . وحديث فلا حاجة الى ما قيل إن الخصوصية مجموع قوله : « مسجداً وطهوراً » لدفع ماورد أن عيسى عليه السلام كان في سياحته يصلي حيث أدركته لعدم ثبوته بطريق يعمل بها .

قوله : وطهوراً يحتمل أن يكون معناه الطاهر في نفسه، ولكنه ينبغي الخصوصية اذطهارة الأرض في وقت كل نبي . ويحتمل أن معناه مطهر لغيره وهذا هو المراد من الحديث ، ويؤيده حديث ابن المنذر وابن الجارود بإسناد صحيح عن أنس مرفوعاً « جعلت لي الأرض طيبة مسجداً وطهوراً » ومعنى طيبة طاهرة فلو كان طهوراً بذلك المعنى لكان تكراراً ، وقد روى هذا الحديث زيد بن علي في تفسير قوله تعالى : « ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه » ويؤخذ منه منع الصلاة في الأرض المتنجسة والتميم بالتراب التنجس لحل المطلق على المقيد في قوله : « طيبة » . ويحكى عن الأوزاعي جواز التيمم بتراب المقبرة . ودفعه بعضهم بأنه لا سلف له في ذلك، وإن عموم قوله « جعلت لي الأرض » مخصوص بالإجماع على أن المراد بالتراب غير التنجس .

ترابها ؟ وهو مع ما أسلفناه يزداد ذلك الدفع قوة ، وقد ورد في رواية « وجعلت

ترتبا لنا طهورا ، وفي بعض الروايات السابقة بلفظ : « ترابها » وهي حجة لمن قصر التيمم على التراب لكونه خاصاً ، فينفي أن يحمل العام عليه كما يحمل المطلق على المقيد .

واعترض : بأن ذكر بعض أفراد العام لا يخصص كما هو المختار ، خلافاً لأبي ثور . قالوا مفهوم قوله : « وترتبا » دليل على أن ما عداها غير مجزئ فيخصص به عموم المنطوق .

وأجيب : بأنه مفهوم لقب وهو غير ممتد به عند الجمهور ، ولو سلم فقد تعارض المفهوم والمنطوق ، وطريقة الترجيح تقديم المنطوق . قالوا : ها هنا قرينة زائدة على مجرد تعلق الحكم بالتربة وهي الافتراق في اللفظ بين جعلها مسجداً وجعل ترتبها طهوراً ، وهو في هذا السياق قد يدل على الافتراق في الحكم وإلا لعطف أحدهما على الآخر نسقاً . كما في حديث جابر المتقدم ، ويؤيده ما في بعض ألفاظ الحديث عند مسلم من حديث حذيفة : « وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، وجعلت ترتبها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء » فالتأكيد بالكل في جعلها مسجداً دون المعطوف يدل على عدم التعميم في المعطوف . وقد يجاب بأن ذكر البعض منها لا يكون تخصيصاً كما تقدم ، وسيأتي في باب التيمم في شرح قوله عليه السلام : « وكل شيء تيممت به من الأرض يجزئك » ما يفيد مراجعته هنا . والله أعلم .

قوله : « وأحل لي المنع ، ولم يحل لأحد قبلي » قال الخطابي : كان من تقدم على ضربين : منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم يكن لهم منافع ، ومنهم من أذن له فيه حتى إذا غنموا شيئاً لم يحل لهم أن يأكلوه وجاءت نار فأحسرقته . وقيل : المعنى أحل لي التصرف فيه بالتفصيل والاصطفاء والعصرّف إلى الفاعلين كما قال الله تعالى : « قل الأنفال لله والرسول » .

قوله : « ونصرت بالرعب على مسيرة شهر » النصر : العون ، والرعب : الخوف ، والوجل مما يجاذر في المستقبل . يقال منه : رعبته فهو رعب إذا فرغته ، ولا يقال : أرعبته ، قيل : وهو الذي أراد الله عز وجل بقوله : « سألني في قلوب الذين كفروا الرعب » . ويؤخذ من تقييده بمسيرة شهر أنه لا يوجد لنيره مثلها أو أكثر منها ، وأما في أقل منها فلا ينفي وجود الرعب من غيره . وفي رواية للطبراني عن ابن عباس : « مسيرة شهرين » . وأخرج عن السائب بن يزيد مرفوعاً : « نصرت بالرعب شهراً أمامي وشهراً خلفي » وهو جامع بين حديث شهرين وشهرين . قيل : وإنما جعل الغاية الشهر لأنه لم يكن بينه وبين أحد من أعدائه أكثر منه ، وهذه الخصوصية حاصله وإن لم يكن معه عسكري .

وقوله : « غراً محجلين من آثار الوضوء » الفرة والتججيل : بياض في وجهه الفرس وقوائمه ، وذلك مما يحسنه وزينه ، فاستعاره للانسان وجعل أثر الوضوء في الوجه واليدين والرجلين كاللبياض الذي هو للفرس . ذكره ابن الأثير .

وقوله : « وبأيتي المؤذنون أطول الناس أعناقاً » قال في « البحر » الرواية في عناق - بكسر الهمزة - وهي سيرة مخصوصة ، وبفتحها أي افتخاراً بما أعد الله لهم . يقال : طال عنقي بكذا . وقيل : أصواتاً مجازاً ، وقيل : رجاء كذلك (١) . وقيل : اتباعاً إذ يقال للجاعة عنق . وقيل : ارتفاعاً من العرق إذ يلجم الناس . اهـ . والتجوز بأعناقاً عن أصواتاً ينظر في صحته ، والله أعلم .

من
لعلة الجاهلية
المنفعة فادع الله والدين
البحر المنير

قوله : « ليس من نبي الا وهو يحاسب يوم القيامة بذنب غيره » قد ورد في أحاديث الشفاعة سؤال الناس للأنبياء يطلبون منهم الشفاعة لراحتهم من طول القيام في المحشر أخرجها الشيخان وغيرهما . وفيها اعتذار الأنبياء بذنوب سبقت لهم الا أن في بعض روايات مسلم فيقول لهم عيسى عليه السلام : « إن ربي قد غضب غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ، ولم يذكر له ذنباً نفسي نفسي اذهبوا الى غيري ، اذهبوا الى محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، فيأتوني فيقولون : يا محمد ، أنت رسول الله وخاتم الأنبياء وغفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ، اشفع لنا الى ربك » الحديث . ولا يشكل هذا على حديث المجموع في قوله : « الا وهو يحاسب يوم القيامة بذنب » اذ عدم ذكر عيسى لذنبه لا يدل على عدم ذنب له في نفس الأمر ولو صغيراً . وقد وردت أحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « ان الله تعالى يوقف عبده المؤمن على ما اقترف من صفائر الذنوب سرأثم يغفر له ذلك » .

قوله : « ما تقدم من ذنبك وما تأخر » قال ابن عباس : ما تقدم - ما كان عليه من اثم في الجاهلية ، وما تأخر - ما يكون عليه من بعد وهو محمول على الصفائر . وأما الكبائر فلا تجوز على الأنبياء . وقال سفيان الثوري وعلاء الخراساني : ما تقدم ما كان منك من الذنوب ، وما تأخر ما لم يكن منك ولم تفعله على طريق التاكيد ، كما يقال : أعط من رأيت ومن لم تر ، واضرب من لقيت ومن لم تلق ، حكاه الواحدي وغيره .

(١) اي مجازاً ، ولعل وجهه ان الراجي لامر يتناول عنقه الى من يرجوه . قال الامام : يقال تناولت عنقي الى رجاك ، اي الى وعدك . اهـ . من شرح الامام عز الدين على « البحر » .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
« أنه كان إذا دخل المخرج ، قال : بسم الله ، اللهم إني أعوذ بك
من الرجس النجس الخبيث الشيطان الرجيم ؛ فإذا خرج من
المخرج قال : الحمد لله الذي عافاني في جسدي ، الحمد لله الذي
أماط عني الأذى . »

قوله : « بسم الله » يشهد له ما في « سنن ابن ماجه » عن أبي جحيفة عن علي عليه السلام
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ستر ما بين الجن وعورات بني آدم إذا
دخل الكتيف أن يقول بسم الله » وأخرجه الترمذي ، وقال : إسناده ليس بالقوي . وصححه
الحافظ ابن حجر من طريق عبد العزيز بن صهيب بلفظ الأمر قال : « إذا دخلتم الخلاء ،
فقولوا : بسم الله ، أعوذ بالله من الخبث والخبائث » قال : وإسناده على شرط مسلم .

وفي « الجامع الكبير » للسيوطي في حرف السين : « ستر ما بين الجن وعورات بني آدم
إذا دخل أحدهم الخلاء أن يقول بسم الله » أخرجه أحمد في « المسند » والترمذي وضعفه ،
وابن ماجه عن علي قال في « التخريج » : في إسناده ابن ماجه محمد بن حميد الرازي يختلف
فيه ، وضعفه غير واحد ، وقد وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، وكان حافظاً وهو إلى الضعف
أقرب . والله أعلم . وله شاهد من حديث أنس قال السيوطي عقبه ما لفظه : « ستر ما بين
أعين الجن وعورات بني آدم إذا وضع أحدهم ثوبه أن يقول بسم الله » أخرجه الحكيم وابن
أبي الدنيا في « مكائيد الشيطان » وابن السني في « عمل اليوم والليلة » وأبو الشيخ في « العظمة »
والطبراني في « الاوسط » عن أنس وابن منيع وابن أبي الدنيا والحكيم وأبو الشيخ عن أبي
سعيد . اهـ . وذكره في « مجمع الزوائد » عن أنس وقال : رواه الطبراني في « الاوسط »
باسنادين أحدهما فيه سعيد بن مسleme الأموي وضعفه البخاري وغيره ، ووثقه ابن حبان وابن
عدي وبقيه رجاله موثقون .

وأخرج ابن ماجه عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « ولا يعجز

ولحديث أبي أمامة هذا شاهد من حديث ابن عمر أوردته النووي في «الاذكار» ولفظه: وروينا عن عبد الله بن عمر قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل الخلاء، قال: اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الشيطان الرجيم» رواه ابن السني ورواه الطبراني في كتاب الدعاء. وقال النووي أيضا في «الأذكار»: وروينا عن ابن عمر أنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج من الخلاء، قال: الحمد لله الذي أذاقني لذته، وأبقى في قوته، وأذهب عني أذاه» رواه ابن السني والطبراني. ١ هـ. وفي «سنن ابن ماجه» عن أنس: «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا خرج من الخلاء، قال: الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني» وفي إسناده اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف، لكنه يقوى بما قبله من حديث عبد الله بن عمر.

قوله : « إذا دخل المخرج » هو الموضع الذي تقضى فيه الحاجة سواء أكان في مكان معد لذلك أم في الصحارى إذ ليس للمحل أثر في الدماء ، فلا يراد به المكان الذي يدخل إليه ويخرج ، وهو من الكنايات المستعملة في ذلك عند العرب ، ثم غلبت حتى صارت حقائق عرفية كالغائط والبراز .

قوله : « إذا دخل » إما أن يحمل على ارادة الدخول كما في قوله تعالى : « فإذا قرأت القرآن فاستعذ » وإما أن يكون المراد إذا شرعت في الدخول وهو أولى إذ الجمع بين الاستعانة والشرع في الدخول ممكن بخلاف الآية ، فلا ملجئ الى التقدير هنا .

وقوله : « أعوذ » أصله أعوذ - بسكون العين وضم الواو استثقلت الضمة على الواو فنقلت الى العين فبقيت الواو ساكنة - ومصدره عَوِذٌ وعيَّاذ ومعاذ ، ومعنى الاستعانة : الاستجارة والاعتصام . والرجس : بكسر الراء وسكون الجيم . والنجس أيضاً - بكسر النون وسكون الجيم - من باب الاتباع ذكره الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » . والخبيث والمخبث ، قال أبو عبيد : الخبيث ذو الخبث في نفسه والمخبث الذي أعوانه خُبثٌ كما يقال قويٌ مقوٍ فالقوي في نفسه ، والمقوي أن تكون ذاته قوية . وقال أبو الهيثم : الخبيث الذكر من الشياطين وجمعه مخبث ، وقيل : غير ذلك . ومشروعية الاستعانة لما ورد التصريح به أن « هذه الحشوش محتضرة » أي : تحضرها الشياطين ، وإن ذلك ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم . قال في بعض شروح « سنن أبي داود » بعد أن أورد حديث أبي أمامة عند ابن ماجه : « يستحب أن يجمع بين ما ورد فيقول المتخلى : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم إني أعوذ بك من الخبث والنجاس ، ومن الرجس النجس ، الخبيث المخبث ، الشيطان الرجيم . ولا بأس أن يقول : اللهم إني أعوذ بك - أو أعوذ بالله - والكل واحد ، واختلاف الرواية يضبط النزاع بوجوه القضاء الحاجة آدابوسنن ذكرنا منها ما تعلق بالحديث . وقد ذكر منها القاضي في شرحه فوائد جمة فلتؤخذ منه .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من

أمريء مسلم يتوضأ ، ثم يقول عند فراغه من وضوئه : سبحانك
اللهم وبجهدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، استغفرك وأتوب إليك ،
اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ، واغفر لي إنك
على كل شيء قدير ، الا كتبت في رق ثم ختم عليها ، ثم وضعت تحت
العرش حتى تدفع اليه بخاتمها يوم القيامة .

روى السيوطي في «جمع الجوامع» من مسند علي عليه السلام بعض هذا الحديث ولفظه :
عن سالم بن أبي الجعد عن علي ، قال : « إذا توضأ الرجل فليقل : أشهد أن لا إله إلا الله
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين » عب^(١)
وسعيد بن منصور . ومنه أيضاً عن علي : « كان إذا فرغ من وضوئه ، قال : أشهد أن
لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من
المتطهرين » أخرجه بن أبي شيبه . اهـ . ولمسلم في « صحيحه » عن عمر قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم : « ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ، ثم يقول : أشهد أن
لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الا فتحت له أبواب الجنة »
وزاد الترمذي « اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين » وقال : في سننه اضطراب
ولا يصح فيه شيء . وتعبه في « التلخيص » . فقال : رواية مسلم سالمة عن هذا الاعتراض ،
والزيادة التي عنده رواها البزار والطبراني في « الاوسط » من طريق ثوبان ولفظه : « من دعا
بوضوء ، فتوضأ ، فساعة فرغ من وضوئه يقول : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً
رسول الله ، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ، ورواه ابن ماجه من حديث أنس .

ويشهد لحديث « المجموع » أيضاً ما ذكره في « التلخيص » . ولفظه : وأما قوله « سبحانك
اللهم وبجهدك ... الخ » فرواه النسائي في « عمل اليوم والليلة » ، والحاكم في « المستدرک » من

(١) رمز لعبد الزمان . ٥١٠ .

حدث أبي سعيد الخدري بلفظ : « من تَوْضاً فقال : سبحانه اللهم وبمحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، كتبت في رق ، ثم طبع بطابع ، فلم يكسر إلى يوم القيامة ، واختلف في رفعه ووقفه ، وصحح النسائي الموقوف ، وضعف الحازمي الرواية المرفوعة ، لأن الطبراني قال في « الاوسط » : لم يرفعه عن شعبة إلا يحيى بن كثير . قال ابن حجر : وروى ابن اسحاق المزكي في الجزء الثاني تحريج الدارقطني له من طريق روح بن القاسم عن شعبة ، وقال : تفرد به عيسى بن شعيب عن روح بن القاسم . ورجح الدارقطني في « العلل » الرواية الموقوفة . ونقل ابن حجر عن النووي تضعيف الروایتين المرفوعة والموقوفة ، ورده بأن المرفوع يمكن أن يضمف بالاختلاف والشذوذ ، وأما الموقوف فلا شك ولا ريب في صحته وبين وجه ذلك .

قلت : وللوقف في هذا حكم الرفع إذ كيفية الجزاء على أذكاء مخصوصة ليست من مسارح الاجتهاد ، وهذا على تقدير ضعف رواية الرفع ، والا فقد نقل عن المستغفري ما لفظه : رفعه قيس (١) ووقفه سفيان الثوري والرفع والوقف على شرط البخاري . اهـ .

وفي الحديث دليل على استحباب هذا الذكر عند الفراغ من الوضوء . قال النووي : قال أصحابنا : وتستحب هذه الاذكار عقب الغسل أيضاً . اهـ .

ومعنى قوله : « ثم ختم عليها » لا يتطرق الى هذه الفضيلة احباط ولا إبطال ، ذكره في « البدر المنير » .

ودل الحديث على أن العرش جسم خلافاً لمن زعم انه من المعاني ، وذلك ان التحية تستلزم المكان وهو من صفات الاجسام ، والأدلة على جسميته كثيرة ، ولا محذور ولا مانع عن ذلك .

ثم ذكر الرافعي في بعض روايات الحديث أن يقول بعد الوضوء مستقبل القبلة ، فقال ابن حجر : يُستأنس لها بما رواه البزار عن ثوبان : « من تَوْضاً فأحسن الوضوء ، ثم رفع طرفه الى السماء ... » الحديث . قال ابن دقيق العيد في « شرح الامام » : رفع الطرف

(١) هو قيس بن عباد أخرجه له الجماعة الا الترمذي . اهـ . منه .

الى السماء لتوجه الى قبلة الدعاء ومهابط الوحي ومصائد تصرف الملائكة اه . وأخرج الدارمي بإسناده الى عقبة بن عامر الحديث ذكر رفع الطرف في دعاء الوضوء مرفوعاً من حديث طويل .

سألت زيدا عليه السلام عن الوضوء مرة مرة قال : جائز ،
والثلاث أفضل .

المراد بجائز معنى الاجزاء والوضوء مرة ، وردت به السنة الصحيحة ، ففي « سنن الترمذي » وأبي داود والبخاري وغيره من حديث ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرة مرة » قال الترمذي : وفي الباب عن عمر وجابر وبريدة وأبي رافع وابن الفاكه ، وحديث ابن عباس أحسن شيء في هذا الباب وأصح اه . قال النووي : وقد أجمع العلماء على أن الواجب في غسل الاعضاء مرة مرة ، وعلى أن الثلاث سنة . وقد جاءت الاحاديث الصحيحة بالنسب مرة مرة وثلاثاً وثلاثاً ، وبعض الاعضاء ثلاثاً وبعضها مرتين . قال العلماء : فاختلافها دليل على جواز ذلك كله ، وإن الثلاث هي الكمال والواحدة تجزي ، وعلى هذا يحمل اختلاف الاحاديث اه .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب :
« انه توضأ ومسح نعليه ، وقال : هذا وضوء من لم يحدث » .

الحديث أخرجه البيهقي في « سننه » في آخر باب الدليل على أن فرض الرجلين الغسل وإن مسحها لا يجزيه وبعد باب قراءة النصب في آية الوضوء ، ولفظه : أخبرنا أبو علي الروذباري ، ثنا أبو بكر بن محمد بن أحمد بن محمودة العسكري ، ثنا جعفر بن محمد القلانسي ، ثنا آدم ، نا شعبة ، نا عبد الملك بن ميسرة ، قال : سمعت الزئال بن مبرة يحدث عن علي بن

أبي طالب رضي الله عنه : « انه صلى الظهر ثم قعد في حوائج الناس في رحبة الكوفة حتى حضرت صلاة العصر ، ثم أتني بكوز من ماء فأخذ منه حفنة (١) واحدة ، فمسح بها وجهه ويديه ورأسه ورجليه ، ثم قام فشرب فضله - وهو قائم - ثم قال : ان ناساً يكرهون الشرب قائماً ، وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنع كما صنعت ، وقال : هذا وضوء من لم يحدث » رواه البخاري في « الصحيح » عن أتم بن أبي أياس ببعض معناه .

وفي هذا الحديث الثابت دلالة على أن الحديث الذي روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسح على الرجلين ان صح قائماً عني به ، وهو طاهر غير محدث ، الا أن بعض الرواة كأنه اختصر الحديث فلم ينقل قوله : « هذا وضوء من لم يحدث » . وأخبرنا أبو الحسن علي (١) بن عبد الحميد بن عبدان ، نا أحمد بن عبيد الصفار ، نا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، نا أبي ، نا ابن الأشجعي ، عن أبيه ، عن سفيان ، عن السدي ، عن عبد خير ، عن علي « انه دعا بكوز من ماء ثم قال : أين هو هؤلاء الذين يزعمون انهم يكرهون الشرب قائماً ، قال : فأخذ فشرب - وهو قائم - ثم توضأ وضوءاً خفيفاً ومسح على نعليه ، ثم قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يحدث » وبمعناه رواه ابراهيم بن أبي الليث ، عن عبيد الله بن عبد الرحمن الاشجعي . أخبرنا أبو بكر أحمد بن يحيى الحافظ ، نا ابراهيم بن عبد الله الأسبغاني ، نا محمد بن اسحاق بن خزيمة ، نا أبو يحيى محمد بن عبد الرحمن البزار ، نا ابراهيم ابن أبي الليث ، نا عبيد الله بن عبد الرحمن الاشجعي ، عن سفيان ، عن السدي ، وعن عبد خير ، عن علي « انه » أتني بكوز من ماء ثم توضأ وضوءاً خفيفاً ثم مسح على نعليه ، ثم قال : هكذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للطاهر ما لم يحدث » .

وفي هذا دلالة على أن ما روي عن علي في المسح على النملين انما هو في وضوء متطوع به لافي وضوء واجب عليه من حدث يوجب الوضوء ، أو أراد غسل الرجلين في النملين ، أو أراد المسح على جـوـريـه ونعليه ، كما رواه عنه بعض الرواة مقيداً بالجورين وأراد به جورين مُسْتَعْلَيْن ، فثبت عنه رضي الله عنه غسل الرجلين ، وثابت عن رسول الله

(١) بفتح الحاء وسكونها .

(٢) نسخة : علي بن احمد

صلى الله عليه وآله وسلم غسل الرجلين ؛ والوعيد على تركه وبالله التوفيق. هذا كلام البيهقي رحمه الله . وأشار بالوعيد الى ما في حديث عبد الله بن عمرو ، أخرجه أول الباب قال : « تخلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفرة سافرها فادركنا ، وقد أرمهقتنا الصلاة - صلاة العصر - ونحن نتوضأ فجعلنا نمسح بأرجلنا ، فنادى بأعلى صوته ويل للأعقاب من النار » رواه البخاري في « الصحيح » عن مسدد وموسى بن اسماعيل وأبي النعمان ، ورواه مسلم عن شيبان وأبي كامل كلهم عن أبي عوانة . اهـ . وقد تقدم .

وروى السيوطي في « جمع الجوامع » حديث عبد خير عن علي وقال : أخرجه أحمد في « المسند » وحديث التزالي عن علي وقال : أخرجه أبو داود الطيالسي وأحمد في « المسند » والبخاري وأبو داود والترمذي في الثمائل والنسائي وأبو يعلى الموصلي وابن جرير وابن خزيمة والطحاوي وابن حبان والبيهقي . اهـ .

والحديث يدل على أن من أحدث فتواً لم يحزه المسح على النعلين ، ويؤخذ منه استحباب الوضوء على الوضوء . وقد ورد في فضله أحاديث منها ما رواه أبو داود والترمذي من حديث ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من توضأ على طهر كتب الله له عشر حسنات » .

وسألت زيدا عليه السلام عن الوضوء من سؤر المشرك ، فقال : توضأ بسؤر شربه ولا توضأ بسؤر وضوئه ، إلا أن تعلم أنه شرب خمرأ أو أكل لحم خنزير فلا توضأ بسؤر شربه ولا وضوئه .

دل جوابه عليه السلام على أن سؤر ما يشربه المشرك طاهر سواء كان الماء قليلا أو كثيرا لا إطلاقه . قال في « المنهاج » : والوجه فيه ما روينا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يرأطهم ويؤاكلهم ويتضيف عندهم » والوجه في أنه لا يتوضأ بسؤر شربه إذا علم أنه شرب بعد أن أكل لحم خنزير أو شرب خمرأ ، فهو أن الحجر والخنزير نجسان ، فإذا لامسها الماء

القليل نجس فلم يحز التطهر به . وأما الوجه في أنه لا يتوضأ بسؤر وضوئه فلأنه غير مأمون على الطهارة ، ولا يتخلو من ملابسة النجاسة يديه ، وهذا التفصيل من الشارح بناء على طهارة الشرك ونجاسة الحجر والخزير . وأما على القول بنجاسته فتوجيه ذلك ما ذكره الإمام يحيى في «الاتصاف» ولفظه : إنما خص عليه السلام التوضوء بسؤر شربه دون سؤر وضوئه لأمرين أما أولاً : فلأن الأصل هو النجاسة فيهم ، ولكن خص الشارع أسأرهم فبقي مابقي على أصل التنجيس . وأما ثانياً : فلأنه يسبح عند ملاسته للوضوء ما لا يسبح عند الشرب . ١ هـ .

وقد اختلف العلماء في طهارة الكافر ونجاسته ، فذهب القاسم والهادي والناصر والنفس الزكية وإحدى الروايتين عن المؤيد بالله وأحمد بن حنبل وإسحاق ، ومن الصحابة ابن عباس وابن عمر إلى أنه نجس . ويراد بالنجس أحد معنيين إما نجاسة العين أو أنه متنجس بغيره ، كما يقال : ثوب نجس ، ولا يصح حمله على الثاني لأن الكافر وغيره سواء في التنجيس بأصابه النجاسة له فبقي الأول وهو نجاسة العين . وذهب زيد بن علي والنصور بالله والإمام يحيى وهو أحد قولي المؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأصحابه واختاره الأمير الحسين في «الشفاء» ووسع الاحتجاج عليه إلى طهارة الكافر ورطوبته .

استدل الأولون بقوله تعالى : « إنما المشركون نجس » . قال القاضي زيد : فأخبر بنجاستهم فثبت بالنص على أنهم أنجاس ، وقولهم إن ذلك ورد على طريق الذم لهم لا على طريق التنجيس لا يصح لأن ذلك ضرب من المجاز ، والآية يجب حملها على الحقيقة ولا يجوز صرفها إلى المجاز إلا بدلالة ، ثم قال : وقول الصحابة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في وفد ثقيف أنهم قوم أنجاس يدل على نجاسة الكافر لوجهين : أحدهما - تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قالوه ولم ينكروه . وثانيهما - أن الصحابة عقلت من جهة الشرع بنجاستهم لقولهم قوم أنجاس ، ولا يدل ازلهم المسجد على طهارتهم إذ لا يمتنع أن يكون المعلوم من حالهم أنهم لا يباثرون المسجد برطوبتهم ودعت الضرورة إلى ازلهم المسجد لضيق المكان ، يزيد ذلك وضوحاً خبر أبي ثعلبة الخشني أنه قال : « قلت : يا رسول الله إنا بأرض أهل كتاب - أو تأتي أرض أهل كتاب - فنسلهم آيتهم ، فقال : اغسلوها ثم اطيخوا فيها » ولا يجوز أن يأمرهم بنسلها لأجل إلقائهم فيها النجاسات لأنه لا يتخصص بذلك أوانيتهم دون أواني المسلمين بل الجميع في ذلك سواء ، فدل على أن الأمر لأجل مماسيتهم لها برطوباتهم وشرابهم منها وهو دليل على نجاستهم . ١ هـ .

واستدل الفائلون بالطهارة بآية المائدة وهو قوله تعالى : « وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم » ولو كانوا أنجاساً لما أباحه ، وهذه الآية خاصة في الدلالة على طهارة رطوباتهم . ولفظ الطعام في اللغة يطلق على اللحم وغيره ، ودلت الآية أيضاً على حل نسائهم ولا بد مع ذلك من الترطب بهم ، وهي من آخر ما نزل فلا يتطرق إليها نسخ ، وبما رواه أبو هريرة قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيلاً قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة ، يقال له ثامة بن أثال سيد أهل اليمامة ، فربطوه في سارية من المسجد » أخرجه الستة الامالكا والترمذي . قال في « الانتصار » : وكان يخرج اليه الطعام من بيوت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ، ولم يؤثر أن الآية غسلت من أثره ، وبما ورد من أكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم للجبين المحلوب من بلاد النصارى عند أبي داود من حديث ابن عمر ، وبما ورد من جواز وطء المسيية قبل اسلامها ، وبأكله صلى الله عليه وآله وسلم من طعام اليهودي الذي أضافه بخبز شعير وإهالة سنخة ، وهو مؤكد لمعوم حل طعامهم وشموله لما رطبوا به . ومن ذلك الشاة التي وضع فيها السم لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وقد شرط عمر على أهل الكتاب ضيافة من يمر بهم من المسلمين ؛ وقال : اطعموهم مما تأكلون . وذكر ابن القيم أن عمر لما قدم الشام صنع له أهل الكتاب طعاماً فدعوه ، فقال : اين هو ؟.. قالوا في الكنيسة فكره دخولها ، وقال لعلي كرم الله وجهه : اذهب بالناس فذهب بالمسلمين ، فدخلوا وأكلوا . وكل ذلك صريح في دفع تخصيص التحليل بما لم يترطبوا به كما زعمه القائل بالنجاسة ، ولا فرق بين أهل الكتاب وغيرهم من المشركين في القول بطهارة رطوبتهم عند القائلين بها ، كما توهمه صاحب « شرح فتح الغفار » انما يختص أهل الكتاب بحل النساء والذبائح . وقد لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم اثياب التي نسجها المشركون وصلى فيها . ولما قدم عمر الجابية استعار ثوباً من نصراني حتى خاطوا له قميصه وغسلوه . وتوضاً من جرة نصرانية . ولا يبعد تواتر معنى ما ذكر تواتراً يفيد القطع بأن المسلمين كانوا لا يتوقفونهم ، ثم الأصل الطهارة مع تأيد الأصل بقوله تعالى : « ولقد كرمنا بني آدم » ، ويؤيد ذلك من الاستدلال الفقهي ما قاله النصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام ، ولفظه : نجاسة الكافر نجاسة حكم لا نجاسة ذات كالكلب والخنزير والا لما طهر بالاسلام والغسل بعده لأن نجاسة الذات لا تزول معها بقيت الذات ، وقد ثبت أن نجاسته تزول بالاسلام ، فثبت انه ليس بنجس

ذات بل نجس اعتقاد . اه . ويدل على ما قاله عليه السلام قوله تعالى في وصف المنافقين : « فاعرضوا عنهم انهم رجس » . الرجس في اللغة النجس ، والاتفاق من الجميع واقع على طهارة رطوبتهم إلحاقاً لهم بالمسلمين في أحكام الشرع ، فدل على أن المراد من ذلك النجاسة الحكيمة . قالوا : وأما ما استدلل به الاولون فهو مدفوع . أما الآية الكريمة فن وجهين :

أحدهما : أن النجس عند أهل اللغة يستعمل حقيقة فياستقذر ، ويستعمل أيضاً فيما يختص بالافعال الرديئة والاعمال الدنيئة ، وإذا كان معنى النجس هو القذر فقد فسر به أهل اللغة قوله تعالى : « انما المشركون نجس » ، ولم يرد الشرع له بوضع آخر سواء أشير الى هذا الامير الحسين في « الشفاء » وقرره المقبل في مؤلفاته .

ثانيها : ما ذكره بعض المحققين أن ما ورد من الأدلة على طهارة رطوباتهم لا تعارض ظاهر الآية ، ولا تكون ناسخة لها حتى يلزم تقديم المظنون على المقطوع أو أن الأحادي ناسخ للقطعي ، بل تكون صارفة للآية وما في معناها عن الحقيقة الى المجاز - يعني أنهم كالنجس في وجوب التجنب - أو في ملاستهم الاقذار والانجاس ، ولا يشترط في القرينة الصارفة الى المجاز أن يكون الصارف قطعياً . اه .

ومن الصوارف أيضاً ما تقدم ذكره من الآثار الدالة على طهارة رطوبتهم وما قاله من أن الآية محمولة على المعنى المجازي ، هو الذي يفيد كلام صاحب « الكشف » في تفسير الآية ، وانظله : النجس مصدر يقال نجس نجسا وقذر قذراً معناه ذو نجس ، لأن معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس ، ولأنهم لا يتطهرون ولا يفتسلون ولا يجتنبون النجاسات مع ملاستهم لها ، وجعلوا كأنهم النجاسة بعينها مبالغة في وصفهم بها . وعن ابن عباس « أعيانهم نجسة كالكلاب والخنازير » . اه .

فقوله : « لأن معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس » . وقوله : « لا يجتنبون النجاسات ... الخ » ومقابلة القول الأول بكلام ابن عباس دليل على اعتبار المعنى المجازي ، وعلى أن الاصل المتجاوز عنه هو النجس المعروف في لسان أهل الشرع . ونقل في « الصباح » عن بعضهم : ونجس خلاف طهر ، وقال أيضاً : قوم أنجاس وتنجس الثوب ونجسته والنجاسة في عرف الشرع قذر مخصوص ، وهو ما يمنع جنسه صحة الصلاة كالبول والدم والخر . اه .

وأما استدلالهم بقول الصحابة في وفد ثقيف إنهم قوم أنجاس وتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لنجاستهم بقوله : « ليس على الأرض من نجاستهم شيء » فجوابه أن التقرير إنما وقع للتسمية فقط ، ولم يقرر على أن رطوبتهم لا تجوز بل قال : « ليس على الأرض من أنجاس الناس شيء » يعني أن نجاستهم مقصورة عليهم لا تعمداً إلى الأرض ، فلو رطبو الأرض بشيء من رطوبتهم لم تنجس بها لذلك .

وأما الاستدلال بخبر أبي ثعلبة الخشني المتضمن للامر بفسل الآنية ، فوجب الفسل أمر آخر وهو ما ثبت من رواية أحمد بن حنبل وأبي داود ولفظه : « أن أرضنا أرض أهمل الكتاب وأنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر فكيف نصنع بآنتهم وقدورهم ؟ قال : إن لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء واطبخوها فيها واشربوا » وروايات الحديث المختلفة مع اتحاد الخارج يفسر بعضها بعضاً .

تنبيه : حرر بعض من أدر كنا عصره من الشيوخ^(١) بحثاً في قول العلامة القليلي: إن لفظي النجاسة والطهارة والواجب والسنة وغيرها ألفاظ اصطلاحية للمتأخرين فلا يصح أن يفسر بها ألفاظ الكتاب والسنة ، كما وقع لجاهل العلماء ، فقال : ان هؤلاء الذين نسب إليهم إحداث هذه المعاني في الدين هم جماهير أئمة الاسلام الذين جعلهم الله واسطة بيننا وبين سيد الانام لخصوصية يعلمها الله سبحانه ، وقد تواردت بذلك انظارهم وتتابعت على ذلك عصر بعد عصر فتضليلهم وتخطئهم فيه من الاستبعاد ما لا يخفى فتطلبت برثة جانبهم عن ذلك غيرة مني وشكراً لاحسانهم الشامل ، فلما علم الله سبحانه حسن ذلك مني ألقى في ذهني ما يزيل الاشكال ويدفع كلام المعتز الجري . بالابطال ، وذلك بوجهين اجمالي وتفصيلي .

الأول : إن القول بأن هذه المعاني أحدثوها في قولهم معنى النجس عين تمنع ملابستها صحة الصلاة وقولهم : السنة تطلق في مقابلة الواجب الى نظائر ذلك وإنها مجرد اصطلاح حادث لم يلم به العرف الشرعي أصلاً يتضمن نسبة الكذب على صاحب الشرع إليهم ، لأنهم اذا فسروا

(١) هو السيد العلامة عس بن اسماعيل الشامي رحمه الله ، ذكر ذلك البحث فيما علقه من الحواشي على « الدرة حاشية المدة » . اهـ . من خط حفيد الشارح رحمه الله .

لفظاً نبوياً فهو في قوة هذا مراد الشارع ، وهو في الفرض كذب ، وفيه من الوعيد الشديد ما لا يخفى لا سيما إذا رتبوا على ذلك أحكاماً في كتبهم الفقهية المدونة لأحكام الشرع ، ولو تأمل المعارض لزوم هذا من قوله وأنه لا يليق نسبته الى فرد من أفراد العلماء مجهول الحال غير معروف بعداوة الدين فضلاً عن الجهم الغفير من أئمة المسلمين لما فاه بذلك ولا تجاسر على ما هنالك ، والا لكان الظن به شيئاً لنسبته الأئمة الى مساواة الدين الذين يجب جهادهم على أولي الأمر لكونهم أضرم على المسلمين من الحريين .

الوجه الثاني : وهو التحقيق لدفع الاعتراض أن يقال في المثالين المذكورين لا شك أن لنا معنى متعلقاً محكوماً عليه بأن ما لا يسه من الأبدان والياب والأماكن لا تصح منه الصلاة أو فيه ، ولنا معنى متعلقاً محكوماً عليه بأن فاعله أو تاركه مشاب ، وأن مخالفه لا يعاقب . والأول هو الذي يسمونه النجس بمعنى المتنجس ، والثاني هو الذي يسمونه بالسنة أو المسنون شاعت هذه التسمية من العلماء قرناً بعد قرن يلقاه الآخر عن الأول من غير تكثير الى زمن المعارض ، ولا شك أن هذه المعاني متحققة في عصر النبوة ثابتة في أنفسها متميزة عن غيرها ماهية ولازماً للعلم الضروري أنهم كانوا يتجنبون ما لا يسه الأول من الأعيان حتى يفسل ، ويعلمون أن بعض الأعمال يثاب فاعله ولا يذم ولا يعاقب تاركه ولا التفات على من أنكر ذلك .

فنقول : هل كان لهذين المعنيين مثلاً في العصر النبوي عبارتان تدلّان عليها أم لا ؟ . لا سبيل الى الثاني ، وعلى الأول فهل نقلت ألفاظ تدل عليها غير ما استعملها فيها العلماء عصر أ بعد عصر ؟ . أعني قولنا نجس أو مسنون ، أم لم ينقل ؟ فإن كان الثاني فقد حصل المطلوب إذ لا أقل من قبول نقل هؤلاء العلماء لهذه الألفاظ الدالة على تلك المعاني صريحاً أو ضمناً المأخوذ من إطباقهم على استعمالهم فيها كما قبلناهم في نقل سائر العلوم على اختلاف أنواعها . وإن كان الأول. فعلى المعارض بيانه لأن إجماع المتقدمين على خلافه. هذا خلاصة ما ذكره من كلام أطول من هذا .

قوله : « والأول هو الذي يسمونه النجس بمعنى المتنجس » فيه نظر لأن استعماله في نجاسة العين شائع أيضاً بينهم كما تقدمت الإشارة اليه ، وكان الأولى أن يقول الذي يسمونه النجس بمعنى النجس في ذاته أو المتنجس بغيره ، وما ذكره من أن استعمال النجاسة فيها شائع بينهم

معروف في لسان الشارع وانه ليس معنى حادثاً هو الذي يدل عليه كلام صاحب «الكشاف» السابق . وما نقله صاحب «المصباح» عن أئمة اللغة ، وكذلك ما قرره الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد ، فقال في «شرح الامام» عند الكلام على شرح حديث أبي قتادة : « لما دخل على زوجته كبشة فسكبت له وضوءاً ، فجاءت هرة لشرب منه ... الى قوله ... قال : إنها ليست بنجس » الحديث... ما لفظه فيه دليل على أن اجتناب النجاسة وما يتصل بها أمر متقرر في أنفس حملة الشرع وأهل الاسلام ، وذلك من تعجب كبشة ، ومن تقرير أبي قتادة على التعجب وجوابه بانها ليست بنجس لأن النجس ينجس . وقال أيضاً في شرح هذا الحديث : النجاسة أصلها القذارة ، قال الله تعالى : « اغما المشركون نجس » ثم اشتهر في عرف حملة الشريعة فيما يجنب أستصحابه في الصلاة وتعتبر فيه الطهارة من الخبث . اهـ . ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المتفق عليه : « سبحان الله ، إن المؤمن لا ينجس » جواباً على أبي هريرة لما الخنس عنه وهو جنب . قال الشيخ تقي الدين : يجب حمله على أن المعنى لا تصير عينه نجسة لانه يمكن أن يتجنس بإصابة النجاسة فلا ينفي (١) . اهـ . وفي معناه حديث حذيفة بن اليمان السابق وشواهد . ولا يخفى أن المتبادر من النجاسة المنفية هي المعتبرة في العرف الشرعي لا اللغوية ، إذ لا قذارة في الجنب أصلاً حتى يتوجه النفي اليها ، ويؤخذ منه أنها بذلك المعنى عرف مستفيض في اللسان الشرعي ، والا لما كان لا تخنس أبي هريرة وحذيفة معنى ، ولبعد ذلك الفعل عبثاً مجانباً لأفعال العقلاء . ومن ذلك حديث ابن عباس مرفوعاً : « لا تنجسوا موتاكم فان المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً » أخرجه الحاكم وقد مر .

وقد حاول بعضهم (٢) تصحيح ما ذكره المحقق القلي بان المراد باعتراضه دفع ما وقع للعلماء من قصر معاني تلك الالفاظ لغة على المعنى المصطلح عليه ، وهي أعم من ذلك ، وهذا وإن كان صحيحاً لكنه غير مراد قطعاً ، فإن كتبه مصرحة بان المعنى العرفي وهو عين ينفع وجودها صحة الصلاة ... الخ مثلاً اصطلاح حادث ليس له في اللغة والشرع وجود أصلاً

(١) اي التنجيس . اهـ .

(٢) هو السيد العلامة الحن بن يحيى الكبسي رحمه الله ، وذكره في بحث له تعقب به سيدي العلامة الحسام رحمه الله . اهـ . من خط شيخنا العلامة الصفي احمد بن محمد السباغي رحمه الله تعالى . اهـ .

وانما هو القدر لا غير وقد عرفت ما فيه. وفي « نجوم الانظار » اشارة الى كلامه بما يدل على تحقيق مراده ، والله أعلم (١) .

وسألت زيدا عليه السلام عن الغيبة والنميمة تنقض الوضوء ؟

فقال : لا .

قد تقدم تفسير النميمة. وإما الغيبة فقال في « المصباح » : اغتابه اغتيايا إذا ذكره بما يكره من الميوب وهو حق ، والاسم الغيبة ، فان كان باطلا فهو الغيبة في بهت . اه .
وقد أشار الحديث الى هذا المعنى فيما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة « قلت : يا رسول الله ما الغيبة ؟.. قال . ذكرك أخاك بما يكره . فقال رجل : أرايت إن كان في أخي ما أقول ؟.. قال : إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته ، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته » وأحسن ما قيل في حدها أن تذكر الغائب بما فيه لنقصه بما لا ينقص دينه .

وما ذهب اليه الامام عليه السلام من أن الغيبة والنميمة غير ناقضين تبعه على ذلك المؤيد بالله والامام يحيى ، وهو مذهب الفقهاء . فقالوا : لا ينقض الوضوء الا ما كان ناقضا بنفسه كالوطء وشرب الخمر اذا أزال العقل وسائر الأحداث . وحجتهم حديث : « لا وضوء الا من صوت أو ربح » وما تقدم في حديث « الوضوء من سبع » ومفهوم العدد معمول به عند الجمهور فيدل على أن ما عداه ليس بناقض .

وذهب الهادي والقاسم والناصر والصادق وأكثر الزيدية ، ومن الصحابة جابر بن زيد وأبو موسى ، ومن التابعين عبيدة السلماني وعطاء ومكحول الى أن ماورد به الأثر النبوي وكل

(١) ح وايضا فقد فرمته أم حبيبة لما جاء أبو صفيان يتجسس اخباره صلى الله عليه وآله وسلم ، فدخل عليها يداها الشفاعة عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فرفعت من تحته الفراش ، فقال : أتبخلين علي يا نبية بفراش هذا الرجل ؟.. فقالت : والله ما أرفعه بخلا به عليك ولكنه فراش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي عليه وانت مشرك نجس ، فصرحت بالنجاسة الشرعية كما ترى . اه . شيخنا .

كبيرة تنقض الوضوء . واحتجوا في الكبيرة انها محبطة للأعمال بدليل : « لئن أشركت ليحبطن عملك ، والاحباط يرجع الى إبطال الثواب لا الى الاعيان فقد عدت .

قال في « الديباج » : وقد ثبت بالاتفاق أن الكبائر تبطل حكم الوضوء الذي هو الثواب ، فيجب أن تبطل حكمه الذي هو الصحة والاجزاء . وأجيب عنه بأنه يلزم منه بطلان صلاة صاحب كل كبيرة وجميع ما يفعله من الواجبات والمسنونات اذ هو من جملة الأعمال المحبطة والإجماع على خلافه . وأيضاً فلا ملازمة بين بطلان الثواب وعدم الاجزاء لما تقدم في حديث : « لا يقبل الله لشارب الخمر صلاة ما دام في جسده منها شيء » مع الاتفاق على صحتها . وما ذكروا من أن المراد بالكبيرة المحبطة هي الواقعة بعد الوضوء ، ولذا استثنوا الاصرار في عدم النقض غير مفيد لعدم الفارق بين الحادثة والمتقدمة اذ لا يقوم للكبيرة عندهم عمل بل ذلك محض التحكم العاري عن الدليل .

وأما ما ورد الأثر بنقضه . فن ذلك ما أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » قال : أنا أبو العباس الحسيني ، قال : أنا أبو بكر عبد الله بن عبد الملك السامي ، حدثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقائي ، قال : نا بدل بن الحبر ، قال : نا شعبة ، عن قتادة ، عن أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا بالوضوء من الحدث ، ومن أذى المسلم » ورجال السند لا مطمئن فيهم ، فشيخ أبي العباس ذكره ابن ما كولا في « الاكمال » . وقال : هو عبد الله بن عبد الملك بن العباس القرشي المجشي أبو العباس السامي - بمهمله - يروي عن الاوزاعي وثور بن يزيد وأبي قلابة ، وعنه محمد بن وهب بن عطية وأبو جعفر محمد بن عبد الكريم والحسن بن منصور وعلي بن عيسى وعمرو بن أبي عاصم .

قلت : وأبو العباس الحسيني رحمه الله ، ومن روى عنه مثل هؤلاء لم ينقل فيه قدح فروايته مقبولة .

وشيخه أبو قلابة من أئمة الحديث المشاهير . قال الخطيب : كان من أهل البصرة فانتقل الى بغداد وكان مذكوراً بالصالح والخير ، وكان سمح الوجه ، وقيل : انه كان يصلي في اليوم والليلة أربعمائة ركعة . ويقال انه حدث من حفظه ستين ألف حديث . وقال محمد بن جرير : ما رأيت أحفظ من أبي قلابة . قال أبو داود : صدوق أمين مأمون . وشيخه بدل - بدال مهملة

محرّكة - بن الحبر - بضم الميم وفتح المهملة والموحدة بعدها راء - كمعظم ابن المنير (١) - بوزن مطيع - البربوعي ، حدث عن شعبة وعباد بن راشد وعبد الله بن الصباح وحرب وابن أبي العالية ، وروى عنه البخاري وأهل السنن الأربعة وأبو قلابه وغيرهم . قال أبو حاتم : صدوق . وقال أبو زرعة : ثقة . وروى الحاكم عن الدارقطني : ضعيف . قال الذهبي : هذا عجب فقد قال أبو حاتم : هو أرجح من بهز وحبان وعفان . ١ هـ .

وأما شعبة وقتادة فامامان جليلان غير مفتقرين إلى بيان حالهما . فالحديث من قسم الحسن لذاته فهو حجة في وجوب العمل به ، وقد دل على أن فعل الأذى بعد الوضوء من نواقضه . وحكى في « شرح التجريد » عن ابن أبي شيبة ، قال : نا ابن علية ، عن هشام ، عن محمد ، قال : قلت لعبيدة : فيم يعاد الوضوء ؟ .. قال : من الحدث وأذى المسلم . قال المؤيد بالله : وإذا ثبت أن أذى المسلم ما لم يكن كبيرة لم تنتقض الطهارة به بالاجماع ثبت أن الناقض منه ما كان كبيرة فيجب أن يقاس عليه سائر الكبائر .

قلت : أما القياس فيه نظر لان العلة غير متحققة في سائر الكبائر التي لم يكن فيها أذى ، وأما الغيبة والنميمة فدخلوها في مفهوم أذى المسلم بالقياس الأولى .

وقال زيد في الاناء تموت فيه الحنفساء والصيّاخُ والشقاقُ ،
فقال : لا يضر ك .

قال القاضي في « شرحه » : الحنفساء معروف ، وسماعتنا الصيّاخ - بالصاد المهملة والياء المثناة من تحت مشدد وبعد الألف هاء مهملة - والشقاق - بشين معجمة مفتوحة والقاف مفتوحة مشددة وبعد الألف قاف أيضاً - . قال بعضهم : لم يوجد في « القاموس » و « حياصة الحيوان » و « مالا يسع الطبيب جهله » تبين الصيّاخ ماهو قال : ولعله الطائر المعروف بالصرصر

(١) بنون . ١ هـ . « طبقات » .

الذي لا يزال يصيح بالليل لأنه يشبه الخنفساء . اه . وكذلك الشقاق لم يوجد ضبطه به— هذه الصفة في كتب اللغة وإنما وجد في « القاموس » ما لفظه : الشيقة (١) طائر مائي والشييقة تصغيره ، فلعل الرواية الشياق — بالجمجمة والياء الثناة من تحت مشددة — والله أعلم . اه .

قلت : عطفها على الخنفساء يشعر بأنها من الحيوان الذي لا نفس له سائلة كالذباب والزنبر والنملة .

وقد نقل غير واحد اجماع العلماء على طهارة ما وقع فيه ذلك من الماء وسائر المائعات ، ويحكى عن الشافعي قولان أصحها أنه لا ينجس . واحتجوا أيضاً بأدلة منها حديث أبي هريرة عند البخاري وأبي داود وابن ماجه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه فيه ، ثم يطرحه ، فإن في أحد جناحيه داءً وفي الآخر شفاءً » وأخرجه بمعناه النسائي وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري .

نحوه
ووجه الاستدلال به انه أمر بغمس الذباب في الشراب مع احتمال موته لا سيما اذا كان صغيراً حاراً . وقد ثبت في اللغة أن الشراب أعم من الماء ، قال الله تعالى : « يخرج من بطونها شراباً » وفي رواية « في إناء أحدكم » وفي حديث أبي سعيد : « في طعام أحدكم » فدل على عدم نجاسة ما لا نفس له سائلة بالموت لأنه لو نجس بالموت لنجس ما وقع فيه ، ولو كان ما وقع فيه مننجساً لكان في غمسه تحريم لتناوله وإتلاف للمال .

واعترض بأنه لا ملازمة بين كونه لم ينجس بالموت وعدم تنجيس ما وقع فيه من ذلك لجواز أن تكون العلة تعذر الاحتراز وهو لا يستأنز عدم نجاسته ، بل يبدل على أنه نجس معفو عنه .

وقد أجيب : بأن تسليم هذا الاحتمال يلزم منه ان تكون علة الحكم بعدم تنجيس ما وقع فيه دائرة بين أن يكون لعدم مقتضى للتنجيس ، وهو أن لا يكون ميتة هذا الحيوان نجسة لكونه لا نفس له سائلة ، وبين أن يكون لقيام المانع من وجود مقتضى التنجيس ، وهو ان يكون نجساً لكونه ميتة لكنه معفو عنه لعدم البلوى ومشقة الاحتراز . وقد ثبت في قواعد

(١) بكسر الشين .

الفقه ان الحكم بالشيء اذا تردد بين استناده الى عدم المقتضى ووجود المانع فالقدم استناده الى عدم المقتضى، فيكون الحكم حينئذ بان هذا الحيوان يجوز تناول ما وقع فيه لكونه لا ينجس بموته، واقماً على وفق المقتضى اسم مفعول، والحكم بنجاسته مع عدم تنجيس الماء واقماً على خلاف المقتضى، فكان الأول أولى .

ومنها: ما أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » قال : أخبرنا أبو الحسين بن اسماعيل ، قال : حدثنا الناصر للحق الحسن بن علي ، قال : ثنا محمد بن منصور ، قال : نا أحمد بن عيسى ، عن حسين بن علوان ، عن أبي خالد ، عن زيد بن علي ، عن آبائه ، عن علي عليهم السلام قال « أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحفنة قد أدمت فوجد فيها خنفساء أو ذبابة ، فأمر به فطرح ، ثم قال : سمووا وكلوا فان هذا لا يحرم شيئاً » قال المؤيد بالله : فلما أخبر صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يحرم شيئاً كان ذلك عاماً في حال حياته وحال موته في المائعات وغيرها . اهـ .

ومنها: ما أخرجه البيهقي بسنده الى بقية بن الوليد ، عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي ، عن بشر بن منصور ، عن علي بن زيد بن جدعان ، عن سعيد بن المسيب ، عن سلمان قال : قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « يا سامان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فمات ، فهو الحلال أكله وشربه ووضوؤه » . قال البيهقي : قال أبو أحمد - يعني ابن عدي - الأحاديث التي يرويها سعيد الزبيدي ليست بمحفوظة . اهـ .

قلت : وهو يصلح في الشواهد والمتابعات ، وفيه التنصيص على الوصف الذي علق به حكم الحل ، وهو كونها ليس لها دم . وهو يؤيد ما استنبطه القائلون لسائر الحيوانات التي لا دم لها على الذباب المذكور في الحديث الصحيح من المسئلة الجامعة ، وهو كونه لا نفس له سائلة .

وسألت زيد بن علي عن الرجل يتوضأ مرتين مرتين ، فقال :

يجزئه . قلت : فان توضأ مرة مرة فقال : يجزئه .

قد سبق من الكلام على هذا ما فيه كفاية عن اعادته فليراجع .

سألت زيد بن علي عن الرجل يتوضأ ثم يقص أظفاره ، فقال
عليه السلام : يمر الماء على أظفاره .

هذا على سبيل الندب لا الوجوب . قال في « الجامع السكافي » ، قال القاسم والحسن
ومحمد فيمن أخذ شعر رأسه أو شاربته أو أظفاره: يستحب له أن يمسح بالماء على ما أخذ من
ذلك قبل أن يصلي . قال الحسن : وروي عن علي رضي الله عنه انه كان يتوضأ من ذلك
طلب الفضل . قال محمد : فان لم يفعل وأخذ بالرخصة وصلى فليمض على صلاته ، فقد روي
في أخذ الأظفار ما زاده ذلك الا طهورا، قال : وروي عن علي كرم الله وجهه في أخذ الشعر
والشارب والأظفار ، قال : يغسل ما كان منه يغسل ، ويمسح ما كان منه يمسح ، وذلك اذا
أخذه بعد تطهيره . ا هـ .

وفي « سنن البيهقي » باسناده الى أبي مجاز قال : « رأيت ابن عمر قص اظفاره ، فقالت : الا
توضأ ؟ فقال: ممّ أتوضأ؟.. لأنّ أكيس في نفسك ممن ساء أهله كيسا. وروينا عن الشعبي أنه
قال في الرجل يقص أظفاره بعد الوضوء : هو طهوره . وعن الحسن : ليس فيه وضوء . وعن
عطاء أمسهه الماء . وعن ابراهيم كذلك . وعن الزهري : إن شاء مسح عليه بماء وان شاء
ترك . ا هـ . ويتفرع على ذلك من قطع لحماً ميتاً من موضع من أعضاء الوضوء وهو متطهر فانه
يستحب له أن يمر عليه الماء كما قلنا في الأظفار ونحوها لاتحاد الوجه في ذلك . أشار اليه
في « الجامع السكافي » .

باب المسح على الخفين والجباائر

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
« أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح قبل نزول « المائدة »
فلما نزلت « المائدة » لم يمسح بعدها » .

أخرج المؤيد بالله في « شرح التجريد » ما يشهد لصحته ، فقال : أخبرنا أبو الحسين بن اسماعيل (١) قال : أخبرنا الناصر ، قال : حدثنا محمد بن منصور . قال : نا أحمد بن عيسى ، عن حسين ، عن أبي خالد ، عن زيد بن علي ، عن آباءه ، عن علي عليه السلام ، قال : « لما كان في ولاية عمر جاء سعد بن أبي وقاص ، فقال : يا أمير المؤمنين ما لقيت من عمار ، قال : وما ذاك ؟ قال : حيث خرجت وأنا أريدك ومعني الناس فأمرت نادياً فنادى بالصلاة ، ثم دعوت بطهور ومسحت على خفي وتقدمت أصلي ، فاعتزلي عمار فلا هو اقتدى بي ولا تركي ، وجعل ينادي من خلفي يا سعد أصلاة بغير وضوء ؟ فقال عمر : يا عمار أخرج مما جئت به ، فقال : نعم كان المسح قبل المائدة » ، فقال عمر : يا أبا الحسن ما تقول ؟ قلت : أقول إن المسح كان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيت عائشة والمائدة نزلت في بيتها ، فأرسل عمر إلى عائشة ، فقالت عائشة : كان المسح قبل المائدة وقبل لعمر : والله لأن تقطع قدمي بعقبها أحب إلي من أن أمسح عليها ، قال عمر : لا نأخذ بقول امرأة ، ثم قال : أنشد الله أمراً أشهد المسح من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قام ، فقام ثمانية عشر رجلاً كلهم رأوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسبح وعليه جبة شامية ضيقة اليد ، فأخرج يده من تحتها ثم مسح على خفيه ، فقال عمر : ما ترى يا أبا الحسن ؟ .. فقال : سلمهم أقبل « المائدة » أو بعدها ، فسألهم ، فقالوا : ما ندري ، فقال علي : أنشد الله امرأة مسلماً علم أن المسح كان قبل نزول المائدة لما قام ، فقام اثنان وعشرون رجلاً فتفرق القوم ، وهؤلاء فنام (٢) يقولون لا نترك هؤلاء فنام يقولون لا نترك ما رأينا . اهـ .

واسناد هذا الحديث فيه خمسة من أئمة أهل البيت وأربعة من أشياعهم من نص المؤيد بالله وغيره على عدالتهم وثقتهم . وقد أخرج في « شرح التجريد » بهذا الاسناد أحاديث كثيرة وبني عليها أحكاماً عديدة . وروى المؤيد بالله من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ، عن حاتم بن اسماعيل ، عن جعفر ، عن أبيه ، قال : قال علي عليه السلام : « سبق الكتاب الخلفين » ، وأعل

(١) ح هو علي بن اسماعيل بن ادريس ابو الحسين المعروف بالفقيه ، شيخ السنيين الاماميين المؤيد بالله واني طالب . كان من جلة اهل طبرستان رئاسة وسترأ وعلماً وفضلاً . قال في « تفسير المطالب » : كان ساعده على الناصر سنة اثنتين وثلاثمائة ، وتوفي في حدود الخمسين والثلاثمائة . وانفرد له في « الطبقات » ترجمة ممتدة ، وذكره الفاضل احمد بن صالح بن ابي الرجال في « تاريخ الزيدية » . اهـ .
(٢) الفنام ككتاب : جماعة لا واحد له من لفظه . اهـ . « فائوس »

بالانقطاع لأن أبا جعفر الباقر لم يدرك جده أمير المؤمنين عليه السلام ، ولكنه سيأتي في « المجموع » من رواية زيد بن علي موصولا . وروى نحوه^(١) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن مسهر ، عن عثمان بن حكيم ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : « سبق الكتاب الخفين » . وفي مسند علي من « جمع الجوامع » ما لفظه : عن رجل من الموالي ، قال : « سمعت منادي علي بن أبي طالب ينادي : يا أيها الناس إن الكتاب قد سبق المسح على الخفين ثلاث مرات » . أخرجه ابن جرير . ١ هـ . وأعدل بأن الراوي عن علي مجهول .

وأخرج المؤيد بالله عن شيخه^{التجريد} أبي العباس الحسني ، قال : أخبرنا علي بن الحسن المروزي ، قال : حدثنا الفضل بن العباس ، قال : نا عمرو بن حصين ، قال : نا أبو عوانة ، عن عطاء ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : « مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين ، فسل الذين يزعمون ذلك أقبل «المائدة» أم بعدها ؟ ما مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد «المائدة» ، ولأن أمسح على ظهر عير في الفلاة أحب إلي من أن أمسح على الخفين » . ١ هـ . وفيه عمرو بن حصين العقيلي وهو ضعيف جداً ، ولكنه منجبر بما رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في مسند عبد الله بن عباس من كتاب أبيه أحمد بن حنبل ، فقال : حدثني أبي ، ثنا أبو الوليد ، نا أبو عوانة ، عن عطاء ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : « قد مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين فسلوا هؤلاء الذين يزعمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح قبل نزول «المائدة» أو بعدها ؟ .. والله ما مسح بعد نزول «المائدة» ، ولأن أمسح على ظهر عابر بالفلاة أحب إلي من أن أمسح عليها » .

قال في «التخريج» : وهذا اسناد رجاله رجال الصحيح . وبما أخرجه البيهقي في «سننه» بسنده إلى عبد الرزاق : نا ابن جرير ، أخبرني خفيف أن مقسماً مولى عبد الله بن الحرث أخبره أن ابن عباس أخبره ، قال : « أنا عند عمر حين سأله سعد وابن عمر عن المسح على الخفين ، فقضى لسعد ، قال : فقلت لسعد : قد علمنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح على خفيه ولكن أقبل «المائدة» أم بعدها ؟ لا يخبرك أحد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح بعد «المائدة» ، فسكت عمر » وهو في «مسند أحمد بن حنبل» عن

(١) يعني المؤيد بالله . ١ هـ .

عبد الرزاق بن همام السند . قال في « التخریج » : وهذا اسناد رجاله رجال الصحيح إلا خفيف ابن عبد الرحمن ، وهو وان ضعفه أحمد بن حنبل ، فقد وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة . وقال ابن عدي : اذا حدث عنه ثقة فلا بأس به . وروى عنه أهل السنن الأربعة ، وذكر الذهبي اختلاف قول أحمد فيه فتارة قال : ضعيف ، وأخرى قال : ليس بقوي ، وهي مرتبة دون الاولى ، ولهذا أخرج له في « مسنده » .

وفي « مجمع الزوائد » عن ابن عباس انه قال : « ذكر المسح على الخفين عند عمر من سعد وعبد الله بن عمر ، فقال عمر : سعد أقره منك ، فقال عبد الله بن عباس : يا سعد إننا لنكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح ولكن ما مسح منذ نزات « المائدة » فانها أحكت كل شيء وكانت آخر سورة نزات في القرآن لإبراهيم » ، قال : فلم يتكلم أحد « رواه الطبراني في « الاوسط » وروى ابن ماجه طرفاً منه ، وفيه عيب بن عبدة التمار . وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يغرب . ١ هـ .

قال في « شرح التجرید » قد ثبت عن أمير المؤمنين وابن عباس وعائشة وأبي هريرة وغيرهم انكار المسح على الخفين ، وروى أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا هشيم ، قال : نا يحيى بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة انها قالت : « لان أجدها بالسكين أحب الي من أن أمسح عليها » . وروى ابن أبي شيبة عن يحيى ابن أبي بكير ، قال : نا شعبة ، عن أبي بكر بن حفص ، قال : سمعت عروة بن الزبير ، عن عائشة قالت : « لان أجدهما أو أجذ أصابي بالسكين أحب إلي من أن أمسح عليها » . وروى ابن أبي شيبة ، قال : نا يونس بن محمد ، قال : نا عبد الواحد بن زياد ، قال : نا اسماعيل بن سميع ، قال : نا أبو رزين قال : قال لي أبو هريرة : « ما أبالي على ظهر خنفي مسحت أم على ظهر حمري » . ١ هـ .

قال في « التخریج » : وهذه الاسانيد الى عائشة رجالها رجال الصحيح ورجال حديث أبي هريرة على شرط مسلم فيه اسماعيل بن سميع ، وهو وان كان فيه بدعة من خارجة فقد روى له مسلم وغيره . وقال الخزرجي في « الخلاصة » : وثقه أحمد وابن معين . ١ هـ . وذكره الذهبي في جزء من تكلم فيه ، وهو موثق . وأخرج الذهبي في ترجمة زكريا (١) بن يحيى من

(١) هو الكسائي الكوفي .

« الميزان » عن زاذان انه قال : قال علي لابي مسعود : « أنت المحدث أن رسول الله مسح على الخفين ؟ .. قال : أو ليس كذلك ؟ قال : أبلى « المائدة » أم بعدها ؟ قال : لا أدري ، قال : لا دريت ! .. انه من كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متممداً فليتبوأ مقعده من النار .

وهذه الأدلة حجة القائلين بنسخ سنية المسح على الخفين بالآية الكريمة ، وهو إجماع أهل البيت الحق لانحصارهم في زمن الصحابة بدليل ما رواه في « المجموع » عن الحسين ابن علي قال : « إنا ولد فاطمة لا نمسح على الخفين » وما أخرجه السيد أبو القاسم الحسيني في كتاب « أسماء التابعين » الذين رويوا عن زيد بن علي ، فساق باسناده الى نصر البارقي ، قال : سألت زيد بن علي عن المسح على الخفين ؟ فقال : نحن أهل بيت لا نمسح ، وكان أبونا لا يمسح وما رأيت أحداً من أهل بيتي يمسح على خف قط . وروي اجماعهم أيضاً في كتابه « الجامع السكافي » (١) . وقال فيه بعد حكاية الاجماع : سمعنا عن علي وابن مسعود وغيرهما من الصحابة والتابعين انهم قرأوا « وأرجلكم » نصاً . وقالوا : إجماع الامر الى الفصل ثم ذكروا حديث : « ويل للأعقاب من النار » .

(١) ح فان قلت : أخذ الاجماع من قول الحسين عليه السلام : « إنا ولد فاطمة » ، ومن قول حفيده « نحن أهل بيت لا نمسح » رد عليه ان علياً وفاطمة رضوان الله عليهما غير داخلين في ولد فاطمة مع انها من أهل البيت . وايضاً فليس في ذلك ما يدل على نقل الاجماع صريحاً . وقوله : « لا نمسح » يحتمل ان ذلك عندم اختيار الاول مع جواز غيره .

قلت : اما الاول فنعم ، والظاهر من سماع زين العابدين اباه الحسين لهذا القول انما هو بعد وفاة علي وفاطمة عليهما السلام ، ولكن قد ذكر أهل الأصول خلافاً للاول منهم ان تحقق اجماع الموجودين من أهل البيت حجة يجب العمل بها . فاخبار الحسين عن نفسه ومن عاصره من أهل بيته بذلك مع تسرر انحصارهم كلف في الحجة ، اذ لا قائل باشتراط دخولها فيه في صحة اجماعهم .

— وما الثاني : فلان دلالة السياق ظاهرة في حكاية الاجماع ، والا لما ساغ للحسين عليه السلام اطلاق هذا اللفظ في مقام الاستدلال ، ولا سيما قول زيد عليه السلام : وما رأيت أحداً من أهل بيتي يمسح قط . وقد قال أهل التحقيق : ان دلالة السياق لا يقام عليها دليل لامكان المناقشة في مدلول اللفظ المساق ، بل يرجع فيها الناظر الى ذوقه ، والناظر الى دينه وانصافه . وقال أيضاً : هي ترشد الى تبين الجملات وترجيح المحتملات ، وكذا يؤخذ منها انه لا يجوز عندم خلافه ، وان لم يدل عليه اللفظ بنصه وتصريحه ، وان ابيت الا التصريح فخذ من قول الامام زيد بن علي فيما سيأتي عنه آخر الباب من قوله : « فان استطاع الفل لم يجزه المسح » ومن قوله أيضاً فيما سيأتي آخر كتاب الجنائز « ان الصلاة لا تجزي خلف من مسح على الخفين » فتأمل . والله اعلم . تمت من خط المصنف رحمه الله تعالى . ا . هـ .

وروى الاجماع أيضاً المؤيد بالله عليه السلام في « شرح التجريد » . وقد قرر المحققون من أهل الأصول حجية إجماعهم بأدلة ناهضة حتى قل العلامة القليبي في « نجاح الطالب » بمد الاشارة اليها : ومن أنصف علم أن هذا الدليل أقوى من أدلة إجماع الأمة بمراتب ، ولكن أهمل الخصوم لدليله كالجواب عنه في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « انظروا كيف تختلفوني فيها » وعن تابعهم على ذلك الأمامية والخوارج وأبو بكر بن داود ورواية عن مالك .

وأما الذاهبون الى رخصة المسح فلمهم في اثباتها مسلكان أثري ونظري :

الاول : ما قاله بعض شراح الحديث من الشافعية إنه اجماع من يمتد به في الحضر والسفر لحاجة وغيرها ، وانما أنكره الشيعة والخوارج الذين اجتزوا بالمسح على الرجل ، والرواية عن مالك لم تصح كما قاله ابن عبد البر . وعن روى^(١) عنه الرخصة في « مصنف ابن أبي شيبة » وعبد الرزاق بالطرق الحسنان: عمر وعسلي وعبد الرحمن وسعد وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأبو مسعود وأنس والبراء وحذيفة وسلمان والمغيرة وبلال وخزيمة وعمر بن أمية وجابر بن عبد الله وعبد الله بن جزي وأبو أيوب وأبو موسى وسهل بن سعد وأبو هريرة ، ولم يرو عن غيرهم لهم خلاف الا ما ذكر عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة ولم يصح عنهم ، وقد روى عنهم خلافه . قال النووي : وقد روى المسح خلافاً لابي حصون . قال الحسن البصري : حدثني سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يمسح على الخفين . اهـ .

وبالغ بعضهم في اثباته حتى قال : أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لأن الآثار الواردة فيه في حيز المتواتر ، وعنده النسفي شعاراً لأهل السنة ، فذكره في العقائد . وقد نسب الى مالك أنه قال : السنة والجماعة أن تحب الشيخين ، ولا تظنن في الحيين ، وترى المسح على الخفين .

قال في « التلخيص » : وذكر أبو القاسم بن منده اسماً من رواه في « تذكرته » فبلغ ثمانين صحابياً ، وسرد الترمذي منهم جماعة ، والبيهقي في « سننه » جماعة . وقال أحمد : لا يصح حديث أبي هريرة في انكار المسح وهو باطل . وروى الدارقطني من حديث عائشة أثبت

(١) مبني للفاعل . اهـ .

امسح على الخفين ، ويؤيد ذلك حديث شريح بن هانيء في سؤاله اياهما عن ذلك ، فقالت : « سل ابن أبي طالب » ، وفي رواية انها قالت : « لاعلم لي بذلك » .

وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر عن أبيه ، قال : قال علي : « سبق الكتاب الخفين » فهو منقطع لأن محمداً لم يدرك علياً .

وأما ما رواه محمد بن مہاجر عن اسماعيل بن أبي أويس عن ابراهيم بن اسماعيل عن داود ابن الحصين ، عن القاسم ، عن عائشة قالت : « لأن أقطع رجلي أحب إلي من أن أمسح على الخفين » فهو باطل عنها . قال ابن حبان محمد بن مہاجر كان يضع الحديث . وأغرب ربيعة فيما حكاه الآجري عن أبي داود ، قال : جاء زيد بن أسلم الى ربيعة ، فقال : امسح على الجورين ... قال ربيعة : ما صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه مسح على الخفين فكيف على خرقتين . اهـ .

واحتجوا أيضاً بالحديث المتفق عليه من رواية همام بن الحرث النخعي وغيره « أن جرير ابن عبد الله البجلي بال ثم توضأ ومسح على الخفين » وقال : ما يعني أن أمسح ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسح . قالوا : انما كان ذلك قبل نزول المائدة ، قال : « ما أسألت الا بعد نزول المائدة » . وفي « صحيح مسلم » كان أصحاب ابن مسعود يعجبهم حديث جرير لأن إسلامه كان بعد نزول المائدة . قال في « شرح العمدة » : ومعنى هذا الكلام أن آية المائدة إن كانت متقدمة على المسح على الخفين كان جواز المسح ثابتاً من غير شبهة ، وأن تقديم المسح اقتضت الآية خلاف ذلك فينسخ بها المسح ، فلما تردد الحال توقفت الدلالة عند قوم وشكوا في جواز المسح . وقد نقل عن بعض الصحابة أنه قال : قد علمنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح على الخفين ، ولكن أقبل المائدة أم بعدها ؟ . . . إشارة منه بهذا الاستفهام الى ما ذكرناه . فلما جاء حديث جرير مثبتاً للمسح بعد نزول الآية زال الاشكال . انتهى كلامه .

المسلك الثاني : ما ذكره بعض المتأخرين منهم صاحب « البدر التام » والسيد هاشم بن يحيى في « نجوم الانظار » وهو : أنه لا تنافي بين الآية والمسح لأن الآية مطلقة أو عامة بالنظر الى حالة لبس الخف وعدمها ، فهو في قوة اغسلوا أرجلكم مع خف وغيره فيكون عاماً أو في قوة « فاغسلوا أرجلكم » غير مقيد بوقت أو حال يعني صالحاً للحال الملبس وغيره . وأحاديث المسح إما مخصصة أو مقيدة للاطلاق ، وهو بالنظر الى حالة لبس الخف مسح كون الرجلين

طاهرتين في زمان مخصوص مع شرائط ، والقاعدة تقتضي بناء العام على الخاص أو المطلق على المقيد ، فيعمل بحديث السج سواء كانت آية المائدة متقدمة أو متأخرة ، وهو مقتضى مذهب من يبنى العام على الخاص أو المطلق على المقيد مطلقاً (١) وهو لبعض الشافعية ، وكذا على مذهب من يعمل بالخاص أو المقيد سواء تقدم أو تأخر بوقت لا يتسع للعمل ، وهو الذي اختاره ابن الامام في « الهداية » (٢) و « شرحها » وعزاه الى المؤيد بالله والسيد محمد بن ابراهيم وغيرهما ، اما لبناء العام على الخاص أو المطلق على المقيد مع تأخر الآية ، وأما لكون الخاص أو المقيد ناسخاً لقدر ما عارضه من العام أو المطلق مع تقدمها ، وهو حال لبس الخفين بشرائطه . قالوا : وليس من نسخ المعلوم بالمظنون اذ الآية باعتبار عمومها في الاحوال واطلاقها فيها بصير مدلولها ظنياً ، فهو نسخ لبعض ما صدق عليه من افراد العام أو المطلق .

والاولين ان يجيبوا عن المسلك الأول بان غالب احاديث السج التي احتججتم بها وسردتم اسماء من رواها واردة في غير محل النزاع ، اذ لسنا ننكر ثبوته في السنة النبوية ان لم يبلغ حد التواتر . والنزاع انما هو في امرين وهما :

أن آية المائدة هل هي ناسخة لتلك الأحاديث ام لا ؟ ..

وهل ثبت المسح بعد نزول المائدة ام لا ؟ .

فلا وجه للتحويل والمبالغة في دفع كلام الخصم والمشاغبة بما لم يكن في محل النزاع في ورد ولا صدر ، وعدّها في اصول المقائد ، وهي في الواقع فرعية ظنية اختلفت فيها انظار المجتهدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى الآن . والادلة السابقة في قوله كان اصحاب ابن مسعود يعجبهم حديث جرير ، وقول ابن عباس لسعد بن ابي وقاص وابن عمر في مجلس عمر بن الخطاب وغير ذلك صريحة في وقوع الاختلاف ، وما زعموه من ضعف أسانيد الآثار الروية عن علي وعائشة وابي هريرة وابن عباس في القول بالنسخ دعوى يدفعها البرهان الذي اسلفناه من كون بعضها برجال الصحيح وبعضها على شرط مسلم . وما ذكره ابن حجر من تضيف محمد بن مهاجر في اسناد حديث عائشة فلا يضر لصحته من غير هذه الطريق كما

(١) سواء جيل التاريخ او علم تقارناتها او تفارقتها مع تقدم العام او تأخره . ا . هـ . منه

(٢) صوابه في « الفاية وشرحها » لان الشرح اسم « الهداية » . ا . هـ .

تقدم ، وقد قبلوا كثيراً من الأحكام بما هو دونها بمراتب وما نسبوه الى هؤلاء الصحابة مما يفيد القول بشروعيته فله محامل واضحة اشار الى بعضها المؤيد بالله في « شرح التجريد » :

منها : ماروي عن شريح بن هاني ، قال : « أتيت علياً فسالته عن المسح على الخفين ، قال : « كنا نؤمر إذا كنا سفرأ أن نمسح ثلاثة أيام وليالها وإذا كنا مقيمين فيوماً وليلة » فقال : إن علياً عرّف حكمه قبل أن ينسخ ، وهذا لا يدل على أنه لم يكن يرى أنه قد نسخ ، ألا ترى أن من ذكر حكم صوم عاشوراء حين كان واجباً لا يكون دل بذلك على أنه لا يقول بنسخه .

قلت : وحديث شريح بن هاني روي بزيادة على ما ذكره ، ففيه : « سألت عائشة عن المسح على الخفين ، فقالت : إيت علياً فإنه أعلم بذلك مني ، فأتيت علياً » الحديث... وهو الذي تمسكوا به من رجوعها عما قالته في منع المسح وليس بصريح في ذلك لاحتمال أنها أرادت بسؤال علي الاستراحة عما كانوا يشددون به من السؤال . فان في الحديث السابق المروي من طريق أهل البيت وما يشهد له من رواية غيرهم ما يشعر بوقوع النزاع وشدة الاختلاف في ذلك .

ومنها : ماروي عن علي عليه السلام أنه قال : « لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخلف أولى بالمسح من ظاهره لكني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على ظاهره » والجواب عنه كالجواب عن الأول من انه أخبر عن حاله الأول ، وانما الذي يدل على مدعاهم لو كان وارداً عن علي عليه السلام وعائشة لفظ الأمر أو ما يؤدي معناه أو أنها فعلاه ولا سبيل الى ذلك . وما قاله أحمد من تضعيف الرواية عن أبي هريرة بدفعه أن الاسناد اليه على شرط مسلم . وأما ماروي من رجوع ابن عباس فمحتمل . فقد أخرج البيهقي بإسناد الى فطر بن خليفة ، قال : قلت لعطاء : يا أبا محمد ان عكرمة كان يقول : سبق الكتاب الخفين ، قال : كذب عكرمة . كان ابن عباس يقول : « امسح على الخفين وان خرجت من الخلاء » وعكرمة من رجال البخاري . وقد أطال ابن حجر في « مقدمة الفتح » الكلام على توثيقه ، وغاية ما يلزم انه قد يكون لابن عباس قولان في المسألة إن صح اسناد حديث عطاء مع أن عطاء قد روى عن ابن عباس ما يخالف قوله هنا كما تقدم بإسناد صحيح . وأما استدلالهم بحديث جرير فسيأتي الكلام عليه .

والجواب عن المسلك الثاني بوجهين : جملي وتفصيلي .

في شرح الحديث

الاول : ما ذكره المؤيد بالله في الاستدلال على نسخ الآية لأحداث المسح أن الصحابة أجمعوا على مراعاة التقدم والتأخر في المسح ، ولا وجه لمراعاتها بين الآيتين أو الخبرين أو الآية والخبر إلا لعلمهم أن أحدهما يجب أن يكون ناسخاً والآخر منسوخاً .

قلت : والدليل على تلك المراعاة ما تقدم ذكره .

وأيضاً فقول جرير : ما أسلفت إلا بمدن زول المائدة ، دليل واضح على ما قاله عليه السلام . وقد ذكر أهل الأصول أن من الطرق الى معرفة النسخ اجماع من يُمتد باجماعه أو اماره قوية كأن ينقل الراوي أن هذا الدليل متأخر عن ذلك . وقد وقع فيما نحن فيه كلا الأمرين وهما اجماع أهل البيت وقول علي « سبق الكتاب الخفين » مع حديث الباب وما يؤدي معناه عن غيره من الصحابة . وما فهمه شرح الحديث في القديم والحديث إلا ما فهمه السلف كما ذكره الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في « شرح العمدة » كما سبق ، فالجمع بين الدليلين بما يصادم ما فهمه خير القرون حقيق بعدم الالتفات اليه .

وأما ما تكلفه صاحب « النجوم » من أن اعجاب أصحاب ابن مسعود بحديث جرير كأنه مبني على مذهب البعض من أنه إذا تأخر المطلق بمدة تسع العمل كان ناسخاً للعقد ، فعلى تقدير تأخر زول المائدة تكون ناسخة للعقد المتقدم ، فلذا أعجبهم حديث جرير لقطع ذلك الاحتمال فقيهه من النظر مالا يخفى ، وكيف يُحكم على الفهم المؤيد من الله عز وجل بعباد العناية والتوفيق باصطلاح حادث فيه من النزاع والتجاذب لأطراف بحثه ما هو معلوم في كتب الاصول .

وما ذكره في « النجوم » أيضاً أن مسلماً أخرج عن بريده : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ، ومسح على خفيه » وسورة المائدة نزلت في سنة ست من الهجرة ، وذلك قبل الفتح ، ففيه نظر ، لاتفاق أهل النقل أن سورة المائدة من آخر ما نزل .

قال في « الدر المنثور » : أخرج أبو عبيد بن فضالة وأحمد وابن المنذر والنسائي والنحاس في ناسخه والحاكم وصححه وابن مردويه والبيهقي في « سننه » عن جابر بن نفير قال : « حججت ، فدخلت على عائشة ، فقالت لي : يا جابر قرأ المائدة ؟ .. فقلت : نعم ، فقالت : اما أنها آخر

سورة زات فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه ، وما وجدتم من حرام فحرموه» (١). وأخرج
الفرلابي وأبو عبيد وعبد بن حميد وابن المنذر وأبو الشيخ عن أبي مبصرة ، قال : في المائة ثمان
عشرة فريضة ليس في سورة من القرآن غيرها ، وليس فيها منسوخ وعَدَّ من الفرائض تمام
الطهور « إذا قُمَّ إلى الصلاة فاغسلوا » وأورد آثاراً عديدة في أنه لم ينسخ من أي شيء
إلا ما رواه عن أبي داود في ناسخه وابن أبي حاتم والنحاس والحاكم وصححه عن ابن عباس ،
قال : نسخ من هذه السورة آيتان آية القلائد ، وقوله تعالى : « فان جاؤك فاحكم بينهم
أو أعرض عنهم » .

فان قلت : فما تقولون في حديث جرير وهو نص في محل النزاع . قلت : ها هنا وقع
التعارض ، فروايته تضمنت اثبات المسح بعد زول المائة وأمير المؤمنين ومن معه من الصحابة
واجماع أهل البيت على خلافه ، فلا بد مع ذلك من سلوك طريقة الترجيح ، فللمخالف أن يقول:
الاثبات مقدم على النفي . ويجاب عنه أن المحققين من أهل الأصول كصاحب « الفواصل » (٢)
وغيره قالوا : لا ينبغي إطلاق ذلك بل ينظر إلى ما دل عليه المقام مما يفيد ترجيح أحدهما على
الآخر يقرآن وأمارات ، فقد تكون رواية النفي صادرة عن تحقيق وخبرة كاملة . وقد علم
أن أمير المؤمنين وعائشة وعماراً ومن معهم من الصحابة أخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأعرف بأحواله من جبري . ومع التعارض لا يعتري النصف في أن رواية علي عليه السلام
ومن معه بل روايته منفردة مقدمة على ما عارضها من رواية غيره من أكبر الصحابة فضلائع
جرير ، مع أن رواية جرير حكاية فعل في واقعة واحدة يتطرق اليها الاحتمال بأن يكون
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح في وضوء لم يكن عن حدث كما ورد في حديث علي
في مسح التلخين .

وقوله « هذا وضوء من لم يحدث » ورفعته إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

(١) ح لفظ « الدر المنثور » : المتخلفة والمردودة والمتردية والطبيعة وما أكل السبع إلا ما ذكيت
وما ذبح على النصب وأن تستمسوا بالآلام . والجوارح مكبلين . وطعام الذين أوتوا الكتاب . والمصنات
من الذين أوتوا الكتاب . وتام الطهور « إذا قُمَّ إلى الصلاة فاغسلوا » . والبارق والسارة فاطموا .
« وما جل الله من بحيرة » الآية تمت . ١ هـ . منه .

(٢) هو السيد العلامة المحقق ضياء الاسلام اسماعيل بن محمد بن اسحاق . ١ هـ . رحمه الله تعالى .

وأما ما روي عن غير جرير من ثبوت المسح بعد نزول المائدة كحديث البراء عند الطبراني. ففيه سوار بن مصعب ، وهو يجمع على ضعفه قاله الهيثمي. وقال أحمد والدارقطني: متروك الحديث. وما ذكره في « النجوم » من رواية مسلم عن بريدة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ومسح على خفيه » قال : وسورة المائدة نزلت في سنة ست من الهجرة وذلك قبل الفتح ، ففيه نظر لما رواه السيوطي في « الدر المنثور » : عن أبي عبيد ، عن محمد بن كعب القرظي ، قال : « نزلت سورة المائدة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فيما بين مكة والمدينة » وفي الحديث قصة . وأخرج أيضا نحوه عن ابن جرير بسنده إلى الربيع بن أنس ، وفيه « نزلت سورة المائدة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السير في حجة الوداع » . ويتأيد بما تقدم من الآثار في كونها من آخر القرآن نزولاً .

الثاني من وجهي الجواب أن يقال تردد كلامكم بين أن يكون وجه الجمع بين الآية والاحاديث إما بأن ينسب العام على الخاص أو المطلق على المقيد، وعلى كلا الأمرين نقد ظاهر .

أما الأول فغاية ما يقرّر به دليلكم أن يقال : من صور العموم تعليق الحكم بالشرط ، فقوله تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا » الآية يلزم من وجود الشرط وجود الشرط دائماً. فإذا خص عموم غسل الرجلين بحال لبس الخف في عدم غسلها كان التقدير : فاغسلوا أرجلكم إذا لم يكونا في خفين . فإذا فرض تقدم الخاص من أحاديث **المسح** على الآية ، فقدمه قرينة على أنه لم يرد بالعام جميع ما تناوله ولما فيه من أعمال الدليلين ، ولكون التخصيص أغلب من النسخ ولقوة الخاص إذ هو نص في الدلالة والعام ظاهر في الاستفراق ، فيقال عليه قد تقرر في الأصول أن دلالة العام من باب الكلية لا الكلي ، وهي متناولة لكل فرد فرد من أفراد ما دخل عليه ، فيجري حينئذ مجرى خبر خاص في مقابل ما وقع به التخصيص المتقدم . قال بعض المحققين (١) : ألا ترى أنه يصح التمسك به لاثبات الحكم ، كما يصح التمسك بالخاص فجري العام مع الخاص في حق تناوله الخاص مجرى الخبرين الخاصين وركّدهما متنافيان أحدهما متقدم والاخر متأخر فيصير المتقدم منسوخاً بالتأخر . وما تمسكوا به من كون الخاص نصاً في الدلالة دون العام، يقال عليه بأن نص التناول ظاهر في الدوام والاستمرار ، فإزالته بالعموم

المسح

(١) هو الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد . ٥١ . منه .

الذي هو ظاهر في الاستغراق (١) ازالة لظاهر متقدم بظاهر متأخر لا ازالة معلوم بمظنون .
 ألا ترى أنا لو تيقنا طهارة ثوب ثم أمكن تنجيته فآخبر بذلك عدل عن مشاهدة فانه يجب
 الرجوع اليه ، وليس من ازالة معلوم بمظنون؟.. وهذا المذهب (٢) نسبه في « شرح الغاية » الى
 جمهور أصحابنا وكثير من الشافعية وعامة الحنفية ، وهو الموافق لما فهمه السلف من الصحابة
 ومن بعدهم في تعارض الآية والأحاديث السابقة .

وأما الثاني : وهو بناء المطلق على المقيد ، وهو الذي اقتصر عليه صاحب « النجوم » .
 فيقال : القاعدة الأصولية في ذلك البناء اشتراط أن يتحدا سبباً وحكما ، فاذا وقع الاختلاف
 فيها أو في أحدهما لم يصح البناء . ومن صور الاختلاف ما اتحد فيه السبب واختلف الحكم نحو :
 إكس ثوباً في الكفارة ، وأطعم طعام الملوك في الكفارة ، أو يقول : إذا كفرت فاكس ثوباً ،
 إذا كفرت فاطعم طعام الملوك . والشرط في الآية في قوة السبب على ما حكاه ابن الحاجب ،
 فيصير تقدر الآية على البناء إذا قتم الى الصلاة فاعسلوا ، اذا قتم الى الصلاة فامسحوا ، والفسل
 والمسح حكمان مختلفان .

ونقل في « الفواصل » عن صاحب « المعيار والفصول » و « شرح الغاية » حكاية الاتفاق
 في مثله على عدم الحل إلا من وجهة القياس ، والقول بالحل قياساً مع الاختلاف في الحكم
 مشكل إذ الاختلاف فيه من موانع القياس . وقد أشار الى فساد أيضاً الامام المهدي في
 « شرح المعيار » . وأما بقية الصور المفروضة في الآية وهي مع جهل التاريخ أو التقارن فلا
 احتال لها في القام ، وكذا مع تأخر النخاص لما تقدم من عدم انتهازه وبيان أن آخر الأمرين
 آية المائدة . وبعد معرفة أدلة الفريقين للنظر أن يرجح ما هو الأقرب الى الصواب . وما
 قصدي يبسط الكلام ها هنا إلا الذب عما نسب الى القائلين بعدم المسح من وصحة الابتداء
 والخروج عن سنن الهدى ، وبيان أن هذه المسألة من مطارح الانظار ومسارح الافكار ،
 والحمد لله رب العالمين .

(١) لا ينبغي أن الظاهر في استغراق الافراد أرجح في الاحتال منه بحجه في الدوام فإنا هو بالعرض
 فقط . ١٠١ . من خط المصنف .

(٢) وهو نسخ العام المتأخر الخاص المتقدم . ١٠١ . من خط المصنف .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده الحسين بن علي عليهم السلام ، قال : إنا ولد فاطمة لا نمسح على الخفين ولا عمامة ولا كمة ولا خمار ولا جهار .

قال القاضي رحمه الله : سمعنا بنصب ولد على الاختصاص . والخف نعل من آدم ينطى الكعبين .

وقوله : « ولا كمة » . قال الشامي في « تاريخه » . الكمة : - بضم الكاف وتشديد الميم - جمعها كمي - بكسر الكاف - . قال في : « السورد » وهي قلنسوة منبطحة غير منتصبة . قال العراقي : وأما تفسير الترمذي لها بالواسعة فليس بجيد ، ولأنه حمل الكلام هنا على أنه جمع كم القميص . وكذا فعل أبو الشيخ وهو نظر منها ، والمعروف ما قدمناه . وفي « الصباح » الكمة - بالضم - القلنسوة المدورة لأنها تغطي الرأس . والمراد بالخمار المرأة الذي يكون على رأسها . قال القاضي : وأما الجهار فيبحث عنه في كثير من كتب اللغة فلم أجده ضبطاً . وفي « القاموس » في فصل الجيم من باب الراء المهملة جهار ككتاب ، ثم قال : هو صنم كان لهوازن وليس بمراد هاهنا . وقال في باب الزاي : جهاز الميت والعروس والمسافر - بالكسر - ما يحتاجون إليه - وبالفتح - ما على الراحلة . والذي يظهر أنه لباس تستعمله المرأة يقوم مقام الخمار الذي على رأسها واقع في محل المسح .

وقد تقدم الكلام في المسح على الخفين ، وكذلك المسح على خمار المرأة في شرح قوله عليه السلام : « ولا يجوز للمرأة أن تمسح على الخمار » . وأما المسح على العمامة والقلنسوة فاختلف الفقهاء في ذلك . فذهب إلى جوازه الأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبو ثور ودาวود وغيرهم . وقال الشافعي : إن صح الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه أقول . وقال أبو حنيفة ومالك - وهو مذهب العترة عليهم السلام - : لا يمسح على عمامة ولا خمار ولا غير ذلك . وقد تقدم أن القائلين بأنه يكفي مسح الناصية كزيد بن علي فإنه لا يقول بتكميل المسح على العمامة لأن الأمور به في الآية مسح الرأس ، والمسح على العمامة ليس بمسح على الرأس .

وأما القائلون بالمسح على العمامة فاختلفوا ، هل يحتاج الماسح عليها الى لبسها على طهارة أو لا ؟.. قال أبو ثور : لا يمسح على العمامة والحمار إلا من لبسها على طهارة قياساً على الخفين ، وخالفه غيره من القائلين بذلك في اشتراط الطهارة . وكذلك اختلفوا في التوقيت ، وقد جاء عن عمر بن الخطاب أن التوقيت في ذلك كالمسح على الخفين ، وخالف فيه أيضاً غيره . قال ابن حزم : وقد مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على العمامة والحمار ولم يوقت في ذلك وقتاً ووقت المسح على الخفين .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن عيسى السلام
قال : كسرت احدى زندي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف اصنع بالوضوء ؟ .. قال : امسح على الجبائر . قلت :
والجناية ؟ .. قال : كذلك فافعل .

اخرج السيوطي في « جمع الجوامع » من مسند علي عليه السلام ما لفظه : قال : « انكسر احدى زندي ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمرني أن امسح على الجبائر ، عبد الرزاق في « مصنفه » والدارقطني وابن السني وأبو نعيم معا في الطب ، وسنده حسن . وقال في موضع آخر عن علي ، قال : « أصابني جرح في يدي ، فعصبت عليه الجبائر ، فأثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقلت : امسح عليها أو ازعها ؟ .. قال : بل امسح عليها » . قال في « التخريج » : وقد ضعف الحافظ ابن حجر هذا الحديث في كتابه « التلخيص » في التيمم - أعني حديث علي في الجبائر من رواية عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بهذا - وظاهره الحسن كما قاله السيوطي ، وهو ما رواه ابن ماجه والدارقطني بأبي خالد الواسطي ، وقال ما لفظه : أبو داود من حديث الزبير بن خريق عن عطاء عن جابر قال : « خرجنا في سفر فأصاب رجلاً معنا حجر في رأسه فشجه ، فاحتّم فسأل

أصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم؟.. فقالوا : ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء ، فاغتسل فأت . فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بذلك ، فقال : قتلوه قتلهم الله ، ألا سألوا إذا لم يعلموا ، فانما شفاء العي السؤال ، انما كان يكفيه أن يتيمم ويمسح على جرحه خرقة ، ثم يمسح عليها ويفسل سائر جسده ، وصححه ابن السكن . وقال ابن أبي داود : تفرد به الزبير بن خريق ، وكذا قال الدارقطني : وليس بالقوي . وخالفه الأوزاعي . فقال : بلغني عن عطاء عن ابن عباس ، ورواه الحاكم من حديث بشر بن بكر عن الأوزاعي ، حدثني عطاء ، عن ابن عباس به ، وقال الدارقطني : اختلف فيه على الأوزاعي ، والصواب أن الأوزاعي أرسل آخره عن عطاء^(١) . قال ابن حجر : هي رواية ابن ماجه . وقال أبو زرعة وأبو حاتم : لم يسمعه الأوزاعي من عطاء انما سمعه من اسماعيل بن مسلم ، عن عطاء بين ذلك ابن أبي العشرين في روايته ، عن الأوزاعي . وقال : هذا مثل ما ورد في المسح على الجيرة ، ثم قال ابن حجر : لم يقع في رواية عطاء ذكر المسح على الجيرة فهو من أفراد الزبير بن خريق^(٢) كما تقدم . اهـ .

قلت : سند أبي داود الى الزبير بن خريق من طريق موسى بن عبد الرحمن الانطاكي ، قال : نا محمد بن سلمة عن الزبير . . . الخ وسنده الى الأوزاعي من طريق نصر بن عاصم الانطاكي ، حدثنا محمد بن شعيب ، أخبرني الأوزاعي... الخ . قال في بعض شروح السنن : شيخنا أبي داود الانطاكيان معروفان .

ومحمد بن سلمة هو أبو عبد الله الحراني مولى بني باهلة روى عنه أحمد بن حنبل حديثاً أخرجه مسلم في « صحيحه » .

ومحمد بن شعيب : هو ابن مسابور كان يقضي في مجلس الأوزاعي وهو الرابع من العشرة الذين كانوا أعلم الناس بالأوزاعي وفتياه . أثنى عليه أحمد بن حنبل وأبو حاتم ، وروى عن خالد ابن دهقان وعتبة بن أبي حكيم ، وروى عنه ابن المبارك وسليمان بن شرحبيل وهشام بن عمار وبقية الرجال مشهورون .

وأخرج حديث الأوزاعي ابن ماجه ، عن عطاء ، عن ابن عباس موصولا ، وأخرجه

(١) فقال : عن عطاء ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدون ذكر ابن عباس . اهـ . منه

(٢) أي عن عطاء عن جابر . اهـ . منه

بن حبان في « صحيحه » في النوع الخامس من القسم الرابع عن ابن عباس وقد صح عنده . ١٥٠ .

وأخرج البيهقي في « سننه » حديث علي عليه السلام في المسح على الجائر . وضعفه بأبي خالد الواسطي ، ثم قال : وتابعه على ذلك عمر بن موسى بن وجيه ، فروى عن زيد بن علي مثله ، وعمر بن موسى متروك ؛ ثم قال : وروى بإسناد آخر مجهول عن زيد بن علي ، وليس بشيء . ورواه أبو الوليد خالد بن يزيد المكي بإسناد آخر عن زيد بن علي عن علي مرسل . وأبو الوليد ضعيف فلا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب شيء . ١٥١ .

قوله : عمر بن موسى ، قال في « الطبقات » : هو من رجال الشيعة وجرحه بسبب روايته فضائل أهل البيت . وقد أخرج له المؤيد بالله وثقه ، وأخرج له أيضاً أبو طالب ، ومن شواهد ما أخرجه السيد أبو عبد الله الحسيني العلوي في كتاب « أسماء الرواة عن الإمام زيد بن علي » فقال : أخبرنا أبو اسحاق إبراهيم بن أحمد بن محمد الطبري ، قال : حدثنا علي بن الحسين الأصهباني القرشي ، قال : أنا الحسين بن محمد بن مصعب الجازي ، نا اسماعيل بن موسى ، قال : حدثنا خالد بن الخراز ، عن الحرث بن حصيرة ، عن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « انه كان يمسح على الجائر » . اهـ .

وابراهيم بن أحمد بن محمد قال في « الطبقات » : يروي عن أبي علي اسماعيل بن محمد الصفار وعبد الله بن ابراهيم وعلي بن الحسين الاصهباني ، وعنه علي بن أحمد المظفر وأحمد بن محمد بن طاوان وأجاز لها أن يرويا عنه ، وأبو عبد الله محمد بن علي الكوفي ، وشيخه الاصهباني هو صاحب « الأغاني » وقد أثنى عليه الذهبي في « النبلاء » وقال : لا بأس به ، وذكر رواية الدارقطني عنه وابراهيم بن أحمد الطبري وغيرها وروايته عن الحسين بن محمد بن مصعب الحافظ .

والحسين أثنى عليه الذهبي في « التذكرة » . وذكر المزي سماعه من اسماعيل بن موسى السدي في ترجمة اسماعيل . وقد ذكره في « الطبقات » وقال : هو اسماعيل بن موسى ابن بنت السدي الكوفي ، وروى عن جماعة وأخذ عنه كثيرون منهم محمد بن منصور في « الأمالي » ، وعبد الله بن أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة والساجي وأبو عروبة وخلاتق . قال النسائي : ليس به بأس . وقال ابن عدي : أنكروا منه الغلو في التشيع . وفي « الكاشف » : صدوق شيعي . وقال أبو حاتم : صدوق .

وشيعه خالد الخراز قال في « الطبقات » : هو خالد بن حيان - بتجنية مشاة مثقلة وآخره نون - مولى كندة أبو زيد الرقي الخراز - مجتمعين بينها مهمله وألف - عن جعفر بن برقان وسالم بن أبي المهاجر وهارون بن زياد وبدر بن راشد وقتادة ، وعنه عباد بن يعقوب وجعفر بن عمران الوراق . قال في « الكاشف » : فيه لين وهو صدوق ، ووثقه ابن سعد . وقال ابن سعد : لم يكن به بأس كتبت عنه غرائب . وقال صاحب « التخريج » : في حاشية كتابه : وأما خالد فلا أعرفه ، وإنما ذكر المزي في ترجمة الحرث بن حصيرة مسماع خالد بن المختار الثمالي عنه ، ولا أعرف الثمالي ولا الخراز . اهـ . والظاهر انه الذي نقلناه .

والحرث بن حصيرة - بكسر الصاد - قال في « الخلاصة » : رمي بالرفض . قال أبو أحمد الزبيري : كان يؤمن بالرجعة ، لكن وثقه ابن معين والنسائي . وقال ابن عدي : يكتب حديثه ، وخرج له البخاري في « الأدب » والنسائي . وحديثه هذا يقوي الحديث الذي أخرجه البيهقي بتابعاته . ومن بحث في غالب ما ذكروه من تضعيف أسانيدھا وجده راجعاً الى الاختلاف في المذهب .

وحديث الأصل يدل على وجوب المسح على الجبائر . وهي جمع جبيرة وهي أخشاب تربط على الكسر او الانخلاع ، ومثلها اللصوق - بفتح اللام - وهو ما على الجرح من خرقه . ذكره أهل اللثة ، وإنما كان واجباً لظاهر الأمر توسعة من ربنا عز وجل ورحمة لمبادء في أن جعله مقام الغسل للعضو المجبر لمكان الضرورة . وقد ذهب اليه الهادي في أحد قوليه وهو في « المنتخب » والمؤيد بالله وهو أحد قولي أبي حنيفة ، ورواه في « الأمالي » عن القاسم بن ابراهيم . قال البيهقي : وفيه قول الفقهاء من التابعين فمن بعدهم مع ما روينا عن ابن عمر في المسح على العصابة . وقد أورد في « سننه » ما أشار اليه من قولهم ، فقال : أخبرنا أبو بكر ابن الحرث الفقيه ، أخبرنا أبو محمد بن حيان ، نا أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن الحسن ، نا أبو عامر موسى بن عامر ، نا الوليد بن مسلم . أخبرني هشام بن الغاز ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : « اذا لم يكن على الجرح عصاب غسل ماحوله ولم يفسله » وبأسناده قال : نا الوليد ، أخبرني هشام بن الغاز انه سمع نافعاً يحدث عن عبد الله بن عمر انه كان يقول : « من كان له جرح معصوب عليه توضعاً ومسح على العصاب ، وينسل ما حول العصاب » وبأسناده ، قال : نا

الوليد ، قال : أخبرني سعيد ، عن سليمان بن موسى ، عن نافع ، عن ابن عمر « إن إبهام رجله جرحته ، فالبسها مرارة ^(١) » وكان يتوضأ عليها . وبأسناده ، قال : نا الوليد ، قال : حدثنا يحيى بن حمزة عن موسى بن يسار ، عن نافع ، عن ابن عمر « انه توضأ وكفه معصوبة فمسح عليها وعلى العصاب وغسل ما سوى ذلك » هو عن ابن عمر صحيح . اهـ . كلامه . وبين وجهه صحته في « التخريج » ، وساق البيهقي أيضاً بإسناده الى عبيد بن عمير وطاووس وعطاء بن أبي رباح ومجاهد بن جبر والحسن البصري وأبي مجاز وإبراهيم النخعي نحوه مما روي عن ابن عمر ، والله سبحانه أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن آبائه ، عن أبي المؤمنين عليهم السلام ، قال : « إذا كان بالرجل قير وروح فاحشة لا يستطيع أن يغتسل معهم ، فليتوضأ وضوءه للصلاة ، وليصب عليها الماء صباً » .

قال في « الصحاح » : القرح والقروح لثان مثل الضعف والضعف عن الإخفش ، وقرحه قرحاً : جرحه فهو قريح ، وقوم قرحي . وقرح جلده - بالكسر - بقرح قرحاً فهو قرح إذا خرجت به القروح . فيه دليل على أن صب الماء على الجسد يقوم مقام الدلك عند من أوجبه . ويفهم من كلامه عليه السلام أن الدلك هو الأصل في الوجوب ، وإنما عدل عنه الى الصب للعذر ، وأنه مقدم على الانفاس لما في الصب من قوة جري الماء فيقوم مقام الدلك ، فإن تعذر الصب أيضاً وجب المسح أو الانفاس وهما أولى من التيمم ، وعند تعذرهما يعدل الى التيمم . وهو وجه الجمع بين هذه الرواية وما بعدها . والوجه في ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » . وفيه انه يتوضأ وضوءه للصلاة . وهو محمول على التنبه لما تقدم أن الطهارة الصغرى تدخل تحت الكبرى مع كونه هاهنا بسمى مقسلاً ولا إعادة عليه ، والله أعلم .

(١) المرارة - بالفتح - هنة لازمة بالكبد بكل ذي روح الا النعام والابل . اهـ . « قاموس » . قال في « النهاية » ومنه حديث عمر « انه جرح إبهامه فألبسها مرارة وكان يتوضأ عليها » . تمت .

وعن علي عليه السلام في الرجل تكون به الفروح والجسرات
والجدري، قال: «يُصب^(١) عليه الماء صباً» .

الرواية هاهنا وقعت تعليقاً بلا سند ، وقد أخرجها محمد بن منصور في «الأمالي» موصولة،
فقال : حدثني أحمد بن عيسى، عن حسين ، عن أبي خالد ، عن زيد عن آبائه ، عن علي فذكره .
قال القاضي : هذا الخبر يدل على ما دل عليه الأول الا أن ظاهر هذا أن القروح والجسرات
والجدري عمت جميع البدن ، وفي الأول التصريح بسلامة أعضاء الوضوء .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه، عن جده ، عن علي عليهم السلام
« أنه أتاه رجل، فقال: إن أخي - أو ابن أخي - به جدري وقد أصابته
جنابة ، فكيف نصنع به ؟.. فقال : يموه .

وقع هاهنا أخي أو ابن أخي وفي «المجموع الحديثي» و «المنهاج الجلي» أخي أو ابني
وهو الذي في «أمالي أحمد بن عيسى» بأسناد محمد بن منصور الى زيد بن علي عن آبائه
عليهم السلام . وهذا محمول على كونه بحيث يضره الماء غسلاً وصباً ومسحاً كما سبقت الإشارة
اليه . قال في «شرح الابانة» : ان من كان به جدري أو حصبة وخشي من الاغتسال وصب
الماء فإن الواجب عليه التيمم ولا يغسل مواضع الصحة ، فإن كان أكثر بدنه صحيحاً غسله
ولا يتييم لمواضع الجراحة عند زيد بن علي والناصر وزفر والحنفية لثلا يجمع بين البذل والمبدل
منه لسبب واحد . قال محمد بن منصور في «الأمالي» : حدثنا جعفر عن القاسم بن ابراهيم في
الجدور يحتجب ولا يقدر على الغسل ولا الوضوء « من خشي التلف والعنت من مجدور أو مريض
من الوضوء يتييم وكان ذلك له مجزياً » . وفي «مجمع الزوائد» عن علقمة « أن رجلاً به جدري

(١) اصحب نسخة .

فأمر ابن مسعود فقبُرَ ثرابٌ في طشت أو تورٍ فتمسح بالتراب . رواه الطبراني في « الكبير » وفيه أبان بن أبي عياش وهو ضعيف . اهـ .

قلت : ذكره في « الطبقات » وقال : كان من العبَّاد الذين يسهرون الليل بالقيام ويطوون النهار بالصيام ، وله ترجمة طويلة في « الميزان » . وقال : له عن أنس نحو من خمسمائة حديث . وقال غيره : ألف وخمسمائة ، وأكثر رواياته في الفضائل فلأجل ذلك أنهم . وثقه المؤيد بالله وأخرج له . اهـ .

وأخرج البيهقي في « سننه » في باب الجربح والقريش والمجدور : يَتِمُّم إذا خاف التلث باستعمال الماء أو شدة الضنى . ما لفظه : أخبرنا أبو حازم الحافظ ، ثنا أبو أحمد الحافظ^(١) قال : حدثنا أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ، وأخبرنا أبو بكر أحمد بن علي الحافظ ، قال : أنا أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله ، قال : أنا محمد بن إسحاق بن خزيمة ، قال : ثنا يوسف بن موسى ، قال : نا جرير ، عن عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس رفعه في قوله تعالى : « وإن كنتم مرضى أو على سفر » قال : إذا كانت بالرجل الجراحة في سبيل الله أو القروح أو الجذري فَيُحْتَبُ فَيَخَافُ إِنْ اغْتَسَلَ أَنْ يَمُوتَ فَلْيَتِمِّمْ . هذا لفظ حديث أبي بكر ابن علي وكذلك رواه جعفر الساماني عن يوسف بن موسى ، وكذلك رواه إسحاق الحنظلي^(٢) عن جرير ، وأخرجه البيهقي أيضاً عن ابن عباس من طرق موقوفاً عليه .

وفي حديث الزبير بن خريق السابق في شرح حديث المسح على الجباثر: الجمع بين التيمم والمسح والغسل وليس من الجمع بين البدل والمبدل منه لأن التيمم بدل عن غسل ما لم يغسله بوضعه ما في بعض روايات الحديث فقال: « لو غسل جسده وترك رأسه حيث أصابه الجرح » .

سألت زيدا عن المسافر يخاف على نفسه من الثلج ، هل يجوز له

(١) هو : ابن عدي .

(٢) هو : ابن راهويه .

أن يمسح على خفيه؟.. قال : نعم ، هذا عذر مثل المسح على الجبائر ، فإن استطاع الغسل لم يجزه المسح .

هذا مذهب الامام عليه السلام . وقد استدل له القاضي في « شرحه » بمومات كقوله : تعالى : « يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر » وقوله تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ، ومحدث جابر المتقدم من طريق الزبير بن خريق والأولى أن يستدل له بالقياس كما هو المفهوم من سياق كلامه عليه السلام لظهور المعنى الذي سوغ المسح على الجبائر ، وهو حصول الضرر الواقع بحدوث علة أو زيادتها أو بقاء برثها عند مياصرة الماء لعضو المجبر فيتعدى الى غيره . بذلك الجامع ، والله أعلم .

وسألت زيدا عن الرجل تكون به الدماء مبل تسيل ولا تنقطع ، قال : يتوضأ لكل صلاة .

والوجه فيه القياس على المستحاضة التي ورد الأمر لها أن تتوضأ لكل صلاة ، وكذا في الذي لا يرقأ رعاfe . وقد سبق الكلام عليه واختلف هل يجمع بين صلاتين في وقت واحد بوضوء واحد أو لا ؟ . فعند الامام يحى أنه يجمع بينهما بوضوءين لظاهر حديث المستحاضة في قوله عليه السلام : « وتوضأ عند كل صلاة » وهو قول محمد بن منصور كما ذكره في « الأمالي » ، وعند غيره من الأئمة أنه يجوز لمن به سلس البول أو جراحة مستمر إطرؤها كالدمامل والمستحاضة جمع التقديم والتأخير والمشاركة بوضوء واحد ، والأقرب الى لفظ الحديث هو الأول ، ورواية من روى : « لوقت كل صلاة » راجعة اليه عند التأمل كما أشار اليه في النار . قال القاضي : وهل يستحب لهذا التأخير كما يستحب للذي لا يرقأ رعاfe ؟ الظاهر انه لا يستحب له لأنه يجوز في صاحب الرعاف انقطاع رعاfe ، فبأنى بالصلاة كاملة بخلاف هذا ، فإن

للماميل أمداً لا ينقطع سيلانها دون بلوغه ، وقد يتأتى هذا في آخر صلاة يعرف انه ينقطع بعدها السيلان فيؤخرها لتجوز أن ينقطع قبل تمام خروج الوقت فيصلي صلاة كاملة الطهارة .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام انه كان يقول : « سبق الكتاب الخفين » .

السبق هنا بمعنى الغلبة . قال تعالى : « أم حسب الذين اجتروا السيئات أن يسبقونا » . وقال تعالى : « ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا » وهو صريح في أن أحاديث المسح منسوخة بآية المائدة كما تقدم بسط الكلام عليه .

باب ما يفسد الماء

سألت زيدا عليه السلام عن البثر تقع فيها القنبرة أو العظاوة أو العصفور فتموت ، قال : إن كان الماء لم يتغير نزح منه أربعون صاعاً ، وإن كان الماء قد تغير نزح الماء حتى يطيب . قلت : فإن وقعت فيه دجاجة أو حمامة أو سنور فماتت ولم يتغير الماء ، فقال : ينزح منه مائة صاع من ماء . قلت : فإن تغير الماء قال : ينزح حتى يطيب .

وبعض نسخ « المجموع » الصعوبة بدل العظاوة . والبثر - مهموز - مفرد أو بآر - بسكون - الموحدة وبمدها همزة مفتوحة - وبآر - بياء موحدة مكسورة وبمدها همزة مفتوحة - ويجمع جمع قلة على أبؤر - بسكون الموحدة وهمزة مضمومة - هكذا في « النهاية » . والقنبرة -

بفتح القاف قاله في « القاموس » ، قال : ولا يقاف قنبرة - بالضم - كقنفذة إذ تلك لغة ضعيفة .
والعظاية : دويبة صغيرة أكبر من الوزغة . كذا في « الصحاح » قيل : هو الخواشي (١) ، وقال
بعضهم : لها الدابة المعروفة بالبرمة ، وهي دابة ملساء تمسك وتردد كثيراً وهي تشبه سام
أبرس (٢) . والصعوة عصفور أخضر يقع في موضع الحصاد وقارب الحمير ، قاله الدويري .
وفي « القاموس » : الصعوة عصفور صغيرة ، وهي بهاء الجمع صموات وصماء . وفي « المصباح » :
الصعو صغار العصافير الواحدة صعوة ، مثل تمر وتمرة ، وتجمع الصعوة أيضاً على صماء مثل
كلية وكلاب اه . قيل : ورأسه أحمر - والدجاجة مثله الدال - وكذلك السنور - مثل
السين - قاله بعض أهل اللغة .

وكلامه عليه السلام مبني على وجوب نزح ماء الآبار اذا وقعت فيها نجاسة مطلقاً أي سواء
تغير بها أم لا ، قليلاً كان الماء أو كثيراً ، وسواء كانت النجاسة جامدة أو مائعة كما سنذكره
بعد هذا ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وحصل للمؤيد بالله ذكره في « البحر » .

واحتجوا بأن دليل النزح لم يفصل ، وهو ما روي عن علي عليه السلام « انه أمر بنزح
بشر بضاعة لما وقعت فيها النار » (٣) . أخرجه الطحاوي في « شرح معاني الآثار » وروي فيه
أيضاً عن علي عليه السلام : « اذا سقطت الفأرة أو الدابة في البئر فأنزحها حتى يمتد الماء » . وعن
ابراهيم النخعي في البشر يقع فيها الجرذ (٤) والسنور فتموت ينزح منها أربعون دلواً . وروي
نحو ذلك عن الشعبي وحماد بن أبي سليمان وغيرهم في الدجاجة والفارة والطير والعصفور .

وما وقع في الأصل من اختلاف مقادير المنزوح لعله على جهة التقريب والنظر الى جرم
الحيوان في الكبر والصغر لان الجنس الواحد تتفاوت أفراده في ذلك .

وقد ورد في الآثار في نحو السنور أربعون وفي بعضها سبعون وفي بعضها التحخير بين
الاربعين والخمسين والوجه فيه ما ذكر .

(١) اعلموا أم حنين ، قال في « المصباح » : هي ضرب من العظاية منتنة الريح ، ويقال : لها : حبينة .

(٢) قوله : « سام أبرس » : هو كبار الوزغ .

(٣) في « المصباح » : والنارة تهمز ولا تهمز تقع على الذكر والانثى .

(٤) قال الأزهري : هو الذكر من الفأر . وقال بعضهم : هو الضخم من النيران لا يألّف البيوت

.. اهـ . « مصباح » .

وقال القاضي : اعلم أن هذا الكلام من الامام في الماء انقيل الذي لا يكون الا في الآبار الحفيرة ، فاذا وقع فيه نحو القنبرة كما ذكره عليه السلام ولم يتغير زح منها القدر المذكور ، وإن حصل التغير زح الماء حتى يطيب ، وكذا إذا وقعت الدجاجة أو الحمامة أو السنور ولم يتغير زح القدر المذكور وإن تغير فحتى يطيب .

أما الوجه في انه اذا تغير زح حتى يطيب فقوله : « خلق الماء طهوراً لا ينجسه الا ما غير لونه أو ريحه أو طعمه » وما روي عن أمير المؤمنين « إذا سقطت الفارة أو الدابة ... الخ » .

وأما الوجه في زح الأصع المذكورة وإن لم يتغير الماء ، فما روي عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه « انه سئل عن بشر وقعت فيها فارة ، فقال عليه السلام : ينزع منها دلاء » فحملنا هذا الخبر على أن الماء لم يتغير ، والخبر الأول الذي أمر فيه بنزع البشر حتى يغلب الماء النازح على انها تغيرت جمعاً بين الإخبار . وما يدل على ما ذكرناه ما ذكره البيهقي في « سننه » عن الزعفراني قال ، قال أبو عبد الله الشافعي : روى ابن أبي يحيى عن جعفر بن محمد ، عن أبيه أن علي بن أبي طالب ، قال : « إذا وقعت الفارة في البشر فمات فيها زح منها دلو أو دلوان ، فإن تفسخت زح منها خمسة أو سبعة » ففرق بين الزح منها مع عدم التفسخ وبينه معه لتغيرها في الثاني وعدمه في الأول . اهـ . وهو مبني على أن ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام له حكم المرفوع فيحتاج الى الجمع بين ما ظاهره التعارض من قوله عليه السلام . وفيه بحث في الأصول .

وقد استشكل الامام عز الدين في « شرح البحر » ايجاب الزح مع عدم التغير وكونه مقدرأ بحد معلوم ، فقال : هل عندكم والحالة هذه أن الماء طاهر فلا حاجة الى الزح منه لأن الطاهر لا يفتر الى تطهير ، أو عندكم انه نجس كله فهو خلاف ما ذكرتم انه لا ينجس جميعه إلا بأحد أمور ثلاثة : إما بأن يكون النجس الواقع عليه مائماً ، أو بأن يكون جامداً بنفسه ، أو بأن يكون جامداً ثقيلاً يرسب كالادي ونحوه ، ومع نجاسته كله ما الموجب لطهارته بنزع تلك الدلاء مع بقاء بقية المتنجس . وهل تلك التقديرات منصوصة ، فإن النصوص ؟ أو استنبطت بقياس أو امارات شرعية فما هي ؟ .. أو على حسب جرم النجاسة فقد ساوينا بين أمور متفاوتة كالفارة والمصفور والآدمي والجدي والدجاجة والحمامة . اهـ .

وروي في « الجامع الكافي » عن القاسم ما يدل على عدم وجوب الزح عند عدم التغير .

فقال : اذا وقع في البئر أو الغدير نجس أو ميتة أو ماتت في البئر فارة أو دجاجة فإؤها طاهر ، ولا ينجسه شيء من ذلك إلا أن يتغير له طعم أو لون أو ريح ، وإذا ماتت الخنافس والذباب وأشبه ذلك فلا بأس بآنها ما لم يتغير . وروي نحوه عن الحسن بن يحيى بن زبيد عليه السلام إلا أنه قال : في الفارة إذا وقعت في البئر يستحب أن ينزع منها ما بين ثلاثين دلواً الى أربعين ، وليس ذلك بواجب ، وإن تغير الماء بأحد الثلاثة الأوصاف نزع جميع ما فيها حتى يعود الماء الى حالته الأولى من الطيب والصفاء . وروي مثله عن محمد بن منصور المرادي ، والله سبحانه أعلم .

قال زيد بن علي عليه السلام في البئر يقطر فيها البول والدم
أو الحمر ، قال عاياه السلام : ينزع ماؤها كله

هذا حكم البئر التي ماؤها قليل اذا وقعت فيه نجاسة مائة فانه ينزع جميعه ، والوجه فيه نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن البول في الماء الراكد ثم يتوضأ فيه ، ولأن النجاسة الواقعة في الماء القليل تستعمل باستعماله واستعملها لا يجوز لقوله تعالى : « والرجز فاهجر » والخبر الولوغ والاستيقاظ ، وقد حُد القليل بما دون اقلتين لحديث : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً » وقد تقدم ، فما زاد عليها داخل في حد الكثير لا ينجس منه إلا ما تغير فيه أحد الأوصاف الثلاثة ، وهو مقتضى كلام الامام الآتي بعد هذا .

وقال زيد بن علي عليه السلام في الغدير الكبير والبركة
الكبيرة الواسعة : إن ماءها لا ينجسه شيء . وقال عليه السلام في الماء
الجاري لا ينجسه شيء .

البركة - بكسر الباء الموحدة ومسكون الراء - كسدرة هذا هو المشهور . وقال صاحب

« مطالع الأنوار » يقال - بفتح الباء وكسر الراء - والوجه في ذلك ما ورد في حديث بشر بضاعة عند المؤيد بالله في « شرح التجريد » والشافعي وأحمد وأصحاب السنن والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث أبي سعيد الخدري قال : « قيل : يا رسول الله أتتوضأ من بشر بضاعة وهي بئر يلقي فيها الحيز والحوم الكلاب والبن ؟ .. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن الماء طهور لا ينجسه شيء » واللفظ للترمذي ، وقال : حديث حسن غريب . وقد جوده أبو أسامة ، وصححه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو محمد بن حزم . كذا في « التلخيص » ، وقال فيه : وقد جزم الشافعي بأن بئر بضاعة كانت لا تنقى بالقاء ما يلقي فيها من النجاسات لكثرة ماؤها . وروى الطحاوي عن الواقدي أنها كانت سيحاً تجري ثم أطال في ذلك . وقد خالفه البلانري في « تاريخه » فروى عن إبراهيم بن غياث عن الواقدي ، قال : تكون بئر بضاعة سبعاً في سبع وعيونها كثيرة فهي لا تنزه . ١ هـ . ومن الأدلة على ما في الأصل حديث : « لا يبولن أحدكم في الماء الذي لا يجري ، ثم يغتسل فيه » والماء الجاري لا تستقر فيه النجاسة .

باب التيمم

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، قال : « إذا كنت في سفر ومعك ماء ، وأنت تخاف العطش ، فتيمم واستبق الماء لنفسك » .

التيمم في اللغة : القصد ، يقال : تيممت فلاناً وتيممته وتأممته وأتممته أي قصدته ، ومنه قوله تعالى : « ولا تيمموا الخبث منه تنفقون » . وفي الشرع إيصال التراب الى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة . وهو ثابت كتاباً وسنة وإجماعاً وهو من خصائص هذه الأمة . قيل : وفرضه سنة أربع أو ست من الهجرة ، والخبر أخرجه نحوه محمد بن منصور في « الأمالي » في « باب الرجل يجنب وليس معه إلا ماء قليل » ، فقال : حدثنا اسمعيل بن موسى^(١) عن شريك ، عن عطاء^(٢) ، عن زاذان عن علي عليه السلام « في الرجل معه الماء اليسير ، قال يقيه لشقته^(٣) ويتيمم » . قال في « التخريج » : هذا اسناد حسن ، وعطاء هو ابن السائب ، وهو ثقة ، وروى له البخاري متابعة ، والأربعة إلا انه اختلط بأخوة ، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح . قال الحافظ ابن حجر في مقدمة « فتح الباري » فيه ما لفظه : من مشاهير الرواة الثقات ، إلا انه اختلط ، وضعفه بسبب ذلك ، وتحصل لي من مجموع كلام الأئمة ان روايتين لشعبة وسفيان الثوري وزهير بن معاوية وزائدة وأيوب وحمام بن زيد عنه

(١) هو الفزاربي ذكره ابن حبان في الثقات .

(٢) بحث فيمن روى عن عطاء بن السائب قبل اختلاطه .

(٣) نسخة : لنفسه .

قبل الاختلاط ، وأن جميع من روى عنه غير هؤلاء فحديثه ضعيف ، إلا حماد بن سلمة ، فاختلف قولهم فيه . قال صاحب « التخریج » : قد روي من حديث شعبة ، عن عطاء بإسناده في « سنن البيهقي » في « باب الجنب أو المحدث يجد ماء لنفسه وهو يخاف العطش فيتيمم » بعد أن أخرجه عن عطاء من غير رواية شعبة ، ولفظه : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ^(١) نا أبو عمرو ابن مطر^(٢) نا يحيى^(٣) بن محمد ، نا عبيد الله بن معاذ ، نا شعبة ، عن عطاء ، عن زاذان ، عن علي عليه السلام ، قال : « إذا أصابتك جنابة فاردت أن تتوضأ وتغتسل وليس معك من الماء إلا ما تشرب وأنت تخاف فيتيمم » . اهـ . وهذه متابعة لشريك بن عبد الله عن عطاء ، والله الحمد . اهـ .

دل ما قاله عليه السلام أن خوف العطش يبيح التيمم ولو لم يخش التلف ، قيل : وهو إجماع العترة عليهم السلام . ونسبه في « البحر » الى مالك وأحد قولي الشافعي ، قال : لقوله تعالى : « وإن كنتم مرضى » ولم يفصل . قال في « المنهاج » : وكذا إذا كان مقباً وخاف على نفسه العطش فإنه يتيمم اذ العلة الخوف وقد حصل ، ولا أثر لكونه مسافراً أو مقباً .

وما في كلام أمير المؤمنين من تقييده بالسفر محمول على كونه خارجاً مخرج الأغلب إذ الاغلب على المسافر عدم الماء ، قال : وكذا إذا خاف المحتاج الى الماء من الوصول اليه أياً من مخافة من عدو أو لص أو سبع أو غير ذلك فإنه يجوز له ترك الوضوء وتيمم ، والأظهر أنه لا خلاف فيه . قال القاضي : رواه في « البحر » عن العترة والفقهاء ، وروى الخلاف في ذلك عن الحسن البصري وعطاء . قال في « المنهاج » : ولا يتيمم إلا في آخر الوقت ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب

عليهم السلام ، قال : « التيمم ضربتان : ضربة للوجه ، وضربة

للذراعين الى المرفقين » .

(١) هو الحاكم صاحب « المستدرک » . اهـ . منه .

(٢) وابو عمرو بن مطر ذكره الذهبي في « النبلاء » واحسن الثناء عليه . اهـ . منه .

(٣) ويحيى بن محمد هو الذهبي ثقة جليل خرج له ابن ماجه . اهـ . منه .

ذكره السيوطي في « جمع الجوامع » من مسند علي عليه السلام ، ولفظه : عن أبي البخترى « أن علياً عليه السلام ، قال في التيمم : ضربة للوجه ، وضربة لليدن إلى المرفقين . أخرجه عبد الرزاق في « مصنفه » وقال : رواية أبي البخترى عن علي عليه السلام مرسلة . وفي « سنن البيهقي » : وقد روي عز علي عليه السلام وابن عباس مسح الوجه والكفين ، وروي عن علي عليه السلام بخلافه ، أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، أنا أبو بكر بن اسحاق ، أنا عبد الله بن محمد ، نا الحسن بن عيسى ، أنا ابن المبارك ، نا سعيد بن أبي أيوب ، عن يزيد ابن أبي حبيب « أن علياً عليه السلام وابن عباس كانا يقولان في التيمم : « الوجه والكفين » . وروي عن عطاء ، عن ابن عباس ، وأخبرنا أبو بكر بن الحرث الفقيه ، أنا علي بن عمر الحافظ ، نا اسماعيل بن علي ، أنا إبراهيم الحربي ، نا سعيد بن سليمان وشجاع ، نا دشم ، أنا خالد عن أبي اسحاق ، عن بعض أصحاب علي ، عن علي عليه السلام قال : « ضربان : ضربة للوجه ، وضربة للذراعين » وكلاهما عن علي منقطع . وأخرج المؤيد بالله في « شرح التجريد » من طريق الهادي عليه السلام باسناده إلى علي عليه السلام ، قال : « أعضاء التيمم : الوجه واليدان إلى المرفقين » وفي سننه حسين بن عبد الله بن ضميرة ، عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام ، وقد ضعفه غير واحد من أهل الحديث ، واحتج به الهادي في عدة أحاديث .

وأخرج البيهقي في « باب كيف التيمم » عن عمير مولى ابن عباس أنه سمعه يقول : « أقبلت أنا وعبد الله بن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي الجهم بن الحرث بن الصمة ، فقال أبو الجهم : أقبل رسول الله ﷺ نحو بشر جل (١) ، فلقية رجل ، فلم عليه فلم يرد عليه حتى أقبل على الجدار ، فمسح بوجهه يديه ، ثم رد عليه السلام » وعزاه إلى البخاري . وأخرجه من طريق أخرى بلفظ : « فمسح بوجهه وذراعيه ، ثم رد عليه السلام » ورواية : « ذراعيه » مبنية المراد من لفظ يديه ، فيحمل عليها . وأخرجه أيضاً من طريق الشافعي ، عن إبراهيم بن أبي يحيى باسناده إلى ابن الصمة ، قال : « مرت على النبي ﷺ وهو يقول ، فسلمت عليه ، فلم يرد عليّ حتى قام إلى جدار فحتمه بعصى كانت معه ، ثم وضع يديه على الجدار ، فمسح وجهه وذراعيه ثم رد علي » . وضعفه ابن أبي يحيى وأبي الخويرث

عبدالرحمن بن معاوية . وبكونه منقطعاً لأن الأعرج لم يسمعه من ابن الصمة انما سمعه من عمير مولى ابن عباس ، عن ابن الصمة . وقال بعد هذا : الا أن روايتها بذكر الذراعين فيه شاهدأ من حديث ابن عمر ، وساق بإسناده الى نافع مولاه عنه قال : « انطلقت مع ابن عمر في حاجة الى ابن عباس ، فلما قضى حاجته كان من حديثه يومئذ ، قال : « بينا النبي ﷺ في مسكة من مسكك المدينة - وقد خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غائط أو بول - فسلم عليه رجل فلم يرد عليه ، ثم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب بكفيه ، فمسح بوجهه مسحة ، ثم ضرب بكفيه الثانية فمسح على ذراعيه الى المرفقين ، وقال : انه لم يعني أن أرد عليك إلا أني لم أكن على وضوء - أو قال على طهارة - » . اهـ .

وذكر انه لم يرفع هذه القصة الا محمد بن ثابت العبدي وهو ثقة ، ذكر عن يحيى بن معين توثيقه ، ثم قال : وفعل ابن عمر التيمم على الوجه والذراعين الى المرفقين شاهد لصحة رواية محمد بن ثابت غير مناف لها . اهـ .

وأخرج عن نافع مولى عبد الله بن عمر « أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجُرُف حتى إذا كانوا بالربد نزل عبد الله بن عمر ، فقيم صعيداً طيباً فمسح بوجهه ويديه الى المرفقين ، ثم صلى » . وأخرج عنه من طريق نافع أيضاً : « أنه كان يتيمم الى المرفقين » . وأخرج عنه أيضاً : « أنه كان يقول التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للكفين الى المرفقين » . وأخرج من طريق عزرة بن ثابت ، عن أبي الزبير عن جابر قال : « جاء رجل فقال : أصابني جنابة وإني تمعكت في التراب ، فقال : اضرب ، فضرب يديه الأرض فمسح بهما وجهه ، ثم ضرب يديه الى المرفقين » . كذا قال ، وإسناده صحيح إلا أنه لم يبين الأمر له بذلك .

قلت : حكى في البدر المنير « عن الحاكم انه قال : قد روينا معنى هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإسناد صحيح ، ثم ذكر ما في المتن . فلعل الناسخ اسقط بعد لفظ رجل مالفظة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وأخرج أيضاً عن جابر ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « التيمم ضربتان ، ضربة للوجه ، وضربة لليدين الى المرفقين » وذكر حديث الأسلع وضعف إسناده بالريس بن بذر ، وقال عقبه : وقد روينا هذا القول من التابعين عن سالم بن عبد الله بن عمر والحسن البصري والشعبي وإبراهيم النخعي . اهـ .

وذكر في « التلخيص » حديث جابر ، وقال : رواه الدار قطني والحاكم من حديث عثمان بن محمد الانطاقي ، عن عَزْرَةَ بن ثابت ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : « جاء رجل .. الخ » قال : وضعف ابن الجوزي هذا الحديث بعثمان بن محمد ، وقال : انه متكلم فيه ، وأخطأ في ذلك . قال ابن دقيق العيد : لم يتكلم فيه أحد . نعم روايته شاذة لأن أبا نعيم رواه عن عزرة موقوفاً أخرجه الدار قطني والحاكم . وقال الدار قطني في « السنن » عقيب حديث عثمان بن محمد : كلهم ثقات والصواب موقوف . اهـ .

وعن عمار قال : « كنت في القوم حين نزلت الرخصة ، فأمرنا ، فضربنا واحدة للوجه ، ثم ضربة أخرى لليدين الى المرفقين » رواه البزار وسكت عنه في « التلخيص » فقد يدل على عدم ضعفه مع الاختلاف في حديث عمار ، فقد روي عنه : « التيمم الى المناكب والآباط ، وروي عنه : « الوجه والكفين » وجزم الحازمي بنسخ حديث المناكب والآباط ، واستوفي البيهقي سرد الطرق في حديث عمار ، وقال بعده : قال الشافعي : وإننا منعنا أن نأخذ بحديث عمار بن يسر في أن يُسَمَّى الوجه والكفين ثبوت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أنه مسح وجهه وذراعيه » وأن هذا أشبه بالقرآن ، وأشبه بالقياس ، فإن البذل من الشيء إذا يكون مثله .

وروى الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني عن الشافعي حديث ابن عمر في التيمم ضربة الوجه وضربة لليدين الى المرفقين ، ثم قال : قال أبو عبد الله - يعني الشافعي - : وهذا رأيت أصحابنا يأخذون . وقد روي فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو أعلمه ثابتاً لم أعده ولم أشك فيه . ومسح الوجه والكفين في حديث عمار ثابت وهو أثبت من حديث الذراعين إلا أن حديث مسح الذراعين أيضاً جيد بالشواهد التي ذكرناها ، وهي في قصة أخرى . فإن كان حديث عمار في ابتداء التيمم حين نزلت الآية ، ورجعوا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرهم انه يجزيهم من التيمم أقل مما فعلوا ، فحديث مسح الذراعين بعده فهو أولى بأن يتبع ، وهو أشبه بالكتاب والقياس ، وهو فعل ابن عمر صحح عنه ، فلا حياط مسح الوجه ومسح اليدين الى المرفقين خروجاً من الخلاف ، وبالله التوفيق... هذا ماخلصه من « سنن البيهقي » تبعاً لصاحب « التخریج » .

وقال في « النار » : والحق في المسألة أن التيمم بدل عن الوضوء ، فالظاهر مساواته له ، والأحاديث الدالة على ذلك ، وإن ضعف سندها ، فهي مقررة لمقتضى البدلية . اهـ .

وفي ذلك مذاهب هذا أحدها ، وهو المروي في الأصل عن أمير المؤمنين علي عليه السلام وقال به أيضاً عبد الله بن عمر والحسن البصري والشعبي ومالك بن أنس وسالم والليث بن سعد وأكثر أهل الحجاز والثوري وأبو حنيفة وأهل الكوفة والشافعي وأصحابه . وقالوا : لا بد من ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين . وذهب مالك إلى أنه لا بد من ضربتين : ضربة للوجه وضربة لليدين إلى الرسنين . وروى عن أمير المؤمنين عليه السلام ، وذهب عطاء ومكحول والشعبي في رواية والأوزاعي في رواية ، وأحمد وإسحاق وعامة أهل الحديث أو أكثرهم إلى ضربة واحدة للوجه والكفين . قال الخطابي : هذا المذهب أصح في الرواية ، والمذهب الأول أشبه بالأصول وأصح في القياس .

وقال الزهري : إنه يمسح اليدين إلى الآباط والمناكب . حكاه ابن المنذر عنه . واختلف عليه في ذلك ، فقيل : بضربة واحدة للوجه واليدين ، وقيل : بضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المناكب .

ويحكي عن ابن سيرين ثلاث ضربات : ضربة الوجه وضربة للكفين - يعني إلى الرسغ وضربة إلى المرفقين - . فهذه خمسة مذاهب . وحكى ابن عبد البر مذهباً سادساً عن ابن أبي ليلى والحسن بن حي قيل : ولم يقل به أحد ، وهو ضربتان : يمسح بكل ضربة منها وجهه وذراعيه .

احتج أهل المذهب الأول بما سبق ذكره ، وهي وإن كان في بعضها مقال فمجموعها يفيد قوة توجب العمل بها . وقال ابن عبد البر : لما اختلفت الروايات في كيفية التيمم وتعارضت كان الواجب في ذلك الرجوع إلى ظاهر الكتاب ، وهو يدل على ضربة للوجه وضربة أخرى لليدين إلى المرفقين قياساً على الوضوء ، واتباعاً لفعل ابن عمر فإنه لا يدفع علمه بالكتاب والسنة ، ولو ثبت بشيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجب الوقوف عنده ، وبالله التوفيق .

قلت : وقد ثبت نحوه عن أمير المؤمنين عليه السلام كما عرفته وهو أولى بالاتباع .

قال بعض شراح « سنن أبي داود » : والاحتياط للقرض أولى وبه يسقط الوجوب ، فإذا جاز بضربة واحدة ^{ضربتين} فضربتين أجوز ، ولا يسقط القرض الا بيقين ولا بمبالاة بقول من قال

ثلاث ضربات ضربة للوجه وضربة للكفين وضربة للذراعين ، فانه تحكّم لادليل عليه ، وقول
الآباط منسوخ وباطل من وجه الاعتبار ، والله أعلم . اهـ .

ويريد بالاعتبار ما ذكره الطحاوي لما اختلفت الآثار رجحنا الى الاعتبار ، فوجدنا أعضاء
الوضوء قد أسقط بعضها في التيمم علمنا أن قول من قال الى المناكب باطل إذا أسقط بعض
أعضاء الوضوء ، فكيف يمسح غيرها ؟ . اهـ .

وقال في شرح منظومة الهدى : الاحوط - والله أعلم - لزيم الضربتين والبلوغ بالمسح
الى المرققين عملاً واحتياطاً فقط ، كما تقدم في التسمية في الوضوء نقلاً عن بعض
المحققين ، وذلك لأن كثرة الأحاديث التي استدل بها الموجبون لذلك ، وتعارض
طرقها وشهادة عمل الناس أو أكثرهم بمقتضاها يقوي ضعفها ، ويرفعها عن رتبة الموضوع
والضعيف الذي لا شاهده ولا عايد ، فينقدح في نفس الناظر من ذلك شيء يمنع عن ترك
العمل بمقتضاها احتياطاً لنفسه لا إلزاماً لغيره ، كيف وقد صرح أئمة الحديث أن
الضعيف قد يرتقي الى درجة الحسن أو الصحة بكثرة طرقه وشواهد . فينتهز الاستدلال
به على الوجوب والتحريم ، ولعله بهذا يندفع ما قيل من أن الاحتياط موافقة السنة والعمل بما
صح . والذي صح هنا الضربة الواحدة والاقصرار على الكفين . فالزيادة تشريع بالرأي كما
قاله الامام أحمد بن حنبل ومن معه . اهـ . والله أعلم بالصواب .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي
طالب كرم الله وجهه في الجنب لا يجد الماء ، قال : « يتيمم ويصلي ، فإذا
وجد الماء اغتسل ، ولا يعيد الصلاة » .

قال في « التخريج » : له شواهد من حديث علي عليه السلام ، فمنها ما ذكره السيوطي
في مسنده من « الجامع » ولفظه : عن علي عليه السلام في قوله تعالى : « ولا جنبا الا عابري
سبيل حتى تنفسلوا » قال : « زلت هذه الآية في المسافر تنصيه الجنابة فيتيمم ويصلي حتى يجد
الماء » . أخرجه الفريابي وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن أبي حاتم وابن المنذر وابن

جرير . ا ه . قال : « وقتت على إسماعيل في تفسير ابن أبي حاتم نقله بإسناده ابن كثير في « تفسيره » . وفي « سنن البيهقي الكبرى » ولفظ ابن كثير : قال ابن أبي حاتم : حدثنا المنذر بن شاذان ، ثنا عبيد الله بن موسى ، أخبرني بن أبي ليلى ، عن المنهال بن عمرو ، عن زر بن حبیش ، عن علي عليه السلام : « ولا جنباً الا عابري سبيل » قال : لا يقرب الصلاة الا أن يكون مسافراً تصفيه الجنابة ولا يجد الماء فيصلي حتى يجد الماء . ورواه من وجه آخر عن المنهال بن عمرو عن زر عن علي عليه السلام ، وقال : وروى عن ابن عباس في إحدى الروايات وسميد بن جبير والضحاك . ا ه . وهذا إسناده حسن .

المنذر بن شاذان هو ابو عمرو التمار ، ذكره ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ، وقال : كتبنا عنه ، وهو صدوق ، سئل أبي عنه فقال : لا بأس به . ا ه .

وفي ابن أبي ليلى كلام ، وقد وثق ، وانما تكلم فيه من سوء حفظ فقط ، ولا يهتم بكذب مع انه قد توع في روايته هذا الحديث عن المنهال ، فرواه البيهقي بسنده الى عبد الرحمن بن عبد الله - وليس هو السعدي - ، عن المنهال ، عن زر بن حبیش ، عن علي قال : « أنزلت هذه الآية في المسافر : « ولا جنباً الا عابري سبيل حتى تغتسلوا » قال : إذا أجنب فلم يجد الماء تیمم وصلى حتى يدرك الماء فإذا ادرك الماء اغتسل » . ا ه . ومع المتابعة يزول الخذور وباقي رجاله ثقات أثبت . وفي مسند علي من « الجامع الكبير » ما لفظه : عن علي عليه السلام ، قال : « إذا أجنب فاسأل عن الماء جهداً ، فان لم تقدر عليه فتييم وصل ، فإذا قدرت على الماء فاغتسل » . أخرجه عبد الرزاق . ا ه .

وأخرج البخاري والبيهقي في التيمم وأحمد في مسند عمران بن الحصين ومسلم في « باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها » كلهم عن عمران بن حصين ، واللفظ للبخاري قال : « كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وانا أسرينا حتى اذا كنا في آخر الليل وقمنا وقمة ، ولا وقمة أحلى عند المسافر منها ، فما أيقظنا الا حر الشمس » وساق الحديث حتى قال : « فلما انتقل من صلاته اذا هو برجل معتزل لم يصل مع القوم ، فقال : ما منعك يا فلان أن تصلي مع القوم ؟ قال : أصابني جنابة ولا ماء ، قال : عليك بالصعيد فانه يكفيك » الحديث بطوله ، وفيه ذكر الامراة التي وجدها بعض أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم على بعير لها بين مزادتين أوسطيتين من ماء - الى أن قال - : « وكان آخر ذلك أن أعطى الذي أصابته

الجنابة إناء من ماء ، قال : اذهب فافرغه عليك . وأخرج البيهقي هذا الحديث مقتصرأً منه على ذكر تيمم الجنب واغتساله اذا وجد الماء ، من طريق أبي رجاء الطاردي وهو راويه في الأول عنه بلفظ : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال للرجل : مامنك أن تصلي ؟ قال : يا رسول الله أصابني جنابة ، قال : تيمم بالصعيد ، فاذا أدركت الماء فاغتسل » وفي إسناده عباد بن منصور الناجي ضعفه يحيى بن معين وغيره . وقال ابن عدي : وهو من جملة من يكتب حديثه ، استشهد به البخاري وروى له الأربعة .

وأخرج أبو داود في حديث في « باب الجنب يتيمم » عن أبي ذر ، قال : « اجتمعت غنيمة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا أبا ذر أبدي فيها فبدوت الى الربذة ، وكانت تصيبني الجنابة فامكث الحس والست ، فأتيت النبي ﷺ ، فقال أبو ذر : فسكت ، فقال : ثكلتك أمك أبا ذر لأماك الويل ، فدعنا لي بجارية سوداء ، فجاءت بعُسرٍ فيه ماء فسترني ثوب واستترت بالراحلة ، فاغتسلت فكأنني أنقيت عني جبلا ، فقال : الصعيد الطيب وضوء السلم ولو الى عشر سنين ، فاذا وجدت الماء فامسه جلدك فان ذلك خير » قال المنذري : أخرجه أيضاً الترمذي والنسائي ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . اهـ . وأخرجه ابن حبان في « صحيحه » والحاكم في « المستدرک » وقال : صحيح ولم يخرجاه .

قلت : وقال الزائر في كتابه : حدثنا مقدم بن محمد المقدمي ، قال : حدثني عمي القاسم بن يحيى بن عطاء بن مُقَدَّم ، قال : نا هشام بن حسان ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « الصعيد وضوء المسلم ، وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فاذا وجد الماء ، فليتق الله وليمسه بشرته ، فان ذلك خير » . ومقدم وثقه الزائر وعمه لا يخرج له البخاري محتجاً به .

قال الأيمري : ولفظ هذا الحديث وحديث أبي ذر واحد وهو راجع عليه لسلامته مما علل به حديث أبي ذر . اهـ . ويعني بالعله ما قيل : ان عمر بن مُجْدَان - بضم الباء الموحدة وسكون الجيم والذال المهملة - راويه عن أبي ذر لا يعرف له حال ولم يرو عنه غير أبي قلابة . قال الأيمري : وتصحيح الترمذي حديثه توثيق له ، إذ من العلوم أنه لا فرق بين أن يقول فيه ثقة أو عن حديث العمدة عليه فيه إنه صحيح ، وكلاهما توثيق . وقد جرى على منواله ابن حبان والحاكم مع اعترافهم بتفرد أبي قلابة بالرواية عنه ، ولو لا قيام القضي عندم لتصحيح

حديثه من التوثيق لما أقدموا على التصحيح مع الاعتراف بما يشبه الجهالة من التفرد المذكور، وقد وثقه العجلي أيضاً .

قال في « التلخيص » نقلاً عن الواقعي : اختلف الصحابة في تيمم الجنب ولم يختلفوا في تيمم الحائض - يعني باختلافهم في تيمم الجنب - قصة عمر وابن مسعود في « الصحيحين » من رواية أبي موسى أنه قال لابن مسعود : لو أن جنباً لم يجد الماء شهراً ؟ قال : لا يتيمم ، فقال له أبو موسى : كيف تصنع بهذه الآية . « فلم تجدوا ماء فتيمموا » فقال عبد الله : لو رخص لهم في هذا لأوشك إذا برد على أحدهم الماء أن يتيمموا بالصعيد ، فقال أبو موسى : ألم تسمع قول عمار لعمر ؟.. فقال عبد الله : ألم تر عمر لم يقنع بقول عمار ؟. اهـ .

قال اليعمرى : وقد روي عن ابن مسعود الرجوع فيما رواه ابن أبي شبة : نا سفيان بن عيينة ، عن ابن سنان ، عن الضحاك ، قال : رجع عبدالله عن قوله في التيمم ، وقد روي عن عمر مثل مقالة عبد الله الأولى . فقال ابن أبي شبة : حدثنا أبو معاوية ، عن الاعمش ، عن ابراهيم ، عن الأسود ، عن عمر ، قال : « لا يتيمم الجنب وان لم يجد الماء شهراً » ، قال بعضهم : ورجوع عمر مصرح به في حديث عمار لقوله : « نوليك من ذلك ما توليت » وذكر ابن المنذر : ان عامة العلماء أجمعوا على خلافها وانها رجعا . اهـ .

وقال ابن عبد البر : أجمع علماء الامصار بالشرق والمغرب فيما علمت أن التيمم بالصعيد عند عدم الماء طهور كل مسلم مريض أو مسافر وسواء كان جنباً أو على غير وضوء لا يختلفون في ذلك . وقد كان عمر وابن مسعود يقولان : « إن الجنب لا يطهره الا الماء ، وانه لا يستباح بالتيمم صلاة أبداً لقوله تعالى : « وان كنتم جنباً فاطهروا » وقوله عز وجل : « ولا جنباً الا عاري سبيل حتى تتسلوا » وأخفيت عليها السنة في ذلك ، ولم يصل اليها من ذلك الا قول عمار ، وكان عمر حاضراً ذلك معه فأثنى قصة عمار وارتاب في ذلك بحضوره معه ونسيانه لذلك فلم يقنع بقوله ، فذهب هو وابن مسعود الى أن الجنب لم يدخل في المعنى المراد بقوله تعالى : « وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً » وكانا يذهبان الى أن اللامسة مادون الجماع ، ولم يتعلق أحد من فقهاء الامصار من قال : ان اللامسة الجماع ، ومن قال : انها مادون الجماع من دواعي الجماع بقول عمر وابن مسعود في ذلك .

وقد غلط بعض الناس في هذا المعنى على ابن مسعود ، فزعم أنه كان يرى أن الجنب إذا تيمم لم يغتسل ولا وضوء عليه ، وهذا لا يقوله أحد من علماء السالمين ، ولا روي عن أحد من السلف ولا الخلف فيها علمت إلا عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ولا يصح عنه ، والمخفوظ عن ابن مسعود ما وصفنا عنه . وفي قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي ذر وغيره : « التراب كافيك ما لم تجد الماء ، ولو أقت عشر سنين ، فإذا وجدته فاغتسل » وفي بعض الروايات : « فامسه بشرتك » دليل واضح على أن الجنب إذا وجد الماء نزمه استمئاله ، وأن تيممه ليس بطهارة كاملة وإنما هو استباحة للصلاة ، ثم هو على حاله جنباً عند وجود الماء اه . كلامه .

وفي قوله عليه السلام : « في الجنب لا يجد الماء ... » دليل على مشروعية الطلب . قال الامام المهدي في « المنهاج » : « لانه لا يقال لم يجد الماء أو وجد الماء الا اذا تقدمه طاب ، يقول قائل أهل اللغة : وجدت الصائفة اذا طلبها ثم وجدها . ويقول الفقيه : وجدت المسألة في كتاب كذا اذا طلبها ثم وجدها . ويدل على وجوب الطلب ما روينا عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال : « يتلوم الجنب الى آخر الوقت ، فان وجد الماء اغتسل وصلى ، وان لم يجد الماء تيمم وصلى ، فاذا وجد الماء اغتسل ولم يعد » (١) . والتلوم : التطلب ، فقد ذكر في كتب اللغة أن التلوم : الانتظار والمكث ، واعترضه القاضي بأن الانتظار والمكث ليسا من الطلب في شيء بل هما ضد له ، لأن الطلب هو السعي في الشيء والحركة لأجله . وأما المكث والانتظار فالسكون والاستقرار اه .

قلت : أخرج البيهقي بإسناده الى الحرث عن علي عليه السلام انه قال : « اطلب الماء حتى يكون آخر الوقت ، فان لم تجد ماء تيمم ثم صل » قال : وهذا لم يصح عن علي .

قال الضمدي : رواية الحرث عنه مقبولة عند الشيعة لأنه الشبهة لأنه لم يردوه الا بذلك اه . وقد ترجم البيهقي للمسألة فقال : « باب إعواز الماء بعد طلبه » ، وأورد حديث حذيفة وقد تقدم تحريره ، وفيه : « فضّلنا على الناس ثلاث : حملت لنا الأرض كلها مسجداً . وحملت

(١) أخرجه محمد في « الامالي » فقال : اسماعيل بن موسى عن ثريك عن أبي اسحاق عن الحرث عن علي فذكره . اه . من خط المصنف .

تراها لنا ظهوراً إذا لم نجد الماء ... الحديث . وأورد بعده حديث عائشة فيه : « ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استيقظ وحضرت الصلاة فاتمسوا الماء فلم يوجد . ونزلت : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة . . » إلى ذكر التيمم الحديث ... وفيه قصة سقوط قلادة عائشة واحتباس النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلبها . وأخرجه البخاري في « الصحيح » . واحتجاجه في الأول بعدم الوجدان مبني على ترتيبه على الطلب كما ذكره في « المنهاج » . وفي الثاني بالتامس الماء بقريره صلى الله عليه وآله وسلم إن لم يكن عن أمره . وليس لعدم الوجدان ضابط يرجع إليه سوى العرف ، وهو يختلف باختلاف حال المأمم بين كونه قوياً على الطلب أو لا ، وبين كون المقصود به مهماً أو لا مخففاً فيه أو لا . قال بعض شراح الحديث : وكل هذه مسائل سكت الله عنها لتبقى لهم فسحة وتنشيطاً في الاجتهاد ونحوها كثير . وقال في « المنار » : « إعلم أن مكان الماء إما معلوم أو مظنون أو مجوز أو مأبوس . الأخير غير واجب **صلياً** اتفاقاً ، والعلوم والمظنون - قال في « عيون المذاهب » للحنفية : يجب في الميل كونه مختار المنصور بالله ومن معه ، وأما المَجَوِّزُ وجدانه - فكلامهم مضطرب فيه وتحديد بلا دليل ، لأن تلك الحدود إن كانت تفسيراً لا لوجدان فليس بمحدود لئلاَّ بل هو أمر عرفي . وإن كانت بالعقل فلم يذكرها شيئاً ، إذ لا يقضي العقل بشيء منها ولا ادعوا ذلك . اهـ . المراد من كلامه . وهو مبسوط مشتمل على تحقيق البحث .

قال وقال زيد بن علي عليها السلام : يتيمم لكل صلاة وُبُصلي
بكل تيمم صلاته تلك ونافلتها .

قال محمد بن منصور في «الأمالى»: حدثنا حسين بن نصر، عن خالد بن عيسى، عن
 حسين، عن جعفر، عن أبيه، قال: جرت السنة أن لا يصلى بالتيمم الا صلاة واحدة
 ونافلتها. وحدثنا جعفر - يعني النيروسي - عن قاسم بن إبراهيم، قال: يصلى التيمم صلاة
 واحدة بالتيمم، وتيمم لوقت كل صلاة. ١٠ هـ.

وفي «سنن البيهقي» بإسناده إلى ابن عمر ، قال : «تيمم لكل صلاة وإن لم تحدث» ،

قال : إسناده صحيح . وحكى في « التلخيص » عن البيهقي ، قال : ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة ، وقد روي عن علي وعن عمرو بن العاص وعن ابن عباس ، والرواية عن علي أخرجا بإسناده إلى أبي بكر بن أبي شيبة : نا هشيم ، عن حجاج ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي قال : « يتيمم لكل صلاة » والرواية عن ابن عباس أخرجا بإسناده إلى عبد الرزاق ، عن الحسن بن عمار ، عن الحكم ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، قال : « من السنة أن لا يصلي الرجل بالتيمم إلا صلاة واحدة ، ثم يتيمم للصلاة الأخرى » . قال علي - يعني الدارقطني - : الحسن بن عمار ضعيف .

قال القاضي : ومما يحتج به أيضاً قوله تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة » إلى قوله « فتيمّموا » فافتضى وجوباً لتظهر لكل صلاة ، وخرج الوضوء بدليل سبق ، وبقي التيمم على مقتضاء ، وقد ذكر معنى هذا الأشعر في تعليقه على « البهجة » . ا هـ .

وقال ابن القيم : لم يصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم التيمم لكل صلاة ولا أمر به بل أطلق التيمم وجعله قائماً مقام الوضوء ، وهذا يقتضي أن يكون حكمه حكمه إلا ما اقتضى الدليل خلافه . ا هـ . وقال في « شرح المنظومة » : ويؤيد هذا حديث : « عليك بالصعيد الطيب فإنه يكفيك » أخرجه البخاري مستدلاً به على عدم وجوب التيمم لكل صلاة . قال ابن حجر : أي فإنه يكفيك ما لم تجد الماء أو تحدث .

وقال بعض شارحي « سنن أبي داود » : ويحتج بهذا من يرى أن التيمم أن يجمع بتيمم واحد بين صلوات ذوات عدد . وهو مذهب أصحاب أبي حنيفة ، وبه قال ابن المسيب والبصري والزهري والثوري وأصحاب الرأي ويزيد بن هارون ، وروى عن ابن عباس وأبي جعفر الباقر . ودليلهم القياس على الماء والبديل بنوب عن المبدل ، ولا يشترط مساواته له من كل وجه ، وهذا ظاهر الآية لقوله تعالى : « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج » والتيمم لكل صلاة من غير حدث حرج . ولا يشبه التيمم بالمستحاضة لدوام حدثها واستمراره ، وشبهه بالتوضي ، بالماء أكثر وأقرب . والأولى أن يتيمم لكل صلاة ، لأنه إن استجيبناه في طهارة الماء ففي طهارة التيمم أكثر استحباباً لضعفها . وما ورد عن الأفاضل من التيمم لكل صلاة محمول على هذا إن شاء الله تعالى . وقد جنى في « المنار » إلى هذا المذهب ، ووسع في الاحتجاج له .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « لا يؤم المتيّم المتوضّئين ولا المقيد المطلقين »

في مسند علي عليه السلام من « الجامع الكبير » ما لفظه عن علي : « لا يؤم المتيّم المتطهرين ، ولا يؤم المقيد المطلقين » أخرجه عبد الرزاق . ١ هـ . وأخرج البيهقي في « باب المتيّم يؤم المتوضّئين » بإسناد حسن إلى ابن عباس أنه كان في سفر معه أناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيهم عمار ، فصلّى بهم وهو متيّم . وأخرجه البخاري في ترجمة باب ، فقال : وأمّ ابن عباس وهو متيّم .

وقال البيهقي : ورويناه عن ابن المسيب وعطاء والحسن والزهرى ، وحدث عمرو بن العاص قد مضى في هذا الباب - يعني به ما رواه بإسناد إلى عمرو بن العاص - قل : « احتلت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل ، فاشفقت إن اغتسلت أن أهلك ، فتيّمت ثم صليت بأصحابي الصبح ، فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب !! فأخبرته بالذي منعتني من الاغتسال وقلت : إني سمعت الله تبارك وتعالى يقول : « ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً » فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئاً . ثم عقب البيهقي ذلك الباب بباب كراهية من كره ذلك . أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ ، أنا أبو بكر ابن اسحاق ، أنا أبو المثنى ، ثنا مسدد ، نا حفص بن غثان ، عن الحجاج ، عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي عليه السلام « انه كره أن يؤم المتيّم المتوضّئين » فهذا إسناد لا يقوم به حجة . ١ هـ .

قال في « التخريج » : فيه الحجاج بن أرطاة والحرث بن عبد الله الأعور وفيها كلام ، وقد وثق . وقيل : إن سماع السبيعي من الحرث إما هو نحو أربعة أو خمسة أحاديث والباقي صحيحة . وقال البيهقي أيضاً : أخبرنا أبو عبد الله ، أنا أبو بكر ، أنا عبد الله ، نا اسحاق ، أنا ابن وهب ، حدثنا معاوية بن صالح ، عن العلاء بن الحرث ، عن نافع ، قال : « أصاب ابن عمر جنابة في سفر فتيّم ، فأمرني ، فصليت به وكنت متوضّئاً » وهذا محمول على الاستحباب . اهـ . ثم قال : وأخبرنا أبو بكر بن الحرث الفقيه ، أخبرنا علي بن عمر الحافظ ، ثنا محمد بن جعفر

ابن رُمَيْس ، نا عثان بن معبد ، نا سعيد بن سليمان بن مائع الحميري ، نا أبو اسماعيل الكوفي
اسد بن اسماعيل ، نا صالح بن بيان ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يؤم التيمم التوضئين » قال علي : اسناده ضعيف .

وقد اختلف في جواز صلاة التوضي خلف التيمم ، فمنعها العترة ومالك ومحمد ، وأجازها
الشافعي وأصحابه ، وعند أبي حنيفة المنع من جهة القياس والجواز من جهة الاستحسان .

لمحتج الأولون بالمروي في الأصل عن أمير المؤمنين عليه السلام ، ومافي معناه من الشواهد ،
وقد ثبتت نسبته اليه عليه السلام بثوثيق من تكلم فيه من رجال السند ، واعتضاده بما روي
عن ابن عمر بإسناد ثابت كما عرفته . وأجابوا عن حديث عمرو بن العاص بأنه ليس في الخبر
أن أصحابه كانوا متوضئين ، فيحمل على أنهم كانوا متيممين مثله ، وكذا الكلام على حديث
ابن عباس .

وأجاب في « البحر » : ان القول المروي أصرح من التقرير ، وهذا مصير منه الى الترجيح
وهو فرع التعارض . وحديث عمرو بن العاص فيه اختلاف كما ذكره البيهقي عقيب إرادته
باللفظ السابق ، والظاهر : ورواه عمرو بن الحرث ، عن يزيد بن أبي حبيب فضالفة في الاسناد
والمتن جميعاً . وفيه « أنه غسل مئانبه ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم صلى بهم » وليس فيه ذكر
التيمم ، ومع التعارض يتوقف الاستدلال به حتى يأتي ما يرجح إحدى الروايتين . وما ذكره
البيهقي من انه يحتمل أن يكون قد فعل ما نقل في الروايتين جميعاً : غسل ما قدر على غسله
وتيمم الباقي...فيه نظر . والذي يؤيد عدم صلاة المطلق خلف المقيد من جهة القياس أنه غير
مستوف للصلاة وأركانها وهيئاتها ، فأشبهه صلاة القائم خلف القاعد الا ان يكون القيد غير
مانع للصلي عن الاتيان بأركان الصلاة وهيئاتها جاز ذلك . ذكره في « المنهاج » .

قال زيد بن علي عليه السلام : وكل شيء تيممت به من الأرض

يجزئك .

قد سبق أن التيمم في عرف أهل الشرع : إيصال التراب الى الوجه واليدين . وظاهر

كلام الامام أنه يجزيه التيمم بجميع أجزاء الأرض سواء كان تراباً أو رملًا أو سبخة (١) أو زرينخاً أو آجر أو غير ذلك . والدليل عليه ظاهر الآية ، فإن الصعيد على ما نقله صاحب «الكشاف» عن الزجاج : وجه الأرض تراباً أو غيره . وفي «القاموس» هو : التراب أو وجه الأرض ، والمراد بالطيب : الطاهر . وكذا في «تفسير غريب القرآن» للامام زيد بن علي عليه السلام ، ولفظه - التيمم - الصعيد ، وجه الأرض ، والطيب : النظيف . اهـ .

وبدل عليه أيضاً حديث أبي أمامة عند البيهقي : « فإما رجل من أمي أتى الصلاة ولم يجد ماءً وجد الأرض طهوراً ومسجداً » وعند أحمد : « فمنده طهوره ومسجده » ، وفي رواية عمرو ابن شعيب : « فأبنا أدركني الصلاة تمسحت وصليت » وبدل عليه أيضاً قوله صلى الله عليه وآله وسلم في المتفق عليه من حديث جابر : « وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، فيم لفظ الأرض جميع أجزائها .

واعترض بأنه مخصوص برواية « وجعلت تربتها لنا طهوراً » فينبغي أن يحمل عليه العام وتحص الطهورية بالتراب . وأجيب بمنع كون التربة مرادفة للتراب ، بل تربة كل مكان ما فيه من تراب أو غيره مما يقاربه . وبأنه مفهوم لقب - أعني تعليق الحكم بالتربة - وهو ضعيف عند الأصوليين لم يقل به الادلحاق . وقال في « المنار » أقوى دليل لتعيين التراب قوله تعالى : « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » كما حققه الزحشرى ، وحديث « وتربها طهوراً » وهو في « صحيح مسلم » وغيره .

وأما الأحاديث المطلقات في الأرض وفي الصعيد ، فتحمل على التراب الآية والحديث ، وأطلق المطلق على التقيد لثقل التراب وهو المروي من فعلهم ، وليس لمدعي غير ذلك ما ينافي ما ذكرنا . ونحن في مقام المانع بعد ثم كل ما صدق عليه التراب وأمكن التمسح به أجزاءً ، وما لم يكن ذلك فلا . واشترط الانبات لادليل عليه ، والمسمى بالخبيث في الآية قد أنبت وانما فيه نكد ، فكيف يكون دليلاً على اشتراط الانبات ؟ .. اهـ .

وقوله : « وليس لمدعي غير ذلك » ما ينافي ما ذكرنا مؤيداً لما ذكره ابن القيم من أن الرمل والسبخة يجزيان في التيمم .

(١) بالسین المهملة والباء الواحدة والخاء المعجمة مفتوحات ، وهي : الأرض التي لا تكاد تنبت . اهـ . منه .

أما الرمل فلحديث أبي أمامة المشار اليه أولاً ونحوه ، وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم إما سافر في غزوة تبوك قطعوا تلك الرمال في طريقهم وماؤهم في غاية القلة ، ولم يرو أنه حمل التراب معه ولا أمر به ولا فعله أحد من أصحابه ، مع القطع بأن تلك المفاوز الرمال فيها أكثر من التراب وكذلك أرض الحجاز وغيرها .

وأما السبخة فصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه تيمم من أرض المدينة ، وكانت أرضها مبخجة ، كما أخرجه البخاري في « صحيحه » عن أبي جهيم الأنصاري قال : « أقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نحو بئر جمل ، فلقبه رجل فسلم عليه فلم يرد عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى أقبل على الجدار ، فمسح بوجهه وبديه ثم رد عليه السلام الحديث . قال الحافظ ابن حجر : زاد الشافعي « فحتمه بعضي » . ١٠١ .

قلت : وبما ذكرته من أن ظاهر كلام الامام يعم جميع أجزاء الأرض متتابعة لصاحب « المنهاج » والقاضي في « شرحه » ، ولحمله على كون المراد بقوله : « وكل شيء تيممت به » ما يسمى تراباً سواء كان رملاً أو غيره منتبأً أولاً وجه ظاهر ، وفيما سيأتي في قوله : « وسألت زيدا عن الرجل يكون في السفر .. الخ » بيان لما أجمله هنا وسننبه عليه ان شاء الله تعالى .

تنبيه استدل على اشتراط ما يعلق باليد عند المسح بما دل عليه لفظ من التبعيض في قوله تعالى : « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » كما ذكره في « الكشف » وبحته صلى الله عليه وآله وسلم الجدار بالعصا . قال بعض شراح الحديث : يحمل التراب الوارد في أحاديث التيمم على ماله غبار بدليل اشتراط المسح ، ولا يكون المسح الا بشيء يعلق بالمسوح . وقوله تعالى : « فامسحوا بوجوهكم ... » الآية ظاهر في دلالة اشتراط الغبار قريب من النص أو هو نص فليفهم . وحملها على غير التبعيض هنا لا تساعد عليه العربية ويكاد يكون عناداً محضاً . ١٠٢ .

وخالف بعضهم في اشتراطه مستدلاً بما صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نفخه في يده بعد أن ضرب بها التراب في حديث عمار . ودفع بأن ذلك النفخ لا يزيد كل ما يعلق باليد من التراب والتخفيف مستحب ، وعلى استحبابه استدل بنفخه صلى الله عليه وآله وسلم ونفذه بديه كما في بعض روايات هذا الحديث ، وهو الذي ترجم له البيهقي بقوله : « باب نفخ اليدين من التراب عند التيمم اذا بقي في يديه غبار يماس الوجه كله » .

وقال زيد بن علي عليه السلام في المتيمم يجد الماء في الصلاة

قال : يستقبل الصلاة .

قال في « المنهاج » : والوجه فيه أنه لم يحز له التيمم إلا بعد عدم الماء أو تعذر استعماله ، وهذا غير عادم للماء ، فلا يجوز له الاستمرار على الصلاة ، كما لو كان واجداً للماء قبل افتتاح الصلاة . اهـ . وهو مبني على كون التيمم لا يرفع الحدث ، ولذا وجب على المتيمم الاغتسال عند وجود الماء . وأما من ذهب إلى كونه رافعاً له كالحنفية فلا بعيد الصلاة عند وجدان الماء سواء كان في الوقت بقية أم لا ، وكذا سائر الأحكام من أنه يصلي به ماشاء ، وفي أول الوقت عند اليأس من استعمال الماء . ومن الشافعية من يوافق في ذلك الحكم ويخالف في التعليل ، فقال : إذا شرع المكلف في البذل ثم قدر على الأصل في خلاله فلا يخلو إما أن يكون البذل مقصوداً في نفسه ليس يراد لغيره أم لا ؟.. فإن كان الأول استقر حكمه كما لو قدر على التقى في الكفارة بعد الشروع في الصوم ، وإن لم يكن مقصوداً في نفسه بل يراد لغيره لم يستقر حكمه ، كما لو قدر على الماء في أثناء التيمم أو بعد الفراغ منه وقبل الشروع في الصلاة . وأما إذا تسرع في الصلاة فالحكم حينئذ قد استقر لفعل المقصود به هذا . وأما إذا وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة ، فقال في « المنهاج » : عن الامام في ذلك روايتان تحصيلها أنه لو وجده بعد الخروج من الوقت فلا إعادة عليه في الروايتين ، وإن كان الوقت باقياً وجب عليه أن يتوضأ ويمسك تلك الصلاة . وروى ذلك عنه القاسم بن ابراهيم عليه السلام . وروى صاحب « الجامع الكافي » أنه لا يعيدها مطلقاً سواء كان الوقت باقياً أو لا ، والوجه فيها رواه القاسم عليه السلام أنه مأمور بأداء صلاة كاملة بطهورها وفروضها ، ولم يأت بها والوقت باق فيجب عليه أدائها ، والوجه في الرواية الثانية أنه قد أتى بما كلفه ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « لا تظهران في يوم » .

واختلف العلماء في ذلك على قولين ، فقال جماعة : يعيد الصلاة ، منهم الهادي والمؤيد بالله وأبو طالب وعطاء وطاووس والقاسم ومكحول وابن سيرين والزهري وربيعة ، واستحسنه الأوزاعي ، وقال : ليس بواجب .

وقد ابن عمر والشامي والنخعي وأبو سلمة ومالك والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي وابن المنذر : لا يبعد لأنه أدى فرضاً كما أمر فغير جائز أن نوجب عليه الاعادة بغير حجة . والدليل على صحة ذلك حديث أبي سعيد الخدري عند أبي داود والنسائي والدارمي والحاكم . قال ابن أبي شريف في « الاستيعاد » : اسند رجاله رجال مسلم ، أن رجلاً خرج في سفر فحضر الصلاة ، وليس معها ماء ، فتيماً صعيداً طلياً ، ثم وجد الماء ، فأعاد أحدهما الصلاة بالوضوء ، ولم يعد الآخر ، فقال للذي لم يعد : أصبت السنة وأجزأتك صلاتك ، وقال للذي توضأ وأعاد : لك الأجر مرتين » قال في « التلخيص » : رواه النسائي مسنداً ومرسلاً ورواه الدارقطني موصولاً ثم قال : تفرد به عبيد الله بن نافع عن الليث عن بكر بن سواد ، عن عطاء عنه موصولاً ، وخالفه ابن المبارك فأرسله . قال أبو داود : غير ابن نافع يرويه عن الليث ، عن سميرة بن أبي ناجة ، عن بكر عن عطاء مرسلاً ، قال : وذكر أبي سعيد ليس بحفوظ . قال الحافظ ابن حجر : لكن هذه الرواية رواها ابن السكن في « صحيحه » من طريق أبي الوليد الطيالسي ، عن الليث ، عن عمرو بن الحرث وسميرة بن أبي ناجة جميعاً ، عن بكر موصولاً . قال أبو داود : رواه ابن لهيعة ، عن بكر فزاد بين عطاء وأبي سعيد ، أن عبد الله مولى إسماعيل بن عبيد الله . اهـ .

وابن لهيعة ضعيف فلا يلتفت الى زيادته ولا تعمل بها رواية الثقة عمرو بن الحرث ومعه سميرة بن أبي ناجة ، وقد وثقه النسائي ويحيى بن بكر وابن حبان ، وأثنى عليه أحمد بن صالح وابن يونس وأحمد بن سعيد بن أبي مريم .

وله شاهد من حديث ابن عباس . قال : اسحاق بن راهويه في « مسنده » : أخبرنا زيد ابن أبي الزرقاء ، حدثنا ابن لهيعة ، عن ابن هبيرة ، عن حنش عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثم تيمم ، فقيل له : إن الماء قريب منك ؟ .. قال : فلعلي لأبلغه » . اهـ . ويشهد لذلك أيضاً حديث أبي الجهم عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي في تيمم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لرد السلام من الجدار .

وفي « مجمع الزوائد » عن عائشة قالت : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا واقف بعض أهله ، وكسل أن يقوم ضرب يده الى الخائط فتيماً » رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه بنية بن الوليد وهو مدلس .

قلت : لكنه صالح في الشواهد والمتابعات كما مر في نظائره .

قال في « نجوم الأنظار » وقد استشكل قوله الذي أعاد: « ذلك الأجر مرتين » مع الحكم بأن السنة عدم الإعادة ، والموافق للسنة هو الاحق بمعظم الأجر . وقد يجاب بأن تعدد الأجر إنما هو لكثرة العمل والفعل الصادر عن اجتهاد ، وإن وقع فيه الخطأ لا يحرم صاحبه الأجر ، فلذا حكم له صلى الله عليه وآله وسلم بحظين منه .

وأما التأويل بأن المراد بالسنة الطريقة أعم من موافقة الصواب والخطأ ففي غايصة البعد . اهـ . وقد يقال : لا يانزم من ثبوت الأجرين على المعملين مساواتها لثواب السنة فضلاً عن زيادتها عليه ، ولذا نظائر في الشريعة . ووجدت معنى ذلك في قبول البشرى للسيد محمد بن ابراهيم رحمه الله ولفظه : الحديث وإن صح يحول على تضعيف أجر الخطيء بالنظر الى اجتهاده مرتين ، وعمله بما أداه اليه اجتهاده مرتين لا بالنظر الى من اجتهد فأصاب مرتين ، فأنه لم ينص على تفضيله على المصيب بالضرورة ، وإنما يظن ذلك من مفهوم اللقب وهو مردود عند جميع المحققين .

سألت زيد بن علي عن الرجل ^(١) يكون في السفر في ردغة من

طين ، ولم يجد الماء ، قال : يتيمم من غبار سرجه أو برذغة حماره ،
أو غبار ثوبه ، والرجل والمرأة في التيمم سواء .

قال في « القاموس » : الردغة (٢) محرقة وتسكن : الماء والطين والوحل الشديد الجمع كصحب وتخدم ورجال . اهـ .

(١) نسخة : في الرجل

(٢) الدال المهملة والعين المعجمة . اهـ .

وبرذعة الحمار : الأكاف الذي يجعل على ظهره كالسرج على الحصان . وفي « المصباح » : البرذعة : حلس تجعل تحت الرجل - بالدال والذال (١) - والجمع البراذع هذا هو الأصل. وفي عرف زماننا هي للحمار ما يركب عليه بمنزلة السرج للفرس . وما ذكره عليه السلام مشعر بأنه لا يحزىء في التيمم إلا التراب فقط ، ولا يحزىء غيره من الحص والزرنيسخ والأجر وغير ذلك ، فإنه لو كان يحزىء لما أمره بالتيمم من غبار سرجه... الخ ولكنه عليه السلام لا يشترط أن يكون منبتاً بل ما يطلق عليه اسم التراب ، وهو الذي ذكرته سابقاً من أن الصواب حمل كلامه هنالك على ما ذكره في هذا الموضع ، وكذلك يشعر أيضاً بأن التمسح بغبار لا يحزىء وهو الصحيح كما تقدم إيضاحه .

وقوله عليه السلام : « والرجل والمرأة في التيمم سواء » فما أيسح للرجل أن يتيمم معه أيسح لها مثله ، وما أجزأ الرجل أن يتيمم به أجزأها ، والدليل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « النساء شقائق الرجال ، وحكي على الواحد حكي على الجماعة » .

سألت زيد بن علي عليها السلام عن المرأة الحائض تطهر في السفر ، قال : تيمم ، فإذا وجدت الماء اغتسأت ولم تعد شيئاً من صلاتها .

ووجهه أن حكم الحيض والنفاس حكم الجنابة ، وقد سبق في حديث أبي ذر وغيره أن حكها التيمم . ونقل الرافعي أن الصحابة لا يختلفون في تيمم الحائض . وبدل عليه أيضاً صريحاً ما أورده السيوطي في « الجامع الكبير » من حديث أبي هريرة : « أن ناساً من البادية أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالوا : إنا نكون بالرمال الأشهر الثلاثة والأربعة ، ويكون منا الجنب والنفساء والحائض ، ولسنا نجد الماء ؟ .. فقال : عليكم بالأرض » الحديث .

(١) والبن المهمة ١٠١ .

قال في « النار » : عزاه السيوطي الى سعيد بن منصور أو إلى « المختارة » للضياء المقدسي لأن الرمز يحتملها ، وأخرجه عبد الرزاق مختصراً .

قلت : هو في « سنن البيهقي » وضعفه بابي الربيع السهاني ، ثم أورد له شاهداً ، وقال : فيه عبد الله بن مسلمة الأفطس وهو ضعيف .

وقال زيد بن علي عليهما السلام : ولا بأس أن يجامع في السفر ، وهو لا يجد الماء فيتيمم ^(١) .

وهو مذهب ابن عباس ، وبه قال عامة الفقهاء ، وروى عن ابن عمر وابن مسعود ، وهو رواية عن أمير المؤمنين علي عليه السلام أنهم كرهوا ذلك . وقالوا : ليس لمن هذه صفته أن يجامع ، وبه قال الزهري . وقال مالك : أحبُّ له أن لا يصيب أهله إلا ومعه ماء . وروى عن عطاء في المسافر إن كان بينه وبين الماء أربع ليال فأكثر فليُصِيبْ ، وإن كان ثلاث فإِلا دون فلا . وعن الزهري أنه أباح للمُعْرِب ومنع المسافر حتى يأتي الماء . وكل هذه الأقاويل محجوجة بالصحيح من السنة ، وهو ما في خبر أبي ذر من قوله : « إني كنت أعزب عن الماء ، ومسي أهلي ، فتصينني الجنابة فأصلي بغير طهور » فقررهُ صلى الله عليه وآله وسلم على جواز إتيان أهله ولو لم يجد الماء وأمره بالتيمم . وبدل له أيضاً ما أخرجه محمد بن منصور في « الأمالي » ، قال : ثنا عثمان بن أبي شيبة ، عن زيد بن الحباب . قال : حدثني ابن لهيعة ، عن عيسى بن موسى ، عن حميد ، عن أبي مُشَيْبٍ ، عن أبي ذر قال : « قلت : يا رسول الله أصيب أهلي ولا أقدر على الماء ؟ . قال : أصبْ أهلَكَ ولو لم تجد الماء عشر سنين ، فإن التراب كافيك » عبد الله بن

(١) ويتيمم . نسخة .

لهيعة فيه كلام ، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده ، قال : « جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : يا رسول الله الرجل يغيب لا يقدر على الماء أيجامع أهله ؟ .. قال : نعم » رواه الامام أحمد من طريق حجاج بن أرطاة . وفي « جمع الزوائد » عن حكيم بن معاوية ، قال : « قلت : يا رسول الله إني أغيب الشهر عن الماء ومعى أهلي فأصيب منهم ، قال : نعم ، قلت : يا رسول الله إني أغيب أشهراً ، قال : وإن غبت ثلاث سنين » رواه الطبراني في « الكبير » واسناده حسن . اهـ .



باب الحيض والاستحاضة والنفاس

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده عليهم السلام ، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، قال « أنت امرأة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزعمت أنها تستفرغ الدم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لعن الله الشيطان هذه ركضة من الشيطان في رحمك ، فلا تدعي الصلاة لها ، قالت : فكيف أصنع يا رسول الله ؟ قال : اقعدي أيامك التي كنت تحيضين في كل شهر ، فلا تصلي فيهن ، ولا تصومي ، ولا تدخلين مسجداً ، ولا تقرني قرآناً ، وإذا مرت أيامك التي كنت تحيضين فيهن فاغتسلي للفجر ، ثم استدخلي الكرسف ، واستدفري استدفار الرجل ، ثم صلي الفجر ، ثم أخري الظهر لآخر وقت ، واغتسلي واستدخلي الكرسف ، واستدفري استدفار الرجل ، ثم صلي الظهر ، وقد دخل أول وقت العصر وصلي العصر ، ثم أخري المغرب لآخر وقت ، ثم اغتسلي واستدخلي الكرسف ، واستدفري استدفار الرجل ، ثم صلي المغرب وقد دخل أول وقت العشاء ، ثم صلي العشاء . قال :

فولت وهي تبكي ، وتقول : يا رسول الله لا أطيق ذلك ، قال :
فرقاً لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقال : اغتسلي
لكل طهر كما كنت تفعلين واجعليه بمنزلة الجرح في جسدك ،
كلما حدث دم أحدث طهوراً ، ولا تتركي الكرسف والاستدفار .
فإن طال ذلك بها فلتدخل المسجد ، ولتقرأ القرآن ، ولتصل
الصلوات ، ولتقض المتناسك .»

الكلام على هذا الحديث في وجهين : الأول : في ذكر شواهد وغارجه ، والثاني : في
فوائده ومباحثه .

أما الأول : فقد روي عن علي عليه السلام أنه أفتى المستحاضة بالفسل عند كل صلاة .
ففي مسنده من قسم الأفعال من « جمع الجوامع » للسيوطي ما نقله : عن سعيد بن جبير ، قال :
« إن امرأة من أهل الكوفة كتبت إلى ابن عباس بكتاب فيه أني امرأة مستحاضة أصابني بلاءٌ
وخبرٌ ، واني أدع الصلاة الزمن الطويل ، وأن علي بن أبي طالب سئل عن ذلك ، فأفتاني :
أن اغتسل عند كل صلاة ، فقال ابن عباس : اللهم لأحد لها إلا ما قال علي ، غير أنها تجمع
بين الظهر والعصر بفسل ، والمغرب والعشاء بفسل ، وتغتسل للفجر . فقيل : إنه يشق عليها ،
فقال : لو أراد الله لا ابتلاها بأشد ذلك .» أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور . اهـ .

قلت : رواء عبد الرزاق عن معمر ، عن أيوب السخيتاني ، عن سعيد بن جبير ،
فذكره ، حكى ذلك اليعمرى .

وأخرج الدارمي في « مسنده » فقال : أخبرنا محمد بن يوسف ، قال : ناسفان ، عن
إشعث ابن أبي الششاء الحاربي ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : « كتبت إليه امرأة
إني قد استحضت منذ كذا وكذا ، فبلغني أن علياً ، قال : تغتسل عند كل صلاة ، قال ابن
عباس : فما نجد لها إلا ما قال علي رضي الله عنه . » اهـ .

قال في «التخريج» : رجاله رجال الصحيح .

وقال الدارمي أيضا أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث ، قال : حدثنا شعبة ، قال : ثنا أبو بشر، سمعت سعيد بن جبير ، يقول : « كتبت امرأة الى ابن عباس وابن الزبير لاني امرأة استحاض فلا أطهر ، ولاني أذكر كُفَرَا الله إلا أقتباني ، ولاني سألت عن ذلك ، فقالوا : كان علي عليه السلام ، يقول : تمتل لكل صلاة ، فقرأت وكتبت الجواب بيدي : ما أجد لها إلا ما قال علي رضي الله عنه . فقيل : الكوفة أرض باردة ، فقال : لو شاء الله لا ابتلاه بأشد من ذلك ، ورجال الصحيح أيضا . وأبو بشر هو جعفر بن أبي وحشية ثقفة ، روى له الجماعة .

وأخرجه الطحاوي بإسناده عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : « جاءته امرأة مستحاضة تسأله فلم يفتها ، وقال لها : سلي غيري ، قال : فأت ابن عمر ، فسأله ، فقال : لاتصلي مارأيت الدم ، فرجعت الى ابن عباس ، فأخبرته ، فقال : رحمه الله إن كان ليكفر^كك ، قال : ثم سألت علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فقال : تلك وكزة من الشيطان^ط أو فرجة^ط في الرحم اغتسلي عند كل صلاة مرة ، فسألت ابن عباس بعد ، فقال : ما أجد لك إلا ما قال علي رضي الله عنه ، اه .

وأخرج أبو داود في « سننه » : حدثنا عبيد الله بن معاذ ، أخبرني أبي ، ثنا شعبة ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة : قالت : « استحيضت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمرت أن تمجّل العصر وتؤخر الظهر ، وتمتسل لهما غسلا ، وأن تؤخر المغرب وتمجّل العشاء وتمتسل لهما غسلا ، وتمتسل لصلاة الصبح غسلا ، فقلت لعبد الرحمن : أعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ .. فقال : لا أحدثك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شيء . اه . وقد أعلموه بعدم الرفع والقاعدة الأصولية أن لفظ الصحابي بقوله : أمير أو أمرنا يرجع الى أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن الظاهر انصرافه الى من له الأمر الشرعي ، ومن يلزم اتباعه ومن يحتج بقوله ، وإنما توقف الراوي عن الرفع احتياطاً وتحرّجاً عن تأدية الحديث على غير ماسمعه ، والله أعلم .

قال البيهقي : ورواه محمد بن اسحاق بن يسار ، عن عبد الرحمن فضالفة شعبة في رفعه ، وسمي المستحاضة ، وساق بإسناده الى محمد بن اسحاق ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ،

عن عائشة : « أن مهلة بنت سهيل استحضت ، فأنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة ، فلما جهدها ذلك أمرها أن تجمع بين الظهر والعصر بمسح ، والمغرب والمشاء بمسح ، وتغتسل للصبح » فقال أبو بكر بن اسحاق : قال بعض مشايخنا : لم يسند هذا الخبر غير محمد بن اسحاق ، وشعبة لم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وأنكر أن يكون الخبر مرفوعاً ، وخطأه أيضاً في تسمية المستحاضة ، فقال أبو بكر : وقد اختلف الرواة في اسناد هذا الخبر . قال الشيخ - وهو البيهقي - فرواه شعبة ومحمد بن اسحاق كما مضى ، ورواه ابن عينة فأرسله إلا أنه وافق محمداً في رفعه ، اهـ .

وأخرج الترمذي وأبو داود وابن ماجه ، واللفظ للترمذي ، قال : حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا أبو عامر العقدي ، حدثنا زهير بن محمد ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن ابراهيم ابن محمد بن طلحة ، عن عمه عمران بن طلحة ، عن أمه - حمدة بنت جحش ، قالت : « كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة ، فأنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم استفتيته وأخبره ، فوجدته في بيت أختي زينب بنت جحش ، فقلت : يا رسول الله إني أستحاض حيضة كثيرة شديدة ، فما تأمرني فيها ، فقد منعتني الصيام والصلاة ؟ فقال : أمنت لك الكرسف فانه يذهب الدم ، قالت : هو أكثر من ذلك ، قال فتلجمي ، قالت : هو أكثر من ذلك ، قال : فلتخذي ثوباً ، قالت : هو أكثر من ذلك إنما أئج ثجاً ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : سآ مرك بأمرين أهمما صنعت أجزأ عنك فان قويت عليهما فأنت أعلم ، فقال : إنما هي ركضة من الشيطان فيحضي ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله ، ثم اغتسلي ، فإذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت ، فصلي أربعاً وعشرين ليلة أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها ، وصومي وصلي فان ذلك يجزئك ، وكذلك فافعلي كما تحيض النساء وكما يطهرن لميقات حيضهن وطهرهن ، فان قويت على أن تؤخري الظهر وتجلين العصر ثم تغتسلين حتى تطهري وتصلين الظهر والعصر جميعاً . ثم تؤخري المغرب وتجلين المشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي ، وتغتسلين مع الصبح وتصلين ، وكذلك فافعلي وصومي إن قويت على ذلك - فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : وهو أعجب الأمرين إلي - . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، ورواه عبيد الله بن عمر بن القري وابن جريج وشريك ، عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن ابراهيم ابن محمد بن طلحة ، عن عمران ، عن أمه حمدة إلا أن ابن جريج يقول : عمر بن طلحة ،

والصحيح عمران بن طلحة . وسألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال : هو حديث حسن ^{صحيح} ، وهكذا قال أحمد بن حنبل : هو حديث ^{حسن} صحيح . اهـ .

وقال البيهقي تفرد به عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف في الاحتجاج به . قال في «التخريج» : ذكر المزي في ترجمته ما لفظه : وقال الترمذي : صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ، وسمعت محمد بن اسماعيل البخاري يقول : كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه والحميدي يحتجون بحديث ابن عقيل . قال محمد بن اسماعيل وهو مقارب الحديث . وقال أبو أحمد : روى عنه جماعة من المعروفين الثقات وهو خير من ابن سمعان ويكتب حديثه ، روى له البخاري في «الادب» وفي أفعال العباد ، وأبو داود والترمذي وابن ماجه . اهـ . وقال في «الميزان» : حديثه في مرتبة الحسن . اهـ . قال اليعمري في «شرح الترمذي» : وأما ابن منده ، فقال : لا يصح عندهم بوجه من الوجوه لانه من رواية ابن عقيل ، وقد أجمعوا على ترك حديثه . ذكر ذلك عنه شيخنا الامام الحافظ أبو الفتح القشيري ^(١) رحمه الله . وتعمقه بالرد عليه وانكار هذا الاطلاق على ابن عقيل ، ولم يبعد القشيري منهيح الصواب . وذكر الترمذي في باب العلل أنه سأل البخاري عن هذا الحديث ، فقال : هو حديث حسن الا أن ابراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم لا أدري سمع منه عبد الله بن محمد ابن عقيل أم لا ؟ وكان أحمد بن حنبل يقول : هو حديث صحيح . اهـ . وهذا القول عن البخاري لا أعلم له وجها .

ابراهيم بن محمد بن طلحة مات سنة عشر ومائة فيما قاله أبو عبيد القاسم بن سلام وعلي بن المديني وخليفة بن خياط ، وهو تابعي ، سمع أبا أسيد الساعدي وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبا هريرة وعائشة . وابن عقيل سمع عبد الله بن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وأنس بن مالك ، والربيع بنت مَعُوذ ، فكيف ينكر سماعه من ابراهيم بن محمد بن طلحة لقدمه ؟ .. وأين ابن طلحة من هؤلاء في القدم ؟ .. وهم نظراء شيوخه في الصحبة . ففي صحة هذا عن البخاري عندي نظر ، والطريق التي ساق الترمذي منها هذا الحديث هي أسلم طريقة من العلل وأبعدا عن المطاعن ، وليس فيها من ينظر في أمره غير ابن عقيل ، وقد تقدم الكلام عليه بما فيه معنى . اهـ . ما قاله اليعمري .

(١) هو ابن دقيق العيد رحمه الله . اهـ . منه .

قال في «التخريج» : وأخرج المؤيد بالله في «شرح التجريد» عن علي عليه السلام «أن المستحاضة تدع الصلاة أيام حيضها، ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصلي وتصوم». وهو معنى ما في آخر الحديث «المجموع» ولفظه : وأخبرنا أبو بكر المقرئ ، قال : نا الطحاوي ، قال : نا علي بن شبة ، قال : نا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على شريك عن أبي اليقظان ، وحدثنا فهد ، قال : ثنا محمد بن سعيد الاصبهاني ، قال : أخبرنا شريك ، عن أبي اليقظان ، عن عدي بن ثابت ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : «المستحاضة تدع الصلاة أيام حيضها ، ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة ، وتصلي وتصوم». قال : وحدثنا حميد ، قال : نا محمد بن سعيد ، قال : نا شريك ، عن أبي اليقظان ، عن عدي بن ثابت ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام مثله . اهـ .

وفي هذا الاسناد ضعف لضعف أبي اليقظان - وهو عثمان بن عمير - والحديث هذا مروى من رواية أبي اليقظان ، عن عدي بن ثابت ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً في «سنن أبي داود» والترمذي وابن ماجه . قال المزي في ترجمة ثابت الانصاري والدرعدي بن ثابت ما لفظه : قال أبو بكر البرقاني ، قلت لابي الحسن الدارقطني شريك عن أبي اليقظان عن عدي ابن ثابت عن أبيه عن جده كيف هذا ؟.. قال ضعيف ، قلت : من جهة من ؟ . . . قال : أبو اليقظان ضعيف . قلت : فيترك ، قال : لا يخرج رواه الناس قديماً . قلت : عدي بن ثابت ابن من ؟.. قال : قد قيل ابن دينار ، وقيل : انه يعني جده أبو أمه وهو عبد الله بن يزيد الخطمي ، ولا يصح من هذا كله شيء . قلت : فيصح أن جده أبو أمه عبد الله بن يزيد الخطمي ، قال : كذا زعم ابن معين . روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه . اهـ .

قلت : ذكر أبو الفتح اليعمرى فائدة في سياق الكلام على عدي بن ثابت ، فقال : وسمعت شيخنا الامام الحافظ أبا محمد عبد المؤمن بن خلف الدماطي عن ما قرأت عليه ، «صحيح مسلم» ومروى حديث من رواية عدي بن ثابت هذا ، فقال : هو عدي بن أبان بن ثابت بن قيس بن الخطيم الانصاري ، وذكر أن الترمذي سأل ابن معين عنه ، فقال : اسمه دينار ، قال : وهو وهم . اهـ .

وعدي هذا من الثقات المخرج لهم في «الصحيح» ، وثقه أحمد بن حنبل ، وقال أبو حاتم :

صدق ، وكان امام مسجد الشيعة وقاضيه . اه . وأثنى عليه في « الطبقات » ، ونقل نحوه مما ذكره الدمياطي ، عن ابن سعد وغيره .

وحديث أبي اليقظان هذا له شاهد عن عائشة باسناد جيد ذكره الدارمي ، فقال : أخبرنا محمد بن يوسف ، قال : نا سفيان ، عن فراس ، عن الشعبي ، عن قِيمِر امرأة مسروق ، عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : « المستحاضة تجلس أيام أقرائها ثم تغتسل غسلاً واحداً ، وتوضأ لكل صلاة . قال في « التخريج » : وهذا إسناد رجاله رجال الصحيح خلا قِيمِر امرأة مسروق وهي ثقة . قال العجلي : تابعة ثقة . وقد روى لها أبو داود والنسائي ، وأخرجه الدارمي أيضاً باسناد آخر صحيح الى قِيمِر عن عائشة بلفظ : « تنظر أيام أقرائها التي كانت ترك فيها ، فاذا كان يوم طهرها الذي كانت تطهر فيه ، اغتسلت ثم توضأت عند كل صلاة وصلت » .

وقد أخرج ابن حبان في « صحيحه » في النوع الحادي والثمانين حديث الأمر المستحاضة بالوضوء عند كل صلاة من طريق أبي حمزة السكري ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة : « أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فقالت : يا رسول الله إني استحاض الشهر ، قال : ليس ذلك بحيض ولكنه عرق ، فاذا أقبل الحيض ، فدعي الصلاة عدد أيامك التي كنت تحيضين فيهن ، فاذا أدبرت فاغتسلي وتوضأي لكل صلاة » ثم قال : ذكر الخبر لمُدْحَض قول من زعم أن هذه اللفظة - يعني « وتوضأي لكل صلاة » - تفرد بها أبو حمزة وأبو حنيفة ، ثم أخرج باسناده عن أبي عوانة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : « سُئِلَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المستحاضة ، فقال : تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل غسلاً واحداً ، ثم تتوضأ عند كل صلاة » . اه .

وبما يدل عليه أيضاً ما أخرجه أبو داود ، عن وهب بن بقية ، قال : نا خالد - يعني الطحان - عن سهيل - يعني ابن أبي صالح - عن الزهري ، عن عروة - يعني ابن الزبير - ، عن أسماء بنت عميس ، قالت : « قلت : يا رسول الله إن فاطمة بنت أبي حبيش استحضت منذ كذا وكذا فلم تصل ؟ . فقال رسول الله ﷺ : سبحان الله هذا من الشيطان لتجلس في مركن ، فاذا رأيت صفارة فوق الماء ، فلتغتسل لظاهر والعصر غسلاً واحداً ، وتغتسل المغرب والعشاء غسلاً واحداً ، وتغتسل للفجر غسلاً واحداً ، وتوضأ فيما بين ذلك » وسكت

عليه أبو داود . وقال النذري : إسناده حسن وفيه الوضوء لكل صلاة بالنظر الى أن الطهارة الصغرى تدخل تحت الكبرى .

قال في « التلخيص » : ورواه مسلم في « الصحيح » دون قوله : « فتوضأي » من حديث هشام ، ثم أخرجه عن خلف عن حماد بن زيد عن هشام ، وقال في آخره : وفي حديث حماد حرف تركنا ذكره . قال البيهقي : هو قوله : « وتوضأي » لأنها زيادة غير محفوظة . وقد بين أبو معاوية في روايته أنها قول عروة ، وكأن مسلماً ضعف هذه الرواية لمخالفتها سائر الرواة عن هشام . قال الحافظ : قد زادها غيره كما تقدم ، وكذا روى الدارمي من حديث حماد ابن سلمة ، والطحاوي وابن حبان من حديث أبي عوانة ، وابن حبان من حديث أبي حمزة السكري . قال الحافظ : ورواية أبي معاوية المفصلة أخرجه البخاري لكن سياقه لا يدل على الإدراج كما بينته في المدرج . ١ هـ .

الوجه الثاني : قوله باب الحيض . . . الخ

الحيض : لغة السيلان ، قال في « المصباح » : حاضت المرأة حيضاً : سال صمغها ، وحاضت المرأة حيضاً ومحيضاً ، وحيضتها نسبتها الى الحيض . والمرأة حيضة ، والجمع حيض مثل بدرة وبدر ، والحيضة - بالكسر - هيئة الحيض مثل الجلسة لهيئة الجلوس ، وجمعها حيض أيضاً مثل سدره وسدر . ١ هـ .

وهو اسم لخروج الدم من الفرج في الحيوانات على أي صفة كان من آدمية أو غيرها حتى قالوا : « حاضت الارب » إذا خرج من فرجها الدم . ويقال في المرأة : حائض بلاهاء ، وحكى الجوهري عن الفراء حائضة بالهاء . ويقال : حاضت وتحيضت ودرست وعركت وضجكت ونفست كله بمعنى واحد ، وزيد : أكبرت وأعصرت بمعنى حاضت ، وهي تسمى كذلك إذا سال الدم منها في نوبة معلومة ، وإذا استمر من غير نوبة قيل استحيضت فهي مستحاضة ، والاسم : الاستحاضة .

قالوا : ودم الحيض يخرج من قعر الرحم ، ودم الاستحاضة يسيل من العاذل ، وهو عرق يسيل في أدنى الرحم دون قعره .

وهو في عرف أهل الشرع : الاذى الخارج من الرحم المقدر أقله وأكثره ، والنقاء المتوسط

بين الأذنين جمل دلالة على أحكام وعلة في آخر ، فيدخل في الأذى الصفرة والكفرة الخارجتان في وقت الحيض .

وقوله : « الخارج من الرحم » يخرج عنه ما خرج من غيره ، ويخرج عن قوله : « المقدّر أكثره وأقله النفاس » فانه لا حد لأقله وأن قدر أكثره ، وقوله : « النقاء المتوسط بين الأذنين » ليدخل نحو اليوم الذي تنقّي فيه بين يومي حيض فيكون حيضاً . وقول جعل دلالة على أحكام كالبلوغ وخلو الرحم عن الولد وانقضاء العدة . وقوله : وعلة في آخر كنحر الوطء والصلاة ومس المصحف وقراءة القرآن ودخول المسجد والصيام والاعتداد بالاشهر ونحو ذلك . وقوله : « أنت امرأة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » قيل هي : فاطمة بنت أبي حبيش ، ذكره في « أمالي أحمد بن عيسى » عليه السلام والسيد صارم الدين ابن الوزير .

والمستحاضات على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشر هذه إحداها ، وهي بنت قيس - لأن اسم أبي حبيش قيس - وكنيته أبو حبيش ، وحدثها في « الصحيحين » .
وبنت جحش الثلاث زينب أم المؤمنين وحنّة أم حبيبة زوج عبد الرحمن بن عوف وسودة بنت زمعة ذكرها العلاء بن المسيب ، عن الحكم ، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ، وذكره أبو داود تعليقاً . وذكر البيهقي : أن ابن خزيمة أخرجه موصولاً وهو مرسل ، لأن أبا جعفر تابعي ، ولم يذكر من حدثه به ، وأم سلمة كما أخرجه سعيد بن منصور . قال : ثنا اسماعيل بن إبراهيم ، نا خالد - هو الحذاء - ، عن عكرمة « أن امرأة من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت معتكفة وهي مستحاضة » قال : وحدثنا به خالد مرة أخرى عن عكرمة أن أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة وربما جعلت الطشت تحتها .

وأسماء بنت عميس حكاه الدارقطني من رواية سهيل بن أبي صالح عن الزهري عن عروة عنها . قال ابن حجر : وهو عند أبي داود على التردد هل هو عن أسماء أو فاطمة بنت أبي حبيش .

وسهيلة بنت سهيل ذكرها أبو داود أيضاً .

وأسماء بنت مرشد ذكرها البيهقي وغيره .

وبادية بنت عيلان ذكرها ابن منده ، وقد روى البيهقي أن زينب بنت أم سلمة .

استحيضت ولكنها كانت صغيرة في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم لانه دخل على أمها في السنة الثالثة وزينب ترضع ، وقيل أن رملة بنت أبي سفيان زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم . استحيضت وإنها المهمة في البخاري . والله أعلم .

قوله : « فرغت أنها تستفرغ الدم » الزعم يطلق بمعنى القول ، ويصح أن يراد به هاهنا أصل وضعه ، وهو ما فيه ارتباب وشك من حيث انه لم يتيقن أمرها في بادئ الرأي ، والافراغ : الصب ، وزيادة السين للبالغة في كثرة الخارج كأنها تستقفي ^{أحدها} ما فيها من دم الاستحاضة ، كما يقال : قرفي المكان واستقر وأعشب المكان وأعشوشب . قال في « المصباح » : وأفرغت الشيء : صبته إذا كان يسيل من جوهر ذائب ، واستفرغت المجهود : أي استقصيت الطاقة .

قوله : « هذه ركضة من الشيطان في رحمك » . اختلف في معناه ، فقيل : هو حقيقة وإن الشيطان يضرها حتى يقطع عرقها . وقيل : المراد انه وجد سبباً الى التلبس عليها في أمر دينها وطهرها حتى أنساها ذكر عاداتها فصار التقدير كأنه يركضها .

قوله : « فلا تدعي الصلاة لها » أي في كل حالة بل على التفصيل المذكور في الحديث .

قوله : « أقمدي أيامك التي كنت تحيضين فيهن » هذا هو السماع . ووجد في بعض النسخ فيها وكذا لفظ « لا تصلي » مع بقية الأفعال التي للمؤث بعد لا الناهية رويت بزيادة النون وحذفها والصواب الحذف إلا انه يستقيم على بعض اللغات . قوله : « وإذا مرت أيامك التي كنت تحيضين فيهن الخ . . . » دليل على أن هذا حكم المستحاضة التي طرأت عليها الاستحاضة بعد أن عرفت وقتاً وعدداً لها في الحيض ثم استمر عليها الدم بعد ذلك .

والاستحاضات أربع سوى المتحيرة ، وهي إما مبتدئة أو معتادة ، وكل منها إما مميزة أو غير مميزة ، والحديث يدل بلفظه على أن هذه المرأة كانت معتادة ، لقوله : « أقمدي أيامك التي كنت تحيضين فيهن » .

وقوله : « وإذا مرت أيامك . . . الخ » وليس في هذا اللفظ ما يدل على أنها مميزة أو غير مميزة . وقد يمتنع بذلك من يرى الرد الى أيام العادة سواء كانت مميزة أو لا ؟ . . . وذلك ينبي على قاعدة أصولية وهي ما يقال ^{من أن} ترك الاستفصال في قضايا الأحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال . أشار الى ذلك الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » ولكنه قد ثبت الرجوع الى الصفة كما في بعض روايات حديث فاطمة بنت أبي حبيش ، قال لها : « إذا كان دم

الحيض فانه أسود يعرف . فإذا كان كذلك فامسكي عن الصلاة ، فإذا كان الآخر فتوضأي وصلي ، وحمله الناصر والشافعي على الابتدئة ، وكذا صاحب « الجامع الكافي » ترجم لها بمسألة البكر يستمر بها الدم أول ما تراه .

قوله : « فاعتسلي للفجر ثم استدخلي الكرسف ... الخ » الكرسف - بضم الكاف واسكان الراء وضم السين المهملة : هو القطن . والاستذفار ويرى - بالثالثة - ومعناها واحد ، يقال: استذفر الرجل بثوبه اذا رد طرفه من بين رجله الى حيزته. ومنه استنفر الكلب بذنبه: إذا جعله بين رجله . قال في « النهاية » : أمر المستحاضة أن تستنفر ، وهو أن تشد فرجها بخرقه عريضة بعد أن تحتشي قطناً وتوثق طرفها في شيء تشده على وسطها ، فيمتنع بذلك سيل الدم . وهو مأخوذ من نقر الدابة الذي يجعل تحت ذنبها . ا هـ . قال الخطابي : يجب عليها أن تستنفر وأن تعالج نفسها بما يسد المسلك ويرد الدم من قطن ونحوه ، كما في حديث حمدة « أنت لك الكرسف » وقال لها: « تلجمي واستنصري » .

وفيه دلائل على أنها اذا لم تعمل ذلك كان عليها إعادة الوضوء اذا خرج منها دم ، وإنما جاء قوله : « تصلي المستحاضة وان قطر الدم على الحصى » فيمن تعالجت بالاستنفر ونحوه ، فإذا جاء بعد ذلك شيء غالب لا يرد الفجر لم تكن عليها إعادة الوضوء ، اذا لم تكن قدمت العلاج فهي غير معذورة ، وإنما أتيت من قبل نفسها فأنزها الوضوء . وهذا حكم من به سلس البول . يجب عليه أن يسد المجرى بقطن ونحوه ، ثم يشد بالمصائب ، فان لم يفعل فقطر أعاد الوضوء ، والله أعلم .

ووقع في بعض نسخ « المجموع » بعد الاغتسال للفجر : « ولا تستذفري استذفار الرجل » وهي التي شرح عليها في « المنهاج » ، وفسر معناه بان الوقت بعد اغتسالها الى الفجر قريب . فلم يذمها من الاستذفار وأمرت بالاستذفار بين الظهر والعصر والمغرب والشاء لطول الوقت . قال السيد صارم الدين في « حاشية المجموع الحديثي » : ورواية الاثبات أولى لأنه رواها في « أمالي أحمد بن عيسى » ومن رواية أبي خالد وهو أعرف بكيفية سياق الحديث . ا هـ .

قوله : « ثم أخري الظهر الى آخر الوقت » قال القاضي رحمه الله : يريد آخر وقت اختياره بدليل قوله : « ثم صلي الظهر ، وقد دخل أول وقت العصر » لأن أول وقت العصر اختيار متصل بآخر اختيار الظهر ، فصلاتها حينئذ جمع تأخير لأنها فعلت الصلاتين أول وقت

المصر ، وكذلك في المغرب والعشاء من أن صلاتها جمع تأخير لأنها تصلي المغرب والعشاء في أول وقت العشاء .

تَلَسَّسَ : ودل الحديث على أن أمرها بالاغتسال على جهة الاستحباب ولهذا رُق لها لا على جهة الوجوب .

قال الأمير الحسين عليه السلام : لأن الوجوب لا يتغير حكمه مع الامكان ، ولا ينسخ إذا نسخ قبل الامكان لا يجوز عندنا . قال اليعمرى : وبعض هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث حنة : « سأمر بك بأمرين أمهما صنعت أجزأك عنك ، فإن قويت عليها فأنت أعلم » وذكر الاغتسال اسكناً لصلاة ، ثم قال عند تمامه : « وكذلك فافعلي وصومي إن قويت على ذلك . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « هو أعجب الأمرين إلي » ، ولا يخلو الحديث من مخدوف وهو قولها أنها : « قويت » وبذلك يتوجه أن يكون قوله عليه الصلاة والسلام : « وهو أعجب الأمرين إلي... » جواباً على قولها أنها : « قويت » ولو كان الاغتسال واجباً لما حصل منه تخيير ، ولتوجه الأمر به على الجزم .

وأما اختلاف العلماء في المسألة وبيان ما أجمعوا عليه منها ، فقال أبو عمر بن عبد البر : أجمعوا على أن الاستحاضة إذا كانت بمن تميز دم حيضتها من دم استحاضتها بالأيام أن تقتسل عند إدبار حيضها ، وكذلك إذا لم تعرف ذلك وفقدت ما أمرت به من عدد الأيام والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر مع معرفتها بالصفة اغتسلت عند انقضاء ذلك . ثم اختلفوا فيما عليها بعد ذلك من غسل أو وضوء ، فذهبت طائفة إلى أنها تقتسل لكل صلاة ، وحكي ذلك عن أم حبيبة وعلي بن أبي طالب ، وابن عباس وابن عمر وابن الزبير ، وحكى عن سعيد بن المسيب ، وقال آخرون : يجب عليها أن تقتسل للظهر والعصر غسلاً واحداً تصلي به الظهر في آخر وقتها ، والعصر في أول وقتها وتقتسل للمغرب والعشاء غسلاً واحداً وتؤخر الأولى وتقسم الآخرة وتقتسل للصبح غسلاً واحداً . وتساك هؤلاء بحديث سهلة بنت سهيل ، وفيه « كانت أمرها بالنسل لكل صلاة » فلما جهدها ذلك أمر أن تجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد » الحديث أيضاً .

قلت : وقد تقدم ذكره ، مختصراً . فرأوا أن الناسخ من الحكم في ذلك الجمع بين الصلاتين بغسل واحد ، فصار القول بهذا أولى من إيجاب النسل لكل صلاة . وروى ذلك عن علي عليه السلام وابن عباس وإبراهيم النخعي وعبد الله بن شداد وعطاء بن أبي رباح .

وقال آخرون : تمتسل في كل يوم مرة في أي وقت شئت . رواه معقل الخثعمي عن علي ، قال : « المستحاضة إذا اقضى حيضها اغتسلت كل يوم مرة » .

وقال آخرون : تمسل من ظهر الى ظهر - بالظاء المعجمة - روي ذلك عن ابن عمر وأنس بن مالك ، ودي روايسة عن عائشة . وروي أيضاً عن سعيد بن السيب ، وهو قول سالم وعطاء والحسن . قال الدارمي : وهو قول الأوزاعي .

وقال آخرون : لا تمتسل الا من طهر الى طهر - بالهملة - روي ذلك عن طائفة من أهل المدينة .

وقال آخرون : لا تتوضأ الا عند الحدث ، وهو قول عكرمة ومالك الا أن مالك يستحب لها الوضوء عند كل صلاة .

وقال آخرون : تدع المستحاضة الصلاة أيام إقرائها ثم تمتسل وتتوضأ لكل صلاة ، وتصري . وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري ومالك والأوزاعي والليث والشافعي وعامة فقهاء الامصار ، الا أن مالكا يستحب للمستحاضة الوضوء لكل صلاة ولا يوجبه .

ومائر من ذكرنا يوجبه لكل صلاة ، وهذا المذهب يتنزل عليه حديث الباب ، وهو أقرب الأقوال . وقد أورد أبو داود في « سننه » غالب حجج هذه الأقوال وفرقها على التراجم .

قوله : « فاعتسلي لكل طهر ، كما كنت تفعلين » - الى قوله - كلما حدث دم أحدثت ظهوراً ، قال القاضي : أعلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفتأها ولا بالفضل والاكثر طهارة والاعظم ثواباً لما بكت واشتكت العجز من ذلك أمرها بالواجب ، فقال : « اعتسلي لكل طهر كما كنت تفعلين » ، ويكون حكمها حينئذ حكم سلس البول في وجوب التطهر لكل صلاة مع استمرار سيلان الدم ، فإن انقطع عنها ربثاً تصلي صلاتين أو أكثر بوضوء واحد جاز ذلك ، ولم يجب عليها أن تطهر لكل صلاة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « اجمليه بمنزلة الجرح في جسدك كلما حدث دم . . . الخ » . فاذا توضأت للظهر مثلاً وصلت ولم يحدث دم ، ثم صلت العصر والدم ساكن أجزأها ذلك وذلك ظاهر . ١ هـ .

وقد ذهب المعتز وأبو حنيفة الى أن طهارتها مقدره بالوقت ، فلها أن تجمع بوضوء واحد بين فريضتين أداء أو قضاء وما شئت من النوافل . واحتج الامام المهدي عليه السلام في

« البحر » على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث فاطمة : « وتوضئي لوقت كل صلاة ». قال ابن حجر في « الفتح » : وعلى قولهم المراد بقولهم « لكل صلاة » لوقت كل صلاة . فيكون من مجاز الحذف ويحتاج الى دليل .

قلت : إذا صحت رواية الوقت فهو دليل على ذلك إلا أنه قال في « المنار » : ليس معنى لوقت كل صلاة إلا معنى لكل صلاة .

قوله : « فإن طال ذلك بها » - يعني استمرار الدم ولم ينقطع - فصارت مستحاضة جاز لها في غير أيام عادت أن تدخل المسجد ، وتقرأ القرآن ، وتمس المصحف ، وتصوم ، ويطؤها زوجها ، وغير ذلك من أحكام الطاهر من قضاء المناسك ، أي فعلها إذ القضاء أحد معاني الفعل . كقوله تعالى : « فإذا قضيت الصلاة » أي فعلت . قال في « المنهاج » : هو من كلام الامام زيد بن علي وليس من الحديث ، والله اعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « يقرأ الجنب والحائض الآية والآيتين ، ويمسك الدرهم الذي فيه اسم الله تعالى ، ويتناولان الشيء من المسجد » .

هذه الرواية أخرجهما بإفظها في « الأمالي » من طريق أبي خالد موقوفة على علي عليه السلام ، وقد تضمنت ثلاث مسائل :

الاولى- في قراءة الجنب والحائض . فنقول : قد روي عن أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك ما يشعر بالتعارض ؛ فخرج البيهقي من حديث عاصم ، عن عامر البجلي ، عن أبي داود الطهوي ، عن عبد الأعلى بن عامر الثملي ، عن أبي عبد الرحمن ، قال : « سُئل علي عليه السلام عن الجنب يقرأ ، قال : لا ولا حرفاً » . وروى الدارقطني من طريق عامر بن السمط ، حدثنا أبو الشريف الحمداني ، قال : « كنا مع علي رضي الله عنه بالرجبة . فخرج الى أقصى الرجبة - فوالله ما أدري أبولاً أحدث أم غائطاً - ثم جاء فدعا بكوز من ماء فغسل كفيه ، ثم قرأ صدرأ

من القرآن ، ثم قال : اقرأوا القرآن ما لم تصب أحدكم جنابة ، فإن أصابته جنابة فلاولا حرفاً واحداً . أبو الفريف - بالعين المعجمة (١) - وأخرجه البيهقي بإسناده إلى عامر بن السمط متصلاً بملي عليه السلام . قال : وروى أبو اسحاق عن الحرث عن علي ، قال : « اقرأ القرآن على كل حال ما لم تكن جنائباً » . هـ . وأورده السيوطي في « الجامع الكبير » - عمن علي عليه السلام انه قال : « اقرأوا القرآن ولا حرج ما لم يكن أحدكم جنائباً ، فان كان جنائباً فلا ، ولا حرفاً واحداً » . أخرجه عبد الرزاق وابن جرير والبيهقي . هـ .

وأخرج أبو داود في « سننه » : حدثنا حفص بن عمر ، ناشبة ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة ، قال : « دخلت على علي أنا ورجلان ، رجل منا ورجل من بني أسد أحسب ، فبعثها علي وجهاً ، وقال : إنكما عليجان فمالجا عن دينكما ، ثم قام فدخل الخرج ثم خرج ، فدعا بماء فاخذ منه حفنة فتمسح بها ثم جعل يقرأ القرآن ، فانكروا ذلك ، فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : كان يخرج من الخلاء فيقرأ القرآن ، وبأكل معنا اللحم ، ولم يكن يحجبه - أو قال يحجزه - عن القرآن شيء ليس الجنابة . قال المنذري : وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه مختصراً . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح . وذكر أبو بكر البزار انه لا يروى عن علي الا من حديث عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة . وحكى البخاري عن عمرو بن مرة : كان عبد الله يحدثنا فنعرف وننكر ، وقد كان كبيراً لاتباع في حديثه . وذكر الشافعي هذا الحديث ، وقال : وإن لم يكن أهل الحديث يثبتونه . وقال البيهقي : وإنما توقف الشافعي في ثبوت الحديث لان مداره على عبد الله بن سلمة الكوفي وقد كان كبيراً وأنكر من حديثه وعقله بعض التكررة ، وإنما روى هذا الحديث بعد ما كبر . قاله شعبة : هذا آخر كلامه . وذكر الخطابي أن الامام أحمد كان يؤمن حديث علي هذا ويضعف أمر عبد الله بن سلمة . هـ . كلام المنذري .

وقال في « التلخيص » : صححه المنذري وابن السكن ، وعبد الحق والبغوي في « شرح السنة » ، وروى ابن خزيمة بإسناده عن شعبة . قال : هذا الحديث ثلث رأس مالي . وقال الدارقطني : قال شعبة : ما أحدث بحديث أحسن منه . هـ . وفي رواية عنه : ليس أحدث بحديث

(١) مفتوحة وآخره فاء ، وهو عبد الله بن خليفة . ذكره في « التفریب » . هـ .

أجود من ذا ، والله لاخرجه من عنقي وألقينته في أعناقكم . وأخرجه ابن حبان في « صحيحه » في النوع الحادي والثلاثين من الأفعال في القسم الخامس وفي أوّل القسم الرابع ، وأخرجه الحاكم في « المستدرک » وقال : صحيح الإسناد .

قال في « التخریج » : عبد الله بن سلمة - بكسر اللام - روى له الأربعة ، وذكره الذهبي في جزء من تكلم فيه وهو موثق ، فقال : عبد الله بن سلمة عن علي عليه السلام . قال عمرو بن مرة وأبو حاتم : يعرف ويذكر . ١ هـ . ولم يزد على ذلك . وهذه اللفظة من أدنى مراتب التمديل . وفي « التهذيب » للزبي ، قال : العجلي : كوفي تابعي ثقة . وقال يعقوب بن شيبة : ثقة يُعَدُّ في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة . وقال البخاري : لا يتابع في حديثه . وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به . وقال أبو طالب عن أحمد بن حنبل : لم يرو أحد : « لا يقرأ الجنب » غير شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة . وقال غيره : قد رواه عن عمرو بن مرة أيضاً غير شعبة سليمان الأعمش ومسعر وعبد الرحمن بن أبي ليلى . ١ هـ . ملخصاً .

قلت : وقول شعبة : ما أحدث بحديث أحسن منه ، مع ما روي أنه أخذه عن عبد الله بن سلمة بعد كبره دليل على صحة الحديث لاسيما شعبة ، فإنه من أشد أهل الحديث ثبوتاً في الرواية .

ورواية الدارقطني عن علي موقوفاً ، وكذا رواية البيهقي تعضده ، إلا أنه نقل ابن حجر في « التلخيص » عن ابن خزيمة أنه لا حجة في هذا الحديث لمن منع الجنب من القراءة لانه ليس فيه نهى ، وإنما هي حكاية فعل ، ولم يبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه إنما امتنع من ذلك لأجل الجنابة . وقال ابن حجر : حديث روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن » الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر ، وفي استناده اسماعيل بن عمار ، وروايته عن الحجازيين ضعيفة ، وهذا منها . وذكر البزار أنه انفرد به عن موسى بن عقبة وسبقه الى ذلك البخاري وتبعها البيهقي ، لكن رواه الدارقطني من حديث الغيرة بن عبد الرحمن عن موسى من وجه آخر فيه « منهم » عن أبي معشر وهو ضعيف ، عن موسى .

وصحح ابن سيّد الناس طريق الغيرة وأخطأ ، فإن فيها عبد الملك بن مسلمة وهو ضعيف ،

فلو سلم منه لصح إسناده ، وإن كان ابن الجوزي ضعفه بمغيرة بن عبد الرحمن فلم يصب في ذلك ، فإن مغيرة ثقة ، وكان ابن سيد الناس تبع ابن عساكر في « الاطراف » في قوله : إن عبد الملك بن مسامة هذا هو القعني وليس كذلك بل هو آخر . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : حديث اسماعيل بن عياش هذا خطأ ، وإنما هو ابن عمر . قوله : وقال عبد الله أحمد عن أبيه : هذا باطل أنكر على اسماعيل ، وله شاهد من حديث جابر رواه الدارقطني مرفوعاً ، وفيه محمد بن الفضل وهو متروك وموقوفاً ، وفيه يحيى بن أبي أنيسة وهو كذاب وقال البيهقي : هذا الأثر ليس بالقوي . وصح عن عمر « أنه كان يكره أن يقرأ القرآن وهو جنب » وساقه عنه في « الخلافيات » بإسناد صحيح . اهـ .

وأخرج البيهقي بإسناده عن عمر « أنه كره أن يقرأ القرآن وهو جنب » ثم قال : وهو قول الحسن والنخعي والزهري وقتادة . ويذكر عن ابن عباس أنه قال : « لا بأس أن يقرأ الجنب الآية ونحوها » . وروى عنه الآتية والآيتين . ومن خالفهم أكثر وفيهم إمامان ومعهم ظاهر الخبر . اهـ . يعني بالامامين علياً وعمر ، ويريد بالخبر ما أورده من حديث علي عليه السلام السابق نقله عن « سنن أبي داود » أو خبر الناقضي فَمَا أخرجه بإسناده إلى علي بن وهب عن ابن لهيعة ، عن عبد الله بن سليمان ، عن ثعلبة بن أبي الكنود ، عن عبد الله بن مالك الناقضي أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لعمر بن الخطاب : « إذا توضأتُ وأنا جنب أكلتُ وشربت ولا أصلي ولا أقرأ حتى اغتسل » وفي ابن لهيعة كلام واختلف فيه قول الهيثمي في « مجمع الزوائد » فتارة يحسن حديثه وتارة يضعفه . وقال الطحاوي بعد إخراج حديث عمر الموقوف : فهذا عندنا أولى من قول ابن عباس لما وافقه من حديث علي بن أبي طالب وابن عمر ، وكذلك حديث الناقضي . اهـ .

وقد أخرج هذه الثلاثة الأحاديث وحديث الناقضي من طريق ابن لهيعة وأخرج عن عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يذكر الله على كل حال » ثم قال : ففسي هذا لإباحة ذكر الله في حال الجنابة ، وليس فيه من قراءة القرآن شيء . وفي حديث علي بيان فرق بين قراءة القرآن وذكر الله تعالى .

قال وفي « التخريج » : في جميع ما ذكر من حديث علي عليه السلام المرفوع وهو أقواها وحديث ابن عمر وحديث الناقضي والموقوف على عمر مع صحة سندته إليه ما يقوي بعضه بعضاً ويدل أن له أصلاً ، والله أعلم . اهـ .

قلت : وفي « نجع الزوائد » ما لفظه : ولعلي عند أبي يعلى قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضع ثم قرأ شيئاً من القرآن ، وقال : هكذا لمن ليس بحنب ، فاما الحنب فلا ولا آية » ورجاله موثقون .

ومن شواهد حديث عبد الله بن رواحة رضي الله عنه : « نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقرأ أحد منا القرآن وهو جنب » رواه يعقوب بن سفيان الحافظ من جهة زمعة بن صالح ، عن سلمة بن وهرام ، عن عكرمة ، قال : قال عبد الله بن رواحة : فذكره ، أخرجه البيهقي في « الخلافيات » وسكت عنه . وعكرمة عن ابن رواحة متقطع . ورواه الدارقطني من طريق الهيثم بن خلف بن عمار الموصلي ، عن عمار بن رزيق ، عن زمعة بن وهرام ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : « دخل عبد الله بن رواحة ... الحديث ، وفيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب » وذكر في بعض طرقه قصة . وأورد الدارمي في « سننه » عن بعض الصحابة والتابعين آثاراً تؤيد ما سبق .

واستنبط الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد معنى نفياً من قول عائشة : « كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يشكى في حجري فيقرأ القرآن ، وأنا حائض » فقال : فيه إشارة إلى أن الحائض لا تقرأ القرآن ، لأن قولها فيقرأ القرآن إنما يحسن التنصيص عليه إذا كان ثمة ما يؤم منه ، ولو كان قراءة القرآن للحائض جائزة لكان الوم متفياً أعني وهم امتناع قراءة القرآن في حجر الحائض . اهـ .

إذا عرفت ذلك فوجه الجمع بين رواية « المجموع » وما روي في غيره عن علي عليه السلام أن جواز قراءة الآية والآيتين محمول على ما كان مقصوداً به غير التلاوة من دعاء أو تحميد أو تعوذ أو تسبيح مما هو في الكتاب العزيز ، وهو الذي ذكره في « البحر » واحتج له ، وتحمل رواية التحريم على ما قصد به التلاوة ، ويؤيده جواز أكل الحائض والجنب ومن لازم آداب الأكل التسمية في أوله والتحميد في آخره . ومثله ما روي من حديث ابن عباس : « لو أن أحدكم إذا أتى أهله ، قال : بسم الله ، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان مارزقنا ، فقضى بينها بول لم يضره » فإن التسمية من القرآن ، وهذا وإن كان يحتمل التأويل بانه إذا أراد فيدفعه مارواه ابن أبي شبة : « وكان إذا غشي أهله فانزل ، قال : اللهم لا تجعل للشيطان فينا رزقنا سبيلاً » فانه يدل على أن الذكر في أثناء الجماع وإن وقع الاختلاف في كفيته .

وأما ذكر الاختلاف في المسألة ، فقال أبو محمد بن حزم : إختلفوا في الجنب والحائض ، فقال طائفة : لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن ، وهو قول عن عمر وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وعن غيرهما أيضاً. وروي عن الحسن البصري وقنادة والنخعي وغيرهم . وقالت طائفة : أما الحائض فتقرأ ماشاءت من القرآن . وأما الجنب فيقرأ الآيتين ونحوهما ، وهو قول مالك . وقال بعضهم : لا يتم الآية وهو قول أبي حنيفة . وذهب آخرون الى جواز القراءة مطلقاً . ذكره ابن وضاح عن موسى بن معاوية : حدثنا ابن وهب ، عن يونس بن يزيد عن ربيعة ، قال : لأبأس أن يقرأ الجنب القرآن . وعن موسى بن معاوية : نا يوسف بن خالد السمعي ، حدثنا ابن ادريس عن حماد ، قال : سألت سميد بن المسيب عن الجنب هل يقرأ القرآن ؟ . قال : وكيف لا يقرأه . وهو في جوفه . وبه الى يوسف بن السمعي عن نصر الباهلي ، قال : كان ابن عباس يقرأ البقرة وهو جنب . وروى محمد بن عبد السلام الخثعمي ، قال : ثنا محمد بن بشار ، نا غندر ، ثنا شعبة عن حماد بن أبي سليمان ، قال : سألت سميد بن جبير ، عن الجنب يقرأ ؟ . فلم يره بأساً ، وقال : أليس في جوفه القرآن . ا هـ .

المسألة الثانية قوله : « ويمسح الدرهم الذي فيه اسم الله » . قال القاضي رحمه الله : وترخيصه عليه السلام في مسح الدرهم الذي فيه اسم الله تعالى يدل على أنه لا يجوز لها مسح المصحف .

قلت : وهو مبني على العمل بمفهوم اللقب ولم يقل به الا شذوذ من أهل الاصول ، وقد ورد في نهج الحديث عن مسح المصحف أحاديث .

منها : حديث حكيم بن حزام ، قال في « التلخيص » ، « الدارقطني والحاكم في المعرفة من « مستدركه » والبيهقي في « الخلافات » والطبراني من حديث حكيم بن حزام قال : « لما بعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن ، قال : لا تمس القرآن الا وأنت طاهر » في إسناده مسويد أبو حاتم وهو ضعيف . وذكر الطبراني في « الأوسط » ، انه تفرد به ، وحسن الحازمي إسناده .

ومنها : ما روى مالك في « الموطأ » عن عبد الله بن أبي بكر - وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم - أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن حزم : « أن لا تمس القرآن الا طاهر » هذا مرسل . ورواه البيهقي من حديث الحكم بن موسى ، عن يحيى بن حمزة . حدثنا سليمان بن داود ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن

أبيه ، عن جده ، فذكره ؛ وكلهم ثقات الاسليمان بن داود . قال ابن عبد البر وغيره : كتاب عمرو بن حزم مشهور عند أهل السير وكل ما فيه معروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الاسناد لأنه أشبه التواتر في صحته لتلقي الناس له بالقبول .

ومنها : ما رواه الدارقطني من حديث سعيد بن محمد بن ثواب ^(١) المصري ، عن أبي عاصم ، عن ابن جريج ، عن سليمان بن موسى ، عن الزهري ، قال : سمعت سالماً يحدث عن أبيه ، قال : قال النبي ﷺ : « لا يس القرآن الا طاهر » وهو في « سنن البيهقي » بهذا الاسناد ، وقال فيه ابن حجر في « التلخيص » : اسناده لا بأس به ، ذكر الأثرم أن أحمد احتج به .

ومنها : ما رواه جماعة عن الأعمش منهم وكيع ، واللفظه ؛ قال الأعمش : عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد قال : « كنا مع سليمان فخرج فقضى حاجته ثم جاء ، فقلت : يا أبا عبد الله لو توضأت لعلنا نسألك عن آيات من القرآن ، قال : إني لست أمسه إلا المطهرون ، فقرأ علينا ما شئنا » أخرجه الدارقطني من جهة وكيع ، قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين . اهـ . الا انه موقوف . قال في « التلخيص » : روى الدارقطني في قصة إسلام عمر أن أخته قالت له قبل أن يسلم « إنك رجس ولا يسه الا المطهرون » وفي اسناده مقال .

وقد اختلف أهل العلم في مس الحديث المصحف وحمله على مذاهب ذكرها في « الثمرات » و« تجريد الكشف » . فمن زيد بن علي وابن عباس والناصر والمؤيد بالله والمنصور بالله والشعي والضحاك والحاكم والظاهرية وأبي علي أنه يجوز للمحدث حدثاً أصغر من المصحف كما تجوز له قراءة القرآن . فاذا جاز لذي الحديث الأصغر أن يقرأ القرآن بما ثبت من أدلته فالأولى أن يجوز له مسه وحمله . وعن القاسم بن إبراهيم والهادي تحريماً وأبي طالب وأبي العباس والشافعي ومالك وأبي حنيفة أنه لا يجوز .

ومن حجج الأولين قوله تعالى : « لا يسه الا المطهرون » قال السيد الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله تعالى في بعض رسائله : سبب الاختلاف أمران :

أحدهما إلى ما يرجع الضمير ، هل إلى الكتاب ؟.. وهو اللوح المحفوظ كقول القلاهرية

(١) ثواب بفتح وتخفيف . اهـ . « معني » .

وغيرهم لكونه أقرب المذكورين . والمراد بالمطهرين الملائكة عليهم السلام ، أم الى القرآن ..؟
والمراد بالمطهرين المتوضؤون . والحق أن القول الأول إن لم يكن هو الأظهر فلا أقل من أن
يكون محتملاً ، ومع هذا الاحتمال يمتنع العلم والظن فيتوجه التمسك بالأباحة الأصلية .

قلت : الذي ذكره زيد بن علي عليها السلام في « تفسير الغريب » : أن الضمير
في عسه عائد الى اللوح المحفوظ والمطهرون هم الملائكة الموكلون به أي الذين طهروا من
الشرك . اهـ .

وروي بإسناد صحيح عن سلمان الفارسي وسعيد بن جبير أن المراد بهم الملائكة . قال :
وقد اختلف في أمر آخر في الآية هل هي خبر أو أمر ؟ وفيها قراءتان : أحدها نصب السين في
يسه وهي تعيين الأمر عند أهل العربية . والثانية برفع السين والخبر فيها أظهر والنهي معها
محتمل قريب ، وهذا يرجح معنى الأمر به في الآية ، وبه يترجح عود الضمير الى الناس ترجيحاً
قريباً لأن النواهي أكثر ورودها في القرآن متوجهة الى الناس ، وللاظاهرة أن يقولوا : لا مانع ،
من توجه بعض النواهي الى الملائكة ، ويكون معنى أمرهم حفظه من الشياطين وفيه بُعد .
وعلى تسليم ذلك فما العرف في المطهرين هل من الشرك أو من الجنابة أو من الحيض أو من
النجس أو من الحدث ..؟ والظاهر من المطهرين أنه من الشرك ، ومنه وصفه صلى الله عليه وآله وسلم
بالمطهر المطهر وبعضه حديث : « المؤمن لا ينجس » وحديث « النهي عن السفر بالقرآن الى
أرض العدو » . وقد رجحه الزمخشري فيها .

الامر الثاني من أسباب الخلاف : اختلافهم في صحة حديث عمرو بن حزم ، وفي إسناده
وارساله خلاف شديد ، وفي بعض رجاله خلاف ؛ والأقرب صحته ، وعلى تقدير صحته فهل
الظاهر في العرف من ليس به جنابة أو من ليس بمحدث ..؟ والظاهرة لم يروا الانتقال من
البراة الأصلية الا بأمر متحقق ورأوا هذا في حيز الاحتمال ، وتقووا بما صح من أن المؤمنين
أو المسلم لا ينجس مع قوله تعالى : « إنما المشركون نجس » . ومع تقرير المسلمين للصغار على
القرءة من غير وضوء ، ومع كتاب النبي ﷺ الى هرقل وكله قرآن الا اليسير ولم يأمر
الرسول بتركه في حال الحدث وهو صحيح . وأهل القياس عضدوا هذا بجواز التلاوة مع
الحدث مع أن التلاوة أشد تلبساً بالقرآن . وبعد هذا كله فالنص مقصور على ما يسمى مسأ
في اللغة فإذا كان محال جاز ، فإن المحرم مس المصحف لاحتلامه وتقلب ورقه والنظر فيه والتلاوة

صواعقه
عنه

فكل ذلك جائز . ثم قال رحمه الله : ولكن مع معرفة هذا لا ينبغي التساهل في ذلك لما ورد في فضيلة الوضوء ، ألا ترى أن الملائكة لا تحضر جنازة الجنب مع أنه لا إثم عليه . اهـ . المراد نقله هذا .

بعبارة

وأما الحائض والنفساء فنقل في « البحر » : الإجماع على تحريم مسه عليهما ، وفيه نظر لأن داود وأصحابه يجوزونه لهما ، وأبو حنيفة فرق بين مسه فتممها وبين حمله بملأ فمها فأجازه ، وهو الذي اختاره الهدوية رضي الله عنهم .

المسألة الثالثة قوله : « ويتناولان الشيء من المسجد » ، قال في « التخريج » : أما تناول الشيء من المسجد ، فقد أخرج مسلم في الحليض وأبو داود بإسناد على شرط مسلم وأبو محمد الدارمي¹ في « مسنده » والبيهقي في « سننه الكبرى » كلهم من طريق ثابت بن عبيد ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ، قالت : « قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناوليني الحجرة من المسجد ، قالت : فقلت : إني حائض ، فقال : إن حيضتك ليست في يدك » . وأخرج أبو محمد الدارمي عن إبراهيم النخعي ، قال : « تناول الحائض من المسجد الشيء ولا تدخله » . وأخرج عن قتادة ، قال : « الجنب يأخذ من المسجد ولا يضع فيه » . وأخرج عن عطاء وقد سئل في الحائض تناول من المسجد الشيء ، قال : نعم الا المصحف .

قلت : قوله في حديث عائشة « من المسجد » اختلف فيما يتعلق به حرف الجر ، فقيل : بناوليني واستدلوا به على جواز دخول الحائض المسجد للحاجة تعرض لها إذا لم تكن على جسدها نجاسة ، وانها لا تمنع من المسجد الا مخافة ما يكون منها . وقيل بقولها « قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المسجد ناوليني الحجرة » على التقديم والتأخير ، وعليه المشهور من مذاهب العلماء انها لا تدخل المسجد لاقامة ولا عبارة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » ، ولأن حدثها أغلظ من حدث الجنباء والجنب لا يمسك فيه . وانما اختلفوا في عبوره فيه والمشهور منه ، فالحائض أولى بالنعم . وهذان الوجهان لا يتناول عليهما حديث « المجموع » بل الجزوم به انه متعلق ببتناولان على معنى وبأخذان ، ومعنى حرف الجر الابتداء فيصير التقدير يتناولان تناول من المسجد ولا يلزم منه دخولهما اليه ، فان ابتداء تناول يصح أن يكون من أقصى طرف منه ، ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن حيضتك ليست في يدك » فتعلق انتفاء الحيض عن اليد دليل على انها لم تبائر المسجد الا بذلك العضو ، والله أعلم .

قال: سمعت زيد بن علي عليه السلام، يقول: أقل الحيض ثلاثة أيام، وأكثره عشرة أيام.

ويحتج له بما أخرجه في «الامالي». قال محمد: حدثنا محمد بن عبد الله - يعني الحضرمي - نا سويد بن سعيد الحديثي، نا حسان بن ابراهيم الكرماني، نا عبد الملك - رجل من أهل الكوفة - قال: سمعت العلاء يقول: سمعت مكحولاً يتحدث عن أبي أمامة عمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «أقل ما يكون الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثاً، وأكثر كذا في نسخ ما يكون الحيض عشرة أيام، فاذا رأيت الدم أكثر من عشرة أيام فهي مستحاضة» وهو في الأصل في «جمع الزوائد» عن أبي أمامة مرفوعاً بلفظ: «أقل الحيض ثلاث وأكثره عشرة» رواه الطبراني المرفوع جبراً على في «الكبير» واللاوسط، وفيه عبد الملك الكوفي عن العلاء بن كثير لا يدري من هو. اهـ. ويحتمل حمل على قال محمد بن منصور: سألت أحمد بن عيسى عليه السلام عن الحيض أكثر ما يكون، قال: إذا لم يدرى على عشرة أيام: وسألته عن الحيض كم أقل ما يكون؟ قال: ثلاثة أيام، وسألته عما فوق الشهر أو نحو ذلك من الحيض من الحيض يكون استحاضة؟ قال: نعم، قلت: تؤضى لكل صلاة وتصوم وتصلي؟ قال: تؤضى كل صلاة وتصوم وتصلي. اهـ.

عن أحمد بن حنبل

وما ذهب إليه زيد عليه السلام هو ما عليه جمهور أهل البيت، وهو قول الثوري وأبي حنيفة وأصحابه. قال ابن عبد البر: وقد احتج الطحاوي لمذهب الكوفيين بحديث محمد بن الحسن بن محمد بن أم سلمة: إذ سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المرأة التي كانت تهراق الدم، فقال: «لا تنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيض من الشهر» قال: فأجابها بذلك عدد الأيام والليالي من غير مسألة لها عن مقدار حيضها قبل ذلك قال: وأكثر ما يتناوله أيام عشرة وأقله ثلاثة. وقد روي عن غيرهم اختلاف شديد: ففهم من لم يؤقت لقليل مدة الحيض ولا لكثيرها. ويحكي عن مالك أنه قال: لا وقت لقليل الحيض ولا لكثيره والدفة من الدم عندي، وإن قلت، تمنع من الصلاة. وأكثر الحيض عنده خمسة عشر يوماً، قال: إلا أن يوجد في النساء أكثر من ذلك. ويروي تقديره بذلك عن محمد بن مسلمة وهو المشهور. وقال ابن جبيب من المالكية: عشرة. وقال سحنون: ثمانية. وقال ابن الساجشون: خمسة، وقال

الاوزاعي : أقل الحيض يوم ، قال : وعندنا امرأة تحيض غدوة وتطهر عشية . وقال في « المنار » بعد تضعيف حديث « تمكث احدا كن شطر دهرها لاتصلي » : الذي استدل به الشافعي على أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً مالفظة : والحق في المسألة أن العبرة بالصفة فقط ، وليس لأقل الحيض ولا لأكثره ولا لأقل الطهر حد غيرها . فلو فرض مجيء الحيض في اليوم مرتين مع توسط القصة البيضاء أو أطبق عليها شهراً أو سنة أو عمرها لكان من النادر الذي لا يتعلق به الأحكام ، هذا معنى ما ذكره . وقد بسط القول فيه أيضاً في أبحاثه بما حاصله : أن الأذى للأمور باعتزال النساء لاجله هو دم خاص يُعرف فتوجد أحكامه بوجوده وتعدم بعده ، فإذا فرض استمرار الدم الذي ليست له تلك الصفة كانت المستحاضة بمنزلة منقطعة الحيض بدون استحاضة لافرق بينها الا استبعاد دم مستمر لا يكون بعضه حيضاً وهو خيال مجرد . اهـ .

وفي قوله : « هو دم خاص يعرف » أي يميز عن غيره . إشارة الى أن المراد من حديث « فإنه دم اسود » يعرف أن له صفة ينفرد بها عن سائر عاداته ، ولو تفاوت اللون شدة وضعفاً ، فلو استمر الدم على صفة واحدة ماعدا وقتاً معلوماً من الشهر بأنها فيه دم تخالف صفته ما عداها بحيث ظننه حيضاً كان معتبراً أيضاً . وقد أشار اليه في « المنار » فقال : ولا ينافي ذلك أن تخفف الصفة حتى يكون آخره صفرة وكدرة ، فلا تحتاج الى معرفة الوقت والعدد ، وإنما تحتاج الى ذلك التي التبس أمرها باطباق الدم ، فحين ترى فورة الحيضة وظهور الصفة تحيضت ، فإذا خفت الصفة فلم تعلم الفصل بين الدمين رجعت الى عادة النساء كما أرشدها صلى الله عليه وآله وسلم اليه . اهـ . وتأويل الحديث بما ذكر أولى من هجره بمرّة كما ذهب اليه من لم يعتبر الصفة ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه عليهم السلام ، قال : كان نساءنا
 الْحَيْضُ يُتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، وَيَسْتَقْبِلُنَ الْقِبْلَةَ ، وَيَسْبِحْنَ ، وَيَكْبِرْنَ ،
 نَأْمُرُهُنَّ بِذَلِكَ .

هذا من كلام زين العابدين عليه السلام . والحيض - بضم الحاء وتشديد الياء - جمع

حائض ويجمع حائض على حوائض أيضاً ، ذكره في « النهاية » . وقد روي مثل ذلك عن أبي جعفر الباقر فيما رواه في « الأمالي » في قوله جواباً على أبي الجارود « وقد كن يؤمرن إذا كان ذلك ^{التي} يحسن الطهور وأن يستقبلن القبلة ويكبرن ويهللن » . وفي « الجامع الكافي » قال أحمد ابن عيسى : ويستحب للحائض أن توشأ عند وقت كل صلاة ، وتجلس فتسبح بمقدار كل ركعة عشر تسبيحات . وقال الحسن : ويستحب للحائض في أوقات الصلاة أن توشأ وتجلس في غير المسجد مستقبل القبلة وتسبح . وقال السيد أبو العباس : إنما يؤمرهن بذلك لئلا يعمدن الاشتغال عن تعهد أوقات الصلاة فيستقلن التوفر على تعدها ، كما يؤمر الصبيان بالصلاة تعويداً وتربناً ، ولأن التذلل والتطهر وذكر الله تعالى مندوب إليه بالاجتماع ، والحیض لا يمنع من ذلك فوجب إجراؤه على أصله في الاستحباب .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام :
« أن الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة » .

ويشهد له حديث معاذة العدوية عن عائشة « كنا نؤمر بقضاء الصوم ، ولا نؤمر بقضاء الصلاة » . قال في « التلخيص » : متفق عليه من حديث معاذة عن عائشة ، واللفظ لأحدى روايات مسلم . وفي رواية للترمذي والدارمي عن الأسود عن عائشة : « كنا نحيض على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيأمرنا بقضاء الصوم ، ولا يأمرنا بقضاء الصلاة » . اهـ . وروي أن معاذة قالت لعائشة : « ما بال الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة ، قالت : أحرورية أنت ... » الحديث . وهو الذي قبله في إحدى روايات مسلم . قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في شرح حديث معاذة : والذي ذكره العلماء من المعنى في ذلك - يعني إيجاب قضاء الصوم دون الصلاة - أن الصلاة تتكرر ، فأيجاب قضائها مفروض إلى حرج ومشقة ففيه عنه ، بخلاف الصوم فإنه لا يتكرر فلا يفرض قضاؤه إلى حرج ومشقة . وقد اكنت عائشة في الاستدلال على إسقاط القضاء بعدم الأمر به ، فيحتمل أن يكون جملة إسقاط القضاء مأخوذاً من إسقاط الآتي إلا أن يوجد معارض وهو الأمر بالقضاء كما في الصوم ، أو يكون

السبب في ذلك أن الحاجة داعية الى بيان هذا الحكم لتكرره ، فلو وجب قضاء الصلاة فيه لوجب بيانه ، وحيث لم يبين دل على عدم الوجوب .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ،
قال : « اذا طهرت الحائض قبل المغرب قضت الظهر والعصر ، واذا
طهرت قبل الفجر قضت المغرب والعشاء » .

قال أبو محمد الدارمي في « باب المرأة تطهر عند الصلاة أو تحيض » : أخبرنا عبد الله بن محمد ، عن أبي بكر بن عياش ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن مقم ، عن ابن عباس ، قال : « إذا طهرت قبل المغرب صلت الظهر والعصر ، واذا طهرت قبل الفجر صلت المغرب والعشاء » . قال في « التخريج » : هذا إسناد جيد ، وفي يزيد بن أبي زياد كلام وقد وثق . وأخرج عن الحسن البصري قال : اذا طهرت المرأة في وقت للصلاة فلم تغتسل وهي قادرة على أن تغتسل قضت تلك الصلاة . وأخرج عنه أيضاً : إذا صلت المرأة ركعتين وحاضت فلا تقضي إذا طهرت . وأخرج عن إبراهيم أنه كان يقول : إذا طهرت عند العصر صلت الظهر والعصر . وأخرج عن حماد ، قال : اذا طهرت وقت صلاة صلت وقال : قرأت على زيد بن يحيى عن مالك قال : سألت عن المرأة تطهر بعد العصر ، قال : تصلي الظهر والعصر ، قلت : وإن كان طهرها قريباً من مغيب الشمس ، قال : تصلي العصر ولا تصلي الظهر ، ولو أنها لم تطهر حتى تغيب الشمس لم يكن عليها شيء . قال القاضي رحمه الله : ظاهر رواية « المجموع » أن الحائض إذا طهرت قبل المغرب قضت الظهر والعصر ولو كان الوقت لا يتسع للنسل والصلاتين أو الصلاة الاولى وتقييد الأخرى ، وكذلك الكلام في صلاة المغرب والعشاء . ولا بد من تأويله بما فسره به محمد بن منصور فيما نقله عنه صاحب « الجامع السكافي » ولفظه : وإنما يجب عليها ذلك إذا طهرت في وقت يمكنها فيه أن تغتسل وتصلي الصلاتين قبل خروج الوقت . وقال القاسم عليه السلام : اذا طهرت الحائض قبل غروب الشمس بقدر ما يمكنها أن تصلي خمس ركعات قبل الغروب صلت الظهر والعصر ، وكذلك اذا طهرت قبل طلوع الفجر في وقت

يُمكنها أن تصلي فيه أربع ركعات - يعني صلت المغرب والعشاء - وكذلك الحكم في كل الصلوات إذا أدركت منها ركعة فقد أدركتها ، لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : «من أدرك من العصر ركعة قبل غروب الشمس فقد أدركها ، ومن أدرك من الفجر ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدركها» .

قلت : وهو متفق على معناه من حديث أبي هريرة . وعند مسلم من حديث عائشة ، ويؤيد ما ذكره القاسم عليه السلام أن القضاء فرع وجوب الأداء ، فإذا لم يبق في الوقت ما يتسع للوضوء وخمس ركعات في صلاة الظهر والعصر مثلاً ، فقد صار الوقت متمحضاً لفعل مقدمات الصلاة التي لا يمكن إيقاعها إلا بعد خروج الوقت ، فارتفع الوجوب عن الوقت الأول بذلك ، ولكنه يتوقف على وجوب الترتيب مع إمكانه ، فإذا لم يبق إلا ما يتسع لصلاة واحدة أو ركعة منها تحض الوقت لأدائها ، ويفرق عليها وجوب القضاء ، وهل تؤثر الأولى أو الأخرى ؟.. فيه الخلاف البسوط في كتب الفقه .

فائدة قال في « الجامع الكافي » ما لفظه : قال القاسم عليه السلام في امرأة دخل عليها وقت صلاة فلم تصلها حتى حاضت ، قال : إذا كانت في وقت منها لم يجب عليها قضاؤها لأنها لم تضعها إذا كانت في وقت منها ، وإن لم تصلها حتى خرج وقتها ثم حاضت وجب عليها قضاؤها .

قلت : وهو دليل لما قاله بعض الأصوليين : إن الوجوب في الوقت الموسع متعلق بجميع أجزائه . ومثله ما أخرجه الدارمي عن سعيد بن جبير ، قال : إذا حاضت المرأة في وقت الصلاة فليس عليها قضاء .

قال في « الجامع الكافي » ، وقال محمد في امرأة دخل عليها وقت صلاة وهي طاهرة فلم تصلها حتى حاضت . قال : إن كانت قد كان يمكنها لو توضأت في أول الوقت أن تصلها قبل أن تحيض فينبغي أن تبدأ بها فتقضها إذا طهرت . وهذا على قول أبي جعفر محمد بن علي والشعبي وغيرهما ، وإن كانت لا يمكنها ذلك لقرب الحيض من دخول الوقت فليس عليها قضاؤها ، ولا أعلم في هذه خلافاً . وقال قوم : إذا حاضت في وقت صلاة فلا يلزمها قضاؤها ، إلا أن تكون أخرتها إلى وقت لو أرادت أن تتوضأ فيه وتصلي لم تدركها حتى يخرج الوقت ههنا .

مفرطة عندهم ، والقول الأول أحوط . وإذا طَلِقَتْ (١) الحامل بعد الزوال فأخرت الصلاة حتى ولدت في آخر الوقت ، فيستحب لها إعادتها . اهـ .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، قال : « لما كان في ولاية عمر قدم عليه نفر من أهل الكوفة ، قالوا : جئناك نسألك عن أشياء ، نسألك عن الغسل من الجنابة ، وما يحل للرجل من امرأته إذا كانت حائضاً ، فقال : باذن جئتم أم بغير اذن ؟ .. قالوا : لا ، بل باذن ، قال : لو غير ذلك قلتم لنتكلمكم عقوبة ، ويحكم أسحرة أنتم **قوله** سألتكموني عن أشياء ما سألتني عنهن أحدٌ منذ سألت رسول الله ﷺ عنهن أَلَسْتُ كَسْتِ شاهدأ يا أبا الحسن ، قال : قلت : بلى ، قال : فاذ ما أجابني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنك أحفظ لذلك مني ، فقلتُ : سأله عن الغسل من الجنابة ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : تصب الماء على يديك قبل أن تدخلهما في إنائك ، ثم تضرب بيديك الى مراكك فتنقي ما ثم ، ثم تضرب بيدك الأرض ، ثم تصب عليها من الماء ، ثم تمضمض وتستنشق وتستنثر ثلاثاً ، ثم تغسل وجهك وذراعيك ثلاثاً ثلاثاً ، وتمسح برأسك ، وتغسل قدميك ، ثم تفيض الماء على رأسك ثلاثاً ، وتفيض الماء

(١) من الطلق . وهي الولادة . اهـ . منه .

على جانبك وتذلك من جسدك ما نالت يدك . وسألته مالك من
إمرأتك إذا كانت حائضاً ؟ قال : ما فوق الأزار^(١) .

أورد الهيثمي في « مجمع الزوائد » عن عمر ما هو قريب منه ولفظه : عن رجل من القوم
الذين سألوا عمر بن الخطاب ، فقالوا : إنا أتيناك نسألك عن ثلاث : عن صلاة الرجل في بيته تطوعاً ،
وعن الفسل من الجنابة ، وعن الرجل ما يصلح له من امرأته إذا كانت حائضاً ، فقال :
أسحار أنتم !! لقد سألتُموني عن شيء ما سألتني عنه أحد منذ سألت عنه رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ، فقال : صلاة الرجل في بيته تطوعاً نوراً ، فمن شاء نور بيته . وقال في
الفسل من الجنابة : يغسل فرجه ويتوضأ ثم يفيض على رأسه ثلاثاً . وقال في الحائض له ما
فوق الأزار .

قلت : روي ابن ماجه منه قصة الصلاة في البيت ، رواه أحمد هكذا عن رجل لم
يسمّه عن عمر . ورواه الطبراني في « الاوسط » عن عاصم بن عمرو البجلي عن عمير مولى
عمر ، قال : « جاء نفر من أهل العراق الى عمر ، فقال : ما جاء بك ؟ قالوا جئناك لنسألك عن
ثلاث ، قال : ماهي ؟ قالوا : صلاة الرجل في بيته تطوعاً ماهي ؟ .. وما يحل للرجل من
إمرأته حائضاً ؟ .. وعن الفسل من الجنابة ... قال : أسحرة أنتم ؟ .. قالوا : لا والله يا أمير
المؤمنين ما نحن بسحرة ، قال : أفكهنه أنتم ... قالوا لا ، فقال : لقد سألتُموني عن ثلاث ما
سألتني عنهن أحد منذ سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبلكم ، فقال : أما صلاة
الرجل في بيته تطوعاً فنور .. فنور بيتك ما استطعت . وأما الحائض فلك ما فوق الأزار وليس
لك ما تحته . وأما الفسل من الجنابة فتفرغ يمينك على شمالك ثم تدخل يدك في الإناة فتفسل
فرجك وما أصابك ، ثم توضأ وضوءك للصلاة ، ثم تفرغ على رأسك ثلاث مرات تدلك رأسك
كل مرة » رواه أبو يعلى من هذه الطريق ورجال أبي يعلى ثقات ، وكذا رجال أحمد إلا أن
فيه من لم يسم فهو مجهول .

(١) وفي نسخة زيادة : ولا تطلع على ما تحته .

قلت : وهو في « سنن البيهقي » بمعناه من غير الطريق المشتبهة على المجهول ، فقال : حدثنا علي بن أحمد بن عبدان ، نا أحمد بن عبيد الصفار ، حدثنا اسماعيل بن الفضل ، حدثنا عمرو بن قسيط الرقي ، حدثنا عبيد الله بن عمر ، عن زيد بن أبي انيسة ، عن أبي اسحاق ، عن عاصم بن عمرو ، عن عمير مولى عمر ، قال : « جاء نفرٌ من أهل العراق الى عمر ، فقال : لهم عمر : باذن جئتم ؟ قالوا : نعم ، قال : فما جاء بكم ... » ثم ساق الحديث بمعنى حديث أبي يعلى وزاد في آخره ثم تفصل سائر جسدك .

وفي « مجمع الزوائد » ما لفظه : وعن عاصم بن عمر أن عمر ، قال : « سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يحل للرجل من إمرأته وهي حائض ، قال : ما فوق الأزار » رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح .

وهذه الروايات تشهد لحديث « المجموع » خلا ذكر مسح الرأس وذلك سائر الجسد ، وأن علياً رضي الله عنه هو المحيى عن عمر ، وضرب الأرض بكفه ، وهو مروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ميمونة المتفق عليه ، ثم ضرب يده الأرض فنسلها ثم مضمض واستنشق ^{في} وفي حديث الباب تأخير غسل الرجلين ، وقد تقدم في الفصل من تقدم ^{صحة} حديث « المجموع » تقديم غسلها .

قوله « نفر » الجماعة ما بين الثلاثة الى العشرة ، قاله الجوهري ، سموا بذلك من نفر الباب ^{لأنهم إذا أحزهم أمر اجتمعوا له ثم نفروا إلى عدوهم . قال الراعي : ولا تقول العرب فيه نفر عشرة نفرأ ولا ثلاثون نفرأ .}

وقوله : « ويحك » ، يقال لمن وقع في هلكة يستحقها ويل ، وإن وقع في هلكة لا يستحقها ^{فأصل اللفظ} ولعل ^{فقد} . وفي كلام أمير المؤمنين عليه السلام « الوبح باب رحمة والويل باب عذاب » .

« الى مراقك » بالاقاف وهو السماع ، وفي بعض نسخ « المجموع » مراقك - بالفاء والنين المعجمة - وهي التي شرح عليها في « المنهاج » ونحوها في « الامالي » ، وهي جمع أرفاغ وهي المنابن من الآباط وأصول الفخذين ، الواحد رَفْع ورَفْع ذكره في « جامع الأصول » . وفي « القاموس » : الرفغ - ويضم - وسخ الظفر أو وسخ المنابن . وأصل الفخذ وكل مجتمع وسخ من الجسد . - بالنين المعجمة والباء الموحدة ثم نون - بواطن الافخاذ جمع منب .

والحديث يدل على مسألتين :

الاولى: في صفة غسل الجنابة ، وقد تقدم الكلام عليه وعلى اختلاف العلماء في الدلائل ^{في باب الغسل} وزادها هنا مسح الرأس ولم أقف على ما يشهد له في شيء من الروايات . وذكر ابن دقيق العيد في شرح حديث ميمونة في قولها « ثم أفاض على رأسه » : إن أصحاب مالك اختلفوا على القول بتأخير غسل الرجلين ، هل يمسح الرأس أم لا ؟ اهـ . وقد يكون داخلًا تحت عموم « وتوضأ وضوءه للصلاة » إلا أنه يعمده ما ذكر من صفة الوضوء عقيقه ، وليس فيها ذكر المسح إلا في حديث الباب . والله أعلم .

الثانية: في مباشرة الحائض فيما فوق الازار وهو جائز بالاتفاق . وأما ما حكي عن عبيدة السلماني وغيره من أنه لا يباشر شيئاً منها بشيء منه فشاذ منكر غير معروف ، ولو صح عنه لكان مردوداً بالأحاديث الصحيحة من مباشرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوق الازار وإذنه في ذلك .

وأما ماتحت الازار من الركبة الى تحت السرة ، فظاهر قوله : « ولا تطلع على ماتحته » كما في بعض نسخ « المجموع » وكذا قوله في رواية أبي يعلى والبيهقي : « وليس لك ماتحته » يقتضي التحريم مع صحة ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قوله وفعله .

أما قوله : فما رواه أبو يعلى من حديث عمر وقد تقدم ، وأنه برجال الصحيح ، وما رواه أبو داود في « سننه » عن عبد الله بن سعد الأنصاري : « أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يحل لي من امرأتي وهي حائض ، فقال : مافوق الازار » وما رواه الطبراني في « الاوسط » عن أحمد بن محمد بن صدقة ثمالاً مقدم بن محمد ، ناعمي ، قالقاسم بن يحيى ، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبيد بن عمير ، عن عائشة ، قالت : « جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سألته ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض ، قال : مافوق السرة » قال اليعمرى : أحمد بن محمد بن صدقة أحد حفاظ بغداد ، ومقدم روى عنه البزار ووثقه ، وعمه أخرج له البخاري . وابن خثيم قال يحيى : ثقة حجة ووثقه المعجلي ، وأخرج له مسلم . وباقى الاسناد لا يسأل عنه ، وله شواهد من حديث معاذ عند أبي داود ومن حديث ابن عباس .

وأما فعله صلى الله عليه وآله وسلم فكحديث عائشة : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وآله وسلم إذا حضت يأمرني أن أتزر ثم يباشرني « وهو متفق عليه عند الستة . قال الترمذي وفي الباب عن أم سلمة وميمونة وما يقال من أنه لا نصريح بتحريم ما عدا ما فوق الدرة بنفي ولا إثبات مندفع برواية « المجموع » وشواهد . وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وسعيد بن المسيب وشريح وطاووس وعطاء وسليمان بن يسار وقنادة . وذهب الهادي والناصر عليهما السلام وعكرمة ومجاهد والشعبي والنخعي والحكم والثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن وأصبع واسحاق بن راهويه وأبو ثور وابن المنذر وداود إلى جواز مباشرة جميع البدن ما عدا الفرج .

وحديثهم حديث أنس عند مسلم : « أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة فيهم لم يواكلوها ولم يجامعوها في البيوت ، فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنزل الله عز وجل : « ويسألونك عن الحيض قل هو أذى » الآية . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إصنعوا كل شيء إلا النكاح ... » الحديث وفيه قصة . واعترض بأن الحديث ورد بياناً للاعتزال المذكور في الآية وقصره على فرد منه ، وهو النكاح دون ما عداه مما كانوا يعتزلونه ، وهو مبني على كون صيغة العموم كلفظ كل المضافة قد يراد بها الإشارة إلى حصة معينة فتفيد العهد الحضوري كما ذكره صاحب « الكشف » في قوله تعالى : « ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً » بأن المعنى على كل جبل من الجبال التي يحضرتك وفي أرضك . قيل : كانت أربعة أجبل . اهـ .

وذهب بعضهم إلى أن المباشر إن كان يضبط نفسه عن الفرج ويثق منها باجتنابه أما لضعف شهوته وإما لشدة ورعه جاز والافلا . قيل : وهذا وجه حسن ، وهو الذي أشارت إليه عائشة حيث ، قالت : « وأيكم يملك أربه » وبه يقع الجمع بين مختلف الأحاديث ، والله أعلم .

سألت زيد بن علي عليهما السلام عن النفاس ، قال : ثلاثة

قروء إن كانت تجلس ستاً ، فثلاثي عشرة ، وإن كانت تجلس

سبعاً فأحدى وعشرون، وإن كانت تجلس عشرة فثلاثون يوماً، قال زيد: ولا يكون النفاس أكثر من أربعين يوماً).

الشرح: قال في ((الانتصار)): النفاس لغة مصدر نفست المرأة نفاساً، ولا يأتي فعله إلا مبيناً لما لم يسلم فاعله كقولهم حق وجن وحِم، وسمي نفاساً لتنفس المرأة بالولد والدم انتهى، ولقط ((النهاية)): نفست المرأة ونفست إذا ولدت، فأما الحيض فلا يقال فيه إلا نفست بالفتح، ومن الأول: حديث أن أسماء بنت عميس نفست بمحمد بن أبي بكر انتهى، ومن الثاني: حديث أم سلمة أنفست؟ أي حضت.

وما ذكره عليه السلام دليل على أن أقل مدة النفاس ما تعتاده المرأة من الأقراء، وأكثره لا يتجاوز الأربعين، فإذا انقطع الدم قبل الثلاثة قروء كانت نفساء حتى تنقضي الأقراء، فإذا عاد في الأربعين فالتقاء نفاس، وإن كانت ممن لا يأتيها الدم وجب عليها تريض الثلاثة الأقراء.

وقد حكى نحو ذلك عن الإمام عليه السلام: صاحب ((الانتصار)) و ((البحر)) ودفعه بقوله ﷺ: ((إذا طهرت المرأة حين تضع صلت)) ولأن كل واحد من الحيض والنفاس أصل برأسه في العدة وبراءة الرحم فلا يرد أحدهما إلى الآخر، إذ كل منهما منصوص عليه.

ومثل ما في ((المجموع)) رواه القاسم بن إبراهيم عليه السلام فيما ذكره صاحب ((الجامع الكافي)) بسنده إلى عبد الله بن منصور القومسي قال: سألت القاسم عليه السلام عن النفساء كم تجلس في نفاسها؟ قال: قد جاء فيها أحاديث أربعون ودون الأربعين، وأحب الأشياء إلي منه حديث زيد بن علي عليهما السلام ثلاثة قروء، ومثله ما رواه محمد بن منصور قال: سألت أحمد بن عيسى عليه السلام عن النفساء كم تجلس؟ قال: بالأقراء، قلت: مقدار ثلاثة قروء؟ قال: نعم: قلت: على قدر ما تجلس في حيضها؟ قال: نعم.

وقال في ((الجامع الكافي)): وقال الحسن بن يحيى ومحمد: الذي نأخذ به أن تجلس النفساء عن الصلاة أربعين يوماً ثم تغتسل وتصلّي، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك، وروي ذلك عن النبي ﷺ وعن علي رضي الله عنه، قال الحسن: وروي عن زيد بن علي عليهما السلام أنه قال: تجلس النفساء ثلاثة قروء ثم تغتسل وتصلّي، فنأخذ بقول زيد بن علي ومن تبعه من أهله

بالأقراء فإن ذلك عندي جائز له وقد أقتدى بحجة تسعة فيما بينه وبين الله عز وجل، لأن زيد بن علي كان إماماً من أئمة المسلمين انتهى.

وقال الإمام المهدي في ((المنهاج))، وتبعه القاضي في شرحه: أن مراد الإمام بما ذكره أن دم النفاس إذا جاوز أربعين يوماً ولم تكن ذات عادة في النفاس وكانت قد تركت الصلاة في الأربعين عملاً بأكثر النفاس وجب عليها قضاء ما زاد على الثلاثة الأقراء.

(وأما) إن كانت ذات عادة رجعت في النفاس إلى عاداتها والزائد استحاضة ما لم تكن داخل الأربعين، أما إذا كانت فيها وانتهى إليها ولم يزد عليها فإنه يكون نفاساً وإن خالف عاداتها، لأن الأربعين في النفاس كالعشر في الحيض فكما أن ما جاء فيها حيض وإن خالف العادة كذلك ما جاء في الأربعين نفاس وإن خالف العادة ما لم يتخلل طهر صحيح.

قال القاضي: وهذا التفسير هو الحق لأن فيه جمعاً بين قوله ورواياته.

قلت: والتفسير الأول هو الموافق لما نقله الأئمة من أولاده وغيرهم عنه وهم أعرف بمقاصده وما، ذكره أقرب إلى مدلول لفظه والله أعلم.

قوله (ولا يكون النفاس أكثر من أربعين يوماً) هو الموافق لما رواه محمد بن عبيد الله العرزمي عن زيد بن علي عن مسة الأزدية قالت: قلنا لأم سلمة: هل كنتم سألتم رسول الله ﷺ عن النفساء كم تجلس في نفاسها؟ قالت: نعم سألتناه، قال ﷺ: ((تجلس أربعين ليلة إلا أن ترى الطهر قبل ذلك))^(١) قال البيهقي في ((سننه)) رواه العرزمي محمد بن عبيد الله بأسانيده عن مسة عن أم سلمة وهو ضعيف انتهى.

وأخرج أبو داود والترمذي واللفظ له قال: حدثنا نصر بن علي الجهضمي، نا شجاع بن الوليد أبو بدر، عن علي بن عبد الأعلى، عن أبي سهل، عن مسة الأزدية، عن أم سلمة قالت: ((كانت النفساء تجلس على عهد رسول ﷺ أربعين يوماً فكما نطلي وجوهنا بالورس من الكلف))^(٢).

(١) رواه ابن ماجه (٦٤٨).

(٢) الترمذي (١٣٩) وابن ماجه (٦٤٨).

قال أبو عيسى: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل عن مسة عن أم سلمة، واسم أبي سهل كثير بن زياد، قال محمد بن إسماعيل: علي بن عبد الأعلى ثقة، وأبو سهل ثقة، ولم يعرف محمد هذا الحديث إلا من حديث أبي سهل، وقد أجمع أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم على أن النساء تدع الصلاة أربعين يوما إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فإنها تغتسل وتصل، فإذا رأت الدم بعد الأربعين فإن أكثر أهل العلم قالوا لا تدع الصلاة بعد الأربعين، وهو قول أكثر الفقهاء وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق. وروى عن الحسن البصري أنه قال: تدع الصلاة خمسين يوما إذا لم تر الطهر، وروى عن عطاء بن أبي رباح والشعبي ستين يوما انتهى كلام الترمذي^(١).

قال اليعمري: سكت الترمذي عن هذا الحديث فلم يحكم عليه بشيء، وقد أخرجه الحاكم في مستدركه وقال: صحيح الإسناد، ولا أعرف في معناه غير هذا انتهى.

وله شواهد من حديث علي وأنس وأم سلمة وعائشة أخرجهما محمد بن منصور في ((الأمالي)) بأسانيد وهي يقوي بعضها بعضا، وقال في بعض شروح سنن أبي داود: حديث مسة الأزدية أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي والدارقطني، وأخرجه أحمد في مسنده وهو حديث صحيح رجاله ثقات كلهم انتهى.

ومسة بضم الميم تكفى أم بسة بضم الباء ثاني الحرف، وقد رميت بالجهالة من حيث أنه لم يرو عنها غير أبي سهل، وتعقب بأنه روى عنها زيد بن علي عليهما السلام، والحكم بن عتبة عند الدارقطني، والحسن البصري ولكن كلها من طريق العزمي وهم منجبر بشواهد والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: قال سألت زيدا عليه السلام عن غسل الحائض والنفساء، قال: مثل غسل الجنابة. قال: قلت: هل تنقض المرأة شعر رأسها، قال: لا. سألت أم سلمة رضي الله عنها النبي ﷺ عن ذلك فقال: ((يكفيك ثلاث غسلات)).

(١) سنن الترمذي (١٢٩).

الشرح: أراد عليه السلام أن حكم غسل الحيض والنفاس والجنابة في الصفة سواء، وقد تقدم ما ورد فيه من طريقه عليه السلام، ثم سأله أبو خالد عن نقض الشعر في الحيض والنفاس فأجابته بعدم الوجوب مستدلاً بحديث أم سلمة وهو مشهور عنها في الصحيح، فأخرج مسلم عنها قالت: قلت يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي أو قالت: عقص رأسي أفأنقضه للجنابة والحيضة؟ قال: ((لا إنما يكفيك أن تفرغي عليك ثلاث حفنات ثم قد طهرت))^(١).

وأما غسل الجنابة فدليل عدم نقض الشعر فيه هذا الحديث وغيره، كرواية عبيد بن عمير عند البيهقي وغيره، قال: بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو، يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن فقالت: يا عبيد لابن عمرو هذا! يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن! أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن، لقد كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات رواء مسلم^(٢).

قال: في ((البدر التمام)) وظاهره أنه لا يجب عليها نقض الشعر وإن لم يصل الماء إلى باطنه، وسواء كان اجتماعه باختيارها أو بغير اختيارها، والحكمة في ذلك: التيسير عليها لما في ذلك من الحرج انتهى.

قلت: في بعض روايات حديث أم سلمة عند أبي داود ((واغمري قرونك عند كل حفنة)) فيدل على لزوم إيصال الماء إلى باطن الشعر ويؤيده حديث ((تحت كل شعرة جنابة فاعسلوا الشعر وانقوا البشر))^(٣). وهذا الذي صرح به الإمام زيد بن علي عليه السلام، قال به القاسم في رواية عنه والمؤيد بالله وأبو طالب والإمام يحيى.

قال أبو بكر ابن العربي: القول بعدم النقض لجمهور العلماء إلا أن يكون ملبداً ملتفاً لا يصل الماء إلى أصوله إلا بنقضه فيجب نقضه حينئذ، وذُهِبَ الهادوية والحسن البصري، وطاووس إلى أنه لا يجب النقض في الجنابة دون الحيض والنفاس فيجب فيهما لقوله ﷺ لعائشة في حجة الوداع ((انقضي شعرك

(١) رواء مسلم (٣٣٠).

(٢) حر في صحيح مسلم برقم (٤٩٨).

(٣) الترمذي (١٠٦) وقد تقدم وهو ضعيف.

واغتسلي^(١).

(وأجيب): بأنه معارض لحديث أم سلفة والجمع ممكن بحمل الأمر على الندب، لأن المقصود إيصال الماء إلى أصول الشعر، وهو يحصل من غير نقض.

وقال البيهقي في حديث عائشة: وهي وإن اغتسلت للإهلال بالحج وكان غسلها غسلا مسنونا وقد أمرت فيه بنقض رأسها وامتشاط شعرها وكأنها أمرت بذلك استحبابا كما أمرت أسماء بنت عميس بالغسل للإهلال على النفاس استحبابا انتهى وفي المسألة أقوال أخر غير مستندة إلى حجة ناهضة.

قال المصنف رحمه الله تعالى: (قال زيد بن علي عليهما السلام في الصفرة والحمرة والكدره إنها حيض).

الشرح: الكدره كلون الماء الكدر الوسخ، والصفرة هي الماء الذي تراه المرأة كالصديد يعلوه اصفرار واختلف العلماء في حكم الصفرة والكدره والحمرة ونحوها مما ليس بدم أسود غليظ محتدم، فذهب زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله وأبو طالب وأبو حنيفة ومحمد ومالك وجماعة ورواية عن القاسم وعن الناصر وعن الشافعي أنها حيض وقت إمكانه مطلقا، سواء توسطها الأسود أم ولا بعده أو قبله في وقت العادة أو في غيرها، إذا أتاها في أيام الحيض، قالوا: لأنه أذى ولقوله تعالى ﴿حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ ولقوله في حديث حمدة: ((واستنقأت فصلي))^(٢)، ولحديث علقمة ابن أبي علقمة عن أمه مولاة عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: كان النساء يبعثن إلى

(١) رواه ابن ماجه (٦٤١).

(٢) الترمذي (١٢٨) وقال: حسن صحيح.

عائشة بالدرجة^(١) فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض، فتقول: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة^(٢) أخرجه البيهقي.

عن القاسم^(٣) ليس بمحيض إذا توسطه الأسود لقوله في حديث فاطمة: ((إذا رأيت الدم الأسود فأمسكي عن الصلاة حتى إذا كانت الصفرة فتوضأي وصلي فإنه دم عرق))^(٤).

ولحديث أم عطية عند البخاري وأبي داود كما لا نعد الكدرة والصفرة بعد الطهر شيئاً^(٥)، وعن الشافعي وهو مذهب أبي يوسف: أنهما حيض بعد الدم إذ هما من آثاره لا قبله، وعن الشافعي: إن رأتهما قبل العادة فحيض وإلا فلا.

قال المصنف رحمه الله تعالى: (وقال زيد بن علي لا يكون حيض على حل).

الشرح: والوجه في ذلك ما روينا عن علي عليه السلام أنه قال: رفع الحيض عن الحبل وجعل الدم رزقا للولد، أخرجه أبو العباس الحسيني رحمه الله بإسناده إلى أمير المؤمنين موقوفاً. فإذا رأت الدم وقت الحمل فليس بمحيض ولها أن تصلي وتقوم وتدخل المسجد وتقرأ القرآن ويأتيها زوجها، ويدل له أيضاً قوله ﷺ في سبأيا أوطاس: ((ألا لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضه))^(٦) فجعل الحيض علامة لبراءة الرحم من الحبل. قال في ((المنار)): ولا شك أن هذه الحالة وقت تعذر، وإلا لما كان الحيض معرفاً لخلو الرحم عن الحمل في الاستبراء ولم يأت المخالف بشيء انتهى.

(١) الدرجة بكسر الدال المهملة وفتح الراء الجيم، إزاء صغر تضع فيه المرأة خفيف متاعها وطيبها، وفي ((المنهاج)) يضم الدال وسكون الراء بعدها جيم خرقاً ونحوها تدخلها المرأة في فرجها ثم تخرجها تنظر أبقى شيء من أثر الحيض أم لا انتهى منه.

(٢) رواء مالك في الموطأ (١٣٠).

(٣) ابن ابراهيم عليه السلام انتهى.

(٤) النسائي (٢١٥) وأبو داود (٢٨٦).

(٥) رواء البخاري (٣٢٦).

(٦) رواء أبو داود (٢١٥٧) والحاكم في المستدرک (٢/ ٢١٢ جذوة) وأحمد (٦٢/ ٣).

واختار صاحب ((نجوم الأنظار)) أن الحيض إذا جاء حال الحمل بصفته التي هي كونه أسود بحراني فإنه حيض ولا مانع منه، ويقال إن الحامل كونها لا تحيض حالة أغلبية والله أعلم انتهى.

قال القاضي رحمه الله تعالى: وحالة الحمل إحدى الحالات التي تعذر معها مجيء الحيض، والحالة الثانية: قبل دخول المرأة في السنة التاسعة إجماعاً، رواه في ((البحر))، والحالة الثالثة: حال اليأس من الحيض وهو عنده عليه السلام وعبد الله بن الحسن إذا بلغت خمسين سنة، وعند الهادي ستين سنة، وعند المنصور بالله أربعين في العجمية وخمسين في العربية ما لم تكن قرشية، فإن كانت قرشية فستين سنة، وما ذكره عليه السلام من التحديد هو الأولى لغلبية انقطاعه بعدها انتهى.

قال المصنف رحمه الله تعالى: (وقال زيد بن علي لا يحل وطئ الحائض حتى تغتسل لقوله تعالى ﴿فَاعْتَرَلُوا نِسَاءَ فِي الْحَيْضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ قال عليه السلام (من قبل القبل).

الشرح: قال القاضي زيد في الشرح: قرئ يطهرن بالتشديد والقراءتان في وجوب العمل بهما كاليتين وكالروايتين، ولو وردايتان أو خبران وأمكن استعمالهما وحمل كل واحدة منهما على فائدة جديدة لم يميز حملهما على فائدة واحدة، فكذلك القراءتان، فإذا أثبت وجوب الأخذ بهما فلما أن يستعملاً على التخيير أو على الجمع، الأول لا يصح إجماعاً لأنه لو كان كذلك للزم جواز وطئها إذا اغتسلت وإن لم ينقطع الحيض فلم يبق إلا وجوب استعمالهما على الجمع، وهو أن الإباحة بعد الخطر جعلت منوطة بغايتين: إحداهما الطهر، والأخرى التطهر فلا يرتفع المنع إلا بحصولهما انتهى بالمعنى.

وأيضاً فقرة التشديد الدالة على تحريم الوطئ قبل التطهر لا ينافيها قراءة التخفيف فيحمل عليها، أما على قول من يعمل بمفهوم الغاية في قراءة التخفيف فشرطه عدم معارضة المنطوق المأخوذ من قراءة التشديد، وأما على كلام الحنفية فكذلك إذ ما بين الطهارة والتطهر على التحقيق مسكوت عنه لا يتعلق به حكم فينبغي أن يحرم اتفاقاً بين الفريقين، وما ذهب إليه

الخفية من جواز الوطئ بعد الطهارة قبل الاغتسال خلاف أصلهم، أشار إلى معنى ذلك بعض المحققين^(١) وهذا الذي ذهب إليه الإمام عليه السلام قال به الهادي والناصر والمؤيد بالله وغيرهم، وما ذكره عليه السلام من تفسير موضع الإتيان هو الصحيح الذي عليه اتفاق العلم من جميع المذاهب، ولم ينقل خلافه إلا عن شذوذ من السلف، منهم نافع، وابن أبي مليكة، وزيد بن أسلم، واختلفت الرواية فيه عن ابن عمر، واستقر العمل من بعدهم على خلافه، وأنه محرم تحريماً غليظاً، فأخرج الدارمي في مسنده أخبرنا الحكم بن المبارك، ثنا محمد بن سلبة، عن محمد بن إسحق عن أبان بن صالح، عن مجاهد قال: لقد عرضت القرآن على ابن عباس رضي الله عنه ثلاث عرضات أقف عند كل آية أسأله فيمن أنزلت وفيمن كانت فقلت: يا ابن عباس أرايت قول الله عز وجل ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ قال من حيث أمركم الله أن تعتزلوهن.

وعن إبراهيم ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ قال في الفرج، وعن ابن عباس أنه كان يكره إتيان المرأة في دبرها ويبيعه عيباً شديداً. وروى عن ابن عباس ﴿فَأْتُوا حُرَّتْكُمْ أَنْتُمْ شِئْتُمْ﴾ قال أثبتا من بين يديها ومن خلفها بعد أن يكون في المأثي.

وقال الدارمي: أنا أبو نعيم، أنا أبو هلال، عن أبي عبد الله الشقري، عن أبي القعقاع الجرمي قال: جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود فقال: يا أبا عبد الرحمن إني امرأتني من حيث شئت؟ قال: نعم، قال: ومن أين شئت؟ قال: نعم، قال: وكيف شئت؟ قال: نعم، فقال رجل: يا أبا عبد الرحمن إن هذا يريد السوء! قال: لا محاش النساء عليكم حرام، سئل عبد الله تقول به؟ قال: نعم^(٢).

قال الدارمي أخبرنا عبيد الله بن موسى عن سفيان عن سهيل بن أبي صالح، عن الحارث بن مخلد، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ((من أتى امرأته في دبرها لم ينظر الله إليه يوم

(١) هو العلامة القليبي رحمه الله انتهى شيخنا سياحي.

(٢) الدارمي (١١٣٧).

القيامة^(١)، وقد روي قوله ﷺ ((إن الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أعجازهن وأدبارهن))^(٢) من طريق علي بن طلق، وخزيمة بن ثابت، موضع هذا كتاب النكاح وإنما ذكرنا منه ما يتعلق بكلام الإمام عليه السلام والله أعلم.

قال المصنف رحمه الله تعالى: (قال زيد بن علي عليهما السلام في الحائض تزيد أياما إن ذلك حيض ما كان ذلك في العشر).

الشرح: يعني فإذا زادت فهي مستحاضة لها حكم الطاهر وهذا مبني على القول بأن أكثر الحيض عشرة أيام كما تقدم تصريح الإمام بذلك، وذكر ما يشهد له من الأحاديث. ويؤيده أيضا ما أخرجه محمد بن منصور في ((الأمالي)) حدثنا جعفر بن عمران، نا خالد بن جبار، عن هارون بن زياد، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: يكون الحيض ثلاث وأربع وخمس وست وسبع وثمان وعشرة أيام فإن زادت فهي مستحاضة. وأخرج أيضا عن علي بن المنذر، عن محمد بن فضل عن أشعث عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص أنه قال: لا تكون المرأة مستحاضة في يوم ولا في يومين ولا في ثلاث حتى تبلغ عشرة أيام، فإذا بلغت عشرة أيام كانت مستحاضة^(٣).

والوجه في ذلك إنما وقع من الدم في العشر كان حيضا، لأنها وقت إمكان ولم يعتبر الإمام بالصفة، وسواء كانت مبتدأة أو معتادة، ولأنها تجعل قدر عاداتها حيضا والزائد طهرا وإنما هذا حكم من جاوز العشر فقط.

(١) رواه الدارمي (١٤٠) وأبو داود (٢١٦٢) ومدايره على الحارث بن غنم وهو مجهول، فالحديث لا يثبت. وقد تبع الحافظ ابن حجر في

التلخيص (٣/ ١٨١ - ١٨٦) هذه الأحاديث وغيرها وبين عدم ثبوتها فليُنظر.

(٢) رواه الترمذي (١١٦٥) والدارمي (١٤١) ومدايره على مسلم بن سلام وهو من المقبولين عند الحافظ في التبريد فالحديث ضعيف.

(٣) انظر ابن أبي شيبة (٤/ ٢٠٠) وعبد الرزاق (١/ ٣٠١).

(تنبيه): جملة الأحاديث النبوية المرفوعة من أول الكتاب إلى هذا الموضوع عشرون حديثاً
وجملة الأخبار العلوية ثمانية عشر خبراً، ونحو خمسون مسألة للإمام زيد بن علي عليه السلام
ومسألتان لزين العابدين عليه السلام وعدة الأبواب تسعة والله تعالى اعلم.

كتاب الصلاة

باب الأذان

قال المصنف رحمه الله تعالى: (حدثني علي بن محمد بن الحسن، حدثني سليمان بن إبراهيم بن عبيد قال: حدثني نصر بن مزاحم المنقري، قال: حدثني إبراهيم بن الزريقان التيمي، قال: حدثني أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي قال: حدثني زيد بن علي عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال: الأذان مثنى مثنى، والإقامة مثنى مثنى، ويرتل في الأذان ويحدر في الإقامة).

الشرح: قوله (كتاب الصلاة) اختلف العلماء في أصل تسمية هذه العبادة بالصلاة فقليل إنها منقولة من الدعاء لاشتغالها عليه تسمية لكل باسم الجزء، فتكون حقيقة شرعية وهو مذهب الجمهور، ونقل في ((المصباح)) عن ابن فارس أنها منقولة من صليت العود بالنار لينته لأن المصلي يلين بالخشوع، وقيل لأنها تالية لشهادة التوحيد كالمصلي التالي في خيل الخلبة لأنه يجعل رأسه عند صلوى الأول وهما طرفا أليتيه تشبيها للعقول بالمحسوس، وقيل: هي حقيقة لغوية في تحريك الصلوة أي طرفي الأليتين، ثم صارت في الأركان المخصوصة مجازا لغويا، لأن المصلي يحرك صلوته في ركوعه وسجوده ثم استعيرت منه الدعاء تشبيها للداعي بالمصلي في خضوعه وخشوعه هو عكس مذهب الجمهور.

(واعترض بوجهين):

أحدهما: أن الاشتقاق مما ليس يحدث قليل.

ثانيهما: أن الصلاة بمعنى الدعاء شائع في أشعار الجاهلية، ولم يرو عنهم إطلاقها على ذات الأركان بل ما كانوا يعرفونها أصلا.

واعترض بأن أبا العرب إسماعيل عليه السلام قد حكى الله سبحانه عنه أنه كان يأمر أهله بالصلاة والزكاة، وثبت تعليم آدم جميع المسميات، كما ورد عن ابن عباس واشتهر اسم الصلاة وفعلها عن الأنبياء عليهم السلام وكانت قرىشا تزعم أنها كانت على دين إبراهيم عليه الصلاة والسلام فإنكار معرفتها عندهم غير مسلم، وبهذا يعرف أن إطلاقها على ذات الأركان حقيقة

لغوية، والتفاوت في قدرها وصفتها بين ما ورد به شرعنا وما تقدمه لا يخرجها عن تلك الحقيقة.

والأذان في اللغة: الإعلام، قال الله تعالى ﴿وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ أي إعلام، وقال تعالى ﴿فَأَذِّنْ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ﴾ واشتقاقه من الأذن بفتح الحاء.

والحديث أخرجه نحوه في ((جمع الجوامع)) عن المهجع بن قيس عن علي أنه كان يقول: الأذان مثنى مثنى والإقامة مثنى مثنى، ومر برجل يقيم مرة فقال اجعلها مثنى مثنى لا أم لك، أخرجه سعيد بن منصور انتهى.

قال في ((التخریج)) المهجع ضعفه الدارقطني، وفي ((الميزان)) لا شيء، له حديثان، وقال ابن أبي حاتم: المهجع بن قيس الحارثي كوفي روى عن علي مرسلًا وعن إبراهيم النخعي، وروى عنه محمد بن طلحة بن مصرف سمعت أبي يقول ذلك انتهى.

ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً، وفي ((شرح التجريد)) للهيثم بن أبي شيبه قال: نا عفان، قال: نا عبد الواحد بن زياد، نا حجاج بن أرطاة، قال: نا أبو إسحق قال: كان أصحاب عبد الله بن مسعود وعلي يشفعون الأذان والإقامة انتهى، ورجال الإسناد ثقات، وفي المحاجج بن أرطاة كلام وقد وثق، وسماعه من أبي إسحق السبيعي مذكور في ((التهذيب)) للهيثم.

وفي ((مجمع الزوائد))^(١) ما لفظه: عن أبي بصير قال: (أذن بلال للنبي ﷺ مرتين وأقام مثل ذلك) رواه الطبراني في ((الأوسط)) و((الكبير)) ورجالهم ثقات.

وأخرج الترمذي^(٢) من طريق ابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد قال: ((كان أذان رسول الله ﷺ شفعاً شفعاً في الأذان والإقامة)) وأعله الترمذي بالاختلاف على عمرو بن مرة لما رواه شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، نا أصحاب محمد ﷺ ((أن عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام)). قال: وهذا أصح من حديث ابن أبي ليلى، وعبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد. ورواه أبو داود من حديث ابن أبي ليلى عن معاذ وفيه الإقامة مثل الأذان

(١) المجمع (١/ ٣٣٠).

(٢) سنن الترمذي (١٧٩).

إلا أنه قال: زاد بعد ما قال (حي على الفلاح: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة) ^(١) الحديث.

قال المنذري: ذكر الترمذي ومحمد بن إسحق بن خزيمة أن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل وما قالاه ظاهر جدا، فإن ابن أبي ليلى قال: ولدت لست بقين من خلافة عمر، فيكون مولده سنة سبع عشرة من الهجرة، ومعاذ توفي سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة، وقد قيل: إن مولده لست مضين من خلافة عمر فيكون مولده على هذا بعد موت معاذ، قال: لم يسمع ابن أبي ليلى أيضا من عبد الله بن زيد انتهى.

وتعقبه اليعمري فقال: أما رده سماع ابن أبي ليلى من معاذ فظاهر، وأما رده سماعه من عبد الله بن زيد فإذا أرادها هذا الحديث فظاهر، وإن نفى السماع مطلقا فقد قيل في عبد الله إنه مات يوم أحد، وقيل مات سنة اثنتين وثلاثين وصلى عليه عثمان، فعلى الأول لا نزاع فيه، وعلى الثاني يمكن، والزيادة في حديث شعبة وهي: (حدثنا أصحاب محمد ﷺ) قاضية على ما لم يأت في حديث غيره منها فوجب المصير إليها، فلا علة للخبر بشيء مما ذكره الترمذي، إلا أنه إما أن يكون مسندا أو مرسلًا عن الصحابة، وهو في حكم المسند، وقد روى ابن أبي ليلى عن عمر وعثمان وعلي عليه السلام وسعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب والمقداد وبلال وكعب بن عجرة وزيد بن أرقم وحذيفة بن اليمان وصهيب وخلق يطول ذكرهم وقال: أدركت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم من الأنصار انتهى المراد منه.

وقال الطحاوي: حدثنا أحمد بن داود بن موسى، قال: نا يعقوب بن حميد بن كاسب، قال: نا عبد الرزاق عن معمر عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن بلال: ((أنه كان يثني الأذان والإقامة)) ^(٢).

حدثنا محمد بن خزيمة قال: ثنا محمد بن سنان، قال: نا شريك عن عمران بن مسلم، عن سويد بن غفلة قال: (سمعت بلالا يؤذن مثنى ويقم مثنى) انتهى.

(١) رواه أبو داود (٥٠٧).

(٢) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣٤ / ١).

قال في ((التخريج)): في الإسناد الأول يعقوب بن حميد بن كاسب فيه ضعف وقد وثق، ورجال الثاني ثقات أثبات.

قال الطحاوي^(١): ثنا علي بن معبد وعلي بن شيبه قالا: نا روح ابن عباد نا ابن جريج أخبرني عثمان بن السائب عن أبيه وأم عبد الملك بن أبي محذورة قال: سمعت أبا محذورة يقول: علمني رسول الله ﷺ الإقامة مثني مثني، وذكر الأذان بزيادة قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة.

حدثنا ابن أبي داود، نا عبد الحميد بن صالح، نا وكيع عن إبراهيم ابن إسماعيل بن مجمع بن حارثة، عن يزيد بن أبي سلمة مولى سلمة بن الأكوع قال: إن سلمة بن الأكوع كان يثني الإقامة^(٢).

قال في ((التخريج)): إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ضعيف. ثنا محمد بن خزيمة، نا محمد بن سنان، نا حماد بن سلمة، عن حماد بن إبراهيم قال: كان ثوبان يؤذن مثني ويقيم مثني.

ثنا محمد بن خزيمة، نا محمد بن سنان، نا شريك عن عبد العزيز بن رفيع قال: سمعت أبا محذورة يؤذن مثني ويقيم مثني.

وقد روى عن مجاهد في ذلك ما حدثنا به يزيد بن سنان، نا يحيى بن سعيد القطان، نا فطر بن خليفة، عن مجاهد: ((في الإقامة مرة مرة إنما هو شيء استخفه الأمراء))^(٣). وخبر مجاهد أن ذلك محدث وأن الأصل هو التثنية انتهى.

قال في ((التخريج)): يزيد بن سنان المصري شيخ النسائي ثقة، وروى عنه الطحاوي وسمع من يحيى بن سعيد القطان وطبقته، قال النسائي: ثقة، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت منه وهو صدوق ثقة، وذكره ابن حبان، حكى ذلك المزي في ((التهذيب)) وهو غير يزيد بن سنان بن فروة الراوي وهو ضعيف، والمصري ثقة، وإنما اتفقا اسما لا صفة.

(١) في شرح معاني الآثار (١/ ١٣٦).

(٢) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ١٣٦) وابن أبي شيبه في المصنف (١/ ١٨٧).

(٣) الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ١٣٦).

وظاهر الحديث حجة للصادق والقاسم والهادي عليهم السلام، ومالك، وأبي يوسف، ونسبه في ((البحر)) إلى زيد بن علي عليه السلام: في أن ألفاظ الأذان مثنى مثنى إلا التهليل. واحتجوا مع ما تقدم من الشواهد بما أخرجه ابن خزيمة والدليلي عن عبد الله بن محرز عن أبي مخذومة أنه قال: إن النبي ﷺ أمر نحو عشرين رجلاً فأذنا فأعجبه صوت أبي مخذومة فعلمه الأذان مثنى مثنى إلا التهليل آخره.

قال الطحاوي: سنده صحيح، ويدل على ثنية التكبير أيضاً في أوله: ما أخرجه مسلم في ((الصحيح)) من حديث أبي مخذومة وفيه: ثنية التكبير في أوله، وما اتفقوا عليه من حديث أنس: ((أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة))^(١).

قال النووي: ومعنى يشفع يأتي به مثنى. وعند الباقر، والنفس الزكية، وأحمد بن عيسى، والناصر للحق، والمؤيد بالله، والإمام يحيى، ومحمد بن منصور، أن التكبير في أول الأذان أربع، ونسبه في ((المنهاج)) والقاضي في شرحه إلى زيد بن علي وجده علي عليه السلام، وحمل حديث الأصل على تغليب أكثر ألفاظ الأذان والإقامة على أقلها.

واحتجوا بحديث عبد الله بن زيد عن أحمد وأبي داود وصححه الترمذي وابن خزيمة ولفظه قال: طاف بي وأنا نائم رجل فقال: تقول الله أكبر الله أكبر فذكر الأذان بترييع التكبير بغير ترجيع والإقامة فرأى إلا (قد قامت الصلاة) قال: فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ فقال: ((إنها لرؤيا حق))^(٢) الحديث.

وبحديث أبي مخذومة لما حكى الأذان عن تلقين رسول الله ﷺ ذكر التكبير في أوله أربعاً. قال ابن حجر: ساقه من حديث أبي مخذومة بترييع التكبير في أوله الشافعي، وأبو داود والنسائي، وابن ماجه، وابن حبان، ورواه مسلم من حديث أبي مخذومة فذكر التكبير في أوله مرتين فقط، قال ابن القطان: الصحيح في هذا ترييع التكبير، وبه يصح الأذان تسع عشرة كلمة، وقد يقع في بعض روايات مسلم ترييع التكبير، وهي التي ينبغي أن تعد في الصحيح،

(١) رواه البخاري (٦٠٣).

(٢) رواه الترمذي (١٨٩) وصححه.

وقد رواه أبو نعيم في ((المستخرج))، والبيهقي من طريق إسحق بن إبراهيم عن معاذ ابن هشام بسنده وفيه ترييع التكبير، وقال بعده: أخرجه مسلم عن إسحق وكذلك أخرجه أبو عوانة في مستخرجه من طريق علي بن المديني عن معاذ، وقال ابن حجر: حديث أبي مخذولة أن النبي ﷺ عليه الأذان تسع عشرة كلمة والإقامة سبع عشرة كلمة^(١). هكذا رواه الدارمي والترمذي والنسائي.

ورواه أيضا مطولا وتكمل البيهقي عليه بأوجه من التضعيف ردها ابن دقيق العيد في ((الإمام)) وصح الحديث انتهى.

(وأجاب) القائلون بترييع التكبير عن حجة الأولين بأن الترييع زيادة صحيحة وهي مقبولة من الثقة، وأيضا فلا تعارض بين الروايين لأن الحديث ((مثنى مثنى)) عام في كلمات الأذان، والترييع خاص بالتكبير والواجب العمل بالخاص فيما تناوله بالعام فيما عداه، وأيضا فهو متأيد بعمل أهل مكة وهي مجمع المسلمين في الموسم ولم يتركه أحد.

وفي الإقامة اختلاف أيضا، فعند الهاديونية وأبي حنيفة والثوري وابن المبارك: أنها مثنى كالأذان مع زيادة (قد قامت الصلاة مرتين) استدلالا بظاهر حديث الأصل وشواهد، وذهب الحسن البصري ومكحول والزهري والأوزاعي وأحمد وإسحق وأبو ثور ويحيى وابن المنذر، ومن الصحابة عمر بن الخطاب وابنه وأنس إلى إفرااد الإقامة ما عدا التكبير في أولها وآخرها ولفظ (قد قامت الصلاة).

(واحتجوا) بحديث عبد الله بن زيد وقد تقدم، وبحديث بلال ((أمرنا أن نشفع الأذان ونوتر الإقامة)) وقد تقدم أيضا، قالوا: والتكبير وإن كان بالتثنية فصورته صورة المفرد بالنسبة إلى الأذان، ولذلك استحسب للؤذان أن يقول كل تكبيرتين بنفس واحد، فيقول في الأذان (الله أكبر الله أكبر) بنفس واحد ثم يقول (الله أكبر الله أكبر) بنفس واحد، فهو في الإقامة مفرد بالنسبة إلى ذلك، والمناسبة في إفرااد الإقامة ظاهرة إذ هي لإعلام الحاضرين بخلاف الأذان فهو إعلام للغائبين فتاسبه التكبير، قالوا: فلهذا يستحب رفع الصوت في الأذان وخفضه في الإقامة، وكرر لفظ (قد قامت الصلاة) لأنه مقصود الإقامة.

(وأجاب الأولون) أن التثنية زيادة وزيادة العدل مقبولة، قال ابن القيم في ((زاد المعاد))،

(١) رواه الترمذي (١٩٢) وأبو داود (٥٠٢) والدارمي (١١٩٧) وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه من التأذين بترجيع وغير ترجيع ، وشرع الاقامة مثني وفردى ، ولكن الذي صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم تشنية كلمة الاقامة وقد قامت الصلاة ، ولم يصح عنه افرادها البتة . وكذلك الذي صح عنه تكرار لفظ التكبير في أول الأذان ، ولم يصح الاقتصار على مرتين . وأما حديث أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الاقامة فلا ينافي الشفع بأربع . وقد صح الترييع صريحاً في حديث عبد الله بن زيد وعمر بن الخطاب وأبي مخذرة . وأما افراد الاقامة فقد صح عن ابن عمر استثنى كلمة الاقامة ، فقال : انما كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة مرة غير أنه يقول : « قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة » . وفي « صحيح البخاري » عن أنس « أمر بلال أن يشفع الأذان ، ويوتر الاقامة » الا الاقامة ^(١) . وصح في حديث عبد الله بن زيد وعمر في الاقامة « قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة » وصح في حديث أبي مخذرة تشنية كلمة الاقامة مع سائر كلمات الأذان ، وكل هذه الوجوه جائزة بحجة لاكرامة فيها ، وإن كان بعضها أفضل من بعض . اهـ . المراد . وهو كلام جيد وقد ذكر نحوه صاحب « المنار » .

قوله : « ويرتل في الأذان ، ويحذر في الاقامة » في « التلخيص » حديث جابر : « إذا أذنت فترسل ، وإذا أقيمت فاحذر » الترمذي والحاكم والبيهقي ، وضعفوه إلا الحاكم ، فقال : ليس في إسناده مظهر فيه إلا عمرو بن فائد . قال الحافظ : لم يقع الا في روايته - يعني الحاكم - ولم يقع في رواية الباقيين لكن عندهم فيه عبد المعمر صاحب « الشفاء » وهو كاف في تضعيف الحديث . وروى الدارقطني من حديث سويد بن غفلة عن علي عليه السلام ، قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا أن نرتل الأذان ، ونحذر في الاقامة » وفيه عمر بن شمر وهو متروك . وقال البيهقي : روي بإسناد آخر عن الحسن وعطاء عن أبي هريرة ثم ساقه . وقال : الاسناد الأول أشهر - يعني طريق جابر - . وروى الدارقطني من حديث عمر موقوفاً نحوه ، وليس في إسناده إلا أبو الزبير مؤذن بيت المقدس ، وهو تابعي قديم مستور . اهـ . وتضعيفه لعمر بن شمر استناداً إلى ما قاله أهل الجرح والتعديل من ريبه بالرفض ، وأنه يضع الحديث للروافض . قال في « الطبقات » : « هو ممن أخرج له محمد بن منصور في « الامالي »

(١) أي لفظ قد قامت الصلاة . تمت منه .

وكتاب الذكر . وثيقة المؤيد بالله لأنه خرج له في « مسنده » ، وقد ذكر أنه لا يروي إلا عن ثقة سمعه من فم الثقة . وروى له غيره من الأئمة فعرف أنه من خيار شيعة أئمتنا ، وإنما جرح بسبب رواية فضائل الأئمة . اهـ . المراد .

والترتيل: الثاني. والحذر - بالخاء والهمزة المهملتين - : الاسراع، ويحوز في قوله : فاحذر - ضم الدال وكسرهما - وفي معناه الحذر - بالميم - : وهو الاسراع أيضا .

تنبيهان

الاول : اختلف في ابتداء شرعية الأذان متى كان . فذهب جمهور الأئمة كالصديق والقاسم والمهادي والناصر الى أن الله تعالى علمه نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لية الأسراء... أمر ملكاً من ملائكته فعمله الاذان . قال في « الحامع الكافي » : وروى محمد باسناد عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال : من جهالة هذه الأمة أن يزعموا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما علم الأذان من رؤيا رآها رجل ، وكذبوا - والله - لما أراد الله أن يعلم نبيه الأذان جاءه جبريل بالبراق... الحديث بطوله . وعن محمد بن الحنفية انه قال : ألا تتقون الله عمدتم الى أمر جسيم من أمر دينكم فزعمتم أنه رؤيا رآها رجل في المنام ، وذكر حديث المراج بطوله . اهـ .

وقال المهادي الى الحق : والأذان من أصول الدين، وأصول الدين لا يتعلمها رسول الله ﷺ على لسان بشر من العالمين . وما ذكروه من الحجة على ذلك هو ما في « مجمع الزوائد » ولفظه : عن علي بن أبي طالب ، قال : « لما أراد الله تبارك وتعالى أن يعلم رسوله الأذان أتاه جبريل صلى الله عليه وآله بدابة - يقال لها : البراق - فذهب يركبها فاستصعبت ، فقال لها جبريل : اسكني ، فوالله ما ركبك عبد أكرم على الله من محمد ، قال : فركبها حتى انتهى الى الحجاب الذي يلي الرحمن تبارك وتعالى ، قال : فيبنا هو كذلك إذ خرج ملك من الحجاب ، فقال رسول الله ﷺ : يا جبريل من هذا ؟ قال : والذي بهئك بالحق إني لأقرب الخلق مكاناً وإن هذا الملك ما رأيته قط منذ خلقت قبل ساعتى هذه ، فقال الملك : الله أكبر الله أكبر ، قال : فقيل له - من وراء الحجاب - : صدق عبدي أنا أكبر أنا أكبر . ثم قال الملك : أشهد أن لا إله الا الله ، قال : فقيل له - من وراء الحجاب - : صدق عبدي لا إله الا أنا . قال : فقال الملك : أشهد أن محمداً رسول الله ، قال : فقيل - من وراء الحجاب - : صدق عبدي أنا أرسلت محمداً . قال الملك :

حي على الصلاة حي على الفلاح قد قامت الصلاة ، ثم قال : الله أكبر الله أكبر . قال : فقل - من وراء الحجاب - : صدق عبدي أنا أكبر أنا أكبر . ثم قال : لا إله الا الله . قال : فقل - من وراء الحجاب - : صدق عبدي لا إله الا أنا . قال : ثم أخذ الملك بيد محمد ﷺ فقدمه ، قائماً أهل السماء منهم آدم ونوح . قال أبو جعفر محمد بن علي : فيومئذ أكمل الله لحمد صلى الله عليه وآله وسلم الشرف على أهل السموات والارض . رواه البزار ، وفيه زياد بن المنذر ، وهو جمع على ضعفه . اهـ .

قلت : قد أخرجه محمد بن منصور في « الامالي » ، فقال : حدثني أحمد بن عيسى ، عن محمد بن بكر ، عن أبي الجارود - وهو زياد بن المنذر - قال : حدثني أبو العلى ، قال : قلت لمحمد بن علي : يا أبا القاسم حدثني عن هذا الأذان ، فأتانا نقول إنما رآه رجل من الانصار في المنام ، ثم ساق الحديث بمعنى حديث البزار مع اختلاف يسير في ألفاظه .

وأخرجه أيضاً أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق الشيرازي في « مسنده » فقال : حدثنا محمد بن عثمان بن مخلد ، نا أبي ، عن زياد بن المنذر ، عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « لما أراد الله تعالى أن يعلم رسوله الأذان أتاه جبريل بدابة - يقال لها البراق - فذكر الحديث بطوله . قال السهيلي : أخلق بهذا الحديث أن يكون صحيحاً لما يعضده ويشاكله من أحاديث الاسراء فبمجموعها يحصل أن معاني الصلاة كلها أو أكثرها قد جمعها حديث الاسراء حتى علمه التحيات . قال : وهو أقوى من الوحي ، وإنما تأخرت حتى أعلم الناس به على غير لسانه للتنويه به ، ورفع ذكره بلسان غيره ليكون أقوى لأمره وأفضم لشأنه . اهـ .

وذكر نحوه أبو عمر بن عبد البر في « شرح الموطأ » ، وروى الحديث القاضي عياض في كتابه « الشفاء » من طريق البزار ساكتاً عليه ، وتكلم في تفسير ألفاظه وتأويل ما يفهم منه التحييز والجهة بكلام نفيس .

وزياد بن المنذر هو الذي تنسب اليه الجارودية من الزيدية . ذكر له في « الطبقات » ترجمة طويلة ، وذكر ممن سمع منهم زيد بن علي ومحمد بن علي الباقر والصادق وعبد الله بن الحسن بن الحسن ويحيى بن زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، وعن أبي برزة ومحمد بن كعب

والحسن وخلائق . قال السيد ادريس في « كنز الأختصار » : كان أبو الجارود عالماً بالكلام جدلاً مناظراً ، ومذهبه أن النص على أمير المؤمنين يحتاج في معرفته الى النظر والاستدلال ، وهو مذهب علماء العترة وفضلانها عليهم السلام . وترجمه القاضي أحمد بن صالح ، ونقل عن نشوان أن الزيدية الآن على رأيه . وذكره السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في ثقات الشيعة ، وخرج حديثه جماعة من الأئمة ، والله تعالى أعلم .

ومن حججهم أيضاً ما أخرجه أبو داود في مراسيله عن عبيد بن عمير الليثي أحد كبار التابعين « أن عمر لما رأى الأذان جاء ليخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك ، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : سبقك الوحي بذلك » . قال السيوطي : وبذلك يعلم أن العمل وقع بالوحي لاعجرد الرؤيا من الصحابة . وأخرج الطبراني في « الاوسط » عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « لما أسري به أوحى اليه بالأذان ، فنزل به جبريل عليه السلام فعله » وفيه راوٍ متروك . وأخرج الدارقطني في « الافراد » من حديث أنس « أن جبريل عليه السلام أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالأذان حين فرضت الصلاة » وفيه راوٍ ضعيف . ولابن مردويه من حديث عائشة مرفوعاً « لما أسري به أذن جبريل فظنت الملائكة أنه يصلي بهم فقدمني فصليت » . وفي اسناده من لا يعرف . وهذه الأحاديث مؤيدة لما رواه البزار ويحمل تعليم جبريل ، أنه كان في مرة أخرى لأن الاسراء وقع مرتين كما صرح به السيرة النبوية وصححه كثير من العلماء .

وذهب آخرون إلى أنه شرع بعد الهجرة كما أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي عن ابن عمر ، قال : « كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلاة وليس ينادي بها أحد ، فتكلموا في ذلك ، فقال بعضهم : اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى ؛ وقال بعضهم : قرناً مثل قرن اليهود ، فقال عمر : ألا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قم يا بلال فناد بالصلاة » ومعنى يتحنون : أي يقعدون لها حيناً . فتكلموا في ذلك : أي في مشقة ذلك التحين ، فطلبوا علامة لدخول الوقت يأتون بها من غير كثير مشقة . ذكره ابن حجر المكي في « شرح المشكاة » . ونحوه ما أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » ، وغيره من حديث عبيد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر « أن بلالا كان يقول :

أول ما أذن: أشهد أن لا إله الا الله ، حي على الصلاة . فقال عمر : قل في أثرها أشهد أن محمداً رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قل كما أمرك عمر .

وأخرج أحمد والترمذي وابن حبان وابن خزيمة وابن ماجه عن عبد الله بن زيد الانصاري ، قال : « لما هم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالوق وأجمع أن يضرب بالناقوس يجمع به الناس للصلاة - وهو له كاره لموافقته النصارى - طاف بي من الليل طائفاً - وأنا نائم - رجل عليه ثوبان أخضران ، وفي يده ناقوس يحمله ، فقلت : يا عبد الله أتنبع الناقوس ؟ قال : وما تصنع به ؟ قلت : ندعو به الى الصلاة ، قال : أفلا أدلك على خير من ذلك ؟ قلت : بلى ، قال : تقول : الله أكبر » الى آخر الفاظ الأذان المجمع عليها بتربيع التكبير في أوله وتثنية ما عداه وإفراد التلليل آخره . قال : « فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرته ، فقال : إنها لرؤيا حتى إن شاء الله ، قم مع بلال فألقى عليه ما رأيت ، فانه أنشدني منك صوتاً ، قال : قممت ، فجعلت ألقيه على بلال فيؤذن به ، فسمع ذلك عمر - وهو في بيته - فخرج يحمر رداءه يقول : والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل ما رأى » رواه أبو داود وابن ماجه والدارمي وصححه الترمذي وابن خزيمة ، وهو في « جامع الأصول » بروايات كثيرة مختلفة الألفاظ من حديث عبد الله بن زيد وغيره . فهذه حجة من ذهب الى أنه شرع بعد الهجرة وإن الحكم بشروعيته مستند الى تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لرؤيا عبد الله بن زيد .

وأجلوا عن حجة الأولين بوجوه :

منها: أن الأحاديث المروية في كونه وقع ليلة الاسراء ضعيفة .

ومنها: أن العقل والعادة والشرع يحيل وقوع التردد والتشاور فيما يجمع به الناس للصلاة ، مع تقديم تعليمه ليلة الاسراء أو غيرها .

ومنها: انه لو صح حديث الاسراء لم يكن فيه ما يقتضي شرعيته في حق الأمة لأنه إما فعله الملك ، وإلزام من فعله أنا مأمورون بذلك .

ومنها: إن ما ذكرتم من انه يلزم استناده الى مجرد الرؤيا غير لازم لما ذكره النووي في « شرح مسلم » ولفظه : ثم رأى عبد الله بن زيد الأذان ، فشرعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك إما بوحى وإما بجتهاده عليه السلام على مذهب الجمهور في جواز الاجتهاد له ، وليس عملاً بمجرد المنام فهذا ما لا شك فيه بلا اختلاف .

وأجاب الأولون: بأن حديث علي عليه السلام أخرجه الأئمة من أولاده ، ومدار تضعيفه على رواية أبي الجارود ، وقد تقدم ما عليه ، واعتضاده بالشواهد ، ومرسل أبي داود المزوم به وهو يفيد قوة مع جلالة روايته ، وكثير من الأحكام ثبت بدون ذلك ، وبأنه لا منافاة بين رؤيا عبد الله بن زيد وشرعيته ليلة الاسراء وسمعه مشاهدة في ذلك المقام الرفيع الشأن ، وهو أقوى من الوحي ، كما ذكره السهيلي فيما تقدم وتأخر فرض الأذان الى المدينة ، وأرادوا إعلام الناس بمواقيت الصلاة ، ولبت الوحي حتى رأى الانصاري فوافقت ما سمعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلذلك قال : إنها لرؤيا حق - إن شاء الله - وعلم بذلك أن مراد الله بما رآه في السماء أن تكون سنة في الأرض وأيد ذلك موافقة رؤيا عمر مع أن السكنية تنطق على لسانه . واقتضت الحكمة أيضاً أن يكون الأذان على لسان غيره صلى الله عليه وآله وسلم من المسلمين لما في ذلك من التنويه من الله بعبده ، والرفع لذكره ، كما أشار إليه قوله عز وجل : « ورفعنا لك ذكرك » . ومن رفع ذكره الاعلان باسمه مع اسم ربه عز وجل على لسان غيره ، والله أعلم . وقد أطال بعض شراح السنن من الشافعية في نصرته هذا المذهب بكلام نفيس قد وقع الالام ببعض منه (١) .

التنبيه الثاني :

اختلف العلماء : هل الأذان والاقامة واجبان أو مسنونان ؟.. فذهب أكثر المعتزلة وطوائف ومالك وأحمد والاصطخري والاوزاعي وداود وابن المنذر وحكي عن محمد بن الحسن الى الوجوب . وذهب الفريقان وزيد بن علي والناصر الى انها سنة .

(١) ح وقال المنصور بالله القاسم بن محمد عليه السلام في « الاعتصام » بعد ذكر حديث عبد الله بن زيد في رؤيا الأذان ما لفظه : روي خبر مبتدأ الأذان هذا من طريقين في أحدهما هشيم ، قالوا فيه : لين ، ويدلس عن زياد وعن يونس وهما مجبولان ، عن أبي عمر بن انس . قال ابن القطان : لم تثبت عدالته . وفي الاخرى الملقب بن منصور . قال ابن حنبل : كان يكذب عن عبد السلام بن حرب ، قالوا : انكر أحمد بن حنبل بعض امره عن أبي العباس ، عن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد الانصاري صاحب الرؤيا عن أبيه عن جده . قال البخاري : لم يسمع بعضهم من بعض ، واستضعف هذا الخبر . تمت من خط المصنف .

احتج الاولون بأدلة :

منها : حديث : « أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة » وقد تقدم . والظاهر أن الأمر له هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم فينصرف الى الأمر الشرعي ومن يلزم اتباعه كالحققة أهل الأصول في قول الصحابي « أمرنا بكذا » أو نهينا عن كذا . وقد وقع في رواية عطاء « أمر بلالاً » . قال ابن دقيق العيد : وفي هذا الموضع زيادة على ما ذكر ، وهو أن العبادات والتقديرات فيها لا تؤخذ إلا بتوقيف . اهـ . وفي رواية النسائي : « أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهي أصرح بالمرام . قال الحاكم : صرح رفعه إمام أهل الحديث ومزكي الرواة بلا مدافعة - يعني به يحيى بن معين - كما أورده في « المستدرک » . قال : وتابعه على ذلك الثقة المأمون ' قتيبة بن سعيد ' ، وهو صحيح على شرطهما وروايتهما عن عبد الوهاب الثقفي عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلالاً ... » الحديث ؛ وقد أخرجه أبو عوانة من طريق عبدان المروزي عن عبد الوهاب يرفعه ، وطريق يحيى عند الدارقطني أيضاً ولم ينفرد به عبد الوهاب ، فقد رواه البلاذري من طريق ابن شهاب الخياط عن أبي قلابة .

ووقع الأذان عقب المشاورة في أمر النداء قرينة على أن الأمر هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

ومنها : حديث مالك بن الحويرث في « الصحيحين » وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إذا حضرت الصلاة ، فليؤذن لكم أحدكم ، وليؤمكم أكبركم » هذه رواية البخاري .

ومنها : قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث عبد الله بن زيد : « قم مع بلال » ، فأنى عليه ما رأيت فليؤذن به « وكذا قوله في حديث بلال « قم فناد بالصلاة » وظاهر الأمر - فيما ذكر يدل على الوجوب . قال ابن هيران : والأحاديث المتضمنة للأمر بالأذان كثيرة . اهـ .

ولمواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه على ذلك . قال في ، « الجامع السكاني » : أجمع أرباب العترة وصالحو المسلمين على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يؤذن له حتى قبضه الله عز وجل ، ولم يزل يؤذن لعلي ابن أبي طالب كرم الله وجهه والى يومنا هذا بإجماع الأمة . اهـ .

والذاهبون الى أنهما سنة حملوا الأوامر على الذب بدليل تركه في مزدلفة ، كما ثبت في بعض الروايات الصحيحة ، ولو كان واجباً لأمر به صلى الله عليه وآله وسلم ، ولما ورد في حديث سلمان إذا كان الرجل بارئاً في^(١) فحانت الصلاة ، فليتوضأ ، فإن لم يجد ماء فليتيمم ، فإن أقام صلى معه ملكاه ، وإن أذن وأقام صلى خلفه من خلق الله ما لا يرى طرفاه « أخرجه عبد الرزاق والمقدسي .

وأجابوا عن أدلة الأولين فقالوا : أما حديث أنس « أمر بلال » فلأن الأوامر في تعليم الكيفيات لا ينبغي أن يقال بأنها للوجوب لأن الغرض منها متعلق بالكيفية ، وهي تابعة في الوجوب وعدمه لما هي كيفة له . ولا يستلزم الأمر بالكيفية وجوب المكيف بها لأن ذلك فرع استفادة وجوب الكيفية من الأمر بها ، ولا يعقل الوجوب فيها مع قطع النظر عن أصلها . فلو استفيد من الأمر بها الوجوب لم يكن متعلق الوجوب إلا الأصل ، وهي كناية لا تتبادر في موارد الاستعمال ولا يلتفت الاذهان اليها ، كما تلتفت الى سائر المعاني الكنائية ، وذلك كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا قام أحدكم من الليل ، فليفتح الصلاة بركعتين خفيفتين ، ثم ليطول بعدها ماشاء الله ، واجعل آخر صلاتك وترأ » . وفي صلاة الاستخارة : « فليركع ركعتين ، ثم ليقل : اللهم إني أستخيرك ... ونظائره كثيرة ذكر هذا صاحب « نجوم الأنظار » وفيه نظر لما ذكره أهل الأصول ، منهم الشيخ أبو اسحاق الشيرازي ، فقالوا : الأمر بالصفة أمر بالموصوف . فإذا أمر بالطمأنينة في الركوع والسجود فهو أمر بهما لأنه لا يتم إلا بهما . وقال ابن دقيق العيد في « شرح الامام » : الأمر بإيجاد الصفة وإدخالها في الوجود يقتضي الأمر بالموصوف لاستحالة دخول الصفة في الوجود بدون الموصوف ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب . وقد يكون الأمر بالصفة على تقدير وجود الموصوف . وقد يحتمل الحال الأمرين كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « افشوا السلام بينكم » هل المراد إنشاء السلام في الوجود ، فيكون أمراً بأصل السلام ، أو المراد إفشائه على تقدير وجوده أي إذا سلمتم فليكن فاشياً . اهـ . (١)

(١) اي ففر . اهـ . « تلخيص » ولفظ : « انقي بالكسر - ففر الارض كالقواء بالكسر والمند اهـ .

(٢) ح قال بعض الحنابلة : إذا ورد الامر بهيئة او صفة للفعل دل الدليل على انها مستحبة جاز التمسك به على وجوب اصل الفعل لتضمنه الامر به لان مقتضاه وجوبها ، فإذا خولف في التصريح بقي التضمن على

إذا عرفت ذلك فالامر بالصفة إذا كان أمراً بالموصوف كان دليلاً على الوجوب إذ هو الأصل في ذلك ، وهو معنى ما ذكره ابن دقيق العيد في « شرح العمدة » بقوله : « وقد يستدل بهذا الحديث على وجوب الأذان من حيث أنه إذا أمر بالوصف لزم أن يكون الأصل مأموراً به ، وظاهر الامر الوجوب . اهـ . إلا أن تقوم قرينة في الموصوف تصرفه عنه انتفى الوجوب عنه وعن صفته . وما ذكره « صاحب النجوم » من الأمثلة الدالة على عدم الوجوب كقوله : « إذا قام أحدكم من الليل فليفتتح الصلاة » لا يكون من محل النزاع لقيام الدليل على سنية المكيف وهو قيام الليل ، فكذا ما هو كيفية له وفرع عليه وهو القرينة الصارفة لظاهر الامر في الصفة عن الوجوب ، وقس عليه نظائره ، بخلاف حديث أنس قال المفروض عدم انتهاض الدليل على سنية الأذان حتى يكون من قبيل تلك الأمثلة ، وعلى تسليم انتهاضه فعدم الوجوب إما هو من تلك الحيثية لامن جهة أن الأمر بالصفة ليس أمراً بالموصوف مطلقاً كما ذكره في « النجوم » فتأمل والله أعلم .

وأما حديث مالك بن الحويرث فقوله فيه : « وليؤمكم أكرمكم » يصلح قرينة كون الأمر للندب ، وفيه أنه تمسك بدلالة الاقتران وهي ضمنية عند المحققين ، قالوا : وأما قوله : « فليؤذن به » ، قم فناد بالصلاة « فقرائن كون الأمر فيه ليس للوجوب لانتفى على من تأمل سياق الأحاديث ، وفيه أنه خلاف الظاهر من صريح الأوامر . وما احتجوا به على سنيته بتركه في مزدلفة غير مفيد لاحتمال الخصوصية لوقوعها هنالك في كثير من العبادات كالجموع بين الصلاتين ، وكونه جمع تأخير والقصر للصلاة .

وأما حديث سلمان فلم تقف على إسناده ورجال رواه ، والظاهر من صريح الأوامر وجوب الأذان والاقامة على الكفاية وأنه من الشعائر في الدين . ويدل على ذلك حديث مالك ابن الحويرث المتفق عليه وفيه : « إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ، وليؤمكم أكرمكم » فإنه يتبادر المحل الجامع للناس الذي تحضرهم الصلاة فيه ، فينبغي على هذا أن يعتبر ما هو أعم من المسجد مما يجتمع فيه للصلاة من الأماكن . أشار الى هذا المعنى في « النجوم »

اصل الانتضاء . قال : ذكره أصحابنا ونس عليه احد حيث تمسك على وجوب الاستئذان بالامر بالمباقة . وقالت الحنفية فيما حكاه الجرجاني : لا يبقى دليل على وجوب الاصل . ذكر ذلك الزركشي في « البحر المحيط » . تمت من خط المصنف .

ويؤيده ما رواه البيهقي في «سننه» بسنده الى الأسود وعلقمة، قال: «أتينا ابن مسعود في داره، فقال: أصلي هؤلاء خلفكم؟ قلنا: لا، قال: قوموا فصلوا. فلم يأمرنا بأذان ولا إقامة ثم اقتضا صلاته بها». ورواه مسلم في «صحيحه». وأخرج البيهقي أيضاً من حديث علقمة، قال: «صلى عبد الله بن مسعود بي وبالأسود بنير أذان ولا إقامة، وربما قيل: «يجزينا أذان الحى وإقامتهم». وأخرج من حديث ابن عمر موقوفاً: «إذا كنت في قرية يؤذن فيها ويقام أجزاك ذلك». وأخرج أيضاً بإسناده الى عمرو بن دينار، قال: كان ابن عمر يقول: «من صلى في مسجد قد أقيمت فيه الصلاة أجزأته لإقامتهم». قال البيهقي: وبه قال: الحسن والشعبي والنخعي. اهـ. وبشير الى نحوه قول محمد بن منصور فيما نقله عنه في «الجامع الكافي» ونصه: «الأذان عندنا سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو اجتمع الناس على تركه لضلوا، والأمة بعضها تؤدي عن بعض كالجهاد في سبيل الله مع الامام العادل تؤديه الأمة بعضها عن بعض لو اجتمعوا على تركه لضلوا. اهـ. وهو معنى ما سيأتي للامام في قوله: «إذا كنت في حضر فأذانهم يجزيك، وإن أذنت فهو أفضل». وفي المسألة أقوال مستوفاة في البسائط.

حدثني زيد بن علي، عن أبيه علي بن الحسين عليهم السلام أنه كان يقول في أذانه: حي على خير العمل، حي على خير العمل.

أخرجه البيهقي في «سننه» قال: أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ، أنا أبو بكر بن اسحاق، أنا بشر بن موسى، نا موسى بن داود، نا حاتم بن اسماعيل، عن جعفر بن محمد، عن أبيه: أن علي بن الحسين كان يقول في أذانه اذا قال: حي على الفلاح، قال: حي على خير العمل، ويقول: هو الأذان الأول.

قال في «التخريج»: محمد بن عبد الله هو الحاكم صاحب «المستدرک»، وشيخه أبو بكر بن اسحاق، هو أحمد بن اسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابوري إمام جمع بين الفقه والحديث. ذكره الذهبي في «النبلاء» وأحسن الثناء عليه^(١). ونقل عن الحاكم انه بقي

(١) يعني الذهبي. اهـ.

أبو بكر بنتي بنيسابور نيفاً وخمسين سنة لم يُوجد عليه في فتاويه مسألة وهم فيها ، وأنه كان يخلف الامام ابن خزيمة في الفتوى . وشيخه بشر بن موسى ذكره الذهبي في « التذكرة » وقال : الحديث الامام الثبت أبو علي البغدادي . قال الدارقطني : ثقة نبيل ، وذكر شيوخه ومن أخذ عنه . قال في « التجريد » : ولا يقصر بشر بن موسى أنه لم يرو عنه أحد من الستة مع ثقته وحفظه ، ورواية مثل الطبراني وغيره عنه ، وتوثيق الدارقطني إياه . فحديثه وحديث الحاكم وشيخه أبي بكر بن اسحاق يدخل في الصحيح ، وبقي رجاله على شرط مسلم ، فهو صحيح الى علي بن الحسين عليه السلام .

وفي « شرح التجريد » للمؤيد بالله ما لفظه : وروى أبو بكر بن أبي شبة ، قال : حدثنا حاتم بن اسماعيل ، عن جعفر ، عن أبيه ، ومسلم بن أبي مريم « أن علي بن الحسين كان يؤذن ، فإذا بلغ حي على الفلاح ، قال : حي على خير العمل ، ويقول : هو الأذان الأول » وليس يجوز أن يحمل قوله : هو الأذان الأول ، إلا أنه أذان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وأخبرنا أبو العباس الحسيني ، قال : أنا محمد بن علي بن الحسن بن الصباغ ، ويوسف بن محمد الكسائي ، وأحمد بن عثمان بن سعيد الثقفي ، قالوا : أنا عمار بن رجا ، قال : نا أزهري بن سعد ، عن ابن عون ، عن نافع ، عن ابن عمر « أنه كان يقول في أذانه : حي على خير العمل » . وروى أبو بكر بن أبي شبة ، قال : نا أبو أسامة ، قال : نا عبيد الله ، عن نافع ، قال : « كان ابن عمر ربما زاد في أذانه - حي على خير العمل » . اه . كلام « التجريد » .

وقد أخرج الرواية أيضاً عن ابن عمر البهقي أيضاً بإسانيده ، فقال : أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو ، قال : نا أبو العباس محمد بن يعقوب ، قال : نا يحيى بن أبي طالب ، قال : أنا عبد الوهاب بن عطاء ، قال : أنا مالك بن أنس ، عن نافع ، قال : « كان ابن عمر يكبر في النداء ثلاثاً ويشهد ثلاثاً ، وكان أحياناً إذا قال : حي على الفلاح ، قال على أثرها : حي على خير العمل » . ورواه عبيد الله بن عمر عن نافع ، قال : « كان ابن عمر ربما زاد في أذانه - حي على خير العمل » . ورواه ليث بن سعد ، عن نافع ، قال : « كان ابن عمر » ، كما أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، قال ، أنا أبو بكر بن اسحاق ، قال : أنا بشر بن موسى ، قال : نا موسى بن داود ، قال : نا الليث بن سعد ، عن نافع ، قال : « كان ابن عمر لا يؤذن في سفره . وكان يقيم - حي على الصلاة - حي على الفلاح ، وأحياناً يقول : حي على خير العمل » .

ورواه محمد بن سيرين عن ابن عمر انه كان يقول ذلك في أذانه ، وكذلك رواه نسير بن ذعلوف ، عن ابن عمر ، وقال في السفر ، وروى ذلك عن أبي أمامة . اهـ .

قال في « التخريج » : والاسناد المروي من طريق الليث تقدم الكلام على تصحيحه .

والليث بن سعد : إمام كبير الشأن محتج به في الصحيح . وفي الاسناد الأول يحيى بن أبي طالب فيه كلام ، وقد وثقه الدارقطني . وقال الذهبي : محدث مشهور ، والدارقطني من أخبر الناس به ، وروى عنه البيهقي في « سننه » عدة أحاديث ، وشيخه الحاكم في « المستدرک » وصححه له جملة أحاديث غالبها من روايته عن عبد الوهاب بن عطاء . وعبد الوهاب من رجال البخاري في « الأدب » . واحتج به الباقر . ووثقه يحيى بن معين وغيره .

فقد بان لك بما أخرجاه المؤيد بالله والبيهقي وابن أبي شبة في تأذين عبد الله بن عمر وزين العابدين بحمي على خير العمل ، مع ما علم من شدة تحريم عبد الله بن عمر في الاتباع لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقول زين العابدين : « إنه الأذان الأول » ولا يحمل إلا على ما ذكره المؤيد بالله انه كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه من السنن الثابتة .

وبدل عليه أيضاً ما رواه المؤيد بالله عن أبي بكر المقرئ . قال في « التذكرة » : ثقة علامة . قال : حدثنا الطحاوي ، قال : ثنا أبو بكر محمد بن علي بن داود البغدادي ، قال في « التذكرة » : حسن الحديث . قال : نا أبو عاصم - وهو النبيل اسمه الضحاك بن مخلد - بسط ترجمته في « الطبقات » . وأكثر من تعداد شيوخه ومن أخذ عنه وعد من شيوخه ابن جريج ومالك والثوري وجمعة الصادق وغيرهم . واتفق الحفاظ على ثقته وجلالته وفقهه وديانته ، قال : نا ابن جريج - وهو الامام المشهور - قال : نا عثمان بن السائب - وقد وثقه الذهبي في « الكاشف » وابن حبان - قال : أخبرني أبي - وهو السائب المكي - قال في « الطبقات » يروي عن مولا عبد الملك بن أبي مخذورة ، وعنه ابنه عثمان ، وثقه ابن حبان ، وأخرج له أبو داود والنسائي والمؤيد بالله . وقال في « الميزان » عن مولا في الأذان لا يعرف . اهـ .

وتوثق ابن حبان إياه يدفع جهاته كما لا يخفى عن عبد الملك بن أبي مخذورة بسط ترجمته

في « الطبقات » . وقال : وثقه ابن حبان . وقال في « جامع الأصول » : هو صالح الحديث على قلته ، خرج له الترمذي والنسائي والمؤيد بالله عن أبي مجذور الصحابي ، قال : « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأذان كما تؤذنون الآن » . وذكر تلك الكلمات ، ومنها « حي على خير العمل » .

وقال أيضاً في « شرح التجريد » : أخبرنا أبو العباس الحسني ، قال : أخبرنا علي بن الحسن الظاهري ، قال : نا محمد بن محمد بن عبد العزيز ، قال : نا عباد بن يعقوب ، قال : نا عيسى ابن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب ، قال : حدثني أبي عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إن خير أعمالكم الصلاة ، وأمر بلالاً أن يؤذن بحمي على خير العمل » ، وللسيد أبي عبد الله محمد بن علي ابن الحسن بن عبد الرحمن العلوي صاحب « الجامع السكافي » بمن ذكره الذهبي في « النبلاء » وأحسن الثناء عليه بما يستحقه كتاب نحو كراسين أو ثلاثة في التأذين بحمي على خير العمل ، أورد فيه أحاديث مرفوعة وموقوفة على أمير المؤمنين عليه السلام وبينه الحسين ومحمد بن الحنفية وغيرهم من بينهم ومن بني هاشم ، وفي أسانيد ذلك من قد تكلم فيه . إلا أن في مجموعها ما يقوي بعضها ، ويدل أن له أصلاً . وقد نقل الامام المنصور بالله القاسم بن محمد عليه السلام في « الاعتصام » من ذلك شطراً ، فليراجعه من أراد الاطلاع على بعض كتاب السيد أبي عبد الله العلوي .

وقال ابن حميد في « التوضيح » : قال السيد محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله : ذكر الحب الطبري إمام الشافعية في عصره في كتابه الجليل المسمى « باحكام الأحكام » ما لفظه : ذكر الحيلة بحمي على خير العمل عن صدقة بن يسار ، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه كان إذا أذن قال : حي على خير العمل . أخرجه سعيد بن منصور . وروى ابن حزم في كتاب « الاجماع » عن ابن عمر أنه كان يقول في أذانه : حي على خير العمل . قال السيد عز الدين : ومن أراد أن يعرف قدر هؤلاء الذين أخرجوا هذه الأحاديث عند الشافعية وغيرهم - أعني البيهقي والحب الطبري وابن حزم وسعيد بن منصور - فليراجع تراجمهم في « طبقات الحفاظ » للذهبي وغيره .

وقد حكى السيد العلامة جمال الدين علي بن أمير المؤمنين شرف الدين عليها السلام بمد

كلام أوردته في ذلك ما أفضله : وبالإسناد المقدم وغيره الى سليمان الحنفي ، قال : نا الامام الحافظ زين الدين العراقي ، قال : نا الامام علاء الدين مغلاطي بن قليح الحنفي إمام الحنفية في كتاب « التلويح شرح الجامع الصحيح » مآلفه : وأما حي على خير العمل ، فذكر ابن حزم أنه صح عن عبد الله بن عمر وأبي أمامة بن سهل بن حنيف أنها كانوا يقولان في أذانها - حي على خير العمل - قال مغلاطي : وكان علي بن الحسين يفعله . ا هـ .

وذكر سعد الدين التفتازاني في « حاشية شرح عضد الدين على المختصر في الأصول » : إن حي على خير العمل - كانت ثابتاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن عمر هو الذي أمر أن يكتب الناس عن ذلك مخافة أن يثبط الناس عن الجهاد ، ويتكلموا على الصلاة . وهو معنى ما ذكره الامام الهادي الى الحق عليه السلام في « الاحكام » ولفظه : وقتنا صح لنا أن حي على خير العمل - كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤذنون بها ، ولم تطرح إلا في زمن عمر بن الخطاب ، فانه أمر بطرحها ، وقال : أخاف أن يشكل الناس على ذلك . ا هـ .

وفي كتاب « السنام » مآلفه : الصحيح : أن الأذان شرع بحى على خير العمل لأنه اتفق على الأذان به يوم الخندق ، ولأنه دعاء الى الصلاة ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « خير أعمالكم الصلاة » . ا هـ . وأخرج أحمد وابن ماجه والحاكم والبيهقي عن ثوبان والطبراني عن ابن عمر والطبراني أيضاً عن سلمة بن الأكوع ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « استقيموا وإن تحسوا ، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة ، ولا يحافظ على الصلوات إلا المؤمن » . وقال ابن حميد في « توضيحه » : وقد ذكر الروائي أن للشافعي قولاً مشهوراً بالقول به .

وقد قال كثير من علماء المالكية وغيرهم من الحنفية والشافعية : إنه كان حي على خير العمل من ألفاظ الأذان . قال الزركشي في « البحر المحيط » : ومنها ما الخلاف فيه موجود كوجوده في غيرها ، وكان ابن عمر - وهو عميد أهل المدينة - يرى إفرااد الأذان والقول فيه - حي على خير العمل . ا هـ .

وأما الحديث الذي أخرجه البيهقي في نسخ التأذين بحى على خير العمل ، فهو حديث لا يقوم بإسناده حجة ، ولفظه : أخبرنا محمد بن أحمد بن الحرث - الفقيه - قال : انا أبو محمد بن حيان أبو الشيخ الاصبهاني ، قال : نا محمد بن عبد الله بن رسته ، قال : نا يعقوب بن حميد

ابن كاسب ، قال : نا عبد الرحمن بن سعد المؤذن ، عن عبد الله بن محمد بن عمار وعمار وعمر ابني حفص بن عمر بن سعد عن آبائهم ، عن أجدادهم ، عن بلال : « أنه كان ينادي بالصبح ، فيقول : حي على خير العمل ، فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجعل مكانها : الصلاة خير من النوم ، وترك حي على خير العمل » . ١ هـ .

وقد جمع الاسناد ضعفاً على الولاء : أولهم يعقوب بن حميد بن كاسب ، فهو وإن قال البخاري فيه : لم نزل إلا خيراً ، هو في الأصل صدوق ، وروي عنه فيما قيل . فقد قال فيه يحيى ابن معين والنسائي : ليس بشيء . وقال أبو حاتم : ضعيف . وثقه يحيى بن معين في رواية وغيره ، وهو مختلف فيه ، وهو على ضعفه أحسن حالا ممن فوقه . وشيخه عبد الرحمن بن سعد ، قال في «الميزان» : ليس بذلك . ساق ابن عدي له أحاديث عن آبائه . . . يروي عن أبيه وابن المنكدر وجماعة . وقال يحيى بن معين : ضعيف . وكذا ذكر تضعيفه المزني في «تهذيب الكمال» وشيخه عبد الله بن محمد . قال في «الميزان» : عبد الله بن محمد بن سعد القرظ عن آبائه ضعفه ابن معين ، وساق من طريق ابراهيم بن المنذر عن عبد الله بن سعد ، حدثني عبد الله بن محمد وعمار وعمر ابنا حفص ، عن الأصم عن أجدادهم ... فذكر حديثاً مرفوعاً في تكبير صلاة الميدين والخطبة ، وقال ما لفظه : قال عثمان بن سعيد : قلت ليحيى بن معين : كيف حال هؤلاء ؟ ... قال : ليسوا بشيء . ١ هـ .

فكيف يحتاج هذا الحديث الذي رواه ضعفاء على الولاء ؟ .. ومن جنع من مجتهدى المتأخرين الى تصحيح كونه من ألفاظ الأذان العلامة الجلال في «ضوء النهار» ونقل فيه إجماع العترة عليهم السلام ، وكذا صاحب « منظومة الهدى » ولفظه :

ومنها «حي على خير العمل» قال به آل النبي عن كمل
وقيل لا دليل فيه يُقبل وأحوط القولين عندني العمل

قال في « شرحها » بمد كلام: يعني أن التأذين - يحجي على خير العمل - أحوط من تركها عملاً لتعارض الأدلة من الجانبين ، وللخروج من الخلاف . على انه قد يكاد يترجح مع النظر في أدلة المثبتين والمانعين الجزم بثبوتها لكثرة أدلته وقوة بعضها لنفسه وبعضها لغيره ، فلا يقصر عن بلوغ درجة الصحة أو الحسن . ١ هـ

وقال زيد بن علي : من أذنَّ قبل الفجر ، فقد أحل ما حرم الله وحرَّم ما أحل الله .

قال القاضي : أما تحليل ما حرم الله فالصلاة في غير وقتها لأن الأذان دهاء إلى الصلاة ، ولم يأذن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم بصلاة الفجر قبل طلوعه .

قلت : وأقرب من ذلك أنه يؤدي إلى أن يصلي بغير أذان على تقدير تأخير الصلاة إلى دخول الوقت مجتزئاً بالأذان قبله .

وأما تحريم ما أحل الله : فالأكل والشرب مثلاً للصائم . ومعنى تحريمه لذلك : أن السامع يمتد أنه لم يؤذن إلا بعد تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ، وذلك محرم للطعام والشراب على مراد الصيام . وإنا خصصنا عليه السلام الفجر لأن بعضهم قد قال في أذان الفجر خاصة : إنه يجوز قبل طلوعه وذلك وقت السحر ، وقيل : الليل كله ، وقيل : بعد ذهاب وقت اختيار المساء . اهـ .

قلت : وقد ذهب إلى ذلك (١) جماعة من السلف . فروى عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الرحمن بن محمد الحاربي ، عن اسماعيل بن مسلم ، قلت للحسن البصري : بأبأ سمع الرجل يؤذن قبل الفجر يوقظ الناس ؟ فغضب ، وقال : 'معلوج' فراغ لو أدركهم عمر بن الخطاب لأوجع جنوبهم ، 'من' أذن قبل الفجر فإنا صلى أهل ذلك المسجد بأقامة لا أذان فيه .

وعن إبراهيم النخعي أنه كان يكره أن يؤذن قبل الفجر . وعنه قال : سمع علقمة بن قيس مؤذناً بليلاً ، فقال : لقد خالف هذا سنة من سنة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو أنهم على فراشه لكان خيراً له ، ومن طريق زيد اليامي عن إبراهيم النخعي ، قال : كانوا إذا أذن المؤذن بليلاً ، قالوا له : اتق الله وأعد أذانك . ومن طريق عبد الرحمن بن

(١) أي : إلى ما ذهب إليه الإمام عليه السلام .

مهدي ، عن سفيان الثوري ، عن أبي اسحاق السبيعي ، عن الأسود بن يزيد ، قال : « قلت لعائشة أم المؤمنين : متى توترن ؟ .. قالت : بين الأذان والاقامة ، وما كانوا يؤذنون حتى يصبحوا » .

وروى يحيى القطان ، نا عبيد الله ، نا نافع ، قال : ما كانوا يؤذنون حتى يطلع الفجر . وهو الذي ذهب إليه أيضاً الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو حنيفة ومحمد الثوري .

وحجتهم مارواه أبو داود والترمذي من حديث ابن عمر « أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر ، فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرجع فينادي ألا إن العبد نام ، ألا إن العبد نام ، وهو وإن قال الترمذي : هذا حديث غير محفوظ ، ومثله عن علي بن المديني فهو متأيد بما تقدم من الآثار الدالة على انكارهم الأذان قبل الوقت . وبما روي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لبلال : « لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر » . رواه أبو داود لكنه قال بعد أن ساقه من طريق شاذ مولى عياض ، عن بلال مالفظة : وشداد مولى عياض لم يدرك بلالاً . وذكره البيهقي في « سننه » وأعله بالارسال أيضاً ، إلا أن رجال إسناده ثقات ، وقال : قد روي من أوجه آخر كلها ضعيفة قد بينا ضعفها في كتاب « الخلاف » ، وأما يعرف مراسلا من حديث حميد بن هلال وغيره . اهـ . وذكر أن الأصح حديث عمر - يعني به مارواه عبد العزيز بن أبي رواد - نا نافع ، عن مؤذن لعمر - يقال له مسروح - أذن قبل الفجر ، فأمره عمر ، فذكر نحوه - أي مثل حديث ابن عمر - عن بلال ، وفي رواية يقال له : مشروح أو غيره . ورواه الدراوردي عن عبيد الله بن نافع ، عن ابن عمر ، قال : « كان لعمر مؤذن يقال له : مسعود » ، فذكر نحوه .

وذهب مالك وأصحابه والشافعي ، وبه قال أحمد بن حنبل واسحاق وداود والطبراني ، وهو قول أبي يوسف القاضي الى جواز الأذان قبل طلوع الفجر في ذلك خاصة .

وحجتهم حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى تسموا تأذين ابن أم مكتوم » أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما . قال الترمذي : حديث حسن صحيح . وفي الباب عن ابن مسعود وعائشة وأنيسة وأنس وأبي ذر ومرة . وجملوا هذا الحديث راجعاً على ما احتج به الأولون من الآثار والأحاديث . قال البيهقي بعد أن ساقها : والأحاديث الصحاح التي تقدم ذكرها مع فعل أهل الحرمين أولى

بالقبول منه - يعني من الحديث الذي بين إرساله - وقال غيره : وما ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أولى أن يرجع اليه من جميع ما ذكرناه من الآثار والأحاديث المأولة . قالوا : والحكمة في ذلك أن صلاة الفجر في أول الوقت ذات فضل وهي تأتي في حال نوم ، فسلو لم يؤذن حتى يطلع الفجر لما أمكنه الوضوء والغسل والاجتماع في المسجد إلا بعد الاسفار كثير ، فسرع الأذان ليلاً لهذه العلة كي يتنبه الناس ويتأهبوا في أول الوقت . وهذا أصل لما يفعله الناس من ذكر الله تعالى وتسبيحه والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل أذان الصبح ، وكذلك يفعلون يوم الجمعة لكونه شرع للناس التذكير لصلاة الجمعة .

وقالت طائفة : يجوز أن يؤذن قبل الفجر إن كان يؤذن بعده ... حكاه ابن المنذر .

قال الفقهاء من أصحاب الشافعي : والسنة أن يؤذن للصبح مرتان إحداهما قبل الفجر والاخرى عقب طلوعه للحديث في ذلك . قال : وجاز أن يكون بعض الكلات قبل الفجر وبعضها بعده ، فان اقتصر على أذان واحد فالأفضل أن يكون بعد الفجر على ما هو المعمود في سائر الصلوات .

وذكر صاحب « النجوم » وجه الجمع بين أدلة الفريقين ، فقال : والذي يقوي بل يتعين للجمع أن بلالا أذن له في التقديم قدراً يسيراً يمكن فيه التأهب لوقت الفضيلة ، كما يشير اليه قوله : « ليوقظ نائمكم ويرجع قائمكم » فيؤذن في وقت الفجر المستطيل ، كما وقعت الإشارة اليه في الحديث أيضاً ، فيكون الانتكار عليه لأجل الزيادة على ذلك القدر ، ولذا أمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يرجع فينادي : « ألا إن العبد قد نام » لينبه الناس على ما وقع له من الخطأ ، وأنه لم يؤذن في وقته المعتاد الذي ليس بينه وبين وقت الصلاة الا مقدار التأهب لئلا ينزعجوا ، إلا أنه لا يخفى ان هذا قول باجزاء الاذان قبل الفجر ، وانما هو قصر للقبليّة على قدر مخصوص . ويؤيده حديث زياد بن الحرث الصدّقي ، وإن كان فيه مقال . ا هـ .

وحديث زياد أخرجه أبو داود وفيه « انه أذن قبل الفجر بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانه استأذنه في الإقامة فثمنه الى أن طلع الفجر ، فأمره ، فاقام ، والذي يقرب انه صلى الله عليه وآله وسلم إنما خص الفجر بمؤذنين مختلفين ليكون الأول علامة لما أفاده حديث ابن مسعود عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : « إن بلالا يؤذن ليوقظ نائمكم ، ويرجع قائمكم ، ويتسحر سائمكم ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » . ففيه التصريح أن أذان بلال لا يترتب

عليه حكم سوى ما ذكر . وهو الاصل لما استحسنته المسلمون من التنبيه على تلك الأمور بالفاظ غير ألفاظ الأذان من التسييح ونحوه ، إلا انه مقصور على وقت قريب من الفجر ، كما أفاده رواية : « لم يكن بين أذانها إلا مقدار أن ينزل ذا ويصعد ذاه وقول الصحابة لابن أم مكتوم عند أن يريد الصعود » كما أنت حتى تتسحر .

ووجه الانكار على بلال هو الزيادة في التذكير على ذلك القدر ، وأن الأذان الثاني هو الذي يقع به الاعلام بدخول الوقت والدعاء الى الصلاة . وما أفاده حديث زياد من الاكتفاء بالأذان الأول غير وارد للضعف إسناده .

قال اليعمرى : وأما حديث عائشة عند ابن خزيمة « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال » - وكان بلال لا يؤذن حتى يري الفجر - قال - يعني ابن خزيمة - : وليس هذا الخبر بضاد خبر سالم بن عمر ، وخبر القاسم عن عائشة إذ جائز أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد كان جعل الأذان بالليل نواب بين بلال وبين ابن أم مكتوم ، فأمر في بعض الليالي بلالاً أن يؤذن أولاً بالليل ، فإذا نزل صعد ابن أم مكتوم فأذن بعده بالنهار ، فإذا جاءت نوبة ابن أم مكتوم بدأ ابن أم مكتوم فأذن بليل ، فإذا نزل صعد بلال فأذن بعده بالنهار . فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعلم الناس في كلا الوقتين أن أذان الاول منها هو أذان بليل لا بنهار ، ولأنه لا يمنع من أراد الصوم طعاماً ولا شرباً ، وأن أذان الثاني إنما يمنع الطعام والشراب إذ هو بنهار لا بليل . اهـ . ويحمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لبلال « لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر » في النوبة التي يؤذن فيها بعد ابن أم مكتوم ، وبه يظهر وجه الجمع بين الأدلة الثابتة ، والله سبحانه أعلم .

وقال زيد بن علي عليها السلام : لا بأس أن يؤذن الرجل على غير

وضوء ، وأكره للجنب أن يؤذن . قال : ولا يقيم إلا وهو طاهر .

أراد عليه السلام أن المحدث حدثاً أصغر لا بأس بأذانه ولا كراهة فيه ، وأذان الجنب

مكروه فقط، وإن الإقامة لا تصح إلا من طاهر. قال في «الجامع الكافي»: قال محمد وهو قول الحسن (١) عليه السلام - : لا بأس أن يؤذن الجنب من خارج المسجد أو في المنارة إن كانت منفصلة عن المسجد . قال محمد : ولا يقيم الصلاة وهو على غير وضوء، وإن أقام على غير وضوء فليعد الإقامة، فإن لم يعلم بذلك حتى صلوا فصلاتهم تامة ، وإن أقام على وضوء فلم يتم الإقامة حتى انتقض وضوؤه فليعد الوضوء قبل أن يتم الإقامة، ثم إن شاء استأنف الإقامة وإن شاء بنى من حيث كان بلغ. اهـ. وذكر في «الجامع» أيضاً عن القاسم والحسن ومحمد : لا بأس بالأذان على غير وضوء، لو ضاف الأذان بغير وضوء ضاق ذكر الله عز وجل، وانما الأذان ذكر الله . اهـ .

وفي «سنن البيهقي» عن ابراهيم النخعي: كانوا لا يرون بأساً أن يؤذن الرجل على غير وضوء، وبه قال الحسن البصري وقناة، قال: والكلام فيه يرجع الى استحباب الطهارة في الأذكار . اهـ. وكرهه آخرون منهم عطاء ومجاهد ، ويذكر عن الأوزاعي واسحاق . وذهب الهادي والقاسم والناصر وأبو حنيفة وغيرهم الى انه لا يصح أذان الجنب .

واحتجوا بحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « لا يؤذن الا متوضي» . فدل على اشتراط الوضوء للأذان ، فالطهارة للحدث الأكبر مندرجة تحت ذلك . وضعفه الترمذي وغيره بماوية بن يحيى . وقد رواه الترمذي أيضاً موقوفاً على أبي هريرة بسند فيه معاوية المذكور ، وقال : إنه أصح من الأول ، وله شاهد من حديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه ، قال : « حتى وسنة مسنونة أن لا يؤذن الا وهو طاهر » أخرجه البيهقي وغيره ، وأعل بالوقف والارسال، فإن عبد الجبار لم يسمع من أبيه. وله شاهد أيضاً من حديث عبد الله بن عباس عند ابن جرير . قال : حدثنا الطبري : نا عبد الله بن هارون الفروي، حدثني أبي ، عن جدي أبي علقمة ، عن محمد بن مالك ، قال : أذنت يوماً في مجلس علي بن عبد الله الصبح، قال: لا تؤذن الا وأنت طاهر ، قال أبي : وحدثني - يعني عبد الله بن عباس - أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: « يا ابن عباس إن الأذان متصل بالصلاة ، فلا يؤذن أحدكم الا وهو طاهر » . وفيه عبد الله بن هارون، قال ابن عدي : له مناكير . وأبو هارون بن موسى بن أبي علقمة ، قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه ، فقال: شيخ .

(١) يعني ابن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي امام اهل الكوفة. تمت من خط المصنف .

واحتجوا أيضاً بالقياس على الخطبة والقرآن ، أما الخطبة فبجامع أنه ذكر متقدم الصلاة ، وأما القرآن فبجامع أنه ذكر يختص بنظام مخصوص ... كذا في « الانتصار » .

والجواب : أن ما ذكروه من الأحاديث فيها ما عرفت فلا تقوم بها حجة ، وعلى تقدير صحتها أو ما أفاده مجموعها من القوة يكون النهي للكرهية كما ذكره زيد بن علي عليه السلام ، ويرشد إليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تيمم لرد السلام : « كرهت أن أذكر الله إلا على طهر » .

وأما الاحتجاج بالقياس ، فقال الامام عز الدين في « شرح البحر » : مثل هذه الأقيسة والجوامع التي لا تثبت عليتها بدليل جديرة بالأطراح . اهـ . وأما الاقالة فالأكثر على اشتراط الوضوء في صحتها . قالوا : إذ لم يؤثر خلاف ذلك على عهده صلى الله عليه وآله وسلم . وعند الشافعي والحسن البصري وقنادة وحماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة والثوري وأحمد وأبي ثور وابن المنذر وداود أنها تصح من الجنب والمحدث مع الكراهة ، ذكره النووي .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : « ثلاث لا يدعهن إلا عاجز : رجل سمع مؤذناً ولا يقول كما يقول . ورجل لقي جنازة ولا يسلم على أهلها ، ويأخذ بجوانب السرير ، فانه اذا فعل ذلك كان له أجران . ورجل أدرك الامام وهو ساجد لم يكبر ثم يسجد معهم ، ولا يعتد بها » .

أخرجه بهذا السياق والسند محمد بن منصور في « الأمالي » ولكل من الثلاث شواهد .
الخلاصة الاولى - قوله : « رجل سمع مؤذناً ولا يقول كما يقول » . أخرج نحوه عبد الله بن أحمد بن حنبل في « زيادات المسند » عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : « كان علي بن أبي

طالب عليه السلام إذ اسمع المؤذن يؤذن، قال كما يقول... الحديث... ذكره في «مجمع الزوائد» وقال: فيه أبو سعيد عن ابن أبي ليلى، لم أجد ذكره. وأخرج الطبراني في «الكبير» عن ابن مسعود من حديث طويل فيه أنه كان يقول: «من الجفاء أربعة أن يسمع المؤذن يقول: الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، فلا يقول مثل ما يقول» ذكره في «مجمع الزوائد» وقال: فيه المسيب بن رافع لم يسمع من ابن مسعود. وفي «التلخيص» عن أبي سعيد مرفوعاً: «إذا سمعتم المؤذن، فقولوا مثل ما يقول» أخرجه الستة، ورواه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة. وروى أبو داود والنسائي عن عبد الله بن عمرو أن رجلاً قال: يا رسول الله إن المؤذنين يفضلوننا؟ قال: قل كما يقولون، فإذا انتهت فسل تخطه. وعن أم حبيبة مرفوعاً «من فعله» رواه ابن خزيمة والحاكم. وروى البخاري والنسائي من حديث معاوية مرفوعاً: «القول مرفوعاً كما يقول المؤذن إلا الحيلتين» وأخرجه مسلم من حديث عمر والزار من حديث أبي رافع. اهـ.

وقوله: «إذا فعل ذلك كان له أجران» لم أجد له شاهداً إلا ما أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، قال: نا الحريري، عن أبي السليل، عن عبد الله بن رباح الأنصاري، قال: «للماني في الجنزة قيراطان، وللراكب قيراط». والحديث يدل على مشروعية المتابعة للمؤذن في ألفاظه.

واختلفوا في الوجوب وعدمه، فذهب الجمهور إلى عدم الوجوب، وهو ظاهر حديث الأصل. وذهب الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب وقوم من السلف إلى وجوبها لظاهر الأوامر في الأحاديث الصحيحة المرفوعة. واختلفوا أيضاً في معنى هذه الأحاديث. فذهب قوم إلى أن الذي سمع النداء يقول مثل ما يقول المؤذن من أول النداء إلى آخره. وحجتهم أن المأثلة المذكورة تقتضي المساواة في جميع ألفاظه. وقال آخرون: يقول مثل ما يقول المؤذن في كل لفظ، إلا في قوله: «حي على الصلاة»، وفي قوله: «حي على الفلاح»، فإنه إذا سمع المؤذن ينادي بذلك، يقول: «لا حول ولا قوة إلا بالله» بدل كل كلمة منها مرتين مرتين على حسب ما يقول المؤذن.

واحتجوا بحديث عمر بن الخطاب عند مسلم وأبي داود والطحاوي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر، فقال أحدكم: الله أكبر

الله أكبر ، ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، ثم قال أشهد أن محمداً رسول الله ، قال : أشهد أن محمداً رسول الله ، ثم قال ، حي على الصلاة ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال : حي على الفلاح ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ثم قال : الله أكبر الله أكبر ، قال : الله أكبر الله أكبر ، ثم قال : لا إله إلا الله ، قال : لا إله إلا الله دخل الجنة ، وقدموه على الأول لخصوصه وعموم الأول . وله معنى مناسب من حيث أن الأذكار الخارجة عن الجملة يحصل ثوابها بذكرها ، فيترك السامع والمؤذن في ثوابها إذا حكاها السامع .

وأما الجملة فمقصودها الدعاء ، وذلك يحصل من المؤذن وحده ، ولا يحصل مقصوده من السامع ، فعوض عن الثواب الذي يفوته بالجملة الثواب الذي يحصل له بالحوالة ذكره في شرح الممثلة ، وغيره . وقال في « فتح الباري » : إذا أمكن الجمع بين العام والخاص وجب أعمالهما فلم لا يقال : يستحب للسامع الجمع بين الجملة والحوالة ؛ قال : وهو وجه عند الحنابلة .

قلت : ويؤيده ما رواه في « المنهاج الجلي » عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : إذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر ، فقال أحدهم : الله أكبر الله أكبر ، فأثنى بالخبر إلى الجنة . **وَيَقُولُ** قال : « فإذا قال : حي على الصلاة حي على الفلاح ، قال : يزيد السامع لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، فإذا قال : لا إله إلا الله ، قال يزيد السامع لا إله إلا الله من قلبه دخل الجنة ، ولم أقف على تخريجيه ولعله إحدى روايات حديث عمر .

وقد روي في الإجابة غير ذلك ، فيقل : لا يجيبه إلا في الشهادتين فقط ، وقيل : هما والتكبير . وقيل : يضيف إلى ذلك الحوالة دون ما في آخره . وقيل : منها أتى بما يدل على التوحيد والإخلاص كفاه ، وهو اختيار الطحاوي . ويستحب متابعتها لكل سامع من طاهر ومحدث وجنب وحائض وكبير وصغير ، وإن تكون المتابعة في كل كلمة عقيب فراغ المؤذن منها ، ولا يؤخر ذلك عن فراغه من الكلمة لما تقتضيه الفاء من التعقيب في قوله : وإذا سمعت المؤذن ، فقولوا ، ولا يقال النداء حقيقة يطلق على مجموع الأذان ، فليكن الشروع في الإجابة عند تمام الأذان ، ولم تقولوا به لأننا نقول هذا احتمال مندفع بما صرح به الروايات التضمنة للإجابة كلمة قولاً وفعلًا ، ويستثنى من مشروعية المتابعة المصلي ، ومن هو على الخلاء والجماع ، على اختلاف في المصلي بين السلف . وإذا كان السامع في قراءة أو ذكر أو درس علم أو نحو ذلك ، فإنه يقطع ما هو فيه ويتابع المؤذن ، ثم يرجع إلى ما كان عليه .

تنبيهان :

الاول-قال في « نجوم الانظار » : وها هنا سؤال طال ما جال في الخاطر فيما إذا اختلف المؤذن والسامع في المذهب ، وجاء المؤذن في أذانه بما لا يعتقد السامع شرعيته هل يتابعه فيه ، وكذا إذا تبنى بما يرى السامع افراده ، أو افراد ما يرى تشيته هل يتابعه فيما يخالفه فيه ، وكذا هل يجتزئ بأذانه وإقامته مع ترك ما يشرع في مذهبه من ألفاظها ؟.. أما الأول وهو أن يجيء في أذانه بما لا يعتقد السامع شرعيته ، فالجواب : أن السامع لا يتابعه الا فيما اعتقد شرعيته ويترك متابعتها فيما عداه ، سواء كان لفظاً مستقلاً كالنثوب وحي على خير العمل ، أو تكريراً لبعض الألفاظ كالنثية عند من يرى الافراد ، والترجيع عند من يرى النثية . وكذا الكلام في الترجيع فيكون حال المتابع كالمؤتم حيث لا يتابع الامام فيما خالفه فيه من الاذكار . وأما إذا ترك المؤذن ما يعتقد السامع انه مشروع ، كمن يترك ترجيع التكبير أو الترجيع بالنسبة الى السامع القائل بها ، فالسامع إذا أتى بها معتقداً شرعيتها لا يعد متابعاً لعدم فعل المتابع - اسم مفعول - . والمتابعة فرع عنه إلا أنه قد يقال : لو فعل ذلك محافظة على هيئة الأذان الشروعة عنده لكان حسناً ، لكنه ليس مما نحن فيه إذ ليس من المتابعة في شيء . وأما الاجتزاء فالظاهر أن السامع لا يجتزئ بأذان من لم يستكمل ألفاظ الأذان المشروع في اعتقاده ، ويجوز أن يجتزئ بأذان من يزيد على المشروع عنده .

التنبيه الثاني-في تفسير الحيلة والحولة . قال أبو عمر المطرزي في « كتاب اليواقيت » : الأعمال التي أخذت من أسمائها سبعة ، وهي بسم : إذا قال : بسم الله الرحمن الرحيم . وسبحل : إذا قال : سبحان الله . وحوقل ، إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله . وحيمل إذا قال : حيّ على الفلاح . وحمل إذا قال : الحمد لله . وهمل إذا قال : لا إله إلا الله . وجمفل : إذا قال جعلت فداك . ويقال : الحولة والحوالة فتكون اللام في الحولة من اسم الله ، وفي الحوالة من الحول . والقوة : القدرة على الشيء . والحول : الاعتماد في تحصيله والمحاولة به . وقال أبو الهيثم : الحول : الحركة أي لا حركة ولا استطاعة الا بمشيئة الله ، وكذا قل ثعلب وآخرون . وقيل : لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل أجر الا بالله . وعن ابن مسعود : لا حول عن معصية الله الا بعبصته ، ولا قوة على طاعته الا بمؤنته .

وفي إعراب « لا حول ولا قوة الا بالله » خمسة أوجه مشهورة .

وهي على العمل
منه
سرلان
بجملته

ومعنى «حي» في كلام العرب «هلم وأقبل» ، وهي من أسماء الافعال تستعمل للواحد والجميع ،
وفتحت الياء من حي لسكونها وسكون الياء التي قبلها ، كما في ليت، وفيها لغات أخر . والفلاح:
الفوز والنجاة وإصابة الخير ، قالوا : وليس في كلام العرب كلمة أجمع للخير من لفظ الفلاح.
قال الطرزي: ويحكى على القياس الحيصة إذا قال حي على الصلاة، ولم يذكره عن غيره. قيل
وهو غير صحيح ، بل الحيصة تنطلق على حي على الصلاة وعلى حي على الفلاح ، لانه كما أن
الحيصة في حي على الفلاح ليس فيها شيء من حروف الفلاح، كذلك الحيصة في حي على الصلاة
ليس فيها شيء من لفظ الصلاة . ولما هي مركبة من حي وعلى ، ولو كان كذلك لكان حي
على الفلاح أن تكون الحيصة وليس كذلك . وزاد الثعالبي من ذلك الطبقة إذا قال : أطال الله
بقلك . والدء معزة إذا قال : أدام الله عزك، والله أعلم.

قوله: «ورجل لي جنازة ولا يسلم على أهلها... الخ» سيأتي الكلام عليه في كتاب الجنائز إن
شاء الله تعالى . وكذا قوله : «ورجل أدرك الامام وهو ساجد» سيأتي الكلام عليه - إن شاء
الله تعالى - في باب الرجل يدرك مع الامام بعض الصلاة وبيان مخرج الحديثين .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده عن علي عليه السلام ،

قال : « ليس على النساء أذان ، ولا إقامة » .

يشهد له ما ذكره في « التلخيص » من حديث ابن عمر : « ليس على النساء أذان » رواه
البيهقي من حديثه موقوفاً بسند صحيح ، وزاد : « ولا إقامة » . قال ابن الجوزي لا يعرف مرفوعاً .
ورواه ابن عدي والبيهقي من حديث أسماء مرفوعاً . وفي إسناده الحكم بن عبد الله الأبلبي وهو
ضعيف جداً . اهـ . وفي « سنن البيهقي » بعد أن أخرج حديث ابن عمر ورويناه في الاذان
والاقامة عن أنس بن مالك مرفوعاً وموقوفاً ورفعه ضعيف . وهـ . و قول الحسن وابن السيب
والنخعي . وقال أيضاً : أخبرنا أبو بكر بن الحرث - الفقيه - أنا أبو محمد بن حيان ، نا ابن صاعد ،
نا أحمد بن عبد الرحيم البرقي ، نا عمرو بن أبي سلمة ، قال : سألت ابن ثوبان هل على النساء
إقامة ؟ . فحدثني أن أباه حدثه أنه سأل مكحولاً ، فقال : إذا أذن وأقم ، فذلك أفضل ،

وان لم يزدن على الاقامة أجزت عنهن . قال ابن ثوبان : وان لم يقمن ، فان الزهري حدث عن عروة عن عائشة قالت : « كنا نصلي بغير اقامة » .

قال في « التخريج » : ابن ثوبان هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ، روى له البخاري في « الادب » وأبو داود والترمذي والنسائي في « عمل اليوم والليلة » وابن ماجه و«ضعفه» يحيى ابن معين وغيره ، ووثقه غير واحد . وذكر المزي روايته عن الزهري . قال في « التلخيص » : حديث عائشة « أنها كانت تؤذن وتقيم » الحاكم والبيهقي ، وزاد : « وتؤم النساء وتقوم وسطهن » . ١ هـ . قال البيهقي - بعد أن أخرجه - : وهذا إن صح مع الأول فلا يتنافيان لجواز فعلها ذلك مرة وتركها أخرى لجواز الأمرين جميعا . ويذكر عن جابر بن عبد الله « انه قيل له أقيم المرأة ؟ » قال : نعم » . ١ هـ .

والحديث يدل على نفي وجوب الأذان والاقامة على النساء . قال الامام عز الدين : ولا خلاف في ذلك لانها من الأمور الشرعية ، ولم يستقر وجوبها في الشرع على النساء إذ لم يثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم أمرهن بذلك . وظاهر كلام الهادوية تحريمه . قال القاسم : على المرأة من خفض صوتها ما عليها منه في زينتها ، ولذلك غنمها من الأذان والاقامة في جميع أحوالها . قال القاضي زيد : واليه ذهب الناصر والسيد أبو الحسين (١) وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي . قال الصميرتي : وتوقف أبو طالب في استحباب الأذان والاقامة للنساء . وفي « الكافي » انه يندب للنساء تركها عند السادة والفقهاء . وفي « منهاج الشافعية » : ويندب لجماعة النساء الاقامة لانها لاستنهاض الحاضرين فلا رفع فيها يخشى منه محذور ، وهو ظاهر ما روي من فعل عائشة وقتوى جابر ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
« انه أتاه رجل ، فقال : يا أمير المؤمنين والله اني لمحبك في الله ،
قال : ولكنني أبغضك في الله ، قال : ولم ذاك ؟ قال : لأنك تتعنى

(١) هو المؤيد بالله عليه السلام . ١ هـ .

بأذائك وتأخذ على تعليم القرآن أجراً ، وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من أخذ على تعليم القرآن أجراً كان حظه يوم القيامة .

تضمن الحديث حكيم : الأول - النهي عن التغي بالآذان ، ويشهد له ما روي عن ابن عباس قال : « كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مؤذن يطرب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن الآذان سهل سمح فإن كان أذائك سهلاً سمحاً ، والا فلا تؤذن » أخرجه الدارقطني عن علي بن محمد المصري ، عن مقدم بن داود ، عن علي بن معبد ، عن اسحاق ابن أبي يحيى الكمي ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس . واسحاق بن أبي يحيى ضعفه الدارقطني وغيره . وذكر ابن أبي شيبة عن وكيع ، عن سفيان ، عن عمر بن سعيد ابن أبي حسين المكي أن مؤذناً أذن فطرب في أذانه ، فقال له عمر بن عبد العزيز : أذن أذناً سمحاً والاناغتنا . وعن وكيع عن الاعمش ، عن ابراهيم ، قال : الآذان جزم .

قال الامام المهدي في « البحر » : ونذب التطريب . وقال زيد بن علي وأحمد بن عيسى وقادة والنخعي وعمر بن عبد العزيز : يكره لنا زينوا القرآن بأصواتكم ونحوه . قال الامام يحيى : وإذا جاز ذلك في القرآن جاز في الآذان لان المقصود هو خشوع القلب بالاقبال الى الصلاة . اهـ . قال في « النجوم » متعباً لاطلاق الخلاف : إن التطريب بمعنى تحسين الصوت وتزيينه مع عدم خروج الآذان ونحوه عن صفته المعتادة لا يتردد أحد في حسنه وقبوله ، وعليه يحمل ما جاء من الترغيب فيه مثل : « زينوا القرآن بأصواتكم » « ما أذن الله لي » ما أذن لي حسن الصوت بتغنى بالقرآن يجبر به » « لبس منا من لم يتغن بالقرآن » إذ تأدية الشروع على الوجه الأكمل أقل أحواله النذب . وما جاء من ذم التغي عن بعض السلف محمول على التطريب بمعنى إخراج الآذان ونحوه الى صفة الالحان المعروفة عند أهل الابهو ، وكرهته معلومة بل لا يبعد القول بتحريره وعدم أجزائه ، وقد ذكر معنى ذلك في « الهدى النبوي » بأبسط منه .

وقال الشافعي في « المعتمد » : الصواب أن يكون صوته بتحزين وترقيق ليس فيه جفاء كلام الاعراب ولا لين كلام المتأوتين . ويكره تلحين الآذان وتمطيله لانه يخرج عنه

الافهام ، ولان السلف تجافوه ، وانما أحدث بعدهم . اه . وتفسير التغي بالطرب هو صريح ما قاله محمد بن منصور في سؤاله الامام أحمد بن عيسى عليه السلام ما معنى تغنى ؟ قال : تعدد . وفي إحدى نسخ « الأمالي » : تنغى في أذانك - بالتاء المثناة من فوق وبعدها نون وعين مهملة - وهو قريب من الرواية الأولى لأن من النعي ما يكون بصفة الطرب أو مالا يتبين . وفي رواية « الجامع الكافي » : لأنك تبغي في أذانك - بالتاء المثناة من فوق وبعدها باء موحدة وغين معجمة - وفسره بالتحديد والطرب .

وقال في « البحر » : ويكره البغي، وهو مجاوزة الحد أو التشدد . قال في « شرحه (١) » هو - بالباء الموحدة والغين المعجمة - وهذه اللفظة فيها اضطراب في النسخ حتى انه كسّطها في نسخة من « الاختصار » وكتبها - بالنون والعين المهملة - اه .

قائمة قال القاضي : ولا بد أن يكون الأذان غير ملحون لأنه إذا أذن لاحناً كان متكلماً بغير ما علم الملك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وبغير ما علمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم مؤذنيه وهو إحداث في الدين ما ليس منه ، « وكل ما ليس عليه أمرنا فهو رد » فلا يصح الأذان والاقامة من الاحن .

قيل : والسنة الوقف على أواخره فان وصل أعرب ، قاله الامام يحيى . وقد سبق أن السنة الترتيل في الأذان والحد في الاقامة ، والوصل انما يتأتى في الاقامة لكونها حذراً فتعرب . وأما في الأذان فليس الحد الا في التكبير أوله عند من ذهب الى سنينة التريسم للوصل بين كل كلمتين ، وأما سائر ألفاظه فلا وصل فيها . قال المبرد : السنة الوقف لكن يجوز فتح الراء من الكلمة الاولى من أكبر ، ووجهه انه نقل حركة الهمزة من اسم الله في الكلمة الثانية . قال الامام يحيى - وهو نقل حسن - ونظيره قراءة من قرأ ألم الله . اه .

الحكم الثاني : قوله : « وتأخذ على تعليم القرآن أجراً ... الخ » يشهد له ما في « جمع الجوامع » للسيوطي من رواية أبي نعم عن أبي هريرة : « من أخذ على القرآن أجراً ، فذلك حفظه من القرآن ، ومن روايته أيضاً عن ابن عباس : « من أخذ على القرآن أجراً ، فقد تعجل

(١) للامام عز الدين عليه السلام .

حسناته في الدنيا، والقرآن يحاجه يوم القيامة» وأخرج أبو داود من حديث عباد بن الصامت، قال: «علمت ناساً من أهل الصفة الكتاب والقرآن، فأهدى إلي رجل منهم قوساً، فقلت: ليست بمال وأرمني عليها في سبيل الله لآتين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأسأله، فأنتبه، فقلت يا رسول الله أهدى إلي - قوساً من كنت أعلمه الكتاب والقرآن وليست بمال وأرمني عليها في سبيل الله؟ فقال: إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نارٍ فأقبلها، وظاهره يدل على تحريم أخذ الأجرة على تعليم القرآن، وفي حكمه الأذان إذ هو من الأذكار الواجبة والشعائر المطلوبة من المكلفين.

وقد ورد في النهي عن أخذ الأجرة عليه أدلة خاصة كحديث عثمان بن أبي العاص، قال: «من آخر ما عهد إلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً» أخرجه الترمذي وأبو دود والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم، وقال ابن المنذر: ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لثمان بن أبي العاص: «واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً». وقال ابن حبان: أنا أبو القاسم البغوي، نا شيبان، نا سلام بن مسكين، عن يحيى البكاء، قال: «سمعت رجلاً قال لابن عمر: اني لأحبك في الله، فقال له ابن عمر: اني لأبضك في الله، فقال: سبحان الله أحبك في الله وتبغضني في الله، قال: نعم إنك تسأل على أذنانك أجراً» وروى وكيع عن المسعودي - وهو أبو عميس عتبة بن عبد الله - عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود: «أربع لا يؤخذ عليهن أجر: الأذان وقراءة القرآن والمقام والقضاء». وقال ابن أبي شيبة: حدثنا ابن المبارك عن جوير عن الضحاك انه كره أن يأخذ المؤذن على أذانه جعلاً، ويقول: إن أعطي بغير مسألة فلا بأس. وقال: حدثنا وكيع، عن عون بن موسى، عن معاوية بن قرّة، قال: كان يقال لا يؤذن لك الا محتسب.

والقول بتحريم أخذ الأجرة على الأذان مذهب القاسم والهادي والناصر وأبي حنيفة وأصحابه، وهو ظاهر مذهب زيد بن علي محتجين بما ذكر من الأحاديث المرفوعة والمرفوعة وعللوا ذلك بأن الأذان والاقامة من الواجبات، ولا يحل أخذ العوض عنها لأنه أكل مال بالباطل لكونه لافي مقابله شيء والواجب انما يصح إذا وقع على وجهه.

وذهب مالك والشافعي إلى أنه لا بأس بأخذ الأجرة على ذلك. إلا أن الشافعي قال في

« الأثم » : أحب أن يكون المؤذنون متطوعين ، قال : وليس للامام أن يرزقهم وهو يجحد من يؤذن متطوعاً بمن له أمانة إلا أن يرزقهم من ماله . وقال أبو بكر بن العربي : الصحيح جواز أخذ الأجرة على الأذان والصلاة والقضاء وجميع الأعمال الدينية ، فإن الخليفة يأخذ أجرته على هذا كله ، وفي كل واحد منها يأخذ النائب أجرة ، كما يأخذ المستنيب . قال : والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « ما تركت بعد نفقة نسائي ومونة عاملي فهو صدقة » فيقاس المؤذن على العامل .

واعترض بأنه فاسد الاعتبار لمصادمة النص الخاص في الأذان . وقد عقد ابن حبان ترجمة على الرخصة في ذلك ، قال منها : حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن المصيصي ، ثنا حجاج ، قال : ابن جريج : أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي مخذورة ، أن عبد الله بن محيرز أخبره عن أبي مخذورة في حديثه قال : « فألقي علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأذان ، فأذنت ، ثم أعطاني حين قضيت التأذين مصرية فيها شيء من فضة » ورواه النسائي عن إبراهيم ابن محمد هذا ويوسف بن سعيد عن حجاج به .

واعترض بوجهين :

أحدهما : أن قصة أبي مخذورة أول ما أسلم لأنه أعطاه حين علمه الأذان ، وذلك قبل اسلام عثمان بن أبي العاص الراوي لحديث النبي .

ثانيهما : أنها واقعة حال يتطرق إليها الاحتمال .

وبما احتج به القائلون بالجواز على تعليم القرآن ونحوه حديث ابن عباس عند البخاري : « إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله » . وفي المتفق عليه من حديث سهل بن سعد في الواهبة نفسها ، وفيه : « اذهب فقد ملكك كنهها بما معك من القرآن » . وحديث الرقية من حديث جابر عند مسلم « قال رجل : يا رسول الله أرقني ؟ فقال : من استطاع منك أن ينفع أخاه فليفعله » .

والقائلون بالتحريم : احتجوا بحديث الباب وشواهد ، وما ورد من النهي على تحريم أخذ الأجرة على الأذان . قال في « نجوم الأنظار » - بعد إرادته لبعض ما ذكرته من أدلة الأقوال - ما لفظه : والحق ثبوت التعارض والاحتياج الى الجمع ، والذي يظهر مما يمكن به

الجمع أن تحمل أحاديث الحل على من توظف بشيء من الواجبات واتخذ حرفة يشتغل به عن سائر المكاسب أو يمنعه عن وظيفة كان قد استغنى بها في أمر معاشه ، وبذلك جبرت عادة المسلمين خلفاً عن سلف في معلمي القرآن وغاسلي الموتى ونحوهم ممن صار له ذلك عادة ووظيفة ، ولم يكن له ما يكفيه من حراية تجري عليه في مقابل ذلك سواء انقطع عنه ذلك بالكلية أو وقع له منه مالا يستغني معه عن الكسب ، فإن المسلمين لا يرون بأخذ مثله للأجرة بأساً ، ولو أخذها من لم يكن بتلك الصفة كان عندهم محموتاً بذلك . والسفر في ذلك أن التوظف بذلك والانعطاف إليه أمر زائد على فعله ليس بواجب ولا متمين على فاعله إجماعاً ، فلم يكن أخذ الأجرة على ذلك أكلاً للمال بالباطل ، ولا أخذاً للأجرة في مقابلة واجب ، وهو غير مذكوره في « البحر » من أن الأجرة على ملازمة المكان المخصوص ، فإن ملازمة المكان قد لا تلاحظ في كثير من الوظائف الدينية . ومن ذلك كتب المصاحف ومساير كتب العلم لأن نشر العلم وإن كان واجباً لا يتمين بتلك الطرق التي صارت وظيفة لصاحبها ، ويؤنس بما ذكرناه قول أبي بكر لما استخلف : « لقد علم قومي أن تكن تعجز عن نفقة أهلي ، وشغلت بأمر المسلمين فسيأكل آل أبي بكر في هذا المال ، ويحترف للمسلمين فيه » أخرجه البخاري ، فجعل ما يأكله آل من مال المسلمين عوض نظره في أمورهم وانقطاعه إليه واشتغاله به عما كان يتبادر من التجارة مع وجوب مثل ذلك على الامام . وفهم من كلامه أنما استجاز من مال المسلمين مقدار نفقة أهله التي فاتت عليه بسبب الدخول في الأمر .

قلت ؟ ومثل قول أبي بكر ما تقدم من حديث : « ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي صدقة » مع وجوب ما يفعله العامل مما وظف به لأن الأمر له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

قال : وأما عبادة بن الصامت فلم يكن التعليم وظيفة له تشمله حتى يطيب له أخذ القوس ولو كان التعليم وظيفة له شاغلة له عن مكسبه ودفع اليه ما هو محتاج اليه من أمر معاشه الذي يشغله التعليم عنه لصاغ له أخذه كثيره ، ولولا اعتبار ما ذكرناه لما أجاز أخذ الأجرة على عمل بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو أحد الأئمة لوجوب ذلك وتعينه على الأمور . وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « من استعملناه على عمل ، ورزقناه رزقاً ، فإأخذ بهد ذلك فهو غلول » أخرجه أبو داود « وهو صريح في حل ما أخذه العامل مما عين له ، وهذا

هو العلة في ثبوت سهم العاملين على الزكاة وغيرها ، ومن ذلك الاجماع على **الله** حل ما يؤخذ به الطيب مع الاجماع على أن من أمكنه دفع الضر عن المسلم وجب عليه ، ، ومن جملة ذلك الآلام التي تدفعها الرقية كما تقدم الأمر في حديث : «من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل» وفيه إشارة إلى أن الوجوب متعلق بمن يحسن الرقية ويظن تأثيرها. كما أنه لا يجب دفع الضرر الأعلى القادر عليه ، فإن قلت خير الرقية **التي** جواز الأخذ مطلقاً لأن الآخذين لم يكن فعل الرقية وظيفة لهم ، وهو خلاف ما قررت من التفصيل .

قلت : قد صرح في الحديث بأنهم إنما أخذوا الجملة ممن منعوم حق الضيافة ، فكان المانعين إنما كان لهم حق في الرقية مع الوفاء بما يجب عليهم من الحق ، ووقع تقريره صلى الله عليه وآله وسلم مرتباً على ذلك . اهـ . ما قاله في « النجوم » بتصرف يسير وهو كلام نفيس .

قال زيد بن علي عليهم السلام : الاذان في الصلوات الخمس وفي الجمعة ، وليس في العيسدين أذان ولا إقامة ولا في الوتر أذان ولا إقامة .

قد تقدم الكلام على مشروعية الأذان لطلق الصلاة وتخصيص الأذان بالفرائض إما وجوباً عند القائل به ، أو سنة مؤكدة عند البعض جار مجرى الاجماع ، كما ذكره في « المنهاج » . ويدل له حديث مالك بن الحويرث في التتق عليه ، قال : قال لنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « فإذا حضرت الصلاة ، فليؤذن لكم أحدكم » والمراد بالصلاة الفريضة بدلالة السياق ، فتكون اللام فيها للعهد الذهني . قيل : وإنما خصت الصلاة الخمس بالأذان والإقامة تمييزاً لها عن غيرها من سائر الصلاة ، وإظهاراً لشرفها ، ويدخل في ذلك صلاة الجمعة إما لكونها بدلاً عن الظهر أو فرضاً مستقلاً ، وقد صرح به القرآن الكريم بقوله تعالى : « إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا » . وفي حديث ابن أبي ذئب ، عن الزهري ،

عن السائب بن يزيد : « أن النداء يوم الجمعة كان أوله إذا خرج الامام وإذا قام الى الصلاة (١) حتى كان زمن عثمان ، كثر الناس فزاد النداء الثالث على الزوراء (٢) فثبت حتى الساعة » رواه البخاري . وفي لفظ عنده « وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام على المنبر ».

وأما صلاة العيدين ، فقيل : دو إجماع على ترك الأذان والاقامة فيها ، ويشهد له ما عند مسلم والبخاري مختصر أم من حديث ابن جريج: أخبرني عطاء ، عن ابن عباس وعن جابر بن عبد الله ، قال : « لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحى ، ثم سأله بعد حين عن ذلك ، فأخبرني قال : أخبرني جابر بن عبد الله الانصاري أن لا أذان للصلاة يوم الفطر حين يخرج الامام ، ولا بعد ما يخرج ، ولا إقامة ولا نداء ولا شيء ، لانداء يومئذ ولا إقامة » وحديث جابر بن سمرة عند مسلم أيضاً قال : « صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العيد غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة » وقد روي خلافة عن ابن الزبير ، وعمير بن عبد العزيز وهو مسبوق بالاجماع إذ لم يمسد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا من الخلفاء الراشدين بعده ، وتبعه أيضاً الاجماع على ذلك الى الآن . على انه قد روي رجوع ابن الزبير عن ذلك ؛ فيما صرح به حديث عطاء « أن ابن عباس أرسله الى ابن الزبير أول ما يبيع انه لم يكن يؤذن للصلاة يوم الفطر فلا تؤذن لها ، فلم يؤذن لها ابن الزبير » أخرجه البخاري ومسلم ويستحب أن يقال في الدعاء الى صلاة العيدين وغيرها ما لا يشرع فيه الاذان غير الجنازة : « الصلاة جامعة » بنصبها .

وأما الوتر فهو من السنن التي لم يشرع فيها أذان ولا إقامة ، وإنما أفردت بالذكر من بين نوافل الفرائض لكونها نافلة مستقلة متأكدة حتى جعلها أبو حنيفة واجبة غير فرض ، فخصه بالذكر لثلاث يوم دخوله في حكم الفرائض ، كما صرح بمثله في التيمم من أنه يتيمم له وحده ، ولا يدخل في تيمم العشاء ، والله سبحانه أعلم .

(١) هذا هو الثاني وهو الإقامة . ١١.

(٢) سوق المدينة.

وقال زيد بن علي عليها السلام : إذا كنت في سفر فأذن للفجر ، وأقم لباقي الصلوات .

قال ابن أبي شبة : بناءً على العزيز بن محمد الدروردي ، عن ابن أخي الزهري ، عن عمه ، عن محمد بن جبير بن مطعم : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يؤذن في شيء من الصلاة في السفر - إلا الإقامة - إلا في صلاة الصبح ، فإنه كان يؤذن ويقيم » وروى أيوب عن نافع ، عن ابن عمر « أنه كان في السفر يصلي بأقامة إلا الغداة ، فإنه كان يؤذن لها ويقيم ، وهي صلاة الصبح » وهو في « سنن البيهقي » من طريق مالك عن نافع ، عن ابن عمر بمعناه . وفي آخره ويقول : « إنما الأذان للامام الذي يجتمع إليه الناس » وروى وكيع عن يزيد ، عن ابن سيرين ، قال : تجزي الإقامة إلا في الفجر ، فإنهم كانوا يقولون : يؤذن ويقيم .

وقد اختلف العلماء في ذلك ، فقال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابها ، وهو قول أبي ثور وأحمد وإسحاق والطبري : إذا ترك المسافر الأذان عامداً أو ناسياً أجزته صلاته ، وكذلك لو ترك الإقامة عندهم لم تكن عليه إعادة صلاته ، وقد أساء أن تركها عامداً . قاله ابن عبد البر ، ومثله في « الجامع الكافي » عن محمد بن منصور .

وحجتهم ما تقدم ، وما رواه البيهقي من طريق عاصم بن ضمرة ، عن علي عليه السلام ، أنه قال في المسافر : « إن شاء أذن وأقام ، وإن شاء أقام » . وقال : يستدل بحديث ابن عمر على أن ترك الأذان في السفر أخق من تركه في الحضر ، وهو ظاهر كلام الامام فيما سيأتي آخر الجنائز ، ولفظه : وسأله عليه السلام عن الأذان في السفر ؟ فقال : مثله في الحضر وإقامة أذنت للفجر وأقمت لباقي الصلوات أجزاك . اهـ . وعن بعضهم أن المسافر يصلي بأذان وإقامة . ويدل عليه حديث مالك بن الحويرث عند البخاري قال : « أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا وابن عمر ، فقال : إذا سافرنا فأذنا وأقيا ، وليؤمكما أكبركما » . قال البيهقي : وفي حديث أبي جحيفة في أذان بلال بالأبطح ، وحديث أبي قتادة وغيره في أذان بلال منصرفهم من خيبر . وفي حديث أبي ذر في الإبراد بالظهر ^{شخص} دليل أن الأذان والإقامة من سنة الصلاة في السفر .

وذهبت العترة والشافعي فيمن جمع تقديم أو تأخيراً إلى أنه يكفي أذان واحد وإقامتان

استدللاً بحديث جابر الطويل عند مسلم وغيره : « أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين » وبما رواه البخاري من حديث ابن عمر أيضاً قال : « جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين المغرب والعشاء بجمع كل واحد منهما بإقامة ، ولم يسبح بينهما ولا عسى في أثر كل واحدة منها » . وقال أبو حنيفة وأصحابه : أما المسافر فيصلي بأذان وإقامة . ويحتاج له بما في « صحيح مسلم » عن سعيد بن جبير « أفضنا مع ابن عمر ، فلما بلغنا جمعاً صلى بنا المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بإقامة واحدة ، فلما انصرف ، قال : هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا المكان » وبما رواه أبو الشيخ عن حسين بن حفص : ثاسفیان ، عن سلمة بن كهيل ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع بإقامة واحدة » وأجيب بأن رواية جابر أرجح إذ هو مثبت ، ومن عداه ناف ، والمثبت مقدم على النافي ، والله أعلم .

قال زيد بن علي عايمها السلام : لا يجوز أذان الصبي ولا المرأة للرجال .

قال القاضي : أما الصبي فلأنه غير مؤتمن ، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « الامام ضامن والمؤذن مؤتمن » فإذا جوزنا أذان الصبي لزم تجوز أذان غير المؤتمن . وأما المرأة فلحديث : « النساء عي وعورات ... » الحديث .

قلت : عقد البيهقي ترجمة باب المرأة لا تؤذن للرجال . وأورد حديث ابن عمر المتفق عليه في تشاور النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الأذان ، ورؤيا عبد الله بن زيد وعمر بن الخطاب ، وفيه : فقال عمر : ألا نبعثون رجلاً ينادي بالصلاة ؟.. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يا بلال قم فناد بالصلاة » . اهـ . وهو استدلال بمفهوم القلب ، وقد ضعفه الأصوليون ، وقيل : العلة في عدم الأجزاء أنه غير واجب عليها ، كما تقدم التصريح به في « المجموع » وهو لا يحجز عن تعلق الوجوب بغيره . أشار الى ذلك الامام عز الدين .

واعترض بأنه لا منافاة بين الاجزاء وعدم الوجوب ، وقيل : انه لم يعمد في عصره صلى الله عليه وآله وسلم أنه أذن صبي أو امرأة « وشر الأمور محدثاتها » .

واعترض بأن غايته الكراهة ، كما ذهب إليه أبو حنيفة . واحتج بعض الشافعية على عدم الصحة بالقياس على إمامة المرأة الرجال ، واستقر به بعضهم . ويؤيده ما رواه في « الشفاء » « وأصول الأحكام » عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال : « المرأة لا تؤذن ولا تنكح ولا تؤم الرجال » . قال الضمدي : وله شواهد في المرفوع بمعناه .

وقال زيد بن علي عليها السلام : إذا كنت في حضر فأذنانهم يحزتك ،
وإن أذنت فهو أفضل .

قد تقدم في الاحتجاج على أن الأذان من فروض الكفايات ، فيما رواه البيهقي في « سننه » بسنده إلى الأسود وعلقمة عن ابن مسعود ما يؤيد كلام الإمام عليه السلام . وذكر في « الجامع الكافي » عن الحسن عليه السلام في رواية ابن صباح عنه ، وهو قول محمد في « المسائل » : وإذا كان الرجل في مصر من أمصار المسلمين أو قرية من قرى المسلمين يسمع فيها الأذان والاقامة أجزاء أن لا يؤذن ولا يقيم ، والأفضل أن يؤذن لنفسه ويقيم ، وإن أذن وجعلها إقامة أجزاء . اهـ . قال الإمام عز الدين : لأن وجوبه لكونه شعاراً ، ومن قواعد الدين ، وسما المسلمين فلذلك يجتزي به السامع ومن في البلد محلة كانت أو قرية أو مدينة سواء كان من أهلها أو لا ، وسواء سمع الأذان أو لا ، ذكره أبو مضر وغيره وهو المصحح للمذهب .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يأتي المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة ، ينادون بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله . ولا يسمع المؤذن شيء إلا شهد له بذلك يوم اقيامة » ويغفر للمؤذن مدصوته ، وله من الأجر مثل المجاهد الشاهر سيفه في سبيل الله عز وجل » .

قوله : « أعناقاً » الرواية فيه - بكسر الهمزة وفتحها - وقوله : « مدّصوته » وروى : « مدّى صوته » ، وهو غيبة الشيء منصوب على الظرفية ، ومعناه أنه إن كان له ذنوب تملأ المسافة التي بين مكانه الذي أذن فيه والنبابة التي انتهى إليها صوته لغفرت له ، وهذا من باب التعميل والتشبيه . وقال الحاكم في قوله : « لا يسمع المؤذن شيء » إلا شهد له : أي يشهد له بالفضل من يسمعه من أهل الشهادة والسماع . ويحتمل كل شيء لو كان يشهد . ويحتمل أن ينطقهم الله تعالى يوم القيامة فيشهدون .

قلت : وهو الأول بالصواب إذ لا يستحيل على الله ذلك ، كما صرحت به الآيات في شهادة الجوارح ، ولذلك نفاظر - والله أعلم - وقد تقدم في باب السواك وفضل الوضوء الكلام على ترجيح الفصل الأول منه ، وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « يأتي المؤذنون... » الحديث... وذكره في « التلخيص » وقال : وفي الباب عن معاوية عند مسلم : « المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة » وفيه عن ابن الزبير وأبي هريرة بألفاظ مختلفة . وقال ابن أبي داود : سمعت أبي يقول : معناه أن الناس يمشون يوم القيامة ، فإذا عطش الإنسان انطوت عنقه ، والمؤذنون لا يمشون فاعناقهم قائمة : اهـ .

ويشهد للفصل الثاني وهو قوله : « ولا يسمع المؤذن شيء ... الخ » ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « المؤذن يغفر له مدّ صوته ويشهد له كل رطب ويابس » رواه الامام أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه . وأخرج البخاري من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعب عن أبيه أنه أخبره أن أبا سعيد الخدري قال له : « اني أراك تحب الغم والبادية ، فإذا كنت في غمك - أو في باديتك - فأذنت بالصلاة ، فارفع صوتك بالنداء ، فإنه لا يسمع صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة » قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وأخرج الامام أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب أن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « إن الله ولائكم بصلون على الصف المقدم ، والمؤذن يغفر له مدّ صوته ويصدق من سمعه من رطب ويابس ، وله مثل أجر من صلى معه » وروي عن أبي هريرة ، قال : « ارفع صوتك بالأذان ، فإنه يشهد لك كل شيء سمعك » . وعن ابن عمر « انه قال لرجل : ما عملك ؟ قال الأذان ، قال : نعم العمل عملك يشهد لك كل شيء سمعك » .

ويشهد لفصل الأخير مافي «بجمع الزوائد» ونلفظه : عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « المؤذن المحتسب كالشهيد يتشحط في دمه حتى يفرغ من أذانه ، ويشهد له كل رطب ويابس ، وإن مات لم يدود في قبره ، رواه الطبراني في « الكبير » وفيه محمد بن الفضل القسطنطيني^(١) ولم أجد من ذكره . وعن عبد الله بن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « المؤذن المحتسب كالشهيد المتشحط في دمه إذا مات لم يدود في قبره » رواه الطبراني في « الكبير » . وفيه إبراهيم بن رستم وهو مختلف في الاحتجاج به ، وفيه من لم تعرف ترجمته . اهـ .

والحديث يدل على فضيلة الأذان ، وفي ذلك أحاديث جمة ، فقد روي عن غير من ذكر أولا منهم معقل بن يسار وعمران بن الحصين والحفصي رجل من الانصار عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأبو موسى الأشعري وجابر بن عبد الله وأبي بن كعب وصفوان بن عسال وزيد بن أرقم وعبد الله بن عمرو ، وعن عبد الله بن أبي أوفى ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن خيار عباد الله الذين يراعون الشمس والقمر والأظلة لذكر الله عز وجل » أخرجه ابن شاهين بسنده ، وقال : حديث غريب صحيح . قال سعد بن أبي وقاص : « لأن أقوى على الأذان أحب إلي من أن أحج وأعتمر وأجاهد » . وعن زاذان أنه قال : لو يعلم الناس مافي فضل الأذان لاضطربوا عليه بالسيوف . وذكر الطبراني من حديث صفوان بن سليم عن أنس ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا أذن في قرية أمنتها الله من عذابه ذلك اليوم » وروى ابن أبي شبة : ثنا وكيع ، عن عبيد الله بن الوليد ، عن عبيد الله بن عبيد بن عمير ، عن عائشة قالت : « ما أرى هذه الآية نزلت إلا في المؤمنين » ومن أحسن قولاً مملوفاً إلى الله وعمل صالحاً وقال إني من المسلمين . وأخرج أبو طالب في « أماليه » بسنده إلى ابن مسعود أنه قال : « لو كنت مؤذناً ما باليت أن

(١) في « معجم البلدان » في باب القاف والسین قسطنطة - بالضم ويروى بالكسر وبعد الالف نون - قرية بينها وبين الري مرحلة في طريق ساوة ، يقال لها كستانة ، ينسب إليها أبو بكر محمد بن الفضل بن موسى بن عذرة بن خالد بن زيد بن زياد بن ميمون الرازي القسطنطيني مولى علي بن أبي طالب رضي الله عنه . يروي عنه محمد بن خالد بن حرملة العبدي وهدي بن سله وغيرهما . روى عنه محمد بن مخلد وأبو بكر الشافعي وابن أبي حاتم وغيرهم ، وكان صدوقاً . اهـ . وقد بحث عن الحفصي في « الميزان » وغيره فلم أجد من ذكره فينظر . اهـ .

لا أحج ولا اعتمر ولا أنزو ، وسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « من أذن سبع سنين تصدق له نيته ، كتب الله له براءة من النار ، ثم قل : لو أن الملائكة نزلت من السماء لغلبتكم على الأذان » وقال عمر : « لو كنت أطيع الأذان مع الخلفاء لأذنت - يعني مع الخلافة - » ، وفي « مجمع الزوائد » : وعن علي عليه السلام أنه قال : « ندمت أن لا أكون طلبت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجعل الحسن والحسين مؤذنين » . رواه الطبراني في « الأوسط » وفيه الحرث وهو ضعيف . اهـ . والحرث قد حسن الذهبي حديثه في كتابه المجرى . ووثقه أحمد بن صالح المصري ويحيى بن معين في رواية ، والنسائي في رواية ، وتقديم الكلام غير مرة عي وثيقه فليراجع .

قال القاضي عياض : واعلم أن الأذان كلمة جامعة لعقيدة لايمان شاملة على نوعية من العقليات والسمميات ، فأوله إثبات الذات وما تستحقه من الكمال والتزينة عن أضدادها ، وذلك بقوله : الله أكبر ، وهذه اللفظة مع اختصار لفظها دالة على ما ذكرناه . ثم صرح بآيات الوحدة ونفي ضدها من الشركة المستحيلة في حقه سبحانه وتعالى ، وهذه عمدة الايمان والتوحيد المقدمة على كل وظائف الدين . ثم صرح بآيات النبوة والشهادة بالرسالة لتبيننا صلى الله عليه وآله وسلم ، وهي قاعدة عظيمة بعد الشهادة بالوحدة وموضعها بعد التوحيد لأنها من باب الأفعال الجائزة الوقوع ، وتلك المقدمات من باب الواجبات . وبعد هذه القواعد كلمت العقائد والعقليات فيما يجب ويستحيل ويجوز في حقه سبحانه وتعالى . ثم دعا الى ماداعام اليه من العبادات ، فدعاهم الى الصلاة وعقبها بعد إثبات النبوة لأن معرفة وجوبها من جهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لامن جهة العقل . ثم دعا الى الفلاح وهو الفوز والبقاء في النعيم المقيم ، وفيه أشعار بأمور الآخرة من البعث والجزاء ، وهي آخر تراجم عقائد الاسلام . ثم كرر ذلك بإقامة الصلاة للاعلام بالشروع فيها ، وهو متضمن لتأكيد الايمان وتكرار ذكره عند الشروع في العبادة بالقلب والالسان ، وليدخل المصلي فيها على بينة من أمره وبصيرة من ايمانه ويستثمر عظيم ما دخل فيه وعظمة حن من يعبد وجزيل ثوابه . اهـ .

كلمت
فإن

فائدة قيل : أذن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمانية : عبد الله بن زيد ، وبلال ابن حمزة ، وابن أم مكتوم ، وأبو محذورة ، وأبو أسامة ، وصهيب الرومي ، وزيد بن الحرث

الصدائي ، والقرظي . وذكر صاحب السيرة أنه صلى الله عليه وآله وسلم أذن في سفره والسماء فوقه قطر والبلية تحضراكباً . قال في شرحها : المراد أنه أمر بلالاً بالأذان لا أنه أذن.

قلت : فيكون من المجاز العقلي .

وتبعه النزالي ، فقال : ما أذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه إذا أذن كيف يقول إن قال : أشهد أن محمداً رسول الله ، كان عيئاً من القول ، ولكنه وإن قال : أشهد أني رسول الله ، فهذا إخراج للأذان عن شكل نظمه ، وفيه نظر . فمع صحة الرواية لا سبيل إلى حملها على المجاز العقلي بلا موجب إذ هو خلاف الأصل والظاهر .

قال ابن حجر : وقد ظفرت برواية أخرجه سعيد بن منصور أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن مرة ، وهذه رواية لا تقبل التأويل ، وما قطع به النزالي من نفيها لا يصح لا مستناده إلى دليل نظري ، وهو غير كاف في رد النصوص . قال الفقيه يجبي بن علي بن مظهر : نقول للنزالي كيف كان يقول صلى الله عليه وآله وسلم في التشهد للصلاة ..؟ وهو : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ؟! ولا شك أن ما قال صلى الله عليه وآله وسلم لا هكذا . وقال ابن حجر : وقال مالك في « الموطأ » إن تشهده في الأذان كتشهده . ويؤيده خبر مسلم أنه قال في إجابة المؤذن : وأشهد أن محمداً رسول الله . وقال في « التلخيص » : إن ألفاظ التشهد متواترة عنه صلى الله عليه وآله وسلم بأنه كان يقول : أشهد أن محمداً رسول الله وعبده ورسوله .

باب أوقات الصلاة

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام، قال: «نزل جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين زالت الشمس، فأمره أن يصلي الظهر، ثم نزل عليه حين كان في قيامه، فأمره أن يصلي العصر، ثم نزل عليه حين وقع قرص الشمس، فأمره أن يصلي المغرب، ثم نزل عليه حين وقع الشفق، فأمره أن يصلي العشاء، ثم نزل عليه حين طلع الفجر، فأمره أن يصلي الفجر؛ ثم نزل عليه من الغد حين كان في قيامه من الزوال، فأمره أن يصلي الظهر، ثم نزل عليه حين كان في قيامه من الزوال، فأمره أن يصلي العصر، ثم نزل عليه حين وقع القرص فأمره أن يصلي المغرب، ثم نزل عليه بعد ذهاب ثلث الليل، فأمره أن يصلي العشاء، ثم نزل عليه حين أسفر الفجر، فأمره أن يصلي الفجر، ثم قال: يا رسول الله ما بين هذين الوقتين وقت؟» .

أخرج نحوه المؤيد بالله في «شرح التجريد»، فقال: أخبرنا أبو بكر المقرئ، قال: نا الطحاوي، قال: نا يونس قال: نا ابن وهب، قال: أخبرني يحيى بن عبد الله بن سالم، عن

عبدالرحمن بن الحرث الخزومي ، عن نافع بن جبير ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أمي جبريل مرتين عند باب البيت ، فصلى بي الظهر حين مالت الشمس ، وصلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثله ، وصلى بي المغرب حين أفطر الصائم ، وصلى بي العشاء حين غاب الشفق ، وصلى بي الفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم ، وصلى بي الظهر من الغد حين صار ظل كل شيء مثله ، وصلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثله ، وصلى بي المغرب حين أفطر الصائم ، وصلى بي العشاء حين مضى ثلث الليل ، وصلى بي الغداة حين مأسفر ، ثم التفت إليّ ثم قال : يا محمد الوقت فيما بين هذين الوقتين ، هذا وقت الأنبياء قبلك . » ولفظه عند الترمذي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أمي جبريل عند باب البيت مرتين ، فصلى الظهر في الأولى منها حين كان الفيء مثل الشراك ، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثله ، ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم ، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ، ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم ، وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس ، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثله ، ثم صلى المغرب لوقته الأول ، ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ، ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض ، ثم التفت إليّ جبريل عليه السلام ، فقال : يا محمد ، هذا وقت الأنبياء من قبلك ، والوقت فيما بين هذين الوقتين »

قال في « التلخيص » : أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي وابن خزيمة والدارقطني والحاكم . وفي إسناده عبد الرحمن بن الحرث بن عياش بن أبي ربيعة مختلف فيه لكنه توبع . أخرجه عبد الرزاق عن العمري ، عن عمر بن نافع بن جبير بن مطعم ، عن أبيه ، عن ابن عباس نحوه . قال ابن دقيق العيد : هي متبعة حسنة . وصححه أبو بكر بن العربي وابن عبد البر . اهـ .

ورواه أبو بكر بن العربي ، عن أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار : أنا القاضي أبو الطيب الطبري ، أنا الدارقطني ، أنا أبو حامد محمد بن هارون الحضرمي والحسين بن اسماعيل ، قالوا : نا البخاري ، نا أيوب بن سليمان ، نا أبو بكر بن أبي أويس ، عن سليمان بن بلال ، عن عبدالرحمن بن الحرث ومحمد بن عمر ، عن حكيم بن حكيم ، عن نافع بن جبير ، عن ابن عباس ، فذكره . قال : ورواه حديث ابن عباس هذا كلهم ثقات مشاهير . ورواه ابن عبد البر من

طريق سفيان الثوري ، عن عبد الرحمن بن الحرث بن عياش . قال اليعمرى : وهذه متابعة حسنة وأقل مراتب هذا الحديث على ذلك أن يكون حسناً .

وقال الترمذي بعد أن أورد حديث ابن عباس: وفي الباب عن أبي هريرة وبريدة وأبي موسى وأبي مسعود وأبي سعيد وجابر وعمرو بن حزم والبراء وأنس ، ثم قال : أخبرني أحمد بن محمد بن موسى : أنا عبد الله بن المبارك ، أنا حسين بن علي بن حسين ، أخبرني وهب بن كيسان ، عن جابر بن عبد الله ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « أمني جبريل ... » فذكر نحو حديث ابن عباس بمناء ، ولم يذكر فيه « لوقت العصر بالأمس » .

قال أبو عيسى - وهو الترمذي - : حديث ابن عباس حديث حسن . وقال محمد : أصح شيء في المواقيت حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : وحديث جابر في المواقيت قد رواه عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار وأبو الزبير عن جابر بن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ .

قال اليعمرى في « شرحه » : وقد أعل ابن القطان هذا الحديث بما ليس في العرف علة ، وذلك أنه قال : يجب أن يكون مرسلًا إذ لم يذكر جابر من حدثه بذلك ، وهو لم يشاهد ذلك صريحة الأسراء لما علم أنه انصاري . وأما ابن عباس وأبو هريرة اللذان روايا قصة إمامة جبريل عليه الصلاة والسلام ، فإنه لا يانم في حديثها من الإرسال ما يانم في رواية جابر لأنها قالوا : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك ، وقصه عليهم . اهـ .

وحاصل ما يدعى أنه مرسل صحابي ، وذلك مقبول حكمه حكم المسند عند الجمهور ، والجهالة بعين من أرسل عنه غير ضارة إذ من البعيد أن يرسل الصحابي عن تابعي . اهـ .

والحديث يستدعي ذكر فوائده :

الأولى: في تفسير بعض ألفاظه :

فالفاء هو الرجوع . قالوا : ولا يكون إلا بعد الزوال ، لأنه ظل فاء من جانب اليمين ، ولا يقال لما قبله في * . وقال ابن سيده : الفاء ما كان شمساً ففسخه الظل ، والجمع : أفياء وفيوء ؛ وذكر له معان آخر . وفي بعض الروايات مثل الشراك - هو بكر الشين - أي قدر شراك العمل ، أي كان ظل الشخص في ذلك الوقت بقدر

شارك النعل ، وهو سيرها الذي يكون على ظهر قدم لابسها ، وهو عبارة عن قصر الظل ذلك الوقت .

وقوله : « حين زالت الشمس » قال في « القاموس » : زال النهار : ارتفع ؛ والشمس زوالاً وَزَوُولاً - بلا همزة - وزِيَالًا وَزَوَلَانًا : مالت عن كبد السماء . قال في « الشفاء » : يعرف زوال الشمس بإزدياد ظل كل منتصب في ناحية المشرق بعد تنأيه في النقصان ، وإنما يكون كذلك إذا كانت الشمس في المشرق ، قال : وإذا كانت الشمس بمأية كان الاعتبار بالظل المنتصب في سمتها ، فإذا زاد بعد تنأيه في النقصان كان الاعتبار به أيضاً .

وقال في « الجامع الكافي » : قال محمد : معرفة الزوال وظل كل شيء مثله أن تأخذ قريب نصف النهار عوداً مستوياً ، فتقيمه في موضع مستوٍ وتعلم على طرف ظله علامة ، فما دام الظل ينقص فانت في أول النهار ، فإذا زاد الظل فقد زالت الشمس ، وذلك أول وقت الظهر ، فانظر عند ذلك على كم قدم زالت وزد عليه لوقت العصر قائمة ، وذلك ظل كل شيء مثله تفعل ذلك في الشتاء والصيف . ١ هـ .

وقوله : « حين وقع قرص الشمس » : الوقوع : السقوط ، وقرص الشمس : عينها ؛ والشفق قال في « القاموس » : محرقة الحجرة في الأفق من الغروب إلى العشاء الآخرة أو إلى قربها أو إلى قريب العتمة . ١ هـ . وسيأتي تحقيق الكلام عليه قريباً - إن شاء الله تعالى - .

وقوله : « حين أسفر الفجر » : أي أضاء وأشرق ، وكذا سَفَرُ قَالِهِ في « القاموس » .
الثانية : قوله : « نزل جبريل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فأمره أن يصلي الظهر » .
وقد تضمن ذلك طرفين :

الاول - أن في الروايات : « أمني جبريل عند البيت .. » وفي بعضها عند : « باب البيت » وفيه بحثان :

أحدهما - أن بعض العلماء استشكل ذلك بأن ظاهره يدل أنه صلى إلى البيت مع أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يستقبل بيت المقدس قبل الهجرة ، ودفع بأن المراد جبل البيت عن يساره ، ثم استقبل بيت المقدس لا أنه استقبل البيت ، فليس في الحديث ما يدل عليه صريحاً . وذكر اليعمري في « شرح الترمذي » عن مُسْنِدٍ ، عن حجاج ، عن ابن جريج في

« تفسيره » قال : « صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أول ما صلى إلى الكعبة ، ثم صرف إلى بيت المقدس ، فصلت الأنصار نحو بيت المقدس قبل قدومه عليه السلام بثلاث حجج ، وصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد قدومه ستة عشر شهراً ، ثم وجهه الله إلى الكعبة البيت الحرام ، قال : وهو أمر قد اختلف فيه .

قلت : فإن صح فلا اشكال على تقدير توجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته نحو الكعبة لجواز أن يكون قبل صرفه نحو بيت المقدس .

ثانيها أنه نشأ عن ذلك سؤال في صلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلوات الخمس مرتين هل هي فرض عليه أو نافلة ؟... وأجيب أنها 'فرضت عليه إذ لا يصلي بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا عن أمر الله عز وجل له بذلك ، والأمر يقتضي الوجوب ، ويكفي في الامتثال إيجاد الفعل مرة واحدة ، ولا دلالة على التكرار إلا لفظة ولا قرينة في حق جبريل عليه السلام .

الطرف الثاني : إن الحديث وشواهد دل على أنه وقع الابتداء في التعليم بصلاة الظهر ، ووقع في « الجامع الكافي » « وتاريخ ابن أبي خيثمة » الابتداء بالفجر ، وهو وهم . ولعل منشأ ما ورد في حديث جبريل وموسى عند أبي داود ومسلم والنسائي من سؤال بعض الصحابة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن مواقيت الصلاة فصنع في جوابه كما فعل جبريل عليه السلام من تعليم الوقتين ، وفيه البداء بصلاة الفجر ، فانتقل ذهن الواع من ذلك إلى حديث تعليم جبريل عليه السلام .

الثالثة : ذكر اليعمرى أبو الفتح : أن الاسراء وفرض الصلوات الخمس قبل الهجرة بعام ، وقيل : كان الاسراء بعد النبوة بخمسة أعوام ، وقيل : كان قبل الهجرة بسنة ونصف . وقال في كتابه « عيون الأثر في فنون المغازي والشأنات والسير » : وفي صبيحة ليلة المعراج كان نزول جبريل عليه السلام وإمامته بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ليرببه أوقات الصلاة . اهـ . وقال في « شرح الترمذي » : وأما الصلاة قبل الاسراء وفرض الصلاة ، فقال الحسري : إن الصلاة قبل الاسراء كانت صلاة قبل غروب الشمس وصلاة قبل طلوعها ، ويشهد لهذا القول قوله تعالى : « وسبح بحمد ربك بالعشي والإبكار » . وقال ابن عبد البر : قال جماعة من أهل

العلم : إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تكن عليه صلاة مفروضة قبل الأسراء إلا ما كان أمر به من صلاة الليل على نحو قيام رمضان من غير توقيت ولا تحديد لركعات معلومات ولأوقات محصور . وكان صلى الله عليه وآله وسلم يقوم أدنى من ثلثي الليل أو نصفه وثلثه ، وقامه معه المسلمون نحو آمن حول حتى شق عليهم ذلك ، فأنزل الله عز وجل التوبة عنهم والتخفيف في ذلك ، ونسخه فضلاً منه ورحمة ، فلم يبق في الصلاة فريضة إلا الخمس . وفي ذلك آثار عن السلف دالة على ما ذكر ، والله أعلم .

واختلف في الصلاة كيف كانت أول ما فرضت هل كانت ركعتين ركعتين ؟.. ثم زيد في صلاة الحضر ، أو كانت أربعاً ثم قصرت في السفر أو غير ذلك ؟.. في « فتح الباري » : حديث عائشة قالت : « فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين » زاد ابن اسحاق « إلا المغرب فإنها كانت ثلاثاً » أخرجه أحمد والبخاري في كتاب الهجرة من طريق معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : « فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففرضت أربعاً » فمبين في هذه الرواية أن الزيادة وقعت في المدينة . اهـ . المراد ، وسيأتي تمام البحث في باب القصر - إن شاء الله تعالى - إلا أنه يشكل على ذلك ما رواه ابن أبي خيثمة : حدثنا سعد بن عبد الله بن خالد ، عن همام ، عن قتادة ، قال : فحدثنا الحسن ^(١) أنه ذكر له « أنه لما كان عند صلاة الظهر نودي أن الصلاة جامعة ، ففرغ الناس ، فاجتمعوا إلى نبيهم ، فصلى بهم محمد الظهر أربع ركعات ، يؤم جبريل محمداً صلى الله عليه وآله وسلم ، ويؤم محمد الناس ، يقتدي محمد صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم بجبريل عليه الصلاة والسلام ، وتقتدي الناس بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم لا يسمعون فيه قراءة ، ثم سلم جبريل على محمد ، وسلم محمد على الناس ، فلما سقطت الشمس نودي أن الصلاة جامعة ، ففرغ الناس ، فاجتمعوا إلى نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم ، فصلى بهم العصر أربع ركعات لا يسمعون فيه قراءة - وهن أخف - يؤم جبريل محمداً ، ويؤم محمد الناس ، يقتدي محمد بجبريل عليها السلام وتقتدي الناس بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم سلم جبريل عليه السلام على محمد ، وسلم محمد صلى الله عليه وآله وسلم على الناس . فلما غابت الشمس نودي أن الصلاة جامعة ، ففرغ الناس واجتمعوا إلى نبيهم

(١) البصري . اهـ .

صلى الله عليه وآله وسلم ، فصلى بهم ثلاث ركعات أسمعهم القراءة في الركعتين ، وسبح في الثالثة - يعنى بها أنه قام ولم يظهر القراءة - ، يؤم جبريل محمداً عليها السلام ، ويؤم محمد صلى الله عليه وآله وسلم الناس ، يقتدي محمد بجبريل عليها السلام وتقتدي الناس بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم سلم جبريل على محمد عليها السلام وسلم محمد على الناس ، فلما بدت النجوم نودي أن الصلاة جامعة ، ففرع الناس الى نبيهم ، فصلى بهم أربع ركعات أسمعهم القراءة في الركعتين وسبح في الآخرين ، يؤم جبريل محمداً ، ويؤم محمد صلى الله عليه وآله وسلم الناس ، يقتدي محمد بجبريل عليها السلام وتقتدي الناس بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم سلم جبريل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وسلم محمد على الناس ، ثم رقدوا لا يدرون أُرِزَ ادون أم لا ، حتى إذا طلع الفجر نودي أن الصلاة جامعة ، ففرع الناس ، واجتمعوا الى نبيهم فصلى بهم ركعتين ، وسمعهم فيها القراءة يؤم جبريل محمداً ، ويؤم محمد الناس يقتدي محمد بجبريل ، وتقتدي الناس بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم سلم جبريل على محمد ، وسلم محمد صلى الله عليه وآله وسلم على الناس .

قال : وحدثننا أحمد بن محمد بن أيوب ، نا إبراهيم ، عن ابن اسحاق ، عن عتبة بن مسلم ، عن نافع بن جبر - وكان نافع كثير الرواية عن ابن عباس - قال : « لما فرضت الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاه جبريل فصلى به الصبح حين طلوع الفجر ... » ثم ذكر الحديث . قال ابن عبد البر : وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج ، قال : قال نافع بن جبر وغيره : « لما أصبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الليلة التي أسري به فيها لم يرعه الا جبريل نزل صلى الله عليه حين زاغت الشمس ، ولذلك سميت الاولى ، فأمر فصيح بأصحابه الصلاة جامعة ، فاجتمعوا ، فصلى جبريل بالنبي ﷺ ، وصلى النبي بالناس ، وطول الركعتين الاوليين ثم قصر الباقيتين ... » وذكر نحو ما تقدم ، ففيه من المعارضة لما تقدم أن فرض الصلاة صبيحة ليلة الاسراء كما هي الآن ، وان أول ما وقع به التعليم صلاة الفجر في رواية نافع ، وأن الصلاة كانت مرة مرة ، وقد رُجِح ما تقدم من الروايات على هذه بما في هذه من الارسال . وأما النداء بالصلاة جامعة فهو قبل شرعية الأذان لأن شرعيته بمعد الهجرة كما تقدم .

الرابعة : دل حديث الأصل وشواهد على أن للصلوات وقتين الا المغرب ، فوقت الظاهر

من زوال الشمس الى أن يصير ظل الشيء مثله ، ووقت العصر من مصير ظل الشيء مثله الى أن يصير مثله ، ووقت الغشاء من سقوط الشفق الى أول ثلث الليل الاوسط ، ووقت الفجر من طلوعه الى اسفاره . ودل على أن وقت المغرب وقت واحد ، وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى .

قالت الشافعية : وهذان الوقتان للقيم والمركه ، فالوقت الأول للقيمين وآخر الوقت للمرفين والكل واسع وإن تفاوت الأجر . واختلف العلماء في القول بظاهر حديث التعليم ، فمنهم من عمل بظاهره ، ومنهم من عدل عن القول ببعض ما فيه الى أحاديث أخر الى سنن سننها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض المواقيت بعد مهاجرته الى المدينة . قالوا : وإنما يؤخذ بالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فلما وقت الظهر ، فذهب الى توقيت أوله وآخره أئمة العترة ومالك وسفيان الثوري والشافعي وأحمد بن حنبل ، وبه قال أبو يوسف ومحمد . أما أوله فلا حديث والإجماع الا عن شذوذ قد انقرض خلافهم . فقالوا : يصح افتتاحها قبل الزوال . وأما آخره فلظاهر حديث الأصل وما في معناه ، وهو عند أن يصير ظل الشيء مثله ، ولكنه يبقى النظر في أنه هل ذلك انتهاء الظهر أو وقت متسع لظهر في الوقت الذي صلى فيه العصر أو لا ؟.. فذهب الى الثاني القائلون بوجود وقت المشاركة يوم العترة واسحاق والمزني ومحمد بن جرير وأكثر أصحاب مالك عملاً بظاهر حديث جبريل ، فانه صلى بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر في اليوم الثاني عند مصير ظل الشيء مثله ، وهو الوقت الذي صلى به فيه العصر في اليوم الأول ، ومعنى المشاركة على ما ذكر أن ذلك الوقت صالح لأداء الظهر والعصر على جهة البدل . —

قال الامام عز الدين : واعلم أن الخلاف في وقت المشاركة من جيتين :

الاولى : في تحقيق وقته ، فقال علي خليل وذكره في موضع من « اللع » : أنه أول وقت الثانية . واعترض بانه جمع تأخير لا مشاركة ، ويمكن توجيهه بأن خبر جبريل دل على انه وقت العصر ، وعلى انه وقت لها على البدل ، فاذا صلى الظهر أول المثل والعصر عقبه فهو جمع مشاركة بمعنى أنه أتى بالظهر في وقت مشترك . والذي أطلقه في « اللع » أن نصفه قبل مصير ظل كل شيء مثله ونصفه بعده . وذكره في موضع من « الانتصار . قال في « الفيت » : وهذا في التحقيق يرجع الى أنه يصلي الظهر في آخر وقتها الاختياري ، والعصر في أول وقتها

رقية

الاختياري ، وليس هذا يجمع بل توقفت . وقيل : جميع المشاركة قبل مصير ظل الشيء مثله ، حكاه في « الزهور » عن غير معين . قال في « النيث » : وهذا في الحقيقة جمع تقديم .

الجهة الثانية : في ذكر قدر وقته ، وفيه أقوال :

أحدها : أنه قدر ما يسع الظهر للخبر .

الثاني : أنه ما يسع الظهر وسنته ، وهو قول الفقيه يحيى . وهذا مع الوضوء فيكون وقتاً للصلايين معاً على جهة البدل .

الثالث : أنه قدر ما يسع ثمان ركعات ، وهذا ما ذهب إليه بعضهم . وقيل : قدر عشر ركعات مع الطهارة ، ذكره آخرون . اهـ .

وذهب الشافعي وأبو حنيفة واختاره صاحب « المنار » إلى أنه لا مشاركة .

واستدلوا بأحاديث :

الاول منها : أن في رواية النسائي في حديث جبريل قال : « فصلى الظهر حين زالت الشمس ، وكان النبي قدر الشراك ، ثم صلى العصر حين كان النبي مثل الشراك وظل الرجل ، ثم صلى الغد الظهر حين كان الظل طول الرجل ... » ولم يقل مثل الشراك ، فقيه أنه صلى الظهر في آخر وقتها ، وهو مصير ظل الشيء مثله ، وأن وقت العصر متوقف على أن يزيد على ذلك قدر الشراك .

وثانيها : حديث أبي موسى عند مسلم وأبي داود والنسائي في تعليم السائل عن أوقات الصلاة ، وفيه : « ثم أخر الظهر حتى كان قريباً من وقت العصر بالأمس ... » فدل على عدم تأخيرها إلى مصير ظل الشيء مثله .

وثالثها : حديث بريدة عند مسلم والترمذي والنسائي وفيه : « فلما كان في اليوم الثاني أمره - أي بلالاً - فأبرد بالظهر ، فأنعم^(١) أن يبرد بها » فدل على أنه لم يبلغ الإبراد إلى أن يصلها

(١) أي أطال الإبراد وأخر صلاة الظهر ، يقال : أنعم الرجل في الأمر أي أطال النظر فيه . اهـ .
« جامع الأصول »

وقت مصير ظل الشيء مثله ، ولذا أتى بلفظ الإرادة الدال على تأخير الصلاة لأثناء وقتها لإرادة انكسار سورة الحرّ . قالوا : وما استدلل به الأولون من ظاهر حديث جبريل يمكن تأويله بأن تكون صلاة الظهر وقت في آخر وقتها ، والعصر في أول وقتها ، فمهر الراوي عن مقارب الشيء به ، وهو ممكن على حذف مضاف في قوله : «وقت العصر» أي مستقبلاً ونحو ذلك . ولهذا عينه صلى الله عليه وآله وسلم للمستحاضة ، فقال : «وفي آخر وقت الأولى وأول وقت الأخرى» . اهـ .

وأيضاً فلو حمل على الاشتراك يكون آخر وقت الظهر مجحولاً لأنه إذا ابتدأها حين مصير ظل الشيء مثله لا يعلم متى يفرغ منها ، أو بأن يقال أحاديث تعليم السائل مدنية وحديث جبريل في مكة فيكون الآخر ناسخاً . ولأولين عن ذلك أجوبة تركتها اختصاراً ، وقد استوفاهما بعض ^(١) المتأخرين في رسالة سماها : «اليواقيت في المواقيت» .

وأما وقت العصر فظاهر الحديث أن أوله بعد تحقق المثل وهو معنى قوله : «حين كان الفيم» قلته «وماني معناه من الروايات . وذهب إلى ذلك المعتز والثوري والشافعي وأحمد واستحقاق . وقال أبو حنيفة أوله أن يصير الظل قائمتين بمعد الزوال ، فمن صلى قبل ذلك فصلاته غير مجزية . قيل : ولا دليل على مذهب إليه ، ولذا خالفه أصحابه ، واختلفوا في آخر وقته ، فظاهر الحديث أن آخره الثلاثان . وذهب إليه الشافعي قال : وهذا لمن ليس له عذر ولا به ضرورة . وأما أصحاب العذر والضرورات فأخر وقتها لهم بقية تسع ركعة قبل الغروب لحديث أبي هريرة : «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس ، فقد أدرك العصر» ويكون فعلها حينئذ أداء . وذهبت الهدوية إلى مثل ذلك . ونسبه صاحب «هداية الحنفية» إلى أبي حنيفة إلا أنه على الأول يأثم بالتأخير لغير عذر . وعلى مذهب الهدوية يكون على حسب اختلافهم في جواز الجمع لغير عذر أو مع العذر .

وأما تأديتها في اختيار الظهر فتعد الهدوية أنه يصح ذلك ، وهو الذي صرح به الهادي في «المنتخب» ولفظه بعد ذكر حديث التعليم وبيان من أخرجه من المحدثين : «إعلم أنه لما صح هذا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى الظهر في أول يوم حين زالت الشمس وصلى العصر وظل كل شيء مثله ، ثم صلى من الند الظهر وظل كل شيء مثله وظل كل شيء مثله صلى في كذا من المنتخب

(١) هو البدر المنير محمد بن اسماعيل الأمير رضوان الله عليه .

عليه في المناسبات

أعلمنا أنه قد صلى في أول يوم العصر في وقت صلاة الظهر التي صلاحها من الغد ، فأجاز صلى الله عليه وآله وسلم بفعله هذا صلاة الظهر وصلاة العصر في وقت صلاة الظهر ، فوجب بفعله هذا أن وقت الظهر كله وقت للعصر ، ووقت العصر كله وقت للظهر لأن من زوال الشمس إلى أن يصير ظل الشيء مثله وقت واحد بمدود لا مزية فيه . وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الوقت الواحد الظهر والعصر عند زوال الشمس ^{من وقت العصر} ومن فعل ذلك فقد أدى الصلاتين في وقتها لأن أول الوقت آخره وآخر الوقت أوله ، وهو في تأدية صلاته غير متعمد لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وكذلك من صلاحها في آخر الوقت ^{وقت العصر} قبل صلاحها في وقتها ، فوقت الظهر كله وقت للعصر ووقت العصر كله وقت للظهر إلى أن يدرك منها ركعتان قبل غروب الشمس أو ركعة كما جاء في الأثر الصحيح : « من أدرك ركعة من العصر ^{وقت العصر} قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها » الحديث . اهـ .
وكذا عند الشافعية والمالكية على ما ذكره صاحب « النهاية » في سياق وقت الضرورة والمذر ، ولفظه : اتفق مالك والشافعي على أن هذا الوقت - يعني من الزوال إلى الفجر - هو لأربع صلوات للظهر والعصر مشتركاً بينهما ، والغرب والعشاء كذلك . وخالفهم أبو حنيفة فقال : إن هذا ^(١) الوقت إنما هو للعصر فقط ، وأنه ليس هاهنا وقت مشترك . وسبب اختلافهم في ذلك هو اختلافهم في جواز الجمع بين الصلاتين في السفر في وقت إحداها على ما يأتي بعد . فمن تمسك بالنص الوارد في صلاة العصر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من أدرك ركعة من العصر قبل مغيب الشمس فقد أدرك العصر » وفهم من هذا الرخصة ، ولم يجز الاشتراك في الجمع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « لا يفوت وقت صلاة حتى يدخل وقت الأخرى » ولما سنذكره بعد في باب الجمع من حجج الفريقين . قال : إنه لا يكون هذا الوقت إلا لصلاة العصر فقط .

ومن أجاز الجمع في السفر قاس عليه أهل الضرورات لأن المسافر أيضاً صاحب ضرورة وعذر . فجعل مالك هذا الوقت مشتركاً بين الظهر والعصر والغرب والعشاء من بعد الزوال بمقدار أربع ركعات للحاضر أو ركعتين للمسافر ، وجعل الوقت الخاص للظهر بمقدار أربع

(١) ينظر مرجع الإشارة ويصح أن شاء الله تعالى من « نهاية المجتهد » . فتم منه

ركعات للحاضر بعد الزوال ، وأما ركعتين ^{للغائب} للسافر . وجعل الوقت الخاص بالعصر أما مقدار أربع ركعات قبل الغيب للحاضر ، وأما اثنتان للسافر . أعني أن من أدرك الوقت الخاص فقط لم يلزمه الا الصلاة الخاصة بذلك الوقت ، ومن أدرك أكثر من ذلك أدرك الصلاتين معاً وجعل آخر الوقت الخاص بصلاة العصر مقدار ركعة قبل الغروب ، وكذلك فعل في اشتراك المغرب والعشاء .

وأما الشافعي فجعل حدود آخر هذه الأوقات المشتركة حداً واحداً ، وهو إدراك ركعة واحدة قبل غروب الشمس ، وذلك للظهر والعصر معاً ، ومقدار الركعة قبل انصداع الفجر وذلك للمغرب والعشاء معاً ؛ وقد قيل عنه بمقدار تكبيرة قبل غروب الشمس فقد لزمته صلاة الظهر والعصر معاً .

وأما أبو حنيفة فوافق مالك في أن آخر وقت العصر مقدار ركعة لأهل الضرورات عنده قبل الغروب ، ولم يوافق في الاشتراك والاختصاص .

وسبب اختلاف مالك والشافعي هل القول باشتراك الوقت للصلاتين معاً يقتضي أن لهما وقتين وقتاً خاصاً ووقتاً مشتركاً؟ أم انما يقتضي أن لهما وقتاً مشتركاً فقط ؟ .. وحجة الشافعي أن الجمع دل على الاشتراك فقط لا على وقت خاص . وأما مالك فقاس الاشتراك عنده في وقت الضرورة على الاشتراك في وقت التوسعة ، أعني انه لما كان لوقت الظهر والعصر الموسع وقتان وقت مشترك ووقت خاص وجب أن يكون الأمر كذلك في أوقات الضرورة . والشافعي لا يوافق في اشتراك الظهر والعصر في وقت التوسعة فخالفاً في هذه المسألة انما ينبنى - والله أعلم - على خلافهم في تلك الأولى فتنبه . فانه بين ، والله أعلم . اهـ . كلامه رحمه الله تعالى .

وأما وقت المغرب فظاهر حديث الأصل وشواهدُه أن لهما وقتاً واحداً غير ممتد وهو وقوع القرص . وإليه ذهب مالك والأوزاعي والشافعي وجمهور أصحابه ، فقالوا : ليس لهما إلا وقت واحد ، وهو عقيب غروب الشمس بقدر الوضوء وستر المورة والأذان والاقامة ويصلي المغرب وسنته . وذهب الهادي والقاسم وغيرهما من الأئمة وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأصحاب الرأي ، واختاره الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في « شرح العمدة » الى أن وقت المغرب ممتد الى أن يغيب الشفق للأخبار الثابتة ، وهي خبر أبي موسى الأشعري وبريدة الأسلمي بلفظ : « وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق » وعبد الله

ابن عمرو بن العاص بلفظ : « وقت المغرب ما لم يغيب الشفق » وأبي هريرة بلفظ « أن آخر وقتها قبل أن يغيب الأفق » .

قال النووي : وهذا هو الصحيح ، والصواب الذي لا يجوز غيره .

وأجاب عما في حديث جبريل بثلاثة أوجه :

أحدها : أنه اقتصر على بيان وقت الاختيار ، ولم يستوعب وقت الجواز .

والثاني : أنه متقدم في أول الأمر بمكة ، وهذه الأحداث متأخرة في أواخر الأمر بالمدينة .

والثالث : أن هذه الأحداث أصح اسناداً من حديث جبريل فوجب تقديمها .

وأما وقت العشاء فظاهر الأحداث أن أوله وقوع الشفق أي سقوطه وذهاؤه . والشفق : الحرة ، كما تقدم . وسيجيء صريحاً من كلام الامام عليه السلام ، وذكر ما يؤيده - ان شاء الله تعالى - وآخره بعد ذهاب ثلث الليل . والى ذلك ذهب القاسمية والشافعي وعمر بن عبد العزيز ، وقال به من الصحابة : عمر بن الخطاب وأبو هريرة .

وقال الثوري وأصحاب الرأي وابن المبارك واسحاق بن راهويه : آخر وقتها نصف الليل لأحاديث وردت بذلك ، منها :

حديث عبد الله بن عمر وعند مسلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « فإذا صليتم العشاء فإنه وقت الى نصف الليل » .

ومنها : حديث أبي هريرة وجابر بن عبد الله عند الترمذي وغيره ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء الى ثلث الليل - أو نصفه^(١) » . قال الترمذي : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، وأخرجهم الحاكم في « المستدرک » والبيهقي في « السنن » عن أبي هريرة بلفظ : « لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك مع كل صلاة ، ولأخرت العشاء الآخرة الى نصف الليل » . وفي رواية عن أبي هريرة بلفظ : « وأن آخر وقتها حين يتنصف الليل » .

(١) كأنه شك من الراوي . اهـ . « منة »

ومنها : حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخر ليلة العشاء الى شطر الليل » أخرجه الشيخان والنسائي . والشرط : النصف كما في « النهاية » و « الصحاح » و « القاموس » إلا انه زاد : ويطلق على الجزء ، وكأنه أراد مجازاً لأنه معروف بخلط الحقيقة بالمجاز .

ومنها : حديث أبي موسى في « الصحيحين » « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتم بالصلاة ، - أعني صلاة العشاء - حتى أبهار الليل ، ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلي ... » الحديث . وإبهار - بالباء الموحدة وتشديد الراء - : انتصف ، وبهرة كل شيء وسطه ، قاله أهل اللغة .

ومنها : حديث عائشة عند مسلم قالت : « أتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة بالعشاء حتى ذهب عامة الليل ، ثم خرج فصلي ، وقال : انسه لوقتها لولا أن أشق على أمتي » .

قال في « المنار » : لا شك أن أكثر الأحاديث أن العشاء الى ثلث الليل ، وأقلها الى نصف الليل ، وكل ثابت ، فدل على أن الى الثلث فضيلة والى النصف دون ذلك . وتعقب بأن حديث « لولا أن أشق على أمتي... » الحديث ... يقتضي إن تأخير العشاء الى نصف الليل أفضل من الصلاة في الثلث وما قبله . وانه لم يمنعه من التأخير بهم إلا خوف المشقة عليهم ، ولثلا يكون التأخير سبباً لا يجابه عليهم ، كما قال صلى الله عليه وآله وسلم في قيام رمضان لما جمع بهم في الليلة الاولى والثانية ورأى كثرتهم في الليلة الثالثة فلم يخرج اليهم : « قد رأيت ضيعكم ، فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا خشية أن يفرض عليكم » .

واختلفوا فيما بعد الثلث أو النصف ، فعند المعتز وإبن عباس . وعطاء وطاوس وعكرمة أن فعلها أداء الى طلوع الفجر ، وهو ظاهر مذهب الشافعي ومن معه كما أفاده ابن رشد في « النهاية » ، إلا أن الشافعي خصه بأهل الضرورة والمدر . وعند الاصطخري من الشافعية انه بعد ذلك قضاء . واستدل صاحب « النجوم » لمذهب المعتز ومن معهم بأنه إذا صح تأخيرها الى الثلث والى النصف والى مضي عامة الليل كما يدل عليه مجموع ما تقدم من الأحاديث دل على أن ما بعد مغيب الشفق وقت لها الى آخر الليل ، وإن ذكر الثلث ونحوه للفضيلة ، وما بعده للجواز . ويؤيد ذلك أثر نافع بن جبير قال : « كتب عمر الى أبي موسى الاشعري وصل العشاء الى الليل شئت ولا تغفلها » وحديث مسلم في قصة التعريس ، إنما التفريط أن تؤخر صلاة حتى

يدخل وقت الأخرى ، وهو وإن كان ينتقض بالفجر فانه يدل على أن المسألة في الصلوات تعاقبها واتصالها .

قلت : وذكر بعض المتأخرين أن ذلك مخصوص بالاجماع في صلاة الصبح . اهـ .

وعقد الميبيقي لذلك ترجمة فقال: « باب آخر وقت الجواز لصلاة العشاء » . وأورد آثاراً منها: رويناه عن ابن عباس انه قال : « وقت العشاء الى الفجر » . وعنه وعن الحسن بن عوف في المرأة تطهر قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء . وعن عبيد بن جريح انه قال لأبي هريرة : « ما إفراط صلاة العشاء ؟ » قال : طلوع الفجر » ثم أورد حديث عائشة المتقدم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أتم ذات ليلة بالعشاء حتى ذهب غلظة الليل » قال : وهذا يرد في باب تأخير العشاء ؛ وعقبه بحديث : « ليس في النوم تفريط ... » ماتقدم وبمجموع ذلك يتأيد ما ذكره صاحب « النجوم » من جواز التأخير ، وإن فاتت الفضيلة ، والله أعلم .

وأما وقت الفجر فظاهره أن أوله طلوع الفجر ، والمراد به طلوع المنتشر عرضاً كما بينته الأحاديث ، وآخره حين الاسفار لقوله : « الوقت ما بين هذين الوقتين » وهو مذهب الشافعي في المرفقين ومن لا عذر له وجعل ما بعده الى طلوع الشمس لأهل الأعذار والضرورات . وقال الاصطخري من أصحابه يكون ما بعد الاسفار قضاء . وعند المترة ومالك وأحمد وإسحاق أن آخرها بقية تسع ركعة كاملة من الصبح .

واحتجوا بأدلة : منها حديث أبي هريرة : « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس ، فقد أدرك الصبح » ونحو حديث عائشة وحديث أبي موسى « انصرف منها والقائل يقول طلعت الشمس أو أكادت » وحديث ابن عمرو بن العاص ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس ، وجميع ذلك مخرج في « الصحيح » .

سمعت زيدا عليه السلام وقد سئل عن قوله عز وجل : « أتم

الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر

كان مشهودا » فقال : دلوك الشمس زوالها ، وغسق الليل ثلثه حين

يذهب البياض من أسفل السماء وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان
مشهوداً ، يشهده ملائكة الليل وملائكة النهار .

تفسير اللوك : بالزوال حكا في « الكافي » عن أمير المؤمنين عليه السلام ؛ وقال به ابن
عباس وعمر وابنه عبد الله وأبو هريرة ومجاهد وعطاء وقتادة وأكثر الصحابة والتابعين ،
ونص عليه الصادق والمهدي وأبو العباس . قال في « الكافي » : وهو قول السادة وأصحاب
الشافعي . وذهب جماعة من المفسرين كابن قتيبة وسميد بن جبير والضحاك والسدي والنخعي
ومقاتل الى أن المراد باللوك : الغروب . وقد صرح به الامام زيد بن علي في « تفسيره » ،
فقال : معناه غروبها ، ويقال لزوالها ، وكذا صاحب « القاموس » أفاد كلامه أنه يستعمل الزوال
والغروب ، وكذا في « الضياء » و « الصحاح » . قال في « الصحاح » : ولان الناظر اليها
وقت الزوال بذلك عينه ليدفع شعاعها . اهـ . وفيه بيان مأخذ الاشتقاق ومثله في « الكشف » .
قال في « الجامع الكافي » قال محمد : سألت أبا عبد الله أحمد بن عيسى عليه السلام عن قوله
تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس » قال : زوالها ، قلت : أنه يروى عن ابن مسعود أنه
قال : دلوكها : غروبها ، يقال دلكت براح ، فقال ، أبو عبد الله : تدري ما معنى دلكت براح ؟ ..
قال : قلت : ماهو ؟ .. قال : كان الراعي يطلب إبله أو غنمه ، فلما زالت الشمس ستر بصره
براحته ، ووضع أبو عبد الله راحته فوق حاجبه ، وقال : قال الراعي :

ثبتت قدما رباح ديت حتى دلكت براح

قال أبو عبد الله : أراد منذ طلعت حتى دلكت براح ، يقول : حتى زالت ولكن القرب .
قد تخفف ربما يسقط الشيء كان يطلب غنمه أو إبله منذ طلعت الشمس حتى زالت . اهـ . وراح
من أسماء الشمس مبني على الكسر ذكره الرضي في « شرح الكافية » ، والظاهر من مجموع
ما ذكر أنه مشترك بينها اشتراكا لفظياً . والمراد به في الآية الزوال لقيام القرينة المفيدة لتعيينه
كما سنذكره .

قال القاضي : ويؤيد تفسيره بالزوال قول أمير المؤمنين علي عليه السلام وحفيده زيد
ابن علي وجماعة من الصحابة ، وما أخرجه ابن مردويه عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم في قوله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس » قال : « لزوال الشمس ». وما رواه الطبراني مرفوعاً والبخاري والبيهقي عن ابن عمر مرفوعاً : « دلوك الشمس : زوالها » وما رواه ابن جرير عن أبي مسعود عقبة بن عمرو ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أفاني جبريل عليه السلام لدلوك الشمس حين زالت ، فصلى بي الظهر » ذكره في « الكشف » . ولان في تفسيره بالزوال ثحول الآية للصلاة الحسنة ، لأن الدلوك زوال الشمس ، فيدخل فيه صلاة الظهر والعصر . وقوله : « إلى غسق الليل » المغرب والعشاء ، وقوله : « وقرآن الفجر » صلاة الفجر ، وإذا حمل على الغروب خرج الظهر والعصر والحمل على ما كثرت فائدته أولى .

قلت : نقل اليعمرى عن مالك ، قال : أوقات الصلاة في كتاب الله تعالى قوله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس » يعني الظهر والعصر « إلى غسق الليل » يعني المغرب والعشاء « وقرآن الفجر » يعني صلاة الفجر . وقال به قبله أيضاً جماعة من العلماء بتأويل القرآن : ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيرهم . اهـ .

واللام في دلوك بمعنى الوقت : أي أقم الصلاة في هذا الوقت أو لأجل دخول الوقت . وغسق الليل : غسوقاً ، أي ظلم ، والاسم الغسق - بفتح السين - والاسم يدور على السيلان ، ومنه غسقت العين إذا حملت ، فكان الظلام انهمل على الدنيا وتراكم ، وهذا عند غيبوبة الشفق الأبيض ذكره في « الكشف » . قال في « منتهى المرام » : أجمع المفسرون على أن المراد بقرآن الفجر : صلاة الفجر ، تسمية للشيء ببعض أجزائه . اهـ . وقال في « الثمرات » : وخصها بالقرآن لما كانت أكثر ما تناول فيه القراءة وأكثر ما يجهل فيه بالقراءة لكثرة الناس .

وقوله : « تشهد ملائكة الليل ... الخ » ذكر معناه الامام زيد بن علي في « تفسيره » . وكذا المحدثون ، فأخرج البخاري ومسلم وعبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « تجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر - ثم يقول أبو هريرة - : اقرأوا إن شئتم » وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً . اهـ . وفي « الثمرات » : يشهده ملائكة الليل وملائكة النهار فتكتب هذه الصلاة في الديوانين جميعاً عن ابن عباس وقتادة وإبراهيم ومجاهد . وروي « ان ملائكة الليل يقولون : ربنا فارقتنا عبادك وهم يصلون ، وملائكة النهار يقولون : أتينا عبادك وهم يصلون » .

قال زيد بن علي عليها السلام : أفضل الأوقات أولها ،
وإن أخرت فلا بأس .

الالف واللام في الأوقات للمبد لتقدم بيانها في حديث جبريل عليه السلام ، وتحديد أولها وآخرها . وقوله : « الوقتان هذين الوقتين » فالبيئة ذات مراتب متفاوتة في الفضل ، وأولها أفضلها ومابعد لا بأس به ، وإن كان مفضولاً مالم يتعد حده . وشواهد ذلك من السنة كثيرة منها ما رواه الحاكم والترمذي وصححه من حديث ابن مسعود ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها » . وأصله في « الصحيحين » وفي « تجريد الأصول » عن أم فروة وكانت ممن بايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت : سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي الأعمال أفضل؟ قال الصلاة لأول وقتها ، أخرجه الترمذي وأبو داود . وفيه عبد الله بن عمر العُمري وليس بالقوي ، وهو في « الشفاء » ونحوه عن ابن عمر مرفوعاً . وما أخرجه الترمذي والحاكم بنحوه عن عائشة قالت : « ما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاةً لأول وقتها الآخر مرتين حتى يقضيه الله تعالى » . وأخرج مالك في « الموطأ » عن يحيى بن سعيد حديث : « إن المصلي ليصلي وما فاته من وقتها أعظم من ماله وأهله أول الوقت » . وأخرج البيهقي بسنده إلى ابن أبي أوفى ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إن خيار عباد الله الذين يراعون الشمس والقمر والنجوم والأظلة بذكر الله عز وجل » ورجاله ثقات ، ورواه أيضاً موقوفاً على أبي الدرداء . وأخرجه من حديث أبي هريرة موقوفاً بلفظ : « ألا إن خيار أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذين يراعون الشمس والقمر لمواقيت الصلاة » .

والأحاديث في مبادرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة أول وقتها كثيرة ، ومن أجمعها الحديث المتفق عليه من رواية أبي المنهال سيار بن سلامة ، قال : « دخلت أنا وأبي على أبي برزة الأسلمي ، فقال له أبي : كيف كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي المكتوبة ؟ .. فقال : كان يصلي الهجير التي يدعونها الأولى حين تدحض الشمس ، ويصلي العصر ، ثم يرجع أحدهما إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية ، ونسيت ما قال في المغرب ، وكان يستحب أن يؤخر من العشاء التي يدعونها العتمة ، وكان يكره النوم

قبلها والحديث بعدها ، وكان يفتل من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جليسه ، وكان يقرأ من الستين الى المائة . ومعنى المهجير المهاجرة وهي شدة الحر وقوته . والمراد بالأولى صلاة الظهر ، وسميت الأولى لأنها أول صلاة أقامها جبريل عليه السلام في تعليمه صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم . وحين تدحض الشمس - بفتح التاء والحاء - أي تزول . وهل يعتبر في إدراك الفضيلة إيقاع الفعل في أول جزء من الوقت تحقيقاً أو يفتقر معه فعل مقدمات الصلاة بعد دخوله ؟ .. قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرحه لهذا الحديث : وظاهر اللفظ يقتضي وقوع صلاته صلى الله عليه وآله وسلم للظهر عند الزوال ولا بد من تأويله .

وقد اختلف أصحاب الشافعي فيما تحصل به فضيلة أول الوقت ، فقال بعضهم : إنما تحصل بان تقع أول الصلاة مع أول الوقت بحيث تكون شروط الصلاة متقدمة على دخول الوقت ، وتكون الصلاة واقعة في أوله . وقد يتمسك هذا القائل بظاهر هذا الحديث ، فانه قال : « يصلي حين تزول » وظاهره وقوع أول الصلاة في أول جزء من الوقت عند الزوال ، لأن قوله : « يصلي » يجب حمله على يتديء الصلاة ، فانه لا يمكن إيقاع جميع الصلاة حتى تدحض الشمس . ومنهم من قال : تمتد فضيلة أول الوقت الى نصف وقت الاختيار ، فان النصف السابق من الشيء ينطلق عليه أول الوقت بالنسبة الى التأخر . ومنهم من قال وهو الاعدل - : انه إذا اشتغل بأسباب الصلاة عقيب دخول أول الوقت وسعى الى المسجد وانتظر الجماعة ، وبالجملة فلم يشتغل بعد دخول الوقت الا بما يتعلق بالصلاة فهو مدرك لفضيلة أول الوقت . ويشهد لهذا فعل السلف والخلف ، ولم ينقل عن أحد منهم انه كان يشدد في هذا حتى يوقع أول تكبيرة في أول جزء من الوقت . اهـ .

وهاهنا فوائد :

الاولى : يتفرع على ما ذكره عليه السلام وما في معناه من الأحاديث الدالة على أفضلية أول الوقت اختلاف العلماء : هل الجماعة مع تأخيرها أفضل من الصلاة في أول الوقت منفرداً أم العكس ؟ فمنهم من قال إن التأخير لصلاة الجماعة أفضل ولو فات أول الوقت . ويدل عليه حديث جابر المتفق عليه فيه : « والعشاء أحياناً ، وأحياناً إذا رآهم اجتمعوا عجل ، فإذا رآهم أبطلوا أخر » . ووجهه أن التأخير لأجل الجماعة مع إمكان التقديم . وأيضاً فتأثير صلاة الجماعة أولى من وجهين هما التشديد في تركها والترغيب في فعلها ، بخلاف أول الوقت فليس فيه

الا الترخيب في إيقاع الصلاة فيه دون التشديد في التأخير عنه مثل صلاة الجماعة . وأيضاً فهي مقدره بخمس أو سبع وعشرين درجة ، وفضيلة الوقت غير مقدرة والمقدر أولى من المهمل . وأيضاً فالاختلاف في وجوب صلاة الجماعة وتعيينها مشهور دون الصلاة أول الوقت . وأيضاً فالجماعة من شعائر الدين فيقال من تمألى على تركها دون من تمألى على ترك الصلاة أول الوقت . ومنهم من جنح إلى أن المحافظة على أول الوقت أفضل ، وإن جاوز المكلف حصول جماعة بعد مضيه . واستدلوا بحديث ابن مسعود السابق ، وجعلوه أصرح في الدلالة على الأفضلية من أحاديث فضيلة الجماعة .

الثانية: اختلفوا في صلاة الظهر إذا اشتد الحر هل يستحب الإبراد بها أو تعجيلها ؟ . . فذهب الهادي والقاسم إلى أن أفضل الوقت أوله مطلقاً لما تقدم من الأدلة ، ولما في مسلم : « كنا نصلي الظهر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر ، فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن وجهه من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه » . ولما رواه جابر بن عبد الله ، قال : « كنت أصلي الظهر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذ قبضة من الحصى لتبرد في كفي أضعها لوجهي اسجد عليها لشدة الحر » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وأبو عباس السراج في « مسنده » والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . ولحديث خباب بن الارت . قال : « شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة في الرمضاء ، فلم يشكنا » لفظ مسلم ، وهو متفق عليه . وفي لفظ « شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرمضاء في صلاة المغرب ، فما أشكنا » وفي رواية عند مسلم من طريق زهير عن أبي إسحاق قال : « أتينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فشكونا إليه حر الرمضاء ، قال زهير : قلت لأبي إسحاق : في الظهر ؟ . قال : نعم قلت : أفي تعجيلها ؟ قال : نعم » وأخرجه النسائي من حديث زهير أيضاً . قال ابن القطان كذا أورده مسلم .

وقد اختلف في معناه ، فقيل : لم يُعذَرنا ، وقيل : لم يحوجنا إلى الشكوى في المستقبل ، فرويت فيه زيادة مبنية للأول . قال أبو بكر بن المنذر : ثنا عبد الله بن أحمد ، نا خلاّد بن يحيى ، نا يونس بن أبي إسحاق ، نا سعيد بن وهب ، قال : أخبرني خباب بن الارت ، قال : « شكونا ^{إلى} رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرمضاء ، فما أشكنا ، وقال : إذا زالت الشمس فصلوا . - وقال جمهور العلماء انه يستحب الإبراد ، وتأخير الظهر في شدة الحر إلى أن يبرد الوقت

وينكسر الوهج . وحجتهم حديث أبي هريرة عند الجميع ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » . وحديث أبي ذر عند البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي واللفظ له : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في سفر - ومعهم بلال - فأراد أن يقيم ، فقال : ابرد ، ثم أراد أن يقيم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أبرد في الظهر ، قال حتى رأينا فيء التلول ، ثم أقام فصلى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إن شدة الحر من فيح جهنم فأبردوا عن الصلاة » . قال الترمذي : وفي الباب عن أبي سعيد وابن عمر والمغيرة والقاسم بن صفوان عن أبيه وأبي موسى الأشعري وابن عباس وأنس .

قال القاضي عياض : وذهب قوم من أهل العلم إلى أن حديث الإبراد ناسخ لما جاء بخلافه من صلاة الظهر بالمهاجرة وما في معناه ، وقال بعضهم : ليس بناسخ وإنما هو رخصة لمن لم يرد الأخذ بالأفضل . اهـ . واستدل الطحاوي للنسخ بحديث المغيرة بن شعبة قال : « كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر بالمهاجرة ، ثم قال لنا : أبردوا بالصلاة... » الحديث... ورجاله ثقات رواه وأبني^١ ماجه وصححه ابن حبان ونقل الخلال عن أحمد أنه قال : هذا آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ورجح ذلك البخاري .

ومن ذهب إلى الرخصة قال : إن الأمر في قوله : « أبردوا » للإباحة ، وأحاديث تعجيلها بالمهاجرة أخذ بالاشتق والأولى ، أو أنهم طلبوا تأخيرها تأثداً على وقت الإبراد وهو زوال حر الرمضاء ، وذلك قد يستأنم خروج الوقت ، فلذلك لم يجهم بإزالة الشكوى ، وخصه بعضهم بالجماعة . فاما المنفرد فالتعجيل في حقه أفضل . وهو قول أكثر المالكية والشافعي لكنه خصه أيضاً بالبلد الحار . وقيد الجماعة بما إذا كانوا يتنابون مسجداً من بعد ، فلو كانوا مجتمعين أو كانوا يمشون في كنٍ فالأفضل في حقهم التعجيل .

واحتج الشافعي على ذلك بأن أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالإبراد كان بالمدينة لشدة حر الحجارة ، ولأنه لم يكن بالمدينة مسجد غير مسجده يومئذ ، وكان يتناب من بعد فيتأذون بشدة الحر ، فأمرهم بالإبراد ، لما في الوقت من السعة ؛ وظاهر ما سبق أن العلة هي ما يجدونه من حر الرمضاء في جباههم حين السجود لا مشقة المسافة وبعد الطريق . وأصرح في التعليل مما ذكر قوله : « فأبردوا فإن شدة الحر من فيح جهنم » - بقاء التعليل -

قيل : والحسكة في ذلك دفع المشقة لكونها قد تسلب الخشوع ، وقيل : لانها الحالة التي ينشر فيها العذاب . -

قال الزين بن المنير : لان وقت ظهور أثر الغضب لا ينجم فيه الطلب الا بمن أذن له فيه ، ولذلك قال (١) : « أقصر عن الصلاة عند استواء الشمس ، فانها ساعة تسجر فيها جهنم » رواه مسلم . فان قيل : كان يلزم التأخير في شدة البرد أيضاً إذ هو من تنفس جهنم . وأجيب : إن شدة البرد في وقت الشتاء ليس كوقت الظهر بل وقتها أول الأوقات برداً ، وإنما مظنة البرد السحر ثم هو يقوى مع الاسفار حتى ترتفع الشمس ويخرج الوقت ، ولا ينتهي الأمر بالابراد الى هذا الحد ، ذكره اليعمري .

واختلفوا في الوقت الذي ينتهي اليه الابراد ، فعند الشافعية تؤخر الصلاة عن أول الوقت بقدر ما يحصل للحيطان في يمشي فيه طالب الجماعة بحيث لا يؤخر عن النصف الأول من الوقت . وقال أشهب - من المالكية - : لا ينتهي بالابراد الى آخر الوقت ، والصحيح الأول لدلالة الحديث عليه بقوله : « حتى رأينا في » التلول . قال النووي : ومعناه أنه أخر تأخيراً كثيراً حتى صار للتلول في ، وهي منبطحة غير منتصبة ، ولا يصير لها النية في العادة الا بعد زوال الشمس بكثير . ا هـ .

وهل يشرع الابراد في الجمعة ؟ قال النووي : لا يشرع فيها عند الجمهور ، قال : ولا يشرع في العصر عند أحد من العلماء الا أشهب المالكي . ا هـ .

وقال اليعمري : والقول بالابراد في الجمعة يقبل التعليل بالنص والمعنى بخلاف العصر ؛ أما النص فحديث أنس عند البخاري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان إذا اشتد البرد بكرهما ، وإذا اشتد الحر أبردهما » ولم يأت نص بالابراد في العصر . وأما المعنى ، فلوجهين ، الأول : ان الجمعة بدل عن الظهر ، فناسب أن تعطى حكمها . الثاني ان العلة الموجبة للابراد في الظهر - وهي شدة الحر - موجودة في وقتها ، لا في وقت العصر ، لا سيما عند من لا يرى أن التبكير الى الجمعة من المندوب اليه .

الثالثة: اختلفوا أيضاً في الأفضل من وقت صلاة الصبح ، فعند المعتزلة ومالك والليث بن

(١) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن عتبة في حديثه الطويل . ا هـ . من خط حفيد الشارح

سعد والاوزاعي : أن التغليس أفضل لما تقدم من أحاديث أفضلية أول الوقت عموماً . ولحديث جابر في « الصحيحين » : « والصبح كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصليها بفلس » . ولحديث عائشة عند الحاكم « ما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة لوقتها الآخر مرتين حتى قبضه الله تعالى » وقد تقدم . وذكروا عن أبي بكر وعمر « أنها كانا بفلسان وأنه لما قتل عمر أسفر بها عثمان » . وعن قتادة عن أنس قال : « تسحر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وزيد بن ثابت ، فلما فرغا من مسحورهما ، قسام نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة فصلى ، قلت لأنس : كم كان بين فراغها من مسحورها ودخولها في الصلاة ؟ - قال : قدر ما يقرأ الرجل خمسين آية » رواه البخاري ومسلم . وعند البخاري أيضاً عن سهل ابن سعد ، قال : « كنت أنسحر في أهلي ثم يكون سرعة بي أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . وعن أبي مسعود البصري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « صلى الصبح بفلس ، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ، ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر » رواه أبو داود بإسناد حسن ؛ وقال الخطابي هو صحيح الإسناد . وروى الطبراني عن اللبري ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن هند بنت الحرث ، عن أم سلمة « كن نساء يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الصبح فينصرفن متلفعات في مروطن ما يعرفن من الفلس » .

وذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن حي وأكثر العراقيين وطاوس وإبراهيم وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز إلى أن الاسفار بها أفضل من التغليس في الأزمنة كلها الصيف والشتاء .

واحتجوا بحديث رافع بن خديج « أصبحوا بالصبح فانه أعظم لأجوركم » رواه الحسنة وصححه الترمذي وابن حبان ، وفي رواية « اسفروا بالفجر » وذكروا عن علي عليه السلام وابن مسعود رضي الله عنهما « أنها كانا يسفران بالصبح جدا » .

وأجيب عنه بوجوه : منها أن المراد بالاسفار تبين طلوع الفجر ووضوحه للرائي يقيناً واعتزاه الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد بأنه قيل التبين والتيقن حالة شك وتردد لا يجوز معها الصلاة فلا أجر فيها . والحديث يدل بصيغة التفضيل أن ثمة أجرين أحدهما أكل من الآخر لاقتضاء صيغة أفعال المشاركة في الأصل مع الرجحان لأحد الطرفين حقيقة ، اللهم إلا

أن يحمل على ما ردد قليلًا من استعمال الصيغة مجردة عن التفضيل ويكون مجازًا، والقرينة عليه ماثبتة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء بعده من التغليس المستمر فعله . ومنها أن ذلك كان في الليالي القمرية ، فإنه لا يتحقق فيها الفجر الا بالاستظهار في الاسفار ، وبه قطع ابن حبان في أنواعه، ويرد عليه ما ذكر أولاً . ومنها ما ذكره الخطابي وهو أنه يحمل أنهم لما أمروا بالتعجيل صلوا بين الفجر الأول والثاني طلباً للثواب ، فقيل لهم : صلوا للثواب ، فقيل لهم : صلوا بعد الفجر الثاني وأصبحوا بها فإنه أعظم لأجرهم ، وأجرهم كان فيما قصدوه لافي الصلاة قبل دخول الوقت ، فإن المجتهد إذا أخطأ فله أجر واحد ، وفيه تكلف ولا يساعده أيضاً ما في بعض الروايات : « اسفروا بالفجر ، فكلما أسفرتم فهو أعظم للأجر » .

ومما احتج به القائلون بالاسفار مارواه الطحاوي : حدثنا محمد بن خزيمة ، نا القعني ، نا عيسى بن يونس ، عن الأعمش ، عن ابراهيم ، قال : « ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على شيء ما اجتمعوا على التنوير » وهو إسناد صحيح . قالوا : ولا يجوز اجتماعهم على خلاف ما فارقه عليه فيلزم كونه لهمهم بنسخ التغليس . وأجيب عنه بأن حديث أبي مسعود الانصاري المتقدم الذي فيه : « ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات » صريح في عدم النسخ . وأيضاً فالطحاوي من الحنفية وقد اختار أن الدخول فيها في وقت التغليس والخروج منها في وقت الاسفار ، وهو بعينه اختيار لمذهب القائلين بالتغليس ، لأن ظاهر مذهب الحنفية أن الأفضل في الفجر أن يدخل فيها في الاسفار ويخرج منها فيه الا أنه يصلح وجهاً للجمع بين أحاديث التغليس والاسفار . وقد أشار اليه أيضاً الحسين بن عبد الله الطبري في « شرح المشكاة » فقال : معنى « أصبحوا بالصبح » الحديث طولوا صلاة الصبح ومدوها الى الاسفار ، والله أعلم . -

وقال زيد بن علي عليهما السلام : الشفق : هو الحمرة

واليه ذهب الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب ، قال في « الاعتصام » : وهو قول جميع أهل البيت لا يختلفون فيه . وقال أبو محمد الزيدي : فأحدهما البياض والآخر الحمرة . فوق المغرب عند أبي ليلى وسفيان الثوري ومالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد بن

الحسن والحسن بن حي وداود وغيرهم يخرج ويدخل وقت العشاء الآخرة بمغيب الحمرة . وقال غيره : وهو المروي عن علي عليه السلام وعمر بن الخطاب وابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وعبد بن الصامت وشداد بن أوس ومكحول ، وهو قول أحمد واسحاق بن راهويه ، إلا أن أحمد يستحب التفرقة بين الحضر والسفر ، فقال : أما في الحضر فأحب إلي أن لا يصلي حتى يذهب البياض ، وأما في السفر فيجزي أن يصلي إذا ذهبت الحمرة ليكون المقيم على يقين من مغيب الحمرة لجواز أن تواربها الحيطان - يعني وليس كذلك المسافر - . وقال أبو حنيفة وعبد الله بن المبارك والزهري وأبو ثور : لا يخرج وقت المغرب ولا يدخل وقت التمتة إلا بمغيب البياض .

وأما نقل أهل اللغة ، ففي « الصحاح » قال الخليل : الشفق : الحمرة من غروب الشمس إلى وقت العشاء الآخرة ، فإذا ذهب قيل : غاب الشفق . وقال الفراء : سمعت بعض العرب يقول : عليه ثوب كأنه الشفق ، وكان أحمر . اهـ . وفي « القاموس » : الشفق : محرقة الحمرة في الأفق من الغروب إلى العشاء الآخرة أو إلى قريبها أو إلى قرب التمتة . وكذا في « الضياء » و « جامع الأصول » . وقال الخطابي ، أخبرني أبو عمر عن أبي العباس أحمد بن يحيى أن الشفق : البياض ، وأنشد لأبي النجم :

حتى إذا الليل جلاه المجتلي بين سماء طي شفق مَهَوَّل

يريد الصبح ، وغاية ما يلزم من إطلاقه على البياض لغة أن يكون مشتركاً اشتراكاً لفظياً ، والمراد منه في توقيت آخر المغرب وأول العشاء الحمرة للقرائن المعينة :

منها ما رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « الشفق الحمرة ، فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة » . قال في « بلوغ الرام » رواه الدارقطني وصححه ابن خزيمة ، وغيره وقفه . اهـ . وأخرجه ابن عساكر من حديث أبي حذافة عن مالك .

قلت : رواه الدارقطني في غرائبهِ ولفظه : قرأت في أصل أبي بكر أحمد بن محمد ابن جابر بخط يده ، ثنا علي بن عبد الصمد الطيالسي ، نا هارون بن سفيان المستملي ، حدثني عتيق بن يعقوب ، حدثني مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « الشفق الحمرة ، فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة » ثم قال : هـذا حديث غريب وكل رواه ثقات .

وأخرج ابن خزيمة في « صحيحه » من حديث عبد الله بن عمر مرفوعاً « وقت صلاة المغرب إلى أن يذهب حمرة الشفق » قال : وتفرد محمد بن يزيد بلفظ : « حمرة » وإنما قال أصحاب شعبة فيه نور الشفق . قال ابن حجر : محمد بن يزيد صدوق . اهـ . وأيضاً في « القاموس » : (نور) الشفق : حمرة ، فرواية أصحاب شعبة متحدة .

ومنها ما ذكره اليعمري انه ثبت : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حدث وقت العمة بأن أوله إذا غاب الشفق ، وآخره ثلث الليل الأول » . وروي أيضاً نصف الليل . وقد علم كل من له علم بالمطالع والمغرب ودوران الشمس أن البياض لا يغيب الا عند ثلث الليل الأول بيقين . فقد ثبت بالنص انه داخل فيه قبل مغيب الشفق الذي هو البياض ، فتبين بذلك يقيناً أن الوقت انما دخل بالشفق الذي هو الحمرة لافرق بين أول الوقت وآخره .

ومنها ما رواه الترمذي قال : نا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ، نا أبو عوانة ، عن أبي بشر ، عن بشير بن ثابت ، عن حبيب بن سالم ، عن النعمان بن بشير ، قال : أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلها لسقوط القمر لثائه » وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وهو عند أحمد من طريق يزيد بن هارون .

قال القاضي أبو بكر بن العربي : الحديث صحيح وإن لم يخرج به الامامان ، فإن أبا داود أخرجه عن مسدد . ونقل عن أبي حاتم الرازي توثيق حبيب بن سالم ، وعن يحيى بن معين توثيق بشير بن ثابت ، قال : ولا كلام فيمن دونها . ووجه الاستدلال به ما أشار اليه اليعمري أن القمر يغيب في الثالثة في كل زمان ومكان بعد ساعتين ونصف ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات تلك الليلة الجزأة على ثني عشرة ساعة . والشفق الذي هو الحمرة يغيب قبل سقوط القمر في الليلة الثالثة بحين كثير ، والشفق الذي هو البياض يغيب بعد سقوط القمر ليلة ثالثة بساعة ونصف من ساعات تلك الليلة .

قلت : وهو من أول الليل لأربع ساعات ونصف سبع ساعة ، ومن هذا يظهر

(١) بالتاء الثلاثة أي تورانه واشتاره ، وفي رواية أبي داود : « وفور الشفق » بالفاء وهو بفتحها . اهـ .
ح « مسلم للتوي » .

انه صلاحها قبل غيوبة الشفق الأبيض وبعد ذهاب الشفق الأحمر، ويستفاد من الدليل بطلان ما احتجبت به الحنفية حيث جعلوه دليلاً على انه صلاحها بعد ذهاب الشفق الأبيض .

وقد نقل صاحب « الكشاف » عن أبي حنيفة الرجوع عن قوله بانه الأبيض . وكذا الكاكي الحنفي في « عيون المذاهب » وهو للمذاهب الأربعة، ذكر أن الشفق البياض في رواية لأبي حنيفة ورواية مع الجماعة ، وانفق الثلاثة وأبو يوسف ومحمد أنه الحمرة . وأما الصفرة التي بعد الحمرة وقبل البياض ، فقال النزالي في « البسيط » : الشفق الحمرة دون الصفرة والبياض . وقال إمام الحرمين والنزالي في « البسيط » : يدخل وقت العشاء بزوال الحمرة والصفرة ، والصحيح الأول لأن الحكم مترتب على زوال لون الحمرة فقط ، والله سبحانه أعلم ..

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام ، قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إنه سيأتي على الناس أئمة بعدني
يميتون الصلاة كميتة الابدان ، فإذا أدركتم ذلك فصلوا الصلاة لوقتها ،
ولتكن صلاتكم مع القوم نافلة ، فإن ترك الصلاة عن وقتها كفر » .

أخرج نحوه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وأبو داود ، واللفظ له من حديث
أبي ذر قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يا أبا ذر كيف أنت إذا كانت
عليك أمراء يميتون الصلاة ؟ .. » أو قال يؤخرون الصلاة - قلت يا رسول الله فما تأمرني ؟ ..
قال : صل الصلاة لوقتها ، فإن أدركتها معهم فصلها فإنها لك نافلة - ونحوه حديث عمرو بن ميمون
الأودي ، قال : « قدم علينا معاذ بن جبل اليمن ... » وساق الحديث الى أن قال : قال لي
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كيف بكم إذا أتت عليكم أمراء يصلون الصلاة لغير
ميقاتها ؟ .. » قلت : فما تأمرني إن أدركني ذلك يا رسول الله ؟ .. قال : صل الصلاة لميقاتها
واجعل صلاتك معهم سبحة » أخرجه أبو داود .

قال بعض شارحي كتابه : وحديث عمرو بن ميمون عن معاذ بن جبل وعبد الله بن

مسعود أخرجه أبو عمر في « تهذيبه » من طرق ، وهو على شرط الصحيح رجاله كلهم من رجال الصحيح . ١ هـ . وحديث ابن مسعود بلفظ : حديث معاذ سواء . وأخرجه معمر أيضاً عن عبد الله بن عثمان بن خثيم ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن ابن مسعود بلفظ : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : كيف بك يا أبا عبد الرحمن إذا كان عليك أمراء يطفئون السنة ويؤخرون الصلاة عن ميقاتها ؟ .. قال : فكيف تأمرني يا رسول الله ؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسألني ابن أم عبد كيف يفعل لا طاعة لخلق في معصية الله » .

قال أبو عمر بن عبد البر : كانت ملوك بني أمية على تأخير الصلاة قديماً من زمن عثمان . وقد كان الوليد بن عقبة يؤخرها في زمن عثمان ، وكان ابن مسعود ينكر عليه ذلك ، ولأجله حدث ابن مسعود بالحديث . وذكر عبد الرزاق ، عن معمر ، عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، قال : أخر الوليد بن عقبة الصلاة مرة ، فأمر ابن مسعود المؤذن فتوب بالصلاة ثم تقدم بالصلاة فصلى بالناس ، فأرسل اليه الوليد : ما صنعت أجاءك من أمير المؤمنين حدث أم ابتدعت ؟ فقال ابن مسعود : كل ذلك لم يكن ولكن أبي الله ورسوله أن تنتظر بصلواتنا وأنت في حاجتك . وروى معمر عن أبي اسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود ، قال : إنكم في زمان قليل خطبائوه ، كثير علمائوه ، يطيلون الصلاة ويقصرون الخطبة ، وإنه سيأتي عليكم زمان كثير خطبائوه قليل علمائوه يطيلون الخطبة ويؤخرون الصلاة حتى يقال هذا شرق الموتى . قلت : وما شرق الموتى ؟ قال : إذا اصفرت الشمس جداً ، فمن أدرك (١) . فليصل الصلاة لوقتها ، وإن احتبس فليصل معهم ، وليجعل صلاته وحده الفريضة وصلاته معهم تطوعاً .

ومما يدل على ذلك أن الفقهاء في ذلك الزمان كانوا يصلون معهم ويأمرون بذلك . ذكر ابن جريج عن عطاء ، قال : أخر الوليد مرة الجمعة حتى أمسى ، قال : فصليت الظهر قبل أن أجلس ، ثم صليت العصر ، وأنا جالس - وهو يخطب - قال : أضع يدي على ركبتي وأوميء برأسي . وعن الثوري عن محمد بن اسماعيل ، قال : رأيت سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح وقد أخر الوليد بن عبد الملك الصلاة فرأيتها يومئذ أياماً وهما قاعدان . وذكره سنيد ،

(١) هنا بياض بأحد الأصلين .

ذكره النووي . وقال البيهقي : الأصح حديث يزيد بن الأسود . وفي « التلخيص » : ورواه الدارقطني بلفظ : « وليجعل اني صلى في بيته نافلة » . قال الدارقطني : هي رواية ضعيفة شاذة . وللشافعي قول ثالث أنه يحتسب الله بأبها شاء لقول ابن عمر لمن سأله عن ذلك : « أو ذلكَ اليكَ » إنما ذلك الى الله عز وجل . وعلى المذهب الثاني لا بد من نية الرضا للاول بعد دخوله في الثانية ، وقيل : بشرط فراغه من الثانية صحيحة ، وعلى القول الأول هل ينوي بالثانية الفرض ، فيه وجهان لأصحاب الشافعي . قال الصيدلاني : الصحيح انه ينوي الفرض . وبه قال الاكثرون واستبعده الجويني ، وقال : كيف ينوي الفرض مع القطع بأن الثانية ليست بفريضة ابل الوجه أن ينوي الظاهر والعصر ولا يتعرض للفريضة ، وسيأتي في « باب الرجل تقوته الصلاة » عند الكلام على قول الامام : « إذا صليت الظهر في منزلك ... » زيادة تحقيق للمسألة .

الثالثة : يؤخذ من الحديث شمول الاعادة للصلاة لجميعها ، ولو قد صليت في الجماعة . واليه ذهب الشافعي وأحمد وإسحاق ، وروى عن الحسن والزهري عملاً بظاهر الحديث وعمومه . وقال مالك وإبراهيم والثوري : تعاد الا المغرب فثمها وتر النهار ، وبالتكرار تصير شعفاً ، ولصيق وقتها قال مالك : أدركت عمل أهل المدينة على ذلك ، وهو صريح ما سيأتي في الكتاب من الحديث المروي عن علي عليه السلام في « باب الرجل تقوته الصلاة » . وعن مالك : ان كان قد صلاها في جماعة لم يعدها وان كان قد صلاها منفرداً اعادها في جماعة الا المغرب .

وقد ورد الاعادة في حق من صلى جماعة فيما رواه الترمذي وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث أبي التوكل عن أبي سعيد قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر ، فدخل (١) رجل ، فقام يصلي الظهر ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه ؟ » وقال أبو ثور يميدها كلها الا الفجر والعصر الا أن يكون في مسجد فتقام الصلاة فلا يخرج حتى يصلها ، ويحتج لهذا بنبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر ؛ ولما رواه الدارقطني من حديث سهل بن صالح الانطاكي - وكان ثقة - عن يحيى القطان عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً قال صلى الله عليه

(١) هو أبو بكر كما رواه ابن أبي شيبة . تمت .

وآله وسلم: « من صلى وحده ثم أدرك الجماعة فليصل إلا الفجر والعصر » ورواه الفلاس عن يحيى موقوفاً وتابعه ابن غير وأبو أسامة .

قلت : والرفع زيادة من ثقة فتكون مقبولة .

وقد اعترض بعض العلماء على القول بالنسح من الاعادة بعد العصر وبعد الصبح أن النهي عن الصلاة بعدها إنما هي عن صلاة بعدها غيرها، فأما هما فيصليان في وقت النهي، ويكرران في الجماعة ، لأنه لا يصح من لفظ أحاديث النهي دخولها تحت الخطاب إذ المراد النهي عن الصلاة بعد فعل هاتين الصلاتين لا بعد دخول وقتها ، واعدتها إنما هي من تمامها . ويجب أن يظهر حديث ابن عمر يأباه .

الرابعة : ظاهر الحديث يعارض ما رواه أبو داود والنسائي وابن حبان من حديث سليمان ابن يسار عن ابن عمر مرفوعاً : « لاتصلوا صلاة في يوم مرتين » فيحتاج الى الجمع ، فقيل يحمل النهي على من صلى منفرداً ثم أعادها منفرداً ، وهذا يختص بقيام الجماعة . وقال أحمد واسحاق : بل معناه أن من صلى الفريضة لا يقوم فيصليها وينوي بها الفريضة معتقداً ذلك ، فأما إذا صلاها مع الامام على أنها سنة تطوع فليس باعادة الصلاة .

الخامسة : قوله : « فان ترك الصلاة عن وقتها كفر » يحمل على تركها تعمداً حتى خرج وقتها الاختياري والمضيق ، ولا كلام في كفر مرتكب ذلك لتعمده قطع الصلاة بخروج وقتها الاختياري وما بعده ، وعليه يحمل ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي عن جابر : « أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « بين الرجل وبين الشرك ترك الصلاة » هذا لفظ مسلم ، ولفظ الترمذي « بين الكفر والايان ترك الصلاة » . وفي أخرى له ولأبي داود « بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة » . وأخرج البخاري والنسائي عن بريدة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة ، فمن تركها فقد كفر » . وأخرج البخاري عن عبد الله بن مسفيان قال : « كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر غير الصلاة » . قال القاضي : وقد يحمل على أن المراد ترك الصلاة عن وقتها الموسع بتأويل أنه تركها استخفافاً بما شرعه الله تعالى ورسوله من الأوقات ، والاستخفاف بذلك كفر . والملجئ الى التأويل حينئذ ماسيأتي فيمن قيد العصر والعشاء والفجر بركعة .

وقد اختلف العلماء في ترك الصلاة ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام وأحمد بن حنبل وإسحاق وابن المبارك والنخعي والحكم بن عتيبة وأيوب السخيتاني: من ترك صلاة واحدة متممداً حتى خرج وقتها لغير عذرٍ وأبى من آدائها وقضائها وقال: لا أصلي، فهو كافر ودمه وماله حلالان ، ولا يرثه ورثته من المسلمين ، ويستتاب فإن تاب ولاقتل ، وحكمه حكم المرتد . وروي عن ابن عباس وجابر وأبي الدرداء وعمر وابن مسعود نحوه . ومذهب الشافعي ومالك وأكثر العلماء انه يقتل مسلماً حداً . وعن أبي حنيفة أنه يحبس ويضرب ، وفي رواية هي أمانة في عنقه .

قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في « شرح العمدة » عند الكلام على حديث عبد الله ابن مسعود في كتاب القصاص: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن إلهه إلا الله وأني رسول الله إلا بأحدى ثلاث ... » الحديث ... مالفظة : وقد استدلل بهذا الحديث على أن ترك الصلاة لا يقتل بتركها ، فإن ترك الصلاة ليس من هذه الأسباب أعني زنا المحصن وقتل النفس والردة . وقد حصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم إباحة الدم في هذه الثلاثة بلفظ النفي والاستثناء. وتقول^(١) عن الحافظ أبي الحسن المقدسي أياً تأتاه في ذلك ومنها بعد حكاية المذاهب السابقة :

والرأي عندي أن يؤدبه الله	إمام بكل تأديب يراه صواباً
ويكف عنه القتل طول حياته	حتى يلاقي في المآب حساباً
فالأصل عصمته إلى أن يتطلي	إحدى الثلاث إلى الهلاك ركاباً
الكفر أو قتل المكافئ عامداً	أو محصن طلب الزنا فأصاباً

قال : وهذا منسوب إلى اتباع مالك ، واختار خلاف مذهبه في ترك قتله ، وكذلك إمام الحرمين الجويني استشكل قتله من مذهب الشافعي . وأراد بعض (٢) التثأرين أن يزيل الاشكال فاستدل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ... » ووجه أنه وقف العصمة

(١) ابن دقيق العيد . ١٠٠هـ .

(٢) قال الدمايني : أظنه ناصر الدين بن المنير . ١٠٠هـ .

على مجموع ما ذكر والمرتب على أشياء لا يحصل إلا بحصول مجموعها ويتفتى بانتفاء بعضها. وأجاب الشيخ تقي الدين : أنه ذهول عن الفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه ، فإن المقاتلة مفاعلة تقتضي الحصول من الجانبين ولا يلزم من إباحة المقاتلة على الصلاة إذا قوتل عليها بإباحة القتل عليها لامتنع عن فعلها إذا لم يقاتل . ولا إشكال بأن قوماً إذا تركوا الصلاة ونصبوا القتال عليها أنهم يقاتلون ، إنما النظر والخلاف فيما إذا تركها انسان من غير نصب قتال هل يقتل أم لا ؟ ... اهـ . المراد من كلامه . يعني : والقائل بعدم القتل في مقام المنع حتى يقوم الدليل على جوازه . وقال في « المنار » : انهم لم يذكروا في هذه المسألة دليلاً يعتمد . وقال الجويني في « البرهان » : ليس في مذهب الشافعي أضييق من هذه المسألة . وذكر في « النيث » عن « الكافي » روايته عن الناصر وعن الهادي انه لا يقتل . وقد استدلل على القتل بقوله تعالى : « فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم » وإن ظاهرها يقتضي أنهم يعاملون معاملة الكفار حتى تقع منهم إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة . وأجيب بأن الشرط خرج مخرج الوصف بالغالب إذ المهود ممن أسلم منهم إقامة الصلاة كما حققه الموزعي في شرح الآيات ، والله أعلم . -

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليه السلام « أنه سأله رجل ما إفراط الصلاة ؟ ... قال : اذا دخل وقت التي بعدها . »

الافراط : الاسراف ومجاوزة الحد ، وهو عكس التفريط اذ هو بمعنى التقصير في الأمر ، قاله في « المصباح » .

وما قاله عليه السلام يحتمل أمرين :

الاول : ما ذكره القاضي في « شرحه » وهو : أن يراد بافراط الصلاة خروج وقتها جميعه ودخول التي بعدها بتمحض الوقت لها ، نحو أن يؤخر الظاهر حتى لا يبقى من الوقت الا ما يتسع للعصر أو ركعة منها قبل الغروب ، ونحو أن يؤخر المغرب حتى لا يبقى من الوقت

الا ما يتسع للمشاء أو ركعة قبل طلوع الفجر ، ويؤخر الفجر حتى لا يبقى من الوقت ما يتسع لها أو لركعة منها قبل طلوع الشمس .

قلت : ويؤيده ظاهر مارواه أبو داود من حديث أبي قتادة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط في اليقظة أن تؤخر الصلاة حتى تدخل صلاة أخرى » وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي بنحوه ولفظ مسلم : « إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى » .

قال اليعمري : تمسك به من لم يفرق بين وقت الاختيار ووقت الجواز ، ووجهه أن الشارع سمى بين الوقتين في رفع حكم التفريط عن المصلي في كل منها . واليه ذهب داود الظاهري ، ولا يلزم من استوائها في رفع الحرج أن ثبت له استوائهما في غير ذلك . اهـ . ونحوه مارواه مسدد موقوفاً على ابن عباس : « لا تفوت صلاة حتى يدخل وقت الصلاة الأخرى » . قال ابن حجر في « مختصر الانتحاف » : رجاله ثقات . ولا بد حينئذ من حمل التفريط على معنى يلاقي مدلول الافراط بأن يكون تأخير المكلف للصلاة الى بعد مضي وقتها تقصيراً أو تواثياً عن امتثال أمر الشارع صلى الله عليه وآله وسلم .

الثاني : أن يراد بالافراط تأخيرها عن وقتها الاختياري ، فيصلي الظهر بعد مضي ما يسع أربع ركعات بعد مصير ظل الشيء مثله على قول من أثبت وقت المشاركة ، أو يصلها بعد مضي المثل على القول الآخر ، ويصلي المغرب بعد ذهاب الشفق على قول من جعل وقتها ممتداً الى ذهابه ، أو بعد مغيب الشمس بوقت يتسع لثلاث ركعات مع شروطها على قول من جعل وقتها واحداً ، فإن تأخيرها عن وقتها الأول تفريط ، وإن لم يدخل وقت المشاء لقربه منه بناء على أن مقارب الشيء يكون له حكمه ، ويصلي المشاء بعد ذهاب ثلث الليل أو نصفه بوقت يسع أربع ركعات ، ويصلي الفجر بعد الاسفار بما يتسع لركعتين على مذهب الشافعي .

وأما على ما ذهب اليه المعتز فلا تفريط الا بخروج وقته بطلوع الشمس ، وهذا التأويل مناسب لما ذكره شراح حديث أبي داود ومسلم المتقدم حيث ، قالوا : فيه دليل على امتداد وقت كل صلاة من الخمس حتى يدخل وقت التي تليها ، ويستثنى من ذلك الصبح لمفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس ، فقد أدرك الصبح » .

وأما المغرب فالظاهر امتداده الى العشاء . اهـ . ويؤيده أيضاً ما أورده محمد بن منصور في «الأمالي» ولفظه : ذكرت لأحمد بن عيسى عليه السلام قول من يقول : إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والمصر فأنت منها في وقت ما لم تغرب الشمس من غير علة ولا عذر ، وإذا غربت الشمس وأبقت دخول الليل فقد دخل وقت المغرب والعشاء ، فأنت منهما في وقت ما لم يطلع الفجر ، فأنكر أحمد بن عيسى هذا القول إنكاراً شديداً ، وكان عنده خلاف قول العلماء ويرى أن من صلى الظهر بعد القامة بعد الزوال من غير علة ولا عذر فأنما يقضي صلاة قد كانت وجبت عليه ولا ينفيه ما رواه محمد أيضاً في «الأمالي» ولفظه : حدثني علي بن محمد عن أحمد بن عيسى ، عن أبيه قال : الصلاة عندنا في أول الوقت أفضل ، والأمر بعد ذلك واسع بعد ما يغيب عن آخر الوقت لجواز أن يحمل كلامه الأخير على التوسعة المقيدة بالعدم المبيح للتأخير بدليل الشق بغير عذر ولا علة . قوله : أولاً من غير علة ولا عذر ، والله تعالى أعلم .

ومن صلى المغرب بعد ما يغيب عذر ولا علة فأنما يقضي صلاة عليه السلام وجبت

تبسيطه يتعلق بالوجه الثاني من تفسير كلام الأصل مسألة الجمع بين الصلاتين ، تقديماً ، وقد اختلف العلماء في ذلك على خمسة مذاهب :

الاول : قول الهادي عليه السلام وأحد قولي المنصور بالله إنه يجوز لعذر ولا يجوز لعذر ، فإن فعل أجزأه ، وهو ظاهر كلام أحمد بن عيسى السابق .

الثاني : قول المؤيد بالله إنه لا يجوز إلا للمسافر ، قال : ولولا خلاف الإمامية لفسقت من يفعله ، ولا فرق عندي بين أن يصلي العصر قبل الليل أو بعده - يعني بعد الزوال - أو قبله ، إنه لاحق لصلاته .

الثالث : للناصر عليه السلام وأبي حنيفة إنه لا يجوز لأي عذر كان إلا في عرفة ومزدلفة ، سواء كان مقيماً فيها أو مسافراً . ولأبي حنيفة رواية ثانية إنه يجوز في سفر الحج .

الرابع : قول الشافعي : إنه لا يجوز إلا في سفر أو مطر - يعني إذا كان المطر - يشغلهم عن أن يصلي العشاء جماعة جموعه مع المغرب والافلا .

الخامس : قول الإمامية والمهدي أحمد بن الحسين والمتوكل على الله أحمد بن سليمان وأحد قولي المنصور بالله وابن النضر وابن سيرين وإحدى الروايتين عن الهادي وإحدى الروايتين عن زيد بن علي ، واختاره من المتأخرين المحقق الجلال أنه يجوز لعذر ولغيره .

واحتج أهل المذهب الخامس من الكتاب العزيز بقوله تعالى : « أقم الصلاة للولك الشمس الى غسق الليل .. » الآية وبقوله تعالى : « أقم الصلاة طر في النهار وزلفا من الليل . » وبقوله تعالى : « يا أيها المزملم الليل الا قليلا » الآيات ، وقد تناقش بان فيها اجمالا مفتقرا الى البيان من السنة ، وإن نقل عن بعض المفسرين من السلف ما يدل على عمومها لأوقات الصلاة فليست نصا في محل النزاع (١) . ومن السنة باحاديث :

منها : ما ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن مسعود قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة بين الأولى والعصر وبين المغرب والعشاء ، ف قيل له في ذلك ، فقال : صنعت هذا لكي لا يخرج أمتي » رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » . وفيه عبد الله بن عبد القدوس ضعفه ابن معين والنسائي ووثقه ابن حبان . وقال البخاري : صدوق إلا أنه يروي عن أقوام ضعفاء . قال الهيثمي : وقد روي هذا عن الأعمش وهو ثقة . وعن أبي هريرة قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الصلوتين بالمدينة من غير خوف » رواه البزار . وفيه عثمان بن خالد الأموي وهو ضعيف . اهـ . وقد ثبت عن أبي هريرة في « الصحيح » عند مسلم وغيره تصديق ابن عباس في قوله : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » جمع بالمدينة من غير خوف ولا سفر » وتصديقه مقالته رواية منه للحديث .

ثبت بهذا كلا الحديثين الذين أوردهما الهيثمي . قيل (٢) : وما نقل عن ابن معين من التضعيف لا يخرج به ذلك الشخص عن مرتبة العدالة والصدق بحيث لا يقبل حديثه في نفسه ، وإن أسنده الى عدل لاحتمال أن التضعيف لأمر لا يرجع الى عدالته كأن يروي عن ضعفاء . وهو الذي صرح به البخاري الا أنه ذكر السيد محمد بن ابراهيم الوزير عن ابن معين أن من قال فيه : ضعيف فليس بثقة ولا يكتب حديثه ، فسقط الاحتجاج بهذا الحديث ، ولا يفيد تصديق البخاري لما عرف أن الجرح مرجح على التعميل . وأجيب (٣) بان هذا من الجرح المطلق كما صرح به غير واحد ، فقول ابن معين ليس بثقة ولا يكتب حديثه ، لا بيان فيه بل قد

(١) من جواز الجمع لعذر أو لغير عذر منه .

(٢) الفقيه ابراهيم بن خالد . اهـ . من خط المصنف

(٣) السيد محمد الاثير . اهـ . منه .

« واحتج أهل المذهب الخامس من الكتاب العزيز بقوله تعالى : « أقم الصلاة للولك الشمس الى غسق الليل .. » الآية وبقوله تعالى : « أقم الصلاة طر في النهار وزلفا من الليل » . وبقوله تعالى : « يا أيها المزمل قم الليل الا قليلا » الآيات ، وقد تناقش بأن فيها اجمالا مفتقرا الى البيان من السنة ، وإن نقل عن بعض المفسرين من السلف ما يدل على عمومها لأوقات الصلاة فليست نصاً في محل النزاع (١) . ومن السنة باحاديث :

منها : ما ذكره الهيثمي في « مجمع الزوائد » عن عبد الله بن مسعود قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة بين الأولى والعصر وبين المغرب والعشاء ، ف قيل له في ذلك ، فقال : صنعت هذا لكي لا يخرج أمتي » رواه الطبراني في « الأوسط » و « الكبير » . وفيه عبد الله بن عبد القدوس ضعفه ابن معين والنسائي ووثقه ابن حبان . وقال البخاري : صدوق إلا أنه يروي عن أقوام ضعفه . قال الهيثمي : وقد روي هذا عن الأعمش وهو ثقة . وعن أبي هريرة قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الصلوتين بالمدينة من غير خوف » رواه الزار . وفيه عثمان بن خالد الأموي وهو ضعيف . اهـ . وقد ثبت عن أبي هريرة في « الصحيح » عند مسلم وغيره تصديق ابن عباس في قوله : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « جمع بالمدينة من غير خوف ولا سفر » وتصديقه مقالته رواية منه للحديث .

ثبت بهذا كلا الحديثين الذين أوردهما الهيثمي . قيل (٢) : وما نقل عن ابن معين من التضعيف لا يخرج به ذلك الشخص عن مرتبة العدالة والصدق بحيث لا يقبل حديثه في نفسه ، وإن أسنده الى عدل لا احتمال أن التضعيف لأمر لا يرجع الى عدالته كأن يروي عن ضعفاء . وهو الذي صرح به البخاري الا أنه ذكر السيد محمد بن ابراهيم الوزير عن ابن معين أن من قال فيه : ضعيف فليس بثقة ولا يكتب حديثه ، فسقط الاحتجاج بهذا الحديث ، ولا يفيد تصديق البخاري لما عرف أن الجرح مرجح على التعميل . وأجيب (٣) بأن هذا من الجرح المطلق كما صرح به غير واحد ، فقول ابن معين ليس بثقة ولا يكتب حديثه ، لا بيان فيه بل قد

(١) من جواز الجمع لعذر أو لغير عذر منه .

(٢) الفقيه ابراهيم بن خالد . اهـ . من خط المصنف

(٣) السيد محمد الاثير . اهـ . منه .

ذكر في «التنقيح» ان قولهم كذاب أو وضاع من الجرح المطلق الذي لا يعتمد عليه ولا يركن اليه الا مع البحث عما ادعى انه كذبه أو وضعه .

قلت : ويرد على الاستدلال بحديث ابن مسعود أمران:

الاول : أن المروي في «الصحيحين» من حديثه رضي الله عنه قال : « مارأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها الا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بزدلفة ، وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها » فهذا ينافي ما روي عنه هاهنا ومع التعارض وعدم المرجح يسقط الاحتجاج به .

الثاني: أني لم أقف في نسخة «جمع الزوائد» على لفظ : « بالمدينة » فإذا كانت الرواية بعدهما فيحمل الحديث على جمعه صلى الله عليه وآله وسلم في السفر ويندفع به التعارض المذكور ، والله أعلم .

ومنها : حديث جابر رواه الطحاوي بسند صحيح قال : جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالمدينة للترخص من غير خوف ولا علة .

ومنها : حديث ابن عمر رواه عبد الرزاق قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، وهو غير مسافر » قال رجل لابن عمر : « ولم تالني صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك ؟ .. قال : لئلا يخرج أمته أن جمع رجل » رواه الهادي عليه السلام في «المنتخب» بلفظ : وروى عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عن ابن عمرو بن شعيب ، قال : قال عبد الله بن عمر : فذكر الحديث . وفي عمرو بن شعيب مقال ، والرواية فيها انقطاع لأن عمرًا لم يدرك عبد الله بن عمر .

ومنها : حديث ابن عباس وهو أقوى ما يحتج به هنا ، وقد رواه جماعة من أئمة أهل البيت وكثير من غيرهم ، وأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ومالك وأحمد والبخاري ومسلم والطبراني والحافظ الميشمي وغيرهم من طرق كثيرة بألفاظ مختلفة . فلفظ ابن أبي شيبة عن سعيد بن جبير ، قال ابن عباس : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة من غير خوف ولا مطر ، فقيل لابن عباس ما أراد بذلك ؟ .. قال : لا يخرج أمته » ولفظ عبد الرزاق مثله . وفيه قال سعيد بن جبير : قلت لابن عباس : « ولم تراه فعل ذلك ؟ قال لئلا يخرج أمته » ورواه من طريق أبي صالح ، عن ابن عباس بلفظ : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء بالمدينة من غير سفر ولا مطر . قال أبو صالح لابن عباس : « ولم تراه فعل ذلك ؟ قال : أراد التوسعة على أمته . » وفي رواية عن عمرو بن دينار أن أبا الشعثاء أخبره أن ابن عباس ، قال : « صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر جميعاً من غير خوف ولا سفر » ، قال : أرى ذلك كان في مطر .

وأما ألفاظ الأئمة الستة فقد ساق بعضها ابن الأثير في « جامع الأصول » فقال ابن عباس : « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالمدينة ثمانياً وسبعاً الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء » قال أيوب^(١) : لعله في ليلة مطيرة ، قال : عسى . وفي رواية أن ابن عباس قال : « صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمانياً جميعاً وسبعاً جميعاً » قال عمرو بن دينار ، قلت : يا أبا الشعثاء أظنه أخر الظهر وعجل العصر ، وأخر المغرب وعجل العشاء .. قال : وأنا أظن ذلك . أخرجه البخاري ومسلم . وفي رواية لمسلم قال : « صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر جميعاً من غير خوف ولا سفر » زاد في رواية قال : أبو الزبير ، « فصأت سعيداً لم يفعل ذلك .. فقال : سألت ابن عباس عما سألتني ، فقال : أراد أن لا يخرج أمته . » وفي أخرى نحوه وقال : « من غير خوف ولا مطر » وله في أخرى ، قال عبد الله بن شقيق المقيلي : « خطبنا ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم ، وجعل الناس يقولون : الصلاة الصلاة ، فجاء رجل من بني تميم لا يفتر ولا يثني يقول : الصلاة الصلاة ، فقال ابن عباس رضي الله عنها : أتعلمني السنة لا أم لك ؟ .. ثم قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، فحكك في صدري شيء ، فأثبت أبا هريرة فصدق مقالته . » وفي رواية له أيضاً ، قال رجل لابن عباس : « الصلاة فسكت ، ثم قال : الصلاة فسكت ثم قال : الصلاة فسكت ، ثم قال : لا أم لك أتعلمنا الصلاة ؟ . كنا نجمع بين الصلاتين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية « الموطأ » أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : جمع بين الصلاتين من غير خوف ولا سفر . قال مالك : أرى ذلك كان في مطر . ثم ساق روايات الآخرين بألفاظ متقاربة إلى أن قال : وأخرج النسائي الرواية الثانية من المتفق عليه ، وهذا لفظه : « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمانياً جميعاً ، وسبعاً جميعاً أخر الظهر وعجل العصر ، وأخر المغرب

(١) هو السخيتاني ، والمقول له هو أبو الشعثاء وهو جابر بن زيد : ذكره ابن حجر . تمت من خط المصنف .

وعجل العشاء « وله في أخرى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يصلي بالمدينة يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر » قيل : لم ؟ قال : لئلا يكون على أمته حرج . اهـ . ما أريد نقله من « جامع الاصول » .

وفي « الامالي » حدثنا محمد بن منصور ، قال : حدثنا محمد بن جميل ، عن ابن أبي يحيى ، عن صالح مولى التوءمة ، عن ابن عباس قال : « جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة من غير خوف ولا مرض » قال ابن عباس : « أراد التوسعة لأمته » . حدثنا محمد بن الغلاء أبو كريب ، عن حفص ، عن الاعمش ، عن شقيق ، قال : « شهدت ابن عباس خطب على المنبر ، فبدأ بالخطبة ثم نزل ، فجمع بين الظهر والعصر » . اهـ . ومحمد بن جميل قال في « الطبقات » : أكثر محمد بن منصور في الرواية عنه ، أخرج له المؤيد بالله ووثقه . والذي يظهر لي أنه من ثقات الشيعة . وروى عن عدة شيوخ . وذكره الزبيدي في « التهذيب » وأنه يروي عن عائذ بن حبيب . وشيخه ابن أبي يحيى هو ابراهيم بن أبي يحيى شيخ الشافعي ، وفيه كلام من جهة المذهب ، وهو ثقة كما تقدم التنبيه عليه . وصالح مولى التوءمة سمع من ابن عباس ، وفيه كلام من قبل اختلاطه في آخر عمره . وقال فيه ابن معين : ثقة حجة . قال عبد الله بن أحمد : من سمع منه قديماً فذاك وهو صالح الحديث ما أعلم به بأساً ، وكذا عن ابن عدي . وأما اسناد الحديث الثاني فهو رجال الصحيح . وحفص هو ابن غياث من رجال الستة .

فهذه أدلة القائلين بجواز الجمع مطلقاً لما فيها من التعليل بنفي الحرج الحاصل بالتوقيت إذ هو الظاهر من سياق الروايات مع التصريح بنفي معظم الأعذار من الخوف والسرور والمطر والمرض ، والأصل عدم غيرها واحتمال كونه لعذر ، وإن لم يذكر لا بدفع الظهور المعتضد بالأصل ، وأحاديث التوقيت وما فيها من التحديد محمولة على الفضيلة والتدبئة للقرينة الدالة على ذلك الأخوذة من أدلة الرخصة ، وهو وجه الجمع بين الأدلة من دون إهمال لبعضها . ولا يرد على كونها للرخصة لزوم كون أدلة التوقيت عزيمة فتفيد الوجوب ، وأن أدلة الجواز إذا كانت للرخصة فهي ما شرع لعذر ، والدعوى جواز الجمع مطلقاً لأنه يقال : يصح إطلاق العزيمة على المندوب إذا قصد المبالغة في المحافظة عليه وتنزيله في التأكيد منزلة الواجب . وقد نقل عن القرشي والسبكي - وهو الظاهر من كلام المعضد - أن المندوب يدخل في العزيمة مطلقاً ،

والمراد بالمعذر في الرخصة هاهنا الوجه الذي وقع الترخيص لاجله ، وهو المشقة الحاصلة بالتوقيت . قال القاضي : ومعنى جواز الجمع أن لا عقوبة عليه في ذلك ، وأن الصلاة مجزئة له ، وإن كان غير محمود بتركها الى آخر الوقت .

ونقل صاحب « الجامع الكافي » عن محمد بن منصور : أن الحسن بن يحيى بن زيد - إمام أهل الكوفة - قال : الجمع بين الصلاتين رخصة فسحها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لثلاث بطل صلاة أمته ، وأحب الأمور إلينا إذا كنا في الحضر أن نلتزم الاوقات التي نزل بها جبريل عليه السلام . وإن صلى مُصَلَّ في الاوقات التي فسحها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السفر والحضر لم يضيئ عليه ماوسعه صلى الله عليه وآله وسلم . اهـ .

ويرد على ذلك أسئلة :

الاول : أن القائل يجوز الجمع للمعذر قد أعمل أدلة التوقيت يجعلها عامة لكل مصل ، وخصّصتها أحاديث صحيحة في جمعه صلى الله عليه وآله وسلم في عرفة ومزدلفة وفي السفر ، ولما جاءت أحاديث جمعه صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة مع نفي المطر والخوف والسفر والمرض كان محمولا على أن ذلك لمعذر ، سوى ما ذكر قياساً على جمعه في عرفة ومزدلفة وفي السفر لظهور المعذر في ذلك .

والجواب : انه لا يتصور وجه القياس ها هنا إذ لا بد في الفرع من علة تساوي علة الأصل وهو الجامع ؛ وقد نفي ابن عباس وغيره كون المطر والخوف الى آخره من الاعذار المبيحة للجمع ، فبطل أن يجعل أحدها أصلاً يقاس عليه ، وحينئذ لا بد من ثبوت أصل حتى يقاس عليه غيره ، ولا سبيل اليه ها هنا لا سيما والأعمال المبيحة للجمع متفاوتة تفاوتاً يمنع دخولها تحت ضابط كلي .

الثاني : أن القائل بشرط المعذر له أن يحتج بأن التصريح بهذه الاعذار لما علم من أن المخاطب يعتقد أن لا عذر يجوز به الجمع غير ذلك ، لان جواز الجمع لاجلها كان مشهوراً عندهم ، فكأن ابن عباس قال لمخاطبه : بل يجوز الجمع بهذه وبغيرها . وأوضح ذلك بالتعليل بنفي الحرج فانه مناسب للمعذور .

والجواب أن ذلك خلاف ما تفيد دلالة السياق ، فان الذوق السليم لا يفهم من تلك

الأحاديث إلا أن الجمع وقع بياناً للجواز مطلقاً وإعلاءً بأنه لرفع الحرج عن الأمة بنصه صلى الله عليه وآله وسلم كما في حديث ابن مسعود ، أو بأخبار الصحابي المشاهد لتلك الحالة على أي صفة وقعت كما في حديث ابن عباس ، وفي بعضها ما يقارب التصريح بذلك المراد كقوله : « أراد التوسعة على أمته » . وفي حديث ابن عمر : « إننا نخرج أمته أن جمع رجل » . وفي حديث جابر عند الطحاوي « من غير خوف ولا علة » والملة عامة لكل عذر ، إذ هي نكرة في سياق النفي . وقد ذكر أهل الأصول أن دلالة السياق ترشد إلى تبين الحملات وترجيح المحتملات وتقرير الواضحات . واستعملها المحقق ابن دقيق العيد في مواضع من كتبه ، وقال : الناظر فيها يرجع إلى ذوقه والناظر يرجع إلى دينه وإنصافه ، ثم يقال أيضاً : إذا كان معنى الرواية أنه يجوز الجمع لهذه الأعذار ولغيرها فلا بد من بيان تلك الأعذار المسكوت عنها التي سوغت الجمع لتجمل أصولاً يقاس عليها غيرها ، إذ المعلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتفق له في رخصة الجمع جميع الأعذار الموجبة لها ، بل ولا القليل منها . وأيضاً فالحجة في فعله صلى الله عليه وآله وسلم وهي كاف في الاستدلال ، ولم ينقل فيها وقوع عذر أصلاً بل التعليل بنفي الحرج كما في حديث ابن مسعود .

الثالث : أن في بعض الروايات ما يفيد وقوع العذر ذكرها ابن الأثير ، وانظروا : وفي أخرى « أن ابن عباس صلى بالبصرة المغرب والعشاء ليس بينهما شيء ، والاولى والعصر ليس بينهما شيء فعمل ذلك من شغل » . وزعم ابن عباس : « انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة الاولى والعصر ثماني سجديات ليس بينهما شيء » . اهـ . وبين عبد الله بن شقيق كون ذلك الشغل هو الخطبة ، وقد يجاب بأن تقييده بالشغل في هذه الحالة لا يقتضي تخصيصاً لانه مستند إلى فهم الراوي أن السبب المسوغ للجمع ، وظاهر فعل ابن عباس يشعر بخلافه ، ولذا احتج لما فعله بحججه صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة الاولى والعصر ، وهو مطلق عن ذكر الشغل . على أن القائلين باعتبار العذر لا يحلون الخطبة ونحوها من ذلك إذ هو ما يترتب عليه سقوط الحرج الذي يلحق المصلي لذاته كالطهر والممرض لا لأمر خارج عنه .

الرابع: انه يارضه حديث ابن عباس عند الترمذي والحاكم والدارقطني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من جمع بين الصلاتين من غير عذر ، فقد أتى باباً من

أبواب الكبار » . ويحاج بأن الترمذي ، قال : فيه أبو علي - واسمه (١) حسين بن قيس - ضعفه أحمد وغيره ، وعدّ الذهبي هذا الحديث من منكره . وعلى تقدير صحته فيحمل على من اتخذ الجمع خلقاً وعادة ولا شك أن التوقيت من السنن المؤكدة والفضائل التي تستد الحافظة عليها ، وهو الذي عليه هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم طول عمره ، ولم يقع منه الجمع في الحضر إلا لبيان الجواز وفي السفر أيضاً . وقد قال جمهور الأئمة : إن المعتاد لترك السنة آثم . ونقل ذلك عن المؤيد بالله وعن الناصر أنه يفسق . وحكى في « اللع » خلاف المعترلة في التفسير والتأني ، وذهب كل فريق منهم إلى أحدهما ، والله سبحانه أعلم . -

الخامس : أن بعضهم لما وجده ظاهراً في المدعى عدل إلى تأويله بالجمع الصوري ، ومعناه أنه صلى الظهر آخر وقتها فحين سلم منها دخل وقت العصر فصلاها أول وقتها . وقواه اليعمرى في « شرح الترمذي » بأن أبا الشعثاء راوي الحديث عن ابن عباس قد قال به ، وذلك فيما رواه الشيخان من طريق عمرو بن دينار وفيه قلت : « يا أبا الشعثاء أظنه أخر الظهر وعجل العصر ، قال : وأنا أظن ذلك » . وراوي الحديث أدري به من غيره .

وقال شارح « بلوغ المرام » (٢) : إنه يتعين هذا التأويل ، فانه صرح النسائي في أصل حديث ابن عباس ، ولفظه قال : « صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً ، أخر الظهر وعجل العصر ، وأخر المغرب وعجل العشاء » والمطلق في رواية يحمل على المقيد إذا كانا في قصة واحدة . والقول بأن قوله : « أراد أن لا يخرج أمته » بضمف الجمع الصوري لوجود الحرج مدفوع بأن في ذلك تيسيراً من التوقيت إذ يكفي المصلي تأهب واحسد وقصد الى المسجد واحد ووضوء واحد بحسب الأغلب بخلاف التوقيت .

وجوابه : أن تأويل الجمع بالصوري دفعه شارح الحديث بما تظهر قوته ، فقال الخطابي : ظاهر اسم الجمع عرفاً لا يقع على من أخر الظهر حتى صلاها في آخر وقتها ، وعجل العصر فصلاها في أول وقتها ، لأن هذا قد صلى كل صلاة منها في وقتها الخاص منها ، وإنما الجمع

(١) ولقبه حنش ١١٠ هـ . من خط شيخنا الصفي أحمد بن محمد السباغي رحمه الله ١١٠ هـ .

(٢) هو : القاضي حسين المغربي . تمت .

المعروف أن تكون الصلاتان في وقت إحداها ، ألا ترى أن الجمع بينها بعرفة والمزدلفة كذلك ، ومعقول أنه من الرخص العامة لجميع الناس عامتهم وخاصتهم . ومعرفة أوائل الأوقات وأواخرها لاتدركها الخاصة فضلا عن العامة . فإذا كان كذلك كان في اعتبار الساعات على الوجه الذي ذهبوا اليه ما يبطل أن تكون هذه الرخصة عامة مع ما فيها من المشقة المرتبسة على تفريق الصلوات في أوقاتها الموقفة . ١ هـ .

وقال النووي في رده لذلك التأويل : إنه تأويل ضعيف أو باطل لخالفته الظاهر بخالفة لا تحتمل ، ولأن فعل ابن عباس واستدلاله به لتصويب فعله وتصديق أبي هريرة صريح في رد هذا التأويل . ١ هـ . وقال ابن حجر : يضعف هذا التأويل أن التلذذ برفع الحرج ظاهر في الاطلاق ، والجمع الصوري لا يخلو عن حرج . ١ هـ . وما ذكره اليعمري من تأييده بكلام أبي الشعثاء فقد تعقبه ابن حجر : بأنه لم يحزم به بل وقع منه مجرد الظن ثم لم يستمر عليه . ففي رواية عمرو بن دينار أنه قال أبو الشعثاء : أرى ذلك كان في مطر ، ومازعه ذلك الشارح من أن التأويل المذكور ثابت في أصل حديث ابن عباس عند النسائي غير صحيح لأنها رواية شاذة مخالفة لما في « الصحيحين » وغيرها ، والنسائي نفسه روى هذا الحديث من خمس طرق منها طريقان عن أبي الشعثاء بغير هذه الزيادة ، ولم ينسبها إلى ابن عباس إلا في طريق واحدة من رواية أبي الشعثاء ، وكذا سائر الرواة لم يجعلها أحد من كلام ابن عباس بل ينسبها إلى الراوي ، فكيف يُظن بأبي الشعثاء مع حفظه وإتقانه يقول ذلك تظنناً وعنده رواية من ابن عباس ؟ هذا من أبعد البعيد . وما قيل من توجيهه بأنه يحتمل أن أبا الشعثاء كان يقوله تظنناً حين سمع ابن عباس يروي الحديث مختصراً ثم سمعه يروي الحديث بعد مطولاً فوافق ما كان يظنه ؛ رده أن أبا الشعثاء مازال متظنناً متردداً بين أن يكون الجمع حقيقة لعذر المطر أو صورياً حتى مات ابن عباس ، يوضحه أن أبواب السجتياني من صفار التابعين لم يسمع من أبي الشعثاء إلا بعد موت ابن عباس ، كما أفاده الحافظ ابن حجر وغيره . وقد أشار المحقق الجلال إلى دفع رواية النسائي هذه بنحو ما ذكر ، والله أعلم . —

السادس : أن بعض ^(١) القائلين بوجوب التوقيت دفع حديث ابن عباس بأن لفظ الجمع

(١) صاحب « البدر التام » ١٠٨ هـ .

مختمل لثلاثة معان : أما جمع تقديم أو تأخير أو صوري . ولا يصح حمله على جميعها إذ هو في صلاة يوم واحد وتعيين واحد منهما تحكّم فوجب العدول الى ما هو الواجب ، وهو البقاء على الأصل .

وأجيب بأن الصوري ليس من الجمع في شيء كما تقدم الكلام عليه ، وأما المعنيان الآخران فقد فسر ابن عباس رضي الله عنه ما في قوله من الاجمال بفعله وجمع بين الصلاتين جمع تأخير . وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً جمع التقديم لما ذكره ابن القيم في « زاد المعاد » : « كان من هديه صلى الله عليه وآله وسلم إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر الى وقت العصر ، ثم نزل فجمع بينهما ، وإن زالت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر والعصر ثم ركب » وروى حديثاً عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر ثم ارتحل » وقال : هو على شرط « الصحيحين » ، وذكر رواية أخرى صحيحة . وروى عن شيخه أبي العباس ابن تيمية أنه يدل على جمع التقديم جمعه بمرفة بين الظهر والعصر لمصلحة الوقوف ليتصل وقت الدعاء ، ولا يقطعه بالنزول لصلاة العصر مع إمكان ذلك بلا مشقة ، فالجمع كذلك لأجل المشقة والحاجة أولى . ونقل مثله عن الشافعي . وأما قوله إذ هو في صلاة يوم واحد ، فيدفعه أن في بعض روايات مسلم ما يفيد التكرار ، وهي رواية عبد الله بن شقيق وفيها : « كنا نجمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » وكذلك عند النسائي « كان يجمع ... » الحديث .

السابع : أن الترمذي قال في آخر « جامعه » : ليس في كتابي حديث أجمعت الأمة على ترك العمل به الا حديث ابن عباس في « الجمع بالمدينة من غير خوف ولا مطر » وحديث « قتل شارب الخمر في المرة الرابعة » .

وأجيب بأن شارحه اليعمرى ، قال : أما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على ترك العمل به ؛ وقد اختلفوا فيه ، فقال بظاهره في جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لا يتخذ عادة قوم منهم ابن سيرين وأشهب . واختاره ابن المنذر حيث لم يعالقه ابن عباس بمرض ولا عذر وتأوله آخرون . وأما حديث « قتل شارب الخمر في الرابعة » فقد قال به ابن حزم ، وحكى فيه شيئاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص . اهـ .

الثامن: وهو أقوى ما يستدل به على اعتبار العذر ما ذكره في « نجوم الانظار » في شرح قول الامام المهدي :

مسألة: وللمريض المتوضيء والخائف والمشغول بطاعة... إلى قوله . كالسافر والخبر ابن عباس . وحاصله بأكثر ألفاظه خبر ابن عباس وما في معناه من الأحاديث يدل على جواز الجمع مطلقا ولو لغبر عذر كما سبق المصنف التصريح به ، فليس له أن يستدل به على الجمع للعذر ، وإن كان الدليل على جواز الأعم دليلا على جواز الأخص ، لكنه هجر لظاهر الدليل وإعماله في بعض ما يدل عليه وإهمال ما يدل عليه من الزيادة ، وذلك لا يصح من غير دليل ، والفعل يدل على ثبوت الرخصة على الإطلاق إلا أن يقال الرخصة إنما تكون لمعذر إذ هي الحكم الثابت على خلاف دليل الوجوب والحزمة ، فلا يتأتى الجمع إلا مع العذر والاتناف أدلة جواز الجمع وأدلة التوقيت ، ولا يبقى للتوقيت معنى إلا كونه مجرد الفضيلة أو يكون وقتا مخيرا فيه ، فكذا لفظ الحرج المذكور في أدلة الجمع يقتضي أن يكون ما رخص فيه ذا حرج ، ولا حرج في التوقيت بالنسبة إلى من لا عذر له رأسا ، فاقضى لفظ الحرج أن يكون هنالك عذر يعتد به يتحقق معه الحرج ، كما في الأحوال المذكورة فهو أشفع ما يقال هنا . ١ هـ .

وذكر بعض المتأخرين أن القائلين بالجمع يرون أن التوقيت سنة ، فلذا تراهم يتكلمون فيها تكلم فيه غيرهم من شريعة الأذان لدخول وقت العصر والعشاء ، وأنه ينتقض بدخولها وضوء المستحاضة ونحوها ، ولو كانوا لا يعتبرون التفاوت ما ساغ شيء من ذلك ، وجهورهم يشترطون لجوازه العذر إلا أن مقدار العذر عندهم أخف ، كما قال بعض الشيوخ : إن الأئمة صرحوا بالجمع لكنه لا بد من عذر بلفظ التصغير . إذا عرفت ذلك فاعلم أن ما كان من الشعار لأهل الاسلام وإظهار وظائف الدين فلا كلام في وجوب إقامته على الامام وغيره ، كما قاله المؤيد بالله الهاروني : لو أطبق أهل بلد على ترك الأذان والجماعة لوجب على الامام مقاتلتهم . وقال المؤيد بالله محمد بن القاسم في رسالة له اختار فيها جواز الجمع ما لفظه : وما اخترناه فهو للمنفرد أو لمن يكون في غير المساجد ، فاما أهل المساجد وعمارها التي ينادى عندها للصلاة ويطلب فيها الحضور للجماعات ، فإن التوقيت لازم لمن لا عذر له أصلا ، كما ذكره القاسم بن ابراهيم عليه السلام ^(١) بقوله : ليس للناس تأخيرها مقتامين ، ولسنا لمن فعل ذلك إذا لم يكن

(١) في الفرائض والسنن قاله في « البدر التام » . ١ هـ .

معتلا بحامدين . اه . وكذلك قال الامام المهدي في « البحر » : أما لو كانت الطاعة صفة لها - أي للصلاة - لم يبح الجمع لأجلها أي الجماعة اذ يعود على غرضه بالنقص ، وعلل ذلك بأن أداءها في الوقت فرض ، ومع الجماعة التي هي غرضه نقل والفرض أفضل ، واستجاده الامام عز الدين في « شرحه » ، وقال : والتجميع الذي اعتيد في كثير من المساجد في وقت الأولى لتحصيل فضيلة الجماعة كما يتفق كثيراً بعد صلاة الجمعة في حق العصر من البدع التي يتوجه انكارها ويمدّ تفریطاً أقرارها :

وخير أمور الناس ما كان سنة* وشر الأمور المحدثات البدائع

. اه . وهو كلام نفيس إذ من البعيد أن يتفق العذر يوم الجمعة خاصة لذلك الجمع الوافر ، ومع كونها قد صارت شعاراً ظاهراً بحيث يظن الراي انه السنة البيضاء لا قائل بجوازه أصلاً إذ من جواز الجمع مطلقاً يقبده بغير ما فيه شعاراً كما سبق . وقد نسب الى الزيدية بسبب ذلك القول به وإن كان شعاراً ، وكتب بعض الفقهاء رسالة شنع عليهم فيها ، وأجابه الفقيه ابن هبة الله الخشغري برسالة مبسطة قال فيها : إن الزيدية أحرص الناس على التوقيت ، وقد جاء فيهم « انهم رعاة الشمس » ذكر ذلك القاضي شمس الدين أحمد بن صالح بن أبي الرجال في رسالة له مفيدة ، أنكر فيها على التجميع في صلاة العصر عقيب الجمعة ، كما وقع في مدينة صنعاء ، وقال : انه يجب على أولي الأمر إطفاء تلك البدعة ، والله أعلم .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام « أنه كان يكره الصلاة في أربعة أحيان : بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وترتفع ، وبعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس ، ونصف النهار حتى تزول الشمس ، ويوم الجمعة إذا قام الامام على المنبر » .

قال في « التخريج » : له شاهد من حديث علي عليه السلام مرفوعاً في كراهة الصلاة

في وقتين من الثلاثة الأوقات المذكورة ، أورده السيوطي في « جمع الجوامع » ، ولفظه عن علي عليه السلام ، قال : قلت : « يا رسول الله أي الليل أفضل ؟.. قال : جوف الليل الآخر ، ثم الصلاة مقبولة إلى صلاة الفجر ، ثم لاصلة إلى طلوع الشمس ، ثم الصلاة مقبولة إلى صلاة العصر ، ثم لاصلة حتى تغرب الشمس » في حديث طويل ، قال في آخره أخرجه عبد الرزاق وسنده حسن . اهـ .

وأما ما ذكره من أن علياً عليه السلام كان يكره الصلاة والامام يخطب ، فيشهد له ما ذكره المؤيد بالله في « شرح التجريد » ولفظه : وروى ابن أبي شبة بإسناده عن أبي اسحاق ، عن الحرث ، عن علي عليه السلام : « أنه كان يكره الصلاة والامام يخطب » . وروى أبو بكر الجصاص في « شرح المختصر » بإسناده عن الشعبي ، قال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إذا دخل أحدكم المسجد ، والامام على المنبر فلا صلاة له ولا كلام حتى يفرغ الامام » وأخرجه الطبراني في « الكبير » عن ابن عمر ذكره السيوطي في « جمع الجوامع » وسيأتي الكلام على المختار في ذلك إن شاء الله تعالى .

قلت : وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : سمعت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم عمر بن الخطاب - وكان من أحبهم إلي - أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وعن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس » .

قال الترمذي : وفي الباب عن علي وابن مسعود وأبي سعيد وعقبة بن عامر وأبي هريرة وابن عمرو وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمرو ومعاذ بن عفراء والصنابحي وسلمة بن الأكوع وزيد بن ثابت وعائشة وكعب بن مرة وأبي أمامة وعمرو بن عبسة . اهـ .

وحديث ابن مسعود رواه الطحاوي عن سليمان بن الأشعث ، عن علي بن معبد ، عن أبي بكر بن عياش ، عن عاصم ، عن زر ، قال : قال لي عبد الله : « كنا نهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ونصف النهار » . وحديث عقبة بن عامر رواه مسلم يقول : « ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهانا أن نصلي فيهن أو أن نقبر فيهن موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب » . وحديث عمرو بن عبسة لفظه : « قلت : يا رسول الله أي الليل أجمع ؟.. قال : جوف

الليل الآخر ، فصل ما شئت ، فإن الصلاة مكتوبة مشهودة حتى تصلي الصبح ، ثم أقصر حتى تطلع فترتفع قيد رمح أو رمحين فإنها تطلع بين قرني شيطان ويصلي لها الكفار ، ثم صل ما شئت فإن الصلاة مكتوبة مشهودة حتى يعدل الرمح ظله ، ثم أقصر فإن جهنم تسجر وتفتح أبوابها ، فإذا زاغت الشمس فصل ما شئت ، فإن الصلاة مشهودة حتى تصلي العصر ، ثم أقصر حتى تغرب الشمس فإنها تغرب بين قرني شيطان ويصلي لها الكفار » أخرجه أبو داود ، وأخرجه مسلم في الوضوء ^(١) بزيادة في ذكر فضل الوضوء . وقد تضمنت الشواهد النهي عن الصلاة في الثلاثة الأوقات ، وعن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس .

قوله : « بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وترتفع... الخ » . اختلف العلماء في معنى الكراهة هاهنا ، فذهب زيد بن علي وأحمد بن عيسى والمؤيد بالله وغيرهم من الأئمة وأكثر الفقهاء الى أنها للتحريم ، واختاره الامام شرف الدين فتحرم الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر ، وذلك للنهي المفهوم من صيغة النفي في قوله : « لا صلاة » . والأصل فيه للتحريم وللصريح بلفظه في قوله : « نهى عن الصلاة » . ويمتد وقت الكراهة الى طلوع الشمس وارتفاعها والى غروبها ، وليس المراد مطلق الارتفاع عن الافق بل الذي تزول معه صفرة الشمس أو حرمتها . وأكثر العلماء على تقييد الارتفاع بقدر رمح أو رمحين . كما ورد كذلك في بعض الروايات . وهذا النهي متعلق بفعل الصلاة في هذين الوقتين ، كما صرح به رواية « المجموع » ومثلها في « صحيح مسلم » فتكون صلاة التطوع ونحوها مكروهة لمن صلى الصبح والعصر دون من لم يصلها ؛ وفي هذا يختلف وقت الكراهة في الطول والقصر . وظاهر الحديث عموم كل صلاة من فريضة أو نافلة مقضية أو مؤداة ومن ذوات الاسباب أو غيرها .

وظاهر مذهب الامام زيد بن علي تخصيص ذوات الاسباب من عموم النهي بدليل ما سيأتي له من صحة صلاة الجنائز بعد العصر وبعد الفجر دون المقضيات بدليل ما سيأتي له من منع قضاء الفرائض في الوقتين المذكورين . وأما غيره كالشافعي ومن قال بقوله فخصوا من عموم النهي قضاء الفوائت كلها من الفرائض والنوافل وتحية المسجد وما له سبب متقدم

(١) ان أخرجه مسلم في الصلاة . اهـ .

أو مقارن كسجود التلاوة وصلاة الجنازة وما أشبه ذلك . أما الفرائض فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس ... » الحديث وسيأتي للامام عليه السلام معناه . وأما النوافل فدخلوها تحت عموم الصلاة في قوله : « من نام عن صلاة أو نسيها ، ولقضائه عليه الصلاة والسلام ركعتي الظهر بعد العصر ، ولقضاء قيس بن قهده (١) ركعتي الفجر بين يديه صلى الله عليه وآله وسلم بعد صلاة الصبح وتقريره إياه على ذلك . ونحية المسجد لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا دخل أحدكم المسجد ... » الحديث ... والصلاة على الجنازة لحديث : « يا علي ثلاث لا تؤخرها الصلاة إذا أتت (٢) » والجنازة إذا حضرت ... » الحديث ... أخرجه الترمذي ، وصلاة الخسوف والكسوف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « فإذا رأيتموها فافزعوا إلى الصلاة » . وركعتي الطواف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار » والركعتين عقب التطهر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لبلال : « ما دخلت الجنة الا سمعت حشجشتك أمامي ، فقال : يا رسول الله ما أحدثت قط الا توفضت عندها ، ولا توفضت الا رأيت أن الله علي ركعتين »

وذهب الهادي والقاسم إلى أن الصلاة في الوقتين لا تكره مطلقاً لصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم نافلة الظهر بعد العصر ، وتقريره لقيس بن قهده وقد رآه يصلي ركعتي الفجر بعد صلاة الصبح . وهو مبني على أن لفظ الكراهة في حديث الأصل ، وما يستفاد من النبي مراد به يَنْقُصُ الثواب في الفعل ، وهو قريب من قول من جعل الكراهة للتنزيه ، أشار إلى ذلك النجري في « مقدمة المعيار » . قال اليعمرى : ومن قال لا بأس بالطلوع بعد الصبح وبعد العصر ما لم يقارن حاله طلوع الشمس وغروبها : عائشة وابن عمر وابن مسعود وزياد بن خالد وقيم الداري وعطاء وطاووس وعمرو بن دينار وابن جريج ، وحملوا النهي عن الصلاة في هذين الوقتين على أنه إنما أريد به النهي عن تأخير الفرائض لغبر عذر حتى تقع مقارنة الطلوع والغروب . وحجة الهادي ومن معه حديث علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « لا تصلوا بعد العصر إلا أن تكون الشمس بيضاء نقية » رواه النسائي ، ورواه أيضاً

(١) فذه هو بفتح الفاء ذكره في المعني . تمت .

(٢) يروى أنت وأنت بالنون والتاء .

أبو داود بمناه . وروى و'هيب' عن ابن طاووس ، عن أبيه ، عن عائشة أنها قالت : «أوم»^(١) عمر إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة أن يتحرى بها طلوع الشمس وغروبها . وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج ، عن نافع أنه سمع ابن عمر يقول : «أما أنا فلا أنهي أحداً يصلي من ليل أو نهار أية ساعة شاء ، غير أن لا يتحرى طلوع الشمس ولا غروبها» . اهـ .

وذهب أبو حنيفة إلى أن الوقتين المتعلق بهما النهي يكره فيهما التطوع دون الفرائض وفوائت الفرائض وصلاة الجنازة وسجود السهو والتلاوة فلا يكره فيهما إلا النسيئة وركعتي الطواف . وحكى عنه شارح « المعدة » منع صلاة فوائت الفرائض فيهما ، وقال : إلا أنه قد يُعارض بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها » وفي رواية : « لا وقت لها إلا ذلك » إلا أن بين الحديثين عمومًا وخصوصًا من وجه ، فحديث النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر خاص في الوقت عام في الصلاة ، وحديث النوم والنسيان خاص في الصلاة الفائتة عام في الوقت ، فكل منهما بالنسبة إلى الآخر عام .

نظر وقد أجيب بعدم التعارض وأن حديث النهي 'موجه الى التوافل المطلقة غير الراتبة وقضاء الفرائض بدليل استثناء ركعتي نافلة الفجر ونافلة الظهر . وأيضاً قد خصّ حديث النهي بمخصصات كثيرة كما تقدمت الإشارة إليها آنفاً بخلاف حديث النوم والنسيان فيرجح لذلك . وذكر أيضاً في «شرح العمدة» وجه التعارض بين حديث النهي عن الصلاة في الوقتين ، وحديث « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين » وذلك أن حديث « إذا دخل أحدكم المسجد ... » خاص بالنسبة الى هذه الصلاة وهي الصلاة عند دخول المسجد عام بالنسبة الى الأوقات .

وقوله : « لاصلاة بعد الصبح » خاص بالنسبة الى الوقت ، عام بالنسبة الى الصلوات . قال :
وذهب بعض المحققين الى الوقف حتى يأتي دليل من خارج زائد على مجرد الحديث . وقد
أُجيب عنه بمثل ما تقدم من دخول التخصيص لأحاديث النهي قوله : « ونصف النهار حتى

(١) كذا في النسائي جهمة الاستفهام . وفي مسلم بحذفها . اهـ .

نزول الشمس ، هذا أحد الثلاثة الأوقات المكروه فيها فعل الصلاة . وقد دخل الوقتان الآخران تحت عموم النهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس الى آخره . ودل على مجموعها أيضاً حديث عبد الله بن مسعود وعقبة بن عامر المتقدمين . واختلف العلماء في حكم النهي بعد اجتماعهم على الكراهة . فنقل الإمام المهدي في « الفيت » عن أهل المذهب أنه للتحريم واستتصاف قول من روى عنهم خلافه .

ثم اختلفوا هل ذلك يختص بالنفل أو يشمل مع الفرض ؟... وعلى القول بصحة الفرض هل يخص الاداء أو يشمل مع القضاء ؟ فذهب الهادي والقاسم والشافعي ومالك الى أن الفرض لا يكره أداء أو قضاء ، فالأداء لقوله : « من أدرك ركعة من العصر » ومن أدرك ركعة من الفجر ، والقضاء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « من نام عن صلاة أو نسيها... » الحديث ، فيبقى النفل داخلاً تحت حكم الكراهة ، وكذا صلاة الجنابة على مقتضى قول الهدوية لشبهها بالنفل إذ لا وقت لها مضروب ، وهو صريح ماسيأتي للإمام أنها لا تصل في الثلاثة الأوقات المذكورة .

وذهب زيد بن علي وأحمد بن عيسى والناصر أحمد بن يحيى والمؤيد بالله والقاسم بن علي العياني وأبو عبد الله الداعي والإمام يحيى بن حمزة ومحمد بن منصور المرادي إلى شمول النهي للقضاء في تلك الاوقات .

وأما الأداء فخصه حديث : « من أدرك ركعة من العصر ... » الحديث ... قالوا : لان دليل المنع لم يفسد ، ولا تنتظاره صلى الله عليه وآله وسلم استقلال الشمس لما نام ليلة الوادي . وأجيب بأن حديث « فليصلها إذا ذكرها » مخصص لعموم دليل المنع ، وقد علم في الأصول أن المختار لإعمال الخاص لقوته وأن تأخر العام ، وبأن الروايات في حديث انتظاره صلى الله عليه وآله وسلم ليس في شيء ، منها ان تأخيره كان لأجل خروج الوقت المكروه ، بل فيها ما يدل على أن التأخير كان لتجنب الصلاة في ذلك الوادي الذي حضرهم فيه الشيطان . ومجموعها يدل على أن الحامل على التأخير منحصر في إرادة الخروج من ذلك الوادي ، بل الظاهر من مجموعها أنهم لو لم يخرجوا من ذلك الوادي لما كانت الصلاة في الوقت المكروه ، لأن الشمس قد ضربتهم بحرّها ، كما ورد في بعض طرقه ، فلما أن يكون الوقت المكروه قد خرج أو بقيت منه بقية يسيرة يشتغلون فيها بعقدمات الصلاة .

تنبيهان : الاول : استثنى بعض العلماء من ذلك أمرين :

الاول : ماذهب اليه الشافعي وأصحابه وأبو يوسف انه لا بأس بالتطوع نصف النهار يوم الجمعة ، وهي أيضاً رواية عن الازاعي وأهل الشام ، وروى الشافعي عن ابراهيم بن محمد، عن اسحاق بن عبد الله ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة » . قيل : ابراهيم بن أبي يحيى واسحاق بن عبد الله متروكان . وليس اعتماد الشافعي على هذا الخبر ، وإن كان ابراهيم بن أبي يحيى ليس عنده بالواهي ، لكنه يحتاج أيضاً بحديث ابن شهاب عن ثعلبة بن أبي مالك ، فانه قال : وانتهى عن الصلاة عند استواء الشمس صحيح إلا أنه خص منه يوم الجمعة بما روي من العمل المستفيض في زمن عمر ، وذلك لا يكون الا توقفاً فيقوي ذلك حديث ابن أبي يحيى . ويؤيده ما أخرجه أبو داود من حديث أبي الخليل ، عن قتادة ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « انه كره الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة » ، وقال : إن جهنم تسجر الا يوم الجمعة » الا أنه مرسل. أبو الخليل لم يسمع من قتادة ، ذكره أبو داود وفيه أيضاً : ليث بن أبي سليم وهو ضعيف .

الثاني : الصلاة بمكة وذكر ركعتي الطواف . وقد اختلف الناس فيها ، فالروى عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير والحسن والحسين وعطاء وطاووس ومجاهد والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير انهم كانوا يطوفون بعد العصر ، وبعضهم بعد الصبح أيضاً ، ويصلون على أثر فراغهم من طوافهم ركعتين في ذلك الوقت » . وبه قال الشافعي وأحمد واسحاق وأبو ثور وداود ، ولهم في ذلك حديث جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : « يا بني عبد مناف لا تمنوا أحداً طاف بهذا البيت ، وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار » صححه الترمذي ، وأخرجه الحاكم في « مستدركه » . وحديث مجاهد عن أبي ذر « أنه قام فاخذ بملقة الباب ، ثم قال : من عرفني فقد عرفني ، ومن لم يعرفني فلان مجتذب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس إلا بمكة إلا بمكة » وفيه عبد الله بن المؤمل وحמיד مولى عفرأ وهما ضعيفان ، ومجاهد لم يسمع من

أبي ذر ، وقال مالك : من طاف بالبيت بعد العصر آخر ركعتي الطواف حتى تغرب الشمس ، ومن طاف بعد الصبح لم يركمها حتى تطلع الشمس .

التنبية الثاني: ورد الحكم معللاً في حديث عمرو بن عَبَسَةَ بطالوع الشمس بين قرني شيطان ، فمنهم من حمله على الحقيقة ، ويدل له ما أخرجه ابن أبي شيبة ، نا عبدة بن سليمان ، عن محمد بن اسحاق ، عن يعقوب بن عتبة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدّق أمة بن أبي الصلت ببيتين من شعره هما :

والشمس تطلع كل آخر ليلة
تأبني فما تطلع لنسا في رسلها
حمراء يصبح لونها يتورد
الا مُعَذِّبَةٌ والا تجلّد

فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : صدق .

وفي خبر عن عكرمة أن ابن عباس ، قال لهم : « ما أنكرتم من ذلك ، قالوا : فما بال الشمس تجلّد ؟ قال : والذي نفسي بيده ما طلعت الشمس قط حتى يتخسها سبعون ألف ملك ، فيقولون لها اطلعي اطلعي ، فنقول : لا أطلع على قوم يعبدوني من دون الله ، فيأتونها ملك عن الله بأمرها بالطلوع ، فيأتنها شيطان يريد أن يصددها عن الطلوع ، فتطلع بين قرنيه فيحرقه الله تحتها ، وذلك قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ما طلعت إلا بين قرني شيطان ولا غربت إلا بين قرني شيطان . ومنهم من حمله على المجاز . والمراد أنها تطلع على أمة تعبد الشمس من دون الله فتسجد لها عند الطلوع والغروب ، فكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم التشبه بهم وضافهم الى الشيطان كقوله : « أولئك حزب الشيطان » . وتسمية الأمة قرناً ، والأمم قروناً كثير كما في الكتاب العزيز ، وفي بعض روايات حديث عمرو بن عبسة « فأنها تطلع على قرن الشيطان ، ويصلي إليها الكفار » قيل : إن للشيطان في ذلك الوقت وليته تسليطاً ظاهراً ، فيمكن أن يلبسوا على المصلين صلاتهم ، فكرهت الصلاة حينئذ كما كرهت في الأماكن التي هي مأوى الشياطين . وفي بعض الروايات : « فأن جهنم تسجر » ومعناه يوقد عليها . ووجه ما تقدم نقله عن ابن المنبر من أن وقت ظهور أثر الغضب لا يتبع فيه الطلب إلا بمن . أذن له فيه .

• قوله : « ويوم الجمعة إنزالقام الامام على المنبر » قد تقدم ما يشهد له عن أمير المؤمنين عليه

السلام وابن عمر مرفوعاً ، وهو حجة من ذهب الى انه لا يصلى في ذلك الوقت . وقال به أيضاً من الصحابة : عمر وعثمان وغيرهما ، ومن الفقهاء مالك والليث وأبو حنيفة والثوري ، ومن الأئمة : زيد بن علي والهادي .

أما زيد بن علي فروى عنه أبو خالد فيما سيأتي آخر كتاب الجنائز ما لفظه : وسألت زيد ابن علي عليه السلام عن الصلاة والامام يخطب يوم الجمعة ، فقال : « من السنة أن تسمع وتنتص ، فإذا صليت لم تسمع ولم تنتص » . وأما الهادي عليه السلام فنص عليه في « الأحكام » ولفظه : وإذا قال المؤذن في أثر أذانه : لا اله إلا الله تكلم الامام وانقطعت صلاة من كانت يصلي من الناس ، ووجب عليهم الاستماع والانصات . ووجه ذلك قول الله تعالى : « وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا » . وروى أنها نزلت في الخطبة . اهـ .

وأخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد في تفسير الآية وجوب الانصات في اثنتين في الصلاة وفي الجمعة والامام يخطب . وأخرج أبو الشيخ عن ابن عباس في تفسيرها انه قال : في خطبة الجمعة وفي الميدين وفيما جبر من القرآن في الصلاة . فهذه ظاهرة في الوجوب واطلق لفظ القرآن على الخطبة لاشتغالها على شيء منه . واحتجوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب فقد لغوت » قالوا : فإذا منع من هذه الكلمة مسمع كونها أمراً بمعروف ونهياً عن منكر في زمن يسير فلا ينفع من الركعتين مع كونها مسنوتين في زمن طويل أولى .

وذهب القاسم والمرتضى والشافعي وأحمد وإسحاق وفقهاء الحديثين ، وهو محكي عن الحسن البصري وغيره من المتقدمين الى شرعية تحية المسجد حال الخطبة . واحتجوا بحديث جابر رضي الله عنه ، قال : « دخل رجل يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب ، فقال صليت ..؟ قال : لا ، قال : قم فصل ركعتين » متفق عليه . وأصرح منه قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين وليتجاوز فيها » .

وأجابوا عن أدلة الأولين ، فقالوا : اما حديث الباب وحديث ابن عمر فمفهوم مخصوص بركعتي التحية والعمل بدليلها أرجح لأنه ثبت ذلك في « الصحيحين » . قال النووي في حديث « إذا جاء أحدكم يوم الجمعة ... الخ » : هذا نص لا يتطرق اليه تأويل ولا أطن علماً ببلغه هذا اللفظ صحيحاً فيخالفه . اهـ . وأما الآية فلها واردة في قراءة القرآن لا في الخطبة ، وإن سلم

فعموم مخصوص بهذا الخاص ، وإذا كان الانصات يراد به عن كلام الناس فالمصلي منصت ، وبه أيضاً يندفع الاحتجاج بحديث : « إذا قلت لصاحبك : انصت فقد لغوت » . قال بعضهم : وسبيل هذه التحية سبيل سجود التلاوة التي ورد الدليل على مشروعيتها في صلاة الفرض والنفل ، فإذا لم يناف الصلاة وهي أضيق دائرة من الخطبة فعدم منافاة التحية للخطبة أولى . وقد أجاب الأولون عن حديث جابر بأجوبة لا يخلو جميعها عن نظر ، وهي مستوفاة في البسائط من شروح الحديث ، والله سبحانه أعلم .

قال زيد بن علي عليهما السلام : إذا فاتتك الصلاة نسيتها
فذكرتها بعد العصر أو بعد الفجر ، فلا تصلحها حتى يخرج ذلك الوقت .

يريد عليه السلام أنه إذا ذكر بعد العصر أنه نسي صلاة الفجر مثلاً فلا يصلحها في هذا الوقت ، وكذلك إذا ذكر بعد الفجر أنه نسي صلاة العشاء مثلاً فلا يصلحها حتى ترتفع الشمس . وقد تقدم أن هذا مذهب الإمام ، وذكر ما قيل في المسألة . وأما لو نسي صلاة العصر مثلاً إلى قبيل الغروب أو الفجر إلى قبيل طلوع الشمس ، فقد نص عليه السلام أنه إذا أدرك من أيها ركعة قبل غروب الشمس وطلوعها أجزاءه ، ولفظه :

وقال زيد بن علي عليهما السلام : فيمن أدرك ركعة من العصر
قبل أن تغرب الشمس ، ثم غربت إن ذلك يجزيه ، وكذلك لو أدرك
ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس ثم طلعت .

الادراك : الوصول إلى الشيء . وما قاله عليه السلام هو معنى مادلت عليه الأحاديث الصحيحة ، وقد تقدمت الإشارة إليها . ومنها حديث أبي هريرة المتفق عليه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك

الصبح ، ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » ونحوه من حديث عائشة عند مسلم ، قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس ، أو من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها » والسجدة إما هي الركعة . ١ هـ .

وظاهر ما ذكر أن مدرك الركعة مدرك للصلاة وأنه يكتب في بها ، وليس ذلك مراداً بالاجماع فلا بد من تأويله على أنه إذا أتى بها بقي ، وقد صرح بذلك في رواية الدراوردي عن زيد بن أسلم . أخرجه البيهقي من وجهين ، ولفظه : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس وركعة بعد ما تطلع الشمس فقد أدركها » وأصرح منه رواية ابن غسان محمد بن مطرف ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء — هو ابن يسار — ، عن أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ : « من صلى من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس ، ثم صلى ما بقي بعد غروب الشمس لم تفته العصر — وقال مثل ذلك في الصبح — . وللنسائي من وجه آخر : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة الا أنه يقضي ما فاته » . وهذا قول الجمهور . وعند أبي حنيفة أنه لا يصح الفجر بادرار ركعة لمصادفتها الوقت المنهي عنه للأحاديث الواردة في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس . وادعى بعضهم أن أحاديث النهي ناسخة لهذا الحديث ، وهي دعوى تحتاج الى دليل . والجمع بين الحديثين ممكن بحمل أحاديث النهي على ما لا سبب له من النوافل ، والتخصيص أولى من النسخ . وظاهر الأحاديث وكلام الأصل أنه لا بد من إدراك ركعة كاملة فلا يكفي دونها . قيل : ويكون ما أدركه من الوقت أداء وبعده قضاء ، والمختار أن الكل أداء فضلاً من الله عز وجل وظاهره أيضاً في العصر والفجر ، وأما العشاء فلهل متفق على صحة ما أدرك منها ركعة لعدم مصادفة الوقت المنهي عنه ، ولعموم حديث النسائي المار . وترجم البخاري فقال : « باب من أدرك من الصلاة ركعة » ؛ وساق الحديث بلفظ : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » .

وقال زيد بن علي عليه السلام : ولا بأس أن يصلى على الجنائزة

بعد العصر ، وبعد الفجر ، ولا يجوز أن يصلي عليها بعد طلوعها ،
ولا عند غروبها ، ولا عند قيامها .

أما جواز الصلاة على الجنازة بعد العصر وبعد الفجر فلأنها من ذوات الأسباب . وقد
نقل ابن المنذر الاجماع على ذلك . ولما ورد من الحث على المسارعة في دفن الميت ، وهو
ما تقدم من حديث علي عليه السلام عند الترمذي مرفوعاً : « يا علي ثلاث لا تؤخرها : الصلاة
إذا أتت ^(١) ، والجنازة إذا حضرت ، والائتم إذا وجدت لها كفواً » . وأما عدم جواز
الصلاة في الثلاثة الأوقات المذكورة ، فلما تقدم من حديث عقبة بن عامر وهو صريح في ذلك .

(١) وفي نسخة : (إذا آتت بهجة ممدودة فنون . هـ .

باب التكبير في الصلاة

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
« أنه كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى الى فروع أذنيه ، ثم لا يرفعهما
حتى يقضي صلاته » .

أخرج نحوه البيهقي في «سننه» عن علي عليه السلام في باب « من لم يذكر الرفع الا عند الافتتاح » ، فقال : وروى أبو بكر النشلي ، عن عاصم بن كليب ، عن أبيه ، عن علي رضي الله عنه « أنه كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى من الصلاة ، ثم لا يرفع في شيء منها » . أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ (١) قال : أنا أبو الحسن العنزي ، قال : نا عثمان بن سعيد الدارمي ، قال : نا أحمد بن يونس ، قال : نا أبو بكر النشلي ، فذكره . اهـ . وأخرجه الطحاوي أيضاً من طريق النشلي ، وضعفه البيهقي بما لفظه : قال عثمان الدارمي : فهذا قد روى من هذا الطريق الواهي عن علي . وقد روى عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي عليه السلام : « أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفعهما عند الركوع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع » فليس الظن بعلي أن يختار فعله على فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ولكن ليس أبو بكر النشلي بمن يحتج بروايته . اهـ .

قال في «التخريج» : أبو بكر النشلي من رجال مسلم ، وروى له الترمذي والنسائي وابن ماجه . وقال في «الميزان» : وثقه أحمد ويحيى والمجلي . وقال ابن حبان : غلب عليه التقشف حتى صار يهيم ولا يعلم ، ويخطيء ولا يفهم ، فيبطل الاحتجاج به ، ثم قال الذهبي آخر

(١) صاحب « المستدرک » . تمت .

ترجمته : وهو حسن الحديث صدوق . ١ هـ . وذكره أيضاً في جزء من تكام فيه وهو موثق ، فقال : صالح الحديث تكلم فيه ابن حبان . ١ هـ . وذكره المزي في « التهذيب » ولم يذكر فيه قول ابن حبان ، بل نقل عن الأئمة توثيقه مقتصرأ عليه . قال في « التخریج » : وهذا الحديث مداره على أبي بكر النهشي ، وفي ذلك ما يقوي به رواية أبي خالد .

قلت : ويقويه أيضاً ما أخرجه البيهقي في « الخلافيات » من حديث ابن عمر مرفوعاً : « كان ﷺ يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود » .

وفي « مجمع الزوائد » في « باب القنوت » عن ابن عمر : « رأيتم رفع أيديكم في الصلاة - والله - انه لبدعة ما زاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على هذا قط ، فرفع يديه حيال منكبيه » أخرجه الطبراني في « الكبير » ، وفيه بشر بن حرب مختلف فيه . وعن عبد الله بن مسعود مرفوعاً من طريقين ولفظ ابن مسعود : « لأصلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى ، فلم يرفع يديه الا مرة واحدة » أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه . وصححه ابن حزم في « المحلى » . وقال بعض شراح « سنن أبي داود » : وأخرجه النسائي وهو على شرط مسلم . وهو عند ابن عسدي والدارقطني والبيهقي من طريق أخرى بلفظ : « صليت معم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر ، فلم يرفعوا أيديهم الا عند استفتاح الصلاة » . قال في « ضوء النهار » بعد هذا ما لفظه : وتصلف ابن المبارك وأحمد وابن أبي حاتم في تضعيفه ، وتأبهم البخاري وأبو داود والدارقطني وابن حبان ولم يأتوا في تضعيفه بشيء ، الا مجرد الابهاء من صحته ، وقد شهد له حديث : « ثم لا يعود » ، وبه نأخذ وعليه يعتمد مثلنا ، ومثل ابن حزم عن لا يعود على آراء الرجال . ١ هـ .

وأما حديث البراء عند الدارقطني وأبي داود انه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود » فلا يصلح شاهداً لما ذكره الحافظ أن لفظه « لا يعود » مدرجة ، وانه ناقلها يزيد ابن أبي زياد راوي الحديث في آخر عمره ، وقد كان حدث من قبل مجذفاً ، لكنه رواه أبو داود من طريق أخرى عن الحكم ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن البراء بن عازب مرفوعاً وفيه : « ثم لم يرفعها حتى انصرف » . قال أبو داود : وليس بصحيح ؛ قال المنذري : لان في اسناده عبد الرحمن ابن أبي ليلى وهو ضعيف .

قلت : ذكره في « الطبقات » وقال : وثقه يحيى بن معين والمجلي .

وقال النووي في « تهذيب الاسماء واللغات » : اتفقوا على توثيقه وجلالته . وقال عبد الملك ابن عمير : رأيت عبد الرحمن بن أبي ليلى في حلقة فيها نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستمعون لحديثه وينصتون له ، منهم البراء بن عازب . وقال عبد الله ابن الحرث : ما شعرت ان النساء ولدن مثل عبد الرحمن بن أبي ليلى ؛ ونقل عنه : أدركت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد تقدم ذكره في باب الأذان . والراوي عنه هنا الحكم بن عتيبة متفق على الاحتجاج به على طهر . وبذلك ينتهز الحديث للاستشهاد به على ما مر . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من علماء الكوفة . قال الخطابي : وهو قول ابن أبي ليلى وسفيان الثوري ، وقد روي ذلك عن الشعبي والنخعي . ١ هـ .

وذهب أكثر العلماء الى أن الأيدي ترفع عند الركوع وعند رفع الرأس منه ، وهو قول أمير المؤمنين كما تقدمت الرواية عنه بذلك عند البيهقي . وروى عن أبي بكر الصديق وابن عمر وأبي سعيد الخدري وابن عباس وابن الزبير وأنس . وإليه ذهب الحسن البصري وابن سيرين وعطاء وطاووس ومجاهد والقاسم بن محمد وسالم وقتادة ومكحول ، وبه قال الاوزاعي ومالك في آخر أمره ، والشافعي وأحمد وإسحاق .

واحتجوا على ذلك بأحاديث : منها عن أمير المؤمنين أخرجه البيهقي وأبو داود واللفظ له : حدثنا الحسن بن علي ، نا سليمان بن داود الهاشمي ، حدثنا عبد الرحمن ابن أبي الزناد ، عن موسى بن عقبة ، عن عبد الله بن الفضل ، عن عبد الرحمن بن ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن عبيد الله بن أبي رافع ، عن علي عليه السلام ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « انه كان إذا قام الى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه ، ويصنع مثل ذلك إذا قضى قراءته ، وإذا أراد أن يركع ، ويصنعه إذا رفع رأسه من الركوع ، ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد ، وإذا قام من السجدين رفع يديه كذلك وكبر » . قال في بعض شروح « السنن » : أخرجه الترمذي ، وقال : حسن صحيح . وأخرجه النسائي وابن ماجه ، وطريق أبي داود وابن ماجه واحدة ، والنسائي والترمذي أخرى . وسليمان بن داود بقداي ثقة . وعبد الرحمن بن أبي الزناد ضعيف ، قاله محمد بن سعيد ، وقد تابعه

على هذا الثقات ، وهو على شرط مسلم في الترمذي والنسائي فهو صحيح بطريقها حسن بطريق أبي داود وابن ماجه ، وفيه رفع اليدين عند القيام من التشهد الاول .

قال النووي : احتج به جماعة من الشافعية على ذلك وهو الصواب ، ومن قال به منهم : ابن المنذر وأبو علي الطبري وأبو بكر البيهقي وصاحب « التهذيب » وفي « شرح السنة » وغيرهم ، وهو مذهب البخاري وغيره من المحدثين . اهـ .

قال الخطابي : وأما ما روي في حديث أبي حميد الساعدي من رفع اليدين عند النهوض من التشهد فهو حديث صحيح ، وقد شهد له بذلك عشرة من الصحابة منهم أبو قتادة الانصاري ، وقد قال به جماعة من أهل الحديث ، ولم يذكره الشافعي والقول به لازم على أصله من قبول الزيادات . اهـ .

وقال الشيخ تقي الدين في « شرح العمدة » في الكلام على حديث ابن عمر « إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة ، وإذا كبر للركوع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، رفعها كذلك ، وقال : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، وكان لا يفعل ذلك في السجود » ما لفظه : وقد ثبت الرفع عند القيام من الركعتين ، وقياس نظره - يعني الشافعي - أن يسن الرفع في ذلك المكان أيضا ، لأنه لما قال بآثبات الرفع في الركوع والرفع منه لكونه زائداً على من روى الرفع عند التكبير فقط وجب أيضاً أن يثبت الرفع عند القيام من الركعتين ، فإنه زائد على من أثبت الرفع في هذه الأماكن الثلاثة فقط . والحجة واحدة .

وأول راضٍ سيرة من يسيرها (١) .

والصواب والله أعلم : استحباب الرفع عند القيام من الركعتين لثبوت الحديث في ذلك . وأما كونه مذهباً للشافعي لأنه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي . ففي ذلك نظر . اهـ .

وحديث ابن عمر المشار اليه أحد الأدلة على الرفع عند الركوع وعند الرفع منه . وقد أورده الترمذي في « باب ماجاء في رفع اليدين عند الركوع » . وأشار إلى أن في الباب أربعة

(١) هذا عجز بيت صدره : فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها . وأول ... إلخ .

عشر حديثاً عن أربعة عشر صحابياً ، وساق ذلك شارحه الأئمة ، وفي بعضها مقال واستوفى في « التلخيص » تحقيق ذلك ، ومجموعها صالح للاحتجاج لأن بعضها في الصحيح ، كحديث ابن عمر . قال ابن المدني : هذا الحديث عندي حجة على الخلق كل من سمعه فعليه أن يعمل به ، لأنه ليس في أسناده شيء ، وهو محمول على ما إذا لم يعارضه ما يوجب التصير إليه ، والا فمجرد صحة السند لا توجب العمل .

وأجاب القائلون بالرفع عند تكبيرة الافتتاح فقط : بأن هذه الأحاديث منسوخة ، واستروحوا إلى أن بعض ألفاظ ما استدلوا به من قوله : « ثم لا يعود » وقوله : « ثم لم يرفعها » حتى انصرف ، يشعر بسابقة وقوع الرفع فيما عدا تكبيرة الافتتاح ، والا لما وقع للتصحيح على ذلك فائدة إذ يكفي بيان سننية الرفع في أول الصلاة كما وقع البيان بغيرها من سائر السنن . وقد يقال : جميع ما احتج به الفريقان راجع إلى حكاية فعله صلى الله عليه وآله وسلم مع انفساقهم على أن ذلك من السنن التي ليست بواجب الا عند البعض في تكبيرة الافتتاح ، ومع ذلك فلا مانع من أن يكون الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم فيما رواه أمير المؤمنين عليه السلام وابن مسعود والبراء وغيرهم من عدم الرفع فيما عدا تكبيرة الافتتاح ، بياناً للجواز بمعنى أن الكل واسع . وقد أشار إلى معنى هذا ابن حزم فيما نقله عنه في « التلخيص » ولفظه : وقال ابن حزم : حديث يزيد إن صح دل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز ، ولا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره ، والله أعلم .

واعلم أن رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام من السنن المعتبرة ، وقد باغت أحاديثه حد التواتر ، كما ذكره السيد الامام محمد بن ابراهيم في « التنقيح » . وحكى (١) عن ابن عبد البر انه رواه ثلاثة عشر من الصحابة . وقال السلفي : أربعة عشر . وقال ابن كثير : عشرون أو ثمانية عشر . وجمع زين الدين العراقي رؤوآته فبلغوا خمسين فيهم العشرة رضي الله عنهم ، وكذلك قال الحاكم : إن العشرة اجتمعوا على روايته وجعل ذلك من خصائص هذه السنة الشريفة . وقال السيد محمد في غير ذلك الكتاب . وقد صنف السبكي في ذلك كتاباً ملخصاً كثير الفوائد لكنه غلط على الزيدية ، فروى عنهم انكار ذلك . وقد روى رفع اليدين

(١) أي السيد عماد ١٠٠هـ .

عند التكبير الأولى أبو خالد الواسطي ، عن زيد بن علي ، عن أمير المؤمنين عليهم السلام ، ورواه محمد بن منصور المراءي في علوم آل محمد وهو « أمالي أحمد بن عيسى » عن أنس مرفوعاً في « باب مفتاح الصلاة » . وعن وائل بن حجر مرفوعاً في باب التغليس بالفجر بعد الصلاة . وعن أحمد بن عيسى في « باب رفع اليدين » . وعن القاسم في الباب الذي بعده وهو مشهور عن كثير من أئمتهم ، وكذلك ادعى الإجماع فيه غير واحد مثل ابن حزم وابن المنذر وابن السبكي . وقالت الظاهرية بوجوبه وأن الصلاة لاتصح مع تركه . اهـ .

وقال في « التلخيص » : قال الشافعي : روى الرفع جمع من الصحابة لصلته لم يرو فقط حديث بعدد أكثر منهم . وسرد البيهقي أسماء من روى الرفع عن نحو من ثلاثين صحابياً . وروى ابن عساكر في « تاريخه » من طريق أبي سالمه الأعرج ، قال : أدركت الناس كلهم يرفع يديه عند كل خنض ورفع . قال البخاري في الجزء المشهور : قال الحسن وحميد ابن هلال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفعون أيديهم ولم يستثن أحداً منهم . قال البخاري : ولم يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يرفع يديه . وروى الإمام أحمد بسنده عن نافع ، عن ابن عمر « أنه كان إذا رأى مصلياً لا يرفع حصبه » . ورواه البخاري في جزئه بلفظ : « رماء بالحصى » . اهـ . المراد نقله وهو بسيط .

وقال في « المنار » : وأمر الرفع أوضح من أن تورد له الأحاديث المفردات ، وقد كثرت كثرة لا توازي ، وصحت صحة لا تمنع . ولهذا لم يقع الخلاف فيه المحقق إلا للهادي عليه السلام فقط ، فهي من النوادر التي لأفراد العلماء جميعاً مثل مالك والشافعي وغيرهم ، مامن أحد منهم إلا وله نادرة ينفي أن يثبت في جنب فضله وتجنب . والذي وافق الهادي عليه السلام بمن بعده من (ديدن) الاتباع في كل فرقة ومن تقدمه أو تأخر أو عاصر كزيد بن علي والناصر والمؤيد بالله وأحمد بن عيسى وغيرهم نصوا على الرفع . اهـ .

وقد استدل (١) الهادي عليه السلام على نسخ الرفع بحديث جابر بن سمرة بن جندب ، قال :

(١) قوله : « ولو كان من الأحكام المنسوخة لوقع التعبير عنه بما يفيد رفع الحكم الاول بلا انكار... الخ »

قلت : بل قد وقع الانكار والتعبير بما يفيد رفع الحكم الاول ، وهو قوله صلى الله عليه وآله =

خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال : « مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب خيل شمس (١) ؟ .. اسكنوا في الصلاة » رواه مسلم . وقد أوجب بوجوبين :

أحدهما: أن أحاديث الرفع قطعية لتواترها كما ذكر ، ولا يصح نسخه لو سلم إلا بقطعي عند الجمهور ، وعلى رأي الأقل من جواز نسخ القطعي بالظني رد عليه أولاً ما قيل : « إن مالي أراكم » استفهام إنكار . ولا ينكر صلى الله عليه وآله وسلم ما يفعله ويفعله أصحابه ، ولو كان من الأحكام المنسوخة لوقع التعبير عنه بما يفيد رفع الحكم الأول بلا إنكار ، كما قاله صلى الله عليه وآله وسلم في نسخ الكلام في الصلاة : « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وأنه أحدث أن

== وسلم : « اسكنوا في الصلاة » فهذا أمر بالسكون ، والأمر بالشيء نهي عن ضده ، لأن فعل السكون مثلاً عن ترك الحركة ، إذ البقاء في الحيز الأول هو بعينه عدم الانتقال إلى الحيز الثاني ، وإنما الاختلاف في التعبير ، وإذا ثبت أنها شيء واحد لكن فعل السكون هو طلب ترك الحركة أي رفع الأيدي ، فيكون أمراً ونهياً باعتبارين لاختلاف الذات الواحدة بالقرب والبعد بالنسبة إلى شيئين ، وهذا قول الشيخ أبي الحسن الأشعري والقديم من قول أبي بكر الباقلاني سواء كان إيجاباً أو ندباً ، وهذا بناء على ثبوت الكلام النفسي . ولهذا نقل صاحب « التريب » عن جميع من ينفي حدوث القرآن بمعنى أن طلب الفعل إذ طلب الفعل إيجاباً أو ندباً عن طلب نفي الضد تحريماً أو كراهة ، وسواء كان الضد واحداً كضد السكون أو أكثر كضد القيام ، فالأول واضح وأما الثاني فالمنسوب إلى العامة من الشافعية والخنفية والمحدثين أن النهي يتعلق بالكل ، وقيل بواحد غير معين ، واستبعده ابن أبي شريف . وقال البرماوي : بل هو الظاهر . وأيضاً فإنه رفع للحكم على قول من يقول ليس الأمر بالشيء عن النهي عن الضد ، ولكنه يستلزمه أي يدل عليه بالالتزام وهذا قول بعض أئمتنا عليهم السلام كما يؤيد بالله لانه قال في حديث : « اسكنوا في الصلاة » أنه أوجب السكون في الصلاة ورفع الأيدي ترك له ، فوجب أن يكون منهياً عنه واختيار الفصول . وبه قال القاضي أبو بكر الباقلاني آخر ، والقاضي عبد الجبار وأبو الحسن البصري ، والرازي والامدي . وقد عبر عنه بعضهم بالتضمن المراد أنه شامل للتضمن والالتزام كما في عبارة الشيخ . وقد صرح به العلامة في « شرح المختصر » و « المغلي في شرح جمع الجوامع » ذكر هذا في « هداية العقول إلى غايصة السؤل » مولانا العلامة الحسيني ابن الفاهم المنصور بالله بن محمد عليهم السلام . اهـ .

(١) في « المصباح » شمس الفرس : استعصى على راحته ، وشيل شمس : مستعصية على من ير كها . اهـ .

لا تتكلموا في الصلاة » ونحو ذلك مما يناسب ما قد ثبتت شريعته ، أما التشنيع عليهم وتشبيـهـهـ
أيديهم بالأذناب فلا .

ثانيها : أنه ذكر الرد على قوم كانوا يرفعون أيديهم في حال السلام من الصلاة ، ويشيرون
بها إلى الجانبين مسادين على من حولهم فنهوا عن ذلك ، كما صرح به رواية مسلم من حديث (١)
« كنا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قلنا : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام
عليكم ورحمة الله ، وأشار بيده إلى الجانبين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : على
مَن تَرَفَعُونَ بِأَيْدِيكُمْ كأنها أذناب خيل شمس ، إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ، ثم
يسلم على أخيه على يمينه وشماله » . قال البخاري في ذلك : إنما كان في الرفع عند السلام لا في
القيام ، قال : ولا يحتاج بهذا من له حظ من العلم . وأما ماروي عن ابن عباس « لا ترفع الأيدي
إلا في سبعة مواطن » فذكر البخاري أنه ضعيف مرسل ، وقد ثبت الرفع في غير السبعة .
وقد روى ابن ماجه عن ابن عباس مرفوعاً ما ردد على ذلك ، والحجة فيما روى لافياً رأى ، وكلما
احتج به لعدم الرفع راجع إلى النفي ، وما استدلل به لثبوته مقدم عليه .

تبيينه قال القاضي في « شرحه » :

واعلم أنه قد يعرض في هذه الجهات المنسوبة إلى الزيدية والهدوية والناصرية ما يحسن معه
إخفاء هذه السنة العظيمة ، وهي رفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح ، كما يحسن إخفاء سنة
وضع الكف على الكف عند السرة في الصلاة أيضاً لوجه ، وهو أن عامة الناس يعتقدون أن
هاتين السنتين الشريفتين من شعار الأشعرية واشباههم من مخالفي أهل بيت النبوة في الأصول ،
فإذا فعلها مصل من المنتسبين إلى مذهب العترة سيما إذا كان من علماء أشياعهم ، ومن يقتدى به
برأى ومسمع من العامة اعتقدوا اعتقاداً جازماً أنه قد خرج عن مذهب آل محمد صلى الله
عليه وآله وسلم واختار على مذهبهم مذهب غيرهم ، فيكون بفعل هاتين السنتين فاتحاً لباب
اعتقاد مالا يجوز اعتقاده . اهـ .

وقد أشار إلى نحو هذا صاحب « نجوم الانظار » وقال : الظاهر إن مثل ذلك يكون
عذراً في ترك الرفع ، ومالا يمكن فعله إلا بظهوره من سائر السنن في المألا ينشأ عن فعله من

(١) أي جابر بن سمرة .

الوحشة والعداوة من أهل الجهل والأذية على ماجرت به العادة بين جبهة المذاهب . وقد نقل الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد عن بعض فضلاء المالكية نحو ذلك في الاعتذار عن الرفع عند الركوع والقيام منه بعد أن صح له دليله كما تقدم ذكره ، ولفظ ذلك البعض : وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه رفع يديه فيها أي في الركوع والرفع منه ثبوتاً لا مرد له فلا وجه للعدول عنه . إلا أن في بلادنا هذه يستحب للعالم تركه لأنه إن فعله نسب إلى البدعة ، وتأذى به في عرضه ، وربما تعدت الأذية إلى بدنه فوقايصة العرض والبدن بترك سننة واجب . اهـ .

وذكر في « النجوم » أنه ينشأ في هذا المقام سؤال ، وهو أنه إذا أمكن استيفاء جميع السنن الداخلة في الصلاة جميعاً ، وأمكنت على الوجه الأكمل الأقرب إلى هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأوفق لسنته مع الانفراد وترك الجماعة ، ولم يمكن فعل الجماعة إلا بالخروج عن أكثر السنن لمعوم الابتداع ، واعتقاد أكثر الناس السنة بدعة ، هل يرجح فعل الصلاة مشتملة على ما يسرع فيها مع الإخلال بالجماعة ؟ لكون تلك السنن لا ترخيص في تركها في حال من الأحوال بخلاف الجماعة ، فقد رخص فيها للاعتذار كالطر ، ولأن ترك هذه السنن على الاستمرار يؤدي إلى غمط السنة وهضمها وإقرار عين البدعة ونشرها ، وفي ذلك هجر لطريقته صلى الله عليه وآله وسلم في أعظم العبادات وعدول عنها لا يثار جهالات العادات مع كون القصد من جمع المسلمين ترغيبهم في السنة لاجتماعهم على هجرها بإثارة البدعة ، أم ترجح الجماعة لعظم شأن الائتلاف بين المسلمين مطلقاً . ومن ثمة ورد في تضعيف ثوابها ماورد ، وأنها تزيد بخمس وعشرين ضعفاً ، وتفضل بسبع وعشرين درجة . وعدها بعض العلماء من فروض الأغنياء ، بل ذهب البعض إلى أنها من شروط صحة الصلاة . وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم : « لقد همت أن آمرُ بالصلاة فتقام ، ثم أمر رجلاً فيصلي بالناس ، ثم انطلق معي رجال معهم حمزٌ من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم للأعمى الذي شكى عدم القائد إلى المسجد : « هل تسمع النداء ؟ قال : نعم ، قال : فأجب » ، ونحوه من الأدلة على التشديد في المحافظة على الحضور إليها . ثم قال رحمه الله : ممن تأمل أطراف هذا السؤال ربما يقف عن الجواب ، والله أعلم . اهـ .

وأقول: جميع ما ورد من السنن في الصلاة من الرفع وضم اليدين والتورك ونحوها مأخوذ من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولذا وقع الاختلاف في كل منها في الثبوت وعدمه مع الاتفاق على أن الجميع سنة إلا ما نقل عن الظاهرية في رفع اليدين . والوارد في الحث على الجماعة محكى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم مع التشديد البالغ في ذلك ، كما صرح به كتب الحديث . وذكر في « مجمع الزوائد » في باب « التشديد في ترك الجماعة » وفي « باب الجمعة » شطراً نافعاً في ذلك . ولذا جنع كثير من العلماء إلى القول بوجوبها وأنها من فروض الاعيان كما تقدم . وبهذا يظهر أن الراجح تأثير الجماعة في المساجد مع ترك السنن التي لا تفسد الصلاة بتركها على الصلاة منفرداً مع الوفاء بها . وأيضاً فالمعذر في ترك السنن موجود كما سبقت الإشارة إليه ، وهو وإن لم يكن منصوباً عليه لكنه مأخوذ من أصول صحيحة ، بخلاف ترك الجماعة فلا يسوغ الا لقيام العذر المنصوص عليه كالخوف والمرض . وأيضاً فلم يرد في تلك السنن حديث صحيح بالثواب المرتب عليها إلا ما يروى عن عقبة بن عامر موقوفاً عليه أنه قال : « فيمن رفع يديه في الصلاة له بكل إشارة عشر حسنات » بخلاف الجماعة ، فقد ورد من الثواب عليها والتضعيف فيه ما هو معلوم في كتب الصحاح وغيرها ، وهذا وجه مرجح . وأيضاً فقد ورد الأمر بحضور الجماعة مع الإخلال بأعظم سنتها ، وهو تأخير الصلاة عن وقتها ، كحديث قبيصة بن وقاص عند الطبراني ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « يكون عليكم أمراء من بعدي يؤخرون الصلاة فيكم لکم وهي عليهم ، فصلوا معهم ما صلوا بكم القبلة » . وقد روي نحوه من حديث عبادة بن الصامت وابن مسعود ومعاذ بن جبل وغيرهم . وأيضاً فالجماعة من شعار الدين ، وقد نص العلماء فيما إذا أطبق أهل قرية على ترك الجماعة على جواز قتالهم بخلاف السنن المذكورة فلم تكن داخلية في الشعار . وأيضاً فما تقدم في شرح قول الإمام عليه السلام : « أفضل الأوقات » أولها من ترجيح صلاة الجماعة مع تأخيرها على الصلاة أول الوقت منفرداً يأتي هنا ، فتأمل ، والله أعلم .

قوله : « إلى فروع أذنيه » اختلفت ألفاظ الأحاديث في ذلك ، ففي بعضها « حتى تحاذي منكبيه » ، وفي أخرى « حتى تحاذي أذنيه » وفي أخرى « حتى تحاذي فروع أذنيه » ، وكلها في « الصحيح » . وعند غير مسلم « فوق أذنيه مسدأ مع رأسه » وفي رواية « إلى صدره » . واختلفت المذاهب في ذلك بحسب اختلاف الألفاظ . قال النووي : جمع الشافعي بين الروايات بأنه يرفع يديه حذو منكبيه بحيث تحاذي أطراف أصابعه فروع أذنيه ، ولها ما شجعت أذنيه

وراحته منكبيه . ونقل القاضي عياض عن بعضهم انه على التوسعة . وكذلك اختلفت الآثار في زمن الرفع ، ففي بعضها « كان اذا كبر رفع يديه » ، وفي بعضها « إذا افتتح الصلاة رفع يديه » وفي أخرى « اذا قام الى الصلاة رفع يديه » . وفي حديث مالك بن الحويرث : « اذا صلى كبر ثم رفع يديه » .

قال النووي : ولأصحابنا فيه أوجه : أحدها برفع غير مكبر ، ثم يتديء التكبيرة مع ارسال اليدين وينتهي مع انتهاءه ، والثاني برفع غير مكبر ، ثم يكبر ويداه قارتان ، ثم يرسلها . والثالث بتديء الرفع من ابتدائه التكبير وينتهيها معاً . والرابع بتديء بها معاً وينتهي التكبير مع انتهاء الارسال . والخامس - وهو الأصح - بتديء الرفع مع ابتداء التكبير ولا مستجاب في الانتهاء ، فان فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس تم الباقي ، وان فرغ منها حط يديه ولم يستدم الرفع . والمرأة كالرجل في سنية الرفع لها جميعاً . قال محمد بن منصور : المرأة ترفع يديها في تكبيرة الصلاة الى ثدييها في أول صلاتها ، لا أعلم بين أهل العلم في هذا اختلافاً ، ومثله في « الجامع الكافي » . وروي (١) عن محمد انها تستر كفيها ، والله أعلم .

وأما الكلام على ضم اليدين في الصلاة فسيأتي في كتاب الصيام - ان شاء الله تعالى - عند ذكره في الأصل .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده ، عن علي عليهم السلام
« انه كان إذا قال المؤذن : قد قامت الصلاة ، كبر ولم ينتظر » .

قل في « الشفاء » : أي لم ينتظر تمام الاقامة . والحديث أخرجه المؤيد بالله في « شرح التجريد » بسنده الى زيد بن علي عليه السلام مرفوعاً . وفي « مجمع الزوائد » في « باب ما يفعل الامام إذا أقيمت الصلاة » عن عبد الله بن أبي أوفى ، قال : « كان رسول الله صلى عليه وآله وسلم إذا قال بلال : قد قامت الصلاة نهض فكبر » رواه الطبراني في « الكبير » من طريق

(١) يعني : ابن منصور . تمت منه .

حجاج بن فروخ وهو ضعيف جداً . اه . وذكره عنه أيضاً باب في التكبير بلفظ : « كان بلال إذا قال : قد قامت الصلاة ، نهض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالتكبير » قال : رواه البزار ، وفيه حجاج بن فروخ وهو ضعيف . وأخرجه البيهقي في « سننه » في « باب من زعم أن الامام يكبر قبل فراغ المؤذن من الإقامة » بلفظ : رواية البزار ، وقال : هذا لا يرويه الا حجاج بن فروخ ، وكان ابن معين يضعفه . اه .

« وقد نص الهادي عليه السلام في « الاحكام » بنحوه وقال : فإذا قال : « قد قامت الصلاة . كبر الامام ولم ينتظر شيئاً » وكذلك بلغنا عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام انه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قال المؤذن : قد قامت الصلاة ، كبر ولم ينتظر شيئاً » . اه . قال في « البحر » عن القاسم والهادي في أحد قوليهما وزيد بن علي والباقر وأحمد بن عيسى وأبي حنيفة ومحمد انه يقام للصلاة عند الخيملة في الإقامة اجابة لها ، ويكبر عند قوله : قد قامت الصلاة ليُصَدَّق ، أي ليقع التصديق للمقيم فيما يقوله .

وقال صاحب « المعاني البديعة في اختلاف أهل الشريعة » - بعد أن ذكر مذهب الشافعي وأحمد ومالك وغيرهم - : إنه اذا فرغ المؤذن من الإقامة قام الامام والمأموم الى الصلاة وكبر ما لفظه : وعند أبي حنيفة والثوري وأصحاب عبد الله بن مسعود والنخعي وسويد ابن غفلة وأبي مجاز وأبي يوسف في رواية « إذا قال المؤذن : حي على الصلاة يقومون في الصف ، فإذا قال : قد قامت الصلاة ، كبر الامام وكبر القوم » . واختاره ابن المنذر . اه .

وعمل هؤلاء دليل على صحة الحديث ، وفيه دليل واضح على أن التوجه بعد التكبير اذا لا يتسع ما بين قول المقيم : « حي على الصلاة » وبين قوله : « قد قامت الصلاة » ، للتوجه قطعاً . وقد روي في « الجامع الكافي » عن محمد بن منصور انه قال : الاستفتاح والتعوذ بعد التكبير ، وكذلك سمعنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن علي عليه السلام وعن غيره من أهل البيت عليهم السلام ومن غيرهم .

فائدة قال في « زاد الماد » : « كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام الى الصلاة ، قال : « الله أكبر » ولم يقل شيئاً قبلها ، ولم يلفظ بالنيسة ، ولا قال : أصلي لله صلاة كذا مستقبل القبلة أربع ركعات إماماً أو مأموماً ، ولا قال : أداء ولا قضاء ، ولا فرض الوقت . وهذه عشر

بدع لم ينقل عنه أحد قط بإسناد صحيح ولا ضعيف ولا مسند ولا مرسل لفظة واحدة البتة، بل ولا عن أحد من الصحابة ولا استجبه أحد من التابعين ولا الأئمة الأربعة، وكان دأبه في أحرامه: «الله أكبر» لا غيرها، ولم ينقل أحد قط سواها، وكان يرفع يديه معها ممدودة الأصابع مستقبلاً بها القبلة إلى فروع أذنيه، ثم يضع اليمنى على ظهر اليسرى. ١ هـ.

حدثني زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليهم السلام «أنه كان يكبر في رفع وخفض». وقال زيد بن علي: إنه كان يكبر في رفع ^{كل} وخفض.

قال القاضي: هكذا سماعنا للخبر يعني بحذف كل - وليس المراد في رفع واحد وخفض واحد في جملة الصلاة بل المراد في كل رفع وخفض. ولذا فسره الامام زيد بن علي عليها السلام عقبيه بذلك. وللحديث شواهد عن علي عليه السلام، فمن ذلك ما فيه جمع الزوائد ولفظه: وعن أبي موسى، قال: «لقد أذكرنا علي بن أبي طالب عليه السلام صلاة كنا نصليها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، إما نسيناها وإما تركناها، قال: فكان يكبر إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع». رواه البزار ورجاله ثقات. ١ هـ. ورواه ابن ماجه. قال: حدثنا عبد الله بن عامر بن زرار، عن أبي بكر بن عياش، عن أبي اسحاق، عن يربد ابن أبي مرجم، عن أبي موسى قال: «صلى بنا علي يوم الجمل صلاة، أذكرنا بها صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كان يكبر في كل خفض ورفع وقيم وقعود» قال أبو موسى: فاما نسيناها واما تركناها عمدًا. وذكره ابن عبد البر فقال: حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، نا أحمد بن زهير، نا أبو نعيم، نا إسرائيل، عن أبي اسحاق، عن الاسود بن يزيد، عن أبي موسى ولفظه: : فكان يكبر كلما رفع وكلما وضع وكلما سجد. ومن ذلك ما رواه البخاري ومسلم من حديث مطرف قال: : صليت أنا وعمران بن حصين خلف علي بن أبي طالب، فكان إذا سجد كبر، وإذا رفع رأسه كسبر، وإذا نهض من الركعتين كبر، فلما انصرفنا من الصلاة أخذ عمران بيدي، ثم قال: لقد صلى بنا هذا صلاة

محمد صلى الله عليه وآله وسلم - أو قال: قد ذكرني هذا صلاة محمد صلى الله عليه وآله وسلم -
ورواه أبو داود وأحمد في مسند عمران بن حصين من « مسنده » ، وكلاهما بإسنادين صحيحين ،
وفي حديث أحمد أن الصلاة بالكوفة . وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن مسعود ،
قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود ،
وأبو بكر وعمر » . قال : وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وابن عمر وأبي مالك الأشعري
وأبي موسى وعمران بن حصين ووائل بن حجر وابن عباس . قال أبو عيسى : حديث
عبد الله بن مسعود حديث حسن صحيح ، والعمل عليه عند أصحاب النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ، منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي كرم الله وجهه وغيرهم ، ومن بعدهم من
التابعين ، وعليه عامة الفقهاء والعلماء . ١ هـ .

قال أبو عمر بن عبد البر : قال قوم من أهل العلم : إن التكبير إنغا هو إذن بحركة
الامام وشعار للصلاة وليس بسنة إلا في الجماعة . وأما من صلى وحده فلا بأس عليه أن
لا يكبر . وقال أحمد : وأحب إلي أن يكبر إذا صلى وحده في الفرض . وأما في التطوع فلا .

وروي عن ابن عمر « أنه كان لا يكبر إلا إذا صلى وحده » . وقد روي عن عمر
بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وقنادة أنهم كانوا لا يتمون التكبير . واحتجوا
بحديث عبد الرحمن بن أبيز ، عن أبيه : « أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم فكان لا يكبر إذا خفض - يعني بين السجدين - » رواه أحمد وأبو داود .
وأجيب عنه بأن أحاديث التعميم مثبتة ، وهي مقدمة على رواية النفي ، كما في حديث ابن أبيز
وبأن رواية التكبير أكثر وأشهر . وقد قلنا أنه سنة فلعل هذا كان مرة لبيان الجواز . وقد
ذهب إلى وجوبه أحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه لظاهر استمراره صلى الله عليه وآله
وسلم ومدامته عليه ، والجمهور على خلافه . قالوا : لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلم
المسيء صلاته وإنما علمه تكبيرة الاحرام ، وهو موضع بيان للواجب ولا يجوز تأخيره عن
وقت الحاجة . وهذا الاطلاق مقيد بماورد من أن رفع الرأس من الركوع ليس فيه تكبير بل
التحميد أو التسميع إجماعاً . وإن اختلفوا في تعيين ما يقال في حق الامام والمؤتم ، فعنه أنه
يكبر في كل رفع وخفض إلا في رفع رأسه من الركوع لحديث أبي هريرة وغيره : « ثم
يقول : « سمع الله لمن حمده » حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم : « ربنا ولك

الحمد . وقد ذهب الى الجمع بينهما الشافعي . وذهب المهدي والقاسم ورواية عن الناصر ان التسميع للامام ، والمفرد والحمد للمؤتم . قالوا : الحديث : « إذا قال الامام : « مع الله لمن حمده فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد ، فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » . والحديث الاول يفيد الجمع بينهما . وادعى الطحاوي وابن عبد البر الاجماع على كون المنفرد يجمع بينهما ، وجعل الحجة جمع الامام بينهما لاتحاد حكم الامام والمنفرد ، وكذا عن زيد بن علي والناصر ، وأما المؤتم فيقتصر على قوله : « ربنا لك الحمد » . قال في « النار » : وهذا هو الحق وسيأتي بيان وجه ذلك .

قال بعض أهل العلم : ويستحب للامام الجهر بتكبيرات الصلاة كلها ، وبقوله : « مع الله لمن حمده » ليعلم المأمومين انتقاله . فان كان ضعيف الصوت استحب أن يجهر به المؤذن أو غيره من المأمومين جهرأ يسمع به الناس ، وروى البخاري من حديث سعيد بن الحرث قال : « صلى بنا أبو سعيد فجهر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود ، وحين سجد ، وحين رفع ، وحين قام من الركعتين ، وقال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » . وروى البيهقي نحوه بإسناد جيد . وعند مسلم من حديث جابر في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره . وكذلك في حديث عائشة في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه وأبو بكر يسمعهم التكبير . رواه البخاري ومسلم بمعناه ، هذا كله حكم الامام . وأما المأموم والمنفرد فقليل : سنتهما الاسرار به ، وأذناه أن يسمع نفسه وإن كان أصم ، فيحسب ذلك لا يجزئه غيره ، ويستحب أن لا يصل تكبيرة الركوع بالقراءة بل يفصل بينهما بسكتة لطيفة ، وأن لا يخلو الركن من مصاحبة الذكر على وجه لا يقع به الافراط في تعطيط الصوت ، والله أعلم .

قال زيد بن علي عليه السلام : التكبيرة الاولى فريضة ،

وباقى التكبير سنة .

في كلامه عليه السلام اشارة الى وجوب تكبيرة الافتتاح ، وهو مذهب عامة العلماء

إلا ما روى عن الزهري وابن المسيب والحكم والأوزاعي وقنادة أنها سنة وأنه يجزيء الدخول في الصلاة بالنية . وحجة الجمهور حديث النبي ﷺ : « إذا قمت إلى الصلاة فكبر » وما سألتني في الكتاب من حديث « مفتاح الصلاة الطهور » وتحريمها التكبير » وحديث : « إذا قمت إلى الصلاة ، فأمسح الوضوء ، ثم استقبل القبلة ، فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » فهذا الأدلة مع فعله المستمر حجة على الوجوب . وأما سنة باقي التكبير فقد تقدم بيانه قريباً .

وقال زيد بن علي عليه السلام : إن سبح أو همل كان
داخلا في الصلاة . وقال زيد : لا يكون الرجل داخلا في
الصلاة الا بتكبير .

ظاهر هذا الكلام التعارض ، والذي فسره به الامام المهدي في « المنهاج » أن مراد الامام بقوله : « إن سبح أو همل كان داخلا في الصلاة » عدم اشتراط لفظ : « الله أكبر » بل هو أو ما يقوم مقامه مما يدل على التنظيم كالنسيج وتهليل ، وكذا الترجمة عنها بالفارسية سواء كان يحسن العربية أو لا . ومراده بقوله : « لا يكون الرجل داخلا في الصلاة الا بتكبير » يعني أو ما يقوم مقامه . وهذا الذي حكاه في « البحر » و « الاقتصار » عن زيد بن علي كذهب أبي حنيفة ومحمد . واعتزله القاضي في « شرحه » بأن تقدير « أو ما يقوم مقامه » ينافي ظاهر الحصر ، ويؤدي إلى فتح باب التقدير بلا دليل ظاهر عليه ، وإن الأولى في تأويل كلامه عليه السلام بأن يحمل قوله عليه السلام : « ان سبح أو همل .. الخ » على معنى أنه إذا توجه بعد التكبير بما فيه نسيج أو تهليل كرواية « لا إله إلا أنت سبحانك ظلمت نفسي ... » الحديث .. فهو بذلك داخل في الصلاة لصحة التوجه به كما يكون داخلا بقوله : « وجهت وجهي ... الخ » ويبقى الحصر في قوله « الا بتكبير » على ظاهره من كون الدخول في الصلاة مقصوراً على هذه الصيغة المعروفة . قال : وهو الموافق للأحاديث النبوية والمروية عن أمير المؤمنين عليه السلام .

قال في « الجامع الكافي » : كان أحمد والقاسم والحسن يفتتحون الصلاة بالله أكبر ، ولم

يلفتنا أن أحداً منهم أجاز أن تفتح بغير ذلك . ١ هـ . وهو قول الهادي والناصر والمؤيد بالله ومالك وأبي يوسف . واحتجوا بحديث : « وتحريمها التكبير ، وسأيت . ووجه الحجة فيه أن الألف واللام للمهد إلى الصيغة المعروفة من فعله المستمر ، وهو تكبيرة الافتتاح مع كون التركيب بغير المحصر لتعريف المسند والسند إليه ، كما قرره أهل البيان في قولهم : النطق زيد ، فيفيد أن تحريمها هو التكبير لا غيره . وما ذكروه من أن التسبيح ونحوه داخل في معنى التكبير إذ هو التعظيم فيقع بكل ما دل عليه ، والعبرة بالمعنى مدفوع بأن اللازم اتباع ما دل عليه اللفظ العربي ، وليس التسبيح ونحوه تكبيرا في عرف اللغة . ولهذا فانه لو قال رجل لعبد : ان كثرت فانت حر أو قال لأمرائه ان كبرت فانت طالع لم يقع التقى والعلاق بالتسبيح ولا بالتهليل . ولا نسلم أن العبرة بالمعنى ، بل لا يمتنع قصد الشرع إلى اعتبار اللفظ والمعنى جميعاً . والمعاني مفسدة للعبادات ، فلا تجزي الأقيسة فيها . ولعل لله سراً ومصلحة استأثر بعلمها في الافتتاح بالتكبير ، وكل قائل يقول بأن غيره يقوم مقامه مهمل لرعاية هذا المعنى في تحركات الشرع وتبديده ، وقد رام الاطلاع على أسرار غيبية استأثر الله بها . هكذا ذكره الامام عز الدين في « شرح البحر » ، وهو ينظر إلى القاعدة التي مهدها بعض المحققين من أهل الأصول ، وهي : ان الأمر إذا تعلق بشيء بعينه لا يقع الامتثال إلا بذلك الشيء ، ولو وجد غيره بمنه لأنه قبل فعله لم يأت بما أمر به ، فلا يخرج المكلف عن المهدة فما ورد من الأمر بالتكبير فيما تقدم ذكره قبل هذا البحث من الأحاديث يجري فيه ما ذكر ، والله تعالى أعلم .

تنبيه : قال القاضي : وينبغي أن تكون النية مقارنة لتكبيره الاحرام . وما أحسن مارواه المامري في « بهجة المحافل » في تحقيقها عن الشيخ عبد الله بن قدامة المقدسي ولفظه : أعلم أن النية هي القصد والعزم على فعل الشيء ، وعملها القلب لاتعلق لها باللسان أصلاً . ولذلك لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه في النية لفظ بحال ، ولا سمعنا عنهم ذكر ذلك . وهذه العبارات التي حدثت عند افتتاح الطهارة والصلاة جعلها الشيطان معتكاً لأهل الوسواس يحبسهم عندها ويمنهم بها ويوقعهم في طلب تصحيحها ، فترى أحدهم يكررها ويمجد نفسه في اللفظ بها حتى كأنه يحمل ثقيلاً يرفعه ، وليست من الصلاة أصلاً . وإنما النية قصد فعل الشيء ، وكل عازم على فعل الشيء فهو ناوله . فمن قصد الوضوء فقد نواه ، ومن قصد الصلاة فقد نواها . ولا يكاد عاقل يقصد شيئاً من عباداته ولا غيرها بغير نية ، فالتوبة أمر لازم لأفعال الإنسان المقصودة لاتحتاج إلى تعب ، ولو أراد إخلاء فعله عنها

لمعجز عن ذلك ، ولو كلفه الله الصلاة والوضوء بنير نية لكلفه مالا يطيقه ولا بدخل تحت
وسمه . وما كان هكذا فما وجه التنب في تحصيله ؟ فإن شك في حصولها منه فهذا نوع
جنون . فإن علمه بحال نفسه أمرٌ يقيني فكيف يشك فيه عاقل ؟ ولم ينقل عنه صلى الله عليه
وآله وسلم - منطوقاً ولا مفهوماً - أنه تلفظ بالنية ولا بالمنوي ولا دخل في الصلاة بنير
التكبير . اهـ . وقد تقدم في أول الطهارة الكلام على النية وما يتعلق بها فراجعه .

حدثني زيد بن علي ، عن أبيه ، عن جده عن علي عليه السلام ، قال ، قال : رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « مفتاح
الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم .

قال في « البدر المنير » : له خمس طرق : عن علي وعن جابر وعن أبي سعيد وعن عبد الله
ابن زيد وعن ابن عباس ، وروي عن ابن مسعود وأنس موقوفاً . اهـ . وقال في « التلخيص »
بعد إيراد الحديث : الشافعي وأحمد والبخاري وأصحاب السنن إلا النسائي ، وصححه الحاكم
وابن السكك من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن ابن الحنفية ، عن علي عليه السلام .
قال البخاري : لأنعمه عن علي إلا من هذا الوجه . وقال أبو نعيم : تفرد به ابن عقيل . وقال
العقيلي : في إسناده لين ، وهذا أصح من حديث جابر ، وحديث جابر الذي أشار إليه رواه
أحمد والبخاري والترمذي والطبراني من حديث سليمان بن قُرْم عن أبي يحيى القتات ، عن
مجاهد عنه . وأبو يحيى القتات ضعيف . وقال ابن عدي : أحديثه عندي حسان ، وساق في
« التخريج » بقية كلام « التلخيص » وعقبه بما لفظه : قلت : تبين من جميع ما ذكره الحافظ
ابن حجر أن حديث علي عليه السلام أجود اسناداً من حديث غيره ممن تقدم ذكره من
الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن الموقوف على عبد الله بن مسعود
صحيح الاسناد، ولعله لا يكون للاجتهاد فيه مدخل فيحمل على التوقيف . اهـ .

قلت : عبد الله بن محمد بن عقيل : تقدم الكلام عليه في « باب الحيض » بما
يدل على صحة الاحتجاج بروايته ، وأن حديثه في مرتبة الحسن .

قال بعض شارحي « سنن أبي داود » : حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أخرجه
الترمذي ، وقال : هو أصح شيء في الباب وأحسن . وقال الترمذي أيضاً : وابن عقيل صدوق
وكان أحمد بن حنبل وإسحاق والحميدي يحتجون بحديثه ، وهو مقارب الحديث . قال : وفي

الباب عن جابر وأبي سعيد ، وقد تكلم بعضهم في ابن عقيل من قبل حفظه ولا يؤثر ، وأخرجه ابن جرير في « تهذيبه » وقال : هو خبر عندنا صحيح سند . وقد وقفه غير الثوري على علي ولم يرفعه . اه .

والحديث يدل على اشتراط التكبير في الصلاة كما تقدم بيان مأخذه وعلى اشتراط الطهور . قال ابن العربي : ويسمى الوضوء مفتاحاً لأن الحدث مانع من الصلاة ، كالغلق على الباب يمنع من دخوله الافتتاح . قال الخطابي : وفيه من الفقه أن تكبيرة الافتتاح جزء من الصلاة لاضافته إياها اليها كما يضاف الركوع والسجود ، فلا يجوز اخلاؤها عن شرط من شروط الصلاة . اه . ومعنى التحريم فيه مذكروه في « جامع الأصول » أن أصله من قولك : حرمت فلاناً عطاء أي منعت إياه ، وأحرم الرجل بالحج إذا دخل فيما يمنع معه من أشياء كانت مطلقة له ، وكذلك المصلي بالتكبير صار ممنوعاً من الكلام والأفعال الخارجة عن كلام الصلاة وأفعالها . فقيل : للتكبير تحريم لمنعه المصلي من ذلك ، وتحليلها التسليم أي داخل في الحل والاباحة لما كان ممنوعاً منه ، كما يستباح الحرم بالحج عند الفراغ منه ما كان محظوراً عليه . اه . قال الخطابي : وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « وتحليلها التسليم » بالآلف والسلام يدل على أنه لا يجوز الخروج من الصلاة بغير التسليم من الأقوال والأفعال ، كما ذهب إليه قوم من العلماء لأنه ذكر التسليم معروفاً وعينه كما عين الطهور والتكبير في الحديث ، وذلك موجب التخصيص .

وقال زيد بن علي : إذا أدرك الامام وهو راكع ، فكبر

تكبيرة واحدة يريد بها الدخول في الصلاة ثم ركع أجزأه ذلك .

وقد ذكر معنى مقاله عليه السلام في « الجامع الكافي » ، ولفظه : قال محمد : وإن دخل مع الامام فكبر تكبيرة واحدة يريد بها الافتتاح والركوع جميعاً أجزته الصلاة ، وإن نوى الافتتاح ولم ينو بها الركوع أجزته صلاته ، وإن نوى بها الركوع ولم ينو بها الافتتاح لم تجزه الصلاة ؛ وعليه أعادتها . اه . والوجه في ذلك ظاهر ، والله تعالى أعلم .



فهرست

صفحة	صفحة
٦٠	ج مقدمة الناصر .
زید یروی « المجموع » —	١٧ مقدمة الطبعة الاولى .
القاضي يوسف ... الخ .	١ تقاريط .
٦٤ ترجمة سليمان بن ابراهيم الحاربي	٣٣ ترجمة الشارح رحمه الله تعالى .
وشيعه نصر بن مزاحم .	٤١ خطبة الشارح ، وفيها مسنده الى
٦٦ ترجمة ابراهيم بن الزرقان .	أبي خالد عمرو بن خالد الواسطي
٦٦ ترجمة أبي خالد عمرو بن خالد	راوي « المجموع » .
الواسطي ، وفيها فصول ثلاثة :	٤٧ مقدمة في تراجم رجال اسناده
الاول في ترجمته وما قاله فيه	من عند القاضي جعفر .
أثمتنا ... الخ .	٤٨ ترجمة القاضي شمس الدين جعفر
٧٣ الفصل الثاني فيما قاله فيه أهل	ابن أحمد بن عبد السلام .
الجرح والتعديل ... الخ .	٥٢ ترجمة الامام الحافظ قطب الدين
٩٣ الفصل الثالث فيما ذكره بعض	أبي العباس الكني .
الأصحاب من مخالفته الإثمة في	٥٣ ترجمة الامام فخر الدين الحسن
بعض الروايات .	زيد بن الحسن بن علي البيهقي ،
٩٦ الفصل الأول في سفة الامام	وفيها ذكر شيوخه .
زيد بن علي وحليته وسمته ، وما	٥٧ مطلب في الكلام على ما ذكره
حكاه أهل العلم من أوصافه الحميدة ،	علماء الأصول من اشتراط
وما روه من الأحاديث الواردة	اتحاد مذهب العدل والمعدل
فيه عن جده المصطفى صلى الله	والجرح والمجروح ... الخ .
عليه وآله وسلم وما أثر فيه عن	

١٨٢ فصل في ذكر ما وقع في المجموع،

من المبهات .

١٩٣ كتاب الطهارة .

وباب الوضوء .

١٩٥ ذكر مخارج حديث الوضوء .

ومعنى التخريج ، وبيان ما قاله

ابن دقيق العيد في قول المحدثين :

هذا الحديث أخرجه فلان

وفلان ... الخ .

٢٠٢ الاختلاف في دخول المرفقين في

وجوب غسل اليدين ، ومنشأ

الاختلاف ظاهر قوله تعالى :

« وأيديكم إلى المرافق » وقول

بعض شراح الحديث ان في الآية

اجمالاً ... الخ .

٢٠٤ حقيقة القول في المضمضة

والاستنشاق والخلاف في

وجوبها ، وبيان أن الحديث

ليس فيه كيفية المضمضة

والاستنشاق بالنسبة إلى الفصل

والجمع . . الخ .

٢٠٨ بيان أن مسح الرأس واجب

اجماعاً والاختلاف في قدر

المسوح وما يتبع ذلك من

آبائه الكرام .

١١١ الفصل الثاني في ذكر من روى

عنه والآخذين منه وما يتصل

بذلك .

١٢٢ مطلب في بيان أن أصح الاسانيد

استناد الامام زيد بن علي ... الخ .

١٢٤ الفصل الثالث في صفة خروجه

واستشهاده وما رفع الله به

من قدره .

١٣٥ الفصل الرابع في الكرامات التي

ظهرت بعد مقتله عليه السلام .

١٣٨ ترجمة الامام البيهقي والامام

أبو الحسين علي بن الحسين والد

الامام زيد رضي الله عنها .

١٤٧ ترجمة الامام الشهيد أبي عبد الله

الحسين بن علي بن أبي طالب .

١٦٦ ذكر أمير المؤمنين الامام أبي

الحسين علي بن أبي طالب رضي

الله عنه وكرم وجهه .

١٧٤ مطلب في قول الرسول عليه

الصلاة والسلام «انا دار الحكمة»

وفي رواية «انا مدينة العلم» ... الخ .

وكثرة اختلاف الحفاظ فيه ،

وتناقضهم ، وإن لهم فيه

أربعة آراء .

الاختلاف في معنى الباء وما يتصل بذلك .

٢١٢ بيان حجة أبي حنيفة في تقدير المسوح بالربع، وحجة الشافعي في المسوح بالعض، واختلاف اصحابه في تقدير ذلك البعض .

٢١٣ بيان الاختلاف في وجوب غسل الاذنين في الوضوء .

٢١٥ مطلب فيما ذكره علماء الأثر من تعارض الوصل والارسال وما يترتب على ذلك من عدم جبر الحديث الضعيف، وكيفية مسح الاذنين ... الخ .

٢١٧ مطلب في اتفاق الفقهاء على أن الواجب غسل القدمين مع الكمين هو مذهب الامامين، وقول ابن جرير والجائي بالتخير بين المسح والفسل، وبيان الاستدلال لظاهر الآية بثلاث طرق .

٢٢٢ فائدة في بيان حقيقة الكمين المذكورين في الآية، وفوائد تتعلق بمحدث الباب، الفائدة الاولى في تحقيق معنى النية .

٢٢٤ مطلب قال الغزالي في «فتاويه»: أمر النية سهل في العبادات، وتحقيق معنى النية ... الخ .

٢٢٥ تنبيه : والنية في أول الفعل المشتمل على أجزاء متعددة ... الخ .

٢٢٧ اختلف العلماء هل تتعلق النية بالوضوء أو بالصلاة، وتقسيم ابن دقيق العيد الحادث الى ثلاثة اقسام .

٢٢٨ الفائدة الثانية : يؤخذ من الحديث عدم وجوب التسمية في الوضوء، واختلاف العلماء في ذلك .

٢٣١ اتفق الفقهاء كلهم على الاحتجاج بالحديث الحسن، وترجيح حمل اللفظ على حقيقته الشرعية .

٢٣٢ يؤخذ من صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم شرعية لترتيب بين أعضاء الوضوء، واختلاف العلماء في وجوبه، والاستدلال على ذلك .

٢٣٤ الكلام على شرح قول المصنف: وسألت زيد بن علي عن الرجل ينسى مسح رأسه ... الخ وفيه مسألتان .

٢٣٥ الكلام على قول المصنف

الاستنجاء سنة مؤكدة .. الخ.

٢٤٠ الكلام على قول المصنف :

والمضمضة والاستنشاق سنة

مؤكدة .

٢٤١ الكلام على قول المصنف : ولا

يجوز ترك المضمضة والاستنشاق

في غسل الجنابة ... الخ .

٢٤٢ شرح قوله عليه السلام : « ولا

بأس أن يتوضأ بسؤر الحائض

والجنب » ... الخ .

٢٤٤ الكلام على قول المصنف : ولا

يجوز أن يتوضأ بماء قد ولسغ

الكلب فيه ولا سبغ .

٢٥٢ الكلام على قول المصنف : ولا

بأس بسؤر السنور والشاءة والبعير

والفرس وما يتعلق بلعاب البغل

والحمار ... الخ .

٢٥٥ ذهب أبو حنيفة الى نجاسة الهر

كالسبع لكن كره سؤره ،

ولمذهبه ثلاث حجج .

٢٦٠ الكلام على قوله عليه السلام :

« ولا يجوز الوضوء باللبن ولا

بالتبذ ... الخ » .

٢٦٥ فائدتان : الاولى في حكم الماء

المستعمل وحقيقته ، وقد اختلف

فيه على أربعة مذاهب ، وحجة

كل مذهب .

٢٧٠ الفائدة الثانية : في أن الماء

الذي ظهرت له رائحة مستحبة

ولم تكن نائرة عن نجس أنه

يجوز التطهر به .

٢٧١ الكلام على قول المصنف : يتقضى

الوضوء الفائط والبول والريح

والرعاف والقيء والمدة والنوم،

وبيان الناقض منه والاستدلال

على ذلك .

٢٨٣ الكلام على قول المصنف :

ولا بأس بالوضوء من ماء

الحمام ... الخ .

٢٨٥ مطلب أن أصحابه عليه السلام

دخلوا الحمام، وبين لهم مفاسده.

٢٨٧ فائدة : هل يجوز التتور بدل

الخلق ؟ .. وفيها أن أول من

صنعت له النورة ودخل الحمام

سليمان بن داود عليه السلام .

٢٨٨ الكلام على قول المصنف : اذا

وطأت شيئاً من رجيع الدواب

وهو رطب فأغسله ، وإن كان
يابساً ... الخ .

وأن زيد بن علي ترخص في لحم
الخنزير ... الخ ، والخلاف بين
العلماء في جواز أكله وعدمه
والاستدلال على ذلك .

٢٩٣ الكلام على قول المصنف :
ولا بأس بأبوال غنم والابل
والبقرة ... الخ .

٢٩٦ الكلام على قول المصنف :

ولا يجوز للمرأة أن تمسح على
الحمار ... الخ ، وقول المصنف
أيضاً في الدم يصيب الثوب ... الخ .

٢٩٩ الكلام على قول المصنف : رأيت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وطيء بر بعير رطب فمسحه
بالارض وصلى ... الخ .

وإذا ظهر البول على الحشفة
فأغسله .

٣٠٠ مطلب في سؤال زيد بن علي عن
القلنس ... الخ .

٣٠٢ الفرق بين القلنس والقيء .

٣٠٤ الكلام على قوله عليه السلام :
« إن القبلة لا تنقض الوضوء » .

٣٠٩ الكلام على قول المصنف : إن
أكل لحم الابل ولحم الغنم لا
ينقض الوضوء ... الخ .

٣١٧ الكلام على قول المصنف : لا
وضوء على من مس ذكره .
واختلاف العلماء في ذلك ، وذكر
أدلتهم .

٣٢١ بيان أن الذاهبين الى النقض
سلكوا في الاحتجاج
على ذلك طريقين ... الخ .

٣٢٩ باب الفسل الواجب والسنة

٣٣٥ بيان بدء الفسل في حديث
ابن عباس .

٣٣٩ الكلام على قول المصنف : سألت

زيد بن علي عليه السلام عن
الفسل من الجنابة ... الخ .

٣٤١ بيان حجة المالكية في اشتراط

الدلك ، وحجة القائلين بعدم
وجوب الدلك .

٣٤٥ الكلام على قول المصنف : إن

من غسل رأسه من الجنابة ثم

جلس حتى جف أبعيد الماء
عليه أم لا ؟ ..

٣٤٧ بيان رواية زيد عليه السلام :

« إذا التقى الختانان وتوارت
الحشفة فقد وجب الفسل » .. الخ .

٣٥٢ فائدة : والاعتبار في وجوب

الغسل في هذا الباب بتغيير

الحشفة والتفصيل في ذلك ،

ودليل وجوب الغسل .

٣٥٣ بيان قول سيدنا زيد رضي الله

عنه : «تغتسل المرأة اذا احتملت

وانزلت ... الخ» .

٣٥٤ شرح قول سيدنا زيد عليه السلام

في الرجل يجد البلل ولا يذكر

الرؤيا ، اذا كان ماء دافقاً

اغتسل ... الخ .

٣٥٦ شرح قوله رضي الله عنه عن النبي

يصيب الثوب بغسل قليله وكثيره

والبول والغائط ... الخ وقد

تضمن ما ذكره عليه السلام

بمخين :

الأول في نجاسة المني وطهارته.

٣٦١ البحث الثاني في نجاسة البول

والغائط .

٣٦٢ اختلاف العلماء في مسائلتين الاولى

في بول الصبي الذي لم يطعم الطعام،

هل هو طاهر أو نجس ؟ ..

والثانية اختلفوا في غسل

النجاسات من الثياب والابدان

والارض هل يجب أو لا ؟ ..

٣٦٤ شرح قوله عليه السلام فيما رواه

عن جده عن علي بن أبي طالب

رضي الله عنه قال : «كنت رجلاً

مذاهب ... الخ» .

٣٦٧ ترجمة المقداد بن عمرو .

٣٦٨ شرح قوله عليه السلام : «أحب

للجنب أن يبول قبل أن

يفتسل ... الخ» .

٣٦٨ ترجمة حسين بن نصر .

٣٧٠ الكلام على الحائض والجنب

يعرقان في الثوب ... الخ .

٣٧٢ بيان حكم مصافحة الجنب للطاهر .

٣٧٥ ترجمة حذيفة بن اليمان .

٣٧٦ باب في الرعاف والنوم

والحجامة .

٣٧٨ بيان حكم الذي لا يقرأ رعاfe .

٣٧٨ حكم من نام في الصلاة وهو

راكع أو ساجد .

٣٧٩ باب مقدار ما يتوضأ به للصلاة

وما يكفي الغسل .

٣٨٣ هل يجوز أن يطعم الجنب قبل

أن يغتسل ... الخ .

٣٨٧ ولا بأس أن يجامع ثم يعاود قبل أن يتوضأ ... الخ .

٣٨٨ فائدة في الترتيب والترتيب يستحب للجنب ... الخ .

٣٨٨ حكم الخوض في ماء المطر ، وكون الأرض يطهر بعضها بعضاً . واختلاف العلماء في ذلك .

٣٩٢ الكلام على قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تستنج المرأة بشيء سوى الماء ... الخ » .

٣٩٤ الكلام على قوله رضي الله عنه « عذاب القبر من ثلاث ... الخ » .

٣٩٧ باب السواك وفضل الوضوء .

٤٠٠ شرح قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « ما من إمريء مسلم قام في جوف الليل ... » .

٤٠٢ شرح قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تقبل صلاة إلا بركاة ، ولا قبل صلاة إلا بقرآن ... الخ » .

٤٠٦ الكلام على قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أعطيت ثلاثاً لم يعطنني قبلي ... الخ » .

٤١٢ بيان ما يقوله الشخص إذا دخل المخرج ... الخ .

٤١٤ بيان ما يقوله المتوضيء عند فراغه من الوضوء .

٤١٧ بيان جواز الوضوء مرة مرة ، والثلاث أفضل .

٤١٧ عن علي بن أبي طالب « أنه توضأ ومسح نعليه ، وقال : هذا وضوء من لم يحدث » .

٤١٩ بيان حكم سؤر المشرک في الوضوء . واختلاف العلماء في طهارة الكافر ونجاسته . وأدلة العلماء على ذلك .

٤٢٦ هل النية والتمية تنقض الوضوء ؟ .. والجواب عن ذلك .

٤٢٨ بيان حكم الخنفساء والصبيان والشقاق تموت في الاناء .

٤٣١ الكلام على قول زيد بن علي عن الرجل يتوضأ مرتين مرتين ... الخ

٤٣٠ حكم من توضأ ثم قص أظفاره يبر الماء على أظفاره ... الخ .

٤٣١ باب المسح على الخفين والجباثر .

٤٣٦ مطلب من أثبت المسح على الخفين ، وفيه مسلكان ، وما أجاب به من لم يبر المسح على الخفين ، وفيه وتحرير محل النزاع بين الفريقين .

٤١٤ بيان ما يقوله المتوضيء عند فراغه من الوضوء .

٤١٧ بيان جواز الوضوء مرة مرة ، والثلاث أفضل .

٤١٧ عن علي بن أبي طالب « أنه توضأ ومسح نعليه ، وقال : هذا وضوء من لم يحدث » .

٤١٩ بيان حكم سؤر المشرک في الوضوء . واختلاف العلماء في طهارة الكافر ونجاسته . وأدلة العلماء على ذلك .

٤٢٦ هل النية والتمية تنقض الوضوء ؟ .. والجواب عن ذلك .

٤٢٨ بيان حكم الخنفساء والصبيان والشقاق تموت في الاناء .

٤٣١ الكلام على قول زيد بن علي عن الرجل يتوضأ مرتين مرتين ... الخ

٤٣٠ حكم من توضأ ثم قص أظفاره يبر الماء على أظفاره ... الخ .

٤٣١ باب المسح على الخفين والجباثر .

٤٣٦ مطلب من أثبت المسح على الخفين ، وفيه مسلكان ، وما أجاب به من لم يبر المسح على الخفين ، وفيه وتحرير محل النزاع بين الفريقين .

٤٣٦ مطلب من أثبت المسح على الخفين ، وفيه مسلكان ، وما أجاب به من لم يبر المسح على الخفين ، وفيه وتحرير محل النزاع بين الفريقين .

٤٣٦ مطلب من أثبت المسح على الخفين ، وفيه مسلكان ، وما أجاب به من لم يبر المسح على الخفين ، وفيه وتحرير محل النزاع بين الفريقين .

٤٣٦ مطلب من أثبت المسح على الخفين ، وفيه مسلكان ، وما أجاب به من لم يبر المسح على الخفين ، وفيه وتحرير محل النزاع بين الفريقين .

٤٣٦ مطلب من أثبت المسح على الخفين ، وفيه مسلكان ، وما أجاب به من لم يبر المسح على الخفين ، وفيه وتحرير محل النزاع بين الفريقين .

٤٣٦ مطلب من أثبت المسح على الخفين ، وفيه مسلكان ، وما أجاب به من لم يبر المسح على الخفين ، وفيه وتحرير محل النزاع بين الفريقين .

٤٤٤ مطلب بيان عدم جواز المسح على العمامة والككة والخمار .

٤٤٥ مطلب جواز المسح على الجيرة في غسل الجنابة .

٤٤٩ مطلب في أن الوضوء يقوم مقام الغسل اذا كان بالجسم قروح فاحشة لا يمكن غسلها .

٤٥١ مطلب جواز المسح على الخفين للعذر .

٤٥٢ مطلب في الوضوء لكل صلاة من الدماميل التي تسيل ولا تنقطع .

٥٣٣ باب ما يفسد الماء .

٥٥٦ مطلب في حكم ماء البشر يقطر فيها البول أو الدم أو الخمر ... الخ .

٥٥٨ باب التيمم .

٥٦٤ مطلب في أن الجنب اذا لم يجد الماء يتيمم ويصلي ، واذا وجد الماء اغتسل ولا يعيد الصلاة .

٥٦٩ مطلب في أن التيمم لا يصلي بتيممة الا صلاته واحدة وتأفلتها .

٥٧١ مطلب في أن التيمم لا يؤم التوضئين ولا المقيدين المطلقين .

٥٧٢ مطلب في أن كل شيء تيمم به من الأرض أجزأك .

٥٧٧ مطلب في أن المسافر اذا لم يجد الماء يتيمم من غبار سرجه أو من برذعة حمارة ... الخ .

٥٧٨ مطلب في أن المرأة الحائض تطهر في السفر تيمم وتصلي ، فاذا وجبت الماء اغتسلت ولم تعد الصلاة .

وفي أن المسافر يجوز له الجماع ، وهو لا يجد الماء .

٥٨١ باب الحيض والاستحاضة والنفاس .

والكلام على حديث الباب من وجهين :

الاول في ذكر شواهد ومخارجه .

٥٨٨ الثاني في فوائده ومباحته .

٥٩٤ مطلب في أن الجنب والحائض يقرأن الآية والآيتين ويمسنان الدرهم الذي فيه اسم الله ... الخ .

٥٩٦ ماورد في نهي المحدث عن مس المصحف من الأحاديث .

٥٠٣ مطلب في أن أقل الحيض ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة ، وأقوال العلماء في ذلك .

٥٠٤ الكلام على قول علي بن الحسين:

كَانَ نَسَاؤُنَا الْحَيْضُ
يَتَوَضَّأْنَ ... الخ.

٥٠٥ مطلب في أن الحائض تقضي الصوم ولا تقضي الصلاة.

٥٠٦ مطلب في أن الحائض اذا طهرت قبل المغرب قضت الظهر والعصر ... الخ.

٥٠٨ مطلب في قدوم نفر على عمر بن الخطاب رضي الله عنه للسؤال عما يحل لهم من الحائض ... الخ.

٥١٢ مطلب في بيان النفاس وأحكامه.

٥١٥ مطلب في أن حكم غسل الحيض والنفاس والجناية في الصفة سواء.

٥١٧ مطلب في أن الصفرة والحمرة والكبدرة حيض. وفي قول زبد بن علي عليه السلام: لا يكون حيض على حمل.

٥١٨ مطلب في قوله عليه السلام:

« لَا يَحِلُّ وَطْءُ الْحَائِضِ حَتَّى تَغْتَسِلَ ».

٥٢٠ مطلب في الحائض تزيد أيامها ... الخ.

٥٢٣ كتاب الصلاة.

باب الأذان.

٥٣٠ تنبيهان:

الأول - في ابتداء شرعية الأذان.

٥٣٤ الثاني - اختلف العلماء هل الأذان

والاقامة واجبان أو مسنونان؟.. والاستدلال على ذلك.

٥٣٨ مطلب في انه كان يقول في أذانه حي على خير العمل.

٥٤٤ مطلب في أن من أذن قبل الفجر فقد أحل ما حرم الله ... الخ.

٥٤٧ مطلب في قوله عليه السلام:

« لَا بَأْسَ أَنْ يُؤْذِنَ الرَّجُلُ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ وَآكِرُهُ لِلْجَنْبِ ... الخ ».

٥٤٩ مطلب في قوله عليه السلام:

« ثَلَاثٌ لَا يَدْعُهُنَّ إِلَّا عَاجِزٌ: رَجُلٌ سَمِعَ مُؤَذِّنًا وَلَا يَقُولُ كَمَا يَقُولُ ... الخ ».

٥٥٢ تنبيهان:

الأول - فيما اذا اختلف المؤذن

والسامع في المذهب ... الخ.

والثاني - في تفسير الجملة والخلوقة.

٥٥٣ بيان أن ليس على النساء أذان ولا اقامة.

- ٥٥٤ بيان حكم التغني بالأذان، ولا بد أن يكون الأذان غير ملحون .
- ٥٥٦ بيان أخذ الأجر على تعليم القرآن .
- ٥٦٠ مطلب في أن الأذان للصلوات الخمس والجمعة وليس في العيدين أذان ولا إقامة ... الخ .
- ٥٦٢ بيان قول زيد بن علي عليه السلام: « إذا كنت في سفر فاذن للفجر وأقم لباقي الصلوات » .
- ٥٦٣ بيان قوله عليه السلام: « لا يجوز أذان الصبي ولا المرأة للرجال ، وانك إذا كنت في حضر فاذنهم يجزئك ... الخ » .
- ٥٦٤ مطلب في بيان الأحاديث الواردة في فضل الأذان .
- ٥٦٧ فائدة « قيل : أذن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمانية عبد الله ابن زيد وبلال بن حمامة ... الخ » .
- ٥٦٩ باب أوقات الصلاة .
- ٥٨٣ مطلب في تفسير دلوك الشمس، وغسق الليل وقرآن الفجر ... الخ .
- ٥٨٦ مطلب في أن أفضل الاوقات أولها ، وان آخرت فلا بأس .

- ٥٨٧ فوائد : الأولى في اختلاف العلماء هل الجماعة مع تأخيرها أفضل من الصلاة في أول الوقت ... الخ .
- ٥٩٢ مطلب في قول زيد بن علي عليه السلام : ان الشفق هو الحجرة .
- ٥٩٥ الكلام على قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « انه سيأتي على الناس أئمة من بعدي يمتنون الصلاة كهيئة الابدان ... الخ » .
- ٥٩٧ الحديث يدل على مسائل: الأولى في جواز اطلاق لفظ الأئمة على أهل الجور ... الخ .
- ٦٠٠ اختلف العلماء في تارك الصلاة ... الخ .
- ٦٠١ مطلب في بيان معنى افراط الصلاة ... الخ .
- ٦٠٢ بيان اختلاف العلماء في الجمع بين الصلاتين تقدما وتأخيراً ، وفيه خمسة مذاهب .
- ٦١٤ بيان الأوقسات التي تكسره فيها الصلاة .

٦٢٠ تنبيهان :

الأول - في استثناء صلاة التطوع
في نصف النهار .

٦٢١ الثاني - في بيان قوله عليه السلام :

« ان الشمس تطلع بين
قرني شيطان » .

٦٢٣ شرح قوله عليه السلام : « اذا

فاتتك الصلاة نسيتها فذكرتها

بعد العصر الخ » .

٦٢٤ مطلب في أن من أدرك ركعة

من العصر قبل أن تقرب الشمس

فقد أدرك العصر .

٦٢٦ باب التكبير في الصلاة .

٦٣٠ واعلم أن رفع اليدين عند تكبيرة

الاحرام من السنن العظيمة... الخ.

٦٣١ استدلال الهادي عليه السلام

على نسخ الرفع بحديث جابر

ابن سرة .

٦٣٣ تنبيه . قد يعرض الى الزيدية

والهادوية والناصرية ما يحسن

معه اخفاء هذ السنة العظيمة

وهي رفع اليدين ... الخ .

٦٣٦ مطلب في انه اذا قال المؤذن

قد قامت الصلاة كبر ولم ينتظر .

٦٣٨ مطلب في ثبوت التكبير في

الرفع والخفض .

٦٤٠ قوله عليه السلام : « التكبيرة

الاولى فريضة وباقي التكبير

سنة » .

٦٤١ مطلب في قوله عليه السلام : « ان

سبح أو همل كان داخلا في

الصلاة وقال : ... الخ .

٦٤٢ تحقيق النية عن الشيخ عبد الله

ابن قدامة المقدسي .

٦٤٣ الكلام على روايته عليه السلام

قول رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم : « مفتاح الصلاة الطهور

وتحريمها... الخ .

٦٤٤ مطلب في قول زيد عليه السلام :

« اذا أدرك الامام وهو راكع

فكبر تكبيرة واحدة يريد بها

الدخول ... الخ » .

بعون الله وتوفيقه تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني

وأوله : « باب استفتاح الصلاة »

أعاننا الله على اكماله

انرفت علی تصحیحه و طبعه

مَكْتَبَتُكَ إِذَا الْبَيِّنَاتُ

س. ۰ ب. ۲۸۵۴ - دمشق